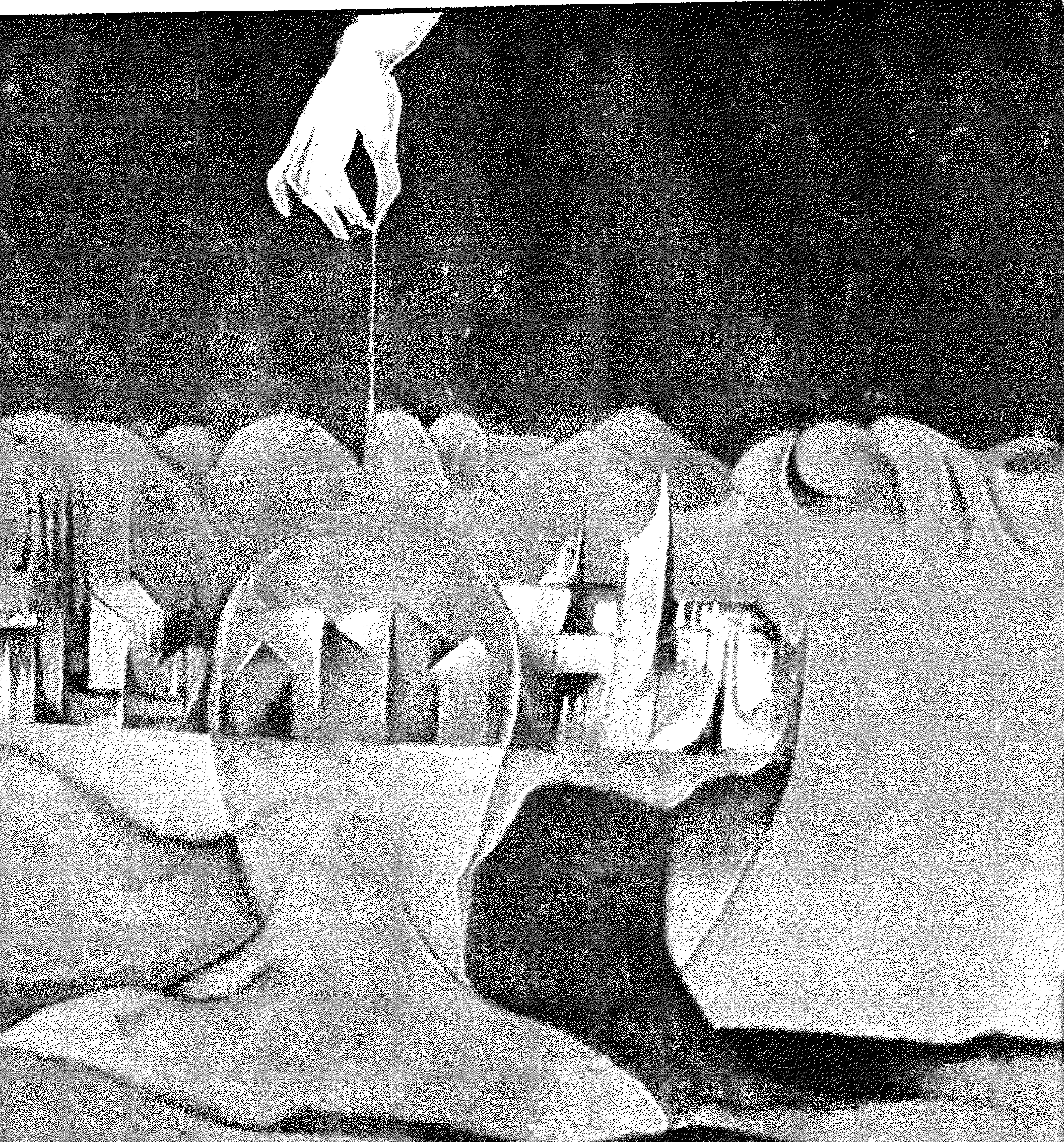
شؤون فلسطينية

١٢٥
نيسان (ابريل) ١٩٨٢



شؤون فلسطينية

١٢٥ | نيسان (ابريل) ١٩٨٢

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة

تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير: بلال الحسن

المدير العام: صبري جريس

سكرتير التحرير: عز الدين المناصرة

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المواد التي ترد إلى المجلّة لا تُردّ، سواء نشرت أم لم تنشر

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات)، رأس بيروت — لبنان، ص.ب ١٦٩١، تلفون التحرير: ٨/٧/٨٠٨٩٧٦، التوزيع: ٨٠٨٣٣١، برقياً: مرأبحاث، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا) — للافراد: ١٢٥ ل.ل.، للمؤسسات والدوائر الحكومية: ٢٥٠ ل.ل.؛ في أوروبا: ٦٠ دولاراً؛ في أميركا وباقي دول العالم: ٧٥ دولاراً. (بريد عادي): في لبنان وسوريا — للأفراد: ١٠٠ ل.ل.، للمؤسسات والدوائر الحكومية: ١٥٠ ل.ل.

المحتويات

مؤتمرات

كتب

شهريات

وثائق

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين. للفنان: **عماد عبد الوهاب**

حوار مع إقبال أحمد

توجّهات إدارة ريغان في الشرق الأوسط

إعداد: نوبار هوفسبيان

مقــدمة

لدى مجيء ريغان إلى السلطة، توقع كثير من المعلقين هبوب رياح «الحرب الباردة» من جديد. وفي هذه المقابلة، يحاول «إقبال أحمد» التمييز بين «مبدأ ايزنهاور» وبين سياسة ريغان التي بدأت تظهر للعيان، كتعبير عن أميركا باعتبارها قوة آفلة. ولكي ترجيء انحدارها، تعتبر الولايات المتحدة منطقة الشرق الأوسط محوراً مركزياً في استراتيجيتها، بغية إعادة التحقق من روافع نفوذها على حلفائها القدامى: أوروبا الغربية واليابان.

لقد أعادت مؤسسة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، منذ منتصف السبعينات، وخاصة بعد «مبدأ كارتر»، ترتيب سلم أولوياتها:

١ ــ فالخليج، وليس المشرق العربي، هو الحلقة المركزية في السياسة الأميركية. ويعود ذلك في الأساس إلى الموارد النفطية.

٢ ــ إنزال «مشكلة الشرق الأوسط» إلى مرتبة ثانوية.

٣ ــ إعطاء اسرائيل الضوء الأخضر، لكي تدير هجماتها على لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية وسوريا.

٤ ــ طرحت الإدارة الجديدة الحاجة إلى تأليف «إجماع استراتيجي»، لمواجهة الاتحاد السوفياتي، ولتعزيز النفوذ الاميركي في الشرق الأوسط.

٥ ــ واستلزم هذا كله أن تزيد الولايات المتحدة من وجودها العسكري في الشرق الأوسط، وبالتالي أن تحوّل المنطقة إلى مسرح نووي رئيسي.

---

* أجريت هذه المقابلة في نيويورك في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. وإقبال أحمد، باكستاني، وزميل في معهد الدراسات السياسية في واشنطن، وفي معهد للدراسات الدولية في أمستردام، وهو كاتب استراتيجي مشهور، ومحلل، ذو خبرة، للسياسة الخارجية الأميركية.

وغني عن القول، ان هذه المقابلة لا تتصف بالشمولية، بل إننا، خضوعاً لاعتبارات النشر المتعلقة بالمساحة الممكنة، كان علينا أن نحذف حوالى ثلث النص الأصلي.

وبعد الفراغ من إنجاز هذه المقابلة، حدث تطور مهم هو مبادرة اسرائيل لضم مرتفعات الجولان المحتلة. ومع أن المقابلة لم تتعرض لهذه المسألة، إلا أن جوهر السياسة الأميركية، تجاه إسرائيل والدول العربية، ظل على حاله بلا تبديل أو تغيير.

* * *

نوبار: ربما كان من المناسب أن نبدأ بالسؤال عن كيف تفهم الولايات المتحدة التغيرات التي حدثت في الشرق الأوسط وفي الخليج، وخصوصاً سياسة ريغان في المنطقة.

إقبال: أولاً، ان الولايات المتحدة لم تعلن بعد بوضوح سياساتها في الشرق الأوسط. ففي نطاق السياسة التي تم رسمها، كانت، حتى الآن، سياسة اتخاذ قرارات أكثر مما كانت تخطيطاً سياسياً، أو تحديداً وتفصيلاً للمواقع والأغراض والغايات. فحتى الساعة، أوضحت إدارة ريغان سياستها من خلال التحرك الديبلوماسي، كمهمة فيليب حبيب إلى الشرق الأوسط بشأن «أزمة الصواريخ» السورية ــ الاسرائيلية، وكصفقة السلاح التي ضمت مبيعات الأواكس إلى العربية السعودية. ولهذا في وسعنا القول: إنه إذا كانت الولايات المتحدة لم تحدد، في وضوح ودقة حتى الآن، سياستها في الشرق الأوسط، إلا انها وفّرت المؤشرات الدالة على ما يمكن أن تكون عليه سياستها هذه.

ثانياً، ولعل هذا هو الأهم، أنه من الخطأ التفتيش عن التغيير حيث الاستمرارية هي الكائنة. هناك اتجاه في الشرق الأوسط، موجود في الدوائر الليبرالية والمحافظة خاصة، ينظر إلى الجمهوريين باعتبارهم أنصار العرب، وإلى الديمقراطيين باعتبارهم أنصار اسرائيل. لكن هذه طريقة خاطئة لتصوير الأمور. فاذا كان هناك من شيء واحد واضح في ما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة الخارجية، وعلى الأخص في الشرق الأوسط، فهو أنها كانت، على الدوام، منحازة لمدة أربعين سنة على الأقل. وهذه السياسة تمتعت بالاستمرارية، على الرغم من تعاقب العهود وتبدل الادارات. الأسلوب يتغير، موضع التركيز قد يتبدل، المفاصل والذرائع قد تتغير، إنما لم يحدث أي تبدل أساسي في هذه السياسة، منذ ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٨. بعد حرب ١٩٦٧، ومع صعود نيكسون إلى السلطة، شاهدنا، جيداً، تلك الزيادة الهائلة في الروابط العسكرية والاستراتيجية مع اسرائيل. وهذا التبدل الذي جاء في صالح اسرائيل، حافظت عليه وعززته مختلف الادارات والحكومات التي تولت المقاليد بعد نيكسون. خذ مثلاً، قضية الأواكس؛ فهذه القضية ينظر اليها، على نطاق واسع، على أنها مثال لنوايا الجمهوريين الطيبة إزاء العرب. ومع ذلك فهذه الصفقة كانت قيد التحضير طوال العامين الأخيرين من عهد كارتر. ففي سبيل تعزيز مبيعات الأسلحة إلى العربية السعودية، أرسلت إدارة كارتر الأواكس إلى العربية السعودية. وكانت الأواكس في قواعدها هناك، قبل أن يتولى ريغان الرئاسة، وكانت الأواكس هناك، عندما عبرت القاذفات الاسرائيلية المجال الجوي السعودي، لكي تقصف المفاعل النووي العراقي. وبالمثل، كانت الـ ف ـ ١٦ قد بيعت فعلاً في ظل حكم كارتر. إن هناك قدراً من المجازفة في تركيز الضوء على سياسات ادارة ريغان وحدها.

ان علينا افتراض وجود عناصر استمرار أساسية، وعلينا أن نتساءل عن ماهيتها. فمن العبث فحص الزجاجات الجديدة إذا لم نعرف انها تحتوي على النبيذ القديم نفسه.

ثم إن علينا أن نتذكر أن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، كانت محصلة الدروس التي استخلصتها من إخفاقات استراتيجية كيسنجر ــ نيكسون في المنطقة. فبعد قيام كارتر باطلاق بعض الايماءات المترابطة منطقياً (على سبيل المثال نقد سياسة الخطوة ــ خطوة الكيسنجرية، والاشارة إلى الاستعداد للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية)، وقع (كارتر) في إسار مخططات كيسنجر نفسها. فلقد كانت سياسة كارتر، على أحسن الفرضيات، سياسة تعديلات الحد الأدنى في الاستراتيجية. أما ريغان فسوف يواصل السير على سياسات أسلافه، مضيفاً إليها لمسة هوليوودية. إن الديبلوماسية الأميركية، في الشرق الأوسط، تعاني من ركام من العداوة للمصالح القومية العربية. ولم يتوافر، حتى الآن، أي درس قاس يكون كفيلاً بتغيير هذه النظرة الأساسية.

نوبار: لعل من المفيد هنا التطلع إلى ماهية هذه الدروس. فهل لهذه المسألة علاقة بمفهومهم القائل انه ليس في وسعهم التعامل مع الشرق الأوسط في معزل عن الخليج، وتحديداً الأقطار المنتجة للنفط. هل هذا عنصر رئيسي في الدروس التي أشرت إليها؟

إقبال: ما زلنا نذكر أنه في حوالي نهاية الحرب في الهند الصينية، فان الأشباح، التي كانت تقليدياً تنتاب صانعي السياسة الخارجية الأميركية، بدأت بالانتقال والتجمع في الشرق الأوسط. ان مركزية الصراع الاميركي من أجل وقف تدهور الولايات المتحدة باعتبارها القوة الأعظم في العالم، انتقل هذا كله من الأطلسي والباسيفيكي، في الخمسينات والستينات، إلى المناطق الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي.

ومن الواجب هنا التأكد أن الهدف الأساسي للولايات المتحدة في هذه المنطقة، ليس الاتحاد السوفياتي وحده، فبين أهدافها الأخرى، في الشرق الأوسط، أوروبا واليابان والنهوض المحتمل ــ وان لم يكن قد تحقق بعد ــ للشعور القومي العربي. لقد برزت الولايات المتحدة، في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، باعتبارها القوة العظمى في العالم. ولقد قام هذا التفوق الأميركي على أربعة عوامل:

العامل الأول كان السيطرة الاميركية الاستراتيجية والاقتصادية على الدول الصناعية الرأسمالية الأخرى في العالم، وخصوصاً أوروبا الغربية واليابان. لكن فعالية تفوقها الاستراتيجي انتقصت، حينما نشر الاتحاد السوفياتي صواريخه العابرة للقارات، وفي ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨ حفظها في مواقعها الأسطوانية معززة التقوية. وطالما أن الاتحاد السوفياتي قد توصل إلى تحقيق التكافؤ الكمي، فان المظلة النووية الأميركية فوق اوروبا الغربية لم تعد بذات الأهمية. وفي محاولة من واشنطن لتجاوز هذا الانتقاص من جبروتها، سعت إلى تقريب الأسلحة النووية من العتبة السوفياتية. وهكذا استقدمت أسلحة الميدان النووية إلى اوروبا، وبدأت اللعبة النووية مع الاتحاد السوفياتي. هذا التطور هو الذي أنتج الحركة الواسعة المعادية للأسلحة النووية في أوروبا اليوم.

وان تطوراً مماثلاً قد حدث في الشرق الأوسط. لكن حكوماتنا ووسائطنا الاعلامية

لم تقم بتنبيه الجمهور إلى هذا التطور المصيري.

أما الهيمنة الاقتصادية الاميركية على أوروبا الغربية فلقد انتهت عندما استعادت هذه الأقطار عافيتها الاقتصادية، التي فقدتها في الحرب العالمية الثانية، وغدت اقتصاديات هذه الدول وشركاتها العملاقة مزاحمة للأميركيين. بل ان قدرة هذه الاقطار التنافسية بلغت حداً، في عام ١٩٦٨، عندما سجل هذا العام بداية مرحلة المعاناة الأميركية، باختلال ميزان مدفوعاتها مع حلفائها الأوروبيين واليابانيين. ومن ثمّ بدأت سلسلة عمليات تخفيض قيمة الدولار، ومحاولات يائسة لإبقاء حلفائها على الخط. ولم تتمكن الولايات المتحدة ــ على امتداد السنوات الثماني الماضية ــ من أن تفوز في المنافسة مع أوروبا الغربية واليابان، في ميدان تسويق السلع المصنّعة، في أي جزء من العالم، إلا في منطقتين. ففي هاتين المنطقتين وحدهما: الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية، تمتلك الولايات المتحدة قصب السبّق في مجالي التجارة والاستثمار، متفوقة على حلفائها في الأطلسي وعلى اليابان. ويعود الفضل في هذا للمصالح الأميركية في بلدان الشرق الأوسط، وعلى رأس القائمة، بالطبع، العربية السعودية والخليج. ويتبين لنا هكذا كيف أصبح العالم العربي منطقة مركزية للرأسمال الأميركي.

وأبعد من ذلك، أن الولايات المتحدة في سعيها الدؤوب لاستعادة المركز الأول في العالم، يناسبها تماماً أن تتمكن من جديد من فرض هيمنتها على حلفائها القدامى، ذلك أنها لم تعد تملك لا التفوق الاستراتيجي ولا الهيمنة الاقتصادية الشاملة. وهذا السعي قاد أميركا أيضاً إلى الشرق الأوسط. والأسباب جيدة وتنطق بها الأرقام البليغة: ٩٥٪ من نفط اليابان مستورد، و٨٠٪ منه يأتي من الشرق الأوسط والخليج، وأن زهاء ٨٠٪ من مصادر الطاقة الأوروبية يأتي كذلك من الشرق الأوسط. وبالاضافة إلى ذلك فإن قدراً كبيراً من احتياجات هذه الدول من المعادن يأتي من جنوب أفريقيا. وبناء على هذا، فإن السيطرة السياسية الأميركية على المنطقة التي تصدر هذه الامدادات، تمثل أضمن رافعة للنفوذ على الحلفاء القدامى في أوروبا الغربية واليابان.

نوبار: هذه الرافعة الجديدة، هل تترادف مع السيطرة على إمدادات الطاقة سواء كانت نفطاً أم معادن؟

إقبال: الرافعة الجديدة قد تكون السيطرة الاميركية، اقتصادياً واستراتيجياً وسياسياً، على الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا. إذ لا ينبغي أن نتجاهل البعد الاستراتيجي، ذلك أن للسياسات الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط بعدها الأوروبي كذلك. فحيث أن حلف الأطلسي يزداد ضعفاً، والتوترات الاقتصادية والسياسية بين أوروبا والولايات المتحدة تتنامى، والمشاعر الاوروبية المعادية للأسلحة النووية تشتد، فإن الولايات المتحدة تبحث عن مواقع جديدة قريبة من الحدود السوفياتية لكي تنشر فيها قواتها الاستراتيجية: قواتها النووية. وينظر الأميركيون إلى الشرق الأوسط باعتباره المنطقة التي يمكن بها تطويق الاتحاد السوفياتي.

نوبار: إذاً فنحن نتحدث هنا عن منطقة تشمل البقاع الشاسعة من تركيا الى باكستان الى الخليج. أليس كذلك؟

إقبال: نعم. فالخطط لإنشاء الأسطول الخامس، ولتقوية الأسطول السادس، وقوة

الانتشار السريع التي اقترحها كارتر في حدود ٨٥ ألف جندي، والتي يعتزم ريغان جعلها ثلاثمئة ألف جندي، كل هذه تعبيرات قوية عن هذه السياسة.

نوبار: من الطريف أن نلاحظ هنا، أن العربية السعودية تحتل المرتبة السابعة في لائحة أعظم مستوردي السلع الاميركية في العالم، وهي بلد سكانه نحو أربعة ملايين نسمة. لعل هذا أيضاً تعبير مناسب عن الخط الذي يتجه إليه تفكيرك؟

إقبال: الأقطار العربية تمثل أهم مجموعة للتجارة مع الولايات المتحدة. ومما يثير السخرية أن عدداً كبيراً من هذه الدول، التي تصنف نفسها راديكالية، هي من بين أنشط الزبائن للمصنوعات الأميركية.

نوبار: لقد حددت لماذا تعتبر الولايات المتحدة الشرق الأوسط منطقة مركزية بالنسبة اليها، فالخط الأساسي هو:

١ ــ ان الشرق الأوسط هو منطلق الرافعة الاميركية للتأثير على اوروبا الغربية واليابان.

٢ ــ ان الشرق الأوسط مصدر انتاج الطاقة (وهنا نضيف جنوب افريقيا كطرف في المعادلة).

٣ ــ إن الشرق الأوسط موقع عسكري استراتيجي سواء لاحتواء الاتحاد السوفياتي .أم لمجابهته.

إقبال: ورابعاً ان الشرق الأوسط لا يزال أكثر المناطق ربحية في العالم حيث في وسع الولايات المتحدة أن تتفوق تجارياً على المنافسين من يابانيين وأوروبيين غربيين.

نوبار: وبين هذه العوامل الأربعة، ألم يكن عامل شرق ــ غرب (أي سياسة الولايات المتحدة لاحتواء الاتحاد السوفياتي) هو الأكثر أهمية؟ فمنذ مبدأ ترومان والشرق الأوسط محسوب في نطاق معادلة الشرق ــ الغرب. ألا يزال هذا هو العنصر الحاسم، أكثر من سواه، في الصورة الشاملة التي تحاول رسمها؟

إقبال: لا يزال التنافس مع الاتحاد السوفياتي وشبح الخطر السوفياتي يحتلان المرتبة الأولى في الأدبيات الأميركية. مسألة السوفيات ما زالت تمثل الأساس الشرعي، أو «المحلّل»، للديبلوماسية الأميركية في الشرق الأوسط. لكن في الحقيقة اليوم، أن هذا عامل واحد فقط في تحديد السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. وعندما ظهر مبدأ ترومان ثم مبدأ ايزنهاور، كانت الولايات المتحدة لا تزال تمثل، حتى ذلك الحين، القوة الأعظم غير الممكن تحديها. وحلفاؤها في الأطلسي واليابان كانوا تابعين، ولم يشكلوا بعد أي تهديد لمصالحها في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. ولهذا كان الهدفان الأساسيان للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، في الخمسينات والستينات، هما:

١ ــ الاتحاد السوفياتي: وكانت النظرة إليه، وكان الخوف منه، باعتباره قوة منافسة.

٢ ــ القومية العربية الراديكالية: وقد زامن ذلك صعود عبد الناصر والدور الذي لعبه كعامل رئيسي في السياسات العربية، وكذلك صعود البعث في سوريا والعراق. وهي أيضاً مرحلة جبهة التحرير الوطني في الجزائر، كحركة تحرير مسلحة. فمن المهم هنا أن

نتذكر أن الولايات المتحدة، تاريخياً، اعتبرت التعبير الراديكالي عن القومية تهديداً لمصالحها. فطالما كانت «القومية» مقتصرة على المحتوى السياسي، مثلاً الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي أو البريطاني أو قبلهما الاسباني، كانت الولايات المتحدة تدعمها وتساندها. أما بعد أن يتحرر أي بلد من الاستعمار الفرنسي أو البريطاني أو الاسباني فالمفروض أن يفتح أسواقه أمام رأس المال الأميركي. فالوقفة الأميركية ضد الاستعمار، قبل الحرب العالمية الثانية، ودفاعها عن سياسة «الباب المفتوح»، ارتكزت إذاً الى أساس مادي. لقد خدمت هذه السياسة المصالح الاقتصادية الاميركية.

وللسبب نفسه، بينما كانت الحكومة والشركات الأميركية تصفق للتعبير السياسي عن القومية، فإن نظرتها كانت على الدوام عدائية للتعبيرات الاقتصادية والاجتماعية. فالتعبيرات الاقتصادية كان معناها تأميم الاقتصاد الوطني، فيما كانت التعبيرات الاجتماعية تجد ترجمتها في خلق دولة اشتراكية، واشتراكية الموارد الطبيعية. وهنا نفهم لماذا شنّت الولايات المتحدة، قبل الحرب العالمية الثانية، عدة حملات تدخل عسكرية وشبه عسكرية، في أميركا الجنوبية وأميركا الوسطى، لقمع التعبيرات الراديكالية للقومية.

وحين ورثت الولايات المتحدة النفوذ الآفل لبريطانيا وفرنسا، نقلت اتجاهاتها ونزعاتها المعادية للقومية التقدمية، إلى سائر أنحاء العالم الثالث، وبالأخص إلى الشرق الأوسط. ومن هنا كان أول تدخل أميركي في الشرق الأوسط في إيران، ضد نظام حكم قومي هدد المصالح الغربية بسلاح التأميم. فلم يكن هناك من يعتقد يومئذ في واشنطن، ولا يوجد من يزعم الآن، أن مصدق كان مطية للسوفيات، أو خاضعاً للتأثير الشيوعي. لقد كانت جريمته أن «قوميته» تطلبت محتوى اقتصادياً. وبالمثل كانت واشنطن شديدة القلق من التعبيرات الراديكالية للقومية العربية في الخمسينات. ومبدأ أيزنهاور لم يكن همّه احتواء الاتحاد السوفياتي فقط، بل القومية العربية الراديكالية كذلك. وحلف بغداد لم ينشأ ضد السوفيات فحسب، بل ولمحاربة الناصرية كذلك.

أما الآن، في الثمانينات، فلقد تغيّر الوضع. ما زالت النظرة إلى الاتحاد السوفياتي هي إياها: المنافس الرئيسي، ولذلك لا تزال سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، هي إياها: احتواء الاتحاد السوفياتي. لكن بعض الأنظمة القومية الراديكالية في المنطقة أثبتت، مع ارتفاع صوتها، أنها نمور من ورق، لينة العريكة، ضعيفة، خاوية، بلا هدف، وقابلة للتلف، بالسلطة والمال والتقنية. وهي خدمة لوضعيتها وأدبياتها، قد تثير غضب الامبريالية أحياناً، لكنها لم تعد، أبداً، هدفاً للامبريالية. فعلى امتداد العالم الثالث، وخصوصاً في أميركا اللاتينية والشرق الأوسط، أصبح التحرر الوطني، بأيديولوجيته وحركاته، هو هدف الامبريالية، وليس القومية الراديكالية. وفي هذا السياق ينبغي النظر إلى ممانعة واشنطن في التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية. فقبل اعترافها بها، تريد أن تعرّيها من كل مضامينها التحريرية التي تملك منها أكثر مما يمتلكه أي نظام في العالم العربي.

نوبار: لا بد أنك أطلعت على ما كتبه أنطوني كوردسمان بعنوان: «العربية السعودية والأواكس وبحث أميركا عن استقرار استراتيجي في الشرق الأدنى» ١٩٨١، وهي وثيقة نشرها «مركز ولسون»(واشنطن). وهو يخلص إلى النقاط الثلاث التالية:

النص: «وهكذا يتوقف نجاح السياسة الأميركية في الشرق الأدنى على (أ) الحفاظ على علاقات وثيقة بالعربية السعودية، (ب) ما إذا كان في وسع الولايات المتحدة إعطاء العربية السعودية القدرة العسكرية لكي تدافع عن نفسها وتصد العدوان على دول الخليج المحافظة الأخرى، و (ج) ما إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على إعطاء العربية السعودية المعدات العسكرية والدعم الذي تحتاجه، دون خلق أزمة سياسية تؤدي إلى تهديد اسرائيل. وإذا لم تتمكن الولايات المتحدة من تحقيق الهدفين السابقين، فسيواجه الغرب أحد أخطر التهديدات، لوضعه الاستراتيجي، منذ الحرب العالمية الثانية. وإذا لم تفلح الولايات المتحدة في إنجاز الهدف الثالث فمن المحتم، في النهاية، أن تنهار السياسة الأميركية في الشرق الأدنى، وكذلك العلاقات مع السعودية ومصر وبقية العالم العربي».

ما رأيك في هذا الكلام؟

إقبال: عدة أمور ينبغي إبقاؤها نصب أعيننا ونحن نرى إلى هذه الوثيقة. فلقد تم إعدادها بغية التأثير على اقتراع الكونغرس على مبيعات الأواكس للعربية السعودية. فغرضها سياسي وليس تحليلياً. إنها ليست ورقة لصنع السياسة، بل ورقة لبيع سياسة. والأفكار الواردة فيها هي القابلة للبيع. وهذه الأفكار لا تعكس، بالضرورة، الذهنية التي تقف وراء سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

نوبار: بالتأكيد هذا صحيح تماماً.

إقبال: لقد أثرت موضوع العربية السعودية. ومن الحسن أننا قفزنا عدة درجات. فلننظر إلى المسألة كما يلي: إذا كان طرحي صحيحاً، أي أن السيطرة، بلا منازع، على الشرق الأوسط أصبحت هدفاً محورياً لمساعي أميركا بحثاً عن استعادة تفوقها كقوة عظمى، فسيستتبع ذلك أن تصبح واشنطن ملزمة بهذا الهدف، أكثر من أي التزام لها بأية سلالة حاكمة، أو بأي نظام حكم، أو بأي بلد في الشرق الأوسط. ثم انه، في الوقت نفسه، التزام بهدف غير واقعي، لأنه يغفل التغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها السبعينات. فهذه سياسة تسعى لإرجاع العملية التاريخية عن طريق التلاعب بالسلطة، وتغيير المعادلات الاستراتيجية. فالمنطق الأميركي الراهن والتفكير الأميركي الحالي بالنسبة للشرق الأوسط هو الاتجاه نحو التدخلات العسكرية في المنطقة. ولهذا فالخطط العسكرية الأميركية تركز على الاستعداد لعمليات غزو واحتلال البلدان العربية المنتجة للنفط.

نوبار: هل يمكن تصور قيام الولايات المتحدة بغزو واحتلال العربية السعودية أو غيرها من دول الخليج؟

إقبال: انه قابل للتصور. نعم هذا قابل للتصور تماماً. إن الولايات المتحدة، بالتمارين العسكرية التي تقوم بها، وبخطط الطوارىء التي ترسمها، لم تبق هذا الأمر سراً. وقد تكون ليبيا على رأس القائمة. فالأميركيون قد يفضلون عدم احتلال مكان يثير استياء الحكام العرب، ولذلك فسياستهم في اللحظة الحاضرة هي أن يجعلوا الاحتلال سلمياً، وأن يجعلوا الدول العربية تدفع تكاليفه. فصفقة الأواكس ــ في هذا المفهوم ــ تسترعي الانتباه، وهي أضخم صفقة من نوعها، منذ باع الخديوي إسماعيل قناة السويس مقابل نحو خمسين ألف جنيه. ويمكن أن يكون السعوديون قد اشتروا لأنفسهم

«حصان طروادة» بمبلغ خيالي هو ٨,٥ بليون دولار. إن صفقة السلاح التي عقدتها الولايات المتحدة مع العربية السعودية عديمة النفع للعرب، من الناحية العسكرية. فالولايات المتحدة تجني هذه الأموال الطائلة ببيع السعودية أسلحة عديمة الجدوى، وبسعر أعلى بكثير من سعر أي نظام مراقبة مماثل لنظام الأواكس (في بريطانيا مثلاً) أو أفضل منه. أضف إلى ذلك أن الصفقة توجب تمركز أعداد كبيرة للغاية من الأميركيين في العربية السعودية أو الخليج. وهي لن تضر الاسرائيليين في شيء، بل قد ينتفعون منها بالاستفادة من الاستخبارات الاميركية المطوّرة، لمتابعة التحركات العسكرية للعرب وقدراتهم العسكرية. وكما تعلم فاني كنت قد تنبأت بأن الاسرائيليين سوف يلعبون دور معارضة مبيعات الأواكس حتى الدقيقة الأخيرة، وانهم بعدئذ سوف يتجهون لعقد صفقة مع إدارة ريغان، وهذا هو ما حدث بالضبط.

وفي الوقت الحاضر تتعاون حكومات عربية مع الولايات المتحدة، في عملية احتلالها للشرق الأوسط سلماً. فهذه المنطقة أصبحت رهينة للولايات المتحدة. وقريباً، سوف تتعاون بثمن أعلى. وحين يصل هذا الموقف العربي إلى فصل الختام، فستكون الحكومات، صاحبة هذه المواقف، قد أنجزت، بالفعل، وجوداً عسكرياً أميركياً كبيراً في المنطقة، بنية تحتية مطوّرة جيداً قامت ببنائها مصانع أميركية مثل «بكتل»، وكذلك أسلحة كافية بتمويل عربي في أيدي الأميركيين، بحيث يغدو من العسير مادياً منع عملية الاستيلاء. وفي هذه اللحظة ليس واضحاً لديّ تماماً من سيكون حليف الولايات المتحدة في كل هذه العملية، خلال السنوات العشر المقبلة. من المؤكد أن اسرائيل سوف تظل حليفاً، سواء تمكنت من لعب دور نشيط في السياسات التدخلية أم لم تتمكن. فالزمن وحده هو الذي سوف ينبئنا بالجواب. لكن دور اسرائيل، في كل الأحوال، سوف يكون تشجيع السياسة التدخلية، والحرص على وضعها (اسرائيل) كحليف استراتيجي.

نوبار: طالما أننا أنهينا الكلام على هذين العاملين، لربما صار واجباً الآن الانتقال إلى نقطة أخرى تستدعي التفكير. فالكثير من الكتّاب الاستراتيجيين في الولايات المتحدة (مثلاً درو ميدلتون، في نيويورك تايمز) أشاروا إلى أن التغيرات في سياسات إدارة ريغان تعيد إلى الأذهان «مبدأ أيزنهاور»، على الرغم من حذرهم من أنه كان إخفاقاً في حينه، وليس هناك مايدل على أنه سوف ينجح في الوقت الحاضر. أولاً، هل تعتقد بأن هذه هي الحالة؟ وثانياً، وسواء كان الرد بالسلب أم بالايجاب، ما هي علاقة هذا العامل بفهم إدارة ريغان للتوازن الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي؟ وليس بالضرورة فهمهم له، بل ما يصرحون به علناً تبريراً لميزانياتهم العسكرية التي تقترن طبعاً بالاقتطاع من البرامج الاجتماعية في الميزانية الداخلية؟

إقبال: انه ليس «مبدأ أيزنهاور» فقط لا غير. فالسياسة الأميركية هي عبارة عن سياسة يائسة مضطربة، تمثل تراكماً للخبرات الأميركية في الشرق الأوسط. إن السياسة الراهنة هي، جزئياً، إحياء لـ «مبدأ ترومان» الذي لم يكن مجرد سياسة احتواء للاتحاد السوفياتي، بل وإلى ذلك مبدأ للتدخل في بعض البلدان.

نوبار: في هذا الخصوص، كان الرئيس ترومان قد أعلن حرفياً، في ١٢ آذار (مارس) ١٩٤٧: «تتعهد الولايات المتحدة بمساندة الشعوب الحرة التي تقاوم

محاولات الاستعباد التي تقوم بها أقليات مسلحة أو ضغط خارجي».

إقبال: ثم إنها جزئياً أيضاً «مبدأ أيزنهاور»، الذي تمثل تعبيره الوحيد في الشرق الأوسط في «حلف بغداد»، الذي كان محاولة لانشاء منظومة تدور في الفلك الأميركي تضم القواعد الأميركية في باكستان وتركيا والأردن وايران. ثم إنها أيضاً، وفي جانب منها، «مبدأ كيندي» الخاص بمكافحة بؤر الثورة والعصيان، والذي بدأ بتدريب الجنود الاميركيين على حروب الغابات، والذي يتطلب في وقتنا الحاضر تدريبهم على حروب الصحراء. وهي كذلك، وفي جانب منها، «مبدأ نيكسون» وإضافات كارتر. فالسياسة الأميركية، تمثل إذاً سياسة مشوشة ويائسة همّها الابقاء على سيطرة الولايات المتحدة على الزعامة العالمية، في وضع تواجه فيه الولايات المتحدة تقهقراً أساسياً.

نوبار: ربما يجوز لنا أن نستخلص من هذا كله أن هناك عنصرين مستمرين في سياسة الولايات المتحدة إزاء الشرق الأوسط، وهما:

(أ) الحيلولة دون قيام القوى المحلية ــ الاقليمية، سواء كانت قومية أم غير ذلك، بتغيير الوضع القائم.

(ب) التصدي الكلامي، سواء كان حقيقاً أم لم يكن، للتهديد الخارجي، أي للاتحاد السوفياتي.

هذان العاملان يشكلان معاً الخيط المشترك بين جميع العهود الاميركية، بدءاً من مبدأ ترومان، وحتى سياسة ريغان تجاه الشرق الأوسط؟

إقبال: أكثر من ذلك. معك حق في أن السياسات الخارجية الأميركية كلها تتضمن غايتين مشتركتين: إحداهما احتواء الاتحاد السوفياتي، كقوة منافسة؛ والثانية، كانت حتى الآن، احتواء كل القوى الراديكالية والاشتراكية أو القومية، التي قد تهدد السيطرة الاميركية على المنطقة. إنما هناك أيضاً عوامل بارزة جديدة. لكن علينا أن ندرك العوامل المشتركة الأخرى، قبل التطرق إلى ذكر العوامل الجديدة. ففي خلال هذه الفترة (بدءاً من إدارة ترومان وإنتهاءً بادارة ريغان)، يبدو لي أن الولايات المتحدة قامت بتشكيل سياساتها في الشرق الأوسط بمفهوم عسكري. فجميع «المبادىء» الوارد ذكرها آنفاً تضمنت عنصراً عسكرياً طاغياً. إنها ليست سياسة تركز على الشؤون السياسية. فالولايات المتحدة كانت ولا تزال قليلة الاهتمام بشؤون المنطقة السياسية: موضوعات المعارضة العربية للتوسعية الصهيونية؛ الأماني العربية التي تنشد الاستقلال الحقيقي وعدم الانحياز والتوجه الديمقراطي؛ النضال في سبيل الحقوق الشعبية والقومية. فالولايات المتحدة لم تظهر أدنى اكتراث بهذه القضايا في أي يوم من الأيام، بل كانت تميل على الدوام إلى البحث عن القوة للتعامل مع هذه المسائل السياسية والاقتصادية. وهناك اتجاه آخر تجده كذلك في كل السياسات الأميركية، ففي حين تبدي واشنطن اهتماماً باستقرار الأنظمة الصديقة لها، فإن مصالح الشعب العربي لم تؤخذ في حسابها أبداً.

نوبار: نستطيع تلخيص هذه النقاط بالرجوع إلى تقرير نشره مجلس العلاقات الخارجية في ١٩٥٨. فلدى إشارتهم إلى «مبدأ ايزنهاور» سجلوا تقويماً على شيء من

الصدق والصراحة(*):

«إن حكومات عربية معينة، وتحديداً حكومات العراق والأردن ولبنان والعربية السعودية، انحازت بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى الغايات الكامنة وراء القرار الأميركي، وبهذا استحقت الدعم الأميركي. وبعملها هذا، ساقت هذه الحكومات نفسها إلى وضع يتميز بالعزلة عن المجرى الرئيسي للتطورات السياسية العربية، بل وعرضت نفسها للشجب والضغط من كل مكان في العالم العربي وحتى من داخل حدودها».

إقبال: إنها صياغة موفقة.

نوبار: المصالح المحلية هي أساساً الرقم الغائب في المعادلة. لكنك ركزت حتى الآن على أوجه الاستمرار، فما هي نواحي الاختلاف في الوضع الحالي؟

إقبال: أحدها أن العرب في الخمسينات (خلال وبعد الغزو الثلاثي لمصر) لم تكن لديهم سوى الورقة السوفياتية بين الأوراق الأجنبية، أما في الثمانينات فلديهم ورقة أخرى، إذا أرادوا اللعب بها: إنها الورقة الأوروبية، هذا إذا شاؤوا اللعب بها من أجل صالحهم هم.

عامل الاختلاف الرئيسي الثاني، أن سياسة الولايات المتحدة، منذ مبدأ ترومان، وحتى ١٩٦٨، لم تضمّن (بتشديد الميم) إسرائيل كطرف رئيسي في السلم الأميركي في المنطقة. فلم تكن اسرائيل سوى عنصر ثانوي بين العديد من العناصر التي شكلت معادلة الاستراتيجية الأميركية.ولهذا كان الدعم العسكري الأميركي لاسرائيل، خلال هذه الفترة، دون الـ ٢٥٠ مليون دولار سنوياً. أما بين ١٩٦٨ و١٩٧٣ فتلقت إسرائيل وحدها، خلال خمس سنوات، أضعاف (٢٢ ضعفاً) المعونة العسكرية التي كانت قد تلقتها من الأميركيين طوال ٢٠ عاماً. إذ حصلت اسرائيل، خلال هذه الفترة، على ما يربو عن ٢٠ بليوناً من الدولارات من العون العسكري الأميركي. كما أن أنواع الأسلحة، التي بدأت اسرائيل بتلقيها من الولايات المتحدة، خلال هذه الفترة، لا تشابه، من قريب أو بعيد، الأسلحة التي كانت تتزود بها في المرحلة السابقة (ترومان وايزنهاور وكنيدي وجونسون). فبدءاً من إدارة نيكسون، بدأت اسرائيل بتلقي الأسلحة الهجومية من أفضل ما في الترسانة العسكرية للولايات المتحدة. وبعد هذه الفترة، أصبحت اسرائيل قوة ضاربة رئيسية لصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وهو دور أخذ الاسرائيليون على عاتقهم القيام به، باستمتاع شديد. وهذا عنصر جديد في السياسة الأميركية.

والعامل الثالث، أن الولايات المتحدة قبل عام ١٩٧٠ لم تنشر أبداً، كما لم تهدد بأن تنشر، قوات نووية في الشرق الأوسط. والواقع أن هذه المنطقة ظلت منطقة حرة من الأسلحة الذرية حتى عام ١٩٧٠، عندما هدد نيكسون، في مؤتمره الصحافي إبان الأزمة الأردنية، باستخدام الأسلحة النووية. وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، كانت تلك المرة

* ريتشارد ب. ستبنز، **الولايات المتحدة في الشؤون العالمية**، نشره مجلس العلاقات الخارجية، ١٩٥٨. (ينبغي لنا أن نلاحظ أن مجلس العلاقات الخارجية كان بين نهاية الحرب العالمية الثانية وأوائل السبعينات، مؤثراً بدرجات متفاوتة في تكوين السياسة الخارجية للولايات المتحدة).

الأولى التي تجري فيها القوات الاستراتيجية للولايات المتحدة استنفاراً نووياً على امتداد الكرة الأرضية. وفي تلك اللحظات كانت بيننا وبين الكارثة الشاملة خطوتان فقط. والآن، يواصل ريغان هذه السياسة، فيعلن العزم على تسليح الأسطول السادس، وكذلك قوات الانتشار السريع، بأسلحة نووية تكتيكية. وهذا يمثل تطوراً شديد الخطورة نحو الأسوأ.

نوبار: وهكذا فإن ابتلاء أوروبا بكونها مسرح الحرب النووية، استبدل بمنطقة الشرق الأوسط/ الخليج، كمسرح ملحق للحرب النووية

إقبال: العامل الرابع، وهذا عامل في غاية الأهمية، أنه لم تكن لدى الولايات المتحدة، قبل كارتر (عام ١٩٧٨)، أية خطط لتمركز قوات برية أميركية في الشرق الأوسط. كانت هناك قاعدة صغيرة في «بيشاور»، لرصد رحلات الطائرة «يو ٢» السوفياتية، وقواعد كبيرة في تركيا لأغراض حلف الأطلسي، وبعض مراكز التنصت في ايران. هذا صحيح. إنما لم تكن هناك أية قوات أميركية موجهة ومدربة من أجل العمل في الشرق الأوسط. وهكذا نرى أن المخططات الخاصة بقوات الانتشار السريع، وتمركز جنود أميركيين في المنطقة، كل هذا يمثل سياسة جديدة. إنه تغير استراتيجي رئيسي. لهذه القوات مهمتان:

(أ) التدخل المباشر ضد أنظمة في الشرق الأوسط لا تعجب واشنطن، أو ضد تغيرات لا ترتاح لوقوعها، وبهذا فهي قوات للتدخل وللاحتلال.

(ب) سوف يكون من واجب هذه القوات القيام بمهمة استراتيجية كسلك للانذار، وكفتيل للتفجير عند العزم على استخدام الأسلحة النووية، وخصوصاً التكتيكية.

ويتبين بعد كل هذا ان ادعاءات «درو ميدلتون» وسواه من المحللين القائلين بأن هناك عودة إلى حرب الخمسينات الباردة، هي ادعاءات مضللة، بل وتستهدف خداعنا «والضحك علينا».

نوبار: إنها سياسة تماثل في تعبيراتها أو تجلياتها مبدأ ايزنهاور، وان كانت في الحقيقة أكثر إيذاء وأشد خبثاً.

إقبال: الفارق بينهما هائل. إنهما كالحمار والفيل: كلاهما حيوان، ولكل منهما أربعة أقدام، وأذنان وعينان، وكلاهما يحمل الأثقال، لكنهما حيوانان مختلفان. فالمقارنة بينهما بدون مغزى. لكن عليّ الرجوع ثانية إلى الفوارق التي يختلف بها الوضع الحالي عن الماضي.

وهكذا، خامساً، وعلى خلاف الفترة السابقة لنيكسون، فإن الولايات المتحدة لا تنفق غير القليل على سياساتها، والأحرى القول إنها قد حالفها التوفيق في جعل شعوب أخرى تتكفل بدفع النفقات الهائلة، التي لم يسبق لها مثيل، والتي تتطلبها عملية تسليح اسرائيل. فأموال البترو ــ دولار المدوّرة هي التي تموّل وتقوي عدوانية اسرائيل. ويمكن أن نؤكد منذ الآن أن اسرائيل سوف تحصل في السنة المقبلة على أسلحة بستمئة مليون دولار على الأقل، وعلى ١,٥ بليون دولار ربما، كتعويض عن صفقة الأواكس الأميركية مع العربية السعودية. الفارق هو أن السعوديين يدفعون، في حين يأخذ الاسرائيليون مجاناً. والسعوديون، مثل سواهم من العرب الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، يقومون بتمويل موردي السلاح لاسرائيل وبتزويدها بالمساعدات الأميركية الأخرى الهائلة. ولسوف يسجل المؤرخون هذه المفارقة، باعتبارها نادرة من النوادر التي ترويها الأجيال جيلاً بعد

جيل، كما سوف يسجلون أن الحكومات العربية الغنية كانت هي الضحية.

سادساً، هذه هي المرة الأولى، منذ مبدأ ترومان، التي تتلقى فيها السياسات الأميركية دعم ومساندة أغنى الدول العربية (السعودية) وأكبر الدول العربية (مصر)، في الوقت نفسه. ثم انها أول مرة لا تتوافر في الساحة أية معارضة جدية وملموسة لسياساتها.

نوبار: الرأي العربي السائد يصف اسرائيل بانها، ببساطة، مخفر أمامي للامبريالية الأميركية. فإلى أي حد تتمتع اسرائيل باستقلالية ذاتية نسبية في ميدان غاياتها هي في الشرق الأوسط؟

إقبال:لقد شهدت العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية العديد من التبدلات والتغيرات على مدار السنين. فقبل عام ١٩٦٧ كانت النظرة إلى اسرائيل، باعتبارها مصدر قوة ممكنة استراتيجياً. أما بعد حزيران (يونيو) ١٩٦٧ فلقد صعد المركز الاسرائيلي في التفكير الاستراتيجي الأميركي من المرتبة الثانوية إلى الصف الأول، إلى المرتبة الأساسية. النظرة المستمرة إلى اسرائيل أنها كانت، ولا تزال، دولة وكيلة منذ البدء. لكن أهميتها النسبية في العقيدة الاستراتيجية الأميركية عرضة للتقلبات.

لقد شهدت سنوات نيكسون (١٩٦٨ ــ ١٩٧٣) دعماً عسكرياً لاسرائيل بمعدلات مخيفة لم يشهد التاريخ المعاصر لها مثيلًا. فلقد سطعت إسرائيل، باعتبارها واسطة العقد في مبدأ نيكسون في الشرق الأوسط، والنجم الزاهر بين كويكبات كيسنجر الدائرة في الفلك الأميركي على امتداد المنطقة كلها، من البحر المتوسط إلى المحيط الهندي. ثم وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ طُرحت تساؤلات في واشنطن حول جدارتها للعب دور القوة الضاربة. إذ برهنت اسرائيل أن قوتها مشتقة [من الأصل الأميركي]، إلى حد لا يسمح بالاعتماد كثيراً عليها. كما برهنت أن قواتها هشة، إلى حد لا يمكّنها من التصدي لمقاومة عربية تملك العزم والتنظيم، وأن قواتها كانت في أمسّ الحاجة إلى مساندة بأضخم عملية دعم لوجستي في التاريخ. ولا بد أن تتساءل الولايات المتحدة، حول مدى أهلية اسرائيل للعب دور الشرطي الرئيسي للولايات المتحدة في المنطقة في مبدأ نيكسون، وكان لابد أن تبحث عن المزيد من الشركاء الاستراتيجيين النشيطين بين الدول العربية، استكمالًا لدور اسرائيل كحلفاء استراتيجيين، ولمحو الظلال السلبية عن صورة اسرائيل السياسية في العالم العربي. وفي هذه اللحظة أطلّ السادات، وكانت ديبلوماسية كيسينجر المكوكية قد عبّدت له الطريق.

ما أريد توضيحه هو أنك إذا نظرت إلى العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية، في المنظور التاريخي، لتبينّ لك في جلاء أنه بينما كان الدعم الأميركي لاسرائيل، على امتداد الأعوام الخمسة والثلاثين الأخيرة ثابتاً، فإن موقع اسرائيل في السياسة الخارجية الأميركية لم يكن ثابتاً. فهذا الموقع تراوح وتقلب، هبوطاً وصعوداً. لكن الذي لا يحتاج إلى برهان هو أن اسرائيل، في كل مرة أظهرت قدرتها العسكرية ضد العرب، كان موقعها يتحسن فوراً، في السياسة الاستراتيجية الأميركية. وان اسرائيل، في كل مرة واجهت نكسة رئيسية، كانت قيمتها في نظر الأميركيين تتضاءل.

ثم إن الاسرائيليين افترضوا أن الدعم الأميركي لهم هو أمر ثابت ودائم؛ كما

افترضوا أن اعتمادهم على الولايات المتحدة مسألة أبدية. لكنهم افترضوا دائماً أن أهدافهم الخاصة لن تكون، دائماً وأبداً، مقبولة من جانب الولايات المتحدة. فلقد رسم الاسرائيليون سياستهم على أساس حثّ الولايات المتحدة على زيادة التزامها باسرائيل من ناحية، وعلى أساس تقديم وقائع جاهزة للأميركيين ووضعهم أمام الأمر الواقع، كوسيلة لتحقيق أهدافهم، من ناحية ثانية. فالقادة الاسرائيليون يعرفون أن في وسعهم الافلات من تعابير الاستنكار الأميركية الصورية والضرب على أيديهم والتوترات العابرة. فالذي بين اسرائيل والولايات المتحدة هو زواج يقوم على توافق الطرفين. إنها ليست علاقة من طرف واحد، كما هو الحال بين الولايات المتحدة والعربية السعودية. إنه زواج اتفاقي أظهر فيه الاسرائيليون قدراً من الاستقلالية عن الأميركيين، بقدر ما أظهر فيه الأميركيون استياءهم من بعض قرارات الاسرائيليين.

نوبار: فلنحاول تحديد مايعتبره الاميركيون إنجازاتهم الكبرى في الشرق الأوسط، لكي نتمكن من قياس الأهداف الاسرائيلية بالنسبة للمفهوم الأميركي؟

إقبال: نحن نعرف:

١ ــ ان الولايات المتحدة احتفظت، منذ عام ١٩٧٨، ولا تزال، بوجود عسكري مادي كبير في الشرق الأوسط. (لقد زيدت قوة الأسطول السادس من ٤٥ ألفاً إلى نحو ٧٢ ألفاً، وهناك قوات الانتشار السريع، أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة وصلت إلى قواعد جديدة، أو مجددة، في دييغوغارسيا ومصر وعمان وكينيا وباكستان وتركيا).

٢ ــ لقد دقّت الولايات المتحدة، منذ ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥، مرتكزات لوجستية في عدة أقطار عربية؛ الأمر الذي لم تتمتع به من قبل. ويشمل هذا العربية السعودية ومصر الخ...

٣ ــ من الواضح بكل جلاء أن مبدأ كارتر وتصريحات ريغان تحمل استعداداً مكشوفاً لعمليات التدخل.

أما في ما يخص الاسرائيليين، فانه يطيب لهم أن يدفعوا بالأميركيين في خيار التدخل العسكري في المنطقة. والواقع أنهم يزيّنون للأميركيين هذا الخيار، باعتباره مربحاً وسليماً. ثانياً، انهم يريدون أن يحدث هذا التدخل العسكري بطريقة تخدم الغايات الاسرائيلية العاجلة.

نوبار: هل لك أن تلخص الغايات الاسرائيلية؟

إقبال: أولاً، ضم الضفة الغربية وقطاع غزة وإدماجهما. ثانياً، تحقيقاً للهدف السابق، لا بد من اجراء تغيير ديموغرافي رئيسي في المنطقة. إن حرص اسرائيل على الطابع اليهودي للدولة الصهيونية كامل وجدّي. وهم يعلمون ــ على الصعيد الديموغرافي ــ أنه، في خلال ٣٥ أو ٤٠ سنة، في حال بقاء السكان في منطقتي الضفة والقطاع، اللتين سوف تضمهما، ان اسرائيل سوف تواجه أكثرية عربية. وإذا حصل هذا فستصبح اسرائيل مثل جنوب افريقيا وهذا ما لا تريده. ولهذا فالسياسة الاسرائيلية واضحة تماماً، انها تريد تفريغ فلسطين المحتلة من نحو ٥٠٠ ألف إلى ٨٠٠ ألف من العرب. وقد يحدث هذا عن طريق عمليات الترحيل. ثالثاً، وفي ضوء النقطة السابقة، فإن الاسرائيليين كانوا، على امتداد السنوات الثلاث السابقة، عازمين على حل «مشكلة

فلسطين» بانشاء دولة فلسطينية في الضفة الشرقية لنهر الاردن. وهم غير معنيين بالابقاء على عرش الملك حسين. ومثل هذا الخيار سوف يبرر عمليات الترحيل. رابعاً، إن اسرائيل عازمة على الوصول إلى نهر الليطاني في لبنان، خلال الأعوام الخمسة أو العشرة المقبلة.

نوبار: إذا جاز لنا تصنيف هذه الأهداف على أنها للمدى المتوسط، فالى أي حد يمكن للاسرائيليين متابعة هذه الأهداف، وتلقائياً الحفاظ على التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة؟ هذان الأمران هل ينفي أحدهما الآخر أم يكمله؟

إقبال: ليس بالضرورة أن ينفيه أو يثيره. ومع ذلك، فسوف تكون هناك علاقات صعود وهبوط بين إسرائيل والولايات المتحدة. ويمكن لنا أن نتصور أنه إذا توافرت سياسة عربية متماسكة، فإن أغراض اسرائيل يمكن قهرها. لكنني لا أرى، في الوقت الحاضر، أية سياسة عربية هادفة. لذا أفترض أن الاسرائيليين يتقدمون باندفاع وبدون عقبات. وبناء عليه اسمح لي بأن أجازف بطرح الملاحظات التالية حول سياسة اسرائيل:

١ ــ لقد امتلك الاسرائيليون حتى الآن تقديراً سليماً وقياسياً صحيحاً لمعطيات السياسة الأميركية في المنطقة، ومقدماتها المنطقية. واقترن بذلك، في الوقت عينه، أنهم امتلكوا حتى الآن تقديراً صحيحاً لكون الولايات المتحدة تمثل قوة آفلة، على الطريقة نفسها التي قدر فيها الصهيونيون وضعية ومكانة القوة البريطانية في العام ١٩٣٩.

٢ ــ وفهم الاسرائيليون أن الأميركيين، في صراعهم اليائس لوقف تدهورهم، قد وضعوا الشرق الأوسط نصب أعينهم، باعتباره المنطقة التي يمكن استخدامها لكبح تقهقرهم.

٣ ــ وأكثر من ذلك أن الاسرائيليين فهموا، في شكل سليم، أن المؤسسة الأميركية مشوشة للغاية ومنقسمة على نفسها، حول كيفية تحقيق سيطرتها على الشرق الأوسط. فهناك مجموعتان: الاقلية، التي ترى وجوب العمل الوثيق مع اليابان وأوروبا بحثاً عن تسوية في الشرق الأوسط. ولقد حثّت هذه المجموعة، على امتداد السنوات الست أو السبع الماضية، على توجيه ضغط على اسرائيل بهدف جعلها ترسم خطاً قاطعاً بين الأمن الاسرائيلي، من ناحية، وبين الفتوحات الاسرائيلية، من ناحية أخرى. وسعت هذه المجموعة إلى تحديد واضح وصريح لشروط التسوية التي إذا لم يتجاوب معها الاسرائيليون، فما عليهم إلا أن يتوقعوا تقليص المساعدات العسكرية والاقتصادية. (هذه الاقلية تضم أناساً مثل جورج بول، وستانلي هوفمان، وبعض «المستعربين» في وزارة الخارجية الخ...).

لكن الغلبة هي للمجموعة الثانية، العسكرية أساساً، والتي تحركها النظرة التدخلية. وهنا تحل القوة محل السياسة، والعنف مكان الديبلوماسية. وهذه هي الكتلة التي يربط الاسرائيليون أنفسهم بها، لأنهم يعرفون أن مجموعة كهذه، لن تكتشف سوى أن إقامة تحالف عسكري مستقر مع دول الشرق الأوسط ليست ممكنة. وفي هذا السياق بالذات علينا أن نفهم، لماذا ألحق الاسرائيليون صفقة الأواكس للعربية السعودية بتوقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي مع واشنطن.

وبناء عليه يتبينّ أن الهدف الاسرائيلي، في هذه اللحظة، هو المؤازرة في إضعاف إدارة ريغان. والهدف الثاني، أنهم سوف يتجهون إلى تشجيع وجود حكومات «ملخبطة»

وضعيفة، في الولايات المتحدة، لأنهم يفهمون أن قوة اللوبي الصهيوني مرتبطة، تناسبياً، بضعف الجهاز التنفيذي في الحكومة الأميركية. أما وجود سلطة أميركية قوية فيعني إضعافاً لنفوذ ذلك اللوبي. وعلى سبيل المثال، بعد عام ١٩٥٦، كان بن-غوريون عنيداً في تمسكه بسيناء وعدم الانسحاب منها. فوجّه إليه أيزنهاور تحذيراً من على شاشة التليفزيون، فتراجع بن—غوريون بسرعة. وهكذا فاللعبة الاسرائيلية هي إبقاء هذه الحكومة [الأميركية] منقسمة وضعيفة ومشوشة.

وإن رئاسة ريغان تضعف شيئاً فشيئاً، بمرور الوقت، وهو عاجز عن لملمة العناصر المشتتة في إدارته. والحقيقة أن هناك حرباً أهلية تدور رحاها في البيت الأبيض، بين واينبرغر وهيغ وميس وبيكر. وإن إدارة كهذه، على هذه الدرجة الشنيعة من التمزق في بيتها الأبيض الصغير نفسه، لن تصبح إدارة قوية جداً بعد ستة أشهر. لذا يمكن أن أقول: ان الاسرائيليين سوف يصبحون في مركز شديد القوة بعد عام واحد. كما سوف يكتشف السعوديون أنهم قد بدّدوا، عملياً، مبلغاً هائلاً من المال على إدارة ريغان. وبناء عليه سوف يقوم الاسرائيليون بعملية حسابية يستنتجون منها أنهم إذا هجموا على جنوب لبنان، أو إذا أنشأوا المزيد من المستوطنات الخ... الخ... فانه لن تكون هناك إدارة أميركية قادرة على كبحهم. وأكثر من ذلك، ان الاسرائيليين قد يبحثون عن المتاعب في أنحاء أخرى من الشرق الأوسط. ونتيجة للتوقيع على مذكرة التفاهم الاستراتيجي، توافر للاسرائيليين أساس رسمي يمكنهم من الانضمام إلى أية حملة عسكرية تدخلية أميركية. لذا يعتريني قلق جدي، فإذا لم تظهر استجابة عربية حقيقية وذات معنى، لصد هذا التيار والتصدي لهذه التطورات، فإن هموم العرب سوف تزداد شدة وعمقاً.

نوبار: هل لك أن تذكر بايجاز — في ختام هذا الحديث — عناصر مثل هذه «الاستجابة العربية الحقيقية وذات المعنى»؟

إقبال: لم تخرج الدول العربية من مؤتمر بغداد، ولا من سواه، بمشروع يربط بين علاقاتها التجارية بالولايات المتحدة، وبين استجابة الولايات المتحدة للسلوك الاسرائيلي، مثلاً إزاء المناطق المحتلة وجنوب لبنان. لقد كان في وسع الدول العربية أن تعلن، ببساطة، أنه مقابل كل مستوطنة اسرائيلية جديدة، فانها (الدول العربية) سوف تلغي عقوداً مع الولايات المتحدة بقيمة ٢٠٠ مليون دولار. أو أن تعلن أنها سوف تفعل كذا وكذا، عند إنشاء أية مستوطنة اسرائيلية جديدة، أو عند أي عمل عدواني اسرائيلي. الدول العربية لم تقل أبداً أي شيء من هذا القبيل.

نوبار: وهكذا، وعلى الرغم من مصاعب الفترة الراهنة، فلو انتهج العرب مثل هذه الخطوات العملية، لامتلكوا قوة وتأثيراً أكثر من اتباعهم سياستهم الحاضرة القائمة على التقارب السافر مع الولايات المتحدة؟

إقبال: بالضبط فهذه حرب وميدان صراع. وحتى إذا كنت راغباً في التفاوض، فأنت محتاج لشيئين أو لثلاثة أشياء: أولاً، الحرب تتطلب بياناً بالأهداف. ثانياً، هذه الأهداف لا بد من إعلانها بطريقة تكون قابلة للفهم من العالم. الأهداف ينبغي أن تكون محددة ومحدودة. لا توجد حرب يمكن كسبها بأهداف غير محدودة. مثل هذه الحرب ستكون بلا نهاية (حرب تقليدية أو حرب شعبية على السواء). ثالثاً، ربط الكفاح السياسي

والاقتصادي بالمجهود العسكري، بحيث يكون ترتيبها على هذا الشكل: السياسة، الاقتصاد، العسكرية.

ترجمة: محمد النصر
(عن الانكليزية)

في مفهوم اسرائيل لما تسميه «الأمن القومي»

د. الياس شوفاني

إن وعياً سليماً لمفهوم اسرائيل لما تسميه «الأمن القومي» لايستقيم إلّا إذا تم ربطه بطبيعة الكيان الصهيوني الاستيطانية والعدوانية. فهذا المفهوم، بطبيعة الحال، فريد من نوعه فرادة اسرائيل بين الكيانات السياسية القائمة في العالم أجمع. لكنه، على الأقل من زاوية نظر قيادة العمل الصهيوني، منسجم مع «الاستراتيجية العليا» للكيان الاستيطاني، الرامية إلى ترسيخ مبرر قيامه وبقائه. فالكيان الذي قام على هامش المشاريع الامبريالية الكبرى، إزاء الشرق الأوسط، كان لابد له أن يرتبط عضوياً بالمراكز التي وضعت تلك المشاريع. ولما أوكل إليه دور يلعبه في تجسيد تلك المشاريع، صار انجاز ذلك الدور بشكل، بطبيعة الحال، ركناً أساسياً في «الاستراتيجية العليا» لهذا الكيان؛ وبالتالي، في مبرر وجوده وبقائه. والكيان الذي قام على قاعدة «الفكرة الصهيونية»، يصبح تحقيقها على أرض الواقع، بالنسبة إليه، ركناً أساسياً آخر في استراتيجيته العليا. والفكرة الصهيونية انطلقت من وعي زائف لطبيعة «المسألة اليهودية»، يقوم على فهم قومي لها، وبالتالي، فقد طرحت الصهيونية «حلاً قومياً» لتلك المسألة، يقوم على قاعدة بناء «دولة قومية يهودية»، تتحقق بالاستيطان في فلسطين. وكان طبيعياً أن تخفق الصهيونية في حل المسألة اليهودية، كما هو واقع الحال اليوم؛ بل وأكثر من ذلك، فقد تسببت بخلق مسألتين مترابطتين، هما: الاسرائيلية والفلسطينية. والكيان الذي قام بالاستيطان الإجلائي يصبح تغييب أهل البلد الأصليين، وصولاً إلى تذويبهم، ركناً آخر من استراتيجيته العليا؛ كما يكون الصراع معهم، والعمل على ضرب حركتهم الوطنية وتصفية قضيتهم، جوهر أمن هذا الكيان الجاري. من هنا فرادة «أمن اسرائيل القومي»، بشقيه: الجاري والاستراتيجي، وبالتالي، مفهوم القيادة الصهيونية لأمن كيانها الاستيطاني. وعلى هذا الأساس تشكلت «العقيدة الأمنية» لدى القيادة الصهيونية، وبالتالي، المفهوم الخاص لـ «الأمن القومي» لدى المؤسسة الحاكمة في اسرائيل، وعمودها الفقري: الآلة العسكرية الصهيونية.

وعلى أرضية مثل هذه العقيدة الأمنية، يصبح أمن الكيان الصهيوني، في مفهوم قيادته، لا يتوقف على ما يحصل داخل رقعة استيطانه، أو عند حدود تلك الرقعة فحسب، وإنما يتعدى ذلك كثيراً ليضم ما يجري خلف تلك الحدود، وصولاً إلى العواصم العربية، خاصة في دول الطوق، حيث نشاط حركة، أو حركات جماهيرها. ومثل هذا «الأمن»، لا يستتب إلا إذا استطاعت اسرائيل، بفعل آلتها العسكرية أساساً، ومن ثم باستغلالها للتناقضات السياسية والاجتماعية القائمة في العالم العربي، التحكم بمسار حركة الجماهير العربية وضبط نشاطها. وعلى هذا الأساس، تصبح مقولة «أمن اسرائيل يمر في عواصم الدول العربية» واضحة تماماً. ولكن بالمقابل، فإن مثل هذا المفهوم للأمن القومي ينطوي على متحارجات ومفارقات، إذ أنه ينطلق، أصلاً، من ضرورة تأمين القاعدة المادية لآلة العدوان، والدأب على مواصلة الوقوف في وجه حركة جماهير المنطقة، مهما اتسعت رقعة المواجهة، مما يجعل هذا الأمن غير ذي نهاية، وبالتالي، متناقضاً مع ذاته.

وتمشياً مع الطبيعة المزدوجة: الاستيطانية والعدوانية، للكيان الصهيوني؛ فإن لآلته العسكرية دوراً مزدوجاً موازياً. فمن جهة، تقوم تلك الآلة، ومنذ البداية، بتأمين القاعدة لبناء المشروع الصهيوني، سواء في شقه الاستيطاني أم العدواني. ومن جهة، تنخرط تلك الآلة في استراتيجية تجسيد المشروع الامبريالي العام في المنطقة، بما ينطوي عليه ذلك من عمل عسكري يمهد لبسط الهيمنة الامبريالية عليها. وهكذا تصبح تلك الآلة القاسم المشترك الذي يلتقي عليه شقا المشروع الصهيوني: اليهودي الذاتي، المتمثل في بناء «الدولة اليهودية»؛ والامبريالي، المتمثل في العدوان على حركة الجماهير العربية، من أجل تفتيتها واضعافها، وبالتالي، احباطها والحؤول دون تحقيقها لأهدافها. وعلى صعيد الشق اليهودي من المشروع الصهيوني، لا ينحصر دور الآلة العسكرية الاسرائيلية في حماية الرقعة الجغرافية التي يتم تهويدها باستيطانها؛ وإنما يتعدى ذلك إلى توسيع تلك الرقعة بالاحتلال، ومن ثم الاسهام في عملية تهويد المناطق المحتلة واستيطانها. أما على الصعيد الامبريالي، فإن دور هذه الآلة يتعدى حدود فلسطين ومواجهة الجيوش العربية لدول الطوق، ويذهب إلى حد ضرب القاعدة المادية لتطور شعوب المنطقة ونموها، بحيث يحول دون امتلاكها لزمام أمورها وتقرير مصيرها بنفسها، فتبقى راضخة لإملاءات المخططات الامبريالية.

ونظراً لالتقاء مصلحة الشريكين في المشروع الصهيوني: الحركة الصهيونية والمراكز الامبريالية، على ضرورة بناء الآلة العسكرية وتطويرها بحيث تستطيع القيام بالدور الهام الموكل إليها، سواء لناحية الاستيطان أم العدوان، فقد حرصا على توفير كل وسائل القوة لها، ورفدها بكل مستلزمات العدوان. وهكذا كلا الشريكان تلك الآلة بعناية خاصة، انعكست في تناميها ونضوجها، بشكل لا يتوازى مع بقية مؤسسات الكيان الصهيوني. ونظرة سريعة إلى هذا الكيان تبرز المكانة الخاصة التي تحتلها الآلة العسكرية فيه، فيبدو، للوهلة الأولى، دولة قيد الإنشاء، لم تستكمل بعد، تقوم على هامش ثكنة عسكرية. وكان طبيعياً أنه كلما تعاظمت قوة تلك الآلة، وازدادت نجاعة فاعليتها، كلما توطد ارتباطها بالمركز الامبريالي، الذي يلعب دور «البلد الأم»، بالنسبة إلى الكيان الصهيوني، ومن ثمّ تفرغت أكثر فأكثر لأداء مهمتها العدوانية خارج حدود رقعة استيطانها في

فلسطين المحتلة، لتشمل المنطقة بأسرها، إلى حد الانصراف العام لخدمة المصالح المباشرة للشريك الأكبر في المشروع الصهيوني، وهو اليوم الولايات المتحدة الأميركية.

يتضح من هذا الكلام أنه، في العقيدة الأمنية الاسرائيلية، يمكن التمييز بين نوعين من الأمن، يرتبط أحدهما بالآخر جدلياً، ولكنهما لا يستويان في الأهمية، وبالتالي، في معالجة الموضوع، وهما:

(أ) الأمن الجاري، وهو يتعلق بالعمل اليومي للآلة العسكرية الاسرائيلية في إطار الصراع الدائر في المنطقة، مع كل ما يترتب عليه من اعداد وتنفيذ، وهو ليس موضوع هذه المقالة تحديداً.

(ب) الأمن الاستراتيجي، أي الأمن على صعيد الاستراتيجية العليا للكيان الصهيوني، وهو المتعلق بترسيخ وجود ذلك الكيان، وتثبيت مبرر ذلك الوجود.

أمن اسرائيل الاستراتيجي يتوقف على انجاز المشروع الصهيوني

على صعيد الاستراتيجية العليا، ترى القيادة الصهيونية أن «أمن اسرائيل القومي» يعتمد، في محصلة الأمر، على نجاحها في انجاز مشروعها الاستيطاني، الذي لم يستكمل بعد، ولا يزال قيد الانشاء. ومعلوم أن لهذا المشروع شقين:

(أ) يهودي، يرمي إلى حل «المسألة اليهودية» حلًا قومياً، أي بإقامة دولة يهودية تكون باليهود، ولليهود، ومن اليهود. وذلك نظراً لأن الصهيونية اعتبرت «المسألة اليهودية» مسألة قومية، فطرحت لها حلًا قومياً، يتمثل في اقامة اسرائيل، عبر الهجرة والاستيطان في فلسطين، وبالتالي، تهويد هذا البلد، أرضاً وشعباً وسوقاً.

(ب) امبريالي، منطلق من الشراكة غير المتكافئة مع المراكز الامبريالية في بناء المشروع الصهيوني، وبالتالي، الدور الذي تلعبه اسرائيل على صعيد المنطقة، خدمة للمصالح الامبريالية فيها، وضد حركة جماهيرها الطامحة إلى الاستقلال والوحدة والتطور الاجتماعي.

وكما تربط شقّيّ المشروع الاستيطاني الصهيوني علاقة جدلية، هكذا العلاقة بين أمن الشقين على الصعيد الاستراتيجي. وهذه الجدلية التي تحكم العلاقة بين شقّيّ المشروع الواحد إياه، هي نفسها التي تحكم العلاقة بين النضالين: الوطني الفلسطيني والقومي العربي، في اطار الصراع الواحد إياه.

وطبيعي أن يكون أمن الكيان في جانبه اليهودي يتوقف على استطاعته استكمال بنائه الذاتي، في ذلك الشق من المشروع الصهيوني، وهذا يستلزم:

١ ــ خلق إجماع يهودي حول الفكرة الصهيونية، وبالتالي، استمرار التفاف اليهود حول المشروع الصهيوني؛ ومن ثمّ، الهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها، وصولاً إلى تهويدها الكامل، وتجسيد الفكرة على أرض الواقع، مع كل ما يترتب على ذلك من تذليل للعقبات القائمة أمامه.

٢ ــ تغييب الشعب الفلسطيني، وصولاً إلى تذويبه وتصفية قضيته، لتتاح للمشروع الصهيوني فرصة تهويد فلسطين، أرضاً وشعباً وسوقاً، ولتقوم القاعدة الآمنة لهذا المشروع بشقيه المذكورين.

أما في جانبه الامبريالي، فإن أمن الكيان يعتمد، أولاً وقبل كل شيء، على الانجاز والنجاعة في الأداء. فبالنسبة إلى المركز الامبريالي، الذي يشكل «البلد الأم» بالنسبة إلى اسرائيل، وهو اليوم الولايات المتحدة الأميركية، فإن مسألة استمرار دعمه لها تتوقف على المبدأ الرأسمالي العام (الكلفة والمردود)، وبالتالي، اعتبارات: هل تشكل اسرائيل ذخراً، أم عبئاً لا طائل تحته. فلإسرائيل دور تلعبه في الاستراتيجية العامة، لتجسيد السياسة العالمية لذلك المركز. وما دامت اسرائيل تلعب ذلك الدور، فإن المركز لن يتخلى عنها. وطبيعي أنه كلما ازدادت نجاعة اسرائيل في أدائها لدورها، كلما ازداد تعلق المركز بها، وازدادت، بالتالي، قدرتها هي على تثبيت خصوصية علاقتها به، وبالتالي، موقعها المتميز في استراتيجيته الكونية.

الآلة العسكرية تعوض فشل المؤسسات الاستيطانية

يتضح لنا الآن، وبعد قرن كامل من العمل الصهيوني، وبعد حوالى ثلث القرن على قيام اسرائيل، أن المشروع الصهيوني، بمؤسساته الاستيطانية، قد فشل في تحقيق شقه اليهودي؛ فلا هو نجح في حل «المسألة اليهودية»، ولا هو استطاع تهويد فلسطين وتغييب شعبها، وصولاً إلى تذويبه وتصفية قضيته. ومعروف أن العمل الصهيوني لم ينجح، حتى الآن، في حمل أكثر من ٢٠٪ من يهود العالم على الاستيطان في فلسطين. وبينما كانت الفكرة الأصلية أن تهاجر الأغلبية من يهود العالم إلى فلسطين، وتستوطن فيها، وتشكل دولة قومية على أنقاض أهل البلد الأصليين، وتبسط حمايتها على الأقلية اليهودية المتبقية في الخارج، فإن الذي حدث هو العكس تماماً؛ إذ استوطنت في فلسطين الأقلية فحسب، وظلت هذه بحاجة ماسة إلى دعم الأكثرية في الخارج، بل وإلى حمايتها. ومن هنا، فقد قصّر الاستيطان الصهيوني في تهويد فلسطين، رغم احتلالها كلها. ونظرة على التوزيع الديموغرافي لهذا الاستيطان تكفي لإثبات هشاشته، وعجزه عن الانتشار في جميع أنحاء فلسطين بكثافة. وفوق ذلك، فإن هذا الاستيطان لم يستطع بناء ذاته والوقوف على رجليه بمفرده. وبالاختصار، فإن الصهيونية لم تستطع، حتى الآن، أن تهود فلسطين، لا أرضاً، ولا شعباً، ولا سوقاً. وتبقى هذه المشكلة هاجس القيادة الصهيونية الأكبر، كما يبدو واضحاً من مداولات المؤتمرات الصهيونية المتعاقبة.

ورغم كل الجهد الذي بذله العمل الصهيوني في تغييب الشعب الفلسطيني، وضرب تماسكه وصولاً إلى تذويب شخصيته وتصفية هويته الوطنية، فإن هذا الشعب قد صمد حتى الآن وأبدى مقاومة عنيفة للمشروع الصهيوني، بكل جوانبه وأهدافه. فالحضور الفلسطيني الواسع اليوم، مادياً على ساحة الصراع، وكذلك حضارياً وسياسياً، هو الرد الحازم والصحيح على الدأب الصهيوني لتغييبه وتذويبه. ومعلوم أن الذي حسم الصراع العربي ـ الصهيوني في فلسطين هو الآلة العسكرية الصهيونية، وليس المؤسسات الاستيطانية بنشاطها التراكمي. والأوضاع الشاذة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وكذلك أرضه الوطنية، قد جاءت نتيجة الحسم العسكري أصلاً. فقد طرد هذا الشعب من أرضه وشرد، وكذلك استعمر واحتل، ليس بفعل نجاح «الوكالة اليهودية» في اغراق فلسطين بالمهاجرين، ولا بفعل «الصندوق القومي اليهودي» في امتلاك كل الأرض

الفلسطينية، ولا بفعل المؤسسات الاستيطانية الأخرى في الهيمنة على اقتصاد البلد، بحيث لم يبق فيها متسعاً لأهلها الأصليين. وإنما كان بالطرد بالعنف الفاشي المسلح الذي مارسته الآلة العسكرية الصهيونية على الشعب الفلسطيني.

وإزاء فشل المؤسسات الاستيطانية في العمل الصهيوني، عمدت قيادته إلى التركيز على دور الآلة العسكرية، وبالتالي، على الشق الامبريالي من المشروع برمته، تعويضاً لهذا الفشل؛ مما أدّى بالضرورة إلى عسكرة اسرائيل، وجعل الشق اليهودي منها يعتمد في بقائه على انجازات الآلة العسكرية، أي على تنامي الدور الامبريالي للمشروع الصهيوني. وباعتمادها هذا النهج، أدخلت القيادة الصهيونية مشروعها في حلقة مفرغة من العسكرة؛ إذ كلما قصرت المؤسسات الاستيطانية في أداء دورها، جاءت الآلة العسكرية لتعوض عن ذلك التقصير. وهكذا صادرت تلك الآلة دور المؤسسات الاستيطانية، واضطلعت بالمهمة المزدوجة:

(أ) حماية الاستيطان وتوسيع رقعته والاسهام في بنائه، أي «تأمين القاعدة»، سواء للاستيطان أو لآلة العدوان.

(ب) الدور الامبريالي في التصدي لحركة الجماهير وضربها، من أجل تطويعها لإملاءات «المشروع الامبريالي الأم».

ونتيجة لهذا الدور الهام الذي اضطلعت به الآلة العسكرية الصهيونية، فقد نمت وتطورت بشكل لا يتوازى مع بقية مؤسسات الكيان؛ مما جعله أشبه بثكنة عسكرية منه بدولة عادية. وكان لا بد أن ينعكس ذلك في مفهوم القيادة الصهيونية لأمن كيانها على الصعيد الاستراتيجي. وهذا الكيان، كما ورد أعلاه، تربط شقيه: الاستيطاني والامبريالي، علاقة عضوية، انعكست، بطبيعة الحال، كعلاقة عضوية تربط «المشروع الصهيوني الابن» بـ «المشروع الامبريالي الأم». وقيادة العمل الصهيوني، التي وعت أبعاد مشروعها الاستيطاني، منذ البداية، قد ربطت الشق اليهودي منه، الرامي إلى بناء دولة يهودية، بالشق الامبريالي، المتمثل في بناء الآلة العسكرية الصهيونية وتسخيرها لتنفيذ استراتيجية المشروع الأم، التي في أعلى سلم أولوياتها التصدي لحركة الجماهير العربية وضربها واحباطها وهكذا تشكلت العلاقة الجدلية بين شقي المشروع الصهيوني — الاستيطاني والعدواني: الأول في فلسطين، والثاني في العالم العربي. أما في فلسطين، فقد تركز العمل الصهيوني على تأمين القاعدة، سواء للاستيطان أو للعدوان، مما ترتب عليه تهويد فلسطين وتغييب شعبها؛ وهو ما أخفق المشروع الصهيوني في تحقيقه، حتى الآن. وأما في العالم العربي، فقد توجه النشاط الصهيوني إلى الإسهام في تطويع حركة الجماهير العربية لإملاءات المشروع الامبريالي الأم، وهو الدور الذي لم يستكمل بعد. وعلى هذين المبدأين قامت العقيدة الأمنية للكيان الصهيوني، خاصة على صعيد الاستراتيجية العليا المتعلقة باقامته ومبرر وجوده. فمن جهة، هناك ضرورة ضمان «أمن القاعدة»، وهو الأمن الذي لن يستتب إلّا بتهويد فلسطين كلها وتصفية قضية شعبها، ومن الجهة الأخرى، هناك «أمن مبرر البقاء»، الذي يعتمد على النجاح في الأداء والقيام بالدور الموكل إليه، وهو الأمن الذي لا يستتب دون التحكم بالمسارات السياسية لحركة الجماهير العربية.

وواضح أن المشروع الصهيوني قد طرح على هامش المشاريع الامبريالية الكبرى،

إزاء الشرق الأوسط، وأنه تمَّ بعمل مشترك بين الحركة الصهيونية وهذا المركز الامبريالي، أو ذاك، مشكلاً، وكل في حينه، البلد الأم بالنسبة إلى المشروع. وقد جرى بناء المشروع بنهج استيطاني وبشكل تراكمي، انطلاقاً من نقطة الصفر في العلاقة بين المستوطنين والأرض المعنية ــ فلسطين؛ وكل ذلك في اطار استراتيجية تنفيذ المخططات الامبريالية الشاملة. وكان عندما تضمن الحركة الصهيونية مشاركة مركز امبريالي في مشروعها، ينحصر نشاطها داخله في صياغة استراتيجية تنفيذ مشروعه العام، بحيث تضع مصالحها المرحلية في قلب تلك الاستراتيجية. وهذا النشاط هو مايسمى عادة «اللوبي الصهيوني». هكذا حصل في لندن، قبيل الحرب العالمية الأولى وأثناءها، واستطراداً، لفترة طويلة ابان الانتداب البريطاني في فلسطين. ثم انتقل مركز النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية إلى الولايات المتحدة، بقرار اتخذ في «مؤتمر بلتمور»، عام ١٩٤٢، ولا يزال يقبع هناك إلى يومنا هذا، حيث طور شبكة علاقاته، وكذلك نهجه وأساليب عمله، فأصبحت الولايات المتحدة تشكل البلد الأم لإسرائيل بكل معنى هذه الكلمة.

ونظراً لطبيعة العلاقة القائمة بين المشروع الصهيوني الابن، وبين المشروع الامبريالي الأم، فإن تطور الأول، وبالتالي صياغته، ظلا محكومين بإملاءات الثاني واعتباراته. والمشروع الابن، الذي لا يزال قيد الإنشاء، ولم يستكمل بناءه الذاتي بعد، بقي، وهو يعمل على تثبيت استيطانه، يسعى لربط نفسه في استراتيجية تجسيد المشروع الأم، وبالتالي، ترسيخ مبرر وجوده في المركز، عبر الدور الذي يلعبه، فعلاً أو قوةً، في خدمة المصالح الامبريالية في المنطقة. وكذلك، فإن الشراكة التي قامت بين الحركة الصهيونية والمراكز الامبريالية لم تكن بطبيعة الحال، متكافئة؛ إذ كان لا بد لها أن تعكس موازين القوى بين الشريكين، وبالتالي، أن يكون المركز هو الشريك الأكبر في المشروع الصهيوني. ويترتب على ذلك أن يكون المركز هو صاحب القرار في توجه المشروع، وهو الذي يحدد صياغته وتركيبته. ولما كانت مصلحة المركز تملي عليه أن يجعل من ذلك المشروع ثكنة عسكرية، فقد كان له ذلك، رغم كل ما قد يكون ساور القيادة الصهيونية، وبالتالي الاستيطان في فلسطين، من أوهام حول بناء دولة يهودية عادية. وهكذا، ونظراً لطبيعة الشراكة التي اقامتها مع المراكز الامبريالية، فقد وضعت الحركة الصهيونية نفسها على سكة أوصلتها إلى حيث هي اليوم، وحكمت تطور مشروعها وصولاً إلى وضعه الراهن، حيث تغلب سمة الثكنة فيه على ملامح الدولة القومية. ولكن الآلة العسكرية الصهيونية، التي صادرت مهام المؤسسات الاستيطانية، وأصبحت العمود الفقري للمشروع الصهيوني برمته، والرافعة التي تثبت الاستيطان في فلسطين، ليس بمقدورها، مهما عظمت، أن تكون البديل لذلك الاستيطان، أو على الأقل، ليس على المدى البعيد.

ضمان موقع متميز في الاستراتيجية الأميركية هو حجر الزاوية في «أمن اسرائيل القومي»

إن التنامي السريع وغير المتوازن للآلة العسكرية الصهيونية قد أدّى إلى تحريك مسارين متكاملين، وبالتأكيد مترابطين جدلياً، كان من شأن تفاعلهما أن يدفع نحو المزيد

من عسكرة اسرائيل، وصولاً إلى ما هي عليه الآن. فوجود هذه القوة العسكرية المتوافرة محلياً قد زاد من جاذبية استعمالها لدى المراكز الامبريالية، في مجمل المغامرات العسكرية التي تقوم بها تلك المراكز في المنطقة. وبالمقابل، فإن وجود تلك القوة عزز الاغراءات، لدى القيادة الصهيونية، لتوظيفها والافادة من مردود خدماتها، في بناء الشق اليهودي من المشروع الصهيوني، والذي يعاني من أزمة خانقة. وازاء هذا الوضع الذي تشكل، أصبحت تلك الآلة العسكرية هي القاسم المشترك الأدنى بين اسرائيل والمركز الامبريالي الأول ــ واشنطن. فالقيادة الاسرائيلية، من جانبها، أصبح مبدأ «العرض والطلب» يحكم قرارها في توظيف هذه القوة العسكرية. ومن جانب المراكز الامبريالية، تحكَّم مبدأ «الكلفة والمردود»، في قرار استخدام تلك القوة. وهكذا قام، بين الجانبين: القيادة الصهيونية والمراكز الامبريالية، نوع من الشراكة ظلت غير متكافئة. وتعكس موازين القوى بين الشركاء، مما جعل من اسرائيل ظاهرة امبريالية، أكثر منها دولة يهودية.

ونتيجة لاعتماد القيادة الصهيونية مبدأ تعويض فشل المؤسسات الاستيطانية في أداء دورها، بتقوية الجيش الاسرائيلي وتوسيع دائرة نشاطه العدواني، تعزز موقع ذلك الجيش في اسرائيل، فطغى طابع الثكنة فيها على سمة الدولة. ونظراً لأهمية الدور الذي أنيط بذلك الجيش، سواء على صعيد حماية الاستيطان اليهودي وتوسيع رقعته والاسهام في تثبيته وتطويره، أم القيام بدوره العدواني، خارج حدود احتلاله، فقد جهدت قيادة العمل الصهيوني في رفده بوسائل القوة اللازمة له، ليستطيع الأداء بنجاعة، فنما وتطور، بشكل بارز، مما لفت انتباه المراكز الامبريالية لإمكانات الافادة منه. وراحت هذه المراكز ترعاه وتغدق عليه الدعم. وهكذا التقى الشريكان، ومن خلال المصلحة المشتركة، على إسناد دور متزايد باطراد لهذا الجيش، متناسب مع تعاظم قوته، وبالتالي، على تهيئة مستلزمات نجاعته في الأداء. وكان طبيعياً أن ينعكس ذلك في العقيدة الأمنية للقيادة الصهيونية. فكلما تصاعدت أزمة المشروع الصهيوني في شقه اليهودي، راحت قيادته تعوض الفشل الاستيطاني بالتركيز على الشق الامبريالي، عبر بناء الآلة العسكرية وتوسيع دائرة نشاطها وزجها، أكثر فأكثر، في الانخراط في المخططات الامبريالية ازاء المنطقة.

والواقع، أن عسكرة المشروع الصهيوني لم تكن وليدة الصدفة، كما أنها ليست حديثة العهد. فبناء الآلة العسكرية، وتطويرها بشتى الوسائل والأشكال قد رافق الاستيطان الصهيوني في فلسطين منذ بدايته. ففضلاً عن الفيالق اليهودية التي أعدتها ودفعتها للقتال إلى جانب الحلفاء، في الحربين العالميتين: الأولى والثانية، عمدت الحركة الصهيونية إلى انشاء قوة عسكرية في المستوطنات في فلسطين، وإعدادها للقيام بدورها في المستقبل. واستمر هذا النهج، وبوتيرة متصاعدة، بعد قيام الكيان؛ ولعب رئيس حكومته الأول، دافيد بن ــ غوريون، دوراً مركزياً في هذا التوجه، وسار خلفه من بعده على خطاه. وهكذا، ولاثبات قدرتها العسكرية، وبالتالي إقناع المراكز الامبريالية أن بامكانها الاعتماد على اسرائيل كشرطي المنطقة، دخلت القيادة الصهيونية في المؤامرة الثلاثية للعدوان على مصر في حرب السويس. وكان لنجاح هذه التجربة، على الأقل عسكرياً، أثر بالغ في تشجيع القيادة الاسرائيلية على المضي قدماً في هذا النهج، كما لفت ذلك انتباه أميركا إلى امكانات توظيف قدرات اسرائيل العسكرية في خدمة مشاريعها المستقبلية. وعاودت

اسرائيل الكرة، ولكنها قامت بها منفردة هذه المرة، في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ مما رفع مكانة اسرائيل في العالم الرأسمالي، وخصوصاً في أميركا، وعزز موقع الجيش فيها بشكل صارخ. وقد فتحت حرب حزيران (يونيو) صفحة جديدة في تطور ارتباط الآلة العسكرية الاسرائيلية بالمركز الامبريالي في واشنطن، بحيث أصبحت امتداداً لأدواته فعلاً.

إن تغليب الشق الامبريالي على اليهودي في المشروع الصهيوني، بينما لا يزال هذا الأخير قيد الإنشاء ولم يستكمل بناءه الذاتي بعد، قد أدّى بالضرورة إلى توثيق ارتباط اسرائيل بالمركز الامبريالي. ونظراً لأن هذه العلاقة تقوم أصلاً على قاعدة عدوانية، فقد توطدت علاقة اسرائيل بأكثر البؤر السياسية والاقتصادية رجعية على الساحة الأميركية، أي بالمجمع الصناعي ـ الحربي. وبذلك دفعت القيادة الصهيونية اسرائيل إلى الانحياز الكامل لمعسكر التوتير في العالم، وإلى العداء المكشوف لقوى السلام والانفراج الدوليين، مما زاد الاستقطاب في المواقف إزاء اسرائيل، سواء على الصعيد العالمي، أو في الولايات المتحدة الأميركية. وكان لكل ذلك أثره السلبي على مجمل جوانب الشق اليهودي من المشروع الصهيوني، بدءاً بانحسار الهجرة اليهودية إلى اسرائيل. وانتهاءً بالانقسام الطائفي فيها. وطبيعي أن ينعكس هذا الوضع على العقيدة الأمنية التي تحكم تصرف القيادة الصهيونية، في عملها لتثبيت الكيان واستكمال بنائه. ومن هنا تهافت تلك القيادة على الانخراط في الاستراتيجية العامة للولايات المتحدة الأميركية، خاصة إزاء الشرق الأوسط، وتفانيها في إثبات نجاعة قدرتها العسكرية، وتلهفها على ضمان موقع متميز لها في المحاور السياسية ـ العسكرية التي تشكلها أميركا في المنطقة. ونظراً لحيوية هذا الأمر بالنسبة إلى اسرائيل، فإن قيادتها أصبحت ذات حساسية عالية لإمكان دخول أي طرف محلي في تنافس معها على ذلك الموقع المتميز في الاستراتيجية الأميركية.

اسرائيل ـ عبء على أميركا أم ذخر استراتيجي لها؟

واضح أن اسرائيل لم تستطع بناء اقتصاد مستقل، وأن الدعم الذي يصلها من «الجباية اليهودية» لا يكفي لسد احتياجاتها، فكان لا بد لها أن تضمن مصادر تمويلية أخرى، تسد العجز في ميزان مدفوعاتها. ونظراً لطبيعة الشراكة غير المتكافئة التي أقامتها الحركة الصهيونية مع هذا المركز الامبريالي، أو ذاك، من أجل إقامة اسرائيل، فإن تلك المراكز، التي كانت الشريك الأكبر في المشروع الصهيوني، جنت منه فوائد أكبر. وهكذا قدّمت اسرائيل، بحصيلة نشاطها العسكري والسياسي، إلى المراكز الامبريالية أكثر مما استفادت هي نفسها من عملها. فالأكيد أن الولايات المتحدة تجني، بفعل اسرائيل، مكاسب من المنطقة تفوق ما يعود منها على اسرائيل ذاتها، أضعاف أضعاف. ومع ذلك، فإن حاجة اسرائيل المتزايدة إلى الدعم الاقتصادي الأميركي أخذت تهددها بامكان أن ترتسم صورتها في نظر الرأي العام الأميركي وكأنها عبء على دافع الضرائب الأميركي، مما قد يستتبع حصول ارتداد لدى الإدارة الأميركية عن هذا الدعم، تحت ضغط جماهيري، مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج على مستقبل المشروع الصهيوني الذي لا يزال قيد الإنشاء. وإزاء مثل هذه الامكانية، كان لابد للقيادة الصهيونية من أن تأخذ بعين الاعتبار موقع الجالية اليهودية على الساحة الأميركية، وبالتالي، قدرة «اللوبي الصهيوني»

على الاستمرار في نشاطه على تلك الساحة. وعليه، فقد ضغطت زعامة تلك الجالية، واستجابت لضغطها القيادة الاسرائيلية، للعمل الجاد على تحويل اسرائيل إلى ذخر للاستراتيجية الأميركية العالمية، بدلاً من جنوحها نحو أن تصبح عبئاً عليها. فعمدت القيادة الاسرائيلية إلى الدفع باتجاه انخراط الآلة العسكرية الصهيونية، وهي الشيء الوحيد الذي تستطيع تقديمه، في الاستراتيجية الأميركية العامة.

واليوم، والولايات المتحدة تسعى، تحت يافطة «التسوية السلمية»، لإنشاء تشكيل سياسي ــ عسكري في المنطقة، همه حماية المصالح الأميركية في الخليج، تعمل اسرائيل جاهدة على الانخراط في هذا التشكيل، وبموقع متميز، يتناسب مع تقييمها لوزنها العسكري في المنطقة، ويكفل لها استمرار العلاقة الخاصة مع واشنطن، وبالتالي، يضمن لها مردوداً اقتصادياً وفيراً، تعتقد أنه يعينها على استكمال مشروعها الاستيطاني. وفي المفاوضات مع نظام السادات، التي أدت إلى «المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية»، نجحت اسرائيل في تحجيم دور السادات وحصره في مصر، درءاً لإمكانية أن يدخل في تنافس معها على دورها المتميز في الاستراتيجية الأميركية. وهذا يفسر مسار المفاوضات بين الطرفين، برعاية واشنطن، خاصة منذ مبادرة السادات، حيث انتقل من التضامن العربي، خروجاً من مظلة النفط وقيادة السعودية، وارتبط بعجلة الأحلاف العسكرية الأميركية، ليجد نفسه في خندق واحد مع اسرائيل، وبالتالي في تحالف موضوعي معها. ولكنها إذ قبلت به حليفاً، لم ترضَ أن يكون متكافئاً معها، فعملت على تحجيمه، وبالتالي، توضيب موقعه خلفها في التسلسل التنظيمي، في التشكيل الأميركي الجديد في المنطقة.

والآن، إذ يجيء دور السعودية، تعمل القيادة الاسرائيلية على توضيبها، إسوة بما فعلت بالسادات. ومن هنا موقفها من «مبادرة فهد»، ومن صفقة طائرات «أواكس». فاعتراض اسرائيل على بيع أميركا مثل هذه الطائرات إلى السعودية يعود، أصلاً، إلى أسباب سياسية وليست عسكرية. فاسرائيل لا تخشى من طائرات «أواكس» في أيدٍ سعودية، بقدر ما تخشى من السعودية وهي تحصل على تلك الطائرات، وما قد يرمز إليه ذلك من نظرة واشنطن إليها، وبالتالي، إلى موقعها في الاستراتيجية الأميركية، وإمكان أن تدخل في تنافس مع اسرائيل، على خصوصية العلاقة مع واشنطن. وكما نجحت اسرائيل في دفع نظام السادات إلى فك الارتباط بين شقي «كامب ديفيد»: المصري والفلسطيني، هكذا تسعى اليوم لقطع الطريق على امكانية أن تلعب السعودية دوراً في «حل القضية الفلسطينية»، وبالتالي، إعطائها «دوراً قومياً» من شأنه أن يعينها في سعيها لقيادة العالم العربي. وواضح أن «المبادرة السعودية» أتت في سياق النشاط الأميركي لإنشاء التشكيل السياسي ــ العسكري في المنطقة.

إن وعي مفهوم القيادة الاسرائيلية لأمن كيانها الاستراتيجي هو المفتاح لإدراك ما يكمن وراء تصرفها في مفاوضات «التسوية»، بدءاً بموقفها من «مؤتمر جنيف»، ومروراً بسلوكها مع النظام المصري، وصولاً إلى رد فعلها على «المبادرة السعودية». فمنذ البداية، كان واضحاً أن اسرائيل، بموقعها الراهن، خاصة بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر)، وعلامة الاستفهام الكبرى التي وضعت على فاعلية الجيش الاسرائيلي، لم تكن ترغب في تسوية، ولو مرحلية، على أرضية انجازاتها في تلك الحرب. فكما أنها، على صعيد بنيتها

الذاتية، لم تكن مهيأة لإنجاز تسوية شاملة ونهائية، هكذا لم تكن اسرائيل مستعدة للقبول بموقع في الاستراتيجية الأميركية ازاء المنطقة، يتسق مع نتائج حرب تشرين الأول (أكتوبر)، ويتناسب مع أداء جيشها في تلك الحرب. فاسرائيل، كمشروع استيطاني لا يزال قيد الانشاء، مع الخلل القائم فيها، على صعيد البنية التحتية، المتمثل في عدم التوازن بين الجغرافيا والديموغرافيا من مقومات بنائها ككيان سياسي، وكذلك الكوابح الأيديولوجية لدى القيادة الاسرائيلية، كونها لم تجسد منطلقاتها الصهيونية على ارض الواقع، كانت ترى في مشاريع التسوية المطروحة عليها خطراً يهدد أمنها الاستراتيجي، على صعيد الشق اليهودي من المشروع الصهيوني. بالمقابل، فإن تلك المشاريع، مع ما تضمنته من شروط سياسية، تعتبرها اسرائيل لصالح أطراف منافسة، فعلاً أو قوةً، شكلت كابحاً لدى قيادتها، ناجماً عن القلق على دورها الامبريالي، وبالتالي، على خصوصية علاقتها مع أميركا، التي تشكل حجر الزاوية في مفهوم تلك القيادة لأمن اسرائيل «القومي». من هنا كان التردد الاسرائيلي، ومحاولات المماطلة والمناورة، بل والعجز الواضح لدى القيادة التي أدارت المفاوضات، عن اتخاذ قرارات حاسمة بشأن «التسوية»، إلى أن جاءت مبادرة السادات وأخرجت تلك القيادة من ارتباكها.

لكن هذا الرفض الاسرائيلي للتسوية، بل العجز عن انجازها، كان يصطدم باستراتيجية تنفيذ المشروع الأميركي العام، أي بناء التشكيل السياسي ــ العسكري في المنطقة، والذي أصبح أكثر الحاحاً، بعد سقوط نظام الشاه في ايران والتدخل السوفياتي في أفغانستان. وتشكل وضع حرج بين واشنطن واسرائيل، حيث كانت الأخيرة غير قادرة على التكيف مع متطلبات تجسيد مشروع الأولى، والأولى غير قادرة على تلبية رغبات الثانية في اطار استراتيجية مشروعها. فلكي يقوم التشكيل الأميركي، كان لا بد من تسوية «النزاع العربي ــ الاسرائيلي»، على الأقل كما هو مطروح. ولكي تتم التسوية، كان لا بد لاسرائيل من اتخاذ قرارات حاسمة لتحديد حدودها الجغرافية والبشرية والسياسية، في حين أنها غير مهيأة لمثل هذه القرارات، وأن قيادتها أعجز من ذلك. ومع ذلك، فإن طبيعة الشراكة غير المتكافئة بين الجانبين تملي على اسرائيل الرضوخ لإملاءات مصالح البلد الأم، وبالتالي، تمهيد الطريق أمام المشروع الأميركي، كما تمَّ التعبير عنه في «مبدأ كارتر»، الذي أعلنه في بداية العام ١٩٨٠. ولكن القيادة الاسرائيلية كانت تعي الأخطار المحدقة بـ«أمنها القومي»، كما تفهمه هي، وترى في قبولها لمشاريع التسوية المطروحة قطعاً للطريق على امكانية استكمال مشروعها، وفقاً للمبادىء الصهيونية التي لا يمكن لتلك القيادة تجاوزها في هذه المرحلة. وهكذا، ولأن الكيان الصهيوني، غير المستكمل إلى الآن، لا تزال تنقصه المرونة اللازمة للتعامل مع «قضايا مصيرية»، كان لا بد له من اللجوء إلى «التسويات المرحلية»؛ أي جعل ما يتم الاتفاق عليه «محطة» أخرى على طريق استكمال المشروع الصهيوني، مما يبدو واضحاً أنه لن يتم في المستقبل المنظور. وعلى توضيب هذه «المحطة» يدور الخلاف داخل الكيان الصهيوني، وبينه وبين أطراف «التسوية» الأخرى.

أما داخلياً، فهناك انقسام بين جمهور المستوطنين إلى فريقين شبه متكافئين، حول مسألة الأولوية بين مبدأين صهيونيين أساسيين هما: تكامل الأرض ووحدانية الشعب.

ولأنه لايمكن الجمع بينهما في الظروف الراهنة، ولا في المستقبل المنظور، كما لايمكن لقيادة اسرائيل السياسية الحسم في أي منهما يأخذ الأولوية، تبقى تلك القيادة عاجزة عن اتخاذ القرار في هذا الشأن. وهي تجد نفسها أمام خيارين كلاهما مر: فإما أن تتمسك بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وتتنازل، ولو مرحلياً، عن يهودية الدولة؛ وإما أن تتمسك بالمبدأ العنصري القاضي بـ«نقاء الدولة»، وعندها تتنازل عن تكامل الأرض. وإزاء هذه المشكلة تراوح القيادة الصهيونية، وتسوّف وتماطل. وفي الوضع الراهن يختلف جناحا العمل الصهيوني الأساسيان حول تقديم أحد المبدأين على الآخر. فبينما تعطي المعارضة الرسمية الأولوية لمبدأ «وحدانية الشعب»، وتطرح «الحل الوسط الإقليمي»، كخطوة مرحلية؛ يعطي التكتل الحاكم الأولوية لمبدأ تكامل الأرض، وبالتالي، العمل على ضم المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. فـ«المعراخ» المعارض يريد التخلص من التجمعات السكانية العربية في الضفة والقطاع، مرحلياً، على أن يستكمل احتلال الأرض لاحقاً؛ بينما يذهب «الليكود» الحاكم إلى وضع اليد على الأرض، حالياً، على أن يتم طرد السكان الأصليين منها في المستقبل. ومن هنا يطرح «المعراخ» «الخيار الأردني» كمشروع للتسوية «المحطة»، بينما يطرح «الليكود» «الادارة الذاتية» للغرض نفسه. ومشروع بيغن للإدارة الذاتية، الذي يرمي إلى بسط السيادة الاسرائيلية على الأرض، دون ضم السكان إلى المواطنية في الدولة اليهودية، هو عبارة عن مسخ وجود ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني إلى منزلة اللاجئين على أرضهم، و«تسوية» أوضاعه هناك بأحوال بقية الفلسطينيين في شتاتهم: أي «تلجيء» ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الاسرائيلي، كخطوة أخرى على طريق ضرب تماسكه ووحدته، وبالتالي، تغييبه السياسي، وصولاً إلى تذويبه المادي. وبذلك، ترى قيادة العمل الصهيوني الراهنة أنها تحقق خطوة أخرى كبيرة، على صعيد تثبيت أمن القاعدة الاستيطانية للمشروع الصهيوني في شقه اليهودي، والذي، كما ورد أعلاه، لايستتب إلّا بتغييب الشعب الفلسطيني وتصفية قضيته.

أما خارجياً، فهناك إجماع صهيوني، مع بعض الاختلاف الشكلي في وجهات النظر، على حيوية الانخراط الاسرائيلي في الاستراتيجية الأميركية ازاء المنطقة، وبموقع متميز، يتناسب مع تقديم القيادة الاسرائيلية لوزن كيانها السياسي وحجمه العسكري، بالمقارنة مع الأطراف المحلية الأخرى التي ستنضوي في التشكيل السياسي ـــ العسكري المزمع إقامته. وهي لذلك، تريد أن تضمن استمرار «خصوصية العلاقة» مع واشنطن، وأن تدرأ أية امكانية، ولو ضئيلة، لدخول أحد الأطراف المحلية في تنافس معها على الخطوة لدى المؤسسة الحاكمة في المركز الامبريالي الأول ـــ واشنطن.

وترى القيادة الاسرائيلية أن تحقيقها لهذا الهدف يضمن «أمن كيانها القومي»، في شقه الامبريالي الذي صادر مهمات الشق اليهودي، وأصبح يتولى التعويض عن أي فشل أو تقصير للمؤسسات الاستيطانية في أداء دورها. ولقد نجحت القيادة الاسرائيلية، بزعامة مناحيم بيغن، في تحقيق هدفها هذا، في المفاوضات على انجاز «المعاهدة المصرية ـــ الاسرائيلية»، حيث حجمت دور النظام المصري في المشروع الأميركي، وقطعت عليه الطريق للعب «دور قومي» في مايسمونه «حل القضية الفلسطينية»، وذلك لتحول دون إمكان أن يتبوّأ ذلك النظام موقعاً في قيادة العالم العربي، من شأنه أن يؤهله للدخول في

تنافس معها على خصوصية علاقتها بواشنطن. واليوم، وإذ تسلك السعودية طريق «مبادرة فهد»، تعمل القيادة الاسرائيلية على ترتيب أوضاعها، لكي تضع الحكم السعودي على سكة توصله إلى حيث انتهى النظام المصري، سواء على الصعيد العربي العام، أم على الصعيد الفلسطيني الخاص.

إن التصريح بـ«التعاون الاستراتيجي» بين اسرائيل وأميركا هو بمثابة الاعلان عن السعي لانخراط اسرائيل في التشكيل السياسي ـــ العسكري الذي يجري انشاؤه في المنطقة، على أرضية «مبدأ كارتر» والذي يركز في مرحلته الراهنة على مصر واسرائيل ومحاولة جذب الأردن والسعودية. ويقوم هذا التشكيل على مبدأ التواجد العسكري الأميركي في الدول المشاركة فيه، سواء في زمن الحرب أم السلم، وفي قواعد ثابتة أو عائمة. كما يعتمد على قوات التدخل السريع الأميركية، مع كل ما يترتب على ضرورة سرعة نقلها ووصولها إلى ساحة عملها من تطوير للمرافق المحلية، من مطارات وموانيء وغيرها؛ ووضعها، عند الحاجة، تحت تصرف تلك القوات. وكذلك فإن مخطط التشكيل ينطوي على تحديد مناطق تحشيد للجيوش، وتخزين للأعتدة والذخائر والمؤن والوقود وسواها، تقوم الجيوش المحلية، أو بعضها بحراستها وصيانتها... الخ. وتنطوي فكرة التشكيل على تقوية الجيوش المحلية وتسليحها وربطها ببعضها في مخطط استراتيجي، يمكنها من مساندة بعضها بعضاً عند الحاجة. كما يقوم بين أطراف التشكيل، المحلية والخارجية، «تعاون اقتصادي»، تدعم، بموجبه، الدول الغنية الأخرى الفقيرة، وكل ذلك برعاية الولايات المتحدة وتنسيقها، وتحت شعارات التهويل بالخطر على «أمن المنطقة واستقرارها» من «النوايا التوسعية» للاتحاد السوفياتي، ومن «الحركات الراديكالية الحليفة له محلياً».

وترى القيادة الاسرائيلية أن هذا الاعلان عن «التعاون الاستراتيجي» يأتي بمثابة «حلم قد تحقق». فمن زاوية نظرها، جاء الاعلان ليضع النقاط فوق الحروف في ما يتعلق بموقع اسرائيل في الاستراتيجية الأميركية العامة؛ حيث تكون اسرائيل ذخراً استراتيجياً هاماً للولايات المتحدة وليس عبئاً عليها. وهي تعتقد أنها بهذا قد ضمنت موقعها المتميز في التشكيل الجديد، وبالتالي، استمرار «العلاقة الخاصة بأميركا»، والتي تعتبرها حجر الزاوية في ما تسميه «أمنها القومي». ومن شأن هذا الاعلان، الذي يثبت أمن الشق الامبريالي من المشروع الصهيوني، أن يرفد الشق اليهودي بمقومات الحياة، كما تعتقد القيادة الاسرائيلية. فهي تتطلع إلى أن يعود عليها الانخراط في التشكيل السياسي ـــ العسكري بمردود اقتصادي وفير، يعينها على استكمال مشروعها الاستيطاني، الذي لا يزال قيد الانشاء. وفوق ذلك، فالقيادة الاسرائيلية ترى أن هذا الموقع المتميز، والأهمية التي تحتلها الآلة العسكرية الاسرائيلية في التشكيل، من شأنهما أن يعينا تلك القيادة على ابتزاز أطراف التشكيل الأخرى على صعيد البعد الفلسطيني من «أمنها القومي»؛ حيث تعتقد أنه سيكون بمقدورها، عبر فاعليتها في هذا التشكيل، أن تشطب منظمة التحرير الفلسطينية من المعادلة السياسية في المنطقة، وبالتالي، أن تتقدم خطوة أخرى نحو تثبيت «أمنها القومي» بتغييب الشعب الفلسطيني وقضيته عن المسرح.

وعلى أي حال، فإن الولايات المتحدة واسرائيل ماضيتان في تجسيد بنود هذا

«التعاون الاستراتيجي»، الذي يبقى انجازه رهناً بنيَّة واشنطن في تنفيذه بحذافيره، وهذا يعتمد إلى حد كبير على ماتفعله، أو لاتفعله، الأطراف العربية المعنية.

مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل
من واقع التبعية إلى دور عارض الخدمات

سيف الدين دريني

مقدمة

موضوع العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة واسرائيل ليس بالحدث الجديد، وإن كان قد شهد قفزة نوعية، بعد التوقيع رسمياً على مذكرة التفاهم بشأن التعاون الاستراتيجي بين البلدين، في الثلاثين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١.

وعلى الرغم من قرار الولايات المتحدة تعليق تنفيذ مذكرة التفاهم هذه، في أعقاب إقدام الحكومة الإسرائيلية على تمرير قانون ضم الجولان في الكنيست، إلا أن الإدارة الأميركية عادت لتؤكد مجدداً ضرورة تنقية جو العلاقات مع اسرائيل، وإعادة الثقة المتبادلة بين الدولتين إلى سابق عهدها. وإزاء الارتباك الحاصل بصدد مستقبل مذكرة التفاهم، ومعرفة ما إذا كانت سارية المفعول، أم أنها مفتوحة للمناقشة، أكّد المسؤولون الاسرائيليون، وعلى رأسهم اريئيل شارون وزير الدفاع، «أن المذكرة قائمة، من الناحية الشكلية، وتوجد دلائل على أنها ستطبق»(١)؛ بينما أعرب آخرون عن اعتقادهم الأكيد، «بأن اتفاق التعاون الاستراتيجي سيتجدد، لأن الخلافات، في الرأي، القائمة بين البلدين هي خلافات عابرة»(٢).

لقد كانت اسرائيل ترتبط دائماً بالولايات المتحدة، بشبكة من العلاقات الخاصة والمميزة ذات المضامين التاريخية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والاستراتيجية، حيث كان، دائماً، لهذه العلاقات، بمختلف أوجهها، تأثير مباشر في الواقع العربي، إن من خلال موضوع النزاع العربي ـ الاسرائيلي، أو من خلال علاقة الولايات المتحدة بالمنطقة العربية.

ويأتي التوقيع على مذكرة التفاهم، بشأن التعاون الاستراتيجي، بين أميركا واسرائيل التي تواجه حالة حرب مع عالم عربي يعاني من احتلالها لأجزاء من أراضيه، في ظل التوجه الأميركي نحو اعتماد حشد كل أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة العربية، لضمان مصالحها الحيوية بما ينسجم مع استراتيجيتها الكونية الجديدة القائمة

على تطويق، وربما مجابهة، «الخطر السوفياتي والشيوعي» في بقاع العالم المختلفة، وهو توجه يذكّر بحملات الخمسينات ضد الاتحاد السوفياتي.

ولفهم واقع التعاون الاستراتيجي المعلن بين الولايات المتحدة واسرائيل، لابد من استيعاب حقيقة هذا الحدث، بكل خلفياته وأبعاده؛ ذلك أنه، لاشك، قد حدثت متغيرات معينة أدت بالدولتين إلى وضع تلك العلاقة الخاصة والمميزة، التي كانت تربط بينهما منذ أكثر من ثلاثين سنة، في إطار سياسة رسمية علنية وبلورتها في قالب نظري يعبّر عن وضع دائم.

١ ـ الخلفيات السياسية ـ الاستراتيجية للتعاون الاستراتيجي

بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، تبدّلت فرضيات عديدة، بالنسبة للولايات المتحدة، فتفوق اسرائيل العسكري لم يضمن «الاستقرار» في المنطقة، كما كان متوقعاً، وثبت فشل هذه الفرضية التي لاقت لها رواجاً كبيراً في الولايات المتحدة، بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ واحداث أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠. ولايعني ذلك أن الإبقاء على هذه القوة يعتبر أمراً قليل الأهمية بالنسبة لأميركا، وإنما يعني أن التفوق الإسرائيلي، وحده، لن يؤدي إلى ترسيخ سياسة الأمر الواقع ونزع فتيل الانفجار، كما اعتقد الساسة الأميركيون عام ١٩٦٧. واتضح أن سياسة الوفاق الدولي قد تساعد على تقليص خطر الصراعات الإقليمية، ولكن الدولتين العظميين لم تتمكنا، مع ذلك، من الوقوف جانباً والتضحية بحلفائهما في المنطقة على مذبح هذا الوفاق. وتبين أن خطر المواجهة بينهما مازال قائماً، بسبب النزاع الشرق أوسطي، وحرب تشرين الأول (أكتوبر) ومارافقها من تهديدات وتهديدات مضادة، صدرت عن كل من واشنطن وموسكو، ووضع القوات الأميركية العاملة في المتوسط في حالة تأهب، واعلان الاستنفار النووي لأكبر دليل على ذلك.

كل ذلك أحدث تأثيراً، كمياً ونوعياً، مباشراً في الإدارة الأميركية، وأدى إلى إعادة تقييم في السياسة الأميركية[٣].

وتبين من تفحُّص قدرة إسرائيل على المساهمة في تحقيق المصالح الأميركية، أن تفوق اسرائيل العسكري ظل أمراً ضرورياً، كحد أدنى وكعامل لايمكن التخلي عنه، لأن هذا التخلي يحمل في طياته نتائج سلبية طالما أن النزاع العربي ـ الاسرائيلي مستمرٌ. ولكنه أصبح من الضروري أن يكون هذا التفوق مقروناً بجهود، سياسية أميركية، تقلل من أسباب الصدام. وباتخاذ تدابير تعتبرها كافية للتخفيف من وطأة الوضع على العرب.

وإذا كانت حرب تشرين الأول (أكتوبر) قد أجبرت الولايات المتحدة على تكثيف تحركها السياسي والديبلوماسي، لضمان مصالحها، فإن التطورات والأحداث السياسية المتسارعة في المنطقة، ومنها اتفاقات فصل القوات وزيارة السادات للقدس واتفاقيات كامب ديفيد وسقوط نظام الشاه في ايران والتدخل السوفياتي في أفغانستان، أدت إلى إشاعة جو جديد داخل الولايات المتحدة كثر الكلام فيه عن حالة الضعف التي آلت إليها أميركا، وعن ضرورة إعادة ترتيب أوضاعها لاستعادة ثقتها بنفسها وثقة أصدقائها بها. وتبلور، كنتيجة لذلك، تيار يدعو إلى اتباع استراتيجية جديدة تعتمد، بشكل أساسي، على القوة

العسكرية الأميركية المباشرة مع دعم ومساعدة أكبر عدد ممكن من الأدوات المحلية تحت قيادة وزعامة أميركا، بدل التركيز والاعتماد فقط على حلفاء محليين أقوياء، على أساس منطق «مبدأ نيكسون». وهكذا بدأت الولايات المتحدة تبحث في إعادة ترتيب نظام أمني جديد في الشرق الأوسط باعتبارها «مركز الزعامة وعليها تحمل أعباء هذا الدور»[٤]. فاستبدلت دور الشاه بدور عسكري مباشر، عن طريق إبداء استعدادها للتدخل العسكري المباشر، بواسطة قوات التدخل السريع والعمل على تشكيل إطار للتعاون الأمني في المنطقة تحصل بموجبه على تسهيلات وقواعد عسكرية وعلى الاستعانة بأدوات محلية، مع التركيز على دور هام لمصر والسعودية، فضلاً عن الردع الاسرائيلي القديم.

والمنطلقات الأساسية لهذا الاتجاه ليست جديدة بالنسبة للولايات المتحدة، فهو يذكِّر بالاتجاه الذي ساد في أواخر الخمسينات أي العودة إلى منطق القوة القديم.

قلق اسرائيل من تقلص دورها

إن اضطرار الولايات المتحدة إلى القيام بنفسها بضبط الأوضاع، سياسياً وعسكرياً، للدفاع عن مصالحها في المنطقة، كان لابد أن يقلص الدور الاسرائيلي. فالتحرك الأميركي المباشر من تقديم تعهدات وضمانات لبعض دول المنطقة والاشراف على عقد اتفاقيات، وتشكيل الترتيبات الدفاعية وخلق المناخ النفسي المناسب في الولايات المتحدة ذاتها، عن طريق إبداء النية في التدخل العسكري المباشر إذا اقتضت الضرورة، كل ذلك يزيل عن إسرائيل صفات الدولة الإقليمية الكبرى، ويرجع هذه الصفات إلى صاحبتها الأصلية، أي الولايات المتحدة، وبالتالي يقلل من دورها كرصيد استراتيجي.

والأحداث المتلاحقة في منطقة الخليج، على سبيل المثال، حيث تتركز أهم المصالح النفطية الأميركية، منذ الثورة الايرانية والحرب العراقية ــ الايرانية، أكدت بُعد اسرائيل عن مسرح الأحداث فيها، كما أكدت تحفظ الولايات المتحدة من الاستعانة بها، على الرغم من إبداء الأخيرة حماستها لتنفيذ أية مهمة تطلب منها[٥].

كان التحفظ الأميركي ناجماً وقتها عن عدة اعتبارات، ورد بعضها في تقرير للجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي، في أعقاب عرض اسرائيل استعمال قواعدها في إطار «التصدي للاتحاد السوفياتي»؛ إذ جاء في التقرير:

(أ) أن استعمال قواعد اسرائيلية قد يفسر على أنه تأييد أميركي لاسرائيل ضد العرب، أو تهديدٌ أميركي ضدهم.

(ب) ان هذه الخطوة ستؤثر على قدرة الولايات المتحدة القيام بدور الوسيط النشط لإيجاد تسوية للنزاع العربي ــ الاسرائيلي.

(ج) إن قاعدة أميركية في اسرائيل قد تصبح هدفاً حربياً، في حالة اندلاع حرب جديدة بين الدول العربية واسرائيل.

(د) أن الدول العربية التي تعارض، حتى الآن، منح الاتحاد السوفياتي قواعد في أراضيها، قد تغير موقفها بهدف خلق توازن مضاد للوجود الأميركي.

(هـ) ان استعمال قواعد اسرائيلية من شأنه أن يشوش علاقات الولايات المتحدة بالدول العربية الصديقة للغرب، ويحرجها[٦].

وفي ضوء هذا الواقع بدأت الزعامة الاسرائيلية تخشى انحسار موقعها، كرصيد استراتيجي وحيد للولايات المتحدة في المنطقة، خاصة وأن هذا الدور كان يعني، حتى حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، حرية واسعة للتحرك الاسرائيلي مقابل إعفاء الولايات المتحدة من القيام بمهمة الحماية المباشرة لمصالحها. وأصبحت المسألة الأساسية، التي تشغل بال هذه الزعامة، هي التكلفة التي تتحملها أميركا من أجل «صيانة» دولة اسرائيل ونموها. فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن ازدياد حجم اسرائيل ودورها سيزيدان بالضرورة من حجم اعتمادها على المساعدات الأميركية، وأن حجم الاعتماد على الخارج كبير ويرتبط به مصير الدولة، فإن اسرائيل لاتستطيع أن تنهج نهج الدولة التابعة، أي الدولة المحمية، أو بتعبير أدق، لاتبدو كذلك. فليس من المنطقي أن يكون مطلوباً من الولايات المتحدة أن تحمي مصالحها وتحمي اسرائيل أيضاً. ثم إن ازدياد مؤشرات التبعية الإسرائيلية (الضمانات الأمنية الممنوحة لاسرائيل في مذكرة التفاهم الأميركية ــ الاسرائيلية الملحقة بمعاهدة السلام مع مصر، وقيام الولايات المتحدة نفسها ببناء مطارين عسكريين في النقب، وضمانات بشأن التزويد بالنفط، الخ...) يشير إلى أن إسرائيل أصبحت في وضع المطالب بالضمانات، أكثر مما هي في وضع عارض الخدمات.

ومصدر القلق هنا واضح، «فكلما تراجعت اسرائيل قلّت قيمتها في نظر أميركا... واسرائيل المقلّصة لاتستطيع أن تتطلع إلى المساعدة الأميركية الضخمة ذاتها، التي ستحتاج إليها إلى الأبد، بل ستنقلب مصدر إزعاج وستنبذ... فقط كحليفة مستقلة ذات قوة كبيرة ضرورية لأمن الولايات المتحدة... ولن تستطيع اسرائيل أن تتمتع بتعاون أميركي لمدة طويلة»(٧).

في ضوء ذلك، أخذت اسرائيل تركز على ترديد نغمة الخدمات التي يمكن أن تقدمها إلى الولايات المتحدة. وكثفت المجموعات الصهيونية والتيار المؤيد لاسرائيل، منذ تولي إدارة الرئيس رونالد ريغان مهام الحكم في الولايات المتحدة، كثفت من الجهود المبذولة للتركيز على طروحات تبرز قيمة اسرائيل في المخطط الاستراتيجي العام، باعتبارها الرصيد الاستراتيجي الوحيد المؤمَّن في المنطقة، وأحد العوائق الأساسية أمام تحقيق الأهداف السوفياتية، ومانعة الصواعق بالنسبة للدول الغنية بالنفط وللأنظمة الموالية للغرب(٨). وكثرت الاشادة بقدرتها على تجنيد ٧٠٠ ألف جندي في حال الحرب، وبسلاحها الجوي الذي يعتبر الأفضل في العالم، وكونها قاعدة مثالية للتزود بالوقود، ومخزناً للتموين، وجيشاً تكتيكياً للولايات المتحدة في المواجهة السوفياتية ــ الأميركية(٩).

ويرى هذا التيار أنه ليس من مصلحة أميركا ازعاج صديق حليف كاسرائيل، بالضغط عليه، من أجل الانسحاب من أراض سوف يسيطر عليها «إرهابيون وشيوعيون»، ومن أجل إرضاء أنظمة عربية غير مستقرة أساساً، كما أنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة إغراق تلك الأنظمة بأسلحة متطورة، قد تستعمل ضد اسرائيل بالذات، أو قد تقع في أيدي ثوار معادين لأميركا، كما حصل في إيران بعد سقوط نظام الشاه. في المقابل، نشط تيار آخر، خاصة بعد التحولات التي طرأت على الساحة المصرية والتي اتجهت كلها إلى الانحياز للطرف الأميركي في صراع القوة الأميركي ــ السوفياتي،

يدعو إلى إتقاء المخاطر الناجمة عن التأييد الأميركي المكشوف لسياسة اسرائيل المتعنتة، وايجاد حل للنزاع في الشرق الأوسط يضمن الحفاظ على علاقة عمل وتعاون مع الأنظمة الصديقة، خصوصاً بالنسبة إلى قبولها بوجود عسكري أميركي، في إطار التشكيلات الدفاعية الجديدة، وزيادة حجم الصفقات التجارية معها وتأمين مستويات الانتاج والأسعار النفطية المناسبة(١٠).

وتسعى اسرائيل ومؤيدوها إلى مواجهة هذه الدعوة والتقليل من أهميتها، وهناك من يعتقد بأن تحركاتها الأخيرة في المنطقة (ضرب المفاعل النووي العراقي، وقصف الأحياء السكنية في العاصمة اللبنانية بيروت، والطلعات الاستكشافية فوق الأراضي العراقية والسعودية) قد يكون القصد منها العمل على مواجهة الخطر الذي قد يحمله مثل هذا الاتجاه، والتشويش على أي مسعى أميركي محتمل يؤدي إلى تقليص دورها في المنطقة، والتلميح إلى حجم استقلالية قرارها وهامش تحركها.

٢ ــ مذكرة التفاهم الاستراتيجي، «تسوية» بين الاندفاع الاسرائيلي والحذر الأميركي

حتى لايبدو واقع اسرائيل وتعنتها عبئاً على السياسة الأميركية، وحتى لا تتكرر تجربة العزلة، نتيجة لتوجهات أميركية مشابهة في أوائل الخمسينات، سارعت الحكومة الاسرائيلية إلى استغلال التوجه الصقري للإدارة الأميركية الحالية، وسعيها إلى تشكيل دفاع اقليمي بديل لذلك الذي انهار مع سقوط الشاه، وعرضت توظيف مؤسستها العسكرية في خدمة الاستراتيجية العالمية الأميركية، في إطار من التعاون الاستراتيجي بين البلدين، حتى لا ترتسم اسرائيل، في نظر الولايات المتحدة، كمن يحتاج للمساعدات الأميركية فحسب؛ بل وأيضاً كقادرة على تقديم الخدمات لأميركا.

ويروي مناحيم بيغن، رئيس وزراء اسرائيل، مادار بينه وبين الرئيس الأميركي، رونالد ريغان، حول العرض الاسرائيلي، في شهر أيلول (سبتمبر) من عام ١٩٨١ الماضي، قائلاً: «...هناك موضوع أعتقد بأننا سوف نتفق عليه: حول مايجب عمله لإيجاد تعاون ممكن في ضوء خطر التوسع السوفياتي... ومفتاح الاتفاق على تعاون استراتيجي ــ أمني، بين الدولتين، يكمن في هذا الموضوع... هناك مشاكل أثيوبيا وسوريا وليبيا، وهي تثير قلقنا مثلما تثير قلقكم... تعالوانتحدث عن تفاهم وتعاون...»(١١) ورد الرئيس ريغان بالموافقة الفورية، وهكذا انتهى النقاش، حول موضوع التعاون الاستراتيجي، الذي لم يستغرق أكثر من ١٢ دقيقة.

كانت احدى المسائل الأساسية، التي تشكل جوهر العرض الاسرائيلي، تقول أن اسرائيل مستعدة لوضع بنيتها التحتية، العسكرية والمدنية، بتصرف القوات الأميركية مقابل تعاون استراتيجي حقيقي وواسع. واتضح، عملياً، أن اسرائيل عرضت على الولايات المتحدة ثلاثة اقتراحات: الأول، يقضي بأن تقام في اسرائيل مخازن أميركية لحالات الطوارىء، يحتفظ فيها بأسلحة أساسية وذخيرة وأعتدة حيوية أخرى، للقوات الأميركية التي قد تعمل في المنطقة. والاقتراح الثاني يتحدث عن تعزيز القدرة التكنولوجية للاستخبارات الاسرائيلية، بشكل يتيح للولايات المتحدة الاستفادة منها أيضاً. أما

الاقتراح الثالث فيتحدث عن امكانية تقديم مظلة جوية اسرائيلية للقوات الأميركية التي قد تتحرك للانتشار السريع في المنطقة(١٢).

وعزز هذا العرض الاستراتيجي دراسة كانت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) قد أعدتها، في السنة الماضية، ومفادها، أن أي سلاح أميركي يتم تخزينه في اسرائيل، يمكن نقله بسرعة إلى منطقة الخليج أو إلى غرب أوروبا، عند الضرورة، كما أنه يشكل مخزوناً احتياطياً لاستعمال محتمل من جانب حلف شمال الأطلسي.

ويتضح أيضاً من الدراسة، أن شحن ٧٠ ألف طن من السلاح والعتاد، لتجهيز فرقة مؤللة وإرسالها إلى قاعدة الظهران في السعودية، يستغرق ١١ يوماً فقط من اسرائيل، و١٠ أيام من قاعدة راس بناس المصرية، و٨ أيام من عُمان، و١٤ يوماً من الصومال، و٢٢ يوماً من كينيا و٢٧ يوماً من قاعدة دياغو غارسيا و٧٧ يوماً من الولايات المتحدة.

ويستغرق شحن الكمية ذاتها من السلاح والعتاد، من اسرائيل إلى ميونخ في ألمانيا الغربية، ١١ يوماً، ومن راس بناس ١٢ يوماً. ومن عُمان والصومال ٢٠ يوماً، ومن كينيا ٢٣ يوماً، ومن الولايات المتحدة ٢٤ يوماً(١٣).

كانت النظرية التي تقف وراء العرض الاسرائيلي، والتي طرحها وزير الدفاع الاسرائيلي شارون، تقول: انه في حالة التدهور العسكري في الشرق الأوسط، فإن العامل الحاسم هو القدرة على التمركز السريع، ووضع اليد على النقاط الأساسية في المنطقة. ومن يسبق الآخرين إلى ذلك، يخلق معضلة خطيرة للجانب الآخر، لناحية من سيبدأ أولاً بالنار. فمن أجل التوصل إلى القدرة لتثبيت سريع للحقائق على الأرض، دون فتح النار، يجدر بالأميركيين أن يستخدموا البنية التحتية الإسرائيلية التي تمتاز بموقعها المركزي وقربها من النقاط الأساسية في المنطقة، والتي لا توفر أسباب اختصار الطريق والوقت أمام القوات الأميركية فحسب، بل تمكنها أيضاً من ردع الاتحاد السوفياتي ومنع الحرب(١٤).

ومن الواضح أن مصلحة اسرائيل، في عرض خدماتها على الولايات المتحدة، لا تقتصر على تعزيز موقع أميركا في صراعها مع الاتحاد السوفياتي، بل تتعداه إلى مصلحة فورية ذاتية. ذلك أن المستودعات الأميركية لحالات الطوارىء المليئة بالأسلحة والعتاد، ستجعل المساعدة الأميركية لإسرائيل ممكنة، في حالة نشوب حرب إقليمية جديدة، دون اللجوء إلى إقامة جسر جوي، بكل ما يترتب على ذلك من أبعاد سياسية.

إن أساس التفاهم الذي تبلور بين اسرائيل والولايات المتحدة في الستينات وتعزز، بصورة خاصة بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، هو أن اسرائيل قوية تحافظ على نفسها قد لا تُلزِم الولايات المتحدة بالتدخل، كما اضطرت، على سبيل المثال، لأن تفعل في حرب تشرين الأول (أكتوبر) عبر الجسر الجوي. ويقول موشي آرنس، السفير الاسرائيلي في واشنطن: «لقد رأيت كم كانت الصعوبات عندما انجروا إلى ذلك التدخل، ولذا، وكجزء من الاتفاقات، جرى الحديث عن زيادة حجم الجيش الاسرائيلي وتقويته. كانت هناك بعثة من جانبنا، برئاسة هرتسل شابير في واشنطن، من أجل تنسيق كل هذه الشبكة، وبالفعل فقد تعززت قوتنا بشكل مرض، فأعطتنا حرية العمل دون الارتباط بالأميركيين»(١٥).

من هنا، فإن العرض الاسرائيلي يوفر باباً لتوسيع غير مباشر للمعونة العسكرية

لإسرائيل، ويتضمن أيضاً دعماً اقتصادياً ومساعدة للصناعة الحربية الاسرائيلية. وبكلمات أخرى، فإن العرض الاسرائيلي لا يوفر بعداً جديداً للردع الاسرائيلي، بل سينشط القدرة الانتاجية للصناعات العسكرية، ويمكّن الجيش الاسرائيلي من أن يحوّل، بطريق غير مباشر، جزءاً من الطاقة البشرية الفنية. عملياً، قام المسؤولون الاسرائيليون بالافصاح مسبقاً عن الآمال التي يعلقونها على عرض خدماتهم الاستراتيجية على الولايات المتحدة، فيجب أن يكون التعاون الاستراتيجي عسكرياً وذا جانب اقتصادي أيضاً، يؤدي إلى تسليح اسرائيل، بأحدث الأسلحة الأميركية، بالكميات المطلوبة وبالسرعة الضرورية، بحيث لا تضطر إلى الذهاب إلى واشنطن حاملة معها «سلة مشتريات» كما هو الوضع الآن، بل «سلة من المصالح المشتركة». فتخزين معدات عسكرية أميركية في مستودعات طوارىء تشرف هي (اسرائيل) على صيانتها يعزز قطاع صناعات الأسلحة فيها، في مجالات المال والخبرة وإيجاد الأسواق[١٦]. ويجب أن يتضمن التعاون التنسيق السياسي في مواضيع حساسة لأمن اسرائيل، مثل لبنان ومفاوضات الحكم الذاتي ومواضيع شرق أوسطية أخرى، مثل تزويد العرب بالسلاح.

غير أنه يبدو أن جدلاً حاداً دار في الجانب الأميركي أيضاً، بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع (البنتاغون) بشأن حجم التعاون الذي يجب أن يقترح على اسرائيل، دون المخاطرة بمواقع أميركية في العالم العربي[١٧]. ولكن في هذه المدة انقلبت الأدوار. فوزارة الخارجية التي كانت تحذر، منذ العام ١٩٤٨، من التمادي في انتهاج مواقف علنية شديدة الانحياز لإسرائيل[١٨]، هي التي أبدت اليوم تأييدها لتعاون استراتيجي على مستوى عالٍ؛ أما وزارة الدفاع فقد كانت، نسبياً، أكثر ارتداعاً، فهي تصف التهديدات للمنطقة بأسلوب مختلف، وتستخلص استنتاجات أخرى، بالنسبة للتمركز الأميركي. ويبدو أنها لا ترى الخطر في شكل «غزو» سوفياتي، بل في تلك الأمور النابعة من الانقلابات والنشاطات التي تتم بتدبير وتشجيع سوفياتي والتي لا تستطيع اسرائيل القيام حيالها بشيء فعال ومؤثر، ما دامت هذه الأعمال تتخذ طابع التطورات الداخلية.

وكما يبدو، فإن وزارة الدفاع الأميركية تفضل توجيه أنظارها، في هذه المرحلة، نحو السعودية ومصر أكثر من توجيهها نحو اسرائيل، ذلك أن وكالة المخابرات المركزية الأميركية تتصدى لنشاطات أي تحركات ثورية تهدد مصالحها في المنطقة بواسطة علاقات لا تملك اسرائيل مثلها مع دول المنطقة. وإذا وصلت الأمور إلى حد النشاط العسكري فإن إرسال قوات اسرائيلية سيرجح الكفة لصالح الحركات الثورية الصديقة للاتحاد السوفياتي[١٩].

وُقعت مذكرة التفاهم للتعاون الاستراتيجي بين كسبار واينبرغر، وزير الدفاع الأميركي، وأريئيل شارون، وزير الدفاع الاسرائيلي، في ١٩٨١/١١/٣٠ (أنظر النص الكامل للمذكرة في الملحق المرفق)، لتشكل حلاً وسطاً بين «التطلعات» الاسرائيلية و«المحاذير» الأميركية. ويتضح من دراسة بنود المذكرة، أنها تهدف إلى تمكين الدولتين من العمل المنسق فيما بينهما بصدد مساعدة عسكرية متبادلة لمواجهة «تهديدات لأمن المنطقة تأتي من جانب الاتحاد السوفياتي أو من جانب قوى تحت سيطرة سوفياتية، تتغلغل إلى المنطقة من الخارج» (البند ١). وكانت اسرائيل قد طالبت

بأن تضاف إلى اسم الاتحاد السوفياتي عبارة: «قوات مسلحة تعمل تحت إمرته أو تأثيره»، إلا أن الولايات المتحدة، على الرغم من كونها قد قطعت شوطاً كبيراً باتجاه الموقف الاسرائيلي حددت، بشكل واضح، مغزى المصطلح المذكور أعلاه. وهذا يعني أن أميركا التزمت جانب الحذر لئلا يتضمن إطار التعاون الاستراتيجي الملزم، ولو تلميحاً، ذكر العراق وسوريا أو ليبيا، كما طلبت اسرائيل، وحصرته، كليّة، بـ «قوات من الخارج تأتي إلى المنطقة».

وأكد (البند ١، فقرة جـ)، ربما لطمأنة الدول العربية، أن هذا التعاون الاستراتيجي «ليس موجهاً ضد أية دولة، أو مجموعة دول في داخل المنطقة» وأنه مخصص، فقط، لأغراض دفاعية ضد التهديد المذكور في (البند ١).

ان الاتفاق يرفع، من دون شك، اسرائيل إلى مكانة مختلفة تماماً، في وضعها الدولي، خاصة بالنسبة لوضع علاقاتها مع الولايات المتحدة. فالمصادر الاسرائيلية(٢٠) ذكرت، أن الولايات المتحدة اعتزمت حمل اسرائيل على توقيع مذكرة تعاون تتحدث فقط عن دعم عسكري اسرائيلي للولايات المتحدة. وقد أصرت اسرائيل على مبدأ الدعم المتبادل، الأمر الذي تم تحقيقه في المذكرة المتوقعة، حيث وردت عبارات مثل: «علاقات الأمن المتبادلة»؛ و«من أجل أمن متبادل»، وخصوصاً في (البند ٢، فقرة أ) الذي تضمن عبارة: «تعاون عسكري بين الطرفين». وهكذا، وجد مبدأ المعاملة بالمثل تعبيراً واضحاً له في هذا الاتفاق. كما ذكرت المصادر ذاتها، أن الولايات المتحدة اقترحت مذكرة تعاون يوقعها «وزيرا الدفاع» في الدولتين، إلا أن اسرائيل أصرّت على أن يكون الاتفاق «بين الدولتين» وهذا ما تحقق فعلاً. في المقابل فإن بند التعاون العسكري والمناورات المشتركة لم يتضمن كلمة «بر»، إلى جانب عبارة: «جو وبحر»، الواردة في (البند ٢، فقرة ب). وأكثر من ذلك، فإن المناورات العسكرية ستقتصر، وفقاً لما جاء في البند المذكور، على «شرقي البحر الأبيض المتوسط»، أي ليس على الأراضي الاسرائيلية، لئلا يُفسَرَّ ذلك كاستعداد لتقديم الدعم لاسرائيل في وجه هجوم من جانب احدى جاراتها(٢١).

وفي ما يتعلق بتفاصيل بقية مجالات التعاون (منشآت التخزين، البنية التحتية، البحث والتطوير، مبيعات الأسلحة وغيرها)، لم تتضمن المذكرة أي شيء ملموس، وأبقى (البند ٣) هذه المسائل للمعالجة في لجان العمل المشتركة، التي ستشكل في المستقبل. وأفادت المصادر ذاتها أن اسرائيل اقترحت أيضاً أن يتحدد، في اطار الاتفاق، جدول زمني لتطبيقه وإقامة مجلس التنسيق وجماعات العمل، التي يفترض أن تصوغ مضموناً للبنود الغامضة، غير أن هذا الطلب لم يتحقق. صحيح أنه أُشير إلى الرغبة في تشغيل مجموعات العمل، بأقرب فرصة ممكنة، ولكن المذكرة لا تتضمن الإشارة إلى أي جدول زمني.

وبالنسبة لحق كل طرف في إلغاء الاتفاق متى شاء، فقد تم التوصل إلى تسوية (البند ٤) تحدد فترة ستة أشهر لهذا الغرض(٢٢). وقد ترددت أنباء مفادها، أن هناك ملحقاً سرياً بمذكرة التفاهم الاستراتيجي تعهدت الولايات المتحدة، في سياقه، بشراء كميات محددة من المنتجات الاسرائيلية، وكذلك وضع معدات أميركيةَ في اسرائيل. لكن الجانب الأميركي نفى هذه الأنباء، كما أن وزير خارجية اسرائيل نفى أن يكون له عِلمٌ

بوجود ملحق كهذا. ومع ذلك فإن المصادر الاسرائيلية تستنتج من بعض تصريحات الوزير شارون أن تفاصيل الاتفاق، التي سيتم وضعها في إطار مجموعات العمل، هي التي ستبقى سرية(٢٣).

وقد أجمل شارون النقاط الهامة التي تتضمنها المذكرة، التي وُقِّع عليها في واشنطن كالتالي:

١ ـ إن الاتفاق ينص على أن تقوم شبكة العلاقات الدفاعية بين اسرائيل والولايات المتحدة، في المستقبل، على تعاون استراتيجي مبني على قاعدة التبادلية.

٢ ـ إن الاتفاق هو اتفاق على متطلبات تعاون وردع، وليس اتفاقاً على متطلبات تعاون في الحرب.

٣ ـ إن الاتفاق ينقل مركز ثقل «ما الذي ينبغي عمله» إلى مجال مفاوضات، بواسطة مجموعات عمل عسكرية ومدنية، يديرها ويوجهها مجلس استشاري مشترك يتألف من وزير الدفاع الاسرائيلي ووزير الدفاع الأميركي(٢٤).

٤ ـ إن الاتفاق يرسخ خط بداية، صلباً وواسعاً، في مسار تعاون استراتيجي حيوي لمتطلبات الأمن القومي للشريكين(٢٥).

٣ ـ أهداف اسرائيل من التعاون الاستراتيجي

على الرغم من محاولة الحكومة الاسرائيلية إبراز التعاون الاستراتيجي، باعتباره مبنياً على أساس مواجهة ما يسمى «بالخطر السوفياتي»، إلا أنها تفترض أن يؤدي هذا التعاون إلى إيجاد حلول معقولة لبعض من مشاكلها السياسية ـ الاستراتيجية الحرجة، ويرقى بالعلاقة مع الولايات المتحدة، من واقع التبعية إلى مستوى «الشراكة».

فاسرائيل لا تملك قوة صمود ذاتي، في المجالين: العسكري والاقتصادي، بدون مساعدات أميركية كبيرة. فمنذ عام ١٩٧٣، تراوحت نسبة هذه المساعدات بين ١,٥ و ٢ مليار دولار سنوياً، ومن المرجح أن يزداد اعتماد اسرائيل، في هذه المجالات، في السنوات القليلة القادمة بين ٢,٥ و ٣,٥ مليار دولار سنوياً، وذلك بسبب الثمن المتزايد لأسعار المعدات العسكرية الحديثة وإعادة انتشار الجيش الاسرائيلي في أعقاب معاهدة السلام مع مصر.

من هنا فلا خيار آخر أمام اسرائيل، غير خيار الاستمرار في علاقاتها مع الولايات المتحدة، والمشكلة ليست في اعتماد اسرائيل أو عدم اعتمادها على الولايات المتحدة؛ بل هي: كيف، وهل يمكن تقليص حجم هذا الاعتماد؟ وعدم القدرة على التخلي عن الولايات المتحدة يعني أن اسرائيل تستطيع أن تسمح لنفسها، بين الحين والآخر، بإحداث خلافات في الرأي، لأمد قصير مع أميركا (تصل إلى حد إطلاق تعبيرات بشأن «سياسة الجنرال باركر» التي نسبها إلى الولايات المتحدة، أو إلى حد التبجح بامكانية مطالبة الاسرائيليين بالاكتفاء «بالخبز والزبدة» إذا قلّصت أميركا من مساعداتها)(٢٦). ولكنها لا تستطيع أن تسمح لنفسها بالدخول في مواجهة، طويلة الأمد، تنطوي على خطر الانفصال.

أكثر من ذلك، فإن اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة وضرورة التنسيق معها كانا يشكلان، دائماً، العامل الحاسم بالنسبة للنتائج التي أسفرت عنها جميع الحروب

العربية ــ الاسرائيلية. فالولايات المتحدة هي التي حددت، في كل حرب، حجم الإنجازات الإسرائيلية التي هي على استعداد أو على غير استعداد للقبول بها. هكذا حدث في حروب: ١٩٤٩؛ ١٩٥٦؛ ١٩٦٧ و١٩٧٣. والولايات المتحدة هي التي أرغمت اسرائيل (باستثناء حرب عام ١٩٦٧) على التراجع عن قسم من انجازاتها (١٩٤٩، ١٩٧٣) حيناً وعن كل انجازاتها (١٩٥٦) حيناً آخر. وهي التي لعبت دوراً حاسماً في مفاوضات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ــ الاسرائيلية (١٩٧٩)(٢٧). لذا، فإن مشكلة اسرائيل السياسية ــ الاستراتيجية في المدى البعيد، بالنسبة للولايات المتحدة، والتي تحاول، عبر مذكرة التعاون الاستراتيجي، ايجاد بعض الحلول لها، يمكن تلخيصها كالتالي:

١ ــ كيف تحقق توازناً استراتيجياً في الشرق الأوسط قائماً على التنسيق بين الولايات المتحدة وبينها بحيث يضمن لها (التوازن):

(أ) موقعاً متميزاً في الاستراتيجية الأميركية، واستمرار الحصول على الدعم الأميركي، الذي يمكنها من الاحتفاظ بتفوقها العسكري.

(ب) استعداد الولايات المتحدة لتحييد الاتحاد السوفياتي والحيلولة دون تدخله المؤثر، أو المباشر، في حالة نشوب حرب جديدة ضدها.

(ج) ترسيخ وزنها، الأدبي والمعنوي، في الأوساط الضاغطة في الرأي العام الأميركي.

(د) أن لا يكون الثمن الذي ينبغي أن تدفعه في المقابل باهظاً، بالنسبة لطموحاتها وتطلعاتها القومية.

إن هذه الأهداف تكتسب مغزىً مهماً، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن جميع تجارب الحروب العربية ــ الاسرائيلية السابقة تفيد أن اسرائيل غير قادرة على تحويل الإنجاز العسكري إلى انجاز سياسي، إلا إذا حظيت بدعم الولايات المتحدة على الأقل.

وسنحاول التوقف، قليلاً، عند كل واحد من هذه الأهداف، في ضوء مذكرة التفاهم الاستراتيجي، التي تعتقد الحكومة الاسرائيلية بأنها تشكل أرضية صالحة لخدمة مصالحها، مع الإشارة إلى رأي المعارضة الرئيسية في اسرائيل.

(أ) ضمان موقع اسرائيل المتميز في الاستراتيجية الأميركية

مما لا شك فيه، أن اسرائيل تشكل قوة استراتيجية هامة في نظر الولايات المتحدة، نظراً لكون استقرار نظامها وارتباطه بأميركا هو أمر غير مشكوك فيه. وهناك مصلحة أميركية واضحة في المحافظة على قوة اسرائيل وتفوقها، خصوصاً في الحالات التي تشعر فيها الولايات المتحدة بحرج أو عجز معين في استخدام قوتها الخاصة بصورة مباشرة. ومع ذلك، هناك مصلحة أميركية هامة في وجود أنظمة حكم عربية مرتبطة بها، باعتبارها ركائز أساسية لاستمرار النفوذ الأميركي وحماية المصالح الأميركية في الشرق الأوسط. والدول الرئيسية التي تبني عليها الولايات المتحدة تشكيلها السياسي ــ الاستراتيجي هي: اسرائيل، العربية السعودية؛ مصر؛ عُمان والأردن.

ولأن محور الصراع بين الدولتين العظميين هو في محاولاتهما تغيير التوازن الاستراتيجي، كل لصالحها على حساب الأخرى، فإن الولايات المتحدة، بصورة خاصة،

تحاول الإبقاء على التوازن الاستراتيجي بواسطة أنظمة حكم قائمة ذات اتجاهات غربية، وإبعاد النفوذ السوفياتي عن الدول التي حقق فيها نفوذاً.

والافتراض الذي يقوم عليه اتفاق التعاون الاستراتيجي من وجهة نظر اسرائيل، هو أنه يقوّي من خصوصية اسرائيل وموقعها المتميز في الاستراتيجية الأميركية، في ضوء تعاظم مكانة مصر والدول النفطية في نظر أميركا.

فالتغيير الجذري الذي طرأ في مصر وتحولها إلى المعسكر الغربي، تم تبريره تحت شعار «تحييد» السياسة الأميركية في النزاع العربي ـــ الاسرائيلي، والحديث عن ضرورة تسليح الجيش المصري بأسلحة أميركية، وإعداده للقيام بدور مركزي في حماية أمن الخليج، وربما في أفريقيا أيضاً، يعني أن مصر تقدم نفسها بوصفها بديلاً لخدمة المصالح الأميركية في المنطقة، أو على الأقل شريكاً معادلاً لإسرائيل في فعاليته. والسعودية تحتل مكانةً هامةً (من حيث قربها للخليج، وكونها المصدر الرئيسي للنفط للولايات المتحدة) تفوق، بكثير، مكانة اسرائيل.

وترى الحكومة الاسرائيلية، أن من لديه الاستعداد لأن يكون في الخط الثاني، أو الثالث، للاستراتيجية الأميركية، فإنه يقود نفسه، بالضرورة، ليصبح في المرتبة الثانية، أو الثالثة، من حيث القيمة بالنسبة للأميركيين، وهذا يتناقض مع القلق الذي يعتري اسرائيل إزاء النتائج التي قد تنجم عن التوجه الأميركي نحو وضع السعودية ومصر في المرتبة الأولى، وهو أمر لا تبغيه حتى الجهات المعارضة[٢٨].

ويؤكد الياهو بن ـــ اليسار، رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست وأول سفير اسرائيلي في مصر، أهمية التعاون الاستراتيجي من هذا المنظور، مشيراً إلى «أن اسرائيل تساءلت، في فترة من الفترات، عن سبب قيام الأميركيين بإجراء مناورات مشتركة مع المصريين. وعن سبب إتاحة المجال للسعوديين وتركهم يلعبون الدور الشامل لحساب أميركا. وقد توصلنا إلى الاستنتاج أن هذا الوضع يشكل تطوراً سلبياً بالنسبة لنا. ولكن الوضع اختلف الآن، بفضل العلاقة الاستراتيجية الجديدة مع الولايات المتحدة[٢٩].

وتأمل اسرائيل أن تساعد العلاقة الجديدة على اكتفاء الولايات المتحدة بتقوية مركز بقية الدول الصديقة تقوية «معقولة» من خلال مطالبتها، بشكل قاطع، بتغيير سياستها والتعاون معها ومع اسرائيل لتسوية النزاع العربي ـــ الاسرائيلي. أما إذا تعذر ذلك فإن التعاون الاستراتيجي ربما يقلل من أهمية السعودية ودول عربية أخرى في نظر الولايات المتحدة لكونها تفتقر إلى نظام مستقر وموثوق ومرتبط، ارتباطاً عضوياً، بالغرب كما هو الحال بالنسبة لاسرائيل.

أكثر من ذلك فإن اعلان الاتفاق الاستراتيجي يشكل، بحد ذاته، إعلاناً لفشل شعار تحييد أميركا في النزاع العربي ـــ الاسرائيلي، الذي تحمل لواءه هذه الدول، باعتبار أن المصالح الأميركية تتماثل مع المصالح الاسرائيلية ولا تسمح للادارة الأميركية باتخاذ موقف متوازن بين العرب واسرائيل.

غير أن المعارضة في اسرائيل ترى غير ذلك. وتشير إلى أن العبر التي استخلصتها السياسة الاسرائيلية من تجارب الماضي محكومة بمنطق عميق جداً، هو أنه طالما كانت

الإدارة الأميركية في مواجهة شديدة مع الاتحاد السوفياتي، فسيكون جريها وراء الدول العربية أكثر فعالية، لما تتمتع به من أهميـة استراتيجية وسياسية ونفطية وتعد شرطاً هاماً وأساسياً لنجاح استراتيجية الغرب في صراعه مع الاتحاد السوفياتي في هذا الجزء من العالم. وهذا الأمر يعني حدوث تغيير لغير صالح اسرائيل في ترتيب مكانتها، بالنسبة لسلم أوليات السياسة الأميركية في الشرق الأوسط(٣٠).

وإصرار البيت الأبيض على تمرير صفقة الأواكس للسعودية، وتخوفه من خروج مصر من دائرة النفوذ الأميركي بعد اغتيال السادات يشكلان عاملين مؤثرين في تصميم أميركا على اثبات مصداقيتها لدى هاتين الدولتين. فالأميركيون لا ينظرون إلى الأمور في سياقها الضيق، أي في سياق النزاع العربي ــ الاسرائيلي، بل في السياق الأوسع المتعلق باستراتيجيتهم العالمية ومكانتهم داخل هذه المنطقة الحساسة من العالم.

وقد لا يكون في مقدور اسرائيل تغيير رأي الإدارة الأميركية في العربية السعودية أو غيرها، ولكنها إذا وضعت في اعتبارها أن الخلاص في ذلك يأتي عن طريق قبول الولايات المتحدة بها، كشريك استراتيجي، فإنها تقلص بذلك قدرتها على ردع واشنطن من اتخاذ خطوات إزاء أصدقائها العرب، خطوات في الأساس غير مقبولة من جانب اسرائيل(٣١).

ان دولاً تعتبر مؤيدة للغرب في المنطقة ليست، بالضرورة، دولاً معتدلة في علاقاتها مع اسرائيل، لذا فإن من يرغب في احتلال المكانة المميزة في الاستراتيجية الأميركية عليه أن يتذكر أن مصلحة الولايات المتحدة المركزية ليست فوق كل شيء، وقبل كل شيء، الدفاع عن اسرائيل، بل الدفاع عن مصادر الوقود التي يعتمد عليها العالم الغربي في المنطقة التي توجد فيها اسرائيل أيضاً. وإذا ما خسرت الولايات المتحدة كل شيء في المنطقة باستثناء مواقعها في اسرائيل، فمن المنطقي أن ترتفع أصوات في واشنطن، تتحفظ من جدوى المزيد من الاستثمار في اسرائيل. من هنا يرى المعارضون أن الهدف يجب أن يكون تحويل الشراكة الاستراتيجية الاسرائيلية ــ الأميركية الثنائية إلى شراكة إقليمية متعددة الأطراف، تساهم فيها مصر والسعودية والأردن وربما، أيضاً، دول أخرى، وهو أمر يتطلب تغيير النهج الحالي في السياسة الاسرائيلية(٣٢).

(ب) تحييد الاتحاد السوفياتي ومواجهته

ترى الحكومة الاسرائيلية أن اسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لا يمكن تحولها، لأسباب داخلية وخارجية، نحو الاتحاد السوفياتي. فضلاً عن ذلك، فإنها تزعم أن الأسلحة السوفياتيـة والمساعـدة السياسيـة التي قدمهـا ويقدمهـا الاتحاد السوفياتي لبعض الدول العربية، هي التي تذكي نار المواجهة العربية مع اسرائيـل «ويتوجب عليها أن تتخذ كافة الوسائل اللازمة لكي تردع الاتحاد السوفياتي عن تعريض وجـود اسرائيـل للخطر، بشكـل مباشر أو غـير مباشر، وعن التـدخل لصـالح الدول العربية»(٣٣).

ولأن اسرائيل غير محايدة، ولا تستطيع أن تكون كذلك، لأنها تقف في جانب واحد في المتراس في الصراع العالمي، فإنه يتوجب عليها الحصول على اعتراف بها، كشريك يجري التنسيق والتخطيط معه بما يدعم ويعزز موقفها ومكانتها، بفضل قوتها العسكرية

وموقعها الجغرافي الذي يمكنها من القيام بعمليات في مناطق وجهات مختلفة(٣٤).

من هذا المنطلق، فإن اتفاق التعاون الاستراتيجي يشكل عنصراً هاماً ليس في تعزيز قوة الردع الأميركية في المنطقة، بل في حماية اسرائيل أيضاً، خاصة وأنها تعتقد بأن احتمالات التدخل السوفياتي ضدها قائمة في الحالات التالية:

١ ـــ إذا جعلت الاجراءات الاسرائيلية الاتحاد السوفياتي يواجه وضعاً لا يجد فيه غير خيار ضرورة تقديم مساعدات مباشرة لدولة عربية صديقة له. ففي حالة تعرض دولة كهذه لهزيمة عسكرية ساحقة، فإن هدف التدخل السوفياتي سيكون وقف العمليات العسكرية وإرغام اسرائيل على الانسحاب من المناطق التي تحتلها.

٢ ـــ إذا تطورت حرب استنزاف جديدة، وأصبحت العمليات العسكرية الاسرائيلية «المحدودة» تهدد بسقوط نظام الحكم في إحدى الدول الصديقة للاتحاد السوفياتي.

٣ ـــ إذا تطورت أزمة خطيرة، وطلبت إحدى الدول العربية مرابطة قوات سوفياتية على أراضيها لردع اسرائيل من القيام بأي هجوم عسكري ضدها.

لذا تفترض اسرائيل أن اتفاق التعاون الاستراتيجي سيقلل من احتمالات التدخل السوفياتي، في الحالات المذكورة، وسوف تضطر موسكو إلى الأخذ بعين الاعتبار الالتزام الأميركي تجاه اسرائيل، واحتمال تدخل الولايات المتحدة، نتيجة للتفاهم الاستراتيجي القائم بينها وبين اسرائيل، خاصة وأن هذا التفاهم والتنسيق يعنيان أن واشنطن درست احتمالات التصعيد، منذ البداية، وأنها على استعداد لمواجهته(٣٥).

أما على صعيد الدائرة العالمية فإن اسرائيل ترى أن التواجد السوفياتي في الشرق الأوسط وأفريقيا يعرض للخطر المنطقة والمصالح الحيوية لدول الغرب، وهي ترى الخطر الأكبر «في الاستغراق بالوهم وفي قلة العمل» التي ميزت مواقف تلك الدول إزاء «التوسع» السوفياتي التدريجي في السنوات العشرين الأخيرة. ولأن اسرائيل تعتبر نفسها جزءاًمن العالم الحر، فإنها ترى في «التوسع» السوفياتي «تحدياً أمنياً قومياً مشتركاً لجميع الدول الحرة»، وأن تعاوناً استراتيجياً بينها وبين الولايات المتحدة، ودول أخرى موالية للغرب، هو الطريق الواقعي الوحيد للحيلولة دون «مؤامرات» سوفياتية أخرى(٣٦).

ولا يوجد خلاف جوهري في الرأي بين الأحزاب الصهيونية المعارضة، خاصة التيار الرئيسي في كتلة التجمع (المعراخ)، وبين الائتلاف الحكومي (الليكود) حول هذا الموضوع.

فقد أعلنت اسرائيل (حكومة ومعارضة)، في كل فرصة ملائمة، بأنها ترى في الولايات المتحدة حليفاً ثابتاً وموثوقاً، وبأنها على استعداد في أي وقت لوضع منشآتها تحت تصرفها، إذا طلبت، وعندما تطلب ذلك، في مواجهة الخطر السوفياتي(٣٧).

ثم إن تفاهماً بين اسرائيل والولايات المتحدة، حول ما يسمى بالخطر السوفياتي، كان قائماً في الماضي، ووجد هذا التفاهم تعبيرات ملموسة وعملية له في مناسبات مختلفة، في عهد حكومات حزب العمل السابقة. ففي أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، عندما اخترقت الدبابات السورية حدود الأردن، قام تعاون استراتيجي كامل بين الدولتين بدءاً من الاتصالات المباشرة على أعلى المستويات وحتى زيارات ممثلي الأسطول السادس لإسرائيل، من أجل تأمين «مصالح مشتركة» لهما. وفي حرب تشرين الأول (أكتوبر)

١٩٧٣، عندما هدد الاتحاد السوفياتي بسبب الانتهاكات الاسرائيلية الخطيرة والمستمرة لوقف إطلاق النار، وضعت الولايات المتحدة تشكيلاً استراتيجياً قوياً في حالة تأهب، وجرى ذلك من خلال التنسيق والتفاهم مع اسرائيل. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥ وقعت الدولتان على مذكرة تفاهم، تعرض البند العاشر فيها، مباشرة، إلى تنسيق النشاط في حالة تهديد «أمن اسرائيل أو استقلالها»، من قبل الاتحاد السوفياتي(٣٨).

أكثر من ذلك، فإن صقور حزب العمل يتفقون مع الليكود على «أن المصلحة السوفياتية، في تحسين العلاقات مع اسرائيل، ستزداد كلما اقتربت هذه من الولايات المتحدة، بشكل فعلي، وزادت من قوتها»(٣٩). والخلاف بين المعارضة والحكومة يتركز حول الشق الاسرائيلي. أي أن تتفق الولايات المتحدة مع اسرائيل على ماسوف يحدث في الشرق الأوسط وكيف، وليس فقط على ما سوف يحدث على دائرة المجابهة بين الجبارين.

وترى المعارضة أنه على الرغم من سياسة موسكو المعادية لإسرائيل إلا أنها نهجت في سياستها، عندما كانت في السلطة، تجنيب تعريف الاتحاد السوفياتي صراحة، في وثيقة رسمية، *كدولة مواجهة بصدد عمليات الجيش الاسرائيلي. «فهناك فرق شاسع بين احتمال* أن تخزن الولايات المتحدة مواد طبية وأخرى في اسرائيل، وبين احتمال إرسال الجيش *الاسرائيلي ليحارب في جبهات بعيدة عن البيت». صحيح أنه قد لايكون هناك بديل من* وقوف اسرائيل إلى جانب الولايات المتحدة في أية مواجهة عالمية، غير أنه ليس عليها استباق الامور. والافضل أن تنتظر حتى يطلب منها ذلك(٤٠)؛ بمعنى أن المعارضة *الاسرائيلية العمالية لاترى عيباً في عقد اتفاق استراتيجي مع الدول الغربية، أو مع* الولايات المتحدة، باعتباره مطلباً اسرائيلياً ثابتاً، منذ السنوات الأولى لقيام الدولة؛ ولكن *شرط اقتصاره على خدمة المصالح الصهيونية المحضة.*

ومع ذلك هناك جهات اسرائيلية تعتقد بوجوب الامتناع عن وضع الدولة العبرية، كعامل نشط على الصعيد الاستراتيجي العالمي. ويرى حزب مبام أن المعركة ضد «التهديد» السوفياتي يجب أن تدار على الصعيد السياسي، بالنسبة لاسرائيل، ولا يجوز الانزلاق إلى المستوى العسكري الاستراتيجي(٤١).

وهناك من يرى أن اسرائيل جعلت من نفسها هدفاً للسوفيات وفق المصطلحات الاستراتيجية، «فالذي يعلن عن نفسه بأنه حليف للأسطول السادس الأميركي في البحر المتوسط، ويعرض قواته كسيف برسم الايجار، يكون بذلك قد وضع نفسه هدفاً لقصف سوفياتي محتمل»(٤٢).

(ج) إعادة الاعتبار إلى الوزن الادبي والمعنوي

تعتقد الزعامة الاسرائيلية أن التأييد الأدبي والمعنوي للرأي العام، الاميركي خصوصاً والأوروبي عموماً، هو الذي ساعد على قيام الدولة، قبل أن تتبلور أية اعتبارات استراتيجية ومصلحية. وقد بدأ هذا التأييد يتضاءل ويتراجع في الآونة الأخيرة. فهناك قطاعات واسعة في الرأي العام الأميركي تعتقد بأن اسرائيل بدأت تشكل عبئاً اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، إضافة إلى وجود تناقض بين مصالح الولايات المتحدة في العالم العربي وبين انحيازها لاسرائيل. ثم إن ذكرى الكارثة التي حلت باليهود في الحرب

العالمية الثانية في طريقها إلى النسيان مما سيضعف، أيضاً، التزام الغرب باسرائيل.

من هنا فإن اتفاق التعاون الاستراتيجي من شأنه أن يعيد الاعتبار إلى مكانة اسرائيل، لأنه يبرزها كثروة استراتيجية وكرصيد للمعسكر الغربي في صراعه مع الاتحاد السوفياتي، باعتبارها أداة مضمونة في خدمة المصالح الأميركية والدفاع عن «العالم الحر».

وأكثر من ذلك فإن هذه الزعامة الإسرائيلية تعتقد بأن التعاون الاستراتيجي سيؤثر حتماً على الرأي العام وعلى أصحاب القرار في الولايات المتحدة، في حالة حدوث تناقض قوي بين مصالح البلدين، وسوف يلعب دور العامل الملطف والمخفف لأي تناقض كهذا(٤٣).

وترى المعارضة الاسرائيلية أن هذا الافتراض خاطىء ومضر. ووجهة نظرها في ذلك هي أن اسرائيل تعتبر كنزاً، في نظر الرأي العام الأميركي والأوروبي، لأن هذا الرأي *العام يعتبرها دولة «ديمقراطية وطلائعية» قوية وليس «كنزاً استراتيجياً»، وأن حقها في* الاستعانة بالولايات المتحدة نابع من حقها في الوجود، وليس على أساس دفعها لثمن *المساعدة نقداً، ثمن لا تمتلكه أصلاً، وحتى إن وجد فإن انعكاساته ستكون بالغة* الخطورة(٤٤).

فدولة اسرائيل جاءت لتحقق الحلم الصهيوني في حل «المسألة اليهودية»، ولم تأت *لتتحول إلى شرطي، أو جاسوس للولايات المتحدة في المنطقة*(٤٥)، وحماسة الحكومة، في وضع العلاقات الاسرائيلية ـ الأميركية على أساس الفائدة العسكرية المحضة والتشديد *على ما يتمتع به جيشها من مزايا، من خلال إهمال الأساس الأخلاقي لتلك العلاقات،* يعتبر توجهاً خطراً وضرره أكثر من فائدته. فيهود الشتات والشعوب الأوروبية والأميركية التي تعتقد بأن لليهود الحق في وطن، *ستظهر رحابة صدر، وستقدم المساعدة، ليس لجني* الفائدة العسكرية من اسرائيل، بل لمساعدتها في التغلب على الصعوبات التي تعترضها(٤٦).

وهناك من يعتقد أن الاحتلال العسكري الاسرائيلي المتحكم بشعب آخر خلافاً لإرادته ورغبته، من خلال الأعمال التعسفية المهينة، لا يخفى عن أنظار العالم الخارجي. وهذه الأمور تسبب إضراراً بمكانة اسرائيل أكثر مما تضفيه عليها ذكرى الكارثة التي حلت باليهود والآخذة بالابتعاد.

فقيمة اسرائيل، كدولة تابعة، مشكوك فيها بسبب المطامع المعلنة للحكومة الاسرائيلية في المناطق العربية المحتلة، لذا من الأفضل لها، بموجب وجهة النظر هذه، أن تظهر في الولايات المتحدة كمجسدة لرغبات اليهود في «الاستقلال الوطني» من أن تظهر كتايوان أخرى من ذرية يعقوب. فهي قادرة على ترميم مكانتها الأخلاقية في الغرب عن طريق إحداث تغيير في سياستها، من خلال الاعتراف بالجانب الآخر(٤٧). ذلك أن الاعتراف الدولي والدعم المعنوي يشكلان عوامل أمن ووجود لا تقل عن الأراضي أو التكنولوجيا العسكرية، وفي غياب الاعتراف تقوض اسرائيل أحد أسس وجودها.

(د) ضمان أمن اسرائيل وتطلعاتها التوسعية

أن دور اسرائيل، كما بينا، كان ولا يزال دوراً هاماً من وجهة نظر المصالح

الأميركية في الشرق الأوسط، وكان هناك تعاون استراتيجي بينهما جرى، حتى الآن، على المستوى العملي. والاسرائيليون، حكومة ومعارضة، متفقون على ذلك؛ لكن التعاون الاستراتيجي المعلن أثار جدلاً كبيراً، حول الجديد الذي يمكن أن يحققه التعاون المذكور، على صعيد أمن اسرائيل وتطلعاتها التوسعية.

إن الجواب على هذا السؤال، من خلال النقاش الدائر في اسرائيل حول هذا الموضوع، مرتبط بمن يمعن النظر في الأمر وبتوقعاته. فهناك فريق يتوقع أن يرى في نبوءة التعاون الاستراتيجي ضماناً لأمن اسرائيل، ومدخلاً إلى الاحتفاظ بالمناطق المحتلة، وفرض هيمنتها على المنطقة مقابل الدعم الاستراتيجي الذي تقدمه للولايات المتحدة، ووضع الجيش الاسرائيلي في خدمة المصالح العالمية الأميركية. وهناك فريق آخر يخشى أن يحمل هذا التعاون معه بوادر الانسحاب النهائي، والتسوية الشاملة المترتبتين على الاجماع الاقليمي والمصلحة الأميركية المتعددة الجوانب في الشرق الأوسط(٤٨). وجهة نظر الفريق الأول، الذي يمثله تكتل الليكود الحاكم، تنطلق من أن زعماء اسرائيل كانوا، منذ إنشاء الدولة، يبحثون بأنظارهم عن ركيزة أمنية أخرى لمواجهة العزلة السياسية على الصعيدين: الشرق أوسطي والعالمي، انطلاقاً من قناعتهم بأن اسرائيل وحدها لن تستطيع الصمود إلى الأبد في مواجهة العرب، ولن تكون قادرة على تحقيق أطماعها التوسعية، وعليه يجب البحث عن وسائل أخرى لتعزيز صمودها وقدراتها.

وكان أفضل الوسائل وأنجعها، في اعتقادهم، هو العمل على الدخول في تحالف مع دولة كبرى، وقد وصلت هذه الحاجة عند بن ــ غوريون، أول رئيس وزراء لاسرائيل، إلى حالة لا خيار فيها(٤٩).

ثم إن سياسة اسرائيل الرامية إلى تحقيق الحلم الصهيوني، ستضعها دائماً في صدام مع العرب، بالرغم من التوقيع على معاهدة سلام مع أكبر دولة عربية، لكونها تتضمن عناصر يمكن أن تضع الجانب العربي أمام وضع من انعدام الخيار. فعدم التنازل عن «الحق التاريخي» في الأراضي العربية المحتلة، والاستيطان فيها يشكل حافزاً قوياً لاستمرار عداء العرب الذين تتعاظم قدراتهم يوماً بعد يوم. وحتى يمكن ردع هذا العداء لابد، أولاً، من الاعتماد على القوة الذاتية، وثانياً، «الاحتماء» بالولايات المتحدة، عن طريق التعاون معها على أساس تحقيق توازن استراتيجي في الشرق الأوسط، يخدم المصالح الاسرائيلية مقابل عرض الخدمات العسكرية التي يمكن أن تقدمها اسرائيل إلى الولايات المتحدة، كحليف ضمن تشكيل أمني هدفه ردع الاتحاد السوفياتي من تهديد المصالح الأميركية في المنطقة. ويشير هذا الفريق إلى أن السياسة الاسرائيلية عملت، دائماً، بشكل يمنع حصول تماثل في المصالح أو السياسات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، باعتبار أنه لايمكن الصمود طويلاً في وجه إجماع القوتين الأعظم. فجميع الانجازات الاسرائيلية، بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ (قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، نتائج حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، المفاوضات مع مصر خلال التسويات المرحلية وما تبعها) ما كان بالامكان تحقيقها، بهذا الشكل، لو لم تكن الدولتان العظميان في حالة مواجهة فيما بينهما، حول قضية الشرق الأوسط(٥٠). والتعاون الاستراتيجي سيزيد، بالضرورة، من حدة الاستقطاب في المنطقة بين الدولتين الأعظم، مما سيفرض على بعض

الدول العربية، وخاصة سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، البقاء في المعسكر السوفياتي، مما سيساعد اسرائيل، في نهاية المطاف، في إقناع الولايات المتحدة بتأييد مواقفها في النزاع العربي ــ الاسرائيلي، خاصة بالنسبة لمستقبل هضبة الجولان السورية والضفة الغربية وقطاع غزة. من هنا، فإن هذا الفريق يرى أن أساس التعاون هو المصالح والأهداف المشتركة في المنطقة، لكل من اسرائيل والولايات المتحدة، وليس محصوراً بإعطاء الأوامر لها أو تكليفها بالمهمات فقط. صحيح أن هذا التعاون قد يرتبط بتقييد أيدي الطرفين إلى حد ما، لكن ذلك لن يصل إلى حد المساس بحرية العمل الاسرائيلي في كل ما يتعلق بأمن اسرائيل «وبطموحاتها القومية»(٥١). ويشير هذا الفريق، في هذا السياق، إلى أن توقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي لم تشكل عائقاً، عندما توصلت الحكومة الاسرائيلية إلى استنتاج أن التطورات الأخيرة، التي حدثت في الساحتين الدولية والعربية، تتيح لها تحقيق أهدافها بضم هضبة الجولان السورية. فالحكومة الاسرائيلية لم تتوان في ذلك، على الرغم مما قد يثيره هذا الأمر من إرباك وحرج بالنسبة للأميركيين. ذلك أنه كان من الواضح أنه «لو توجهنا إلى الولايات المتحدة بشأن قانون [ضم] الجولان، من البداية، لأجابت بالسلب. ولم نشأ أن تقول لا... كانت غايتنا عدم ارباكها»(٥٢).

كما أن الحكومة الاسرائيلية، في ردها على تعليق العمل بمذكرة التفاهم، أبلغت الولايات المتحدة بأنها تعتبر هذه الخطوة بمثابة إلغاء للمذكرة. وقد يكون المبادرون من جانب واشنطن، لفرض العقوبات وممارسة الضغوط على اسرائيل، يستندون في خطواتهم هذه إلى الافتراض أن اسرائيل، في جميع الأحوال، ستبقى مرتبطة بالعالم الغربي، ولن تستطيع الرد على هذه الخطوات بعكس السعودية أو مصر، على سبيل المثال. غير أن اسرائيل لا تستطيع التسليم تلقائياً بذلك(٥٣)، فضلاً عن أن مثل هذا التوجه سوف يضر أيضاً بالولايات المتحدة ذاتها لسببين رئيسيين: الأول، كيف سيتصرف الاتحاد السوفياتي في هذه الحالة، والثاني، هل تتصرف اسرائيل، وهي تواجه ضائقة العزلة، «كدولة مجنونة» (Crazy State)، خاصة وأن التخوف بالنسبة للإمكانية الثانية يتعزز، نتيجة للتقدير السائد في الولايات المتحدة بشأن وجود سلاح نووي في حوزة اسرائيل(٥٤). من هنا، فإن معالجة الخلافات في الرأي، وإن كانت تثير الغضب أحياناً، هي أمر سهل نسبياً وشبه عادي في نظر هذا الفريق. فما لا يتم الاتفاق حوله من خلال المحادثات بين الممثلين الرسميين للدولتين، تجري مناقشته في وسائل الأعلام المختلفة الداخلية والدولية. وقد برز هذا المسار مؤخراً بخصوص صفقة طائرات الأواكس المباعة للسعودية، وهو مسار يمكن أن يؤدي إلى توحيد الآراء أو تقليص فجوة الخلاف أو تبقى الخلافات في الرأي كما كانت عليه فتعمل الدولتان دون تنسيق. وميزة التعاون الاستراتيجي أنه يفرض وجود مثل هذا التنسيق على الولايات المتحدة، بصورة لا تقل عما يفرضه على اسرائيل.

أما الفريق المعارض، الذي يمثل التيار الرئيسي فيه حزب التجمع العمالي (المعراخ)، فيرى في مذكرة التفاهم تحولاً وتغييراً في مفهوم الأمن في السياسة الخارجية الاسرائيلية، التي كانت متبعة حتى الآن. وفي رأيه، أن المذكرة تبرز انحرافين رئيسيين عن هذه السياسة: أولهما، تعريف الاتحاد السوفياتي، في وثيقة دولية علنية، كدولة مواجهة بصدد

استخدام الجيش الاسرائيلي، ودونما ضرورة يمليها دفاع اسرائيل المباشر ومصالحها الحيوية. وثانيهما، إعطاء التزام ضمني باستخدام الجيش الاسرائيلي، ليس وفقاً لاعتبار اسرائيلي فقط، بل ودون مقابل مهم لاسرائيل بمقتضى الاتفاق(٥٥). والنقطة التي ينطلق منها هذا الفريق، هي أن مسار التسوية الذي تشرف عليه الولايات المتحدة، لضمان مصالحها الحيوية في المنطقة، يوجب إجراء تنسيق معها. والمشكلة في نظره هي: إلى أي مدى يفترض في اسرائيل أن تتكيف مع التصور الأميركي للتسوية، وما هو أقصى ثمن (سياسي وعسكري واقتصادي) يمكن أن تحصل من الولايات المتحدة لقاء مثل هذا التكيف. بمعنى آخر، ان مذكرة التفاهم تفتقر إلى الأساس السياسي الحيوي جداً لاسرائيل، خاصة وأن الحكومة تختلف مع واشنطن في هذه النقطة بالذات. مثلاً: أين سيمر خط الحدود الشرقية، وما هي صورة الحل الدائم للمشكلة الفلسطينية ومستقبل القدس.

أكثر من ذلك، فإنه في حالة حدوث مواجهة عسكرية جديدة بين العرب واسرائيل، نتيجة غياب حل للقضية الفلسطينية، على الحكومة أن تأخذ في الاعتبار عِبَر الماضي وهي: انه في ما يتجاوز مسألة الدفاع عن وجودها يجب أن تكون جميع الأهداف الاسرائيلية، العسكرية والسياسية، أهدافاً توافق الولايات المتحدة عليها، ولو بموافقة غير علنية على الأقل. وأهداف الحرب التي تعارضها الولايات المتحدة تعني مواجهة أميركية ــ اسرائيلية ينتج عنها خطر تعرض اسرائيل لتهديد مباشر من جانب الاتحاد السوفياتي، كالتهديد الذي وجهه في حرب السويس عام ١٩٥٦، بعد أن اتضح له أن الولايات المتحدة تعارض الأهداف الاسرائيلية للحرب(٥٦).

من هنا فإن التعاون الاستراتيجي ضد الاتحاد السوفياتي لا ينبغي أن يكون بديلاً لحل المشكلات الملتهبة التي تؤثر مباشرة في أمن اسرائيل ومستقبلها، بل يجب أن يؤدي إلى تفاهم مع الولايات المتحدة على مشروع سياسي يضمن مصالح اسرائيل، وعلى المواقف التي ستتخذها من الموضوعات التي ترسخ مستقبلها في المنطقة. وهذا الأمر لن يتحقق بدفع هذه المشكلات إلى زاوية منعزلة واستبدالها بهامش استراتيجي وعروض لخدمات عسكرية. ويرى هذا الفريق أن الخطأ الأساسي، في سياسة بيغن ــ شارون، يكمن في اعتقادهما بأن صراع القوى بين المعسكرين سيحرر اسرائيل إلى حد كبير من مشكلة النزاع الاقليمي، بينما تنافس الجبارين في المنطقة مبني على النزاع الاقليمي، وعلى امكانيات حله. فمذكرة التفاهم «العالمية» التي تم توقيعها بين واشنطن وتل ــ أبيب انهارت، قبل أن يجف حبرها، أمام خطوة اسرائيلية محدودة القيمة، كتطبيق القانون الاسرائيلي في هضبة الجولان. ولم تكن «المذكرة العالمية» وحدها التي انهارت، بل انهار معها أيضاً موقف الولايات المتحدة من موضوع الجولان ذاته(٥٧). فمن الوهم توقع الكثير من سياسة الاستقطاب، لأن الولايات المتحدة ستبذل بالتأكيد قصارى جهدها، إذا لم يكن لجذب الدول الصديقة للاتحاد السوفياتي إلى جانب المعسكر الأميركي، فعلى الأقل اهتماماً منها بالتوازن، حيث ستكون حذرة من القيام بأمور تضطر مثل هذه الدول إلى الوقوع نهائياً في «أحضان الاتحاد السوفياتي»(٥٨).

خلاصة

هناك تعاون استراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل جرى حتى الآن على المستوى العملي بصمت. لكن اجمالاً، هذه هي المرة الأولى التي تمتلك فيها اسرائيل ورقة تتحدث عن حلف وعن اتفاق ثنائي بينها وبين الولايات المتحدة قد تكون له دلالة عملية اليوم، لكونه يوفر قاعدة لقيام شبكة مختلفة من العلاقات بين البلدين.

وكأي تحالف أو اتفاق، فإن مذكرة التفاهم الاستراتيجي مبنية على مصالح مشتركة بين البلدين. والمصلحة الاسرائيلية تنطلق من القناعة التامة لزعماء اسرائيل بوجوب السعي لإيجاد تحالف مع دولة كبرى، باعتبار مثل هذا التحالف يشكل ركيزة أمنية ضرورية وعامل ردع فعال لضمان مستقبل اسرائيل في المنطقة وقدرتها على تحقيق أطماعها التوسعية، ولمواجهة مشكلة العزلة التي تعاني منها على الصعيدين: الشرق أوسطي والعالمي.

وفي الواقع الراهن، لايوجد أمام اسرائيل خيار آخر غير خيار سياسة الاعتماد والتوجه المطلق نحو الولايات المتحدة، لا في المجال السياسي ولا في المجالين العسكري والاقتصادي، علاوة على وجود أكبر جالية يهودية في العالم فيها. ثم إن اسرائيل تدرك تماماً عجزها عن تحقيق أهداف سياسية ــ استراتيجية في النزاع العربي ــ الاسرائيلي، إلا إذا توافرت ثلاثة شروط أساسية: ١ ــ دعم أميركي ــ غير مباشر على الأقل ــ للأهداف الاسرائيلية، التي تتجاوز مجرد الدفاع عن كيانها ووجودها ذاته. ٢ ــ واستعداد أميركي لتحييد الاتحاد السوفياتي ومنع تدخله. ٣ ــ والتزام أميركي بتغطية نفقات الحروب المترتبة على استمرار النزاع.

من الناحية الثانية، هناك مصلحة أميركية في المحافظة على تفوق اسرائيل، باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لايمكن تصور تحولها نحو الاتحاد السوفياتي، والتي يمكن، بالتالي، الاتكال عليها، خاصة في الفترات التي تتزايد فيها محاذير التدخل الاميركي المباشر لضمان نفوذها ومصالحها في هذا الجزء الهام والحساس من العالم المليء بالتطورات والمتغيرات، والذي تتطلع شعوبه إلى التحرر، نهائياً، من النفوذ الأجنبي، وإلى ترسيخ استقلالها وحريتها وتنمية قدراتها وتحقيق وحدتها.

وهذا يعني أن اسرائيل تشكل ورقة هامة تستعملها الولايات المتحدة تارة لابتزاز العرب وتخويفهم، وطوراً لتحسين علاقاتها ومواقعها في المنطقة العربية.

في المقابل، هناك مصالح أميركية، سياسية اقتصادية واستراتيجية، متعددة الجوانب في العالم العربي. وعلى الرغم من كون اسرائيل أداة مميزة في المنطقة، إلا أنها أداة بين أدوات موضوعية أخرى تستعين بها الولايات المتحدة وتستفيد منها.

ولكن القضية الفلسطينية، جوهر النزاع العربي ــ الاسرائيلي، والتي يتوقف عليها مستقبل اسرائيل، تشكل أيضاً قضية محورية في علاقات الولايات المتحدة بالدول العربية، ذلك أن سعي الولايات المتحدة إلى تعزيز مركزها في المواجهة مع الاتحاد السوفياتي، وتعزيز مركز أصدقائها في المنطقة لحماية مصالحها يرغمها ولو من الناحية الشكلية على العمل باتجاه القضية الفلسطينية وعدم تحولها إلى عامل عدم استقرار قد يضر بمصالحها في المنطقة.

في ضوء المصالح الأميركية ــ الاسرائيلية المشتركة، وبسبب حالة العجز التي يعاني منها العالم العربي وبسبب قلة إدراك العرب لمواقع قوتهم، نجحت اسرائيل في تحقيق تعاون استراتيجي معلن بينها وبين الولايات المتحدة، وهي تأمل بأن يتيح لها مجالاً أوسع في حرية التصرف والحركة، بالرغم من أن التعاون المذكور يفتقر، حتى الآن، إلى مضمون سياسي واضح، ويرتكز على «مصطلحات عالمية» بشأن التعاون الاستراتيجي، ربما نتيجة للرغبة باستئصال بعض الأشواك السياسية للتعاون الاقليمي الذي تبغيه اسرائيل عملياً والذي يشكل، في الوقت ذاته، «إرباكاً للسياسة الأميركية». وفي النهاية، فإن أي تحالف، أو تعاون استراتيجي، بين دولتين، ليس أمراً قائماً بحد ذاته، إنه ينشأ وينمو فقط، إذا كان قائماً على أساس وجود مصالح مشتركة لكلتي الدولتين. وعمر هذا التحالف، أو التعاون، يتناسب تناسباً طردياً مع عمر تلك المصالح.

فإذا توصلت الولايات المتحدة إلى قناعة تامة بأن مصلحتها المشتركة مع اسرائيل لن تهدد بصورة عملية مصالحها الاخرى المتعددة الجوانب في المنطقة العربية، نتيجة تقديرها بأن الوضع الراهن في الساحة العربية سيبقى على حاله، فبطبيعة الحال سيكون هناك تعاون استراتيجي عملي وجوهري قد يتخذ أشكالاً ومضامين مختلفة. أما إذا شعرت الولايات المتحدة بأن السير في هذا الاتجاه سيقوض مصالحها الأخرى، الأكثر والأهم، فمن المنطقي أن يكون السقف الذي تضعه على حرية التصرف الاسرائيلي، هو ألا يهدر هذا التصرف، بشكل مباشر وواضح، تلك المصالح. وبالتالي فإن التعاون الاستراتيجي المعلن سيكون مجرد إطار خال من أي مضمون اقليمي، ولا يستطيع أي اتفاق مكتوب تغيير هذا الواقع.

فالدور العربي إذاً، والدور العربي فقط، العاجز أو المؤثر، هو الذي سيحدد مسار التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل.

---

(١) مقابلة صحافية مع شارون، يديعوت أحرونوت، ١٥/١٢/١٩٨١.

(٢) و.إ.إ، العدد ٢٥٢٢، ٢٠ و ٣١/١٢/١٩٨١.

(٣) William B. Quandt, *Decade of Decision; American policy Toward the Arab Israeli Conflict,* Berkeley: University of California, 1977, p. 200.

(٤) *International Herald Tribune,* 4 August 1979.

(٥) كميل منصور، **اسرائيل في الاستراتيجية الاميركية في الثمانينات**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، ص ٢١.

(٦) U.S Senate, *Committee On Foreign Relations,* Washington: U.S Government Printing office, April, 1979.

(٧) اليعيزر ليفنه، هآرتس، ١١/١١/١٩٧٣.

(٨) Joseph Churba, «The Middle East *Power* Balance in Transition», *Comparative Strategy,* Vol. 2, No. 1, 1980, p. 521.

(٩) و.إ.إ، العدد ٢٤٤٣، ١٤ و ١٥/٩/١٩٨١.

(١٠) صحيفة الشرق الأوسط، ٨/٨/١٩٨١.

(١١) مقابلة صحافية مع مناحيم بيغن، ملحق يديعوت أحرونوت، ٢٨/٩/١٩٨١.

(١٢) زئيف شيف، هآرتس، ٢/١٠/١٩٨١.

(١٣) *International Herald Tribune,* 2 october 1981.

(١٤) زئيف شيف، المصدر رقم ١٢.

(١٥) يديعوت أحرونوت، ٢٨/٩/١٩٨١.

(١٦) و.إ.إ، العدد ٢٤٥٩، ٥ و٦/١٠/١٩٨١.

(١٧) زئيف شيف، هآرتس، ٢٤/١١/١٩٨١.

(١٨) William B.Quandt, *United States Policy in The Middle East: Constraints and Choices*, Rand: 1970, p. 11.

(١٩) متنياهو بيلد، **هآرتس**، ١٩٨١/٩/٢٠.

(٢٠) يشعياهو بن ـــ بورات، **ملحق يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/١٢/٤.

(٢١) **المصدر نفسه.**

(٢٢) **المصدر نفسه.**

(٢٣) **المصدر نفسه.**

(٢٤) **هآرتس**، ١٩٨١/١٢/٣.

(٢٥) **معاريف**، ١٩٨١/١٢/٣.

(٢٦) شمعون بيرس، **هآرتس**، ١٩٨٢/١/١٤.

(٢٧) الوف هارؤوبين، **كورح هبريرا (ضرورة الاختيار)**، تل ـــ أبيب: دفير ١٩٨٠، ص ٥٤، (بالعبرية).

(٢٨) ر.إ.إ.، العدد ٢٤٦٥، ١٦ و١٧/١٠/١٩٨١.

(٢٩) **المصدر نفسه.**

(٣٠) موشي شاريت، **يومان ايشي (يوميات شخصية) (١٩٥٣ ـــ ١٩٥٧)**، تل ـــ أبيب: سفريات معاريف، ١٩٧٨، الجزء الثاني، ص ٤٩٨، (بالعبرية).

(٣١) فولص، **هآرتس**، ١٩٨١/٩/١٨.

(٣٢) زئيف شيف، **المصدر رقم ١٧**.

(٣٣) من خطاب شارون أمام الكنيست، كما نقلته **دافار**، ١٩٨١/١٢/٣.

(٣٤) ر.إ.إ.، العدد ٢٤٩٧، ٢٧ و٢٨/١١/١٩٨١.

(٣٥) إيتمار رابينوفيتس وحاييم شيكد، **همزراح هتيخون فآرتسوت هبريت، (الشرق الاوسط والولايات المتحدة)**، تل ـــ أبيب: سفريات أوفاكيم ـــ عام عوفيد: ١٩٨٠، ص ٣٩٠، (بالعبرية).

(٣٦) ارئيل شارون، **معاريف**، ١٩٨١/١٢/١٨.

(٣٧) موشي دايان، **ملحق يديعوت أحرونوت**، ١٩٨١/٩/١٨.

(٣٨) سمحه دينتس، **دافار**، ١٩٨١/٩/١٨.

(٣٩) حاييم هيرتسوغ، **معاريف**، ١٩٨١/٩/٢٥.

(٤٠) مقابلة صحافية مع شمعون بيرس في **ملحق معاريف**، ١٩٨١/٩/٢٥.

(٤١) **عل همشمار**، ١٩٨١/٩/٢١.

(٤٢) زئيف شيف، **المصدر رقم ١٧**.

(٤٣) يرمياهو يوفال، **هآرتس**، ١٩٨١/٩/٢٠.

(٤٤) مقابلة مع بيرس، **مصدر سبق ذكره.**

(٤٥) اسحاق رابين، **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨١/١٠/٧.

(٤٦) دايان، **مصدر سبق ذكره.**

(٤٧) يوفال، **مصدر سبق ذكره.**

(٤٨) جدعون سامت، **هآرتس**، ١٩٨١/٩/١١.

(٤٩) ماتي غولان، **هآرتس**، ١٩٨١/٩/٢٨.

(٥٠) حاييم هيرتسوغ، **معاريف**، ١٩٨١/١٢/٢٥.

(٥١) ر.إ.إ.، العدد ٢٤٩٧، ٢٧ و٢٨/١١/١٩٨١.

(٥٢) نص بيان مجلس الوزراء الاسرائيلي، **معاريف**، ١٩٨١/١٢/٢١.

(٥٣) موشي آرنس، **هآرتس**، ١٩٨١/١٢/٢٢.

(٥٤) هارؤوبين، **مصدر سبق ذكره.**

(٥٥) اسحق رابين، **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨١/١٢/٤.

(٥٦) هارؤوبين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٦.

(٥٧) شيمعون بيرس، **هآرتس**، ١٩٨٢/١/١٤.

(٥٨) ر.إ.إ.، العدد ٢٤٩٧، ٢٧ و٢٨/١١/١٩٨١.

سياسات الهجرة في إسرائيل

إلفي باليس

إذا استثنينا استراليا، فان اسرائيل هي حالياً البلد الوحيد في العالم الذي يقوم على الهجرة، فـ٤٥,٨٪ من سكانها ولدوا خارجها، ولا يزال سيل المهاجرين الجدد يتدفق عليها يومياً. وهكذا، فإن حلم قادة الصهيونية الأوائل كان سوف يقيّض له أن يرى النور، لولا حقيقة واحدة؛ وهي أن هناك عدداً من الاسرائيليين يغادر البلد، أكبر من عدد المهاجرين القادمين. ففي العام ١٩٨٠، هاجر إلى اسرائيل نحو ٢١ ألفاً، في حين نزح عنها نهائياً زهاء ٣١ ألفاً. وبما أن كثيرين من الاسرائيليين قد تعرضوا، مرة على الأقل، لعبور القارات في طريقهم إلى وطن جديد، أو نشأوا، وهم يسمعون حكايات وحكايات عن أقارب لهم تعرضوا لتلك التجربة، فإن النزوح لا يسبب لهم أي ذعر جدي.

كان النازحون، حتى السبعينات، أخلاطاً من: المتقدمين في السن الباحثين عن حياة هادئة، والاسرائيليين الذين تزوجوا من أجانب، والشبان الذين لم ينالوا قسطاً كافياً من التعليم الساعين وراء فرص جديدة. لكن حرب ١٩٧٣ غيّرت كل هذا المنحى. ففي العام ١٩٧٤، غادر اسرائيل، نهائياً، ٢٥ ألفاً بصورة رسمية. وهذا الرقم واظب على الارتفاع في ثبات سنوياً، باستثناء عام واحد، هو عام ١٩٧٨، حينما رفرفت «آمال السلام» غداة زيارة الرئيس السادات لاسرائيل فهبط عدد النازحين إلى سبعة آلاف. وفي تقدير وزارة العمل الاسرائيلية، في آب (أغسطس) ١٩٨١، أن عدد الاسرائيليين الذين نزحوا في العقد المنصرم يربو على نصف المليون(**) (**فايننشال تايمز**، ١٩٨١/٨/٢٠).

هذه النسبة الضخمة، من بين إجمالي سكان اسرائيل البالغ عددهم ٣,٨ ملايين

(*) بالتعاون مع مجلة «مريب» الاميركية، التي يصدرها «مشروع أبحاث واعلام الشرق الأوسط» في واشنطن.

(**) هذا الرقم يعني أن أكثر من ٣٠ ألفاً بكثير من الاسرائيليين كانوا يغادرون اسرائيل سنوياً. وسبب هذه المفارقة في التقديرات والأرقام التعريفات المختلفة لتحديد «النازحين» المستخدمة في اسرائيل. أما الارقام «الرسمية» فتشير فقط إلى أولئك الاسرائيليين الذين لم يدخلوا اسرائيل على امتداد أربع سنوات.

نسمة، تشمل الآن أزواجاً شباناً حرفيين، ومتحدرين عريقين من جيل المؤسسين، وأعضاء كيبوتسات، وضباطاً من الجيش. بل إن بعض الاسرائيليين لا يؤدي سنواته الثلاث في الخدمة العسكرية كما كان المعتاد من قبل، بل يغادر فور إنهاء دراسته الثانوية. وكشفت دراسة أجراها معهد «فيوري» المشهور لاستطلاع الرأي العام في اسرائيل ونشرت في منتصف ١٩٨٠ أن «١٠,٩٪ من إجمالي عدد البالغين من اليهود يدرسون الآن فكرة النزوح عن اسرائيل، بينهم ٤,٩٪ بدأوا فعلاً باتخاذ الاجراءات العملية لتنفيذ عزمهم» (هآرتس، ١٦/٥/١٩٨١). وهناك إسرائيليون أوفدوا إلى الخارج في مهمات حكومية يرفضون العودة. بل إن أكثر من «دزينة» من مسؤولي الهجرة في اسرائيل اختاروا، في السنوات الأخيرة، البقاء في الولايات المتحدة، بعد أن أدوا مهمتهم باقناع يهود أميركيين بالهجرة إلى اسرائيل!

وليس من المحتم أن يتنكر النازحون من اسرائيل للقيم السياسية الاسرائيلية أو للثقافة الاسرائيلية. فبعضهم أكثر شوفينية وأشد عداء للعرب من أولئك الذين خلفوهم وراءهم في اسرائيل، وبعضهم يساند اليمين بشكل فعال. ولعل أكبر متبرع منفرد لصندوق غوش إيمونيم في اسرائيل هو تاجر السلاح النازح «اسرائيل كاتز» الذي غادر تل ـ أبيب إلى المكسيك عام ١٩٤٩. وان كثيراً من النازحين يعيدون إحياء البيئات «الاسرائيلية» حيثما حلوا. ويقال إن أكبر تجمع اسرائيلي مغترب، وهو الكائن في لوس أنجلوس، قد خلق «اسرائيل صغيرة» في موطنه الجديد زاخرة بالمطاعم وحوانيت الأشرطة ومخازن التموين ودور السينما، وكلها على النسق الاسرائيلي.

وفيما يعج «الغيتو الذهبي» في لوس أنجلوس بأبناء الطبقة الوسطى من الاسرائيليين الأشكنازيين أساساً، فلقد توجه النازحون الشرقيون الأفقر لتأسيس موطنهم الجديد في مكان آخر؛ مما يعكس ظاهرة التمييز العرقي في داخل اسرائيل. ويعيش معظم هؤلاء في برونكس (نيويورك)، حيث يعملون في مرائب السيارات، أو يديرون دكاكين صغيرة، أو تجدهم وراء مقود سيارات الأجرة. ولعل الفئة الثالثة من النازحين من اسرائيل تمثل أعضاء العصابات الاجرامية القوية في اسرائيل الذين قد تجدهم بين الأشكنازيين (الأوروبيين) وبين الشرقيين على السواء. فالعصابات المنظمة انتعشت في اسرائيل منذ ١٩٦٧ بسبب انشغال الشرطة الاسرائيلية في تعقب المقاومة الفلسطينية في الداخل وقمعها. وهؤلاء دائمو التنقل بين المدن الاميركية وبين اسرائيل بسبب «سهرهم» الدؤوب على مصالحهم وعلى إبقاء صلاتهم وروابطهم بحلقات المخدرات وأعمال الابتزاز. ولا يتعرض هؤلاء للضوء إلا حين يقتل أحدهم، كما يحدث غالباً، على يد «شلة» إجرامية اسرائيلية منافسة.

أما أكبر تجمع اسرائيلي خارج الولايات المتحدة، فموجود في جنوب أفريقيا. ومن المعتقد أن زهاء ٥٠ ألفاً من المواطنين الاسرائيليين اليهود قد استجابوا لاعلانات دولة التمييز العنصري بحثاً عن حرفيين بيض وعمال مهرة منذ ١٩٦٠. وغالبية هؤلاء بقيت في جنوب أفريقيا، وتعيش إلى جانب التجمع اليهودي الميسور والنشيط صهيونياً، الموجود هناك أصلاً، والذي يعد نحو ١٢٠ ألفاً.

أما باقي نصف المليون من النازحين الاسرائيليين فمنتشر في شتى أرجاء المعمورة.

البعض عاد إلى وطنه الأصلي الذي كان قد هاجر منه إلى اسرائيل (ليس إلى بلدان غرب أوروبا فقط، بل وإلى المغرب كذلك، استجابة لنداء الملك الحسن). وآخرون استقروا في فرنسا أو إيطاليا، وأحياناً بعد أن يلتحقوا بجامعات هذين البلدين حيث الأجور الدراسية أدنى من اسرائيل، وحيث تتوافر مقاعد دراسية أكثر من اسرائيل لدراسة بعض الاختصاصات الشائعة كالطب. أما المانيا [الغربية] فقد حافظت على الدوام على سياسة الباب المفتوح أمام الاسرائيليين، على أمل أن تعيد اجتذاب بعض أبنائها من اليهود الذين كانوا قد هاجروا إلى سرائيل. لكن المانيا غدت بدلاً من ذلك مقراً لعشرات الألوف من اليهود البروليتاريين الشرقيين، الذين يكترثون بماضي المانيا النازي أقل من الأشكنازيين. أما الاسرائيليون المنحرفون جنسياً، فقد استقروا في لندن وسان فرنسيسكو. وإنك لتجد تجمعات إسرائيلية اليوم في كل مكان من الباراغواي حتى السويد.

ويتبين من هذا أن النازحين يتباينون كثيراً وبالمقدار نفسه الذي يتباين فيه الاسرائيليون المقيمون في اسرائيل نفسها. وهذه نقطة تشدد عليها الحكومة الاسرائيلية، حينما يوجه إليها النقد لعدم قيامها بكامل واجبها في وقف مسيرة النزوح. إن قلق الحرب والتوتر المستمر، اللذين يميزان مناخ الحياة الاسرائيلية تبعاً لوجود أكثر من مليون عربي «مهددين للأمن» في داخلها، هما السبب الرئيسي للنزوح، لكن هذا السبب يليه مباشرة السبب المهم الآخر وهو: الفشل الاقتصادي. فمعدل النجاح المادي في اسرائيل يعادل في ارتفاعه الولايات المتحدة (إذا استثنينا نسبة الأربعة بالمائة من الاسرائيليين الذين يعيشون في الكيبوتسات)، لكن التراكم الرأسمالي عسير للغاية. وفي الوقت نفسه، فإن السكن خارج المناطق المحتلة، والتعليم العالي للأولاد، واقتناء سيارة للقيام برحلة في عطلة السبت، هذه المتطلبات تكلف غالياً. ولهذا غدا من الأمور المألوفة في الحياة الاسرائيلية أن يغادر الاسرائيليون من العمال المهرة والحرفيين إلى الخارج بعد أن يتجمع لديهم رصيد إجازتين لسنتين، لقضاء هذه الاجازة الطويلة في وظيفة ما في الخارج تمكنهم من جمع مبلغ من المال. والواقع أن معظم الاسرائيليين يتمتعون بمستوى من التدريب والكفاءة يعادل المستويات الغربية. ولذا، ليس عسيراً عليهم توفير فرص عمل في الخارج لمثل هذه الفترات، لكن قليلين هم الذين يدركون أنهم ما أن يرتبوا أوضاعهم في البيئات الجديدة حتى يفقدوا الرغبة في العودة، إلا للزيارة طبعاً. ويحدث مع هؤلاء ما يحدث مع معظم المهاجرين في التاريخ. فهم يُهيأ لهم أن الرواتب التي سوف يدفعها لهم البلد الأجنبي عالية جداً بالقياس المحلي، لكنهم يكتشفون بعد حين أن الغلاء في بلدهم الأصلي سرعان ما يعود ليبتلع بشراهة كل تلك المداخيل. وكثيرون هم الذين يفكون أحزمتهم خلاصاً من حياة يضغط عليها الاستنفار العسكري الدائم، ويقررون «الانتظار ريثما تحل اسرائيل مشكلتها مع العرب».

إن خسارة هذه الأعداد الكبيرة من المواطنين الذين يتّصفون بالمهارة والمبادرة تمثل حالة «نزيف دموي» كما وصفها السياسيون الاسرائيليون، لكن آثارها المدمرة لم تظهر إلى العيان، إذ يخفف من عواقبها كثيراً سيل المهاجرين الذي يتدفق على اسرائيل بانتظام. لكن النزوح الجماعي، مقترناً بالتقارير النقدية التي تنشرها الصحافة في الخارج عن حقيقة اسرائيل، هذان العاملان بدآ في الواقع بالتأثير على أعداد المهاجرين المحتملين إلى اسرائيل. فقد هبط عدد القادمين الجدد إلى اسرائيل، في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠، بنسبة ٤٠٪. وفي عام

١٩٨٠، هبط عدد المهاجرين من أوروبا إلى اسرائيل بنسبة ٣٢٪ بالمقارنة مع السنة السابقة، مع أن الهجرة من الولايات المتحدة وكندا بقيت على معدلها الثابت أي نحو ٢٥٠٠ شخص سنوياً. ومع مطلع ١٩٨١، كان يهوديان فقط من بين كل عشرة يهود يهاجرون من الاتحاد السوفياتي، يكملان الرحلة إلى اسرائيل. أما الثمانية الآخرون فيبحثون عن المأوى في غير إسرائيل.

لماذا هذا التناقص في الهجرة إلى اسرائيل؟ بالنسبة لليهود السوفيات الجواب هو حالة التضخم المفرط في اسرائيل. أما السبب لدى يهود الغرب الليبراليين، فهو نمط معاملة إسرائيل للفلسطينيين. لكن شوفينية بيغن الدينية جعلت اسرائيل أكثر جاذبية في نظر اليهود الأرثوذكس الذين كانت تنفرهم سابقاً لا دينية تحالف العمل. فاليهود المتديّنون هم الآن أكثر استعداداً للهجرة إلى اسرائيل من إخوانهم اليهود العلمانيين، وكذلك أكثر قدرة على الانخراط الفوري في المعترك السياسي الاسرائيلي، بدءاً من لحظة الوصول. وهناك سببان رئيسيان لهذا وهما: الأول، كونهم يحسنون اللغة العبرية، كتابة وكلاماً، تبعاً لدراساتهم الدينية التي من النادر أن يتوجه إليها سواهم من المهاجرين. أما السبب الثاني والأعظم أهمية، فهو اقتناعهم المطلق بسيادة الحقوق اليهودية على الأراضي المقدسة، ورفضهم الكامل لأية مطالب عربية. كل هذا لأن الرب قال لابراهيم: «لنسلك أعطي هذه الأرض». وكان ذلك منذ زهاء خمسة آلاف سنة.

ولعل من النماذج البارزة لهذا الصنف من المهاجرين الحاخام مئير كهانا من برونكس، وجوزيف مندليفتش من لينينغراد. فكهانا نقل «رابطة الدفاع اليهودية»، التي تقوم على العنف، من الولايات المتحدة الى اسرائيل في منتصف السبعينات، واستخدم مواهبه الخطابية، منذ ذلك الحين، لحشد الشبيبة الاسرائيلية في حملة تستهدف طرد جميع العرب من «اسرائيل الكبرى». أما مندليفتش الذي وصل إلى اسرائيل منذ فترة قصيرة، بعد أن قضى تسعة أعوام في السجون السوفياتية لمحاولته اختطاف طائرة هناك، فلقد توجه فور وصوله إلى اسرائيل للاقامة في مستوطنة آلون شنفوت في الضفة الغربية. ومن هذه المستوطنة، أطلق النداء إلى «جميع اليهود كي يأتوا إلى هنا، إلى أرضنا الجميلة المقدسة». ومن ثم انضم إلى حزب «هتحياه» اليميني المتطرف الذي يعارض إعادة سيناء إلى مصر. ومندليفتش، مثل كهانا، وصل إلى الكنيست في أقل من سنة واحدة بعد وصوله. هذه الخلفية المشتركة بين المهاجرين المتدينين مفقودة لدى سواهم من المهاجرين منذ الخمسينات.

اليهود المتدينون، من هذا الطراز، يتمتعون باعفاء خاص من التجنيد الالزامي، طالما أنهم مستعدون للانخراط في أي شكل من الدراسة الدينية، بينما يشاركون سواهم من المهاجرين جميع الامتيازات والمنافع المحرمة على المواطنين الاسرائيليين العاديين. وتشمل المزايا المقدمة للمهاجرين: السكن المجاني، والاعفاء من ضريبة المئة بالمئة المفروضة على شراء السيارات والتجهيزات الكهربائية، والافلات من جميع رسوم الدراسة الجامعية. ومع أن الكفاءة المهنية للعديد من المهاجرين موضع تساؤل، مثلاً كالأطباء الروس، أو كالعاملين الاجتماعيين الأميركيين، فإن التوظيف في الحكومة مضمون لهم جميعاً.

ويصبح المهاجرون أكثر استعداداً لتقبل واستساغة حقيقة اسرائيل، من خلال الدروس التي تعطى لهم غداة وصولهم بالعبرية الدارجة، والتي تخضع لتوجيه إيديولوجي

مدروس بكل عناية. فهذه الدروس موجهة بهدف تعزيز الاعتقاد بـ«أرض ــ اسرائيل» اليهودية أساساً: ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. بل ان كتاب التدريس للمبتدئين لا ترد فيه على الاطلاق كلمة «عرب» باللغة العبرية. وعوضاً عن ذلك يقوم المنهج بتلقين المهاجرين الجدد تسمية مدينة نابلس الفلسطينية باسمها التوراتي القديم «شيحيم»، والاشارة إلى الضفة الغربية على أنها «اليهودية» و«السامرة».

بمثل هذه المعلومات التي يتلقاها المهاجرون الجدد، يصبح معظمهم من النوع الذي يفسر كل المواقف الفلسطينية باعتبارها «معادية للسامية»، وتصبح كل الاجراءات القمعية الاسرائيلية مبررة تماماً في نظرهم باعتبارها «ضرورات أمنيّة». ونذكر، في هذا المقام، أن الحكومة الاسرائيلية، حين قامت منذ بضعة أعوام بتوطين مهاجرين من جنوب افريقيا في أراض زراعية عربية صودرت حديثاً في الجليل [شمال فلسطين]، في سبيل تحقيق تفوق عددي يهودي على الأكثرية الفلسطينية البسيطة (٥١٪) في هذه المنطقة، شرح العديد من الوافدين الجدد أسباب علاقاتهم المتوترة بجيرانهم الفلسطينيين، بتأكيد استحالة التعايش بين اليهود و«الأغراب» (Gentiles). بل ان الحماقة التاريخية قادت المهاجرين الجدد إلى أماكن أسوأ. فعندما قامت حكومة الليكود بانشاء مجموعات سكنية فوق أنقاض دير ياسين(*) احتدمت المشاعر في اسرائيل إلى درجة أن السيد تيدي كوليك رئيس بلدية القدس أعلن مقاطعته للحفل الذي أقيم بمناسبة بدء عمليات التأسيس. ولترويج هذه الأبنية أعيدت تسمية البلدة بـ «هارنوف»، ونشرت عنها الاعلانات في الخارج باعتبارها منشآت جديدة تماماً وتتوافر فيها كل الميزات الجذابة، وأنها مخصصة برمتها للمهاجرين المقرر وصولهم من البلاد الأنغلو ــ سكسونية.

وننتقل إلى صعيد آخر، فبينما تسعى الوكالة اليهودية إلى غربلة طالبي الهجرة من بلدان الغرب، بدافع الحرص على عدم إدخال «غير المرغوبين»، كالماويين ومدمني المخدرات والمنحرفين جنسياً والذين هم في كنف الطرف اليهودي «الخطأ» من الأبوين، فإن هذه الوكالة تفتح الباب على مصراعيه أمام المهاجرين السوفيات بعجرهم وبجرهم. فهؤلاء يتمتعون بالخلفية نفسها التي تتمتع بها قيادة اسرائيل الشرق ــ أوروبية، ولهذا يُنظر إليهم باعتبارهم غير مؤهلين للعيوب والمثالب المنسوبة إلى يهود الغرب. على أن السلطات الاسرائيلية تقدم بالفعل تسهيلات متباينة لليهود الوافدين من روسيا الأوروبية ولأولئك القادمين من جمهوريات آسيا السوفياتية. فالفريق الأخير من اليهود يأتي أساساً من جورجيا وبخارى، وهم، حسب التعريف الشائع، يهود شرقيون، فيرسلون في العادة إلى المدن الجديدة المأهولة بيهود العراق وشمال أفريقيا. أما اليهود السوفيات الناقصو الأهلية اليهودية وفق الشريعة اليهودية، إذا كانوا مولودين من أمهات غير يهوديات، فلكي يكتسبوا الحق في الجنسية والمواطنية، لا بد لهم من الخضوع لعملية اعتناق جديدة لليهودية وفق المذهب الأرثوذكسي، الذي يتضمن ــ فيما يخص الذكور ــ عملية ختان مؤلمة وفق الطقوس السارية.

وفيما يأتي «خلاص اليهود السوفيات» في رأس أولويات العمل لرجال السياسة

(*) القرية الفلسطينية التي قتل فيها بيغن وجماعته من الأرغون ٢٥٤ مدنياً فلسطينياً في عام ١٩٤٧.

الاسرائيليين، فإن مجتمعات يهودية أخرى لا ينظر إليها بمثل هذا الحنو والاشفاق. فيهود أثيوبيا المعروفون بـ«الفلاشا» قد يكونون أمام خطر الابادة، ومع ذلك فإن الحكومة الاسرائيلية لم تقدم لهم سوى التعاطف اللفظي والخدمات الكلامية، وهناك تقارير تفيد أن الوكالة اليهودية قامت ببذل جهود نشيطة من أجل عرقلة هجرتهم إلى اسرائيل (**جيروزاليم بوست**، ٢٧/٩ ـ ٣/١٠/١٩٨١). ولا يوجد أي تفسير لهذا الموقف سوى أن يهود اثيوبيا أقرب إلى جيرانهم السود إثنياً وثقافياً مما هم إلى أي قطاع في الجمهور الاسرائيلي.

وعلى الرغم من الهاجس الاسرائيلي بالهجرة ذات النوعية «الراقية» من الاتحاد السوفياتي، والتي حملت فيما حملت ٥٠٠ طبيب وطبيب أسنان في عام ١٩٧٩، بالإضافة إلى ١٣٠٠ من المهندسين والمعماريين، فلقد أقدمت إسرائيل في الصيف الماضي على خطوة مذهلة. فاسرائيل التي تتباكى على اليهودية العالمية وتزعم أن قلبها يتمزق حدباً على رفاه اليهود في العالم قاطبة: اسرائيل هذه، هي التي توسلت إلى الولايات المتحدة راجية عدم السماح بدخول جميع اليهود الروس الذين لا يرغبون،بعد خروجهم من الاتحاد السوفياتي، بالانطلاق من محطتهم في فيينا لاستكمال المشوار الى إسرائيل. بل ان القادة الاسرائيليين تمكنوا من جعل جمعية إسعاف المهاجرين اليهـود الموجودة في الولايات المتحدة، تتعهد بعدم تقديم أي عون لإعادة توطين أي يهودي في أميركا الشمالية، اللهم إلا إذا كان لطالبي الاعانة أطفال أو آباء أو أزواج مقيمون هناك. وان الحاخام مناحيم شنيرسون من حركة «حسيديم حباد» في بروكلين، أصيب بالهلع من هذا الموقف، وتساءل بغضب عظيم كيف تسمح اسرائيل لنفسها «بأن تنحط إلى هذا الدرك السافل، إلى درجة الامتناع عن تقديم الخبز والماء ليهود كل ذنبهم أنهم لا يفكرون على طريقتها». وفي اسرائيل نفسها كتب المعلق الصحافي سيلفي كيشت في «يديعوت أحرونوت»، يوم ٢٨/٨/١٩٨١: «لقد اعتدنا على إلقاء الملامة على الأمم الأخرى لإغلاق أبوابها أمام اللاجئين اليهود قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية، فكيف نسوغ لأنفسنا الآن أن نفعل الشيء نفسه؟».

هذه المعارضة للهجرة الالزامية التي يعبر عنها كيشت، يشاركه فيها إسرائيليون كثيرون، وإن تكن أسبابها ليست بريئة من الروح الأنانية. ففي النهاية: مكاسب المهاجرين الجدد هي خسائر السكان المقيمين. ويبلغ الامتعاض ذروته لدى اليهود الشرقيين خاصة، الذين يشكلون أكثر من نصف عدد يهود اسرائيل. فكثير منهم قضى أكثر من عقدين من الزمان في الخيام والأكواخ في ما يعرف بـ«معسكرات العبور» أو «المخيمات الانتقالية»، التي شاهدوا،وهم يعانون بؤسها، كيف أن المهاجرين توفر لهم بيوت حسنة في المدن الكبرى خلال بضعة أشهر من وصولهم. والفضل في هذا طبعاً هو لروابطهم العرقية مع البيروقراطية الأشكنازية (الأوروبية) الحاكمة في اسرائيل.

ومؤخراً، أعلن وزير الزراعة السابق أهارون أوزان، وهو من القلة الشرقية بين السياسيين الاسرائيليين، أنه «بالنسبة لحركة العمل الاسرائيلية، كانت هناك أقليتان على الدوام: العرب واليهود الشرقيون». (**مونيتين**، تموز ـ يوليو ١٩٨١). وان ذنب الليكود ليس بأقل، لكن معزوفة مستر بيغن الدائمة بتأكيد أن اليهود «أمة واحدة» ساعدته بالتأكيد على الفوز في الانتخابات الأخيرة. أما حملة تحالف العمل التي تركزت على التعهد بالعودة إلى «اسرائيل الجميلة» الأشكنازية لما قبل ١٩٤٨، والكيبوتسات الأشكنازية المتساوية، فلقد

وجدت تأويلها لدى العديد من اليهود الشرقيين باعتبارها إهانة وتحقيراً. وهذه المياه صبّت في طواحين الليكود ورفعت من شأنه.

وبعد عودة الليكود الى السلطة، بدأت سياسته بالاقتطاع من النفقات العامة، تؤثر في صورة سيئة على محازبيه من اليهود الشرقيين. وحيث أن مشروعات الاسكان العامة تقزمت للغاية، باستثناء المساكن في المناطق المحتلة للمهاجرين الجدد، أصبح الأزواج الشبان يجدون عناء شديداً يبلغ درجة الاستحالة في شراء بيوت تكون قريبة من أماكن عملهم. وإذا كان هذا الخيار متعذراً، فالخيار الآخر: استئجار شقق في المدن الاسرائيلية، هو أيضاً فوق ما تحتمل مداخيلهم. فهذه الشقق ذات أجور مرتفعة، والكثير منها حصل عليه المهاجرون الأوروبيون والأميركيون الذين آثروا تأجيرها والتمتع بأجورها حيث يعيشون في الخارج. وبما أن غالبية الأزواج الشبان الأشكنازيين قادرة على التصرف بمدخرات العائلة التي ربما تجمعت من التعويضات الألمانية، أو بقروض من بعض الأقارب من أبناء الطبقة الوسطى، فأزمة السكن في اسرائيل لا تصيب مباشرة وفي الأساس سوى المتحدرين من اليهود الشرقيين الذين هاجروا من الأقطار العربية. وهؤلاء يحصلون على مرتبات تساوي في الغالب ثلاثة أرباع رواتب الأشكنازيين كمعدل عام، وتجدهم يحتلون الدرجات الدنيا في السلم الوظيفي والمهني. وبما أن الحكومات الاسرائيلية كان في وسعها دائماً أن تصب احتياجاتها إلى المهارات والمؤهلين جامعياً من «الخزانات» الواسعة للمهاجرين الجدد من الأشكنازيين، فانها لم تجد أبداً حافزاً يحثها على تقديم فرص الدراسة الجامعية المجانية، أو وضع برامج للتأهيل الحرفي والتدريب المهني. وكانت نتيجة هذا الوضع إدامة وضع الحرمان الاقتصادي لليهود الشرقيين.

وفي مواجهة ما يعتبره بعض علماء الاجتماع الاسرائيليين كالدكتور شلوموسفيرسكي من جامعة حيفا فجوة إثنية دائمة وليست انتقالية، بدأ اليهود الشرقيون بشن حملة احتجاج جماهيرية ضد التمييز وشجباً لـ «عبادة المهاجرين الأشكنازيين» في اسرائيل. ومع ذلك وبسبب البلادة البيروقراطية إزاء القضية، فان كثيراً من المحتجين أنفسهم يجدون في النهاية أن الطريق أمامهم مسدود، فينزحون من البلاد.

وهكذا أصبح النزوح صمام أمان لتنفيس المشاعر المكظومة المنزعجة من وضعية التفرقة العرقية في اسرائيل، وكذلك أداة لطمس الرغبة الواسعة الانتشار في السلام. وطالما ظل في وسع حكومات اسرائيل الخاضعة للأشكنازيين أن تستدرّ إمدادات لا تنقطع من المهاجرين الجدد بين ثلاثة أرباع يهود العالم الذين لا يزالون يعيشون في «الشتات»، فسيظل في وسعها كذلك التصدي لأية مطالب يطرحها اليهود الشرقيون بتحسينات أفضل في مجالات العمل والسكن والتعليم. وأشد أهمية من ذلك، أنه سوف يظل في وسعها الاستمرار في رفض مساواة مواطنيها العرب الستمائة ألف، الذين توجه إليهم علناً نصائح تدعوهم إلى النزوح، كلما تجرأوا على نقد واقعهم. ولقد صرح وزير التجارة غدعون بات، بكل وضوح، في خطابه أمام تلاميذ مدرسة اسرائيلية، الشتاء الماضي: «إذا كان أحد من الأقلية العربية لا تعجبه الأحوال هنا، فليستقلّ سيارة. وسيجد أنه أصبح في بلد آخر خلال نصف ساعة» (**يديعوت أحرونوت**، ٥/٢/١٩٨٠).

إن المغزى السياسي لكل هذا خطير وعميق: إذا واصلت إسرائيل نضالها لكي تصبح

يهودية صافية، ولكي تستوعب الكثير من المهاجرين الأورو ـ أميركيين، ولكي تمتص بالمثل الكثير من القيم الغربية، فإنه يستحيل أن تتمكن اسرائيل في أي يوم من إدماج نفسها في تركيبة الشرق الأوسط. قد تكون اسرائيل راغبة في العيش في سلام مع جيرانها العرب، لكنها إذا لم تكن قادرة حتى على التخلي عن أية أرض لشعورها بأنها مضطرة للاحتفاظ بها تأميناً لليهود الذين سوف يهاجرون إليها مستقبلاً، فإن النزاعات المسلحة سوف تستمر لا محالة. وحتى ضريبة الموت الباهظة الناجمة عن الحروب والاشتباكات فسوف يظل في وسع اسـرائيـل تحملها، ولو على مضض، طالما أنه كلما سقط منها «سيد»، حل مكانه «سيد» آخر من المهاجرين الجدد.

على أن الاختلال المتزايد بين معدلي الهجرة والنزوح قد يؤدي، في النهاية، إلى التساؤل عن الحكمة في سياسات اسرائيل الراهنة. وإلى أن تتغير المعطيات وتتبـدل الاستنتاجات، فستبقى الهجرة نعمة ملعونة بالنسبة لاسرائيل، وسبب البلاء بالنسبة للفلسطينيين.

ترجمة: محمد النصر

(عن الانكليزية)

الأوضاع الصحية في الضفة الغربية في ظل الاحتلال الاسرائيلي

دراسة حالة قرية الزبيدات (دراسة ميدانية)

د. ريتا جقمان

مقدمة

تحاول هذه الدراسة تحديد العوامل المختلفة التي تؤثر على الوضع الصحي في الضفة الغربية، في ظل الاحتلال الاسرائيلي؛ وذلك من خلال رصد حالة قرية الزبيدات، وتقييم العوامل المختلفة التي تؤثر على الوضع الصحي فيها. ويأتي هذا البحث في وقت لا تتوافر فيه معلومات يمكن الاعتماد عليها في مايتعلق بالأوضاع الصحية للمجتمعات الريفية، وبخاصة في وادي الأردن، أو بالأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، وعوامل التغذية، والخدمات الصحية، وطبيعة المشكلات والصعوبات التي تواجه الريفيين في تلقيهم للخدمات الطبية.

وبما أنه يصعب تقييم الأثر الذي تركته مشاريع التنمية على الصحة (مثلاً، إدخال تقنيات ري متطورة)، كما يتعذر تقدير الحاجات الصحية لبيئة الزبيدات، دون الحصول على معلومات أساسية تتعلق بالسكان وبالصحة، فقد حددت الدراسة أهدافها بما يلي:

١ ــ وصف لخواص البيئة التي لها أثر على الصحة.

٢ ــ قياس المستوى الصحي للسكان.

٣ ــ تقدير المستوى الغذائي للسكان.

٤ ــ تحديد المشاكل والصعوبات التي تعترض امكانية الحصول على الرعاية الطبية.

٥ ــ التوصية باجراءات محددة يمكن أن تسهم في تحسين الوضع الصحي في هذه البيئة.

(*) هذه الدراسة جزء من دراسة شاملة صدرت باللغة الانكليزية عن جامعة بيرزيت في العام ١٩٨٠. وقد قامت الباحثة، بالتعاون مع الباحث سليم تماري، باعدادها؛ وهي بعنوان: الآثار الاجتماعية للري بالتنقيط على مجتمع الفلاحين الفلسطينيين في وادي الأردن.

منهجية البحث

تتوافر في قرية الزبيدات ٣٨ وحدة سكنية؛ الوحدة السكنية، هنا، هي مكان السكن الذي يتقاسم الساكنون فيه مطبخاً واحداً؛ تشغل ١٤ وحدة منها أسر ممتدة، أي يسكنها أكثر من رجل متزوج. ويقطن باقي المنازل أسر نواة، أي رجل متزوج واحد في كل وحدة سكنية.

وقد تم جمع المعلومات من خلال المقابلات الشخصية، وقياس طول كل طفل ووزنه، إضافةً إلى اعتماد المشاهدة في بعض الأحيان. وفي أحيان أخرى، عقدت أحاديث مطولة مع بعض أفراد القرية الذين لهم صلات واسعة بحكم عملهم، كالمعلم والقابلة مثلاً. أما المعلومات المتعلقة بالأطفال والأقارب الذين لايسكنون حالياً في القرية، فقد استثنيت، ما عدا ما يتعلق منها بنسب الولادات والوفيات. كما استثنيت أيضاً المعلومات المنقوصة؛ مما يجعل عدد الحالات يختلف من جدول لآخر.

ولابد من التنويه، هنا، بأن معظم المعلومات التي تم جمعها، جاءت من نساء هن في الغالب أميات. ولذلك، فهي تفتقر إلى بعض الدقة. إلا أنه يمكن اعتبار المعلومات الواردة في هذه الدراسة تعكس الأوضاع الصحية السائدة في قرية الزبيدات بدقة، حيث أنها تغطي ٩٠ ــ ٩٥٪ من أهالي الزبيدات.

لمحة تاريخية

تقع قرية الزبيدات في غور الفارعة، على بعد ٣٥ كيلو متراً تقريباً إلى الشمال من أريحا. ويتشكل سكانها من عشائر البدو شبه الرحل والذين تم اجلاؤهم عن أراضيهم في بئر السبع، إثر نكبة عام ١٩٤٨، فلجأوا إلى أواسط وادي الأردن. وقد تحول معظمهم إلى محاصصين في منطقة غوز الفارعة. وكانوا يفلحون الأرض شتاء ويتوجهون صيفاً إلى اربد في شمال الأردن للانضمام إلى بقية أفراد العشيرة التي استوطنت هناك.

وقد قامت الحكومة الأردنية، في العام ١٩٦١/ ١٩٦٢، في محاولة منها لتوطين القبائل البدوية، بمنح مزارعي الزبيدات مساحة ٥٠٠ دونم من الأراضي الصالحة للزراعة، ووعدتهم بتمليكهم اياها شرعياً في العام ١٩٦٧، إذا ما قدموا البرهان على الاستمرار في استغلالها لفترة خمس سنوات. على أن حرب ١٩٦٧، أطاحت بآمال مزارعي قرية الزبيدات وغيرهم من مزارعي وادي الأردن وطموحاتهم؛ إذ أنهم تحولوا إلى لاجئين مرة أخرى. فقد أخليت منطقتا عين السلطان وعقبة جبر الواقعتان إلى جنوب الوادي المحيط بأريحا، كما أفرغت قريتا الجفتلك والمخروق الواقعتان إلى الجنوب من الزبيدات، واللتان دمرتا تماماً، من السكان، حيث قام الجيش الاسرائيلي بإجلائهم عن أراضيهم وطردهم إلى شرقي الأردن. وقد فقدت قرية الزبيدات ٨٠٠ نسمة من سكانها، أجبروا على الالتحاق بأفراد عشيرتهم المقيمين في اربد.

ومنذ بداية الاحتلال الاسرائيلي، بدأت عملية مصادرة الأراضي بغرض بناء المستوطنات تارة، ولأسباب أمنية تارة أخرى. ونتيجة لهذه السياسة، فقدت قرية الزبيدات ٢٦٠ دونماً من أجود أراضيها الصالحة للزراعة؛ علماً بأن السكان يعتاشون من هذه الأرض. كما ضربت الحكومة الاسرائيلية عرض الحائط بالاتفاق الذي كان قائماً

بين مزارعي الزبيدات والحكومة الأردنية، والذي نص على أن الأرض تصبح ملكاً لمن يفلحها. كما أجبر المزارعون على دفع ايجار مقابل استخدام الآبار الارتوازية والبيوت السكنية، وما تبقى لهم من دونمات. كما منعوا من بناء منازل جديدة أو حتى ترميم ما تصدع من منازل قائمة. وأدى هذا المنع إلى تصدع عدد من البيوت وإلى ازدحام الغرف التي ما زالت صالحة للسكن. وهكذا، نتج عن السياسة الاسرائيلية المتعمدة وضع يصعب احتماله؛ وهو وضع يؤدي بالضرورة إلى نزوح مزارعي الزبيدات. وخلال شهر كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٨٠، أي في فترة اعداد هذا البحث، قامت الحكومة الاسرائيلية بتجديد الأمر القاضي بمنع البناء واصلاح المساكن.

وتشير التقارير، حتى سنة ١٩٧٤، إلى أن المجاعة كانت تهدد سكان قرية الزبيدات؛ الأمر الذي يهدد وجود القرية ككل. إلا أنه في عام ١٩٧٦، استبدلت طريقة الريّ البدائية التي تستخدم الأخاديد، بأساليب الري بالتنقيط، وقد تم هذا بمساعدة جزئية، مالية وتقنية، قدمتها اللجنة المركزية للمانونيت(*). وقد أدى هذا التغيير، في أسلوب الري، إلى زيادة عالية في انتاجية الدونم الواحد تتراوح ما بين ٥ و١٠ أضعاف ما كانت عليه. وهكذا تمكن من بقي من سكان الزبيدات من الاستمرار في العيش في وادي الأردن؛ وذلك رغم الضغوطات اليومية والظروف الصعبة التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي.

الخصائص الديموغرافية

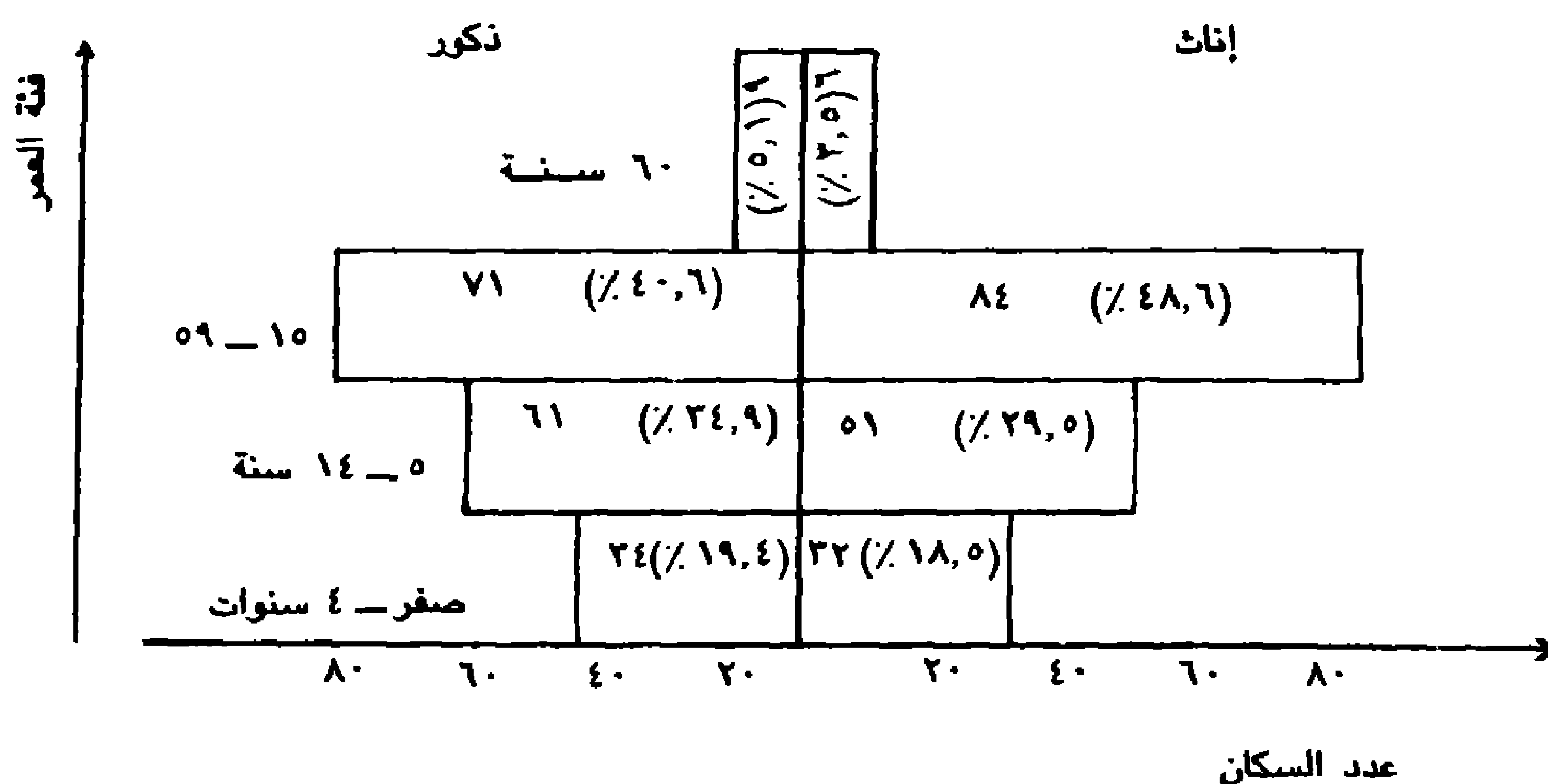
لا يزيد عدد سكان قرية الزبيدات، حالياً، عن ٤٠٠ نسمة، تبلغ نسبة الاناث منهم ٤٩,٧ ٪. وتتشكل غالبية السكان من الشباب؛ حيث تبلغ نسبة الذين هم دون الخامسة من العمر ١٩٪، وتزيد نسبة من هم دون الخامسة عشرة عن ٥١ ٪. أما الذين تتراوح أعمارهم، ما بين ١٥ و٥٩ سنة، فيشكلون نحو ٤٥ ٪ من السكان. أما الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاماً فيمثلون ٤ ٪ فقط من السكان؛ الأمر الذي يعكس الظروف الصعبة التي يعيشها السكان في هذه المنطقة.

ويمثل **الشكل رقم ١**، توزع سكان الزبيدات حسب الجنس والسن على أساس توزع ٣٦١ شخصاً، منهم ١٣ شخصاً دون سن الخامسة عشرة، لم يحدد جنسهم.

وبالرغم من الحجم الصغير للسكان، ووجود فئة غير محددة الجنس، فقد كانت المعطيات المتوافرة كافية للقيام بتحليل للهرم السكاني. وينبغي التنويه إلى أنه، رغم كون عدد الاناث يساوي تقريباً عدد الذكور، إلا أن هناك فروقات هامة في فئات العمر المختلفة بين الذكور والاناث. ففي فئة العمر ما دون الخمس عشرة سنة، يشكل الذكور نسبة أكبر من الاناث، ويزداد الفرق في فئة العمر (٥ ــ ١٤ سنة) عن فئة العمر (صفر ــ ٤ سنوات)، وربما يعود السبب في ذلك إلى وجود المجموعة غير المحددة الجنس المذكورة أعلاه. أو إلى اهمال الاناث بين الأطفال. وعلى أي حال، فإن نسبة الاناث تزيد عن نسبة الذكور في فئة العمر (١٥ ــ ٥٩ سنة). وقد أشار بعض أهل القرية إلى أن عدد الاناث في

(*) وكالة أجنبية تعمل في الأراضي المحتلة وتقوم بدعم مشاريع التنمية في المنطقة.

الشكل رقم (١)
توزع السكان حسب السن والجنس



سن الزواج يزيد على عدد الرجال. ويمكن أن يعزى ذلك إلى هجرة الذكور للبحث عن عمل.

ومن فئة العمر (١٥ ــ ٤٩ سنة)، تستحق فئة النساء القادرات على الانجاب اهتماماً خاصاً. حيث تشكل هذه الفئة وحدها أكثر من ١٩٪، أي ما يقارب خمس السكان. وإذا ما أضفنا إلى هذه الفئة الأطفال دون سن الخامسة، ترتفع النسبة إلى ٤٠٪ من مجموع السكان. أما إذا حسب الأطفال، دون سن الخمس عشرة سنة، بانت هذه النسبة ٧٠٪ من مجموع السكان. وبالمقابل، تنخفض نسبة الاناث فوق الستين عاماً عنها عند الذكور.

وتتعرض النساء من فئة العمر (١٥ ــ ٤٩ سنة)، بشكل خاص، وكنتيجة للحمل والولادة والرضاعة، إلى الأمراض المختلفة. ولأسباب بيولوجية، ولظروف العمل، وسوء التغذية (والتي سنناقشها بالتفصيل فيما بعد) فإن هذه الفئة مع أطفالها أكثر عرضة للمرض والموت من باقي السكان. ولذلك ونظراً لارتفاع نسبة هذه الفئة وخطورة وضعها ينبغي الاهتمام بهذه الفئة بشكل خاص عند وضع برامج رعاية صحية مستقبلية.

الخصائص البيئية

تمتد أراضي الزبيدات، البالغة ٢١٩ متراً طولاً و٨٣ متراً عرضاً، في غور الفارعة على بعد ٣٥ كيلومتراً تقريباً إلى الشمال من أريحا، وثلاثة كيلومترات جنوبي قرية مرج نعجة. وقد شيدت منازل القرية بمحاذاة التلال مباشرة؛ وذلك للاستفادة القصوى من زراعة الأرض الممتدة أمامها. وتبلغ معدلات الحرارة، في المنطقة، عشر درجات مئوية شتاء وترتفع إلى ٣٩ درجة مئوية صيفاً(*). وخلال الأشهر: حزيران (يونيو)، تموز (يوليو)، آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر)، يتعرض

(*) تم الحصول على هذه المعلومات من محطة الفارعة الزراعية.

أهل القرية إلى استمرار الارتفاع في درجات الحرارة؛ حيث لا تنخفض عادة عن ٢٣ درجة مئوية (خلال الليل). أما طرق القرية، فما زالت غير معبدة وتغطيها الأتربة والوحول. وقد قام السكان أنفسهم ببناء غالبية منازلهم مستخدمين في ذلك الطوب الممزوج بالقش ودعائم القصب. ومثل هذه المنازل مقبولة صيفاً، إلا أنها تعاني من تسرب المياه إلى داخلها شتاء. والجدير بالذكر، هنا، أنه رغم هذا الوضع، فقد أصرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على منعها سكان القرية من القيام بأي اصلاح لمنازلهم. ونتيجة لذلك، تصدعت عدة بيوت، وباتت بحاجة لإجراء اصلاح شامل، إن لم يكن لإعادة بناء.

ولا تتوافر، في كافة المنازل، مراحيض (باستثناء منزل واحد)؛ مما يضطر السكان إلى قضاء حاجتهم في العراء؛ أما الأطفال فيفعلون ذلك، بين الأحياء السكنية. أما القمامة، فيتم التخلص منها بثلاث طرق هي: رميها في مكان قريب من المنازل لتحرق فيما بعد؛ وضعها في مركز قمامة القرية (مكان واسع تجمع فيه القمامة وروث الحيوانات ليستخدم كل هذا، فيما بعد، كأسمدة زراعية)؛ إلقاؤها في منطقة التلال المجاورة. ولا شك أن مثل هذا الوضع يؤدي إلى تكاثر مخيف في الحشرات التي تغزو القرية خلال فصل الصيف بشكل خاص.

الجدول رقم ١

توزع المساكن حسب عدد الغرف وعدد العائلات

عدد الغرف للبيت	عدد العائلات	النسبة المئوية
١	١٢	٣٢,٤
٢	١٢	٣٢,٤
٣	٧	٩
٤	٢	٥,٤
غير محدد	٤	١٠,٨
مجموع	٣٧	١٠٠

ويبين **الجدول رقم ١** أن ثلث العائلات تسكن في منازل مكونة من غرفة واحدة، والثلث الآخر يقطن في منازل مكونة من غرفتين، بينما يسكن خمس العائلات في منازل مؤلفة من ثلاث غرف، ولا تتجاوز نسبة الذين يسكنون في بيوت مؤلفة من أربع غرف نسبة الـ ٥ ٪ من مجموع العائلات. وهناك امرأة تسكن وحدها في بيت شعر. أما المنازل الأربعة الباقية، فلا تتوافر حولها أية معطيات. ونتيجة لهذا الوضع، يعاني أهالي قرية الزبيدات من ازدحام عالٍ بمعدل ٥,٥ أفراد للغرفة الواحدة.

ويلخص **الجدول رقم ٢** التسهيلات المعيشية المتوافرة حسب المنازل؛ حيث يتمتع ٥٧,٩ ٪ من هذه المنازل بالتيار الكهربائي، بينما يبقى ١٨,٤ ٪ منها دون كهرباء. أما بقية المنازل فغير محددة. ولا تستطيع مولدات القرية المحلية توفير الكهرباء إلا لفترة ست ساعات يومياً، من الخامسة إلى الحادية عشرة مساء. كما أنها لا تستطيع تحمل ضغط

الجدول رقم ٢
توزع بعض التجهيزات حسب المساكن

نوع التجهيزات	المنازل التي تتمتع بالتجهيزات		المنازل التي لا تتمتع بالتجهيزات		غير محدد	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
كهرباء	٢٢	٥٧,٩	٧	١٨,٤	٩	٢٣,٧
راديو	٢٧	٧١	٥	١٥,٤	٦	١٥,٨
تلفزيون	١٧	٤٤,٧	١٥	٣٩,٥	٦	١٥,٨
ثلاجة	٤	١٠,٥	٣١	٨١,٦	٣	٧,٩
موقد يعمل بالكاز	٢٤	٦٣,٢	١٠	٢٦,٣	٤	١٠,٥
فرن غاز	٧	١٨,٤	٢٧	٧١,١	٤	١٠,٥

كبيـر عليها، ولذلك فإن استخدام بعض المعدات الكهربائية كالثلاجات، ان وجدت، يسبب إشكالات في المولد الكهربائي، الذي غالباً ما يتعطل، ويحتاج إصلاحه إلى مبالغ طائلة.

وتوجد الراديوهات في ٧١٪ من المنازل، بينما تتوافر التلفزيونات في ٤٤,٧٪ منها. أما الثلاجات فمتوافرة في ١٠,٥٪ من المنازل فقط، وبينما تستخدم نسبة ٦٣,٢٪ من المنازل مواقد الكاز، فإن نسبة ١٨,٤٪ من المنازل فقط تستخدم أفران الغاز. وقد أفادت ربات البيوت أن الحطب يستخدم لأغراض الطهي أكثر من الوسائل الأخرى بقصد التوفير. وقد أنشئت المطابخ قرب الوحدات السكنية؛ وهي عبارة عن أكواخ صنعت من عيدان القصب التي ربط بعضها إلى البعض الآخر بقطع من القماش.

ويعتبر بئر القرية المصدر الوحيد للتزود بالمياه، حيث يتم ضخ المياه بواسطة محرك كهربائي إلى بركة صغيرة موجودة لهذا الغرض. وتستخدم مياه البئر تلك لأغراض الري وغسيل الملابس وأدوات الطعام والأواني. أما الماء المستخدم لأغـراض الشرب فيسحب مباشرة من الفتحة الرئيسية للبئر. وتقوم النساء والأطفال عـادة، بنقله إلى البيوت، ويتم تخزينه في جرار تبقى أحياناً كثيرة معرضة للهواء.

وقد أظهر فحص عينة أخذت مباشرة من الفتحة الرئيسية أنها خالية من البكتيريا وغير ملوثة، حيث يقلل الضخ بواسطة الكهرباء من احتمالات التلوث. ولذلك، فإن الطريقة المتبعة لتجميع الماء ونقله وتخزينه تشكل عوامل مهمة تساهم في تلويثه. وقد أكدت دراسة الأمراض السائدة، والتي ستناقش لاحقاً، وجود مثل هذا التلوث. ويشير وجود بقع على أسنان العديد من سكان القرية، إلى احتمال وجود فائض من مادة الفلورايد في مياه الشرب؛ مما يستوجب فحص المياه لمعرفة محتواها المعدني.

من المعلوم، ومنذ زمن بعيد، أن الظروف البيئية تلعب دوراً رئيسياً في صحة الإنسان. فهناك علاقة وثيقة بين النقص في التزود بالمياه الضرورية وبين الزيادة في الأمراض التي تسببهـا قلة المياه وسوء التغذية. كما يؤدي عـدم توافـر التسهيلات

الصحية وما يرافقها من عادات لاصحية ووجود حشرات ناقلة للأمراض إلى انتشار الأمراض المعدية السارية وتفشيها. ومنع تفشي هذه الأمراض ومعالجتها ليسا بالأمرين الصعبين قياساً بغيرهما، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين الظروف الصحية العامة ومنع انتشار الجراثيم، والتلقيح، واستخدام المواد الكيماوية في العلاج. وقد تبين أن عدداً كبيراً من وفيات الأطفال ناجم عن اصابات معدية. ولذلك، فإن خير وسيلة لمنع انتشار هذه الأمراض والتقليل من الاصابات والوفيات الناتجة عنها، هي تحسين المستوى الصحي العام للقرية؛ وذلك عبر تزويدها بالماء الصالح للشرب ونشر التربية الصحية العامة بين سكانها.

وفي الماضي، اعتبر الازدحام في الغرفة مرتبطاً بارتفاع سرعة انتشار الأمـراض المعدية. إلا أن الاعتقاد السائد حالياً، يعتبر تدني الثقافة الصحية، إضافة إلى عامل الدخل المحدود، يلعب دوراً أكثر أهمية من عامل الازدحام، في عملية انتشار الأمراض المعدية. ومن الجدير بالذكر، أن معدلات الاصابات قد ارتفع بشكل ملحوظ في المساكن المتداعية.

ومما لا شك فيه، أن توفر الكهرباء، وغيرها من الأدوات والتجهيزات المنزلية، له أكبر الأثر على الصحة. فاستخدام الثلاجات في ظروف الحر الشديد الذي يتميز به صيف الزبيدات، من شأنه أن يقلل من فرص تلف الطعام، ومن الوقت الذي يصرف في اعداده. كما أن توفر مواقد الغاز يمكن أن يسهّل عملية غلي الماء لأغراض اعداد الحليب، أو أثناء الأمراض المعدية، مما يقلّل من انتشار الأمراض السائدة كالاسهال وسوء التغذية. ومع هذا فاستخدام المواقد وحده غير كاف لمنع مثل هذه الأمراض.

ولقد عانت الزبيدات طويلاً من اهمال السلطات العامة لها. فـالصحة العـامة، والعناية بالنظافة، وفحص المياه، والارشاد الصحي، أصبحت غائبة تماماً منذ الاحتلال الاسرائيلي. وبما أن الفقر والافتقار إلى التربية الصحية يعتبران من أهم العوامل المسببة للتدهور الصحي، فإنه من المتوقع أن يؤدي إدخال اسلوب الري بالتنقيط إلى ارتفاع في مستوى الدخل وبالتالي إلى تحسن في الصحة العامة ولكن ببطء شديد. إذ انـه لا يمكن توقع حدوث تحسن ملحوظ في الظروف الصحية مواز لارتفاع الدخل بصورة آلية وآنية. ذلك لأن المعتقدات الخاصة بالتغذية، والعادات والمفاهيم الصحية السائدة بين السكان، تعتبر أيضاً من العوامل الهامة التي تسهم في نشر الأمراض. كما أن أية محاولة للتعرض لهذه المعتقدات والعادات والمفاهيم الراسخة، يمكن أن يتعارض مع الأنماط الثقـافية السائدة. لذا، فانه ما لم تتخذ إجراءات أخرى، مثلاً: تحسين التعليم العام، تزويد القرية بالمياه الصالحة للشرب، بناء المراحيض، والاشراف الصحي العام الذي يستند إلى تقديم نماذج ايجابية وتعزيزها، فإن معاناة الزبيدات من الظروف السيئة، سوف تظل قائمة.

الوضع الصحي

احصاءات حيوية

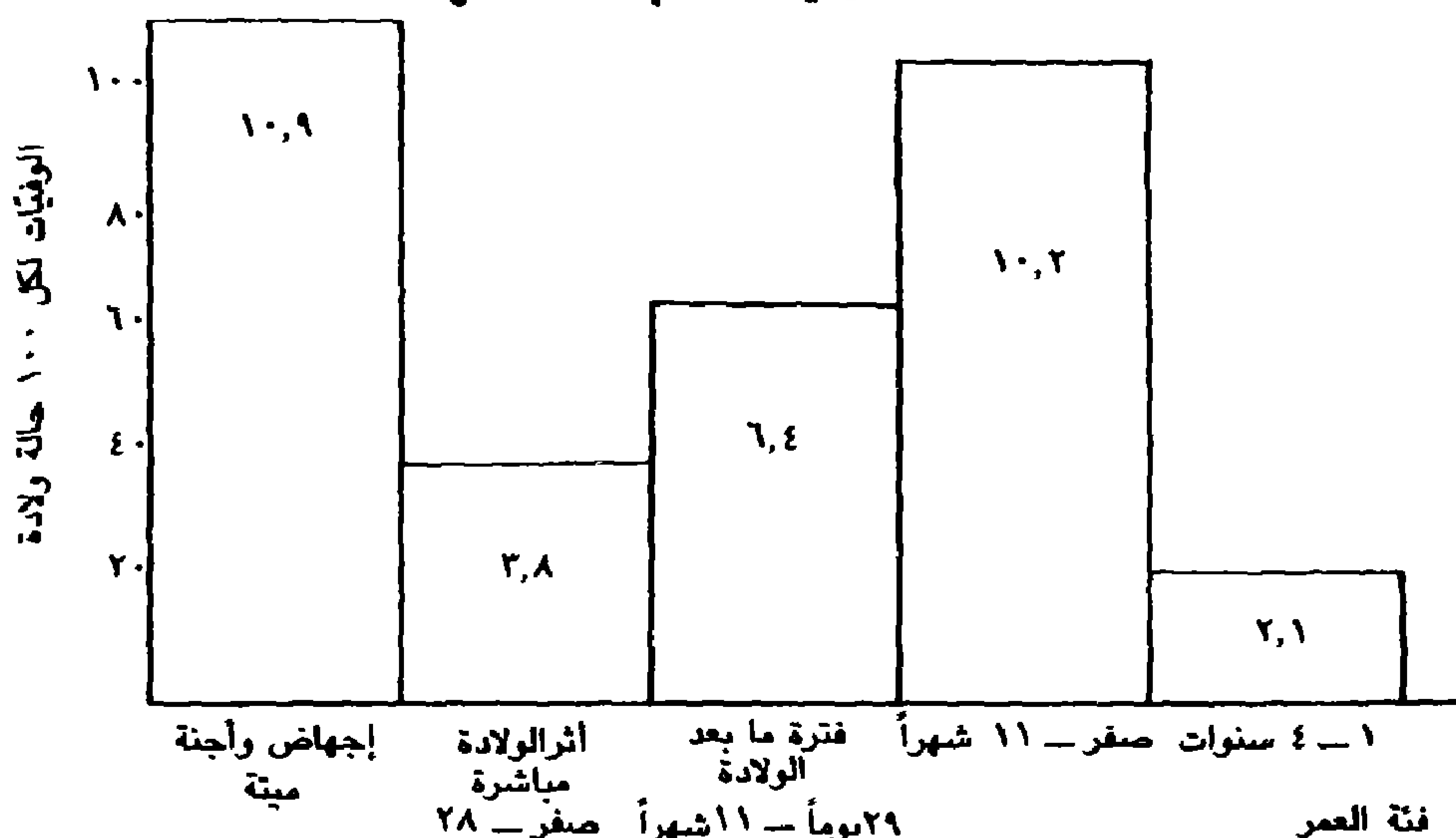
مما لا شك فيه أن شكل الوفيـات يعكس، إلى حد كبـير، الوضع الاقتصـادي والاجتماعي والغذائي للسكان. إلا أنه في محاولة للحصول على المعلومات الخاصة بالوفيات

من سلطات الصحة العامة، تبين أن شهادات الولادة تفتقر إلى الدقة ولا يمكن الاعتماد عليها. كما أن حجم سكان قرية الزبيدات الصغير يقلل من امكانيـة الحصول عـلى معلومات ذات دلالة في ما يتعلق بمعدلات الولادة والوفيات السنوية، مما جعلنا نعتمد على المجموع الاجمالي.

وأثناء انجاز هذا البحث، بلغ عدد النساء المتزوجات ٦٣ امرأة، خمس منهن بلغ بهن العمر مرحلة أصبح الحديث إليهن أمراً صعباً. كما استثنيت عشر نساء آخريات بسبب نقص المعلومات أو عدم دقتها أو بسبب تغيبهن عن القرية أثناء إجراء المقابلات، وقد أفادت المعلومات التي تم الحصول عليها ممن تبقى من النسوة ما يلي:

مجموع النساء المتزوجات	٤٨
مجموع حالات الحمل	٣٢٩
مجموع حالات الاجهاض وولادة الأجنة الميتة	٣٦
مجموع حالات الولادة الحية	٢٩٣
مجموع حالات الوفـاة اثر الولادة مباشرة (صفر ــ ٢٨ يوم)	١١
مجموع حالات الوفاة بعد فترة من الولادة (٢٩ يوماً ــ ١١ شهراً)	١٩
مجموع حالات وفيات الأطفال (صفر ــ ١١ شهراً)	٣٠
مجموع حالات الوفاة لفئة العمر (١ ــ ٤ سنوات)	٦

الجدول رقم ٣
معدل الوفيات حسب فئة العمر



ويبين الجدول رقم ٣ معدلات الوفاة لكل ١٠٠ ولادة حية، حيث بلغت النسبة: للولادات الحديثة ٣,٩٪؛ و٦,٤٪ لفترة ما بعد الولادة؛ و١٠,٢٪ للأطفال ما بين صفر و١١ شهراً؛ و٢,١٪ للأطفال ما بين ١ ــ ٤ سنوات. كما بلغت نسبة حالات الاجهاض وولادة الأجنة الميتة ١٠,٩٪ من حالات الحمل.

وقد أفادت معظم النساء، في المقابلة، بعدم تلقي أية عناية طبية أثناء الحمل، سواء أكان ذلك من طبيب أم من ممرضة أم من أي عامل آخر في حقل الصحة، إلا في حال حدوث تعقيدات. ومن مجموع ٢٤٧ حالة ولادة، لم يتجاوز ما تم منها في المستشفيات نسبة ١٣٪. وهذه كانت نتيجة لحدوث مضاعفات أثناء الولادة، واتصفت بأنها كانت تخص أصغر الأطفال سناً. أما ما تبقى من حالات الولادة، فقد تمت في البيوت باستثناء حالتين حدثتا في الحقل. وتقوم احدى القابلتين غير المؤهلتين، أو احدى النساء ذوات الخبرة، بمساعدة النساء على الولادة في البيوت. وقد كانت الأسباب الأساسية لعدم استخدام ما تقدمه المستشفيات من خدمات، كما أفادت النساء في المقابلة، تتمثل في بعد هذه المستشفيات وارتفاع تكاليف الولادة فيها. ويمكن ان تفسر زيادة حالات الولادة في المستشفيات، في السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة، بارتفاع مستوى الدخل لدى سكان قرية الزبيدات.

ويعتمد الحمل، في نجاحه، على عاملين يتعلق الأول منهما بقدرة الأم على مد طفلها بالغذاء اللازم أثناء الحمل وولادته بدون صعوبة. أما الثاني، فيتعلق بالرعاية الصحية التي تتلقاها الأم أثناء الحمل. ويعتقد أيضاً أن لسوء التغذية عند الأم الحامل، واصابتها بالأمراض، آثاراً سلبية على نمو الجنين. وتعزى وفيات المواليد الجدد إلى تأثيرات تحصل إما قبل الولادة أو أثناءها.

ويمكن أن تعزى النسبة المنخفضة نسبياً في وفيات المواليد الجدد، إذا ما قورنت بالنسبة المرتفعة لحالات الاجهاض والأجنة الميتة، إلى عدم الدقة في إفادات الأمهات الناتجة عن عدم التمييز بين الوفاة أثناء الولادة أو بعدها. وتعكس النسبة العالية للإجهاض ولحالات الأجنة الميتة غياب الرعاية الضرورية أثناء الحمل من قبل عاملي الصحة المؤهلين، كما تعكس سوء التغذية والإصابة بالأمراض. وهناك عوامل أخرى تلعب دوراً في التأثير على الأم الحامل، كالعمل المضني والرضاعة أثناء الحمل، إضافة إلى ارتفاع معدل الولادات المترافقة مع قصر الفترة ما بين ولادة وأخرى. وحسب ما توافر لدينا من معلومات، رغم عدم دقتها، فقد بلغ معدل الولادات الحية للمرأة القادرة على الانجاب (١٥ ـــ ٤٩ سنة)، ٥٤ ولادة، وبمعدل سنتين بين ولادة وأخرى.

أما المؤثرات التي تحدث أثناء الولادة، والتي تساهم في ارتفاع نسبة الوفيات لدى المواليد الجدد، فتتضمن النقص في العناية أثناء الحمل والولادة، إضافة إلى جملة من العادات والممارسات المترسخة والضارة. فمثلاً، أفادت احدى النساء عن وفاة طفل جارتها بعد ولادته بقليل بسبب التهاب في الحبل السري، نتج عن استخدام مقص عادي في قطع الحبل السري.

وبالرغم من أن عدد الوفيات لدى الأطفال دون السنة (صفر ـــ ١١ شهراً) كان متماثلاً لدى الجنسين، فقد ظهرت فروقات مثيرة للاهتمام بين الذكور والاناث بين وفيات المواليد الجدد ووفيات ما بعد فترة الولادة. ففي حين أُبلغ، في الحالة الأولى (وفيات المواليد الجدد)، عن وفاة ثمانية ذكور وأربع إناث قبل بلوغ الثمانية والعشرين يوماً من العمر، أبلغ في الحالة الثانية (وفيات ما بعد الولادة) عن وفاة سبعة ذكور و١٢ أنثى قبل بلوغ السنة الأولى من العمر. كما اتضح أيضاً أن نسب الوفيات تنخفض لدى الاناث

عنها لدى الذكور لحالات ما قبل الولادة والولادات الجديدة. وهذا يفسر ارتفاع نسبة الوفاة لدى الذكور عنها لدى الاناث في هذه الفئة.

إلا أن انعكاس هذه النسبة، فيما بعد، لفئة العمر (صفر ـ ١١ شهراً) مؤشر على الاهمال الذي تتعرض له الاناث.

وتعود أسباب الوفاة، لدى حالات ما بعد الولادة، إلى الأمراض المعدية وأمراض الجهاز التنفسي والظروف الصحية السيئة وطرق التغذية.

الجدول رقم ٤
الأمراض السائدة حسب اصابات المنازل (٣٤ منزلاً)

نوع المرض	عدد المنازل	النسبة٪
معدية ـ معوية	٢٩	٨٥,٣
خاصة بالأطفال	٢٤	٧٠,٦
خاصة بالعيون	٢٣	٦٧,٦
طفيليات	٢٢	٦٤,٧
تنفسية	٢١	٦١,٧
جلدية	١٥	٤٤
أعضاء تناسلية	١٥	٤٤
مزمنة	١٤	٤١,٢
تعقيدات أثناء الحمل	١٣	٣٨,٢
مجموع	٣٤	١٠٠

معطيات حول الأمراض السائدة

يتبين من إفادات ٣٤ امرأة، كما يشير الجدول رقم ٤، إلى تعرض ٨٥,٨٪ من المنازل لأمراض معدية ومعوية و٧٠,٦٪ للإصابة بأمراض الأطفال و٦٧,٦٪ لإصابات في العيون و٦٤,٧٪ لإصابات بالطفيليات و٦١,٧٪ لأمراض تنفسية، و٤٤٪ لأمراض جلدية. وقد أفادت ٤٤٪ من النساء أيضاً عن تعرض منازلهن لأمراض في الأعضاء التناسلية، و٤١,٢٪ عن وجود أمراض مزمنة، بمعدل مصاب واحد بهذين المرضين لكل منزل.

كما أفادت ٣٨,٢٪ من النساء عن تعقيدات أثناء الحمل.

ونظراً لعدم القيام بتحاليل مخبرية أو فحوص طبية، فقد أصبح من الصعب تصنيف الأمراض بشكل محدد؛ على أن الوصف الذي أعطته النساء لبعض هذه الأمراض، وبخاصة لتلك الأكثر شيوعاً، والمعروفة لديهن، كان من الدقة، في بعض الأحيان، بحيث يبعث على الاهتمام.

فمثلاً وصفت الأمراض الجلدية على الغالب، بالحكاك، والطفح الذي يصيب الأطفال والبالغين على السواء. أما الأمراض التنفسية، والتي يبدو أنها تصيب الأطفال

أكثر من البالغين، فقد اتخذت أشكالاً مختلفة كالرشوحات المعروفة، والسعال المزمن لدى البالغين، والتهاب قنوات التنفس لدى الصغار والكبار والسعال الديكي لدى الأطفال. ويعاني الجميع، صغاراً وكباراً، من أمراض الطفيليات. ويثير الوصف الدقيق الواضح والحي لطفيليات البالغين (والتي شوهدت بالعين المجردة) شكاً حول انتشار الديدان الشعيرية (Enterobius vermicularis) والاسكارس (Ascaris Lumbercoides) والدودة الشريطية (Taenia Saginata). وتجدر ملاحظة أن هناك أنواع أخرى من الطفيليات التي لا ترى بالعين المجردة (كالطفيليات الأولية) (Protozoa) أما ديدان الأنسجة والدم الخيطية (Blood and tissue nematodes)، فيكثر انتشارها في قرية الزبيدات(*) نظراً للأوضاع الصحية والعامة ولوجود الحشرات الناقلة للأمراض، ولما تتميز به المنطقة من مواصفات بيئية.

وتؤثر الأمراض المعوية والمعدية على الأطفال بشكل خاص، ويعتبر الاسهال أكثر الأمراض التي يعاني منها الأطفال، وبخاصة في فصلي الربيع والصيف. ومن الجدير بالملاحظة، أن كافة الأمهات اللواتي يستخدمن «القنّينة» في إرضاع أطفالهن، باستثناء واحدة منهن، أفدن بأن الإسهال يشكل سبباً رئيسياً في أمراض الأطفال، لذلك، يمكن الاستنتاج أن الرضاعة بالقنينة تضيف سبباً آخر لأمراض الإسهال في القرية، وربما لسوء التغذية فيما بعد.

وقد بينت إفادات الأمهات أن أمراض الخانوق، والغدد النكافية، والسعال الديكي والحصبة هي أكثر الأمراض التي يتعرض لها الأطفال. ورغم أن كافة النساء أشرن إلى تلقيح أطفالهن مرة على الأقل، إلا أنهن عجزن عن تحديد نوع التلقيح وعدد مراته. وقد كانت سيارة التلقيح الحكومية، كما يسميها أهل القرية، تصل مرة كل ثلاثة أشهر تقريباً، مما يبين أن الخدمات الخاصة بالتلقيح والتي من المفروض أن تتوافر في هذه القرية، بعيدة جداً عن الحد الأدنى المطلوب. ويعزى عدم وجود مناعة لدى الأطفال إلى عدم استكمال عملية التلقيح، واستخدام اللقاح الذي نفذ مفعوله مع الوقت، أو خزنه بطريقة خاطئة، أو لكلا الأمرين معاً، ولذلك تشكل أمراض الطفولة حتى الوقت الحاضر سبباً هاماً في انتشار الأمراض بين الأطفال وتعرضهم للوفاة.

وتؤثر أمراض العيون على الأطفال أكثر من البالغين. وكما يبدو، فإن معظم الحالات التي تم الإبلاغ عنها هي من النوع الذي ينتقل بالعدوى. وترتفع نسبة الإصابة بأمراض العيون، خلال فصلي الربيع والصيف، وتنخفض في الشتاء. ويُشير الوصف الدقيق والمفصّل لعوارض المرض وفترته كما أفادت بذلك النساء وسكان المنطقة إلى الإصابة بالتهاب الملتحمة أو الغشاء الباطني للجفن وإلى انتشار التراخوما في القرية.

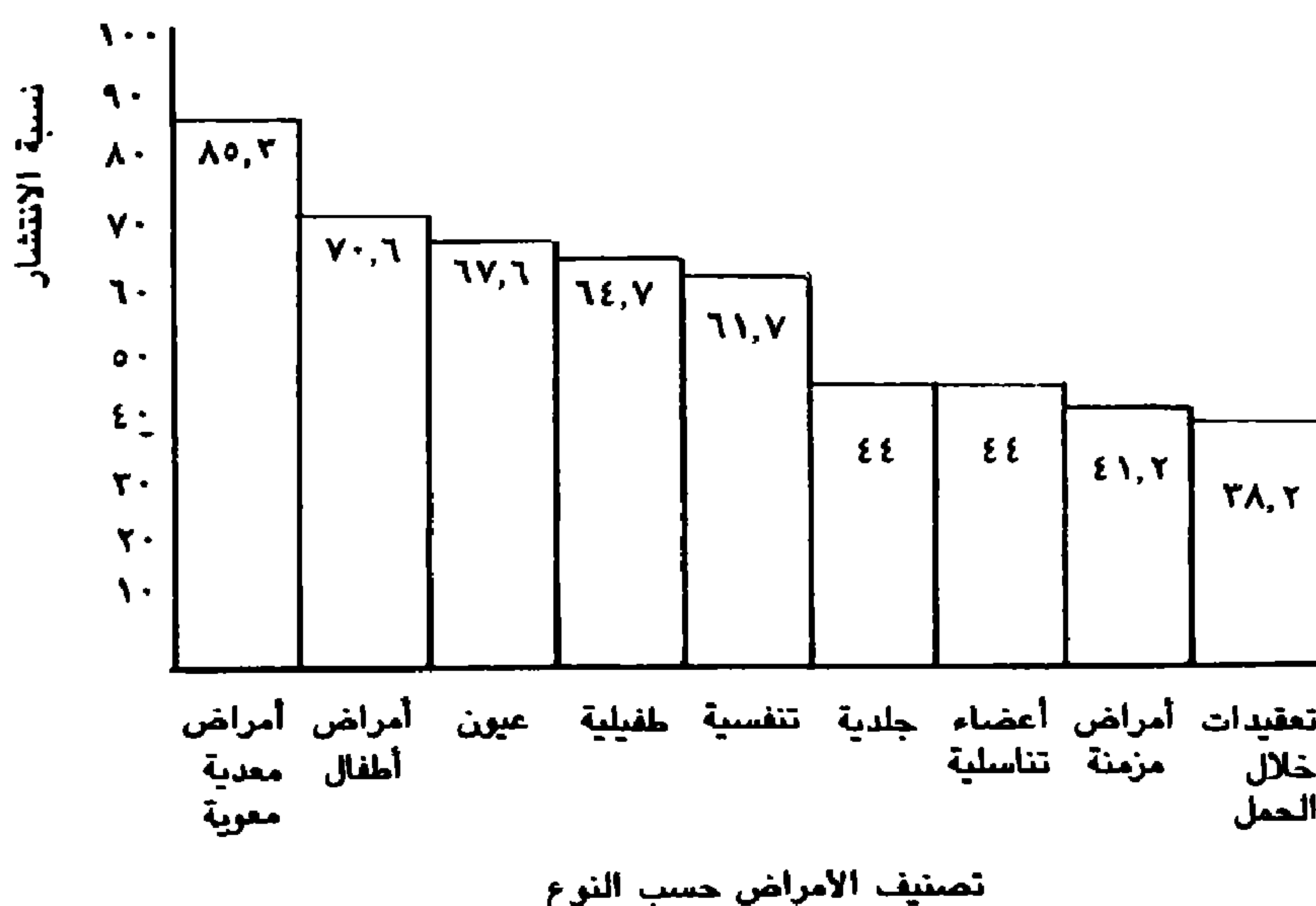
وتصيب الأمراض التناسلية النساء أكثر من الرجال. وهناك نوعان من هذه الأمراض: الأول يتعرض له الجهاز التناسلي للأنثى (ومنها أكياس في المبيض، النزيف،

(*) تنتشر هذه الطفيليات أيضاً في منطقة وادي الأردن، كما أفادت بذلك التحاليل المخبرية في مدينتي أريحا ونابلس.

ألياف في الرحم)؛ أما الثاني فيتعرض له الجنسان، وتتلخص أعراضه بالحكة، والطفح، والشرية. وتتراوح اشكالات الحمل ما بين الانتفاخ البسيط وفقر الدم إلى المخاض الطويل والعسير، والعملية القيصرية. أما الأمراض المزمنة، فتضم آلام المفاصل، أمراض القلب، الربو، أمراض الكلى والمعدة، التي تؤثر بشكل خاص على البالغين.

ويمثل **الشكل رقم ٢** الأمراض السائدة في القرية، مصنفة حسب نسبة انتشارها، ويتضح أن المشكلات الصحية الرئيسية التي يواجهها سكان قرية الزبيدات، تتمثل في ثلاثة أنواع من الأمراض. فهناك الأمراض المعدية التي تنتقل بواسطة الجراثيم، والأمراض المعدية التي سببها الطعام والمياه، وأمراض الطفولة. وتلعب الظروف الصحية السيئة والافتقار إلى شروط النظافة، وانتشار الحشرات الناقلة للجراثيم، وظروف السكن السيئة، وعدم كفاية تلقيح الأطفال، دوراً في زيادة انتشار هذه الأمراض التي من الممكن مكافحتها. فمن الممكن تقليل فرص الإصابة بالأمراض والتعرض للوفاة من خلال تحسين الأوضاع الصحية العامة من خلال تنسيق برنامج يوظف باتجاه تحسين ظروف البيئة التي تتسبب في انتشار الأمراض، وفي تحسين الخدمات الخاصة بتلقيح الأطفال، وفي نشر التربية الصحية العامة.

الشكل رقم ٢
تصنيف الأمراض حسب انتشارها



تقدير الوضع الغذائي

من الممكن استخدام واحدة من الطرق المتعددة لتقييم الوضع الغذائي للسكان، أو عدة طرق مجتمعة، فيمكن مثلاً، من خلال إجراء مسح حول استهلاك الطعام، الحصول على معلومات تتعلق بكمية الطعام المستهلك ونوعه. إلا أن مثل هذا الأسلوب باهظ التكاليف في بعض الأحيان، ولا يمكن الاعتماد عليه في أحيان أخرى. كما يمكن أن يزودنا الفحص الطبي المبني على الملاحظة المباشرة للمريض بالمعلومات عن بعض عوارض النقص الغذائي وبخاصة تلك الحالات التي تتميز بحدتها. كما تتميز المعلومات التي تقدمها أبحاث الكيمياء الحيوية حول كمية الغذاء الذي يزود الجسم ومدى كفايتها له بالدقة المتناهية إلا أن تكاليفها مرتفعة. وتوفر المقاييس الانتروبومترية لقياس الأوزان والأطوال معلومات عن مستوى النمو وسوء التغذية الحراري للبروتين. وتتميز هذه المعلومات الخاصة بمقاييس الأطوال والأوزان بسهولة الحصول عليها دون تعقيدات، وتشكل أهم المقاييس المستخدمة في تقييم الوضع الغذائي للأطفال والرضع.

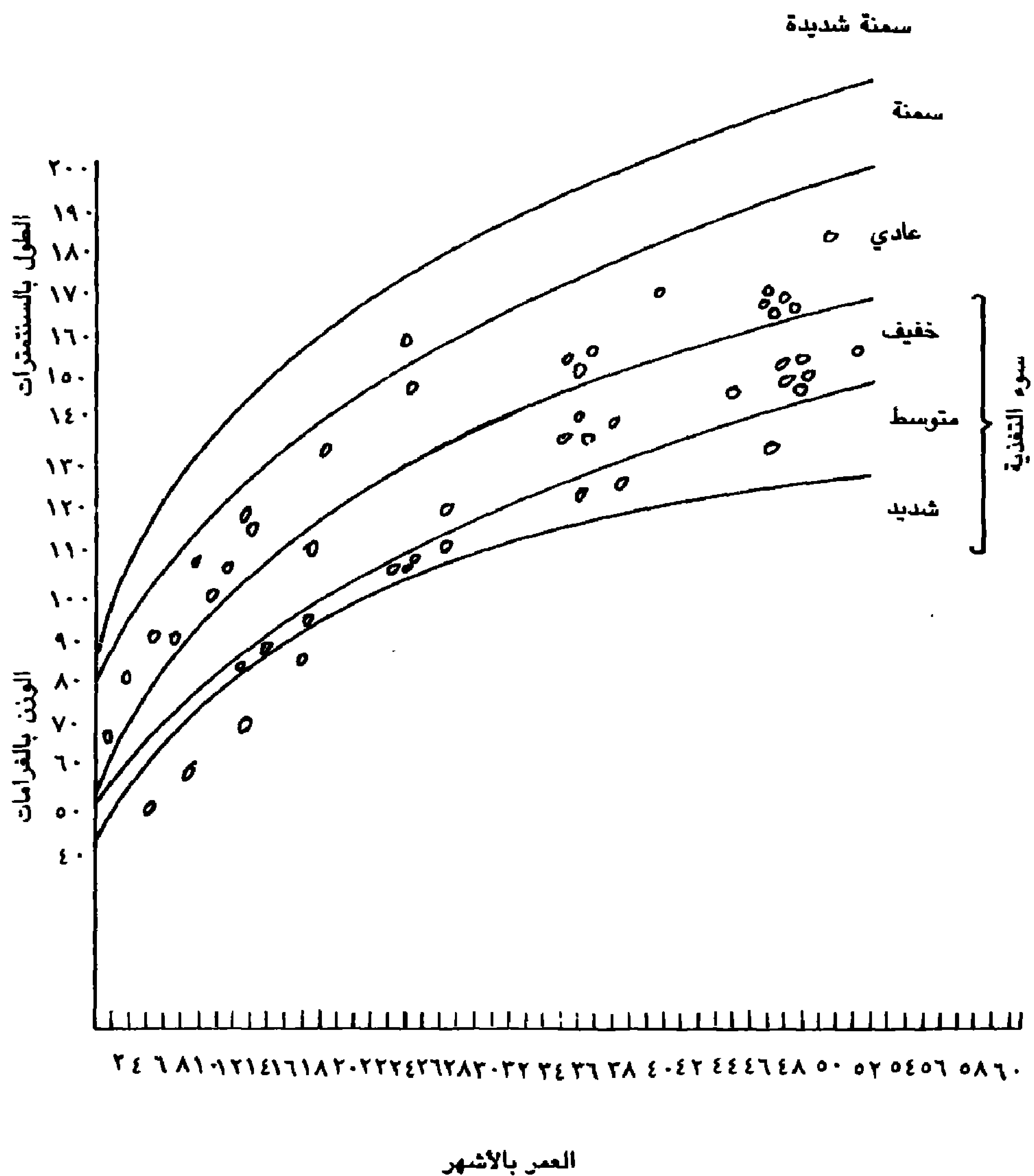
ومن أجل تقييم الوضع الغذائي في الزبيدات، تم اتباع أسلوبين، حيث استخدمت طريقة المقاييس الأنتروبومترية لتقدير الوضع الغذائي للأطفال دون الخامسة من العمر، كما جمعت لوائح بأصناف الطعام لتحديد أنواع ومقدار ما يستهلك منها. وبالرغم من كون الطريقة الثانية أقل اتقاناً من الطريقة الأولى في قياس الاستهلاك الغذائي، إلا أنها أقل تكلفة وأكثر سرعة، وتوفر قدراً معقولاً من المعلومات تكفي لأغراض هذا البحث. كما أن الطرق الأخرى، تتطلب تعاوناً من قبل ربات البيوت، وتشترط بذلك إلمامهن بالقراءة والكتابة، إضافة إلى ضرورة تدريب أشخاص للقيام بعملية الاستقصاء وتوفير قدر كاف من الوقت الكافي لتحليل المعطيات.

قياس أوزان الأطفال وأطوالهم (الانتروبومترية): من مجموع أطفال الزبيدات، دون الخامسة من العمر، والبالغ عددهم ٦٦ طفلا، (٣٤ من الذكور و٣٢ من الاناث)، قيست أوزان وأطوال ٦٤ طفلاً منهم. إلا أنه، وبسبب غياب المعلومات الدقيقة حول تاريخ الميلاد، استثني ٩ أطفال، ويشكل بقية الأطفال، والبالغ عددهم ٥٥ طفلاً (٣٠ من الذكور و٢٥ من الاناث)، ٨٣,٣٪ من مجموع الأطفال دون سن الخامسة. وقد استخدم الرسم البياني لماكلارين وريد(*) من أجل تقدير الوضع الغذائي.

ويمثل **الشكل رقم ٣**، التصنيف الغذائي للأطفال، حسب الوزن والطول بالمقارنة مع العمر بالأشهر.

(*) من برنامج البحث الغذائي، كلية الطب في الجامعة الاميركية في بيروت، لبنان.

الشكل رقم ٣
الوضع الغذائي للأطفال ـــ مقارنة الأطوال والأوزان بالعمر



الجدول رقم ٥
التصنيف الغذائي للأطفال حسب العمر والجنس

	النسبة المئوية	المجموع	الاناث مجموع	الذكور مجموع	العمر بالسنوات: اقل من سنة		١ ـ ٢		٢ ـ ٣		أكثر من ٣ سنوات	
					ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
سمنة	١,٨	١		١								
عادي	٤٥,١	٢٥	٨	١٧	٣	١	٤	٢	٤	١	٦	٤
سوء تغذية بسيط	٢٥,١	١٤	٥	٩	٢			١	١		٦	٤
سوء تغذية متوسط	٢٠	١١	٨	٣		٢	٢	٤		٢	١	
سوء تغذية شديد	٧	٤	٤			٣		١				

ويوضح الجدول رقم ٥ التصنيف حسب العمر والجنس. وقد تبين أن هناك طفلاً واحداً فقط (١,٨٪ من مجموع الأطفال) يزيد وزنه عن المعدل، و٢٥ طفلاً،(٤٥,١٪) يتوافق وزنهم مع المعدل. وفي المقابل، يعاني ١٤ طفلاً (٢٠٪) من سوء التغذية البسيط، وأربعة أطفال (٧٪) من سوء التغذية الشديد. وقد تراوحت أعمار ١١ طفلاً من أصل ١٥ طفلاً يعانون من سوء التغذية المتوسط والشديد ما بين خمسة أشهر إلى سنتين. ومن الجدير بالذكر، أن ١٢ طفلاً من هؤلاء كانوا من الاناث.

ومن الملاحظ، أن حدة سوء التغذية تقل مع تقدم الأطفال في العمر. ويمكن تفسير ذلك بازدياد قدرة الطفل على الوصول إلى الطعام بنفسه واستقلاله عن أمه في القيام بذلك؛ الأمر الذي يشير إلى أن سوء التغذية ناتج عن الأساليب المستخدمة في الرضاعة والفطام.

وتساهم عوامل عدة في تفشي سوء التغذية خلال فترتي الرضاعة والطفولة. وقد تبين أن هناك علاقة ذات دلالة هامة بين معدل ما تحصل عليه الأم من بروتين وظروف نمو الأطفال. كما تبين أيضاً أن معدلات الأوزان للمواليد الجدد ترتفع بارتفاع كمية الغذاء الذي تتناوله الأم. وبما أن الأطفال يميلون إلى النمو في فترة الثماني سنوات الأولى من عمرهم حسب كيفية تصنيف أوزانهم أثناء الولادة، فإن سوء التغذية أثناء الحمل هو أول شكل من أشكال سوء التغذية التي يتعرض الاطفال لها في هذه البيئة.

ويتأثر وزن الطفل، عند ولادته، بعمر الأم. فمواليد الأمهات اللواتي ينجبن في سن مبكرة أقل وزناً من مواليد الأمهات في عمر متقدم. إلا انه بارتفاع سن المرأة، يصبح الجنين أكثر عرضة للتشوهات أثناء الولادة. وقد أوضحت الدراسات التي أجريت في الدول المتطورة أن الأطفال الذين يقل وزنهم عن المعدل عند الولادة يحققون في امتحانات الذكاء نتائج أقل من الأطفال الذين يولدون بالوزن الاعتيادي في حال ثبات فترة الحمل، ولذا، فإن أطفال الفئة الأولى أكثر عرضة للإصابة بتلف الجهاز العصبي. ولقد تبين أن

أكثر من ٤٧,٢ ٪ من الأمهات في قرية الزبيدات (اللواتي قيست أوزان وأطوال أطفالهن) تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة، أو تزيد عن ٢٤ سنة أي أنهن يقعن خارج العمر المفضل للولادة.

أما الشكل الثاني لسوء التغذية الذي يمكن أن يتعرض له الأطفال فهو ناتج عن الرضاعة بواسطة الثدي؛ حيث يتأثر الحليب نوعاً وكماً بسوء تغذية الأم. وبالرغم من أنه لم يتم تقدير محدد لوضع الأمهات الغذائي، إلا أن المعطيات المتعلقة بعدد الولادات والفترة ما بينها، إضافة إلى استهلاك الطعام، تشير بما لا يدع مجالاً للشك إلى ما تعانيه الأمهات في قرية الزبيدات من سوء التغذية.

ويبين **الجدول رقم ٦**، أنه من مجموع ٣٦ أماً، تقوم ٥٥,٥ ٪ بإرضاع أطفالهن، بينما لا يتجاوز عدد النساء اللواتي يستخدمن الحليب المركب عن ١١,٢ ٪. أما بقية النساء، فتستخدم الطريقتين كلتيهما في الإرضاع. ومن الجدير بالذكر، أن استخدام الحليب المركب، كما أفادت الأمهات، كان اضطرارياً نتيجة لجفاف الحليب، أو لعدم كفايته، أو نتيجة لولادة التوائم.

ولحليب الأم فوائد كثيرة. فهو، إضافة إلى عدم كلفته وسهولة إعداده، يتميز بعدم تلوثه وقدرته على حماية الطفل من التعرض للأمراض. كما أن نسبة الوفيات في المناطق التي تفتقر إلى العناية الصحية والغذائية الجيدة تقل لدى الأطفال الذين يعتمدون على حليب الأم عن الأطفال الذين ينمون على الحليب المركب. كما أن إرضاع الأم لطفلها لفترة طويلة يقلل من مخاطر الإصابة بسرطان الثدي كما ويمنع حدوث التلقيح، وذلك عن طريق تأخير فترة الإخصاب لدى المرأة وتهيئتها للحمل.

الجدول رقم ٦
رضاعة الأطفال في الزبيدات حسب مصدرها

المصدر	العدد	النسبة المئوية
حليب الأم	٢٠	٥٥,٥
الحليب المركب	٤	١١,٢
حليب الأم + الحليب المركب	١٢	٣٣

ويبين **الجدول رقم ٧**، أن أكثر من نصف الأمهات البالغ عددهن ٣٦ إمرأة، قد أدخلن الطعام غير السائل في تغذية أطفالهن حين بلوغهم فترة ٦ أشهر وحتى السنة. كما يتضح أن نحو ثلثي الأمهات يقمن بفطام تام لأطفالهن بين السنة الأولى والثانية من العمر.

ومن الملاحظ أن مخاطر التعرض لسوء التغذية ترتفع لدى الأطفال الذين يبدأ بفطامهم بعد بلوغهم الشهر السادس (البدء بإدخال الحليب المركب) واتمامه قبل بلوغه السنة الأولى من العمر. وقد تبين أنه من بين ١٤ طفلاً ممن أخذت مقاييسهم وصفوا على

الجدول رقم ٧

عمر الأطفال عند بداية تلقيهم للغذاء غير السائل وفطامهم التام

العمر بالأشهر	بداية تلقي الطعام غير السائل		الفطام التام	
	العدد	٪	العدد	٪
صفر ـ ٣	٢	٥,٦	ـ	ـ
٣ ـ ٦	٨	٢٢,٤	٢	٥,٦
٦ ـ ٩	٩	٢٥	ـ	ـ
٩ ـ ١٢	١٠	٢٧,٧	٥	١٣,٩
١٢ ـ ١٨			١٣	٣٦,٢
١٨ ـ ٢٤			١٠	٢٧,٧
٢٢ ـ ٣٦			٣	٨,٣
غير محدد	٧	١٩,٣	٣	٨,٣
مجموع	٣٦	١٠٠	٣٦	١٠٠

أساس إصاباتهم إما بسوء التغذية المتوسط أو الشديد، تراوحت أعمار ١١ طفلاً منهم ما بين الخمسة أشهر والسنتين. ولذلك فإن أساليب الفطام الخاطئة التي تتبع مع الأطفال تشكل سبباً آخر من أسباب سوء التغذية في هذه البيئة.

معطيات استهلاك الطعام

أما طريقة تقييم الوضع الغذائي وكفايته عن طريق تجميع قوائم بأصناف الطعام، فإنها في هذه الدراسة لاتسجل ما يستهلكه الفرد الواحد من العناصر الغذائية، بل تكتفي بوصف لأصناف الأطعمة المستهلكة، ولتكرارات استهلاكها. ونظراً لوجود تشابه ملحوظ بين أنواع الأطعمة المستهلكة، من قبل العائلات وكيفية تكرارها، ونظراً لوجود تقييدات تفرضها المعطيات التي تم الحصول عليها، فقد تم تقدير الوضع الغذائي وكفايته للقرية ككل.

ولتحديد الكفاية الغذائية للأطعمة، صُنِّفت الأنواع المختلفة في خمس مجموعات حسب فوائدها الغذائية الرئيسية؛ ثم استخدم مقياس معياري لمقارنة مدى تكرار استهلاك الأطعمة في كل مجموعة(*). وبعدها، تم احتساب كفاية كل مجموعة غذائية كنسبة مئوية من المقياس المستخدم. أما الكفاية الاجمالية الغذائية، فقد تم الحصول عليها على اعتبار أن الحد الأعلى للكفاية الغذائية يعادل ١٠٠ ٪، وحساب معدل الكفاية الغذائية لنتائج المجموعات الخمس.

(*) في تصنيف الأطعمة إلى مجموعات أو في حساب كفايتها الغذائية، استندت هذه الدراسة على الطريقة المتبعة في دراسة شيبيوا الصحيّة التي قامت بإعدادها كلية الصحة العامة في جامعة متشيغان.

ويبين الجدول رقم ٨ تكرار مايستهلك من أصناف الأطعمة الرئيسية المتوافرة في الزبيدات. أما الأطعمة التي نادراً مايتم تناولها، والأطعمة التي تحتوي على قيمة غذائية صغيرة، فقد تم استثناؤها. كما استثنيت أيضاً المعلومات المتعلقة بتكرار مايتم تناوله من الأطعمة المحتوية على المواد السكرية (كالبسكويت والمرطبات...الخ) بسبب عدم دقة الافادات حولها.

الجدول رقم ٨

تكرار مايستهلك من الطعام

كانون الثاني – حزيران		تموز – كانون الأول
	مرة واحدة يومياً على الأقل	
خبز طماطم (بندورة) خضار طازجة زيوت		خبز زيوت
	مرة إلى ٣ مرات اسبوعياً	
بيض فاصوليا وعدس حليب ومشتقاته لحوم ودجاج		حبوب ونباتات عدسية أرز خضار طازجة طماطم (بندورة) بطاطا بيض
	مرة كل اسبوعين أو ثلاثة أسابيع	
السردين		لحوم ودواجن حليب ومشتقاته برغل

ويمثل الجدول رقم ٩ الدورة الفصلية في الزبيدات، كما يبين نسبة الكفاية الغذائية للقرية مقارنة بالمقياس المعياري.

ونلاحظ أن اللحوم والدواجن والبيض، والخبز، (المصنوع من طحين القمح)، والفاصوليا تشكل مصدر البروتين الرئيسي خلال الشتاء والربيع. أما الحبوب الأخرى، والنباتات العدسية والأرز والخبز، فتشكل الغذاء الرئيسي خلال الصيف والخريف. ويمكن أن يعزى ارتفاع استهلاك البروتين خلال الشهور الستة الأولى من العام إلى التوفر النقدي في القرية. ويشكل الحليب ومشتقاته والخضار الطازجة، والبيض والخبز المصادر الرئيسية لمادة الكالسيوم. أما الانخفاض الملحوظ في تناول الكالسيوم خلال الصيف والخريف فربما يعود إلى قلة تناول الخضار وإلى الانخفاض النسبي في النقد. ويشكل اللحم ولحوم الدواجن، والحبوب، والعدسيات، والخبز، والخضار مصادر الحديد الرئيسية. ويمكن أن يعزى الثبات الملحوظ في كميات الحديد التي يتم تناولها على مدار السنة في القرية، رغم تناقص كميات اللحوم والخضار، إلى الزيادة في تناول العدس، والبرغل، والحبوب خلال فصلي الصيف والخريف.

الجدول رقم ٩
الكفاية الغذائية حسب الدورة الفصلية في الزبيدات

الفصل	كانون ٢	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين ١	تشرين ٢	كانون ١
	بارد		دافىء			حار	حار جداً		حار	دافىء		معتدل
الغلة	←طماطم→											
	قنبيط	←خيار→			←قمح→							
	حبوب الفاصوليا		بطيخ									
	←باذنجان→									باذنجان		
	قرع											قرع
	فلفل أخضر											
التوفر النقدي	دفع الديون		فترة الوفرة المالية بحدودها القصوى					فترة الوفرة المالية بحدودها الدنيا				
الاستهلاك الأقصى لأنواع الطعام	←خضار											
			لحوم				←فاصوليا وحبوب→					
بروتين	←٩٢,٥→						←٨٤,٥→					
كالسيوم	←٨١,٦→						←٤٣→					
حديد	←٨٦→						←٨٣→					
فيتامين حـ	←٤٠٠→						←١١٤→					
فيتامين أ	←١٣٦→						←٥٠→					
الكفاية الغذائية الاجمالية	←٩٢٠→						←٧٥→					

نسبة الكفاية الغذائية حسب القياس المعياري

ويعزى إرتفاع كميات فيتامين حـ إلى الاستهلاك المتكرر للطماطم والخضروات الخضراء والبطاطا. ويشكل البيض والخضار الصفراء والخضراء ومشتقات الحليب المصدر الرئيسي لفيتامين أ. وبالمقابل، يعزى الانخفاض في تكرار تناول الأطعمة الغنية بفيتامين أ خلال فصلي الصيف والخريف إلى انخفاض استهلاك الخضار وإلى التوفر النقدي في القرية.

وتقسم الأطعمة التي تستهلكها القرية إلى مجموعتين: ١ ـ مايزرع بقصد الاستهلاك الفردي. ٢ ـ ومايتم شراؤه من السوق. وتتضمن الفئة الأولى كافة الخضروات المذكورة في الجدول رقم ٩ إضافة إلى القمح والبطيخ. هذا، إضافة إلى أنواع مختلفة من الخضروات الورقية كالخبازة والشمندر السويسري والحميّض والتي تحتوي على كميات كبيرة من الكالسيوم والحديد وفيتامين ١ وحـ، وتنمو بصورة طبيعية بين شهري كانون الثاني (يناير) ونيسان (أبريل). أما الحليب والبيض، فيحصل أهل القرية عليهما من الأبقار والماعز، والدجاج التي تقتنى لهذا الغرض. أما الأطعمة التي يبتاعها القرويون، فتتضمن اللحوم ومنتجات الحليب والحبوب والعدس والدجاج والزيوت والسكر. ويتم شراء هذه المواد، بصورة رئيسية، من مدينة نابلس التي تبعد ٣٠ كيلومتراً تقريباً إلى الشمال الغربي من قرية الزبيدات، أو من أحد حانوتي القرية. إلا أن مايشترى من حانوتي القرية محدود حتى إذا ما توافرت فيها المواد المطلوبة، حيث يفضل المواطنون شراء احتياجاتهم من نابلس بسبب تنوع المواد فيها وانخفاض أسعارها مقارنة بالقرية. ويشكل عدم توافر وسائل تخزين الأطعمة عائقاً أساسياً أمام شراء كميات كبيرة منها، حيث يتم عادة تخزين القمح والسكر والزيت في أكياس وأوعية في احدى زوايا المنزل المكتظ بساكنيه، أو على نتوء مسقوف قرب المنزل. ورغم أن الغالبية من السكان أنكرت شراء المواد الغذائية من مستوطنة أرغامان المجاورة، إلا أنه من المعتقد أن مثل هذه المواد تباع إلى النساء والأطفال من قرية الزبيدات الذين يعملون في المستوطنة المذكورة، بشرط توافر فائض من هذه المواد عن حاجة المستوطنين.

وتشير المعطيات، بشكل عام، إلى أن مواطني الزبيدات لايعانون من نقص التغذية خلال النصف الأول من العام. (الكفاية الغذائية لإجمالي السكان تعادل ٩٢٪). إلا أنه، في النصف الثاني من العام، تتراجع الكفاية الغذائية عن المعدل (٧٥٪). وينبغي أن لا يغيب عن الذهن أن هناك اختلافات وفوارق في استهلاك الأطعمة بين منزل وآخر ويمكن أن تكون لهذه الاختلافات دلالتها في بعض الأحيان.

ويلعب دخل الأسرة دوراً في تحسين المستوى الغذائي. ونظراً لكون الدخل يعتمد على ملكية الأرض، ولأن العائلات التي لاتملك هذه الأرض هي الأكثر حاجة لشراء معظم موادها الغذائية، يترتب على ذلك، أن العائلات التي لاتمتلك أية أراضٍ أكثر عرضة للنقص في الكفاية الغذائية من بقية العائلات.

وتشكل كيفية توزع الطعام داخل المنازل سبباً آخر يضاف إلى العوامل التي تؤثر على الفوارق في استهلاك الطعام، فنتيجة لاشتراك العائلة عادة بوعاء واحد في تناولها للطعام، يعاني الذين يأكلون ببطء، بخاصة الأطفال، من نقص في الكفاية الغذائية نتيجة لسرعة البعض في تناولهم للطعام. كما يميز البالغون من الذكور عن الاناث بتقديم أفضل

غذاء لهم من حيث النوعية (اللحم والبيض) والكمية. كما تعطى للصبيان الأفضلية على البنات، ولا تحصل الأمهات إلا على النزر القليل من الطعام وفي كثير من الأحيان على أقله نوعاً، باستثناء فترة الأسابيع الأولى للولادة (٢ ـــ ٤ أسابيع)(*). رغم أنه من المفروض أن توزع المواد الغذائية المتوافرة لدى العائلة على الأفراد حسب متطلباتهم. فمثلاً تبلغ حاجة الحوامل والمرضعات من النساء للحليب ما بين ١½ و٢ أكثر من حاجة البالغين. كذلك، تبلغ حاجة النساء للحديد نحو ضعف حاجة الرجال. إلا أن الطعام المخصص للأفراد في الزبيدات يوزع تبعاً لامتيازات الأفراد داخل الأسرة. وهذا التوزع السيء للمواد الغذائية، المتعارض مع الحاجات الوظيفية (الفسيولوجية) المعزز بالمعتقدات التقليدية التي تميز الرجل على المرأة، تقود إلى الاستنتاج بأن الحوامل من النساء، والأمهات المرضعات، والأطفال، لاسيما الاناث، يعانون من سوء التغذية أكثر من باقي أفراد العائلة.

ويلعب العمل دوراً مهماً في الزبيدات، حيث يعمل كافة أفراد العائلة في الزراعة، بمن فيهم الأطفال سواء كانوا من الذكور أم من الاناث، ويصبحون جزءاً من قوة العمل العاملة في الحقول، حال بلوغهم سن (١٢ ـــ ١٣ سنة)، ويقومون بالوظائف نفسها التي تضطلع بها النساء. وبتقدم الأطفال الذكور بالسن، يتم تعرفهم التدريجي على طبيعة عمل الرجال (حيث تصبح خطوط تقسيم العمل واضحة المعالم)، وتتولى الإناث المسؤولية الكاملة عن العمل المنزلي وتربية الأطفال. وعادة تصطحب النساء الأطفال إلى الحقول حتى بلوغهم السنتين من العمر، تتعهدهم بعد ذلك اخواتهم الإناث.

وتفرض أعباء العمل على النساء والأطفال متطلبات غذائية إضافية عن الحاجات اليومية الاعتيادية. ومن المحتمل أن يكون إدخال الري بالتنقيط قد أدى إلى تعقيد الوضع وزيادة تدهوره؛ حيث ترافق النقص في عبء العمل الصافي الذي يقوم به الرجال عادة، بازدياد عبء العمل الصافي الذي يقوم به الأطفال والنساء، دون تغيرات مرافقة في التوزع الغذائي بين أفراد الأسرة. وبازدياد احتمالات إصابة النساء بسوء التغذية، ترتفع مخاطر ولادة أطفال معرضين بدورهم لسوء التغذية. لذا، من المحتمل أن يكون التدهور الذي زامن الوضع الغذائي للأم قد جاء نتيجة لإدخال عملية الري بالتنقيط، وخاصة خلال المرحلة الأولى من هذه العملية؛ حيث استخدم الدخل الإضافي الجديد لاستيفاء الديون. على أنه من المتوقع أن يؤدي التحسن في الدخل، بمرور الوقت، إلى احتمال زيادة القيمة المطلقة للطعام المتوافر للاستهلاك، وعليه، تتضاءل أهمية تأثير التوزع السيء للطعام على الوضع الغذائي للأفراد داخل الأسرة.

وباختصار، فإن بعض الأسباب الكامنة وراء سوء التغذية في الزبيدات ترجع إلى تغذية الأم أثناء فترة الحمل، وعمرها وقت حدوثه، والطرق الخاطئة التي تستخدم في الفطام. أما العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على الوضع الغذائي للأطفال، فتتضمن عدد الأطفال، والفترة بين ولادة وأخرى، وأمراض الإسهال التي تحدث عادة خلال فترة

(*) تمنح الأمهات، خلال هذه الفترة، غذاء خاصاً ويعفين من العمل لمدة أربعة أسابيع في حالة المواليد الذكور، وأسبوعين في حالة المواليد الاناث.

الطفولة. ويعزى سوء التغذية، لدى الإناث، إلى العمل المضني الذي يقمن به، إضافة إلى سوء توزع الغذاء على أفراد الأسرة الذي يكون عادة لصالح الذكور. ولذلك فإن الفئات التي تظل عرضة لسوء التغذية هي الأطفال، في سن الفطام، والأطفال من الإناث، والنساء في عمر الإنجاب.

ومن الممكن، أن يؤدي سوء التغذية في المراحل المبكرة من العمر إلى تشوهات جسدية وعقلية دائمة. كما يرتبط سوء التغذية بالأسباب الهامة التي تؤدي إلى كثير من الوفيات عند الأطفال والناتجة عن مشاكل صحية أخرى. كما أن سوء تغذية الأم الحامل يزيد من امكانية ولادة أطفال معرضين لسوء التغذية. أما العوامل الاجتماعية المرتبطة بسوء التغذية، فتتعلق بالأمية المنتشرة في القرية، وإلى كثرة عدد الأخوة في الأسرة، وعدم ملكية الأرض، والوضع المتدني. إلا أن السبب الرئيسي لسوء التغذية يكمن في الفقر. لذلك، فإن إحداث تغيير في الوضع يتطلب اتخاذ إجراءات مرافقة لتحسن مستوى الدخل في الزبيدات، مثلاً، رفع المستوى التعليمي، والتثقيف الصحي والغذائي للأمهات، وتنظيم الأسرة، إضافة إلى تغيير في بعض العادات والمعتقدات التقليدية الضارة. ومالم تتخذ مثل هذه الاجراءات الوقائية، فإن سوء التغذية سوف يستمر في الزبيدات.

سبل الاستفادة من الخدمات الصحية

يواجه أهالي الزبيدات، حالياً، مشكلتين رئيسيتين، تتمثل الأولى منهما بغياب الخدمات الصحية في القرية، والثانية بصعوبة الوصول إلى المدن المجاورة والاستفادة من التسهيلات الصحية التي تتوافر فيها.

ولم تحظ الزبيدات بأي نوع من أنواع الخدمات الصحية التي من المفترض أن تقدمها الحكومة حتى حوالي العام ١٩٧٣، حيث بدأت بتقديم خدمات لأهالي القرية عن طريق مستوصف متنقل يزور القرية على فترات تبدو منتظمة، إلا أن المعلومات التي توافرت حول طبيعة هذه الخدمات واستمرارية توافرها، غير ثابتة. وفي الوقت الحاضر، يقوم مستوصف متنقل بتقديم خدمات صحية في قرية مرج نعجة التي تقع على بعد ٣ كيلومترات شمال قرية الزبيدات، حيث تتم معاينة المشاكل الصحية التي يعاني منها أهالي كل من قريتي الزبيدات ومرج نعجة لمدة (٢ ــ ٣ ساعات) بواسطة طبيب يأتي لهذا الغرض. كما يقوم أحد العاملين في دائرة الصحة الحكومية بزيارة الزبيدات في أوقات غير منتظمة بغرض تلقيح الأطفال فيها. وباستثناء ذلك، يضطر المواطنون في قرية الزبيدات إلى السفر إلى مدينة نابلس في حالات مرضهم، في رحلة تستغرق ساعة في الباص.

وبينما تنعدم المواصلات العامة التي تربط ما بين الزبيدات وأريحا جنوباً، فإن وسيلة النقل الوحيدة التي تربط القرية مع غيرها من المدن هي الباص الذي ينطلق من الزبيدات باتجاه نابلس في الساعة السابعة والنصف من صباح كل يوم. وتلعب تكاليف النقل الباهظة دوراً آخر في الحد من إمكانية الاستفادة من الخدمات الصحية من قبل مواطني الزبيدات.

ويمكن القول، بشكل عام، أن الخدمات الوقائية التي من المفروض أن تقدمها الحكومة هي دون الحد الأدنى، كما أن الخدمات العلاجية غير متوافرة على الإطلاق.

وتقتصر الاستفادة من الخدمات العلاجية على الحالات الطارئة نظراً لارتفاع تكلفة التنقل وصعوبته. وهذان العاملان يسهمان مع العوامل آنفة الذكر في إعاقة تحسين الأوضاع الصحية في القرية.

الطب الشعبي

من المعروف، ومنذ زمن بعيد، أن الطب الشعبي يلعب دوراً هاماً في التقاليد الريفية في الشرق الأوسط. وحتى الآن، وفي المناطق الريفية، حيث يعيش معظم السكان، يتم الحصول على الطب الشعبي بسهولة، ويُقبل بطيب خاطر. وما زال يشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية الاستشفاء.

ولا تشذ قرية الزبيدات عن هذه القاعدة، حيث يمارس الطب الشعبي فيها على أوسع نطاق، ويستخدم العلاج الطبيعي والعلاج بالأعشاب في عملية الاستشفاء.

وأثناء عملية الوضع والولادة، تقوم قابلة غير مؤهلة، بغسل ثديي المرأة بماء سبق غليه، وتضيف الملح إلى الحلمتين لتهيئتهما للرضاعة. وتضع النساء المواليد وهن مستلقيات أو جالسات القرفصاء. وفي حال تعسر الولادة، تستخدم القابلة يديها في سحب رأس الطفل من مهبل المرأة؛ وهذه الطريقة تحوي في طياتها على مخاطر تعرض الأم للالتهاب وإلى إلحاق الضرر بالطفل. وعندما يستمر الوضع إلى أكثر من (٦ ــ ٧ ساعات)، تنقل الأم إلى أحد مستشفيات مدينة نابلس، إذا ما توافرت وسائل النقل للقيام بذلك.

وبعد الولادة مباشرة، يغطى الطفل ويربط حبله السري بخيط ويقطع بواسطة شفرة أو مقص غير مستخدمين سابقاً ثم يربط بخيط. وبعد ساعة من القص، تفحص سرة الطفل، ويعاد ربطها في حال تعرضها للنزف.

بعد ذلك، يمزج الكحل والبصل، ويوضع الخليط على جفون الوليد لمنع التهاب العيون. ومن المحتمل أن يكون للكحل قيمة ما في منع حدوث التهاب في باطن الجفن، إلا أن فعاليته لم تثبت بعد. ويمكن أن يؤدي استخدام هذا الخليط في عيني الوليد الجديد إلى مخاطر التعرض لالتهابات العيون، وخاصة إذا كانت ظروف إعداده غير صحية.

وبعد التخلص من غشاء المشيمة، تغسل فتحة المهبل بالملح والماء الذي سبق غليه، ويترك الجرح مفتوحاً كي يلتئم بصورة طبيعية. ولقد أقرت القابلة بارتفاع نسبة الالتهاب بين النساء حديثات الولادة. ومن الممكن أن تكون تلك الالتهابات ناتجة عن بعض الطرق الضارة التي تستخدم في عملية التوليد.

وتستخدم في الزبيدات طريقتان في المعالجة الطبيعية هما التجبير والكي. ويكون المجبر، عادة، أحد الرجال الذين تعلّموا أسرار المهنة من رجال آخرين لهم تجربتهم في هذا المجال. ففي حال الكسر، يقوم المجبر بتدليك الجلد المحيط بمنطقة العظم المكسور بالزيت أو بالشحم الدافىء، ثم يدفع العظم المكسور إلى مكانه الطبيعي، وبعد ذلك: تضمد منطقة الكسر وتجبر. ويقوم أحد الرجال أيضاً بعملية الكي، أي حرق الجلد فوق موقع الالم بإبرة أو بمسمار ساخن. ففي علاج الربو، يحرق جلد الرقبة، وفي علاج أمراض القلب، يحرق جلد الصدر، وفي علاج الساقين، يحرق جلد الركبتين. ويعتبر الكي من الوسائل الضارة والخطرة المستخدمة في العلاج، والتي لم تثبت فاعليتها على الإطلاق.

أما الأعشاب التي تستخدم للاستشفاء في الزبيدات فهي متعددة؛ وتقوم النساء عادة باختيار الأعشاب المناسبة لنوع الألم وإعدادها. وأكثر الأعشاب استخداماً اليانسون (Pinpinella anisum) الذي يغلى ويشرب كالشاي لمعالجة آلام المعدة. وقد ثبتت علمياً أهميته وفعاليته في علاج غازات المعدة. وتستخدم الميرامية (Saliva triloda) والجعدة (Teucrium polium) أيضاً، لما لهما من تأثيرات مفيدة على المعدة. فلهذين النوعين من الأعشاب مذاق مر، ويساعدان على فتح الشهية، ويعملان على زيادة إفرازات العصارات الهضمية. أما الأعشاب الأخرى المستخدمة، فبعضها مشكوك في فعاليته وفائدته. وعلى أي حال، فإن تعداد كافة الأعشاب المستخدمة في العلاج، هو خارج نطاق هذا البحث.

وتعاني غالبية البلدان النامية من عدم التناغم في توزع الخدمات الصحية فيها، حيث تتمركز أكثر التسهيلات الصحية في المناطق المدينية، وتقل في المناطق الريفية التي تقطنها غالبية السكان. ففي قرية مثل الزبيدات، حيث مازال الناس يعتمدون فيها على الطب الشعبي بشكل رئيسي، يجب التعامل معه بحذر وبجدية، واعتباره كبديل ممكن للطب الغربي، نظراً لوضع القرية المنعزل. ومن خلال توسع الخدمات الصحية، وزيادة فعاليتها، وتأمين الاستفادة منها بشكل منتظم، يمكن أن يتلاشى استخدام الطب الشعبي تدريجياً. إلا أنه لن يختفي مادامت الثغرات في الرعاية الصحية الحالية قائمة.

وبما أن إمكانية إحداث تغيير جذري تبدو بعيدة، في الوقت الحاضر على الأقل، فانه من المستحسن حل مشكلة تأمين الرعاية الصحية عن طريق دمج وسائل الطب الشعبي الذي يمارس حالياً في الزبيدات في النظام الرعائي الصحي الجديد، فمثلاً يمكن الارتقاء بالقابلة المحلية إلى مستويات مقبولة عن طريق تدريب النساء اللواتي يقمن عادة بممارسة هذا الدور؛ كما يمكن تدريب الراغبين في التعاون من قرية الزبيدات من خلال تنظيم برنامج تدريبي في الرعاية الصحية الريفية يجمع ما بين الممارسات الصحية المحلية والاجراءات الصحية العلمية بطريقة تلاقي قبولاً من قبل الجهاز الصحي المدرب وأصحاب المهنة المحليين. وهذه نماذج لبعض الاجراءات التي يمكن أن تساهم في تحسين الوضع الصحي في وقت لا تساعد فيه الظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية على تبني حل جذري وعميق للمشاكل الصحية في هذه القرية.

خلاصة واستنتاجات

يقدم هذا التقرير وصفاً للأوضاع الصحية لقرية زراعية صغيرة في وادي الأردن، ويحدد بعضاً من العوامل التي تسهم في تفاقم مشاكلها الصحية.

فمن أصل ٤٠٠ مواطن يسكنون في القرية، تشكل النساء نسبة ٤٩,٧ ٪، ١٩ ٪ منهن في سن الانجاب، و١٥ ٪ دون سن الخامسة عشرة من العمر. وتبلغ نسبة الأجنة الميتة والوفيات من المواليد الجدد مايعادل ٣,٨ ٪ و٢و١٠٪ على التوالي لكل ١٠٠ ولادة حية.

وتتضمن العوامل البيئية التي تؤثر على المشاكل الصحية ما يلي: قلة المياه الصالحة للشرب، المستوى المتدني للنظافة عموماً وانتشار الحشرات الناقلة للأمراض. أما

الأمراض السائدة فندرجها حسب انتشارها؛ وهي على الترتيب: الأمراض المعدية والمعوية، أمراض الأطفال، أمراض العيون، الطفيليات، أمراض الجهاز التنفسي، الأمراض الجلدية. وجميع هذه الأمراض تنتقل بالعدوى.

ومن أصل ٥٥ طفلاً، دون الخامسة من العمر، قيست أوزانهم وأطوالهم (يشكلون ٨٣٪ من مجموع الأطفال دون الخامسة في الزبيدات)، تبين أن الوضع الغذائي لـ ٤٥,١٪ منهم حسب المعدل، إلا أن ٢٥,١٪ منهم عانوا من سوء تغذية بسيطة، و٢٠٪ من سوء تغذية متوسطة، و٧٪ من سوء تغذية حادة. ولم تتجاوز نسبة الأطفال الذين زاد وزنهم عن المعدل عن ١,٨٪. وتعزى أسباب سوء التغذية عند الأطفال إلى سوء التغذية عند الأمهات، وإلى طرق الفطام الخاطئة، وأمراض الإسهال التي تحدث عادة في فترة الطفولة.

ولدى حساب الكفاية الغذائية للقرية ككل، تبين أن الكفاية الغذائية تعادل ٩٢٪ أثناء فصلي الشتاء والربيع، حيث يستهلك أهالي القرية ما جنوه من نقد وما توافر لهم من غلال قاموا بزراعتها بأنفسهم.

وتتلخص المشاكل الرئيسية التي يواجهها السكان في تلقيهم للرعاية الصحية، ببعد الخدمات الصحية، وبالتالي بارتفاع تكاليفها. وقد انتشر استخدام الوسائل التي يعتمدها الطب الشعبي في الاستشفاء كالعلاج الطبيعي، والعلاج بالأعشاب.

ومن المحتمل أن تساهم زيادة الدخل في الارتقاء بالأوضاع الصحية في الزبيدات، من خلال تحسين نوعية الغذاء الذي يتم تناوله وكميته، وعن طريق توفير سبلٍ أفضل للوصول إلى الخدمات الصحية. إلا أن الدخل لا يشكل العقبة الوحيدة أمام حل المشاكل الصحية الراهنة؛ فارتفاع المداخيل لن يحقق تحسناً فورياً ومباشراً على الصحة العامة. فإذا لم تتغير طرق الفطام، سوف تستمر معاناة الأطفال من سوء التغذية، حتى إذا أصبح بمقدور أهالي القرية توفير العلاج المؤقت لأطفالهم في أحد المستوصفات؛ كما أنه إذا لم يتحسن المستوى العام للصحة العامة، فسوف تستمر الأمراض المعدية في الانتشار وفي التسبب في نسبة عالية من الوفيات. وسوف يستمر الأهالي في استخدام الطرق التقليدية الضارة ما لم يوجد البديل الذي يحظى بقبولهم.

وهناك حاجة ملحة وعاجلة للقيام بعمل ما لأسباب انسانية واقتصادية. حيث تؤثر الصحة المتدهورة على النمط المعيشي وعلى نوعية الحياة، وتسبب آلاماً للبشر، وتحد من القدرة على التعلم، وتخفف من الانتاجية، وتعيق النمو الاقتصادي. وينبغي للجهود الرامية إلى الارتقاء بالأوضاع الصحية أن تتضمن برامج عدة، تقدم بين فترة وأخرى، وتركز أساساً على الوقاية. وعلى هذه البرامج أن تأخذ بعين الاعتبار، الظروف البيئية وعادات الثقافة السائدة ومعتقداتها والاحتياجات الخاصة بالقرية. وما لم تتم مراعاة هذه الأمور، فإن أي جهود إصلاحية ستلاقي مقاومة ورفضاً من قبل الأهالي، وبالتالي سيكون مصيرها الفشل. وغني عن الذكر، ما لذوي النفوذ في القرية، كالمختار مثلاً، ولمشاركة الأهالي أنفسهم من أهمية في دعم وإنجاح هذه الإجراءات.

وربما يتمثل التحدي الكبير الذي يواجه الزبيدات اليوم، في مدى قدرتها على الاعتماد على النفس الذي يجب أن يشكل الحافز والعامل الأساسي المحرك لكافة النشاطات المتعلقة

بالصحة، والزراعة، والجوانب الحياتية الأخرى. فلا خيار آخر أمام قرية الزبيدات للارتقاء بأوضاعها الصحية والزراعية، وجوانب الحياة الأخرى، في ظل الظروف الحالية التي تمر بها مثلاً، افتقارها للموارد، وانعزالها وبعدها عن القرى والمدن الأخرى، إضافة إلى سوء توزّع الخدمات الصحية عامة في الضفة الغربية في ظل الاحتلال الاسرائيلي، وغياب البرامج الحكومية الموجهة نحو استئصال الفقر والمرض. وما لم ترافق برامج التنمية الهادفة إلى التغيير تغيرات في القيم والمواقف فسوف يستمر أهالي الزبيدات في المعاناة من مضاعفات التدهور الصحي.

مصادر الدراسة ومراجعها

(١) Baird, D, «Perinatal Mortality», *The Lancet*, March 8, 1969.

(٢) Barker, D.J., and Rose, G., *Epidemiology in Medical Practice*, (Second Edition), Edinburgh: Churchill Livingstone 1979.

(٣) Bashir, T. Traditional *Medicine in Countries of the Eastern Mediterranean Region*, WHO Eastern Med. Reg., Alexandria, an unpublished report.

(٤) Beisel, W., Synergistic Effects of Maternal Malnutrition and Infection on the Infant, *Am. J. Dis. Child*, Vol. 129, May 1975.

(٥) Blum, H.L., Expanding Health Care Horizons, Oakland: Third Party Ass. Inc., 1948.

(٦) Chase *et al.*, Remington's Pharmaceutical Sciences, (Fourteenth Edition), Easton: Mack Publ. Co., 1970.

(٧) Chase, H., «Undernutrition and Child Development», *N. Eng. J. Med.* 282, April 1970.

(٨) Degroot, Ido *et al*, Human Health and the Spatial Environment: An Epidemiological Assessment. A report written under contract PH 86-68-154 of the Bureau of Community Environmental Management. HSMHA, PHS, DHEW, undated.

(٩) Hanson, L.A., and Winberg, J., «Breast Milk and Defence Against Infection in the Newborn», *Arch. Dis. Child.*, *47, 845*, 1972.

(١٠) Hardy, M., «Malnutrition in Young Children at Auckland», *N. Zeal. Med. J.*, Vol. 75, No. 480, 1972.

(١١) Hijazi, S., Child Growth and Nutrition in Jordan, A Study of Factors and Patterns, Amman: Royal Scientific Soc. Press, 1977.

(١٢) Istfan, F., Materia Medica of the Organic Chemical Substances. Beirut: Am. Univ. Press, 1974.

(١٣) Kippley, S., Breast Feeding and Natural Child Spacing, New York: Penguin, 1977.

(١٤) Lechtig, A. *et al.*, «Maternal Nutrition and Fetal Growth in Developing Countries», *Am. J. Dis. Child*, Vol. 129, May 1975.

(١٥) Leslie, C. (Editor), *Asian Medical Systems, A Comparative Study*, Berkeley: Univ. Cal. Press, 1977.

(١٦) Mata, L. *et al.*, «Survival and Physical Growth in Infancy and Erly Childhood», Ibid.

(١٧) Mclaren, D., and Read, W., «Weight/ Length Classfication of Nutritonal Status», *The Lancet*, August 2, 1975.

(١٨) Myrdal, J., and Kessle, G., China: the Revolution Continues, New York: Random House, 1972.

(١٩) Nortman, D., «Parenteral Age as a Factor in Pregnancy Outcome and Child

Development», *Rep. Popul. Fam. Plann.*, Vol. 16, No. 1, 1976.

Pellet, P., and Shadarevian, S., Food (٢٠)
Composition Tables for Use in the Middle East, Beirut: Heidelberg Press, 1970.

Peterson, W., Population, third edi- (٢١)
tion, New York: Macmillan, 1975.

«Priorities in Child Nutrition, Vol. V (٢٢)
Annex: Nutrition Primer», *Harv. Univ. Sch. Pub. Hlth.*, cited in Reference (6).

Robinson, L., Basic Nutrition and (٢٣)
Diet Therapy, (Third Edition), New York: Macmillan, 1970.

Rosa, F., and Turshem, M., «Fetal (٢٤)
Nutrition», *Bull. Wld. Hlth. Org.*, *43*, 1970.

Schofield, S., Development and the (٢٥)
Problems of Village Nutrition, London: Croom Helm, 1979.

Selwyn, S. and Baim, A.D., «Deaths (٢٦)
in Childhood Due to Infection», *Brit. J. of Prev. Soc. Med.*, Vol. 19, No. 3, July, 1965.

Thomson, A.M., Hytten, F.E., and (٢٧)
Black, A.E., «Lactation and Reproduction», *Bull. Wld. Hlth. Org.*, Vol. 52, 1975.

Ueber Raymond, S., Health and Poli- (٢٨)
cy making in the Arab Middle East, Washington, D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1978.

Wilner, D., Walkey, R., and O'Neill, (٢٩)
E., Introduction to Public Health, 7th edition, New York: Macmillan, 1978.

Winthrobe *et al* (Editors), Harrison's (٣٠)
Principles of Internal Medicine, 7th edition, New York: McGraw-Hill, 1974.

Wolanski, N., Genetic and Ecological (٣١)
Factors in Human Growth, *Human Biology*, Vol. 42, No. 3, Sept. 1970.

فلسطين في مؤتمرات السلام وفي المؤتمرات العربية (١٩١٩ ــ ١٩٢٠)

د. حسان حلاق

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ــ ١٩١٨)، أصبحت القضية الفلسطينية الشغل الشاغل للشعب الفلسطيني والعربي وللدول الأوروبية، وللولايات المتحدة الأميركية أيضاً؛ ففي ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩، عقد مؤتمر الصلح لدول الحلفاء في فرساي بباريس للتباحث في نتائج الحرب والتخطيط لمستقبل العالم الذي كان خاضعاً لدول المحور وللدولة العثمانية. وفي هذا المؤتمر، قدم الأمير فيصل بن الشريف حسين مذكرة إلى المؤتمرين أوضح فيها وجهة نظر السوريين في مستقبل بلادهم. وقد ركزت المذكرة على فلسطين ومما جاء فيها: «... أما في فلسطين، فإن غالبية السكان الساحقة من العرب. واليهود يمتون بصلة نسب عرقية إلى العرب، وليس بين الشعبين من فوارق في الخلق والمزايا، فإننا واليهود ــ مبدئياً ــ شعب واحد. ومهما يكن من أمر، فإن العرب لا يمكنهم تحمل مسؤولية الحفاظ على التوازن في حالة حدوث تصادم بين مختلف الشعوب والديانات في هذا الأقليم الذي كثيراً ما ورط دول العالم وأوقعها في مآزق صعبة»(١).

ونظراً لاختلاف في وجهات النظر، بين القوى العربية والصهيونية، بل وبين اللبنانيين أنفسهم، قرر مؤتمر الصلح إرسال لجنة تحقيق دولية إلى المنطقة. وقد اقتصرت اللجنة، أخيراً، على أميركيين هما: كينج وكراين (King-Crane). وبعد اجتماعات عدة في المنطقة العربية، عادت اللجنة في ٢٨ آب (أغسطس) ١٩١٩، وأعدت تقريراً عن مهمتها ضمنته موقف البلاد السورية من الصهيونية ومما جاء فيه: «... اتضح أيضاً أن الشعور العدائي ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين، بل يشمل سكان سوريا بوجه عام، فإن ٧٢٪ من مجموع العرائض في سوريا ضد الصهيونية، ولم ينل مطلب نسبة أكبر من هذه النسبة غير الوحدة السورية والاستقلال. وقد أعرب المؤتمر السوري الدمشقي عن هذا الشعور العام في المواد ٧ و٨ و١٠ من بيانه. ولا ينبغي لمؤتمر الصلح أن يتجاهل أن الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسوريا بالغ أشده، وليس من السهل الاستخفاف به». وأضاف التقرير موضحاً أن جميع الموظفين الانكليز الذين حادثتهم اللجنة يعتقدون

أن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة. ويجب أن لا تقل هذه القوة عن خمسين ألف جندي، وهذا في حد ذاته، برهان واضح على ما في البرنامج الصهيوني من الاجحاف بحقوق غير اليهود(٢). ورأت لجنة كينج ــ كراين أنه من الواجب أن تحدد الهجرة اليهودية وأن تطرح جانباً فكرة جعل فلسطين دولة يهودية(٣)، لا سيما وأن عدد اليهود في فلسطين، عند نهاية الحرب العالمية الأولى، كان حوالي ٥٠ ألفاً، بينما كان عدد العرب من المسلمين والمسيحيين ما يقارب ٦٢٠ ألفاً(٤).

وكانت الحركة الصهيونية قد قدمت لمؤتمر الصلح مذكرة، في ٣ شباط (فبراير) ١٩١٩، تحت عنوان: «تصريح المنظمة الصهيونية حيال فلسطين» ضمنتها الحدود المقترحة للدولة اليهودية بما فيها أجزاء من جنوب لبنان. ورأت أن تبدأ هذه الحدود في الشمال على شاطىء البحر الأبيض المتوسط بجوار مدينة صيدا، وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل إلى جسر القرعون... كما يجب التوصل إلى اتفاق دولي تحمى بموجبه حقوق اليهود في فلسطين من مياه الليطاني...(٥) وفي ٣ آذار (مارس) ١٩١٩، نشرت صحيفة نيويورك تايمز تصريحاً لحاييم وايزمن، حول تحديد حدود فلسطين، جاء فيه، أن فلسطين كلها من متصرفية جبل لبنان المستقل إلى الحدود المصرية، ومن البحر إلى الخط الحجازي الحديدي يجب أن تفتح أبوابها أمام الاستيطان اليهودي الذي سيتحول أخيراً إلى كومنولث يهودي يتمتع بالحكم الذاتي(٦).

ونتيجة لتطور الأوضاع المحلية والدولية حيال قضايا المنطقة العربية، ونتيجة لموقف مؤتمر الصلح، عقد المؤتمر السوري العام في دمشق وأصدر، في ٧ آذار (مارس) ١٩٢٠، بحضور جميع الموفدين من البلاد السورية، قراراً طالب فيه باعلان استقلال سوريا بما فيها فلسطين ولبنان، وخصص القرار فقرة عن فلسطين جاء فيها: «... فاعلنا، باجماع الرأي، استقلال بلادنا سوريا بحدودها الطبيعية، ومنها فلسطين، استقلالاً تاماً لا شائبة فيه على الأساس المدني النيابي وحفظ حقوق الأقلية ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود أو محل هجرة لهم»(٧). كما أكد بيان الوزارة السورية الثانية، برئاسة هاشم الأتاسي، أمام المؤتمر السوري العام على ضرورة المطالبة بوحدة سوريا بحدودها الطبيعية مع رد طلب الصهيونيين في جعل بعض القسم الجنوبي منها ــ وهو فلسطين ــ وطناً قومياً لليهود(٨).

وبمناسبة هذه التطورات، أبرق الجنرال اللنبي (Allenby)، من القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن، في ٧ آذار (مارس) ١٩٢٠، برقية أشار فيها إلى توجهات الشريف حسين حول مستقبل البلاد السورية ــ بما فيها فلسطين ــ ومستقبل الجزيرة العربية وموضوع المؤتمر السوري العام. ومما ذكره أن الشريف حسين أبرق له بخصوص الاستقلال السوري مؤكداً على مبدأ الوحدة العربية «وأنه لا يبالي فيما إذا كان الشعب يكن له الاخلاص أم العكس... انه يعرض ويؤيد قرارات المؤتمر السوري وبلاد ما بين النهرين (العراق)، وفقاً لتصريحات مؤتمر السلام، ويستغيث بنا كي لا نؤيد اقتراحات أولئك الذين لا يؤيدون مصالحنا... وينهي رسالته بأن العرب ʼالذين استجابوا لندائنا في الحرب ما زالوا أصدقاءنا ʼ...»(٩).

وفي الوقت نفسه، أرسل الملك فيصل رسالة إلى الرئيس الأميركي ويلسون أوضح

فيها موقف البلاد السورية من مستقبلها السياسي وموقف السوريين من الوحدة والحرية والاستقلال ورفض تقسيم بلادهم. ومما جاء في هذه الرسالة: «أن البلاد العربية المحررة من النير التركي (سوريا، وضمنها فلسطين، والحجاز والعراق) فقد رزحت عدة قرون تحت الضغط وسوء الادارة، وحال التوازن الدولي في أوروبا دون نجاح مساعي العرب التي كانت، ولاتزال، ترمي إلى إعادة كيانهم القومي والتمتع برغيد العدل». وبعد أن عرض الملك فيصل، في رسالته، كيفية وقوف المسلمين والعرب ضد الأتراك منتظرين مساعدة الحلفاء بعد انتهاء الحرب تحدث عن صنيع الحلفاء فقال: فإذا بالحلفاء يقسمون سوريا مدعين بأنه تقسيم وقتي، وأشار، بعد ذلك، إلى أنه نظراً للحالة الراهنة في فلسطين وخوفاً من انتقال نيران الثورات إلى كل سوريا، كان قرار المؤتمر السوري العام أنجع حل للوضع القائم والهادف إلى اعلان استقلال سوريا والمناداة بفيصل ملكاً، «وكل هذا يتفق مع مواعيد الحلفاء وتصريحاتهم. وبما أننا لانطلب إلا حقاً منحتنا اياه الطبيعة وزكته دماؤنا في الحرب وأيده تاريخنا فاننا نتوقع أن يتلقى الحلفاء حكومتنا الجديدة بارتياح ويمهدوا مايعترضنا من العقبات في سبيل التقدم. واننا لانرغب سوى أن نعيش بكل طمأنينة وسلام تحت راية السلم العام ونحترم منافع الحلفاء في بلادنا ونحافظ على حقوق الغرباء كافة». وأشار الملك فيصل، في رسالته، إلى أن تقسيم سوريا هو حجر عثرة في سبيل رقيها الاقتصادي والسياسي «ولايمكن أن يخيم السلام فوق ربوعها إلا بعد أن تؤمن وحدتها ويضمن استقلالها»(١٠).

وفي ٨ آذار (مارس) ١٩٢٠، أرسل الملك فيصل رسالة من دمشق إلى وزير الخارجية البريطانية اللورد كيرزون (Curzon) تظهر حرصه على صداقة بريطانيا وعلى حرج موقفه نتيجة قرارات المؤتمر السوري. ومما جاء في رسالته: «انني نادم كثيراً لاضطراري للبقاء هنا لأنني في مأزق حرج. الوطن في حالة قلقة تحتم علي الانتظار الطويل، فقد انعدمت الثقة وبدأ الخوف على المستقبل. وهكذا، فقد أعلن الوطن استقلاله طبقاً للتأكيدات السابقة من السلطات والاعتراف الذي وعدوا به. ان هذا العمل بحد ذاته لايضعف صداقتنا ولاحتى المفاوضات التي نشأت بيننا، إنما على العكس تماماً فإنها توطدها...»(١١). وقد رد اللورد كيرزون على هذه الرسالة ببرقية، في ٩ آذار (مارس) ١٩٢٠، مستفسراً عن التطورات الجديدة في البلاد السورية، معتبراً قرارات المؤتمر السوري العام تصرفاً جرى خلافاً لآراء الحكومتين: الانكليزية والفرنسية. غير أن الملك فيصل رد على هذه البرقية ببرقية مماثلة أوضح فيها أسباب وظروف انعقاد المؤتمر السوري الذي عقد اجتماعاته علانية وبدون أدنى احتجاج من السلطتين الانكليزية والفرنسية، وعلى ذلك فإنه لايعد خلافاً لآراء حكومتيهما، خاصة وأن المؤتمر قد وضع أمامه بالوسيلة التي اتخذها «تسكين الشعب والمحافظة على البلاد من الأفكار المريبة التي بدأت بالانتشار في الشرق، وأعلن، بأوضح أسلوب، اتصاله واخلاصه لدول الحلفاء وعلى الأخص للحكومتين (الانكليزية والفرنسية). فالشعب، وأنا في أوله، قد أظهر لبلادكم تعلقه المخلص يوم كان للريب مجال وحارب في صفوفكم... ولكن يجب أن لايذهب عن البال أنه، اثر الوعود التي قطعت لنا، أخذت على عاتقي ادخال الشعب العربي في الحرب العالمية، وتعرضت لمسؤولية عظيمة تجاه الشعب، فهذا الشعب يطلب مني الآن انجاز الوعود التي وعدته

بها، مما يضطرني أن أرجوكم ايجاد حالة تمكنني من انجاز الوعد»[١٢]. وتمنى أخيراً الاعتراف باستقلال سوريا ووحدتها مما يسمح له عندئذ بالذهاب إلى أوروبا لتقديم الشكر لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى.

وفي ١٦ آذار (مارس) ١٩٢٠، حرص الملك فيصل على إطلاع الحكومة الفرنسية على وجهة النظر العربية فأبرق إلى الجنرال غورو برقية كي يرسلها بدوره إلى وزارة الخارجية الفرنسية وأعلمه فيها ببرقية وزير الخارجية البريطانية إليه، ومما جاء في برقية فيصل: ليس في قرار المؤتمر السوري ما يناقض وعود الحكومتين البريطانية والفرنسية «وليس من شأن هذا القرار أن يعرقل، بوجه من الوجوه، مهمة مؤتمر الصلح في حل المسألة التركية... ان قرار المؤتمر السوري المتفق تمام الاتفاق مع رغائب الحلفاء قد تناول على الأخص صيانة السلم وتأييد الصلات الودية مع الحلفاء عموماً وفرنسا وانكلترا خصوصاً». وأضاف، في برقيته، «أن الشعب السوري والمؤتمر السوري والحكومة السورية يقبلون بارتياح مشورة حلفائهم الشرفاء، ولهم الجسارة أن يأملوا بالحصول على مساعداتهم الشريفة لترقية البلاد مادياً وأدبياً في ما لا يمس استقلال البلاد التام ووحدتها الجغرافية والوطنية...»[١٣]. وطلب فيصل من غورو ابلاغ الحكومة الفرنسية نص قرار المؤتمر السوري العام متمنياً المعاونة من «الحليفتين الشريفتين» لتسير سوريا في سبيل التقدم والحضارة.

والواقع أن الحكومة العربية، برئاسة رئيسها رضا الركابي، حرصت بدورها على إفهام الحكومة البريطانية حقيقة الموقف الجديد وحقيقة قرار المؤتمر السوري العام مع التأكيد على استمرار العلاقات الودية بين الحكومة الفيصلية والحكومة البريطانية. ففي ١٨ آذار (مارس) ١٩٢٠، أرسل رضا الركابي رسالتين إلى وزير الخارجية البريطانية اللورد كيرزون ــ بواسطة الكولونيل البريطاني منير تزاغن (Meiner Tzhagen) الموجود في القاهرة. وقد أكد فيها على مطالب الملك فيصل بالمحافظة على استقلال البلاد السورية ووحدة أراضيها والافادة من مساعدة انكلترا شريطة عدم المساس بالاستقلال. ومما ذكره الركابي أنه «في الملاحظة التي أرسلتها قبل هذه عرضت على سعادتك البرنامج السياسي لحكومتنا ورغبتنا في المحافظة على مصالح كل أصدقائنا وعلى الأخص مصالح شعبكم. وبالنتيجة يمكنني، منذ الآن، أن أؤكد لسعادتك بأنه تفادياً لأي سوء تفاهم في هذا الموضوع، ومن أجل تسهيل مهمة مؤتمر السلام، فإن الحكومة السورية مستعدة للدخول فوراً بالمحادثة مع حكومتكم على الأسس التالية:

١ ــ المحافظة على الاستقلال الداخلي والخارجي لسوريا وعلى وحدة أراضيها.

٢ ــ المحافظة على مصالح انكلترا.

٣ ــ الافادة من مساعدة انكلترا ضمن الحدود التي يسمح بها استقلالنا.

وأضاف الركابي قوله: «ان حكومتي أكيدة أنه بسبب المبادىء الانسانية التي تؤمن بها أمتكم العظمى، وبفضل ارادتنا الطيبة وحرصنا على المحافظة على السلام في الشرق، ليس صعباً علينا المحافظة على الاتحاد والصداقة القائمة بيننا، والوصول أخيراً إلى ابرام اتفاقية يمكن أن ترضي الجهتين»[١٤].

وفي رسالته الثانية إلى اللورد كيرزون، أكد رضا الركابي أن الملك فيصل أكد

لمجلس الوزراء في الحكومة العربية أنه مقتنع بصداقة انكلترا لسوريا، ولاسيما بعد جولاته السابقة في أوروبا واجتماعه بالمسؤولين الانكليز والفرنسيين، كما أشار أيضاً إلى «أن الانكليز هم على أحسن استعداد ليس فقط من أجل الاعتراف ومساندة حرية هذا البلد... بل أيضاً لتقديم مساعداتهم ضمن الحدود التي يسمح لهم بها هذا الاستقلال. وأننا لسعيدون بسماع هذه الانطباعات من جلالته لأن من شأن ذلك ترسيخ ثقتنا دائماً بأمتكم العظمى... ولديّ كل القناعة بأن العلاقات التي تربطنا هي جيدة إلى درجة أنها لا تستطيع إلا المساهمة في تقدم وتطور بلدينا»(١٥).

ويلاحظ، من خلال هذه الوثائق والمراسلات، أن بريطانيا وفرنسا لم تكونا تتوقعان قيام المؤتمر السوري العام بإصدار مقرراته في الوحدة والاستقلال، وبالمقابل فإن الملك فيصل ورئيس وزرائه رضا الركابي أكدا على وحدة البلاد السورية وسيادتها واستقلالها؛ وذلك في الوقت الذي أكدت فيه الحكومة العربية أيضاً الابقاء على علاقة مميزة مع الحكومة البريطانية دون أن يؤدي ذلك إلى الاخلال بالوضع الاستقلالي لسوريا. مع العلم أن تلك العلاقة، في هذه الفترة، كانت تتناقض مع حقيقة الاستقلال. غير أن انكلترا لم تكن بدورها قادرة على السير قدماً لتحقيق تطلعات الملك فيصل وحكومته، لا سيما وأن الحاجة إلى استمرار التحالف الفرنسي ــ البريطاني لم تسقط بعد. ولهذا فإن بريطانيا كانت حريصة أيضاً على التطلعات الفرنسية التقليدية في المنطقة مقابل حرص فرنسا على التطلعات البريطانية، بالرغم من تناقض تطلعاتهما وصراعاتهما حول المنطقة.

والأمر الملاحظ أن قرارات المؤتمر السوري العام ظلت الشغل الشاغل للسياستين البريطانية والفرنسية، نظراً لأن هذه القرارات مسّت هاتين السياستين سواء في فلسطين والعراق أم في سوريا ولبنان وبعض الأنحاء السورية الأخرى. ولهذا، فقد كانت وجهة نظر الجنرال البريطاني اللنبي (Allenby) تقول بضرورة العمل للاعتراف بتلك القرارات وبسيادة الملك فيصل على الأمة السورية مع الابقاء على الادارتين البريطانية والفرنسية في المنطقة السورية. وقد عبر عن وجهة نظره هذه في برقية أرسلها، في أواسط آذار (مارس) ١٩٢٠، من القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية، وقد أشار فيها أيضاً إلى أن تتويج فيصل ملكاً سيجعله ملتزماً بصورة لا رجوع عنها بسياسة تقوم على سوريا المستقلة وغير المجزأة «فإذا ثابرت الدول على موقفها باعلان أن ما قام به فيصل والمؤتمر السوري لا قيمة له ولاغياً، فاحساسي الأكيد أن الحرب ستندلع، وإذا ما بدأت العمليات الحربية، فسيعتبر العرب الفرنسيين والانكليز، كليهما، أعداءهم وسيجرنا الفرنسيون إلى حرب ضد مصالحنا، فضلاً عن أننا لسنا مستعدين لها الاستعداد اللازم». ثم نصح اللنبي وزارة خارجيته بأن تعترف الدول بسيادة فيصل على أمة عربية أو كونفدرالية تشمل سوريا وفلسطين وما بين النهرين (العراق) على أن تكون إدارة سوريا مؤمنة للفرنسيين وإدارة فلسطين ومابين النهرين للبريطانيين. وقال: «مثل هذا التدبير في اعتقادي سيكون مقبولاً من فيصل، ويبقى العرب أصدقاءنا، إذ لا أرى كيف يمكن أن نكون من الخاسرين إذا اعتمدناه»(١٦).

وفي ١٩ آذار (مارس) ١٩٢٠، رد وزير الخارجية البريطانية اللورد كيرزون على برقية الجنرال اللنبي مشيراً إلى أن ثمة سوء فهم للموقف، «إذ أن آخر ما نفكر به هو الحرب مع فيصل. في الوقت الراهن يجري سلخ فلسطين وما بين النهرين عن

الامبراطورية التركية بموجب معاهدة السلام التي هي قيد الصياغة والتي سنحمل تركيا على توقيعها قسراً، وأن الانتداب الذي يضع إدارة هذه الأقطار في أيـدي بريـطانيا باشراف عصبة الأمم هو قيد الاعداد. وسيكون لسوريا المصير نفسه على أن يكون الفرنسيون هم المنتدبون فهل تقترحون أن هذا الذي طبق على كل أرض واقعة تحت الانتداب يستغنى عنه هنا، وأن نعتبر سوريا وفلسطين وما بين النهرين من نصيب فيصل سلفاً ودون مفعول المعاهدة وأن نقبل بانتدابه؟ وكيف يمكن تطبيق هذا الاجراء على فلسطين وكيف يتلاءم الاعتراف بفيصل ملكاً مع المزاعم الصهيونية؟».(١٧)

ويمكن أن نتلمس، من خلال مراسلات اللنبي ــ كيرزون، أن هناك بعض الخلافات في وجهات النظر البريطانية حيال مستقبل فلسطين وبقية البلاد السورية وحول مستقبل الملك فيصل نفسه، ففي الوقت الذي رأى فيه اللنبي ضرورة الاعتراف بفيصل ملكاً على الأمة العربية السورية، رأى اللورد كيرزون ــ رغم استبعاده الحرب مع فيصل ــ أن ذلك الاعتراف لاسيما على فلسطين لن يكون متلائماً مع المزاعم الصهيونية في امتلاك فلسطين وجعلها دولة يهودية.

أما في ما يختص بوجهة النظر الفرنسية، فإن الجنرال غورو كان منسجماً مع آراء الجنرال اللنبي لاسيما حول احتمال قيام الحرب ضد الملك فيصل؛ ثم ان غورو أظهر، في برقيته إلى وزارة الخارجية الفرنسية (Quai d'orsay)، في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٢٠، مدى تشدد فيصل حيال استقلال فلسطين والعراق وكافة البلاد السورية مع ضمان وحدتها ورفض إقامة دولة يهودية في فلسطين. ومما ذكره، في برقيته، أن الأمير فيصل لن يسافر إلى فرنسا قبل الحصول على الضمانات التالية:

١ ــ استقلال العرب في العراق وفي سوريا، وهذه الأخيرة تضم فلسطين.

٢ ــ التخلي عن المشروعات الصهيونية.

٣ ــ الوعد بدرس دقيق لمسألة الوحدة السورية.

ومن الواضح، كما أشار غورو، «أن الأمير فيصل ينتظر أيضاً انسحابنا المقبل من المنطقة الغربية تبعاً لمقررات مؤتمر دمشق. وقد أعلن الأمير أن الشعب العربي سيحارب، ولن يسمح باقامة دولة يهودية في فلسطين، غير أنه يخشى أن يؤخذ كرهينة في أوروبا، إذا ما أعلن عمل عدائي خلال غيابه». وأخيراً رأى غورو أن الأمير ــ لم يقل الملك ــ وشعبه «يميلان للدخول في حرب قد تكون حتمية وكارثة أكيدة لهما يجب العمل على تلافيها، وبالتالي فإن الأمير غير قادر على الدفاع عن دعوى المؤتمر»(١٨).

والأمر الملاحظ، من هذه البرقية، أنها تشير بشكل أو بآخر إلى اتجاهات سلبية إزاء فيصل ومقررات المؤتمر السوري، بل أكثر من ذلك فإن الطائفة الاسرائيلية في لبنان وجدت بدورها أن من مصلحتها ومصلحة الحركة الصهيونية عدم خضوع فلسطين وبقية البلدان السورية للحكم الفيصلي، ولهذا أرسلت من طرابلس الشام برقية إلى مؤتمر السلام، في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٢٠، احتجت فيها على مقررات المؤتمر السوري العام واعلان فيصل ملكاً على سوريا: «ذلك لأننا غير راضين عن هذا المؤتمر. وهذا الاعلان الذي تحدث باسم جميع الشعوب السورية والذي يريد اذابة جزء منها... نرفض أيضاً كل ما صدر عن المؤتمر باسمنا ونطالب لسوريا بحكومة تحت الحماية الفرنسية»(١٩).

وفي ما يختص بردود الفعل الفلسطينية، حول ما يثار عن مستقبل فلسطين السياسي، أرسل الكابتن رويلند (Rowland)، المسؤول السياسي البريطاني في مصر، تقريراً إلى وزير الخارجية اللورد كيرزون، في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٢٠، تضمن معلومات عن المؤتمر الذي عقد في فلسطين والذي رفض الهجرة اليهودية إلى فلسطين أو فصل فلسطين عن سوريا، مشيراً أيضاً إلى أن المؤتمر الذي سبق أن عقد في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٢٠ ناقش القضية السورية ــ الفلسطينية وقد صدرت عنه أربعة قرارات أساسية موقعة من قبل رئيس المؤتمر عبد القادر المظفر؛ وهذه المقررات هي:

أولاً ــ سوف ندعم ما صرحت به الأمة رسمياً بأن فلسطين غير قابلة للانفصال عن سوريا...

ثانياً ــ أن سكان سوريا الشمالية، بالاضافة إلى المواطنين الذين يقطنون على السواحل، يعتبرون الهجرة الصهيونية خطراً بالنسبة إليهم، لأنها تهدد وجودهم السياسي والاقتصادي في المستقبل... لم يزل الشعب متحداً مع بعضه البعض لمقاومة الصهيونية فعلاً إذا ثابر الحلفاء على فرض قوتهم وسياستهم المعروفة.

ثالثاً ــ أن سكان سوريا الشمالية وسكان الساحل يشاركون المؤتمر الفلسطيني في رفض أية حكومة وطنية أو أي اجتماع سياسي يمكن أن يعقد في فلسطين قبل أن تعترف السلطات المحلية بمطالب الفلسطينيين التي قدمت للجنة الأميركية، وفحواها أن منطقتهم يجب أن لا تنفصل عن سوريا وأنه يجب منع الهجرة الصهيونية...

رابعاً ــ ... حيث أن المستعمرين الصهاينة يفصلون كلمة «فلسطين» عن سوريا في جميع إعلامهم؛ وذلك كي يضللوا الرأي العام وإذا تحققت تلك المثاليات ــ معاذ الله ــ فإنهم سيشكلون خطراً شديداً على السلام العام في جميع المناطق العربية. وهكذا فإن سكان سوريا الشمالية والساحل يودون أن يوضحوا للجميع بأن حركتهم الوطنية موجهة ضد جميع هؤلاء الذين يرغبون في الوقوف في طريق وحدة البلد ولن يسمحوا أبداً لأية منطقة أن تنفصل عن الأخرى[٢٠].

وحول موقف اليهود والملك فيصل من مستقبل فلسطين، أشار الجنرال غورو، في تقرير إلى وزارة خارجيته في ٥ نيسان (أبريل) ١٩٢٠، إلى اتفاق فيصل ــ وايزمن وأوضح بعض المعلومات الجديدة بهذا الخصوص وبخصوص موقف فيصل من تطلعات الحركة الصهيونية. فذكر غورو، في تقريره، أن فيصل ــ بخلاف نواياه السابقة المعلنة ــ لم يلمح خاصة إلى الصهيونية في طلبه الذي وجهه لفرنسا وانكلترا بهدف الحصول من قبلهما على إعلان استقلال السوريين؛ وذلك قبل توجهه إلى أوروبا «بحيث أن لدي تأكيداً بأن الأمير فيصل يعتبر أن هذه الأماني سيحصل عليها ازاء الحركة اليهودية بسبب العهد الذي قطعه للدكتور وايزمن خلال مروره في لندن»، غير أن غورو أضاف أن اتفاق فيصل ــ وايزمن «لن يكون صحيحاً ولن ينفذ إلا في حال تحقيق استقلال البلاد العربية. وبالتالي فإن الصهيونيين يوافقون على الحاق فلسطين بسوريا وعلى أن تكون أيضاً خاضعة لحكومتها مقابل أن تعترف هذه الحكومة بالحقوق الاسرائيلية سواء للمقيمين منهم في البلد أو للمهاجرين»[٢١].

أما وجهة النظر الفرنسية الصادرة من السفارة الفرنسية في لندن، حول فلسطين

والقضية السورية، فقد ظهرت من خلال تقرير إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ٧ نيسان (أبريل) ١٩٢٠؛ ومما جاء فيه أن رئيس الوزراء الفرنسي ميلران (Millerand) أعلم الجنرال غورو أن اقتراحات اللورد كيرزون، وزير الخارجية البريطانية، والمتعلقة بالوضع في سوريا وفلسطين، كانت تأخذ بعين الاعتبار التعليمات المعطاة من الجنرال اللنبي، «وقد رجاه أن يعلمه بشعوره وتفسيره لهذه الاقتراحات... بانتظار الجواب ونتيجة للمعلومات المعطاة من قبل المفوضية العليا في بيروت، فإن الأمير فيصل لا يضع أية شروط لسفره إلى فرنسا سوى الاعتراف باستقلال البلاد العربية... وأضافت السفارة الفرنسية في تقريرها أنه ليس هناك مجال الآن للاعتراف بفيصل ملكاً على سوريا، غير أن باستطاعة الجنرال غورو أن ينقل لفيصل موقف الحكومة الفرنسية بصيغة الاعلان التالي: «ان الحكومة الفرنسية استناداً إلى تصريحاتها السابقة من جهة، ومن جهة اخرى استناداً إلى الأسس العامة لحرية الشعوب والتعاون الودي المعلن من قبل مؤتمر السلام، فإنها تعلن اعترافها بالحق الثابت للشعوب الناطقة باللغة العربية على الأراضي السورية ولجميع الأديان، على أن تجتمع فيما بينها تحت شعار ′أمة مستقلة′، وأن يعتبر هذا الشعب أن التاريخ يوجب عليه قبول الانتداب الذي سيؤمن عليه من قبل عصبة الأمم... ثم سوف يضمن استقلالها ضد أي اعتداء على الحدود التي يحددها مؤتمر السلام ضمن اطار ثلاث نقاط تؤخذ بعين الاعتبار: قومي، لغوي، جغرافي، ويؤخذ في الاعتبار بعض الاستقلالية الضرورية».

أما في ما يختص بفلسطين بصورة بحتة، فقد جاء في التقرير أنه ليس في نية السيد ميلران العودة إلى التنظيم المتفق عليه، ورأى ضرورة تدويل فلسطين. ومما ذكرته السفارة الفرنسية، بهذا الصدد، أن ميلران أراد اعطاء ملاحظة في ما يخص فلسطين «هذا البلد الذي يجب أن يكون مبدئياً خاضعاً لنظام دولي. وأن فرنسا يجب أن لا تبتعد عن التنظيم والتدخل في هذا الاطار، وأن الحكومة البريطانية يجب أن لا تتفق مع الأمير فيصل قبل أن تكون قد أجرت حواراً سابقاً مع الحكومة الفرنسية بشأن المحافظة على المصالح التي تمتلكها في فلسطين»[٢٢].

والجدير بالملاحظة أن بريطانيا التي كانت تدعي صداقتها للعرب وللملك فيصل لم تحاول، عملياً، التجاوب مع الأماني العربية، وإنما سارت وفق أطماعها في المنطقة ووفق المصالح الفرنسية أيضاً، ووفق ما أشارت إليه وجهة النظر الفرنسية القائلة: «إن الحكومة البريطانية يجب أن لا تتفق مع الأمير فيصل قبل أن تكون قد أجرت حواراً سابقاً مع الحكومة الفرنسية...». ومن أجل ذلك، كان الرد العملي على قرارات المؤتمر السوري العام وعلى المطالب العربية بأن أصدر قادة دول الحلفاء، في ٥ أيار (مايو) ١٩٢٠، في مؤتمر «سان ريمو» بايطاليا، جملة من القرارات في مقدمتها تقسيم المشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا إقراراً منهم وتمسكاً ببنود اتفاقية سايكس ـ بيكو (Sykes-Picot). والأمر الملفت للنظر هو اشتراك الزعيم الصهيوني هربرت صموئيل (H.Sammuel) في المؤتمر وتقديمه مذكرة تضمنت مقترحاته بشأن وضع حل أو تسوية لمنطقة الشرق الأوسط[٢٣]. غير أن الأمر الملفت للنظر أكثر أن بريطانيا أصدرت في الوقت نفسه قراراً قضى بتعيينه أول مندوب سام بريطاني على فلسطين.

والحقيقة أن قرارات مؤتمر «سان ريمو» كانت ضربة صاعقة للشعوب العربية

السورية ومؤلمة في الوقت نفسه للملك فيصل، لأنه تبين عملياً أن مصالح الدول الكبرى هي أكبر من أماني الشعوب السورية التي ظنت لفترة أنها ستبقى متحدة فيما بينها كما كان عليه الحال زمن الدولة العثمانية، ولكن تحت ظل تاج عربي. وكانت ردود الفعل الفلسطينية أكثر بروزاً لمعرفة الفلسطينيين حقيقة ما سيترتب على تنفيذ مقررات «سان ريمو» لاسيما على صعيد المطامع الصهيونية في الأراضي المقدسة، ولهذا قامت فئات الشعب الفلسطيني بمختلف مناحيه ومذاهبه محتجة على تلك المقررات، فاجتمعت الجمعية الاسلامية ــ المسيحية في القدس وقررت رعاية المؤتمر الفلسطيني الذي يعقد في ١٤ أيار (مايو) ١٩٢٠. وبالمناسبة أصدرت الجمعية احتجاجاً على مقررات مؤتمر الصلح في «سان ريمو» «لما فيه من الاجحاف بحقوقنا المقدسة ونعلن أننا لا نتخلى عن مطالبنا المنحصرة باستقلال سوريا المتحدة من طوروس إلى رفح ورفض الهجرة الصهيونية بصورة قطعية وعدم فصل فلسطين عن سوريا... لأن فصل فلسطين عن سوريا يضر بمصالح البلاد الاقتصادية والعمرانية وبمصالح الوطنيين القومية والوطنية... ولأن الهجرة اليهودية ستزيد النفور وتسبب المجاعات وتؤهل البلاد إلى حالة الثورة، والشعب الدائم...»(٢٤) وكانت الجمعية الإسلامية ــ المسيحية قد وجهت هذا الاحتجاج إلى مؤتمر الصلح للنظر في مطالبها.

إضافة إلى ذلك، قدمت بعض القوى السياسية الفلسطينية(*) مذكرة إلى رئاسة المؤتمر السوري العام، في ١٥ أيار (مايو) ١٩٢٠، أشارت فيها إلى أن قرار مؤتمر سان ريمو هو الظلم كله «وأننا نعلم العلم اليقين بأن هذا القرار هو ليس بالقرار الذي كان يجب على مؤتمر الصلح أن يتخذه في شأننا بعد أن عملنا مع الحلفاء من الحسنى ما عملنا وساعدناهم حتى بالقيام على الدولة التركية التي تربطنا وإياها روابط متينة، ففصمنا تلك الروابط وثرنا عليها طمعاً بالاستقلال الذي نرى اليوم أن الحلفاء الذين وعدونا به حين احتاجونا يريدون أن يحرمونا منه حين آن زمانه». وجاء في المذكرة أن الفلسطينيين قرروا عقد مؤتمر عام، غير أن السلطات البريطانية منعت انعقاده، ولهذا فإن الممثلين الفلسطينيين طلبوا من رئاسة المؤتمر السوري العام تشكيل وفد فلسطيني للذهاب إلى أوروبا «وأننا نرجو من هذا الوفد أن يهتم في رفض المهاجرة اليهودية رفضاً باتاً مع رد وعد بلفور القائل بانشاء وطن قومي لبني اسرائيل في فلسطين وطن العرب»(٢٥).

ومما زاد في استياء الشعب الفلسطيني بخاصة، والعربي بعامة، هو القرار الصادر عن الحكومة البريطانية والذي قضى بتعيين الصهيوني هربرت صموئيل أول مندوب سام بريطاني على فلسطين. وكان الجنرال اللنبي قد أرسل برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية، في ٦ أيار (مايو) ١٩٢٠، اثر تعيين صموئيل، أشار فيها إلى أن هذا القرار سيكون له ردود فعل عنيفة من قبل المسلمين والمسيحيين ضد اليهود في فلسطين. ومما ذكره أنه «بصدد الأثر على أبناء البلد اعتقد بأن تعيين الحاكم الأول يهودياً سيكون بالغ الخطورة. فقد سبق وأصبح السكان المحمديون في حالة هياج كبير انطلاقاً من الأنباء القائلة بأن تصريح المستر بلفور سيشتمل على معاهدة السلام. انهم سيعتبرون تعيين

(*) وقع على هذه المذكرة كل من: محمد اسحق درويش، رشيد الحاج ابراهيم، فخر الدين النشاشيبي، حافظ طوقان عبد القادر يوسف عبد الهادي وحيدر عبد الهادي.

يهودي أول حاكم ــ حتى ولو كان يهودياً بريطانياً ــ بمثابة تسليم البلاد دفعة واحدة إلى ادارة صهيونية دائمة». وتوقع اللنبي حصول حركة عامة ضد الصهاينة وقال: «وأن علينا التأهب لمواجهة انتهاكات ضد اليهود وحصول اغتيالات وغارات على القرى اليهودية وغارات على أرضنا من الشرق إذا لم تكن الحركة أوسع». أما في ما يختص بموقف السكان المسيحيين فإنهم بدورهم سيستاؤون استياء عميقاً من انتقال الحكم إلى سلطة يهودية(٢٦) وسيلقون بكامل ثقلهم ضد الادارة «وأنهم ذوو تأثير كاف يجعل أي حكم من أي نوع كان صعباً».

وبالفعل، ففي أول حزيران (يونيو) ١٩٢٠، أرسل الجنرال «بولز» ــ المسؤول الاداري الرئيسي البريطاني في فلسطين ــ تقريراً إلى وزارة الخارجية البريطانية أشار فيه إلى ردود الفعل العربية الصهيونية على السواء من قرار تعيين صموئيل. ومما ذكره أن الرعب والجزع والقنوط تعبر عن مشاعر السكان المسلمين والمسيحيين «والمسيحيون ــ إذا كان ذلك ممكناً ــ هم أشد مرارة من المسلمين، وأن الكثيرين من الوجهاء يعربون عن عدم تصديقهم تعيين صموئيل قائلين: «انهم لا يصدقون أن تصل الحكومة البريطانية إلى هذا الحد في خداعهم بعد كل ما تعهدت به. وانه ليستحيل اقناع أي من الفئتين في وضعهم النفسي الراهن، بقبول المستر هربرت صموئيل كرجل دولة بريطاني معتقده الديني: اليهودية» ذلك لأن الفلسطينيين يعتبرونه أولاً وقبل كل شيء يهودياً وصهيونياً وأنه يمثل حكومة يهودية لا بريطانية، ولذلك فإنه سيكون صهيونياً متحيزاً. أما ردود الفعل اليهودية في فلسطين على قرار تعيين صموئيل فقد كانت ايجابية، وقد شاع بين اليهود شعور بالرضى للشرف الذي أسبغ على أحد أبناء ديانتهم، مع تخوف من اليهود المتدينين بأنهم قد لا يستطيعون ممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية على غرار ما كان عليه الوضع في ظل اداري مسيحي انكليزي. وأضاف «بولز» في تقريره أن يهودياً بارزاً من غربي أوروبا لخص موقف الفلسطينيين إزاء المستر صموئيل بقوله: «في الأشهر الستة الأولى سيحتاج إلى حرس بريطاني لحمايته من المسلمين والمسيحيين، ولكن بعد ستة أشهر سيتطلب مضاعفة الحرس البريطاني لشخصه لحمايته من الصهاينة»(٢٧).

والواقع، فإن الأفكار التي طرحها كل من اللنبي وبولز كانت حقيقية إلى حد كبير سواء على الصعيد السياسي أم على الصعيد الأمني أو العسكري، فقد بدأت القوى الفلسطينية تناهض السياسة البريطانية ــ الصهيونية بمختلف الأساليب، وبدأت فلسطين تشهد تحركاً سياسياً واسعاً. فقد عقد المؤتمر الفلسطيني اجتماعاً لبحث التطورات المستجدة أرسل على أثره، في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠، برقية إلى عصبة الأمم تضمنت رفض قيام الوطن اليهودي في فلسطين والشكوى من الحلفاء الذين نكثوا بوعودهم والتنديد بوعد بلفور الذي اعتبره المؤتمر الفلسطيني «اعتداء على حقوقنا الطبيعية»، كما أنه خرق لحرمة الحقوق الدولية التي زعم الحلفاء خوض الحرب لأجلها «والتي لا تجوز أن تسلب رعية الدولة المغلوبة حق توطنها من وطنها» كما أن ذلك الوعد يعتبر انتهاكاً لحرمة الشرائع المدنية، وهو «عبث بالعهود التي قطعها الحلفاء بينهم بتحرير الشعوب الخارجة من تركيا، وهزؤ بوصايا ولسون ودماء شهداء الحرب التي سفكت وفاء بتلك العهود سيما العرب الذين منحوا الحلفاء دماءهم وسيوفهم... اننا

لا نكون مسؤولين عن نتائج هذا التصريح وما سيكون له من الآثار في الشرق التي من أولها جلب البلشفية إليه كما ظهر في فلسطين من الأعمال والنشرات اليهودية البلشفية»[٢٨].

وفي ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠، أرسل المؤتمر الفلسطيني[٢٩] المنعقد في حيفا مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني تضمنت المطالبة بالحرية والاستقلال وتشكيل حكومة فلسطينية وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي. وأوضحت المذكرة أن المؤتمر الفلسطيني غير راض عن شكل الادارة الحالية، لأنها مخالفة لرغائب الشعب لأسباب أهمها: اتخاذ الادارة البريطانية صلاحية سن القوانين بدون مجلس تشريعي منتخب واعترافها بالجمعية الصهيونية كهيئة رسمية، وشروعها بتنفيذ المآرب الصهيونية بادخالها المهاجرين الصهيونيين واستعمالها العبرانية لغة رسمية وسكوتها على وجود راية صهيونية، بالاضافة إلى وجود زعماء صهيونيين في أعلى مراكز الادارة[٣٠].

ومن الأهمية بمكان القول أن ما اتخذ من قرارات وتوصيات في مؤتمرات السلام في باريس وسان ريمو، وما اتخذ من قرارات مضادة في دمشق والقدس وحيفا تعتبر نقطة تحول هامة في تاريخ المنطقة العربية، وهي تعتبر البدايات الحقيقية في القرن العشرين للصراع العربي من جهة والصهيوني ـــ الدولي من جهة ثانية. وكانت قرارات مؤتمرات السلام وما اتخذ من مواقف أوروبية، من خلال الوثائق والمراسلات التي بين أيدينا، هي بمثابة الجذور الأولى للحركات المناهضة للقوى العربية المطالبة بالحرية والاستقلال ووحدة البلدان السورية.

---

(١) «من مذكرة الأمير فيصل إلى مؤتمر الصلح في أول كانون الثاني (يناير) ١٩١٩»، كما اوردها زين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط**، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧١، ص ٣٠٣ ـــ ٣٠٦؛ عبد العزيز نوار، **وثائق اساسية من تاريخ لبنان الحديث، ١٥١٧ ـــ ١٩٢٠**. بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٤، ص ٥٢٣ ـــ ٥٢٧.

(٢) «من تقرير لجنة كينغ ـــ كراين، آب (اغسطس) ١٩١٩»، كما اوردها حسن الحكيم، **مذكراتي، صفحات من تاريخ سوريا الحديث، ١٩٢٠ ـــ ١٩٥٨**، بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٥، القسم الأول، ص ٢١٢.

انظر أيضاً: *The Middle East And North Africa*, London: Europe Publications Limited, 1977, pp. 54-55.

(٣) انظر: J.C. Hurewitz, *Diplomacy In The Near And Middle East; A Documentary Record 1914-1956*, Newyork, London: Princeton, D. Van Nostrand Company Inc., 1956, Vol. II, pp. 216-222.

(٤) S. Fisher, *The Middle East: A History*, *p. 427*.

(٥) J.C. Hurewitz, *op. cit*, Vol. II, p. 450

(٦) *Newyork Times*, 3 March 1919.

(٧) قرار المؤتمر السوري العام في آذار (مارس) ١٩٢٠، كما اورده ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، بيروت: دار الكشاف، الطبعة الثانية، ١٩٤٨، ص ٢٦١ ـــ ٢٦٥.

(٨) بيان وزارة هاشم الاتاسي، في ٣ ايار (مايو) ١٩٢٠، **المصدر نفسه**، ص ٢٤٣.

(٩) *Allenby To F.O.*, No. E 2491, 27 March 1920, IN F.O. 371/5034/44 (وثائق وزارة الخارجية البريطانية (Foreign Office) الموجودة في مكتب الوثائق العامة (Public Record Office) في لندن وهي من محفوظات الكاتب.

(١٠) «رسالة الملك فيصل إلى الرئيس الأميركي ويلسون، آذار (مارس) ١٩٢٠»، صحيفة

العاصمة، (الصحيفة الرسمية للحكومة العربية في دمشق)، العدد ١١٤، المجلد الثاني، ٥ نيسان (ابريل) ١٩٢٠.

(١١) Faisal To Curzon, No. E 2629, 8 March 1920, IN F.O. 371/5034/44.

(١٢) برقية الملك فيصل إلى اللورد كيرزون، في آذار (مارس) ١٩٢٠، العاصمة، **مصدر سبق ذكره**.

(١٣) «برقية الملك فيصل إلى الجنرال غورو في ١٦ آذار (مارس) ١٩٢٠»، **المصدر نفسه**.

(١٤) *R. Rikaby To Col. Meinertzhagen (Cairo) To (Lord Curzon), (London) No. E 2917, 18 March 1920, IN F.O. 371/5034/44.*

(١٥) **المصدر نفسه**.

(١٦) *Allenby to F.O.*, March 1920, in F.O., 371/5023/44;

انظر أيضاً دورين انغرامز، **أوراق فلسطين ١٩١٧ ــ ١٩٢٢**، بيروت: ترجمة ونشر دار النهار، ١٩٧٢.

(١٧) *Curzon To Allenby,* 19 March 1920, In F.O. 371/5023/44;

انظر: انغرامز، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٠.

(١٨) (وزارة الخارجية الفرنسية) *General Gouraud. A Quai D'orsay No. E 2864, 25 Mars 1920, F.O. 371/5034/44.*

(١٩) *Communaute Israelite Du Sandjok Tripoli A Congress De la paix,* Paris: No. E 2594, 26 Mars 1920, F.O. 371/5034/44.

(٢٠) *Captain Rowland To Lord Curzon,* No. 2915, 27 March 1920, IN F.O. 371/5034/44.

(٢١) *General Gouraud, A Quai D'orsay,* No. E 4078, 5 Avril 1920, F.O. 371/5035/44.

(٢٢) Ambassade de France A Londres A F.O., No., E 2831, 7 Avril 1920, F.O. 371/5034/44.

(٢٣) L. Stein, *The Balfour Declaration,* London: Vallentine, Mitchell And Co., 1961, p. 659.

(٢٤) «مذكرة احتجاج الجمعية الاسلامية ــ المسيحية (القدس) إلى مؤتمر الصلح، (باريس)، في ايار (مايو) ١٩٢٠»، **وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين**، ملف ب ١١. وثيقة رقم ٤١ (مجموعة وثائق مركز الابحاث غير المنشورة).

(٢٥) «مذكرة وجهاء فلسطين (القدس) إلى المؤتمر السوري العام (دمشق) في ١٥ ايار (مايو) ١٩٢٠»، **المصدر نفسه**، وثيقة رقم ١٥.

(٢٦) *Allenby To F.O.*, May 1920, IN F.O. 371/5203/44.

دورين انغرامز، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٣ و ١٠٤.

(٢٧) *Bols, To F.O.*, June 1920, IN F.O. 371/5114/44.

دورين انغرامز، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٤ و ١٠٥.

(٢٨) «برقية المؤتمر الفلسطيني الثالث (حيفا) إلى عصبة الأمم المتحدة (جنيف) في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠»، **وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين**، ملف ب ١١. وثيقة رقم ٢٠.

(٢٩) «للمزيد من التفصيلات حول محاضر المؤتمر الفلسطيني الثالث ووقائعه يمكن العودة إلى»: **اوراق اكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ــ ١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٣٩ ــ ٥٨.

(٣٠) «مذكرة المؤتمر الفلسطيني (حيفا) إلى المندوب السامي البريطاني ومنه إلى الحكومة البريطانية، (لندن) في ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠»، **وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين**، ملف ب ١١، وثيقة رقم ٢١.

الاستشراق السوفياتي والصهيونية المعاصرة

سهيل عامر

رب سؤال يتبادر للذهن وهو: لماذا اكتسبت المعركة الايديولوجية ضد الصهيونية في السنوات الأخيرة هذه الدرجة من الحدة؟

إن الجواب على هذا السؤال نجده في التأكيد على الحقائق التالية:

الحقيقة الأولى: دخول قضية الشعب الفلسطيني الضمير السياسي العالمي، وبالذات التقدمي منه. واتساع الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب العربي الفلسطيني: هذا الاعتراف جاء تكريسا للنضال المتفاني والمتعدد الجوانب للثورة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها على الصعيدين العربي والدولي.

الحقيقة الثانية: اتساع إدانة اسرائيل والصهيونية العالمية في المؤتمرات والمنابر الدولية. وقمة هذه الادانة جاءت في القرار التاريخي الذي اتخذته هيئة الأمم المتحدة في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥، الذي أدان الصهيونية واعتبرها شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري. وقد كان للوفدين الفلسطيني والسوفياتي الدور الحاسم في صياغة هذا القرار.

الحقيقة الثالثة: الدور الخطير الذي تلعبه الصهيونية في تأجيج الصراع العربي ــ الاسرائيلي. وما يتركه هذا الصراع من انعكاسات على مجرى الصراع العالمي بين قوى التقدم والرجعية. ذلك لأن خطر الصهيونية ليس محصورا في اطار دولة اسرائيل. بل يتعداها ليساهم بدور فعال في الاستراتيجية العالمية للامبريالية المناهضة للحركة الثورية العالمية.

الحقيقة الرابعة: ازدياد دعم نضال الشعب الفلسطيني من قبل دول المنظومة الاشتراكية ماديا ومعنويا، ضد اسرائيل. وتأكيد هذه الدول على عدالة هذا النضال ومساندتها للحقوق الوطنية لهذا الشعب، بما فيها حقه في اقامة دولته الوطنية المستقلة.

الحقيقة الخامسة: إفلاس الدعاية الاسرائيلية ودعاية المنظمات الصهيونية في الخارج، في تصوير اسرائيل دولة صغيرة تنشد الأمن والسلام، وسط محيط من الكراهية والتخلف، وباعتبارها (وهذا هو الشيء الهام بالنسبة لتعاملها مع اليهود) مركزا

لـ «اليهودية العالمية»؛ الأمر الذي يقتضي جمع يهود «الشتات» بعد سلخهم عن مجتمعاتهم التي اندمجوا بها. ومن ثم تجميعهم ضمن حدود دولة اسرائيل القابلة للتوسع واقامة المستوطنات. فالى جانب شعار الصهيونية التقليدي الذي تقلص دوره: «يهود الشتات يحتاجون الى اسرائيل»، طرحت المؤتمرات الصهيونية الأخيرة، ابتداء من المؤتمر السادس والعشرين، الشعار الجديد: «دولة اسرائيل تحتاج إلى يهود الشتات». فمن الملاحظ ان المنظمات الصهيونية تركز على الشعار الجديد بنشاط وقلق. ذلك لأنها تدرك تمام الادراك، ان خزان الهجرة اليهودية الى اسرائيل بدأ يشح، فيما أخذت الهجرة المعاكسة بالازدياد؛ وأفضل شاهد على ذلك ما قاله وزير خارجية اسرائيل السابق يغئال آلون؛ حيث يؤكد أن المشكلة تنبع من «ان الهجوم على الصهيونية يتزامن وانكفاء ثقة اسرائيل بنفسها حتى الحد الأدنى، فالهجرة الى البلاد تتضاءل والهجرة منها تزداد»(١).

والحقيقة السادسة: ان حل القضية القومية الذي نهضت به ثورة اكتوبر الاشتراكية السوفياتية، بما فيه من ايجاد حل لقضية السكان اليهود والقضاء على جذور «معاداة السامية» وفتح المجال واسعا امام اليهود السوفيات للاندماج الطوعي في المجتمع الاشتراكي. هذا الحل يحمل في طياته أشمل مساهمة لإجهاض الايديولوجية الصهيونية، وتحطيم كثير من أحلامها ومشاريعها التوسعية، لا عن طريق معالجاته العملية والعلمية لمسألة القوميات فحسب، بل بحرمان المخططات الصهيونية الكولونيالية من الاحتياط البشري الذي تتصوره في اليهود السوفيات.

أمام هذه الحقائق، تعمل الدوائر الصهيونية، بصعوبة، من أجل ألا تؤثر هذه المعطيات على يهود العالم، وبالذات على يهود الاتحاد السوفياتي. وان أفلحت الدعاية الصهيونية في تضليل فئات واسعة من اليهود السوفيات ونجحت في حضهم على الهجرة الى اسرائيل، بيد انها مازالت تصطدم بصعوبات جدية، من السكان اليهود السوفيات أنفسهم. ومن الحملة التثقيفية الشاملة التي يخوضها العلماء والساسة والمستشرقون لفضح الجوهر العنصري الرجعي للصهيونية فكرا وممارسة. ومن الأهمية بمكان التوقف عند هذه الحملة لقراءة ما ينتجه العقل السياسي السوفياتي حول هذه المسألة وتحليله.

لن نتوغل في استعراض المستجدات التي طرأت على الموقف السوفياتي من الصهيونية، قبل حرب ١٩٦٧، وتحليلها وانما سنكتفي بتبيان أهم وجهات النظر العلمية الاستشراقية حول الصهيونية في السنوات العشر الماضية. فالنشاط العلمي السوفياتي في الخمسينات والستينات شهد فترة من الخمول بصدد نقده وتعريته للفكرة الصهيونية. بيد أنه بعد قطع العلاقات الديبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل، عقب عدوان ١٩٦٧، ضد البلدان العربية، بدأت تظهر في المجلات والصحف ودور النشر السوفياتية العديد من الدراسات والأبحاث النظرية حول المهام الراهنة لحركة التحرر العربية وحول مضمون الصهيونية وطبيعة الدولة الاسرائيلية. فبدأت الدراسات في البداية تحلل الأيديولوجية الصهيونية مركزة في ذلك على دورها ضد الاشتراكية. ومضت لتحلل خصائص التكون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة العبرية، ومن ثم أضحت تولي أهمية خاصة لدور الصهيونية في منطقة الشرق الأوسط. بيد انها لم تتناول بشكل واضح اسرائيل ككيان سياسي. فاكتفت محللة دور الفئات الحاكمة الاسرائيلية المناهض

لطموحات الكادحين اليهود والعرب. ان أول دراسة علمية من نوعها أحدثت ضجة علمية وسياسية وسط الدوائر العلمية السوفياتية والأجنبية كانت دراسة العالم الراحل يوري ايفانوف: «احذروا الصهيونية»؛ فهذه الدراسة تعتبر الأولى من نوعها من حيث النظرة الشمولية في تناول الموضوع. فلقد اعتمدت المنهج العلمي المدعم بكمية كبيرة من الوثائق والأرقام والوقائع تميز فيها الكاتب في تحليله لمشكلة تضاربت حولها الآراء. فمنهم من اعطاها أكثر من حجمها ومنهم من قلل من خطرها. فالكاتب عرّف الصهيونية بأنها «ايديولوجية البرجوازية اليهودية الكبرى، التي اندمجت مع الأوساط الاحتكارية والدول الامبريالية الأخرى. أما مضمونها، فهو الشوفينية النزاعة للحرب والعداء للشيوعية»[٢]. وهذه الرؤية سادت لحين، بين الاختصاصيين السوفيات، الى ان توسع فضاء مضمونها ليركز في أبحاث علماء آخرين على عدائها لحركة التحرر الوطني العربية والفلسطينية. بيد ان العالم ايفانوف يضخم، في معرض حديثه، من حجم المنظمة الصهيونية العالمية ليشير الى ان «الدوائر الحاكمة الاسرائيلية هي شريك صغير في الكونسرسيوم الصهيوني العالمي؛ فالكونسرسيوم الصهيوني الممثل بالمنظمة الصهيونية العالمية وفروعه الفعلية كالمؤتمر اليهودي العالمي والكثير من التنظيمات الأخرى التي تلعب دورا يؤثر أكثر بكثير من المنظمات الأخرى التي تحمل على واجهتها أسماء سياسية ويمثلون في الوقت نفسه كفرع من أهم الاتحادات الاحتكارية الرأسمالية ويشكلون بمثابة 'حكومة' تهتم 'بشؤون يهود العالم' ومركزا للاستخبارات العالمية»[٣].

غير ان الجديد في دراسته القيمة هو نقده العلمي لعدد من «الخرافات» التي ترتكز عليها الايديولوجية الصهيونية حول «الأمة اليهودية العالمية» و«أبدية معاداة السامية» وغيرها. وفي دراسته تلك، ارتكز على عدد كبير من المراجع الأوروبية والاسرائيلية... ولم نر، في مراجعه، أية اشارة الى مراجع تقدمية عربية وفلسطينية. فدراسة السياسي والبحاثة ايفانوف قرعت ناقوس الخطر وتبينت زيف المشروع الصهيوني وعدوانيته. ويلاحظ المتتبع لهذا الموضوع ان الاهتمام به بدأ يزداد منذ بداية السبعينات فلم يكد يخلو شهر إلا وتنشر دراسة رصينة. كما إن وسائل الاعلام بدأت تبرز هذه المشكلة وتبين مخاطرها.

وفي عام ١٩٧١، ظهرت سلسلة من الكتب سلطت الاضواء على المهام الأساسية للصهيونية، ومنها، على سبيل المثال، كتاب «أهداف وطرق الصهيونية العدوانية» الذي يركز مؤلفوه على علاقة الصهيونية بالدوائر الامبريالية الغربية وعلى ترابط الأهداف بينهما وتشابكها. ويولي الكتاب أهمية خاصة للدور الذي تقوم به وسائل الاعلام الصهيونية في تعبئة الرأي العام الغربي لتأييد دولة اسرائيل، كما إنه يبين كيف لعبت الاستخبارات الصهيونية الدور الأكبر في حض يهود العالم لدفع التبرعات الى اسرائيل قبيل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وأثناءها. وفي العام ذاته، صدر كتاب آخر حمل عنوان «معاداة السوفيات ومعاداة الشيوعية وظيفة الصهاينة». يتناول فيه مؤلفوه، وبرؤية تحليلية تاريخية، موقف الصهيونية من الاشتراكية. فيؤكدون على أن الصهيونية والاشتراكية قطبان متناقضان ولا يمكن أن يتعايشا معا لأن كل منهما ينفي الآخر. ويبدو ان هذا الكتاب موجه بالدرجة الأولى للقارىء الاشتراكي ولتوضيح رؤيته حول هذه المسألة

ولتبيان مخاطر الدعاية الصهيونية على يهود البلدان الاشتراكية. فيركز على الدور المناهض للاشتراكية الذي لعبته الصهيونية في أحداث المجر عام ١٩٥٦ وأحداث تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨. ويؤكد على ان الصهيونية الدولية تطمح للمساهمة بتقويض المجتمع الاشتراكي من الداخل عبر اللعب بالمشاعر القومية والدينية وعبر الترويج لنمط الحياة الغربية.

أما الدراسات التي كتبتها العالمة السوفياتية المشهورة غالينانيكيتينا، حول علاقة اسرائيل بالصهيونية، وحول تحليل التركيبة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الاسرائيلي، فجاءت غنية الى درجة ان بحثها الذي حمل عنوان: «دولة اسرائيل، خصائص التطور الاقتصادي والاجتماعي» أصبح يعدّ أحد أهم المراجع التي يرتكز عليها الباحثون والساسة السوفيات. وقد ترجم الى ١٤لغة أجنبية وكتب عنه أكثر من ١٥٠ تعليقا في لغات متعددة. ان كتاب «دولة اسرائيل...» ارتدى هذه الأهمية لكونه يعد أول دراسة علمية من نوعها في الاتحاد السوفياتي تشرّح المجتمع الاسرائيلي بشكل شمولي وعميق من الداخل. ففيه استعراض واف لخصائص التركيبة الاقتصادية الطفيلية الاسرائيلية، وتقييم علمي لدور «التعاونيات الزراعية» ولدور الهستدروت الاسرائيلي. فتبين الكاتبة أن ما يدعيه «الاشتراكيون الصهاينة» لا علاقة له بالاشتراكية. فالنظام الاسرائيلي، كما تراه، هو نظام برجوازي حِرَفي لا يمكنه الصمود عى رجليه لولا الحقن التي تأتيه دائما من وراء المحيطات. وفي الكتاب تحليل مسهب للحروب العدوانية الثلاث التي قامت بها اسرائيل ضد الدول العربية (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧). غير ان الكاتبة تؤكد على ما توصل اليه ايفانوف من ان «الصهيونية واسرائيل يكونان ما يشبه «امبراطورية صهيونية»، ليست لها احداثيات جغرافية ولكن حدودها السياسية مرسومة بصورة جد واقعية. وان قادتها مختارون من البرجوازية اليهودية الكبيرة الاحتكارية في الغرب»(٤).

وفي معرض تقييمها للتحالف العضوي الذي يتم بين كبار الرأسماليين اليهود في العالم، تشير الى الممول الرئيسي لما أسمته بـ «الامبراطورية الصهيونية» فلقد تم استحداث مؤتمر جديد أطلق عليه تسمية «مؤتمر المليونيرية» في أورشليم يمثل أصحاب المليارات الصهاينة، هدفه تقديم العون المالي لهذه «الامبراطورية» وفيها تتحول اسرائيل إلى «حصن تنظيمي وسياسي للنشاطات الموجهة ضد الاشتراكية وضد الحركة العمالية في الغرب وضد قوى التحرر الوطني»(٥). وحول حيثيات العلاقة القانونية والتنظيمية بين اسرائيل والصهيونية، تشير د. نيكيتينا، في دراسة أخرى لها، إلى التغيرات التنظيمية التي طرأت على تلك العلاقة بعد عام ١٩٥٢ فتقول: «حدد القانون الذي أقر في الكنيست في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ الأسس القانونية ومبادىء الشراكة ما بين زعماء اسرائيل والصهيونية العالمية. ومنها ان اسرائيل تعد نفسها ثمرة لجهود كل الشعب اليهودي. كما حدد القانون وظائف المنظمة الصهيونية المدعوة لتركيز جهودها في تشجيع الهجرة إلى اسرائيل والقيام بعملية امتصاص القادمين الجدد وتوطينهم، ويجب عليها في اطار نشاطها في اسرائيل ان تساعد على تطوير البلاد وأن تنشط عمل المؤسسات والرابطات اليهودية الموجودة في اسرائيل، والعاملة في المجالات المذكورة على الصعيد الدولي...» وتعقب د. نيكيتينا على هذا القانون بقولها: انه «لا يتفق ولا بأي شكل من الأشكال مع

منطق الحقـوق الدولية؛ اذ انه يعطي لاسرائيل حق 'تمثيل اليهود' القاطنين في البلدان الأخرى، مما يضع أمامها مهمة دولة من نوع خاص وينص على نظام يتجاوز حدود صلاحية الدولة»(٦).

وفي أواخر عام ١٩٧١، نشرت دار «الحرس الفتي» كتابا تحت عنوان «الفاشية تحت النجمة الزرقاء» يشير فيه مؤلفه د. يفجيني يفسييف، ولأول مرة الى أن الصهيونية شكل من أشكال الفاشية الجديدة. فيشير الى «ان الوقائع تؤكد بشكل غير قابل للشك أن الفاشية والصهيونية توأمان لا ينفصمان، فالأرضية التي يرتكز عليها النازيون والصهاينة واحدة، وهي كراهية الشعوب الأخرى والممارسة الفاشية ضد كل من يقاوم أطماعهم المعادية للانسانية»(٧). ويمضي الباحث في دراسته محللاً ومفنـدا الأسس الايديولوجية للمشروع الصهيوني ويشير في معرض تقييمه لما يسمى بظاهرة معاداة السامية الى القول «بأنه برز، لدى المنظرين الصهاينة، اصطلاح جديـد (Neoantisémitisme) (العداء المحدث للسامية) ليلصقونه جزافاً وكذبا بكل من يتكلم الحقيقة عن الصهيونية، أو ينقد اسرائيل حتى ولو من باب المناقشة النظرية»(٨).

بيد ان أهم فصول الكتاب هي المتعلقة بتقييمه للرأسمال اليهودي في العالم. فيطلق ولأول مرة في الأدبيات السوفياتية تسمية «الرأسمال الصهيوني»(٩) على الرساميل التي تملكهـا البرجـوازيـة ذات الأصـل اليهـودي في كـل من نيـويـورك ولنـدن وبـاريس وجوهانسبورغ. بيد انه في هذا الفصل يضخم، بشكل يبتعد فيه المؤلف عن حقيقة الأمر، من حجم البرجوازية اليهودية فيصفها وكأنها تتحكم بالسوق الرأسمالية الدولية(١٠).

وفي عام ١٩٧٢، أصدرت دار نشر «بوليتزدات» كتابا للصحافي السوفياتي الذي يكتب التعليقات السياسية الدولية في جريدة «البرافدا» فلاديمير بوتسكوف يحمل عنوان «الصهيونية في خدمة معاداة الشيوعية» يستعرض فيه مؤلفه الجذور التاريخية العدائية بين الاشتراكية والصهيونية. ويربط بين نشاط الأخيرة وبين اشتداد الحرب الايديولوجية والنفسية من قبل الغرب الرأسمالي، ويشير الى «أن الصهيونية الدولية التي تحافظ على علاقة وثيقة مع المخابرات المركزية الأميركية وغيرها من المخابرات الامبريالية لا تدخر جهداً ولا تتوانى عن إنفاق الملايين من الدولارات من أجل القيام بكل أنواع التجسس والتخريب ضد الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية. وهي تحاول أن تضلل اليهود بدعايتها وتدفعهم لأن يشكلوا ما يشبه «الطابور الخامس» في بلادهم لارتكاب الجرائم ضدها»(١١).

ويمضي البـاحث محللا أدوات الدعاية الصهيـونيـة ضـد البلدان الاشتـراكيـة وأساليبها، ويبين مخاطرها، بيد أنه يخلص الى استنتاج مفاده «ان الصهيونية تمسك بورقة فاسدة، وما هجومها السافر الا مؤشر من مؤشرات افلاس فكرها ومؤامراتها. اذ تقابل الهجمات النفسية التي تشنها الصهيونية بغضب مشروع من قبل مواطنيها اليهود وغير اليهود. فالشعب السوفياتي يزداد حقده على أعمالها الاستفزازية وعلى السياسة الاجرامية للأوساط الحاكمة الاسرائيلية التي تمارسها في الشرق الأوسط»(١٢).

ويلاحظ المـرء المتتبع للدراسـات السوفيـاتية ـ الاستشـراقية، حـول موضـوع الصهيونية، ان اهتمام الباحثين، يتمحور حول نشاطها بشكل خـاص ضد المـنظومة

الاشتراكية، فلقد صدر حول هذا الموضوع المئات من الدراسات والكتب والمقالات. وكلها يؤكد على ان الوظائفية السياسية الأساسية للصهيونية موجهة ضد البلدان الاشتراكية. ويرجع هذا باعتقادنا الى تأكيد هؤلاء العلماء على الصفة العالمية لنشاط الحركة الصهيونية، وعلى نفوذها المتعاظم في بنيان الأمبريالية الدولية. وفي هذا السياق، يحاولون تقييم نشاطها في كل من الولايات المتحدة الاميركية واوروبا الغربية، فلقد صدرت دراسات متعددة حول علاقتها بالدولية الاشتراكية. وحول خصائص نشاطها في كل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة الأميركية. وسنتوقف، هنا، عند أهم أفكار الاختصاصي المعروف سيرغييف الذي يحلل حيثيات العلاقة التاريخية بين الصهيونية والقوى السياسية في الولايات المتحدة. كما إنه قيم ويقيم نشاطها في التنظيمات النقابية والعلمية وغيرها. فيشير الى «ان الصهيونية الأميركية تستند في نشاطها، بالدرجة الأولى، على البرجوازية الاحتكارية اليهودية في الولايات المتحدة. إذ أن وجود تجمع بشري في العالم من الرأسماليين اليهود في الولايات المتحدة، يضع تحت تصرف الصهيونية أموالا ضخمة تؤهلها لأن تتمتع بنفوذ كبير على الصهيونيين الأميركيين. وهذا عامل هام جدا يحدد خصوصية الصهيونية الأميركية...»(١٣).

ويمضي د. سيرغييف محللا خصائص نشاط الصهيونية الأميركية مؤكدا «أن خاصيتها الرئيسية هي موالاتها لمصالح الامبريالية في الولايات المتحدة، مع انه على الساحة السياسية الأميركية تقوم الصهيونية بوظيفة مزدوجة: إذ هي تعبر في الولايات المتحدة عن مصالح إحدى الكتل البرجوازية التي تلعب دورا غير قليل الأهمية في الدوائر المحددة لسياسة واشنطن، وهي جزء من الصهيونية العالمية، المترابطة بشكل وثيق مع كتلها الأخرى...»(١٤).

وفي تقييمه العلمي لنشاطها في الولايات المتحدة، يقترب د. سيرغييف من الحقيقة. ويدخل عميقا في تحليله لجوهرها، مما يميزه عن غيره من المستشرقين الذين ينظرون الى نشاط الصهيونية ككتلة سياسية موحدة توجهها قيادة مركزية لها برنامج سياسي يطبق في كل مكان مما يقيد كل فرع من فروع المنظمة الصهيونية بالبرنامج المركزي العام.

ويمضي د. سيرغييف محللا علاقة الصهيونية بأهم القوى السياسية والنقابية في الولايات المتحدة مولياً اهتماما خاصا لعلاقتها الوثيقة مع اليهودية الأميركية الممثلة بثلاثة اتجاهات اساسية هي: الأرثوذكسية والاصلاحية والمحافظة. ويخلص الى استنتاج حول هذه النقطة مفاده أن «الصهاينة أنشأوا في الولايات المتحدة أوسع شبكة من المنظمات التي تقف في كل المسائل الأساسية جبهة واحدة. وتقوم في الوقت نفسه بوظائف محددة، بعضها غايته تضليل شرائح معينة من الجالية اليهودية الأميركية، والبعض الآخر يتمحور حول ضم جهود كل الجالية للدفاع عن هذا المطلب أو ذاك من مطالب الحركة الصهيونية، والبعض الثالث يوظف في موضوع العلاقات مع مختلف القوى على الساحة السياسية الأميركية، والبعض الرابع ينظم ضغط اللوبي الصهيوني على مؤسسات الدولة في الولايات المتحدة، والبعض الخامس مهمته تقديم المساعدة المادية لاسرائيل»(١٥). وهكذا، فان هذا التنظيم الجيد يجعل الجالية اليهودية في حيز التبعية للمنظمة الصهيونية ويسمح، في الوقت نفسه، بتأطير القوى السياسية الأميركية المتحكمة بالقرار السياسي

والاقتصادي لدعم مخططات الصهيونية.

والتركيز على الصفة العالمية لنشاط الصهيونية ومتابعة تحليل نشاطاتها في كل أماكن تواجدها لم يُنس المستشرقين السوفيات الاهتمام بدراسة مخاطرها في الشرق الأوسط. فتطور العلاقات العربية ــ السوفياتية، وبالذات الفلسطينية ــ السوفياتية، ودخول المنطقة الشرق ــ أوسطية في عدة حروب، ودور البترول العربي، واحتلال القضية الفلسطينية مكانة مميزة في الضمير السياسي الدولي؛ كل هذا أدى الى ازدياد اهتمام الباحثين بنشاط الصهيونية في المنطقة.

وتم اصدار العديد من الأبحاث والكتب التي تناول كتابها فيها موضوع المخططات الصهيونية والأمبريالية باسهاب ظاهر وتوقفوا مستعرضين مخاطر الحروب المشتعلة على مصير السلام الشرق أوسطي والعالمي. ولعل أهم الدراسات هي «الصهيونية بين النظرية والتطبيق» (موسكو ١٩٧٣)، و«جذور الأزمة الخطيرة» (موسكو ١٩٧٣)، و«الصهيونية العالمية تاريخها وسياستها» (موسكو ١٩٧٧) و«الصهيونية العالمية ايديولوجيتها وممارستها» (١٩٧٨) و«العقدة الفلسطينية» (موسكو ١٩٧٩). جاء كل مؤلف من هذه المؤلفات يجمع تجربة بحثية أكاديمية ومعلومات جديدة لعدد من الاختصاصيين والساسة؛ فلقد انطلقت هذه الأبحاث لتفند الجوهر العنصري للايديولوجية الصهيونية ولتبين مخاطرها التوسعية في منطقة الشرق الأوسط ولتكشف مخاطرها على مستقبل الحركة الثورية العالمية. كما انها أولت اهتماما خاصا لتعبئة الرأي العام السوفياتي ضدها، وساهمت بشكل ملحوظ في الحملة التثقيفية التي قامت بها وسائل الاعلام والقطاعات الايديولوجية والسياسية ضد الحملة المضادة التي يخوضها الغرب وربيبته الصهيونية ضد العالم الاشتراكي، وضد انصهار اليهود في المجتمعات الاشتراكية، وركزت بالتالي على دور الصهيونية في تأجيج الصراع العربي ــ الاسرائيلي. وشكلت دراسة الباحث لاديكين: «جذور الأزمة الخطيرة» قفزة نوعية سوفياتية هامة في النظر الى مسببات الصراع العربي ــ الاسرائيلي ونتائجه. فقد أعاد هذا العالم، في دراسته، لبعض الحقائق التاريخية قيمتها وديمومتها. فتناول باسهاب أهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية بالنسبة للشرق وللعالم بأسره وركز، بالاعتماد على الوقائع والوثائق والارقام، على خطورة المخططات الامبريالية الساعية لنهب الثروات العربية. وبعد ذلك، يمضي ليحلل مسألة «الحقوق التاريخية» لليهود في فلسطين ويفند ادعاءات الصهاينة، نقطة نقطة، مستعملا في ذلك وثائق وأرقاما كثيرة معتمدا على نصوص التوراة نفسها؛ فبعد أن يفند معظم ادعاءاتهم يخلص الكاتب الى استنتاج مميز وملفت للنظر ملخصه: «لا يوجد عرق يهودي، ولا أمة يهودية؛ ولما كان لا يوجد سوى دين، فان الصهيونية هي خطل وغباء ثلاثي: خطأ تاريخي وأثري وسلالي»(١٦).

وفي كتابة المميز في طروحاته، يثير لاديكين وجهات نظر غير كلاسيكية. ففي معرض حديثه عن شرعية دولة اسرائيل يقول: «لا يوجد لدى اسرائيل أية حقوق طبيعية تاريخية قديمة. وحتى قرار ١٩٤٧ الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، يرفض رفضا تاما «شرعية» الصهيونية، كما يرفض وعد بلفور والانتداب البريطاني اللذين صارا على هامش التاريخ، هما وكل مصادر الحقوق الاستعمارية الأخرى... وقد حصلت اسرائيل على الحق في

الوجود من هيئة الأمم المتحدة. ويمكن القول ان هذا حق ممنوح وهو ليس حقا مطلقا غير محدود بل هو قرار مشروط...»(١٧).

وبعد أن يفضح الكاتب خطة اسرائيل التوسعية في حرب ١٩٤٨، ويظهر عدم تقيدها بقرار هيئة الأمم المتحدة واحترامها له، وهو القرار الذي قضى باقامة دولتين: يهودية وعربية فلسطينية، يخلص المؤلف الى استنتاج مفـاده «...لكن آباء اسـرائيل ضربوا عرض الحائط بقرارات وإرادة هيئة الأمم المتحدة فلم يقيموا دولة ديمقراطية محبة للسلام، كما نص على ذلك قرار ١٩٤٧، بل أقاموا دولة توسعية مصابة بأورام سرطان الصهيونية وأطلقوا عليها تسمية «اسرائيل» تيمنا بالتسمية التوراتية(١٨). ويتابع الكاتب محللا السياسة التوسعية الاسرائيلية ومفندا السياسة العرقيـة الداخلية ليقـول: إن «الدولة التي لايجد فيها الانسان مكانا لأنه من دين آخر والتي يتعرض فيها الشعب المختار لايديولوجية النازية اللاإنسانية هي دولة مجرمة»(١٩).

وفي معرض اقتراحاته لحل المشكلة اليهودية في اسرائيل، يطرح، ولأول مرة في الأدبيات السوفياتية، مسألة نزع لايديولوجية الصهيونية عـن اسرائيل. فهي، وان كانت لأول مرحلة تبدو وكأنها تحمل طابعا طوباويا، الا انها اثارت نقاشات حادة بين العلماء.

والجدير بالذكر، ان هناك العديد من الاجتهادات النظرية التي يطرحها المستشرقون حول الصهيونية والصراع العربي ــ الاسرائيلي، قد لاتتطابق احيانا مع وجهة النظر الرسمية. فقد يترك المجال بين وقت وآخر، للباحثين لنشر ارائهم المتنوعة ويؤخذ منها الجديد الذي يتوافق والاستراتيجية السياسية الشرق ــ أوسطية السوفياتية.

هذه القراءة السياسية التحليلية أبعد من أن تكون شاملة، وهدفنا منها التأكيد على الاستنتاجات التالية التي تلخص أهم أفكار المستشرقين السوفيات حول الصهيـونية والصراع العربي التحرري ضدها:

أولا: تؤكد الدراسات الاستشراقية على ان المهمـة السياسيـة الداخلية الأولى للصهيونية هي تدعيم دولة اسرائيل وتوسيع رقعتها وتدعيم اقتصادها وقدراتها العسكرية العدوانية. ولتنفيذ هذه المهام، يتم بذل الجهود الديبلوماسية والسياسية، وتجمع المليارات من الدولارات لدعم اسرائيل وجعلها الطرف الأقوى في المنطقة عسكريا. ومن جانب آخر، تبذل الصهيونية كل ما هو ممكن للحيلولة دون اندماج اليهود وعزلهم في مختلف البلدان ضمن طائفة صهيونية بعيدة عن الشعوب المحيطة بها وايهامهم بأنهم ينتمون الى «أمة يهودية عالمية». ومن هنا، يتم بعث الديانة اليهودية واللغة العبرية والآداب الصهيونية من أجل غرس النزعة الشوفينية المتفوقة في وعي الشباب والأطفال وغرس شعور عدم الثقة بحكوماتهم وشعوبهم لأنهم يرون بأن النزعة المعادية للسامية متأصلة في أعماق الغير، لذا ليس من خيار لليهود إلا الصهيونية ودولة اسرائيل.

ثانيا: تتفاوت الرؤية العلمية السوفياتية في النظر الى الصهيونية. فمنهم من يراها أداة طيّعة بيد الامبريالية الدولية ومنهم من يعطيها حجما أكبر من هذا بكثير، فيؤكد أنها تسيطر على المفاصل الاقتصادية الرئيسية في عالم الرأسمال، وهذا يخولهم، كما يعتقد أنصار هذا الرأي، للعب دور الشريك القوي في رسم الاستراتيجية الكونية للامبريالية.

ثالثا: أضحت الصهيونية برأي المستشرقين السوفيات تشكل خطرا جديا على المنظومة الاشتراكية، ويرونها أنها تساهم في محاولة تقويض المجتمعات الاشتراكية من الداخل.

رابعا: عدم انحصار خطر الصهيونية في اطار دولة اسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط، وامتداده ليشمل عملية الصراع الدولية بين قوى التحرر والاشتراكية من جانب، وقوى الامبريالية والرجعية من جانب آخر، لتشكل عاملا جديدا في نظر المستشرقين السوفيات لمزيد من التحالف والتعاون مع حركة التحرر العربية ضد العدو المشترك.

خامسا: ان رؤية الاستشراق السوفياتي الى الصهيونية، وان بدت متباينة احيانا حول هذه المسألة او تلك، بيد انها في نهاية المطاف لاتذهب بعيدا عن وجهة النظر الرسمية فيؤخذ منها الجديد والضروري ويوظف في خدمة الاستراتيجية السياسية الخارجية للاتحاد السوفياتي.

سادسا: على الرغم من ان العديد من الدراسات الاستشراقية السوفياتية ينقصها الاعتماد على المراجع العربية والعبرية، وعلى الرغم من انها موجهة قبل كل شيء الى القارىء السوفياتي، الا انها ترتدي اهمية خاصة، تقتضي الضرورة الاطلاع عليها وتناولها بالبحث والنقد والتقييم لما تحتوي عليه من اراء جديدة ووثائق ومعلومات ووقائع غنية جدا، ولما تنطوي عليه من رصانة اكاديمية. وهي قد تساعدنا في حال ترجمة الجيد منها الى العربية لمزيد من التعمق والشمولية في فهم طبيعة الامتدادات الدولية لعدونا الصهيوني. كما انها تساعدنا ايضا على فهم العقل السوفياتي عن كثب للتحاور معه ولتعميق نقاط الالتقاء ولمناقشة قضايا مختلف عليها تتطلب توسيع النقاش الديمقراطي حولها، مما يخلق في النتيجة مناخا أفضل لنقاش علمي مشترك ومفيد للطرفين.

سابعا: من الملفت للنظر ان الذي يغلب على معظم المراجع التي يرتكز عليها باحثونا وكتابنا والموجودة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الأبحاث الفلسطيني، وغيرها من المؤسسات البحثية، والاعلامية العربية، هو الاتجاه الانكلو_ساكسوني المتأثر بنزعة «المركزية الأوروبية» في الاستشراق الغربي. مما يعطي لهذه المراجع طابعا وحيد الجانب، مشوها في معظمه، ولايبتعد احيانا عن تبني المقولات و«الستريوتيبات» التي يروج لها الطرف المناهض لأمتنا حضاريا وسياسيا. بيد اننا نرى أن هناك نقطة تمايز كبيرة بين الاستشراق الغربي والاستشراق الماركسي، والسوفياتي منه بخاصة. فنظرة الثاني قريبة من رؤيتنا لذاتنا ولمستقبلنا. ومن هنا تكمن أهمية التعاون معها والانفتاح العلمي الأوسع والأشمل لما في ذلك من مصلحة للطرفين، ولما فيه من خدمة للسلام والتقدم الاجتماعي في العالم.

---

(١) راجع: **فلسطين الثورة**، (بيروت)، العدد ١٦، آذار (مارس) ١٩٧٦.

(٢) راجع: يوري ايفانوف، **احذروا الصهيونية**، موسكو، ١٩٧٠، ص ٤ (بالروسية).

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٦.

(٤) غالينانيكيتينا، **دولة اسرائيل، خصائص التطور الاقتصادي والاجتماعي**، موسكو، ١٩٦٨، ص ٢٩٧.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٩٩.

(٦) راجع د. غالينا نيكيتينا، **الصهيونية العالمية**

تاريخها وسياستها، موسكو، ١٩٧٧، ص ٧٢ و٧٣ و٧٥.
(٧) يتسييف ي.س.، الفاشية تحت النجمة الزرقاء، موسكو، ١٩٧١، ص ٢٠ و٣٣.
(٨) المصدر نفسه، ص ٢١.
(٩) المصدر نفسه، ص ١٥١.
(١٠) المصدر نفسه، ص ١٥٤.
(١١) فلاديمير بوتسكوف، الصهيونية في خدمة معاداة الشيوعية، موسكو، ١٩٧٤، ص ٢٢٢، و٢٢٣.
(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٨.
(١٣) راجع سيرغييف. س.، الصهيونية العالمية تاريخها وسياستها، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.
(١٤) المصدر نفسه، ص ١١٤.
(١٥) المصدر نفسه، ص ١٢٩، و ١٣٠.
(١٦) لاديكين. ف.، جذور الأزمة الخطيرة، موسكو، ١٩٧٣، ص ٤٢.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٩٧ و٩٨.
(١٨) المصدر نفسه، ص ١٠٢.
(١٩) المصدر نفسه، ص ١٩١ و١٩٢.

حول ندوة «قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة»

مـــداخلـــة
الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

زينب الغنيمي

نشرت مجلة شؤون فلسطينية، في العددين ١١٨ و١١٩، ندوة حـول «قضايـا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة» المحتلين، وأحد الأسئلة التي طرحت على المشـاركين في الحـوار، سؤال حـول العمل النقـابي والجماهيـري. وخلال الاجـابات والمداخلات، تم الحديث عن نشاط النقابات العمالية والعمل الطلابي؛ أما دور المرأة الفلسطينية ونضالها، فلم يحظ سوى ببضعة أسطر من قبل بعض المتحدثين.

ونظرا للدور البارز الذي تلعبه المرأة الفلسطينية في الأرض المحتلة، كجزء أساسي وهام من نضالات شعبنا الفلسطيني، نرى من الأهمية إبراز هذا النضال، سواء كان على الصعيد السياسي في مقاومة الاحتلال والتصدي لسياساته الفاشية والعنصرية، والتصدي لمشاريع التسوية الاستسلامية وأبرزها مؤامرة الحكم الذاتي، أم على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي في مواجهة الواقع المرير الذي تفرضه سلطات الاحتلال بهدف تضييق الخناق على جماهير شعبنا.

وفي هذه المداخلة، سنتناول أشكال نضال المرأة وأساليبه، وطبيعة الأطر التي تنشط من خلالها، وضرورة تطوير دورها ونضالها كمهمة وطنية ملحة.

تقديم لا بد منه

عرفت المرأة الفلسطينية العمل النقابي منذ أن وعت خطورة وعد بلفور، فأخذت تهتم بقضيتها الوطنية في مواجهة الهجرة الصهيونية الى فلسطين وضد أساليب الانتداب البريطاني، فتحول عملها من عمل فردي الى عمل تجمعي على أثر هبة البراق، في العام ١٩٢٩، وانعقاد أول مؤتمر نسائي في فلسطين؛ اذ انبثقت عنه اللجنة التنفيذية لجمعية السيدات العربيات في القدس، كذلك تشكل الاتحاد النسائي العربي في القدس عـام ١٩٢٩، والاتحاد النسائي العربي في نابلس.

وأخذ دور المرأة يتصاعد ويتبلور في الاتحادات والجمعيات النسائية التي كان منها: جمعية رعاية الطفولة والأمومة في نابلس سنة ١٩٢٨؛ الاتحاد النسائي العربي في رام الله

سنة ١٩٣٩؛ الجمعية الخيرية الأرمنية للسيدات في القدس سنة ١٩٣٢؛ جمعية النهضة النسائية في رام الله سنة ١٩٢٥؛ جمعية السيدات لرعاية الطفل في بيت جالا سنة ١٩٤٤؛ والاتحاد النسائي في بيت لحم سنة ١٩٤٧.

ولا شك أن هذه الجمعيات المتعددة كانت تهتم، بمجموعها، بقضايا المرأة والطفل بشكل عام، اجتماعيا واقتصادياً؛ وذلك بفتح فصول محو الأمية وتعليم الحياكة والتطريز ومساعدة المحتاجين والاهتمام بالمرضى، ومساعدة النساء الحوامل وارشادهن في تربية الأبناء، اضافة الى الاهتمام بالقضية الوطنية التي لعبت الدور الحاسم في بلورة العديد من الاتحادات النسائية، بشكل خاص، وتشكيلها.

وجاء دور المرأة الأكثر تقدما بعد صدور قرار التقسيم في العام ١٩٤٧، حيث شاركت بالكلمة والسلاح والمظاهرات والاعتصامات، فتطور عملها في الجمعيات والاتحادات القائمة وتأسس المزيد من الجمعيات.

وفي عام ١٩٤٨، كان لقيام دولة الكيان الصهيوني أثره البالغ في تحطيم بنية المجتمع الفلسطيني وتخريب تركيبته الاجتماعية، وبالتالي تعطيل نموه وتطوره، فاضافة الى الأجزاء التي بقيت تحت الاحتلال تعاني من القمع والاضطهاد، تعرض القسم الأكبر من الشعب للهجرة من وطنه وللتشرد إلى البلدان العربية المجاورة في تجمعات متفرقة، وفقد الشعب كيانه السياسي وتعرضت هويته القومية لمخاطر الزوال.

واثر ذلك، شاركت المرأة في الضفة الغربية في استيعاب عدد من أبناء الشهداء وبناتهم، فأسست جميعة دار الطفل العربي في القدس عام ١٩٤٨، كذلك جمعية دار الفتاة اللاجئة عام ١٩٤٩، وذلك للاهتمام بالنساء والفتيات اللاجئات ورعايتهن وتقديم الخدمات لهن.

وبعد الالحاق الأردني للضفة الغربية، نظمت المرأة الفلسطينية عملها في إطار الجمعيات الخيرية، ولم يكن بمقدورها تنظيم أشكال سياسية للعمل، نظرا للحظر المفروض على العمل السياسي من قبل النظام الأردني وحتى صعوبة ابراز الهوية الفلسطينية، فلجأت المرأة الى تشكيل الجمعيات والاتحادات العربية فتشكلت الاتحادات النسائية العربية في بيت ساحور سنة ١٩٥٦؛ البيرة سنة ١٩٥٦؛ طولكرم سنة ١٩٥٥، جمعية سيدات حلحول سنة ١٩٦٤؛ سيدات الخليل سنة ١٩٥٦؛ تنظيم وحماية الأسرة في الخليل سنة ١٩٦٩؛ تنظيم ورعاية الأسرة في نابلس سنة ١٩٦٥؛ عنبتا الخيرية النسائية سنة ١٩٦٥؛ المرابطات في قلقيلية سنة ١٩٦٩؛ سيدات بيرزيت سنة ١٩٧٠؛ سيدات العروب سنة ١٩٧٢؛ نهضة بنت الريف في دورا الخليل سنة ١٩٦١؛ انعاش الأسرة في البيرة سنة ١٩٦٥.

وقد أخذ نضال المرأة وتنظيمها يأخذان شكلا أكثر تطورا خلال فترة الستينات، فكانت الاتحادات النسائية العربية، في جميع المدن، تعود لمركز واحد في القدس، الاتحاد النسائي العربي برئاسة السيدة زليخا الشهابي. اما الجمعيات النسائية الخيرية، فكانت في اطار اتحاد الجمعيات الخيرية في كل محافظة من المحافظات: القدس، الخليل، نابلس، طولكرم.

وكانت هذه الاتحادات والجمعيات، تسعى لرفع مستوى المرأة اجتماعيا، وتطوير

وعيها الثقافي عبر انشاء النوادي الثقافية، وفتح فصول محو الأمية وتعليم الكبار واحتضان أبناء وبنات الشهيدات ورعايتهم، ورعاية ابناء المحتاجين وتوفير فرص التعليم لهم، وفتح دور الحضانة والروضات، والمستوصفات واعداد المرأة وتأهيلها مهنياً من خلال تنظيم دورات الطباعة واعمال السكرتاريا واحياء التراث الشعبي الفلسطيني، وتدريبها على اعمال التمريض. وقام العديد من هذه الجمعيات بفتح مراكز لرعاية الأمومة والطفولة. هذا، اضافة الى الجمعيات المختلطة والنوادي الثقافية، كجمعيات الهلال الأحمر ودور اليتيم التي تشارك فيها النساء بفاعلية.

إلا أن هذه الجمعيات والاتحادات، رغم دورها النشط، فقد ظلت بمجموعها، محكومة الى لوائح الجمعيات الخيرية، في اطار ما يفرضه النظام الأردني وتتقيد به هذه الجمعيات؛ الأمر الذي لم يكن يسمح بتأطير النساء بشكل منظم، ولم يساعد بالتالي على خروج المرأة من دائرة التبعية للمفاهيم الاجتماعية المتخلفة، كما أنه سمح لفئة معينة من نساء الطبقة البورجوازية لريادة هذا العمل المنظم دون أن تسمح بأن تكون لها قاعدتها الشعبية من النساء الفقيرات.

وهذه الظروف السياسية انعكست على العمل السياسي للأحزاب التي كانت قائمة كحركة القوميين العرب والحزب الشيوعي الأردني وحزب البعث العربي الاشتراكي، فنظرا لحظر هذه الأحزاب، لجأت الى تنظيم عمل المرأة في اطار هذه الاتحادات والجمعيات الخيرية واستغلال الاشكال القائمة لادخال الأطراف المنظمة فيها.

أما في قطاع غزة، حتى العام ١٩٦٥، فلم يكن هناك اشكال منظمة للنشاط النسائي سوى المنظمات النسائية للأحزاب السياسية، حركة القوميين العرب والحزب الشيوعي؛ وذلك لخضوع القطاع لظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة في ظل الادارة المصرية ابان صعود البورجوازية المصرية.

تشكيل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

بعد تشكيل أول مجلس وطني فلسطيني عام ١٩٦٤، وبدء تبلور الشخصية الفلسطينية، تأسس في العام ١٩٦٥ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية؛ حيث أعلن ليكون تنظيما شعبيا نسائيا ديمقراطيا وقاعدة من قواعد م.ت.ف. وله فروع في كل أماكن تواجد الشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها، وكان مقره القدس، وتشكل أيضا الاتحاد النسائي في قطاع غزة الذي بدأ يلعب دورا اجتماعيا وسياسيا داخل القطاع بتنظيم النساء في صفوفه وتأطيرهن. إلا أن هذا الاتحاد لم يستطع، منذ تأسيسه وحتى الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية، أن يعيد تشكيل وبناء الحركة النسائية الفلسطينية وفق اهدافه ولوائحه المعلنة، نظرا للوضع السياسي القائم في الضفة الغربية.

تطور نضال المرأة الفلسطينية بعد العام ١٩٦٧

بعد الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة، في العام ١٩٦٧، خاض الشعب الفلسطيني بقوة وصلابة، نضالات عدة ضد الاضطهاد القومي وأساليب العدو الصهيوني المتمثلة في سياسة التجويع والقهر والالحاق الاقتصادي والتهويد والتغيير

الديمغرافي والجغرافي المتمثلة في بناء المستوطنات والأساليب الوحشية كالقتل والتعذيب والاعتقال ومحاصرة القرى والمدن لاجبار الشعب على النزوح من أرضه.

وقد شاركت المرأة الفلسطينية بهذا النضال بشكل فعال كجزء أساسي من هذا الشعب، إلى جانب نضالاتها المستمرة ضد الاضطهاد الاجتماعي الذي عانت منه كثيرا والذي تمثل بخضوعها وتبعيتها لسلطة الرجل والمفاهيم الاجتماعية المتخلفة، وقد كان للمرأة دور ايجابي في عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي والنضال السياسي.

فالطبيعة الخيرية لنشاط معظم الهيئات النسائية، شهدت تطورا فعليا بعد الاحتلال مباشرة. والظروف السياسية والاقتصادية المستجدة فرضت اشكالا من التسييس على نضالاتها؛ مما جعلها عاملا من عوامل الصمود في الأرض المحتلة.

(أ) انبثقت عن معظم الاتحادات والجمعيات لجان لرعاية المعتقلين وأسرهم وأسر الشهداء المتضررين بسبب الاحتلال؛ حيث قامت هذه اللجان، بدورها، بتقديم الدعم المادي لعائلات المعتقلين. كذلك ساهمت برعاية ابنائهم بتولي الاشراف على اكمال تعليمهم.

(ب) كانت الجمعيات والاتحادات في الضفة الغربية وغزة سباقة في رعاية النساء وتأمين العمل لهن، بفتح المزيد من مراكز التأهيل المهني والمراكز الانتاجية بمشروعات كبيرة، كتعبئة الأدوية، وتغليف المواد الغذائية وتعبئتها والخياطة الصناعية؛ وذلك كي تحول دون الحاق النساء العاملات داخل مصانع العدو وشركاته.

(ج) اهتمت الاتحادات والجمعيات بالتعليم لنوقوف في وجه محاولات سلطات الاحتلال المنظمة لتجهيل ابناء شعبنا وحرمانهم من التعليم وتفادي تهويد البرامج؛ وذلك بفتح المدارس الخاصة لمرحلة الرياض والمرحلة الابتدائية، كذلك اعطاء منح دراسية للتعليم الجامعي في الداخل وقروض التعليم في الخارج واعطاء اولوية للطالبات.

(د) الاهتمام بمحو الامية وتعليم الكبار في الضفة والقطاع بالاشتراك والمساهمة الفعالة لمكافحة الأمية الأبجدية والثقافية والسياسية؛ وذلك بالتعاون مع ممثلين من جامعة بيرزيت وممثلين عن المحافظات حيث انشىء ١٢٢ مركزا لمحو الأمية في الضفة والقطاع.

(هـ) تقوم بعض الجمعيات بتقديم قروض للاسكان من أجل بقاء المواطنين فوق أرضهم ودفع تعويضات للذين تهدم سلطات الاحتلال منازلهم لمقاومة عمليات التهجير.

(و) تقديم الآلات الزراعية الحديثة للمزارعين ودفع القروض لهم للمحافظة على الانتاج الزراعي في الضفة والقطاع، للحؤول دون اقتلاع المزارعين من أرضهم والحاقهم بمزارع العدو للعمل فيها.

ولا نستطيع، أمام هذا التطور الفعلي لدور الاتحادات والجمعيات النسائية، إلا أن نرى الخلفية السياسية التي حكمت هذا التطور. فبالرغم من أن هذا العمل المنظم يشكل في طابعه العام، نضالا اجتماعيا، الا أنه ساهم ويساهم بشكل فعّال في دعم صمود جماهير شعبنا داخل الأرض المحتلة ومقاومة مخططات سلطات الاحتلال وأساليبه القمعية والاقتلاعية. أما الدور السياسي المباشر الذي لعبته المرأة الفلسطينية، داخل الأرض المحتلة وخارجها، سواء بأشكال منظمة أم غير منظمة، في مقاومة الاحتلال الصهيوني، فأبرز مظاهره:

- تنظيم العديد من المسيرات النسائية والاعتصامات والاضرابات في مناسبات عدة

كمسيرات أمهات المعتقلين وزوجـاتهم وعائلاتهم لتحسين ظروف المعتقلين وضد أساليب التعذيب الفاشي الذي يعانون منه.

□ اعتصامات نسائية ضد حريق المسجد الأقصى وضد الحاق القدس.

□ مسيرات نسائية ضد بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي وضد عمليات التهجير وهدم المنازل.

□ مشاركة النساء الفلسطينيات الفعالة في الانتفاضات الشعبية التي شهدتها الأرض المحتلة ضد مؤامرات التسوية ومشروع الحكم الذاتي، باشتراك واسع للطالبات والشابات والأكبر سناً.

□ وجود مناضلات مقاتلات في اطار تنظيمات المقاومة الفلسطينية.

ويدل على هذا استشهاد العديد من الرموز النسائية مثل، شـادية أبـو غزالة، ومنتهى حوراني، لينا النابلسي، تغريد البطمة، دلال المغربي، وغيرهن الكثيرات، كذلك وجود المئات من النساء في معتقلات العدو الصهيوني في سجون غزة، والرملة والقدس ونابلس ورام الله بتهمة الاشتراك في العملين: العسكري والسياسي، ومنهن من تلقين احكاما تتراوح بين السجن مدى الحياة والسجن لخمس سنوات باعداد كبيرة اضافة الى اللواتي يتلقين أحكاماً دون الخمس سنوات واللواتي يقضين أشهراً رهن التحقيق، وكلهن ينتمين الى فصائل المقاومة في اطار المنظمات النسائية التابعة لهذه الفصائل.

كما أخذت تتبلور، ومنذ عام تقريبا، أشكال منظمة جديدة لتأطير الحركة النسائية الفلسطينية ممثلة في لجان العمل النسائي بهدف تمتين بنيان الحركة النسـائية ومد نشاطاتها وفق اهداف أكثر تقدما، ووفق لوائح منظمة جديدة تختلف، في جوهرها، عن لوائح الاتحادات الخيرية وتصب اهتمامها على ردم الثغرة في بنيان الحركة النسائية بالاهتمام بالجماهير الفقيرة وحركة النساء العاملات. وقد حققت هذه اللجان خطوة هامة على طريق تقدمها بانتشارها في المدن والقرى.

دور الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

نظرا للظروف السياسية القائمـة في الأرض المحتلة، والمتمثلة بوجـود الاحتلال الصهيوني، فان الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، كباقي المنظمات الشعبية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، لا يستطيع العمل بشكل علني. لذا، فان هذه الثغرة هي إحدى اهم الثغرات في قدرة الاتحاد على تأطير ومركزة تنظيم الحركة النسائية الفلسطينية في الداخل. لذا فان العلاقة بين الاتحاد وجماهير النساء، في الضفة والقطاع، تتميز بالضعف العام، وتتم من خلال العلاقة بالاتحادات والجمعيات ولجان العمل النسائي التي يعدها الاتحاد هيئات مؤازرة للاتحاد.

ويدعم الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية نشاط هذه الاتحادات والجمعيات بأشكال عدة منها السري ومنها العلني. وأبرزها:

الحصـول على الدعم المـادي لهذه الجمعيـات والاتحادات من اللجنـة الأردنية الفلسطينية المشتركة التي تشكلت وفقا لمقررات مؤتمر القمة في بغداد. كذلك الحصول على الدعم من صندوق القدس الذي انبثق عن المؤتمرات الاسلامية والذي يتلقى دعما من

كافة الدول العربية والاسلامية. والحصول أيضا، على الدعم المادي من المجلس التنفيذي للاتحاد العام للجمعيات الخيرية الذي تأسس سنة ١٩٥٩، ويضم جمعيات في الداخل والخارج.

إلا أن هذه العلاقة بين الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وبين الاتحادات والجمعيات، لم تتطور، من حيث مضمونها الفعلي، لتؤثر على هذه الاتحادات النسائية وتعيد صياغتها حسب مواثيق الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ولوائحه، ويبرز بالتالي ضعف تأثير الاتحاد على جماهير النساء التي تشكل القاعدة لتلك الاتحادات والجمعيات وبالتالي اعاقة الوصول الى كافة الجماهير النسائية ومحاولة تنظيمها وفق أسس اكثر ثورية.

من خلال ماتقدم، نلمس تطورا ملحوظا في دور المرأة الفلسطينية ونضالها الاجتماعي والسياسي في الأرض المحتلة بعد العام ١٩٦٧ ويعود ذلك الى:

□ طبيعة الاحتلال الصهيوني العنصري الفاشي ونضال كافة فئات الشعب الفلسطيني ضد الاضطهاد القومي وسياسات سلطات الاحتلال القمعية؛ مما دفع الكثير من النساء الفلسطينيات للتعبير عن موقفهن من خلال المشاركة في الانتفاضات الشعبية والعمل السياسي المنظم، وأدى ذلك الى بروز دور المرأة من خلال تعرض الكثيرات للاعتقال والاستشهاد؛ مما ساعدها على الحصول على بعض حقوقها وتطوير نشاطها وكسر العديد من المفاهيم الاجتماعية المتخلفة التي أعاقت حريتها وأضعفت عطاءها في الفترة السابقة للاحتلال.

□ طبيعة الوضع الاقتصادي داخل الأرض المحتلة من جراء سياسة الالحاق والدمج الصهيونية التي أثرت سلبا على مستوى المعيشة، والحقت الخراب بالصناعة والزراعة وكافة المشاريع الاقتصادية الوطنية، وانعكاس هذا كله على وضع المرأة وبخاصة ربات الأسر اللواتي أصبحن معيلات بعد اعتقال او استشهاد الأب او الزوج او الابن الأكبر. فأدى بالنساء الى المشاركة في العمل خارج اطار العمل التقليدي تحت وطأة الأوضاع الاقتصادية المتدنية، فخرجت المرأة للعمل في المصانع والمزارع والمؤسسات المختلفة، فكسرت بذلك التقليد الاجتماعي السائد الذي حدد دورها في السابق كربة بيت ومزاولة بعض الأعمال المرتبطة بالعمل المنزلي فقط كالخياطة والتطريز... الخ.

□ تطور مستوى التعليم لدى المرأة والذي حكمته في البداية، الحاجة الاقتصادية لفتح آفاق العمل امامها، مما ساهم في تطوير وعيها واضطلاعها بدورها كجزء هام وفاعل في المجتمع.

هذه عوامل رئيسية، إضافة الى غيرها من العوامل التي دفعت بالمرأة الى الامام، للمشاركة في بناء المجتمع الفلسطيني في الداخل وحمايته، إلا أن هذا التطور الهام في دورها ونضالها الاجتماعي والسياسي لم يساهم في تطوير الأشكال التنظيمية للحركة النسائية الفلسطينية ولم يردم الثغرة في بنائها المتكامل، بحيث تستند الى أوسع قاعدة جماهيرية شعبية نسائية تتمايز بنضالها، مما يضعف هذا الدور ويضعف القدرة على اجتذاب قطاعات نسائية واسعة الى حركتها النضالية. ولا شك أن عوائق عدة تقف أمام تنظيم الحركة النسائية بشكل أفضل، وتطوير اداتها التنظيمية المركزية، أهمها:

□ اتساع إطار الجمعيات والاتحادات النسائية ذات الطابع الخيري بشكل عام، وعدم التطور في هذه الجمعيات؛ إذ أنها لاتزال تعمل وفق لوائح وأهداف ماقبل ١٩٦٧، وضعف إشراكها في مجالات الأنشطة المختلفة وبشكل خاص في العمل النقابي على تنوعه، إذ يلاحظ التقصير الشديد في اشراك المرأة في النقابات العمالية، على سبيل المثال، رغم أن الكثير من النساء طرقن ميدان العمل في مصانع العدو ومؤسساته، فلم يجر الالتفات الى هذا القطاع الكادح من النساء من أجل تأطيره وتنظيمه في اطارات العمل النقابي، رغم كونها حاجة ملحة وماسة. كذلك ضعف اشراكها في باقي النقابات وان كان الأمر يختلف نسبيا في قطاع الطلاب.

ومن الملاحظ ان هذا لاينطبق على وضع المرأة في الداخل بل وفي الخارج أيضا، مما يضعف دورها بعدم فتح مجالات واسعة أمام تأطيرها وتنظيمها وتطوير وعيها لقضيتها الاجتماعية. كذلك ضعف اشراكها في اللجان الوطنية الأخرى المشكّلة في الأرض المحتلة لقيادة العمل كلجان الدفاع عن الأرض والهيئات الوطنية الأخرى.

□ ضعف دور التنظيمات الفلسطينية في تشكيل المنظمات النسائية وتنظيمها، في الداخل والاعتماد على العمل النخبوي في القطاع النسائي.

ولا شك أنه يقع على عاتق الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عبء أساسي، بالتعاون مع كافة المنظمات الشعبية الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية والهيئات الوطنية العاملة داخل الأرض المحتلة وخارجها، في النضال الجاد من أجل النهوض وتطوير دور المرأة الفلسطينة في الأرض المحتلة ونضالها، لبلورة الحركة النسائية بشكل ثوري كي تضطلع بمهامها الوطنية، آخذين بالاعتبار ضرورة العمل على:

□ تنظيم النضال النسائي في الأرض المحتلة ومركزته بخلق أشكال توحيدية بين الجمعيات والاتحادات القائمة.

□ النضال من أجل اعادة خلق الاتحادات والجمعيات على صورة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وفق لوائحه ودستوره وأهدافه.

□ توسيع القاعدة الشعبية للاطارات التنظيمية القائمة بالعمل على اجتذاب القطاع الواسع من الجماهير النسائية الفقيرة والكادحة إلى حركتها النضالية.

□ تطوير برامج ونضالات الأشكال القائمة كي تحقق مصلحة كافة جماهير النساء في الأرض المحتلة.

□ النضال من أجل تطوير النضال السياسي للشعب الفلسطيني وتنظيم العمل الجبهوي بين كافة التنظيمات الوطنية والديمقراطية الفلسطينية.

الشاعر حسن البحيري
ملامح حياة ومعالم رؤية وطنية

د. حسني محمود حسين

ما إن تلج بيت البحيري في حي المزرعة في دمشق، حتى تطالعك صور المدن الفلسطينية الأنيقة من على جانبي الممر الموصل من البوابة الخارجية... ثم تتعدد بك المنافذ والمداخل والغرف، وانت تجوس خلال الدار لتطل فيها ومنها كلها على «الاشياء الفلسطينية المحضة...» الخرائط والصور واللوحات والكتب والأزياء، وبعض المصنوعات اليدوية والنباتات المجلوبة... حتى النقود والطوابع الفلسطينية منذ ايام الانتداب البريطاني المشؤوم.

ويحلو لك حسن البحيري، في «متحفه»؛ وهو، مثله مثل عجوز فلسطينية حريصة، يدس يده هنا وهناك... ويخرجها في كل مرة ليريك بعض أشيائه الفلسطينية العزيزة، يعرضها عليك، وهو يحدثك عنها في كثير من الاعتزاز والزهو الباسل الحزين. ويعجب المرء حقا بهذه القدرة الانسانية المدهشة، وبهذا الجهد الفردي الذي سخره صاحبه لخلق فلسطين مكثفة في بيت واحد... احاله إلى ما يحلو لي أن أسميه «متحف فلسطيني للبحيري» في قلب دمشق... ولكنه حبها المقدس الذي سيطر على صاحبه إلى ما يقرب من حد العبادة، هو الذي اقدره، بجهده الفردي، على التضحية لتحقيق مشروعه العزيز الفريد الذي يقوم على نيته في التوصية ببيته الواسع ليكون، بكل ما فيه، وما أكثر ما فيه متعلقا بفلسطين، مركزا ثقافيا فلسطينيا في قلب بلاد الشام. ان هذه الفكرة الوطنية النبيلة التي يلزم الرجل بها نفسه قد أدت به إلى أن يبذل جهدا خارقا في إعداد بيته ليكون هذا المركز المبتغى بعد وفاة صاحبه، مد الله في عمره. ولكن ما يؤرق البحيري، وهو ينسحب عن شرفة العقد السادس ليخطو على عتبة العقد السابع، الأمور والملابسات القانونية التي تتصل بمثل هذا العمل في مثل ظروف صاحبه... رجلا وحيدا عزبا...

ان من يعرف حسن البحيري لا يستغرب منه هذه الفكرة او هذا المشروع؛ فهو من مواليد مدينة حيفا... ومن يقرأ شعره* فيها ويقف على حبه مدينته من خلال وطنه

* صدر للشاعر ديوان «حيفا في سواد العيون»، طبع في مطابع «اوفست العلم»، بدمشق عام ١٩٧٣. كما =

فلسطين، وحبه فلسطين من خلال مدينته حيفا، يدرك كيف يمكن أن يكون البحيري محارة حيفاوية فلسطينية قذفت بها أمواج (الخروج الكبير) عام ١٩٤٨ الى بر الشام... وحتى تظل المحارة في مناخها المناسب خلقت من حولها هذا الوجود الفلسطيني الصغير تتدثر به وتتمثل من خلاله بحر حيفا وشاطئها وكرملها؛ مما ينعش فيه نبض الحياة، ويبعث في نفسه آمالها. ولذلك فان حسن يغمض عينيه لآخر مرة في كل ليلة، ويفتحهما لأول مرة كل صباح على مشهد من مشاهد حيفا المتعددة في بيته. علقه فوق سريره الصغير المتواضع، يعود من خلاله إلى «جوسق الالهام» ٥٢ أ شارع الوادي، بيته الصغير المتواضع القائم على ربوة بين كتف الكرمل وخاصرته.

ان جهل حسن البحيري تاريخ ولادته، واعتماده في تقديره، بالسنة، على ملاحظات امه او خالته، عنوان ذو دلالة عميقة على حياة الطفل التي «تمرمر» فيها، وطعمها علقما... ويعرض حسن بعض أشرطتها: وهو يكشف لمحدثه: بصراحة، عن بعض جروحه النفسية، وهو يريه كذلك بعض آثار الجروح التي ورثها عن جسم ذلك الصبـي اليتيم، وقد تحكم به لسنوات رجل فظ غليظ القلب، كان مولودا في ساعة رفعت فيها الرحمة والشفقة من على الأرض، فلم يشوبا قلبه بأية شائبة.

ان أبرز ما في حسن البحيري هو هذا الاخلاص الطفل الذي يلمسه جليسه ويراه يدب حانيا في عينيه الصغيرتين، وهما تسافران في اعماق نفسه الى ما هو أبعد من نصف قرن بسنوات، لتعودا بصور طفولته المعذبة. وعندما يرحل حسن هذه السنوات الطوال في اعماق نفسه، يعود اليك بآثار الجروح التي يحملها في ظاهر جسده النحيل: في احدى قدميه، وعلى احد ساقيه، وفي بطنه وفي رأسه من آثار الضرب والتعذيب وفي أعماق نفسه الكبيرة مذ كان طفلا (يتعربش) شجرة الجميـز الضخمة، ويلتصق بـأحد جـذوعها، كالخفاش الصغير. منتظرا في الهاجرة ان تتحرك به بعيدا عن عذاب زوج امه القاسي.. لتنقذ الصبـي من المشي حافيا فوق الرمال الحارة على الطريق الطويلة الموصلة الى ذلك الجب المهجور بين الحواكير في قرية «سلمة» بالقرب من يافا، وقد قاده اليه ذلك الرجل الفظ كي يرميه فيه بين أنياب «الغولة التي تربض في قاعه!»، وهو لايتجاوز الثالثة او الرابعة من عمره، ولتنقذه من عذاب الألم المر الذي عاناه الطفل من «الغرغرينا» التي كادت تؤدي الى بتر بعض اصابع إحدى قدميه لولا سلسلة من العمليات أجريت له في احـد مستشفيات يافا لتحفظ له قدمه سليمة، وان كانت لاتزال تحتفظ بآثـار تلك العمليات، ولتنقذه من كثير من العذاب الذي يحدثك عنه حسن البحيري، الشيخ الطفل. وكلما كان الرجل عظيما، كلما كان فيه من الطفولة أكثر، وبمقدار مايكون فيه من الطفولة يكون الرجل عظيما ولا تستطيع ان تتصور حسن البحيري وانت تستمع اليه إلا انه طفل كبير... انه يجسد عظمة الرجل، وعظمة الانسان في الرجل، بصبره وجلده، بدأبه وقوة احتماله، بمواهبه وبانجازه، وبسر الحياة والتحدي فيه. ومن هنا، فاننا نفهم لماذا كان لا بد من أن يتولد في حسن البحيري، وفي وقت مبكر، الشعور بالوحدة والهجران والغربة،

= انه اعان صديقه هارون هاشم رشيد في تأليف ونشر كتاب «مدينة وشاعر ــ حيفا والبحيري»، مطبعة دار الحياة، دمشق، ١٩٧٥.

«وقد كان الطفل روحا مرهفا، ناعما أصلا، حنونا، كسر قلبه وصدع روحه، وصدم حياته زوج أمه...»[1].

يقول لك حسن البحيري: «لقد نشأت يا صاحبي كالعوسجة البرية»[2]، وفي ذهنه صور من حياة اليتم والتشرد وملاجيء الأيتام، والأعمال المتواضعة التي فرضتها عليه حياته القاسية. وربما كان عمله كأجير فران، في فترة من فترات طفولته، من أضمن الأعمال توفيرا لخبز يومه. وكان أول عمل رسمي له، وقد بلغ سن الشباب، عامل تنظيفات في محطة سكة حديد فلسطين بحيفا. لقد كان حسن في معظم أيام طفولته يخلط بين تخطف الرغيف بعرق جبينه، وبين تخطف الحروف الأولى من بعض الكتاتيب والمدارس الصغيرة بحيفا، ولكم ظل يتدرب على جمع هذه الحروف او تفكيكها على اللافتات في مدينة حيفا، وعلى قصاصات الجرائد وعلب التبغ الفارغة التي كان شغوفا بالتقاطها كي يتدرب بها وعليها على تفكيك أبجديته الأولى وتوصيلها. هذه الوسيلة التي أقدرته بالنتيجة، على معرفة معالم اللغتين الانكليزية* والعبرية إلى جانب اتقانه اللغة العربية.

يقول بعض الخبيرين بمناطق فلسطين الساحلية انك تستطيع ان تحفر في بعض هذه المناطق بيديك، وعلى مدى اشبار قليلة، لتتفجر أمام ناظريك عيون الماء، ولا غرابة إذا ما غرزت قدمك أو حافر دابتك ان تنفجر من بعدها عين ماء قراح... إن الماء في هذه الأرض غزير وغير بعيد الغور... وهكذا كانت مواهب حسن البحيري... غزيرة وقريبة الغور... مثل الكثير من ينابيع الساحل في فلسطين فلم تكن تحتاج إلى جهد كبير او متعمد او منظم كي تنفجر. ولكم لفتت مواهب الصبي المشرد أنظار مدرسيه في مدرسته الأولى[3] وأنظار الممرضات الأجنبيات في مستشفى يافا، فكن يتنازعن بسببه، أيهن تصطحبه الى بلدها... الفرنسيات او الانكليزيات تمهيدا لتنصيره[4].

وسواء وضعت أم حسن حملها مع وضع الحرب العالمية الأولى أوزارها عام ١٩١٨، أم عقب ذلك بسنوات، أي عام ١٩٢١، فان في ما نقرؤه له من قصائد قوية مؤرخة في عام ١٩٣٦[5]، عام الثورة الشعبية في فلسطين، الدليل الواضح على نضج مواهب الفتى وتفجرها المبكر. كأني به كان في باطنه يضج بينابيع الموسيقى واللحن والنغم، كالعصفور يغرد بفطرته، فتفيض حنجرته بالألحان والأنغام! فهل لو لم يتفتح البحيري على نعمة الحرف هذا التفتح البسيط كان من الممكن ان يصبح شاعراً؟ ربما كان ذلك مرجحاً، ولكن هذا التفتح البسيط فتح أمامه عوالم اللغة وآفاق الأدب والشعر فتخلق فيه «الشاعر الفصيح» منذ راح يصيح، وراحت مواهبه تتبلور وتزهر.

وحسن يحفظ جل شعره، حتى أقدم هذا الشعر، وليس كل الشعراء يشبهونه في ذلك، كما أنه يحفظ الكثير من شعر الأقدمين. وذلك إن دل على شيء، فانما يدل على حافظة قوية يتمتع بها. وكانت هذه الحافظة، تدعمها مواهبه الفنية وأذنه الموسيقية المرهفة، وحساسيته الحادة، عدَّته في إخصاب نفسه واغناء ثقافته التراثية، مما أصّل لغته وأثرى معجمه. واذا لاحظنا الفترة الزمنية المبكرة التي نُقدّر ان مواهبه بدأت تتفتح

---

* ترجم كتاب «اوسكار وايلد»، وهو قصص مترجمة عن الانكليزية نشر دار اليقظة العربية بدمشق، طبع مطبعة دمشق عام ١٩٥٣.

فيها وتتبلور، منذ منتصف الثلاثينات وأوائل الأربعينات؛ وهي فترة ازدهار الاتجاه الرومانتيكي في الشعر العربي الحديث، هذه الفترة التي عقدت فيها أزهار الاتجاهات التجديدية لدى كل من عبد الرحمن شكري والعقاد والمازني في مصر، ولدى شعراء المهاجر الأميركية الشاميين، ثم أثمرت هذه الأزهار بعد ذلك شعر من سموا «جماعة أبولو» رمزا على اتجاه غالبية شعراء هذه الجماعة إلى الاتجاه الرومانتيكي في الشعر العربي الحديث... إذا لاحظنا ذلك، فاننا لابد من ان ندرك كيف أن شاعرا موهوبا مثل حسن البحيري، يتثقف على نفسه في تفتح وحرية في أجواء فلسطين الثقافية آنذاك، وقد كانت قوية الاحتكاك بالأجواء الثقافية العربية بعامة، كان لابد له من أن يتسربل بالرومانتيكية التي غمرت نفسه وقلبه. ولذلك لم يكن غريبا أن يلقبه احمد رامي «شاعر الحب والجمال»(٦)، كما لم يكن غريبا أن يهدي ديوانه الأول الى احمد رامي وأن يلقبه بدوره أمير شعراء الوجدان، وشاعر شباب النيل «الذي حرك أوتار القلوب بشعره، وحمل الأرواح الى عالم الأماني والأحلام»(٧).

ومع أننا نحس، في هذه الفترة، أن البحيري شاعر رومانتيكي من أخمص قدميه الى ما فوق أذنيه بأشبار، إلا أنه يمكن للدارس المدقق أن يلحظ أن هذه الرومانتيكية لم تكن من ذلك النوع المتميع الرخو أو «المطرطش» العاطفة، على حد قول المرحوم محمد مندور: ولكنها كانت رومانتيكية فيها قدر كبير من التماسك والصلابة، وقد هبت عليها بعض رياح الهموم والأوجاع الفلسطينية آنذاك، فألقحت في تربتها، منذ وقت مبكر، بعض بذور وطنية بدأت تنتعش في مناخ الثورة الشعبية عام ١٩٣٦ التي تتصل جذورها بحركة الشيخ عز الدين القسام التي كانت مدينة البحيري بالذات، حيفا، وجامع الاستقلال فيها على الخصوص، ميدانا ومنبرا انطلقت عنه وانتشرت فيها دعوته الوطنية المخلصة إلى الجهاد، التي لانشك في أن الفتى حسن تشرب من أنفاسها، ولفحه شيء من وهجها القصير الأمد. وجاء الاضراب الكبير الذي شمل فلسطين طوال ستة أشهر، وثورة ١٩٣٦ في ظروفها الخاصة ليجعلا الشاعر الصغير المتلهف على الثقافة يستمريء مذاقاتهما من خلال شعر ابراهيم طوقان وعبد الكريم الكرمي، وعبد الرحيم محمود ومطلق عبد الخالق ووديع البستاني* واسكندر الخوري البيتجالي وغيرهم من الشعراء الطليعيين في فلسطين يومئذ. ومن هنا، فاننا نقرأ له، في هذه الفترة، قصائد: نشيد بلادي، لهب الشباب، معاقلنا، قومي(٨)، وقد نشرها في ديوانه الثالث «ابتسام الضحى». ويبدو فيها بوضوح، خاضعا لعدة عوامل ومؤثرات أولها، عامل السن؛ حيث لم يكن قد تجاوز الثامنة عشرة من عمره، على أبعد الاحتمالات. ولذلك، فاننا نحس، في هذه القصائد الوطنية، بروح الشباب العارم المتدفق من ناحية كما نحس، في إحداها على الخصوص، من ناحية أخرى، بسمات من بدائية العمل الفني. ويتضح ذلك في قصيدة «معاقلنا» التي ربما كانت من أوائل منظوماته، وذلك لما فيها من حدة عاطفة مع قصر نفس، ووضوح ومباشرة مع نثرية

---

* شاعر لبناني المولد والنشأة، فلسطيني الاقامة والتوطن، قدم الى فلسطين موظفا ضمن بعض ادارات الاحتلال البريطاني منذ عام ١٩١٧. وقد واكب تطورالقضية الفلسطينية عن كثب. وله ديوان «الفلسطينيات»، وفيه تصوير دقيق لتطورات هذه القضية.

حادة. وثاني هذه العوامل والمؤثرات هو روح الفترة الزمنية وظروفها الثورية التي كانت تعم البلاد في أعقاب حركة الشيخ عزالدين القسام في الجهاد، وما تلاها من إضراب وثورة؛ حيث غذت هذه الروح أحاسيس الشباب بزاد من عنفوان الثورة زاد، في إحساسه بتضخمها، حساسيته وأحواله المعيشية والنفسية. وذلك ما جعله يرى في ثورة شعبه كأنها حركة الأقدار التي تخضع الزمان لمشيئتهم. يقول في قصيدة قومي:

ولو كـان قـومي هجـدا لأفقتهم ولكن لهم طرف على المجد ساهر
النـاس والأيـام تخضـع خشعـا إذا منهم أومى الى الدهـر آمـر

وينبت في تربة هذا العامل الثاني، عامل ثالث، وأعني به أثر الاهتمام بفكـرة الأناشيد الوطنية التي كان لها صداها بين الشعراء العرب في هذه الفترة؛ حيث كانت تقوم المنافسات في نظمها، وترصد الجوائز والمكافآت لأحسن الأناشيد. ولذلك ليس غريبا أن يتأثر البحيري، الشاعر الشاب بأحمد شوقي ومصطفى صادق الرافعي وبسواهما في مصر، وبابراهيم طوقان في وطنه الأصغر، فلسطين، وهو صاحب أكثر هذه الأناشيد، سيرورة وانتشارا في الوطن العربي(٩).

ويمكننا أن نلمس أثر عامل رابع في هذه القصائد. وهو أثر التراث في الفخر والحرب، حيث نحس في هذه القصائد كلها بروح عمرو بن كلثوم تنتفض وتدب فيما بين السطور. كأن البحيري قد نفض يده لتوه من قراءة معلقته فظل روحها، وقوله فيها:

إذا بـلغ الفـطام لنـا صـبـي تخـر له الجبـابـر سـاجـدينـا

يقدحان روح شاعرنا، ويشعلان في نفسه حرائق المجد، ويؤججان نيران الحمية، حتى ليحس البحيري أنه يريد أن يبز عمروا وهو يضع رضيع قومه هو في مقابل فطيم قوم عمرو في القوة والجبروت فيقول في «نشيد بلادي»:

ويوم تعم الحرب والخطب يعتري يكاد لها طفـل الرضاعـة ينبري!

ويبسط لنا روح المعلقة، في قوله، في قومه:

فشيخهم في النـائبـات مـجـرب وطفلهم شبـل نمـاه الغضـافـر
وشبـانهم يوم الردى حمم الوغى تلقّى العـدا والصدر بـالنار ثـائر
إذا ما دعا الداعي ليـوم كريهـة بأن حامت الجلىّ فأين الكـواسر؟

وكذلك، وهو يقول:

إذا دعت الأوطان يـومـا لبغيـة بـأرواحنا الظمـأى أجبنا نـداءها
نـذود عن المجـد التليـد بصـارم شموس الضحى منه استعارت ضياءها
ومنا الذي قد روع الدهر بأسـه وعلم أحـداث الزمـان مضـاءهـا
تسـالمنـا الأيـام خشيـة بـأسنـا فتلقي لنـا أيـدي الليـالي ولاءهـا
ويدني لنا الدهر المنى وهو صاغر وأنفسنـا منهـا تنـال اشتهـاءهـا

وبمقدار ما يعكس هذا الشعر من فكرة الوطنية؛ فانه، بعواطفه المتأججة، يحمل الكثير من لقاح الروح الرومانتيكية وغبارها.

وربما كان من مظاهر الروح الرومانتيكية، عند البحيري، هذه الرغبة لديه في تسجيل بعض الظروف والملابسات التي كان ينظم فيها كثيرا من قصائده، كالزمان، دقيقا أحيانا بالساعة، ثم بالتاريخ الهجري، ما يوافقه من التاريخ الميلادي في بعض الأحيان، وكالمكان

مع إشارة أحيانا إلى بعض الملابسات المحيطة بموقف النظم[١٠]. وربما كان كذلك من مظاهر هذه الروح لديه هذا الذوق المتفنن الذي يصر على إخراج دواوينه به، منذ أول ديوان (سنة ١٩٤٣) حتى ديوان «لفلسطين أغني» الذي يعده للنشر. فحسن، وهو الرجل الدمث، الرقيق الحاشية، اللين الجانب، له دائما من الأصدقاء الخطاطون والرسامون الذين يختار من بينهم من يخطون دواوينه المخطوطة والمعدة للطباعة*، ومن يحلونها بشيء من رسومهم، وهو لا يرضى إلا أن يقدم ما يطبعه من دواوينه على ترتيب خاص يرضى به ذوقه الرفيع، ولا يستطيع أن يقبل أي خطأ يستشعره في ديوان له او كتاب يتعلق به. وفي ديوانه «حيفا في سواد العيون»، يُذكر أنه أعدم ملزمة مطبوعة في خمسة آلاف نسخة لمجرد خطأ لغوي لم يرض أن يظهر في الديوان. وقد رد على لائمه في ذلك: «تعلم أنني لا ولد لي ولا زوج، وان هذا الديوان بمثابة ولدي، واسطره بمثابة جوارح ولدي، فكيف تريدني أن أترك في ولدي ما أكره»[١١]. وهكذا هو دائماً فيه شيء، بل كثير من وسوسة الرومانتيكيين، حتى بعض تصرفاته العادية.

ويمثل ديوانه الأول «الأصائل والأسحار» روحا رومانتيكية سابحة في عالم الحب وأجواء العاطفة الانسانية الأنيقة تتلبس شعره تلبسا، فهو شاعر الوجدان المبدع الذي تفيض نفسه بمشاعره الذاتية، وتتبىء روحه، صدقا ورهافة واخلاصا، مما يجعل معظم قصائده فيه تصلح للتغني والترنم بما وفر لها من رقة وخفة ومن تنوع في موسيقاها[١٢]. ونحن نحس، في شعر الحب لديه، روحا مستأنسة حزينـة تفيض أسى ولوعة بسبب ما عاناه من إخفاق في كلا حبيه: فحبيبته الأولى كانت فتاة يهودية ربأ بنفسه ان يبني بها بسبب ما كان يوسم به الفلسطيني من خيانة وطنية في مثل هذه الحال. والثانية كانت ابنة أسرة تعد من أحلاس الوجهاء، رفض والدها ان يقبل بالشاعر بعلا لابنته، بسبب فقره وتدني طبقته الاجتماعية. ومن مظاهر الحزن والصدق في هذا الديوان مجموعة القصائد القليلة التي يرثي بها بعض اخوانه، حيث نراه يصر على ان يضع قصائده في الرثاء تحت عنوان «دموع»[١٣].

أما ديوانه الثاني «افراح الربيع»، فاننا نحس، منذ صفحاته الأولى، كيف ان الطبيعة الفلسطينية الوادعة الجميلة تشكل فيه، كما شكل الحب والجمال في ديوانه الأول، الموضوع الآخر من موضوعات الشعراء الرومانتيكيين. واذا كان اهدى ديوانه الأول الى (أمير شعراء الوجدان) احمد رامي، شاعر الحب، فانه، وبكل بساطة، يهدي هذا الديوان «الى الطيور التي اتخذت لها اوكارا من احضان السرو في وصيد المسجد الأقصى، اولى القبلتين. واطهر بقعة في بلادي الحبيبة، (سوريا الجنوبية)».

«فهي تزف موكب الفجر عند انبلاج الصباح، فتمزج نشيدها الساحر بالدعاء المحرك سكون الليل بروعته وجلاله من تلك المآذن السامقة نحو السماء، بعزة الايمان، عندما يبتسم ثغر الصباح فيلقى السحر باحلامـه الى يقظة النور، على صوت: الله اكبر... الله اكبر... الصلاة خير من النوم، وهي تطفر فرحة مرحة...»[١٤].

---

* نشر ديوانه الأخير: حيفا في سواد العيون، مصورا بالأوفست عن مخطوطة صديقه الخطاط السوري المرحوم بدوي الديراني. انظر الديوان ص ٤٠ وانظر تعريفا بهذا الخطاط في الديوان ص ١٥٤ وما بعدها.

ومغزى هذا الاهداء بالذات يكشف لنا بوضوح عن تلك البذور الوطنية التي اشرت الى زرعها في روح الشاعر الرومانتيكية. وهو لا يكتفي بذلك فحسب، وانما نراه يتبع هذا الاهداء بصورة للمسجد الأقصى المبارك بما فيه من رمز ودلالة على فلسطين ورسوخ العروبة والاسلام فيها، ومجابهة الاطماع الصهيونية والمخططات الاستعمارية. ويـزيد موقفه جلاء في ما يعلنه من هدف هذا الديوان في طبيعة بلاده، بقـوله: «انني اكشف الاستار عن بهائك وجلالك، واصف ما فيك من فتنة وروعة، لأشعل في قلوب شبابك الغض نار حبك، وافتح عيون أبنائك الصيد على نور جمالك»[١٥]. فهو لا يصف هذه الطبيعة لمجرد الوصف، وانما نراه يسخر كل طاقاته لاستغلال كل المؤثرات في تنبيه المشاعر وتفتيح النفوس على جمال الوطن، لتعميق الشعور بالانتماء اليه والتعلق به. ومن هنا كان رأينا في ما أشرت إليه من صلابة وتماسك ووطنية في روحه الرومانتيكية، ومن الغنائية المتأججة التي نظم بها عقود هذا الديوان، ديوان الجمال والسحر والفتون، كما وصفه في كلمة الافتتاح[١٦]، وفي كل دواوينه الأخرى. ففيه التقى الشاعر مع الطبيعة الفلسطينية الجميلة «في زوارق الاحلام، ومواكب الأماني، وعلى أجنحة الخيال... تحت ظلال القمر، وبين أحضان الزهر، وفي شباب الربيع، وربيع الشباب».

«عند مسارب الجداول اللاهية، وعلى أغاني الطيور الشادية، وفي أفياء الغصون الحانية»[١٧]. فأحال هذه الطبيعة الجميلة إلى أغنيات رقيقة هائمة، حيث ظل هو فيها كفراشة وادعة «مزوّقة» تطير بين الأزهار والورود والربيع، او كنحلة لطيفة تدندن في تحويم دائم تستدر رحيق الزهور. وخلق في هذا الديوان اجواء شاعرية غناء بما بثه فيها من أنغام وألحان ترقص الوجود، فينقلنا توا، بموسيقاه الهادئة المزركشة، الى أجواء اندلسية مفعمة بالرضا والحب وغضارة العيش.

إن المرء لا يكاد يصدق أن هذه الأجواء هي من خلق ذلك الصبـي الذي كان منكودا في مطالع صباه. ولكن هل تستطيع العاصفة يا ترى، مهما اشتدت وقست، ان تخرج الفراشة عن طبيعتها الفراشية الرقيقة الناعمة الوادعة؟! هذا هو شاعرنا، نفحة موسيقية الهية، تجسدت في ذلك الصبـي المشرد، حسن البحيري. فهل كانت اقداره التعسة قادرة على تغيير طبعه وطمس مواهبه، وتحطيم هذه القيثارة الربانية؟!

اذا صدق قول احد الشعراء الانكليز امام مقبرة احدى القرى «لكم اخفيت ايتها المقبرة كثيرا من المواهب والعبقريات دون ان تتفتح»، فـان في إزهار مـواهب حسن البحيري تحت سطوة النوائب التي اجتاحته مذ كان طفلا غريرا، دليلا على ألق العبقرية، ونموذجا على القدرة الانسانية الهائلة على التحدي وتحقيق الانتصار بالحس المرهف والابداع الفني الاصيل؛ هـذه القدرة التي تظل تعلن عن نفسها بمحض وجودها المواز في النفس، خلقا الهيا، وابداعا ربانيا... او ليس حسن البحيري هو نفسه الذي يقول في «افراح الربيع»:

لئن يـومـا حـدا بكمـو حنـين	لسـكـان القـبـور الدارسـات
وأوقـفكـم عـلى قبـري اعـتبـار	او استعـبـار عـين الذكـريـات
فـنـاجـونـي بـنـاي أو كـمـانٍ	لتسعـد في حفائـرهـا رفـاتي[١٨]

واذا كان الشاعر قد أشار الى أنّ بعض قصائده لحنها وغناها بعضهم، فان جل

قصائد هذا الديوان يصلح للتلحين والغناء... وهذا الديوان بالذات جدير بمن يحمل مفاتيح الالحان ويلج بها كنوز النغم الوادع الحزين فيه كي ينشرها في الآفاق، وينصب منها لوحات نغمية تجسد الروح الفلسطينية المنتشية على شـواطىء بحيرة الجليـل* (طبريا)، او فوق قمم الكرمل في حيفا**... في ضوء القمر، في الفجر، او عند المغيب انتشاء الفراشات او النحل في يوم ربيعي مشمس.

إنك تقرأ في هذا الديوان فتحس بنفس الشاعر تتشرب جمال الطبيعة، ثم تسكب ذوبهما معا حبا طفوليا خالصا يرعاه البحيري بعاطفة امومة صادقة، ويشعله في النفوس بحماسة ابوة حانية، وهو، في ذلك، كأنه يحاول التعويض في كلا العاطفتين اللتين حرمهما، عاطفة الأبوة، بسبب يتمه المبكر، وعاطفة الأمومة، بسبب قهر الأم وسلبها ارادتها بعد ان تزوجت من ذلك الزوج الفظ القاسي.

انه صادق في الحب وفي الود، مخلص لهذه العوالم التي الهمته ما أبدع في ديوانه عن الطبيعة التي تجسد مفهوم الوطن لديه، ومعنى الانتماء لهذا الوطن، خصوصا وهو يرى وطنه الجميل يتعرض لصنوف المؤامرات والأطماع. «فالطبيعة عنده ليست ترفا يتمتع به لساعته ويومه، وانما هي طبيعة العاطفة المتفانية في الحب الأبدي الأزلي.. للأهل، والوطن، والعشيرة. والشاعر، اذ يكشف الأستار عن مفاتن وطنه، وروائع بلاده، انما يرد بذلك على العدو الغاصب الذي يتسلل الى بيته مدعيا انه صحـراء قاحلة بـلا ناس، ولا أشجار، ولا ثقافة، ولا مقدسات»(١٩). ومن هنا كان وصفه الطبيعة ابرازا لروح الوطن، وإشعـالاً لنار حبه في قلوب الشباب الغض، وتفتيحا لعيون ابنائه على نور جماله.

وبالاضافة إلى هذه الوسيلة، أي وصف الطبيعة لاثارة الروح الوطنية، فقد استغل الشاعر كل فرصة اخرى يتاح له فيها نصب هذا الهدف امام الجماهير، فراح يستغل المناسبات والاعياد الدينية في هذا السبيل.

---

* انظر القصيدة الأولى من الديوان ص١٣ «زورق الأحلام». ويقدمها بهذه الكلمات: «يوم الجمعة ١٤ رجب سنة ١٣٦٢ ليلة تمام البدر، ركبنا عند الأصيل زورقا من زوارق الأحلام، هام بنا في مياه 'بحيرة الجليل'».

يـا زورق الأحـلام في يـمّـه يـجـري
مـادت بـه الأنـسـام فـواحـة العـطر
ومـسـكـر الأنـغـام مـن مـزهـر سـحـري
رمـل كـالسـنـى السـكـران عـلى لـمى النـهـر
او رقـصـة الأغـصـان لنـغـيـة الطير

وهو ينظمها في خمس مقطوعات انيقة، يتفنن خلالها في تنظيم القافية تنظيما بديعاً، ويبث فيها انغامه الوادعة مما يورث النفس كثيرا من اسباب الحزن المريح.

** انظر قصيدة «نشوة» ص ٢٩. ويقدمها بهذه الكلمات: «وادي (رشميا، من جبل الكرمل)، في ضوء القمر. السبت ٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٢، ١٢ ـ ٦ ـ ١٩٤٣».

بـواد مـن ضـيـاء البـد ر فـيـاض التـعـاريـج
نـصـبـت مـن الأمـانـي الغـر للذكـرى مـعـاريـجـي
وفي كـوكـب لـيـل ـصـبـ ـغ مـن ذوب الدمـاليـج
مـدارجـه مـن الخـزّ واريـاش الحـبـاريـج
وفي روض مـن الأحـلا م مـشـبـوك العـسـاليـج
نـعـمـت بـغـفـوة الذكـرى عـن النـوب المـداليـج!!

واذا كنا لاحظنا بذور الروح الوطنية في ارضه الرومانتيكية الصلبة، فاننا نلاحظ الى جانبها ايضا روحا دينية قوية يحاول الشاعر أن يستغلها في اثارة حماسة الجماهير وتنبيههم على اخطار الصهيونية التي تهدد الوطن... ومن هنا نقرأ له قصائد عديدة في مناسبات دينية، تعكس دون شك الاهتمام العام في ذلك الوقت بمثل هذه المواسم والأعياد والمناسبات مع ربطها باوضاع الوطن والبلاد. فالشاعر، كما نراه، لم يكن رومانتيكيا هاربا من الحياة ومظالمها وقسوتها، بل على العكس، نراه شاعر الوعي والمصادمة والمقاومة، يستغل كل قدراته وطاقاته في توجيه الجماهير واثارة وعيهم ووطنيتهم وحماستهم. فهو شاعر الكلمة الفنية الفاعلة منذ نعومة أظفاره الرومانتيكية، فكما قرأنا له بعض القصائد الوطنية القومية المتأججة منذ عام ١٩٣٦، فاننا نقرأ له بعض الأناشيد الوطنية في اواخر ديوانه الأول، «الأصائل والأسحار»[٢٠]، كأنه راح، بوعي، ومنذ وقت مبكر، يفولذ هذه الأظافر،حتى لنراه، في ديوانه الثالث، «ابتسام الضحى»، يحيلها سيوفا ومدى حادة يلوح بها في وجوه الطامعين في وطنه.

وقد حاول ان يؤلف بين أسماء دواوينه الثلاثة الأولى التي صدرت حتى عام ١٩٤٦، في هذه العبارة ضمن كلمة الافتتاح «... في سكون السحر.. وابتسام الضحى.. وروعة الأصيل .. نظمت عقود ــ افراح الربيع»، كأنه كان «يحط عينه»، ويرنو بها الى عنوان ديوانه القادم «ابتسام الضحى» الذي صدر بعد سابقه بسنتين.

وهذا الديوان «ابتسام الضحى»، هو ديوان الوطنية الصريحة المستعلنة، وفيه نلتقي مع البحيري بصوته الفلسطيني الموجوع معبرا عن هموم فلسطين وتطلعات شعبها وآماله. وهو، اذا كان في هذا الديوان لايتخلى عن نبرته الفلسطينية، فانه، كرجل وطني، يعكس روح الوطنية الفلسطينية بوجهها العربي في قسماته القومية والاسلامية، مؤطرا بروح شرقية صميمة واعية يرد من خلالها في قصيدة «الشرق»[٢١] على شاعر الاستعمار «رديارد كيلنغ» الذي قال قولته المشهورة: «الشرق شرق .. والغرب غرب.. ولن يلتقيا»[٢٢]. هذه المقولة التي لاقت ردودا عنيفة من كثيرين من مفكري الشرق وادبائه. ويرد البحيري عليه ردا واعيا يستعرض فيه جوانب من حضارة الشرق وامجاده الماضية، ونور هداياته على مر الأزمان، ويبين فضل الشرق على الغرب في نور ضيائه، ويقارن بين العدل الذي نشره العرب المسلمون بين الأمم، وبين ظلم الغربيين وغدرهم الشعوب، يقول:

عم الملا لما ملكنا عدلُنا ولقسطنا ظلم الحوادث لانا
وملكتموا فاذا بشائن غدركم قد علم الغدر الزمان فلانا[٢٣]

ثم ينتقل الى قضية وطنه التي تؤرقه وتتسلط عليه في كل تفكير، فيقول:

وطني سلمت لنا ودمت مكرما وبقيت موئل مجدنا وعلانا
أترى لشرذمة (اليهود) مساكنا قرت عيونهمو بها انسانا؟
لا! لن ترى لعدائنا ولو انهم بذلوا لك الأرواح... والأبدانا!![٢٤]

وتتجلى روح العروبة في هذا الديوان في كثير من قصائده، ولكننا نود ان نشير هنا الى مقطوعتين فقط، لقصرهما من ناحية، ولاثباتهما الدلالة المقصودة من ناحية اخرى: ففي مقطوعة بعنوان «دم العروبة»[٢٥]، يقول:

لئن فرقتنا أكف الخطوب ديارا تقاسمها المقتسم

فــان لنــا في طوايــا القــلوب   لشــمــلا تــأصــل في كــل دم!!

وفي المقطوعة الثانية «عيد العروبة»[٢٦]، يقول:

عيـد العروبـة يـوم تستقـل بـه   من نـير مستعمر! أو غُـل منتدب
ويـوم تخفق في اجـواء عـزتهـا   عـلى أعالي الأعـالي رايـة العـرب

ولا يمكن بطبيعة الحال ان يكون هناك أدنى تناقض بين هذا الوعي العروبي لدى الشاعر، وبين قصيدته «سوريا الكبرى»[٢٧] التي يعبر فيها عن الاحساس بوحدة بلاد الشام الحديثة التقسيم آنئذ، خصوصا وقد كانت فكرة سوريا الكبرى لا تزال تسيطر على اذهان الكثيرين من المناضلين العرب في هـذه البلاد، دون ان يكـونوا، كمـا لم يكن البحيري، من الحزب القومي السوري الاجتماعي. ثم يتحدث عن نضالات هذه البلاد التي كانت تنوء تحت اعباء الحكم الاستعماري. ودليلنا على روح العروبة المتأصلة عنده، وعلى عدم النظرة الاقليمية لديه، حتـى على مستوى سوريا الكبرى، اخذه برأي بعض المؤرخين الذين يرون في الفراعنة أصولا عربية خرجت في هجرات مبكرة من الجزيرة العربية[٢٨]، ثم دعوته فاروق (الملك السابق) في قصيدة «الفاروقية» وكانت له مكانته في ذلك الوقت بين الحكام العرب وفي محيط الجهل العربي، إلى «ان يحقق للعروبة مبتغاها، واعتباره خير بان لأمجاد العرب»[٢٩].

وتبين هذه الروح القومية في قوله من قصيدة «جهاد لبنان»:

لايعرف العربي في الأحـداث بالـ   مصري... والسوري... واللبنـاني
فـالشرق تجمعـه العروبـة عـروة   أدنت اقاصي «مصر» من «بغدان»[٣٠]

والى جانب هذه الروح القومية العـربية في شعـره، نقرأ له، في هـذا الديوان، قصيـدتين طويلتـين نسبيا، الأولى «مهـرجان الرسـول»[٣١]، والثـانيـة «عـلى هـامش الهجرة»[٣٢]. وكانت الأولى في ذكرى المولد النبوي الشريف لسنة ١٣٦٣ هـ، وقد ألقاها الشاعر في قاعة (كوكب الشرق) بحيفا، وفيها يحيـي مولد الرسول العربي العظيم، ويرى فيه العبرة والعظة على القوة والجهاد والحق: حيث يقول مخاطبا، بوعي، يوم ميلاد النبـي:

ما كنت ذكرى مـأكل او مشـرب   او ملبس تغـري بـروق سـرابـه
مـا كنت الا عبـرة لأولي النهى   كـر الزمـان بهـا عـلى احقـابـه
انقيـم هـذا المهـرجـان لسـيـد   دان الورى لسيـوفـه وحـرابـه
ونكون نحن اذل من وتد الحمى   او عيـره المعـقـول في أجنـابـه

ثم يأخذ عـلى أهل البـلاد تفرقهم وانقسـامهم، ويعيب على اصحـاب الأحزاب صراعاتهم وتطاحنهم، وكلهم ضعفاء مغفلون، يحاول ان يصب عليهم الماء البارد:

فيم المفـارح؟ والعـدى في دارنـا   يـقـظت طوارفهـا لأمـر نـابـه
اتـلهيـا؟ والعـرب في أغـلالهـا   وتسليـا؟ والشـرق في أوصـابـه
وتنعمـا؟ والشعب موؤود الخـطى   عن حقـه، والذل بعض شـرابـه
ذهبت بـه شـذرا يـدا اعدائـه   ومضت بـه مـذرا يـدا أحـزابـه
ما نحن أهلك يا بلاد اذا الونى   ألوى بـنـا عـن حـقـه وطلابـه
أيـذود عن قمنا الدخيـل رغيفنـا   ويبيـحـه في أرضنـا لكـلابـه؟!

وهكذا نرى شاعرنا يعيد، في هذه الدعوة، سيرة صحبه من جيل الشعراء السابق عليه (ابراهيم طوقان، وعبد الرحيم محمود وسواهما)، إذ نقرأ في شعره هذه الغصص التي يتجرعها مع شعبه بسبب مايراه من اخطار تحدق بالوطن، ويحس وقع دبيبها يقترب من اوقات الحسم والبلاد منقسمة على نفسها. ومع ان مثل هذه الأحاسيس تظل تطارد الشاعر، الا أنه من الملفت للنظر انه، بنفسه الحاسة المرهفة، وبشعوره بالمسؤولية والاخلاص في مثل تلك الأجواء تراه يستغل مناسبات الأعياد المفرحة في ذاتها، ليخاطب الشعب ويعلن عليه حرمانه المأساوي من تلك الأفراح، بسبب اوضاع البلاد التي تؤرقه، ولا تغيب عن باله، فهو يقول في مقطوعة عيدي:*

يهنئني بـالعـيـد من ظن ان لي ... سوى برء اوطاني الجريحة عيدا
ارى الشرق مطوي الفؤاد على الأسى ... فلا عيد الا ان اراه سعيـدا[٣٣]

وتحت عنوان «عيد البلاد»، بمناسبة عيد الفطر لسنة ١٣٦٣ هـ، يقول:

ليس هـذا اليوم يـا قومي بعيـد ... من رأى في صبحـه وجه عـداد؟
انمـا عيـد ليـاليـنـا السعـيـد ... يـوم تـدنـو من امـانيهـا البـلاد
لا تـظنـوا العيـد بـراق الثيـاب ... من ثمين الخز... او غالي الحرير
انمـا العيـد اذا نـادى الشبـاب ... وطن اثـقـلـه العـادي المـغـير
ان يلبي الموت كالأسـد الغضاب ... يـوم يـدعـونـا الى المـوت النفـير
ايكـون الجسم في ثـوب جـديـد ... وأماني الروح في ثوب الحداد؟![٣٤]

وعلى الرغم من ان مثل هذه المناسبات تحكم الشاعر وتفرض على شعره ماتحسه من علو في نبرته، وخطابية في صوته، على عادة شعر المناسبات والمحافل، فاننا نرى حسن البحيري متيقظا على الواقع، كما هو متيقظ على الماضي الذي يرى انه لايرفع الإصر عن البلاد اذا ما اكتفى الناس بالركون الى امجاد الأجداد التي يجب ان تكون فقط دافعة الى العمل، وحافزة للهمم:

مـا فخرنـا يوم التفـاخـر قـولنـا ... كـان الأوائـل في الزمـان الخـالي
بـل فخرنـا ما شيـدتـه لنـا يـد ... مشهـودة الاحسان والأجمـال[٣٥]

ومع اكبارنا لروح حسن البحيري الوطنية التي نراه يتحول اليها في هذا الديوان، الا اننا لابد ان نلاحظ ان شاعرنا، بهذا التحول، وهو يذوب في القضايا الوطنية العامة، بدأ يفقد الكثير من رومانتيكيته الحالمة. والأهم من ذلك أنه بدأ يفقد كثيرا من سمات التفنن التي كنا نلاحظها في شعره في ديوانيه السابقين، وبخاصة في «افراح الربيع»، من غنائية رقيقة، ومن حرية التنويع في الايقاعات والانغام، مما كان يشي بامكانات فنية وافرة ترهص بشاعر ربما كان قادرا على الوقوف على اعتاب التجديد في الشعر، او ولوج أبوابه الى جانب شعراء التجديد الرواد، من امثال المرحوم بدر شاكر السياب ونازك الملائكة وعبد الوهاب البياتي. وأنا أميل الى الظن ان هذا الانشغال النفسي العميق بالمسائل الوطنية ومايتصل بها من محفليات، والاخلاص في هذا الانشغال الى حد الفدائية[٣٦]،

---

* يقول الشاعر عن المقطوعة هذه: كتبت هذا الجزء من المقدمة، دونما ترتيب سابق، في صباح عيد الفطر ١ شوال ١٣٩٨ هـ الموافق ١٩٧٨/٩/٣. ولكم أراه يصور نظرتي للواقع وأمور الوطن منذ سنوات طوال.

جعله يتجه الى الشعر الخطابي ويستغرق فيه، وهو لا يزال في اوائل الطريق، فاخشوشنت اوتار حنجرة العندليب وارتفعت درجة صوته وعلت نبرته. وزاده دفعا في هذا الاتجاه مـا فرضتـه طبيعة عمله في اذاعـة دمشق بعد النكبـة، من الاشراف عـلى بـرامـج لغوية فرضت عليه قراءات خاصة ظلت تشده الى القديم، وتخضعه للتقاليد، وتدفع به عن مشاهد التجديد حتى غابت عنه هذه المشاهد الى حد نكرانه اياها. ولايعني ذلك أن حسن البحيري فقد طاقاته الفنية، وهي طاقات خصبة بدت واعدة وعلى كثير من النضج مع بدايات تفتحه الشعري، ولكننا نقول انه في ظروفه التي مر بها، فقد فرضت هذه الظروف ألا تتفتح ازاهير شجرة الفن لديه في تطور وبالتدريج، مع انداء كل فجر من أيام الشعر العربي الحديث. وربما كان ما في نفسيته الخاصة، من اكباره لبعض شعراء الجيل الماضي، وربما صداقاته مع بعضهم، بالاضافة الى ثقافته التراثية، مع ما تلا عام النكبة من ظروف قاسية، حوائل بينه وبين متابعة القراءات الحديثة، الأمر الذي فرض عليه الرضا بأحصنته القديمة محافظا على عافيتها وقوتها بحق، فظل عازفاً عن محاولة ركوب اي حصان من احصنة التجديد، او تغيـي هذه الغاية، ومن هنا، فان أكثر ما نشاهده من افراس في حقول شعره في الزمن اللاحق، هي أفراس الشعر الكلاسي الحديث التي تنفث انفاس شعر الاسلاف وتنطق بروحهم، حيث يتجلى ذلك في معجمه الشعري، وفي صياغاته المتينة النسج وفي تراكيبه البيانية الناصعة، وفي معظم اخيلته وتشبيهاته واستعاراته حتى ليصل به الأمر حد نظم «الوجوبيات» (وجوب ما لا يجب)* على غرار «اللزوميات» (لزوم ما لا يلزم) للمعري، أبي العلاء.

ويمتلك حسن البحيري ثروة كبيرة من الشعر، كان بعضه منظوما منذ سنة ١٩٤٤، وكان يعده او يعد بعضه ليكون ديوان «ظلال الجمال»** الذي لم يكتب له بعدُ ان ينشر، وتراكمت على مادة هذا الديوان مادة شعرية ضخمة، طوال الفترة اللاحقة للنكبة، ويبدو ان الشاعر كان ينشط كثيرا في النظم في بعض الأحيان، ولكنه، لظروف عديدة، ظل ملاصقاً خطأه في عدم نشر اي شيء من هذا الشعر؛ قانعا بما يشبه ان يكون انطواء على الذات داخل عزلة ضربها حول نفسه، إلا ما كان، في الغالب من نشاطه في مجال عمله الاذاعي في دمشق، حتى كانت سنة ١٩٧٣، فقد تمطى شاعر حيفا، واطل، بعد غيبة طويلة بسحنته الفلسطينية من خلال ديـوانه «حيفـا في سواد العيـون» ومما يـذكر، بخصوص هذا الديوان، انه طبع على نفقة صاحبه الذي يحتفظ في بيته بالاف النسخ منه بسبب عدم توزيعه؛ وهو، لعزة نفسه، يتحرج من عرضه على من يمكنهم توزيعه وتسويقه.

ويبدو أن الشاعر، في هذه المرحلة من حياته، وفي محاولة للتكفير عن خطئه في مراكمة ثروته الشعرية دون نشر، يحاول ان يخرج عـلى الناس وأن يثـري «متحفه الفلسطيني» في بيته، فتراه، وله الحق، متلهفا في السنوات الأخيرة على نشر نتاجـه، والتعريف به؛ فبعد ديوانه «حيفا في سواد العيون» يطبع على نفقته، بالرغم من امكاناته

---

* ديوان مخطوط لدى الشاعر سنعمل على دراسته في بحث آخر.

** أنظر الصفحة الأخيرة من ديوانه الثالث «ابتسام الضحى»: حيث أشار إلى أن هذا الديوان: «ظلال الجمال» كان تحت الطبع آنذاك.

المتواضعة. كتاب «مدينة وشاعر، حيفا والبحيري» بالاضافة إلى ما قدمه لمؤلفه من عون في تحضير مواد الكتاب. ثم ها هو ذا يعد جزءا جديدا من ثروته التي يختزنها في ديوان بعنوان «لفلسطين أغني». ويظل لديه من المجموعات الشعرية المنظمة عدة مجموعات نتمنى ألا يطول حجزها عن النور.

جمع الشاعر، في ديوانيه الأخيرين: «حيفا في سواد العيون» و«لفلسطين أغني»، قصائد تتفاوت في قدمها، فيمتد تاريخ نظم قصائد الديوان الأول ما بين سنتي ١٩٤٢ و ١٩٥٥، وقصائد الديوان الثاني ما بين سنتي ١٩٤٥ و ١٩٧٦، وكل قصائده سابقة على ١٩٦٠ فيما عدا أربع قصائد «يا أمتي لن تقهري، ورايات الفدا»، نظمهما في اليومين التاليين لحرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، و «حيفا»، نظمها سنة ١٩٧٣، و «منائر الهدى» في سنة ١٩٧٦. ولا يعني هذا أنه لم ينظم في هذه الفترة الطويلة سوى هذه القصائد، فحسن البحيري غزير الانتاج، ولكنه اختار هذه القصائد دون سواها ليثبتها في هذا الديوان الأخير.

ومهما يكن، فان دارس هذين الديوانين، يطل من خلالهما على حسن البحيري في الأربعينات والخمسينات. فيما عدا القصائد الأربع التي أشرت إليها. ولا شك أن هذا أمر مؤسف حقا، الا تتاح لنا فرصة قراءة الشاعر إلا بعد أكثر من ثلاثين سنة من نظم قصائده. ومن هنا، فقد ارتأيت أن أجمع الديوانين معا، وأن أرتب قصائدهما حسب تأريخها الذي أشار هو إليه في محاولة للتعرف على الشاعر من خلال تطوره الفكري والفني. وقبل ذلك، أود أن أشير إلى ملاحظة لافتة للنظر، فهو، في ديوانه «حيفا في سواد العيون»، حكم نفسه لمسألة شكلية خارجية تماما، فلم يضم في الديوان، كما يقول «غير ما خطه الخطاط المرحوم (بدوي الديراني) من قصائدي»[٢٧]. وذلك فرض عليه أن يثبت في الديوان قصيدة «أفراح المولد»[٢٨]، مع أنها كانت قد نشرت في ديوانه الثاني «أفراح الربيع»، لا لشيء إلا لأن القصيدة كتبت بخط ذلك الخطاط. وربما كان اقتصار الديوان على ما خطه بدوي الديراني هو السبب الذي جعل الشاعر لا يدخل فيه قصيدته «حيفا» المنظومة في شهر ربيع الأول ١٣٩٣ هـ، نيسان (ابريل) ١٩٧٣ م، الشهر الذي طبع فيه الديوان، مع أن القصيدة أدخل في موضوع الديوان... وكان من المستحسن أن تثبت فيه. ومثل ذلك أيضا، المقطوعة القصيرة التي تحمل عنوان «غابة»[٢٩] في وصف إحدى غابات جبل الكرمل في حيفا، وهي منظومة سنة ١٩٤٥. وكذلك يمكن أن يقال في مقطوعته «السهم والألم» في تشوقه ولوعته إلى مدينته «حيفا». ولكم كان جميلا لو أن هذا الديوان ضم كل ما نظمه الشاعر في «حيفا»، خصوصا إذا كان لديه قصائد أخرى فيها. ولربما كان ادعى الى التأثير لو أن الديوان اقتصر على قصائده في مدينته اذا كان لديه فيها مجموعة من القصائد تشكل ديوانا بحجم معقول.

ومهما يكن، فانه من المفيد ان الشاعر يؤرخ لمعظم قصائد الديوانين، ولذلك، فانه يساعد الدارس على تصنيف هذه القصائد حسب التسلسل الزمني الذي قد يعين على اظهار مدى تطور الشاعر عبر هذه السنوات الطوال. وما دمنا نقرأ للشاعر عددا لا يستهان به من قصائد الديوانين منظومة قبل حلول نكبة ١٩٤٨، فإنه من المتوقع ان نراه في هذه القصائد على حاله التي رأيناه عليها في دواوينه الثلاثة التي ظهرت في الفترة نفسها حتى سنة ١٩٤٦، وان جاءت قراءتنا له من خلالها متأخرة أكثر من ثلث قرن.

ولذلك، فان الشاعر في هذه القصائد بالذات هُوَ هُوَ، حسن البحيري الشاعر الرومانتيكي الوطني، صاحب «الأصائل والأسحار» و«أفراح الربيع» و«ابتسام الضحى». اوليس كل هذا الشعر نتاج فترة واحدة؟ مع ملاحظة انـــه بـــدأت تطغى فيه الروح الوطنية على الروح الرومانتيكية بحكم التطور الذي لحق قضية الوطن، وبدأ الناس يحسونها سيفا مصلتا على رقبة حياتهم.

اننا نقرأ له أقدم قصائد «حيفا في سواد العيون» مؤرخة في عام ١٩٤٤، وهي بعنوان «نشوة الخيام»، مع عدم اعتبار قصيدته «أفراح المولد»، المؤرخة في عام ١٩٤٢، لأنها منقولة من ديوانه «أفراح الربيع»، فنقف فيها على روح الخيام التي تلتقي فيها عذابات روح المتصوف الصب الحزين الذي (يُفَرفِكُ) سنوات عمره في نشدان «النشوة ومختلف اللذات» دون أن ينال، على عـادة الرومانتيكيـين، الا الصدى منهـا وبراق السـراب[٤٠]. واذا كان البحيـري يكتب عن مدينتـه «حيفا» في هـذه الفترة بـروح الرومانتيكي الهائم المدنف بحبها، الا أننا نستطيع أن نستكنه في هذه الروح صلابة الوطني الغيور الذي تشغله حال بلاده وتتسلط عليه قضيتها، فيطلب من مواطنيه البقاء ساهرين عليها. ولذلك نراه يفتح عيونهم على جمالها وبهائها. وكانت «حيفا» من أبرز المدن الفلسطينية جمالا ونضالا، فتراه يعرض بعض صور جمالها ومصابيحها تحت ضوء القمر[٤١]. ثم هو يلتفت إلى بعض غابات الكرمل حيفا، فينصب منها لوحة فنية باهرة، تتنفس من خلال روحه الرومانتيكي عبق الشذا والنسيم، وتفتر عن ابتسام الزهر في أرجائها الفيح[٤٢]. ونراه يهتم أيضا بمدينة «يافا» عروس البحر المتوسط، وأشهر المدن الفلسطينية بشجرة البرتقال، فيعرض علينا من بيارات البرتقال في شهر النيروز والأزهار قصيدة «زهرة البرتقال»[٤٣] من خلال روح الرومانتيكي الشفافة، وروح الوطني الحنون:

أتسأل عن زهرة البرتقال
عن السر في سحر إزهارها
عن الفجر يوقف ركب الصباح
ليقبس فتنة أنوارها
عن العطر تسكب منه النجوم
سلاف الدنان لسمارها
وعن قطرات الندى والليالي
تصوغ حلاها لأقمارها
عقودا تمنت لآلىء الجنان
لو انتظمت بين أحجارها
أتسأل عن زهرة نورت
فهام الفتون بنوارها:
سمائي سقتها مذاب الضياء
وأرضي غذتها بأعطارها

وتتجلى روح الوطني الغيور «الشابية» فيه أثناء هذه الفترة، وهو يصب نقمته على بعض زعماء فلسطين انئذ، ذلك الزعيم الذي أسماه «الصنم المعبود»[٤٤]، فتحسه، من

خلال صوته، يتحرق ألما ومرارة على جهل الشعب وانخداعه بالزعامة التي تتلهى به:

أيها الشعب، يا أخا الجهل، هلا ... همت بالحق ذي السنى الوضاح؟
أنت في زورق الزعامة مجذا ... ف تلهث به يد الملاح
أنت في قبضة الامامة مسبا ... ح للاهي أنامل أو راح
فانفض النير عن كواهل ذل ... وارم بالقيد وجه باغ وقاح
وامض بعد الخمول في سبيل العيـ ... ـش عزيز الجناب، طلق الجناح
قبلما تصرح الليالي فما تنـ ... ـصاح الا عن مدية السفاح
تلك مني نصيحة فاذكرها، ... وادخرها لخطبك الرزاح

ومثل هذا اللوم العنيف نراه يصبه على مسامع شعبه في قصيدة «أمة تحتضر»[٤٥]، وفيها يهيب بالشعب أن يخلع عنه رداء الجهل، ويثب إلى العلم وثبة قوية تعيد من أمجاده ما غبر، وأن يهب للجهاد بعزم يروع مضاء القدر. وهو يؤمن بدور الشاعر وبكلمته الفاعلة تدوي في سمع الزمان:

وكيف يصبر على ليل جهل ... دجى بالملمات لما اعتكر!
فلا بد للشعب من صيحة ... يدوي صداها بسمع العصر

وتعلو صيحته وهو يرى مع شعبه تآمر الدول على وطنه المقدس الجميل، يوم اتخذت الأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، فيتجسد أمام ناظريه الهول المحيق بالبلاد الذي طالما نبه اليه، إذ طفح الكيل وطمى السيل. ويأتينا صوته من حيفا مخاطبا أمم الشرق في «صوت من فلسطين»[٤٦]:

فانفضي كلة النيام وهبي ... من سبات الكرى وليل الهجود
وأثيري، فالشر صَرّح عريا ... كل شيخ... وكل طفل وليد

ونحس لديه بنفس «نيتشه» يتردد، وهو يتوخى العظمة والقوة في الانسان لمصارعة الزمان:

امض يا شرق للجنون وحيا ... ما أرى اليوم ذا الحجا بالرشيد
ان يكُ الحلم بالاباء حميدا ... فهو عند الهوان غير حميد
أنت في حاجة الى كل حس ... يقدح بالزند في صفا الجلمود
هل رأيت النهى تنيل منالا ... بالأماني الكذاب او بالوعود؟
فادرعها قوى تدك الرواسي ... لا تخف صولة الزمان العتيد
يا ديار الاسلام، يا مشرق النور ... ومهد الهدى، وغاب الأسود
حلم «صهيون» ان تكوني رحابا ... مفسحات للكه المفقود...
فاحمليها معاولا ذات عزم ... قُدَّ من طفرة القضاء العنيد
واحفريها مهاويا مظلمات ... ما لداجي اغوارها من حدود
وادفني الحلم... والذي حلم الحلم ... وراء الرجام... تحت اللحود

ويحس، من خلال الهبة الجماهيرية التي اعقبت إعلان هذ القرار، كأن ثورة ولدت على أرض وطنه. ولكنه، مثله مثل غيره، لم يكن قادرا على أن يحيط بكل ما يخطط ويجري في السر والعلن، وعلى كل المستويات في العالم، لنكبة وطنه. ومن خلال هذا الاحساس يخاطب صخرة الأقصى، ويقول للصهيونية:

اليــوم قــد ولدت بــأرضي ثــورة   ما أبصرت عين الزمان شبيهها[٤٧]

ان الشاعر مخلص في رؤيته وفي دعوته، وان كان في هذه الرؤية شيء من القصور فرضته ظروف الفترة والسياسات الدولية التي تآمرت في مأساة فلسطين وعلى شعبها بتخطيط أبشع مؤامرات الاستعمار الاستيطاني وتنفيذها، مسخرة لها قوى عاتية لا ترحم. ومع ذلك فقد كانت دوافع الأمل لدى الشاعر، كما هي لدى الشعب، أكبر وأقوى من عوامل اليأس، الأمر الذي جعل الشاعر يثق بالنصر «ضمنا له يومنا والغدا»، وان كان لم يضمن من أسبابه الا أمجاد «أمة مؤثلة في العلا محتدا». ولا شك في أنه كان مدفوعا الى هذا الاحساس بفكرة دخول الجيوش العربية الى فلسطين ليلة نظم القصيدة[٤٨] في بلدة «عنبتا»، على الطريق العام بين نابلس وطولكرم، ليلة ١٤ ــ ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، «والكل» ينتظر «مجيء الجيوش العربية من البلاد العربية... كما وعدنا».

ومهما يكن، فان فترة الخداع كانت قصيرة، اذ لم يمض وقت طويل حتى بدأت النكبة تهبط على الناس بثقلها الرصاصي، فبدأت تتساقط المدن والقرى الفلسطينيـة، ويضطر الشاعر الى مغادرة مدينته الحبيبة حيفا بعد ظهر يوم الخميس في ٢٢ نيسان (ابريل) ١٩٤٨، دون أن يكون قد مر في توهم خياله انه يغادرها الى غير رجعة ــ حتى اليوم ــ. ويفتقد بعدها الاستقرار، ولا نعود نرى اسم حيفا، كمكان ينظم فيه بعض قصائده، وانما نُحسّ انه ضائع في متاهة بلا حدود... فينظم بعض قصائده في أماكن موزعة بين نابلس، وعنبتا وطولكرم، بل وعلى قارعة الطريق العام بين هذه المدن، أحيانا، وقد بدأ يطعم مذاق التشرد وعذاباته. وبروح من طعم هذه العذابات وتجرعها راح يلقي بعض الأضواء على أسباب النكبة وعواملها. وتقوده طرق التشرد إلى دمشق، وقد تكون قصيدة «على جناح الخيال»[٤٩] المؤرخة في شتاء عام ١٩٤٩، أول قصيدة ينظمها في منفاه في دمشق. وفيها نحس أثر اللوعة والحزن المقيمين في نفس الشاعر، اذ هو يجد نفسه بين عشية وضحاها طريدا من وطنه، وقد تحققت أحلام الصهيونية التي دأب على التنبيه على مخاطرها، ولم يعد بقادر على رؤية أرض الوطن، وليس له الا أن يخاطبه على جناح الخيال وبمساءلة الأطياف عبر ليال دهمها دهر نكوب، وان ظل:

طامعــاً أن يــرى الديــار بـطرف   كــاد في دمـعــه يــذوب نحـيبــا

ويسائل ذلك الطيف:

أيهـا الطيف يا ابن جـرح دفين   لم تــزده الأيــام إلا نــشــوبــا
هات حدث عن خير أرض حديثـا   يجعــل الدمــع ســائــلا ومجيبـا
كـيف وافـيـت أربـعـي وديــاري   والليــالي بــهــا تــمــر خــطوبــا؟
والزمــان العســيـر يــولي بنـيهـا   بــالقضاء المـريـر وجهـا قـطوبـا

فليس أمام الشاعر هنا إلا أن يعود بخياله الى شريط حياته فوق تلك الأرض الزكية، قد قضى فيها فجر الشباب الأول، ثم اضطر الى مغادرتها مكرها تاركا فيها فؤاده «يكمل العمر حسرة ووجيبا».

انه في هذه القصيدة الموجعة في تأثيرها يصور مرحلة انتقال عاطفي عميق الدلالة على النكبة والخروج الكبير اللذين فرضا على شعب فلسطين عام ١٩٤٨، نحس فيها بالشاعر مهيض الجناح وهو يدعو وطنه بصوت أسيف الى أن يتصبر ويتجلد، والحسرة

تتنزى من جلده؛ والحزن يفيض من نفسه دون أن تضعف هذه النفس او تهون، على الرغم من انه يركن في نهاية قصيدته الى القضاء لعله يجزي كل من خان الوطن او اساء اليه، وكنا نتمنى لو أنه اختتم القصيدة بدعوة الى الثورة والانتقام. ولكن الظروف التي واكبت تلك السنين السود التي تلت النكبة مباشرة كانت غلابة وقاسية، فقد توزع الشعب على أراضي المنافي، وفقد فيها شخصيته، وتبعثرت آماله، ولم يعد فيها للشاعر، وهو يحس بالخواء الوطني والقومي حوله، غير أنه يركن الى القضاء والقدر، منتظرا ما تأتي به الأيام، وهو واثق بعدل السماء واعتدال دورة الزمان يوما:

يا «فلسطين»... كفكفيها دموعا   أرسلتها الأحزان غيثا صبيبا
ما جداء الدموع والجرح دام   عز في البرء مرهما وطبيبا
فأنيمي الأسى بصبر جميل   واحمليه في القلب جرحا خضيبا
وارقبي دورة الزمان بحكم   سار بين الأنام سيرا عجيبا
فلعل القضاء يجزي مسيئا   بالذي قدمت يداه قريبا...!

ولكن المأساة وأحزانها ظلت وتظل أكبر من كل تأس وتجمل فردي او جماعي، ومن ذا الذي كان يقدر استقصاء احزان المحزونين المشردين وتجسيد احزانهم؟ ومن ذا الذي كان يعرف مدى هذه الأحزان غير الله؟ ان حسن البحيري يضع يده أمامنا على مكمن الوجع في قلبه وهو يرى الأيام تتوالى... ومسافة الزمان تطول عن حيفا... والذكريات تتعتق في نفسه وتجرّحها. وهل نستطيع أن نلومه على بكائه؟ وماذا كان في مقدوره أن يفعل؟ وما هي امكانات الفعل في مطالع الخمسينات، حتى على مستوى الأمة؟! واذا رأيت الرجل يبكي، فاعلم انه بمقدار صدقه في دموعه تكون بلواه أعظم. ودموع البحيري هنا ليست دموع شاعر وحسب، وانما هي فجيعة الرجل الانسان فيما يمكن ان نصفه «جوهر حياته». لقد تمكن ان يغرس شعاف «الكرمل» وشعابه زهر صباه بجهده وكده، وأن يرويه من سلسلة، يقول:

فنما على جُهد الضنى... وعنائه   وزكا على جرح عسير المحمل(٥٠)
حتى استوى... وهدهد خاطري   مَجْنى... وأكمام الرجاء بسمن لي
قطفَته كف غير كفي عنوة   وجناه من أرضي غريب المنجل!

انها روح فلاح يحس بسلب أرضه وزرعه والاستيلاء عليهما بالقوة! اوَ لا يحق للشاعر هنا أن يعلن ضعف الانسان فيه، وعجزه في مثل هذا الموقف؟ وهو عجز مستمد من عجز شعبه وأمته انذاك أمام كل قوى القهر، وان كان عجز الأمة غير مشروع. اننا نستشعر حقيقة الصدق في هذه الانبثاقة العاطفة التي نحسها نبعا سلسبيلا ينبجس من عرق صخرة من صخور جبل الكرمل:

ما أشرقت عيناك إلا خانني   بصبابتي... صبري... وحسن تجملي
وتحسست كفاي من ألم الجوى   سهما مغارس نصله في مقتلي
وتسارعت من مهجتي في وجنتي   حمر المدامع جدولا في جدول(٥١)

وهذه القصيدة نموذج على القصيدة التقليدية التي تحقق بالشكل التقليدي غاية الشاعر في تجسيد التجربة الشعرية والمعاناة الصادقة، حيث نحس ان صاحبها يسخر،

بعفوية واخلاص، طاقاته الشعرية للتعبير عن هموم نفسه المحزونة؛ مما وفر لها كل سمات القصيدة الناجحة من معجم لفظي وصياغة، ومن خيال وتصوير وموسيقى تقوم العاطفة الانسانية الصادقة بمثابة ماء الحياة في اشباع هذه المقومات ولحم نسيجها وينجلي هذا الموقف مجسدا حيفا، مدينة الشاعر، بكل ما يحمله لها من ذكريات وحب، من خلال عيني حبيبته كلما أشرقتا عليه، فهو يطل فيهما على حيفا، إذ تشرق عليه من سوادهما:

فلقد رأيت بلحظ عينك إذ رنت — والتيه يكحلها بميل تدلل
«حيفا» وشاطئها الحبيب، وسفحها — وذرى تعالت للسماك الأعزل
ومنى تقضت في فسيح رحابها — وهوى تولى في الشباب الأول
عين رأيت بسحرها وفتونها — أحلام عهد بالصفاء مظلل
ولمحت بين سوادها وبياضها — ظل الصنوبر في أعالي «الكرمل»
فاذا رنوت الى لحاظك تائها — من سرها في جنح ليل أليل
متعثر اللحظات، مشدوه الأسى — أهفو لحظ مدبر او مقبل
وأنا أرود بلهفتي وصبابتي — ألق السنى من وجهك المتهلل
فتلفتي، لا تعطفي جيد الحيا — عني، ففي عينيك غاية مأملي...!

وتقدم هذه القصيدة نمطا حيا على نجاح المزج بين الحبيبة والوطن[٥٢]، من خلال موقف انساني خالد.. هذا النمط الذي استغرق فيه ونماه كثيرون من شعراء فلسطين فيما بعد، ولا سيما الشاعر العظيم محمود درويش الذي وحد، حقا، وعلى مدى أرحب، بين المرأة، أما او اختا او حبيبة، وبين فلسطين... انفاسا ونسيج حياة.

والبحيري سابق أيضا في الاحساس بمثل هذا التوحد بين الوطن وبين مظاهر الطبيعة الجميلة، وربما أشبهه في ذلك من جيل شعراء فلسطين الذين سبقوه عبد الكريم الكرمي (ابو سلمى) في لمحات من بعض قصائده. ونموذج على ذلك من شعر البحيري مقطوعة «أنفاس الوطن»[٥٣] التي نظمها في طريق دمشق ــ الربوة ــ دمر صيف عام ١٩٥١، على لسان «ذات حنين» تسأل:

أختُ، ما سر الشذا في زنبق
حير الأدمع في خد الزمن
فأجابتها بلحن شارد
رن، فاهتز له عطف الفنن
يا ابنة الأيك، ويا أخت الشجى
أرج الزنبق أنفاس الوطن

ولا غرو أن يتمثل عارفو البحيري مدينة حيفا في سحنته وفي ملامحه، كما يتمثلون البحيري مَعْلما من معالم المدينة، وفيهما معا وداعة لا تتناهى، وحدة لا تخبو على الزمان... كأنهما تبادلا شرائح بعض السمات فيهما... أكسبها شيئا من سمات الانسان، واكسبته شيئا من سمات الطبيعة. وحيفا بالنسبة اليه هي الأم والأب والغذاء والهواء. وهي كذلك السهد والحلم بجفنه كلما جن الليل، والسهم والألم بجنبه كلما انبلج الصباح:

ما جن ليل على مُغْف ولا يقظ

إلا و«حيفا» بجفني السهد والحُلم
ولا تجلى صباح في مفارحه
إلا و«حيفا» بجنبي السهم والألم[٥٤]

وتحس أنه لايُنبس بهذا الاسم الحبيب الى نفسه إلا وتستوفز في ذلك الانسان المرهف الحس أصدق العواطف الانسانية وأنبلها. إن مرور الأيام والسنين يعمق حيفا وذكرياتها في نفسه، ويزيدها قربا فهي تنطوي في نفسه انطواء حسن الطفل والصبي والشاب في اهاب حسن الرجل الكهل... كأنه مع تقدم العمر به يقترب من حيفا... انها تحل فيه خلال حياته، فهل ستحل روحه فيها بعد وفاته؟؟

بعد ثلاث وعشرين سنة من قصيدة «حيفا في سواد العيون» نظم قصيدة أخرى بعنوان «حيفا»، تحس فيها بهذا الحلول والقرب:

حيفا وأنت مزاج الروح في رمقي
وعمق جرح الهوى في موجعي الخفق
والضحك، تمسحه الأيام عن شفتي
والليل تطرحه الآلام في طرقي
... عيناي أنت وأنت العمر أجمعه
وأنت عرس السنى في مأملي الخلق
وأنت طلعة فجري نورت سبلي
وأنت غيبة شمسي ألهبت غسقي
يشدني لك شوق لو غمست له
يراع شعري في صوب الحيا الغدق
ورحت بالحب والذكرى أصوره
دمعا على الخد... او حرفا على الورق
لجف حبري... ولم أبلغ قرارة ما
ضمت جوانح صدري من لظى حرقي...![٥٥]

ولا يمكن أن نكتفي بالوقوف على تأثره القرآني في هذه الأبيات الأخيرة، فهي ليست مجرد تأثر بالآية الكريمة ﴿قل لوكان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا﴾[٥٦].

وانما نحس فيها أيضا ملامح روح شعبية تقوم على تجسيد هذا الوجد الانساني الغامر، بالاضافة الى حقيقة الاحساس الانساني بدفق المشاعر من بحر لا يمكن نضحه.

وبسبب سطوة حيفا وتسلط الوطن على البحيري[٥٧]، فانه يرى في كل ما حوله، وكل ما حوله يذكر بوطنه، حتى تلك الموجة العذراء على ضفاف بردى بذكرياتها العزيزة على نفسه، تذكره بالوطن... وربما ببحر حيفا وأمواجه[٥٨]. وبالاضافة الى ذلك، فاننا نستطيع ان نتلمس درجة هذه السطوة وعمق هذا التسلط عليه من خلال كلمات الاهداء الذي وضعه لهذا الديوان، ففلسطين حبيبته، هي النور الذي تبصر به عيناه، والهواء الذي تتنفسه رئتاه، والدم الذي يجري في عروقه، والخفق الذي يتوالى بنبض قلبه، والنخاع الذي يسقي عظامه.

ونقرأ في هذا الديوان قصيدتي[٥٩] «يا أمتي لن تقهري» و«رايات الفدا»، وقد نظمهما في اليومين الأول والثاني من حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وفيهما يخضع لظروف ذينك اليومين في تلك الحرب، والآمال الواسعة التي كانت تراود الجماهير، فيعلو صوته وتشتد نبرته في انتفاضة عاطفية قصيرة. وليس للقصيدتين قيمة فنية حقيقية. ولكننا نحس بنفسه يطول ويحاول ان يتعمق نفسه أكثر في قصيدته «منائر الهدى»[٦٠]، حيث يزور قرية مؤته في جنوب الأردن، وينظم قصيدته هذه يوم ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٧٦، وفيها يعرض أمجاد الفتوح الاسلامية، ويعلن عبرة الجهاد ومثاله اللذين يستقيهما من هذه المعركة المبكرة في تاريخ فتوح بلاد الشام، ويرى فيها تجذيراً للوجود العربي والاسلامي في هذه البلاد التي ستبقى أبد الدهر.

ما قبرنا هنا ولكن عمرنا رحم الأرض كي نظل المنائر
ونظل الجذور ثابتة الأصـ ـل تنمي لكل بادٍ وحاضر

وهكذا نراه يربط تاريخ هذه البلاد بمستقبلها، في وعي وأمل يسندهما التاريخ وحتمية العدل الانساني في نهاية الأمر. ويظل هو في كل الأحوال الرجل الوطني الغيور، والرومانتيكي المثالي الذي يرى الأشياء بروح الصدق والاخلاص والنقاء... وان كان ظل خاضعا في شعره لأثر التراث عليه، وقد تعمقه بقدر ليس بالقليل.

---

(١) هارون هاشم رشيد، **مدينة وشاعر، حيفا والبحيري**، دمشق: مطبعة دار الحياة، الطبعة الاولى ١٩٧٥، ص ٦١.

(٢) عن مقابلة مع الشاعر في شهر اذار (مارس)، في بيته بدمشق.

(٣) انظر هارون رشيد، **مصدر سبق ذكره**.

(٤) عن مقابلة مع الشاعر في شهر حزيران (يونيو) ١٩٧٨، في بيته بدمشق.

(٥) انظر: حسن البحيري، **ابتسام الضحى** (الديوان الثالث للشاعر)، القاهرة: شركة فن الطباعة، ١٩٤٦.

(٦) انظر: ديوان البحيري، افراح الربيع، القاهرة: شركة فن الطباعة، ١٩٤٤، ص ٣.

(٧) انظر البحيري، **المصدر نفسه**؛ الأصائل والأسحار، (الديوان الاول)، القاهرة: شركة فن الطباعة، ١٩٤٣، ص ٧.

(٨) ابتسام الضحى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨، ٤٨، ٧٨، ١٠٢ (على التوالي).

(٩) ابراهيم طوقان، **الديوان**، نشيد وطني.

(١٠) انظر: تقديم الشاعر لكثير من قصائده في جميع دواوينه.

(١١) انظر: هارون هاشم رشيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩٤، نقلاً عن مصطفى عكرمة، «البحيري شاعر العرب ومدنف الوطنية»، **الشبيبة الفلسطينية**، (دمشق)، السنة الثانية، العدد ١٢، نيسان (ابريل) ١٩٧٤.

(١٢) انظر: البحيري، الاصائل والأسحار، **مصدر سبق ذكره**، (على التوالي) القصائد: ليل وفجر، لا تظننيني الليالي، سورة، غريم، له الله، الأحلام على الشاطىء، ويا طير. ص ١، ٢٤، ٢٧، ٢٩، ٣١، ٣٣، ١١٤، ١١٩.

(١٣) انظر: البحيري، **الديوان**، ص ٥٥ و**حيفا في سواد العيون**، ص ١١٧ وما بعدها.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص ٨.

(١٥) **المصدر نفسه**، ص ١٠.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ١١.

(١٧) **المصدر نفسه**، ١١.

(١٨) **المصدر نفسه**، قسم الحان شاردة، ص ١٦.

(١٩) هارون هاشم رشيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٠.

(٢٠) انظر: الأصائل والأسحار، **مصدر سبق ذكره**، اناشيد: هبواء، اللواء، نحو المجد (على التوالي)، ص ١٢٣، ١٢٥، ١٢٧.

(٢١) البحيري، **الديوان**، ص ٣١ ــ ٤٦.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٣٣.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ٤٣.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ٤٤ ــ ٤٦.
(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ٦٢.
(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ١١٦.
(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ٦٣ ــ ٦٦.
(٢٨) **المصدر نفسه**، قصيدة الشرق، ص ٤٠.
(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ٢١٥.
(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ٩٩.
(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٥١.
(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ١٠٣.
(٣٣) **المصدر نفسه**، مقطوعة «عبدي»، ص ٣٠.
(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ١١٧ ــ ١٢٦.
(٣٥) **المصدر نفسه**، قصيدة «على هامش الهجرة» السنة ١٣٦٣هـ، ص ١١٤.
(٣٦) انظر قصة نسف الشاعر لأكبر وكر من اوكار الصهيونية، المعروف بالمطحنة، في حيفا سنة ١٩٤٨. هارون هاشم رشيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٤ ــ ٢٨٨.
(٣٧) انظر الديوان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦.
(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ١٥٠ ــ ١٥٢.
(٣٩) البحيري، **لفلسطين أغني** (الديوان المخطوط)، ص ٣٩.
(٤٠) الديوان، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٣.
(٤١) انظر: **المصدر نفسه**، قصيدة «حيفا تحت ضوء القمر»، ص ١٠٣.
(٤٢) **لفلسطين اغني**، ص ٣٩.
(٤٣) **المصدر نفسه**، ص ٥.
(٤٤) حيفا في سواد العيون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩.
(٤٥) **المصدر نفسه**، ص ٩٠.
(٤٦) **المصدر نفسه**، ص ٨٠.
(٤٧) **لفلسطين أغني**، مقطوعة «مولد ثورة»، ص ١١٩.
(٤٨) حيفا في سواد العيون، **مصدر سبق ذكره**، قصيدة «لنا النصر»، ص ٦٩.
(٤٩) **المصدر نفسه**، ص ٤١.
(٥٠) **المصدر نفسه**، قصيدة «حيفا في سواد العيون» سنة ١٩٥٠، ص ١١٠ و١١١.
(٥١) **المصدر نفسه**.
(٥٢) انظر أيضاً قصيدة «هجران» في **المصدر نفسه**، ص ٨٥ (المخطوط).
(٥٣) **المصدر نفسه**، ص ١١٢، و١١٦.
(٥٤) **لفلسطين أغني**، مقطوعة «السهم والالم»، ص ١٢٥.
(٥٥) **المصدر نفسه**، ص ٦٥.
(٥٦) سورة الكهف، الآية ١٠٩.
(٥٧) **لفلسطين أغني**، «السهم والالم»، و«وطني»، ص ١٢٥ و ١٢١.
(٥٨) انظر **المصدر نفسه**، «الموجة العذراء»، ص ٧٥ و٦٩.
(٥٩) **المصدر نفسه**، ص ٩ و١٥.
(٦٠) **المصدر نفسه**، ص ٤١.

متابعات

- ردود
- تقارير
- رسائل
- مؤتمرات
- كتب
- شهريات
- وثائق

تقارير

الملف الفلسطيني للحزب الاشتراكي الفرنسي وزيارة ميتران إلى اسرائيل

خلال جولته الانتخابية، وعد المرشح فرنسوا ميتران بأنه سيزور اسرائيل كرئيس لجمهورية فرنسا. وغداة استلامه مهام المنصب، أكد في رسالته إلى مناحيم بيغن، رئيس وزراء اسرائيل، أنه سيقوم بتنفيذ الوعد. وفي الثالث من آذار (مارس) الماضي، وفى بتعهده كأول رئيس دولة أوروبية يزور إسرائيل رسمياً.

وقد تمت الزيارة في احتفال مهيب، فرنسياً واسرائيلياً، فهللت لها الصحافة ووسائل الاعلام الفرنسية، واكتست صفحاتها الأولى بتحليلات «حضارية»، و«سياسية»، و«ثقافية». وعلى الصعيد الرسمي، كان وزراء الخارجية والثقافة (كلودشيسون، جاك دولور وجاك لانغ) وخلفهم عشرات الديبلوماسيين، يهرعون خلف الرئيس الفرنسي عند نزوله من الطائرة. ومن الجانب الاسرائيلي، كانت «دولة» اسرائيل بكاملها، على أرض المطار، تستقبل صديقاً للصهيونية والشعب اليهودي، كما وصفته السلطة والمعارضة (بيغن وبيريس)، وعلى أبواب القدس، وقف كبار حاخامات اسرائيل يتبادلون معه النبيذ والخبز والملح.

أما برنامج الزيارة، فقد كان حافلاً ومكثفاً ويشمل ما يلي: اجتماعات مع رئيس الدولة، اجتماعات مع رئيس الوزراء، خطاب في الكنيست، اجتماعات مع زعماء المعارضة، مآدب شهية، مؤتمر صحافي مشترك مع بيغن ثم تصريح صحافي قبل مغادرته المطار. وبالطبع، اجتمع الوزراء المرافقون كل مع نظيره، وأضاف وزير العلاقات الخارجية كلود شيسون إلى ذلك «لقاء» عقده مع وفد يمثل رؤساء بلديات الضفة الغربية الذين تقدموا له بكتاب أسود عن وضع الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الصهيوني.

وقد تناول الجانب الفرنسي، في زيارته وخطاباته وتصريحاته، كافة الجوانب والنقاط التي تتعلق بسياسة فرنسا إزاء مشكلة الشرق الأوسط، ابتداء بالمشاعر تجاه الصهيونية ومروراً بالمواقف من: الصراع العربي ــ الاسرائيلي والأراضي المحتلة، حقوق الشعب الفلسطيني والعلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، كامب ديفيد والقوة متعددة الجنسية، المبادرات الأوروبية، مشروع فهد، وانتهاء بالموقف من القرار الاسرائيلي بضم الجولان. أي، بكلام آخر، وضع النقاط على الحروف وتحديد سياسة فرنسية اشتراكية، واضحة الأهداف والمعالم، أعادت «تركيب» السياسة الفرنسية، بعدما «جنح» الديغوليون، إلى موقف «متوازن» بين المعتدي والمعتدى عليه.

ومع ذلك، يعتبر المراقبون أن هذه الزيارة توّجت أو رسَّمت تطورات جوهرية في السياسة الاشتراكية الفرنسية ابتدأت تباشيرها في البرنامج الاشتراكي ــ الشيوعي عام ١٩٧٢، وتقدمت بقفزات بعد تسلم الاشتراكيين السلطة عام ١٩٨١، وصولاً إلى المواقف المعلنة خلال

الزيارة. ويشيرون، في ذلك، إلى جملة مواقف الحزب الاشتراكي قبل عام ١٩٨١، وإلى مدى التطور اللاحق «بتحسين» المواقف الاشتراكية لصالح الجانب العربي والفلسطيني. ويعزون هذا «الاضافي» في الموقف إلى الأوضاع الاقتصادية السياسية، العالمية بشكل عام والفرنسية بشكل خاص، التي واجهت ميتران عشية استلامه السلطة، وفرضت عليه «إضافة» مواقف جديدة لسياسته حول مشكلة الشرق الأوسط، وهو في موقع السلطة. فعند استلامه السلطة، كان الاقتصاد الفرنسي يواجه أزمة مستعصية(*)، فقد بلغ العجز خلال عام ١٩٨٠ حوالى ٦٠ مليار دولار (أي ما يوازي ٥ مرات عجز عام ١٩٧٩)، وشملت البطالة حوالى مليون ونصف مليون عامل، وانخفضت قيمة الفرنك الفرنسي بفعل السياسة المالية الجديدة لإدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان.

ومع وجود الاشتراكيين في سدة الحكم، اشتدت خطورة الأزمة نظراً لتوجس عدة أطراف (البورجوازية الفرنسية الكبيرة، الولايات المتحدة الأميركية، الأنظمة العربية الغنية)، من النتائج الاقتصادية التي ستترتب على قيام سلطة اشتراكية تحمل برنامجاً للتأميمات ولزيادة الضرائب على ذوي الدخول المرتفعة، الأمر الذي انعكس ركوداً اقتصادياً في الداخل أملاه قرار البورجوازية الكبيرة في الامتناع عن اعادة اطلاق عملية الانتاج بانتظار جلاء السياسة الاقتصادية الجديدة، وميلاً لدى أنظمة النفط الخليجية لإعادة النظر في علاقاتها الاقتصادية بفرنسا الاشتراكية، تمثل في تجميد المفاوضات حول عدد من المشاريع المشتركة، أو تأجيل البت بشأنها، فضلاً عن التلويح بامكانية سحب الارصدة المودعة في المصارف الفرنسية.

من هنا، كان لزاماً على السلطة الفرنسية الجديدة أن تتوجه لرعاية مصالح فرنسا الاقتصادية في المنطقة العربية، باعتبار أن أي اهتزاز لها يعرض الاقتصاد الفرنسي لأزمة خانقة، وبالتالي «لإضافة» مواقف سياسية حيال الصراع العربي ــ الاسرائيلي.

وتتمثل ضخامة حجم التبادل الفرنسي ــ العربي بما يلي:

(أ) النفط: تؤمن ست دول عربية حوالى ٧٠٪ من حاجة فرنسا الاجمالية إلى النفط، والسعودية هي الممول النفطي الأول لفرنسا، يليها العراق.

(ب) الودائع العربية: يبلغ حجم الودائع العربية في الاقتصاد الفرنسي حوالى ٣٠ مليار دولار، من أصل ١٣٠ مليار دولار تشكل الاحتياطي العام للعملات، وتأخذ شكل استثمارات في العمارات، أو أسهم وسندات.

(ج) التسويق العسكري: تعتبر فرنسا مورّد السلاح الرئيسي إلى منطقة الشرق الأوسط. فنصف مبيعاتها عام ١٩٨٠، البالغة ٣٥ مليار فرنك، قد اشترته الدول العربية. كما صدّرت إلى هذه الدول سلاحاً بقيمة ٢٥ مليار فرنك من مجمل صادراتها من السلاح البالغة ٣٢ ملياراً في العام ١٩٨١، وباعت الدول العربية في الشهرين الأولين من العام الحالي (١٩٨٢) سلاحاً بقيمة ٢١ مليار فرنك من مجموع صادراتها من السلاح التي بلغت في الفترة نفسها ٢٢ ملياراً. كما ترتبط بمجموعة من العقود يبلغ مردودها بلايين الدولارات.

(د) استثمارات فرنسية في المنطقة العربية: تتنوع الاستثمارات الفرنسية في المنطقة العربية، من اشتراك الرأسمال الفرنسي في تمويل الخطة السادسة للتنمية في تونس، إلى التصدير الواسع للجزائر، إلى عشرات المشاريع الخاصة، وفي طليعتها اتفاق شركة ايروسبسيال (يملكها الجنرال جاك ميتران شقيق الرئيس الفرنسي) مع السعودية لإطلاق أقمار صناعية للاتصالات.

إضافة إلى هذه الارتباطات الاقتصادية، كان لا بد للسياسة الاشتراكية في موقع السلطة أن تأخذ بعين الاعتبار على الصعيد الفرنسي الداخلي، القوى السياسية الفرنسية الفاعلة، والتي تعتبر صديقة للقضية العربية، داخل الحزب الاشتراكي الفرنسي وخارجه:

ــ السيريس (Ceres) (مركز الدراسة والبحث والثقافة الاشتراكية) والذي يضم حوالى ٢٠٪ من

(*) اعتمدنا على الأرقام التي أوردتها «نشرة برنامج الدراسات الاستراتيجية» التي يصدرها فريق الدراسات الاستراتيجية في معهد الانماء العربي.

القواعد الحزبية؛ وهي ذات مواقف مؤيدة للقضية الفلسطينية.

ــ تيار ميشال روكار، الزعيم السابق للحزب الاشتراكي الموحد، والذي عاد إلى الحزب الاشتراكي في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٤.

ــ الحزب الشيوعي الفرنسي الذي يدعو إلى الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

ــ التنظيمات السياسية التي تقع على يسار الحزب الشيوعي، وبعض التنظيمات المسيحية التقدمية (مجموعة جورج مونتارون) فضلاً عن الديغوليين اليساريين (من أمثال ميشال جوبير).

ــ التنظيمات النقابية: الاتحاد العام للعمال (C.G.T.)، والاتحاد الفرنسي الديمقراطي للعمال (C.F.G.T.).

وإلى جانب هذه العوامل الاقتصادية والسياسية الضاغطة، يضيف المراقبون عدداً من العوامل الثانوية، بينها الصدمة الفرنسية من اقدام اسرائيل على تدمير المفاعل النووي العراقي الذي بنته فرنسا وأشرفت عليه؛ مما «أفسد هذا الرأسمال من الثقة بيننا» على حد تعبير ميتران (**الواشنطن بوست**، ١٩٨١/٦/٢٣). وبينها الفتور الأصلي بين الحزب الاشتراكي وتكتل الليكود، نظراً لصلة الحزب التاريخية بقادة حزب العمل الاسرائيلي.

هذه المشاكل فرضت، كما ذكرنا سابقاً، «إضافات» على مواقف الحزب الاشتراكي الفرنسي في ما يخص موقفه من الجانب العربي في الصراع، وسنحاول، في ما يلي، استعراض مواقف هذا الحزب من مجمل جوانب الصراع العربي ــ الاسرائيلي وأوضاعه، متبعين في ذلك عرض جملة مواقفه من كل مسألة على حدة: مما يسمح بتتبع الجوانب التي تناولتها «الاضافات» في مواقف الحزب، ويسمح أيضاً بتحديد ثوابت منهج الحزب في تعاطيه مع مشكلة الشرق الأوسط.

١ ــ الموقف من الحركة الصهيونية ودولة اسرائيل

منذ قيامه بزعامة اليهودي ليون بلوم، دافع الحزب الاشتراكي الفرنسي عن قيام الوطن القومي لليهود في فلسطين. ومنذ أوائل العشرينات، تركزت سياسة بلوم على توثيق العلاقات مع الحركة الصهيونية ودفع هذه الحركة إلى الأمام، كما ساهم بشكل نشيط في تحرير المجلة الصهيونية «فلسطين». وعندما تسلم رئاسة الحكومة الفرنسية، أثناء حكم الجبهة الشعبية في فرنسا، أقام علاقات ممتازة بين حكومته وزعيم المنظمة الصهيونية العالمية حاييم وايزمان، وقد وصف علاقته تلك بقوله: «لم أرفض أبداً أي طلب لوايزمان، وعندما عرفته كنت أجهل الصهيونية تماماً، فجعلني أعرفها وكسبني إلى جانبه». وفي عام ١٩٣٩، ناشد بلوم الحكومة البريطانية بالسماح لليهود بتكثيف الهجرة إلى فلسطين، وقال مخاطباً اياها: «كيف لا نسمح لمن تبقى من يهود لوبلان وغيتو فرصوفيا وليتامى ضحايا غاز أوشفنير أن يذهبوا إلى الأرض التي يريدونها وطناً جديداً».

وبعد ليون بلوم، تابع الحزب الاشتراكي الفرنسي نهجه المؤيد تأييداً مطلقاً للحركة الصهيونية ودولة اسرائيل، واشتركت فرنسا بقيادة حكومة غي موليه، زعيم الحزب الاشتراكي، في العدوان الثلاثي على مصر، كما وقفت بيانات الحزب وتصريحات قادته دائماً إلى جانب الاسرائيليين تتبنى منطقهم وتتفهّم مواقفهم في الصراع الشرق أوسطي وتؤيدها.

ومع بروز ميتران في الحزب الاشتراكي، تابع نهج أسلافه وأعلن، في كل المناسبات، عن تأييده لإسرائيل ومشاعره تجاه «الشعب اليهودي». وفي ١٩٧٣/٣/١٤، أعلن، خلال زيارته لإسرائيل، موجهاً حديثه إلى قادة الصهاينة: «كونوا واثقين من أننا سنكون مخلصين لإسرائيل عندما نصل إلى الحكم: مخلصين لكم كفرنسيين وكإشتراكيين... ان فرنسا والفرنسيين يعتبرون أنفسهم قريبين جداً من اسرائيل... ان موقفنا واضح كل الوضوح، فنحن مع الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ونأمل بأن تصل إلى شاطىء الأمان، كما أننا لسنا مع كل تخل عن الأراضي المحتلة...».

وكان ميتران يقوم، دورياً، بزيارة إلى اسرائيل، وكان يكرر في كل زيارة، بشكل وبآخر، مضمون هذا التصريح. وخلال حملته الانتخابية عام

١٩٨٠، قدم تعهداً بأنه سيقوم بزيارة اسرائيل كرئيس جمهورية فرنسا إذا ما فاز في انتخابات الرئاسة. وبعد استلامه مهام الرئاسة، كانت رسالته الأولى موجهة، بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٦، وتعلن عن تأكيد رغبته في القيام بزيارة اسرائيل.

وفي ١٩٨١/٦/٢٥، أصدر الرئيس الفرنسي ميتران أمراً بالغاء قرار حكومي سابق يمكن الشركات الفرنسية من مراعاة المقاطعة العربية لإسرائيل. وفي ١٩٨١/٦/٢٢، أعلن ميتران في حديث أدلى به إلى صحيفة الواشنطن بوست: «إني أشعر بتعاطف عميق مع تراث اسرائيل التاريخي ومع ثقافتها، وأنا أعرف ضخامة تضحياتها، ومعجب بطاقات شعبها...».

وفي ١٩٨٢/٢/٢٧، قال في مؤتمر صحافي، عقده بالاشتراك مع رئيس وزراء ايطاليا جيوفاني سبادوليني: «انه من الأهمية بمكان أن يقوم رئيس فرنسا، للمرة الأولى، بزيارة إلى هذه الدولة [اسرائيل]، ان للاسرائيليين الحق في البقاء في دولة أقاموها مع كل الضمانات التي ينبغي الحصول عليها من المجتمع الدولي».

وبتاريخ ١٩٨٢/٣/١، أعلن ميشال فوزيل، المتحدث الرسمي باسم قصر الاليزيه، في مؤتمر صحافي عقده لمناسبة زيارة ميتران إلى اسرائيل: «الزيارة، بحد ذاتها، خطاب سياسي مهم... سيحمل ميتران إلى الشعب الاسرائيلي صداقة الشعب الفرنسي».

وفي التاريخ نفسه، وصف رئيس المعارضة الاسرائيلية شمعون بيريس الرئيس الفرنسي بأنه «يعد صديقاً حقيقياً للشعب اليهودي وصديقاً شريفاً لاسرائيل... انه أقرب رجل بمشاعره وسياسته للدولة اليهودية... وربما يعد حالياً أهم رجل سياسة في أوروبا...».

وفي ١٩٨٢/٣/٣، يوم الزيارة، لاحظ المراقبون أن عدد الصحافيين الذين يرافقون ميتران كانوا ضعفي عدد الصحافيين الذين رافقوه إلى السعودية (الممول النفطي الأول لفرنسا والمشتري الأول للأسلحة من فرنسا...)

وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٣، أيضاً قال فرنسوا ميتران، في كلمته التي تبادلها مع اسحق نافون: «كونوا متأكدين من أن الذي حضر اليوم صديق لكم، وأن فرنسا كلها تؤكد صداقتها...». كما أعرب عن أمله في أن تؤدي زيارته «إلى توسيع آفاق التعاون بين الأمتين، والتوصل إلى حلول عادلة للمشاكل التي تشغلها...».

وفي اليوم التالي، أشار في خطابه الذي ألقاه في الكنيست إلى «الشرف» الذي يشعر به في تحية ممثلي «هذا الشعب النبيل الأبي في أصالته وحريته...». وتحدث عن الصعوبات التي شهدتها العلاقات الفرنسية الاسرائيلية في السنوات الأخيرة (ابان حكم الديغوليين) وقال: «لقد أصبح من الضروري الحديث عن الحاضر، وذلك ما أفعله الآن...». وأضاف بأنه «خلال الثلث الأخير من هذا القرن أقيمت روابط شخصية متعددة الجوانب بين فرنسا واسرائيل، كما أقيمت روابط عضوية تامة». وأكد من جديد «أن الحق الكامل في الحياة هو حقكم، وهو أيضاً حق الشعوب التي تحيط بكم...»، وأن فرنسا «لن تدخر جهداً من أجل أن يتم الاعتراف على المستوى العالمي بحق اسرائيل في الوجود، دون لبس، وبالتالي بحقها في الاحتفاظ بضمانات وجودها...»

٢ ــ الموقف من القضية الفلسطينية

(أ) الموقف من حقوق الشعب الفلسطيني والدولة الفلسطينية: ذكرنا سابقاً أن الحزب الاشتراكي الفرنسي كان يتبنى، قبل عام ١٩٧٢، المنطق الاسرائيلي في التعامل مع الشعب الفلسطيني كمجموعة لاجئين. ولكن مجموعة من الأسباب أدت، في نهاية الستينات وأول السبعينات، إلى تغير في مواقف هذا الحزب تمثل في موافقته على برنامج ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٧٢ المشترك مع الحزب الشيوعي الفرنسي. ومن أهم هذه الأسباب:

ــ تصاعد النضال الفلسطيني المسلح الذي بدأ عام ١٩٦٥، وتنامى بسرعة هائلة بعد حرب عام ١٩٦٧، ومعركة الكرامة ١٩٦٨، والتأييد العالمي الذي بدأ يحظى به.

ــ العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل لأراض جديدة وتمسكها بها رافضة القرارات الدولية وضاربة الرأي العام العالمي بعرض الحائط.

ــ موقف ديغول الحازم، بعد عدوان ١٩٦٧، والقاضي بحظر الأسلحة على اسرائيل، وما أثاره

هذا القرار من نقاشات طويلة في الشارع الفرنسي ساهمت في بلورة حقيقة الصراع في الشرق الأوسط.

ـ تنامي الطاقات العربية الاقتصادية والسياسية والاعلامية.

ـ ازدياد التفهم داخل صفوف الحزب الاشتراكي للمشكلة الفلسطينية، وخصوصاً داخل الخط اليساري، حتى أن هناك بعض كبار المسؤولين أمثال شغنمانت وديديه مانشان اللذين كانا عضوين في السكرتارية الوطنية للحزب، (وهي أعلى سلطة بعد سلطة فرنسوا ميتران)، أعلنوا عن تأييدهم للقضية الفلسطينية. وقد أسس الجناح اليساري مركزاً للدراسة والبحث والثقافة الاشتراكية (C.E.R.E.S.) بالتعاون مع العديد من أعضاء الحزب وأصدر مجلة تقدمية بعنوان: «الاشارة» تعبر عن مواقفهم الفكرية والسياسية من قضايا مختلفة، دافعوا على صفحاتها باستمرار عن القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في نضاله. وبلغ هذا الجناح من القوة بحيث أنه استطاع السيطرة على فيدرالية الحزب في باريس، وأعلن عن تعارضه أكثر من مرة مع مواقف السكرتارية الوطنية للحزب.

ـ ضرورة التحالف مع الحزب الشيوعي الفرنسي من أجل خوض الانتخابات بيسار موحد. ومن المعروف أن الحزب الشيوعي يؤيد دائماً حقوق الشعب الفلسطيني.

كل هذه الأسباب مجتمعة فرضت على قيادة الحزب الاشتراكي الموافقة على برنامج تنص احدى فقراته بوضوح، وإن بصيغة مطاطة أيضاً، على الاعتراف بالواقع الوطني الفلسطيني. وبهذه الموافقة انتقل الحزب الاشتراكي الفرنسي، وللمرة الأولى في تاريخه، من اعتبار القضية الفلسطينية مسلمة اسرائيلية وقضية لاجئين يتبنى لحلها الموقف الاسرائيلي الرسمي إلى قضية واقع وطني فلسطيني.

ان هذا التغير الذي يبدو طفيفاً للوهلة الأولى، كان في الحقيقة «الاضافة» الأولى التي كسرت الجمود الذي طبع مواقف الحزب منذ تكون الحركة الصهيونية، وسمحت بامكان تراكم عوامل تفهم أدت إلى مواقف متجددة وأكثر ايجابية في تعاملها مع القضية الفلسطينية والثورة الفلسطينية.

بتاريخ ١/٢/١٩٧٤، وخلال زيارته للقاهرة، قابل المرشح فرنسوا ميتران السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وصرح، اثر المقابلة، بأن عرفات قبل بالبدء في محادثات للوصول إلى دولة فلسطينية.

وفي ١٣/٥/١٩٧٤، نشرت جريدة السفير اللبنانية مقابلة مع ميتران حدد فيها موقفه كما يأتي: «فيما يتعلق بالصراع الراهن وبالوضع في الشرق الأدنى فإن مواقفي معروفة، وقد أكدت عليها مجدداً في مؤتمراتي الصحافية: » يجب التوفيق بين حق اسرائيل في الوجود والواقع القومي الفلسطيني، ولن يحل الصراع بغير التفاوض ضمن ظروف المنطقة الخاصة بها، أي عن طريق المحادثات الثنائية... ان على فرنسا أن تتصرف بطريقة تحافظ فيها على الصداقة مع الطرفين المتخاصمين في صراع لا علاقة لها به، شريطة أن تبقى مخلصة لالتزامها تجاه اسرائيل ومخلصة كذلك للروابط العميقة التي هي، في الوقت نفسه، روابط أخلاقية قائمة عبر التاريخ بينها وبين مجموع الشعوب العربية، ولذلك فإني سوف أحاول تحسين العلاقات مع الشعوب العربية كلها على أن لا يهدر ذلك حق الشعب الاسرائيلي في الوجود...».

وبعد بيان الهيئة الإدارية في ١٢/١٠/١٩٧٤، (الذي أشرنا إليه سابقاً، وذكرنا أنه يؤيد تأييداً مطلقاً الموقف الاسرائيلي)، بأربعة أيام فقط، أي بتاريخ ١٧/١٠/١٩٧٤، جاء موقف فيدرالية الحزب في باريس معبراً عن اتجاه يسار الحزب وينتقد اسرائيل: «ويعود استمرار الحرب إلى رفض اسرائيل الاعتراف بالواقع القومي الفلسطيني الذي هو عنصر أساسي بأية تسوية شاملة في الشرق الأوسط...».

وفي أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٤، عاد ميشال روكار زعيم الحزب الاشتراكي الموحد السابق إلى حظيرة الحزب الاشتراكي الفرنسي، فأدت عودته، وهو المعروف بمواقفه المؤيدة للقضية الفلسطينية، إلى دعم كبير للجناح اليساري ذي المواقف المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني.

هذه القوة المتنامية اضطرت ميتران إلى الاعتدال في مواقفه، ولو نسبياً. وفي مقابلة صحافية نشرتها له مجلة لي نوفيل أوبسرفاتور

الفرنسية، بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١، (بعد أقل من شهر على عودة روكار) قال: «إعترف الحزب الاشتراكي بالواقع القومي الفلسطيني، وإذا لم يقل على أية أرض سيعيش هذا الشعب فإنه كان يفكر بأرض يمكن الحصول عليها ويقرها القانون الدولي، وهي بعض الأراضي التي احتلتها اسرائيل في حرب الأيام الستة، وتعتقد اسرائيل أنه يتوجب على الفلسطينيين أن يحلوا مشاكلهم مع الأردن وفي الأردن. وهذا، كما نرى، ليس معقولاً. ويجب أن يعيش الاسرائيليون والفلسطينيون في دولتين متجاورتين يتبادلان الاحترام. وإلا فإن اقتتالهم سيؤدي إلى الفناء والموت. ان اسرائيل تخطىء عندما ترفض أن يكون للفلسطينيين وطن...».

لقد كانت هذه المرة الأولى التي يحدد فيها زعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي موقفاً متميزاً عن الموقف الاسرائيلي بشكل واضح ومحدد، ويعلن فيه عن «الأرض» التي يمكن أن تقام عليها دولة فلسطينية.

وحتى تاريخ الزيارة ١٩٨٢/٣/٣، لم تخرج مواقف الحزب الاشتراكي عن اطار هذا التصريح في ما يخص حقوق الشعب الفلسطيني والدولة الفلسطينية.

وفي ١٩٨٢/٣/٤، وفي خطابه أمام الكنيست الاسرائيلي، دعا ميتران إلى إقامة دولة فلسطينية «في الوقت المناسب» وتحدث عن حقوق الفلسطينيين، في الضفة الغربية وقطاع غزة، الكاملة «في الحياة»، ودعا إلى إجراء حوار «يفترض أن يكون بمقدور كل طرف أن يذهب إلى أبعد مدى في حقه الذي قد يعني بالنسبة الفلسطينيين، شأنهم شأن غيرهم، امكانية إقامة دولة. على الفلسطينيين أن يقرروا بأنفسهم مصيرهم بشرط واحد وهو أن يلتزموا باحترام القانون الدولي وأن يحل الحوار محل العنف...

وفي المؤتمر الصحافي الذي عقده مع بيغن في اليوم نفسه، قال الرئيس الفرنسي: «ان جولتين من المباحثات مع بيغن لم تجعلاه يقتنع بوجهة النظر الاسرائيلية القائلة بأن دولة فلسطينية على حدود اسرائيل ستجلب الخراب للدولة العبرية وأشار إلى أن «الحوار يفترض أن يصل كل فريق إلى كامل حقوقه. وهذا الحق بالنسبة للفلسطينيين، كما بالنسبة إلى سواهم، قد يعني في اللحظة الحاضرة إقامة دولة...».

وفي الوقت نفسه، كان كلود شيسون وزير العلاقات الخارجية يستقبل وفداً يمثل جميع رؤساء البلديات في الضفة الغربية وغزة ويتلقى منه مذكرة سميت بالكتاب الأسود وتضمنت إصرار الفلسطينيين على كون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وإدانة الشعب الفلسطيني لزيارة ميتران لاسرائيل، ومطالبة فرنسا بعدم المشاركة في اتفاقيات كامب ديفيد والضغط على اسرائيل لوقف أعمالها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني.

(ب) الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية: بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٢، شاركت منظمة التحرير الفلسطينية، بناءً على دعوة من الحزب الاشتراكي الفرنسي، في مهرجان سينمائي أقيم في مدينة كان الفرنسية، وكان لفلسطين يوم كامل عرض فيه فيلم «الزيتون» عن القضية الفلسطينية وتبعه حوار بين الشهيد عز الدين القلق، ممثل منظمة التحرير في باريس، آنذاك، وبين السيد كلود ايستير، مدير الاعلام والصحافة في الحزب الاشتراكي، أمام خمسمائة شخص حضروا الندوة.

وفي أوائل كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٧٥، شاركت منظمة التحرير الفلسطينية في الاحتفال العالمي، الذي أقامه الحزب الاشتراكي الفرنسي تحت شعار العداء للامبريالية، وكان لها جناح خاص؛ حيث استقبل الوفد الفلسطيني استقبالاً رسمياً من قبل المسؤولين الحزبيين القيمين على الاحتفال. وتعرض الوفد لمضايقات شديدة من أعضاء الحزب الموالي للصهيونية أدت إلى خلافات حادة بين هؤلاء والجناح المؤيد للقضية الفلسطينية؛ وذلك إثر الحوار الذي دار بين الحضور والمسؤول الفلسطيني. وكانت النتيجة أن غادر الجناح الاشتراكي المؤيد لاسرائيل الاحتفال. وقد أخذت هذه القضية أبعاداً على كافة المستويات الحزبية أوضحها هنري روس، مسؤول الاحتفال، ومسؤول الحزب الاشتراكي في منطقة الألب، لمراسل صحيفة القبس الكويتية في حديث نشر، بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٥، نورد مقطعاً طويلاً منه لأنه يلخص حقيقة الوضع داخل الحزب الاشتراكي حول الموقف من القضية

الفلسطينية:

«أنتم لا تعرفون أنه من أجل دعوة وفد عن منظمة التحرير الفلسطينية حدثت مناقشات حادة على أعلى المستويات، لأن البعض رفض دعوة منظمة التحرير لهذا الاحتفال، والبعض طالب بدعوة اسرائيل إذا دعي ممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية. وبالطبع، رفضنا هذه الأفكار وحققنا ما أردناه بدعوة الوفد الفلسطيني ليشاركنا هذا الاحتفال، ولقد شاهدتم ما أراده البعض من تخريب الاحتفال ولو بالقوة، ومن منع منظمة التحرير من الكلام، ووقفنا لهم بحزم مع العلم بأنهم رفاق لنا في الحزب، ويدعون أنهم اشتراكيون، وعند الحديث عن القضية الفلسطينية يرجعون إلى خلفيتهم العنصرية ويبدأون بمهاجمتنا لأننا نختلف معهم في التحليل. وأصبح عندنا الآن قناعة بأن المعركة الأولى لنا ويجب أن تكون من داخل الحزب ضد هؤلاء البورجوازيين الرجعيين الذين لا يفهمون معنى النضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني، ولقد سمعت داخل حزبنا من يقول: إن هناك اشتراكية موجودة في اسرائيل، أين هي الاشتراكية القائمة على العنصرية وعلى احتلال وطن الغير... لقد عرفنا الآن ما تمثله اسرائيل كقاعدة أمبريالية في الشرق الأوسط، والآن أصبحت أغلبية المناضلين في الحزب يناضلون مع جماعة (C.E.R.E.S.) لتغيير السياسة الرسمية للحزب. أنا أعرف أنكم تستغربون وجهة نظرنا هذه لأنه من المعروف عن حزبنا لديكم أنه مؤيد لاسرائيل ولكم الحق في هذا الحكم، ولكن ذلك هو موقف الحزب، وأما موقف أكثرية المناضلين في الحزب فهو ضد هذه السياسة المؤيدة لاسرائيل والتي يتزعمها بعض المسؤولين ونحن نقف ضدهم على طول الخط. والآن، أصبح عندنا قناعة بأن النضال الفلسطيني يخدم نضالنا الذي نقوم به، لأن نضالهم ضد الامبريالية ونحن أيضاً نناضل ضد الامبريالية وحلفائها في المنطقة وواجب علينا مساعدتكم...».

وعن رأيه في الدولة الديمقراطية، وهل يوافق الحزب الاشتراكي عليها قال بحماس: «بعد التحليل الصحيح للمشكلة تبينت لنا عدالة النضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني والشعوب العربية ضد الصهيونية والامبريالية، وأصبح التقارب مع الفلسطينيين مطلباً قاعدياً في الحزب. ورويداً رويداً، لم يعد حزبنا الآن كما كان في السابق تجاه مشكلة الشرق الأوسط: نؤيد موقف منظمة التحرير في الخط الذي ترسمه من أجل تحقيق مطالب الشعب الفلسطيني. وهناك الآن خطان في الحزب تجاه القضية الفلسطينية: الأول يؤيد والثاني يعارض...».

هذان الخطان اللذان تكلم عنهما روس استمرا داخل الحزب: من جهة، ميتران وقيادة الحزب مع غالبيته تميل إلى اسرائيل ومجبرة في الوقت نفسه على تقديم تنازلات لمصلحة القضية الفلسطينية تحت ضغط الجناح اليساري في الحزب وضغوط الأوضاع المستجدة سياسياً واقتصادياً، إن في مقتضيات السياسة الداخلية الفرنسية أو على صعيد علاقات الحزب مع الخارج. ومن جهة أخرى، الخط المؤيد لحقوق الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وبعد استلامه السلطة، وجه الرئيس فرنسوا ميتران، بتاريخ ٢٦/٥/١٩٨١، رسالة إلى السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أكد له فيها «تعلق فرنسا بحق الشعوب في تقرير المصير».

وبتاريخ ٤/٦/١٩٨١، أدلى ميتران بتصريح إلى صحيفة نيويورك تايمز قال فيه: «أنا صديق لاسرائيل، لكن الوطن الفلسطيني طبيعي...».

وفي ١٨/٦/١٩٨١، أدلى كلود شيسون، وزير العلاقات الخارجية الفرنسي، بتصريح في نادي الصحافة الدبلوماسية جاء فيه أنه «لا تفكير في استقبال أي ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية إذا كان يمثل شعباً لا يملك دولة...». وذكر أن المجموعة الأوروبية الاقتصادية تعتبر «منظمة التحرير الفلسطينية ذات صفة تمثيلية للشعب الفلسطيني ولكنها لم تقل أبداً أن هذه المنظمة تمثل الشعب الفلسطيني...». وبصدد مدينة القدس، أوضح قائلاً: أن «مواقف فرنسا والسوق الأوروبية المشتركة وكذلك مبادىء القانون الدولي لا تسمح بإجراء تعديلات في لوائح مدينة مثل القدس وضعت بقرارات من جانب واحد...».

وبتاريخ ١/٩/١٩٨١، وبعد لقاء شيسون بياسر عرفات في بيروت، عقد الأول مؤتمراً صحافياً في دمشق حدد فيه سياسة بلاده على الشكل الآتي:

أولاً: انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧.

ثانياً: الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، خصوصاً حقه في العودة إلى فلسطين... كذلك حقه في إقامة دولة مستقلة ذات كيان وسيادة.

ثالثاً: الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للفلسطينيين... وهذا لايعني أنها الممثل الوحيد.

وفي ١٩٨١/٩/٩، قال ميتران في حديث لمجلة تايم: «ان اللقاء بين عرفات وشيسون لم يغير من موقف فرنسا في شيء بالنسبة إلى أزمة الشرق الأوسط... وافقت ولا أزال أوافق على كامب ديفيد رغم أنها تقترب من نهايتها...».

وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٣، دعا كلود شيسون، في تصريح له لصحيفة تريبيون جويف الفرنسية، الفلسطينيين إلى اقامة «هياكل حكومية تؤكد شرعية التمثيل الفلسطيني...».

وفي ١٩٨٢/١/٣، وفي نهاية زيارته لمصر قال كلود شيسون في مؤتمر صحافي: ان «فرنسا وأوروبا تريدان سلاماً شاملاً في الشرق الأوسط يعطي الفلسطينيين دولة ويضمن حق اسرائيل في الوجود». ورداً على سؤال عما إذا كانت فرنسا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية قال: «ماذا يعني الاعتراف بمنظمة التحرير، وهذا السؤال وجه إليّ كثيراً، فمنظمة التحرير ليست دولة وفرنسا تعترف بالدول فقط، ولكننا قلنا أن منظمة التحرير تمثل المحاربين الفلسطينيين وبالتالي يجب أن تشارك في عملية السلام...».

وبتاريخ ١٩٨٢/١/٢٢، أعلن شيسون في مقابلة مع مجلة ميدل ايست أنه «لايمكن التوصل إلى سلام في الشرق الأوسط من دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني. وهذا السلام لايمكن أن يتحقق إلا بالحصول على ضمانات من الاتحاد السوفياتي...».

وفي ١٩٨٢/٢/١٩، أعرب شيسون في حديثه لوكالة الامارات العربية، وللمرة الأولى منذ وصول الحزب الاشتراكي الفرنسي إلى السلطة، أن بلاده «تؤيد قيام دولة فلسطينية في الأراضي العربية المحتلة التي يجب الجلاء عنها وفقاً للقرار ٢٤٢ الذي نلتزم به والذي يظل مع القرار ٣٣٨ وسيلة أساسية للتسوية...».

وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٥، وقبل زيارته لاسرائيل بأسبوع، قال الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران، في حديث مع مجلة لارش، أن لا علم له بأن في مواجهة اسرائيل «محاوراً آخر غير منظمة التحرير الفلسطينية...». وأضاف أن المفاوضات بشأن مستقبل الشعب الفلسطيني لايمكن أن تبدأ ما لم تتخل منظمة التحرير الفلسطينية عن البند الأول من ميثاقها الوطني الذي يدعو إلى تدمير دولة اسرائيل.

وفي ١٩٨٢/٣/٤، أشار ميتران، في خطابه أمام الكنيست، إلى أنه «كيف يتسنى لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تتحدث باسم المقاتلين أن تجلس إلى مائدة المفاوضات مادامت ترفض مبدأ حق اسرائيل في الوجود وضمانات أمنها...».

وفي مؤتمره الصحافي قال: «إذا ماجاء ياسر عرفات إلى فرنسا فلن أستقبله لأنه ليس لمنظمة التحرير وضع ديبلوماسي في فرنسا، ولأننا لا نعترف بأن منظمة التحرير يمكنها التحدث باسم الفلسطينيين في الضفة وغزة...». وكرر القول بأن على منظمة التحرير أن تعترف باسرائيل قبل أن يتم اشراكها في أية مفاوضات.

٣ ــ الموقف من الأراضي العربية المحتلة

بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٣ مباشرة، صرح فرنسوا ميتران قائلاً: «لو أن الجيوش العربية بدأت هجومها يوم السبت منطلقة من غزة والجولان والأردن لوصلت إلى قلب تل ــ أبيب. فكيف نعرف ونميز الحدود الآمنة من تلك التي ليست آمنة...».

وبتاريخ ١٩٧٤/٥/٢، أثناء حملة انتخابات رئاسة الجمهورية الفرنسية، نشرت صحيفة الوطن الكويتية مقابلة مع المرشح ميتران أعلن فيها بوضوح أنه يؤيد النص الانكليزي لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وأنه لايؤيد انسحاباً اسرائيلياً من كافة الأراضي التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧، وإنما من بعض هذه الأراضي.

وفي ١٩٧٤/١٠/١٣، أصدرت الهيئة الإدارية للحزب الاشتراكي بياناً تضمن تأييداً كاملاً للموقف الاسرائيلي في صراع الشرق الأوسط. وجاء هذا البيان بعد قليل من اعلان جماعة

(C.E.R.E.S.) في جريدة الحزب بأنه «نأمل بعد وقف اطلاق النار أن تعيد اسرائيل مباشرة كل الأراضي التي احتلتها، وتوافق على إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة مطلقة، وإذا كان الرأي العام قد تضامن مع اليهود بسبب ضحاياهم خلال الحرب العالمية الثانية، فإن مئات الألوف من الفلسطينيين يعيشون في ظروف يائسة تشكل وصمة عار في جبين الإنسانية. ان رفض اسرائيل المستمر التخلي عن الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ جعل المجابهة مع العرب أمراً محتماً...».

وبقيت مواقف الحزب الرسمية وتصريحات ميتران ضمن إطار بيان الهيئة الإدارية. وبعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد في أيلول (سبتمبر)، عام ١٩٧٨، أعلن ميتران عن تأييد حزبه للاتفاقية ووجه لوماً شديداً لحكومة جيسكار ديستان لعدم تأييدها الكامل لها. وفي آذار (مارس) عام ١٩٧٩، أعلن عن ترحيبه بمعاهدة السلام المعقودة بين مصر واسرائيل ودعمه لها، وقد أضاف البرنامج الانتخابي، خلال عام ١٩٨٠، فقرة إلى هذا التأييد تقول بأن «اتفاقية كامب ديفيد جيدة والحزب الاشتراكي هو الوحيد بين الأحزاب الكبرى الذي أيدها، لكن اتفاقاً جيداً بين مصر واسرائيل لايكفي وحده لفرض السلام في الشرق الأوسط، لكنه يحمل بذاته عناصر تساعد على تجاوز الجمود الحالي».

وبعد تسلمه السلطة مباشرة، وجه ميتران، في الأول من حزيران (يونيو)، ١٩٨١، مبعوثين فرنسيين يحملون رسائل إلى زعماء الدول العربية يوضح فيها أن سياسة بلاده ستكون «متوازنة». وكان العاهل السعودي هو أول زعيم دولة يستقبله ميتران في قصر الاليزيه.

وبتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠، صرح في قمة اللوكسمبورغ الثانية للدول الأوروبية الأعضاء بأنه يؤيد سياسة «الخطوة خطوة فيما يخص مشكلة الشرق الأوسط». وفي اليوم التالي، نشرت صحيفة لوموند الفرنسية مقابلة معه قال فيها أنه «الرجل السياسي الفرنسي الوحيد المسؤول عن حزب كبير يؤيد كامب ديفيد وأن موقفه لم يتغير...». وأعرب عن اعتقاده بأن «عملية كامب ديفيد قد تتوسع إذا تعاملت اسرائيل على نحو أكثر إيجابية مع المشكلة الفلسطينية...».

وفي مقابلة نشرتها صحيفة النهار البيروتية، بتاريخ ١٩٨١/٧/٥، قال كلود شيسون بأن «فرنسا لن تبيع أسلحة لاسرائيل...».

وفي ١٩٨١/٧/٨، أشار بيان الحكومة الاشتراكية الأولى برئاسة بيار موروا إلى أن «أي حل عن طريق المفاوضات في الشرق الأوسط ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار مصالح كل دول المنطقة والحق الفعلي للفلسطينيين في وطن...».

وفي ١٩٨١/٧/١٢، دعا الرئيس ميتران إلى ضرورة «إيجاد حلول عملية وثنائية في الشرق الأوسط نظراً إلى صعوبة التوصل إلى تسوية شاملة...».

وبتاريخ ١٩٨١/٨/١٠، وإثر اعلان الأمير فهد ولي العهد السعودي عن مشروعه، لحل مشكلة الشرق الأوسط. أعلن كلود شيسون وزير العلاقات الخارجية الفرنسي أنه يعتبر المشروع «مهماً للغاية». وفي ٢٦ من الشهر نفسه، أعلن ميتران، بعدما التقى كلاً من الملك حسين ملك الأردن، وأمير قطر، أن «الاقتراحات السعودية تطور إيجابي».

وفي ١٩٨١/٨/٢٩، أدلى شيسون في مطار عمان بتصريح قال فيه: «ان الحكومة الفرنسية تعتقد أن اتفاقات كامب ديفيد فشلت في الاجابة على سؤال يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط وهو مستقبل الفلسطينيين وحقهم في إنشاء دولتهم المستقلة...». وأضاف «ان الهدف الوحيد لفرنسا هو التسوية الشاملة، وأن المشكلة الأكثر صعوبة هي مستقبل الشعب الفلسطيني. ان اتفاقات كامب ديفيد لم تعالج هذه المشكلة وهي بعيدة كل البعد عن التسوية الشاملة، لكننا نعتقد بأن هذه الاتفاقات أدت إلى تحقيق بعض التقدم في هذا الاتجاه ولانتفق في ذلك مع بعض أصدقائنا العرب...».

وفي ١٩٨١/٩/١٩، نشرت صحيفة لوماتان الفرنسية حديثاً لكلود شيسون قال فيه: «ان مستقبل الشرق الأوسط يرسمه جسر بين مشروع فهد واتفاقيات كامب ديفيد للتسوية...».

وبتاريخ ١٩٨١/٩/٢٤، عقد ميتران مؤتمراً صحافياً حدد فيه سياسة فرنسا حيال مشكلة الشرق الأوسط بالآتي:

«ان القاعدة التي اتبعها، حيال هذا الجانب أو

ذاك، هي التحدث بلغة واحدة مع الجميع، والتقدم بمقترحات واحدة... المطلوب أن تكون لفرنسا سياسة مفيدة في هذه المنطقة من العالم، وهذه السياسة ليس لها سوى صوت واحد: وهي، بالنسبة إلى اسرائيل: ان القانون الدولي الذي اعترف بوجود اسرائيل لايمكن أن يحرمها من الوسائل التي تضمن هذا الوجود ومنها الحدود الآمنة المعترف بها... وفرنسا من جهتها سترفض كل مايهدد وجود اسرائيل في اطار هذه الحقيقة التي اعترف بها القانون الدولي، أما بالنسبة إلى النزاع، فإنه في ذهن البعض يتناول وجود اسرائيل. اننا من جهتنا لن نستطيع أن نتعامل مع أي طرف يدافع عن هذا المبدأ، ان النزاع يدور في الحقيقة، كما يراه كثيرون، حول الأراضي التي تقع تحت إدارة اسرائيل منذ حرب الأيام الستة. وباختصار هل يأمل الشعب الفلسطيني في أن يضم وطنه المقبل الأراضي المعترف بها لاسرائيل، هذا غير وارد، أما هل تكون للشعب الفلسطيني أرض تصير له وطناً ويقيم عليها هيكلية الدولة التي يختارها؟ لقد أجبت نعم، لقد قلت ذلك في تل ـ أبيب والقدس، كذلك دافعت عن حق اسرائيل في الوجود في الجزائر والقاهرة... أما القاعدة الثانية التي تحكم سياستي، فهي أني رفضت أن أختار بين طريق وآخر، أي طريق الحل الشامل أو طريق الاتفاقات الثنائية. اني آخذ بهذا وذاك، إذا أمكن تحقيق السلام عن طريق الاتفاقيات الثنائية فإني معها وهذا ما دفعني إلى تأييد كامب ديفيد... ولكن إذا لم تسمح هذه الاتفاقات بحل مجمل المشكلة فهذا لايعني أنه يجب ادانتها... أما بالنسبة إلى الطريق (الاتفاق) الشامل، فقد قلت في قمة اللوكسمبورغ لزملائي في الأسرة الأوروبية: إذا كان هدفكم كما هو هدفنا، التوصل إلى اتفاق شامل، فإن هذا أمر مفروغ منه وهو دعوة الجميع إلى الطاولة بمن فيهم الفلسطينيون، لكن الاصرار على ذلك كمنهج يعني الرفض سلفاً لكل الطرق الأخرى التي يمكن أن تكون مفيدة... لقد وافقت على اتفاقي كمب ديفيد أما إذا ظهر أن الاتفاقين وصلا إلى حدودهما وأن توسيع مجالاتهما الدبلوماسية يصطدم بعقبة، فعلينا أن نبحث عن وسائل أخرى. وفي هذا الاطار، فإن فرنسا ستقوم بكل الخطوات وتلتقي المسؤولين الرئيسيين لمحاولة إحراز تقدم في القضية... وفي هذا المجال، رحبت باقتراحات الأمير فهد التي اعتبرها واحدة من العناصر الأكثر ايجابية في السنوات الأخيرة وإني اتحفظ في مناقشة النقاط الثماني التي تضمنتها، وكل من هذه النقاط ستكون موضع بحث أثناء الزيارة التي سأقوم بها للعربية السعودية في غضون ٤٨ ساعة. كذلك اعتبر هذه المبادرة أكثر المبادرات أهمية في السنوات الأخيرة على رغم مالدي من تحفظات على هذه النقطة أو تلك...».

وفي ٢٨/٩/١٩٨١، قام ميتران بزيارة المملكة العربية السعودية؛ حيث صرح في مؤتمر صحافي بأن محادثات الطائف سمحت له بأن يرى «بصورة أكثر وضوحاً ما هي حقوق الشعب الفلسطيني»؛ كما أعلن أن مشروع فهد «يشكل نقطة الانطلاق لمفاوضات قد تؤدي إلى إقرار السلام في الشرق الأوسط».

وفي ٢٥/١٠/١٩٨١، صرح ميتران أن «فرنسا ترغب في المساهمة في القوة متعددة الجنسية التي ستوضع في سيناء بعد الانسحاب الاسرائيلي في نيسان [أبريل] المقبل...».

وبتاريخ ٢٦/١٠/١٩٨١، أعلن كلود شيسون، في مؤتمر صحافي، أنه يؤيد المساهمة الأوروبية في سيناء ويعتقد أن «ارسال قوات إلى سيناء هو الجسر المنطقي بين اتفاقي كامب ديفيد، اللذين وصلا إلى نهايتهما، ومشاريع السلام في الشرق الأوسط ومنها المشروع السعودي الذي تؤيده فرنسا...».

وبتاريخ ٢٦/١١/١٩٨١، استعمل الرئيس الفرنسي حق النقض (الفيتو) ليمنع أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية المجتمعين في مؤتمر لندن، من اصدار تصريح جديد عن الشرق الأوسط أرادوا أن يتابعوا فيه بيان البندقية الصادر في ١٣/٦/١٩٨٠.

وأثناء زيارته لاسرائيل، وخلال المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقده مع وزير الخارجية الاسرائيلي بتاريخ ٧/١٢/١٩٨١، أعلن كلود شيسون أنه «لن تكون هناك مبادرة أوروبية في الشرق الأوسط». وفي حديث أدلى به لإذاعة اسرائيل قال: «أن لا شيء يمنع بيع اسرائيل أسلحة فرنسية»، كما انتقد اعلان البندقية ووصفه بأنه «خاطىء وسخيف».

وفي اليوم التالي، طلبت حكومة ألمانيا الغربية إيضاحاً من الحكومة الفرنسية حول تصريحات الوزير، كما تقدمت كل من مصر والأردن ودولة الامارات بطلب إيضاحات. وفي العاشر من الشهر نفسه قال ميتران في حديث تلفزيوني: «لانعلب لعبة مزدوجة في الشرق الأوسط...». وكان شيسون قد أعلن، قبل ذلك بيوم واحد، عن أسفه لإساءة تفسير تصريحاته حول إعلان البندقية.

وبعد إعلان اسرائيل عن ضم الجولان، صدر عن وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٤، بيان أعربت فيه عن «مفاجأتها ودهشتها الشديدة» للقرار الاسرائيلي، وأوضحت أن وزير العلاقات الخارجية الفرنسي كلود شيسون لم يبلّغ بهذه الخطوة أثناء زيارته الأخيرة للقدس.

وفي ١٩٨١/١٢/١٥، صدر بيان وزراء خارجية الدول الأوروبية العشر (من بينهم فرنسا) وجاء فيه: «ان الوزراء يعربون عن أسفهم الشديد لقرار الحكومة والكنيست الاسرائيليين بتطبيق القانون الاسرائيلي في مرتفعات الجولان السورية... ان تطبيق القانون والتشريع والإدارة الاسرائيلية في الجولان يشكل ضماً ويتنافى مع القانون الدولي، ولذلك فهو من وجهة نظرنا غير مشروع».

وبتاريخ ١٩٨١/١٢/١٦، صدر عن مجلس الوزراء الفرنسي الذي عقد برئاسة ميتران «أن مجلس الوزراء الفرنسي أبلغ قرار الحكومة الاسرائيلية مد التشريع والإدارة الاسرائيليين إلى الأراضي السورية المحتلة في الجولان، أن الحكومة الفرنسية تندد بهذه المبادرة وتعتبرها مناقضة للقانون الدولي وللأمم المتحدة...». ولكن من الناحية الأخرى، امتنعت فرنسا عن التصويت في مجلس الأمن حول مطالبة الدول العربية بفرض عقوبات على اسرائيل كما صوتت معارضة المشروع العربي في الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

وفي ١٩٨٢/١/٢٠، قال جاك هانتزيغر المسؤول عن العلاقات الخارجية في الحزب الاشتراكي الفرنسي: «ان من أهداف زيارة ميتران لإسرائيل محاولة إيجاد جو من الثقة المتبادلة بين العرب واسرائيل...». و«الحزب الاشتراكي لا يزال يؤيد كاملاً المرحلة الأولى من اتفاقي كامب ديفيد والمتعلقة بالانسحاب الاسرائيلي من سيناء». وشدد على أن المرحلة الثانية من كامب ديفيد المتعلقة بالحكم الذاتي «يجب أن يبدأ العمل بها سريعاً وأن يكون هدفها واضحاً، وهو إقامة الوطن الفلسطيني والدولة الفلسطينية، وفي هذا الإطار جاءت زيارة رئيسي بلديتي الخليل وحلحول المبعدين ولقاؤهما المسؤولين في الحكومة والحزب...».

وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٣، صرح مصدر اسرائيلي مأذون، اثر محادثات شيسون وشامير، أن شيسون أكد لشامير مجدداً معارضة فرنسا لأية مبادرة اوروبية في الشرق الأوسط. وفي خطابه الذي ألقاه في الكنيست، دعا ميتران إلى حوار يفترض الاعتراف المسبق والمتبادل والتخلي عن الحرب.

وفي مؤتمره الصحافي، أشار إلى أنه «لا يشاطر الرأي القائل بأن الحكم الذاتي يقدم حلاً للمشكلة الفلسطينية، والتاريخ سيخبرنا فيما بعد...».

وفي حديثه الصحافي، قبل مغادرته مطار تل ــ أبيب، في ١٩٨٢/٣/٥، قال في حديثه عن مشروع الأمير فهد: «اعتقدت دائماً أنه يد ممدودة من الأفضل قبولها»؛ لكنه أضاف: «ان المشروع معقد ومن الصعب على اسرائيل قبوله...». كما أكد رفض فرنسا الاعتراف بضم اسرائيل الجولان، وذكر بأنه «شعر في كل مكان من اسرائيل أن ثمة تصميماً على الانسحاب من سيناء».

ملاحظات

يمكننا تلخيص مواقف الحزب الاشتراكي، منذ عام ١٩٧٢ وحتى نهاية زيارة ميتران لإسرائيل، كما يأتي:

ــ ثبات في تأييد كامل ومطلق لحق اسرائيل في الوجود. وعلاقات صداقة ومشاعر وطيدة مع الحركة الصهيونية والشعب اليهودي.

ــ التهرب، بعد استلام السلطة، من تحديد موقف واضح من الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧. وهذا التهرب يعني استمرار موقف اعتماد التفسير الاسرائيلي لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وحكاية الحدود الآمنة.

ـ رفض الاعتراف الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية والاقتصار على اعتراف واقعي بأنها تحمل «صفة تمثيلية»، من دون أن تكون ممثلة شرعية أو وحيدة للشعب الفلسطيني.

ـ الدعوة إلى قيام مفاوضات مباشرة ثنائية بين كل من الأطراف العربية واسرائيل، وبين الفلسطينيين والاسرائيليين من دون تحديد الطرف المفاوض، على أن يسبق ذلك اعتراف فلسطيني بالكيان الاسرائيلي، وتخل عن ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية.

ـ تعطيل المبادرات الأوروبية.

ـ عدم اتخاذ موقف عملي من اسرائيل والاكتفاء بالمعارضة الشكلية كما حصل بالنسبة لقرار ضم الجولان.

ـ الاحتفاظ بالمصالح الفرنسية في المنطقة العربية وتطويرها عن طريق «إضافة» اعلانات سياسية لا تلزم بموقف محدد.

ـ تحت شعار أن فرنسا «ليست حكماً ولا وسيطاً، وأن أطراف المشكلة هم أصحاب الحل، تحاول فرنسا الاشتراكية وضع نفسها خارج «اللوم». وخلف ستار سياسة «متوازنة» يعيد الاشتراكيون عقد أواصر العلاقات بين فرنسا واسرائيل: مما يؤدي إلى كسر الجمود الأوروبي تجاه اسرائيل والمساهمة في إعادة علاقاتها مع أفريقيا، بعد العزلة الطويلة.

ـ ابان حكم الديغوليين استطاعت فرنسا ان تبني علاقات جيدة مع الأسواق العربية مقابل موقفها الحازم من اسرائيل لصالح العرب، وعندما وصل الاشتراكيون إلى السلطة أصبحت علاقات فرنسا العربية ممتازة اقتصادياً وإنما مقابل سياسة فك العزلة عن اسرائيل.

سويدان ناصر الدين

جامعة بير زيت
النضال العلمي والنقابي في مواجهة الاحتلال

لعبت الحركة الطلابية في الوطن المحتل، دوراً أساسياً في مواجهة سياسة الحكم العسكري الارهابية. فقد ساهمت في إفشال انتخابات البلديات سنة ١٩٧٠، وفي إفشال مخطط الحكم الذاتي، الذي طرحه شمعون بيريس، وزير الدفاع، في عام ١٩٧٣. كما شاركت الحركة الطلابية، في الأعوام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥، في الانتفاضة الجماهيرية، ضد سياسة اسرائيل الاستيطانية، وضد سياسة الرئيس المصري السابق، أنور السادات. كذلك كان للحركة الطلابية، دورها في انتفاضة عام ١٩٧٦، وفي إنجاح المجالس البلدية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي الاحتجاج على مصادرة أراضي الجليل العربية.

واتخذ النضال الطلابي شكلاً مميزاً، في انتفاضات عام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢. في ظل تعاظم حركة المقاومة الطلابية للاحتلال، واكتسابها أبعاداً جماهيرية هامة؛ وفي ظل التأييد الكبير الذي حظيت به من جانب أوساط اليهود التقدميين.

وجامعة بيرزيت، كغيرها من الجامعات العربية في الوطن المحتل، كانت ولا تزال موقعاً من مواقع النضال ضد الاحتلال، ومركزاً لتصارع الثقافتين: العربية والصهيونية.

تاريخ جامعة بيرزيت

يعود تاريخ الجامعة البعيد إلى عام ١٩٢٤، حيث تأسست كمدرسة صغيرة وخاصة، عرفت باسم: «مدرسة البنات الأهلية». وتطورت في العام ١٩٣٠ إلى مدرسة ثانوية عرفت باسم: «مدرسة بيرزيت العليا». واستمرت المدرسة في التطور، حتى عرفت باسم «كلية بيرزيت» في العام ١٩٤٢؛ وأضيف إليها، في العام ١٩٥٣، الصف الجامعي الأول بفرعيه: العلمي والأدبي، وتبعه الصف الجامعي الثاني، في العام ١٩٦١. وفي العام نفسه، بوشر، تدريجياً، بإلغاء الصفوف الابتدائية والإعدادية والثانوية، حتى اقتصر التعليم فيها، في عام ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧، على الصفين الجامعيين: الأول والثاني، أي مايعرف بالمرحلة الجامعية المتوسطة (مكتب التخطيط الأكاديمي، **خطة التطور والتنمية**، جامعة بيرزيت تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٧).

وإثر حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أصبح من الضروري إنشاء جامعة عربية في الضفة الغربية، فقامت كلية بيرزيت بمبادرة كبيرة، وغيّرت كيانها من مؤسسة خاصة إلى مؤسسة عامة، يشرف عليها مجلس أمناء أسس عام ١٩٧٢، وضم مواطنين من ذوي الخبرات الأكاديمية والتربوية (**الثورة**، ـ بغداد، ١٩٧٨/٥/٢٣). وبعد دراسة مطولة، أقر مجلس الأمناء خطة التطوير، لأربع سنوات جامعية، في العام ١٩٧٢. وتطورت على أثرها الكلية إلى «جامعة بيرزيت» عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، بعد أن أضيف إليها الصف

الثالث الجامعي، عام ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥، ثم الصف الرابع الجامعي عام ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦. وانضمت الجامعة في ذلك العام إلى اتحاد الجامعات العربية، وفي العام التالي أصبحت عضواً في اتحاد الجامعات العالمي.

أخذت الجامعة بالتطور والتوسع، سواء على صعيد الهيئة التدريسية وازدياد قدرتها الاستيعابية، أم على صعيد الكليات والأقسام: حيث بلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية، في العام ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨، ٧٩ عضواً. أما في العام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠، فأصبح عددهم ١٣٢ عضواً. أما عدد الطلاب فكان، في العام ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨، ٩٠٠ طالب وطالبة، ثم أصبح ١٣٩٢ طالباً، في العام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠.

وتضم الجامعة، إلى جانب كُليّتي الآداب والعلوم: كليّة الإدارة والاقتصاد، التي تأسست عام ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩، وكلية الهندسة، وتأسست عام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠. وتحتوي الجامعة على قسم للدراسات العليا في التربية، ودراسات الشرق الأوسط، والخدمة الاجتماعية، واللغة الانكليزية (خطة التطور والتنمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧).

وإلى جانب التخطيط الأكاديمي، اعتمدت الجامعة برامج خاصة تهدف إلى خدمة المجتمع: ومنها: برنامج العمل التعاوني، الذي ابتدأ عام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤، وهو يسعى لزيادة وعي الطلبة لمشاكل مجتمعهم وتدريبهم على العمل الجماعي والمجاني في المؤسسات والجمعيات الخيرية وشق الطرق في القرى ومساعدة الفلاحين في زراعة أراضيهم.. وأصبح إنجاز عدد من ساعات العمل التعاوني شرطاً للتخرج.

وأقامت الجامعة، في العام ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦، «مكتب الوثائق والأبحاث» لتجميع الوثائق والمعلومات التي تتعلق بالنواحي المختلفة من حياة فلسطين وشعبها تحت الاحتلال. ويقوم المكتب أيضاً بنشر فهرس دوري للصحف الصادرة في فلسطين، باللغتين: العربية والانكليزية.

كما تبنت الجامعة «برنامج مكافحة الأمية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي ابتدأ في عام ١٩٧٦ ــ ١٩٧٧، وأنشأت، لهذا الغرض، قسماً يقوم بتخريج دفعات متعددة من الطلبة الكبار، ويعمل أيضاً على تطوير الكتب الدراسية لتعليم الكبار في المنطقة. كذلك تقيم الجامعة دورات تدريبية لمدرسي الرياضيات الحديثة في المدارس الثانوية في الضفة الغربية (**المصدر نفسه**، ص ٣).

الانتهاكات الاسرائيلية تجاه الجامعة

إزاء التطور التدريجي، الذي تحرزه جامعة بيرزيت على كافة المستويات، بدأت سلطات الاحتلال تمارس تجاهها سياسة قمعية مدروسة، الهدف منها، منع استمرارية الجامعة، خاصة وأن سلطات الاحتلال تعتبرها «بؤرة للانشقاق» السياسي ومركزاً من مراكز الثورة الفلسطينية. ففي عام ١٩٧٣، قامت سلطات الاحتلال بإغلاق الجامعة، بسبب قيام الطلبة بمظاهرة ضد إجراءات الحكم العسكري، في إبعاده ثماني شخصيات وطنية من الضفة الغربية. واستمر إغلاق الجامعة، حينئذٍ، مدة ثلاثة أسابيع (**الأخبار**، ــ عمان، ١٦/٩/١٩٧٨).

وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٤، تم إبعاد رئيس الجامعة د. حنا ناصر إلى عمان دون تحديد الأسباب. ودعا شمعون بيريس، حين كان وزيراً للدفاع ومسؤولاً مباشراً عن الضفة عام ١٩٧٦، إلى إغلاق الجامعة، واتهمها بأنها مصدر للقلق والتوتر. وفي ذلك العام أيضاً، منعت سلطات الحكم العسكري الجامعة من قبول الطلبة من عرب الجليل والمثلث. ونسب شمعون بيريس سبب هذا القرار إلى «التحريض المتطرف المعادي لإسرائيل والذي تشجعه جامعة بيرزيت» (**البعث**، ــ دمشق، ٢٢/٨/١٩٧٧).

وتم إغلاق الجامعة في ذلك العام إثر الاحتجاجات التي قامت، عند زيارة الرئيس السادات لإسرائيل (**الأنباء** ــ القدس، ٢٨/٦/١٩٧٩). كما رفضت سلطات الحكم العسكري في عام ١٩٧٧، تجديد إقامة ثمانية أساتذة عرب وأجانب للعمل في الجامعة، من بينهم الأستاذان نافذ نزال وحافظ عبوشي (الأخبار، **مصدر سبق ذكره**). كذلك شنت سلطات الاحتلال، في عام ١٩٧٨، حملة اعتقالات واسعة في صفوف الطلبة، كما منعت الأستاذ ادوارد صابر، وهو من المواطنين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، من الدخول إلى الضفة الغربية، لأداء عمله في الجامعة (**وفا**، ٧/١٢/١٩٧٨). ومنذ عام

١٩٧٩، بدأت حدة الصراع، بين سلطات الاحتلال وجامعة بيرزيت، تتزايد؛ حيث تم إغلاق الجامعة مرتين، امتدت فترة الاغلاق الأولى من ٢٥ آذار (مارس) إلى أول نيسان (أبريل) ١٩٧٩، عشية توقيع اتفاقية الصلح بين مصر واسرائيل؛ أما في المرة الثانية فقد صدر القرار بإغلاق الجامعة، منذ الثالث من أيار (مايو) وحتى إشعار آخر، بعد أن تظاهر الطلاب احتجاجاً على سياسة الاستيطان. ومن جملة القرارات التي اتخذتها سلطات الحكم العسكري بحق الجامعة، إصدارها أمراً يقضي بمنع دخول الطلبة إلى حرم الجامعة، وبإجراء تفتيش عسكري لحرم الجامعة، من قبل ضباط في قيادة المنطقة، وقد حدث ذلك، لأول مرة، في شهر أيار (مايو) ١٩٧٩ (**وفا**، ١٠/٥/١٩٧٩). واعتبر وايزمن، وزير الدفاع آنذاك، «أن جامعة بيرزيت أخذت تشكل خلال السنوات الأخيرة، وسطاً حافلاً بالنشاط السياسي المعادي في الضفة الغربية، وأنها ستبقى، بسبب ذلك، مقفلة حتى إشعار آخر».

ونشطت سلطات الاحتلال في وضع القوانين والقيود للسيطرة على النشاطات الجامعية. وقدم مستشار الشؤون العربية لدى منسق النشاطات في المناطق المحتلة، العقيد تسادوق كرئيم، وثيقة بهذا الخصوص. وقد اعتبرت الوثيقة أن جامعة بيرزيت هي المؤسسة الريادية في تنشيط أعمال العنف. واتهمت الوثيقة الجامعات بأنها «بدلاً من الاهتمام بشؤون التعليم الأكاديمي، قامت باداء نشاطات سياسية محظورة ضد هذه السلطات، وجرت من جراء هذه النشاطات، أعمال خرق للنظام وأعمال عنف». واعتبرت الوثيقة، الأمر ٨٥٤، الصادر بتاريخ ٦/٧/١٩٨٠، والقاضي بربط الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الأراضي المحتلة بالحكم العسكري مباشرة، بأنه «ترتيب آخر من أجل منع تسلل طلاب ومحاضرين إلى الجامعات العربية، هؤلاء الذين تبعث بهم منظمات [إرهابية] معادية لإسرائيل، بهدف التخريب في جهاز التعليم، والتحريض والعنف، والتسبب [بالفوضى]» (يهودا ليطاني، **هآرتس**، ١٩/١٠/١٩٨١).

تطبيق الأمر «٨٥٤»

إمعاناً في فرض سياسة التدخل في شؤون المؤسسات التعليمية، بمقتضى الأمر «٨٥٤»، أغلقت سلطات الاحتلال، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، جامعة بيرزيت، لمدة أسبوع، بسبب مساهمة الطلاب في النشاطات الثقافية، في أسبوع فلسطين، وإقامتهم معرضاً ثقافياً للأشغال اليدوية، بهذه المناسبة. واعتبر الحكم العسكري، أن إدارة الجامعة قد عملت خلافاً لأوامره؛ بحيث أنها سمحت بإقامة أسبوع فلسطين، على الرغم من مطالبة الحكم العسكري بإلغائه. كما اتهم الحكم العسكري إدارة الجامعة، بأنها «تسمح لعناصر خارجة عن الجامعة، بإقامة نشاطات داخلها». وذلك بالرغم من التزام نائب رئيس الجامعة، د. غابي برامكي، بعدم تكرار أعمال الشغب في حرم الجامعة (**هآرتس**، ١٦/١١/١٩٨٠).

الجامعة ومواجهة «الادارة المدنية»

ومنذ الشروع في تطبيق «الادارة المدنية» في الضفة الغربية، تصاعدت بوادر عدم الاستقرار في أوساط طلاب جامعة بيرزيت. حيث نظمت المظاهرات، في أوائل شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، تنديداً بالاحتلال وبالادارة المدنية. وقامت سلطات الاحتلال، عشية ذكرى وعد بلفور، بمنع الطلاب من دخول جامعتهم، للحيلولة دون عقد اجتماع احتجاجي (**الطليعة**، ١٩/١١/١٩٨١). وبتاريخ ٤/١١/١٩٨١، ازدادت عمليات العقاب الجماعي ضد الطلبة، حيث اقتحمت قوات الاحتلال مبنى الجامعة، واعتقلت عشرات الطلبة. وأصدر الجنرال داني ماط، منسق الادارة العسكرية في الأراضي المحتلة، أمراً يقضي بإغلاق الجامعة لأجل غير مسمى، وذلك «تطبيقاً لأحد التدابير الأكثر حزماً». وقد صدر قرار الاغلاق هذا، بعد أن تشاور وزير الدفاع أرييل شارون مع رئيس الوزراء مناحيم بيغن (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٧٩، ٤ و٥/١١/١٩٨١، ص٦). وبعد الإعلان عن قرار إغلاق الجامعة، تم استدعاء د. غابي برامكي، وتم تحذيره من مغبة تكرار أعمال خرق النظام، التي نشطت بمبادرة من طلاب الجامعة (**المصدر نفسه**، العدد ٢٤٨٢، ٩ و١٠/١١/١٩٨١، ص٣). وبعد تقديم طلب الالتماس الذي وجهته الجامعة إلى محكمة العدل العليا، أصدرت المحكمة أمراً إلى حاكم رام الله

العسكري، يقضي بتحديد فترة زمنية معينة لإغلاق الجامعة، وأمهلته مدة ثمانية أيام للرد على ذلك. ومن جهة أخرى، رفضت المحكمة، السماح للطلبة بالسكن في مساكنهم الجامعية، كما رفضت استمرار عمل الباحثين والعاملين في مركز الأبحاث (**الطليعة**، ٥/١١/١٩٨١).

وبتاريخ ١٢/١١/١٩٨١، أبلغ الحاكم العسكري، المحكمة العليا، أنه قرر إغلاق الجامعة لمدة شهرين (**القدس**، ١٣/١١/١٩٨١).

واستؤنفت، في السادس من أيلول (سبتمبر) ١٩٨١، محاكمة ثلاثة عشر طالباً من الجامعة أمام المحكمة العسكرية، واعتقلت سلطات الاحتلال، بتاريخ ٩/١١/١٩٨١، الدكتور سري نسيبة، رئيس قسم الفلسفة في الجامعة، بتهمة حمل منشورات احتجاجية (**يديعوت أحرونوت**، ١١/١١/١٩٨١).

وأقدمت سلطات الحكم العسكري، على اعتقال رئيس لجنة طلاب بيرزيت، كما منعت أعضاء اللجنة من مغادرة البلاد، بتهمة الإخلال بالأمن والنظام (ر.إ.إ، العدد ٢٤٨٨، ١٦ و١٧/١١/١٩٨١، ص ٥).

ردود الفعل

على الصعيد الرسمي، أوضح رئيس الوزراء الاسرائيلي، مناحيم بيغن، سياسة السلطات الاسرائيلية تجاه جامعة بيرزيت وشروط إعادة فتحها من جديد، مدعياً بأن الجامعة ستفتح، إذا ما التزم رئيسها بالمحافظة على الهدوء ومنع «القاء الحجارة والقنابل اليدوية والزجاجات الحارقة على أي يهودي أو عربي،... أما إذا انصرف الطلاب إلى أعمال الشغب فسوف تبقى مغلقة، فالطلاب قدموا للدراسة، وليس لممارسة القتل» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٤٩٥، ٢٥ و٢٦/١١/١٩٨١، ص ٥).

وذكر المتحدثون، أن اغلاق جامعة بيرزيت جرى لاعتبارات سياسية وليس لاعتبارات أمنية، وأنه جزء من سياسة جديدة، هدفها وضع حد للمعاملة الليبراليّة إزاء الضفة الغربية. ومن جهة ثانية، فقد ذكر قائد منطقة رام الله «أن إغلاق الجامعة لفترات قصيرة لم يعط نتائجه، لذا قرر الحاكم العسكري العام، أن لا خيار أمامه، سوى إغلاق الجامعة لفترة طويلة» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٥٠٤، ٦ و٧/١٢/١٩٨١، ص ١٠).

وبتاريخ ١٠/١١/١٩٨١، ندد عضو الكنيست توفيق طوبي (حداش)، بالممارسات الاسرائيلية في الضفة الغربية، وبإغلاق الجامعات؛ وعلق على سياسة الإدارة المدنية ورئيسها ميلسون قائلاً: «أية سياسة مدنية تتحدثون عنها؟.. فالجيش الاسرائيلي ما زال يهاجم المؤسسات التعليمية بالقنابل والأسلحة، ويبطش بطلبة الجامعات ويعتقلهم، والبروفيسور الأكاديمي مناحيم ميلسون يوسع السجون ويغلق الجامعات» (**الشعب**، ١١/١١/١٩٨١).

على صعيد آخر، وفي معرض تعليقه على سياسة التعليم في الإدارة المدنية، ذكر داني روبنشتاين، محرر شؤون المناطق المحتلة في صحيفة دافار، أن «البروفيسور مناحيم ميلسون ومدنيين اسرائيليين آخرين سينشغلون بالتعليم العربي فقط؛ أما التعليم اليهودي فسيبقى مرتبطاً بوزارة المعارف الاسرائيلية. وبما أن العرب قادرون على إدارة أمور التعليم بأنفسهم، فإن وجود الإدارة المدنية الإسرائيلية ضروري في المواضيع التالية: نقل معلمين وطلاب من مكان لآخر، إغلاق مدارس بعد مظاهرات، تعيين مدراء وإقالتهم لأسباب أمنية، مراقبة الكتب وحظر تناول بعضها، كالتي تتضمن تحريضاً سياسياً ضد اسرائيل، منح، أو منع، تأشيرات للمحاضرين من جامعات أجنبية للتدريس في الجامعات العربية...» (**شؤون فلسطينية**، العدد ١٢١، كانون الأول — ديسمبر ١٩٨١، ص ٢٠١).

واستمر طلاب جامعة بيرزيت في الاحتجاج على الممارسات الاسرائيلية ضدهم، وعقدوا مؤتمراً في الحرم الجديد للجامعة، شارك فيه نائب رئيس الجامعة د. برامكي، وعدد من الموظفين والعاملين. وأكدّ رئيس مجلس الطلبة، مفيد عبد ربه، في كلمة ألقاها «أن مؤامرة الحكم الذاتي التي استهدفت أن تخفي الوجه الحقيقي للاحتلال، بثياب أو شخصيات مدنية، ما هي إلا حلقة جديدة من التآمر، تستهدف وجود الشعب الفلسطيني واستمرار الاحتلال» (**الفجر**، ٤/١١/١٩٨١).

وشهدت معظم المؤسسات التعليمية والجامعية في الأراضي المحتلة، سلسلة من الإضرابات عقب قرار الإغلاق، وندّد بيان نقابة الأساتذة والموظفين

في الجامعات العربية الثلاث: النجاح وبيرزيت وبيت لحم، بإقدام «سلطات الاحتلال على إغلاق جامعة بيرزيت، بعد اقتحام وحدات من الجيش لها، وحرمان طلبتها من حقهم الطبيعي في التحصيل العلمي، والتعبير عن آرائهم بحرية، وبشكل خاص تجاه قضية شعبهم المصيرية، ووصف البيان هذه الإجراءات بأنها «خطوة جديدة في مسلسل الاجرام ضد شعبنا، إلى جانب ما سبقها من خطوات كمصادرات للأراضي، وإقامة المستوطنات، وخطوات التهجير والاعتقال، وأعمال الاضطهاد والانتقام الجماعي» (**الطليعة**، ١٩٨١/١١/١٢). وشهد مقر الصليب الأحمر الدولي في مدينة القدس، اعتصاماً شعبياً، نظمه ذوو المعتقلين وطلاب الجامعة (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٨٢، ٩ و ١٩٨١/١١/١٠، ص ٥).

وعلى صعيد تحرك رؤساء البلديات في الأراضي المحتلة بهذا الخصوص، فقد ناشد رئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة، السكرتير العام للأمم المتحدة، د.كورت فالدهايم، بالتدخل لإعادة فتح جامعة بيرزيت (**المصدر نفسه**، العدد ٢٤٨١، ٦ و ١٩٨١/١١/٩، ص ٢٣). وأرسل رئيس بلدية غزة، رشاد الشوا، وأعضاء المجلس البلدي، برقية استنكار إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، وإلى كل من وزير الدفاع والحاكم العسكري العام للقطاع، محتجين فيها على الممارسات القمعية، وعلى الاجراءات العسكرية، التي اتخذت ضد جامعة بيرزيت (**القدس**، ١٩٨١/١١/٩).

وعلى صعيد آخر، نددت هيئات يهودية تقدمية، بقرار إغلاق الجامعة. وتم بتاريخ ١٩٨١/١١/٤، تشكيل لجنة للتضامن مع جامعة بيرزيت، تألفت، في معظمها، من أكاديميين يهود وعرب، أعضاء في مبام وشلي وراكح وماتسبن، ومن آخرين غير حزبيين (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٠٧، ٩ و ١٩٨١/١٢/١٠، ص ٧). وقد نظمت هذه اللجنة عدة مظاهرات ومؤتمرات تضامنية مع الجامعة. فقام عشرات من أعضاء اللجنة بتاريخ ١٩٨١/١١/٧، بالتظاهر في مبنى الجامعة، للإعراب عن تضامنهم مع طلبة بيرزيت وأساتذتها ومواطنيها. وأعلن أعضاء اللجنة، عند وصولهم إلى الجامعة، «أن إغلاق الجامعة هو جزء من الحكم الديكتاتوري السائد في المناطق المحتلة، وبشكل نتيجة مباشرة للاحتلال، وسلب الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني» (**عل همشمار**، ١٩٨١/١١/٨). كما أصدرت اللجنة نفسها بياناً طالبت فيه بالحرية الأكاديمية والسياسية، وبتقرير المصير للشعب الفلسطيني، وفتح جامعة بيرزيت، وإسقاط الاحتلال. (**الفجر**، ١٩٨١/١١/٨). واستمرت التظاهرات التي نظمتها لجنة التضامن، بتاريخ ١٤ و٢٢ و٢٨ تشرين الأول (اكتوبر)، حيث تظاهر أكثر من ٢٠٠ شخص من اللجنة، من بينهم محاضرون في الجامعات الاسرائيلية، والصحفيان أوري أفنيري وعاموس كينان. وقام جنود حرس الحدود الاسرائيلية، بتفريق المتظاهرين بالقوة، واعتقال عدد منهم. وعقد المتظاهرون، في ١٩٨١/١١/٢٩، اجتماعاً في تل ــ أبيب، طالبوا خلاله بإعادة فتح جامعة بيرزيت، وبإطلاق سراح ستة من رفاقهم ظلوا رهن الاعتقال (**عل همشمار**، ١٩٨١/١١/٣٠).

هذا وصرحت سلطات الاحتلال، بأن الحكم العسكري سيعمل، في المستقبل، للحيلولة دون تكرار تظاهرات من هذا النوع، خاصة وأن قوات الأمن تنظر، بخطورة، إلى هذه التظاهرة، التي نظمت لتحريض الشعب العربي. من جهة أخرى، كرر أحد أعضاء اللجنة، أيال يميت، موقف لجنة التضامن من أعمال الارهاب والقمع، إذ قال: «لن يردعنا الغاز ولا الهراوات، وهذه الأشياء لن توقفنا، أو تحول دون قيامنا بأي عمل في المناطق المحتلة». واعتبر أن المشكلة تكمن في كيفية تجنيد أكبر عدد ممكن من الأشخاص، داخل اسرائيل، لممارسة الضغوط على الحكومة وعلى الحكم العسكري، من أجل المطالبة بإعادة فتح جامعة بيرزيت، وتوقيف أعمال الاضطهاد في المناطق المحتلة (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٩٨، ٢٩ و ٣٠/ ١٩٨١/١١، ص ١١).

أما جامعة تل ــ أبيب فقد شهدت في ١٩٨١/١٢/٦، اجتماعاً ضم نحو ٦٠٠ طالب جامعي ومحاضر من أعضاء مجموعة «كامبوس» اليسارية، للاحتجاج ضد أمر إغلاق جامعة بيرزيت. كما عقد أعضاء لجنة التضامن، مؤتمراً صحافياً، بتاريخ ١٩٨١/١٢/٩، في هذه الجامعة، أعلنوا فيه رفضهم لدخول أريئيل شارون جامعة تل ــ أبيب، حيث كان من المقرر أن يظهر في ذلك

الوقت، في معهد الدراسات الاستراتيجية في الجامعة (**دافار**، ١٠/١٢/١٩٨١). وعلقت الدكتورة تامي رينهارت، المحاضرة بكلية الآداب في جامعة تل ــ أبيب، على زيارة شارون للجامعة، بقولها: ان «الشخص الذي يغلق جامعة يجب ألا يسمح له بالتحدث في جامعة أخرى». وفي سياق اعتراضها على إغلاق جامعة بيرزيت، اعتبرت د. رينهارت «أن المجتمع الذي يغلق الجامعات ويخشى المثقفين، سيستعمل السلاح ضد نفسه في نهاية الأمر». وأضافت: ان شارون مسؤول شخصياً عن إغلاق الجامعة، فهو الذي أصدر أمر الإغلاق، وبإمكانه أن يلغيه. (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٠٧، ٩ و١٠/١٢/١٩٨١، ص ٧). وفي ١٤/١٢/١٩٨١، تظاهر أكثر من ألف شخص، من جامعة تل ــ أبيب، ضد أمر «الإغلاق» وضد سياسة شارون القمعية في الضفة الغربية (**عل همشمار**، ١٥/١٢/١٩٨١).

من جهة أخرى، شاركت هيئات صحافية، في التنديد بسياسة شارون؛ فقد عقد، في بيت أغرون بالقدس، يوم ١٧/١١/١٩٨١، مؤتمر تضامني مع الشعب الفلسطيني، ضد الإجراءات الاسرائيلية الإرهابية وضد إغلاق جامعة بيرزيت، حضره مراسلون من صحيفة الفجر، وعضو الكنيست السابق، أوري أفنيري (**الشعب**، ١٨/١١/١٩٨١).

أما بالنسبة لمنظمة الطلاب في القدس «كاستل» اليمينية، فقد طلبت من وزير المعارف والثقافة، ومن وزير الدفاع، منع انتقال طلاب من جامعة بيرزيت إلى الجامعة العبرية. وقد ادعى رئيس المنظمة، يسرائيل كاتس، أن هنالك عدداً من محاضري الجامعة العبرية، يريدون تجاوز إغلاق جامعة بيرزيت، بإعطاء محاضرات لطلابها في الجامعة العبرية. كما اعتبر «كاتس» أن دخول طلاب عرب الضفة الغربية، إلى الجامعة العبرية سيسبب تجديد التصادم الدموي بين الطلاب العرب واليهود (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٩٠، ١٨ و١٩/١١/١٩٨١، ص ٦).

من جهة ثانية، تعرّض بعض رجال مجموعة «كاستل» للاجتماع الذي عقد في جامعة تل ــ أبيب، واعتبر «يسرائيل كاتس»، أن حضور طلاب عرب، من جامعة بيرزيت، وتّر الأجواء، وتسبب في التصادم داخل الجامعة (**المصدر نفسه**، العدد ٢٤٩٤، ٢٤ و٢٥/١١/١٩٨١، ص ١٠).

إعادة فتح الجامعة

بعد إعادة فتح جامعة بيرزيت، بتاريخ ٤/١/١٩٨٢، حاول رئيس «الإدارة المدنية» البروفيسور مناحيم ميلسون، فرض شروط جديدة على الدراسة في الجامعة بحجة انتظام الدراسة فيها: فطلب من رؤساء الجامعة قطع كافة الاتصالات والعلاقات مع رئيس الجامعة المبعد، د. حنا ناصر. وأوضح ميلسون لرؤساء الجامعة، أسس الإجراءات الجديدة التي ستطبق على الجامعة، والمستمدة من قوانين الحكم العسكري (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٢٤، ٣ و٤/١/١٩٨٢، ص ١٩). وأفادت مصادر أكاديمية إسرائيلية، أن قوات الاحتلال تخطط، لفرض قوانين وتعليمات عسكرية جديدة على جامعة بيرزيت، بهدف تقييد الحرية الأكاديمية فيها. ووصفت هذه القوانين والتعليمات، بأنها ضربة جديدة للحريات الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية في المناطق المحتلة (**الطليعة**، ٧/١/١٩٨٢).

من جهة ثانية، اعتبر البروفيسور عمانوئيل فرجون، من الجامعة العبرية «أن فتح الجامعة بصورة عادية ومنظمة، تحت شروط جديدة وصعبة، لا يبشرنا إلا بأحداث جديدة وصعبة، مما يستدعي نضالاً متجدداً من جانب لجنة التضامن مع بيرزيت، ومن جانب طلابها» (ر. إ. إ. العدد ٢٥٢٤، ٣ و٤/١/١٩٨٢، ص ٢٠). وأكد رئيس الجامعة بالوكالة د. برامكي، أن الجامعة رفضت هذه الشروط التعجيزية، وأنها «ستبقى مؤسسة أكاديمية وطنية، وستظل مشعلاً لتخريج أفواج الطلبة لخدمة بلدنا». وعرض د برامكي سلسلة الاجراءات القمعية، التي اتخذتها السلطات العسكرية، بحق طلاب وأساتذة الجامعة عند إعادة فتحها: حيث أصدرت أوامر الإقامة الجبرية على أعضاء لجنة طلاب الجامعة لمدة ٦ أشهر، ومنعتهم من الوصول إلى الجامعة، بحجة نشاطهم في التحريض على الاضراب (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٢٩، ١٠ و١١/١/١٩٨٢، ص ١٠). وكانت المحكمة العسكرية في مدينة رام الله قد أصدرت في ٤/١/١٩٨٢، حكماً بغرامة مقدارها ٧٠٠٠ شيكل على الطالب الفلسطيني، خالد برهم،

بسبب مبيته في مدينة الناصرة، أواخر آب (أغسطس) الماضي، واشتراكه في مخيم العمل التطوعي السادس الذي أقيم هناك «دون إذن مسبق من السلطات» (**فلسطين الثورة —بيروت**، ١٩٨٢/١/٦). كما سلمت د. كرميلا حبيب أرمانيوس، الأستاذة بدائرة الرياضيات الجامعية، أمر إبعادها عن الضفة الغربية وقطاع غزة، الصادر بتاريخ ١٩٨١/١٢/٧ (**الفجر**، ١٩٨٢/١/٣٠). كما فُرضت الإقامة الجبرية على كل من د. ادوارد الصادق، ود. رياض مفلح (**نضال الشعب**، العدد ٢٧١، ١٩٨٢/٢/٦، ص ٧).

طرد مسؤولي «الإدارة المدنية»

واستمراراً في رفض «الإدارة المدنية» وممثليها، طرد طلاب الجامعة موظفَيْن اسرائيليَّين من قسم التربية في «الإدارة المدنية»، هما سيمون غباي، مساعد البروفسور ميلسون، ومساعده، كانا قد حضرا للقاء مسؤولي الجامعة بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٥. وقال الناطق باسم الادارة المدنية: ان الطلاب قاموا باحراق قبعة أحد المسؤولين وسط «ما يشبه الجو الاحتفالي». وإثر هذا الحادث، استدعى ميلسون د. برامكي، وأطلعه على خطورة الأحداث التي جرت في الجامعة (ر.إ.إ، العدد ٢٥٦٠، ١٥ و١٩٨٢/٢/١٦، ص ١٤). كما قرر الجنرال أوري أور، قائد المنطقة الوسطى، إغلاق جامعة بيرزيت لمدة شهرين، بحجة عدم قدرة الإدارة على القيام بمسؤولياتها تجاه الجامعة واتحادها. وعلى غرار هذا، تمت جملة من الاعتقالات بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٦، حيث اعتقل الحكم العسكري خمسين شاباً من رام الله وبيرزيت. وجرى اعتقال محاضرين من الرعايا الأجانب، أحدهما بريطاني، بتهمة العثور «بحوزته على منشورات «تحريضية» أصدرتها منظمة التحرير الفلسطينية: كما عثر بحوزته أيضاً على رسائل وصلت بطرق غير قانونية». أما الشخصية الثانية، فهي محاضرة أميركية اعتقلت بتهمة «المشاركة في أعمال التحريض» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٥٦١، ١٦ و١٩٨٢/٢/١٧، ص ١٦).

انتفاضة ١٩٨٢

كان د. برامكي، قد حاول منع إغلاق الجامعة، عندما أعلن أن الإدارة قررت الإضراب لمدة ثلاثة أيام لتهدئة الأوضاع. واعتبر د. برامكي «أن ما حدث ليس سبباً كافياً لإغلاق الجامعة، وأنه من الصعب أن يصبح إغلاق الجامعة عملية سهلة كشرب الماء» (**المصدر نفسه**، ص ٥).

ومع رفض سلطات الاحتلال لطلب د. برامكي، عادت جامعة بيرزيت لتتصدر أحداث الضفة الغربية، كبؤرة للمقاومة ضد الاحتلال، وكشعلة لانطلاق الانتفاضة التي عمت كافة مدن الوطن المحتل وقراه. كما عمت التظاهرات والاضرابات كافة المؤسسات التعليمية والقطاعات الأخرى، في بيرزيت؛ رام الله: بيت حانينا؛ البيرة، قلنديـة؛ نابلس: بيت جالا: وضواحي بيت لحم. وواجهت قوات الاحتلال كل هذه التظاهرات بإطلاق النار، وبالقنابل المسيلة للدموع، وبحملات اعتقال واسعة بين المتظاهرين.

على الصعيد الرسمي الاسرائيلي، قدّم أعضاء الكنيست: شولاميت ألوني، ومحمد وتد وحمد خلايلة ويوسي ساريد، مشروع قانون، بصدد إغلاق جامعة بيرزيت، لوضعه على جدول أعمال الكنيست. ويرى هؤلاء أن قرار إقفال الجامعة اتخذ قبل أن تتضح، بشكل أكيد، ادعاءات السلك التعليمي فيها، بشأن استفزاز رجال الحكم العسكري للطلاب، الذي أدى إلى إحداث الغليان الحالي (ر.إ.إ.، عدد ٢٥٦٢، ١٧ و١٩٨٢/٢/١٨، ص ٦).

والفعاليات الوطنية، من جانبها، ندّدت في بيان أصدرته إثر اللقاء الشعبي الذي عقدته في مدينة نابلس، بإغلاق جامعة بيرزيت مرة أخرى. وعدّت ذلك «ممارسة تعسفية قمّتها تطبيق الأمر العسكري رقم ٨٥٤ والذي يحوّل واجبات الجامعات ومسؤولياتها الوطنية والأكاديمية لخدمة الاحتلال وسياسته التعسفية والتوسعية». وقد طالب البيان بإعادة فتح الجامعة وتمكينها من تأدية رسالتها الاجتماعية والوطنية والتعليمية (**وفا**، ١٩٨٢/٢/٢٥). ودعت لجنة التوجيه الوطني السلطات المحلية والغرف التجارية إلى الاضراب احتجاجاً على قرار إغلاق جامعة بيرزيت. وفي ١٩٨٢/٢/١٨، لبى الدعوة إلى الاضراب معظم بلديات الضفة الغربية، ومنها الخليل ورام الله والبيرة ونابلس وجنين (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٦٣، ١٨ و١٩٨٢/٢/١٩، ص ٣).

واعتبر مجلس التعليم العالي في الضفة الغربية المحتلة، في مناشدته الهيئات والمؤسسات الدولية ولجان حقوق الإنسان، أن إغلاق الجامعة يعني استمرار سياسة التجهيل الصهيونية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وحرمان أكثر من ألفين وخمسمائة طالب فلسطيني من استكمال دراستهم (**وفا**، ١٩٨٢/٢/٢١) وأعلنت جامعة بيت لحم الإضراب المفتوح، بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٨، تضامناً مع جامعة بيرزيت، واحتجاجاً على الزيارة الاستفزازية، التي يزمع القيام بها للجامعة، سيمون جبلي، ضابط شؤون الجامعات في «الإدارة المدنية» (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٢/٢/١٩). وبتاريخ ٨٢/٣/٥، نظمت الهيئة التدريسية في جامعة بيت لحم مهرجاناً تضامنياً مع الطلاب والهيئة التدريسية في جامعة بيرزيت، واشتركت في المهرجان وفودٌ تمثل القوى التقدمية اليهودية، للتعبير عن تضامنها مع نضال جامعة بيرزيت.وأكد الأب توماس، أحد إداريي جامعة بيت لحم، «أن هذا اللقاء هو واحد من أبرز اللقاءات المميزة في إطار النضال ضد الاحتلال الصهيوني وسياسته».

وتفادياً لأية تطورات ممكنة، أقدمت أجهزة القمع الصهيونية على مداهمة الحرم الجامعي، واعتقلت أحد عشر شخصاً من القوى التقدمية، للحيلولة دون تطوير هذا اللقاء (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٦).

من جهة أخرى، استمرت حمى التحريض الصهيونية ضد جامعة بيرزيت، في مواجهة حملة التأييد المتزايدة التي تحظى بها الجامعة في الأوساط التقدمية اليهودية. فقد نشرت صحيفة معاريف الاسرائيلية، مقالاً حرضت فيه ضد جامعة بيرزيت، ودعت إلى فرض رقابة أمنية صارمة على حسابات الجامعة المالية، خاصة باب الواردات المالية للجامعة، وأشارت الصحيفة الإسرائيلية إلى نية «الإدارة المدنية» في الضفة الغربية المحتلة، التدقيق فيما إذا كانت جامعة بيرزيت تتلقى أموالاً من منظمة التحرير الفلسطينية. وأكدت الصحيفة أن رفض جامعة بيرزيت استقبال المسؤول الاسرائيلي ينبع من رفضها الأساسي للتعاون مع الحكم العسكري، وخوفها من أن يؤدي ذلك إلى الكشف عن أشياء لاترغب الجامعة في كشفها» (**معاريف**، ١٩٨٢/٢/٢١).

ردود الفعل العربية والدولية

شدد الدكتور حنّا ناصر، الرئيس السابق للجامعة وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حالياً، في مؤتمره الصحافي، الذي عقده بتاريخ ١٩٨٢/٣/١ في عمان، شدّد على أن جامعة بيرزيت، كغيرها من المؤسسات التعليمية في الأراضي المحتلة، مؤسسة أكاديمية تعي دورها التربوي كما تعي دورها الوطني؛ وبالتالي، فإن الجامعة معنية بأداء واجباتها الأكاديمية، بكل أمانة وإخلاص، فلايمكنها أن تقف موقف المتفرج أمام الممارسات اللاإنسانية التي يتعرض لها طلبتنا وأبناء شعبنا داخل الأرض المحتلة. وشرح الدكتور ناصر، أبعاد قرار إغلاق الجامعة، الذي حاولت سلطات الاحتلال ربطه بادعاءات دينية روجتها من أجل عرقلة الجهود العالمية التي تبذل لفتح الجامعة. نفى د. ناصر، أن يكون الطلبة قد أحرقوا القبعة الدينية لضابط التربية. وأضاف أنه من الضروري أن يدرك العالم أن الشعب العربي عامة، والفلسطيني خاصة، يفرّق بوضوح بين الصهيونية، كنظام فاشي، وبين اليهودية، كديانة سماوية؛ وان صراعنا مع الاحتلال هو صراع سياسي ووطني وليس له أية مدلولات دينية (**وفا**، ١٩٨٢/٣/٢).

وتقدم ممثل منظمة التحرير الفلسطينية لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف داوود بركات، برسالة إلى رئيس المؤتمر الثامن والثلاثين للجنة حقوق الإنسان، موضحاً فيها «أن السلطات الاسرائيلية أغلقت الجامعة، في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، لمدة شهرين، وبعد فتح أبوابها، بستة أسابيع، عادت فأمرت، في الخامس عشر من شباط (فبراير) من العام نفسه، بإغلاقها لمدة شهرين آخرين. الأمر الذي يعني إغلاق الجامعة لمدة أربعة أشهر خلال هذا العام الدراسي... واعتبر بركات أن هذا العمل يشكل انتهاكاً فظيعاً لحقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، كما أنه يشكل انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، التي تطالب باحترام حقوق الشعب الفلسطيني في التعليم، وبحرية المعاهد التعليمية والثقافية. (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٢/٢/٢٠). وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٢، ندد اتحاد الجامعات

العربية بقرار سلطات الاحتلال الاسرائيلية، إغلاق جامعة بيرزيت، للمرة السادسة منذ احتلال الضفة الغربية، وللمرة الثانية في العام الدراسي الحالي. وأكد الاتحاد أن هذا القرار يكشف النقاب عن الاجراءات الفاشية التي تلجأ إليها سلطات الاحتلال في الأراضي المحتلة (**المصدر نفسه**، ٥/٣/١٩٨٢).

أما على الصعيد العالمي، فقد أعلن اتحاد الطلاب العالمي تضامنه مع الطلاب والهيئة التدريسية في جامعة بيرزيت في نضالهم من أجل فتح الجامعة، ورفع الإقامات الجبرية المفروضة على هيئتها التعليمية، وأكد الاتحاد أنه سيقوم بعدة إجراءات، وعلى أكثر من صعيد، للإعراب عن تضامنه مع الجامعة (**وفا**، ٣/٣/١٩٨٢).

من جهة أخرى، استنكرت لجان التضامن الأوروبية الغربية مع الشعب الفلسطيني، في اجتماع عقدته في هولندا يومي ٢٠ و٢١/٢/١٩٨٢، قرار إغلاق جامعة بيرزيت، مؤكدة دعمها للمؤسسات الوطنية الفلسطينية الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والتربوية في الأراضي المحتلة (**المصدر نفسه**، ٢٧/٢/٨٢).

وفي جنيف، نظمت جمعية الصداقة السويسرية — الفلسطينية احتجاجاً عاماً للتضامن مع جامعة بيرزيت. وعرضت د. ريتا جياكمان، أستاذة البيولوجيا والكيمياء العضوية في جامعة بيرزيت، الممارسات الوحشية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وكذلك العقوبات الجماعية التي يتعرض لها طلبة المدارس والجامعات هناك. وربطت جياكمان بين قرار إغلاق الجامعة وبين الأوضاع العامة في المنطقة، خاصة وأن معظم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية قد شُلّت، الأمر الذي أدى إلى أضرار كبيرة بالنسبة للسكان (**المصدر نفسه**، ٤/٣/١٩٨٢).

وتبقى الإشارة هنا إلى أن أحداث جامعة بيرزيت في العام ١٩٨٢، كانت بمثابة الشعلة، لاستمرار انتفاضة المناطق المحتلة، ضد سياسة الاحتلال، والإدارة المدنية.

سمر مكاوي

عبد القادر الحسيني
في ذكراه الرابعة والثلاثين

في السابع من نيسان (أبريل) عام ١٩٤٨، استشهد القائد الفلسطيني، عبد القادر الحسيني، وهو يخوض معركة تحرير القسطل واستعادتها من أيدي القوات الصهيونية. وفيما يلي لمحة سريعة عن حياته في ذكرى استشهاده.

* * *

ولد عبد القادر الحسيني في القدس سنة ١٩٠٨، وعاش في كنف عائلة وطنية؛ فوالده، موسى كاظم الحسيني، ترأس اللجنة التنفيذية حتى وفاته سنة ١٩٣٤. وذلك بعد اشتراكه في التظاهرة الوطنية في يافا، في السابع والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٣٣؛ حيث أصيب بجروح مختلفة على أيدي الشرطة الانكليزية. ويقول عزة دروزه: إن اصاباته، في تلك التظاهرة، كانت لها علاقة بوفاته (**مقابلة مع دروزه**، دمشق، ٢٦/٣/١٩٧٩).

تابع عبد القادر دراسته الثانوية في القدس، ثم التحق بالجامعة الأميركية في القاهرة؛ حيث نال منها الإجازة في الصحافة والعلوم السياسية، وعاد بعدها إلى فلسطين ليتولّى سكرتيرية التحرير في جريدة الجامعة الإسلامية. ثم ترك هذه الوظيفة، وعمل في دائرة شؤون الأراضي. وكان يهدف من عمله في هذه الدائرة إلى الإتصال بأوسع القطاعات من ابناء القرى والعشائر. وقضى عبد القادر عامين موظفاً في هذه الدائرة، تمكّن خلالهما من إحباط العديد من المشاريع الصهيونية الرامية للإستيلاء على الأراضي، فشنت الصحافة الصهيونية عليه حملات شديدة، وطالبت الوكالة اليهودية بفصله من عمله. ومع بزوغ فجر الكفاح المسلح الفلسطيني سنة ١٩٣٥، ترك عبد القادر وظيفته في دائرة تسوية الأراضي، وبدأ عمله السري لتشكيل منظمات فلسطينية مسلحة، كان قوامها في أساسه من شبان القرى. وفي نيسان (أبريل) سنة ١٩٣٦، أعلن الاضراب العام في فلسطين، احتجاجاً على السياسة الانكلو ــ صهيونية، وتولى عبد القادر إدارة مكتب الحزب العربي الفلسطيني في القدس آنذاك، وساهم بقسط كبير في إنجاح الإضراب الطويل الذي استمر زهاء ستة أشهر بكاملها. (عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣، ص ٣٢٠). إلَّا أن هذا الشكل من الكفاح خبا وتلاشى في الأسبوع الأخير من أيار (مايو) سنة ١٩٣٦، ليحل الكفاح المسلح بديلاً عنه. عند ذلك، خرج عبد القادر سراً من القدس، بصحبة فريق من أبنائها ومعهم أسلحتهم، إلى الجبال. وهناك، انضم إليه أفراد المنظمات السرية التي كان قد شكلها بمعرفة اللجنة التنفيذية. وتم تشكيل الأجنحة العسكرية. وأعلنت الثورة في التاسع والعشرين من أيار (مايو) سنة ١٩٣٦، وأطلق على قواتها اسم «الجهاد المقدس». وكان أبرز قادتها الشهداء: حسن سلامة؛ عبد الرحيم

الحاج محمد؛ يوسف أبو درة وعبد القادر الحسيني. وبهذا، شكلت حركة عبد القادر الحسيني الشرارة التي امتد لهيبها إلى سائر أنحاء فلسطين، فانضم، إلى مجموعاته في الجبل، آلاف القرويين الوطنيين. وكان سيشارك بنفسه في قيادة المعارك العسكرية، وقد برز دوره في المعارك التالية: باب الواد، عين كارم، حلحول، بيت سوريك، عرتوف، بني نعيم وبيت جالا.

ومع احتدام المعارك، وتصاعد حدة الكفاح المسلح الفلسطيني ضد الصهيونية والانتداب البريطاني، انضم إلى صفوف الثورة الفلسطينية متطوعون عرب، كان من أبرزهم الشهيد سعيد العاص الذي استشهد في معركة الخضر في أواخر شهر أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٣٦. وقد دارت هذه المعركة على طريق الخليل — القدس، بين قوات الثورة الفلسطينية وقوات الانتداب البريطاني، وجرح فيها عبد القادر الحسيني جروحاً بليغة، مكنت القوات الانتدابية من أسره، ونقله مكبلاً بالأغلال إلى المستشفى الحكومي بالقدس؛ واستمرت الثورة بعد ذلك، حتى الثاني عشر من تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٣٦؛ حيث تم إيقاف نشاطها العسكري، تلبية لنداء من الحكام العرب (أكرم زعيتر، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٤٥٨).

وتمكن عبد القادر، رغم الحراسة البريطانية المشددة عليه، من الفرار إلى دمشق؛ حيث تم علاجه هناك. وعاد إلى فلسطين بعد استئناف الثورة المسلحة في الخامس عشر من تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٣٧؛ وذلك اثر صدور التوصية البريطانية بتقسيم فلسطين، وفقاً لتقرير اللجنة الملكية البريطانية. وقد استمرت هذه الثورة حتى أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٣٩.

ومع بداية الحرب العالمية الثانية، نقل عبد القادر مركز عملياته إلى جنوب منطقة الخليل. فحاولت السلطات الانتدابية البريطانية القضاء عليه، وقام الجيش البريطاني بحشد قوات عسكرية ضخمة، مُعزَّزة بالدبابات والطائرات، وطوق قرية بني نعيم، ووقعت معركة كبرى سقط فيها الكثير من الشهداء، وأصيب عبد القادر مرة أخرى بجروح بليغة، نقل على أثرها سراً إلى دمشق؛ حيث بقي تحت العلاج قرابة الشهرين.

وحين تعافى انتقل إلى بغداد. وهناك التحق بدورة خاصة للضباط في المدرسة العسكرية، تخرج منها بتفوق. وبعد ذلك سافر إلى ألمانيا، وتلقى دورة تدريبية بمدرسة المتفجرات.

وفي أيار (مايو) سنة ١٩٤١، وقعت الحرب العراقية — البريطانية، فشكل الفلسطينيون قوة عسكرية كان عبد القادر أحد قادتها وأخذت هذه القوة مواقعها في جبهة صدر أبي غريب، ولم تنسحب منها إلا بعد انتهاء القتال العراقي — البريطاني؛ حيث ألقت القوات البريطانية في العراق القبض على عبد القادر، ومثل أمام المحكمة العسكرية البريطانية، بتهمة التعرض لزحف الجيش البريطاني. وأمضى عبد القادر في السجن، وفي الإقامة الجبرية، زهاء ثلاثة أعوام خرج بعدها من العراق إلى مصر سنة ١٩٤٥؛ حيث التقى الحاج أمين الحسيني. وعندما قرر الحاج أمين، سنة ١٩٤٦، إعادة تشكيل قوات الجهاد المقدس، أناط قيادتها إلى عبد القادر، فبدأ هذا من فوره بالقيام بالإعداد الجاد لخوض غمار الثورة من جديد. وعندما أصدرت الأمم المتحدة قرارها، في ١٩٤٧/١١/٢٩، بتقسيم فلسطين، هبَّ الشعب الفلسطيني في مدنه وقراه بأعنف تظاهرات شهدتها فلسطين حتى ذلك الحين. ووقعت صدامات دموية بين العرب من جهة، والصهيونية والقوات البريطانية من جهة أخرى. وفي تلك الأحداث، خرجت المنظمات الصهيونية بأسلحتها ومعداتها العسكرية، وقامت بشن هجمات على القرى الفلسطينية التي كانت جماهيرها عزلاء من السلاح (خيرية قاسمية، «عبد القادر الحسيني في ذكراه الخامسة والعشرين»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠، نيسان (أبريل) ١٩٧٣ ص ١١).

وتمكن عبد القادر مجدداً، وسط هذه الأجواء، من التسلل إلى فلسطين، وتولى قيادة «الجهاد المقدس» في القدس، مختاراً بلدة بيرزيت مقراً للقيادة العامة للجهاد المقدس. وتم إعلان الكفاح المسلح مجدداً، وشملت المعارك كافة القرى والمدن الفلسطينية. وكان أشهرها: معارك عرب البعيج، طبرية، لوبية، شعب، الكويكات، البروة، مجدل الكروم، صفورية، عكا، حيفا، عزون، الطيرة، طولكرم، نابلس، جنين، سيلة الظهر، حوارة، القدس، بيت لحم، الخليل، أريحا، شعفاط، باب

الواد، حلحول، الدهيشة، صوريف، بيت سوريك، يافا، اللد، الرملة، دير محيسن، العباسية، دير طريف، سلمة، وادي العرار، غـزة، بيرالسبـع، الفالوجة، خان يونس، المجدل، المسميَّة، السواتر، بيت دراس والمنصورة.

وقابلت الحركة الصهيونية هذه المعارك بأعمال انتقامية، فأقدمت على تفجير ألغام وعبوات موقوتة في المنـاطق الآهلة بـالسكـان. عنـد ذلك دعـا عبد القادر إلى مـؤتمر صحـافي في مقر قيـادته، حضره مندوبو وكالات الأنباء، ومراسلو الصحف، وأعلن عبـد القـادر فيـه أنـه يتحـدى القـوات الصهيونية في ميـادين القتال، وحـذر من مغبة الاستمـرار في العمليـات الارهــابيـة. لكن ذلك لم يردع القوات الصهيـونية عن الإستمـرار في عملياتها؛ مما اضطر عبد القادر للرد عـلى هذه العمليات الإرهابيـة الصهيونيـة، بتشكيل فـرقة خاصة أوكل إليها مهمات النسف والتدمير، ضد المراكز الصهيـونية. وقـامت هذه الفـرقة فعـلاً بسلسلة واسعة من أعمال النسف، فنسفت مبنى الصحف الصهيونية في القدس، وشارع بن ــ يهودا بمعــظمـه، وحي مـونتفيـوري، ومبنى الوكـالة اليهودية. كما نسفت قواعد صهيونية في حيفا، ويافـا. وقد أسهم ذلك في ردع الوكالة اليهودية عن التفكير بعمليات إرهابية جديدة.

وشهـدت فلسطين، في تلك الفتـرة، حالة من النهوض الثوري العارم. وتمكن الثوار في شهر آذار (مارس) سنة ١٩٤٨، من السيطرة على طرق مواصلات رئيسية في فلسطين، ومحاصرة مدينة القدس الجديدة، واحتلال قسم من تل ــ أبيب، ومحاصرة عدة مستعمرات صهيونية. وقد وصف الكتاب السنوي لدولة اسـرائيل، الصـادر سنة ١٩٤٩، تلك الفتـرة بمـا يـلي: «إن شهـر آذار [مـارس] سنة ١٩٤٨، كـان أحلك شهر عـرفه اليهود، ورأوا فيه خطراً عظيماً يهدد بتدمير كل ما بنوه خلال ثلاثين عاماً». بيد أن هذا الخطر سرعان ما عالجته الولايات المتحدة الأميركية، إذ طلبت في التاسع عشر من آذار (مـارس) سنة ١٩٤٨، عبر مندوبها في الأمم المتحدة، العدول عن قرار تقسيم فلسطين، ووضعها تحت وصاية الأمم المتحـدة، ريثما تجـد هذه الهيئـة الحـل المناسب لها. وسرعان ما لاقى هذا الاقتراح تأييد دول أوروبـا الغربيـة، وفـاز في اقتـراع الأمم المتحدة. ولم يكن خافياً أن الهدف من ورائه هو إعطاء فرصة جديدة للصهيونية، لإعادة تـرتيب أوضاعها مجدداً داخل فلسطين. وبالفعل، تمكنت الحركة الصهيـونية من استيـراد الأسلحة عن طريق ميناء تل ــ أبيب، وعن طريق الجسر الجوي الذي أقامته تشيكوسلوفاكيا آنذاك لنقل المتطوعين وشحنات السلاح إلى المنـظمات الصهيـونية في فلسـطين؛ ممـا أخـلَّ مجـدداً بميـزان القـوى العسكـري داخـل فلسـطين لمصلحـة الحـركـة الصهيونية.

أدرك عبـد القادر ذلك في حينـه، فـذهب إلى دمشق، مطالباً اللجنة العسكرية العربية بالسلاح (عارف العارف، النكبة، صيدا: المكتبة العصرية، الجزء الأول، ص ١٥٦)؛ إلَّا أن طلبه رُفض. فقدم استقالته من قيادة قوات «الجهاد المقدس» إلى الحاج أمين الحسيني الذي رفض طلبه. وتدخل رياض الصلح وعبد الرحمن عزام في الأمر، وأقنعا عبد القادر بسحب استقالته مقابل إمداد قواتـه بالسلاح عن طريق اللجنة العسكرية العربية. لكن هذه اللجنة لم تمده بشيء مما طلب. وقد ترافق ذلك مع تمكن الصهاينة من احتلال القسطل فقرر عبد القادر العودة إلى فلسطين، وغادر دمشق في السادس من نيسان (أبريل) سنة ١٩٤٨، بعد أن أعرب عن رأيه في اللجنة العسكريـة العربيـة؛ وهو أن التواطؤ العربي الرسمي مع الانتـداب والصهيونية سيكون سبب نكبة فلسطين.

ووصـل عبد القـادر إلى فلسطين ظهـر يـوم السابع من نيسان (أبريل) في ظل موازين قوى مختلة لمصلحة الحركة الصهيونية. ومع ذلك، قرر خوض معركة تحرير القسطل؛ فدخلتها القـوات الفلسـطينية بعتـادها، وإمكـاناتهـا العسكـريـة البسيطة، وتمكنت من تحريـرها في الثـامن من نيسان (أبريل). لكن عبد القادر كان قد أصيب خلال المعركة بجروح بليغـة في صدره، مـا لبث بعدها أن استشهد.

سميح شبيب

مؤتمرات

الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين

(تونس ١٨ ــ ٢٥ كانون الثاني ــ يناير ١٩٨٢)

بحضور وفود تمثل سوريا والاردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عقد مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة، دورته الثامنة والعشرين، ما بين ١٨ و ٢٥/١/١٩٨٢، في مقر جامعة الدول العربية.

ويكتسب «مؤتمر المشرفين» أهميته من خلال اتصال أعماله بالمسائل المتعلقة بالقضية الفلسطينية بعامة، وبشؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة بخاصة. كما أن التوصيات التي يخرج بها المؤتمر، في أي من دوراته النصف سنوية، تعرض على مجلس جامعة الدول العربية، لتصبح قرارات تتولى الأمانة العامة «للجامعة» تعميمها ومتابعة تنفيذها ضمن الأصعدة التي وضعت لها. وكثيراً ما كان مؤتمر المشرفين هذا أول من نبه إلى أمور وأخطار لها تأثيرات شتى على القضية الفلسطينية، وبالتالي على القضية العربية، كان مجلس «الجامعة» يتبناها، فيما بعد، ويتخذها قرارات، تستأثر بالاهتمام الجدير بها عربياً ودولياً: لما تحمله من خطورة بالغة. ومن هذه الأمور التي نبه إليها المؤتمر، على سبيل المثال لا الحصر، نذكر: المشروع الصهيوني العدواني الخاص بشق قناة تصل البحرين: المتوسط والميت: ومناورات وكالة إغاثة اللاجئين الدولية التي تصب، في النهاية، في قناة المخططات الامبريالية، والصهيونية طبعاً، هذه المخططات الرامية إلى احلال المجتمع الدولي من مسؤولية اللاجئين الفلسطينيين، وهو نفسه ــ أي المجتمع الدولي ــ من كان مسؤولاً عن كارثتهم، وإلقائها على عاتق الدول العربية المضيفة، بشكل خاص، والدول العربية جميعها بشكل عام، وذلك كجزء من محاولات تصفية القضية الفلسطينية. ومن هذه الأمور أيضاً مسألتا شركة كهرباء القدس العربية وتسهيلات تنقلات الفلسطينيين.

كان جدول أعمال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر المشرفين غنياً ومتنوعاً، بحيث شملت مواضيعه البنود الرئيسية التالية:

ــ شؤون الفلسطينيين لدى وكالة الاغاثة الدولية.

ــ شؤون الفلسطينيين في الوطن المحتل.

ــ شؤون الفلسطينيين في الوطن العربي.

ــ الشؤون العامة.

ــ شؤون الفلسطينيين في الدورة الأخيرة، السادسة والثلاثين، للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد اشتمل كل من هذه البنود الرئيسية على عدة عناوين فرعية تتناول مختلف المسائل المتعلقة به. وقد تدارس المؤتمر كل بند بعناوينه الفرعية هذه، واتخذ بشأنها ما يلزم من توصيات، يبقى بعضها طي الكتمان، وما سيذكر منها، أو من المناقشات التي دارت حولها، هو ما يُسمح به للاعلان فقط.

فالبند الأول، المتعلق بوكالة الاغاثة، اشتمل على: عجز الوكالة المالي وخدماتها والعاملين المحليين فيها، وتنسيق مواقف الدول العربية المضيفة حيال سياسة الوكالة واجراءاتها، ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس الجامعة العربية المتعلقة بتمويلها، وملاحظات الدول المضيفة للاجئين على تقرير المفوّض العام للوكالة. وقد أكّد المؤتمر على مبدأ «اعتبار المجتمع الدولي، ممثلاً بوكالة الاغاثة، مسؤولاً عن إغاثة اللاجئين الفلسطينيين؛ وفي مقدمة أعضاء هذا المجتمع، الدول التي كانت مسؤولة عن كارثتهم، وعن استمرار هذه الكارثة»، وذلك رداً على محاولات وكالة الاغاثة الدولية، ومن هم وراءها، ومناوراتها من أجل «تعريب» تمويل الاغاثة وخدماتها، وبالتالي إحلال المجتمع الدولي من مسؤوليته تجاه اللاجئين الفلسطينيين. كما أكد المؤتمر، وضمن هذا البند، على مبادىء «وضع ميزانية وكالة الإغاثة على أسس ثابتة بدلاً من جعلها قائمة على أساس التبرعات الطوعية»، وجعلها «جزءاً من ميزانية الأمم المتحدة»، و«الحصول على ريع أملاك اللاجئين الفلسطينيين في وطنهم».

واشتمل البند الثاني، الخاص بشؤون الفلسطينيين في الوطن المحتل، على العناوين الفرعية التالية: ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين؛ الاستيطان الصهيوني؛ القمع والارهاب؛ الهجرة الصهيونية إلى فلسطين المحتلة ومنها؛ منظمة اليونيسيف والخدمات التي تقدمها في الوطن المحتل. وقد أشار المؤتمر إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها السادسة والثلاثين، المؤرخ في ١٩٨١/١٢/١٧، والذي يتضمن «الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يتخذ كل الخطوات المناسبة، بالتشاور مع لجنة التوفيق، لحماية وإدارة الممتلكات والأرصدة وحقوق الملكية العربية في اسرائيل، وأن ينشىء صندوقاً لتلقي الدخل الوارد منها بالنيابة عن أصحابها الشرعيين، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار». وطلب من الدول العربية المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية متابعة تنفيذ هذا القرار بواسطة مندوبيها في الأمم المتحدة، كما طلب من منظمة التحرير الفلسطينية العمل على الحصول على سجل بالملّاك العرب، وعلى ملف بالوثائق التي تحدد مواقع العقارات العربية ومساحاتها وسائر خصائصها. وشجب المؤتمر عمليات الاستيطان والقمع والارهاب التي تقوم بها سلطات الاحتلال الصهيوني ضد المواطنين العرب، وأكّد أن لا سبيل إلى وقف هذه الأخطار ودرئها «إلّا بوضع خطة عربية متكاملة، وباتخاذ موقف عربي يكفل وضع حد لاستمرار العدوان». كما حيّا المؤتمر، تحية حارة، صمود أهلنا في الوطن المحتل.

وتضمن البند الثالث، الخاص بشؤون الفلسطينيين في الوطن العربي، عنوانين فرعيين يتمحوران حول خدمات الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين، وإجراءات السفر والاقامة والعمل الخاصة بالفلسطينيين. وقد كان سبب بحث العنوان الأول، هو الرد على مزاعم وكالة الاغاثة الدولية وتبيان أن ما تقدمه الدول العربية المضيفة يكاد يزيد، في مجموعه، على الميزانية السنوية للوكالة. ولدى مناقشة العنوان الفرعي الثاني، اطلع المؤتمرون على الجهود الرامية إلى تسهيل هذه الاجراءات، واتخذوا بشأنها ما يلزم من توصيات.

وكان للمؤتمر وقفة مطولة عند البند الرابع، المتعلق بالشؤون العامة، أملتها شمولية هذا البند واتساع مواضيعه وتشعبها بحيث تداخلت عناوينه الفرعية فيما بينها أحياناً. وقد جاءت كالتالي: ضم «اسرائيل» لمرتفعات الجولان العربية السورية المحتلة؛ التهديد الاسرائيلي لجنوب لبنان؛ الموقفان الأميركي والفرنسي من القضية الفلسطينية؛ التسلل الصهيوني إلى أفريقيا؛ الاعداد لليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقد بحث المؤتمر هذه العناوين الفرعية باستفاضة وتأنٍ، واستعرض أبعادها، فأكّد أن عملية الضم الصهيونية لمرتفعات الجولان العربية السورية المحتلة تشكل «استمراراً لسياسة العدوان والتوسع التي قام عليها الكيان الصهيوني؛ تلك السياسة التي تستهدف الوطن العربي كله، بخيراته وثرواته، واتخذت من فلسطين المحتلة مرتكزاً لها ومنطلقاً». وأهاب المؤتمر «بالأمة العربية لحشد طاقاتها وتعبئة امكاناتها لصد هذا العدوان».

وحذر المؤتمر من المؤامرات التي تحاك ضد

لبنان بأسره، ودعا إلى انقاذه من محنته حفاظاً على سلامته وتمكيناً له من استئناف دوره الطليعي والحضاري. ووجه برقيتين بهذا الخصوص إلى الرئيس الياس سركيس وإلى الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية.

وأكّد المؤتمر أن الموقف الأميركي «كان ولا يزال موقفاً معادياً، ألحق بالفلسطينيين وبالقضية الفلسطينية أفدح الأخطار؛ فهو الذي أقام الكيان الصهيوني في فلسطين، وهو الذي ما انفكّ يمدُّ هذا الكيان بجميع أسباب القوة والبقاء، ويؤيده في كل مجال، ويشجعه على التمادي في عدوانه. وهو الموجّهُ للسياسة التي تنتهجها وكالة الأمم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين؛ هذه السياسة التي تقوم على أساس تصفية قضيتهم. كما أنه يعمل جاهداً في سبيل تصفية القضية لصالح الحركة الصهيونية، وعلى حساب الأمة العربية، مستهتراً بها، معرِّضاً مصالحها وثرواتها ومصيرها للدمار، منتهكاً حقوق الانسان. يضاف إلى ذلك مواقف النقض التي يتخذها في مجلس الأمن ضد أي قرار فيه احقاق للحق العربي وازهاق للباطل الصهيوني». ثم دعا المؤتمر الأمة العربية إلى أن تواجه هذا الموقف الأميركي الصهيوني «بجميع ما تملك من وسائل، دفاعاً عن نفسها، وهي مدعوة لاتخاذ مثل هذا الموقف بالسرعة الممكنة، وقبل فوات الأوان»، وإلى اتخاذ الخطوات والمواقف اللازمة بشأنه.

إن التطور الأخير في الموقف الفرنسي خطير جداً، وهو يتضمن إلغاءً لما كانت الحكومة الفرنسية السابقة قد اتخذته من اجراءات تتعلق بالمقاطعة العربية لاسرائيل، التي كانت تلتزم بها المؤسسات الفرنسية. كما اتخذ الاشتراكيون، أيضاً، إجراءات لإعادة تصدير السلاح إلى الكيان الصهيوني، وكان هذا السلاح قد أوقف تصديره بعد عدوان سنة ١٩٦٧، وأخذوا يمارسون الضغط على بعض الدول الأفريقية التي كانت قد قطعت علاقاتها «باسرائيل»، وبدأوا بممارسة دور مشبوه بين دول السوق الأوروبية المشتركة لصالح الكيان الصهيوني، والقيام بسلسلة من الزيارات له، ومنها الاعلان عن زيارة الرئيس الفرنسي نفسه، في آذار (مارس) المقبل، وإطلاق سلسلة من التصريحات لتأييده ودعمه. وقد رأى المؤتمر أنه لابد من التحرك السريع لمواجهة هذا الموقف واتخاذ ما يلزم بهذا الشأن.

واستأثر التسلل الاسرائيلي، مجدداً، إلى أفريقيا بالاهتمام أيضاً، فدرسه المؤتمر، وبيّن مختلف مظاهره، وأشار إلى أن بعض الدول الأفريقية قد اتخذ «من استسلام نظام السادات في مصر، وتوقيعه معاهدة كامب ديفيد، مبرراً للتفكير في اعادة النظر بعلاقاتها المقطوعة مع الكيان الصهيوني، متجاهلة الموقف الحقيقي للشعب المصري الذي لا يمثله نظام السادات، ومتجاهلة ما أدى إليه الاستسلام من نتائج، وغير عابئة بما تتطلبه الروابط الوثيقة والمصالح المشتركة بينها وبين الدول العربية التي ما زالت في حرب مع الكيان الصهيوني». وقد رأى المؤتمر ضرورة التحرك العاجل، فلسطينياً وعربياً واسلامياً، لمواجهة هذا التسلل الخطير وفق خطة متكاملة.

ومن أجل الاعداد لليوم العالمي للتضامن مع الشعب العربي الفلسطيني، جرى تبيان فوائد اقامة الندوات العالمية، وأثرها في كشف حقيقة الكيان الصهيوني وأطماعه وممارساته. كما لاحظ المؤتمر ضرورة الاستمرار في عقد هذه الندوات مع التهيئة الجيدة لها، وجعل اليوم العالمي للتضامن مع الشعب العربي الفلسطيني احدى مناسباتها الرئيسية، واعداد كتاب تستمد عناصره من البحوث والدراسات والتوصيات التي خرجت بها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة، والتي شكلتها هيئة الأمم المتحدة.

وفي مجال تثمينه للقرارات التي خرجت بها الدورة الأخيرة (السادسة والثلاثون) للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، أوصى المؤتمر بضرورة متابعة هذه القرارات لأهميتها ولما تتضمنه من روح إيجابية على صعيدي القضية الفلسطينية وشؤون الفلسطينيين؛ وهي تتعلق باللاجئين وبالنازحين الفلسطينيين، وبوكالة الاغاثة الدولية وأوضاعها المالية ومقر رئاستها، وبالممارسات الصهيونية التي تمس بحقوق الانسان لسكان المناطق المحتلة؛ وبفلسطين والشرق الأوسط؛ وبشق قناة تربط البحر المتوسط بالبحر الميت؛ ومرتفعات الجولان العربية

السورية المحتلة..

وهكذا، فقد كان جدول أعمـال هذه الدورة للمؤتمر، وكمـا أسلفنا، غنيـاً ومتنوعـاً، ويتسم بأهمية خاصة، يكتسبها من حساسية الموضوعات التي طرحت ودقتهـا البالغة الأهمية. ولا شك في أن التوصيات التي اتخذت كانت في مستوى هذه الموضوعات، من حيث الدقة والمسـؤولية. وكمـا العادة، فإن هذه التوصيات ستصبح قرارات بعد أن يقرها مجلس جامعة الدول العربية في أول اجتماع قادم له. وعند ذلك سوف تتطلب المتابعة على شتى الصعد لوضع ما يلزم منهـا موضـع التنفيذ، وهذه ستكون من مهام الأجهزة المختصة في منظمة التحرير الفلسطينية والأمانة العـامة لجامعة الدول العربية والدول العربية المضيفة بشكل خاص.

محمود فلاحة

الدورة العادية السادسة
للمؤتمر العام للأونيسكو العربية

عقد المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم دورته السادسة في قصر المؤتمرات بتونس، في الفترة الممتدة من ٢١ إلى ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١؛ وذلك بحضور جميع وفود الدول العربية المشتركة في المنظمة.

وقد مثل فلسطين وفد برئاسة الأخ طلال ناجي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دائرة التربية والتعليم العالي، وعضوية كل من الأخوة: أحمد المرعشلي رئيس مجلس إدارة هيئة الموسوعة الفلسطينية، وعبد الله الحوراني مدير دائرة الأعلام والثقافة، والدكتور فخر الدين القلا، عضو المجلس التنفيذي لدى المنظمة عن فلسطين، والدكتور كمال ناجي وكيل كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية بجامعة دمشق، والدكتور شوقي شعث أمين المتحف الوطني بحلب، والدكتور جمعة أحمد عطية ممثل دائرة التربية والتعليم العالي في شمال أفريقيا، وهارون هاشم رشيد مندوب فلسطين الدائم لدى المنظمة، وخالد البطل من دائرة التربية والتعليم العالي بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتامر المواز من منظمة التحرير الفلسطينية.

افتتح المؤتمر برعاية محمد مزالي، الوزير الأول بالحكومة التونسية، مساء يوم الاثنين الواقع في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١، بآيات من الذكر الحكيم، ثم ألقى الدكتور النذير دفع الله، وزير التربية والتوجيه بجمهورية السودان الديمقراطية، ورئيس الدورة العادية الخامسة للمؤتمر العام كلمة تناولت بعض جوانب عمل المنظمة وبشكل خاص مايتعلق باستكمال استراتيجيات عمل المنظمة، وتدريب الأطر المتوسطة في المجالات الفنية التطبيقية والاهتمام بدراسة البيئة بشكل عام.

ثم تحدث الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، فأشاد بالدور الذي تقوم به المنظمة، وشدّد على أهمية التربية والثقافة في مواجهة الصهيونية، وتسفية أحلامها، وبيّن كيف أن اسرائيل المعتمدة على قوتها العسكرية، والتي تزعم أن شعبها هو شعب الله المختار، والمتفوق على كل الشعوب، والمنادية بالتوسع من الفرات إلى النيل، لا تختلف دعواها عن دعوى النظام النازي، مرحلة اثر مرحلة.

ثم توالت الكلمات من كل من: الدكتور حمد ابراهيم السلوم رئيس المجلس التنفيذي، والدكتور محيي الدين صابر المدير العام للمنظمة والدكتور عبد الرزاق قدورة المدير العام المساعد لمنظمة اليونسكو والدكتور محمد أحمد الرشيد مدير عام مكتب التربية العربي لدول الخليج.

وقد توجت الكلمات بكلمة جامعة لمحمد مزالي الوزير الأول في الحكومة التونسية، أشاد فيها بالمسؤولين عن تسيير أعمال المنظمة والمشرفين على أجهزتها كما أشاد بتوصيات مؤتمرات المنظمة ووزراء الثقافة العرب لانتهاج سياسة

شاملة متكاملة غايتها النهوض بالقطاع الثقافي في الوطن العربي واعتباره بعداً من أبعاد مسيرة التنمية.

* وإثر جلسة الافتتاح، باشر المؤتمر العام جلسة العمل الأولى بكلمة للدكتور النذير دفع الله الذي دعا الأستاذ نجيب السيد أحمد، وزير التربية في الجمهورية العربية السورية، لرئاسة المؤتمر في دورته العادية السادسة.

وقد نوه السيد أحمد، في كلمته، بعد توليه رئاسة المؤتمر، بأهمية الإنسان العربي، وتربيته التربية القومية السليمة كشرط ضروري لمواجهة التحديات الرئيسية في عصرنا وفي مقدمتها التحدي العلمي والتكنولوجي، وصراعنا مع الصهيونية والامبريالية العالمية.

وبعد ذلك، أقر جدول الأعمال، ووزع على أربع لجان: الأولى للتربية، والثانية للثقافة، والثالثة للعلوم، والرابعة للشؤون المالية والإدارية.

وبعد تواصل أعمال اللجان في الجلسات الصباحية والمسائية، رفعت توصياتها في الموضوعات المحالة إليها إلى المؤتمر العام الذي اتخذ فيها القرارات المناسبة.

وقد تميزت اجتماعات هذه الدورة بشمولية موضوعاتها في القطاعات الثلاثة: التربية، والثقافة والعلوم، وبرزت فيها طموحات المنظمة للتوسع في أداء رسالتها، وجدية توجهها لتنفيذ برامجها. وقد كان المؤتمر متجاوباً تماماً مع متطلبات المنظمة تمشياً مع معطيات هذه المرحلة الهامة من مسيرة الأمة العربية.

فلسطين في المؤتمر

وقد شارك أعضاء الوفد الفلسطيني في جميع اللجان، بالرأي والنقاش والتوصية والقرار.

وكان لفلسطين نصيب من قرارات المؤتمر في المجالات الثلاثة:

ومن هذه القرارات، قرار بشأن مواجهة الغزو الصهيوني للثقافة العربية.

(١) قرار بشأن توصيات المؤتمر الاستثنائي لوزراء الثقافة العرب

«ان المؤتمر العام، إذ **يشير** إلى توصيات المؤتمر الاستثنائي لوزراء الثقافة العرب (دمشق، ٢٨ ــ ٣٠/٦/١٩٨٠). **ويشير** إلى قراري المجلس التنفيذي رقم: م ت/د ٢٦/ ق ١٠ وم ت/د ٢٧/ق ٧ ــ د، بشأن هذه التوصيات، وخاصة مايتعلق بالنظام الأساسي لصندوق مواجهة الغزو الصهيوني للثقافة العربية. وإذ يحيط علماً بما جاء بالوثيقة رقم: ع/د ع ٦ (١٩٨٠) و ٣٠.

فإنه يقرر:

١/ إقرار ما توصل إليه وزراء الثقافة العرب، وفيما يتعلق بتوصيتهم عن الصندوق فيرصد مبلغ مليون دولار ضمن برامج إدارة الثقافة لمواجهة الغزو الثقافي الصهيوني للثقافة العربية، ويفوض المجلس التنفيذي في اعتماد البرنامج وخطة تنفيذها ويدعو المدير العام إلى التنسيق مع لجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر الاستثنائي لوزراء الثقافة العرب في وضع تلك البرامج وتنفيذها. ويدعو المجلس التنفيذي إلى وضع برامج في ميزانية الدورة القادمة لهذا الغرض، ويفوض المدير العام في العمل على الحصول على التمويل اللازم لبرامج ١٩٨٣ بالاتصال بالدول الأعضاء.

٢/ دعوة المدير العام لدراسة موضوع توحيد الصناديق المختلفة في المنظمة في صندوق واحد تحت إشراف المنظمة يصرف منه على الأغراض المختلفة التي تعنى بها تلك الصناديق، وتعرض الدراسة على المجلس التنفيذي لاتخاذ ما يراه مناسباً».

(٢) قرار بشأن تسجيل مدينة القدس الشريف في قائمة التراث العالمي باليونسكو

«إن المؤتمر العام، **إذ يحيط** علماً بالاجراءات التي اتبعت لتسجيل مدينة القدس الشريف في قائمة التراث العالمي، والاجراءات المقترح اتباعها لإدراج مدينة القدس القديمة وأسوارها في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر.

وإذ يشير إلى قرار المجلس التنفيذي رقم: م ت/ د ٢٨/ ق ٢٣.

وإذ يحيط علماً بالوثيقة المعروضة رقم: م ع/ د ع ٦/و ٣٧.

ــ **يشكر** المدير العام ومعاونيه وأعضاء المجموعة العربية والإسلامية والدول الصديقة الأعضاء بلجنة التراث العالمي على جهودهم الطيبة لإدراج مدينة القدس القديمة وأسوارها في

قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر».

وفي مجال المقترحات المقدمة، قامت اللجـان الفنية للمؤتمـر بدراستهـا وإبداء الرأي الفني حولها. وقد بلغت جملة تكلفتها ٩٩٣,٠١٥ دولاراً أميركياً. أما ما يخص فلسـطين، فقد اعتمـدت اللجان المشاريع التالية:

المشروع	التكلفة	جهو التنفيذ
١ ــ مشاريع برامج التدريب وإعداد المواد التعليمية لحملة محو الأمية الفلسطينية خلال عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣	٢١٠,٠٠٠	ــ الجهاز العربي لمحو الأمية
ــ زائد خبير جهاز	٧٢,٠٠٠	ــ الجهاز العربي لمحو الأمية
٢ ــ نشاط منظمة التحرير الفلسطينية في حقل رياض الأطفال خارج الأراضي المحتلة	١٢٠,٠٠٠	إدارة التربية
٣ ــ دراسة الأحوال البيئية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بكل من سوريا ولبنان والأردن	٢٤,٠٠٠	إدارة العلوم

ومن التوصيات العـامة، تـوصية بخصـوص اللجنة الثانية بشأن إضـافة مـرتب خبير لمـدة سنتين لمشروع «حماية الآثار الفلسطينية في إدارة الثقافة» وتوصي اللجنة بدعم المشروع بمبلغ ثلاثة عشر ألف دولار، خصماً على بند المعونـة الفنية».

هارون هاشم رشيد

كتب

تقنين الاحتلال

Avi Plascov, A Palestinian State
Examining the Alternatives
(دولة فلسطينية؟ تفحّص البدائل)
London: Adelphi papers, 1981, ?p.

يمهّد المعهد الناشر لهذه الدراسة (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، لندن) ــ كما هو معتاد ــ بالاشارة إلى كونها تعبر، حصراً، عن رأي المؤلف. ومع ذلك، فنشرها يكتسب، في هذا الظرف بالذات، مغزى غير خفي. فالكاتب اسرائيلي، عمل أثناء اعداد الدراسة باحثاً في المعهد المذكور، وخرج باستنتاجات (أو أفكار مسبقة) لصالح قيام «دولة» فلسطينية. ولكن لماذا؟ وأية دولة؟ تكمن، هنا، في رأينا، ميزة البحث وأهمية الحجج التي يسوقها. فهي تصوغ، صراحة، ما يدور ضمناً في أذهان قطاع لا بأس به ضمن المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة ويوجه مواقفه السياسية.

لماذا لا بدّ من قيام «دولة» فلسطينية؟ من موقع مقارب لناحوم غولدمان ينطلق بلاسكوف من «أن الزمن ليس في صالح اسرائيل. وعليها أن تدرك أن من مصلحتها التخلص من هذا العبء [الفلسطينيين]»،(ص ٥٢). اعتبار براغماتي إذاً، يدفع الكاتب إلى تفحص بدائل التخلص من هذا العبء، بدلاً من الغوص في محاججات تاريخية ومنطقية حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

ولأن الاعتبارات براغماتية، فلا يدور أي حديث عما يريده الفلسطينيون، بل يدور حول ماذا «نريد» للفلسطينيين؟ هنا تثار البدائل في مظهر علمي أكاديمي يفاضل بين الحجج. لكننا سنلاحظ، طوال الدراسة، أن هذا المظهر يخفي باطناً معكوساً تماماً. فلدى الكاتب قناعة مسبقة تسوق النقاش سلفاً إلى خيار محدد. لذا يضطر، حينما تعوزه الحجة التاريخية، إلى رفض غير مسبب لبعض البدائل، أو إلى رفض ينطلق من «لا عملية» مقترح ما، كما هو الحال مع الدولة الثنائية القومية أو الدولة القائمة على أساس قرار التقسيم لعام ١٩٤٧. ان بلاسكوف يبحث عن حل نهائي لقضية الشرق الأوسط، لكنه يعلن مسبقاً أنه غير معني إلا بالحلول الممكنة، أي الحلول التي توافق عليها الأطراف المعنية، أو التي يحتمل أن توافق عليها. ولكن ضمن أي منظور تاريخي، يبني بلاسكوف توقعاته؟ فتاريخ الصراع القريب يبين أن اسرائيل رضخت لمواقف لم يتوقع أحد قبولها بها قبل عشر سنوات. كما أن محاججته للبدائل المطروحة غالباً ما تشير إلى ما ترفضه اسرائيل، لكنها نادراً ما تشير إلى ما ترفضه الأطراف الأخرى. زد على ذلك أن الكاتب يفترض، ببساطة، احتمالات تغير جذري في أوضاع الأردن أو مصر لكنه لا يفترض مثل ذلك قط في حالة اسرائيل.

ومع ذلك، من الأهمية بمكان عرض وجهات نظر بلاسكوف، لأنها كما يبدو ليست بعيدة عن أفكار حزب العمل وبرنامجه، هذا إن لم تكن مستوحاة منها. ويجيز لنا هذا الافتراض أن الكاتب نفسه يتعامل مع بعض النصوص،

ككتابات وليد الخالدي، بصفتها تمثل مطالب منظمة التحرير غير المعلنة! برغم كونها آراء فردية.

يمهد الكاتب للجسم الأساس في كتابه (القسم الثاني: حلول مقترحة للقضية الفلسطينية)، بقسم تاريخي مطول، أهم ما فيه محاولة تمييز موقف المؤلف عن مواقف التكتل الحاكم حالياً في اسرائيل من خلال التسليم بوجود «حركة وطنية فلسطينية»(ص ٧)يشعر القارىء أنها لم تتعزز إلا بسبب وجود احتلال أجنبي لفلسطين ساعد على اشعار الفلسطينيين بالهوية المشتركة فيما بينهم. وطوال المقدمة، يبرز طمس مقصود للفوارق بين شرق الأردن وفلسطين سيوصل في القسم الثاني إلى أهداف سياسية واضحة، توحي كما لو أن التناقض الأساس هو بين الفلسطينيين والنظام الأردني، أكثر منه تناقضاً ضد الاحتلال الاستيطاني. «ان وجود وممارسة منظمة التحرير الفلسطينية لايتحدى حق الأردن في تمثيل فلسطينيي شرق الأردن فحسب، بل يتحدى أساس وجود الأردن نفسه كدولة» (ص ١٧).

ولا يقتصر الأمر على الأردن فحسب، بل ان تفسير المؤلف لتطور القضية الفلسطينية يخضع كل انعطاف أو تحول في مسارها إلى المؤامرات من جانب هذه الحكومة العربية أو تلك.

ويمكن لكثير من هذه الاشارات أن تكون صحيحة وواقعية في ما يتعلق بدور النظام الهاشمي وحكومات مصر والعراق أوائل الخمسينات، لولا أن الكاتب يعزل هذا كله عن علاقة الصراع بالامبريالية البريطانية والأميركية خصوصاً، وعن علاقة الحركة الصهيونية بالامبريالية من زاوية أخرى. إذ لا ترد أية إشارة إلى دور الانكليز في تكريس سيادة الملك عبد الله «حامياً للقدس». في الوقت الذي تظهر فيه حكومة عموم فلسطين أواخر الأربعينات على سبيل المثال مجرد لعبة بيد الحكومة المصرية ضد الملك عبد الله، ويظهر نشوء منظمة فتح مرتبطاً بموافقة ضمنية من الملك حسين لاحراج مصر (ص ٦). بالطبع يعود المؤلف، بعد سطور قليلة، ليناقض فكرته؛ إذ يشير إلى خشية السلطة الأردنية «من منظمة فلسطينية بحتة تنازعه السيادة على الضفة الغربية وفلسطينيي الضفة الشرقية». باختصار، لا ينتهي القسم الأول إلا وصورة الفلسطينيين المتعارضي المصالح مع الدول (لا الأنظمة) العربية قد ترسخت وكذلك صورة الفلسطينيين المهددين للبلدان العربية من الأردن إلى لبنان والخليج. لهذا، «وبرغم ضعفهم العسكري، فهم عامل يجب أخذه في الحساب، ويتم ارضاؤه جزئياً على الأقل» (ص ١).

أية بدائل؟ يستهل بلاسكوف قسمه الثاني بوضعنا ضمن حدود «الممكنات» ليتدرج بعد ذلك نزولاً. فكامب ديفيد «منحت الفلسطينيين دوراً لا سابق له» (ص ١١)، ولكنه لا يعفي نفسه من التوجه بشكل نقدي تجاه التكتل الحاكم، وحتى تجاه صقور حزب العمل. وعليه، فالبدائل الممكنة هي التي لا تثير هؤلاء الصقور: «إن عزم أولئك الفلسطينيين على استعادة ما كان يعرف بفلسطين، على مراحل، لا يؤدي إلى غير تقوية عزم أولئك الاسرائيليين الذين يصرون على الاحتفاظ بكل الأراضي» (ص ١٢).

لقد أثبتت سياسة اسرائيل في الأراضي المحتلة عقمها، وفشلت اسرائيل في كسب العرب المقيمين فيها منذ ١٩٤٨، ولا مناص من التفكير بأحد البدائل الثلاثة التالية:

(أ) خيار اسرائيلي يديم الاحتلال ويحافظ على «وحدة أراضي اسرائيل وضمان أمنها بعدم قيام أية سيادة عربية»، وأنصار هذا الخيار هم: حزب حيروت وغوش ايمونيم وصقور حزب العمل. ويتضمن هذا «الخيار» رفض الاعتراف بالفلسطينيين كشعب والاكتفاء بالتعامل مع قضية فلسطين كقضية لاجئين يقع حلها على مسؤولية الدول المجاورة.

(ب) خيار أردني يرتكز إلى مشروع المملكة المتحدة الشهير والحكم الذاتي للضفة الغربية، كما يرتكز إلى بعض التعديلات المستوحاة من مشروع آلون (١٩٧٢) أو من فكرة دايان حول التقاسم الوظيفي للأدوار بين اسرائيل والأردن بحيث تتحكم اسرائيل عسكرياً، فيما يشترك مواطنو الضفة والقطاع في الشؤون السياسية والادارية للأردن.

(ج) وهناك أخيراً خيار الدولة «المستقلة» وسنرى فيما بعد مضمون هذا الاستقلال.

يرفض الكاتب الخيار الاسرائيلي انطلاقاً من الاعتبارات المشار إليها أعلاه، فضلاً عن الاعتبار السكاني الذي يحتم على اسرائيل التحول في

المدى البعيد إلى دولة ثنائية القومية. ويناقش القيمة الدفاعية للمستوطنات، ويسأل: هل تساعد فعلاً في الدفاع عن اسرائيل، أم أنها عبء بحاجة إلى حماية؟ لهذه الاعتبارات، ولأن نفقات الحكومة على المستوطنات تقدر بحوالي ٨٪ من الميزانية الكلية لعام ١٩٨٠ «فالنقاش الاساسي لا يدور حول حق الشعب اليهودي في الابقاء على هذه المناطق، بل حول الجدوى والثمن الاقتصاديين لتحقيق هذه الحقوق في وجه وجود عربي واسع ومعاد» (ص ٥٤). ومع هذا، فإن المستعمرات لن تفقد مبرر وجودها الأمني إلا إذا تم توقيع اتفاقات أمن عسكري على غرار كامب ديفيد (ص ١٦). ابتزاز الدول العربية مقابل التلويح بالانسحاب؟ ذلك أن الكاتب يشير في الصفحة ذاتها إلى قدرة اسرائيل على الحفاظ على الأراضي المحتلة «في ظل آفاق الانقسام المستمر في العالم العربي واسرائيل القوية عسكرياً».

أما الخيار الأردني فلم يعد الزمن ملائماً لطرحه «لقد طالب الملك حسين ــ بعد حرب ١٩٧٣ ونشوء سوابق اتفاق فصل القوات مع مصر وسوريا ــ في اجتماعات سرية مع وزراء اسرائيليين باتفاق عسكري تتنازل اسرائيل بموجبه عن منطقة من غرب الأردن في مقابل موقف الأردن السلبي من حرب ١٩٧٣. وكان لهذا الاتفاق ــ لو تحقق ــ تأثيره في جعل الأردن يمتلك حق المفاوضة على الضفة الغربية بدل منظمة التحرير... لكن الحكومة الاسرائيلية رفضت الطابع العسكري للاتفاق وطالبت بمعاهدة تنهي حالة الحرب مقابل منح الأردن موطىء قدم محدود في أريحا فقط» (ص ٢٠).

دولة أم مستعمرة؟ يبقى خيار «الدولة»؛ وهي، كما يعرِّفها بلاسكوف، «انتقال على مراحل نحو دولة فلسطينية تتمتع بمعظم خصائص السيادة ولكن مع بعض المعاهدات المقيدة التي تتعلق بأمنها وتوجهاتها السياسية» (ص ٢٢)، ويجب حل مشكلة اللاجئين ضمن إطار العالم العربي أساساً (ص ٢٢). ويضيف إلى ذلك بعض «التفاصيل»: هذا الحل يجب اعتباره حلاً نهائياً، تخطط الحدود بموجبه على أساس خط هدنة ١٩٤٩، مع ضرورة إجراء تعديلات عليه! «ومهما حدث، فلمصلحة الدفاع عن أمنها الحيوي، لا بد من بقاء اسرائيل مسيطرة على النقاط الاستراتيجية في الضفة الغربية... ولا بد أن تبقى الحدود مفتوحة بين اسرائيل وفلسطين والأردن» (ص ٢٣). تلك هي «بعض» القيود على السيادة، أما السلطة الفلسطينية فستقرر هي السياسات التي تتبعها مع «حق اسرائيل والأردن بأن يعنيا بطابع النظام السياسي للدولة» (ص ٢٦).

بايجاز، توضع «الدولة» بين طرفي كماشة جغرافية ــ عسكرية ــ سياسية وتترك لها حرية الانسحاق ضمنها. وهناك بالطبع تفاصيل عسكرية ــ اقتصادية لإبقاء العلاقة مع اسرائيل ذات طابع نيوكولونيالي بحت.

فلأن وجود فلسطين سيهدد جدياً أمن الأردن واسرائيل (وليس العكس) «فسيفضِّل الأردن واسرائيل دولة فلسطينية أكثر هشاشة، لأن هذا سيجعل الفلسطينيين أكثر مسؤولية في ممارساتهم. وأي تلاعب بالمعاهدة يعطي الحق لأي من الدولتين أو لكلتيهما بالتصرف بأية طريقة وبدون ابطاء، أو جدل أو توفيق» (ص ٢٧). ما هو تفسير التلاعب بالمعاهدة هنا؟ لا جواب بالطبع! ولماذا تكون الدولة الأكثر هشاشة أكثر مسؤولية لا أكثر تبعية؟ لا جواب كذلك!

مع الدولة الهشة، «الأكثر مسؤولية» يبرز سؤال عمن يدافع عنها؟ وهنا أيضاً يطرح بلاسكوف ثلاثة بدائل، يستبعد الاثنين الأولين فوراً ليتوصل إلى الاستنتاج الضروري التالي: تسوية مع جيش فلسطيني متكامل، دولة ذات مراقبة قوية مع قوة بوليس، ودولة بلا جيش خاص، ولكن شرطة قوية لحماية الأمن.

ولأن الدولة الأكثر هشاشة هي «أكثر حذراً»، يقفز الكاتب فوراً إلى البديل الثالث مذكّراً بأن «فلسطين يمكن أن تكون في موقع أقوى من دون جيش مما لو بقي لديها جيش»! (ص ٢٩). وبديهي أن هذا الاستنتاج متضمن أصلاً في فرضيات بلاسكوف. إذ هو لا يفكر في تعرض أمن فلسطين إلى خطر اسرائيلي، بل في أمن اسرائيل من خطر فلسطيني. وبالتالي، فإن الخطر الوحيد على فلسطين هو من المتمردين داخلها! ذلك هو الخط الأساسي لنقاش البحث كله. وهكذا تظهر التسوية أشبه بتحالف اسرائيلي ــ أردني ــ فلسطيني بوجه شعب. أكثر من ذلك، يبدو التحالف تتمة لما يضمره الكاتب من تغيير جوهري لصالح الامبريالية في المنطقة كلها. ذلك أنه يطرح

تصورات الوصول إلى التسوية بصيغة مماثلة لكامب ديفيد. حيث «لا تبدأ اجراءات قيام الدولة حتى توقع آخر دولة عربية على قرار الاعتراف وتطبيع العلاقات مع اسرائيل» (ص ٥٨). ويتكامل هذا المقترح مع الدور المرسوم لاسرائيل كامبريالية فرعية تمتلك قدرة عسكرية تتجاوز الدول المحيطة بها مجتمعة، وقدرة اقتصادية تمكنها من غزو الأسواق العربية. هنا تثار شروط الاستعمار الجديدة التقليدية (ص ٣٤): «استثمار اسرائيلي حكومي وخاص مكثف في الضفة الغربية وغزة... أسواق عربية مفتوحة أمام السلع الاسرائيلية، وتطوير السياحة».

بعد هذا كله، يتساءل الكاتب عن الضمانات التي يجب تقديمها لاسرائيل لتبديد مخاوفها! ويعترض على اعتبار الضمانات والمعاهدات الدولية كافية، مع أنه يطمئن الفلسطينيين قبل أسطر قليلة بالمعاهدات الدولية التي ستحمي حياد واستقلال فلسطين. لذا فلا بد أن تلتزم الولايات المتحدة بضمان تفوق عسكري اسرائيلي شامل وإلزامها بالتدخل إلى جانبها في أي نزاع عسكري (ص ٤٨ و ٤٩).

هل من تنازل تقدمه اسرائيل في مقابل هذا كله؟ نزع سلاح مناطق رمزية وشديدة الضيق لخلق جو الثقة مع العرب، بشرط نزع سلاح الشريط المحيط باسرائيل مع كل الدول العربية بعمق ٢٠ كيلومتراً. واسرائيل ليست في وضع يمكنها من القيام بتنازلات متبادلة على جانبي الحدود، إذ يعترف الكاتب بأن فلسطينيي ١٩٤٨ سيطالبون بدمجهم في الدولة الفلسطينية، لذا لا بد من تهويد الجليل الأعلى بعد قيام فلسطين. وهكذا وببساطة (ص ٤٥) يتم خلق دولة غالبيتها من اليهود إلى جانب دولة غالبيتها من العرب (إضافة إلى يهود المستوطنات)، حيث تعامل الأولى «عربها» كما تعامل الثانية «يهودها».

ختاماً، كان من السهل تماماً اغماض العين عن كراس كهذا واعتباره جزءاً من السيل المعادي، لولا أن ناشره هو معهد عرف بعدم تشجيعه للأبحاث «النظرية البحتة»، ولولا أن بعض تصوراته أخذت ترشح منذ الآن في صيغ متعددة المظاهر.

علي خالد

رؤية فالدهايم
لأزمة الشرق الأوسط

ايريك رولو، الوظيفة الوحيدة في العالم (مقابلات مع كورت فالدهايم)
موسكو: دار التقدم، ١٩٨٠، ١٩٠ صفحة (بالروسية)

صدرت في موسكو الترجمة الروسية لكتاب أريك رولو، الصحافي الفرنسي؛ وهو عبارة عن مجموعة مقابلات أجراها مع كورت فالدهايم، على مدى خمسة عشر شهراً. وتحدث فيها عن بعض الجوانب من حياته الشخصية وتجربته السياسية قبل وبعد أن أصبح أميناً عاماً للمنظمة الدولية، وتعرض بالتحليل لأهم القضايا الدولية الشائكة، من زاوية علاقته المباشرة بها كأمين عام للأمم المتحدة، ومن بينها ما اصطلح على تسميته بأزمة الشرق الأوسط. والكتاب يزاوج بين السيرة الذاتية للدكتور فالدهايم والتحليل المفصّل لخصائص ودقائق وظيفة ونشاطات السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة، وقام بترجمة وإعداد الطبعة الروسية للنشر، هيئة من المترجمين والمحررين المتخصصين في مجال العلاقات الدولية والقانون الدولي بإشراف البروفسور، دكتور العلوم الحقوقية ف.ك. سباكين. وتضمن الكتاب بالإضافة لمقدمة الطبعة الروسية، مقدمة الطبعة الفرنسية التي كتبها رولو. وألحقت بفصوله، في نهاية الكتاب، مجموعة من الملاحق ذات العلاقة بجوهر الكتاب وهي: «مقدمة ميثاق منظمة الأمم المتحدة»؛ «الإعلان الشامل لحقوق الإنسان»؛ «إعلان حول منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة» و«اعلان الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لقيام الأمم المتحدة».

ويضم الكتاب أحد عشر فصلاً، هي على التوالي: «الوظيفة الأكثر صعوبة في العالم»؛ «سنوات القلق»؛ «السنوات السوداء»؛ «من الخدمة الديبلوماسية إلى النشاط السياسي»؛ «مرآة العالم»؛ «الأعباء الثقيلة»؛ «جنوب أفريقيا يغلي»؛ «المأزق القبرصي»؛ «الشرق الأوسط: الحرب أم السلام»؛ «الطريق الطويل للبلدان النامية» و«التحدي».

وسنعرض هنا للفصل الخاص بالشرق الأوسط: **«الشرق الأوسط: الحرب أم السلام»**، والذي يقع في ١٦ صفحة.

ورغم أن السكرتير العام للأمم المتحدة يتحدث في هذا الفصل، كما في الفصول الأخرى، بتحفظ، أي بما يسمح له به موقعه الديبلوماسي الأول، على رأس المنظمة الدولية، إلا أنه يكشف جوانب هامة من التدخل الأميركي في شؤون المنطقة.

يبدأ فالدهايم هذا الفصل بحديثه عن انفجار الحرب في الشرق الأوسط، في الصباح الباكر للسادس من تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٣، فيقول: «علمت بالأمر من السيد هنري كيسنجر، الذي اتصل بي هاتفياً وطلب مني استخدام علاقاتي الطيبة مع قادة بلدان الشرق الأوسط، من أجل وضع حد للصدام المسلح على خطوط التماس، وقد خشي من تصاعده لأبعاد خطيرة. ويمكن التأكيد بكل وضوح أن الاستخبارات الأميركية والاسرائيلية لم تتوقعا الهجوم الذي

قامت به مصر وسوريا، رغم حيازتهما لمعلومات حول الاستعدادات العسكرية التي جرت على امتداد شهور سبقت الهجوم».

وحول الموقف الاسرائيلي يقول فالدهايم: «آنذاك، كانت غولده مئير تلومني، دائماً، على وجهة نظري التي أوردتها في مقدمة التقرير السنوي، حول نشاط الأمم المتحدة، فقد قلت بضرورة تكثيف الجهود الخاصة بتنفيذ القرار رقم ٢٤٢، الذي أقره مجلس الأمن في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ووصفت الوضع في الشرق الأوسط بأنه متفجر، إلا أن السيدة مئير عبرت عن عدم موافقتها على خلاصتي هذه. ووجدت من واجبي أن أجيبها بأن المنظمة الدولية مزودة جيداً بالمعلومات حول الوضع، فتحت تصرف المنظمة الدولية مراقبون دائمون على جانبي خط وقف إطلاق النار، ولذا فنحن نستطيع أن نقدر مدى حرمان البلدان العربية من طموحها في استعادة الأراضي التي خسرتها عام ١٩٦٧ بأسرع ما يمكن، ورغم أنني لم أكن أتوقع، بالطبع، في لحظة المحادثة مع غولده مئير أن الحرب ستندلع بعد شهر، إلا أنني كنت متأكداً أن القادة الاسرائيليين يرتكبون خطأً كبيراً، بتجاهلهم عقلية خصومهم، حيث لم يقدروا فعاليتهم العسكرية وقدرتهم القتالية».

ويشير فالدهايم إلى أنه، بعد حرب عام ١٩٦٧، أصبح القادة الاسرائيليون مقتنعين بأنه من السهل التغلب على العرب، في المستقبل. لكن صدمة حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ القاسية، جعلت القادة الاسرائيليين يغيرون بعضاً من تصوراتهم. ولعل الدكتور فالدهايم يشير بذلك إلى دور القوة والمقاومة العربيتين، كعامل أساسي لجعل الاسرائيليين يفكرون بطريقة عقلانية، ويتخلون عن منطق تجاهل العامل الذاتي العربي، كعامل حاسم.

ومن وجهة نظر د. فالديهايم، فإن حرب تشرين الأول (أكتوبر) تعتبر نقطة انعطاف ليس فقط في تاريخ الصراع العربي ــ الاسرائيلي، ولكن في تاريخ منظمة الأمم المتحدة أيضاً. وحول الأبعاد الدولية لهذه الحرب، يؤكد السكرتير العام للمنظمة الدولية أنه، أثناء الحرب، برز خطر المواجهة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، مما أثار جدياً قلق المجتمع الدولي. فالاتحاد السوفياتي طلب من اسرائيل الالتزام، بدقة، بتنفيذ القرار رقم ٢٣٨. وفي اليوم التالي، وضع الرئيس نيكسون القوات الأميركية في حالة الاستعداد الحربي. كما ظهرت، في الصحافة، أخبار تفيد أن الاستخبارات الأميركية تملك معلومات حول استعدادات القوات السوفياتية للنزول في مصر. وسواء كانت هذه الأخبار مختلقة أم وجدت لها أرضية، فهي، على كل حال، خلقت، على الصعيد الدولي، مناخ التوتر. في ظل هذا الوضع ومن أجل تجنب تعقيدات جدية إضافية، وافقت كل من واشنطن وموسكو على إرسال قوات الأمم المتحدة للشرق الأوسط والتي ضمت، لأول مرة، وحدة عسكرية من أوروبا الشرقية (بولندا) كما اتفق على أنه من حق مجلس الأمن فقط سحب هذه القوات، وفي اللحظة التي يحددها هو. ويزعم د. فالدهايم أن المنظمة الدولية لعبت دوراً حاسماً في استقرار العلاقات بين مصر واسرائيل، وفي جمع ممثلي الأطراف المتنازعة، وتوقيع اتفاقيات فصل القوات.

وفي معرض تحليله لدور هنري كيسنجر آنذاك، يشير فالدهايم إلى أن كيسنجر لم يعر نشاطات المنظمة الدولية الأهمية اللائقة. فهو حين كان يعمل في جامعة هارفارد، وحتى تقلده لمنصب قيادي في الإدارة الأميركية، أعطى الأفضلية لحل النزاعات الدولية، في محاضراته ومقالاته لديبلوماسيته، وللمحادثات الثنائية. وكيسنجر كما يصفه د. فالدهايم فردي بالفطرة مرتبط أشد الارتباط بوالديه، ولم ينس يوماً دعوتهما لسماع خطبه، أمام الجمعية العامة. ووعياً منه لوضعه وسلطته، فهو يفضل حل المشكلات شخصياً مستخدماً لهذا الهدف تأثير بلده ووزنه على الصعيد الدولي. ومن وجهة النظر الخاصة لكورت فالدهايم، فهو يعتبر ديبلوماسية المحادثات الثنائية وديبلوماسية المحادثات المتعددة الأطراف أشكالاً تكمل بعضها، ويجب أن تستخدم، بشكل واسع، في حل المشاكل الدولية. ويعتقد بأنه، بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) مباشرة، كان يمكن استخدام هذين الشكلين للديبلوماسية ووضعهما معاً في حيز التطبيق، إلا أنه اتضح بسرعة فائقة أن أطراف مؤتمر جنيف لن يستطيعوا الوصول إلى اتفاق حول اتفاقية سلام في المرحلة الراهنة.

ويعترف كيسنجر بفشل ديبلوماسيته في الشرق

الأوسط، ويروي د. فالدهايم أن كيسنجر وصل، في معرض تقييمه للوضع في الشرق الأوسط، إلى استنتاج مفاده أن أسلوب ديبلوماسية المراحل قد استهلك نفسه وانتهى، ولابد، من أجل الحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط من عقد مؤتمر جنيف الذي حان وقته، برأي السيد كيسنجر.

وبعد أن يتحدث عن لقاءاته مع القادة الاسرائيليين، يبدأ في عرض جوهر لقاءاته بالزعماء العرب، ويذكر السكرتير العام للأمم المتحدة أن محدثيه من القادة العرب قد وصفوا له الآراء التي تعتقد بامكانية تراجع الفلسطينيين عن إقامة دولتهم الخاصة بأنها وهمية، إلا أنه أضاف أن بعضهم يعتقد، في كل الأحوال، أن الدولة الفلسطينية القادمة لايمكن أن تعيش في ظروف الاكتفاء الذاتي، وسيكون اقتصادها بحاجة إلى إقامة علاقات وثيقة مع الأردن. كما يورد د. فالدهايم أن محدثيه من القادة العرب قد أفصحوا له عن أنه من العبث، بل والخطر، أن يستمر التمادي في رفض التحادث مع منظمة التحرير الفلسطينية المعترف بها، ليس فقط من العالم العربي، ولكن من قبل غالبية دول المجتمع الدولي، ممثلاً شرعياً وحيداً لشعب فلسطين. وفي معرض تقييمهم لدور الوساطة الأميركية لتسوية صراع الشرق الأوسط، يشير فالدهايم إلى أن قادة العربية السعودية أبلغوه أن هذا الدور سيضعف إذا استمرت الولايات المتحدة، كالسابق، في رفض إقامة الصلات مع منظمة التحرير الفلسطينية التي يقودها ياسر عرفات. وفي ما يتعلق بإشتراك المنظمة في مؤتمر جنيف، يقول فالدهايم ان حكومات جميع البلدان العربية تلح على ضرورة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، بهذا الشكل أو ذاك، في مؤتمر جنيف. ولكنه يشير، في الوقت ذاته إلى أن الآراء، بهذا الصدد، لم تكن مع ذلك موحدة، فلم يستثن بعضهم، رغبة منهم في تجنب اعتراض اسرائيل، صيغة توفيقية، تتلخص في ضم ممثلي السيد ياسر عرفات إلى وفد موحد يجري المحادثات باسم جميع العرب المشتركين في الصراع. «إلا أن جميع محادثيّ من القادة العرب»، كما يقول فالدهايم، رأوا في الوقت ذاته ضرورة تسلم منظمة التحرير الفلسطينية دعوة خاصة من البلدان العربية لأن هذا برأيهم يشكل تأكيداً للصفة التمثيلية للمنظمة، وحقها في إجراء المحادثات باسم الشعب الفلسطيني.

ثم ينتقل السكرتير العام للأمم المتحدة ليتحدث عن محادثاته مع قائد الثورة الفلسطينية الأخ أبو عمار. ويبدأ الحديث بقوله: «منذ آخر محادثة أجريتها مع السيد ياسر عرفات أستطيع أن أقرر أن هناك تطوراً جذرياً في موقفه». ثم يتطرق بالحديث إلى آخر لقاءاته بقائد الثورة الفلسطينية فيقول: كان لقاؤنا الجديد قد تقرر قبل مغادرتي نيويورك، في شباط (فبراير) ١٩٧٧، إلا أن ممثلي القائد الفلسطيني لم يتمكنوا، لأسباب أمنية من تحديد اليوم والمكان الذي يمكن أن يتم فيه اللقاء. وحين لم أتلق خبراً من السيد عرفات فقد تحدثت، حول اللقاء، مع وزير الخارجية السوري السيد عبد الحليم خدام فور وصولي إلى دمشق. فالقيام بالاتصال برئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية يتم بدون عناء بالنسبة له، وقد نظم اللقاء بسرعة؛ وهو اللقاء الذي تم في العاصمة السورية، واستمرت المحادثات مع السيد عرفات ما يزيد على ثلاث ساعات وبحضور اثنين من القادة الفلسطينيين الآخرين، لخص لي موقفه بتعبيرات خلت من أي تعصب. وقال: ان منظمة التحرير الفلسطينية تناضل من أجل دولة فلسطينية مستقلة. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، فإن المنظمة، مبدئياً، توافق على الاشتراك في أي مؤتمر دولي والذي من شأنه أن يساعد في إنهاء نزاع الشرق الأوسط، إلا أن منظمة التحرير تصر على ضرورة دعوتها إلى المؤتمر، بالمستوى نفسه، وعلى أساس المساواة مع الأطراف العربية الأخرى. غير أن السيد عرفات لم يعطني جواباً إيجابياً حول اشتراك المنظمة في المؤتمر، مشيراً إلى أن هكذا قرار هو من اختصاص هيئات المنظمة العليا. وبغض النظر عن هذه الملاحظة، فإن رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما يقول فالدهايم لم يستبعد أن يكون للمنظمة رد فعل إيجابي تجاه دعوة تتلقاها للاشتراك في مؤتمر جنيف. ثم تطرق، في هذا الصدد، إلى المشكلة التي برزت للفلسطينيين، نتيجة اتخاذ مجلس الأمن لقراري ٢٤٢ و٣٣٨، والتي على أساسها تم عقد مؤتمر جنيف عام ١٩٧٣. هاتان الوثيقتان تجاهلتا، ضمناً، الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. فقد تحدثتا، فقط،

حول ضرورة حل مشكلة اللاجئين، وقد أشار السيد عرفات، بهذا الصدد، أنه لا يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية قبول هذه الصيغة، سيما وأن الجمعية العامة للمنظمة الدولية، والتي تمثل المجتمع الدولي، اعترفت بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

وأثناء تطرقه لمسألة الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والمنظمة، فقد اعتبر طرح المسألة، بهذا الشكل، سابقاً لأوانه. فالاعتراف الواقعي باسرائيل لا يمكن أن يتم قبل إنهاء المحادثات. وفي حضوري لم يتحدث السيد عرفات عن أهداف الحركة الفلسطينية. وإذا أجملنا نتائج محادثاتنا المطولة فإنني أستطيع تقييمها بأنها إيجابية. فقد وجدت في السيد عرفات رجلاً يفكر بواقعية، ويتطلع، بإخلاص، نحو تسوية مشكلة الشرق الأوسط.

وفي المقابل، رفض القادة الاسرائيليون اقتراح فالدهايم بشأن إجراء حوار مع الفلسطينيين بدون شروط مسبقة: «لقد عرض لي اسحق رابين، رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك، بحضور وزير الخارجية آنذاك يغئال آلون ووزير الدفاع شمعون بيريس، وجهة نظره تجاه المشكلة. فرابين الذي هو، بخلاف غولده مئير، قليل الكلام، لا يرى في منظمة التحرير الفلسطينية، سوى منظمة إرهابيين تهدد أمن اسرائيل، ولا يأخذ، رابين أيضاً، بعين الاعتبار قرارات منظمة الأمم المتحدة حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحق منظمة التحرير الفلسطينية في التحدث باسمه، وأثارت هيجانه دعوة السيد عرفات للتحدث أمام الجمعية العامة، كما اعترض رابين على فكرة الوفد العربي الموحد الذي كان سيؤدي، برأيه، إلى تعقيد الأمور».

ويعبر د. فالدهايم عن تقديره وتأييده لاقتراحات ناحوم غولدمان، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي السابق، والتي، حسب رأيه، تهدف إلى تجنب العوائق الكامنة في رفض اسرائيل ومنظمة التحرير الاعتراف، كل بالآخر. فغولدمان يقترح دعوة ممثلي السيد عرفات إلى مؤتمر جنيف، بدون أية شروط مسبقة: فالموافقة على الجلوس إلى طاولة المحادثات، يقول غولدمان، ليست أسلوباً للايحاء بحكمة فقط، ولكنه الأسلوب الأكثر موضوعية للاعتراف بالخصم محادثاً جديراً.

ثم يشير فالدهايم إلى أن القادة العرب يقدرون، جيداً، حجم المشكلات التي تنتظر الحل، وأوضحوا إلي، بإلحاح، ضرورة الاستعجال بتسوية مشكلة الشرق الأوسط؛ فهم، كما يقول د. فالدهايم، ولأسباب سياسية داخلية مفهومة تماماً، لا يستطيعون الانتظار، إلى ما لا نهاية، بداية المفاوضات (بشأن الشرق الأوسط). فحتى لو بدأت المحادثات، فسيتطلب الأمر سنوات من المحادثات من أجل تسوية العديد من عناصر النزاع، مثل تدقيق الحدود وتعيين الحدود الدولية وإقامة مناطق معزولة، ومصير الفلسطينيين والوضع المستقبلي للقدس. واستناداً إلى ما تقدم ينتهي السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة إلى تقييم الوضع في منطقة الشرق الأوسط، فيؤكد أن صراع الشرق الأوسط، بدون أية شكوك، يعتبر واحداً من أعقد المشاكل التي يعالجها المجتمع الدولي، على امتداد عدة عشرات من السنين. ويضيف قائلاً: انه لا شعوب الشرق الأوسط ولا المجتمع الدولي، في الإطار الأوسع، يمكنهم التسليم طويلاً بالمأزق القائم الذي وصلت إليه هذه المسألة. وأنا أعتقد شخصياً ــ يضيف فالدهايم ــ أن وجود هذا المأزق مشحون بالخطر، وسيؤدي إلى صدام مسلح جديد يصعب التكهن بنتائجه. ان الدول الكبرى لا ترغب طبعاً في التورط في هذا الصراع... ولكن لا توجد، للأسف، الثقة الكاملة بأنه يمكن تجنب ما هو أسوأ. وهذا هو سبب ثقتي العميقة ــ يشير د. فالدهايم مختتماً فصله هذا حول الشرق الأوسط ــ بأن الحل العقلاني هو الذي يمكنه أن يقي شعوب الشرق الأوسط معاناة مخيفة جديدة ويقي المجتمع الدولي، ككل، من كارثة محتملة. لكن د. فالدهايم، كعادته، لا يوضح لنا ماهية اقتراحه، ولا ما هو المقصود باستخدامه لتعبير الحل الوسط العقلاني.

د. نافع الحسن

محاولة لتحديث المسألة اليهودية

Ilan Halevi, *La question Juive: La Tribu, la loi, l'espace*, Paris: Editions de Minuit, 1981, 300p.

كثيرة هي الكتب التي تناولت «المسألة اليهودية» في أوروبا الغربية، ولعل أشهرها ذلك الذي كتبه كارل ماركس الشاب، سنة ١٨٤٣، رداً على كتاب يحمل الاسم نفسه صدر في السنة نفسها وألفه اللاهوتي البروتستانتي الألماني، وأستاذ ماركس السابق برونو باور.

والسمة العامة لمثل هذه الكتب، بما في ذلك كتاب ماركس الشهير، أنها تطرح «المسألة اليهودية» بوصفها مسألة مطروحة على المجتمعات الغربية، سواء على وعيها المسيحي الذي اخترع «معاداة السامية» انطلاقاً من أن اليهود هم مرتكبو الجرم المطلق المتمثل في «قتل الله» (أي قتل المسيح وصلبه؛ وهو الذي يعتبر ضمن منطق التثليث المسيحي: الأب والابن والروح القدس، إلهاً) أم على وعيها العلماني القومي الذي تصدى إلى «المسألة اليهودية» بالالغاء، إما بواسطة الدمج الذي عرفته الديمقراطيات الغربية والذي يعتبر اليهودي مواطناً دون النظر إلى صفته الدينية، عملا بمبدأ فصل الدين عن الدولة، أو كما عرفته الفاشيات والأنظمة التوليتارية الغربية، والتي كانت النازية الالمانية، أبرز الأمثلة عليها، والتي حاولت الغاء اليهودي، بوصفه النقيض للقومي، طالما أنه إنسان «كوسموبوليتي»، كوني، مهزوز الانتماء.

في كل هذه الحالات، كانت «المسألة اليهودية» أحد أوجه التاريخ الاجتماعي — السياسي — الحقوقي الأوروبي، حتى اقامة دولة اسرائيل التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وهزيمة هتلر، فنظر إليها على أنها حل «المسألة اليهودية» في الغرب... خارج أوروبا.

والكتاب الذي صدر مؤخراً في باريس تحت عنوان: «المسألة اليهودية، القبيلة، القانون والفضاء» للكاتب الاسرائيلي اللاجىء في فرنسا ايلان هاليفي(*)، يطرح هذا الموضوع بشكل أوسع بكثير، من تلك «الزاوية» الأوروبية التي حشر فيها باستمرار باتفاق الجميع تقريباً.

فإذا كان الاسرائيليون، مثلاً، ومنظرو الصهيونية يرون أحد أوجه شرعية الدولة الاسرائيلية في كونها تمثل الحل لمشكلة اضطهاد اليهود، كما عرفها التاريخ الأوروبي بشكل خاص، فإن تأكيد العرب على أوروبية «مسألة اليهودية»، إنما هو في الآن نفسه تأكيد على برانيتها عن المنطقة العربية، وتأكيد على أن اسرائيل قد جاءت ضمن نسق عدواني غربي على الشعوب العربية.

وإيلان هاليفي أراد أن يبين أن القضية أوسع

(*) سبق له أن نشر كتاب «تحت اسرائيل، فلسطين» عن منشورات السيكومور، سنة ١٩٧٨ (بالفرنسية).

من ذلك، بكثير، وأعمق؛ وهو لذلك لجأ إلى توسيع تناوله للموضوع على مستويين أساسيين:

ــ المستوى الأول، تاريخي؛ حيث أنه لم يطرح هذه «المسألة اليهودية» فقط بدءاً من الحقبة الأوروبية في تاريخ الشتات اليهودي، بل انه يتتبع جذور المسألة اليهودية، منذ مصر الفرعونية، أي منذ موسى حتى الآن، مع التوقف عند أهم المحطات في هذا التاريخ.

ــ المستوى الثاني، انه يضع هذه المسألة ويحاول أن ينظر إليها من داخل المنظور اليهودي، طوال تاريخ الشتات، وليس فقط كما يراها «آخرون»، أي غير اليهود.

يتوقف الكاتب في تاريخ الشتات اليهودي حتى إقامة دولة اسرائيل، عند أربع محطات يعتبرها رئيسية: تحطيم المعبد على يد نبوخذ نصر ووضع اليهود تحت الحماية البابلية. ثم الحماية الرومانية، ثم «الحماية الإسلامية»، ثم الحقبة الأوروبية في شقيها الغربي والشرقي.

والأهمية التي تحتلها الحقبة البابلية في تاريخ الشتات اليهودي؛ أنها بتحطيمها المعبد، الذي كان، إلى حد كبير، مركز السلطة اليهودية (الدولة ــ المعبد)، قد وضع هذه الأخيرة لأول مرة خارج المركز المكاني المتمثل في المعبد، وقسم السلطة المدنية (أو الزمنية) والدينية، فبقيت الأولى وقفاً على السلطة الحامية، في حين بقيت الثانية بين يدي الكهان والحاخامات الذين أصبحت مهمتهم تأويل النصوص الدينية، وتنظيم البنى الداخلية للجالية اليهودية، لتحقيق بقاء «القانون» وبقاء «القبيلة» حتى خارج «الفضاء»، أي خارج «الفضاء» اليهودي، أي داخل المجال السياسي البابلي.

وقد بقيت هذه الحماية قائمة حتى عند اعادة بناء المعبد للمرة الثانية، الذي لم يتم بقرار يهودي، بل بقرار سياسي غير يهودي، من قبل الملكين: قورش الأكبر وداريوش: بحيث أصبحت القدس، من جديد، عاصمة اليهود، ولكن «متروبولهم» أي عاصمة ولائهم، بقيت في الخارج.

والحقبة البابلية هي التي دشنت العلاقة التي ما انفكت الجاليات اليهودية تقيمها مع السلطات الحامية، ومع مراكز القرار السياسي التي أصبحت تقع خارج المجموعة اليهودية.

هذه الحالة، شهدت نقلة نوعية هامة تحت الامبراطورية الإسلامية، فالكاتب يبين أن الإسلام في بداياته الأولى لم يكن معادياً لليهود لا كديانة ولا كمجموعة بشرية، على الأقل طوال الفترة المكّية من حياة الرسول، وأنه لم يبدأ موقفه منهم إلا خلال الفترة «المدنيَّة»، عندما بدأت يثرب تتحول إلى نواة للدولة الإسلامية الوليدة، وعندما بدأت القبائل اليهودية في المدينة تحاول عرقلة هذا المشروع، لأسباب تتعلق بمصالحها الخاصة، وهذه القبائل هي: بنو قينقاع وبنو النضير وبنو قريضة.

غير أن الكاتب يقرّ أن وضع اليهود تحت الخلافة الإسلامية كان جيداً في مجموعه، فهم وإن كانوا في موقع أهل «الذمة»، إلا أنهم كانوا يتمتعون بحقوقهم كاملة، وهم قد شاركوا، بشكل مباشر، في الحضارة الإسلامية بكتابهم وفلاسفتهم وشعرائهم ووزرائهم الخ... إلا أن الكاتب يتوقف عند مسألة معينة، يعتبرها قاطلة في تاريخ الشتات اليهودي؛ وهي أن اليهود تحت الحماية الإسلامية حققوا أمرين أساسيين: فتحت اشراف الدولة الإسلامية تحققت مركزية المؤسسة الدينية ــ القانونية اليهودية، عندما عينت الدولة حاخاماً أكبر، يشرف على كل حاخامات اليهود ويمثل المرجع الأعلى والأخير في كل أمور الشتات؛ مما حافظ على وحدة هذه المجموعة البشرية، سواء على صعيد التشريع أم على صعيد وهم الانتماء إلى مجموعة عرقية واحدة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن يهود الحقبة الإسلامية قد حققوا تحولاً سوسيولوجياً، اقتصادياً خطيراً هو الذي أصبح يسمُهم، في ما بعد وربما حتى الآن؛ وهو أن هذه الحقبة شهدت انتزاع اليهود نهائياً من خدمة الأرض، وتحويلهم إلى ذلك النشاط التجاري، الخدماتي الذي أصبح سمتهم الأساسية؛ وهو ما حافظوا عليه، حتى بعد سقوط الأندلس وتشتتهم في أوروبا.

إلا أن الكاتب يتوقف بشكل خاص عند هذه الفترة الأوروبية بشقيها الشرقي والغربي اللذين تناغما وتظافرا، بشكل كامل، لينتجا المسألة اليهودية كما هي الآن، ففي أوروبا الشرقية استفاد اليهود من حالة استثنائية من التسامح تجاههم في بولندا، أدت إلى تحقيق عدة ملامح أساسية لعل أبرزها:

ـ تحقيق **كثافة عددية** لم يسبق لليهود أن حققوها في أي مكان آخر من العالم (حتى إنشاء الدولة في اسرائيل) حتى أن بعض الاحصاءات تذكر أن **نسبة السكان اليهود في أوروبا الشرقية بلغت ٧٠٪ من مجمل السكان في سنة** ١٨٦٠. وهي نسبة عالية تترجم عن نفسها بعدد كبير من الملايين.

ـ تمكين اليهود من تشكيل **تجمعات سكانية** شبه مستقلة، موزعة في مجموعة من القرى الكبرى تحمل اسم «شتتل»، وكانت، إلى حد كبير، تقع خارج صلاحيات السلطة المركزية، حيث كانت تخضع لنظامها الخاص بها.

ـ أصبحت لليهود، خلال هذه الفترة، لغة خاصة بهم هي «**اليديش**»، وهي عبارة عن لهجة ألمانية (ليس واضحاً تاريخياً كيف انتقلت من ألمانيا وبهذا الحجم إلى وسط أوروبا لتصبح لغة الجالية اليهودية)، يتكلمها كل يهود أوروبا الشرقية في حياتهم اليومية، حتى أصبحت بالنسبة لهم لغة أدب وثقافة وفن.

هذه العوامل الثلاثة، كونت، حسب رأي الكاتب، نواة توجه قومي يهودي، جاء التأثير الغربي، وخصوصاً بروز القومية الفرنسية عقب الثورة أو معها، ليعطيه صياغته النهائية، كما جاءت في الحركة الصهيونية.

ويخلص الكاتب إلى القول: ان **اعتبار اليهودية غير قومية ليس صحيحاً. كما أنه ليس صحيحاً أن يعني التسليم بأنها قومية وأن لليهود الحق في اغتصاب فلسطين العربية.** ومن هنا فهو يرى أن حل المشكلة الفلسطينية الآن، يقوم على تحقيق التقارب بين المجموعتين اليهودية والفلسطينية، من خلال النضال، من أجل حقوق الشعب الفلسطيني، وفي الآن نفسه، النضال من أجل «نزع الطابع الصهيوني عن المجتمع الاسرائيلي».

وفي الختام، فإنه من البديهي ألا تمكن الاحاطة هنا بكل ما جاء في هذا الكتاب، الذي يعد حوالي الثلاثمائة صفحة، وأفكاره، بالطبع، تستدعي كثيراً من المناقشة، وتلفت النظر إلى ضرورة بلورة آراء فلسطينية واضحة، ترد على هذا النوع من الأطروحات أو تناقشها، وتسجل المواقف الفلسطينية بشأنها.

صالح بشير

الأهداف العسكرية للاستيطان الاسرائيلي

القضم الجغرافي ــ العسكري

في شهر شباط (فبراير) المنصرم، برز الغرض من سلسلة أعمال ضم الأراضي التي تقوم بها سلطات الاحتلال في الداخل منذ بعض الوقت؛ إذ أخذت هذه السلطات تصادر مساحات واسعة من أراضي عدد كبير من مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وقراهما، وحتى في هضبة الجولان وفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. إلا أن نشر تفاصيل الخطة الصهيونية في مجلة «بمحانيه» العسكرية الاسرائيلية، وبيان البلديات العربية، هما العنصران اللذان كشفا وجود خطة مدروسة ومعدة، بأهداف عسكرية وسياسية بعيدة. والدليل الإضافي على طبيعة هذه الخطة ما أعلن في اسرائيل في ١٩٨٢/٢/١٧ عن النية لإنشاء ٣٠ نقطة ــ مستوطنة جديدة في المناطق المحتلة، وأكثرها في الضفة الغربية، تضاف إلى ١٢٦ مستوطنة موجودة حالياً.

وإذا كانت الأبعاد السياسية والمرامي الاستيطانية لهذا المشروع معروفة، فإن ما يهمنا في هذا المجال هو بعده العسكري. فالمعروف أولاً، أن ١٦ نقطة من أصل ٣٠ هي نقاط استيطانية عسكرية (ماهاز) موجودة على رأس التلال المشرفة على نهر الأردن. هذا، وسيعمل في هذه النقاط وما تبقى من المستوطنات «المدنية»، التي يزمع انشاؤها، إما عسكريون أو أعضاء في المؤسسات الاسرائيلية شبه العسكرية، أو أعضاء «ناحال». وتهدف هذه الخطط إلى تحقيق غرضين عسكريين: أولهما، تضييق الخناق على مدن وقرى فلسطين المحتلة، حيث يمكن عزلها أو محاصرتها أو إرهابها بسهولة؛ وثانيهما، تشكيل مواقع عسكرية تساهم في وقف تسلل الفدائيين عبر الحدود، وفي أعمال الدورية والاستطلاع وما شابه. ويذكر في هذا السياق أن مستوطني المستعمرات المقامة بالقرب من المدن أو القرى الفلسطينية يقومون، باستمرار، بأعمال الاعتداء والاستفزاز؛ بل والهجوم بالأسلحة النارية على المدنيين العرب وممتلكاتهم. وهو الحدث الذي تكرر خلال شهر شباط (فبراير).

والمعروف ثانياً عن مشروع إقامة النقاط العسكرية، هو أن القادة الاسرائيليين يفكرون، منذ زمن بعيد، بربط الضفة الغربية بخطتهم العسكرية، إذ باتت نظرية الأمن الاسرائيلية تتضمن تفكيراً جغرافياً ــ عسكرياً. فكان يغئال آلون قد اقترح تقسيم الضفة الغربية، بواسطة أحزمة من المستوطنات ــ المعسكرات، إلى ثلاث مناطق؛ كما اقترح كذلك إقامة حزامين آخرين بموازاة نهر الأردن، وعلى طول «الخط الأخضر» الذي يفصل بين الضفة الغربية وفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. وكان الهدف من ذلك تقسيم المناطق العربية وعزلها، فيما تقدم المستوطنات دعماً عسكرياً قوياً في الدفاع، أمام أي هجوم عربي

لتحرير الأرض. هذا، وقد أضاف موشي دايان رأيه القائل: انه تجب إقامة خط الدفاع الأول، والذي تشكل المستوطنات ــ المعسكرات أو النقاط (ماهاز) جزءاً منه، على قمم التلال المطلة على وادي نهر الأردن وليس في الوادي نفسه.

وقد انعكس هذا التوجه العسكري الاسرائيلي، في الآونة الأخيرة، في سلسلة من أعمال الضم والمصادرة، كما ذكرنا سابقاً، وأولها الاعلان عن مشروع لضم حزام من الأرض، يمتد من قرية عين يبرود في قضاء رام الله حتى قرية بيت فجار في قضاء بيت لحم. هذا، وقد صودرت، بالفعل، في ١٩٨٢/٢/١)، أراضٍ في قرية بيت سوريك (قضاء رام الله) تبلغ مساحتها ١٥٠٠ دونم، بعد أن سبق لسلطات الاحتلال أن صادرت ٧٥٠ دونماً في القرية ذاتها. كما صودرت ٨٠٠ دونم في قرية عابود (في قضاء رام الله أيضاً)، في اليوم ذاته. ولم يتوقف العدو عند هذا الحد، بل حاول أن يصادر ٦٠٠٠ دونم بالقرب من مدينة الناصرة. واستمر مسلسل المصادرة؛ حيث تمت مصادرة ٥٠٠ دونم قرب أريحا في ١٩٨٢/٢/٢، ثم ١٤٠ دونماً آخر في ١٩٨٢/٢/٩، وبعدها، في ١٩٨٢/٢/١٣، صودرت مساحة كبيرة تابعة لثلاث قرى بالقرب من مدينة نابلس. وفي اليوم نفسه، صودرت أيضاً أراض تبلغ مساحتها ٤٠٠٠ دونم، في قرية بيت جالا، وفي ١٩٨٢/٢/١٤ صودرت ٤٠٠ دونم تابعة لقريتي بتير ودجيا قرب القدس. كما صودرت مساحة أخرى كبيرة في غور الأردن، في ١٩٨٢/٢/١٧، و٢٠٠٠ دونم تابعة لعدة قرى قرب مدينة نابلس في ١٩٨٢/٢/١٨. وقد أقيمت مستوطنات جديدة خلال هذه الفترة: منها اثنتان في قطاع غزة، وثالثة قرب قرية كفر ياسين في الجليل، ورابعة في النقب.

لقد سردنا الكثير من التفاصيل لنظهر خطورة المشروع الاسرائيلي، وخاصة أنه يدخل في صلب الفكر العسكري ــ الأمني الصهيوني. ومما يضيف دليلاً آخر على خطورة الموقف، وعلى وجود خطة عسكرية اسرائيلية عامة، هو تفكير الإسرائيليين بتحويل مياه نهر الأردن بهدف توليد الكهرباء وإعادة المياه فيما بعد إلى بحيرة طبريا. ويشمل هذا المشروع ٧٠٪ من مياه النهر، والمعروف أن المشروع هذا كان أحد عوامل اندلاع حرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧.

الحرب الاسرائيلية الخفية

وترتبط إقامة المستوطنات في الوقت ذاته، بمحاولات تعزيز ما يسمى بالإدارة المدنية، حيث تسعى سلطات الاحتلال إلى تعزيز «روابط القرى» ولجم أية معارضة لها. وقد انعكس هذا التوجه الاسرائيلي في تصاعد أعمال الاعتداء على المواطنين العرب، ضمن الحرب الاسرائيلية الخفية، الدائرة حالياً. فقد فرض نظام منع التجول على قرى عدة في قضاء الخليل، كما تمت اعتقالات عديدة في بيت فجد وبيت أمّر والعروب، في ١٩٨٢/٢/١. وتبع ذلك إلقاء قنبلة يدوية على منزل عربي في مدينة الخليل؛ وكان هذا المنزل قد تعرض سابقاً لرشقات نارية، من قبل مستوطني «كريات أربع» الاسرائيلية. ثم عاد مستوطنو «كريات أربع» للصلاة، يوم الجمعة، في الحرم الابراهيمي في مدينة الخليل، وهي المرة الأولى، والمعروف أن هذا الإصرار كان قد أدى في أيار (مايو) ١٩٨٠ إلى عملية فدائية جريئة قتل فيها ٦ من هؤلاء المستوطنين.

هذا وقد انعكس توجه الاعتداء على المواطنين العرب، في إقدام المستوطنين على ضرب الفلسطينيين وقتلهم بشكل عشوائي، إذ قتل مواطن عربي مسن داخل منزله في القدس، في ١٩٨٢/٢/١٠، كما اعتدى المستوطنون على رجل مسن آخر في قرية سلوان وسلبوه كل ما يملك، بعد ضربه. وتظهر الطبيعة السياسية لهذا النوع من الجرائم، حين نذكر أن المستوطنين الصهاينة حاولوا الاستيلاء على البيوت العربية في القدس الشرقية، في ١٩٨٢/٢/١٤. وقد ساعدهم على ذلك رجال الجيش، مما يدل على مدى تلاقي التصرفات «العفوية» للمدنيين مع الأغراض الأمنية للجيش. وتكررت أعمال الاعتداء كذلك، في ١٩٨٢/٢/٢٠، حين أطلق مستوطنو مستعمرة «إيلون موريه»، قرب مدينة نابلس، النار على مواطن عربي وجرحوه، وحين اعتدى المستوطنون، في ١٩٨٢/٢/٢٣، على عائلة عربية في مدينة الخليل. وتبع ذلك إلقاء قنبلة يدوية على منزل في المدينة ذاتها في اليوم التالي. كما تعززت الشكوك حول وجود تعاون ما بين الأجهزة الأمنية الاسرائيلية والمتطرفين الاسرائيليين، بعد عودة مجموعة «مواجهة الارهاب بالارهاب» إلى الظهور يومي ٢٥ و١٩٨٢/٢/٢٦ عبر كتابة الشعارات

على الجدران وتخريب الممتلكات في القدس الشرقية. والمعروف أن هذه المجموعة أدّعت مسؤوليتها عن الانفجارات التي جرحت بسام الشكعة (رئيس مجلس بلدية نابلس) وكريم خلف (رئيس مجلس بلدية رام الله) وشرطياً أمام منزل ابراهيم الطويل (رئيس مجلس بلدية البيرة)، في آذار (مارس) ١٩٨٠.

بالإضافة إلى هذه الحرب الدائرة ضد المواطنين العرب في الأرض المحتلة، فقد ساهمت سلطات الاحتلال بدورها في هدم عدد كبير من المنازل والمنشآت في وسط مدينة رفح، بحجة تحديد خطوط الهدنة التي تفصل بين سيناء المصرية وفلسطين (ابتدأ الهدم في ١٩٨٢/٢/٨). كما حظرت سلطات الاحتلال سفر المواطنين الفلسطينيين، من بعض قرى قضاء نابلس، وأخذت تغلق المتاجر في مخيم الدهيشة بعد الثامنة مساءً، وعادت إلى إغلاق منازل المعتقلين بتهم أمنية، كما حصل في الخليل والقدس في ١٩٨٢/٢/١ على سبيل المثال، أو في هدم منزل قرب الخليل في ١٩٨٢/٢/٢٧.

ولم تنجح كافة هذه الأعمال في تحقيق أحد أهدافها الرئيسية، وهو سحق المقاومة المستمرة للاحتلال: إذ تجددت المظاهرات العنيفة في وجه المحتلين، في كافة مدن الضفة الغربية، ابتداء من ١٩٨٢/٢/١٥، وعاد العدو إلى إطلاق الرصاص واستعمال الغاز المسيل للدموع، مما أدى إلى وقوع عدد من الاصابات بين العرب، فيما أخذ المتظاهرون يقذفون جنود العدو وسياراته بالحجارة، وقد شملت أهدافهم الحافلات العسكرية. إضافة إلى اقتناص السيارات المدنية الاسرائيلية المتوقفة في الأحياء العربية. وقد أصيب جنديان اسرائيليان بجروح، على أيدي المتظاهرين، في ١٩٨٢/٢/١٧، وقد استمرت هذه الأعمال لأسبوع كامل، أي حتى ١٩٨٢/٢/٢١. فيما اعتقل الجيش الاسرائيلي عشرات الشبان، بتهمة رشق الجنود بالحجارة، أو بتهمة تدمير السيارات الاسرائيلية. هذا، وقد اعترف عدد من المتحدثين الاسرائيليين، منهم الناطق الرسمي في ١٩٨٢/٢/٨، بوقوع ٦٧ عملية فدائية ضد اسرائيل في الأشهر الأخيرة، فيما اعترف هذا المتحدث ووزير الدفاع الاسرائيلي أرييل شارون، بوقوع ٧ قتلى و١٤٩ جريحاً من الاسرائيليين، نتيجة العمليات المذكورة. كما حصلت عمليات جديدة بعد إطلاق هذه التصريحات حيث اكتشفت عبوة موقوتة على باب منزل أحد عملاء اسرائيل، من أعضاء «رابطة القرى» في منطقة جنين، في ١٩٨٢/٢/١٥، وتم تعطيل عبوة أخرى قبل أن تنفجر، في بئر السبع في ١٩٨٢/٢/٢٣. وتأتي هذه العمليات في خضم الاجراءات الأمنية المتشددة التي لجأ إليها الجيش الاسرائيلي، إثر عملية «محولا» في غور الأردن في ١٩٨٢/١/٣١: حيث هاجم الفدائيون الجيش الاسرائيلي واشتبكوا معه بعنف ولمدة طويلة؛ مما أدى إلى مقتل عدد من الاسرائيليين وأسر ثلاثة فدائيين.

وربما تظل قائمة الاعتقالات والأحكام أحد الأدلة الواضحة على مدى انخراط الشعب الفلسطيني في صفوف الثورة وعلى مدى رفضه الاحتلال: حيث اعتقل أكثر من ٢٥ شخصاً، خلال شهر شباط (فبراير) بتهم أمنية مختلفة، كما صدرت أحكام على ٥٩ شخصاً آخرين، بتهم الانتماء إلى الثورة أو العمل العسكري في مقاومة الاحتلال. ومن بين الأحكام حكم بالسجن المؤبد وحكم على شخصين بالسجن مدة ٢٥ عاماً وعلى آخر بالسجن مدة ٢٠ عاماً. وما يجدر ذكره كذلك، هو أن كافة المحكومين أو المعتقلين، تقريباً، متهمون بالانتماء إلى حركة «فتح».

احتمالات الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان

منذ أن حصلت العملية الفدائية قرب مستعمرة «محولا» في غور الأردن، في نهاية شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢، والقادة الاسرائيليون يطلقون التهديدات بالرد العسكري على الثورة الفلسطينية وعلى قواتها في لبنان. فقد صرح السفير الاسرائيلي الجديد في واشنطن، موشي أرينس، في ١٩٨٢/٢/١، بأن العملية تشكل انتهاكاً لوقف إطلاق النار الذي كان سائداً في جنوب لبنان، منذ تموز (يوليو) ١٩٨١، فيما حمّل رئيس الأركان الاسرائيلي السابق، موردخاي غور، في ١٩٨٢/٢/٨ حمّل الأردن مسؤولية العملية وطالب بالرد السريع عليها. كما أعلنت اسرائيل، بعد أيام، عن وجود تعاون أمني ثلاثي بين اسرائيل والولايات المتحدة والأردن، لمنع تسلل الفدائيين من الأراضي الأردنية، إذ أشارت اسرائيل إلى تحركات عسكرية أردنية مزعومة في

منطقة الغور. هذا، وعادت الطائرات الاسرائيلية، من نفاثة ومروحية، لتحلق في سماء لبنان، حتى باتت عمليات التحليق والاستطلاع فوق العاصمة اللبنانية: بيروت وفوق الجنوب يومية، كما أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية، ضمن احتجاج رسمي وجهته إلى الأمين العام الجديد للأمم المتحدة دي كويلار.

وبالرغم من عدم قيام اسرائيل بهجوم عسكري عبر الحدود، فإن القادة الاسرائيليين هيأوا الأجواء لذلك، إذ أكد شارون، في ١٩٨٢/٢/٣، أن وقف إطلاق النار، عبر الحدود اللبنانية، لا يعني الحق بتنفيذ العمل العسكري عبر الجبهات الأخرى. كما عاد شارون ليؤكد كلامه في ١٩٨٢/٢/٨ وفي ١٩٨٢/٢/١٧، حين حذر الثورة الفلسطينية من القيام بأي عمل عسكري؛ وفي ١٩٨٢/٢/١٩، حيث أكد عدم السماح لعودة الوضع في شمال فلسطين المحتلة إلى ما كان عليه في تموز (يوليو) ١٩٨١. ولم يكن شارون الوحيد الذي أكد هذا الاتجاه، بل كرر بيغن الفكرة ذاتها مؤكداً، في ١٩٨٢/٢/١٣، أن اسرائيل لن تتحلى بالصبر تجاه عمل الفدائيين؛ وفي ١٩٨٢/٢/٢٢، حين هدد بالقيام بعمل عسكري في جنوب لبنان.

ان الكثيرين من القادة الاسرائيليين اتفقوا على اعتبار العمل العسكري الفلسطيني، عبر كافة الجبهات، خرقاً لوقف إطلاق النار في جنوب لبنان (رغم وجود معارضة، وخاصة بين مستوطني الشمال الذين عارض بعضهم هذا المنطق)، كما أن الغالبية اتفقت كذلك على عدم اعتبار عملية «محولا» عذراً كافياً للقيام بعمل ما، كما أكد رابين، على سبيل المثال، في ١٩٨٢/٢/٣. إلا أن عدداً من المؤشرات دل على نية القيادة السياسية ــ العسكرية الاسرائيلية في أن تقوم بهجوم واسع خلال شهر شباط (فبراير)، ولكن ظروفاً، أو اعتبارات معينة حالت دون تنفيذ ذلك. من هنا علينا عدم الأخذ بالتهويل الاسرائيلي الذي يقصد منه إرباك القيادة الفلسطينية، ولكن يجب أن نتعامل مع التصريحات الاسرائيلية بدرجة من الحذر. فقد نفى شامير الخبر الصادر في صحيفة «فايننشال تايمز» اللندنية، والذي أكد أن اسرائيل كانت ستغزو الجنوب لولا الطقس السيء (في ١٩٨٢/٢/١١ والنفي في ١٩٨٢/٢/١٢). كما كانت اسرائيل قد نفت أخباراً صحافية أميركية متكررة، حول وجود خطة اسرائيلية للقيام بهجوم، كما جاء في سيناريو أميركي في ١٩٨٢/٢/٦. وقد أكد موشي أرينس في نهاية الشهر (١٩٨٢/٢/٢٧) أن اسرائيل كانت ستهجم بالفعل، لولا الضغط الأميركي عليها.

وإذا كان الحديث الاسرائيلي، حول القيام بهجوم واسع على قوات الثورة في جنوب لبنان، قد أثير في إطار الرد على العمليات الفدائية، فقد أثير كذلك في سياق التهويل بنمو القوة العسكرية للثورة، وخاصة بخصوص تدفق الأسلحة والرجال على الجنوب اللبناني. إذ أكد مسؤول اسرائيلي، في ١٩٨٢/٢/٣، أن الثورة تلقت، في اليوم التالي لوقف إطلاق النار في جنوب لبنان، ٢٠٠ طن من المعدات العسكرية قدمت من ليبيا، وأن الثورة تلقت، فيما بعد، ١٥ ألف طن من المعدات من ليبيا، و٤٨٠٠ طن من المعدات من سوريا والسعودية واليمن الجنوبي. فيما أشار وزير الخارجية الاسرائيلي، اسحق شامير، في ١٩٨٢/٢/٣، إلى ارتفاع عدد الفدائيين المتواجدين داخل منطقة عمل قوات الطوارىء الدولية في جنوب لبنان، من ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ رجل. وقد عاد شامير إلى الحديث ذاته، يوم ١٩٨٢/٢/١١، حين تكلم عن الحشود الفلسطينية وأعمال التحصين في جنوب لبنان والتي لم يسبق لها مثيل، إلا أن رئيس الأركان رفائيل ايتان كان يسعى إلى أن يطمئن المستوطنين، عبر التأكيد بأن لا خطر على موقف اسرائيل فهي قادرة على معالجة الحشد الفلسطيني (كما جاء في ١٩٨٢/٢/٥). ولا عجب إذا حاول ايتان طمأنة المستوطنين، إذ تكلم شارون في ١٩٨٢/٢/١٩ عن وجود ٣٠٠٠ مدفع (!!) و٢٠٠ راجمة صواريخ لدى الثورة، فيما بات البعض يتكلم عن قدرة الفدائيين على احتلال المستوطنات، مشيراً إلى قيام قوات الكرامة الفلسطينية بمناورة شاركت فيها كافة الأسلحة، تضمنت احتلال مستعمرة وهمية (كما جاء في **الاذاعة الاسرائيلية**، يوم ١٩٨٢/٢/٧).

أسلحة متقدمة للثورة

ومما عزز الكلام حول نمو القدرة العسكرية الفلسطينية، هو نقل خبر غير رسمي (في

٥/٢/١٩٨٢) مفاده أن وفداً عسكرياً فلسطينياً برئاسة الأخ العميد أبو الوليد، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، ورئيس غرفة عمليات القوات المشتركة، قد سافر سراً إلى موسكو في أواخر كانون الثاني (يناير) للحصول على أسلحة متقدمة بقيمة ٥٠ مليون دولار، ومنها راجمات الصواريخ الثقيلة، سطح ــ سطح من طراز «فروغ»، إضافة إلى أجهزة رادار وغير ذلك. وقد أكد المصدر ذاته أن الضباط الفلسطينيين يتدربون ضمن دورات أركان في الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا وغيرهما من الدول الاشتراكية، وفي كوريا الشمالية والهند وباكستان. وتحدثت الأوساط الاسرائيلية كذلك عن ارتفاع عدد الفدائيين المتواجدين في الجنوب، حيث أكد أحد المسؤولين أن عددهم بلغ ٥٠٠٠ إضافة إلى ١٠٠٠ «يساري لبناني»، على حد قوله.

أما حول شكل العمل العسكري المرتقب، فقد خرجت المصادر المختلفة بتقديرات مختلفة، تراوحت بين التقدم المدرع، لاحتلال مناطق جديدة (**السيناريو الأميركي**) وبين الاختراق، عبر الثغرات في منطقة تواجد قوات الطوارىء الدولية، للتقدم في القطاع الشرقي (**مصادر أمنية في القطاع الشرقي**)، وبين الوصول إلى مشارف بيروت، أو الانزال على الشاطىء اللبناني (**أخبار أميركية مثلاً**). إلا أن القيادة الفلسطينية حذرت من التهويل وتوقعت عملية نوعية ربما تكون محدودة، فيما أعدَّت العدة لمواجهة كل احتمال. فقد قام الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، بتفقد المواقع والقوات ووحدات الاحتياط والمدفعية في جنوب لبنان، كما حصل في ١٦ و١٧ و٢١/٢/١٩٨٢. وترأس الأخ ياسر عرفات كذلك سلسلة من الاجتماعات لمعالجة الوضع العسكري في الجنوب، ومنها اجتماع المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية في ٧ و١٣/٢/١٩٨٢، واجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في ٧ و١٥ و٢٣/٢/١٩٨٢، واجتماع اللجنة المركزية لحركة «فتح»، في ٩ و١٩/٢/١٩٨٢، إضافة إلى اجتماع القيادة المشتركة في صيدا، في ١٦/٢/١٩٨٢.

ان كافة الاحتمالات العسكرية ما زالت ممكنة، حسب تصريحات القيادة الفلسطينية، وإن كانت الجهود الدولية تتواصل لحمل القيادة الاسرائيلية على ضبط نفسها، علماً أن الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية تشكل كما أكد مذيع اسرائيلي، «عصب الحياة بالنسبة إلى [الفدائيين]». ومايدل على استمرار احتمال قيام اسرائيل بهجوم واسع هو محافظتها على سخونة الوضع الميداني، إذ تواصلت دوريات الزوارق الاسرائيلية مقابل الساحل اللبناني الجنوبي، وتكررت المناورات الاسرائيلية للأسلحة المشتركة، داخل القرى اللبنانية المهجورة (يارين والضهيري في ٥/٢/١٩٨٢، وفي مروحين في ١١/٢/١٩٨٢)، فيما أدخلت الآليات الاضافية وراجمات الصواريخ والمدافع الثقيلة وصواريخ أرض ــ جو، من طراز «هوك» الأميركية الصنع، إلى داخل الأراضي اللبنانية، كما أكد (مثلاً) قائد الكتيبة السنغالية العاملة ضمن قوات الطوارىء الدولية، في ١٧/٢/١٩٨٢. وتابعت الدوريات الاسرائيلية اعتداءاتها على الأراضي اللبنانية، كما حصل في كفرشوبا وشبعا (القطاع الشرقي)، في ١٠/٢/١٩٨٢، وفي التسلل إلى برعشيت ونسف منزل فيها في ١٠/٢/١٩٨٢، وفي التسلل إلى كفرحمام وبلاط في ١٣/٢/١٩٨٢، وفي تدريب قوات عميل اسرائيل، سعد حداد، (تدريب رماة المدفعية على سبيل المثال، وقد عادت دفعة أولى في ١٣/٢/١٩٨٢). كل هذا يوضح أن اسرائيل تحاول الحفاظ على خيار التصعيد أو التفجير، حتى ولو لم تقم بعمل عسكري واسع الآن.

يزيد خلف

المقاومة الفلسطينية ــ عربياً

يركز هذا التقرير على أبرز المستجدات السياسية، عربياً، خلال الفترة الواقعة ما بين ٥ شباط (فبراير) و٥ آذار (مارس) ١٩٨١. والتي كان أبرزها انعقاد الدورة الطارئة لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب، لمناقشة القرار الاسرائيلي القاضي بضم مرتفعات الجولان؛ واستمرار اسرائيل في سياستها العاملة على التهديد بالحرب ووضع المنطقة على حافة الانفجار؛ والبدء في المباحثات السورية ــ الفلسطينية.

مؤتمر وزراء الخارجية العرب، مقررات الحد الأدنى

أسفرت اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عن اتخاذ قرار يقضي بمعاقبة اسرائيل لضمها الجولان. وقد تم الاتفاق العربي على عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب، في إطار جامعة الدول العربية، في تونس في الثاني والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٨٢. وهو الاجتماع الذي سبق أن أجل عدة مرات قبل ذلك. وفي ١٩٨٢/٢/١٢، افتتح الاجتماع، بوصفه مجلساً للجامعة ينعقد على مستوى الوزراء، وكان على رأس جدول أعماله مشروع لقرار يقضي بمعاقبة اسرائيل وإدانة الولايات المتحدة الأميركية، لتأييدها اسرائيل. ودعا السيد الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، في كلمته الافتتاحية، الوزراء العرب إلى أن يكون شعار هذه الدورة العمل من أجل تغيير الواقع الراهن بكل سلبياته حسب خطة متكاملة يلتزم فيها الجميع بوقف الانحدار الخطير في المسيرة العربية. كما ألقى السيد فؤاد بطرس، وزير الخارجية اللبناني، باعتباره رئيساً لدورة الجامعة، كلمة أعرب فيها عن أمله في خروج الاجتماع بمقررات فاعلة تعيد الحق العربي إلى أصحابه. أما السيد عبد الحليم خدام، وزير الخارجية السوري، نائب رئيس الوزراء، فقد أوضح أن ورقة العمل السورية، تمثل الحد الأدنى لما يمكن أن تتبناه الدول العربية لمواجهة التحدي الاسرائيلي (تشرين ــ دمشق، ١٩٨٢/٢/١٣). هذا، وقد تلا هذه الجلسة، جلسة مغلقة ضمت السيد عبد الحليم خدام والسادة وزراء خارجية كل من: الجزائر والبحرين ولبنان والعربية السعودية والأخ أبو اللطف، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، ناقشوا فيها سُبل الوصول إلى صيغة للعمل المشترك لمواجهة القرار الاسرائيلي القاضي بضم الجولان، وتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بفرض عقوبات على اسرائيل.

وفي صباح اليوم التالي، ١٩٨٢/٢/١٣، استأنف وزراء الخارجية العرب أعمالهم في جلسة موسعة لمناقشة ضم الجولان والتهديدات والحشود العسكرية الصهيونية في جنوب لبنان، وضرورة اتخاذ إجراءات فعّالة لمواجهة ذلك.

وتحدث السيد عبد الحليم خدام، في هذه الجلسة، عارضاً وجهة نظر حكومته من الموقف العام في الشرق الأوسط، وكذلك من قرار ضم الجولان. وعرضت ورقة العمل السورية إلى المؤتمر، وهي تطالب الولايات المتحدة بوقف كافة المساعدات العسكرية والمادية لإسرائيل، كما تطالب الدول العربية باتخاذ إجراءات اقتصادية ضد المصالح الأميركية في حال استمرار الدعم الأميركي لاسرائيل.

وفي أعقاب الخلافات التي نشأت حول ورقة العمل السورية، تم التوصل إلى صيغة قرار يمثل الحل الوسط، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة وزارية لتقويم العلاقات السياسية والاقتصادية القائمة بين الدول العربية، والدول المساندة لاسرائيل، وتتكون هذه اللجنة من الأردن والجزائر والسعودية وسوريا والعراق والكويت ومنظمة التحرير الفلسطينية (وفا، ١٤/٢/١٩٨٢).

وقد ركز قرار مجلس وزراء الخارجية العرب على ضرورة بذل الجهود المشتركة لتنفيذ قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة، المتعلق بفرض عقوبات ضد اسرائيل، والسعي لطردها من المنظمة الدولية، وتعزيز العلاقات العربية، ثنائية وجماعية، في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول الإسلامية والاشتراكية، وإدانة سياسة الولايات المتحدة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط ولا سيما دعمها ومساندتها للعدو الاسرائيلي، واعتبار هذه السياسة معادية للأمة العربية ومصالحها الحيوية، ومطالبة الحكومة الأميركية بوقف كل أشكال المساعدة لاسرائيل وبشكل خاص العسكرية والمالية. وأشاد القرار بأهمية العمل العربي المشترك الذي كان أحد مظاهره نجاح الجهود العربية داخل الأمم المتحدة وخارجها (أنظر النص الكامل في المصدر نفسه).

واثر اختتام اجتماع وزراء الخارجية العرب، أكد السيد عبد الحليم خدام للصحافيين أن سوريا تعتقد أن أساس الصمود العربي في وجه اسرائيل هو بناء التوازن الاستراتيجي مع العدو الاسرائيلي، وأن مقررات مجلس الجامعة، بشأن العدوان على الجولان، كانت أفضل ما يمكن التوصل إليه في ظل الظروف الراهنة.

استمرار السياسة الاسرائيلية: التهديد بالحرب

تواصلت حملات التهديد الاسرائيلية بالحرب واتخذت أشكالاً عدة. فعلى الصعيد العسكري، تواصلت الحشود والتحركات العسكرية الاسرائيلية، وشملت إقامة مواقع عسكرية جديدة في الشريط الحدودي. أما على الصعيد الاعلامي، فقد واصل القادة الاسرائيليون تصريحاتهم وتهديداتهم بشن هجوم عسكري لتقويض منظمة التحرير الفلسطينية، وأعلن شامير، وزير الخارجية الاسرائيلي، أن الفدائيين يقومون بحشود ضخمة في الجنوب اللبناني وأنهم مجهزون بالأسلحة الحديثة التي تشكل خطراً جسيماً على أمن اسرائيل (وفا، ١٢/٢/١٩٨٢). وذكرت صحيفة هآرتس الاسرائيلية أن الدوائر العسكرية مقتنعة، منذ وقت طويل، بأن اشتعال الموقف في جنوب لبنان أمر لا يمكن تجنبه، وأن المسألة هي مسألة وقت... وتحدثت الصحيفة عما أسمته بتعزيزات فلسطينية في الجنوب، وعن اتساع هذه التعزيزات بشكل لم يسبق له مثيل، الأمر الذي جعل العسكريين الاسرائيليين مقتنعين بانه يجب سحق هذه القوات قبل أن تصبح قادرة على إلحاق أي ضرر (المصدر نفسه، ١١/٢/١٩٨٢).

هذا، وقد كشفت أجهزة الاعلام الاسرائيلية النقاب عن لقاء اسرائيلي ـ كتائبي جرى في ميناء جونية بين آرييل شارون، وزير الدفاع الاسرائيلي، وبشير الجميل. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية، صباح ٨/٢/١٩٨٢، أن شارون اجتمع، منذ أكثر من أسبوعين، مع بشير الجميل على ظهر سفينة اسرائيلية حاملة للصواريخ في ميناء جونية، وأنهما بحثا مجدداً سبل التعاون المشترك. ولمناقشة الوضع في جنوب لبنان، وبخاصة بعد التحركات والتصريحات والاستفزازات الاسرائيلية، عقدت اللجنة المركزية لحركة فتح اجتماعاً مطولاً بحضور الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، في العاشر من شباط (فبراير) ١٩٨٢ (وفا، ١٠/٢/١٩٨٢). كما بعث الأخ أبو عمار برسالة عاجلة إلى كل من الملك خالد بن عبد العزيز، ملك العربية السعودية، ورئيس المؤتمر الإسلامي،

والأمير فهد، ولي العهد، تتعلق بالوضع المتوتر في جنوب لبنان، واحتمالات انفجار الوضع وقيام قوات العدو الصهيوني بشن عدوان واسع ضد الثورة الفلسطينية والشعبين الفلسطيني واللبناني. وحمل هذه الرسالة الأخوان هاني الحسن، وسليم الزعنون عضوا اللجنة المركزية لحركة فتح. وناقش المجلس العسكري الأعلى الذي انعقد برئاسة عرفات الوضع المتدهور في الجنوب اللبناني على ضوء الحشودات الاسرائيلية المتزايدة، والتهديدات التي يطلقها العدو بشن عدوان واسع النطاق ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني (**المصدر نفسه**، ١٤/٢/١٩٨٢). وللغاية ذاتها، اجتمعت لجنة التنسيق اللبنانية الفلسطينية — السورية بحضور عرفات وهايل عبد الحميد (أبو الهول) وسعد صايل (أبو الوليد)، عضوي اللجنة المركزية لحركة فتح، والأخ محسن ابراهيم، الأمين العام التنفيذي للمجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية وألبير منصور: وعن الجانب السوري العقيد محمد غانم، مدير الاستخبارات العسكرية للقوات السورية العاملة في قوات الردع العربية في لبنان: والمحامي نبيه بري، رئيس مجلس قيادة حركة أمل. وبحثت اللجنة الوضع الخطير في الجنوب اللبناني والسبل الكفيلة بمواجهته، وكذلك الوضع الأمني عموماً. كما اجتمعت لجنة التنسيق المشتركة في طرابلس، وتدارست الأوضاع في الشمال، والخطوات المشتركة التي تمت على الصعيد الأمني (**المصدر نفسه**، ١٦/٢/١٩٨٢).

ولمواجهة احتمالات شن حرب اسرائيلية على الجنوب اللبناني، دعا نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية الكويتية الشيخ صباح الأحمد، إلى تحرك عربي على المستويات كافة، وبخاصة لدى الدول الكبرى، من أجل ممارسة الضغوط على اسرائيل لإقناعها بالعدول عن عدوان مرتقب تخطط له ضد جنوب لبنان. وقال، في تصريح له لصحيفة «الأنباء»، ان خطر الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان قائم منذ فترة ليست قصيرة، وان اسرائيل تخطط لمثل هذا العمل منذ مدة، والظروف العربية والدولية الراهنة تتيح لها تنفيذ مغامراتها. وأشار إلى أن الكويت تجري اتصالات مع الدول الشقيقة ومع الدول الكبرى المؤثرة في الموقف والتي يمكنها ممارسة الضغوط على اسرائيل لإقناعها بالعدول عن العدوان، وهذا ما يجب ان يقترن بتحرك عربي على جميع المستويات (**السفير** — بيروت، ٢٩/٢/١٩٨٢). وأعلنت الحركة الوطنية اللبنانية قرار الاستنفار العام في صفوف قواتها وأجهزتها؛ وذلك للقيام بالتصدي المشترك مع قوات الثورة الفلسطينية ضد أي عدوان صهيوني مرتقب. ووسط أجواء التهديدات الاسرائيلية المتتالية بشن هجومها على الجنوب اللبناني والقوات السورية، جاءت زيارة فيليب حبيب، موفد الرئيس الأميركي ريغان مترافقه مع تهديدات شارون، ووضعه شروطاً تختص بالأوضاع الداخلية لدول عربية، منها عدم السماح الاسرائيلي بـ: تزويد الأردن بمعدات حربية أميركية، وتحويل سيناء إلى منطقة عسكرية، وانتشار الجيش السوري في لبنان، ودخول قوات عراقية إلى الأردن، وعدم السماح بتجاوز القوات السورية لخطوط رسمتها اسرائيل (**المصدر نفسه**، ٢٦/٢/١٩٨٢).

زيارة مبارك لاسرائيل — أزمة مفتعلة

بعد أكثر من تأجيل مصري لزيارة مبارك لإسرائيل، واعلان مبارك عن نيته عدم زيارة القدس، أعلنت الحكومة الاسرائيلية أنها لا ترحب بالرئيس حسني مبارك في اسرائيل، إذا رفض تضمين برنامج زيارته مدينة القدس. وصرح ناطق باسم مجلس الوزراء، بعد الجلسة الأسبوعية للمجلس في ٢٨/٢/١٩٨٢: «إذا أصر الرئيس مبارك على رفضه ضم القدس فسيكون علينا التخلي عن فكرة هذه الزيارة المهمة، وأكد أن المجلس اتخذ بالاجماع قراراً يجعل زيارة القدس شرطاً لا بد منه لاستقبال الرئيس المصري في اسرائيل» (ر.إ.إ. ٢٨/٢/ و١/٣/١٩٨٢). وبالرغم من أن الجانب المصري الرسمي التزم جانب الصمت حيال هذا القرار، فقد تناولته الصحف المصرية بالتعليق. فكتبت صحيفة (**مايو** — القاهرة، ١/٣/١٩٨٢) مؤكدة أن الرئيس الراحل أنور السادات، عندما زار القدس لأول مرة، ذكر في خطابه أمام الكنيست أن مصر تعتبر القدس الشرقية أرضاً عربية، و«بأنه زار اسرائيل مرتين بعد ذلك، الأولى كانت لبئر السبع، والثانية لحيفا وبأنه كان قد تبادل رسائل خطية مع الرئيس

الاميركي السابق، جيمي كارتر، حول موضوع القدس، حدد فيها موقف مصر من موضوع القدس، وهي محفوظة ضمن وثائق كامب ديفيد». ومن الجدير ذكره أن هذه الأزمة المفتعلة من شأنها تقوية مواقف اليمينيين المتطرفين اليهود في معارضة الانسحاب من سيناء. كما يمكن تفسير توقيتها بالضغوط التي يتعرض لها بيغن من زملائه في التكتل الحاكم. ولتلافي تطور ذلك، أعلن ناطق رسمي باسم وزارة الخارجية المصرية أن السيد كمال حسن علي، وزير الخارجية المصرية، سيقوم بزيارة قصيرة لاسرائيل، يوم الاثنين في ١٩٨٢/٣/٨، لإجراء محادثات مع شارون، حول المشاكل المتعلقة بانسحاب اسرائيل من سيناء (**النهار**، ١٩٨٢/٣/٥). كما بعث الرئيس حسني مبارك برسالة إلى مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الاسرائيلي أكد فيها أن حكومته ستتصرف بعد ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٨٢ مثلما تصرفت قبله «فمسار السلام من وجهة نظرنا سيستمر» على حد قوله (ر.إ.إ.، ٣ و ١٩٨٢/٣/٤).

بدء المباحثات السورية ـ الفلسطينية

على أثر ضم الجولان وتصاعد حدة التهديدات الاسرائيلية، دعت منظمة التحرير الفلسطينية، وفصائل الثورة الفلسطينية، إلى ضرورة عقد مؤتمر القمة السادس لجبهة الصمود والتصدي القومية في أسرع وقت ممكن لدراسة إمكان وضع خطة استراتيجية للتصدي لتلك التهديدات (**السفير**، ١٩٨٢/٢/٢٦). كما أكد السيد نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، على ضرورة عقد قمة الصمود لقطع الطريق على محاولات ضربها وتقويضها، (**الحرية**، ١٩٨٢/٢/٢٢). ومع تزايد حدة الأخطار، ودقة الظروف المحيطة بالمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وسوريا، جاءت الدعوة للمباحثات السورية ـ الفلسطينية بهدف إيجاد استراتيجية مشتركة. وكتب الأخ نمر صالح (أبو صالح) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مقالتين افتتاحيتين في صحيفة «فلسطين الثورة»، الصحيفة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية في هذا السياق، مؤكداً أن الابطاء في الوصول إلى الخطة المشتركة بين الأطراف المعنية في سوريا وفلسطين ولبنان، هو إبطاء في حماية المصير وتطوير النضال، كما أن الابطاء في الوصول إلى الخطة الواحدة، هو تشجيع للقوى الامبريالية في محاولة اصطياد الأطراف المعنية كل منها على حدة (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٢/٢/٢٦). وأشار الأخ أبوصالح إلى الخطة الأميركية الداعية لإسقاط النظام السوري، وتمزيق وحدة الشعب في سوريا، معتبراً إياها أخطر حلقات المؤامرة، ودعا أطراف الصمود العربي إلى إسقاط هذه الحلقة البالغة الخطورة (**المصدر نفسه**). وقد بدأت المباحثات الرسمية السورية ـ الفلسطينية ظهر يوم (١٩٨٢/٢/٢٧)، في مقر وزارة الخارجية السورية بين قياديين من حركة التحرير الوطني الفلسطيني ـ فتح، وبعض أعضاء القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي. وحضر الاجتماع عن الجانب الفلسطيني الأخوة: صلاح خلف (أبو أياد) محمد غنيم (أبوماهر) وهاني الحسن، وقدري، أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، وعن الجانب السوري الأخوة: عبد الحليم خدام ومحمد حيدر، عضو القيادة القومية رئيس مكتب العلاقات الخارجية، وتوفيق صالحة، عضو القيادة القطرية رئيس مكتب التنظيم القطري، ووهيب طنوس، عضو القيادة القطرية وفاروق الشرع، وزير الدولة للشؤون الخارجية. وقد جرى استعراض الأوضاع العربية والدولية الراهنة، وسبل تعزيز التلاحم السوري ـ الفلسطيني لمواجهة ما يتهددهما (**وفا**، ١٩٨٢/٢/٢٧). وقد انعقدت جولتا مباحثات، تم بعدهما استئناف المباحثات وطرح ورقة عمل كانت بمثابة الأساس لاستراتيجية سورية ـ فلسطينية لمواجهة التطورات المرتقبة على الصعيد الفلسطيني، وفي الساحتين السورية واللبنانية. ووصفت مصادر فلسطينية مسؤولة جولتي المباحثات الأوليين بأنهما اتسمتا بالصراحة والجدية. وأنه تم، خلالهما، استعراض الوضع من جوانبه كافة، وأن وجهات النظر كانت متفقة في القضايا جميعها، وأنه تم التوصل إلى تقدير موحد للموقف حول هذه القضايا (**السفير**، ١٩٨٢/٣/٣). واثر عودة الوفد لبيروت، أجرى اتصالات مع غالبية فصائل المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية،

وأطلعها على نتائج مباحثاته في الجولتين الأوليين. ثم تم الاتفاق على تشكيل لجنة فرعية سورية ـ فلسطينية لصياغة الافكار والمبادىء التي تم التوصل إليها في الاجتماعات المتعددة التي تمت بين حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة فتح بهدف وضع استراتيجية موحدة لمواجهة المرحلة المقبلة. وقد تكونت اللجنة الفرعية من عضوي اللجنة المركزية لحركة فتح: نمر صالح وهاني الحسن، عن الجانب الفلسطيني، وعن الجانب السوري من عضو القيادة القومية لحزب البعث محمد حيدر، ووزير الدولة للشؤون الخارجية وفاروق الشرع. (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٥).

اعلان تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني

«في العاشر من شباط (فبراير) أعلن عن تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة». وذلك بعد الاتفاق ما بين الشيوعيين الفلسطينيين في منظمات الحزب الشيوعي الأردني في الخارج، وبموافقة الحزب الشيوعي الأردني؛ وبعد استكمال الإجراءات التنظيمية. وقرر التنظيم الشيوعي في الضفة الغربية، وقطاع غزة إعلان قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي يضم في صفوفه أيضاً التنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان، والشيوعيين الفلسطينيين إلى منظمات الحزب الشيوعي الأردني في الخارج، وقد انتخب الحزب هيئاته القيادية، وأقرَّ نظامه الداخلي المؤقت، وأصدر بياناً أكد فيه مهامه «**المركزية**» معلناً أنه فصيل من فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية، وحركة التحرر العربية، والحركة الشيوعية العالمية، والتزامه بالمسؤوليات الوطنية والأممية، وفي مقدمتها النضال من أجل إجلاء المحتلين الإسرائيليين من كافة الأراضي العربية المحتلة في عدوان سنة ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وأكد بيان الحزب أن منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وطالب بضرورة تمثيله في مختلف أجهزتها القيادية تدعيماً للوحدة الوطنية (**النداء** ـ بيروت، ١٩٨٢/٢/١٠). وقد استقبلت خطوة تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني، بترحاب من منظمات حركة المقاومة الفلسطينية. وأصدرت اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في ١٩٨٢/٢/٢٤، بياناً اعتبرت فيه تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني خطوة «نحو بناء الحزب الشيوعي الفلسطيني الموحد». واكَّد البيان أن تشكيل «الحزب» يشكل مساهمة مع الفصائل الماركسية على الساحة نحو بناء الحزب الشيوعي الفلسطيني الموحد، على قاعدة الالتزام الكامل بوحدة الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، وبالتالي وحدة تمثيله ووحدة طبقته العاملة، ورفض التعايش مع الكيان الصهيوني، والقرار ٢٤٢، وتعميق الكفاح المسلح كاسلوب رئيسي في النضال الوطني لتحرير فلسطين (**الهدف** ـ بيروت، ١٩٨٢/٢/٢٧).

كما أعلنت اللجنة الاقليمية للتنظيم الشيوعي الفلسطيني في سوريا أن التنظيم جزء لا يتجزأ من الحزب الشيوعي الفلسطيني، ويضع نفسه تحت تصرف قيادة الحزب، باعتباره منظمة الحزب الشيوعي الفلسطيني في سوريا (**الغداء**، ١٩٨٢/٢/١٨). وأصدرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بياناً أعربت فيه عن تأييدها لهذه الخطوة الوحدوية، واعتبرتها خطوة على طريق وحدة اليسار الفلسطيني. (**الحرية** ـ بيروت، ١٩٨٢/٢/٢٢).

عرفات في ألمانيا الديمقراطية

قام عرفات على رأس وفد من المقاومة الفلسطينية وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بزيارة لألمانيا الديمقراطية في التاسع من آذار (مارس)، اعتبرت حدثاً سياسياً له دلالاته الدولية، وبرزت هذه الدلالات من خلال الوقائع التالية:

- تمت الزيارة بدعوة من ايريش هونيكر رئيس الدولة والأمين العام للحزب.
- استقبل عرفات والوفد المرافق له كما يستقبل رؤساء الدول.
- تم رفع درجة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتم، بناء على ذلك، اعتبار مكتب منظمة التحرير بمثابة سفارة تتمتع بالحقوق الديبلوماسية كافة.

وقد رأت الأوساط الفلسطينية المطلعة، أن اقدام ألمانيا الديمقراطية على توثيق علاقاتها مع منظمة التحرير، يعكس مناخاً سياسياً قائماً في

دول المنظومة الاشتراكية كلها، هدفه الرئيسي القيام بدور فعال في التصدي للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط، متمثلة بزيارات المبعوث الأميركي فيليب حبيب، وبالتهديدات الاسرائيلية لاجتياح جنوب لبنان وإنهاء الوجود المادي لقوات الثورة الفلسطينية. وفي هذا الصدد، قالت فلسطين الثورة في افتتاحيتها (١٥ آذار ـ مارس): إن «دول المنظومة الاشتراكية، والاتحاد السوفياتي في مقدمتها، قد جعلت من زيارة أبو عمار، الرسالة الأخيرة، بل الانذار الأخير الذي يوجهه إلى اسرائيل كطرف محلي، وإلى الولايات المتحدة كطرف دولي». وأضافت «فلسطين الثورة» تقول: انه «إذا فهمت اسرائيل مغزى ومدلولات استقبال أبو عمار في برلين، فان عليها أن تفكر ألف مرة، قبل التفكير باجتياح الجنوب... الرد الفلسطيني عندها سيحمل، ولأول مرة، دعماً سوفياتياً واشتراكياً يكسر التفوق العسكري الاسرائيلي». وقالت أيضاً: «ان الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية، يقولون لاسرائيل وأميركا: إن التضامن مع المقاومة الفلسطينية له جانب عملي أيضاً». واعتبرت أن زيارة عرفات لبرلين «نقطة تحول في الصراع لصالح الشعب الفلسطيني».

والجدير بالذكر أن المانيا الديمقراطية، هي أول بلد في المنظومة الاشتراكية أقام علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية. وقد زارها عرفات رسمياً لأول مرة عام ١٩٧٣. ويرى الخبراء في شؤون الدول الاشتراكية أن مواقف المانيا الديمقراطية غالباً ما تكون مؤشراً لمواقف مماثلة ستتخذها الدول الاشتراكية الأخرى بعد قليل من الوقت.

وقد صدر إثر الزيارة بيان مشترك تم فيه التشديد على أن الدعم الأممي الذي تقدمه جمهورية ألمانيا الديمقراطية لنضال الشعب الفلسطيني، هو جزء متين من سياستها الخارجية القائمة على مبدأ التضامن المعادي للامبريالية. إنطلاقاً من أن منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الشرعي الوحيد، والحقيقي للشعب الفلسطيني. كما شدد البيان على الترحيب باقتراح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لعقد مؤتمر دولي لحل قضية فلسطين، ومشكلة الشرق الأوسط، ويرى الطرفان في ذلك طريقاً مناسباً لحل القضية الفلسطينية على أساس القرارات المعنية لهيئة الأمم المتحدة. ونص البيان على رفع صفة بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى سفارة. (النص الكامل للبيان المشترك، **فلسطين الثورة**، ١٩٨٢/٣/١١).

س. ش.

الازدواج الأوروبي

يركز هذا التقرير على أحداث شهر شباط (فبراير) ١٩٨٢؛ حيث تتأكد، المرة بعد المرة، الازدواجية الأوروبية التي أشرنا إليها في التقارير السابقة، والتي وصفها العديد من المعلقين العرب بسياسة خبث ونفاق.

الأخوة الأعداء

ظهرت الدول الأوروبية جبهة واحدة وراء واشنطن في بعض الشؤون الأساسية. ومنها، وإن بشكل متراخ، إزاء القضية البولندية. فوافقت السوق الأوروبية المشتركة مبدئياً (٢٣/٢/١٩٨٢) على تحديد استيراد البضائع السوفياتية وزيادة التعرفة الجمركية على البضائع الكمالية والمصنوعات المستوردة من الاتحاد السوفياتي. وكان الموقف أكثر صلابة وحزماً إزاء المشروع العربي المطالب بفرض عقوبات على اسرائيل من الأمم المتحدة: إذ عارضته في الجمعية العامة (٥/٢/١٩٨٢) الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية وهولندا وبلجيكا والدانمارك وايطاليا وغيرها. وعلى العموم، اتسق هذا مع السياسة الاستعمارية إزاء بلدان العالم الثالث؛ فمثلاً، قطعت باريس توريداتها من السلاح عن حكومة تشاد (١٩/٢/١٩٨٢).

غير أن هذه الوحدة الاستعمارية تتضمن تناقضات تحت سطحها، وتدفعها الأزمة الاقتصادية إلى الظهور. فقد انخفض مجمل الانتاج الصناعي في المجموعة الأوروبية بنسبة ٢,٥٪ خلال عام ١٩٨١ (**فايننشال تايمز**، ١٠/٢/١٩٨٢)، وكانت النسبة أكبر من هذا المتوسط في لوكسمبورغ (– ٧,٩٪) وبريطانيا (– ٤,٧٪). وفي فرنسا أصبح تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج نزيفاً حقيقياً؛ إذ قيل ان ٦٥٠,٠٠٠ مواطن فرنسي أودعوا بشكل غير شرعي في الحسابات السرية بالبنوك السويسرية مبالغ يساوي إجمالها قيمة الميزانية السنوية الفرنسية، أي ما يقرب من ٥٠٠ مليار فرنك (**التايمز**، ١١/٢/١٩٨٢). وكان هذا الشهر زاخراً بالتفليسات الكبرى والفضائح المالية؛ فقد انهارت شركة **لاكرز** البريطانية للطيران والسياحة، بديون غير مسددة تبلغ ٢١٠ مليون استرليني، وكانت أكبر تفليسة في تاريخ بريطانيا منذ حادث شركة **رولز رويس** عام ١٩٧١؛ وعقد مجلس الوزراء البريطاني اجتماعاً خاصاً لمناقشة أوضاع هذه الشركة. وبعد أيام قليلة، جاءت تفليسة المجموعة **أو. جي. إم.** الهولندية التي تجمع ٢٠٠ شركة، وبلغ عجزها ٨٠ مليون فلورين، واتهمت الصحافة رئيسها، وهو وزير سابق، بالتدليس. وقامت في ألمانيا الغربية فضيحة شركة «**الوطن الجديد**» التي يملكها الاتحاد النقابي الاشتراكي وتدير ٥١٠,٠٠٠ مسكن اجتماعي في ألمانيا، وتملك ٣٢٠,٠٠٠ مسكن تقدر قيمتها بمبلغ ١٥ مليار مارك، واتهم مديروها بالاغتناء على حساب المستأجرين، كما

حامت الشكوك والاتهامات بالرشوة حول مدير مكتب المستشار شميث واثنين من وزرائه.

وفي بحثها عن حل رأسمالي للأزمة، تصطدم أوروبا الغربية، أول ما تصطدم، بالسيطرة الاقتصادية والهيمنة السياسية الأميركية. ويكفينا هنا أن نرتب الأحداث، واحداً بعد الآخر، لكي تنطق بنفسها؛ ففي ١٩٨٢/٢/٤، كان عنوان افتتاحية جريدة **لوموند** الفرنسية: «أوروبا عبدة الدولار». وفي اليوم التالي، نشرت **الغارديان** البريطانية تحقيقاً عن تزايد الحديث في المجلس الأوروبي عن خطر العودة بالعلاقات التجارية مع الولايات المتحدة إلى ما كانت عليه خلال الأزمة الكبرى عام ١٩٣٠ من عداء وحرب مستترة؛ وذلك على أثر إجراء تعديلات في الميزانية الأميركية لعام ١٩٨٢ تحرم شراء معادن أو خامات أوروبية لصناعة الأسلحة الأميركية. وكانت، قد قامت في الشهر الماضي، ضجة بسبب رفع واشنطن الفوائد على الودائع ببنوك أميركا لأن هذا الاجراء يسحب إليها رؤوس الأموال الأوروبية ويعرقل الاستثمار في شرقي الأطلسي. وفي ١٩٨٢/٢/٨، هدد وزير المالية الفرنسية بالقيام بإجراءات عكسية. وفي ١٩٨٢/٢/١١، درس المجلس الأوروبي خطة كاملة لإجبار أميركا على تخفيض نسبة الفائدة، ومن ضمنها إنشاء نقد مشترك على شكل عملة أوروبية متداولة، وهو ما يقيم حواجز إضافية أمام الاعتماد على الدولار كمعيار نقدي في غرب أوروبا. وسارعت واشنطن تطلب إجراء مفاوضات تجارية سريعة، فرفضت الدول الأوروبية الاستعجال وأجلت المفاوضة. وفي ١٩٨٢/٢/١٨، ردت البنوك الأميركية برفع نسبة الفائدة للمرة الثانية في عشرة أيام، وتكثفت الاتصالات. وتأكد من اجتماعيّ القمة، الفرنسي الألماني ثم الفرنسي الايطالي، أن الحكومات الثلاث تريد «الدفاع عن المصالح الأوروبية وبخاصة في وجه الولايات المتحدة» (**لوموند**، ١٩٨٢/٢/٢٨).

وعلى صعيد آخر، تظل واشنطن تلح على الدول الأوروبية أن تزيد من اعتماداتها للتسلح مع قطع تجارتها مع موسكو. وهدف ذلك توسيع المبيعات الأميركية في أوروبا، وبخاصة من الأسلحة؛ إذ أن الأجيال الأخيرة منها مرتفعة التكاليف. وتريد واشنطن كذلك أن تجبر أوروبا على تخفيض دعمها لمنتجاتها حتى ترتفع أسعارها وتقوى المنتجات الأميركية على منافستها في أسواقها. غير أن رد الفعل الأوروبي لم يكن ليّناً؛ إذ رفضت السوق المشتركة الضغط الأميركي (١٩٨٢/٢/١٨) لإلغاء التعاقدات على الغاز السوفياتي. وليس صدفة أن تنشر جريدة **واشنطن بوست**، في اليوم التالي مباشرة، عينات من السباب والأحاديث الفظة التي تفوه بها هيغ في مجالس خاصة، فيما يتعلق بالسعوديين والبريطانيين والفرنسيين «لبيعهم أسلحة للعرب وتشجيع الرئيس مبارك على الانسلال من كامب ديفيد». وكان رئيس وزراء الدانمارك من قبل (١٩٨٢/٢/١٢) قد نعت إدارة ريغان أمام التلفزيون بالنفاق. وفي ١٩٨٢/٢/٢٢، رفضت أغلبية دول حلف الأطلسي (ومنها بلجيكا، والدانمارك، واليونان، وألمانيا الغربية) إرسال مراقبين في انتخابات السلفادور المزمع إجراؤها في ١٩٨٢/٣/٢٨. وعلى العكس، كانت بريطانيا ومصر من بين الدول التي وافقت على الاشتراك في المسرحية الأميركية.

ووصلت الأمور إلى قمة توترها عندما شن البوليس الفرنسي غارة هوجاء على المكاتب الباريسية لشركتي سمسرة أميركيتين، متهماً إياهما بالتستر على تهريب الأموال للخارج وخرق القوانين الفرنسية (**هيرالد تريبيون**، ٢٧ و١٩٨٢/٢/٢٨).

وأوروبا الغربية، بدورها، ليست متحدة من الداخل. فثمة خلافات شديدة بين بريطانيا من جهة وأغلب الدول الباقية من جهة أخرى. وسبقت الإشارة، في هذه التقارير، إلى أن لندن أقرب العواصم الأوروبية إلى واشنطن. ومن أسباب الخلافات مع بقية الأوروبيين، اعتراض الانكليز على دعم الحكومات الأوروبية، وبخاصة الفرنسية والألمانية، لمنتجاتها الزراعية؛ وهو اعتراض يشاركهم فيه الأميركان الذين يجدون صعوبات في بيع الصويا والزيوت الغذائية والألبان والدواجن في الأسواق الأوروبية. وحدث في نهاية الشهر الحالي أن البرلمان الأوروبي خرق — على ما يبدو — مبادىء لائحته بتعديله الميزانية المقدمة إليه، فزاد من اعتمادات الصرف على الأوجه غير الزراعية للدعم؛ الأمر الذي أثار سخط الحكومات: الفرنسية والألمانية والايطالية، التي هددت باللجوء إلى مقاضاة البرلمان أمام المحكمة الأوروبية، في حين أن الوزارة البريطانية أبدت اهتمام الرضا

(الغــارديــان، ١٩٨٢/٢/١).

وهذا الشهر، ختم وزير الخارجية البريطاني رحلته إلى الشرق الأقصى التي انحاز فيها ضد فيتنام بوضوح، ووعد حكومة تايلاند باستخدام النفوذ البريطاني لإيقاف المساعدة التي يقدمها المجلس الأوروبي لفيتنام. والمعروف أن فـرنسا تقوم بدور ديبلوماسي هام في هذه المنطقة (التايمز، ١٩٨٢/٢/٥). وارتبط هذا الخبر، في اليوم نفسه، بإعلان بريطانيا فرض عقوبات على بولندا والاتحاد السوفياتي، فكانت أول دولة أطلسية تقدم على هذه الخطوة بعد أميركا.

ومن الملاحظ أن التكتـل المعارض للنـدن في أوروبا الغربية صار أكثر وضوحاً. ومن علاماته أن البيان المشترك الذي صدر بعد اجتمـاع القمة الفـرنسي الألماني، في ١٩٨٢/٢/٢٥، يـدعو إلى «الارتفاع فوق المصالح القومية»، وهو إشارة إلى موقف بريطانيا السلبي من المساهمة في ميزانية المجموعة الأوروبية، ومن دعم المنتجات الزراعية.

غير أن الخلافات قائمة أيضاً بين سائر الصف الأوروبي. ومنها مثلاً «حرب النبيذ» القائمة بين فرنسا وايطاليا؛ إذ أن الأولى فرضت رسوماً على النبيذ الأيطالي الرخيص، ثم قررت منع دخوله البتة على أثر مظاهرات صانعي النبيذ الفرنسيين؛ وذلك في مخالفة لمبادىء السوق المشتركة التي تقرر حرية مرور البضائع بين الدول الأعضاء. وقررت اللجنـة الأوروبية رفـع قضية عـلى الحكـومـة الفـرنسية، وأدرج المـوضوع عـلى رأس جدول الأعمال في اجتماع القمة الايطالي الفرنسي، خاصة وأن بريطانيا تخشى أن توسع فرنسـا سياسـة الحماية هذه في وجه سائر المصنوعات الايطالية من أحذية وأثاثات وسلع كهربائية. وقد وصلت حالة التمزق في السوق الأوروبية المشتركة درجة دعت رئيسها الحالي ثورن إلى التحذيـر من ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة لانقـاذها، وإلا تـوقفت حياة المجتمع الأوروبي حسب قـوله (التايمـز، ١٩٨٢/٢/١٧).

أوروبا وقضايا الشرق الأوسط

انعكست هذه الازدواجية على الموقف الأوروبي من القضايا العربية، فمن جهة وحدة في الجوهر الاستعماري، ومن جهة أخرى دوامة من الزيارات والتصريحات المتناقضة، والابتسامات الرسمية مع ركل الأقدام تحت المائدة.

□ وقد تلقت فرنسا بعض الزجرات، اثر موقفها الهامشي في الأمم المتحدة من ضم الجولان؛ إذ أجلت الحكومة الكويتية زيارة شيسون لها إلى أجل غير مسمى (١٩٨٢/٢/٩). ووجـد وزير الخـارجية الفـرنسي صعوبـات، على أقـل ما يقـال، لتفسير «الجملة الصغيرة» التي كان ميتران قد فاه بها (عن أن المفاوضات هي التي ستحسم أين تقام الدولة الفلسطينية، هل في الأردن أم في الضفة الغربية؟) فاكتشف أن ميتران أراد القـول ان الفلسطينيين موجودون في شرق الأردن كما في غـربه (١٩٨٢/٢/١٧)، وأعـاد اعتراض أغلب الدول العربية على السياسـة الفرنسيـة إلى أن «عناصر من خارج المنطقة شوهت موقف فرنسا». ثم صرح في أبوظبي مؤكداً أن بلاده تؤيد قيام دولة فلسطينية في الأراضي التي تحتلها اسرائيل الآن. ولكن يبدو أن تلك «الجملة الصغيرة» كانت من الأسباب التي جعلت حكومة قطر أيضاً تجمد علاقاتها الاقتصادية مع فرنسا (١٩٨٢/٢/٢٣).

وكذلك جاءت «تلسينـة» من اسرائيـل. ففي ١٩٨٢/٢/٢٢، دعا بيغن الفرنسيين إلى الاهتمام بمشاكلهم وبأزمتهم الخاصة بـالحكم الذاتي في كورسيكا وترك فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اهتمام اسرائيل. وفي ١٩٨٢/٢/٢٦، شن حملة جديدة على المستشار شميث منوهاً بماضيه كضابط في جيش هتلر.

وبالمقابل، يبدو أن بعض البلدان العربية شرعت تلعب الأوراق الأوروبية. ولعل من الأسباب التي دفعتهـا إلى ذلك تخفيض واشنـطن قـروضهـا الانمائية للعالم الثالث بنسبة ٢٦٪. وقد علله وكيل وزارة المالية الأميركي بقوله: «هناك فائدة قليلة في إلقاء النقود على هذه البلدان الفقيرة» (الغارديان، ١٩٨٢/٢/٢٠).

وكانت مصر على رأس تلك الدول العربية، التي زار رئيسها الجديد عدداً من العواصم الأوروبية الغربية قبل حضوره إلى واشنطن وبعده. وقد تم الاتفاق بينه وبين ميتران على توثيق التعاون في الشؤون التجارية والعسكرية. وجدير بالالتفات أن فرنسا سوف تقوم بتطوير شبكة الطاقة النووية في مصر. وأثنت حكومة بون كذلك على مبارك وعلى «سياسـة حسن الجوار التي ينتهجها مع شعوب الشرق الأوسط»، في ايماء واضح إلى عملية القاء

الجسور الجديدة بين مصر و«الصف العربي». وهذا على نقيض الفتور الذي استقبل به رئيس مصر في أميركا لأن القاهرة تأمل أن تكون قوة سيناء محدودة مثلماتريد الدول الأوروبية المشتركة فيها؛ ولأن القاهرة قررت شراء أسلحة فرنسية (ومنها ٢٠ ميراج ٢٠٠٠) في حين أن «الولايات المتحدة تحتاج إلى الحصول على جميع الطلبات المكتنة من السلاح لإيجاد عمل لمتعطّليهـا» (**الفيغارو**، ١٩٨٢/٢/٥). هذا، فضلاً عن التخوف من عدم استمرار السلام بين اسرائيل و«مصر المتطيرة» **فاينانشال تايمز**، ١٩٨٢/٢/١١).

وكذلك تحدثت دولة الامارات عن استعداد فرنسي لتزويدها بمفاعل نووي لأغراض سلمية بعد زيارة شيسون (١٩٨٢/٢/٢٠).

وقد شهد الشهر موافقة المغرب على تقديم «تسهيلات» للقوات الأميركية مقابل أسلحة من الولايات المتحدة للدار البيضاء. وفي مواجهة هذه الحركة، اتخذت فرنسا خطوتين هما: وافقت على فتح مكتب تمثيلي للبوليزاريو في باريس (١٩٨٢/٢/٢)؛ وزار رئيس الوزراء الفرنسي تونس فتقرر منح تونس قرضاً ومساهمة فرنسيين في مشروع بنك مشترك مع تونس وقطر. وهذا في محاولة لإيجاد «التوازن مع الارتباطات المغربية الجديدة مع الولايات المتحدة» (**نوفيل أوبسيرفاتير**، ٢٠ ــ ١٩٨٢/٢/٢٦).

وأخيراً، فقد أشار بعض المعلقين إلى الصعاب التي لاقاها وزير الدفاع الأميركي أثناء زيارته الطويلة للرياض، في الحصول من السعوديين على الصكوك التي يطلبها الكونغرس لإتمام بيع الأواكس. وقيل ان السعوديين يرون أن «أحسن وسيلة للحيلولة دون هجوم سوفياتي أو هبة إسلامية هو إبقاء الأميركان على بعد منهم» (**الفيغارو**، ١٩٨٢/٢/١٥). ويمكن أن نتساءل هل لهذا من علاقة مع توثيق الروابط مع فرنسا وحماس كل من باريس والرياض للأخرى؟

□ وبرز نشاط انكليزي مكثف هذا الشهر، في نوع من المباراة مع الدول الأوروبية الأخرى في الشرق الأوسط. فقد أكدت رئيسة وزراء بريطانيا، أثناء مقابلتها لمبارك، على «حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم». وعرض وزير الخارجية كارينغتون استعداد أوروبا للمساعي الحميدة لإقامة السلام في الشرق الأوسط وإقناع الاسرائيليين بذلك (**روز اليوسف**، ١٩٨٢/٢/٨). ويقع، في هذا الأطار، اتصال الحكومة البريطانية برئيس م.ت.ف. للنصيحة بعدم تقديم المبررات للهجوم الاسرائيلي المنتظر (١٩٨٢/٢/١٥)، والأنباء الصادرة من السعودية عن عرض بريطاني لقيام هدنة دائمة في جنوب لبنان، وهو في الحقيقة عرض أميركي في محاولة لجس النبض لدى المقاومة الفلسطينية. وكذلك هناك جولة وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني في زيارة طويلة للدول الخليجية دعا فيها لاشتراك م.ت.ف. في مفاوضات السلام. وأخيراً، فينتظر أن يقوم كارينغتون بزيارة اسرائيل في آخر آذار (مارس) فتقع زيارته بين زيارة ميتران من جهة وزيارات وزراء ألمانيا الغربية وايطاليا وبلجيكا من جهة أخرى.

□ وختاماً، ينبغي تسجيل استمرار رومانيا في تحركها الشرق أوسطي. فقد زار مندوب شخصي للرئيس شاوشيسكو بغداد حاملاً رسالة للرئيس صدام حسين (**اذاعة لبنان**، ١٩٨٢/٢/٧). وكذلك ألحّ الرومانيون على ضرورة السير في تخفيف التوتر الدولي واعتبار نزع السلاح النووي مفتاح القضايا الدولية؛ وذلك أثناء زيارة هيغ لبوخارست (**التايمز**، ١٩٨٢/٢/١٢). ولعل هذا وذاك من الأمور التي لم تجد فيها واشنطن نغمة تنسجم معها، فقررت فجأة أن تدفع رومانيا نحو الحائط بمطالبتها بالسداد الفوري لقرض صغير مستحق لأميركا، في وقت تواجه تلك البلاد «شحة» تموينية وأزمة اقتصادية شديدة.

أ. ص. س.

انتفاضة الجولان
تكميل لانتفاضة الضفة

شهدت المناطق المحتلة، خلال الشهر المنصرم، حدثين بارزين، الأول انتفاضة الجولان المحتل في وجه تطبيق القانون الاسرائيلي على سكانه، والثاني تجدد رفض المناطق المحتلة للاحتلال الاسرائيلي وإدارته المدنية.

انتفاضة الجولان

أثار قرار الكنيست الاسرائيلي الصادر في ١٩٨١/١٢/١٤، والمتعلق بتطبيق القانون الاسرائيلي على هضبة الجولان، ردود فعل متفاوتة في العمق والاتساع على الصعيدين العربي والدولي، من جراء هذا التطور الاسرائيلي الذي لم يكن مستغرباً على الاطلاق، وإن بدا بدون تمهيدات مرحلية مسبقة على الصعيد الرسمي، اللهم إلا تلك الإشارة التي وردت في حينه في الخطوط الأساسية لبرنامج حكومة بيغن، مع تشكيلها خلال الصيف الماضي، والتي تنص على أن «الحكومة هي التي ستقرر متى يكون التوقيت المناسب لتطبيق القانون والنظام الاسرائيليين على هضبة الجولان»، ولذلك تحول القرار المذكور إلى مفاجأة أثارت هزة عنيفة لدى البعض، لاسيما وأنها جاءت في ظل ظروف اقليمية ودولية مؤاتية لإسرائيل لاتخاذ مثل هذا القرار، الذي لم يأتِ منقطعاً عن جذور السياسة الاسرائيلية التوسعية، ورغبتها الأكيدة في ابتلاع القسم الأكبر من الأراضي العربية التي استولت عليها في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، انسجاماً مع مخطط الاستيطان العام الذي تتبناه، وتسعى إلى تكريسه بكافة الأشكال والوسائل وبالمساعدة الجديدة التي تقدمها لها الولايات المتحدة بصورة خاصة، والدول الامبريالية الغربية بصورة عامة.

وقد تبلور التحرك الأخير، لمقاومة تطبيق القانون الاسرائيلي على هضبة الجولان، وما يترتب عليه من إجراءات سياسية واقتصادية، في اجتماعات شعبية اشترك فيها نحو ثلاثة آلاف مواطن من القرى الدرزية، مساء يوم ١٩٨٢/٢/١٠، داخل بيوت العبادة، وقرروا في ختامها قطع أية علاقة لهم مع اسرائيل، كما طالبوا بدعم اقتصادي من سوريا والسعودية.

واشترك في هذه الاجتماعات العديد من الدروز المعروفين بمعارضتهم لإسرائيل، وأعضاء من الحزب الشيوعي، راكح. وقد رُدِّدت شعارات معادية لإسرائيل والصهيونية (**معاريف**، ١٩٨٢/٢/١١).

أما عن الاجتماع المركزي الذي عقد باشتراك رجال الدين في قرية مجدل شمس، فقد صدرت الوثيقة الوطنية التاريخية التالية:

«نحن المواطنين السوريين في المرتفعات السورية المحتلة نرى لزاماً علينا أن نعلن لكل الجهات الرسمية والشعبية في العالم أجمع، ولمنظمة الأمم المتحدة، ومؤسساتها، وللرأي العام العالمي والاسرائيلي، من أجل الحقيقة والتاريخ،

وبصراحة ووضوح تامين، عن حقيقة موقفنا من الاحتلال الاسرائيلي، ودأبه المستمر لابتلاع شخصيتنا الوطنية، ومحاولته ضم الهضبة السورية المحتلة حيناً، وتطبيق القانون الاسرائيلي علينا حيناً آخر، وجرنا بطرق مختلفة للاندماج بالكيان الاسرائيلي، والانصهار في بوتقته، وتجريدنا من جنسيتنا العربية السورية التي نعتز ونتشرف بالانتساب إليها، ولا نريد عنها بديلاً، والتي ورثناها عن أجدادنا الكرام الذين تحدرنا من أصلابهم، وأخذنا عنهم لغتنا العربية التي نتكلمها بفخر واعتزاز، وليس لنا لغة قومية سواها، وأخذنا عنهم أرضنا الغالية على قلوبنا ورثناها أباً عن جد، منذ وجد الإنسان العربي في هذه البلاد قبل آلاف السنين... أراضينا المجبولة بعرقنا، وبدماء أهلنا وأسلافنا، حيث لم يقصروا يوماً في الذود عنها، وتحريرها من كل الغزاة والغاصبين على مر التاريخ. واننا نقطع العهد على أنفسنا أن نبقى ما حيينا اوفياء ومخلصين لما خلفوه لنا، وأن لا نفرط بشيء منه، مهما طال زمن الاحتلال الاسرائيلي، ومهما قويت الضغوط علينا... لإكراهنا أو إغرائنا لسلب جنسيتنا، ولو كلفنا ذلك أغلى التضحيات. وهذا موقف بديهي وطبيعي جداً أن نقفه، وهو موقف كل شعب يتعرض كله أو جزء منه للاحتلال.

وانطلاقا من شعورنا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا تجاه أنفسنا وأبنائنا وأجيالنا القادمة، أصدرنا هذه الوثيقة:

١ ــ هضبة الجولان المحتلة جزء لا يتجزأ من سوريا العربية.

٢ ــ الجنسية العربية السورية صفة ملازمة لنا، لا تزول، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء.

٣ ــ ان كل مواطن يسمح له ضميره في بيع بوصة واحدة من أرض الوطن أو التخلي عنها للاسرائيلي المحتل، فإنه بذلك يرتكب جريمة كبرى وخيانة وطنية لا تغفر له.

٤ ــ لا نعترف بأي قرار تصدره اسرائيل من أجل ضمنا للكيان الاسرائيلي، ونرفض رفضاً قاطعاً قرارات الحكومة الاسرائيلية الهادفة إلى سلبنا شخصيتنا العربية السورية.

٥ ــ لا نعترف بشرعية المجالس المحلية والمذهبية، لكونها عينت من قبل الحاكم العسكري الاسرائيلي، وتتلقى تعليماتها منه، ورؤساء وأعضاء هذه المجالس لا يمثلوننا بأية حال من الأحوال.

٦ ــ ان الأشخاص الرافضين للاحتلال من خلال مواقعهم الملموسة، والذين هم من كافة قطاعاتنا الاجتماعية، هم الجديرون والمؤهلون للافصاح عما يختلج في ضمائر ونفوس أبناء مجتمعهم.

٧ ــ كل شخص من الهضبة السورية المحتلة تسول له نفسه استبدال جنسيته بالجنسية الاسرائيلية، يسيء إلى كرامتنا العامة، ولشرفنا الوطني، ولانتمائنا القومي، ولديننا وتقاليدنا، ويعتبر خائناً لبلادنا.

٨ ــ قررنا قراراً لا رجعة فيه وهو: كل من يتجنس بالجنسية الاسرائيلية أو يخرج عن مضمون هذه الوثيقة، يكون مجحوداً ومطروداً من ديننا، وترابطنا الاجتماعي، ويحرم التعامل معه أو مشاركته أفراحه وأحزانه، أو التزاوج معه، إلى أن يقر بذنبه، ويرجع عن خطئه، ويطلب السماح من مجتمعه، ويستعيد اعتباره وجنسيته الحقيقية.

لقد اعتمدنا هذه الوثيقة، مستمدين العزم من تراثنا الروحي والقومي والإنساني الأصيل، الذي يحضنا على حفظ الاخوان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والوفاء العميق للوطن» (**الحرية** ــ بيروت، ١٥/٢/١٩٨٢).

أما صحيفة معاريف فقد ترجمت هذه الوثيقة وذكرت أنها تحتوي على القرارات التالية:

ــ سيتوقف المواطنون الدروز عن دفع ضريبة الدخل والضرائب الأخرى لدولة اسرائيل، وسيمنع بيع الأراضي والعقارات لليهود، ولن يسمح لممثلي السلطة بزيارة البيوت للقيام بالتقديرات الضريبية، وسيصار إلى التوقف عن استلام أية مساعدة مالية من حكومة اسرائيل، والتوقف عن التعامل مع شركات التأمين الاسرائيلية، والبدء بإرسال الرسائل عبر الأمم المتحدة إلى سوريا ومنها إلى الخارج (**معاريف**، ١١/٢/١٩٨٢).

وعلى ضوء سلسلة القرارات المعادية لإسرائيل التي اتخذت في الاجتماعات، استمر الغليان بين صفوف المواطنين الدروز، وعَبَّرَ عن هذا الغليان تجمع الشباب والرجال في ساحات القرى، وإصدار تصريحات معادية لإسرائيل ومؤيدة لسوريا (**المصدر نفسه**، ١٢/٢/١٩٨٢).

وبعد الاجتماعات بيومين، شرع المواطنون في الجولان بتجسيد قراراتهم بشأن مقاطعة اسرائيل، فمنع سكان قرية عين قنيا عمال مسح الأراضي اليهود من القيام بعملهم، وأبلغ جباة الضرائب، في قرية مسعدة، المجلس المحلي أن السكان رفضوا دفع رسوم المياه وضريبة الأملاك.

كما أعلن وجهاء القرى الدرزية أنهم سيشرعون بإعلان اضراب عام مفتوح، إذا لم يحصلوا على وعد واضح من الحكومة بأن قانون ضم الجولان لا يسري عليهم (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٥٨، ١٢ و١٣/٢/١٩٨٢، ص ٥).

وهكذا، بدت بوادر العصيان والمقاطعة؛ حيث أكد هؤلاء أنهم سيواصلون الصمود، حتى لو كلفهم ذلك ثمناً باهظاً. والمعروف أن هذه المقاطعة ستحرمهم من منح الأطفال وتتسبب بعدم حصول أبنائهم على العلم، وعدم إرسال مرضاهم إلى المستشفيات، وقد عبر عن هذه الإرادة أحد مؤيدي هذه القرارات بقوله: «نحن مستعدون للثبات على كلمتنا، دون أن نغير جنسيتنا مطلقاً، حتى لو أدى ذلك إلى التضحية بأرواحنا» (المصدر نفسه).

اعلان الاضراب

بدأ الاضراب المفتوح، يوم ١٤/٢/١٩٨٢، احتجاجاً على اعتقال أربعة زعماء من أبناء الطائفة الدرزية في الجولان، وهم: كمال كنج أبو صالح عضو البرلمان السوري سابقاً، وكان قد حوكم وسجن بتهمة التجسس، وأطلق سراحه بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، ثم اعتقل ثانية، في الآونة الأخيرة، مع نشوب التمرد ضد إعطاء بطاقات الهوية الاسرائيلية للمواطنين الدروز. كما اعتقل سليمان كنج أبو صالح أخو كمال كنج، وهو أحد الزعماء المعارضين للسلطة الاسرائيلية في الجولان. واعتقل أيضاً كنج كنج أبو صالح والشيخ محمود الصفدي (هآرتس، ١٢/٢/١٩٨٢).

وأفادت المصادر الاسرائيلية أن جميع المتاجر والمكاتب قد أغلقت أبوابها، ولم يتوجه العمال إلى أعمالهم، كما أن المؤسسات أضربت أيضاً. ومن المحتمل أن تتخذ خلال الثماني والأربعين ساعة القادمة تدابير مختلفة ضد منظمي الاضراب (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٥٩، ١٤ و١٥/٢/١٩٨٢، ص ١١).

تهديدات وإجراءات قمعية

وكانت وزارة المعارف والثقافة أول من بادر إلى استعمال سلاح التهديد؛ حيث قررت اتباع اليد الحازمة ضد المدراء والمعلمين الدروز الذين لم يحضروا إلى المؤسسات التعليمية، فهددت بطرد بعض المعلمين.

كما تسلم مئات العمال الدروز الذين لم يذهبوا إلى أعمالهم، خلال الأيام الثلاثة الأخيرة، رسائل فصل من العمل. وقد تسببت رسائل الفصل هذه بازدياد التوتر في القرى الدرزية الأربع في الجولان، واعترف كثير من المضربين بأن هذه الخطوة لم تفاجئهم، وعلى الرغم من ذلك، اعتبروها أشد الخطوات عدوانية ضدهم وتهدف إلى كسر الاضراب (المصدر نفسه، العدد ٢٥٦١، ١٦ و١٧/٢/١٩٨٢، ص ٣).

ومن ناحية أخرى، وفي الاتجاه نفسه هدد وزير الاتصالات، مردخاي تسيبوري، خلال زيارته للجولان، وتوعد بقوله: «يجب التعامل معهم بشكل حازم، وكل من يشعر أنه سوري فهضبة الجولان لنا وبأيدينا، ويجب تمكين أولئك الذين يريدون الانتقال إلى سوريا، من ذلك بشكل ديمقراطي جداً».

وحمل تسيبوري على رجال الدين الذين يمارسون التحريض على الاضرابات بقوله: «ان رجل الدين الدرزي الذي تجاوز اهتماماته الدينية لا يعتبر ممثلاً دينياً، بل هو محرض عادي ومعادٍ لدولة اسرائيل، ويجب التعامل معه على هذا الأساس وليس كرجل دين (المصدر نفسه، العدد ٢٥٦٢، ١٧ و١٨/٢/١٩٨٢، ص ٧).

كما حذر حاكم لواء الشمال يسرائيل كنيغ، رئيسي مجلسي قريتي مجدل شمس وبقعاتا من أن عدم فتح مكاتب المجلسين، خلال عشرة أيام، سيؤدي إلى اتخاذ إجراءات لتأمين الخدمات العامة للمواطنين (معاريف، ٢٢/٢/١٩٨٢).

ومن ناحية أخرى، نشرت لجنة مستوطنات الجولان بياناً تهديدياً عبرت فيه عن قلقها العميق تجاه ما يجري في الجولان بقولها: «... تسيطر في القرى الدرزية في الجولان أقلية تفرض الارهاب والخوف وتقوم بالتحريض ضد دولة اسرائيل

بالتعاون مع م.ت.ف».

وعلم أنه يتبلور في مستوطنات الجولان قرار عدم تشغيل أي درزي رفض التجنس بعد تطبيق قانون ضم الجولان (هآرتس، ١٤/٢/١٩٨٢).

وفي الاتجاه نفسه وفي محاولة لتضييق الخناق على سكان الجولان، فرض قائد المنطقة الشمالية، قيوداً على التنقل في الجولان. ووفقاً لهذه الأوامر يمنع الدروز من الانتقال من قرية إلى أخرى، لكن الحركة داخل القرى تبقى حرة. كما منع الدخول إلى الجولان والخروج منه.

وأشارت مصادر مطلعة أن قيود الحركة التي فرضت في الجولان قد تمت استناداً إلى قوانين الطوارىء البريطانية، للحيلولة دون دخول أعضاء لجنة التضامن اليهودية ــ العربية إلى الجولان (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٦٨، ٢٤ و٢٥/٢/١٩٨٢)، ص ١١).

كذلك أشارت نتائج استطلاع للرأي العام أجراه معهد «موديعين» يوم ٢٥/٢/١٩٨٢، إلى أن ٦٦,٤٪ من الاسرائيليين يؤيدون قرار ضم الجولان، بينما يعارضه ٢٧,٣٪ و٦,٣٪ ليس لهم رأي بهذا الشأن (الفجر ــ القدس ٢٦/٢/١٩٨٢).

دعم وطني للاضراب

سلط اضراب الجولان وسكان قراه العرب الدروز، مجدداً الأضواء الكاشفة على عمق العلاقات القومية والعقائدية التي تربط بينهم وبين اخوانهم في فلسطين المحتلة، وعلى الخصوص، في الجليل وجبل الكرمل. فمنذ فترة توقفت الزعامة الدرزية التقليدية في فلسطين المحتلة عن التدخل في قضية أبناء الجولان، للحؤول دون المزيد من التدهور في العلاقات بين دروز الجولان والسلطة الاسرائيلية، وذلك بضغط من القيادة الدرزية الوطنية ــ التقدمية في الجولان، لان دور القيادة التقليدية تفوح منه رائحة الترابط المصلحي بينها وبين السلطة الاسرائيلية (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٦٠، ١٥ و١٦/٢/١٩٨٢، ص ١٦).

ومن جهة أخرى، توطدت عرى العلاقات بين القيادة الدرزية الوطنية ــ التقدمية، في الجولان وبين لجنة المبادرة الدرزية في فلسطين المحتلة؛ حيث قامت مظاهرات صاخبة، بتاريخ ١٢/١/١٩٨٢، في قرية شفاعمرو، دعت إليها لجنة المبادرة الدرزية والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، رفعت خلالها شعارات تضامنية مع مواطني الجولان المحتل، وسُمعت هتافات نددت بسياسة السلطة الاسرائيلية وبممارساتها التعسفية (الاتحاد، ١٥/١/١٩٨٢).

وفي الاتجاه نفسه، قامت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة بتشكيل لجنة تضامن عربية ــ يهودية مع أهالي الجولان في مدينة حيفا، ووضعت هذه اللجنة على عاتقها مسؤولية الدعم المادي والمعنوي لأهالي الجولان. وقد بدأت اللجنة تتوسع أفقياً وذلك بإنشاء فروع لها في الجليل والمثلث والساحل والضفة (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٦٠، ٢١ و٢٢/٢/١٩٨٢، ص ١٦).

كما ذكرت صحيفة الفجر المقدسية، أن مؤتمراً صحافياً عقد في بيت أغرون بالقدس حول الاضراب الشامل الذي تشهده هضبة الجولان، احتجاجاً على تطبيق القانون الاسرائيلي هناك واعتقال أربعة من زعماء الهضبة الدروز.

وقد تحدث في المؤتمر الناطق بلسان الحزب الشيوعي الاسرائيلي عوزي بورشتاين، فأعلن تضامنه مع سكان الهضبة ورفضه لقانون ضم الجولان، كما أعرب عن شجبه واستنكاره لتصريح وزير الاتصالات مردخاي تسيبوري بشأن الجولان (الفجر ــ القدس، ١٩/٢/١٩٨٢).

ثم تحدث سليمان فخرالدين عن سكان مجدل شمس فاستعرض الأحداث التي جرت في الهضبة منذ أكثر من عام، وطالب السلطات الاسرائيلية بالافراج عن المعتقلين واحترام المشاعر الوطنية والأخلاقية المشروعة للسكان والمتمثلة بعدم تطبيق القانون المدني الاسرائيلي على سكان الجولان. ثم تحدث سليمان ناطور عضو لجنة التضامن مع أهالي الجولان فأكد تضامن المواطنين العرب مع أهالي الجولان (المصدر نفسه).

موقف اهالي الضفة الغربية

في هذا الحين تشهد مدن وقرى الضفة الغربية أعمالاً مناهضة شعبية وطلابية، لإجراءات الاحتلال حيال جامعة بيرزيت ومصادرة الأراضي لاغراض الاستيطان، تمهيداً لطرد السكان العرب من أراضيهم ووطنهم، ولكن المظاهرات في الضفة

لم تبعد المواطنين هناك عما يجري في الجولان، وإنما احتلت قضية الجولان حيزاً كبيراً في بياناتهم، وشعاراتهم. ففي ١٩٨٢/٢/٢٧، أرسل بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس برقية تضامن إلى أهالي الجولان، مؤكداً لهم فيها أن أهالي نابلس يساندونهم في مطاليبهم وعلى رأسها إلغاء قانون ضم الجولان وإطلاق سراح المعتقلين (**المصدر نفسه، ١٩٨٢/٢/٢٨**).

وفي الضفة الغربية شكلت لجان في مدن مختلفة وقامت بتنظيم حملات لمساندة الاضراب وجمع المواد الغذائية والأدوية. وفي هذا الاطار أذاع رئيس الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية الدكتور أمين الخطيب، نداء دعا فيه سكان الضفة الغربية إلى تقديم المساعدة المادية ــ العينية إلى سكان الجولان. وقد استجاب للنداء العديد من الهيئات الوطنية والشعبية والخيرية. ومن بين الذين استجابوا عضو جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في الخليل سميح أبو عيشة وصاحب مكتبة في العيزرية (**الشعب ــ القدس، ١٩٨٢/٢/٢٣**).

كما أن لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت أصدرت بياناً أعلنت فيه عن تضامنها مع أهالي الجولان. وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٧، وفي إطار الحملة الاستفزازية التي تمارسها السلطات الاسرائيلية، إعتقلت الشرطة خمسة شبان يساريين من بين المتظاهرين أمام منزل مناحم ميلسون، رئيس الإدارة المدنية في الضفة الغربية، مطالبين بالافراج عن المعتقلين الدروز وبإلغاء قانون ضم الجولان (**الفجر، ١٩٨٢/٢/٢٨**).

وكرد فعل على هذا التلاحم النضالي القومي بين عرب الضفة الغربية، وعرب الجولان، أصدر الحاكم العسكري أمراً بفرض الاقامة الجبرية على أربع شخصيات فلسطينية، من الضفة، نشطة في دعم أهالي الجولان، وبالمقابل تمت مصادرة الأموال التي جمعت من التبرعات (**هآرتس، ١٩٨٢/٢/٢٦**).

الضفة الغربية تجدد رفضها للإدارة المدنية

تجاوز قرار السلطات الاسرائيلية المحتلة، إغلاق جامعة بيرزيت مجدداً لمدة شهرين في أهدافه ومسبباته الجامعة بحد ذاتها، وعكس مدى تعاظم المعارضة الجماهيرية لمشروع الإدارة المدنية الإسرائيلية داخل الأرض المحتلة.

ففي تشرين الثاني الماضي (نوفمبر)، وفي غمرة الانتفاضة الشعبية التي عمت مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ضد محاولات فرض الإدارة المدنية فيهما، أقدمت سلطات الاحتلال على إصدار أمر عسكري أغلقت بموجبه الجامعة لمدة تزيد عن شهرين.

وفي ١٩٨٢/٢/١٧، أي بعد أقل من ستة أسابيع على إعادة فتح الجامعة، عادت سلطات الاحتلال وأمرت بإغلاقها لمدة شهرين بدعوى أن الإدارة غير قادرة على ضبط الأوضاع داخل الجامعة أو السيطرة عليها.

لكن الحقيقة هي عكس ذلك، وتتمثل في رفض الجامعة، إدارة وهيئات تدريسية وطلبة، لمشروع الإدارة المدنية، وإصرارهم على المشاركة مع سائر القطاعات الشعبية في المعركة الوطنية ضده، إضافة إلى المقاومة الواسعة التي تخوضها الجامعة حفاظاً على استقلاليتها، وضد محاولات الهيمنة والاشراف العسكري الاسرائيلي عليها.

ومن بيرزيت، إلى القدس، مروراً بنابلس، بيت لحم، رام الله، البيرة، بيت جالا، الخليل، طولكرم، قلندية، قلقيلية، وغيرها الكثير من مدن وقرى فلسطين، تجددت الاضرابات والمظاهرات والصدامات مع القوات الاسرائيلية، وذلك احتجاجاً على قرار سلطات الحكم العسكري بإغلاق جامعة بيرزيت لمدة شهرين عقب قيام طلابها بالتعبير عن رفضهم لمشروع ما يسمى بالإدارة المدنية، باعتباره احدى المحاولات الاسرائيلية الرامية لتسهيل تنفيذ مؤامرة الحكم الذاتي الإداري، وتصديهم ميدانياً لأحدى ترجماته من خلال طردهم لبعض موظفي الإدارة المدنية الذين دخلوا الحرم الجامعي بحجة التفتيش على مناهج الجامعة ومراقبتها، تنفيذاً لتعليمات رئيس الإدارة المدنية الذي عين عقب قيام الكنيست والحكومة بإقرار مخطط شارون الجديد لإدارة الوضع في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، والذي أعلنه عقب تسلمه لمنصب وزير الدفاع.

يوميات انتفاضة الجامعة

بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٥، وصل شخصان من

قسم التربية في الإدارة المدنية للقاء مع مسؤولي جامعة بيرزيت، ولدى دخولهما مكتب الدكتور غابي برامكي، رئيس الجامعة بالوكالة، اندفع بعض الطلاب إلى داخل المكتب وأخرجوهما منه وشرعوا بترديد الهتافات المعادية لاسرائيل. وبعد ذلك خرج الطلاب إلى الشارع وأقاموا الحواجز، وحين وصلت قوة من الجيش الاسرائيلي تفرقوا دون استخدام القوة (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٦٠، ١٥ و١٦/٢/١٩٨٢، ص ١٤).

وفي أعقاب هذا الحادث، إندلعت المظاهرات الطلابية في كل من رام الله والبيرة وبيرزيت احتجاجاً على ممارسات رجال مايسمى بالادارة المدنية وقوات الجيش الاسرائيلي ضد جامعة بيرزيت، وعلى أثر ذلك اعتقلت قوات الجيش خمسين شاباً، أجرت تحقيقات معهم ثم أطلقت سراحهم باستثناء أربعة منهم.

وفضلاً عن الاعتقالات بين صفوف الطلاب، اعتقلت قوات الأمن محاضرين من الرعايا الأجانب، أحدهما بريطاني يدعى مايكل ألن والثاني أستاذة أميركية، بتهمة حيازة مواد ثقافية تؤيد م.ت.ف. (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٦١، ١٦ و١٧/٢/١٩٨٢، ص ١٦).

اثر امتداد التظاهرات إلى مناطق جديدة في الضفة الغربية وخصوصاً إلى رام الله، قامت سلطات الاحتلال بإغلاق جامعة بيرزيت لمدة شهرين.

وعلق رئيس الجامعة بالوكالة على القرار بقوله: «ان ماحدث ليس سبباً كافياً لإغلاق الجامعة، ومن الصعب أن يصبح أمر إغلاق الجامعة عملية سهلة كشربة ماء». وأضاف، «... الجنود يقومون، منذ فتح الجامعة قبل شهر ونصف، بمضايقة الطلاب داخل الحرم الجامعي، وانه شكا ذلك لحاكم منطقة رام الله العسكري دون جدوى» (المصدر نفسه).

ومن جهة ثانية، نسبت صحيفة معاريف إلى مصادر أمنية قولها، انه تقرر فحص ميزانية جامعة بيرزيت للتأكد مما إذا كانت تحصل على أموال من م.ت.ف.، لأن هناك اعتقاداً بأنها تحصل على مثل هذه الأموال بواسطة طرف ثالث في أوروبا الغربية أو في الولايات المتحدة.

وأضافت أنها تعتقد أن رفض الجامعة لزيارة رجل الإدارة المدنية، سببه موقف مبدئي، وهو رفض التعامل مع الإدارة المدنية والحكم الاسرائيلي (معاريف، ١٨/٢/١٩٨٢).

ردود الفعل على إغلاق الجامعة

لقد أثار قرار إغلاق جامعة بيرزيت موجة من التحركات الجماهيرية التضامنية مع الجامعة، اتسع نطاقها لتشمل سائر مدن الضفة الغربية وقراها والتي باتت تعيش مجدداً حالة من الانتفاضة الجماهيرية المتواصلة ضد الاحتلال الاسرائيلي بكافة صوره وأشكاله العسكرية والمدنية، وضد إجراءاته القمعية.

فقد التزمت معظم البلديات، بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٢، بالاضراب احتجاجاً على إغلاق الجامعة، ومن هذه البلديات كل من بلدية الخليل ورام الله والبيرة ونابلس وجنين. وأعمال خرق النظام مستمرة في بعض مدن الضفة، فقد ألقيت الحجارة على سيارة اسرائيلية في قلندية، كما تظاهر الطلاب في مدارس رام الله وفي بيت جالا (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٦٢، ١٧ و١٨/٢/١٩٨٢، ص ٢).

وفي البيرة، حاصرت قوات الاحتلال مدرسة بنات البيرة، وأطلق الجنود الرصاص في الهواء وطاردوا الطالبات في المدينة. كذلك قام طلبة مركز التدريب المهني في مخيم قلنديا بمظاهرة صاخبة، فقامت قوات الاحتلال باقتحام المركز مرتين؛ حيث تصّدى لها الطلبة بالعصي والحجارة وتمكنوا من تحطيم سارتين وجرح جنديين، وأثناءها أطلق الجنود الرصاص والقنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين، وطاردوا الطلبة واعتقلوا العشرات منهم (المصدر نفسه).

وفي الاتجاه نفسه، اتجاه الاحتجاج على قرار إغلاق الجامعة، دعت لجنة التوجيه الوطني السلطات المحلية والغرف التجارية إلى الاضراب لمدة يوم واحد احتجاجاً على إغلاق جامعة بيرزيت. وقد التزمت معظم البلديات في مدن الضفة الغربية بالاضراب العام، الذي شمل الخليل ورام الله والبيرة ونابلس وجنين، وقد استمرت المظاهرات الصاخبة، وقرر طلاب بيت لحم إغلاق جامعة المدينة احتجاجاً على ممارسات الاحتلال.

وفي البيرة، تظاهرت طالبات المدارس بعدما أكدن أن الحاخام كاهانا كان بين الجنود الذين

حاولوا تفريق المتظاهرات، لذلك نظمت تظاهرة في بيت جالا (**القدس**، ١٩/٢/١٩٨٢).

وقد علقت الاذاعة الاسرائيلية على الوضع بقولها: «حظيَ نداء لجنة التوجيه الوطني بصدى ايجابي لدى جميع بلديات الضفة، فلم يذهب العمال إلى البلديات وبقيت الأبواب مقفلة».

أما في رام الله، فإضافة إلى اضراب البلدية أعادت المدارس الطلاب إلى بيوتهم، حيث شمل الاضراب مؤسسات التربية في المدينة بالكامل. وفي نابلس تعطلت الدراسة، وفي بيت جالا اعتقلت قوات الأمن خمسة شبان بحجة قذفهم السيارات العسكرية بالحجارة (و. إ. إ.، العدد ٢٥٦٣، ١٨ و١٩/٢/١٩٨٢، ص ٣).

وعلى ضوء الأحداث في الأراضي المحتلة ورداً على قرار إغلاق الجامعة، وجهت المؤسسات والهيئات والقوى الوطنية الدعوة إلى إضراب عام في جميع الأراضي المحتلة، احتجاجاً على الاجراءات الاسرائيلية ضد جامعة بيرزيت (**المصدر نفسه**، العدد ٢٥٦٢، ١٧ و١٨/٢/١٩٨٢، ص ٣).

وفي قرية عنبتا، انطلقت سيدات عنبتا في مسيرة احتجاج واسعة إلى دار البلدية، حيث اعتصمن لمدة ساعتين استنكاراً لقرار إغلاق الجامعة وتضامناً مع طلبتها وهيئتها التدريسية. وقد استقبل رئيس البلدية وحيد حمد الله المعتصمات وأعرب عن شكره وتقديره لهن.

وأبرق المجلس البلدي في عنبتا والمعتصمات إلى وزير الدفاع أريئيل شارون مطالبينه بالكف عن الممارسات العسكرية ضد الطلبة والحد من التدخل في شؤونهم التعليمية والأكاديمية (**الشعب**، ٢٢/٢/١٩٨٢).

وفي الاتجاه نفسه، قامت لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت، يوم ٢٠/٢/١٩٨٢، بتظاهرة كبيرة في رام الله احتجاجاً على قيام السلطات الاسرائيلية بإغلاق جامعة بيرزيت. وقد استخدمت قوات الجيش القنابل المسيلة للدموع لتفريق حوالى ٢٠٠ شخص من أعضاء اللجنة، كما اعتقلت عشرين شخصاً منهم. وأثناء المظاهرة رفع المتظاهرون لافتات تطالب بإعادة فتح الجامعة وتدعو إلى إقامة سلام فلسطيني — اسرائيلي، وتندد بالاحتلال.

كما تظاهر ٣٠ شخصاً من أعضاء اللجنة أمام منزل البروفيسور مناحيم ميلسون، رئيس الإدارة المدنية في الضفة، احتجاجاً على إغلاق الجامعة (**القدس**، ٢١/٢/١٩٨٢).

كذلك أدان البروفيسور دانيئيل عاميت الذي يترأس نشاط لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت، ما أسماه استفزازاً اسرائيلياً بقوله: «لقد أراد الجيش الاسرائيلي إرغام الجامعة على إضفاء الطابع الشرعي على الإدارة المدنية، بأن طلب من رئيسها السماح بدخول مسؤول مدني اسرائيلي أمام مئات من الطلبة الذين بلغ بهم الانفعال أشده» (**اللواء** — بيروت، ١٨/٢/١٩٨٢).

ومن جهة أخرى، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية، يوم ٢٠/٢/١٩٨٢، أن منظمة التحرير الفلسطينية باشرت بتشكيل جسم سياسي قومي في الأراضي المحتلة ليحل محل لجنة التوجيه الوطني، التي قامت السلطات الاسرائيلية بإبعاد قسم من أعضائها، وفرض الإقامة الجبرية على القسم الآخر منهم.

ويحمل الجسم الجديد اسم الجبهة الوطنية الفلسطينية، وسيتوزع أعضاء هذه الجبهة بنسبة مماثلة لتوزع أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وزعمت أن «أبو جهاد» يشرف على نشاط هذه الجبهة الوطنية في الأراضي المحتلة (**الشعب**، ٢١/٢/١٩٨٢).

صلاح عبد الله

ردود الفعل على تسليح الأردن وزيارة شامير للقاهرة

مرة أخرى كانت العلاقات الأميركية — الاسرائيلية مجال نقاش واسع في اسرائيل خلال شهر شباط (فبراير) الماضي، إثر زيارة كاسبار واينبرغ وزير الدفاع الأميركي إلى بعض الدول العربية وهي: عُمان، الأردن والسعودية؛ وإعلانه عزم الادارة الأميركية تزويد الأردن بأنواع معينة من السلاح الأميركي المتطور.

وفي الوقت نفسه، كان أيضاً اسحق شامير، وزير الخارجية الاسرائيلي قد قام بزيارة للقاهرة في الفترة ما بين ٢٢ و٢٥/٢/١٩٨٢، وبحث مع المسؤولين المصريين إجراءات إكمال الانسحاب من سيناء، والمستوى الذي وصلته عملية تطبيع العلاقات بين البلدين.

تسليح الأردن، و «أمن» إسرائيل

مع نهاية الزيارة التي قام بها كاسبار واينبرغ، إلى ثلاث من الدول العربية، نقلت وسائل الاعلام تصريحات منسوبة للوزير الأميركي قال فيها: ان السياسات الأميركية في الشرق الأوسط يجب أن تكون أكثر اتزاناً مما هي عليه اليوم، كما ينبغي «استعمال اليد القوية مع إسرائيل بهدف تحسين موقف الولايات المتحدة في العالم العربي» (ر. إ. إ. العدد ٢٥٥٦، ١٠ و١١/٢/١٩٨٢، ص ٧). وذكر أيضاً، أن واينبرغ بحث مع المسؤولين الأردنيين قضية تزويد الأردن ببعض الأسلحة الأميركية المتطورة، مثل طائرات أف — ١٦، وصواريخ «هوك» المتحركة المضادة للطائرات. وأعطت الأوساط الاسرائيلية المختلفة إهتماماً كبيراً لتصريحات واينبرغ، تمثَّل في ردود الفعل المختلفة التي سادت في اسرائيل، سواء بالنسبة للحكومة الإسرائيلية ذاتها، أم لأحزاب المعارضة في الكنيست أم لأجهزة الإعلام. ويبدو أن النقاش حول هذا الموضوع بين إسرائيل والإدارة الأميركية سوف يستمر لفترة أخرى قادمة، ويتناول مجمل العلاقات بين البلدين، تماماً كما جرى أثناء بيع طائرات «الأواكس» للسعودية. وفي هذا السياق، تربط الأوساط الاسرائيلية خطوة تقوية الجيش الأردني كعملية «مكملة لتقوية القوة الجوية الهجومية والدفاعية للسعودية (صفقة «الأواكس» وطائرات أف — ١٥). وإن ضم الخطتين معاً سوف يجعل اسرائيل مكشوفة خلال بضع سنوات للهجوم، وسيكون للمهاجمين آمال كبيرة للنجاح» (حغاي إيشد، دافار، ١٦/٢/١٩٨٢). وتقول المصادر الاسرائيلية إن اسرائيل تنظر بخطورة إلى هذه المخططات وتعتبرها «تهديداً لأمنها وتعبيراً عن تجاهل الإدارة الأميركية لمصالح إسرائيل» (هآرتس، ١٢/٢/١٩٨٢). وتتهم إسرائيل الولايات المتحدة بأنها تضيِّق بذلك الفجوة بين اسرائيل والدول العربية، عن طريق تزويد هذه الدول بالأسلحة الحديثة. أي أن ميزان القوى بين اسرائيل ودول المواجهة العربية

سوف يختل لصالح هذه الدول؛ فالجيش الأردني بمفرده يملك ٧٠٠ دبابة من طراز «باتون» و«سنتوريون»، و١٢٠٠ مجنزرة و٥٥٠ مدفعاً، بينها مدافع من عيار ١٥٥مم و٢٠٣مم. وتضم قواته الجوية ١١٠ طائرات مقاتلة وقاذفة من طراز أف ــ ١٠٤ وأف ــ ٥ إي، وأف ــ ٥، وأف ــ ٥ بي، وعشرين طائرة هليكوبتر من طراز «الوات» و١٥ طائرة نقل (١٣٠ سي و٢١٢ سي). وبنى الاردنيون جهازاً للسيطرة والمراقبة يعتبر من أحدث الأجهزة المتقدمة. وهم يمتلكون اليوم محطات رادارية ومواقع للإشراف مزودة بآلات حاسبة ومطارات جديدة بكامل معداتها العسكرية. ووقع الأردن، في نهاية عام ١٩٧٩، اتفاقية مع بريطانيا للحصول على ٢٧٥ دبابة من طراز «شيفتن» بقيمة ٤٠٠ مليون دولار (يئير عميكام، **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٢/٢/١٦). وتعلق المصادر الاسرائيلية على ذلك قائلة: إذا تمت الصفقة الأميركية المقترحة مع الأردن، فإن ذلك سوف يسبب خللاً في الميزان العسكري بين اسرائيل والأردن. وان أية إضافة تطرأ على سلاح الجو الأردني ستؤدي إلى «زيادة المشاكل الأمنية لإسرائيل في المنطقة». وتضيف: إنه ليس سراً أن انطلاق طائرة أردنية من مطار أردني ووصولها إلى المراكز السكانية لايستغرق أكثر من بضع دقائق، وأن إضافة الطائرات الحديثة من طراز أف ــ ١٦ «سيشكل حتماً مشكلة جوية لإسرائيل» (**المصدر نفسه**). أما صواريخ أرض ــ جو من طراز «هوك» المتحركة، فإنها ستعيق عمليات سلاح الجو الإسرائيلي وتشكل «خطراً» على طياريه في سماء إسرائيل. ويستذكر الاسرائيليون، في هذا المجال، تجربة تقريب الصواريخ المصرية على قناة السويس في أوائل السبعينات؛ حيث سببت تلك الصواريخ مشكلات كثيرة لسلاح الجو الإسرائيلي أثناء حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣. ويقول الإسرائيليون: صحيح أن أسلحة غربية وأميركية بيعت للأردن في الماضي، لكن تزويد الأردن بأسلحة إضافية ذات نوعية عالية «يشكل بالتأكيد عاملاً جديداً في المنطقة، ويفرض على إسرائيل العمل بكل الطرق لإبعاده» (**المصدر نفسه**). وفي الإطار نفسه، نقل عن مصادر أمنية اسرائيلية قولها: ان اسرائيل في الثمانينات ستعمل كل ما في استطاعتها «كي لايتكرر وضع مشابه لما حدث على قناة السويس [في مطلع السبعينات]، في منطقة تتواجد فيها مستوطنات يهودية كثيفة» (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٥٩، ١٤ و١٩٨٢/٢/١٥، ص ٩).

التهديد بقوة الردع: والرد الذي يجمع الاسرائيليون كلهم على اتباعه، في هذه الحالة، هو أن على اسرائيل أن تعمل بصورة سريعة «لإحباط اتجاه الدول العربية للإخلال بميزان القوى في المنطقة». وبرأي أريئيل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي، أن أفضل طريقة للرد يمكن أن تتبعها إسرائيل لمواجهة هذه التطورات، هي إعطاء زخم جديد لقوة الردع الإسرائيلية. ويمكن أن يتم هذا بالتركيز على التطور النوعي في الجيش الإسرائيلي؛ وبواسطة تحديد صمامات أمان يدفع المساس بها إسرائيل إلى القيام بعملية. وضرب شارون مثلاً على صمامات الأمان التي يقصدها، بحيازة دولة عربية لسلاح ذري أو «دخول الجيش العراقي للأردن، أو انتهاك مصر لاتفاقية السلام بشكل خطير» (**هآرتس**، ١٩٨٢/٢/١٥). وذهب أهارون ياريف، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ــ أبيب إلى أبعد من ذلك، عندما دعا إلى إحياء مفهوم الضربة الاجهاضية المسبقة لمنع امتلاك العرب للقدرة العسكرية. ويحدد ياريف ضرورة «انتهاج أسلوب الضربة الوقائية في حالة توتر علاقاتنا مع الأردن» (**دافار**، ١٩٨٢/٢/١٩). كما يدعو إلى مهاجمة سلاح الجو الأردني وسلاح الجو السعودي بما في ذلك طائرات «الأواكس» فور حدوث حالة التوتر «قبل أن تتمكن طائراتهم من دخول أجوائنا» (**المصدر نفسه**).

ردود الفعل: تركزت ردود الفعل الإسرائيلية، بطرح موضوع العلاقات الأميركية ــ الإسرائيلية، ومدى صدق الإدارة الأميركية بالتزاماتها إزاء «بقاء» و«أمن» إسرائيل. ويبدو أن مشكلة التزام الولايات المتحدة «بأمن» اسرائيل، دون التخلي عن صداقتها مع بعض الدول العربية، كما يقول اسحق شامير وزير الخارجية الاسرائيلي، هي المشكلة التي «ستبقى قائمة في وجه الولايات المتحدة وفي وجهنا» (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٦٤، ١٩ و١٩٨٢/٢/٢٠، ص ١٦). وبرزت، في الأوساط الصحافية الاسرائيلية، ثلاثة تقديرات للموقف

الأميركي من تسليح الأردن. فقد ربط أهارون ياريف المسألة بناء على خلفية أميركية ــ عربية. فالمعروف أن الأردنيين على وشك الحصول على بطاريات صواريخ سام ــ ٦ من الاتحاد السوفياتي بواسطة العراق. وستمول الصفقة كل من العربية السعودية والعراق «لقاء الخدمات التي يقدمها الاردن اليوم للسعودية والعراق» (**دافار**، ١٩٨٢/٢/١٩). وهناك خلفية مشتركة بين جميع أقسام الإدارة الأميركية؛ وهي المتعلقة بالادراك الأميركي بضرورة بناء نظام «معاد» للسوفيات في الشرق الأوسط، ومن ثم تعزيز كل جهة مؤيدة للغرب وتقويتها. وإذا كان ثمن ذلك تقديم السلاح «فسيقدمون السلاح ولو أدى ذلك إلى إثارة غضب اليهود» (**المصدر نفسه**).

ويميز التقدير الثاني بين وجهات نظر عدة لمسؤولي الإدارة الأميركية. ويذكر، في هذا المجال، أن هناك صراعاً بين ألكسندر هيغ، وزير الخارجية، وكاسبار واينبرغر، وزير الدفاع، اللذين يحملان وجهات نظر متباينة بالنسبة للتوجه الأميركي نحو العالم. وتنعكس وجهات النظر هذه على النزاع العربي ــ الاسرائيلي. فبالنسبة لهيغ، فإنه يعتبر أن منطقة الشرق الأوسط جزء من حلف الناتو المترامي الأطراف، ويعتبر إسرائيل «جزءاً من التركة الأوروبية التي تخص الولايات المتحدة، حيث بدونها تكون السيادة في الشرق ناقصة» (أ. شفايتسر، **هآرتس**، ١٩٨٢/٢/١٨). أما واينبرغر، فإنه يتبنى دعوة الابتعاد عن أوروبا، ويعتبر أن الابتعاد عن اسرائيل هو أساس مهم في سلم أولوياته. ويولي واينبرغر اهتماماً كبيراً «لممالك النفط»؛ ذلك لأنه يرى في هذه الممالك «مصادر تمويل لليابان التي تؤدي مهمة أساسية ورئيسية حسب وجهة نظره، كما كانت تؤدي هذا الدور في مختلف عهود السياسة الخارجية الأميركية» (**المصدر نفسه**). والمتوقع، حسب هذا التحليل، أن تكون الغلبة في هذا «الصراع» داخل الإدارة الأميركية لأصحاب مبدأ التوجه نحو العرب والشرق. فالذي دعم موقف واينبرغر، كأحد أنصار التوجه الذي يسعى إلى تدعيم المصالح الأميركية مع العرب والأطراف الشرقية من آسيا، «نزوات بيغن التي تسببت في تردي العلاقات مع الولايات المتحدة، وأدت بالتالي إلى ضعف موقف الجماعة التي تنتمي إليها إسرائيل مباشرة» (**المصدر نفسه**).

ويعطي الرأي الثالث دوراً كبيراً للعلاقة التي تربط واينبرغر بالسعودية، وبخاصة وعده بتقديم السلاح للأردن. فالوزير الأميركي من المفضلين لدى السعودية منذ وقت بعيد، عندما كان يشغل منصب محافظ البنك الذي كان يقوم دائماً بعقد الصفقات الكبرى مع السعودية؛ لكنه هذه المرة «شذ عن المواقف المحددة للإدارة وقام بخطوة كبيرة لصالح السعوديين» (يهوشواع تدمور، **دافار**، ١٩٨٢/٢/١٤).

وفي الإطار نفسه، قيَّم افرايم عفرون، السفير الاسرائيلي السابق في الولايات المتحدة، العلاقات الأميركية ــ الإسرائيلية أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، يوم ١٩٨٢/٢/١٥، وقال: ان مكانة إسرائيل «متدهورة» في الولايات المتحدة بشكل عام، وداخل أوساط الجالية اليهودية بشكل خاص. وأضاف: إن الإدارة الأميركية الحالية اتخذت عدة إجراءات ضد اسرائيل تعبر عن اهتزاز الثقة بها. واستعرض عفرون ما طرأ على السياسة الحالية للإدارة الأميركية، بالمقارنة مع الإدارات السابقة، وبين أن الإدارة الحالية تتحدث عن حرصها على الحفاظ على تفوق اسرائيل؛ وذلك في الوقت نفسه «لا تقدم لها أي تعويض فيما تقوم بمساس أمنها، على العكس من الإدارات السابقة» (**دافار**، ١٩٨٢/٢/١٦). وقد اتخذت إدارة ريغان ضد اسرائيل سياسات لا مثيل لها في السابق ولا يمكن مقارنتها بما سمي عام ١٩٧٥ «إعادة تقييم للعلاقات»؛ حيث ساد التوتر بين البلدين. وأضاف عفرون: إن إدارة ريغان تتبنى الموقف الأميركي التقليدي بخصوص الحل السلمي؛ وذلك استناداً إلى إجراء تغييرات طفيفة على الحدود. وقد عارضت اسرائيل إصطلاح سياسة متوازنة في الشرق الأوسط، وكان لا بد من تذكير واشنطن في الآونة الأخيرة أنه «لا يمكن الموافقة على اختلال الميزان الحالي».

وبالنسبة للعلاقة مع الجالية اليهودية الأميركية قال عفرون: انها ليست كما كانت عليه في الماضي. وتعود المشاكل إلى أن يهود الولايات المتحدة «يريدون المشاركة في القرارات التي تتخذها الحكومة الحالية». واقترح عفرون، كحل لمستقبل العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية، أن تمتنع

الحكومة الإسرائيلية عن الدخول في مواجهات علنية مع الإدارة الأميركية لأن هذا من شأنه «تعزيز الاحساس لدى أعداء اسرائيل أن في مقدورهم عزلها عن الولايات المتحدة». ودعا عفرون إلى تحديد الأولويات والنضال من أجلها وعدم الانجرار وراء الجدل الذي قد يفسر من قبل الرأي العام الأميركي على أنه تعبير عن تناقض مصالح الولايات المتحدة مع اسرائيل. وقال: إن استئناف المفاوضات مع الولايات المتحدة «أفضل من النقاشات العلنية».

دعوة للتكتل الوطني: وكانت قضية تزويد الأردن بالسلاح الأميركي مناسبة جديدة لمشاورات بين الكتل الرئيسية في الكنيست لتشكيل تكتل وطني على الصعيدين النيابي والحكومي للوقوف ضد صفقة السلاح المحتملة التي تعرض «أمن» اسرائيل للخطر. ووجدت مثل هذه الدعوة مؤيدين كثيرين لها. وقد كتب الصحافي حغاي إيشد (المعراخ) داعياً إلى مثل هذا الاتحاد قائلاً: انه إذا كان هناك مبرر، أو بدقة أكثر، إذا لم يكن هناك مهرب من قيام تكتل وطني في زمن الحرب الحقيقية، فإنه يوجد مبرر لذلك أيضاً عندما نقترب من حافة الحرب؛ وعندما يكون المطلوب «وضع سياسات الردع السياسي والعسكري، كمحاولة أخيرة لمنعها. وهذا هو الوضع الذي نتج بواسطة مبادرة واينبرغر» (دافار، ١٩٨٢/٢/١٦). ويعترف إيشد بوجود خلافات سياسية بين الليكود والمعراخ تعرقل عملهما الموحد، لكنه يؤيد انضمام المعراخ إلى كل قرار يوجد له قيمة ردعية على الصعيدين: السياسي والعسكري «لاحباط المبادرات الأميركية والأوروبية والعربية، التي تقرب إسرائيل والمنطقة إلى حافة الحرب» (المصدر نفسه).

واستناداً إلى هذه الفكرة، جرى اتفاق بين تكتل الليكود وتجمع المعراخ في الكنيست، يوم ١٥ شباط (فبراير) الماضي، على صيغة قرار مشترك بشأن الموضوع، وأعطي الحق بالامتناع عن التصويت لكل من أعضاء مبام وعضوي الكنيست شولاميت ألوني، ويوسي ساريد. وجاء في القرار: «١ ــ ان الكنيست يعرب عن قلقه العميق من اقتراح وزير الدفاع الأميركي تزويد الأردن بطائرات أف ــ ١٦، وصواريخ أرض ــ جو من طراز هوك المعدلة.

«٢ ــ يقرر الكنيست أن تزويد دولة مواجهة على الجبهة الشرقية بمثل هذا السلاح المتطور يشكل خطراً على أمن إسرائيل، حيث ما زالت تلك الدولة ترفض إجراء المفاوضات مع إسرائيل من أجل السلام، وما زالت في حالة حرب معها.

«٣ ــ يدعو الكنيست حكومة الولايات المتحدة، وفقاً لتصريحات الرئيس الأميركي، ووفقاً لقرار الكونغرس، للامتناع عن مثل هذا العمل الذي يعرض أمن إسرائيل للخطر...» (و. إ. إ.، العدد ٢٥٦٠، ١٥ و١٩٨٢/٢/١٦، ص ٣، ٤).

وقد علق شمعون بيرس زعيم حزب العمل على اتفاق كتل الكنيست على صيغة بيان الكنيست قائلاً: اننا نقترح على كافة كتل الكنيست الاتحاد، لتوجيه نداء إلى الولايات المتحدة كي تمنع، قبل فوات الأوان، ما قد يشكل خطراً على السلام والأمن «ويلحق الضرر بأمن اسرائيل. وكي تمتنع عن هذا العمل الذي ليس له أي مفعول ايجابي» (المصدر نفسه، ص ٥). وذكّر مناحيم بيغن، في خطابه أمام الكنيست، الرئيس الأميركي بالوعود التي قطعها له أثناء زيارته للولايات المتحدة في شهر أيلول (سبتمبر) الماضي، والتي أكد فيها ضمان تفوق اسرائيل النوعي والكمي في المنطقة. وأضاف بيغن: إنه توجد اليوم قيادة عسكرية مشتركة للأردن والعراق، وإذا كانت توجه اليوم نحو ايران فإنها «ستوجه في يوم من الأيام ضد اسرائيل».

ومن جهة أخرى، كان قرار الكنيست المشترك، ورقة بيد بيغن استخدمها عندما وجه رسالة إلى الرئيس الأميركي رونالد ريغان، شدد فيها على أن قرار الكنيست حظي بموافقة أغلبية أعضاء الكنيست «ولم يعارضه إلا النواب الشيوعيون» (و. إ. إ.، العدد ٢٥٦١، ١٦ و١٩٨٢/٢/١٧، ص ٢). وجاء في الرسالة: إن مجرد الحديث عن «النية» لتزويد الأردن بهذه الأنواع المتطورة من الأسلحة «يثير قلقاً عميقاً» في اسرائيل.

ووصفت مصادر حكومية اسرائيلية، رسالة بيغن بأنها إحدى مراحل صراع إسرائيل لمنع تزويد الأردن بالأسلحة. وأن اسرائيل لن تعتمد الأسلوب الذي انتهجته في معارضتها لصفقة طائرات «الأواكس» للسعودية، وستعمل هذه المرة بطريقة أخرى. أي أن التوجه لإفشال الصفقة لن يكون باتجاه مجلس الشيوخ الأميركي بل

بواسطة الاتصال المباشر بين الحكومتين.

وفي حقيقة الأمر، إن الدعوة للتكتل الوطني لم تتجاوز مرحلة الاتفاق على إصدار بيان مشترك صادر عن الكنيست الاسرائيلي. وفشلت في المقابل كل الاقتراحات الأخرى التي طرحت، بدءاً من تشكيل وفد إعلامي مشترك يسافر إلى الولايات المتحدة، وانتهاء بقيام حكومة إئتلاف وطني. ويبدو أن المعراخ خشي على وحدته الداخلية التي تزعزعت كثيراً في الفترة الأخيرة، والتي ساهم مناحيم بيغن في تأجيجها بمناوراته السياسية، وتفادياً لمثل هذا الخلاف داخل التجمع العمالي المعارض، اتخذت قيادة هذا التجمع قراراً بعدم الموافقة على اقتراحات بيغن، وإن كانت صيغة القرار بهذا الشأن تركت الباب مفتوحاً لأشكال أخرى من التعاون في المستقبل.

ورغم كل شيء، تبقى العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل «جيدة»، لأن هناك أسباباً كثيرة تجعل هذه العلاقات كذلك، حسب وصف الدكتور الياهو بن ــ أليسار، رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الاسرائيلي. فهناك، أولاً، تماثل وتطابق في المصالح شبه كامل، سواء كان الأمر «منصوصاً عليه في وثائق وعقود أم لم يكن». وهناك، ثانياً، نسيج من «المشاعر» المشتركة «ويمكنني القول: إن هناك إحساساً جماعياً بانتمائنا إلى العالم الديمقراطي، حيث أن النظام عندنا وعندهم نظام متشابه» (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٧٠، ٢٦ و٢٧/٢/١٩٨٢، ص ٤ و٥). ويدعو بن ــ اليسار إلى الحرص على العلاقات مع الولايات المتحدة، لأنه عندما تكون المصالح الحيوية لإسرائيل هي المطروحة على جدول أعمال تلك العلاقات «علينا أولاً وقبل كل شيء أن نخدم مصالحنا. وأن نحاول تحقيق الغايات والأهداف القومية كما نراها نحن، وأن نحاول إقناع الولايات المتحدة بعدالة وصدق طريقنا» (المصدر نفسه).

وجاء تأكيد العلاقات الوطيدة بين اسرائيل والولايات المتحدة من الطرف الآخر أيضاً. ففي رسالة وجهها ريغان إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي، جدد فيها دعم بلاده لإسرائيل، وأكد أن الولايات المتحدة ستحافظ على «التفوق النوعي والتكنولوجي الاسرائيلي على الدول العربية في المستقبل أيضاً» (هآرتس، ١٩/٢/١٩٨٢). وأن واشنطن «تتفهم» قلق بيغن من تأثير العوامل الكمية والنوعية على «أمن» اسرائيل. وتناول كاسبار واينبرغر في حديثه إلى شبكة التلفزيون الأميركي أن. بي. سي. قضية تسليح الأردن وبعض الدول العربية وقال: أن الولايات المتحدة ملتزمة بالمحافظة على التفوق الاستراتيجي لإسرائيل. لكن من المهم الإشارة إلى أن للولايات المتحدة «أكثر من صديق في الشرق الأوسط» (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٦١، ١٦ و١٧/٢/١٩٨٢، ص ٧). وأضاف واينبرغر: إن الصفقة مع الاردن، إذا ما نفذت، لن تشكل خطراً على اسرائيل. وإن تعزيز قوة الأردن مثله مثل تعزيز قوة أية دولة عربية معتدلة أخرى، حيث يوفر «مزيداً من القدرة للمنطقة كلها على الصمود في مواجهة التهديدات السوفياتية وبذلك يساعد أيضاً على تعزيز أمن الولايات المتحدة واسرائيل في آن معاً» (المصدر نفسه، ص ٨). أي، هل جرى تجاوز «الازمة»، أم أنها غير موجودة أصلاً؟ يجيب اسحق شامير وزير الخارجية الاسرائيلي على ذلك قائلاً: يجب عدم المبالغة في الموضوع، فإذا تفحصنا الماضي نرى أن أموراً لا تقل خطورة وقعت بين البلدين «لكن العلاقات الودية مستمرة بين اسرائيل والولايات المتحدة في مجالات عملية مختلفة» (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٦٤، ١٩ و٢٠/٢/١٩٨٢، ص ١٦).

شامير يزور القاهرة: قام اسحق شامير وزير خارجية اسرائيل بزيارة للقاهرة في الفترة الممتدة من ٢٢ إلى ٢٥ شباط (فبراير) الماضي، تباحث خلالها مع المسؤولين المصريين في العلاقات الثنائية والمسائل المعلقة بين البلدين. وتضمن برنامج الزيارة افتتاح مركز أكاديمي اسرائيلي في القاهرة يحتوي على «مواد علمية عن اسرائيل». كما جرى بحث موضوع تطبيع العلاقات وزيارة حسني مبارك لإسرائيل، إضافة إلى بعض القضايا المتعلقة بالحكم الذاتي وتسوية الحدود النهائية بين البلدين. وكان الهدف الأخير لشامير سماع تطمينات من قادة مصر حول استمرار مسيرة السلام، ومستقبل العلاقات بين مصر واسرائيل بعد إتمام الانسحاب من سيناء. ويمكن القول: إن هدف سماع تطمينات مصرية لمستقبل العلاقات السلمية بين مصر واسرائيل هو الدافع الاساسي لزيارة شامير، بعد الشكوك الكثيرة التي

تثيرها الأوساط الاسرائيلية حول النوايا المصرية في المرحلة القادمة، خاصة أن مسائل كثيرة ما زالت بدون حل بين الطرفين؛ ولا يبدو أن حلولاً تنتظرها في المستقبل القريب. وفي هذا السياق، حمل وزير الخارجية الإسرائيلي معه سلسلة طويلة من الاتفاقيات التي وقعت في الماضي لكنها «لم تنفذ أبداً». فالقيود على التبادل التجاري بين الدولتين لم تلغ، كما تقول المصادر الاسرائيلية، على الرغم من الأحاديث المطولة عن ذلك. ولم تستطع الشركات الاسرائيلية الاشتراك في مناقصات علنية؛ «كما ينبغي على المواطن المصري الذي يريد زيارة اسرائيل أن يحصل على جواز سفر خاص، بل من المحتمل أن يستوقف على أبواب السفارة الاسرائيلية في القاهرة» (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٦٦، ٢٢ و٢٣/٢/١٩٨٢، ص ١٥). وتضيف هذه المصادر: إن الشركات الاسرائيلية لا تستطيع القيام بالدعاية لمنتوجاتها عن طريق وسائل الاعلام المصرية. ويعتقد الوزير الاسرائيلي أنه يجب «تنظيم» هذه الأمور قبل إتمام الانسحاب من سيناء. ورغم استمرار الزيارة لمدة ثلاثة أيام، إلا أن شيئاً جديداً لم ينتج عنها، حيث عاد الطرفان إلى تأكيد مواقفهما المعروفة بالتمسك باتفاق السلام؛ وأعلنا عن وجود الرغبة في تعميق العلاقات في المستقبل وتعزيزها. ولم يكن في الامكان أيضاً إخفاء الخلافات الموجودة بين الطرفين؛ إذ أعلن شامير خلال مأدبة غداء أقامها على شرفه نظيره المصري، أن الدولة الفلسطينية «أصبحت قائمة وهي موجودة في الأردن» (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٦٧، ٢٣ و ٢٤/٢/١٩٨٢، ص ٤). وأضاف، أن اسرائيل «تحترم» حق تقرير المصير كما يجب، لكن الفلسطينيين يرونه في اقامة دولة لهم، مع أن هذه الدولة «موجودة في الأردن؛ واتفاقات كامب ديفيد تهدف إلى حل مشكلة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة» (المصدر نفسه). وذكرت مصادر مصرية أن الوزير كمال حسن علي رفض اقتراح شامير بالسعي للتوصل إلى اتفاق مبادىء حول «ماهية وطبيعة الحكم الذاتي قبل انتهاء الانسحاب من سيناء» (المصدر نفسه). ويعزز هذا الموقف رأي المصادر التي ذكرت أن زيارة شامير لم تحمل أي جديد. وهكذا بقيت مواضيع، مثل رسم الحدود المشتركة والحكم الذاتي وزيارة مبارك، بدون حل، إلا أن الطرفين عادا وأكدا تمسكهما «بمسيرة السلام»، وحرصهما على امكانية حل المشاكل العالقة بالمفاوضات.

محمد عبد الرحمن

وثائق

مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل

في ما يلي الترجمة الكاملة لـ «مذكرة التفاهم الاستراتيجي» الموقعة في واشنطن، يوم ٣٠/١١/١٩٨١، بين الولايات المتحدة واسرائيل، كما نشرتها صحيفة معاريف الاسرائيلية الصادرة يوم ١/١٢/١٩٨١.

مقدمة

ان مذكرة التفاهم هذه تعيد وتؤكد علاقات الصداقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، المستندة على علاقات الأمن المتبادلة السائدة بين الدولتين. ويعترف الطرفان بضرورة زيادة التعاون الاستراتيجي لردع كل تهديد على المنطقة من جانب الاتحاد السوفياتي. وإزاء التعاون المستمر والمثمر من أجل الأمن المتبادل، قرر الطرفان تشكيل إطار لمواصلة التشاور والتعاون لتعزيز أمنهما القومي لإحباط مثل هذه التهديدات للمنطقة كلها.

وقد توصل الطرفان إلى الاتفاقيات التالية لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه:

أولاً — يهدف التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل، كما تحدده هذه المذكرة، إلى الوقوف ضد تهديد السلام والأمن في المنطقة من جانب الإتحاد السوفياتي، أو من جانب قوات يسيطر عليها السوفيات من خارج المنطقة وتدخل إلى المنطقة. وتوجد له الأهداف الشاملة التالية:

(أ) تمكين الطرفين من العمل بالتعاون والتوقيت الصحيحين لمواجهة التهديد المذكور أعلاه.

(ب) يتبادل الطرفان المساعدات العسكرية لنشاط قوات كل منهما في المنطقة، لمواجهة ما يتطلبه العمل ضد التهديد نفسه.

(ج) ان التعاون الاستراتيجي بين الطرفين غير موجه ضد أية دولة أو مجموعة دول في المنطقة: وهو مخصص لأهداف الدفاع أمام التهديد المذكور أعلاه فقط.

ثانياً — ١ — تشمل المجالات التي يتجسد فيها التعاون الاستراتيجي لمنع التهديد الذي يعرض أمن المنطقة للخطر، المذكور أعلاه، ما يلي:

(أ) تعاون عسكري بين الطرفين، طبقاً لما يتفق عليه الطرفان.

(ب) مناورات عسكرية مشتركة، بما فيها مناورات بحرية وجوية في شرقي البحر المتوسط، كما يتفق عليه بين الطرفين.

(ج) تعاون لتشكيل وإقامة نشاطات طوارىء مشتركة كما يتفق عليها بين الطرفين.

(د) مجالات أخرى في إطار المجال والهدف الأساسيين لهذا الاتفاق، وفق ما يتفق عليه بشكل مشترك.

٢ — إن تفاصيل النشاطات، في إطار هذا المجال من التعاون، سوف يعمل بها من قبل الطرفين حسب شروط الفقرة الثالثة أدناه.

ويشمل التعاون: المخططات والاستعدادات والتدريبات.

ثالثاً ــ ١ ــ يشكل وزيرا دفاع البلدين مجلساً للتنسيق لتحقيق أهداف هذه المذكرة:

(أ) للتنسيق وتقديم التوجيهات لمجموعات العمل المشترك.

(ب) لمتابعة تنفيذ التعاون في المجالات التي سيتفق عليها بين الطرفين في إطار هذا الإتفاق.

(ج) لعقد لقاءات دورية في إسرائيل وفي الولايات المتحدة للبحث في المسائل الخاصة، وتحقيق الأهداف التي عرضتها هذه المذكرة. وبالامكان عقد لقاءات خاصة حسب طلب أحد الطرفين. ويعتبر وزيرا الدفاع في كلا البلدين كرؤساء لهذه اللقاءات طالما تسمح الظروف بذلك.

٢ ــ تعالج مجموعات العمل المشتركة المسائل التالية:

(أ) التعاون العسكري بين الطرفين، بما فيه المناورات الأميركية ــ الإسرائيلية المشتركة في الشرق الأوسط.

(ب) التعاون لإقامة نشاطات طوارىء مشتركة بما فيها وضع منشآت صيانة وقاعدة للبنية التحتية الاخرى طبقاً للأهداف الأساسية لهذا الاتفاق.

(ج) التعاون في مجال البحث والتطوير، إستناداً إلى التعاون القائم في هذا المجال.

(د) التعاون في مجال التجارة الأمنية.

(هـ) مجالات أخرى في إطار الأهداف الأساسية لهذا الاتفاق، مثل مشكلات نشر القوات، كما يتفق عليها في مجلس التنسيق.

٣ ــ ان جدول أعمال مجموعات العمل المشتركة في المستقبل، ترتيبها وتقديم التقارير إلى مجلس التنسيق، سيتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

رابعاً ــ تدخل هذه المذكرة حيز التطبيق الفعلي مع تبادل المذكرات، وعندما تكون الإجراءات المطلوبة قد استكملت عند كل طرف. وإذا وجد أحد الطرفين أنه يفضل الغاء مذكرة التفاهم هذه، يستطيع فعل ذلك، بإعلام الطرف الآخر قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء مفعول العمل بالمذكرة.

خامساً ــ لا يعتبر أي أمر ورد في هذه المذكرة ماساً لما سبقه من اتفاقيات وتفاهم بين الطرفين.

سادساً ــ يعتقد الطرفان، بشكل مشترك، أن أي شيء وارد، في هذه المذكرة لا يهدف المساس، ولن يمس، بأية صورة ممكنة، بالحقوق والالتزامات الملقاة، أو التي ستلقى على كاهل احدى الحكومتين وفق ميثاق الأمم المتحدة، أو أي قانون دولي آخر.

ويؤكد الطرفان مرة أخرى إيمانهما بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وتطلعهما للعيش بسلام مع دول المنطقة كلها.

باسم حكومة الولايات المتحدة. كاسبار واينبرغر، وزير الدفاع.

باسم حكومة إسرائيل، أريئيل شارون، وزير الدفاع.

ترجمة: م. ع. و.

(عن العبرية)

Palestine Affairs

No. 125, April 1982

Published monthly in Arabic by the P. L. O. Research Center
P. O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 808976/7/8. Cables: MARABHATH).

Editor: **Bilal El-Hassan**
Annual Subscription
Air Mail: Arab countries — Individuals: L. L. 135 ($40), Institutions: L.L. 250 ($60); Europe — $60; U.S.A. and Elsewhere — $75.
Surface Mail: Lebanon and Syria — Individuals: L.L. 100 ($25), Institutions: L. L. 150 ($35). Elsewhere — $40.

الثمن: ٨ ل.ل. في لبنان
١٠ ل.س. في سوريا
١ دينار في الكويت والعراق
١٢ درهماً في دولة الإمارات العربية
١ دينار في ليبيا
١٠ دراهم في المغرب
١٠ ل.ل. في الأقطار العربية الأخرى

شؤون فلسطينية

١٢٦
أيار (مايو) ١٩٨٢



شؤون فلسطينية

١٢٦ — أيار (مايو) ١٩٨٢

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير: بلال الحسن
المدير العام: صبري جريس

سكرتير التحرير: عز الدين المناصرة

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات)، رأس بيروت — لبنان، ص.ب ١٦٩١، تلفون التحرير: ٨/٧/٨٠٨٩٧٦، التوزيع ٨٠٨٣٢١، برقياً: مرأبحاث، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي) في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا) — للأفراد: ١٢٥ ل.ل.، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٢٥٠ ل.ل.؛ في أوروبا: ٦٠ دولاراً؛ في أميركا وباقي دول العالم: ٧٥ دولاراً. (بريد عادي) في لبنان وسوريا — للأفراد: ١٠٠ ل.ل.، للمؤسسات والدوائر الحكومية ١٥٠ ل.ل.

المحتويات

تقارير

مؤتمرات

كتــب

شهريــــات

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان ميشيل نجّار

الانتفاضة والشخصية الوطنية للشعب

عشية الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، إندلعت الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، وتركزت أنظار العالم كله على هذين الحدثين، فهل هناك صلة بينهما، وماذا ستكون النتائج العملية لكل منهما؟

أما عن الصلة بينهما، فهي قائمة بالفعل، ولكنها صلة سلبية، فكثيرون كتبوا يقولون، إن الانسحاب من سيناء سيشكل مرحلة جديدة في قضية الشرق الأوسط، وغايتهم من وراء ذلك تأكيد اتفاقيات كامب ديفيد كأمر واقع لا فكاك منه، والتركيز على أن أي موقف سياسي مقبل سيكون متأثراً بالضرورة بهذه الاتفاقيات، وبتطبيقاتها الواقعية على الأرض، بحيث تستحيل بلورة موقف سياسي جديد بعيد عنها أو متناقض معها. ويترتب على ذلك، أنه لو أراد الفلسطينيون، أو إذا أراد العرب البحث في تسوية للصراع العربي ــ الاسرائيلي، وتسوية للموضوع الفلسطيني داخل إطار هذا الصراع، فإن المجرى العملي الوحيد الممكن لذلك، هو مجرى اتفاقيات كامب ديفيد، سواء كان ذلك بالتزام نصوصها الحرفية، أم بصياغة نصوص جديدة تنطلق منها أو تطور فيها أو تؤسس عليها.

وقد جاءت الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، وقبلها ومعها انتفاضة أهالي الجولان، لترفض، بعنف وببساطة، هذا السعي لفرض منطق كامب ديفيد على مجرى التسويات السياسية لجوانب الصراع العربي ــ الاسرائيلي. فإزاء الميل الواضح لتصوير اتفاقات كامب ديفيد على أنها تعني فقط تحقيق الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، وإزاء الميل الواضح لتغييب الجانب الاستراتيجي من هذه الاتفاقيات؛ وهو الجانب الذي يفرض الارتباط بالسياسة الأميركية، وبالهيمنة العسكرية الأميركية، وبخلق علاقات التعاون العربي ــ الاسرائيلي، من أجل خدمة هذه الهيمنة، إزاء ذلك كله، كانت انتفاضة المناطق المحتلة رفضاً لهذا الجانب الاستراتيجي في اتفاقيات كامب ديفيد، اتخذ في الجولان مساراً عملياً ضد قرار الضم، واتخذ في الضفة

الغربية وقطاع غزة مساراً عملياً ضد الحكم الذاتي وضد الادارة الاسرائيلية المدنية، وضد عزل رؤساء البلديات، رافعاً، في المقابل، شعارات النضال الوطني الأساسية، شعارات الانسحاب الاسرائيلي الكامل، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة المستندة إلى حق تقرير المصير، وحق كل فلسطيني مشرد في العودة إلى أرضه، وهو ما يعني في النهاية، أن اتفاقيات كامب ديفيد مرفوضة من حيث المبدأ، وليس لأنها تطرح حكماً ذاتياً قاصراً. ومن هنا شكلت الانتفاضة نفياً واقعياً لمنطق الداعين الى اعتبار الانسحاب من سيناء مرحلة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط، لها نتائجها المحتومة وقوانينها المفروضة، ومن نتائجها وقوانينها أن لا بحث في الموضوع الفلسطيني إلا على قاعدة اتفاقيات كامب ديفيد.

وقد وصلت رسالة الانتفاضة هذه إلى عواصم العالم كله. ووصلت، بشكل خاص، إلى العواصم المعادية للقضية الفلسطينية، أو المترددة في الحسم تجاهها. واعترفت هذه العواصم، حسب تعابير سياسييها وكتابها وصحافييها، أن ما حدث في المناطق المحتلة يتجاوز تحليل اسرائيل للأمور؛ وهو تحليل، كان ولا يزال، يركز على أن هناك منظمة ارهابية مشاغبة هي منظمة التحرير الفلسطينية، وأن هذه المنظمة هي التي ترهب سكان المناطق المحتلة ليتحركوا ضد حكم الاحتلال، ولولا ارهابها وتحركاتها لاستتب الأمن والهدوء، ولأمكن فرض الادارة المدنية وتطبيق الحكم الذاتي دون عناء، والوصول باتفاقيات كامب ديفيد إلى نهاياتها الكاملة. وقد سقط هذا التحليل الاسرائيلي لصالح التحليل الذي فرضته وقائع الانتفاضة، وهو تحليل لخصه سياسيون وصحافيون غربيون بكلمات بسيطة تقول: لقد عبرت الانتفاضة عن الشخصية القومية للشعب الفلسطيني، وتجاوزت بذلك التعبير عن التأييد السياسي لمنظمة التحرير. ومع بساطة هذه الكلمات، إلا أنها مست جوهر الموضوع، واعترفت بأن ما تمثله منظمة التحرير، وما تدعو إليه منظمة التحرير، ليس تعبيراً عن وجهة نظر فريق فلسطيني، وليس مجرد موقف معتدل أو متطرف لجهة سياسية، انها الشخصية الوطنية لشعب محتل، تعبر عن نفسها بالعصيان والتظاهر والهتاف والأعلام والحجارة، وبكل وسائل التعبير الممكنة، وفي سياق ذلك تصر على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلها الشرعي والوحيد. وحين أعلن ياسر عرفات أنه لا يدير شؤون الانتفاضة في المناطق المحتلة، كان يعبر بأسلوبه عن الفكرة نفسها، فالشعب يتحرك معبراً عن شخصيته الوطنية، وهو لا يحتاج إلى أوامر يومية حتى يفعل ذلك، فقد انطلقت شعلة النضال عام ١٩٦٥، وهذه هي تفاعلاتها الطبيعية والمنطقية، وحين يبتكر الشعب وسائله النضالية، تكون الثورة قد خرجت من إطارها التنظيمي إلى إطارها الجماهيري.

وقد جاءت مشاركة الفلسطينيين، المحتلة أراضيهم منذ العام ١٩٤٨، بأحداث الانتفاضة، لتعزز مضمون التعبير عن الشخصية الوطنية، خاصة وأن مشاركتهم جاءت من خلال الاحتفال بذكرى يوم الأرض. وبدا واضحاً، من خلال هذه المشاركة، أن الشعب

الفلسطيني إنما يتحرك كشعب، ومن مختلف مواقع تواجده، ولا يشكل تحركه مجرد رد فعل لاحتلال عام ١٩٦٧. ولم يكن إبراز هذه الفكرة أو توضيحها ليحتاج إلى شرح مستفيض، فقد تكفلت بذلك أعلام فلسطين التي رفعت في الجليل والناصرة، كما عبرت عنه شعارات التأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهكذا قالت الأعلام والشعارات: إن تحرك يوم الأرض يتجاوز الإعراب عن التأييد والتضامن، إلى الاعلان عن الالتحام والتمازج ووحدة المصير، وإلى التعامل مع الأرض الفلسطينية على أنها أرض واحدة، سواءً احتلت في العام ١٩٦٧ أم في العام ١٩٤٨.

في إطار هذا المضمون العميق للانتفاضة، برزت لها أصداء سياسية مباشرة ومتنوعة.

ففي داخل اسرائيل، انعكست الانتفاضة أزمة على حكومة مناحيم بيغن، وهي أزمة قد تسفر عن انتخابات جديدة في اسرائيل، تجري قبل الموعد المحدد لها بفترة طويلة، ولكن الجوهري في هذه الأزمة أنها تضع الكيان الاسرائيلي أمام مأزقه الاستراتيجي، بالرغم من القوة العسكرية الهائلة التي يملكها.

وفي العواصم الغربية كافة، حيث الامتداد الحيوي للنفوذ الاسرائيلي، وجدت هذه العواصم نفسها أمام أحداث الانتفاضة ودروسها وجهاً لوجه، كما وجدت نفسها مضطرة ومرغمة على إعلان مواقف تبتعد عن التأييد التقليدي للموقف الاسرائيلي بهذا المقدار أو ذاك، بل وبدأ بعضها يطرح ضرورة العودة لإحياء التحرك السياسي الأوروبي، من أجل الاسهام في إيجاد حلول مرضية لأزمة الشرق الأوسط.

وتفاعلت جماهير العواصم العربية مع الانتفاضة بالقدر المتاح لها من حرية التعبير، بينما شكل غياب التضامن العربي، وغياب استراتيجية عربية موحدة، حاجزاً واقعياً أمام القدرة على الاستفادة من وقائع الانتفاضة، واستخلاص جملة من المواقف الدولية المتناسبة مع زخمها وعطائها.

وهنا بالذات، يبرز أمامنا الدرس الكبير. فقد أعطى سكان المناطق المحتلة من طاقاتهم النضالية أقصى ما يستطيعون، ولكن هذا العطاء لا يستطيع أن يأخذ مداه طالما بقي الوضع العربي عاجزاً عن رسم سياسة موحدة، ورافضاً لمنطق استعمال امكاناته المالية والاقتصادية في الضغط على الولايات المتحدة وعلى العواصم الغربية، لإجبارها على إعادة النظر في سياساتها في المنطقة العربية، خاصة وأن الإقرار بسياسة الضغط هذه، هو المدخل العملي الوحيد لمواجهة اتفاقات كامب ديفيد، وإسقاط هذه الاتفاقات نهائياً، ومنع تسرب الأطروحات التي تدعو لتجديدها، أو تطويرها، أو تكميلها، من وراء ظهر الانتفاضة وانجازاتها.

بلال الحسن

نحو برنامج تنموي من أجل الصمود في المناطق المحتلة

ابراهيم الدقاق

ربما بدا عنوان هذه الدراسة غريباً على انسان غريب عن هذه المنطقة، أو ربما كان غريباً على انسان لم يعان ما عاناه أهل هذا البلد تحت ظروف الاحتلال الاسرائيلي، لأن برامج التنمية تشرع في العادة من أجل المحافظة على مستوى اقتصادي اجتماعي موجود، اذا كان هناك خطر يتهدده، او تشرع من اجل الارتفاع بالمستويات الموجودة اذا توفرت الشروط لذلك. اما ان تكون التنمية من اجل الصمود، فهذا أمر يعكس قلقاً من نوع آخر لم تتناوله كلاسيكيات التنمية.

واذا ما تناولنا هذه الحالة الطارئة نقول انها ناتجة عن احتلال استيطاني معني بالالحاق الاقتصادي للأرض المحتلة وتدمير البنى التحتية التي تشكلت تاريخياً فوقها، وكذلك تدمير الامكانات البشرية والمادية التي تساعد على بناء وطن فلسطيني حر مستقل.

ولذلك فالاحتلال الاستيطاني الاسرائيلي معني بتحقيق أغراضه في المنطقة المحتلة في اطار تطور اقتصاده ومجتمعه. ونبين في هذا الصدد بعض المؤشرات الهامة في هذا المجال(١):

١ ــ تعميق التزاوج بين رأس المال المالي والصناعي الاسرائيلي ومثيله العالمي واتخاذ هذا التشكيل موقعاً متقدماً في نشاط المؤسسة الصهيونية. وقد عبر رأس المال عن دوره هذا بعد فترة بناء الدولة، وبشكل خاص عام ١٩٦٧ ومابعده. وكان من نتائجه زيادة ربط النشاط الاقتصادي الاسرائيلي بالسوق العالمي ودخوله في تشكيلة توزيع العمل الدولية، التي تتحكم بعلاقات الانتاج على مستوى العالم الرأسمالي والعالم الثالث.

٢ ــ الاتجاه نحو زيادة استعمال التكنولوجيا المتقدمة في الصناعة والزراعة،

---

* قُدِّمت هذه الدراسة الى «مؤتمر التنمية من أجل الصمود» الذي عقدته «جمعية الملتقى الفكري العربي» في القدس عام ١٩٨١. وكاتب الدراسة هو رئيس الهيئة الإدارية للملتقى، ورئيس نقابة أصحاب المهن الهندسية، فرع الضفة الغربية.

بغرض تكثيف دور رأس المال والتوفير في اليد العاملة، وخاصة العربية منها، سواء كانت من اسرائيل أم من الأرض المحتلة؛ هذا بالاضافة لتصنيف الصناعة الى أمنية وعادية. فأصبحت هناك الصناعات العسكرية والمساندة والتي تستخدم تكنولوجيا متطورة جداً وأيد عاملة يهودية صرفة فقط. وهناك الصناعات المدنية التي تستخدم أيد عاملة عربية غير ماهرة بالاضافة للأيدي العاملة اليهودية.

٣ ــ وسعت حرب عام ١٩٦٧ السوق الاسرائيلي بضمها مايزيد على المليون مستهلك جديد من الأرض المحتلة دفعة واحدة. وتحولت هذه الأرض الى ثاني مستورد بعد الولايات المتحدة من اسرائيل، والأولى اذا ماخصمنا صادرات الألماس من مجموع الصادرات الاسرائيلية. وأحال الاحتلال الأرض المحتلة الى مخزن يمون الصناعة والزراعة في اسرائيل بحاجتها من العمال غير المهرة بشروط اقتصادية وشروط عمل مريحة.

٤ ــ ان رغبة رأس المال الاسرائيلي في الاستفادة من العمل الفلسطيني المنضبط الرخيص، وزيادة قدرة الأرض المحتلة على الاستهلاك لم يسقط الهدف الصهيوني في ضرورة تهويد الأرض وتهجير الفلسطينيين منها. ومن أجل تحقيق ذلك، لجأت المؤسسة الاسرائيلية الى أسلوبين:

(أ) زيادة نجاعة الانتاج بزيادة استخدام التكنولوجيا في الزراعة والصناعة؛ وبالتالي التقليل من الاعتماد على الأيدي الرخيصة وتيسير هجرتها.

(ب) ولتعويض النقص في الاستهلاك بسبب الهجرة، لجأت اسرائيل الى اعتماد وتطوير سياسة الحدود المفتوحة مع العالم العربي، وتنويع انتاجها، والاعتماد على أسواق خارجية وخاصة بالنسبة لتصدير السلاح. وقد حققت في هذه المجالات نجاحاً كبيراً. فسياسة الجسور المفتوحة عبر الأردن تبعتها الحدود المفتوحة عبر سيناء وعبر الشريط الحدودي في لبنان. وأما في مجال تصدير الأسلحة، فقد احتلت اسرائيل المركز السابع بين موردي الأسلحة في عام ١٩٨٠.

٥ ــ لذلك فان تدشين هذه السياسة الاقتصادية الاسرائيلية استتبعه تسارع في مصادرة الأراضي تحت أعذار مختلفة، وخلق أوضاع صعبة للمواطنين تسهل هجرتهم. ويمكننا الاشارة في هذا المجال الى تصريح أهارون ياريف[٢]، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ــ أبيب، الذي كشف فيه النقاب عن خطة اسرائيلية لإخراج ما بين ٦٠٠,٠٠٠ ــ ٧٠٠,٠٠٠ فلسطيني من الأرض المحتلة تحت ظروف (معينة؟).

وحتى تستجيب أوضاع الأرض المحتلة الى هذه الأهداف الكولونيالية، سعى الاحتلال الى اعادة تشكيل بنيتها، بما يحقق هذه الأهداف. لهذا أصبح لابد من إعادة النظر في برامج التنمية المحلية لتصبح قادرة على خدمة غرض الصمود في وجه الاحتلال الاستيطاني الاسرائيلي على ان تهتم المراجعة بدراسة السبل الكفيلة بوقف التدهور الحالي الذي تفتعله السلطة المحتلة في أوضاع المواطنين تحت الاحتلال أولاً، ومن ثم تدارس امكانية توفير مستوى معيشي مقبول للإنسان الفلسطيني، ودعم قدرته على التصدي للاحتلال من منظور استراتيجي واضح يستخدم عملية التنمية وسيلة من وسائله الفعالة، ويقلل من عملية الاسترخاء السياسي تحت ضغوط أي توجه خاطىء

لعملية دعم الصمود. ولذلك ليس غريباً ان يصبح من غرض هذا البرنامج الدعوة الى وقف التدهور المتلاحق في البنى المختلفة للمجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال بإجراءات تغير من النظرة الكلاسيكية لعملية التنمية. وهنا تبرز فكرة اخراج قضية الدعم من نقطة الاستجابة الآنية للمشكلة والمتصفة برد الفعل العاطفي، الى مرحلة العمل باستراتيجية نابعة عن التصدي للاحتلال، وليس هذا سهلاً بطبيعة الحال ولكنه ليس بالمستحيل.

المناقشة

ان المعاني المشار اليها أعلاه مكمل بعضها للبعض الآخر ومتداخلة تماماً. فهناك صمود الإنسان فوق أرضه، وهناك مشكلة توفير شروط انسانية لمعيشته، وفي حدود معقولة، تجعل قضية تطبيع العلاقات الجارية بين المنطقة المحتلة والعالم العربي واسرائيل منذ عام ١٩٦٧ غير ذات أثر على عمله الدائب من أجل انهاء الاحتلال، وتحقيق حقوقه الوطنية.

وليس من السهل بطبيعة الحال، ايجاد صيغة مثلى تجمع بين المتغيرات الحاصلة في العالم العربي، بما تحمله من توجهات سياسية مختلفة ومتناقضة، وضرورات الصمود والنضال ضد الاحتلال الاسرائيلي. ولكن توضيح رؤية الداخل عن حاجته ستقلل حدود المناورة أمام الأنظمة المتهربة من مسؤولياتها، بحجة عدم المعرفة، وسيؤدي هذا الى الزام العالم العربي بالموقف القومي الصحيح. ونعني بالموقف القومي الصحيح ذلك القائم على أساس الالتزام بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، والموقف المبدئي الذي أعلنته منظمة التحرير بأجهزتها المختلفة من جميع الحلول. ويستتبع ذلك تكييف السياسة العربية لتتلاءم مع هذه الحقوق والموقف المبدئي المشار اليهما. ويجدر، بعد توضيح حاجة الداخل ضمن الاطار الفلسطيني، عدم الخوض في تأثيرات هذا التوضيح على السياسة الداخلية لكل بلد عربي؛ فهو أمر يهم كل شعب في بلده.

التعريف بالمشكلة

لم يأت الاحتلال الاسرائيلي الى الأرض المحتلة كمستثمر او تاجر فقط، وانما أتى مستوطناً راغباً في تهويد الأرض. وتهويد الأرض يعني، بالمنطق والضرورة، التخلص من العنصر البشري العربي كلية أو إبقاء قسم منه ليخدم غرضاً استيطانياً او اقتصادياً دون ان يخل ذلك بالموازين السكانية الاسرائيلية.

وتبقى الأرض محور الصراع بيننا وبين الصهيونية. ففي حين تقيم الصهيونية دعواها على أسس تاريخية وتبطن شهوة كولونيالية، يقف الحق العربي كاستمرار متصل من الوجود والعيش والممارسة والتفاعل مع هذه الأرض كحقيقة لا تقبل الجدل. وأفرز الموقف الصهيوني هذا، معاناة الفلسطينيين والمشكلات التي يواجهها العالم في منطقة الشرق الأوسط. وتتعقد المعاناة وتتزايد المشكلات بتزايد وتصاعد حملة مصادرة الأراضي وحرمان اهلها من الاستفادة منها والعيش فوقها. وعندما أعلنت اسرائيل ضم القدس، في ١٩٦٧/٦/٢٨، بينت أنها وراء ضم الأرض. اما المواطنون فقد حولتهم الى مقيمين، لا مواطنين يملكون الأرض

والحق الطبيعي (لا الممنوح) في البقاء فوقها. وكان هذا القرار الحركة الأولى بعد عام ١٩٦٧ في اتجاه سياسة طرد السكان من أراضيهم والاستيلاء عليها بحجج مختلفة. ولم تتوقف السياسة الاسرائيلية عند حدود الاستيلاء على الأرض ولكنها امتدت الى المعاملة. فالمعارضة للممارسة الاسرائيلية أصبحت تخريبياً في رأيها والسكوت على استيلائها على الأرض ومصادر المياه والطاقة واعادة تشكيل اقتصاد الأرض المحتلة ليستجيب لحاجة الانتاج الاسرائيلي، والسكوت على الاعتداء على الهوية الفلسطينية الخ... أصبح تعايشاً. وطبيعة الدولة اليهودية الخالصة تستدعي إخضاع مجمل النشاطات الوطنية الفلسطينية لهذا الغرض. وهذا يحيل المواجهة بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال الى مواجهة حياتية وحضارية. وكونها تتصف بالمصيرية، اكتسبت المواجهة جديتها التي اتسمت بها، في السابق وفي الوقت الحالي. ولذلك فان الصمود هنا هو صمود حياتي، وتصد حضاري، ونضال من أجل المحافظة على مصير شعبنا ومستقبله. ومثل هذا الصمود، وبهذه الدرجة من الحدة والمصيرية، يستدعي اجراءات تتناسب وطبيعته وترتفع الى مستواه.

تحديد أبعاد المشكلة

من أجل تسهيل المناقشة نحدد أبعاد المشكلة في النقطتين التاليتين:

١ ــ المشكلة المادية و ٢ ــ المشكلة الحضارية والإنسانية.

ونتناول المشكلة الأولى باختصار شديد، فنقول: ان أساس المشكلة هو الأرض: مصادرتها والهجرة منها واهمالها. اما المصادرة فقد بلغت في الضفة الغربية وحدها، حتى نهاية عام ١٩٨٠، ما يزيد على ثلث أراضيها البالغة ستة ملايين دونم تقريباً.

ويذكر تقرير اللجنة المركزية للمؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي أنه في الأربع سنوات الأخيرة نفذت سلطات الاحتلال حملة لمصادرة الأراضي في المناطق المحتلة. فأكثر من ثلث أراضي الضفة الغربية المحتلة صودر بحجج مختلفة، وخلال استعمال العنف العسكري والبوليسي من قبل سلطات الاحتلال[٣]. ويذكر هشام عورتاني ان مساحة الضفة الغربية حوالى ستة آلاف كيلومتر مربع ويقدرها آخرون مثل فان أركادي وتوما ودارين درابكين بالمقدار نفسه تقريباً[٤].

ويؤكد عبد الرحمن أبو عرفة، في دراسة نشرت في القدس بعنوان: «الاستيطان والتطبيق العملي للصهيونية»، استقاها من عدة مصادر أن نسبة المصادرة تجاوزت ثلث مجموع الأراضي في الضفة الغربية. ويورد الأرقام التالية:

الأراضي القابلة للزراعة في الضفة الغربية ٢،٦٥٦،٠٠٠ دونم

الأراضي المستغلة (حوالى ٧٧٪) ٢،٠٤٥،٠٠٠ دونم

الأراضي القابلة للزراعة وصادرتها السلطة الاسرائيلية حتى نهاية ١٩٧٨ (١٢٪) ٢٤٥،٢٨٠ دونماً.

الأراضي لمستغلة وتمت مصادرتها حتى أوائل ١٩٨٠ (تشمل المراعي) ١٠٠،٠٠٠ دونم

مجموع الأراضي المصادرة لصالح المستوطنات حتى نهاية ١٩٨٠ ١،٩٢٥،٠٠٠ الى ٢،١٠٠،٠٠٠ دونم

وأرض الضفة موزعة على الحاجات الأساسية: ثلثها للزراعة، و ١٤٠,٠٠٠ دونم للسكن، والباقي لأغراض أخرى، كالطرق والأماكن الأثرية والمصادر الطبيعية الخ...[٥].

ويقدر عورتاني المساحة المخصصة للزراعة بحـوالى ٤٧٪، ولكنها انخفضت عام ١٩٧٤ بمقدار ٢٣٪[٦].

ولا يمكن ان ندعي ان مجمل الأراضي المصادرة كانت مستصلحة للزراعة، ولا انها كانت زراعية. فهناك أراضٍ صادرها الاسرائيليون لأغراض إسكانية او حربية او خلاف ذلك ولم تكن اراض زراعية بالمعنى الصحيح ولكنها، وبشكل واضح، كانت تسهم بشكل او بآخر في توفير المراعي للثروة الحيوانية وكمجال للتمدد السكاني.

وقد شكلت عوامل المصادرة أحد الأبعاد. أما البعد الثاني، فكان هجرة الفلاح من الأرض. وقد انخفضت نسبة العمالة في القطاع الزراعي ما بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٦ بـمقـدار ٢٨,٢٪[٧]، تحت ضغط انخفاض مردود الزراعة البعلية[٨] وتغير المعايـير الانتاجية وخاصة في حقول البناء، او في السوق الاسرائيلي. أضف الى هذا الهجرة الى خارج الأرض المحتلة. وقد ادى هذا الوضع الى انخفاض نسبة الانتاج الزراعي الى الدخل القومي، من ٣٥,٥٪ عام ١٩٦٨ الى ٢٨,١٪ عام ١٩٧٦[٩]. مع العلم ان انتاجية العامل الزراعي الفلسطيني ارتفعت بالنسبة للعامل الاسرائيلي من ٣,٧:١ عام ١٩٧٠ الى ٢,١:١ عام ١٩٧٦[١٠]. ولعل السيطرة الاسرائيلية على المياه وخاصة في قطاع غزة قد أثرت وتؤثر على التمدد الزراعي ولكن العامل الحاسم يبقى العنصر البشري والهجرة من الأرض. ويقدر عورتاني نسبة المساحة المروية في الضفة الغربية، بنسبة ٤٪ (يؤكد غيره هذه النسبة)، بينما تصل هذه النسبة الى ٤٥٪ في قطاع غزة. وهذا بدوره ينعكس على مردود الكيلومتر المربع في الضفة والذي وصل بأسعار ١٩٧٤ الى (٢٩٦,٠٠٠ل. إ) بينما وصل المردود الى (١,٢٢٣,٣٠٠٠ ل. إ) في القطاع[١١].

وتقتضي معالجة هذا العامل الحاسم اعتبار قضيتين أساسيتين:

أولاً ــ علاقة زراعة الأرض المحتلة بالضفة الشرقية. ونشير، في هذا المجال، الى اعتماد الصادرات الزراعية من الأرض المحتلة على سوق الضفة الشرقية كظاهرة ذات معنى، على ضوء حقيقة ان الضفة الغربية تستورد ٣٥٪ من الخضار التي تستهلكها و ٦٥٪ من الفواكه من اسرائيل[١٢]. وهذا يوضح عملية الاحلال التي تفرضها السلطة المحتلة على السوق المحلية والعمل على توسيعه لاستيعاب المزيد من الانتـاج وارغام الانتاج المحلي على الرحيل عبر الحدود المفتوحة مادامت السياسة الرسمية المعلنة في العالم العربي (ما عدا مصر) لا تسمح بالاستيراد المباشر من اسرائيل.

وثانياً ــ هناك من يرى ان اسرائيل فشلت في اعادة توجيه السياسة الزراعية بحيث تجعلها مكملة للنمط الزراعي الاسرائيلي بدل ان تكون منافساً له. يقول فان أركادي ان ٨٦٪ (١٩٧٢ ــ ١٩٧٣) من الصادرات الى الضفة الشرقية كانت حمضيات وفواكه، وخضار وزيت الزيتون الخ... ولم تتغير مكونات هذه الصادرات الا بالنسبة للحمضيات التي ارتفعت نسبتها من ١٩٪ عام ١٩٦٨ الى ٣٠٪ عام ١٩٧٢ ــ ١٩٧٣[١٣]. الا أننا نعتقد ان الأمر أعمق من هذه الرؤية السريعة للمشكلة. والسؤال هو: هل خططت اسرائيل، أصلاً، لتجعل النمط الزراعي في الأرض المحتلة متكاملاً مع نمطها؟ أم أنها رأت في

التكامل الاقتصادي تناقضاً مع أولوياتها الأخرى؟

اقتصادياً، هناك امكانيتان لجعل الزراعة في الضفة والقطاع مكملة للنمط الزراعي القائم اليوم في اسرائيل(١٤) وهاتان الإمكانيتان هما:

أولاً — تخصيص الأرض المحتلة لإنتاج ما يسمى (ببديل الاستيراد).

ثانياً — تحويلها الى انتاج يعتمد على كثافة في العمل ومعد للتصدير.

(Contracting Labour Intensive Export) كالخضار والتوت الأرضي والزهور، مستغلة بذلك الأيدي العاملة العربية الرخيصة.

أما في الحالة الأولى فان أهم بديل للاستيراد هو الحبوب من أجل الغذاء والعلف. ويساعد انتاجها في الأرض المحتلة اسرائيل على الاستعاضة عن استيراد هذه السلعة الأساسية من الخارج ويخفف قلقها من جراء اعتمادها شبه الكامل على السوق العالمي. اذ ان استيراد الحبوب من الخارج يأتي في المرتبة الثانية بعد استيراد معدات وتكنولوجيا الحرب.

غير ان اعتمادها في انتاج هذه المادة الأساسية على الأرض المحتلة رغم جدواه الاقتصادية يتناقض مع أهدافها السياسية. ولذلك، فهي تبحث عن أساليب بديلة لتوفير الحبوب بدون ثمن سياسي.

وأما في الحالة الثانية فان الفائدة الاقتصادية في توفير مثل هذا النوع من التكامل تعني بالضرورة تطوير بنية زراعية تحتية متقدمة وتقديم حوافز مادية لمثل هذا النوع من الانتاج. ومن شأن مثل هذه السياسة ان تتناقض مع الأهداف السياسية الاسرائيلية لأنها ستزيد من فرص العمل أمام الفلسطينيين وتزيد من أسباب صمودهم وتشبثهم بالبقاء.

وفي اطار التفكير السياسي الاسرائيلي تبقى هناك امكانيتان لربط الزراعة في الضفة والقطاع بالزراعة الاسرائيلية. وهاتان الامكانيتان هما:

أولاً — توظيف تكنولوجيا زراعية متقدمة في الأرض المحتلة كما هو الحال مثلاً في انتاج البذور المهجنة وتكنولوجيا الري. وهذا من شأنه ان يعمق تبعية الأرض المحتلة وذلك باعتمادها واعتيادها على تكنولوجيا لا تملك مقدراتها، وفي الوقت نفسه، سلب الأرض المحتلة مقوماتها الزراعية التقليدية. وتخدم هذه السياسة غرضاً اسرائيلياً علمياً أيضاً وذلك باتاحة المجال لإجراء التجارب على تطوير الزراعة التقليدية في المناطق الجافة بأساليب وتكنولوجيا اسرائيلية.

ونشير الى ان عامل الزمن والاحتكاك بين المزارعين الاسرائيليين والمزارعين الفلسطينيين وهيمنة السياسة الزراعية الاحتلالية قد أحدثت جميعاً تغيراً كيفياً في الزراعة المحلية. وكان لهذا التغير نتائجه في ثلاثة مجالات على الأقل. أولها تحسين النوعية: مما أتاح للزراعة المحلية قدرة محدودة على المنافسة مع المنتوج الزراعي الاسرائيلي في أسواق الأرض المحتلة. وثانيها زيادة فرص العمل في المجالات المرافقة لعملية التحديث. وثالثها الاستجابة لضغوط السياسة الزراعية الاسرائيلية حيثما لم يكن أمام الزراعة المحلية الا الاستجابة. وكمثال على ذلك، اضطرار المزارع الفلسطيني لقبول تقنين المياه واستعمال أسلوب التنقيط وذلك بغرض توفير المياه للمستوطنات الاسرائيلية

التي اقيمت على أرضه، بدل ان يوفرها لغرض توسعه الزراعي. ومثال آخر، اقامه اسرائيل للحواجز أمام تسويق منتجات الأرض المحتلة محلياً وتشجيع المزارع على تصدير منتوجه عبر الحدود المفتوحة بكل مايحمله هذا من آثار سياسية سيئة. وليس غريباً تحت هذه الضغوط أن نلاحظ أن صناعة الألبان العربية وصيد الأسماك، وانتاج البيض ولحوم الدواجن واللحوم الحمراء تكاد تتلاشى من نمط الانتاج المحلي، وذلك بسبب المنافسة الشديدة التي تفرضها المنتجات الاسرائيلية على السوق المحلي وهي متحصنة من الخسارة بالدعم المادي (السوبسيديا). هذا الدعم الذي تحظى به هذه المنتجات الاسرائيلية من السلطة في حين تحرم منه المنتجات المحلية. ولعل مثال الرغيف البلدي الذي يباع بضعف سعر الخبز الاسرائيلي، بسبب رفض اسرائيل دعم انتاج الخبز البلدي في مقابل دعمها للخبز الاسرائيلي، يضيف مثالاً آخر من الأمثلة الكثيرة التي يمكن سوقها في هذا المجال.

ومن المناسب الاشارة الى محاولات فرض تكنولوجيا متطورة على الزراعة في الأرض المحتلة سواء في المستوطنات الاسرائيلية أم بشكل محدود في الأرض المحتلة. وتدعي المصادر الاسرائيلية أنه في الفترة ١٩٦٧ ــ ١٩٧٥ استوعبت الأرض المحتلة تكنولوجيا زراعية جديدة أدت الى زيادة الانتاجية بمعدل سنوي مقداره ١٧,٥ ٪ في الضفة الغربية و١٣,٢ ٪ في قطاع غزة كنتيجة للتحسينات التكنولوجية الزراعية، وكذلك نتيجة ادخال تكنيك يعتمد على التكثيف الرأسمالي والتوفير في الأيدي العاملة. وقد أدى ذلك الى تخفيض عدد العاملين في الزراعة مابين ١٩٦٨ و١٩٧٥ من ٤٧ ٪ الى ٣٦ ٪ في الضفة الغربية، ومن ٣١ ٪ الى ٢٦ ٪ في قطاع غزة[١٥].

ثانياً ــ اجتذاب الفلاحين من العمل الزراعي المحلي الى العمل في الزراعة الاسرائيلية سواء كان ذلك في المستوطنات الاسرائيلية أم في اسرائيل نفسها.

ويبدو ان السياسة الاسرائيلية تواجه اختيارين كلاهما غير مناسب لها. ففي حين ان ضرورات زيادة الربح تستدعي زيادة انتاج المحاصيل المعتمدة على العمل الكثيف، وخاصة المحاصيل المعدة للسوق الأوروبي؛ وهذا من شأنه زيادة اعتمادها على الأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة، يتجه البحث الزراعي الاسرائيلي الى مزيد من التحديث التكنولوجي بغرض التخلص من الاعتماد على هذه الأيدي في الزراعة اليهودية.

وهذا يعني ان تحويل الانتاج الزراعي في الأرض المحتلة تدريجياً، تحت الظروف الحالية، الى انتاج رأسمالي مسلح بتكنولوجيا علمية يعني العمل على تفريغ الأرض من سكانها على المدى البعيد.

ولايمكن إغفال الوضع الصناعي من تقديرنا وخاصة القطاع غير التقليدي. فقد واجه هذا القطاع سياسة تمييزية في فترة الحكم الأردني وهو يواجه سياسة معادية الآن. تقول روز مصلح في دراستها: «من ضمن ١٤ شركة صناعية مساهمة دعمتها الحكومة (الأردنية) كانت هناك شركة واحدة (في الضفة الغربية) هي شركة الزيوت النباتية في نابلس»[١٦]. ففي حين كانت تسهم الصناعة بمقدار ٧ ٪ في الدخل المحلي في عام ١٩٦٨ ارتفعت هذه النسبة الى ٨ ٪ في عام ١٩٧٣ ولكنها انخفضت من ٧ ٪ الى ٦ ٪ بالنسبة للدخل القومي. هذا رغم ارتفاع العمالة من ١٨,٠٠٠ عامل عام ١٩٦٨ الى

٢٠,٠٠٠ عامل عام ١٩٧٣. ويذكر فان أركادي ان التغير في البنية الصناعية كان ناتجاً عن تسارع النمو في قطاعات مواد البناء والمقاولات الفرعية وخاصة في صناعة الملابس. فقد نمت صناعة الملابس بمعدل ٣٠٪ في السنة بداية من عام ١٩٦٩ وحتى عام ١٩٧٢[١٧]. وخلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ انخفضت حصة الصناعة من ٦٪ الى ٤,٤٪ عام ١٩٧٩ من الدخل القومي[١٨].

ويؤكد أبو كشك[١٩] ان عدد الوحدات الصناعية في انخفاض من سنة لأخرى، وقد كانت هذه النسبة أكبر من ٥٪ خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩. وتشكل هذه المعطيات، لأول وهلة، تناقضاً مع النتائج التي تم الوصول اليها من خلال العينة التي قام بدراستها، حيث وجد أن ٥٦٪ من مجموع المصانع التي تم الاتصال بها قد أقيمت بعد عام ١٩٦٧. ويذكر ان التفسير لهذا التناقض هو ان الكثير من المصانع التي أقيمت قبل عام ١٩٦٧ وتلك التي أقيمت بعد ذلك العام لم تستطع الثبات في السوق، بسبب المنافسة التي واجهتها وسوء الأوضاع والسياسة التي عانت منها. لهذا كان عدد الوحدات التي تقام سنوياً أقل من عدد الوحدات التي تخرج من حقل الانتاج خلال تلك السنة.

ومما لا شك فيه ان الحوافز الاقتصادية التي كانت تقدمها السلطة الاسرائيلية للمصدرين المحليين، لعبت دوراً ايجابياً في حركة التجارة عبر الحدود المفتوحة وفي حدود معينة في تكييف الانتاج الزراعي والصناعي ليستجيب لضرورات الاقتصاد الاسرائيلي وعلاقته بالانتاج والسوق المحليين. فقد بلغت هذه الحوافز المالية المدفوعة عام ١٩٧٠ حوالى ثلاثة ملايين وربع المليون ليرة اسرائيلية (أسعار عام ١٩٧٠). نالت منها صناعتا الصابون والزيوت ثلثي هذه القيمة مناصفة تقريباً[٢٠].

ولكن محصلة هذه الحركة التجارية عبر الحدود المفتوحة كانت سلبية في معظمها. فقد حافظت على التجارة ولم تساعدها على التوسع ولم تساعد على ازدهار الضفة والقطاع رغم ان توقفها فجأة سيؤدي الى مشكلات انتقالية لحين ايجاد أسواق بديلة، وخاصة لبعض المنتجات الزراعية[٢١].

واذا ما تناولنا المشكلة الحضارية والإنسانية فان الاحاطة بها تصبح أكثر صعوبة. ولكننا نأمل أن نقدم في هذا الجزء بعض ملامح قطاع الخدمات ودور العمالة. ونأمل ان نقدم كذلك أبعاداً أخرى عند بحث موضوع «الإنسان».

ومما يساعد على فهم حجم التغير في طبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية القاء نظرة سريعة على قضيتين:

١ ـ نمو حجم العاملين بأجر من سكان الأرض المحتلة، سواء كان ذلك في السوق المحلي أم في السوق الاسرائيلي.

٢ ـ آثار هذا النمو على البنية الاجتماعية.

وتبين الاحصاءات نمواً سريعاً في حجم العمالة بمقدار ٦٩,٩٪ ما بين ١٩٦٩ و ١٩٧٤[٢٢]، ولكن هذا النمو السريع لم يأت نتيجة سياسة اقتصادية وطنية في الضفة والقطاع ولكنه جاء استجابة لحاجة السوق الاسرائيلي للعمل المأجور الرخيص. ولم تتحول هذه الأجور الى بناء بضائع رأسمالية في الأرض المحتلة ولكنها بقيت في حيز الاستهلاك تخضع لتأثيرات اجتماعية ناتجة عن عملية التحديث غير المنضبطة، والمتمثلة في المحاكاة

والدخول في سوق استهلاكي لا يتناسب والبنية الاجتماعية والاقتصادية في الأرض المحتلة ولا يخدم، بالنتيجة أي غرض وطني.

وصحيح ان استيعاب ٦٥,٠٠٠ عامل عام ١٩٧٦[٢٣] في السوق الاسرائيلي لم يؤثر مثلاً على الانتاج في الأرض المحتلة في ظل الركود الاقتصادي، ولكنه أثر، بشكل واضح، على الزراعة البعلية. اذ يقدر عدد المهاجرين من الضفة الغربية وحدها في السنوات الخمس (١٩٧٤ ـ ١٩٧٨) بحوالى ٥٠,٠٠٠ مهاجر. وعندما تدهور الوضع الاقتصادي في اسرائيل عام ١٩٧٤ هاجر الفائض من العمال الفلسطينيين الى الخارج. ويقدر عدد المهاجرين سنوياً من الأرض المحتلة بعشرة آلاف[٢٤].

ولو توافر رأس المال الوطني الجاهز للتشغيل مع توافر الأيدي العاملة لأمكن تنشيط صناعة البناء العربية وأمكن بالتالي، وبالاضافة لاستيعاب قسم من فائض العمال، التصدي لحل مشكلة السكن المستعصية في الأرض المحتلة[٢٥]، وفي الحدود التي تسمح بها الظروف.

الإنسان

مما لا شك فيه ان هناك مدارس صهيونية تؤمن بضرورة التخلص من العرب كلية، وهناك مدارس أخرى أكثر برغماتية، تؤمن باستخدام قوة العمل العربية لأنها في رأيها لا تؤثر على سياسة التهويد. وفي الحالتين، يبقى الاجماع على السيطرة الصهيونية المطلقة موضوعاً لا خلاف حوله.

لذلك يصبح الإنسان تحت الاحتلال هدف الهجمة الصهيونية وغايتها من أجل تهويد الأرض.

ومن حيث أراد الاحتلال او لم يرد، فقد عمل على تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية في الأرض المحتلة، مما سرّع عملية الاستقطاب الاجتماعي. وربما يجد الإنسان بعض الايجابيات هنا أو هناك ولكن المحصلة تشكل قدراً سلبياً في المجالين الوطني والإنساني.

فازدياد نسبة العمالة بعد الاحتلال دون تطور اقتصادي في المجالات: الزراعية والصناعية والخدماتية، مع ما صاحب هذا الازدياد من مصادرة للأرض وانتشار للاستيطان الاسرائيلي قد أعطى مؤشرات تحتاج الى وقفة.

ولعل أبرز هذه الظواهر «برلتة» (Proleterianization) السكان وتداعي المجتمع التقليدي تحت تأثير عمليات التحديث الناتجة عن ارهاصات المجتمع الاسرائيلي واقتصاده ووسائله الأخرى. وقد أدت هذه الظواهر الى نتيجتين هما:

أولاً ــ قدرة قسم من الأهالي على التكيف مع هذه التغييرات.

ثانياً ــ عدم قدرة القسم الآخر على التكيف فهاجر أو انزوى.

وقد تفاعل القسم الأول من السكان مع الأحداث وأخذ مواقف سياسية واقتصادية تنسجم مع الأهداف الوطنية. والقسم الآخر اما هاجر من الأرض المحتلة او اتخذ موقفاً هامشياً من الأحداث او حاول الاستفادة المباشرة من الحركة السريعة للتبادل البضاعي، سواء بين السوق الاسرائيلي وسوق الأرض المحتلة أم بين سوق الأرض المحتلة وسوق

الضفة الشرقية.

وقد ادى هذا التمايز الى بروز مدارس الفكر السياسي في الأرض المحتلة، وأبرز هذا التمايز نفسه من خلال انتخابات المجالس البلدية عام ١٩٧٦. ولم تتوقف عملية الفرز السياسي بعد ذلك.

وليس الغرض هنا اجراء تحليل للاتجاهات السياسية، وانما الغرض رسم الاطار الذي تتفاعل ضمنه الأحداث وتؤثر على بقاء الإنسان فوق الأرض. ولا يمكن ان يتم تحديد الاطار دون رصد مكوناته.

وتبرز ظاهرة أخرى ذات دلالة مهمة بشكل واضح، وهي ازدياد اعتماد الإنسان الفلسطيني على المعونة التي تأتيه من الخارج بسبب قصور الاقتصاد المحلي عن تغطية حاجته، ويقدرفان أركادي ان اسهام العمل المأجور خارج الأراضي المحتلة يشكل نصف النمو الكلي تقريباً. ويبدو ان هذا التقدير في محله(٢٦). ففي حين كان اسهام الخارج ٣,٣ ٪ عام ١٩٦٨ من مجمل الدخل القومي للضفة قفزت النسبة عام ١٩٧٣ الى ٢٧,٤ ٪. اما في القطاع فقد تصاعد الاسهام من الخارج وللفترة نفسها (١٩٦٨ ـ ١٩٧٣) بمقدار ٣٦,٢ ٪ ويبلغ متوسط التصاعد في الضفة والقطاع لهذه الفترة ٣٥,٨ ٪(٢٧).

ورغم علمنا ان الأرض المحتلة كانت تعتمد في معيشتها على اسهامات أبنائها في الخارج، لكن هذه القفزة في الاعتماد وازدياد هذه النسبة بهذا الشكل يلفت النظر الى مقدار الاعتماد على العمل المأجور خارج الأرض المحتلة وبشكل خاص في السوق الاسرائيلي.

وبالاضافة للمشكلات الأمنية «والبرلتة» التي أشرنا اليها، فان المواطن يواجه مشكلات حياتية أساسية نشير، في ما يلي الى بعضها:

يقدر الدارسون ان ايجار السكن للعامل يصل في بعض الأحيان الى ٥٠ ٪ من دخله(٢٨) وربما تزداد هذه النسبة مع الهبوط المستمر في انشاء الوحدات السكنية بالنسبة لزيادة الطلب عليها. اذ يذكر ان بداية الأزمة تكون عندما تصل نسبة اشغال الغرفة الى ثلاثة أفراد أو أكثر. فبينما كانت هذه النسبة حوالى ٤ ٪ في المجتمع الاسرائيلي عام ١٩٧٥ كانت النسبة حوالى ٥٠ ٪ في الأرض المحتلة(٢٩).

ومن شأن هذا الوضع الخاص بالإسكان ان يحظى باهتمام كبير لأبعاده الاقتصادية والمعيشية وتعميق الاستقرار.

والمشكلة الأخرى، قضية المحافظة على الهوية الوطنية في وجه عملية التزييف التي تتعرض لها. وليس سراً ان اللباس الفلسطيني والمأكل الفلسطيني أصبحا اسرائيليين في الدعوة الاسرائيلية. والمدن والقرى الفلسطينية تتعرض لعبرنة في أسمائها وتاريخها وأصبحت الضفة الغربية الفلسطينية حالة طارئة على فلسطين تسقط بارادة سلطوية اسرائيلية.

ومن هنا كانت المواجهة المريرة بين الفلسطينيين في سعيهم للمحافظة على هويتهم وبين الصهيونيين الساعين الى انكارها أو تفتيتها او تفريغها من مضامينها الايجابية. ونذكر بالسياسة الاسرائيلية التي تقسم الفلسطينيين في اسرائيل الى مجاميع اثنية بشكل

اعتباطي، كالدروز والشركس والنصارى والمسلمين. وتلتقي هذه الدعوة مع دعوة كوليك رئيس بلدية القدس انشاء مجتمع فسيفسائي في القدس مكون من يهود (ثلثي السكان على الأقل) ومسلمين وأرمن ويونان وسريان وروم ولاتين.. وحتى مقادسة وخلايلة (ثلث السكان على الأكثر تحت السلطة الاسرائيلية). وبسبب هذه المعاناة العميقة امتاز الأدب الفلسطيني في اسرائيل بالواقعية والتحدي والالتزام العميق وبوجهه الإنساني المشرق. وبسبب هذه المعاناة كذلك برزت الصحوة الفلسطينية في الأرض المحتلة بوجهها النضالي والإنساني. وتوجهت الجهود نحو احياء التراث الفلسطيني، من أدب وفلكلور ورسم وتطريز وعادات وتسجيلها وممارستها وانشاء دور النشر لنشر الأدب المحلي وتوزيعه ولتنقل الانتاج العربي من الخارج وتعيد نشره وكذلك تأسيس المجلات والجرائد السياسية والأدبية والفكرية لتتفاعل جميعاً في هذا المجال. وكذلك اقامة المعارض الفنية واللجوء لوصلها بضمير الإنسان في الشارع بالاضافة للمعارض التي تقام بمناسبات وطنية.

فقد نشأ أكثر من مركز لتسجيل الفلكلور والاهتمام به. وأبرز هذه المراكز جمعية انعاش الأسرة في البيرة والتي أصدرت مجلة متخصصة باسم (التراث والمجتمع). ويشكل نشاط الحركة المسرحية مظهراً لردة الفعل العميقة لمحاولة اسرائيل طمس الهوية الفلسطينية وذلك بأسلوب متطور وواع وبانسانية معمقة، ونذكر في هذا المجال التمثال الذي اقامته بلدية البيرة في أحد ميادينها من نحت الفنان انسطاس من بيت جالا وازالته بقرار من الحكم العسكري. ونسجل أيضاً اقامة أول جدارية على مبنى بلدية رام الله من تشكيل الفنان عصام بدر. كما نذكر معارض يوم السجين الفلسطيني عام ١٩٨٠، التي شارك في بعض منها سجناء سياسيون في السجون الاسرائيلية.

ولا تمكن الاحاطة بكل هذه الأمور في هذا المقام ولم يكن هذا هو الغرض. ولكن الغرض كان تبيان الدلالة العميقة لهذا النشاط كرد فعل منطقي لهذه الهجمة الصهيونية. وربما شكلت هذه اليقظة الثقافية والفنية، والتزامها بمنهج حياتي محلي ذي بعد إنساني عميق في مواجهة عمليات الانكار ومحاولات إحلال الهوية الوطنية في اطر كوزموبوليتية، دفاعاً مصيرياً عن خصوصية هذه الهوية: فلقد تعرضت هذه الخصوصية الى الخطر عندما حلت لفترة طويلة في أطر عربية كادت تذيبها في نسيجها. وذوبان هذه الهوية في نسيج آخر يوازي بشكل او بآخر مخاطر زوالها بسبب الاعتداء عليها وتشويهها مما يشكل في كلتا الحالتين خطراً وطنياً على القضية الفلسطينية.

وعلى هذه الخلفية النفسية، التي تشكلت عند الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال، وتحت مجمل الظروف التي أدت اليه، أصبح التعليم الفلسطيني موضع اهتمام بشكل جاد.

الحل ومقتضياته

الخلفية

ليس من السهل تنفيذ اقتراحات لا توافق عليها أطراف معادلة الواقع الذي يعيشه الإنسان تحت الاحتلال. ويقف الاحتلال عقبة كأداء في طريق الحل.

وتحت ظروف الأرض المحتلة الحالية تظهر أهمية السلطة الوطنية والصعوبات التي يخلفها غيابها.

ولكننا من واقع ما نعيش يمكننا التأكيد انه نشأت سلطة أدبية من خلال الدور الذي تقوم به المؤسسات الوطنية ووحدة عملها وتكامله. وكانت الاستجابة الجماهيرية لهذه السلطة الأدبية أكبر حافز لتعميق هذه السلطة. وتتعمق هذه السلطة بتعميق هذه المؤسسات الوطنية لدورها الاجتماعي واستجابتها لمقتضيات مواجهة الاحتلال وممارسته. وهذا من شأنه تعميق الثقة. ولعل مثل لجنة التوجيه الوطني أصدق تعبير عن الرغبة الجماهيرية للالتزام بالقرارات التي تصدر عن ارادة وطنية.

ويعكس الصراع بين هذه السلطة الأدبية وبين سلطات الاحتلال مدى تخوّف الاحتلال من المواجهة المنضبطة التي تمثلها هذه الإرادة التي تعبر عن نفسها بأساليب مختلفة. ويجدر بنا، ومن منطلق حرصنا على صمودنا، دعم هذه السلطة والعمل بشكل مستمر لحصر الصراعات الداخلية ضمن أسيجتها لتبقى في بعد عن الاستثمار الاحتلالي.

وبطبيعة الحال فان العلاقة الجدلية العميقة التي تحكم علاقات مؤسساتنا الوطنية في الداخل بهذه الارادة الوطنية الجماعية هي العلاقة نفسها التي تحكم علاقات هذه السلطة ــ الارادة مع نضال الشعب الفلسطيني في الخارج، وتؤكد وحدة شعبنا ووحدة تمثيله وقيادته، وبالتالي، تيسر تشكيل القرار الفلسطيني العام بشكل ديمقراطي وملزم.

ولا يمكن ان تتعمق هذه السلطة ــ الارادة الا بالاستناد الى الوحدة الوطنية الملتزمة بالبرنامج الوطني الفلسطيني وقرارات المجالس الوطنية المتعاقبة، وتحويل هذا الشعار الى ممارسة يومية على المستويين الخاص والعام.

والوحدة الوطنية وصمود شعبنا هما حالتان تفضي الواحدة منهما للأخرى بيسر. وطبيعة الوحدة الوطنية أنها تهيء الأرضية المناسبة لاستمرار الصمود وتنامي التفاعل المتصاعد للنضال الفلسطيني العام ليفضي، وكنتيجة منطقية، الى تحقيق الحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني.

اذاً، لا مندوحة من تعميق هذه السلطة وتهيئة الأسباب الموضوعية لزيادة فاعليتها، ولا ضير من الاختلاف ضمن حدود الوفاق الوطني حتى تنمو هذه السلطة نمواً ديمقراطياً ووطنياً. وليس غريباً ان تكون التجربة الوطنية تحت الاحتلال ذخيرة فلسطينية جديرة بكل اهتمام. ولكن هذه التجربة، على نضجها، تبقى جزءاً من تجربة فلسطينية أوسع، والرؤيا الفلسطينية لأمور الداخل تتم دائماً ضمن الرؤية الفلسطينية الواحدة. ولذلك فان بلورة الداخل لرؤياه ضمن الاستراتيجية الفلسطينية العامة، تعتبر اسهاماً كبيراً في بلورة هذه الاستراتيجية، ويبقى الداخل جزءاً من كل فلسطيني، موحد الهدف والعمل والقيادة. ومادام التفكير في السلطة الأدبية الوطنية ضرورة لجمع الكلمة سياسياً فان تعميقها ضرورة لتخطيط المستقبل تحت ظروف الاحتلال طالت أم قصرت. بل لابد من توافر هذه السلطة ورعايتها ودعمها ان كنا نهدف حقاً تخطيط تنمية تخدم الصمود.

وتبقى هناك فلسفة البرمجة وأسسها. ومن تحليلنا لأهداف الاحتلال الاسرائيلي تبين لنا تركيزه على التخلص من الإنسان الفلسطيني وتهويد أرضه. لذلك، تصبح المحافظة على الأرض هدفاً أساسياً لا يمكن ان يتم الا بدعم صمود هذا الإنسان فوقها

لتبقى عناصر القضية الوطنية متكاملة في الواقع وفي ضمير الانسان تحت الاحتلال وفي ضمير الناس، على اختلاف أجناسهم خارج منطقة الاحتلال.

ولهذا، فان توفير الحدود الدنيا، على الأقل، لمعيشة هذا الإنسان فوق أرضه، مهمة وطنية من الدرجة الأولى.

ورغم أننا لم نتعرض لكثير من شروط حياة هذا الإنسان تحت الاحتلال، فان توفير هذه الشروط ضروري وأساسي: كالصحة والرعاية الاجتماعية، كمثل على ذلك. ولكن هذه الخدمات تبقى قاصرة عن توفير شروط الصمود اذا لم توفر أكبر عدد من فرص العمل سواء كانت مجزية اقتصادياً أو دون هذا الجزاء الاقتصادي، على ان يسدد الفارق بين هذا الجزاء وعدمه، مما اصطلح على تسميته بأموال الصمود. ولا يمكن توفير هذه الفرص الا بتنمية اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحقيق هذا الغرض وإلى الحفاظ على الأرض.

الزراعــة

ولعل أشرف مكـان لخلق مجالات العمـل هذه هـو الزراعة والأرض الزراعيـة وما يتصل بها جميعاً من صناعة وخدمات. والغرض من ذلك المحافظة على الأرض وتأكيد العلاقة بين الإنسان والأرض: تعطيه ويعطيها وتحميه ويحميها، لأنها سبب معاشه وهو سبب عطائها.

ولا يجوز ان نحيل السياسة المائية الاسرائيلية وسيطرتها على مصادر المياه الى استكانة. بل الواجب ان نحيل هذا الأمر الى حافز سياسي لإنهاء الاحتلال. ولكن، وتحت الظروف الحالية، لابد من التعامل مع الواقع بغرض تغييره واخراجه من سلبيته الى قدر ايجابي. فالزراعة في الضفة الغربية كانت تعتمد على الزراعة البعلية بشكل أساسي. فمساحة الأراضي البعلية تمثل ٩٦٪ من مجموع الأراضي المزروعة. والمشكلة تختلف في غزة؛ فالأرض التي تعتمد على الزراعة المروية تزيد على نصف الأراضي الزراعية، وسياسة سلطة الاحتلال تعتمد وقف التوسع في زراعة الأرض. ويقضي هذا، بـطبيعة الحـال، بضرورة الاهتمام بالزراعة البعلية وتوسيع الرقعة الزراعية التي تزرع بهذا الأسلوب. ولا بد من زيادة مردودها بالأساليب الحديثة. ورغم ان المردود الزراعي الأعلى لا يعني بالضرورة زيادة فرص العمل في العمل الزراعي المباشر، الا انه يوفر فرص عمل في المجالات المتصلة بالزراعة. وتشكل هذه الفرص نسبة أعلى من تلك التي يوفرها العمل الزراعي في المجتمعات الصناعية[٣٠] وتبين دراسة أجريت على حالة في غور الأردن عن معلومات أكثر واقعية. تقول الدراسة: ان اسكان ١١١,٠٠٠ نسمة في مساحة ٢٠٠ كيلومتر مربع يوفر ١٣٢٠٠ فرصة عمل في الزراعة المباشرة ويوفر ٤٥٠٠ فرصة عمل في خدمات الانتاج و٢٧٦٠ في الخدمات الادارية والعامة. بمعنى ان حوالى ثلث العاملين في الزراعة يعنون بقضايا متصلة بها[٣١]. ولذلك يصبح البحث العلمي وتطبيقاته ضرورة لزيادة الانتاج رأسياً، مما يوفر فرص عمل لقطاع آخر من السكان من اختصاصات مختلفة. واذا ما اتبعنا ذلك باستصلاح الأرض وتوسيع الرقعة الزراعية تكون النتيجة منسجمة مع التطلعات الوطنية. ولعل مثل قلقيلية بعد عام ١٩٤٨ ولجوء أهلها لاستصلاح مساحات من الأرض لم تكن مستغلة من قبل حافز للسير على هذا المنهج.

وهناك مشكلة تفتيـت الملكية الزراعية وآثارها السلبية. ولا يبدو هناك حل لهذه

الحالة تحت الظروف الحالية الا اللجوء للعمل التعاوني سواء تم ذلك بموافقة رسمية أم من خلال الاتفاق الطوعي بين المزارعين. وليس الأمر سهلاً ولكن تعميق الولاء الوطني للارادة الوطنية كفيل بجعل الأمر أكثر سهولة. ومادمنا لانصدر في قضايانا الوطنية من وضع مريح دائماً وانما نصدر من تحدٍ، فان أحد التحديات التي نملك ناصيتها، هو تعميق هذا الولاء على حساب التشرذم الذي خلفته عهود سابقة وظروف اجتماعية نشأت في ظل الاحتلال.

ولايفوتنا ونحن نتصدى للمشكلة الزراعية الاهتمام بالثروة الحيوانية وحفظ التربة والتحريج بزراعة شجر الزيتون والأشجار المثمرة لا الأشجار الحرجية، وذلك تحسباً من تصنيف الأحراج املاكاً عامة، وهذه الأمور مهمة من حيث توفير فرص العمل، والحفاظ على الأرض من حيث الملكية ومن حيث الشروط الزراعية وتلبية الحاجة الغذائية المتنامية في المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال.

وكما أسلفنا، فان النمط الزراعي المحلي لازال يواجه منافسة الانتاج الزراعي الاسرائيلي لعدم استجابته للسياسة الزراعية الاسرائيلية تماماً. ونعتقد ان اعتماد الانتاج الزراعي المحلي على التصدير يحمل محاذير ليست قليلة تحت المتغيرات السياسية الحالية. وحتى يمكن التقليل من هذه المحاذير لابد من الاهتمام بالمحافظة على نمط الاستهلاك المحلي والتأكيد على نواحيه الايجابية. وهذا سيجعل الانتاج الاسرائيلي الموجه أساساً للسوق الاسرائيلي والأوروبي، في وضع غير مريح في الأرض المحتلة، ويتم هذا باعتماد عملية ارشادية تتصل بايجابيات العادات المحلية والدعوة للتمسك بها. ان اهتمام الانتاج المحلي، بسد حاجة استهلاكية تختلف عن النمط الاستهلاكي الاسرائيلي والأوروبي، يخدم الانتاج المحلي. وكمثال على ذلك استهلاك زيت الزيتون والجبنة البلدية والزيتون البلدي والخضار البلدية واللحوم البلدية والفواكه البعلية التي تناسب الذوق المحلي ولاتناسب بالضرورة الذوق الاسرائيلي.

وكما أسلفنا، فان الأمر يتصل بالارشاد تحت ظروف غير مواتية. ولكن متى كانت الظروف مواتية تحت الاحتلال؟

الصناعة

رغم تأكيدنا على الدور الزراعي وأهميته القصوى لبقاء الأرض والهوية وزيادة فرص العمل في الحالات الزراعية والخدمات الملحقة بها، لايمكننا التغاضي عن واقع الصناعة وتوفر مهارات صناعية من مستويات مختلفة. ونواجه في هذا المجال نوعين من الصناعة: الصناعة التقليدية ومعظمها حرفي، والصناعة الآلية او شبه الآلية.

وليس من الممكن، تحت هذه الظروف غير المواتية، الاعتماد على رخص العمل العربي لمنافسة الصناعة الاسرائيلية. ولانقلل من هذا العامل مع ما يحمله من مؤشر اجتماعي سلبي، ولكن الدعم الذي تتلقاه الصناعة الاسرائيلية من الدولة والجيش يخرجها ظافرة من المنافسة العربية ولو على حساب الجدوى الاقتصادية. فالاعفاءات من دفع الضريبة بلغت في اسرائيل (١٠٨,٥) مليار ليرة لسنة (١٩٨٠) تحت اسم تشجيع الاقتصاد. وبلغت قيمة الدعم (السوبسيديا) لأصحاب الصناعات (٤٠,١)

مليار ليرة منها (٣٠،٩) مليار ليرة للصناعة و(٤) مليارات للزراعة و(٢) مليار لبناء الشقق السكنية و(٢،٢) مليار لفرع الفنادق و(١) مليار للتصدير. وتخسر مداخل الدولة (٣٠،٤) مليار ليرة بسبب تشجيع السوق المالي (البورصة). وهذا الرقم يغطي (٢٤،٧) مليار ليرة من ضريبة الأرباح من بيع السندات المسجلة في البورصة.

كما يضيع مبلغ (٢،٢) مليار ليرة بسبب تخفيض الضريبة بموجب قانون تشجيع الاستثمار (لأصحاب الرساميل)[٣٢]. وليس هذا الأمر بجديد على الصناعة الاسرائيلية فقد كان كذلك قبل عام ١٩٦٧ وازداد بعد ذلك. وهو ليس بغريب مادامت الدولة نفسها تتغذى غذاءً اصطناعياً وتتنفس تنفساً اصطناعياً لتتمكن من البقاء. وليس هذا موضوعنا ولكنه مؤشر على نوع المنافسة التي يواجهها انتاجنا المحلي بشكل عام. وهذا الوضع يدفعنا، ونحن نواجه مصيرنا، الى ان نتجاوز عن الجدوى الاقتصادية وان نصر على الجدوى الوطنية. وهذا يعني ضرورة تبني تقديم دعم مالي على الانتاج اذا ما استجاب هذا الانتاج لداعي الخطة الوطنية للتنمية من أجل الصمود. وليس عيباً ان نستفيد من انخفاض كلفة العمل في قطاع الانتاج العربي وتوظيفه توظيفاً وطنياً ليخدم الصمود. وهنا لا بد من الاشارة لبعض الحدود التي يجب الاهتمام بها لتخدم هذه الخطة.

١ ــ تحميل الغرف التجارية والصناعية مسؤولية وطنية تخطيطية، وذلك بتكليفها العمل على التقليل من التكرار والمنافسة خارج اطار الخطة العامة للوصول الى حد أدنى من التكامل الصناعي، وانشاء جهاز معين، بغض النظر عن مركزه، يخطط للعملية الصناعية بغرض دعم صمود المواطن.

٢ ــ ضبط حجم الانتاج ليتناسب مع استهلاك المنطقة الجمركية في الأرض المحتلة وان لايتجاوز الانتاج حدود الاستهلاك والانتقال الى التصدير، الا اذا كان عن طريق البحر. فمعظم الانتاج الصناعي في الضفة الغربية يتوجه للاستهلاك المحلي، ولا يزيد مايصدر عن ١٠٪ من هذا الناتج. وصناعة الصدف تواجه بعض الصعوبات بسبب صعوبات استيراد المواد الخام اللازمة باستمرار. اما صناعة خشب الزيتون الزخرفية فقد حصل فيها تقدم ملحوظ لتوفر خشب الزيتون بكثرة في الضفة الغربية[٣٣]. وحتى هذا التصدير بحاجة الى ترشيد، وذلك للمحاذير السياسية من التصدير بشكل عام وعبر الحدود المفتوحة بشكل خاص، وخاصة بعد معاهدة الصلح الاسرائيلية ــ المصرية. وكمثال على مانقول، محاولة السلطة المحتلة التلاعب في عملية التصدير، توسيعاً وتقليصاً، تبعاً لغرضها تحجيم المعارضة لسياستها. ولعل أبرز مثليـن هما قضية تصدير الحمضيات وتصدير السمن النباتي خارج الأرض المحتلة. وينطبق هذا الأمر على كل أوجه الانتاج.

٣ ــ توجيه الصناعة المحلية لتلبي الحاجة المحلية الخاصة بالأرض المحتلة. فهنالك نمط استهلاكي محلي، يختلف عن نمط الاستهلاك الاسرائيلي، يتيح للانتاج المحلي ان يتمتع بوضع تنافسي أفضل مقابل الصناعة الاسرائيلية.

٤ ــ ان استجابة الصناعة لداعي التطور لايعني زيادة البطالة. ذلك ان الخدمات التي تنشأ حول التحديث لتخدمه وتصون الأجهزة والآلات تستوعب عمالاً زائدين وتخلق فرصاً للعمل تختلف نوعاً وتستجيب لتطور التعليم والمهارات الجديدة.

٥ ــ وتبرز المواجهة السياسية بكل أبعادها في قضية انتاج الكهرباء وتوزيعها

واستهلاكها. فالسلطة المحتلة تسعى جاهدة لربط الأرض المحتلة بالشبكة القطرية الاسرائيلية لتتحكم بحجم التنمية وتوجيهها توجيهاً استهلاكياً لا انتاجياً. وقد نجحت الى حد بعيد في هذا المجال، كما نجحت في قضية السيطرة على المياه. ولم تحسم القضية لصالح اسرائيل في ثلاث مناطق حتى الآن، وهي: القدس ونابلس والقرى. وما زال هناك امكانية لايقاف المد الاسرائيلي عن طريق تزويد القرى بالكهرباء من مولدات صغيرة وعدم التوقف عن المقاومة في القدس. ان انشاء شبكة وطنية في الضفة والقطاع يبقى هدفاً لا يجوز السكوت عنه. وكذلك فان دعم مشروع كهرباء نابلس وشركة كهرباء القدس وانشاء جمعيات تنوير محلية في القرى ضمن مخطط عام هدف يجب تحقيقه. ولا بد من العمل باستمرار للتخلص من السيطرة الكهربائية الاسرائيلية.

٦ ــ ضرورة التركيز على الصناعات الحرفية للأسباب التي ذكرناها في البند ٣ ولتخصص هذه المناطق بهذه الصناعة في بعد عن المنافسة الأجنبية(٣٤).

٧ ــ وصناعة السياحة قطاع مهم في حياة سكان الأرض المحتلة. وخاصة في منطقتي القدس وبيت لحم. واذا ما أجزنا لأنفسنا ان نقسمها الى قسم الخدمات والقسم الحرفي، فان الخليل وبيت لحم تنتجان أعلى نسبة من التذكارات السياحية في جميع الأرض المحتلة. فصناعة خشب الزيتون والصدف من أهم صادرات الضفة الغربية لأوروبا والولايات المتحدة(٣٥). وقد طرأ على هذه الصناعة تطور وتوسع بعد عام ١٩٦٧ بينما واجهت السياحة في القدس جموداً وربما تخلفاً في بعض النواحي. وقياساً على التوسع السياحي في الجانب الاسرائيلي من القدس أصبح القطاع الفلسطيني يشكل جزءاً هامشياً من مجمل السياحة في هذه المدينة. فلم يطرأ عملياً توسع في السعة السريرية في فنادق القدس بسبب الاجراءات الاسرائيلية، ولم تتم هذه السعة بشكل مناسب في بيت لحم. وعانت السياحة الداخلية ضموراً كبيراً وخاصة بعد الاجراءات الأمنية الاسرائيلية الأخيرة. وتصبح العناية بالسياحة الداخلية ذات مدلول كبير اذا ما تجاوزنا الفائدة المادية الى الفائدة الوطنية في وجه محاولة تفتيت المنطقة جغرافياً وديموغرافياً ومحاولة السلطة اسقاط اسم فلسطين تاريخياً وجغرافياً وحضارياً من ضمير الفلسطينيين، واسقاطها من برنامج التعليم والتثقيف ومحاولة إضعاف علاقة الأرض المحتلة مع العالم العربي.

٨ ــ التركيز على صناعة البناء لأنها تيسر على المواطنين وتوفر ما لا يقل عن ٢٧٠ ألف فرصة عمل اضافي، في حالة وقف الهجرة حتى عام ١٩٩٠(٣٦).

٩ ــ والصناعة المتخصصة التي تحتاج الى تطوير هي صناعة استخراج الحجر وتصنيعه. وتكاد تكون هذه الصناعة حكراً للمنتجين المحليين. ويستدعي الأمر دراسة امكانية السير على النهج الايطالي، وبتواضع، في انشاء صناعة حجرية متطورة بالاضافة لعملية الاستخراج.

١٠ ــ ويجدر بنا الاهتمام بصناعة تعتمد على الخامات المحلية بشكل أساسي والاقلال من الصناعات المعتمدة على مواد أولية مستوردة، خوفاً من اختناقات مستقبلية تتم نتيجة قرارات سياسية متحيزة. والمهمة الأخرى توسيع السعة الوظيفية في الصناعة المحلية كضرورة وطنية تستدعيها استراتيجية الصمود.

التعليم والثقافة والتوجيه

هناك اجتهادات حول نوعية التعليم وأسلوبه ولكن هناك اتفاق على ضرورته وضرورة توسيعه. ومما يطمئن من ناحية، ان هناك جهوداً جيدة تبذل لمحو الأمية، وهناك إجماع على ذلك، ولكن من ناحية ثانية، هناك تسيب بالنسبة للخطة الوطنية للتعليم والثقافة والاعلام. هل يبقى التعليم خاضعاً لغرض تصديري بما يحمله ذلك من مخاطر هجرة المتعلمين؟ أم يجري تخطيطه ليناسب حاجة الأرض المحتلة الانتاجية؟ وقبل الإجابة والدخول في أية تفاصيل، هناك سؤال يطرح نفسه: هل هناك هدف للتعليم أصلاً؟. هل يخدم حاجة الأرض المحتلة بوضعه الحالي؟ هل يلبي شروط السوق العربية الجديدة؟

واضح ان العملية التعليمية، وبسبب من السياسة الاحتلالية، تعاني من تدهور، وتصبح المهمة الأولى وقف هذا التدهور ومن ثم اللجوء الى التوجيه.

وليس غريباً ان تقوم البلديات والمؤسسات الأخرى بسد الحاجة للغرف الدراسية حيثما أهملت السلطة الاحتلالية القيام بواجبها. ورغم جميع هذه الجهود كانت مشكلة التعليم تتزايد حدة مع الوقت وخاصة بالنسبة للمناهج التعليمية والكتب المدرسية. ونسبة المدرسين للطلبة إذ ان ٤١,١٪ من السكان في عام ١٩٧٧ كانوا في سن التعليم (ما بين ٥ سنوات وعشرين سنة). بينما نسبة غرف الفصول التي تستوعب أكثر من ٣٠ طالباً تصل الى ٩٢,١٪ في الريف و٦٠,٨٪ في المدينة (١٩٧٧ ــ ١٩٧٨)(٣٧). وهذا قد أحل العملية التعليمية في وضع خطر جداً. وانعكس هذا بشكل خاص على التعليم الجامعي الذي نمت مؤسساته بشكل واضح بعد عام ١٩٦٧ كاستجابة غير مخطط لها. وكان لبروز مجلس التعليم العالي رنة ارتياح في الأوساط المعنية، وأثار تشكيله أملاً باحتواء العملية التعليمية بأكملها. ولكن هذا الهدف لم يتحقق حتى الآن لأسباب كثيرة خارجة عن نطاق بحثنا. ولكن اعتماد استراتيجية واضحة للتعليم يبقى ضرورة كبيرة تواجه الإنسان في الأرض المحتلة. فالتعليم يحتاج الى تحديد هدف وأسلوب، والتنسيق بين مؤسسات التعليم أصبح أكثر الحاحاً. وتحت ظروف غياب الخطة الوطنية التعليمية لا يمكن للنشاطات الثقافية الأخرى ان تسد الفجوة الناتجة عن غياب التنسيق بين ما يجب وبين ما هو موجود. ففكرة انشاء مجلس التعليم العالي كانت قد برزت أثناء الندوة التي عقدتها نقابة أصحاب المهن الهندسية/ فرع الضفة الغربية بتاريخ ١٧/٦/١٩٧٧، وتلخص النقاش في ضرورة احتواء العملية التعليمية في اطار واحد. لكن مشكلات انشاء الجامعات الجديدة وضياع الهدف من خلال تنافس غير منضبط أديا الى تخلف المجلس عن مهماته. ومما لا شك فيه ان ضغوط الاحتلال هي السبب الرئيسي في محاولة افشال العملية التعليمية. وليس من نافلة القول ان قرار الحكم العسكري رقم ٨٥٤ لعام ١٩٨٠ يبقى معلماً أساسياً لسياسته المناهضة للتعليم(٣٨). ورغم ازدياد عدد الخريجين من الجامعات فان هذه الزيادة لا تعوض عن النوعية المتدنية التي بدأت تظهر سواء على مستوى نتائج التوجيهي أم على مستوى الدراسات الجامعية.

ولو نظرنا نظرة اقتصادية للتعليم، أي كمصدر للدخل، لعرفنا ان تردي المستويات التعليمية يعني تردي امكانية استيعاب الخريجين في اقتصاد الأرض المحتلة او في

اقتصاد العالم العربي. فالعالم العربي، وخاصة المنطقة البترولية منه، أصبح بحاجة لمؤهلين من مستوى رفيع للقيام بالمسؤوليات الفنية والادارية التي يستدعيها نموه الحالي. ويمكنه ان يلبي هذه الحاجة وبشكل انتقائي من السوق الأوروبية والعالمية التي يعاني مؤهلوها من حالة بطالة. بمعنى آخر فان فلسطينيي الأرض المحتلة أصبحوا يواجهون تحديات التطور الحديث في العلوم والادارة، في حين تتدهور العملية التعليمية في الداخل لدرجة ان أصبحت المحافظة على المستويات التي كانت سائدة قبل أربعة عشر عاماً تشكل أملاً للمتخصصين. وفي وجه المنافسة الأوروبية والأميركية واليابانية، أصبح مقام الفلسطيني في العملية الإدارية والانتاجية في العالم العربي يتدنى والطلب على خدماته يتقلص. ولا يمكن نفي تأثير ذلك على وضعه الاقتصادي والمعيشي، ولا يمكن نفي تأثير ذلك على قضيته السياسية. والسوق المحلي كذلك، وبسبب ظروف البطالة العالية، يجنح الى الانتقاء. ولابد من لفت النظر الى ان الأسباب السياسية التي تتيح للعالم العربي التغاضي عن تدني المستوى التعليمي للدراسين في الأرض المحتلة لا تلزم العاملين في السوق أخذها بعين الاعتبار. هذا بالاضافة الى ان الأسباب السياسية التي بررت هذا التجاوز غير ثابتة وليست بالضرورة أمراً يركن اليه. ولذلك لا يجوز ان يبقى الوضع في مجال التعليم معتمداً على كرم في الخارج وضغط الاحتلال في الداخل دون ان يقوم مجلس التعليم العالي بمسؤولياته الوطنية.

ويحضرنا في هذا المجال، كذلك، دور وكالة الغوث الدولية التي تحاول ان تتخلص من مسؤولياتها التي ألقاها عليها المجتمع الدولي لتزيد من أزمة التعليم. ورغم ان الضغوط السياسية والاقتصادية التي تعيشها الوكالة تترك ادارتها في وضع غير مريح، الا ان القيام بهذا العبء يشكل أقل واجبات الأمم المتحدة تجاه الفلسطينيين مقابل القرارات المجحفة التي صدرت عنها بحقهم وسببت لهم هذا الوضع المأساوي.

والتعليم حتى عام ١٩٦٧ كان يتحسس حاجة السوق العربي بشكل عام ويخدم غرض النظام السياسي، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. ورغم هذا التوجيه، الذي لم يكن بالضرورة يخدم غرضاً فلسطينياً، فان وضع التعليم كان بالقطع أفضل بمراحل من الوضع الذي برز بعد الاحتلال. ولم تتمكن امتحانات التوجيهي التي تتم باشراف وزارة التربية والتعليم في عمان من ابقاء العملية التعليمية في الضفة الغربية ضمن نفس الاطر التي طورتها الوزارة في الضفة الشرقية. وتتزايد الفوارق، رغم كل هذا، بشكل واضح مع مضي الوقت. وهذا يعني ان الوحدة التعليمية بين الضفتين هي وحدة شكلية تلتقي فقط في امتحانات التوجيهي. ويتأثر التعليم في الضفة الغربية بعوامل ناتجة عن وجود الاحتلال، وعن محصلة الصراع بين أهل الضفة وبين سلطات الاحتلال. ولذلك فهو خاضع لسياسة متأرجحة متأثرة بمتغيرات لا تمت بالضرورة لحاجات السوق المحلي او الخارجي.

وتظهر المشكلة بوضوح أكثر في المرحلة التي تلي الدراسة الثانوية، فبينما هناك امتحان موحد لخريجي الصف الثالث الثانوي يستدعي حداً أدنى من التنميط بين المسافات التعليمية، تفتقر المرحلة التي تلي الثانوية لمثل هذه الامتحانات وهذا التنميط والتوحيد. فالكليات الجامعية تعتمد على مناهج مستوردة من الجامعات الأوروبية والأميركية دون ان يتسنى لاداراتها اعادة صياغتها بما يتناسب والخطتين التعليمية

والوطنية للتنمية. والسبب في ذلك عدم وجود الخطط أصلاً والتسيب الحاصل في الدراسات العليا. ولذلك يصبح الاجتهاد القائم على الرؤية الفردية، هو المقياس والمعيار. وهذا الاجتهاد يحمل مخاطر لا تخفى على أحد. وهكذا تتحول العملية التعليمية الى عملية تخدم نفسها او المشرف عليها دون اي مضمون يخدم غرضاً وطنياً. وبذلك يتحول نظامنا التعليمي الى نظام هجين لا يمكنه ان يستجيب لحاجات السوق المحلية، ولا يرتفع ليلبي حاجة السوق الخارجية القائمة على اقتصاد متطور.

ومع اننا نشعر بالفخر ونحن نسجل رقماً قياسياً في عدد خريجي الجامعات من الفلسطينيين اذ بلغت النسبة ٢٠ في الألف عام ١٩٧٦ ــ ١٩٧٧(٣٩)، الا أننا نتساءل عن النوعية في الأرض المحتلة. وربما كنا قد ركزنا بحثنا حول التعليم الأكاديمي الثانوي والجامعي وما بينهما من مستويات، ولكن الوضع لا يختلف بشكل أساسي بالنسبة للتعليم الصناعي او التعليم بأنواعه الأخرى.

وتصبح المشكلة أكبر اذا اضفنا الى الأبعاد التي بيناها حول التعليم في الضفة مشكلات التعليم في القطاع والتباعد بين المستويين. وهكذا تصبح مسؤولية التخطيط الوطني في حقل التعليم والثقافة في الضفة والقطاع أكثر وضوحاً على تعقيدها. وتتضح مسؤوليات مجلس التعليم العالي والمهام الوطنية التي تعقد الآمال عليه لتحقيقها في ضوء هذا الواقع. ولكن عدم الوصول الى هدف وطني واضح في حقل التنمية، وبالتالي في الحقول الأخرى التي تسهم في التنمية، يجعل مجلس التعليم العالي في وضع غير مريح وسبيله غير واضح.

وتبرز في مجال الخطة الوطنية للتعليم اجتهادات مختلفة. بعضها ينادي بضرورة ترك العملية التعليمية لتكيف نفسها مع العرض والطلب الاقتصاديين ولتستجيب للظروف الاجتماعية التي تفرزها ظروف السوق. والبعض الآخر ينادي بتخطيط تربوي وتعليمي يستجيب للحاجة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان في الأرض المحتلة. ولكن ما هي الحاجات الاقتصادية والاجتماعية هذه؟

لا يمكن انكار ان الحاجة تختلف باختلاف مكان تواجد الفلسطيني، وحاجة مكان هذا التواجد وضغوطه الاقتصادية والاجتماعية. الا ان وضع الفلسطينيين تحت الاحتلال، يختلف نوعاً عن وضع الآخرين في الشتات. ففي حين ان ٣٠٪ من الشعب الفلسطيني يعيش تحت الاحتلال الاسرائيلي، لا يعمل في الأرض المحتلة أكثر من ١٠٪ من خريجي الجامعات(٤٠) وهذا يعني انه لابد من أخذ حاجة السوق الخارجية في الاعتبار عند التخطيط التعليمي الجامعي ما دام الاقتصاد المحلي غير قادر على استيعاب الا هذه النسبة من الخريجين في المرحلة الحالية. الا ان الاهتمام بالسوق الخارجية لا يجوز ان يثنينا عن العمل بدأب لزيادة فرص العمل داخل الأرض المحتلة وتقليل الاعتماد على السوق الخارجية لاستيعاب الخريجين ونعتقد انه من الممكن تطبيق المبدأ نفسه على أنواع ومستويات التعليم الأخرى خاصة وأن السيطرة الاسرائيلية لا تسمح بأي تطور ظاهر في الزراعة والصناعة. وعليه فان تخطيط التعليم الجامعي، وربما التعليم بشكل عام، ليناسب اقتصاداً مكبوتاً بشكل مصطنع، يلتقي في الواقع مع فكرة الاختناق الاجتماعي(٤١).

ويدعو رأي آخر الى قراءة الواقع. وتعني قراءة الواقع أخذه بعين الاعتبار في اطار الرؤية الوطنية. واذا ما حددنا الواقع فاننا نجتهد في هذا المجال ولا نقرره.

وتشكل مرحلة تدخل الدول الأوروبية في شؤون الحكم العثماني في فلسطين وبروز الدور البريطاني في مرحلة التدخل هذه محطة تاريخية في تشكيل هوية السياسة التعليمية الفلسطينية(٤٢). وتأتي احداث ١٩٤٨ لتشكل محطة أخرى ذات أهمية بالغة في تشكيل الوعي التعليمي بين الفلسطينيين. فقد حولت هذه الأحداث قسماً كبيراً منهم إلى لاجئين بدرجات واشكال مختلفة فاختلفت وسيلتهم للعيش من الالتصاق بالأرض قبل عام ١٩٤٨ إلى الالتصاق بالحرف والكتاب والمهنة بعد هذا التاريخ. وأصبح التكيف مع السوق العربي غرضاً يسعى اليه الفلسطيني ان بقي في العالم العربي او التكيف مع أوضاع الأماكن الأخرى التي يتواجد فيها. وقد شكل هذا التحول المعيشي والحياتي نمطاً تعليمياً بقي ملتصقاً بالمزاج التعليمي الفلسطيني. ولكن عوامل التطور الجديدة بعد عام ١٩٦٧، وبروز الثراء البترولي العربي، وظهور الأزمة الاقتصادية في الغرب، بعد ذلك، خلق وضعاً غير مريح للفلسطينيين من الأرض المحتلة في سوق العمل العربي بسبب منافسة الغربيين والقادمين من جنوب شرق آسيا لهم في هذا السوق. وتخلف وضعهم كذلك لتخلف التعليم الفلسطيني داخل الأرض المحتلة.

ان هذا الوضع الفلسطيني داخل الأرض المحتلة يشكل عبئاً وطنياً وتنموياً. واذا ما اريد لمجلس التعليم العالي ان يقوم بمهمة التخطيط، وفي الحدود الممكنة تحت الاحتلال، يجدر بنا تعريف هذه المهمة. ونقترح التعريف التالي:

«بما ان على نظام التعليم في الأرض المحتلة الاستجابة للحاجات المحلية، وعليه الاستجابة كذلك الى التقليد القاضي بأن يغطي المؤهلون من الفلسطينيين من الأرض المحتلة جزءاً من حاجة الاقتصاد العربي، فان مجلس التعليم العالي مدعو لتحديد نسبة الإسهام هذه في الواقع الاقتصادي للبلد والمعطيات البشرية والتعليمية، والعمل بالتعاون مع الجهات المسؤولة عن التنمية على تخفيض هذه النسبة بشكل متواتر تبعاً لتوافر فرص عمل أكثر في الأرض المحتلة، خدمة لغرض الصمود بابقاء الإنسان فوق الأرض. وعلى مجلس التعليم العالي أخذ حاجة السوق المحلية وتطورها كأساس، وعليه إعادة بناء نظام التعليم في مراحله المختلفة على أسس من هذا الواقع وهذا التوجيه».

ان المسؤولية كبيرة. ومثل هذه المسؤولية تحتاج الى اعادة النظر في عمل المجلس وأسلوبه وكذلك في أهدافه. وهذا يستدعي دعم المجلس بالخبرات التي يحتاج اليها هذا العمل.

ومادمنا في مجال التعليم نجيز لأنفسنا التطرق للثقافة، والثقافة بالنسبة للفلسطينيين تحت الاحتلال مسألة مصير، فهويتهم مهددة، والمحافظة على هذه الهوية أمر أساسي في التحرك والنضال الوطني. لذلك فان المحافظة على الثقافة الوطنية وتنميتها أمر في غاية الأهمية. وكنا، في مجال بحثنا لقضايا الانتاج، قد نبهنا الى ضرورة المحافظة على أسلوب حياتنا وتطويره وتطوير العلاقة العضوية بين الانتاج والثقافة والتعليم. وباختصار بين الانتاج والهوية الوطنية. وتخدم هذه المحافظة هدفاً سياسياً كما تخدم هدفاً ثقافياً وانتاجياً.

أبعاد أخرى

ولا يجوز ونحن في هذا المجال، ان ننسى قضية الارشاد والتوجيه، وخاصة تحت ظروف التحديث غير المنضبط الناتج عن الاحتكاك غير المبرمج مع مجتمع يتصف بالدينامية والعدوانية. وهذا المجال واسع غير محدود ويشارك فيه كل انسان عامل تقريباً: من المدرس لإمام الجامع للكاتب للفنان إلخ...، ونملك حالياً إرثاً ثقافياً جيداً ونملك مؤسسات معنية ومنتجة، وكل ما نحتاج الى تعميقه هو الولاء للوحدة الوطنية كما سبق وبينا.

ان الوعي الوطني يتعمق يومياً تحت ظروف التحدي كواقع تقرره المواجهة. وان عبقرية هذا الشعب قادرة دائماً على ابتكار الوسائل لمواجهة كلاسيكية الاحتلال وأسلوبه الذي لا يختلف باختلاف المكان والزمان.

ونشير الى العمل التطوعي كظاهرة انسانية ونضالية، ووسيلة من الوسائل المجدية في تعميق الوعي على أرض الواقع ومن خلال المشاركة العملية. ويجدر بنا الاهتمام بهذه النشاطات التطوعية وتطوير أساليبها ومجال عملها.

واذا ما نظرنا لمشكلة الوعي ومشكلة الانتاج والحفاظ على الهوية نظرة اجمالية أمكن تحقيق هذا الأمر في الريف بشكل متكامل. ويمكن توظيف أسلوب الانتاج غير البضاعي، أي انتاج المؤونة، وكذلك احياء عادات «العونة» التي كانت تحكم العلاقات داخل القرية بالاضافة للولاءات الوطنية، بشكل ايجابي، وبمضامين كفاحية. ورغم ان مثل هذا التوجه ليس بالضرورة، توجهاً ينسجم مع تطور الانتاج وجنوحه نحو البضاعية وظهور العمل المأجور، بشكل أوسع، وتسارع عملية التحديث وظهور قيم المجتمع الاستهلاكي، الا ان طبيعة المواجهة تبرر، حتى للأفراد، اللجوء لهذا الأسلوب كوسيلة دفاعية. ولا يتم مثل هذا التوجه دون عملية التوعية المعمقة التي تتولاها الأجهزة الوطنية. وحتى تؤدي هذه السياسة دورها فان تخطيطاً اجتماعياً وصحياً وانتاجياً إلخ... متكاملاً على مستوى القرية لا بد من تجهيزه. ومثل هذا التخطيط، وحتى يتحول الى واقع، يحتاج الى توفير جهاز بشري قادر على القيام بالمسؤوليات الأساسية فيها، من تعليم ورعاية صحية ورعاية اجتماعية ودينية ورياضية. ولا يستدعي القيام بهذه المسؤوليات توفير مسؤولين بعدد المسؤوليات، اذ يمكن لإمام القرية مثلاً ان يتولى مسؤوليات أخرى بالاضافة لمسؤوليته الدينية، وكذلك يمكن للمشرف الصحي القيام بمسؤوليات إضافة لمسؤولياته الصحية، وهكذا فان العناية بمجتمع القرية والتخطيط لتطويره على أسس من الرؤية الوطنية والقيم الفردية السليمة يشكل مسؤولية وطنية كبيرة.

ما العمل

ان عرضنا السابق كان محاولة لكشف الواقع وربما استقرائه في بعض المواضيع، ويبدو نقاشنا وكأنه لم يهتم بالبعد السياسي ويركز على البعد المعيشي للإنسان. ولكن الحقيقة ان هذا التركيز لا يهمل البعد السياسي. فالأمران وجهان لعملة واحدة. والتصدي لأحد هذه الأمور يعني تصدياً للأمر الآخر، وان لم يجر الافصاح عن ذلك.

وامر آخر، فقد لجأنا لاستعمال كلمة التخطيط بشكل قد يوحي للبعض وكأننا نعتبر الاحتلال دائم البقاء، او اننا نملك كل أسباب التخطيط. والرد على هذا ليس بالصعب.

فالأرض الفلسطينية تبقى هي نفسها سواء تحت الاحتلال أم في غيبة منه، ويبقى عطاؤها خاضعاً لمقتضيات علمية وبشرية تتفاعل في بعد عن الذاتية ولكنها تختلف باختلاف الواقع السياسي. والتخطيط تحت ظروف الاحتلال، ان امكن ومن منظور وطني، يخدم التخطيط تحت ظروف الاستقلال السياسي. فمثل هذا التخطيط الذي يحمل في مضمونه التصدي للاحتلال وممارساته، هو من أجل المحافظة على الأرض والحفاظ على الإنسان والعلاقة العضوية بينهما. واذا ما أمكن النجاح في المحافظة على هذه العناصر الأساسية يصبح التحول الى تخطيط يناسب عهد الاستقلال أكثر يسراً.

أما عن أسباب التخطيط فنحن نملك جزءاً مهماً من عناصرها. وفي مقدمة هذه العناصر الارادة الوطنية والرغبة في الصمود، ونملك الوسيلة الفعالة لتنفيذ التخطيط والقيام به والقائمة على الوحدة الوطنية والمتمثلة في مؤسساتنا المكافحة تحت ظروف الاحتلال.

ولابد لنا من الاعتراف بان الاستعراض السابق لم يتطرق لكل النواحي المعيشية. فلم يتعرض لمشكلة الائتمان ولا للقضايا الصحية مثلاً وهما أمران مهمان. أحدهما يتصل بالمشكلة الاقتصادية وثانيهما يتصل بالقوى البشرية. ولكن الدراسة التفصيلية أمر يحتاج الى برنامج مستقل. وعدم التطرق لهذه الأمور ليس اهمالاً لها، وذكر غيرها دونها لا يعني ان القضايا التي حظيت باستعراض تملك أولوية في الاهمية على تلك التي لم تحظ بمثل ذلك الاستعراض.

ومادمنا في مجال تحديد أهداف الدراسة، فان الغرض هو المساعدة على ترشيد أساليب دعم الصمود من واقع ظروف البلد الحالية والكشف عن الامكانات المتاحة حالياً وطرق استخدامها.

ولما كانت الضفة والقطاع يفتقران لمؤسسة مهيأة ومجهزة للقيام بعمليات التخطيط القائم على البحث الميداني والأكاديمي خضعت عملية التخطيط حتى الآن للتخمين(٤٣). وتأتي هذه الندوات تحت اسم مؤتمر التنمية من أجل الصمود، محاولة متواضعة لتقديم رؤية أكثر تحديداً من السابق، وان كانت تفتقر الى كثير من التفاصيل. وتأمل جمعية الملتقى الفكري العربي التصدي لبعض منها في ندوات ودراسات أخرى.

وتجب الاشارة للدراسات التي تمت على مستوى الجامعات أو النقابات أو الجمعيات أو الأفراد؛ كما تجب الاشارة كذلك، الى الندوات والمؤتمرات التي عقدت والوثائق التي صدرت وعالجت أمور الأرض المحتلة وهمومها، وهي جميعاً هامة ويجب النظر اليها بكثير من التقدير والاهتمام. ولكنها، لم تصل الى الصورة المتكاملة للبحث، ولا وفرت المعلومات الكافية للتخطيط لأن مثل هذا الأمر يحتاج الى سلطة وطنية ترعاه وتنسق نشاطاته وتوثق معلوماته وتخطط بموجب كل هذا.

واستمرار الدراسة المتكاملة هو الأمر الذي يبقى هدفاً وطنياً ترغب جمعية الملتقى الفكري الاسهام فيه بجهد جاد من خلال برامجها التي وضعتها. وهي معنية بتحسس رأي كل المهتمين بهذه البرامج. ولكنها في سعيها هذا، تعتقد ان المجال للبحث من قبل جميع المؤسسات والهيئات واسع رحب، وان استكمال الصورة لا يتم بالسهولة التي قد تبدو لمن يتعجل الأمور او يطرحها طرحاً غير متأن. ولا يمكن، في رأينا، لأية هيئة ان

تدعي انها تملك كل الحق وكل القدرة على القيام بهذا العمل. ولذلك فان تحسس رأي المهتمين والمشاركة معهم، بالرأي والبحث وبالنقد، أمور تلقى من الجمعية كل اهتمام واحترام. بل تسعى الجمعية، ومن منطلق حرصها على الحق والحقيقة، أن تستأنس برأي أصحاب الرأي الجاد والمخلص. وتسعى للتعاون مع جميع المؤسسات العاملة في هذا الحقل.

ويمكن قياس حجم المشكلة التي تواجهنا في هذا المجال، كمواطنين، بالمقارنة مع الدراسة والبحث والتخطيط الذي تقوم به السلطة المحتلة بأجهزتها المختلفة، وهذا التخطيط ليس خاصاً بهم فقط ولكنه موجه ضد وجودنا.

ولذلك، فان المنافسة في هذا المجال لا يمكن أن تكون الا بالكيف لا بالكم، ولا يمكن ان تكون بطرح البدائل، وانما بطرح التكامل. ونعتقد ان مثل هذا المدخل يسهم بواقعية ومسؤولية في دعم الصمود.

ورغم اعترافنا بقصور ما أنجزته الجمعية الا ان الدراسات التي قام بها باحثون جادون والنقاش الواعي حولها، كل ذلك أتاح بلورة وجهة نظر تحت مجمل هذه المعطيات.

وفي رؤيتنا للمستقبل نعتقد ان قدر الإنسان الفلسطيني، تحت الاحتلال او خارجه، يتحول الى حالة اجتماعية في بعد عن اطاره السياسي. ولا يمكن ان نقبل من العالم ممثلاً بالأمم المتحدة، ولا من الدول العربية ممثلة بأجهزتها المختلفة، ان ينظروا لشعبنا الفلسطيني نظرة إشفاق وكرم. فمسؤولية هؤلاء جميعاً مسؤولية سياسية وانسانية تجاه هذه المشكلة، بل وأكثر من هذا، فهي مسؤولية ضمير ارتضى لمثل هذه الأوضاع ان تبرز. ولذلك لا يمكن للعالم ان يحل نفسه من المسؤولية، بل عليه دعم حقوق هذا الشعب من باب المسؤولية التاريخية والمصلحية.

ولذلك، لا يجوز ان نعتبر ما يقدم لدعم صمود الشعب الفلسطيني منة او مكرمة؛ بل نعتبر ما يقدم حقاً في رقاب العرب وفي رقاب العالم أجمع. وليس هذا مجال التوسع في هذا الموضوع ولكننا لا نخجل ونحن نطالب بهذا الحق.

ولعله من المفيد ان ندرس كلفة اقتلاع يهودي من بلده، خارج فلسطين وزرعه هنا وتأمين ظروف حياته وحياة عائلته ومقارنة هذه الكلفة بما يقدم للفلسطيني للبقاء فوق أرض لا يزال فوقها والتزامه بصموده بشكل يفوق أي رغبة يبديها اي يهودي للحلول محله. ورغم ان الصورة غير متوفرة حالياً الا ان المعلومات المتوفرة حتى الآن تكشف بشكل مروع مقدار تخلف الرؤية العربية عن الاستجابة لضرورات هذه المواجهة الاستراتيجية.

ويُذكر ان وزارة الاستيعاب تدفع لأصحاب العمل ٢٥ ألف ليرة (أسعار ١٩٨٠) في الشهر عن كل مستخدم جامعي من القادمين الجدد (أي ٩٠٪ من معدل الأجر في السوق). ويدفع القادم أجرة مقدارها ٢٥,٣ ليرة اسرائيلية للمتر المربع الواحد في شقة في أرقى احياء تل ــ أبيب. واذا ما انتقل الى مدن التطوير تنخفض الأجرة الى ٦.٨ ليرة اسرائيلية للمتر المربع في الشهر (أي حوالى ٣ فلوس). ويحصل القادم الجديد على تخفيض قدره ٣٠٪ من هذا الايجار في السنة الأولى وفي السنة الثانية يحصل على تخفيض قدره ١٥٪. ولا يمكن زيادة هذا الايجار الا بقرار من المجلس الاقتصادي

الحكومي مرة كل ستة أشهر. وتقل نسبة الزيادة عن نسبة التضخم. ويمكن للقادم ان يعيش في شقته طوال حياته. ويتمتع العجزة بتخفيض على هذا الايجار قدره ٥٠٪ بالنسبة للشقق الحكومية. اما اذا اختار الاستئجار من السوق الحرة فتقدم الحكومة مساعدة مقدارها ٨٠٪ من قيمة الايجار لمدة خمس سنوات دون ان يخسر هذا القادم حقه في مسكن دائم. وهذه المساعدة غير محدودة الزمن(٤٤).

وينطبق مبدأ الإغراء هذا على الراغبين في شراء شقق حكومية او من السوق الحرة. وهذه المعلومات عن اسكان القادم الجديد واغرائه على البقاء، تقابلها دراسة أخرى حول توطين اليهود في الأراضي المحتلة أعدها متتياهو دروبلس من المنظمة الصهيونية العالمية تحت عنوان «المخطط العام لتطوير الاستيطان في يهودا والسامرة ١٩٧٩ ــ ١٩٨٣». ويذكر دروبلس في هذا التقرير ان كلفة توطين العائلة اليهودية تصل الى مليوني ليرة اسرائيلية (بأسعار ١٩٧٨) وهذه الكلفة هي الكلفة الوسطية بين الاستيطان الريفي (الأكثر كلفة) والاستيطان المديني (الأقل كلفة).

ان توفير شروط انسانية لحياة الفلسطيني تحت الاحتلال يخدم غرضاً استراتيجياً عربياً ويخدم غرضاً انسانياً ذا بعد عالمي. لأن صمود هذا الإنسان يشكل نقيض سياسة الحرب والعسكرة الاسرائيلية بما تحمله من مآس للجميع.

ان توفير هذه الشروط يتمثل، وعلى ما عرضناه، في ما يلي:

١ ــ توفير فرص العمل بتنشيط الصناعة والزراعة والخدمات حتى ولو لم تتوافر الجدوى الاقتصادية، بمعنى ان توفير وزيادة فرص العمل الكريمة يصبح هدفاً بحد ذاته.

٢ ــ توفير الخدمات الانسانية التي توفر حياة انسانية كريمة في حدها الأدنى على الأقل. وتوفير هذه الخدمات من منظور انساني وحضاري يشكل تحدياً حضارياً لنا كشعب فلسطيني ونحن نواجه هذا المجتمع الاسرائيلي. فالانسان الفلسطيني يفتقد رعاية صحية مناسبة، ويفتقر للرعاية في الظروف الاجتماعية بمكوناتها المختلفة في مستوى انساني سليم. وهو واقع تحت ضغوط نفسية بسبب الاحتلال، يضاف اليها حرمانه من رعاية مماثلة لما يوفره المجتمع الاسرائيلي لأفراده.

٣ ــ وعندما نتكلم عن الرعاية نعني بها كل ما يعود عليه من تعليم وثقافة ورعاية صحية وتأمين اجتماعي الخ...

٤ ــ ان مجمل هذه الرعاية وتوفير فرص العمل لابد وان تصدر عن تخطيط وطني يأخذ في اعتباره كل أبعاد التنمية المادية والبشرية ويلبي غرض الصمود.

٥ ــ ان التصاق قضية الأرض بتوفير الرعاية وفرص العمل التصاق عضوي والاهتمام بصموده فوق الأرض يفضيان للاهتمام بالقضايا الأخرى.

٦ ــ ان مثل هذا التصور ينبع من رؤية استراتيجية. والالتزام بهذه الاستراتيجية يجب ان يتم ضمن الاستراتيجية الفلسطينية العامة التي أجمع عليها الشعب الفلسطيني وأفرز من أجل تنفيذها منظمته وقيادته الوحيدة.

ومثل هذا الاطار الذي أجمع عليه الشعب الفلسطيني، وأكده المتواجدون تحت الاحتلال في أعظم امتحان يتعرض له شعب، يسمح بدعم سلطة في الداخل، قائمة على الوحدة الوطنية المحلية ضمن اطار الوحدة الوطنية الفلسطينية العامة، تقوم بمسؤولياتها

ضمن هذه الاستراتيجية العامة.

ومثل هذه الوحدة تسمح بالتنافس ضمن الوفاق الوطني. ولذلك فان قضية الوحدة الوطنية ضمن اطار الاجماع الفلسطيني وتمثيله الشرعي والوحيد، أمر لا يمكن تجاوزه ولا التقليل من أمره. وهذا من طبيعته ان يوقف أي ممارسات مشبوهة قد تقوم بها جهات ذات مصلحة في عدم وصول الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية.

٧ ــ ان البرامج التفصيلية والخروج من الاستجابة الآنية للأحداث الى مرحلة الفعل بموجب رؤية استراتيجية يمكن ان تتم.

٨ ــ ان تمويل هذه البرامج، او بالأحرى سد العجز في ميزان هذه البرامج، هو ما نرغب في تسميته بأموال الصمود. ان أموال الصمود ليست صدقة وانما هي حق للشعب الفلسطيني يطالب بها لأنها من مسؤوليات الأطراف المسؤولة عن مأساته، ويطالب بها من منظور قومي تمليه الاستراتيجية الكفاحية من أجل تطوير العالم العربي، بعيداً عن الضغوط الخارجية. ولعل استذكار استيلاء اسرائيل واحتلالها للأرض الفلسطينية وأراض عربية أخرى يكرس معنى الاعتداء الاسرائيلي وخطورته، ويكرس النظرة القومية الشمولية في التصدي للاعتداء الاسرائيلي. فالدفاع عن دنيا العرب، ثروة وبشراً وأرضاً، يعني الدفاع عن فلسطين وشعبها وعن حقوق هذا الشعب الوطنية الثابتة.

٩ ــ ان الفكرة المطروحة هنا، وهي السعي لوضع خطة وطنية للتنمية تأخذ في اعتبارها جميع أبعاد حياة المواطن تحت الاحتلال، وكذلك المحافظة على الأرض، لا تهمل صعوبات صياغة مثل هذه الخطة وصعوبات تطبيقها تحت الظروف الحالية. ولكن الأمل في أن تلاقي الأفكار المبينة هنا قبولاً واضحاً عاماً، بحيث تلتزم بها الأطراف المعنية. وبعد ذلك تصبح مهمة الاتحادات النوعية والمؤسسات الوطنية صياغة برامجها، ضمن هذه الحدود.

اننا نؤمن بأن قبول هذه الأفكار لا يعني التوقف عندها، فنحن أبناء الحياة ونتطور مع تطورها وتطور الظروف المحيطة بنا ولا بد وان يستمر النقاش ويستمر التطور، لنرتقع الى مستوى أعلى من التنسيق بين المؤسسات الوطنية، وصولاً الى الخطة العامة الملزمة للتنمية، وبالتالي، زيادة القدرة على مواجهة الاحتلال وخططه.

ان مركزة التخطيط، بشكل مطلق، تحتاج الى سلطة سياسية وطنية لن تتوافر الا بزوال الاحتلال وانشاء الدولة الفلسطينية المستقلة. ولكن تبنّي الخطوط العامة للتنمية كجزء من نضالنا السياسي والإنساني ممكن تحت الظروف الحالية.

١٠ ــ وتأتي هذه الدراسة على خلفية الخبرة السابقة في ادارة عملية الصمود، ونحاول، وبتواضع، الاسهام في ترشيد هذه العملية لتؤدي الغرض السياسي والوطني منها والارتفاع بها، من مرحلة الاستجابة الآنية للمشكلة، الى مرحلة تتصف بالرؤية السياسية التي تسعى للتصدي للاحتلال والعمل على تحقيق البرنامج الوطني الفلسطيني القاضي بانهاء الاحتلال وممارسة حق تقرير المصير وانشاء الدولة الفلسطينية المستقلة.

١١ ــ وحتى يتحقق الغرض المشار اليه من دعم صمود المواطنين فاننا نقترح الاهتمام بالأمور التالية عند معالجة تفاصيل المشروعات والعلاقات السياسية والاجتماعية المترتبة عليها:

(أ) ان طبيعة القوانين المطبقة في الأرض المحتلة، بالاضافة الى القرارات العسكرية الاسرائيلية، تشكل في مجموعها سلاحاً موجهاً ضد الطبقات الشعبية. ولذلك فمن غير الكافي ان نوفر فرص العمل لأفراد هذه الطبقات في ظل الظروف الاستغلالية والمجحفة التي ترعاها هذه القوانين والأنظمة والقرارات. ولكن لابد من تبني سياسة لاتسمح بافقار الفقراء وزيادة غنى الأغنياء.. وخلاف ذلك ستزيد هجرة العمال المهرة والمعلمين الأكفاء والمثقفين بحثاً عن فرص أفضل في الخارج.

(ب) وبالارتباط مع هذا لابد من وضع معايير لعلاقات انتاج تعزز الوحدة الوطنية، وتخفف، الى الحد الأقصى، من امكانية تحول التناقضات الطبقية الى صراع حاد يصرف الأنظار والجهود عن القضية المركزية والتناقض الرئيسي مع الاحتلال الاسرائيلي. ولابد من ربط التنمية بتنمية الوعي الوطني تحسباً من ان تتحول الى عامل تخدير للجماهير، وكي لاتسيطر نزعات الترف والكسب على الذهنية الوطنية.

(ج) ان التغيير في البنية الاجتماعية في الأرض المحتلة نتيجة «البرلتة» المعمقة، التي أفرزها الاحتلال، ستبقى حقيقة موضوعية لايمكن التغاضي عنها. ومن طبيعة هذا التغيير ان يفرز أطره ومواقفه الاجتماعية، ولذلك فليس من الممكن استعمال الأوعية التنظيمية الاقتصادية والاجتماعية الحالية بمضامينها وأساليبها التقليدية نفسها في عملية التنمية، خوفاً من الاختناقات الاجتماعية والاقتصادية التي يفرضها التناقض بين مسؤوليات هذه الأوعية التي تمليها الظروف التي استجدت بعد الاحتلال، وبين مضامينها وأساليبها القديمة التي كانت تناسب الوضع السابق على هذا التغيير.

ان الحل يكمن في تطوير هذه المؤسسات لمضامينها وأساليبها والاعتراف بالمؤسسات التي برزت بعد الاحتلال وكنتيجة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الجديدة. ولابد من التحذير من ان أية محاولة لاستخدام الأوعية والأساليب المهزومة تاريخياً واحلالها محل الأوعية والأساليب المعتمدة على النضال الجماهيري، بحجة خبرة هذه الأوعية، هي في الواقع لجوء الى حصان طروادة يحمل في باطنه منطق تطبيع العلاقات مع الاحتلال بحجة حماية الانتاج والمؤسسات المنتجة.

(د) ولذلك فان تبني خطة العمل هذه يستدعي وزن الدعم بميزان دقيق لتتساوى المنفعة، جغرافياً وانسانياً، ولتقطع الطريق على محاولات التمييز بين المؤسسات والفئات. تلك المحاولات التي تلجأ اليها جهات يهمها افتعال تناقض داخل الصف الوطني الفلسطيني ليسهل اجهاض نضاله.

١٢ ــ ولابد من التعرض أخيراً لمشكلة الحدود المفتوحة لتأثيرها المباشر على طبيعة التنمية. وكتقرير للواقع فان اسرائيل عملت، منذ عام ١٩٤٨، على تحطيم الحصار من حولها بالتمدد العسكري. ولعل أبرز هذه الأحداث احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، وتوسيع سوقها ليشمل هذه المناطق. ولكنها، وفي الوقت نفسه فتحت ثغرة في خط المواجهة والحصار الجديد على نهر الأردن، بما يسمى بالجسور المفتوحة. ومن خلال المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية، فتحت اسرائيل الحدود مع العالم العربي عن طريق مصر دون ان تتمكن الدول العربية من تجدير المقاطعة باحكام الحصار حول مصر. ويأتي الشريط الحدودي مع لبنان ليشكل نجاحاً اضافياً لسعي اسرائيل للخروج من

عزلتها عن العالم العربي. ولما كان البحر مفتوحاً أمامها دون عائق فان الحدود السورية تبقى الحدود العربية الوحيدة التي صمدت امام التحديات الاسرائيلية.

ولقد نما، نتيجة سياسة الحدود المفتوحة، نمط حياتي معين تحت الاحتلال يحمل في طياته محاذير لا بد من التصدي لها، ولا يجوز ان تحجب المنافع الآنية رؤيتنا عن المخاطر السياسية المترتبة عليها.

ولعل من أبرز المحاذير أنها تتحول، مع الوقت، الى ضرورة حياتية لا يمكن الاستغناء عنها بسبب تعود الناس على هذا النمط الانتاجي والمعيشي المعتمد على سياسة الحدود المفتوحة. وبكلام آخر، يصبح التعود أشبه بالإدمان على المخدرات الذي يعطي حلاً مؤقتاً ويخلف ضرراً مستديماً.

ولا يمكن نفي حقيقة أخرى وهي نمو مؤسسة غير منظورة يمكن تسميتها بمؤسسة الحدود. وتتعيش من هذه المؤسسة فئات اقتصادية وسياسية مختلفة، نمت بنمو حجم التحرك من خلال هذه الحدود. ولا يقتصر وجود هذه الفئة على الضفة الغربية والقطاع ولكنها موجودة عبر النهر. وتتداخل المصالح هناك بين مصالح خاصة وعامة لدرجة ان زيارات الصيف أصبحت تشكل دخلاً سياحياً مهماً تستفيد منه قطاعات مختلفة، بالاضافة للحركة التجارية، وأصبح لهذه المؤسسة أصولها غير المكتوبة التي استحالت الى عرف وعادة مقبولين، حتى لدى بعض الأوساط السياسية.

ولسنا في مجال التوسع في بحث هذه المشكلة ولكننا نعتقد أنه ليس من السهل التخلص من نتائجها وانه كان لا بد من عدم الاسترخاء في قبولها، والعمل على الحد من تعميق دورها في حياة سكان الأرض المحتلة وسكان الضفة الشرقية.

وأما مسؤولية معالجة هذه المشكلة فليست منوطة بأهل الأرض المحتلة وحدهم ولكنها منوطة بمضمون الاستراتيجية العربية تجاه الاحتلال الاسرائيلي.

ولسنا نطالب باغلاق الجسور في هذه المرحلة المتأخرة ولكننا ندعو الى الحد من استعمالها، كخطوة أولى، وان يقتصر استعمالها على أولويات يجري اعدادها بعناية، ويجري تطبيقها بحرص.

ان التخوف من ان يصبح للفئة المستفيدة من هذه الحدود المفتوحة دور في صنع القرار السياسي، تحت ظروف معينة، وان يصبح تطبيع العلاقات مع واقع الاحتلال مطلباً لهذه الفئة، يجعلنا ننبه لضرورة تدارك هذه المشكلة بأناة وصبر. وضبط نمو حجم التعامل عبرها وقصره على الأولويات التي أشرنا اليها.

---

(١) حول هذا الموضوع راجع ايضا رسالة الدكتوراة غير المنشورة لـ نجوى مخول، *The Proletarianization of Palestinians in Israel: A study of Development and Class Formation*, Massachussetts: Institute of Technology, un published Ph. D. Thesis. Feb., 1978.

(٢) **يديعوت احرونوت**، ١٨ و ١٩/١٢/١٩٧٩.

(٣) راجع جريدة **الاتحاد** (حيفا)، ١٢/٢/١٩٨١، ص ٤.

(٤) راجع هشام عورتاني، *West Bank Agriculture: A New Outlook*، نابلس: منشورات جامعة النجاح الوطنية، ١٩٧٨، ص ٥: فان بريان اركادي، *Benefets and Burdens*, New York: Carnegie Edownment for International Peace, 1977: الياس توما وهايم دارين درابكن

The Economic Case for Palestine, London: Croom Helen, 1978.

(٥) توما وادرين درابكن، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٧ ــ ٥٩.

(٦) عورتاني وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩.

(٧) **المصدر نفسه**.

(٨) **المصدر نفسه**.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ٣، نقلا عن: **النشرة الاحصائية**، التي تصدرها الدائرة الاسرائيلية، المجلد ٧، رقم ١، ص ٧٤.

(١٠) غسان حرب، «العمل والعمال» نقلا عن اميل نخلة، *A Palestinian Agenda for the West Bank and Gaza*, Washington: American Interprise Institute, D.C., 1980.

(١١) راجع: توما وادرين درابكن، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٠؛ عورتاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧.

(١٢) *Statistical Abstracts of Israel, 1979*

(١٣) راجع اركادي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٠.

(١٤) راجع: نجوى مخول، *The Political Economy of Agricultural Research and Development in Israel*, an Interim Report for the World Agricultural Research Project, Harvard University, Summer, 1979.

(١٥) Raphael Sternlicht, *Transformation of the Agricultural Sector in Judea, Samaria and the Gaza Strip, 1967-1975. Progress of transition from under development to accelerated development, (English Summery)*, Tel-Aviv University and the Ministry of Agriculture, Oct., 1977 (Originally an M.A. Thesis in Hebrew).

(١٦) روز مصلح، «الصناعة في الضفة الغربية ١٩٦٧ ــ ١٩٧٩» **شؤون فلسطينية**، العدد ٩٩، شباط (فبراير)، ١٩٨٠.

(١٧) فان اركادي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٣ و ١٢٤.

(١٨) بكر ابو كشك، **الصناعة العربية في الأراضي المحتلة**، القدس: الملتقى الفكري العربي، ١٩٨١، ص ١٣.

(١٩) **المصدر نفسه**.

(٢٠) انظر: روز مصلح، «الصناعة في الضفة الغربية ــ التبادل التجاري والانتاج والتسويق، ١٩٤٧ ــ ١٩٤٨»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٠، آذار (مارس)، ١٩٨٠.

(٢١) فان اركادي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨١.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٩٤.

(٢٣) غسان حرب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٤.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ٩٥، نقلا عن *Israel Economist*, October, 1978, P. 25؛ راجع كذلك: روز مصلح «الصناعة في الضفة الغربية ١٩٧٦ ــ ١٩٧٧»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٩٩، شباط (فبراير)، ١٩٨٠، ص ٥ و ٦.

(٢٥) بكر ابو كشك، **الضائقة السكنية في الأراضي المحتلة**، اصدار نقابة اصحاب المهن الهندسية، فرع الضفة الغربية وجامعة بيرزيت، ١٩٨٠، ص ٥١.

(٢٦) فان اركادي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩؛ ١٢٢.

(٢٧) **المصدر نفسه**.

(٢٨) ابو كشك في: اميل نخلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٧.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ٧٩.

(٣٠) توما وادرين درابكن، **مصدر سبق ذكره**، ملاحظة رقم ٣، ص ٨٧.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٧٤.

(٣٢) راجع: **الاتحاد**، ٢٧/١/١٩٨١، ص ٣.

(٣٣) راجع: روز مصلح، «الصناعة في الضفة...» **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠.

(٣٤) فان اركادي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٤.

(٣٥) روز مصلح «الصناعة والتبادل التجاري...» **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠.

(٣٦) بكر ابو كشك، «الضائقة...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٢.

(٣٧) راجع: خليل محشي ورمزي ريحان «التعليم الابتدائي والثانوي» في: اميل نخلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢؛ ٤١؛ وراجع كذلك: فتحية نصرو في: *Education in the West Bank Government Schools 1968/1969-1976/1977*, Bir Zeit University, pp. 24-26; 17-23; 25-57; 3-16.

(٣٨) راجع: **المصدر نفسه**، ص ٥٠.

(٣٩) محمد الحلاج، «رسالة التعليم العالي في فلسطين»، في: اميل نخلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٩؛ نقلا عن: محسن يوسف في *Journal of Palestine Studies*, Vol. 8, No. 4, 1979, pp. 78-79.

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص ٦١.

(٤١) **المصدر نفسه**، ص ٦٩: التقرير منشور في مجلة **آداب ديبورت**، ١٩٧٩/٥/٢٧.

(٤٢) من اجل دراسة مفصّلة حول هذا الموضوع، راجع عبد اللطيف الطيباوي في كتابه: **المصالح البريطانية في فلسطين** ١٨٠٠ ـ ١٩٠١، مطبعة جامعة اكسفورد، ١٩٦١ (بالانكليزية).

(٤٣) ديفيد ماكدوال، «التنمية والأراضي المحتلة»، في مجلة **ميدل ايست انترناشيونال**، نيسان (ابريل)، ١٩٨٠ (بالانكليزية).

(٤٤) لأخذ فكرة عن هذه الحالة راجع مقالة علي عاشور، «الجنون الصهيوني الواضح الذي لا علاج له»، **الاتحاد**، (حيفا)، ١٩٨١/١/٢٣؛ نقلا عن: **معاريف**، ١٩٨٠/٩/١٠؛ **المصدر نفسه**، ١٩٨١/١/٢٧، ص ٣.

السياسة المائية في الضفة الغربية المحتلة

مقدمة

يعتبر الماء من الموارد الاقتصادية ذات الأهمية القصوى بالنسبة لمعظم الدول، وبشكل خاص بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا. فمع ان دول هذه المنطقة تتمتع بوفرة نسبية من الأرض والأيدي العاملة، الا أن العامل المحدد لزيادة الانتاج الزراعي فيها هو عدم توفر قدر كاف من مياه الري، أو سوء استغلالها ان توفرت. إلا أن أهمية المياه بالنسبة للشعب الفلسطيني تتعدى الاعتبارات الاقتصادية المحضة، من حيث أنها ترتبط بشكل مباشر بالصراع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من أجل دعم بقائه على أرضه أمام الجهود المستميتة لحرمانه من جميع مقومات البقاء، وخاصة الأرض والماء.

ان الأوضاع المائية في الضفة الغربية ذات جوانب فنية واقتصادية وسياسية كثيرة، ولا يمكن لهذه الدراسة أن تغطي الموضوع من جميع جوانبه. ولكنها مع ذلك تهدف بشكل محدد، إلى القاء الضوء على الموارد المائية المتوفرة في الضفة الغربية، من حيث أنواعها وتوزيعها وحجم انتاجها. ثم سنتطرق الى تحليل أوجه الاستهلاك المائي ومقارنته بالاستهلاك في اسرائيل. وسنحاول أيضاً التعرض بايجاز للأوضاع المائية في اسرائيل لنتفهم الدوافع والخلفيات التي تحكم السياسة المائية الاسرائيلية نحو الأراضي المحتلة، وبشكل خاص الضفة الغربية. وأخيراً فاننا سنحاول اعطاء بعض الخطوط العريضة لسياسة مائية وطنية ضمن المعطيات والقيود الحالية. أما عندما تتغير الأحوال وتتحقق

* قدمت هذه الدراسة الى مؤتمر «التنمية من أجل الصمود» الذي عقدته «جمعية الملتقى الفكري العربي» في مدينة القدس، في شهري: آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) ١٩٨١. وقد وردت هذه الدراسة الى المجلة بدون توقيع.

للشعب الفلسطيني السلطة الفعلية على أرضه، فيمكن اعادة النظر في هذا الموضوع برمته على أسس جديدة.

الأمطار

تعتبر مياه الأمطار المصدر الوحيد لجميع الموارد المائية المتيسرة في الضفة، وهي الآبار الارتوازية والينابيع وآبار الجمع. فالضفة الغربية من فلسطين، تخلو من المناطق الثلجية أو الأنهار أو البحيرات العذبة. ولذلك فان أية دراسة مائية يجب ان تتطرق في البداية إلى تحليل نمط تساقط الأمطار من حيث الكمية والتوزيع.

كمية المطر: تتكون الضفة الغربية، بشكل رئيسي، من سلسلة من الجبال والتلال الممتدة من الشمال الى الجنوب في مواجهة البحر الأبيض المتوسط. ولذلك، فان السفوح الغربية لهذه الجبال تتلقى كميات وافرة نسبياً من المطر تتراوح بين ٣٠٠ و ٦٥٠ ملم. ويلاحظ، بشكل عام، أن كمية المطر تتناقص بحدة على السفوح الشرقية لسلسلة الجبال الفلسطينية بسبب وقوعها في منطقة ظل المطر. وينطبق هذا بشكل خاص على الجبال المحاذية لمنطقة وادي الأردن؛ حيث لا يسقط عليها بالمعدل أكثر من ٢٠٠ ملم سنوياً. كما أن كمية المطر تقل كلما اتجهنا جنوباً؛ حيث تصل الى أقل من ١٠٠ ملم في منطقة أريحا و ١٠٠ ــ ٢٠٠ ملم في المناطق الجنوبية الشرقية من محافظة الخليل.

يمكن الحصول على فكرة أكثر تفصيلاً عن التوزيع الجغرافي لسقوط المطر في الضفة الغربية من دراسة الخارطة التي تبين خطوط توزيع المطر بحسب معدل سقوطه خلال ثلاثين سنة (١٩٣١ ــ ١٩٦٠). ويتبين من هذه الخارطة ومن الجداول المتيسرة عن سقوط الأمطار في المواقع المختلفة، أنه يمكن تقسيم المساحة السطحية للضفة، من حيث كمية الأمطار التي تسقط عليها، على النحو التالي:

أقل من ٢٥٠ ملم	٢٢ ٪
٢٥٠ ــ ٣٠٠ ملم	١٠ ٪
٣٠٠ ــ ٤٠٠ ملم	١٥ ٪
٤٠٠ ــ ٥٠٠ ملم	١٠ ٪
٥٠٠ ــ ٦٠٠ ملم	٢٢ ٪
أكثر من ٦٠٠ ملم	٢١ ٪

ومع أن النسب المذكورة أعلاه لا تضع الضفة الغربية في مستويات المناطق الرطبة، الا أنها تعتبر مرتفعة كثيراً بالمقارنة مع معظم بلدان الشرق الأدنى، بما فيها الأردن. فالجدول رقم (١) يبين أن ٧٩ ٪ من الأراضي في دول الشرق الأدنى تتلقى أقل من ١٠٠ ملم، بالمقارنة مع ١٢ ٪ في الضفة. وبالمقارنة مع الضفة الشرقية من الأردن بشكل خاص، نلاحظ أن ٨,٦ ٪ فقط من المساحة الأرضية في الأردن يصلها أكثر من ٢٠٠ ملم، وذلك مقابل ٨٠ ٪ في الضفة الغربية.

يتميز سقوط المطر في البلدان المحاذية لشرق البحر الأبيض المتوسط بالتفاوت الشديد، من موسم لآخر. ولذلك، فان الخروج بتقدير للكمية التي تسقط من المطر خلال

الجدول رقم (١)
تصنيف المساحة الأرضية في منطقة الشرق الأدنى
حسب معدل سقوط الأمطار
(بالكيلومترات المربعة)

الدولة	المساحة السطحية	أقل من ١٠٠ ملم	بالمئة من المجموع	١٠٠ — ٤٠٠ ملم	بالمئة من المجموع
العراق	٤٣٥٠٠٠	٩٦٠٠٠	٢٢	٢٩١٠٠٠	٪٦٧
الأردن	٩٨٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥١	٤٦٠٠٠	٪٤٧
سوريا	١٨٥٠٠٠	—	—	١٦٧٠٠٠	٪٩٠
لبنان	١٠٠٠٠	—	—	١٠٠٠	٪١٠
الشرق الأدنى	٣٧٠٥٠٠٠	٣٠٢٣٠٠٠	٧٩	٥٨٩٠٠٠	٪١٦
الضفة الغربية	٥٥٢٠	٥٥٢	١٠	٢٠٤٢	٪٣٧

Abdullah Arar. *The Role of Rainfed Agriculture in the Near East Region*, a Paper Submitted to the FAO Regional Seminar on Rainfed Agriculture. Amman, 5-10 May 1979.

موسم اعتيادي ليس سهلاً، ويتعرض هذا التقدير لقدر كبير من الانحراف الموسمي. وفي ضوء هذا التفاوت الموسمي، قامت احدى المؤسسات بتقدير كمية المطر التي سقطت على الضفة خلال عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥ (أنظر الجدول رقم ٢). وقد قدرت تلك المؤسسة معدل حجم المطر خلال موسمين متتاليين بـ ٢٨٠٠ مليون متر مكعب.

الجدول رقم (٢)
كمية المطر التي سقطت على الضفة الغربية، والمسالك التي سارت فيها
(ومعدل عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥)

معدل كمية المطر التي سقطت	٢٨٠٠ مليون متر مكعب
التبخر	١٩٠٠
الرصيد، ويتحول الى	٩٠٠
مياه جوفية	٧٢٤
مياه في الأنهار والجداول	١١٤
انسياب سطحي	٦٢

West Bank Hydrology, London: Rofe and Raffety Consulting Engineers, 1965, p. 15.

يكشف الجدول رقم (٢) عن حقيقة هامة: وهي أن كمية المياه القابلة للاستغلال (في ظروف مثالية) هي حوالى ٨٠٠ مليون متر مكعب. وتتضح الأهمية الاستراتيجية لهذه

الحقيقة، اذا علمنا أن حجم الاستهلاك الكلي للمواطنين العرب في الضفة الغربية لا يتجاوز في الوقت الحاضر ١٢٠ مليون متر مكعب سنوياً.

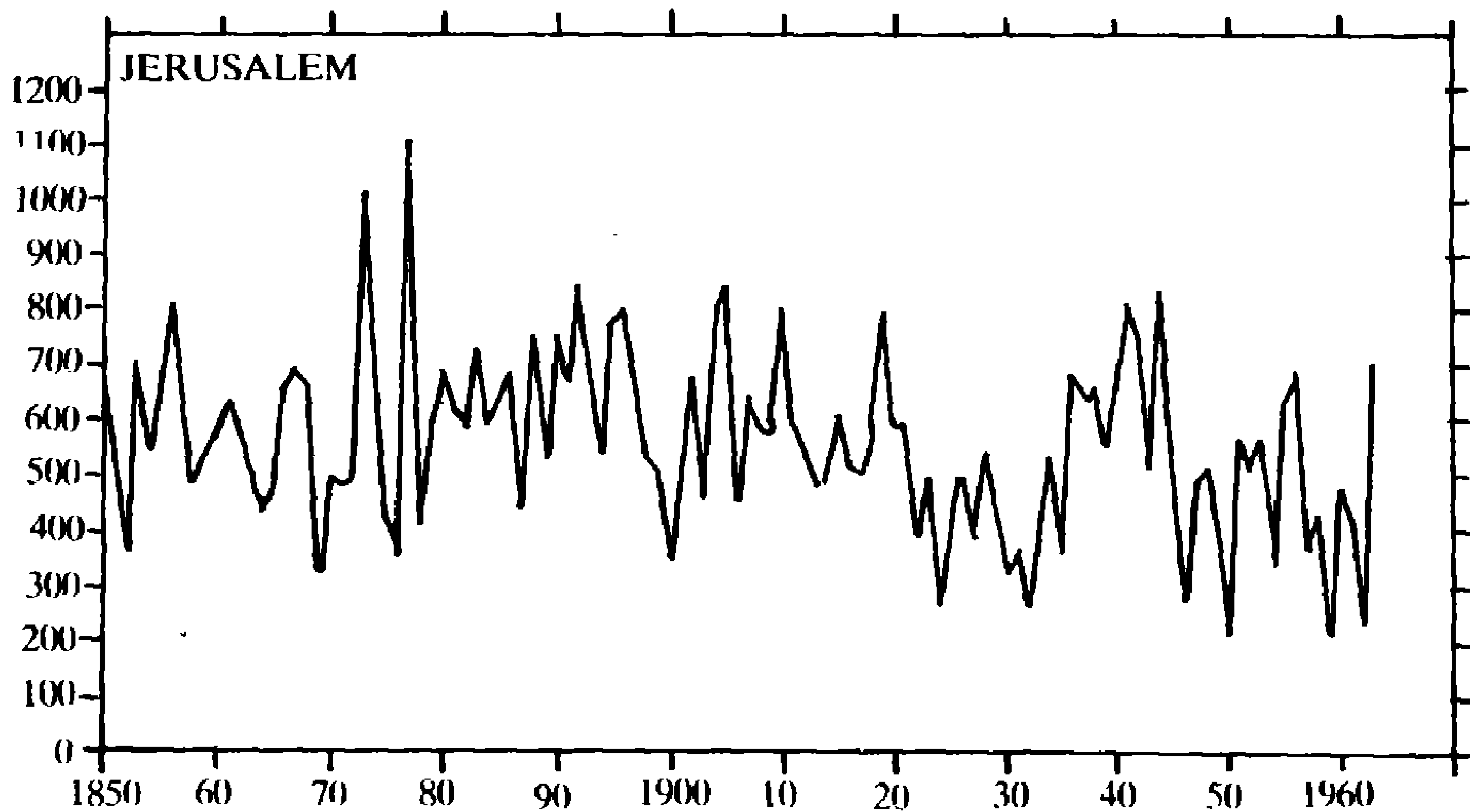
نمط سقوط الأمطار: يتميز نمط سقوط المطر في الضفة الغربية (كغيرها من الأقطار المحيطة بشرق البحر الأبيض المتوسط) بمميزات معينة تنعكس بوضوح على القطاع الزراعي والاقتصاد القومي بشكل عام. ومن أهم هذه المميزات ما يلي:

١ ــ ينحصر سقوط المطر في فصل الشتاء، وبشكل خاص في الفترة الممتدة من ١٢/٢٠ حتى ١/٢٠ حيث يسقط حوالي ٧٠٪ من كمية المطر السنوية. وفي أواخر آذار (مارس)، يتوقف سقوط المطر نهائياً (باستثناء بضع زخات في نيسان ــ ابريل). ويستمر موسم الجفاف حتى تشرين الثاني (نوفمبر) بالرغم من سقوط زخات عنيفة في تشرين الأول (أكتوبر) يكون ضررها في الغالب أكثر من نفعها. وفي ضوء هذا الواقع، فقد دلت الدراسات الفسيولوجية، في المناطق الجافة من بلدان الشرق الأدنى، على أن كمية الماء التي تفقدها النباتات عن طريق التبخر والنتح (Evapo-Transpiration Rate) تزيد عن كمية الماء التي تتلقاها التربة من المطر لمدة قد تصل لتسعة أشهر خلال العام الواحد، وهذا يدل على مدى أهمية المحافظة على الرطوبة الأرضية وتخزينها إلى حين الحاجة إليها خلال ثلاثة أرباع السنة.

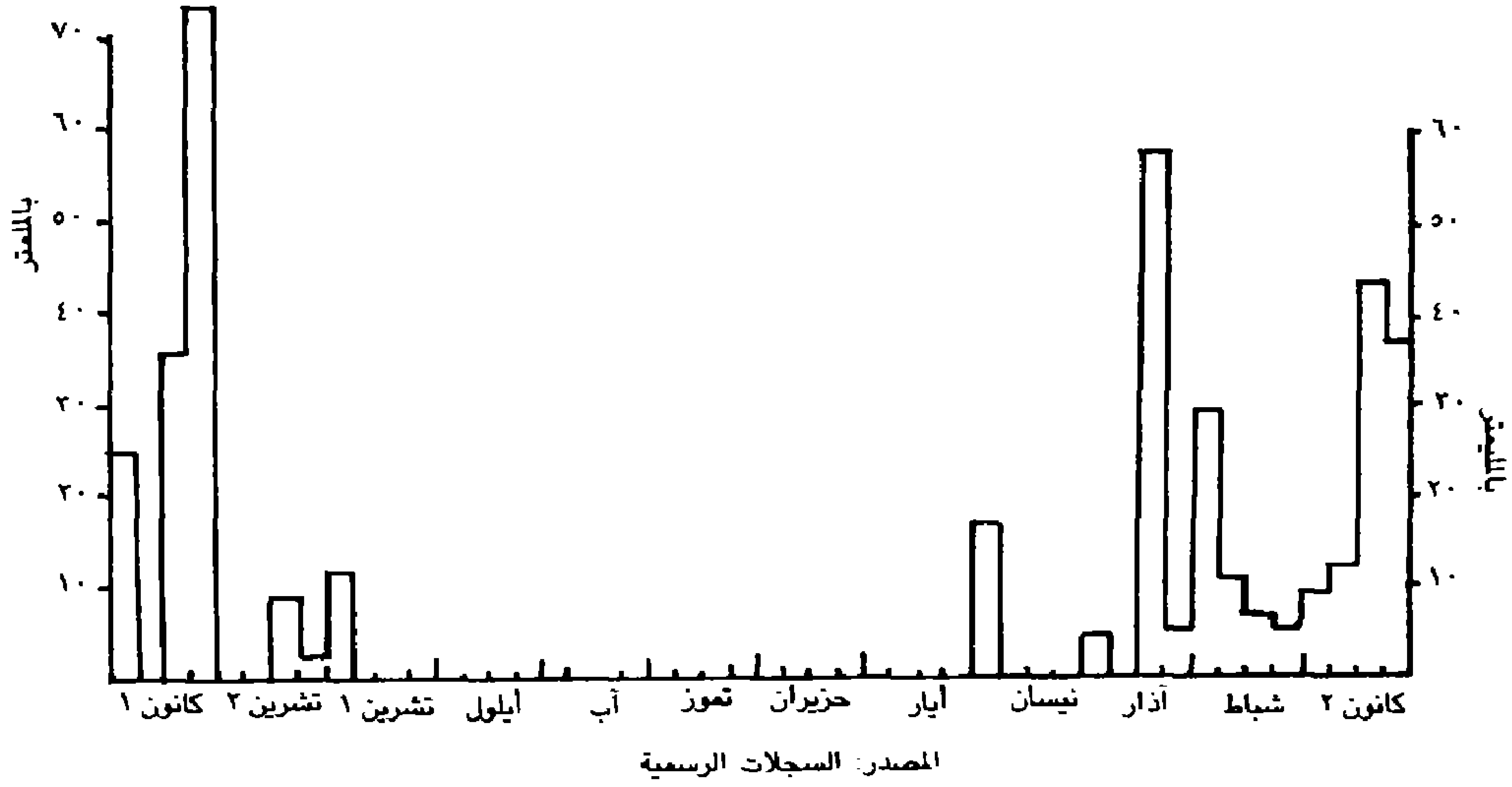
٢ ــ يتفاوت معدل سقوط المطر تفاوتاً شديداً من موسم لآخر، وخلال الموسم ذاته من شهر لآخر. ويبين الشكل رقم (١) الكمية السنوية التي سقطت على مدينة القدس منذ عام ١٨٥٠ وحتى عام ١٩٧٠. ويتضح من هذا الشكل حدة التفاوت في كمية المطر من عام لآخر. ويمكن اعتبار هذا الوضع نموذجاً لباقي المناطق في الضفة الغربية. كما يبين الشكل رقم (٢) التفاوت الشديد من أسبوع لآخر في كمية المطر التي سقطت في مدينة طولكرم خلال عام ١٩٧٨.

الشكل رقم (١)

التذبذب السنوي في كمية المطر في مدينة القدس



الشكل رقم (٢)
كمية المطر الاسبوعية المسجلة في طولكرم
(١٩٧٨)



المصدر: السجلات الرسمية

إن لظاهرتي التفاوت الموسمي في كمية المطر والتذبذب الشديد، داخل الموسم الواحد، آثاراً عميقة على الانتاج الزراعي والحَياة الريفية في الضفة الغربية؛ ففي معظم السنوات يفاجأ المزارعون، من حيث كمية المطر وتوزيعه، بشكل قد يلحق بهم أفدح الأضرار، كأن تكون بداية الموسم جيدة ومشجعة الى حد يقنع المزارعين بزرع حقولهم بالمحاصيل الحقلية (القمح، الشعير) ثم قد يعقب ذلك انحباس في سقوط المطر لأسابيع عديدة، مما يؤدي الى جفاف المزروعات، والى انخفاض شديد في محصول الزيتون والأشجار المثمرة التي تعتمد بشكل كلي على الري المطري.

٣ ـ يتميز نمط سقوط المطر أيضاً بالعنف الشديد في معظم الأحيان؛ حيث تسقط زخات عاصفة وكثيفة خلال ساعات قليلة. ومن الواضح أن لهذا النمط من تساقط المطر أضراراً بليغة ليس أقلها حدوث انجراف شديد في التربة السطحية، وبخاصة في المناطق المنحدرة، وهي التي تشكل الغالبية الساحقة من سطح الضفة الغربية. وبالفعل فقد وصل مستوى انجراف التربة في بعض المناطق الى حد يشكل كارثة اقتصادية قومية. وقد ساعد على تفاقم المشكلة استخدام الجرارات الزراعية في حراثة الأراضي المنحدرة في اتجاه انحدارها.

ومن ناحية ثانية، نلاحظ أيضاً أن الجزء الأكبر من ماء المطر الذي يسقط خلال العواصف المطرية يتسرب الى الوديان ويضيع هدراً، بدلاً من أن يختزن في باطن التربة أو خلف سدود ترابية تقام لهذا الغرض.

الينابيع

يوجد حوالى ٣٠٠ ينبوع في الضفة الغربية، إلا أن غالبيتها موسمية وذات تصريف

صغير ولا قيمة زراعية لها. وحتى الينابيع الرئيسية فانها تتميز بالتفاوت الشديد في الانتاج حسب تقلبات سقوط المطر. كما أن أوضاعها العامة سيئة جداً بسبب سوء الاستغلال وعدم وجود اهتمام رسمي بتطويرها ورفع كفاءتها الانتاجية.

ان أفضل مرجع متيسر في الوقت الحاضر عن الينابيع الموجودة في الأراضي المحتلة هو الكتاب الهيدرولوجي السنوي الذي تصدره مصلحة المياه في وزارة الزراعة الاسرائيلية باسم (Hydrological Yearbook of Israel)، ويحتوي هذا التقرير على جدول وصفي خاص بكل عين على حدة، يبين حجم تصريفها الشهري والسنوي ومعدل تركيز الأملاح وايونات الكلور فيها، بالاضافة الى بعض المعلومات الهامة الأخرى. وقد اشتمل آخر تقرير صدر من هذه المجموعة (لسنة ١٩٧٧/٧٦) على معلومات عن ٥٦ ينبوعاً من ينابيع الضفة؛ وهي التي زاد تصريف كل منها عن ٣٠ ألف متر مكعب سنوياً. ويبين دليل الينابيع المرفق جدولاً بجميع هذه الينابيع وحجم تصريف كل منها وتركيز الكلور فيها.

تتوزع الينابيع في الضفة بشكل غير منتظم، ويتضح من الدراسة الجغرافية لمواقع هذه الينابيع أن معظمها يقع في وسط البلاد على السفوح الغربية للجبال الفلسطينية. الا أن الينابيع الواقعة في السفوح الشرقية ذات طاقة انتاجية أعلى بكثير؛ حيث أنتجت في عام ٧٧/٧٦ حوالى ٩٣٪ من مجموع التصريف السنوي لينابيع الضفة (أنظر الجدول رقم ٣).

الجدول رقم (٣)
عدد الينابيع ومجموع تصريفها السنوي

	عدد الينابيع	مجموع التصنيف السنوي (بآلاف الأمتار المكعبة)	النسبة المئوية
السفوح الشرقية	٢٤	٤٩٧٥٣	٩٣,٣٪
السفوح الغربية	٣٢	٣٥٧٢	٦,٧٪
	٥٦	٥٣٣٢٥	١٠٠٪

Hydrological Yearbook of Israel 1976-77 Jerusalem: Israel's Water Commission, 1978.

الآبار الارتوازية

توجد في الضفة حالياً مجموعتان من الآبار الارتوازية، احداهما للمواطنين العرب والأخرى للمستوطنين اليهود. وسنعالج أوضاع كل من هاتين المجموعتين على انفراد.

الآبار العربية: بالرغم من الحاجة الماسة للمياه، لأغراض الزراعة والاستهلاك المنزلي على حد سواء، الا ان استخراج المياه الجوفية من الآبار الارتوازية لم يبدأ على نطاق واسع الا في أواسط الستينات. وحتى عندئذ، فقد تميزت الآبار الجديدة بالتخلف التكنولوجي من حيث قدرة آلات الحفر على النزول الى أعماق بعيدة، ومن حيث نوعية المضخات المستخدمة في ضخ الماء. وقد بلغ عدد الآبار التي حفرت حتى عشية الاحتلال

الاسرائيلي ٧٢٠ بئراً، منها ٣١٤ تضخ فعلاً، والباقي إما جاف أو مهمل أو مغلق لسبب ما.

ويمكن التعرف، بشكل مفصل، على كمية المياه التي تضخها الآبار العربية في الضفة الغربية من خلال القياسات التي تأخذها دائرة المياه المركزية من العدادات الموجودة في تلك الآبار. وتقوم هذه الدائرة باصدار تقرير سنوي مفصل عن جميع هذه الآبار يبين كمية المياه التي ضخت من كل منها شهرياً. ويحتوي الجدول رقم (٤) على ملخص للتقرير المذكور يبين عدد الآبار العاملة في كل منطقة وكمية المياه التي استخرجت منها خلال العام ١٩٧٨/٧٧. ويتضح من هذا الجدول أن الغالبية الساحقة من الآبار موزعة في منطقتين، أولاهما الشريط السهلي المحاذي للسفوح الغربية والواقع في مناطق جنين وطولكرم وقلقيلية. وأما المنطقة الرئيسية الثانية فهي منطقة الأغوار؛ حيث توجد ٩٦ بئراً ضخت ٢٦,٢ ٪ من المجموع. أما المناطق الجبلية في الوية الجنوب، فلا توجد فيها سوى عشر آبار (منها ثلاث لا تضخ) استخرج منها ١٣,٣ ٪ من مجموع الانتاج. ولذلك فإن الحاجة ماسة لحفر المزيد من الآبار في تلك المناطق بشكل خاص؛ وذلك من أجل حل مشكلة نقص مياه الشرب (للناس والحيوانات) والتي تتعرض لها تلك المناطق من آن لآخر.

الجدول رقم (٤)
عدد الآبار الارتوازية العربية وتوزيعها حسب المناطق
وكميات المياه التي استخرجت منها (١٩٧٧/ ١٩٧٨)

المنطقة	عدد الآبار العاملة	كمية المياه المستخرجة (١٠٠٠ متر مكعب)	النسبة المئوية من المجموع
(أ) الأغوار		٩.٩٣٢.٧	٪ ٢٦.٢
أريحا	٤٠	٣.٤٦٤.٥	٪ ٩.١
العوجا، فصايل	١١	١.٠٧٧.٨	٪ ٢.٨
الجفتلك	٢٩	٢.٦٥٦.١	٪ ٧.٠
مرج نعجة	٨	٨٧٩.٥	٪ ٢.٤
بردلة	٨	١.٨٥٤.٨	٪ ٤.٩
(ب) وادي الفارعة	٢٣	٢.٧٦٧.٣	٪ ٧.٣
(ج) السفوح الغربية		٢٠.٢٠٤.٨	٪ ٥٣.٢
جنين، عرابة، قباطية	٥٦	٣.٢٧٧.٨	٪ ٨.٦
طولكرم	٥٩	١٠.١٢٨.٨	٪ ٢٦.٧
قلقيلية	٧٠	٦.٧٩٨.٢	٪ ١٧.٩
(د) المناطق الجبلية الجنوبية		٥.٠٢٣.٦	٪ ١٣.٣
رام الله	٢	٨٩١.٦	٪ ٢.٤
بيت لحم	٢	٣.٦٥٣.٠	٪ ٩.٦
الخليل	٦	٤٨٩.٠	٪ ١.٣
المجموع	**٣١٤**	**٣٧,٩٣٨,٤**	**٪ ١٠٠,٠**

التقرير السنوي عن الانتاج الشهري من الآبار ١٩٧٨/١٩٧٧. دائرة المياه في قيادة الضفة الغربية، ١٩٧٩.

الآبـار الاسرائيليـة: انطلاقـاً من السياسـة الاستيطانيـة التي انتهجتها الحكـومة الاسرائيلية، منذ الأشهر الأولى للاحتلال، فقد أوعزت لشركة مكوروت بالبدء في حفر الآبار الارتوازية اللازمة لخدمة المستوطنات التي بدىء العمل في تأسيسها. وقد اقتصر الحفر في البداية على منطقة الأغوار انسجاماً مع المشروع الاستيطاني المعروف باسم حزام آلون. وفي بعض الحالات، لجأت السلطات إلى وضع اليد على بعض الآبار العربية التي يمتلكها الغائبون (كما حصل بالقرب من جسر داميه)، وقامت باستغلالها لحساب المستوطنات.

هناك اختلاف في تقدير عدد الآبار الاسرائيلية التي تم حفرها بعد الاحتلال. فالتقرير السنوي الأخير لدائرة المياه المركزية (١٩٧٧/١٩٧٨) يشتمل فقط على قائمة بـ ١٧ بئراً تمتلكها شركة مكوروت، وتقع جميعها في المناطق الغورية. وحسب معطيات التقرير المذكور، فإن حجم المياه التي استخرجت من هذه الآبار قد بلغ في تلك السنة حوالى ١٤ مليون متر مكعب. ويبين الجدول رقم (٥) قائمة بهذه الآبار وكمية انتاجها حسبما ورد في التقرير المذكور.

الجدول رقم (٥)
الآبار الاسرائيلية في وادي الأردن

الرقم	اسم البئر	كمية المياه المستخرجة (بآلاف الأمتار المكعبة)	الاحداثيات
١	جيتيت ١	٢٧١.٣	١٨٩.٤٠/١٦٨.٠٩
٢	مرج نعجة ١٤	٢٤٦.٧	١٩٨.٦٨/١٧٤.٥٩
٣	مرج نعجة ٢٩	٣١٠.٠	١٩٩.٦٤/١٧٤.٥١
٤	فارعة ٥	١.١	١٨٦.٦٦/١٧٠.٤٠
٥	اربيه ١	١٦٢.٦	١٩٥,٩٠/١٧١.٦٥
٦	مسواه ١	١١٧٩.٨	١٩٣.٠٥/١٧٦.٠٣
٧	فصايل ٢	١١٤٦.٤	١٨٩.٣٤/١٦٢.١٥
٨	فصايل ٣	١١٥٤.٩	١٨٨.٦١/١٦١.٩١
٩	فصايل ٤	٨٥٢.٤	١٨٩,٧٠/١٦٥.٢٠
١٠	أريحا ١	١٢٢٦.٨	١٩٠.٩٠/١٤٠.٨٠
١١	العوجا ١	٢٧٧.٣	١٨٧.٣٠/١٥١.٢٠
١٢	العوجا ٢	٨٣٠.٧	١٨٧,٤٥/١٥١.٢٥
١٣	عطارة ١	١٧٠٥,٥	١٩٢,٨٠/١٧٧,٥٠
١٤	بقيعة ١	٧٣٤.٥	١٩٦,٥١/١٨١,٠٤
١٥	بردلة ١	٢٩٠١.٠	١٩٤,٤٩/١٩٩.٢٠
١٦	بردلة ٢	٢٦.٢	؟
١٧	جيتيت ٣	١١٧.٦	؟
		١٤١٤٤,٨	

التقرير السنوي عن الانتاج الشهري من الآبار. دائرة المياه في قيادة الضفة الغربية، ١٩٧٩ ص ١١ و١٢.

تكشف التقديرات الرسمية للمياه المستخرجة من الآبار العربية والاسرائيلية (الجدولين ٤ و٥) عن حقيقة هامة بالنسبة لفحوى السياسة المائية لاسرائيل في المناطق المحتلة؛ اذ يتبين لنا أن الآبار الاسرائيلية السبع عشرة قد ضخت حوالى ٣٧٪ من مجموع ما ضخته الآبار العربية مجتمعة، وعددها ٣١٤ بئراً.

الا ان العدد الفعلي للآبار الاسرائيلية الموجودة في الضفة هو أكبر مما ورد في التقرير المذكور سابقاً. فقد تم، خلال الأعوام الأخيرة، حفر بئرين جديدتين في الأغوار إحداهما في منطقة العوجا، والثانية في بردلة. كذلك توجد عدة آبار اسرائيلية في المناطق الجبلية. ومع أنه لاتوجد احصاءات رسمية عن عددها او انتاجها، الا ان المعلومات المتوافرة تشير الى وجود ثلاث آبار في منطقة القدس العربية واثنتان في اللطرون، وبئر في كل من كفر قدوم وكفر مالك وكفر صور. وبذلك، يعتقد أن مجموع الآبار الاسرائيلية في الضفة هو ٢٧ بئراً. وعلى هذا الأساس، فان كمية المياه التي تضخها اسرائيل من آبارها في الضفة تزيد كثيراً عما ذكر في الجدول رقم (٥)، وربما تعادل نصف الكمية الكلية التي تضخها الآبار العربية.

أخيراً، تجب الاشارة الى عدد من الآبار تمتلكها وتديرها دائرة المياه المركزية التابعة لمكتب الزراعة في الحكم العسكري. تمتلك هذه الدائرة سبع آبار تهدف إلى تزويد القرى العربية المجاورة بمياه الشرب. وتقع هذه الآبار بالقرب من قباطية وبيت ايبا وعرابة والفارعة (وهذه جميعاً حفرت حديثاً) وبيت لحم والزاوية وشبتين.

ان الدائرة المذكورة، وجميع العاملين فيها من العرب، قد قامت بخدمات كثيرة لصالح القرى العربية المجاورة لآبارها. ولكن المشكلة التي تثير الشبهات هي ان الحكم العسكري يعتبر نفسه المالك والوريث لتلك الآبار، ولذلك، فان هنالك شكوكاً قوية حول سياسته الحقيقية بهذا الخصوص. ويمكن اعتبار ما تخطط له السلطة بالنسبة لبئر بيت ايبا وغيرها نموذجاً لما تنوي تحقيقه في نهاية الأمر، وهو تحويل جزء من انتاج هذه الآبار، ان لم يكن معظمه، لصالح المستوطنات الاسرائيلية المجاورة لها.

مشاكل الآبار الارتوازية:

تواجه الآبار الارتوازية العربية في الضفة مشاكل عديدة تعرقل زيادة انتاجها، أو حتى تقلل منه. وفيما يلي موجز لأهم هذه المشاكل:

١ - تقنين الكميات المستخرجة:

قامت السلطة، في أواسط السبعينات، باصدار رخص لأصحاب الآبار تبين كمية الماء التي يسمح لهم بضخها خلال العام، مع تنبيههم بان تجاوز الكميات المرخص بها يعرضهم للملاحقة في المحاكم العسكرية. وقد بررت الجهات الرسمية هذه الاجراءات بحجة المحافظة على الموارد المائية الجوفية وتنظيم استغلالها... الخ.

ان الطريقة التي تمت بها عملية تقدير الكميات المرخص بضخها والظروف التي طبقت فيها سياسة التقنين قد أدت الى الحاق أضرار جسيمة بكثير من المزارعين. فقد تم التقدير حسب معدل الضخ الفعلي لكل بئر خلال سنتي ١٩٧٥ و١٩٧٦، ودون اشعار المزارعين بالغرض الحقيقي من أخذ قراءات العدادات التي ركبت في آبارهم وبدون أن تؤخذ بعين الاعتبار الظروف التي تحيط بكل بئر على حدة. وقد أسفر ذلك عن مفارقات شاذة.

فالآبار التي لم تعمل بطاقتها الكاملة خلال الفترة القياسية لسبب ما، مثل متطلبات الدورة الزراعية أو لأن البيارات غرست حديثاً ولا تتطلب كميات كبيرة من المياه في السنوات الأولى من عمرها. في مثل هذه الحالات، وجد أصحاب الآبار أنفسهم في وضع حرج فيما بعد، عندما وصلت حاجتهم الى مستواها الطبيعي. ولكن الآبار التي كانت تضخ لغرض بيع الماء خلال الفترة القياسية حصل أصحابها على رخص بكميات أكبر من احتياجاتهم الانتاجية الفعلية.

الا ان الضرر الأهم الذي سببته عملية التقنين يعود بالدرجة الأولى الى عدم استطاعة المزارعين تحديث طرق الري التي يتبعونها بالسرعة التي فرضت عليهم. فوسائل الري الحديثة، كما سنرى فيما بعد، تتطلب مستوى متقدماً جداً من الاستعداد التكنولوجي وكميات ضخمة من رأس المال غير متوافرة لهم من أي مصدر من مصادر التمويل الزراعي.

لذلك كله، فان كثيراً من مزارعي الري لم يتمكنوا من زيادة الانتاج او انهم اضطروا لتقليصه بسبب النقص النسبي، والفعلي أحياناً، في كميات المياه المتوافرة لديهم. الا ان المشكلة كانت أخف كثيراً بالنسبة للمزارعين الذين تمكنوا من تطوير وسائل الري في مزارعهم وبياراتهم.

٢ -.تردي الطاقة الانتاجية:

لعل المشكلة الأهم التي تتعرض لها جميع الآبار العربية هي تردي طاقتها الانتاجية، بسبب تراكم عدة عوامل في هذا الاتجاه. فالمضخات والموتورات المستخدمة فيها هي من الأنواع القديمة والتي ضعفت كفاءتها تدريجياً بمرور الزمن. ونظراً لاستهلاكها الزائد من الوقود فان كلفة تشغيلها ارتفعت كثيراً؛ مما أثر بشكل محسوس على تكاليف الانتاج الزراعي. ومن ناحية أخرى، فقد وصلت الآبار نفسها الى حالة سيئة جداً بسبب تراكم الطمي في قعرها وعدم تنظيفها منذ حفرها. وأما السبب الثالث لانخفاض الانتاج، فيعود الى نوع وعمق الحوض المائي (Aquifer) الذي تضخ منه الآبار العربية. فهذه الآبار تضخ من حوض مائي سطحي نسبياً لا يتجاوز عمقه في الغالب ١٠٠ متر. ويعرف باسم البلايستوسين (Pleistocene)؛ والمشكلة هنا أن الآبار التي تضخ من حوض كهذا تكون عرضة للتأثر السريع لدى انخفاض منسوب المياه الجوفية في الحالات الطارئة، مثل انحباس المطر لفترة طويلة.

أما الآبار الاسرائيلية، فانها تصل الى حوض من نوع يعرف باسم سينومينيان (Senomanian) على عمق قد يزيد عن ٤٠٠ متر. ولما كانت الأحواض المائية، على مختلف الأعماق، تتصل فيما بينها من خلال الانكسارات (Faults) التي تميز التكوين الجيولوجي للمنطقة، لذلك فان وطأة الجفاف لا تصلها الا بعد أن تكون الآبار العربية (الأقرب الى السطح) قد دافعت عنها حتى النقطة الأخيرة.

ان الأخطار التي تحيط بالآبار العربية في الضفة هي ليست احتمالاً نظرياً بعيد الوقوع، بل على العكس فان المشكلة بدأت تأخذ شكلاً واقعياً حاداً. ففي صيف عام ١٩٧٩، تعرضت غالبية الآبار في منطقة طولكرم الى نقص شديد في الانتاج أدى الى توقف

قسم منها عن الضخ تماماً. وبالطبع فقد ساهم انحباس المطر في زيادة حدة المشكلة ولكن السبب الأهم هو تأثير الآبار الارتوازية الاسرائيلية على الآبار العربية المجاورة. وينطبق هذا الكلام بشكل خاص على الآبار المتواجدة في السهول الغربية للضفة والتي تتنافس مع عدد كبير جداً من الآبار الاسرائيلية الواقعة غربي الخط الأخضر.

آبار الجمع

احتلت آبار جمع الماء دوراً بارزاً في التـاريخ الاقتصـادي والاجتماعي للشعب الفلسطيني منذ أقدم العصور. فلا توجد قرية الا وفيها عدد من الآبار التي يعود تاريخ بعضها الى قرون عديدة. والغرض الرئيسي من هذه الآبار هو تخزين المياه في موسم الشتاء لاستعمالها في الشرب وسقي الحيوانات خلال أشهر الصيف الطويلة. وللأسف لا يوجد اي احصاء عن عدد هذه الآبار، ولكن يقدر عددها بحدود ٦٠٠٠ الى ١٠,٠٠٠ بئر.

من الواضح ان أهمية آبار الجمع قد تناقصت كثيراً في السنوات الأخيرة بسبب التوسع الكبير في شبكات توزيع المياه التي تستمد ماءها من الآبار الارتوازية أو العيون المائية الرئيسية، وقد أدى ذلك الى اهمال عدد كبير من الآبار وتلف قسم منها. ولكن مازال يوجد عدد كبير من القرى التي لا تزال تعتمد على آبار الجمع بشكل كلي لسد حاجتها من مياه الشرب. ولذلك نجد ان الآبار في هذه القرى تلقى قدراً كافيـاً من الاهتمام والصيانة.

ان اهمال آبار الجمع في الريف الفلسطيني هو هدر لأحد عوامل الانتاج التي يحتمل ان تلعب دوراً هاماً في عملية تحديث وسائل الانتاج في مناطق الزراعة البعلية. فوجود مثل هذه الآبار، في الحقول والبساتين البعلية، يساعد على حل احدى المشكلات الرئيسية التي تعترض عملية رش مبيدات الأعشاب والآفات المختلفة؛ حيث أن نقل الماء من القرية الى الحقل ليس أمراً سهلاً. ثم ان وجود الماء في بساتين الزيتون والأشجار المثمرة يمكن المزارعين من توفير قدر قليل من ماء الري للاشتال التي تزرع في أواخر الشتاء والتي قد تكون في أمسّ الحاجة للري خلال الصيف الأول بعد زرعها.

ومن الجدير بالذكر، ان هنالك بعض الأنواع من موتورات الرش الحديثة التي يمكن استخدامها لا لأغراض الرش فقط بل في ضخ الماء من الآبار القليلة العمق. وربما يكون للموتورات من هذا النوع دور كبير في تطوير الزراعة البعلية في الضفة الغربية، وعندها تخدم آبار الجمع دوراً حيوياً من جديد.

تقدير الاستهلاك المائي

يستخدم الماء، بشكل رئيسي، لأغراض الاستهـلاك المنزلي وفي عمليـات الانتاج الزراعي والصناعي. ولكن المستهلك الأكبر له هو الزراعة.

هنالك تفاوت شديد في تقديرات الخبراء لحجم الاستهلاك المائي في الضفة. والفرق الرئيسي هو في تقديراتهم للكميات المستهلكـة في القطاع الزراعي. ولعـل من أسباب الاختلاف في التقدير هو ذلك التفاوت الضخم في الطاقة الانتاجية للآبـار الارتوازيـة

والينابيع من موسم لآخر والتي تتبع تغيرات سقوط المطر. وكمعدل موزون للتقديرات المختلفة يمكننا القول: ان الحجم الكلي للاستهلاك المائي في الضفة الغربية هو بحدود ١٠٠ مليون متر مكعب، مقابل ١٧٢٠ مليون متر مكعب في اسرائيل (لعام ١٩٧٥). وهذا يعني ان المعدل الكلي لاستهلاك الفرد في الضفة هو ١٤٢ متراً مكعباً، مقابل ٥٣٧ متراً مكعباً في اسرائيل. وينعكس التفاوت بشكل خاص على معدل الاستهلاك المنزلي للفرد حيث يبلغ ١٣ متراً مكعباً في الضفة مقابل ٨٦ متراً مكعباً في اسرائيل، علماً بـان الاستهلاك المنزلي في الضفة يشتمل ايضاً على مايستهلكه القطاع الصناعي، في حين يبلغ استهلاك الصناعة في اسرائيل أكثر من ٩٥ مليـون متر مكعب، أي حـوالى مجموع الاستهلاك المائي في الضفـة (أنظر الجدول رقم٦).

الجدول رقم (٦)
معدل تقديرات استهـلاك الماء في الضفة الغربية واسرائيل
(بملايين الأمتار المكعبة)

	الضفة الغربية	اسرائيل +
الزراعة	٩٠	١٣٣٧
الصناعة (بالنسبة للضفة مقدر مع الاستهلاك المنزلي)	—	٩٦
الاستهلاك المنزلي	١٠	٣٦٧
المجموع	١٠٠	١٧٨٠
المعدل العام لاستهلاك الفرد	١٤٢	٥٣٧
معدل الاستهلاك المنزلي للفرد	١٣	٨٦

Statistical Abstract of Israel 1980, Jerusalem, Central Bureau of Statistics No. 316 p. 430.

تعاني بعض المدن والقـرى مشاكـل عويصـة بالنسبـة لاحتياجـاتها من الميـاه المستخدمة لأغراض الاستهلاك المنزلي، ونظراً للطبيعة المتميزة لهذا النوع من الاستهلاك المائي فانه ينصح بأن يكلف أحد الخبراء بمعالجته بشكل مستقل. ولكن سنتطرق في البند التالي لاستخدام الماء لأغراض الري.

الزراعة المروية

يحتل القطاع الزراعي أهمية خاصة في الاقتصاد القومي الفلسطيني. فالزراعة هي من القطاعات الاقتصادية الرئيسية من حيث مساهمتها في الانتاج القومي الاجمالي؛ حيث تقدر حصتها بـ ٢٨ ـ ٣٢٪ من الانتاج المحلي الاجمالي (Gross Domestic Product)، وحصتها من الأيدي العاملة تبلغ حوالى ٣٠٪. ولكن بالاضافة الى ذلك تعتبر الزراعة من أهم الدعائم الرئيسية التي تربط الشعب الفلسطيني بأرضه، بغض النظر عن الاعتبارات الاقتصادية المحضة. ولذلك فان تطوير هـذا القطاع يجب ان يكـون على رأس سلم الأولويات في أية خطة وطنية لدعم الاقتصاد الفلسطيني.

تبلغ المساحة الاجمالية للضفة الغربية ٥,٥٧٢,٠٠٠ دونم. الا ان المساحة المزروعة منها تقدر بـ ٢,٠٠٨,٧٠٠ دونم فقط، أي بنسبة ٢٨,٩ ٪ من المجموع (١). أما المساحة المروية فانها تقدر بحوالي ٧٧ ألف دونم، أي بنسبة ٤ ٪ من مجموع المساحة المزروعة. ويبين الجدول رقم (٧) التوزيع اللوائي والنوعي للأرض المروية.

الجدول رقم (٧)
الأرض المروية حسب اللواء والنوع ـــ ١٩٧٨
(بالدونمات)

اللواء	خضار	حمضيات	موز	أشجار أخرى	المجموع
جنين	٦٥٤٧	٢٥١٦	—	١٢	٩٠٧٥
طولكرم	١٤٥٥٠	١٧٠٠٥	—	٦٢١	٣٢١٧٦
نابلس *	٧٨٧	١٥٦٣	—	—	٢٣٥٠
رام الله	٤٦٣	٢٠٦	—	—	٦٦٩
القدس	—	—	—	—	—
أريحا	٢٤٢٥٠	٤٥٧٦	٢١٢٨	١٥٠	٣١١٠٤
بيت لحم	١٠١١	—	—	—	١٠١١
الخليل	٧٠٠	٨٠	—	—	٧٨٠
المجموع	**٤٨٣٠٨**	**٢٥٩٤٦**	**٢١٢٨**	**٧٨٣**	**٧٧١٦٥**

الاحصاءات الرسمية لدائرة الزراعة.

ان المساحات المروية المبينة في الجدول رقم (٧) تبين ان المساحة المروية الاجمالية قد بقيت ثابتة نسبياً بالرغم من الاجراءات التي اتخذتها السلطة في الأغوار والتي قللت كثيراً من المساحة المزروعة فيها. الا ان المزارعين في المناطق السهلية زادوا من المساحة المروية باستخدامهم أساليب أحدث في الري، مما عوض النقص الذي حدث في الأغوار.

ومن الحقائق المؤلمة بالنسبة للضفة الغربية ان نسبة الأرض المروية فيها أقل بكثير من بلدان الشرق الأدنى: وذلك بالرغم من ان الضفة هي أكثرها استقبالاً للمطر، كما رأينا سابقاً (أنظر الجدول رقم ٨). وبالطبع فان هذا الوضع هو نتيجة متوقعة للسياسة الاسرائيلية المعلنة للسيطرة على موارد المياه في الأراضي المحتلة.

ان الأهمية الحقيقية لقطاع الزراعة المروية في الضفة الغربية تزيد كثيراً عما توحيه الأرقام السابقة. فعلى سبيل المثال، تتراوح مساهمة الحمضيات والخضار المرويـة في الدخل الزراعي الاجمالي من ٢٢ الى ٣٠ ٪. واذا أضفنا الموز والمشاتل وبعض الزراعات

---

* يلاحظ أن جميع الأغوار التي كانت تتبع لواء نابلس قبل الاحتلال الحقت بدائرة الزراعة باريحا بعد الاحتلال. وهذا يفسر تناقص الأرض المروية في لواء نابلس.

الجدول رقم (٨)
توزيع الأرض المزروعة حسب الري والبعل
(بآلاف الدونمات)

	مجموع المساحة المزروعة	المساحة البعلية	المساحة المروية	نسبة الأرض المروية بالمئة
العراق	٥٩٢٠٠	٣٠٠٠٠	٢٩٢٠٠	٤٩,٣٪
الأردن	٥٢٩٠	٤٩٠٠	٣٩٠	٧,٤٪
سوريا	٥٤٧٠٠	٤٩٦٠٠	٥١٠٠	٩,٣٪
لبنان	٢٧٦٠	١٩٦٠	٨٠٠	٢٩,٠٪
الضفة الغربية	٢٠٢٠	١٩٤٣	٧٧	٣,٨٪

Abdullah Arar, *The Role of Rainfed Agriculture in the Near East Region*, a paper Submitted to the FAO Regional Seminar on Rainfed Agriculture, Amman, 5-10 May 1979.

المروية الأخرى، فان حصة الزراعة المروية قد تزيد في معظم السنين عن ثلث الدخل الزراعي.

ومن المعروف ايضاً أن الزراعة المروية هي المجال الأكثر استجابة للتطوير السريع عن طريق تحديث وسائل الانتاج وتكثيفها. الا أنه قد تبينت لنا سابقاً شدة القيود المفروضة على التوسع في استخدام الموارد المائية. وعلى هذا الأساس، فان أحد الأهداف الأساسية للسياسة المائية الوطنية في المرحلة الراهنة هو تحقيق أفضل استثمار ممكن للموارد المائية المتيسرة حالياً. وبعبارة أخرى، فان الهدف الأهم في هذا الاتجاه هو بذل كل جهد ممكن من أجل التوسع في الرقعة الزراعية المروية، بالعمل على استخدام وسائل ري حديثة تكون أكثر كفاءة في توصيل المياه الى منطقة الجذور، حيث تكون الحاجة الفعلية لها.

وسائل الري الحديثة

تم، خلال الأعوام الخمسة الماضية، احراز تقدم ملموس في تطوير وسائل الري التي يستخدمها المزارعون في الضفة الغربية؛ وذلك بفضل الجهود التي بذلها المرشدون الزراعيون وبعض المؤسسات الخاصة. وسنستعرض هنا الانجازات التي تم تحقيقها والعقبات التي تحول دون التوسع في هذا المجال.

برك حفظ الماء: من أهم الخطوات التطويرية في طرق الري خطوة انشاء برك لخزن الماء الذي يستخرج من الآبار الارتوازية أو الينابيع الى حين استخدامه عند اللزوم. ولهذه العملية فوائد كثيرة وهامة جداً. فبالاضافة الى أنها تمكن المزارع من ري مزروعاته في الأوقات المناسبة، فهي أيضاً تضمن توصيل الماء الى أنابيب الري تحت ضغط كاف لاستخدام وسائل حديثة في نقله وتوزيعه.

تدل الاحصاءات الرسمية لسنة ١٩٧٨ على أن هنالك ٨٣ بركة للري في الضفة الغربية ذات سعة اجمالية قدرها حوالى ٢٦٢ ألف متر مكعب. ويبين الجدول رقم (٩)

التوزيع اللوائي لهذه البرك، ويبدو أنها متركزة حالياً في المناطق الغورية، ولكن خبراء دوائر الزراعة ينصحون بانشاء المزيد منها في مناطق قلقيلية وطولكرم وجنين. الا ان العائق الرئيسي الذي يحول دون ذلك هو عدم توافر مصادر التمويل الوطنية في الوقت الحاضر.

الجدول رقم (٩)
عدد وسعة برك الري وتوزيعها حسب اللواء
(١٩٧٨)

اللواء	عدد البرك	السعة الاجمالية (بالأمتار المكعبة)
اريحا	٨١	٢٦٠,٠٠٠
طولكرم	١	١,١٠٠
بيت لحم	١	٥٠٠
المجموع	٨٣	٢٦١,٦٠٠

الاحصاءات الرسمية.

الرشاشات وأنابيب التنقيط: لعل من أهم المبتكرات التكنولوجية التي اكتسبها المزارعون العرب في الضفة، خلال السبعينات، هي اقتباسهم لطريقة الري بالتنقيط، أو ما يعرف بالتفتاف (Drip Irrigation) وطريقة الري بالرشاشات (Sprinklers). فالطرق المذكورة توفر جزءاً كبيراً من الماء الذي يضيع هدراً في القنوات الترابية المكشوفة وطرق الري التقليدية. بالاضافة الى ذلك فانها تسهل على المزارعين استخدام الأسمدة والمبيدات عن طريق اذابتها في الخزانات ونقلها في ماء الري. ولا يخفى أيضاً ان هذه الطرق تتطلب قدراً أقل من العمل اليدوي وفي الوقت نفسه تضمن، اذا أحسن استخدامها، توصيل الماء بشكل متوازن الى جميع النباتات. وقد وجد بالتجربة ان ذلك يؤدي الى زيادة في الانتاج وتماثل أكبر في النمو بين النباتات.

انتشرت طرق الري بالرشاشات وبالتنقيط انتشاراً لا بأس به في معظم مناطق الزراعة المروية بالضفة. ففي سنة ١٩٧٩، بلغت مساحة الأرض المروية بالتنقيط ١٣١٢٠ دونماً وبالرشاشات ٨٠٧٠ دونماً. هذا بالاضافة الى ٨٥٠ دونماً تروى بما يسمى بالشرفول، وهي احدى طرق التنقيط المبسطة (أنظر الجدول رقم ١٠).

بالرغم من التوسع النسبي في مساحة الأرض المروية بالطرق الحديثة، الا انها لم تصل بعد الى أكثر من ١٧٪ من مجموع المساحة المروية. وهذا يعطي فكرة واضحة عن حجم الجهد الذي يجب بذله في هذا المجال. ولعل العائق الأكبر الذي يحول دون توسع كبير في هذا الاتجاه هو ليس عدم قناعة المزارعين بجدوى هذه الطرق؛ اذ انهم مقتنعون تماماً بذلك، ولكنه ضخامة التكاليف المالية التي تتطلبها هذه الوسائل. فقد تبين من تقديرات خبراء دائرة الزراعة ان معدل كلفة التمديدات للدونم الواحد (لسنة ١٩٧٨)

الجدول رقم (١٠)

المساحات التي تروى بالطرق الحديثة ـ ١٩٧٩

(بالدونمات)

اللواء	الرشاشات	أنابيب التنقيط	الشرفول
اريحا	٩٠٨	٩٢٣٧	٨٥٠
نابلس	٩٠	٣٠٢	—
جنين	١٣٠٠	١٠٠٠	—
طولكرم	٥٧٦٧	٢٤٩٠	—
رام الله	٥	٤٥	—
القدس	—	—	—
بيت لحم	—	—	—
الخليل	—	٤٥	—
المجموع	٨٠٧٠	١٣١٢٠	٨٥٠

الاحصاءات الرسمية.

كان ٦٣ ديناراً أردنياً للرشاشات و١٢١ ديناراً لأنابيب التنقيط (٢).

الا ان الميزات التي يحصل عليها المزارعون نتيجة لاستخدامهم هذه الطرق، وخاصة أنابيب التنقيط، تبرر ضخامة الاستثمار المالي فيها. فقد أثبتت احدى الدراسات الاقتصادية الحديثة التي أجرتها كلية الزراعة الأردنية في مناطق الأغوار الشمالية في الأردن على أن انتاج الدونم من البندورة قد تضاعف ثلاث مرات لدى مقارنة الري بالطرق التقليدية مع الري بالتنقيط، كما أن استخدام البيوت البلاستيكية مع الري بالتنقيط قد ضاعف الانتاجية بالمقارنة مع الري بالتنقيط بدون البيوت البلاستيكية، وقد انعكست هذه النتائج على «أربحية» الطرق الثلاث، كما يتضح من القيمة الحالية لمعدل الدخل من الدونم خلال عشر سنوات (أنظر الجدول رقم ١١).

الجدول رقم (١١)

مقارنة اقتصادية لإنتاج البندورة تحت ظروف تكنولوجية مختلفة في الأغوار الشرقية من الأردن

	ري وزراعة تقليدية	ري بالتنقيط	بيوت بلاستيك مع تنقيط
معدل كلفة الاستثمار (بالدينار)	—	٢٨٠	١٩٩٨
انتاج الدونم (بالطن)	١,٥٢	٤,٥	١٠
القيمة الحالية لمعدل الدخل من الدونم خلال عشر سنوات (بالدينار)	٣٣,٣	١١٥,٤	٢٢٢,٧

أكرم ستيتية ومحمد عباس، **تقرير أولي عن الجدوى الاقتصادية لوسائل انتاج البندورة والخيار**، عمان: كلية الزراعة في الجامعة الأردنية، ١٩٧٨ ص ٦.

ومع أنه لا توجد دراسات دقيقة عن الفرق النسبي في أربحية وسائل الري والزراعة الحديثة في الضفة الغربية، الا أنها قد لاتختلف كثيراً عما هي في الأردن.

وهنالك ملاحظة أخيرة في هذا الموضوع. فقد لوحظ ان استخدام طرق الري الحديثة في الضفة يكاد يقتصر على الخضار المروية والمشاتل. وأما بساتين الحمضيات والموز، وهي المستهلك الأكبر للماء، لم تستخدم في ريها هذه الطرق حتى الآن، ولا شك ان هذا الوضع يشكل عقبة رئيسية في طريق مضاعفة كفاءة استغلال كميات المياه المتوافرة لمزارعي الضفة. ومع ان الموضوع يحتاج للدراسة المكثفة، الا أنه يمكن الافتراض ان السبب الرئيسي لتردد المزارعين لايقتصر على قلة التمويل فحسب، بل انه يعكس قدراً من الشك لدى معظم المزارعين في صلاحية طريقة التنقيط لري الأشجار.

موجز عن الأوضاع المائية في اسرائيل

ان الحديث عن أوضاع الموارد المائية في الضفة الغربية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات المائية في اسرائيل. وسنحاول، هنا، ابراز الملامح والمشاكل الرئيسية للأوضاع المائية في اسرائيل؛ وذلك من أجل تفهم دوافع وأبعاد السياسة الاسرائيلية نحو الموارد المائية في المناطق الفلسطينية المحتلة.

تعتبر السيطرة على الأرض والمياه الركن الأساسي في المخطط الصهيوني الذي استهدف اقامة الدولة اليهودية في فلسطين. وقد عملت الوكالة اليهودية والزعماء اليهود الأوائل على تحقيق السيطرة اليهودية على الموارد المائية في فلسطين، بما في ذلك منابع نهر الأردن. وقد جاء، في احدى الوثائق السرية التي كتبها بن ــ غوريون عام ١٩٤١، ونشرتها وزارة الخارجية البريطانية فيما بعد، مايلي: «علينا ان نتذكر انه من أجل قدرة الدولة اليهودية على البقاء لابد من ان تكون مياه الأردن والليطاني مشمولة داخل حدودنا»[٣]. وبالفعل فقد تحقق لليهود معظم مخططاتهم المائية عند اقامة اسرائيل في سنة ١٩٤٨؛ حيث استولت الدولة الجديدة على الجزء الأكبر من الموارد المائية في فلسطين.

بدأت اسرائيل، منذ قيامها، بتنفيذ عدة مشاريع مائية طموحة تستهدف تحقيق أكبر قدر من الاستغلال للموارد المائية التي استولت عليها. وقد مكنها الدعم المالي والفني الأميركي من تنفيذ معظم هذه المشاريع.

ولعل أضخم المشاريع المائية في اسرائيل هو المشروع المعروف باسم «ناقل المياه الوطني» (National Water Carrier)، ويستند هذا المشروع على الحقيقة الجغرافية المعروفة: وهي أن ٩٥٪ من الرصيد المائي المتوافر يقع في شمالي البلاد حيث لايوجد سوى ٣٥٪ من الأرض الزراعية[٤].

وضع الخطة الأصلية لمشروع الناقل الوطني المهندس الأميركي جيمس هيز؛ وذلك ضمن تقريره الشامل بعنوان (T.V.A. on the Jordan). وقد استوحى هيز أفكاره من المشروع الأميركي الشهير المعروف باسم سلطة وادي تنسي (Tennessee Valley Authority) وتقوم الفكرة الأساسية للمشروع على تجميع مياه المنابع العلوية لنهر الأردن في بحيرة طبريا ثم نقلها الى منطقة مرتفعة؛ حيث تسيل من هناك الى المناطق

الوسطى والجنوبية من البلاد(٥).

تبلغ مساحة بحيرة طبريا ١٦٥ كيلومتراً مربعاً وتتسع لـ ٣ بليون متر مكعب. ويتم ضخ الماء من طرفها الشمالي الغربي الى نقطة قريبة من «ايشد كناروت» على ارتفاع ٢٥٦ متراً فوق سطح البحيرة. ومن هناك يجري الماء غرباً في قناة مكشوفة طولها ١٦ كيلومتراً؛ حيث يضخ ثانية الى ارتفاع ١٤٧ متراً فوق سطح البحر. ومن هناك ينقل الماء في شبكة من الأنابيب الضخمة (قطرها ٢٧٠ سم) والقنوات المكشوفة يبلغ مجموع أطوالها حوالى ٢٥٠ كلم وتغذي جميع المناطق الوسطى والجنوبية حتى شمالي النقب غربي بئر السبع.

الموارد المائية

المصدر الأساسي والأهم للمياه في اسرائيل هو منابع نهر الأردن، وهي: الحاصباني في سوريا، وبانياس في لبنان، والدان في شمال فلسطين، وقد اقترحت أميركا مشروعاً لتوزيع المياه على الدول المحيطة بنهر الأردن على أساس التوصيات التي قدمها أريك جونستون المبعوث الذي كلفه الرئيس الأميركي بدراسة كيفية توزيع مياه نهر الأردن. الا ان الدول العربية رفضت المشروع، مما دفع اسرائيل الى الاستيلاء على نصيب الأسد من مياه الأردن ضمن مشروع الناقل الوطني الذي أشرنا اليه سابقاً. وبذلك أصبحت مساهمة نهر الأردن في الرصيد المائي المتوافر لاسرائيل هي بحدود الثلث (أنظر الجدول رقم ١٢).

الجدول رقم (١٢)
مصادر المياه في اسرائيل
(بملايين الأمتار المكعبة)

المصدر	١٩٤٩	١٩٧٥	١٩٨٠ (تقدير)
نهر الأردن	١٥٠	٥٧٠	٦٠٠
مياه جوفية	٢٠٠	١١٥٠	١٠٠٠
فائض من الأنهار	—	(٥٠)	١٠٠
تكرير المجاري	—	(٤٠)	١٠٠
تكرير مياه البحر	—	(٥)	١٠
المجموع	٣٥٠	١٧٢٠	١٨١٠

S. Arlosoroff, Water Resources Develpment and Management in Israel, KIDMA Vol. 3, No. 10 (1977), p. 5.

وتتضح من الجدول السابق أيضاً الأهمية الكبرى للمياه الجوفية التي تساهم بحوالى ٦٠٪ من مجموع الرصيد المائي الاسرائيلي. وهنا تبرز حقيقة هامة جداً؛ وهي ان

اكثر من نصف كمية المياه الجوفية المذكورة في هذا الجدول (أي حوالى ٥٥٠ ــ ٦٠٠ ألف متر مكعب) تتسرب الى اسرائيل من مساقط المياه في الضفة الغربية وعبر الأحواض المائية الجوفية الممتدة من السفوح الجبلية في الضفة الغربية الى المناطق الساحلية. ولهذه الحقيقة، كما سنرى فيما بعد، أهمية تطبيقية بالغة بالنسبة للسياسة الاسرائيلية نحو المناطق المحتلة واصرار اسرائيل الدائم على الاحتفاظ بسيطرتها على موارد المياه في الأراضي المحتلة.

أوجه الاستهلاك

لعب الماء دوراً أساسياً في التوسع الاقتصادي والعمراني في اسرائيل منذ تأسيسها. فقد تضاعفت الاحتياجات المائية لقطاعات الزراعة والصناعة والاستهلاك السكاني عدة مرات منذ قيام اسرائيل، كما يتضح من الجدول رقم (١٣).

وكما هو متوقع، فقد كانت الزراعة هي المستهلك الأكبر للماء؛ حيث تتراوح حصتها بين ٧٠ و٧٥٪ من الاستهلاك الكلي. وقد انعكس ذلك على مساحة الأرض الزراعية المروية والتي زادت من ٥٠٠ ألف دونم في سنة ١٩٤٩ أي ٢٥٪ من المساحة المزروعة الى حوالى مليوني دونم في سنة ١٩٨٠اي٤٠٪ من المساحة المزروعة.

الجدول رقم (١٣)
تطور استهلاك الماء والمساحة المزروعة في اسرائيل
(كمية المياه بملايين الأمتار المكعبة)

	١٩٤٩	بالمئة	١٩٧٥	بالمئة	١٩٨٠ (تقدير)	بالمئة
الزراعة	٢٦٠	٧٤,٣	١٣٢٥	٧٧,٠	١٢٦٠	٦٩,٦
الصناعة	١٥	٤,٣	٩٥	٥,٥	١٥٠	٨,٣
الاستهلاك السكاني	٧٥	٢١,٤	٣٠٠	١٧,٥	٤٠٠	٢٢,١
	٣٥٠	١٠٠	١٧٢٠	١٠٠	١٨١٠	١٠٠

(المساحة بآلاف الدونمات)

	١٩٤٩	١٩٧٥	١٩٨٠
المساحة المزروعة	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠
المساحة المروية	٥٠٠	١٨٠٠	٢٠٠٠
نسبة الأرض المروية بالمئة	٢٥	٤٥	٤٠

Ibid, p. 5.

المؤسسات المائية في اسرائيل*

يحكم استعمال المياه في اسرائيل تشريع صدر سنة ١٩٤٩ ونص على أن تكون ملكية جميع موارد المياه ملكية عامة تحت سلطة الدولة. وبموجب هذا التشريع فقد أنيطت هذه المسؤولية بوزير الزراعة من خلال المدير العام لمصلحة المياه في اسرائيل (Water Commissioner) تعاونه هيئة عليا للاشراف على المياه تعرف باسم لجنة المياه (Water Commission). وقد أنيطت بمدير المياه جميع النواحي التنظيمية المتعلقة بالمياه، مثل اصدار رخص حفر الآبار وتحديد كميات الانتاج وشروط العمل.

والمؤسسة الثانية التي تتعامل بالمياه في اسرائيل هي شركة تاهل (TAHAL)؛ وهي ما تسمى أيضاً بشركة تخطيط مياه اسرائيل (Israel National Water Planning Company) والتي أسست في سنة ١٩٥٢ بمساهمة الحكومة الاسرائيلية ٥٢٪، والوكالة اليهودية ٢٤٪، والصندوق القومي اليهودي ٢٤٪. وأنيطت بهذه الشركة مهام التخطيط والدراسات المتعلقة بموارد المياه في اسرائيل بهدف تحسين كفاءة استغلال الكميات المتوافرة قدر الامكان.

وقد قامت هذه الشركة بتصدير خدماتها الى كثير من البلدان في أفريقيا وأميركا الجنوبية.

أما المؤسسة الثالثة والأهم في الجهاز المائي الاسرائيلي، فهي شركة مكوروت (Mekorot). وقد أسست هذه الشركة في سنة ١٩٣٧. وتملك الحكومة الاسرائيلية ٣٣٪ والوكالة اليهودية ٣٣,٥٪ والصندوق القومي اليهودي ٣٣,٥٪ من أسهمها. وقد أنيطت بها، منذ تأسيسها، جميع المهام التنفيذية المتعلقة باستغلال موارد المياه، بما في ذلك تنفيذ وادارة جميع مشاريع المياه القومية. وفي سنة ١٩٦٤، أعيد تحديد وتعميق مهام هذه الشركة وأطلق عليها اسم سلطة المياه الوطنية (National Water Authority).

مشاكل المياه في اسرائيل

تمكنت اسرائيل، خلال السنوات الثلاثين الماضية، من تحقيق استغلال شبه تام لجميع الموارد المائية المتيسرة لها. وكما رأينا، فان الجزء الأكبر من هذه الموارد ينبع في الدرجة الأولى من خارج حدود اسرائيل لسنة ١٩٤٨، سواء من لبنان أم من سوريا أم من الأردن أم من الضفة الغربية.

إلا ان اسرائيل، مع ذلك، ما زالت تعاني من مشاكل مائية عويصة ناتجة عن البنية التوسعية لها، والتي تستهدف تعميق الاستيطان اليهودي داخل حدود وقف اطلاق النار لسنة ١٩٤٩ وخارجها، فان تأسيس المستوطنات ودعمها، يتطلبان تكثيف الانتاج الزراعي والصناعي الى أقصى حد تسمح به الموارد الاقتصادية المتيسرة. وكما يبدو فان العامل المحدد للتوسع في الانتاج الزراعي هو ليس الأرض بل الماء. ولهذا نرى ان هنالك تزايداً

---

* استعان الباحث في اعداد هذا الجزء بالبحث التالي: Uri Davis et. al., *Israel's Water policies:* Journal of Palestine Studies, Issue 34 Vol. Ix No. 2, Winter 1980.

مستمراً لكمية المياه المستغلة في الزراعة مع تناقص في كمية المياه اللازمة للدونم الواحد. ومن ناحية أخرى، فان الاحتياجات الصناعية للماء قد ازدادت بسرعة الى أن أصبحت تشكل حوالى ٨٪ من الاستهلاك الكلي. ومن المتوقع ان تزداد كمية المياه اللازمة لهذا الغرض زيادة كبيرة في ضوء التركيز الذي توليه الدولة للقطاع الصناعي، كذلك فان الاستهلاك السكاني للماء سيزداد بسرعة بسبب التوسع الأفقي في عدد المستوطنات والتحسن المستمر في مستوى المعيشة.

ومحصلة هذه التوقعات تتمثل في أن اسرائيل ستعاني عجزاً كبيراً في كمية المياه التي تحتاجها. وقد قدرت شركة مكوروت هذا العجز بـ(٢٥٠ ــ ٣٥٠) مليون متر مكعب خلال النصف الثاني من السبعينات[٦]. وأما خلال الثمانينات، فان المدير العام لمصلحة المياه يقدر العجز المتوقع بـ ٤٥٠ مليون متر مكعب[٧].

ويبين الجدول رقم (١٤) تقديراً لكميات المياه اللازمة للاستهلاك في سنة ١٩٨٥، حسبما جاء في التقرير الذي قدمه الوفد الاسرائيلي الى مؤتمر التصحر والذي انعقد في نيروبي (كينيا) في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧. وتتضح من هذا الجدول ضخامة العجز المتوقع في كمية المياه اللازمة بعد أن اتضح لنا ان الحد الأقصى للرصيد المائي المتوفر لاسرائيل في أواسط السبعينات كان بحدود ١٧٠٠ مليون متر مكعب.

الجدول رقم (١٤)
تقدير لكميات المياه المستهلكة في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥
(بملايين الأمتار المكعبة)

	١٩٧٤	١٩٨٥
استهلاك المدن والصناعة	٤١٠	٧٠٠ ــ ٨٠٠
استهلاك الزراعة	١١٧٠	١١٧٠
خسائر وهدر	٦٠	١٣٠
المجموع	١٦٤٠	٢٠٠٠ ــ ٢١٠٠

Israel's Report to the U.N. Conference on Desertification Aug. 29-Sept. 9, 1977, Nairobi, Kenya.

أما المشكلة المائية الثانية في اسرائيل فهي احتمال تسرب المياه المالحة الى الأحواض المائية في المناطق الوسطى والشمالية من البلاد. فقد تبين، خلال السبعينات، ان هنالك احتمالاً لزحف جبهات مائية مالحة من أكثر من جهة نحو الأحواض المائية الرئيسية في منطقة رأس العين والسهول الشمالية. ويعتقد أن الضخ الزائد من هذه الأحواض، بالاضافة الى النقص الشديد في ماء المطر في بعض المواسم، قد ساعدا على ابراز هذه المشكلة. ولذلك فقد لجأت شركة مكوروت الى حقن الأحواض المائية في أواسط البلاد بكميات كبيرة من الماء الفائض في موسم الأمطار الى باطن الأرض من أجل اعادة

منسوب المياه الجوفية الى مستوى يمنع تسرب المياه المالحة من الأحواض الغربية المجاورة.

الحلول المحتملة لمشكلة نقص المياه في اسرائيل

تبين الحقائق السابقة المتناقضات الرئيسية التي تحكم السياسة المائية في اسرائيل. فهي قد استغلت جميع ما يمكنها استغلاله من مواردها الخاصة، الا ان احتياجاتها الحالية والمستقبلية تفرض عليها البحث عن كميات اضافية كبيرة من المياه، وفيما يلي نبذة عن المصادر التي طرقت لتلافي العجز المنتظر.

١ ــ البحث عن مصادر جديدة داخل حدود اسرائيل. وقد تبين لنا سابقاً أن هذا الحل لا يوفر اية آفاق جديدة؛ حيث ان جميع مصادر المياه قد استغلت بشكل تام.

٢ ــ زرع الغيوم باملاح الفضة. وقد أجريت، في هذا المجال، دراسات مكثفة، وتبين في نهاية الأمر أن هذا الأسلوب غير فعال ونتائجه غير مضمونة ولا يمكن أن يساهم في حل المشكلة المائية لاسرائيل بشكل ملموس[٨].

٣ ــ تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة الذرية. ومع أنه يمكن التفكير في هذا الأسلوب لغرض توفير مياه الشرب، على غرار المحطة التي أقيمت في ايلات والتي تزودها بنصف حاجتها من الماء، الا أن ارتفاع كلفة المياه المستخرجة بهذه الطريقة (حوالى ٣٠ سنتاً للمتر المكعب) تجعل استخدامها لأغراض الانتاج الزراعي غير عملي قبل أواخر هذا القرن، حسب رأي المدير السابق لمصلحة المياه في اسرائيل[٩].

٤ ــ تكرير مياه المجاري في المناطق المكتظة بالسكان. وتتميز هذه الطريقة بانخفاض الكلفة (حوالى ٤ سنتات للمتر المكعب) ولكنها من ناحية أخرى لا يمكن أن تكون مصدراً ذا قيمة فعلية قبل نهاية هذا القرن عندما تقدر كمية الماء المكررة من المجاري بـ ٣٢٥ مليون متر مكعب سنوياً[١٠]. هذا بالاضافة الى أن المياه المستخرجة بهذه الطريقة تؤدي الى تعقيدات صحية تحد كثيراً من امكانية استخدامها على نطاق واسع.

٥ ــ تطوير وسائل أكثر كفاءة في استعمال المياه. وينطبق هذا بشكل خاص على القطاع الزراعي الذي يستهلك حوالى ٧٥٪ من الكمية الكلية. ومما يذكر أن ٨٧٪ من الأرض المروية تستعمل في ريها الرشاشات، في حين تستخدم أنابيب التنقيط على ١٠٪ من الأرض المروية[١١]. وتتميز هذه الطرق بكفاءة عالية جداً الى درجة أن اسرائيل أصبحت تستغل ٩٨٪ من مواردها المائية القابلة للاستغلال[١٢]. وقد ثبت ان كفاءة أنابيب التنقيط تزيد حوالى الثلث عن الرشاشات. ولكن عملية استبدال الرشاشات لا تجعل هذا الحل ذا قيمة حاسمة في مواجهة مشكلة العجز في متطلبات اسرائيل المائية خلال الثمانينات.

العناصر الأساسية للسياسة المائية الاسرائيلية

يمكن تلخيص الأسس الرئيسية التي تقوم عليها السياسة المائية الاسرائيلية بما يلي:

١ ــ تطوير كفاءة استغلال الموارد المائية المتيسرة الى أعلى مستوى ممكن.

٢ ــ السعي للاستيلاء على موارد مائية جديدة خارج حدود فلسطين. وهنالك أكثر من اشارة عن نوايا اسرائيل الحقيقية بالنسبة لمياه الليطاني واليرموك.

٣ ــ العمل على استغلال الموارد المائية المتيسرة في المناطق المحتلة، وخاصة في الضفة الغربية، ضمن خطة عامة تستهدف ما يلي:

(أ) تقييد استغلال المواطنين العرب للمياه ضمن أضيق نطاق.

(ب) تمكين المستوطنات من استنزاف أكبر كمية من الفائض المائي القابل للاستغلال والذي يقدره الخبراء الاسرائيليون بحوالى «١٥٠» مليون متر مكعب(١٣).

(ج) اتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان تسرب المياه الجوفية والسطحية الى المناطق الساحلية من السفوح الغربية للضفة والتي تشكل مصدر التغذية لأكثر من نصف المياه الجوفية في اسرائيل.

نماذج من سياسة تقييد الاستغلال المائي للمواطنين العرب

يعتقد بعض الخبراء المطلعين أن الحكومة الاسرائيلية قد قررت فعلاً تحديد سقف لكمية المياه التي يسمح لأصحاب الآبار العربية في الضفة بضخها بما لايتجاوز ٣٥ مليون متر مكعب. وبذلك تكون الكمية الكلية لاستهلاكهم هي بحدود ١٠٠ ــ ١٢٠ مليون متر مكعب. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، اتخذت السلطة عدة اجراءات، منها ما يلي:

١ ــ منع حفر آبار جديدة للأغراض الزراعية منعاً باتاً. وبالفعل تحفر بئر واحدة لهذا الغرض منذ بداية الاحتلال، الا ان الحكم العسكري أصدر مؤخراً رخصتين للحفر في منطقة العوجا، بعد الضجة العالمية التي أثارتها قضية جفاف الينابيع والآبار هناك بسبب تأثير الآبار الاسرائيلية المجاورة.

٢ ــ حصر رخص حفر آبار الشرب ضمن أضيق نطاق. وحتى الآن، لم يوافق الحكم العسكري الا على خمسة آبار لحساب البلديات في كل من نابلس (بئران) وقلقيلية وطولكرم وقفين.

٣ ــ فرض تقنين صارم على الضخ من الآبار العربية وتعريض المخالفين للمحاكمة العسكرية. وقد استعرضنا سابقاً الكيفية والظروف التي رافقت هذا التحديد. وبالفعل فقد ساعدت هذه الخطوة، بالاضافة لما ذكر أعلاه من عدم حفر آبار جديدة، على تقييد ضخ المياه الجوفية للمواطنين العرب ضمن كمية محددة سلفاً.

٤ ــ التضييق على مزارعي المناطق المروية بدواعٍ «أمنية»، وهنالك الكثير مما اتخذته السلطة في هذا المجال. وفيما يلي وفي ما يلي عيِّنات منه:

(أ) بادرت السلطة في أوائل الاحتلال الى نسف ١٤٠ مضخة كانت قائمة على الضفة الغربية لنهر الأردن وتستخدم في ري البيارات والمزارع الموجودة في الشريط السهلي المحاذي لنهر الأردن والمعروف بمنطقة الأغوار. وقد كانت هذه المنطقة قبل الاحتلال من أخصب مناطق انتاج الخضروات في الضفة الغربية وأهمها.

(ب) اغلاق مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الجيدة في الأغوار والبقيعة ومناطق أخرى. ويقدر بأن أكثر من ٨٠ ألف دونم قد أغلقت شمالي طريق نابلس / دامية فقط.

(ج) اجبار عدد من المزارعين على مبادلة أراضيهم بأراض أخرى يسيطر عليها حارس أملاك الغائبين. وبالطبع فقد رفض كثير من المزارعين هذا العرض لما يسببه من مشاكل وتعقيدات بين المواطنين العرب أنفسهم، ولذلك اضطروا الى ترك مزارعهم والرحيل الى المدن والقرى المجاورة.

(د) تجريف وهدم قنوات الري في منطقة الجفتلك في صيف ١٩٧٩ بحجة شق «حزام أمني» جديد. وقد سبب ذلك ضرراً بالغاً لأصحاب البيارات والمزارع في المنطقة.

(هـ) محاربة أي مشروع قد يؤدي في النهاية الى زيادة كمية المياه التي يستخدمها المواطنون العرب أو مساحة الأرض المروية لديهم. ومثال على ذلك، السياسة العدائية التي تنتهجها السلطة ووسائل الاعلام ضد مؤسسة أنيرا بسبب موافقتها على تمويل (American Near East Refugees Aid) مشروع استبدال قناة الفارعة الترابية بشبكة من الأنابيب. وبالفعل فقد رفضت السلطة الموافقة على تنفيذ المشروع المذكور، رغم أن الدراسات الفنية التي قام بها الخبراء الأميركيون والعرب قد أثبتت أنه يؤدي الى مضاعفة كفاءة استغلال المياه التي تمر فيه.

(و) تعتبر الحالة السيئة التي وصلت إليها القطاين التي أقامها المزارعون الفلسطينيون عبر مئات السنين على سفوح التلال في الضفة الغربية نموذجاً حياً لنتائج السياسات الاقتصادية في الضفة. فقد ساءت أحوال الجدران الاستنادية الى حد بعيد لانعدام صيانتها بسبب الارتفاع الساحق في أجور العمال. وقد أدى ذلك الى حدوث انجراف شديد في التربة السطحية للسفوح الجبلية والى تسرب الجزء الأكبر من مياه المطر الى الأودية التي تؤدي في النهاية الى المناطق الساحلية داخل اسرائيل. كما يدخل في نطاق هذه السياسة الاهمال المتعمّد للاحراج في الضفة، والذي يصل في بعض الأحيان الى حد محاربة نشاطات التحريج والاساءة للأحراج القائمة.

نماذج من الاستغلال الاسرائيلي لموارد المياه في الضفة

ان الشق الثاني لجوهر السياسة الاسرائيلية، بالنسبة لموارد المياه في المناطق المحتلة، هو العمل على استغلالها بشكل كولونيالي يستهدف، بالدرجة الأولى، تحقيق المصالح الاسرائيلية. ويلاحظ أن الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة تتفق على ضرورة إحكام سيطرتها التامة على موارد المياه في الضفة متذرعة بضرورة تنسيق استغلال هذه الموارد لمصلحة «الطرفين». وفي ما يلي نماذج من الاجراءات الاسرائيلية التي تحقق لاسرائيل الاستيلاء على نصيب الأسد من مياه الضفة الغربية:

١ ــ قامت اسرائيل بحفر ٢٧ بئراً ارتوازية في الضفة تضخ حوالى نصف كمية المياه التي تضخها الآبار العربية مجتمعة، وعددها ٣١٤ بئراً. ومازالت النية متجهة نحو حفر المزيد من هذه الآبار.

٢ ــ في الوقت الذي منع فيه المزارعون العرب من استغلال مياه نهر الأردن في ري منطقة الأغوار، كما ذكرنا سابقاً، سمحت السلطة للمستوطنين الاسرائيليين، في شمالي وادي الأردن، بضخ المياه من النهر لاستعمالها في ري بعض المحاصيل التي تتحمل تركيزاً متوسطاً من الأملاح (مثل العنب). ويقدر بأن اسرائيل تضخ حوالى مليون متر

مكعب في اطار هذا المشروع الذي يعرف باسم مشروع مياه جلجال.

٣ ــ بايعاز من السلطة، تحصل بعض المستوطنات والثكنات العسكرية على كميات كبيرة نسبياً من المياه من عدد من الآبار والينابيع العربية التي تشرف عليها دائرة المياه المركزية. ويتم ذلك، اما عن طريق الضخ خلال شبكة من الأنابيب أو بنقل المياه في تنكات ضخمة.

مضاعفات السياسة المائية الاسرائيلية على مستقبل الضفة

أسفرت الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل، في ما يتعلق بموارد المياه في الضفة، عن نتائج عميقة الأثر على المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية. ولقد كان أول وأهم نتائج السياسة المائية الاسرائيلية هو انعكاساتها على القطاع الزراعي. ومع أن آثار الاحتلال على هذا القطاع معقدة ومتباينة كثيراً، الا أنه يمكن الاستنتاج بشكل عام أن الاحتلال قد ادى الى تراجع في كمية الانتاج الزراعي الاجمالية لغالبية فروع الانتاج الزراعي على أساس معدل الانتاج خلال ست سنوات قبل الاحتلال وبعده[١٤]. فقد انخفض انتاج الحبوب ٢٨٪ والخضروات ١٨٪ والقثائيات ٨٩٪، في حين زاد انتاج الفواكه ٧٪. ومع أن آثار الاحتلال على الزراعة البعلية تستحق الدراسة والاهتمام، خاصة وأن ٩٦٪ من الأرض الزراعية تزرع بعلا، الا أن ما يهمنا هنا هو الاشارة لما حدث للمناطق المروية، وخاصة في وادي الأردن. فقد أصبحت الأغوار، خلال الستينات، أهم مناطق الانتاج الزراعي في الضفتين وأكثرها قابلية للتوسع السريع في الزراعة المروية. ومما يذكر أن المرحلة الثانية لقناة الغور الشرقية، والتي بدأ العمل فيها قبل الاحتلال بعدة أشهر، كانت تشتمل على مد قناة رئيسية وشبكة فرعية على الجانب الغربي لنهر الأردن. وكان يفترض أن تروي هذه القناة أكثر من ٣٠ ألف دونم. أي بزيادة قدرها ٤٠٪ الى المساحة المروية. ويمكن الافتراض أن آلاف الدونمات التي يزرعها آلاف المستوطنين الاسرائيليين في وادي الأردن كانت ستصلها المياه وسيزرعها المواطنون العرب قبل نهاية الستينات لولا مجيء الاحتلال.

وأما في المناطق السهلية الغربية، فقد تأثرت الزراعة كثيراً من عدم السماح بحفر آبار جديدة وتقنين الانتاج من الآبار الحالية. ويقدر خبراء دوائر الزراعة أن بالامكان وضع ما لا يقل عن ٣٠ ألف دونم تحت الزراعة المروية المكثفة فيما لو سمح بحفر عدد آخر من الآبار الارتوازية، الا أن السلطة تتذرع بضرورة تنظيم الضخ لحماية الأحواض الجوفية من الملوحة، متجاهلة الحقيقة الواقعة، وهي ان خطر الملوحة تسببه الكمية الهائلة التي تضخها الآبار الاسرائيلية في السهول الساحلية وليس الآبار العربية الهزيلة ذات الطاقة المحدودة. فقد رأينا سابقاً (الجدولين ٣ و١٠) ان حجم الضخ من الآبار العربية مجتمعة هو بحدود ٣٧ مليون متر مكعب، في حين أن حجم المياه الجوفية التي تستغلها اسرائيل قد بلغ ١١٥٠ مليون متر مكعب.

لقد كان لتخلف الانتاج الزراعي أبعاد كبيرة على البنية الاقتصادية والاجتماعية للضفة. فقد كان القطاع الزراعي هو المصدر الرئيسي للدخل لغالبية السكان وأكثر القطاعات استيعاباً للأيدي العاملة. أما الآن، فقد تحول كثير من المزارعين والعاملين في

المهن المكملة للزراعة الى عمال في اسرائيل، وأصبحت أجورهم تشكل العمود الفقري لاقتصاد الضفة الغربية.

ولعل أوضح نموذج لتأثير السياسة المائية الاسرائيلية هو ماحدث في منطقتي بردلة والعوجا الواقعتين في وادي الأردن. ونظراً لأن ماحدث هناك هو عنوان لما سيحدث في كل أنحاء الضفة بمرور الزمن، لذا من المفيد التعرف على حقيقة ماحصل في هاتين المنطقتين.

قضية بردلة

تقع قرية بردلة بالقرب من الحدود الشمالية لوادي الأردن على بعد ٣ كيلومترات من الحدود الاسرائيلية، ويقطنها حوالى ألف نسمة من أهـالي طوباس. وعلى بعد ٣ كيلومترات الى الجنوب الشرقي من بردلة، تقع قرية عين البيضا التي يسكنها ٨٠٠ نسمة.

تعتبر منطقة بردلة / عين البيضا من مناطق انتاج الخضار الرئيسية في الضفة الغربية؛ حيث يزرع حوالى ٥٥٠٠ دونم تحت الري. ويتم الحصول على المياه من الآبار الارتوازية (٨ آبار) والينابيع (١١ ينبوعاً). بدأت ملامح التغيير في بردلة سنة ١٩٦٨ عندما أسست اسرائيل مستوطنة «محولا» وحفرت لها بئراً بقطر ٢٤ إنشاً قـادرة على ضخ ١٦٠٠ متر مكعب في الساعة، مقابل ٢٢٠ متراً مكعباً للبئر العربية الرئيسية في القرية. وبالطبع فقد أسفر ذلك عن انخفاض مستمر وسريع في منسوب المياه الجوفية وانخفاض في تصريف الينابيع الى أن جفت ست آبار واحد عشر ينبوعاً. وقد أدى ذلك الى جفاف بيارات الحمضيات في عين البيضا وبردلة تماماً والى تقليص كبير في انتاج الخضار عند المزارعين العرب.

ولقد كانت معالجة السلطات لذيول الموقف نموذجاً حياً لما تقصده اسرائيل عندما تتحدث عن رغبتها في السيطرة على مصادر المياه في المناطق المحتلة. فبعد مفاوضات ومماطلات مطولة، وافقت السلطة على تزويد أصحاب الحقول المتضررين بالمياه من شركة مكوروت الاسرائيلية بسعر كلفة انتاجها محلياً، على ان يستثنى من ذلك جميع العاملين في أراضي الغائبين. وبعد مرور أقل من سنتين على ذلك، قامت السلطات بحفر بئر جديدة على بعد عدة أمتار من بئر القرية. وقد بدأت البئر الجديدة بالانتاج في أيار (مايو) ١٩٧٩، بمعدل ٧٠٠ متر مكعب في الساعة. وستقوم شركة مكوروت بتزويد المزارعين العرب بحوالى ٩٥٠ ألف متر مكعب سنوياً، أي حوالى ربع انتاجه السنوي. وأما الباقي فيستخدمه المستوطنون الاسرائيليون في زيادة الانتاج وتوسيع رقعة المستوطنات.

قضية العوجا

تقع قرية العوجا في وادي الأردن على بعد عشرة كيلومترات شمالي مدينة اريحا. وقد بلغ عدد سكان هذه القرية ثمانية آلاف نسمة قبيل الاحتلال في حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ولكن أثناء الحرب وبعدها بقليل نزح منهم حوالى ستة آلاف نسمة وبقي ألفان فقط.

تتميز منطقة العوجا بأنها من أهم مناطق انتاج الموز والحمضيات والخضار في

الضفة الغربية. وقد قدرت المساحات المزروعة في موسم ١٩٧٨/ ١٩٧٩ بـ ٥٠٠٠ دونم خضروات، ١٤٥٠ دونم موز، ٢٥٠ دونم حمضيات، ٣٠٠٠ دونم حبوب. ويلاحظ أن السكان هنا يعتمدون اعتماداً شبه تام في معيشتهم على الزراعة، بسبب بعدهم عن المراكز التجارية الرئيسية في الضفة وكذلك لصعوبة انتقال العمال الى اسرائيل.

يحصل المزارعون في العوجا على المياه اللازمة لمزروعاتهم من ينبوع العوجا والآبار الارتوازية المجاورة. وهذا الينبوع هو من أكبر الينابيع الموجودة في الضفة الغربية؛ حيث يقدر تصريفه السنوي بحدود ٥,٧ مليون متر مكعب.

بدأت مشاكل قرية العوجا عندما حفرت السلطات الاسرائيلية ثلاث آبار ارتوازية بالقرب من ينبوع القرية. وكما هو متوقع فقد أدى ذلك الى انخفاض ملموس في تصريف الينبوع. ثم ازداد الوضع سوءاً بسبب انحباس الأمطار خلال العامين الماضيين، مما أدى الى جفاف الينبوع تماماً في ربيع العام الماضي ١٩٧٩. وبالطبع، فقد أسفر ذلك عن كارثة حقيقية للمزارعين؛ حيث أدى الى جفاف ١٣٠٠ دونم موز و١٥٠ دونم حمضيات تقدر قيمة انتاجها السنوي الصافي بـ٢,٧ مليون دولار. كما تقلصت زراعة الخضار المروية بمقدار ٢٠٠٠ دونم، معظمها كانت تروى بطريقة التنقيط. وهذا يعني تجميد مبالغ هائلة من رأس المال على شكل موتورات وأنابيب وبرك ري. ونتيجة لذلك كله، رحل ثلاثة أرباع السكان، وبقي منهم ٥٠٠ نسمة انقلبوا من مزارعين الى عمال مأجورين في المستوطنات الاسرائيلية المجاورة.

ومن المفارقات المحزنة أنه بينما كان أهل العوجا يفتقرون الى مياه الشرب، كان المستوطنون اليهود المجاورون ينعمون في برك السباحة ويتصرفون بالمياه كيفما يشاؤون.

وبعد مراجعات عديدة مع الحاكم العسكري، وضغوط صحافية محلية وعالمية، وافقت السلطات على تزويد أهل القرية بمياه الشرب من إحدى الآبار الاسرائيلية من خلال ماسورة مياه تمتد من البئر الى القرية. ولكن السلطات رفضت الاستجابة الى طلبات السكان لمنحهم رخصاً لحفر آبار جديدة. وبعد ضغط اعلامي عالمي مكثف، أصدرت السلطة رخصتين فقط، مدعية أن الخزان الجوفي في المنطقة لايكفي لتغذية مزيد من الآبار بالاضافة الى الآبار الاسرائيلية (والعربية) الموجودة حالياً.

التوصيات

ان الضفة الغربية وقطاع غزة ترزحان منذ ثلاث عشرة سنة تحت الاحتلال الاسرائيلي الذي لم يأل جهداً في تسخير جميع مواردهما الاقتصادية، وبخاصة المياه، بشكل الحاقي يحقق، أولاً وأخيراً، المصالح الاقتصادية الاسرائيلية. ولقد كان المحور الأساسي لغالبية الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة هو وضع تصورات اقتصادية لهذه المناطق في اطار دولة فلسطينية مستقلة، متجاهلة أن اسرائيل تخلق يومياً واقعاً جديداً يقلل من المقومات والفعاليات الاقتصادية للدولة المقترحة ويجعل منها في نهاية الأمر مطلباً نظرياً خالياً من المضمون. لذلك فان جهداً مركزاً يجب أن يبذل من أجل دراسة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الظروف الراهنة وعمل كل ما من شأنه أن يعزز صمود المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة أمام السياسة

الاسرائيلية التي تسعى الى ابتلاع الأرض وتهجير سكانها وتحويل من يتبقى منهم الى عمال في المصانع الاسرائيلية.

سنقتصر في هذه الدراسة على بلورة عدد من المقترحات التي تستهدف معالجة المشاكل المائية التي يعانيها المواطنون في الضفة الغربية في الوقت الذي ما زالوا يرزحون فيه تحت الاحتلال. وبالطبع فان تنفيذ بعض هذه المقترحات ليس سهلاً في ظل السيطرة الاسرائيلية المحكمة على الموارد المائية في الأراضي المحتلة. ولكن هذا يعني فقط مزيداً من التصميم والحرص على تنفيذ سياسة مائية وطنية خلال مرحلة الاحتلال الانتقالية.

ان الشعار الأساسي للسياسة المائية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية الراهنة هو العمل على تحقيق أفضل استغلال للموارد المائية المتيسرة للمواطنين العرب، وفي الوقت نفسه محاربة السيطرة الاسرائيلية على موارد المياه في المجالات السياسية والاعلامية والقانونية.

التوصيات الخاصة برفع كفاءة استغلال الموارد المائية

تستأثر الزراعة بحوالى ٩٠٪ من الاستهلاك المائي الكلي في الضفة. ولذلك يجب التركيز على تطوير طرق الري، بحيث يتمكن المزارعون من توسيع الرقعة المروية بنسبة قد تصل الى ٨٠٪ باستخدام كمية المياه نفسها. ولا يخفى أن طرق الري الحالية مبذرة جداً للمياه، كما ذكرنا سابقاً، بالاضافة الى أنها تتطلب ساعات عمل كثيرة.

ان المقترحات المذكورة أدناه تساعد على رفع كفاءة استغلال مياه الري بصورة كبيرة. ولكنها لا تحتوي على قدر كاف من التفاصيل الفنية والاقتصادية، لذلك يجب أن يكلف أشخاص مختصون بتقديم مزيد من التفاصيل عن كل منها للجهات الفلسطينية والخيرية المهتمة بتمويل هذه المشاريع، وذلك من أجل اتخاذ الاجراءات التنفيذية المناسبة.

١ ــ استبدال الأقنية الترابية لمسالك مياه الينابيع والآبار بالمواسير حيثما يكون ذلك ممكناً. وأبرز الأمثلة على ذلك قناة الفارعة التي تم الاتفاق بين المزارعين المنتفعين منها ومؤسسة انيرا على استبدالها بالمواسير: ولكن المشروع لم ينفذ حتى الآن بسبب رفض السلطة له.

٢ ــ وضع خطة لدعم عملية استبدال طرق الري التقليدية بطريقة التنقيط، ويجب التشديد على أن تشمل هذه الطريقة بيارات الحمضيات والموز.

ان نجاح هذه الخطة يتطلب جهداً ميدانياً مكثفاً ويقتضي ان تساهم مصادر التمويل الوطنية بجزء من تكاليف الشبكة التي يحتاجها المزارع لأن هذا الاستثمار ذو مردود وطني، بالاضافة الى كونه استثماراً فردياً. وتمكن الاستفادة من تجربة جمعية المانونايت الخيرية في هذا المجال والتي ساعدت على نشر طريقة الري بالتنقيط في الأغوار.

٣ ــ تشجيع تأسيس المزيد من برك الري الترابية والاسمنتية وذلك من خلال توفير القروض اللازمة بشروط تشجيعية. وهنا يجب تنسيق الخدمات الانشائية والمالية من خلال جهة أو جهات قادرة على الاتصال المباشر والمستمر مع المزارعين المنتفعين، وذلك مثل الجمعيات التعاونية والخيرية والمجالس البلدية.

٤ ـ تكليف فريق من الخبراء الهيدرولوجيين بالقيام بدراسة تفصيلية لأوضاع الينابيع في الضفة الغربية وتقديم توصيات بالمشاريع المقترحة لتحسين أوضاعها. ويقترح بأن يتكون الفريق المكلف بالدراسة من اثنين من الخبراء الفلسطينيين أحدهما من الضفة الغربية والآخر من خبراء سلطة المصادر الطبيعية في الأردن.

٥ ـ تشجيع المزارعين في المناطق البعلية على انشاء الجدران الاستنادية واصلاح ما تهدم منها ضمن خطة لإعمار الأراضي البعلية ذات الانحدار المناسب وذلك على غرار المشاريع الكثيرة التي قام بها الأردن لدعم الزراعة البعلية. ويقترح ان تغرس القطاين الجديدة بفسائل الزيتون والعنب والتي توزع على المزارعين المنتفعين بأسعار مخفضة. وبالطبع فان الخطوة الأولى في هذه المشاريع هو تحقيق أفضل استفادة ممكنة من مياه المطر ببناء الجدران الاستنادية ومنع انجراف الماء والتربة الى الوديان. ولا يخفى ان هذا المشروع لايمكن ان يكون ذا مردود اقتصادي مغر في الوقت الحاضر. ونظراً لكونه استثماراً قومياً من الدرجة الأولى، لذلك يفترض ان تقوم الجهات الوطنية بدعم المزارعين المشتركين فيه بما لا يقل عن ثلث التكاليف المقدرة له.

٦ ـ تشجيع المزارعين الراغبين في الاستفادة من مشروع اصلاح الأراضي البعلية المذكور أعلاه على تعمير آبار الجمع التالفة والموجودة في أرضهم وذلك من أجل الاستفادة من مياه هذه الآبار في أغراض رش مبيدات الأعشاب والآفات الزراعية من جهة، وري الأشتال الجديدة في الصيف الأول بعد زرعها من جهة أخرى.

٧ ـ من الواضح ان اسرائيل لم تعمل ولن تعمل على اقامة أي مشروع ري يستهدف الاستفادة من مياه المطر التي تجري في أودية الضفة في فصل الشتاء لأنها تعتبر ذلك ضد مصلحتها هي. ولكن الجانب الفلسطيني لايمكن ان يسلم بذلك وعليه المطالبة باقامة بعض السدود الترابية في مناطق معينة من أجل جمع مياه المطر والاستفادة منها. والخطوة الأولى هي تكليف فريق من المهندسين المختصين بوضع الدراسات اللازمة للسدود المقترحة. وبعدئذ ستضغط الجهات الوطنية في الداخل والخارج من أجل تنفيذ المشاريع المقترحة.

٨ ـ وضع خطة من أجل تطوير الآبار الارتوازية سواء من حيث تعميقها أو تجديد المضخات المستخدمة فيها والمطلوب هو توفير الدعم المالي والفني اللازمين لهذه العملية ويمكن الاستعانة بخبراء دائرة المياه والارشاد الزراعي في دراسة الطلبات المقدمة.

٩ ـ توفير الدعم السياسي والمادي لمدن وقرى محافظة الخليل من أجل الحصول على الترخيص لحفر آبار جديدة لأغراض الشرب.

الدراسات والاعلام والاجراءات القانونية

١ ـ تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بعمل دراسة مناخية جديدة للضفة الغربية (وقطاع غزة) وعلاقة المناخ بالانتاج الزراعي. هذا مع العلم بأن المنظمة المذكورة قد أعدت تقريراً موجزاً بهذا الخصوص عن فلسطين، ولكنه يفتقر الى كثير من التفاصيل بسبب قلة المعلومات المتوافرة للفريق المكلف باعداد الدراسة. ولذلك يقترح بان يشترك في الفريق الجديد بعض الخبراء المقيمين في الأراضي المحتلة، وخاصة من العاملين في

التدريس الجامعي.

٢ ــ يجب الحصول بشكل منتظم على جميع أعداد التقرير الهيدرولوجي السنوي الذي تصدره مصلحة المياه في وزارة الزراعة الاسرائيلية والتقرير السنوي لدائرة المياه في الحكم العسكري وأية نشرات أخرى مماثلة، ثم تصدر نشرة مائية سنوية بالعربية والانكليزية تستند الى المعلومات المتوافرة في التقارير المذكورة، ويجب بذل أقصى جهد ممكن من أجل معرفة الأوضاع الخاصة بالآبار الارتوازية العربية والاسرائيلية الموجودة في الأراضي المحتلة. وربما يكون من الضروري فتح ملف خاص بكل منها في وقت لاحق.

٣ ــ ان التغطية الاعلامية المحلية والعالمية للاجراءات التي تتخذها اسرائيل من أجل الاستيلاء على الموارد المائية والأراضي العربية في الضفة والقطاع غير كافية، علماً بأن وسائل الاعلام الغربية تبدي اهتماماً كبيراً بهـذا الموضوع. لذلك ينصح بأن يبذل جهد خاص في توصيل حقيقة الوضع الى الأوساط الدولية.

٤ ــ لم يحظ موضوع استيلاء اسرائيل على موارد المياه في الأراضي المحتلة على المقاومة القانونية التي حظيت بها قضية الاستيلاء على الأرض. لذلك ينصح بأن يتم تكليف جهات متخصصة بدراسة الجوانب القانونية لجميع الحالات التي استولت فيها اسرائيل، بشكل مباشر أو غير مباشر على المياه العربية، ثم العمل على اثارتها بكل قوة محلياً ودولياً كلما كان ذلك ممكناً.

---

(١) *Administered Territories Statistics Quarterly*, Vol. X, No. 1-2, 1980, p. 95.

(٢) معلومات جمعت خلال **مقابلات** مع خبراء وموظفين زراعيين.

(٣) **معاريف**، ١٨/٤/١٩٧٢.

(٤) S. Arlosoroff, *Water Resources Development and Management in Israel*, *KIDMA*, Vol. 3, No. 2, 10 (1977), p. 6.

(٥) E. Orni and E. Erfat, *Geography of Israel*, Jerusalem: Israel Universities Press, 3 rd ed., 1973, pp. 447-451.

(٦) م. يعقوبو فيتش، **يديعوت أحرونوت**، ٢/٢/١٩٧٣.

(٧) **هآرتس**، ٥/٦/١٩٧٨.

(٨) *The Jerusalem Post*, July 31, 1978.

(٩) **دافار**، ٢٦/١١/١٩٧٨.

(١٠) *The Israel Economist*, Oct, 1978, p. 38.

(١١) *Ibid.*, pp. 35-36.

(١٢) *Ibid.*, Jan./Feb. 1977, p. 6.

(١٣) Y. Bonet and U. Blaide, *Water Resources and Their Exploition in Judea and Samaria*, p. 17.

(١٤) Hisham Awartani, *West Bank Agriculture- a New Out look*, Nablus: Al-Najah National University, Research Bulletien, No. 1, 1978, pp. 10-15.

دليل ينابيع الضفة الغربية

رقم الحوض	رقم العين	اسم العين	حجم التصريف السنوي ١٠٠٠ متر^{٣}	المعدل السنوي للتصريف (لتر/ الثانية)	تركيز الكلور (ملغم/ لتر)
(أ) الأحواض الغربية					
٨	٨٢٢٠	برقين	٥١	١,٦	١٥٠
٨	٨٢١٠	جنين	١٢٢	٣,٨	لا أرقام
١٤	٤٢٦٠	برطعة	١٣٥	٤,٢	٨٢
١٥	١٥٢٤٠	رأس العين	٢٣٧	١١,٠	لا أرقام
١٥	١٥٢٤١	العسل	١١٨	٣.٧	لا أرقام
١٥	١٥٢٤٢	قريون	٤٠٤	١٣,٠	لا أرقام
١٥	١٥٢٩٠	عيون برقة	٧٢	٢,٢	٤١
١٥	١٥٢٤٨	بيت الما	٤٣٣	١٤,٠	لا أرقام
١٥	١٥٢٥٥	زواتا	٣٠٦	٩.٦	٢٤
١٥	١٥٢٤٣	شريش	١٨٤	٥,٨	١٠٨
١٥	١٥٢٤٤	فؤاد	٩١	٢,٨	١٩٧
١٥	١٥٢٥٨	هارون	١٦٧	٥,٣	٢٢
١٥	١٥٢٥٦	كفرفرات	٦٥	٢.٠	٢٦
١٧	١٧٢٩٥	عجول	٣٣	١.٠	٣٣
١٧	١٧٣١٨	شامية	٤٥	١.٤	٣٠
١٧	١٧٣٢٠	مطوة	٦٠	١.٩	٣٧
١٧	١٧٣٣٠	دلبح وعين اللقطان	٩٣	٢.٩	٢٦
١٧	١٧٣٤٠	الزرقا	١٦٤	٥,١	٢٩
١٧	١٧٤٣٠	عين عريك الفوقة	٢١٩	٤.٩	٢٣
١٧	١٧٤٣٢	عين عريك التحتا	١٣١	٤.١	٣٥
١٧	١٧٤٥٠	وادي دلب	١٩١	٦.٠	٢٦
١٧	١٧٤٥٣	حرشه	٦٦	٢.١	٢٥
١٨	١٨٢١٨	بتير	٦٣	١.٩	٢٥
١٩	١٩٢٢٥	قنار الغربية	٢١	٠.٦	٣٤
(ب) الأحواض الشرقية					
٣٩	٣٣٩٥٨	الشمسية الفوقا	١٢٢	٢.٨	٨٣
٣٩	٣٩٣٦٠	البيضا	١٩٠	٦.٠	٧٤
٣٩	٣٩٣٦٢	الشمسية التحتا	٢٢٢	٧,٠	٧٤
٣٩	٣٩٣٦٥	الدير	٦٧	٢.١	١٦٣
٤٣	٤١٢٥٠	عيون حمام الملح	٧٠٨	٢٢.٠	١٤٢٥
٤٣	٤٣٢٢٥	عين القارعة	٤٣٣٤	١٣٧.٠	٥١
٤٣	٤٣٢٤٠	دوليب	٣٥٣	١١.٠	٥٧
٤٣	٤٣٢٥٠	عيون السدرة	٢٥٣	٨.٠	٣٠
٤٣	٤٣٢٥٥	حمد وعين البيضا	٨٢٦	٢٦.٠	٣٢

٤٣	٤٢٢٥٦	القديرة	٩٩٥	٢,٠	٣١
٤٣	٤٢٢٥٨	الجسر	١٧٢	٥,٤	٣٢
٤٣	٤٢٢٦٠	التبان	١٢١٢	٤٢,٠	٣٣
٤٣	٤٢٢٧٠	دفنا	٥٤	١,٧	لا أرقام
٤٣	٤٢٢٧٥	بلاطة	١١٦	٢,٧	٣٢
٤٣	٤٢٢٩٠	الصبيان	١٨٠	٥,٦	٣٣
٤٣	٤٢٣١٥	أبو صالح	١٠٣	٣,٢	٤٨
٤٣	٤٢٣٣٠	عيون مسكة	١٦٨٥	٥٣,٠	٥٨
٤٣	٤٢٣٤٠	شبلي	١١٤٤	٣٦,٠	٥٦
٤٥	٤٥٢٥٠	عيون قصايل	٥٦٣	١٧,٠	٣٩
٤٥	٤٥٣٥٠	العوجا	٥٦٤٦	١٧٩,٠	٣٠
٤٥	٤٥٤٥٠	شوشة	٥٤٢	١٧,٠	٣٢
٤٥	٤٥٤٥٣	الديوك	٤٩٨٨	١٥٨,٠	٣١
٤٥	٤٥٤٥١	النويعمة	٢٢٠٠	٧٠,٠	٣١
٤٦	٤٦٣٦٠	الفوار	لا أرقام	لا أرقام	٣١
٤٦	٤٦٣٧٠	القلط والفوار	٣٠٢٨	٩٦,٠	٢٧
٤٦	٤٦٣٨٠	السلطان	٥٨٠٥	١٨٤,٠	٣١
٤٨	٤٨٢٤٠	غزال	٣٠٨	٩,٧	٢٤٦٠
٤٨	٤٨٢٤٢	تنور	١٥٥٦	٤٩,٠	١٢
٤٨	٤٨٢٤٥ إلى ٤٨٢٦٨	عيون الفشخة	١٢٠٣٩	٣٨١,٠	٢١١٨
٤٨	٤٨٣٢٥	عيتان	لا أرقام	لا أرقام	٣٠
٤٨	٤٨٣٣٠	ارطاس	٢١٨	٦,٩	٣٠
٤٨	٤٨٤١٢	سعير	٢٢	٠,٧	٢٧
المجموع للأحواض الشرقية			٤٩٧٥٢	٩٣,٣ بالمئة	
المجموع للأحواض الغربية			٣٥٧٢	٦,٧ بالمئة	
المجموع الكلي			٥٣,٣٢٥,٠٠٠	١٠٠,٠ بالمئة	

Hydrological Yearbook of Israel, Jerusalem: Ministry of Agriculture Water commission, 1978.

اتفاق التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل

المسعى الأميركي لفرض سياسة الحرب الباردة

حسن بكر أحمد *

تحتل اسرائيل مكانة متقدمة في سلم أولويات الاستراتيجية الأميركية، الى حد بلغ ببعض رجال الصحافة أن يطلقوا عليها اسم الولاية رقم ٥١ من الولايات المتحدة الأميركية، وهي مكانة لاتعادلها مكانة أية دولة أخرى خارج أميركا الشمالية وأوروبا الغربية. وتحافظ اسرائيل باستمرارية منقطعة النظير على هذه المكانة عن طريق «اللوبي» (جماعة الضغط الصهيوني الموجودة في الولايات المتحدة) والذي تتعاظم سيطرته يوماً بعد يوم على أجهزة الاعلام وبالتالي على قادة الرأي من اليمين الى اليسار، ومن ثم تجنيد المواطن العادي ــ وهو في الأغلب الأعم غير ملم بسياسة حكومته الخارجية ــ مما يسمح لها بعرض ثابت ومتكرر متجدد للمفاهيم الصهيونية حول: الامتداد الحضاري العضوي المثيل لاسرائيل، ورحلة الكفاحية المماثلة الى الصحراء وتحويلها الى عمران، وخط الدفاع الأول عن العالم الحر...الخ. وبذا تحافظ على تدفق الدعم الأميركي: الشعبي والرسمي، لاسرائيل منذ الحرب العالمية الثانية، عقب انتقال مراكز النفوذ الصهيونية من بريطانيا الى الولايات المتحدة، وحتى اليوم.

واسرائيل، باعتبارها تحدياً حضارياً واستعماراً استيطانياً، ان هي الا نموذج فرعي، او نظام فرعي مستمد من الحضارة الأميركية؛ وهي بهذا المفهوم، وكما تصورها دعاياتها في الغرب، تمثل «واحة الديمقراطية وسط الصحراء العربية»، أي هي امتداد حضاري وجسد غريب زرع عن طريق عملية استيطان نادرة في التاريخ، متشبهة في ذلك بالمهاجرين الأوروبيين الأوائل الى القارة الجديدة (أميركا) وطرد سكانها الأصليين (الهنود الحمر)، وهي بهذا تحمل عقلية ووضعية تفكير «الكاوبوي الأميركي» مع اضافة لمسة أكثر عنفاً وفاشية، بالارتكاز على دعاوى تاريخية ــ عقيدية وصبغ الاستعمار الاستيطاني بـ «الحق التاريخي».

---

* مدرس العلوم السياسية المساعد بجامعة أسيوط، مصر.

واسرائيل، أولاً وقبل كل شيء، قاعدة متقدمة وثابتة لحلف شمال الأطلسي، وهي بهذا المفهوم قاعدة رخيصة، وان لم تحمل الاسم نفسه فهي تؤدي المهام نفسها، وقد كان دعاة الحضارة الغربية أو التغريب يعتبرون لفترة طويلة بعض الدول ذات الامتداد العضوي للحضارة الغربية، مثل جنوب أفريقيا وليبيريا واسرائيل..الخ، نماذج متحضـرة وبؤراً ايديولوجية ينبغي لجميع الدول أن تحذو حذوها. وهذه الدول، التي منها اسرائيل، تقوم بدور حامل الميكروب، كما هو معروف طبياً، للتجمعات الاقليمية المحيطة بها، خصوصاً وأن هذه الدول كانت ولاتزال تخطو درجـات على طريق التنميـة، بعد عمليـة النهب الاستعماري الدائم والمستمر لثرواتها، وهي بحاجة ماسة، من ثم، الى عملية «أقلمة» المفاهيم الغربية بمفاهيم محلية، كما أنها بحاجة الى تلك الصناعات نصـف التكنـولوجيـة التي تستطيع أمثال هذه الدول ــ النماذج انتاجها، وتصديرها اليها بأسعار رخيصة. كما ان هذه الدول ــ النماذج كمحصلة لهذا كله، تقوم بدور الضبط والتحكم، باعتبارها خط دفاع متقدم ضد ما يسمى «بالخطر الشيوعي» ومنع الحركات الراديكالية من السيطرة على السلطة وحماية وتأمين الموارد البترولية والمواد الخام المتجهة للغرب، وعلى المدى البعيد تقوم بدور عملية التمزيق الدائب والمستمر للتجمعات الاقليمية المحيطة بها في الحد الأقصى، وضمان استمرار دعم المصالح الغربية في الحد الأدنى. ان هذا أصبح يمثل استنزافاً وتفتيتاً ثابتاً للقدرات العربية والاسلامية والافريقية على المدى البعيد، في منطقة من أشد مناطق العالم تعرضاً للمخاطر والأزمات في عصر الانفراج الدولي.

١ ــ الادارة الأميركية الجديدة والصراع الدولي

انتهت ادارة كارتر الى ما يشبه وضع الأزمة في الولايات المتحدة؛ ذلك أن تناقضاً أساسياً وجد في تسيير دفة الحكم في هذه الادارة، وهذا التناقض يظهر واضحاً بين الالتزام الأميركي المعلن بحقوق الإنسان في العالم وبين الأنظمة الديكتاتورية العديدة التي تقوم الولايات المتحدة، بناء على تحقيقها لمصالحها الاستراتيجية، بدعمها وتأييدها، وكان هذا يعني قلب المسار الاستراتيجي الأميركي رأساً على عقب، فهذه الاتجاهات كانت تنطوي على معادلة جديدة لم تعرفها السياسة الخارجية الأميركية منذ الحرب الثانية، فالمعادلة الأميركية المعروفة هي:

«الاتجاه الى العالمية (Globalism) + تصعيد المواجهة مع الاتحاد السوفييتي = تكتيل دول العالم الثالث الحليفة لواشنطن بكل الوسائل»(١).

ولكن كارتر افتقد الطرف الآخر الضروري لتوازن المعادلة؛ وهو تكتيل دول العالم الثالث وراء السياسة الأميركية، ومن هنا بدت ادارة كارتر وكأنها تفتقد استراتيجية واضحة، ومن هنا أيضاً كان عليها أن تتعرض لانتقادات عنيفة في أواخر أيامها؛ مما وضع حداً لهذه التجربة الفريدة والغريبة على الاستراتيجية الأميركية. وللدلالة على ذلك وفي معرض تصوره للوضع مع اقتراب اندلاع الثورة الايرانية، وفي تعبير كـامل عن الاحباط يقول بريجنسكي، مستشار كارتر للأمن القومي مجسداً هول الكارثة التي تحيق بأميركا: «ان قوس الأزمة الممتد عبر شواطىء المحيط الهندي والذي تحكمه أنظمة هشة سياسياً واجتماعياً في منطقة ذات أهمية حيوية بالنسبة لنا مهدد بالتمـزق، والثورة

السياسية الناجمة سوف تمتلىء بعناصر معادية للقيم التي نؤمن بها ومتعاطفة مع خصومنا»[٢]. وكان سهلاً بعد ذلك على رونالد ريغان، صقر الحرب الباردة، أن يكتسح كارتر، بعد أن أعاد هذا الأول، الى الاميركيين رؤى القوة الأميركية في اعادة السيطرة على العالم، ومواجهة السوفيات، ولكن الذي لم يستطع ريغان أن يضعف به خصمه هو موقف كارتر ازاء اسرائيل، فرغم كل شيء يظل «كارتر» صاحب الفضل الأول في المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية ومحاولة فرض الأمر الواقع على العالم العربي.

ثم جاءت الادارة الأميركية الجديدة وما تمثله من معالم واضحة على طريق الحرب الباردة الجديدة وبالتالي تراجع الانفراج الدولي، وانتقل الصراع الدولي الى العالم الواقع خارج نطاق الكتلتين، لتعذر حدوث الصراع في أوروبا مع استحالة حدوث الحرب النووية، وشكلت منطقة الشرق الأوسط، ومحورها الصراع العربي ــ الاسرائيلي، «أكثر مناطق الصراع خطراً في العالم النامي، وكانت أهم ظاهرتين هما: الحرب العراقية ــ الايرانية الممتدة، والمواجهة العربية ــ الاسرائيلية التي نجمت عنها عمليات قتال في جنوب لبنان... الخ، وكل من هذه المواقف يمكنه أن يفجر حرباً كبرى، بين القوتين العظميين. فمن الواضح أن كامب ديفيد لم تستطع، حتى الآن، تحقيق أية مزايا لا للولايات المتحدة ولا للاستقرار في المنطقة[٣]. وفي الوقت الذي يحاول الاتحاد السوفياتي تحقيق الانفراج عبر تصورات يطرحها على الرأي العام الغربي، ومنها ما كتبه «هنري تروفمنكو»، رئيس قسم الدراسات الخارجية في معهد الدراسات الأميركية والكندية بأكاديمية العلوم السوفياتية، حيث يطالب بوضع أساس واقعي وعادل بمشاركة كل الأطراف المعنية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل عند قيام أية تسوية في الشرق الأوسط، فان هيغ وهو أحد صقور الحرب الباردة القديمة والجديدة على السواء، لم يتردد حين سئل، في بداية تعيينه وزيراً للخارجية في الادارة الأميركية الجديدة، عن احتمال المواجهة في منطقة الخليج والشرق الأوسط، فقال: «ينبغي أن يكون واضحاً أن المجتمعات الغربية الصناعية تعتمد على الموارد البترولية القادمة من منطقة الشرق الأوسط، والتهديد بالدخول في مناطق البترول سوف يخلق بدوره تهديداً خطيراً لمصالحنا الحيوية، وهذا لا يستبعد استخدام القوة اذا كان ذلك مطلوباً»[٤].

ويمكن القول: إن هناك تيارين يحكمان الرؤية الأميركية لأهمية منطقة الشرق الأوسط ودورها، ومن ثم المنطقة العربية، ولكل تيار منهما خصائصه ونقائصه في آن واحد، وهذان التياران هما:

(أ) تيار الاقليمية (Regionalist Trend)، وفرضية هذا التيار تقوم على أن أهمية الحدث لا تنفصل عن أهمية الاقليم، ويطلق على هذا التيار اسم «التيار التجزيئي» في الفكر الاستراتيجي الأميركي: حيث يقوم على تجزئة العالم الى مجموعة اقاليم ذات أهمية متدرجة ومختلفة من زاوية المصالح الأميركية، ومن ثم يكون رد الفعل الأميركي في معالجة أحداثه تأتى من أهمية الاقليم الذي تقع فيه، وهنا تربط أولويات السياسة الخارجية الأميركية، أساساً، بتأمين المصالح الأميركية المباشرة والعاجلة معاً.

(ب) تيار العالمية (Globalist Trend)، ووفقاً لمكوناته، هناك صراع واحد فقط يحكم حركة السياسة الأميركية، ولا بد أن توظف من أجله كل الامكانات، وهو صراع

بين (قوى الحرية والتقدم) التي تقودها الولايات المتحدة، وقوى (الشر) التي يقودها الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه، وفرضية هذا التيار تقوم على وحدة العالم، وتدرج أقاليمه في الأهمية، و«الأولويات بالنسبة للمصالح الأميركية ذاتها تفقد معناها في هذا السياق الواحدي، وبالرغم من الصدق الظاهري الذي تتمتع به هذه الفرضية في ظل القراءة الأولى، فان هذا لم يمنع من وجود خلل وظيفي حول التطبيق الفعلي في ظل هذه الفرضية، فضلاً عن أنه من غير الجائز الغاء كل الصراعات والتفجرات القائمة في العالم، والتي لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على المصالح الأميركية ذاتها، أو جعلها هامشية التأثير والنظر اليها من منظار واحد فقط هو منظار الصراع الأميركي ــ السوفياتي»(٥). ومن الملاحظ أن هذا التيار الأخير ينتمي الى عصر الحرب الباردة؛ حيث سادت الرؤية الواحدة لدى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تجاه العالم، ولم تتغير هذه النظرة إلا عقب المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي عام ١٩٥٦؛ فقد طرح خروتشيف آنذاك امكانية التحول السلمي نحو الاشتراكية وعدم حتمية الحرب مع الرأسمالية...الخ.

وهاتان الرؤيتان تفسران التغير الذي يمكن أن يصيب السياسة الخارجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط، خلال سنوات حكم ريغان، ويمكن تصنيف ادارة الرئيس الحالي ريغان، ضمن التيار الثاني، تيار انعاش الحرب الباردة القديمة في الثمانينات، على عكس ادارة كارتر التي يمكن تصنيفها في التيار الأول، حيث عبأ الامكانات الأميركية، على سبيل المثال في الشرق الأوسط، لعملية التسوية المصرية ــ الاسرائيليـة، وصولاً الى اتفاقيات كامب ديفيد، على حساب عديد من القضايا الأميركية الأخرى، ذات الأهمية الخاصة، كقضية الرهائن الأميركيين في ايران والإرهاب الدولي، بينما نجد «ريغـان» ومساعديه يسعون الى تحقيق تفوق أميركي على السوفيات في مختلف الميادين والمناطق، وهذا ما يبرر انتماءهم الى تيار العالمية، وعلى الأخص مع وجود أشخاص ذوي ميول صهيونية في فريق عمل الرئيس ريغان (خط جورج بوش ــ ريتشارد آلن) يؤكد على الدعم غير المحدود لاسرائيل وتصعيدها في سلم الأولويات الأميركية.

هل يوجد بديل عربي لاسرائيل في منطقة الشرق الأوسط؟

تبدو الفكرة غريبة وغير مقبولة شكلاً ومضموناً، فحركة التحـرر الوطني العربية، لا يمكنها أن تكون رأس جسر ووسيط لأية دولة عظمى أو كبرى، ولكن هذا السؤال تردد كثيراً، في فترات معينة، في عالمنا العربي، وردده أجهزة الاعلام الغربية كثيراً، لذا يلزم تبيان هذه الأطروحة وشرح مدى عبثها.

فقد حاول البعض، لأسباب ايديولوجية وغير ايديولوجية، تارة عن عمد وتارة عن جهل بمعادلات التوازن الدولية ومتغيرات العصر، أن يرشح نفسه (سواء أكان نظاماً تقليدياً أو نامياً) ليلعب دور البديل، أو ظل المحارب (مع استعارة هذا التعبير عن المخرج الياباني الثائر أكيرا كيروساوا) كوسيط حرب وفق نظرية (Warby Proxy)، أي الحرب بالتفويض أو بالانابة، لحماية المصالح الغربية في المنـطقة العـربية وتهـديد الأنـظمة الراديكالية التي تلقى مساندة المعسكر الاشتراكي، ولكنه، اما نتيجة عجز عن الادراك الحضاري، أو نتيجة نقص واضح في توافر الظروف الموضوعية: الاقتصادية والاجتماعية

للقوى التي تحكم في هذا البلد أو ذاك، لم يستطع القيام بهذا الدور والحلول المستحيل محل اسرائيل، أو حتى محل شاه ايران الراحل كعسكري درك في منطقة من أشد مناطق العالم خطراً على السلام العالمي، وكل ما استطاع القيام به هو الاتيان بحركات بهلوانية أبهرت العالم لفترة، ثم صمت الجميع صمت القبور.

وعندما حاول الرئيس المصري السابق، أنور السادات، القيام بهذا الدور الوسيط، لم يستطع لأسباب كثيرة، محلية واقليمية ودولية، وقد علق على ذلك البروفسور (اسبرنج بورج»، أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة بنسلفانيا الأميركية، بقوله: «ان مستقبل العلاقات المصرية ـ الأميركية في الوقت الحاضر (ابان حكم السادات)، وبالشكل الموجود، غير واعد، ان مصر لا يمكنها ان تجلب لواشنطن الدعم العربي الذي كان أحد العوامل الرئيسية لجعل مصر شريكاً للولايات المتحدة، وبمرور الوقت، فان عزلة السادات الداخلية والاقليمية جعلته يعتمد باضطراد على الولايات المتحدة لتلقي الدعم الاقتصادي والسياسي اللازمين لبقائه في السلطة، وهكذا تصبح صداقة السادات عبئاً (Liability) أكثر من كونها ميزة (Asset)، لقد أثبتت دروس ايران خطر الاعتماد على هذه التبعية للولايات المتحدة، ورغم أن السادات ليس معزولاً عن القوى المحلية كما كان الشاه، فانه يسير في نفس الاتجاه، واستنتاجاً، فان العلاقات الأميركية ـ المصرية، وعلى أساس أنها قاعدة للتسوية التفاوضية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، صارت معرضة لخطر التحول الى علاقة ولي أمر بوسيط (A Patron-Client relation ship)؛ حيث يصبح «ولي الأمر» الأميركي ينقصه التحكم الفعال في هذا الوسيط (العميل)، مثلما ينقصه تماماً إنعزال عامة الشعب المصري وقادته المتوقعين في المستقبل عنه»[٦]. وقد وضح الرئيس حسني مبارك هذه الحقيقة وأكدها؛ ففي حديث له مع مجلة «دير شبيغل» الألمانية حول هذا الموضوع قال:

«أما في ما يتعلق برغبة الولايات المتحدة في تحقيق تعاون استراتيجي بينها وبين أصدقائها في الشرق الأوسط لتطويق النفوذ السوفياتي في المنطقة، فان مصر لا تشعر بأن هذه الفكرة تعنيها، وان وجود علاقة صداقة بين مصر والولايات المتحدة وبينها وبين دول أخرى كثيرة، لا يمنع أن جمهورية مصر العربية تظل دولة غير منحازة، كما أن مصر ترفض كافة أنواع النفوذ في المنطقة»[٧].

وخلاصة القول انه لا يمكن وجود أية دولة أخرى على خريطة الاستراتيجية الأميركية، باستثناء دول أوروبا الغربية، يمكن لمكانتها أن تضارع المكانة التي تحتلها اسرائيل أمس واليوم وغداً، وبالتالي يتعذر وجود بديل عربي لاسرائيل موضوعياً ومرفوض أخلاقياً؛ وذلك بسبب الارتباط الحضاري والعضوي بين اسرائيل والغرب. يتضح ذلك ـ وكما سيتبين فيما بعد ـ في حصول اسرائيل على ترسانة أسلحة حديثة من الولايات المتحدة وحلفائها تفوق من ناحية الكم والكيف الأسلحة الموجودة لدى جميع الدول العربية، دون استثناء. «ان اسرائيل»، كما يقول ريغان في مذكرة كانت محوراً لاجتماع لم يعلن عنه بين ريتشارد آلن، مستشار الأمن القومي وبيغن رئيس وزراء اسرائيل في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، أثناء زيارة هذا الأخير لواشنطن، «هي الدولة الوحيدة في المنطقة القادرة على مساعدة أميركا على الصعيد الاستراتيجي، وان

سقـوط ايران ــ الشاه قد ضاعف من قيمة اسرائيل، لأن الدول المعتدلة الصديقـة لأميركا، ضعيفة ومعرضة للخطر، وان لدى اسرائيل العزيمة اللازمة والتضامن القومي والقدرة التكنولوجية العسكرية للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة كحليف وكصديق يمكن الوثوق به!!!»(٨).

وبناء على ماسبق يمكن تحديد ملامح الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط كما يلي:

أولاً ــ إعداد قوات الانتشار السريع بانشاء قوات خاصة للتـدخل في منـطقة الشرق الأوسط وقت الأزمات والتي لايقل عددها عن ٥٠٠ ألف جندي، مع تخصيص ميزانيات لدعم هذه القوَّة قد تصل الى عدة مليارات من الدولارات خلال السنوات الخمس القادمة، رغم ذلك تظل هذه القوة محدودة الحجم والتأثير في حالة عدم وجود قواعد عسكرية قريبة من المنطقة محل التأثير.

ثانياً ــ اقامة حزام عسكري، وهو اقتراح منسـوب الى وزير خـارجية أميـركا الجنرال السابق هيغ، يمتد من باكستان في الشرق وحتى مصر في الغرب، شاملاً تركيا في الشمال واسرائيل في الوسط. وهذه الاستراتيجية تعتمد على فكرة وتطبيق حلف بغداد أو الحلف المركزي المنحل (السنتو). ولكن مصر اكتفت بمجرد المشاركة في مناورات قوات الانتشار السريع، وهي على حد تعبير الرئيس مبارك «لاتهدف بأي حال من الأحوال الى تهديد أي من الدول أو من جيران مصر. بل هي فـرصة للقـوات المسلحة المصـرية للاستفادة من دولة اشتهرت بخبرتها في المجال العسكري»(٩)، وبالتالي رفض اقامة أية قواعد عسكرية رفضاً مطلقاً، باستثناء التسهيلات الممنوحة للقوات الأميركية في «رأس بناس» في العهد السابق، وان مصر «ترفض اقامة علاقات خاصة بين دولة عظمى ودولة صغرى». أما تركيا فقد بدىء بالفعل في بناء قاعدة أميركية في منطقة «فان جولو» شمال مدينة ديار بكر الواقعة على حدود سوريا الشمالية، أما اسرائيل، فقد قامت الولايات المتحدة بانشاء قاعدتين في صحراء النقب لصالحها.

ثالثاً ــ تجزئة المنطقة العربية، لأهداف عدة، أولها سرعة تقبلها للاستراتيجية الأميركية خصوصاً مع استغلال الخلافات العربية لتفجير نزاعات حدودية وعقيدية بين كل دولة عربية وأخرى، أو تشجيع الصراعات الاقليمية في الجهة المعادية للامبريالية أيضاً فان اتفاقيتي كامب ديفيد وملحقاتهما، نجم عنهما تمزق وتصدع في الجبهة العربية وعزلة مصر عن العالم العربي، بما تمثله من مكانة سياسية وعسكرية وحضارية قيادية في حركة التحرير الوطني العربية، وكذلك فان السعي نحو تجزئة المنطقة استوجب تصعيد المواجهة على الساحة اللبنانية بين قوى اليمين واليسار، بهدف تصفية المقاومة الفلسطينية في أقصى الحدود أو تحجيمها في أدناها، وخلق جرح نازف بشكل دائم ومستمر في الجبهة المعادية لاسـرائيل، واستقـطاع أجـزاء منهـا كلمـا أمكن، بهـدف تكـريس مشـروع التقسيم الطائفي...الخ. ويبدو أن الاتجاه الذي يتزعمه السفير الأميركي في اسرائيل والذي «يرى أن لبنان» قد انتهى وأنه لامصلحة لأميركا في التورط في الأزمة اللبنانية بمنع اسرائيل من القيام بعملياتها العسكرية في الجنوب اللبناني واقتطاع أجزاء منه كلما أمكن ذلك، فالأطراف التي تلعب أدواراً متعددة ومتعارضة تجعل من الدور الاسرائيلي دوراً مشروعاً

بحكم الأمر الواقع»[١٠]. ويبدو أن هذا الاتجاه هو الذي تعتمده الادارة الأميركية في معالجتها للأزمة اللبنانية، ويبدو من الواضح أيضاً أن الولايات المتحدة تهدف الى جعل اسرائيل أكبر قوة وأعلى طرف موازنة في الصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط، لتأمين تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الأميركية العليا عن طريق تفتيت الجبهة المعادية لها.

رابعاً ـ تدعيم النظم الداخلة في نطاق الاستراتيجية الأميركية بهدف خلق إجماع استراتيجي في الشرق الأوسط ومن ثم غلبة الصراع الدولي على الصراع في منطقة الشرق الأوسط بين العرب والصهاينة، وهنا وكما أسلفنا، ازالة الأزمة الناشئة بين حل الصراع ذي الأولوية الثانية والتعبئة لمواجهة الصراع ذي الأولوية الأولى، تستوجب ايجاد تسويات على حساب الأطراف الموالية للخصم الايديولوجي، بهدف اعادة ترتيب المنطقة وخلق جبهة معادية للشيوعية عامة وللسوفيات خاصة. وهذا بدوره يخلق أزمة ثانية ناجمة عن محاولة هذه الدول أو بعضها استخدامها كل في مواجهة الآخر، وبمعنى أصح تغليب الصراع الاقليمي على الصراع الدولي، وهو مايتناقض مع الاستراتيجية الأميركية الرامية الى خلق الاجماع الاستراتيجي، ومن ثم نتوقع زيادة المبادرات «السلمية» الأميركية مستقبلاً في المنطقة العربية بالذات، خصوصاً مع ارتفاع حدة التوتر بين الشرق والغرب بسبب الأزمة البولندية. ان هذا يخلق مناخاً أفضل لاسرائيل لتقوم بدور الوسيط للولايات المتحدة تكنولوجياً وايديولوجياً بهدف تحويلها الى قاعدة أميركية متقدمة ومحصنة ضد أي هجوم مرتقب، كخط دفاع أول ضد الشيوعية والحركات الراديكالية المعادية للامبريالية والرجعية العربية في المنطقة.

٢ ـ موقع اسرائيل على خريطة الاستراتيجية الأميركية

منذ مطلع هذا القرن والمنطقة العربية تشغل حيزاً لابأس به من استراتيجيات القوى العظمى والصغرى على السواء، ابتداء من جعلها مرتكزاً لسياسة الاحتواء ضد العالم الشيوعي وانتهاء بفكرة الاجماع الاستراتيجي التي تدعو اليها الادارة الأميركية الحالية، ومن الواجب أن نذكّر، مرة أخرى، بالفقرة التي وردت في كتاب «استراتيجية السلام» (Strategy of Peace) للرئيس الأميركي الأسبق جون كينيدي الصادر عام ١٩٦٠ حين قال: «ان هناك سبع حقائق تعطي منطقة الشرق الأوسط وضعاً متميزاً وأهمية خاصة. هذه الحقائق هي على التوالي: الأهمية الاستراتيجية للمنطقة التي تسكنها ملايين غير منحازة، البترول، التسلل الشيوعي، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بروز القومية العربية، ثورة المنطقة ضد الاستعمار الغربي، بروز مصر كزعيمة للعالم العربي والوحدة العربية وتزعمها لحركة الوقوف في وجه الغرب»، وقرر كينيدي أن الحقيقة الأخيرة هي أن طبيعة الشرق الأوسط سيحددها في الأجيال القادمة عامل لم يكن موجوداً من قبل هو (دولة) اسرائيل»[١١] والحقيقة ان اسرائيل لم تصبح المحدد لهذه الطبيعة بل أداة استراتيجية استخدمت للتحكم في التوازن الدولي الفرعي ـ الاقليمي...، في منطقة الشرق الأوسط، وأصبح الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وجوهره القضية الفلسطينية، هو المحدد لطبيعة هذه المنطقة وليس اسرائيل.

ورغم هذا الوضوح في الرؤية، فقد كانت المشكلة الأكبر، أمام جميع الادارات

الأميركية المتعاقبة، منذ ترومان وحتى ريغان، وهي ايجاد صيغة «قانونية» تحدد طبيعة هذا الارتباط، بشكل لا يؤدي الى احداث أزمة في العلاقات الأميركية ــ العربية ويكتل القوى المعادية لأميركا في جبهة واحدة، أو بمعنى أصح يحدث تخلخلاً في مثلث التعاون الرهيب في المنطقة: الامبريالية الأميركية، الرجعية العربية، واسرائيل، مع أن ذلك في حد ذاته لم يكن ليقدم أو ليؤخر من سيل المعونات الرسمية وغير الرسمية المتجه الى اسرائيل.

وفي يوم ٢٣ تموز (يوليو)، ذكرى الثورة المصرية، عام ١٩٦٢، وقعت اتفاقية الدفاع المشترك بين الولايات المتحدة واسرائيل، وجاء، في المادة (٤٠٨)، ان السلاح الأميركي الذي تزود به اسرائيل يجب أن يستخدم فقط في حماية «أمن» اسرائيل أو الاسهام في الدفاع عن المنطقة»، ومعنى هذا ان اسرائيل هي جزء من الاستراتيجية الأميركية في المنطقة(١٢) وأداة من أدوات الصراع فيها منذ الحرب الباردة القديمة، وهو ما يتعدى علاقة أية دولة عربية بالولايات المتحدة، بل إن هذا كان في حينه اتفاقاً ثنائياً مباشراً موجهاً للمصالح العربية.

ثم طرحت فكرة الاجماع الاستراتيجي عن طريق التأكيد على ضرورة مواجهة الخطر السوفياتي في المنطقة أولاً، ثم حل الصراع العربي ــ الاسرائيلي ثانياً، وحينما جاء هيغ في زيارة للمنطقة منذ شهور مضت، فوجىء بأن فكرة الاجماع الاستراتيجي هذه، لا تجد أرضاً صلبة تستطيع الوقوف عليها في وجه معارضة شديدة من جانب الدول العربية، كان من أبرزها تلك الكلمات الشجاعة للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حاكم الامارات العربية المتحدة، محدداً فيها أولوية الخطر على المنطقة العربية باسرائيل وليس بالاتحاد السوفياتي. وقد بدا لفترة من الوقت ان الحماس الأميركي لفرض أولوية مواجهة الخطر السوفياتي على سائر الأولويات في الشرق الأوسط قد خفت حدته، ثم جاءت صفقة الأواكس للعربية السعودية وتلك المعارضة الشديدة التي واجهتها في الكونغرس، فعادت حكومة ريغان تستند في الدفاع عن الصفقة بحجة الاجماع الاستراتيجي القريب والبعيد في مواجهة الخطر السوفياتي، وهو ما استفادت منه اسرائيل في الضغط على الحكومة الأميركية لانتزاع وعد ببحث التوصل الى اتفاق التعاون الاستراتيجي بين أميركا واسرائيل، بالاضافة الى ذلك هناك بعدان استراتيجيان يبرزان عمق هذه الرابطة بينهما وهما:

(أ) المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل

ان متابعة لسجل تسليح اميركا لاسرائيل، خلال العقد الماضي، لتوضح الأهمية الاستراتيجية لاسرائيل في نظر الولايات المتحدة، ومن الملاحظ أنه في الفترة الممتدة فقط بين عامي ١٩٦٨ ــ ١٩٧٧، أنفقت الولايات المتحدة على تسليح اسرائيل ما يعادل ٤,٢ بليون دولار، ومن الملاحظ أيضاً أن قمة هذا الإنفاق وجدت خلال حرب (تشرين الأول) (اكتوبر) ١٩٧٣. ويبين الجدولان (١) و(٢) ذلك مقارناً بتسليح دول الشرق الأوسط خلال الفترة نفسها تقريباً:

الجدول رقم (١)
تطور تسليح أميركا لاسرائيل (١٩٦٨ ــ ١٩٧٧)[١٣]

رقم	العام	الاجمالي بملايين الدولارات
١	١٩٦٨	٢٨,٦
٢	١٩٦٩	٧٢,٥
٣	١٩٧٠	٢١٥,٩
٤	١٩٧١	٣٠٣,٢
٥	١٩٧٢	١٩٢,٥
٦	١٩٧٣	١٨٩,٩
٧	١٩٧٤	٩٧٧,٩
٨	١٩٧٥	٦٥٦,٦
٩	١٩٧٦	٧٢٨,٧
١٠	١٩٧٧	٨٧٥,٣

الجدول رقم (٢)
مقارنة لتطور التسليح الأميركي لمنطقة الشرق
الأوسط
في الفترة مابين (١٩٦٦ ــ ١٩٧٥)[١٤]

رقم	الدولة	٪	اجمالي الوارد بملايين الدورات
١	مصر	—	٢,٧٨٠
٢	ايران	٧٠	٣,٨٧٧
٣	العراق	—	١,٧٢١
٤	اسرائيل	٩٦	٤,٠٣١
٥	الأردن	٧٤	٥٣٨
٦	الكويت	١٤	٩٧
٧	لبنان	١٧	١٢٦
٨	عمان	٥	٦٧
٩	العربية السعودية	٤٦	١,٠٣٨
١٠	سوريا	٩	١,٩٠٥
١١	اليمن	٢	٦٥
	اجمالي	٤٦	١٦,٢٤٥

ويلاحظ أن النسبة المئوية الموجودة هي نسبة الواردات العسكرية مقارنة الى الواردات الكليَّة من الولايات المتحدة خلال الفترة نفسها. ومن المعروف أن الرئيس الأميركي السابق كارتر كان قد وقع على قرار يمنح اسرائيل معونة اقتصادية وعسكرية في أعقاب معاهدات كامب ديفيد مقدارها ٣ مليارات دولار. وفي مشروع الميزانية الاسرائيلية

لعام ١٩٧٩/ ١٩٨٠، بلغت قيمة القروض والهبات العسكرية التي تقدمها الحكومة الأميركية مبلغ ١,٥ مليار دولاروتبلغ المساعدات المدنية: هبات وقروضاً، ٨٨٠ مليون دولار. أما ادارة ريغان فقد قررت عدم اجراء أية تقليصات على حجم المساعدات الخارجية المقررة في هذا العام ١٩٨١، كما أعلنت أن ثلثي المساعدات الاقتصادية وثلثي المساعدات العسكرية سوف تحول من قروض الى منح، ووعدت ادارة ريغان بدراسة امكانية تطبيق ترتيبات تقليص الفوائد على القروض من ١٣٪ إلى ٥٪، هذا وقد بلغت المساعدات العسكرية الأميركية لاسرائيل عام ١٩٨١ مبلغ ١,٤ بليون دولار، كما وافقت الادارة الأميركية على منح مبلغ ٣ مليارات دولار جديدة لمواجهة الاحتياجات الفورية لإعادة التمركز الاسرائيلي في النقب(١٥).

وكان الرئيس الأميركي قد قرر ــ ضمن هذه المساعدات ــ في شهر آذار (مارس) الماضي منح اسرائيل مبلغ ٦٠٠ مليون دولار لتمويل شراء (١٠) طائرات أميركية من طراز إف ١٥ (F.15) الجديدة، وقرر بيع النظم الحديثة في التسليح الأميركي وأجهزة الاتصال والأجهزة الألكترونية التي يمكنها أن «تحيّد» استخدام طائرات «الأواكس» الموجودة لدى العربية السعودية، وهو المطلب الذي عجز مناحيم بيغن عن تحقيقه في ظل ادارة كارتر. وقد أجملت مجلة نيوزويك في معرض ردها على الدعاوى الاسرائيلية ضد كارتر فقالت: ان اسرائيل تحصل على ٤٨٪ من القروض العسكرية الأميركية الخارجية و ٦٧٪ من اجمالي المنح العسكرية العاجلة لدول العالم(١٦).

(ب) مذكرات الضمانات الأميركية لاسرائيل

استمراراً للدعم الأميركي المستمر بلا حدود لاسرائيل في مواجهة الدول العربية، قامت الولايات المتحدة من جانبها بتقديم مذكرتي ضمانات لأمن اسرائيل تجاه أي عدوان خارجي ــ وليس تجاه قيامها بأي اعتداء على الدول العربية ــ تعود احداهما الى اتفاقية فك الاشتباك الأولى على الجبهة المصرية، وقد صدرت في الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥ ــ ذكرى الثورة الليبية في الفاتح من أيلول (سبتمبر) ــ وكانت هذه المذكرة قد ألحقت بالاتفاقية في حينه.

أما المذكرة الثانية، وهي الأكثر أهمية، فقد ظهرت على شكل مذكرة ــ اتفاقية أعقبت معاهدات كامب ديفيد ووقعها كل من سايروس فانس، وزير الخارجية الأميركية، وموشي دايان وزير خارجية اسرائيل في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧٩، وكان من أهم بنودها: الثاني والسادس والسابع؛ ففي البند الثاني، تقرر «أنه في حالة خرق أو تهديد بخرق معاهدة (السلام) فان الولايات المتحدة ستتشاور مع أطرافها لمنع حدوث هذا الخرق وتؤكد مراقبتها لهذه المعاهدة»... وفي هذه الحالة، تتخذ اجراءات معالجة لهذا الوضع، منها اجراءات ديبلوماسية واقتصادية وعسكرية». أما البند السادس، فيقرر أنه «طبقاً لموافقة الكونغرس، فان الولايات المتحدة ستجعل في حسابها دائماً وتسعى لأن تكون متجاوبة مع متطلبات المساعدة الاقتصادية والعسكرية لاسرائيل»، أما البند السابع فيقرر «ان الولايات المتحدة لن تمد او تدعم هذه الأسلحة المتفق عليها ــ مع اسرائيل ــ لاستخدامها مباشرة في هجوم مسلح على اسرائيل وسوف تتخذ من الاجراءات مايمنع مثل هذا

الانتقال» (للاسلحة الأميركية الى خصوم اسرائيل)[17].

ان اسرائيل كانت، ولاتزال، وستظل، على رأس أولويات السياسة الخارجية الأميركية، مالم يتوافر ضغط عربي اقتصادي ــ سياسي على المصالح الأميركية في المنطقة العربية خارجياً، وتكوين جماعة ضغط عربية داخل الولايات المتحدة للتأثير على صنع القرار السياسي في واشنطن وفق تركيبة المجتمع الأميركي. والأولوية الاسرائيلية كانت دائماً متغيراً أصيلاً لاتابعاً، بمعنى أنه اذا حدث صدام بين هذه الأولوية وأية أولوية أخرى، فان هناك من العوامل والمؤثرات داخل المجتمع الأميركي نفسه مايجبر صانع القرار على التراجع والانصياع لأولوية اسرائيل. وقد قدر الصحافي الفرنسي، أريك رولو، وهو صحافي فرنسي يهودي، إمكانية الضغط الصهيوني على الادارة الأميركية بنسبة (٢٩:٣٤) أي ان اسرائيل ملك ٢٩ شخصية أميركية من كبار المسؤولين من أصل ٣٤ مستعدين لتغليب المصلحة الاستراتيجية الاسرائيلية على المصلحة الأميركية اذا تعارضت المصلحتان لأمر ما[18].

ان موقع اسرائيل على خريطة الاستراتيجية الأميركية، تحدده تلك العبارة التي ألقاها الرئيس الأميركي الجديد رونالد ريغان أمام اسحق شامير، وزير خارجية اسرائيل، في مطلع عام ١٩٨١: «ان على الولايات المتحدة، وفقاً لالتزامها بالدفاع عن اسرائيل، أن تعمل على تذليل العقبات التي تضعها بعض دول الشرق الأوسط، التي ترفض الاعتراف بحقها في الوجود. وان بقاء هذه الدولة وامنها هو أحد أهم أهداف الولايات المتحدة وان وحدة تطلعات البلدين ومصالحهما، هي الأساس دائماً لوحدة موقفهما للدفاع عن الحرية»[19]. والحقيقة ان ريغان حدد موقفه من اسرائيل بشكل لايقبل التأويل أو التفسير، على عكس ادارة كارتر، فقد أعلن لمجلة نيوزويك في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠ «أنه بخصوص اسرائيل لامجال للحياد»[20] وتضمن ذلك ثلاثة أبعاد:

أولها ــ قبول سيادة اسرائيل على القدس الموحدة.

ثانيها ــ تأييد موقف اسرائيل ودعمه في اقامة المستوطنات في الضفة الغربية.

ثالثها ــ منظمة التحرير الفلسطينية منظمة ارهابية!!! وعلاقتها مع السوفيات تدعم هذا الرأي.

بعبارة أخرى، يمكن تحديد أهداف السياسة الخارجية الأميركية، طبقاً لما سبق، بالتالي:

أولاً ــ اقناع دول المنطقة بأهمية الحماية الأميركية لها، بما يستتبع ذلك من ضرورة التواجد العسكري الأميركي في المنطقة بكل صوره، وضرورة مساهمة دول المنطقة في ترتيبات الأمن التي تعد لها الولايات المتحدة.

ثانياً ــ اقامة شكل من أشكال التحالف غير المعلن بين «حلف» كامب ديفيد والدول الأخرى المرتبطة بالسياسة الأميركية في المنطقة، على أن تكون الخطوة الأولى في هذا الاطار توثيق العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وبين كل من هذه الدول على حدة.

ومعنى ماسبق أن الادارة الأميركية لاترى، قضية الصراع العربي ــ الاسرائيلي ذات مرتبة أولى، وانما تلي في مرتبة ثانية معالجة مسألة مواجهة السوفيات، أي

«الاجماع الاستراتيجي»، ومن هنا تنظر الولايات المتحدة الى اسرائيل باعتبارها الحليف الأساسي ويقــع عليها العبء الأكبر في عملية المواجهة مع السوفيات، ومن هنا تأتي أهمية اتفاق التعاون الاستراتيجي بين أميركا واسرائيل، ويظهر ذلك المنــاخ الطارىء الذي استوجب خروج كلا الطرفين عن العرف المألوف في عدم توقيع اتفاقات معلنة لتحالفهما الاستراتيجي.

٣ ــ اتفاق التعاون الاستراتيجي: الأهداف والوسائل

في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، تم توقيع اتفــاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأميركية ممثلة بوزير الدفاع كاسبار واينبرغر، وحكومة اسرائيل ممثلة في أريئيــل شارون وزير الحرب، في عشاء غير رسمي في مبنى الجمعيــة الجغرافيــة القوميــة بواشنطن، لم تدع اليــه الصحافــة ولا أجهزة الاعــلام الأخرى[٢١]. وفي الوقت الذي فشل فيه العرب على الجانب الآخر في قمة فاس الأخيرة في التوصل الى صيغة موحدة لمعالجة الصراع العربي ــ الاسرائيلي، تسعى الولايات المتحدة للحصول على ركائز ثابتة لتأمين الاستراتيجية الأميركية في مواجهة الخطر السوفياتي المزعوم. وسارع الصهاينة باستغلال الفرصة، لابــراز أن الطريق الاسرائيلي، هو أقصر وأسرع طريق لتحقيق الاستراتيجية الأميركية وتأمينها من كل الطرق العربية «المتشابكة» و«المتداخلة» مهما بدت أكثر ضماناً على المدى البعيد. وكانت حكومة بيغن تهدف من ذلك الاتفاق، الموافقة على قيام مناورات مشتركة وتخزين الطائرات المقاتلة والدبابات والمدفعية الأميركية لديها والمشاركة في قمر التجسس عــلى الشرق الأوســط، وقدمت الحكــومة الاسرائيلية قائمة مطولة تشبه ــ على حد قول أحد الديبلوماسيين الأميركيين ــ شجرة عيد الميلاد، ولكن الاتفاق النهائي حــدد فقط مســألتي الطيران المشتــرك والمناورات البحريــة، ومن المحتمل العمليات الحربية الموجهة ضد الغواصات، وكان هدف بيغن التركيز على تحقيق أهدافه قبل أن يضيع من ذهن ادارة ريغان أو تنسى انها باعت صفقة أواكس (Awacs) للعربية السعودية، وهكذا مارس شارون ضغطه كمفاوض فوق العادة على طريقة «ديبلوماسية ووترلو». وذلك في ظل ظروف مواتية في الكونغــرس الأميركي لصالح جماعة الضغط الصهيونية «اللوبي الصهيــوني» ووجود استعــداد وقبول لدى النخبة العنصرية المتطرفة الحاكمة اليوم في اسرائيل.

ولكن هذا الاتفاق لم يكن ليتم دون وجود استجابة أميركيــة ملحة في القبــول للأسباب التي ذكرناها سلفاً. فحكومة ريغان تسعى لاحتواء غضب حكومة بيغن ازاء صفقة الأواكس من ناحية، ومن ناحية اجبار حكومة بيغن على قبول المشاركة الأوروبية في القوة متعددة الجنسية لمراقبة تنفيذ اتفاقيات التسوية في سيناء بعد الانسحاب الاسرائيلي منها في نيسان (أبريل) القادم، وهكذا صدر بيان مشترك أميركي ــ اسرائيلي بقبول ضم القوات الأوروبية (حوالى ٤٠٠ من فرنسا وبريطانيا وايطاليا وهولندا) وكانت اسرائيل تعارض المشاركة الأوروبية في هذه القوات بسبب بيان الجماعة الأوروبية عام ١٩٨٠ في البندقية، والداعي الى اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضــات «السلام» في الشرق الأوسط. وواضح بالطبع أن الهدف الأميركي ــ الاسرائيلي المشترك هو ابقاء

قوات حلف الأطلسي في سيناء لضمان السيطرة الاستراتيجية مستقبلاً على هذه المنطقة الحساسة في قلب العالم العربي وبجوار اسرائيل.

ويكشف هذا الاتفاق ــ المؤامرة حقائق جديدة على مسرح الشرق الأوسط، فهو وان لم يضف جديداً الى جوهر العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية، الا أنه على حد قول أحد الديبلوماسيين العرب، قد «وضع كل الأوراق على المائدة»، فالاتفاق يأتي في ظل ظروف دولية واقليمية صعبة، وهو في التحليل الأخير ضربة قوية للعلاقات العربية ــ الأميركية، ويضع علامات استفهام كبيرة ــ لا تستطيع النظم المعتدلة الاجابة عليها أمام شعوبها ــ حول جوهر وشكل هذه العلاقات مستقبلاً:

فهو من ناحية يكرس اعتماد اسرائيل، واسرائيل وحدها، كأداة مواجهة ضد السوفيات، مما يهدد بعودة نظام الاستقطاب الدولي في المنطقة العربية بشكل حاد وقاس، ويضر في التحليل الأخير بايجابيات تطور الصراع العربي ــ الاسرائيلي حتى اليوم، ويفجر من جديد الحرب الباردة العربية والتي هي في الأساس اطار فرعي من الحرب الباردة بين الدولتين العظميين خاصة والكتلتين المتصارعتين عامة.

ان الدفاع عن الشرق الأوسط، وعن المصالح الأميركية الاحتكارية فيه، لا يمكن تحقيقه فحسب عن طريق التعاون أو الارتباط التحالفي مع اسرائيل، والأمر الذي لا يفهمه الأميركيون جيداً، كيف يمكن اقناع السعودية أو الكويت أو أية دولة عربية أخرى بامكان الدفاع عنها ضد الخطر السوفياتي المزعوم انطلاقاً من اسرائيل أو بمساعدتها؟ ان ذلك كان وسيظل في العالم العربي أمراً مرفوضاً شكلاً ومضموناً.

ومن ناحية ثانية، فان اعادة سياسة المحاور والتكتلات والاستقطاب الدولي التي يعيدها هذا الاتفاق الاستراتيجي الى منطقة الشرق الأوسط من جديد، هي مرحلة تخطتها كل من القوتين العظميين وكتلتيهما، بل والعالم أجمع، ومن المريب أن ينص الاتفاق على «أن التعاون الاستراتيجي الأميركي ــ الاسرائيلي، موجه ضد تهديد السلام والأمن في المنطقة، ليس من جانب الاتحاد السوفياتي، فحسب، بل من جانب أية قوات من خارج المنطقة» يسيطر عليها الاتحاد السوفياتي أوله فيها نفوذ مثل الكوبيين والألمان الشرقيين الذين يوجدون ــ على زعم الولايات المتحدة وحليفتها ــ «في عدن وأثيوبيا وليبيا أو أية دولة أخرى في المنطقة». ومثل هذا الاحتمال يجعل من الظروف التي يمكن فيها تطبيق التعاون العسكري الأميركي ــ الاسرائيلي ومدى موافقة شعوب المنطقة عليه أو رغبتها فيه: شيئاً يصعب تحديده أو تصديقه خصوصاً مع استمرار الدور الذي تؤديه قوات الانتشار السريع في المنطقة.

ومع ادراك هذه الحقيقة الأخيرة ينفتح الباب على مصراعيه لتقسيم الأمة العربية، وزيادة حدة الاستقطاب الدولي في الشرق الأوسط (أو قوس الأزمة الممتد من القرن الأفريقي عبر الشرق الأوسط كما أطلق عليه بريجنسكي المستشار السابق لشؤون الأمن القومي الأميركي)، وقد يقال ان هناك معاهدات صداقة وتعاون قائمة بالفعل بين سوريا واليمن الشعبية والاتحاد السوفياتي، ولكن من يستطيع منع هذه الدول أو أية دولة عربية أخرى من ممارسة حقوقها في أن تتحول هذه المعاهدات الى اتفاقات مشابهة للتعاون الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الاشتراكية الأخرى؟ ومن

يستطيع بعد ذلك منع دول أخرى معتدلة!!! في العالم العربي من القيام بنفس العمل للمحافظة على توازن القوى الاقليمي وسط الضغوط المتبادلة بين الجانبين؟

وقد أدرك الأميركيون هذه الحقيقة فحاولوا التقليل من شأن هذا الاتفاق الجديد والتأكيد على أنه ليس موجهاً ضُد أي من دول المنطقة، وليس المقصود به الدفاع عن اسرائيل ضد خصومها العرب!! ولكن اتساع بنود الاتفاق وعدم تحديدهـا، واصرار المعارضة الاسرائيلية على شن حرب على بيغن وسحب الثقة من حكومته، يحملان على الظن بأن اتفاق التعاون الاستراتيجي لم يقصد به غير ذلك، خصوصاً وأنه يأتي وسط سلبية أميركية مطلقة في معالجة القضية الفلسطينية وتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية.

وتهاجم المعارضة الاسرائيلية ــ حزب العمل وأحزاب اليسارــ هذا الاتفاق من عدة نقاط، ترتكز على أنه يربط اسرائيل بالولايات المتحدة بوثيقة معادية للسوفيات في الوقت الذي تتجاهل فيه تهديد أمن اسرائيل من جيرانها العرب. ان ذكر «الاتحاد السوفياتي» في الوثيقة باعتباره عدواً رئيسياً لاسرائيل يجعل من اسرائيل طرفاً في صراع القوتين العظميين، ويقضي على الجهود المبذولة لتحسين العلاقات مع موسكو. كذلك فان هذا الاتفاق سيؤدي الى تقليل هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، ذلك السيل الذي توقف ابتداء من أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٩؛ حيث بلغ ذروته (٤٥٠٠ شهرياً) ليصل الى (٣٨٠) في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

ورغم كل ما سبق فقد فازت حكومة بيغن في اقتراع الثقة في كانون الأول (ديسمبر) الماضي حول هذا الموضوع بالذات، بنسبة ٥٧ صوتاً ضد ٥٣ صوتاً لصالح كتلة ليكود.

وعلى الجانب الآخر، الجانب العربي، هاجمت جميع الصحف العربية دون استثناء، هذا الاتفاق ــ المؤامرة. وفي لقاء السيد عبد الحليم خدام وزير الخارجية السورية مع المبعوث الأميركي الخاص الى منطقة الشرق الأوسط «فيليب حبيب»، قال خدام لحبيب: «ان الولايات المتحدة، بناء على الاتفاق الأميركي ــ الاسرائيلي، لم يعد لها أدنى حق في ممارسة دور الوسيط أو الحكم» بين الأطراف المتصارعة في منطقة الشرق الأوسط، فقد «أصبح الأميركيون شريكاً مباشراً في الصراع». وعلى حد تعبير مجلة «تايم» الأميركية، كان العداء لهذا الاتفاق في العالم العربي، بلا حدود، فقد وصفته منظمة التحرير الفلسطينية بأنه «اعلان حرب». أما المملكة العربية السعودية، فقد أدانت هذا الاتفاق باعتباره صفقة تجعل اسرائيل قادرة على احكام قبضتها على الضفة الغربية، وتعطيها تصريحاً مفتوحاً لزيادة اعتداءاتها على جنوب لبنان.

وحتى هذه اللحظة لم يذع من هذا الاتفاق الجديد غير مذكرة تفاهم عامة حول «التعاون الاستراتيجي» تتضمن بنوداً ومبادىء عامة فضفاضة، تقرر أن الهدف من هذا التعاون هو «التصدي الأميركي ــ الاسرائيلي معاً وفي آن واحد لطاقة التهديدات التي يشكلها الاتحاد السوفياتي في المنطقة»، ثم اختلف الطرفان بعد ذلك حول تفاصيل هذا التعاون. فاسرائيل تعلن على لسان وزير الحرب «شارون» أن ثمة أشكالاً للتعاون سوف تبقى في ملاحق سرية، بينما أميركا تعلن على لسان نظيره واينبرغر أنه لا صحة لادعاءات شارون وأنه ليست هناك بنود سرية، بينما يؤكد «دين فيشر» المتحدث باسم الخارجية الأميركية أن هناك «تفاصيل» سرية، لا بنود سرية.

وأياً كان الأمر، فان الذي لاشك فيه، هو أن الولايات المتحدة، بهذا الاتفاق مع اسرائيل تكون قد نقلت علاقتها باسرائيل من مستوى العلاقات «الخاصة»، الى مستوى العلاقات «الخاصة جداً»، ومن السرية والدعم غير المقنن، الى «دعم ومساعدات مشروعة ومقننة» وفق اتفاق مكتوب لأول مرة. يتم كل هذا وسط فوضى واضطراب عربيين في طرق الوصول الى اتفاق مشترك حول مواجهة الصراع العربي ــ الاسرائيلي. ان القوتين العظميين تحاولان نزع فتيل الحرب النووية في أوروبا وجعلها جزيرة للانفراج الدولي رغم أنف الأزمة البولندية، وتشير كل الدلائل الى أن الولايات المتحدة قد قبلت ذلك كرهاً أو طواعية، بدليل بدء محادثات جنيف الجديدة حول الجولة الثالثة للحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت ٣) هذا في الوقت الذي تتطور فيه الأمور الى العكس في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث تتجه المنطقة الى الاستقطاب مرة أخرى، وتنتقل الحرب الباردة بحدتها من أوروبا الى المناطق الواقعة خارج نطاق الكتلتين، ومنها عالمنا العربي بما يستتبعه الاتفاق الاستراتيجي الأميركي ــ الاسرائيلي من اتفاقات استراتيجية أخرى مع أطراف أخرى دولية، مما سيؤدي الى ادخال المنطقة في حمى الحرب الباردة من جديد.

ان التأكيد على وحدة الموقف العربي في استخدام الأسلحة الاقتصادية والعسكرية هو أمر ليس في حاجة الى دعوة لمواجهة هذا الاتفاق ــ المؤامرة، والتضامن العربي أصبح أمراً مفروضاً على الجميع بدون استثناء، فهذا الخطر الجديد الذي تم تدبيره من وراء ظهر شعوب المنطقة وفي غيبتها يلقي مزيداً من الشكوك والأوهام حول الدور الأميركي في قواعد اللعبة، وينبغي في مواجهته التوحد العربي، كي نصل على الأقل، الى خلق استراتيجية متجانسة للتأثير على المصالح الغربية الاقتصادية والعسكرية من ناحية وتوافر القدرة والرغبة الحقيقية في ممارسة ضغط حقيقي، لا تستثنى منه أية دولة عربية تحت أي شرط من الشروط، على الادارة الأميركية. فانحياز أميركا الى جانب العرب أو حتى «حيادها» أمر غير مقبول وغير معقول في حدود المنطق والعقل، ولكن دفع أميركا لمعالجة الأزمة بنظرة أكثر واقعية ومؤثرة هو الممكن بالشروط سالفة الذكر، وهي ليست جديدة على خبرة الصراع العربي ــ الاسرائيلي.. فهل يفعلها العرب مرة أخرى؟

---

(١) وحيد عبد الحميد، «الموقف الأميركي من الوجود السوفياتي في الشرق الأوسط»، مجلة **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٦٦، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨١، ص ٩٨.

(٢) Quoted in *Time*, January 15, 1979.

(٣) Trofimenko, H., «The Third World and U.S.-Soviet Competition», in *Foreign Affairs*, Vol. 59, No. 5, Summer 1981, p. 1039.

(٤) *Time*, March 16, 1981.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول هذين التيارين في السياسة الخارجية الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية، يمكن مراجعة: Spainer, J., American Foreign Policy Since World War II, New York: Praeger Publishers, 1974, pp. 160-184;

وأنظر أيضاً: حسن أبو طالب، «الدور الاسرائيلي في الاستراتيجية الأميركية»، **السياسة الدولية**، العدد ٧٥، تموز (يوليو) ١٩٨١، ص ٦٩.

(٦) Springborg, R., «U.S. Policy Toward Egypt: problems and prospects», in *ORBIS*, Vol. 24, No. 4, Winter 1981, p. 818.

(٧) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموقف راجع **الأهرام** (القاهرة)، ٢٤/١/١٩٨٢.

(٨) حسن أبو طالب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧١.

(٩) **الأهرام**، ٢٤/١/١٩٨٢.

(١٠) حسن أبو طالب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٠.

(١١) مقتبس من: د. عائشة راتب، الصهيونية، في: د. حسن ظاظا وآخرون، **الصهيونية العالمية واسرائيل**، القاهرة: الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية، ١٩٧١، ص ١٥٢ و١٥٣.

(١٢) مجلة **الحوادث** (لندن)، العدد ١٢٩٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨١، ص ٢٣.

(١٣) *Newsweek*, March 20, 1978.

(١٤) Cabon, A.H., «United States Arms to the Middle East 1967-1976: A Critical Examination», in Leitenberg, M., Sheffer, G. (Eds)., *Great Power Intervention in the Middle East*, New York: Pergamon Press, 1979, p. 102.

(١٥) صفاء جمال الدين، «السياسة الخارجية الأميركية والمساعدات لاسرائيل»، **السياسة الدولية**، العدد ٦٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢، ص ٩٩ و١٠٠.

(١٦) *Newsweek*, March 20, 1978.

(١٧) راجع الوثيقة من: Polk, W.R., *The Elusive Peace: The Middle East in the Twentieth Century*, N.Y.: St. Matin's Press, 1979, pp. 197-198.

(١٨) الحوادث، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣.

(١٩) جمال الدين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٩.

(٢٠) *Newsweek*, Nov. 17, 1980, p. 24.

(٢١) يلاحظ، في هذا الصدد، أنه نظراً لسرية الاتفاق، لم نستطع الحصول على نص الاتفاق: اذ اتضح أنه غير مسموح بتداوله في مراكز الأبحاث العلمية أو في غيرها. وبالتالي يكون اعتمادنا في هذا الجزء على المجلات والصحف الأميركية والعربية والاسرائيلية، الخ. وراجع أيضاً:

Newsweek, December 14, 1981;

Time, December 14, 1981;

الأهرام، في الفترة الواقعة بين ٢١/١١/١٩٨١ حتى ٦/١٢/١٩٨١.

تجربة عز الدين القسام
مدرسة جامع الاستقلال (١٩٢٢ ـ ١٩٣٥)

علي حسين خلف

تُنسب فترة وجود الشيخ عز الدين القسام في فلسطين، منذ وصوله الى حيفا، في صيف ١٩٢١، وحتى معركة استشهاده في خرابة الشيخ زيد، في خريف ١٩٣٥، الى أكثر أماكن عمله شهرة وشعبية ونعني بذلك جامع الاستقلال. ونظراً لطابع شخصية القسام التي تُقدِّم النموذج بنفسها، في القول والعمل، في الأفكار والممارسة، وبسبب خطبه وأقواله الداعية دوماً الى الجهاد، تحوّل جامع الاستقلال من مكان تقليدي للعبادة، الى مدرسة للوطنية، تربى فيها صف واسع من عمال السكك الحديدية وعمال البحر والحجّارة في حيفا، ومن فلاحي الشمال المقتلعين من أراضيهم والمقيمين عليها. وهنا، تجدر الاشارة الى نقطة جديدة تجاهلها كل التاريخ المكتوب عن القسام، في المقالات والدراسات والكتب والرسائل الجامعية. وهي أن أتباع القسام كانوا ينظرون اليه، منذ وصوله الى حيفا، باعتباره شيخهم ونموذجهم وأمين صندوقهم في حركتهم الجهادية. ولأنه لم يكن صاحب طريقة صوفية، وانما صاحب قضية سياسية: الثورة ضد الاستعمار، فان تبعية زملائه السوريين القادمين معه، رغم مظهرها الديني الكامل، كانت في الجوهر تبعية سياسية، خاصة وأنهم جميعاً، جاؤوا من مواقع الثوار في الشمال السوري، لا من زوايا الدراويش وحلقات الذكر. والوجه الآخر، لهذا العمل التنظيمي الجنيني، تجسد عند القسام في احتراف العمل السياسي السري، فاعطى وقته كله للتنظيم والثورة. ومرت سنوات على عز الدين القسام، ويومه يبدأ من الفجر ولا ينتهي الا في الساعات الأخيرة من الليل. يبدأ بعد صلاة الفجر فيعطي دروس محو الأمية والدروس الجهادية للعمال الأميين في مدرسة البرج الاسلامية أو في المسجد نفسه، ويصرف وقته، منذ الصباح حتى صلاة الظهر، في الاتصال الحي بالناس في مواقع عملهم وجلوسهم، ويعود ظهراً الى بيته ومعه، على الأغلب، بعض المجندين في المسجد لمناقشتهم، ويمضي فترة العصر في تقديم الدروس الجهادية، وفي المساء يصرف بعض الوقت في جبل الكرمل وهو يدرب الحلقات على استخدام السلاح، ويعود الى بيته ليقطع الوقت في حوار ساخن ومتشعب مع مناضلين

جاؤوا للمبيت عنده. هكذا عاش في الثورة واستشهد في سبيلها، فقدم للناس النموذج المفقود في الجمعيات والمؤتمرات والأحزاب.

وهناك مرحلة قصيرة في حياة القسام، قفز فوقها التاريخ المكتوب عنه، بسبب غيابها في الكتابات التأسيسية، وهي عمله كمدرس في مدرسة البرج الإسلامية، منذ تأسيسها عام ١٩٢٢، وحتى توليه الإمامة في جامع الاستقلال، منذ تأسيسه عام ١٩٢٥. وعلى قصرها، فقد كانت هذه المرحلة الأرض ــ الجسر التي ربطت القسام بالجيل الجديد، وبالأوساط الشعبية الفقيرة، وأتاحت له التعرف على أشكال اللعبة السياسية الشرعية في المدينة ورموزها. وبالقدر ذاته من الزمن (٣ سنوات)، اختبر القسام تجربة العمل العلني ١٩٢٨ ــ ١٩٣١، في جمعية الشبان المسلمين؛ وذلك عندما وصلت سياسة المؤتمرات العربية الفلسطينية الى سقفها المسدود في المؤتمر السابع. حينها، وفي ظل الكساد السياسي، «أصبحت جمعيات الشبان المسلمين تستقطب الوطنيين»[1]. ففي الانتخابات التأسيسية عام ١٩٢٨، فاز برئاسة الجمعية: في حيفا الشيخ عزالدين القسام؛ في غزة حمدي الحسيني؛ في نابلس محمد عزة دروزه وفي صفورية الشيخ محمد سعيد عبد المعطي (أبو العبد) وكان «قسامياً»[2]. ومن بين الهيئة المركزية لحزب الاستقلال (١١ عضواً) الذي تأسس عام ١٩٣٢، شارك سبعة أشخاص في مؤتمر الأندية الإسلامية وجمعيات الشبان المسلمين عام ١٩٢٨ وهم: عوني عبد الهادي (القدس)، عجاج نويهض (القدس)، رشيد الحاج ابراهيم (حيفا)، محمد عزة دروزه (نابلس)، حمدي الحسيني (غزة)، أكرم زعيتر (عكا) وفهمي العبوشي (جنين).

هذا الاندفاع، لم يكن بمقدوره، استناداً الى الأشكال التي اتخذها، أن يؤسس الحركة الوطنية الجذرية البديلة. فالجمعيات، في قانونها، هي أقرب الى النوادي منها الى الهيئات السياسية، عدا عن كونها تحظر النشاط السياسي، وتستهدف ــ بنظر العناصر اليمينية والاصلاحية ــ جذب «الموظفين المسلمين»، اسوة بما فعلته جمعيات الشبان المسيحيين! والغرض الوحيد التي حققته، أنها كانت واجهة غطت على عجز «اللجنة التنفيذية»، ومهدت لميلاد الأحزاب.

وفي مرحلة تأسيس الأحزاب ١٩٣٢ ــ ١٩٣٥، كان الشيخ عزالدين القسام يعطي كل وقته، لتهيئة حركته السرية المسلحة، حتى تتمكن من تفجير الانتفاضة في حيفا وجنين، واعلان الكفاح المسلح ضد الانتداب البريطاني وأداته المحلية الصهيونية. وكان طبيعياً ان يرحب القسام بالاكتشاف المتأخر لحزب «الاستقلال» والذي يرى أن التناقض الرئيسي هو بين الحركة الوطنية والانتداب البريطاني. لأن هذا الاكتشاف قرّب الاستقلاليين من المقولة القسامية في العشرينات: «بريطانيا رأس الداء والبلاء». والثابت تاريخياً، أن حزب الاستقلال ــ باختياره ــ قد حصر نفسه في مهمة فكرية واحدة وهي: توجيه الأنظار ودفع الحركة الوطنية الى الخطر الرئيسي «الانتداب» وليس الى فرعه «الصهيونية»، من خلال البيانات والخطب والمذكرات. ولم يتقدم الحزب خطوة واحدة على أساليب الحركة التقليدية التي سبقته الى العنف الجماهيري، في انتفاضة تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٣. كما لم تسجل تجربته القصيرة أية محاولة لتنظيم الجماهير ودعوتها الى الثورة المسلحة، فقد ظل الحزب يمسك بالنقيضين معاً: اكتشاف الخطر الرئيسي واعتماد

الأساليب الشرعية التقليدية في مناهضته.

وفي المقابل، لايستدل من حياة القسام وحركته السرية أية مراهنة، مهما كانت متواضعة، على الأدوات النضالية التي اختبرتها القيادة التقليدية في تجربة الجمعيات الإسلامية ــ المسيحية، والمؤتمرات الفلسطينية وأخيراً الأحزاب، ولا على أساليبها الشرعية في اطار الانتداب. فطريق القسام، كان يختلف جذرياً، مع الحركة الوطنية الفلسطينية، بجناحيها الإصلاحي والرجعي.

مدرسة البرج الإسلامية ١٩٢٢ ــ ١٩٢٥

منذ وصوله في صيف ١٩٢١، وحتى افتتاح «مدرسة البرج الإسلامية»، عام ١٩٢٢، لم يمارس الشيخ عز الدين القسام عملاً في مدينة حيفا. وانما كان وأتباعه يعيشون، مثلهم مثل عشرات المناضلين، على دعم أهالي المدينة وضيافتهم. ولفترة من الوقت استضيف في منزل عبد الفتاح الخطيب(٣). وكان يتردد عليه الشيخ محمد حنفي*. ثم سكن في بيت الحاج عبد الواحد الحسن الملقب بالمسمار، في حارة اليهود**، حين جاءت زوجته وأولاده.

دعته «الجمعية الإسلامية» في حيفا، المشرفة على اوقاف المدينة «بصورة مستقلة ومنفصلة عن الأوقاف في القدس»(٤)، الى التدريس في مدرستين للاناث والذكور، «فدرس أولاً في مدرسة الاناث الإسلامية، ودرّس ثانياً في مدرسة البرج الإسلامية»(٥). وكان متوسط أجره الشهري «ما بين ٤ ــ ٥ جنيهات»(٦).

وحرص القسام، استناداً الى أقوال تلاميذه في مدرسة البرج، على أن يلفت نظر الطلاب، الى الدور المستقبلي الذي ينتظرهم. فكان يسأل الطلاب عما يريدون أن يكونوا في المستقبل. «وكان الطلاب يتيمنون بمهن آبائهم الا واحداً قال انه يريد أن يصبح قائداً مسلماً يعمل في سبيل الله والوطن. فشجعه الشيخ حتى لفت نظرنا، وبتنا نعتقد أنه من دعاة هذا الخط والسبيل»(٧).

كان قليل الكلام، هادئاً، لايستخدم العنف في تدريسه «على خلاف طرائق المعلمين في زمنه. كان يحمل عصاً لكنه لا يضرب بها»(٨).

كما جرب القسام المسرح المدرسي لتقريب الطلاب من فكرته حول قادة الجهاد. ففي نهاية كل سنة، كما يذكر ابراهيم السهلي، «كنا نمثل رواية. ومثّلتُ في رواية صلاح الدين الأيوبي. ومازلت أذكر صرخة زوجة رئيس الحامية في حطين 'وإسلاماه، ' وقول صلاح الدين عندما جاءه الخبر 'ايه حطين سترين العجب '!».(٩)

وفي عام ١٩٢٤، ضمنت «الجمعية الإسلامية» المدرسة الى الشيخ السوري كامل القصاب «فتصرف بمنطق تجاري؛ اذ اخرج الأيتام والفقراء، الذين كانوا يتعلمون مجاناً، تحت شعار من لا يدفع لا يتعلم»(١٠). ورداً على ذلك، قامت مظاهرة في حيفا تستنكر طرد

---

* وصفه محمد نمر الخطيب قائلاً: كان قصيراً، نحيف الجسم، أسمر اللون، يلبس على رأسه عمة صفراء على طربوش.

** بيت في الطابق الثاني، يصعد اليه بسلم من حجر.

أبناء الفقراء «وتأسست مدرسة خيرية شارك فيها حسن شبلاق ود. سعيد عودة ومحمد علي دلّول»(١١).

وروى حسن شبلاق ما حدث معه آنذاك، بأنه فيما كان عائداً من عمله، شاهد الناس يحتشدون ويهتفون غاضبين. وفوّضوه مع محمد عموره بمقابلة «الجمعية الإسلامية»، في محاولة لإقناعها بالعدول عن قرار تضمين المدرسة للشيخ كامل القصاب. وعن المقابلة يقول شبلاق: «عندما دخلنا مقر الجمعية، كان هناك رئيسها الحاج خليل طه، المليونير المعروف؛ ورشيد الحاج ابراهيم الوجيه والتاجر؛ والشيخ كامل القصاب، الوجيه والتاجر السوري.

«سألني الحاج خليل طه: ايش في يا أبو نايف؟!

«فقلت: بدنا نشوف مشكلة المدرسة.

«فرد رشيد الحاج ابراهيم: احنا اللي بدنا اياه بنسويه.

«قلت: بس اطّلع من الشباك وشوف العالم برّا!

«رد الشيخ كامل القصاب: أنا متعهد!

«فأجبته: اذا المسألة مقاولات وأنا متعهد. احنا بدنا نرجّع المدرسة للجمعية لأنه في أولاد فقرا بدهم يتعلموا»(١٢).

ولم تنجح وساطة حسن شبلاق ومحمد عموره، واضطر الناس للبحث عن سبيل آخر، فتداعوا الى تشكيل «جمعية التعليم والارشاد الإسلامية».

وتكونت الجمعية من الدكتور السوري سعيد محمد عودة (أمين السر)، والدكتور طه خليل طه (أمين المال) وهو ابن الحاج خليل طه؛ ومن أعضاء مجلس الادارة وهم: الشيخ أحمد رمضان، الشيخ أحمد الصلح، حسن شبلاق، مصباح شقيفي، أحمد البربير، حسين الأكحل، داود زعبلاوي، نعيم أبو شام، محمد شبلاق، مصطفى سنو. وتكون الجهاز التعليمي والاداري للمدرسة من عبد الرحيم عنبتاوي (مدير المدرسة)، وتحسين عبد الهادي (معلم) والشيخ شريف يحي النصر (معلم) ويوسف عبد الهادي (آذن المدرسة)*(١٣).

لم يغادر الشيخ عز الدين القسام المدرسة «عندما تولاها الشيخ كامل القصاب»(١٤)، فعمل سنة أخرى، واختلف مع القصاب عام ١٩٢٥ «في المنهج»(١٥)، واستقال. وفي السنة ذاتها، أخذ وظيفتي «امام جامع الاستقلال ومأذون شرعي للعقد والنكاح»(١٦).

ويبدو أن فردية الشيخ كامل القصاب وتسلطه الديكتاتوري من جهة، واعتداده بنفسه الى حد الغرور في مختلف مجالات المعرفة والحياة من جهة أخرى، دفعاه، لأن يصطدم مع معظم الهيئة التدريسية. فاختلف مع الشيخ عز الدين القسام وهاني أبو مصلح** (لبناني) وعبد الله تيمور وعبد الله الخطيب؛ اذ احتج هؤلاء على فردية

* يحتفظ حسن شبلاق بصورة تذكارية لأعضاء مجلس الادارة وطاقم المدرسة التعليمي والاداري عام ١٩٢٤.

** عمل في جريدة «اليرموك» الحيفاوية، صاحبها ورئيس تحريرها كمال عباس، صدرت في عام ١٩٢٤. عضو المؤتمر العربي الفلسطيني السابع ضمن وفد حيفا. نائب الرئيس في مؤتمر الأندية الإسلامية (١٩٢٨). عضو جمعية الشبان المسلمين في حيفا، في انتخابات ١٩٢٨ و١٩٣٠.

القصاب في اتخاذ القرارات والتخطيط، ورفض القسام منهجه المعتمد على العنف في معاقبة الطلاب، ورفض عبد الله تيمور الانصياع لرأيه في الحركة الكشفية الداعي الى الغائها. ولم يبق مع القصاب سوى رشيد بقدونس* (سوري)، عضو المجمع العلمي في دمشق وكان «ضعيف الشخصية، ولا يكاد يضبط الصف، ولكنه كان عالماً، وله مؤلفات في التاريخ والجغرافيا، بالاضافة الى قاموس عسكري»(١٧)؛ وسعيد الحاج ابراهيم، وهو «ابن أخ رشيد الحاج ابراهيم وكان يعلم الانكليزي والمحفوظات والاملاء لست سنوات»(١٨)**.

جامع الاستقلال ١٩٢٥ ـ ١٩٣٥

تولى الشيخ عز الدين القسام الإمامة في جامع الاستقلال*** منذ تأسيسه عام ١٩٢٥، عن طريق «الجمعية الإسلامية» في مدينة حيفا، وليس للمجلس الإسلامي وللحاج أمين أية علاقة بهذا التعيين. وبسنوات قليلة، أصبح المسجد، من أكثر مساجد المدينة شهرة ويؤمه المصلون من مختلف أنحاء القضاء. ولم يكن القسام مجرد واعظ يرشد الناس الى فروض الطاعة وقصص الأقدمين، بل كان أبرز الأئمة بعداً عن التزمت المغرق بالصوفية أو الرجعية، وأكثرهم يسراً في مزج العبادة بالواجب الوطني. وغدت دروسه، بعد صلاة العصر وخطب يوم الجمعة، مدرسة تتسع لأبناء الريف والمدينة، وحلقة من حلقات التثقيف بالمسؤولية ازاء الاستعمار. وكانت بنظر الكثيرين من مريديه، اعلان رأي الدين في ما يجري من شؤون السياسة والحياة، وتحديد الموقف الحق أمام المؤمن الحقيقي. فعلى خلاف غالبية الأئمة، لم يستخدم القسام منبر خطبة الجمعة، للهروب مما يجابهه الشعب في معركته الوطنية، الى طقوس العبادة. بل، على العكس تماماً، استثمر المنبر المفتوح، لأكثر الأحاديث جرأة في التحريض والتعبئة، وحض المؤمنين على القتال، حتى استحق، بجدارة، لقب «داعية للجهاد».

وللوقوف على حقيقة هذا الدور، في خطب الجمعة ودروس ما بعد صلاة العصر، لا تستقيم قراءة القسام الا في ضوء شخصيته القيادية المتكاملة، الشخصية التي تمزج مزجاً فاعلاً وحياً بين الدعوة الثورية وبين الممارسة الثورية، حتى تغدو «مدرسة جامع الاستقلال» حقيقة ملموسة، لا افتراضات ذهنية. وفي هذا الاطار، استخدم الشيخ عز الدين القسام عمله، كإمام في جامع الاستقلال، لتحقيق ثلاثة أهداف في آن واحد: التحريض، التنظيم والتدريب.

---

* كان زميل الشيخ عز الدين القسام في الأزهر، ومن المؤكد انه جاء بعده الى حيفا، لأنه هو الذي رتب له جواز سفره المزور في دمشق.

** يعتقد ابراهيم السهلي ان مدراء مدرسة البرج الإسلامية كانوا على التوالي: رشيد بقدونس، الشيخ كامل القصاب، أحمد سعيد مراد (محمد سعيد ديب)، أحمد عبد القادر الحاج. ويصادق سليمان ابو حمام وأكرم زعيتر على ان رشيد بقدونس كان أول مدير للمدرسة.

*** يقول الشيخ محمد نمر الخطيب ان المسجد بني على قطعة من المقبرة القديمة، وخصص طابقه الأرضي للمخازن، وجعل المسجد في طابقه الثاني. وسمي الاستقلال تفاؤلاً بالاستقلال.

١ ــ التحريض

حذّر الشيخ عزالدين القسام المصلين، في احدى خطب الجمعة عام ١٩٢٧، من التساهل مع الهجرة اليهودية «التي تحتل البلاد وأنتم فيها»[١٩]. ودعاهم الى استقبال هذا العدو، القادم بعربات الانتداب البريطاني وحمايته «كعدو لا كمهاجر أو ضيف»[٢٠]. ثم خاطب المصلين محاولاً استثارة حماستهم: «ألا تخجلون أن تكون لحية الكلب أطهر من لحاكم في يوم من الأيام عند الله؟»[٢١]. «اجمعوا أنفسكم واذهبوا الى نجـع عرب، فاذا سمحوا للكلب نكون كالكلب، واذا منعوه، فتكون فيهم الشهامة والرجولة لمنع الكلاب من تدنيس حرمات بيوتهم»[٢٢]. وفسرّ الكثيرون دعوة القسام هذه، على أنها مبـالغة لاستثارة همم الشباب، وسخروا من قوله بأن «اليهود ينتظرون الفرصة لافناء شعب فلسطين والسيطرة على البلد وتأسيس دولتهم»[٢٣].

وفي أواخر عام ١٩٣٤، سأل القسام المصلين جهاراً: «هل أنتم مؤمنون؟» وأجاب: «لا أعتقد!»، وسكت قليلاً، فسرت ضجة وهمهمة؛ والأنظار كلها مشدودة نحوه، تواقة لسماع تفسيره: «لأنه لو كنتم مؤمنين لكانت عندكم عزة المؤمن. فاذا خرجتم من هذا المسجد وناداكم جندي بريطاني فستهرولون نحوه»[٢٤].

وعلى لسان الناس، أصبحت أقواله تتردد في المسجد؛ وهي أقوال تدعو، جميعها، الى الجهاد مثل: «الجهاد رفيقه الحرمان»[٢٥]، «المجاهد رائد قومـه والرائد لا يكـذب أهله»[٢٦]، «يا أيها النبي حرّض المؤمنين على القتال»[٢٧]، «لقد فضّل الله المجاهدين على القاعدين درجة»[٢٨]، «أيها الرجال! يا نساء وشباب فلسطين! البلاد في خطر»[٢٩]. وبذلك كان «أكثر المشايخ تطرفاً لضرورة الجهاد، ولمنع الصهيونية من أن تحقق أحلامها في بناء وطن قومي على أرض فلسطين»[٣٠].

ولم تكن دعوته للجهاد معزولة عن مجمل أفكاره ومواقفه. فمن خلالها، انتقل من التلميح الى التصريح في نقد الظواهر السلبية دينياً ووطنياً، وفي الافصاح عن منهجه في العمل، من خلال تقديم النموذج بنفسه. ولأنه لا ثورة بدون أسلحة، هاجم القسام سياسة المجلس الإسلامي الأعلى في تزيين المساجد وبناء الفنادق وقال: «يجب ان تتحول الجواهر والزينة في المساجد الى أسلحة، فاذا خسرتم أرضكم كيف ستنفعكم الزينة وهي على الجدران؟»[٣١]. وكانت موازنة الأوقاف حينها «تزيد عن نصف مليون جنيه من الجنيهات الاسترلينية التي كان بالامكان تسليح خمسة آلاف مقاتل بها»[٣٢]. ودعا مرة المسلمين الى تأجيل الحج، وتحويل نفقاته الى شراء الأسلحة، لأن «الجهاد أولى من اداء فريضة الحج»[٣٣].

وسئل مرة عن رأيه في أساليب الحركة التقليدية، المعتمدة على محاورة الانكليز بالطرق الشرعية، فأجاب اجابة قصيرة مكثفة: «من جرَّب المجرَّب فهو خائن.. والمؤمن اذا قال صَدق واذا قيل صدّق»[٣٤]. وفي شرحه للجملتين قال: ان الحركة الوطنية لا تستطيع الثقة بالانكليز مجدداً، بعد تجربة الهاشميين في مكة وبغداد، وبعد تجربتها هي منذ الاحتلال حتى الآن. ولا يستطيع المؤمن أن يحاور المستعمر لنيل حقوقه بالاقناع. لأنه يجب أن لا يصدقه أو ان يكون صادقاً معه، وفي الحالتين، فقد تحول الهاشميون من رواد ثورة الى خونة لها، لأنهم اعتمدوا هذا السبيل. ووصفت ابنته ميمنة حادثاً صريحاً

معه: اذ رأته «صباح يوم مهتاجاً هياجاً شديداً، ويردد اشعاراً حماسية حربية، فخشيت من مغبة هذا الهياج ونتيجته»، وقالت له: «ان الطرق السلمية هي خير طريق يمكن ان يسلكه شعب اعزل كشعبنا، لأن القوة يجب ان تجابهها قوة مثلها، ونحن لا قوة لدينا ولا مال، فالأحسن ان نسعى الى حقنا بالطرق السلمية». وتصف حالة أبيها قائلة: «ولكن الشهيد لم يتركني أتمم حديثي، بل صاح بصوته الجهوري: أصمتي يا ميمنة. ثم أطرق برهة رفع بعدها رأسه وأنشد؛ وهو ينظر إليَّ نظرة ذات معنى:

واعلم بأن عليك العار تلبسه   من عضّة الكلب لا من عضة الأسد[٣٥]

وفي اطار تحرير الدين من الخزعبلات والشعوذة والتصوف، هاجم الشيخ القسام القاديانيين، «ووصفهم بالكفرة»[٣٦]، وكان شيخهم «يحرّم الجهاد ومدعوماً من الانكليز»[٣٧]. وهم جماعة دينية جاءت من باكستان والهند واستوطنت جبل الكرمل. وعندما قام زعيمهم القادياني بزيارة دمشق، طعنه ثائر سوري بسكين «ولكن الضربة لم تكن قاتلة»[٣٨].

كما هاجم الشيخ القسام البهائيين الذين نقلوا «مقام الباب، أصل ديانتهم»[٣٩]، من بلاد فارس الى منحدر جبل الكرمل في حيفا عام ١٩٠٨. وكان الصراع بين طرفي الديانة في حيفا وعكا، أشبه بصراع الأمراء المدعومين من الاحتلال، فعباس «أفندي»، كبير البهائية في عكا «لم يترك وجيهاً الا وأهداه سجّادة فاخرة أو عباءة عجمية»[٤٠].

وكان القسام يعيب على الشيخ صالح العشماوي * تزمته وطريقته الصوفية؛ اذ كان اتباعه «يحملون المسابح الطويلة في رقابهم ويطلقون لحاهم»[٤١]، مع أن العشماوي كان يدعو الى الجهاد ضد الانتداب والصهيونية. وحرّم العشماوي التدخين على أتباعه، وأفتى بمنع الأعراس تحت حجة أن الطبل يجمع الشياطين! وعندما سؤل القسام أجاب: «اعملوا عرساً واعزموني، فحتى الفرح يريدون اغلاقه؟ اذا لم يتنفس الشباب فكيف سيتحملون المسؤوليات الجادة؟»[٤٢]. وللتدليل على جمود العشماوي، قيل انه التقط السيجارة من يد الضابط الانكليزي الذي داهم بيته على رأس قوة من البوليس، ورماها في المرحاض قائلاً: «بيتي ليس بيتاً للنجاسة»[٤٣]، بينما كان الشيخ عزالدين القسام يدخن. وجاءت الفرصة لاختبار العشماوي وجماعته في عام ١٩٣٦، عندما طلبوا أسلحة من القساميين ليشاركوا في الجهاد «فأحضرناها لهم، ووضعناها في بلد الشيخ (حوّاسه)، بجانب جامع الحاج عبد الله، فخافوا من نقلها»[٤٤].

وفي الثلاثينات؛ حيث شاعت حوادث قطع الطرق، وظهور عصابات السلب، برز اسم «أبو جلده»، واحيط بهالة من التقدير، كتعبير عن الحس الشعبي ورغبته في مقاومة الانتداب البريطاني. وفي عام ١٩٣٢، سؤل الشيخ القسام عن رأيه في أهل الشعراوية وجبل نابلس، الذين يقطعون الأشجار ويسممون الحيوانات، وينعتهم الناس بالحرامية وقطاع الطرق، فأجاب: «دعهم يعملون، لأن في عملهم رجولة، سنحولها في يوم من الأيام الى جهاد. ومادام المستعمر يرغب في اماتة نفوسنا، فان هؤلاء أقرب الى الله، والى حب الجهاد من المستكينين»[٤٥]. وبذلك، سبق الشيخ عزالدين القسام المؤرخ السوفياتي

---

* سوري من تل شهاب وأمه من الطنطورة.

بيتروف بـ٤٣ سنة، في تقويم ظاهرة أبي جلدة، اذ قال المؤرخ السوفياتي، في معرض حديثه عن انتفاضة تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٣: «في ذلك الوقت، برز زعيم فصائل الفدائيين، البطل الشعبي أبوجلده، الذي كان يزرع الرعب في قلوب المستعمرين ببسالته وجرأته»[٤٦].

وثبت، بالتدقيق، ان عزالدين القسام، بالاشتراك مع كامل القصاب، أصدر كتاباً بعنوان: «النقد والبيان في رد أوامر خزيران»[٤٧]، عن طريق «مكتبة محمود يوسف عيسى الصفدي»[٤٨]، رداً على الكتاب المشترك للشيخ عبد الله الجزّار، مفتي عكا، والشيخ صبحي خزيران، قاضي عكا «فصل الخطاب في الرد على القسام والقصاب»[٤٩]. وكان الكتاب المشترك للقسام والقصاب «ضد الطرق الصوفية والشعوذة»[٥٠]، و«داعية للوطنية عن طريق الإسلام، فحاربه الحاج خليل طه وأعوانه، وقاموا بشرائه من الأسواق وحرقه»[٥١]، وداعية لتحريم «التهليل والعويل خلف الجنائز»[٥٢].

وانفرد القسام، بتنظيم الاحتفال بعيد المولد النبوي في حيفا، على نحو خاص. اذ يحضر العامل البحري «مصباح الصراري»[٥٣] «شختورته»، فتركب لها العجلات وتكسى بالزينة، وتتصدر موكب «طارق بن زياد»[٥٤] وهو يطوف شوارع المدينة من الصباح حتى العصر. وتمر «السفينة» أمام دائرة البوليس، وخلفها الآلاف، وعلى رأسهم عمال البحر الذين «يحضرهم سرور برهم بتكليف من القساميين»[٥٥]، وعمال السكك الحديدية وعمال البناء والحجّارة، فحينها كان للقسام نفوذ قوي في قواعد جمعية العمال العربية الفلسطينية[٥٦]. وأراد الموكب أن يشعر الناس بالخطر القادم، مذكراً اياهم بقول طارق بن زياد الشهير: «البحر أمامكم والعدو وراءكم».

٢ ـ التنظيم

بات معروفاً أن القسام، وهو يلقي خطبه ودروسه، كان يتفرس في وجوه المصلين «ويدعو من يتوسم فيه الخير والاستعداد لزيارته في منزله. وتتكرر الزيارات حتى يقنعه بالعمل لانقاذ فلسطين ممايهددها من خطر، ضمن مجموعات سرية صغيرة لا تزيد عن خمسة أنفار»[٥٧]. ووصف ابراهيم الشيخ خليل ما حدث معه في هذا المجال، بأنه في احدى خطب الجمعة، أواخر عام ١٩٣٤، «هزتني الخطبة فقررت أن انتظر بعد الصلاة لأصافح الشيخ... عندما صافحته شكرني وضغط على يدي، ففهمت أنه يريد رؤيتي. بقيت بعيداً عنه، وكان يمشي ويتطلع نحوي حتى وصلنا الى باب المسجد، فالتفت نحوي وقال: اتبعني ولكن عن بعد. تبعته حتى دخل داره، ووجدت هناك ثلاثة رجال تشنجت ملامحهم عندما شاهدوني. وعرفت لاحقاً أنهم أبوصبحي (العبد أبوطه) والشيخ محمود زعرورة، وعبد الله أبو ذان (أبوعلي المزرعاوي). انسحب أبوصبحي وأبوعلي، وحاول الشيخ القسام اجلاسهم، وخرج خلفهم، وسمعت أبا صبحي يقول له: لم يعد علينا سوى الأولاد الصغار، اذا أكل كفين قال من الألف الى الياء...! حينها كنت في التاسعة عشرة من عمري وعزّت علي نفسي فبكيت. وضع القسام يده على كتفي وحاول ترضيتي، وقال مخاطباً الشيخ محمود زعرورة: اشهد يا شيخ محمود، أن لي في هذا الرجل نظرة. وحاول منعي من الخروج فرفضت، وخرجت متوتراً ودموعي فوق وجهي»[٥٨]. وقد كان لهذا

اللقاء، رغم نتائجه، الأثر الحاسم في حياة ابراهيم الشيخ خليل؛ فاثباتاً لرجولته ورداً على الاستهتار به، قام بعمليات فردية قادته، مرة أخرى، الى القساميين، وهذه المرة كانت بعد استشهاد القسام.

وتنطبق البداية عينها على حسن باير الذي قال: «عرّفني الشيخ طه الدريني من الناصرة، على الشيخ القسام في المسجد. وبعد صلاة العشاء أخذني عز الدين القسام الى بيته، قرب البرج، وأنامني عنده»(٥٩). وكانت تلك الليلة هي بداية حسن باير مع الحركة القسامية. وكذلك القبضاي أحمد الطيب* الذي يقول محمد عز الدين القسام عنه: «حين أحضروه الى المسجد، صار من أفضل المخلصين، واستشهد في العمل التحضيري؛ وهو ينقل أسلحة على طريق الناصرة. وبكى أبي عليه وكأنه ابنه»(٦٠).

وصحيح ما قاله أحد الباحثين، بأن تنظيم القسام انتشر بين أوساط فقراء المدن المتدينين ممن التفوا حوله في المسجد(٦١)، لكن القسام لم يحصر نشاطه التنظيمي في الذين جاؤوا إليه في جامع الاستقلال، بل خرج بنفسه الى أصحاب القضية في بيوتهم وأماكن عملهم وراحتهم. خاصة وأنه يملك سمات شخصية تقرّبه من القاعدة الاجتماعية للتنظيم والتي تتمثل بالعمال والفلاحين. اذ كان «يكره التأجيل والمماطلة وينجز المهمات فوراً. حاضر البديهة وسريع الخاطر»(٦٢)، ينفذ ما يقول ولا يكترث لنفسه في شيء، وحياته بسيطة في بيته وملبسه ومأكله»(٦٣)، و«الناس تحبه وتحترمه»(٦٤). وللتدليل على تواضعه، روى ابنه الحادثة التالية: «جاء شخص يسأل عنه في البيت وكان غائباً. وبحث عنه في جامع الاستقلال وجمعية الشبان المسلمين ولم يجده أيضاً. ودله أحد المارة على مكانه، وكان يتناول افطاره عند قيّم الحمام؛ حيث الأخشاب والدخان والشحبار. وتبين أن ملقم الحمام، وكان معدماً، قد دعاه الى تناول الأفطار معه، فلبى دعوته باكراً»(٦٥). ومن المقهى «جذب الى الجامع، ثم الى الثورة، عشرات المقاتلين»(٦٦).

وعلى خلاف أجنحة الحركة «الوطنية» الاصلاحية والرجعية، كان تنظيم القسام، أول تنظيم فلسطيني يستقطب الفلاحين الفقراء والبدو، لا الارستقراطية الريفية. فأقام «علاقات قوية مع منطقة 'العبهرية' وفيها عرب منسي، أبي زريق والسعديين»(٦٧)، ونسج علاقات مع عشرات القرى وكان «الرأي العام متستراً على حركة الشيخ القسام وجولاته شبه العلنية»(٦٨)، واستطلع بنفسه مواقع تخزين الأسلحة واقامة المزارع، ومن جملتها زار الكابري برفقة الشيخ يوسف الزيباوي «وطلب مكاناً للتمويه حتى يزرعه بالتمباك»(٦٩).

٣ ــ التدريب

بعد أن انتشرت الحلقات الجهادية السرية في حيفا، أساساً، والى حد ما في الأرياف

---

* قال عنه عبد المالك مصطفى القسام: الشيخ أحمد الطيب أبو منصور، كان من قبضايات حيفا، ويقضي وقته في المقاهي والخمر والتشليح، حتى تبناه الشيخ وألحقه بحركتنا. وكان من أوائل الذين عملوا في تخزين الأسلحة وتهريبها. وجنّد علاقات القرابة (أخواله في لوبيا والفولة والعفولة) لصالح الحركة. وهو شاب طويل جداً، كان يضع مسدسه على خاصرته، عندما ذهب الى مخزن السلاح في لوبيا. وعلى بوّابة الناصرة اطلقوا عليه النار فاستشهد في الحال، ولم نعلن عنه.

الشمالية، انتقل القسام، ومعه قيادة حركته، الى التحضير العسكري للثورة، من خلال تدريب الأعضاء وتسليحهم، وتأمين مراكز تخزين الأسلحة (المستودعات)، ومحاولة تأمين شراء وطرق نقل الأسلحة من الخارج. ومرة أخرى، كان لجامع الاستقلال دور الريادة. فبعد انتهاء دروس القسام كان يقوم المدرب «محمد أبو العيون» «بتدريب الموجودين على البندقية واحداً واحداً»(٧٠). ورغم صعوبة حصر السنة التي ابتدأت فيها التدريبات، فمن المتوقع أن تكون أواخر عام ١٩٢٨، لأن حادثة البراق في أيلول (سبتمبر) ١٩٢٨، كانت قد «دفعت الشيخ ورفاقه الى الانتقال من مرحلة الدعوة الى مرحلة العمل»(٧١). وجاءت هبة آب (أغسطس) ١٩٢٩، بأسبابها ونتائجها، لتعزز هذا الاتجاه، ولتسرع بعملية التحضير العسكري لإعلان الثورة المسلحة. وأخذ الشيخ القسام يتولى عملية التدريب بنفسه، فكان «يخرج ليلاً الى جبل الكرمل ويدرب الأعضاء على الأسلحة ويوجههم في أساليب الكفاح المسلح»(٧٢). ويصف حسن شبلاق، عضو الهيئة المسؤولة عن الحجّارة* في أراضي «الكبابير» بجبل الكرمل، وأحد الذين تدربوا على يد الشيخ، الخطوات بالتالي: «كنا نجتمع، قبل الخروج الى جبل الكرمل، في واحد من الجوامع الثلاثة: الاستقلال، الجامع الكبير (الجرينة) والجامع الصغير. وكان الخروج عادة على مستوى الحظيرة، ثلاثة أشخاص يعرفون بعضهم بعضاً. والحجة القانونية التي كنا نتسلح بها في خروجنا وجود المحاجر، فلي محجر هناك مثلاً، ومعظم الحجّارة السبعمائة كانوا من القساميين. وكان القسام يخرج مع كل حظيرة ويعلمها فك وتركيب البندقية وتنظيفها وكيفية استخدامها»(٧٣).

وبتكامل المهمات الثلاث: التحريض، التنظيم والتدريب، أصبحت قضية التسليح قضية رئيسية. وتمكن التنظيم، بالاعتماد على اشتراكات عناصره وتبرعاتهم، وتبرع زوجاتهم بما يملكن من حلي، وبعض التبرعات الشعبية السرية، وعائدات المشاريع الزراعية، من حل هذه المعضلة، بشراء الأسلحة محلياً، بعد أن تعثرت كافة محاولات شراء الأسلحة من الخارج.

جمعية الشبان المسلمين (١٩٢٨ ــ ١٩٣٢)

تداخلت أربعة عوامل في تأسيس جمعيات الشبان المسلمين في فلسطين، عام ١٩٢٨، واستمرارها؛ وهذه العوامل هي: جولة الدكتور عبد الحميد سعيد، الرئيس العام لجمعيات الشبان المسلمين في مصر، قيام جمعيات الشبان المسيحيين تحت رعاية حكومة الانتداب البريطاني، انعقاد المؤتمر التبشيري في القدس، وافلاس سياسة المؤتمرات الفلسطينية. ولا يصح اعطاء هذه العوامل وزناً متماثلاً في تأسيس الجمعيات؛ اذ لعب العامل الأول دور لفت النظر فقط. صحيح أن الدكتور عبد الحميد سعيد زار فلسطين وطاف معظم مدنها«وخطب في المساجد داعياً الى تأسيس هذه الجمعيات شارحاً أهدافها ومبادئها»(٧٤). ولكن من غير الصحيح أن ننسب تكوين الجمعيات الى «الموجة التي جاءت

* تشكلت اللجنة من: موسى العبويني، حسن شبلاق، صالح أبو رواش وابراهيم شبلاق.

من مصر»(٧٥)، كما تقول بيان نويهض الحوت*، بالاستناد الى هذه الزيارة وغيرها، والى بقاء الاتصال بين جمعيات فلسطين وبين المقر الرئيسي في مصر. وليس هناك من مصلحة أو قناعة تربط معظم مؤسسي الجمعيات في فلسطين بأهداف جولة الدكتور عبد الحميد سعيد، وكيل الملك فؤاد من أجل تنصيبه خليفة على المسلمين، وجعل القاهرة مقراً لهذه الخلافة.

أما العامل الثاني، فهو، في الأصل، لعبة بريطانية، تستهدف شق الصف الوطني بين مسلمين ومسيحيين. فاحتضنت جمعية الشبان المسيحية، ولمزيد من الاستفزاز عينت المستر بومن، مدير معارف فلسطين، والمشرف على ادارة المدارس الإسلامية، «رئيساً لمجلس جمعية الشبان المسيحية في القدس»(٧٦). وأباحت للموظفين المسيحيين الاشتراك في الجمعية، لتفتح شهية الموظفين المسلمين الى تقليد مماثل. وعندما تفتحت شهيتهم، كانت السلطة قد تنبهت الى ان معظم الجمعيات بيد العناصر الوطنية، فاصدرت مرسوماً يحظر «على الموظفين الاشتراك في جمعيات الشبان المسلمين وحضور اجتماعاتها، مهما كان القصد من تلك الاجتماعات»(٧٧).

أما العامل الثالث، فهو العامل المباشر، اذ عقد المؤتمر التبشيري، في أواخر آذار (مارس) ١٩٢٨، في جبل الزيتون، برئاسة الدكتور موط، رئيس المجلس التبشيري العالمي وعضوية مندوبي ٥١ دولة بحضور المطران ركز، مطران الانكليز في القدس «دون أن يكون بينهم مندوب واحد يمثل المسيحيين العرب»(٧٨). وقوبل المؤتمر، الذي يدعو الى تنصير المسلمين، بالمظاهرات وعرائض الاستنكار الواسعة. ففي أكثر من مدينة جرت مظاهرات شعبية، وفي غزة أدى التصادم مع البوليس «الى اعتقال مائة من المتظاهرين»(٧٩). وشارك المسيحيون في توقيع «البرقيات العديدة مع المسلمين وبالبرقيات الخاصة»(٨٠)، التي تستنكر عقد المؤتمر، وتدعو الى ايقافه.

وصادف انعقاد المؤتمر، بدء احتفالات موسم النبي موسى، مما ضاعف من خطر الانفجار الشامل، فعمد المندوب السامي اللورد بلومر، الى عقد مساومة، من موقع الضعيف، مع الحاج أمين الحسيني، لايقاف الاضطرابات مقابل ايقاف المؤتمر. وبذلك حكم الحاج أمين فلسطين «حكماً فعلياً ثلاثة أرباع الساعة، وهي فترة المقابلة بينه وبين اللورد بلومر(٨١)، وأوقف المؤتمر التبشيري أعماله. فتداعى الوطنيون الى عقد مؤتمر النوادي الإسلامية في يافا (نيسان ــ أبريل ١٩٢٨)، وقرر المؤتمر «تأسيس جمعيات الشبان المسلمين في كل أنحاء البلاد»(٨٢). وهنا يقع صبحي ياسين في الخطأ مرة أخرى، في معرض حديثه عن القسام، فيقول انه «انتسب الى جمعية الشبان المسلمين في حيفا سنة ١٩٢٦ فانتخب رئيساً لها»(٨٣)، أي قبل تأسيس الجمعية بسنتين، ويقع في الخطأ ذاته عادل حسن غنيم فيقول ان الجمعية «تألفت في حيفا عام ١٩٢٧»(٨٤)، وناجي علوش «انتسب سنة ١٩٢٦ الى جمعية الشبان المسلمين فانتخب رئيساً لها»(٨٥).

---

* تم الاطلاع على مخطوط رسالة الدكتوراه للسيدة بيان نويهض الحوت، قبل أن تصدر في كتاب. وجرى الاطلاع على الكتاب لاحقاً. وللتمييز بين الفقرات المقتبسة من المصدرين سيشار الى المصدر بالمختصر مخطوط الرسالة والكتاب.

أما العامل الرابع، فقد شكل خلفية الموقف السياسي من سياسة المؤتمرات، منذ المؤتمر الأول (١/٢٧ ــ ١٩١٩/٢/٩ ــ القدس) وحتى المؤتمر السابع والأخيـر (٢٠، ١٩٢٨/٦/٢١ ــ القدس). فالمؤتمر الأول انتخب عارف «باشا» الدجاني رئيساً، وهو من «كبار الموالين للانكليز»[٨٦]، وانقسمت وفوده الى «ثلاثة أفرقة: فريق مخلص وطني حر لا يراعي في وطنيته شيئاً، وفريق وطني ولكنه جبان ضعيف الرأي، سهل القياد... وفريق مأجور أو أجنبي النزعة يراعي في ما يطلب اما مصلحة الانكليز، أو مصلحة الفرنساويين أو مصلحة الصهيونيين»[٨٧]، وبتحويل هذه الفرق الى أرقام، ذكر الكابتن كامب، من دائرة الاستخبارات البريطانية أن «١١ مندوباً، من بين مجموع المندوبين، البالغ عددهم ٢٧ مندوباً، كانوا موالين لبريطانيا. وكان اثنان منهم موالين لفرنسا، واثنان آخران ليست لهما ارتباطات سياسية معينة. أما الباقون وعددهم ١٢ مندوباً فقد كانوا من أنصار الوحدة العربية»[٨٧]. واقترح المؤتمر في مذكرته المرفوعة الى مجلس السلم، الاستعانة ببريطانيا «دون الاخلال بالاستقلال والوحدة العربية»[٨٩].

ولم يكن الحاج أمين الحسيني، قبل أن يعينه هربرت صموئيل رئيساً للمجلس الإسلامي الأعلى، عنصراً قيادياً في أي من المؤتمرات الأربعة. وجرّب حظه لمرة واحدة ولم يفز؛ وذلك عندما رشح نفسه لعضوية اللجنة التنفيذية، في المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع (٥/٢٩ ــ ١٩٢١/٦/٢)، فنال «خمسة أصوات»، وكان ترتيبه «السادس عشر»[٩٠]. ومنذ توليه رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى، شكل بنفوذ المجلس ودوره، قيادة موازية للمؤتمرات، ولعب دور القائد، غير العلني، للكتلة الحسينية في المؤتمرات وخارجها.

وجاء المؤتمر العربي الفلسطيني السابع محصلة اتفاق بين الكتلة الرجعية (النشاشيبية) والكتلة الاصلاحية التقليدية (الحسينية). ورجحت كفّة الكتلة الأولى في عدد المندوبين، وفي عضوية اللجنة التنفيذية (٢٦ من ٤٨ عضواً)، وصبغت قرارات المؤتمر بطابعها، فكان أول مؤتمر تخلو قراراته من التنديد الصريح بوعد بلفور، وأول مؤتمر يطالب بحكومة برلمانية في ظل الانتداب. ولذلك، كان «أضعف مؤتمرات فلسطين من ناحية الحماس وقوة القرارات وشمولها وطابع النضال... ودخله مخلصون مجاهدون، كما دخله منافقون، بل وسماسرة وباعة أراض وجواسيس»[٩١].

وتعقيباً على قرارات المؤتمر، أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، بياناً في السادس من تموز (يوليو) ١٩٢٨، حملت فيه على المؤتمرين «المعتدلين الذين يطالبون بالتفاهم مع الانكليز»، وعلى المؤتمر الذي «لم يطالب بتحرير فلسطين، بل طلب مجلساً نيابياً على أساس الانتداب، وهذه خيانة للأمة». ولذلك لا يرى الحزب في «المؤتمر السابع واللجنة التنفيذية الحاضرة ممثلين للشعب العربي»، وصرّح بأنه مستعد «أن يحرر ويساعد كل كتلة وطنية ثائرة، في الحركة الوطنية، تحارب المستعمرين». ودعا بيان الحزب «جميع العمال والفلاحين الى محاربة المستعمرين والصهيونية والخائنين من الوطنيين، والمطالبة بسحب العسكر والموظفين الانكليز، والغاء وعد بلفور، والاستقلال التام»[٩٢].

ورد السيد منيف الحسيني*، صاحب جريدة الجامعة العربية ورئيس تحريرها،

---

* ابن أخت الحاج أمين الحسيني، وأحد معتمديه للاتصالات السياسية ولم يكن عضواً في المؤتمر.

على بيان الحزب قائلاً: «ان الفلسطينيين لايرفضون التفاهم مع الانكليز ولا مع غيرهم من الأمم اذا كان هذا التفاهم يضمن لهم حقوقهم كاملة غير منقوصة»[٩٣]. ويبدو أن جريدة السيد منيف، ردت عليه، ومن على صفحاتها، بعد سنتين من مراهناته على انتزاع الحقوق الكاملة، غير المنقوصة، من الانكليز بالتفاهم. فكتب جمال الحسيني (أصبح لاحقاً رئيس الحزب العربي) وصبحي الخضرا (أصبح لاحقاً عضواً مؤسساً في حزب الاستقلال)، في عدد واحد معلنين افلاس المراهنة على الانكليز. فقال جمال الحسيني: «مادامت الحكومة الانكليزية تدير هذه البلاد ادارة مباشرة، فان كل سياسة تتعلق بتعاون العرب مع الحكومة تكون سياسة فاشلة؛ الأمر الذي يثبت تماماً في مدة الثلاث عشرة سنة الماضية»[٩٤]. وبالمعنى ذاته قال صبحي الخضرا: «وا أسفاه! كيف قضينا هذه السنين الطوال في الاحتكام الى بريطانيا؛ وهي أصل الداء ورأس البلاء؟!»[٩٥].

وماساعد على وصول المؤتمر السابع الى هذه النتائج البائسة، أن جميع الأحزاب الرجعية، الموالية للانتداب البريطاني أو الصهيونية أو للاثنين معاً، اشتركت، عن طريق الذين ساهموا في تأسيسها، في المراحل المختلفة، ضمن الكتلة النشاشيبية، ابتداءً من الحزب العربي الموالي لبريطانيا، مروراً بالحزب الوطني وحزب الزرّاع وجمعية تعاون القرى وحزب الأهالي ووصولاً الى الحزب الحر الفلسطيني. وليس معنى ذلك أن المؤتمر خلا من الوطنيين والتقدميين، ولكنهم كانوا جزيرة صغيرة في بحر متجانس. ورغم أن اقتراح هاني أبومصلح القاضي «بتأسيس جمعيات للعمال العرب في جميع البلاد»[٩٦] قد سقط، فان الكاتب التقدمي بندلي الجوزي والوطنيين: محمد عزة دروزة، صبحي الخضرا، صدقي الطبري، سليم عبد الرحمن وعوني عبد الهادي، شاركوا في عضوية اللجنة التنفيذية، وشارك في عضوية المؤتمر هاني أبومصلح، عبد القادر اليوسف ورشيد الحاج ابراهيم.

واستجابة لقرار المؤتمر الأول للأندية الإسلامية، جرت انتخابات جمعيات الشبان المسلمين في المدن، في الفترة مابين أيار (مايو) الى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٨. وفاز برئاسة الجمعية في حيفا ونابلس وغزة كل من الشيخ عزالدين القسام، محمد عزة دروزة وحمدي الحسيني. كما فاز بعضوية اللجان القيادية للجمعية كل من: عوني عبد الهادي (القدس)، جمال الحسيني (القدس)، أكرم زعيتر (عكا)، أحمد الشقيري (عكا)، الشيخ عبد الحميد السائح (نابلس)، محمد علي دروزة (نابلس)، هاني أبومصلح (حيفا)، رشيد الحاج ابراهيم (حيفا)، حمدي الحسيني (يافا)، خالد الفرخ (يافا) الحاج عبد الله أبوحمام (يافا). وكانت أولى الجمعيات قد تأسست في نابلس (١٨ أيار ــ مايو)، وأعلنت دستورها في ١٢ حزيران (يونيو) بعد موافقة حكومة الانتداب عليه[٩٧]. وتضمن البند الثاني من الباب الأول لدستور الجمعية النص التالي: «لاتشتغل هذه الجمعية في الشؤون السياسية»[٩٨]. وهذا النص يحكم عمل جميع الجمعيات؛ مما يدل على ان الوطنيين أرادوها ستاراً علنياً لاعمالهم، وبدون ذلك يصعب تفسير نجاح محمد عزة دروزة برئاسة جمعية نابلس وقبوله بعضوية اللجنة التنفيذية للمؤتمر السابع، في آن واحد.

وفي حيفا، فاز برئاسة الجمعية، الشيخ عزالدين القسام، الذي نال أكثر الأصوات، وشاركه في عضوية اللجنة من الوطنيين هاني أبومصلح ورشيد الحاج ابراهيم. وفي

الانتخابات الثانية، شباط (فبراير) ١٩٣٠، فاز القسام بعضوية اللجنة، ولكن الرئاسة أصبحت بيد رشيد الحاج ابراهيم[٩٩]. وفي اجتماع جمعيات الشبان المسلمين في المنطقة الشمالية، في نادي جمعية الشبان المسلمين في حيفا، في الأول من حزيران (يونيو) ١٩٣٢، وبحضور مندوبي جمعيات حيفا، عكا، صفد، جنين، صفورية والطيرة، وانتخب المؤتمر لرئاسته رشيد الحاج ابراهيم، ونائباً له محمود الصفدي، وسكرتيراً ناجي كتمتو ومساعدا للسكرتير حكمت النملي[١٠٠]. وغاب اسم الشيخ القسام عن هيئة الرئاسة، والدليل المكتوب لا ينفي حضوره أو غيابه.

وكان رشيد الحاج ابراهيم، قد أصدر بياناً باسم رئيس مؤتمر جمعيات الشبان المسلمين، هاجم فيه قرار الحكومة وتعميمها على الدوائر، بحظر اشتراك الموظفين في الجمعيات[١٠١]. وهاجمت افتتاحية جريدة الجامعة العربية، تحت عنوان: «كيف تحارب حكومة فلسطين جمعيات الشبان المسلمين؟»، هاجمت اغلاق الحكومة لجمعية يافا* أكثر من سنتين بحجة اشتغال بعض أعضائها بالسياسة، واغلاق جمعية غزة للسبب نفسه. واستغربت الجريدة كيف تشن الحكومة «غارة شعواء» على جمعيات الشبان المسلمين، فيما تبيح ذلك لجمعية الشبان المسيحية في القدس وفروعها[١٠٢].

ومرة أخرى، أصدر رشيد الحاج ابراهيم، بياناً، في حيفا، بتاريخ ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٣٢، معلناً قرار جمعيات المنطقة الشمالية للاحتفال «بذكرى بطل الإسلام والشرق صلاح الدين الأيوبي وموقعة حطين»[١٠٣]. فأقيمت الاحتفالات في معظم المدن، وفيها الكثير من التحريض على مجابهة الاستعمار والاسترشاد بتجربة صلاح الدين الأيوبي[١٠٤].

وتحت ستار الجمعية، يبدو أن القسام استفاد في تعزيز صلاته بالريف، وفي ايجاد مكان علني للالتقاء والمناقشة، وفي التمرين العلني «على الخردق بجفت وضع خصيصاً لذلك»[١٠٥]، فكثيراً ما كان ينام على كرسي الجمعية ولا يعود الى البيت[١٠٦]. وبالاتفاق بين الرجلين سهّل رشيد الحاج ابراهيم مهمة القسام في الجمعية، كما سانده هاني أبو مصلح وحكمت النملي[١٠٧]. ولأن الجمعية لم تكن غير ستار للنشاط الحقيقي، فقد حقق القسام غرضه الكفاحي من رئاستها ومن عضوية لجنتها القيادية.

الصلة بالأحزاب والمجلس الإسلامي

تعرّضت التجربة التنظيمية للشيخ عز الدين القسام، في ما يخص الحركة المعروفة باسمه، أو في ما يخص صلاته بالأحزاب والمجلس الإسلامي الأعلى، الى الكثير من الالتباس والتأويل وبخاصة بعد استشهاده. فللتجربة القسامية الفذّة، في ظروف نشأتها وتكوينها، وفي موقفها السياسي وممارستها للثورة المسلّحة، قيمة كبرى تُغري بمحاولة تجييرها ومصادرتها.

---

* نشرت جريدة «الجامعة العربية» بتاريخ ١٩٣٢/١١/١٢ الخبر التالي: «رأس الحاج أمين أفندي الحسيني، رئيس المجلس الأعلى، حفلة جمعية الشبان المسلمين في يافا، بمناسبة عودتها الى العمل بعد تعطيلها. ورافقه الأستاذ الشيخ حسن أفندي أبو السعود، قاضي الرملة الشرعي، والأستاذ محمد أفندي العفيفي، مأمور أوقاف يافا، وصفوت أفندي يونس الحسيني ومنيف أفندي الحسيني».

ولتحرير قراءة التجربة من الأوهام، ثبت، بالتدقيق، أن الحاج أمين الحسيني، لم يكن معنياً، أو على صلة، بالوظائف التي مارسها الشيخ عز الدين القسام كمدرس وامام ومأذون شرعي. اذ نال القسام تعيينه في مدرسة البرج الإسلامية وفي جامع الاستقلال عن طريق الجمعية الإسلامية في حيفا(١٠٨)، ونال وظيفة المأذون الشرعي عن طريق الشيخ صبحي خيزران(١٠٩)، بعد انتقاله من عكا، وتوليه منصب القاضي الشرعي لمدينة حيفا. ولأن أوقاف حيفا لها استقلاليتها في تعيين المدرسين والخطباء والمأذونين الشرعيين(١١٠)، يصبح من نافلة القول، نفي علاقة الحاج أمين الحسيني والمجلس الإسلامي الأعلى بهذا التعيين. ويصدق الأمر كذلك، على كل الذين عملوا في مدرسة البرج الإسلامية مثل هاني أبومصلح، رشيد بقدونس، عبد الله الخطيب، سعيد الحاج ابراهيم والشيخ كامل القصّاب. والصلة الوحيدة التي كانت قائمة بين المفتي والمدرسة هي تلبيته دعوتها لحضور الحفلة السنوية الختامية، التي كانت تتضمن بعض العروض المسرحية. وهذه الصلة هي مفتاح العلاقة بين عز الدين القسام وأمين الحسيني.

ومن الخطأ اعتماد هذه الوقائع للتدليل على التناقض بين نهج القسام والمفتي. فالحاج أمين الحسيني، ليس بحاجة الى شهادة جديدة، للتدليل على خطه الإصلاحي التقليدي، وعدم مراهنته على الثورة المسلحة، كخط استراتيجي في النضال ضد الانتداب البريطاني والصهيونية، لأن تجربة الرجل كلها من عام ١٩٢٢الى عام١٩٣٦، هي دليل نموذجي على ذلك.

لقد كان الحاج أمين على علاقة بالعمل المسلح والعنف الجماهيري لثلاث مرات فقط، قبل هروبه من القدس والتجائه الى لبنان. مرّتان قبل توليه رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى، ومرة بعد توليه رئاسة اللجنة العربية العليا.

وكانت المرة الأولى حين قاد حوالى «ألفي مسلح»(١١١) في الثورة العربية الكبرى، ومعروف أن الثورة العربية قامت على أساس التحالف مع بريطانيا سياسياً، وأن قواتها كانت تحت امرة القائد البريطاني اللنبي في مسرح العمليات الحربية.

أما المرة الثانية، فكانت حين شارك في موسم النبي موسى في نيسان (أبريل) ١٩٢٠، في القدس، والقائه خطبة حماسية دعت الى تنصيب الأمير فيصل ملكاً على العرب، ودفعت، مع غيرها من الخطب، حماس الجماهير للاصطدام مع عصابات جابوتينسكي الفاشية.

ولا يوجد في الحادثتين ما يوحي، علناً أو ضمناً، باصطدام الحاج أمين الحسيني مع الاحتلال البريطاني. وحتى المؤرخين، الذين صوّروا انتفاضة آب (أغسطس) ١٩٢٩، على أنها ثورة البراق وعلى رأسها المفتي، أشاروا، هم أنفسهم، الى خطاب المفتي أمام جماهير المتظاهرين في باب العمود في القدس، يوم ٢٣ آب (أغسطس)، مجدداً ثقته بحكومة الانتداب «الحكومة قوية وستحميكم من اليهود وتحافظ على حقوقكم ومقدساتكم»(١١٢).

أما المرة الثالثة، فكانت خلال الاضراب الكبير عام ١٩٣٦، عندما جاءت قوات فوزي القاوقجي من العراق، بعلم مسبق من الحاج أمين الحسيني، كرئيس للجنة العربية العليا. ويقول فوزي القاوقجي، في مذكراته، ان اللجنة أخذت تسمعه يتحدث بابهام «عن امكان عقد هدنة مع الانكليز... حتى فوجئنا باعلان الهدنة من قبل الانكليز، وبنداء ملوك

العرب على لساني، بالراديو، دون أن يكون لي سابق اطلاع، وهذه أول خطيئة كبرى ارتكبت منذ اعلان الثورة»(١١٣). ويضيف ان اللجنة «أعلنت فك الاضراب... بدون اطلاعي وأخذ رأيي»(١١٤). وبعد أن يعلن رأيه المعارض للانسحاب من الميدان «طلبت منهم أن يعطوني وثيقة رسمية من المسؤولين في القدس تبين ان الانسحاب بطلب منهم»، فعاد الرسول (١٧/١٠/١٩٣٦) برسالة شفوية تعلن أنهم «يتعهدون بكل ما نحتاجه للانسحاب»(١١٥). وتبرهن هذه الوقائع، على ان الحاج أمين تعامل مع الثورة، كوسيلة ضغط تكتيكية، لاكشكل نضالي استراتيجي بديل لخط النضال الشرعي بالوسائل الشرعية، عبر المقابلات والوفود والعرائض وانتظار قرارات لجان التحقيق.

وفي المقابل، برهنت سيرة حياة عزالدين ومواقفه، على عدم مراهنته على سياسة المؤتمرات وما ينتج عنها وما تمثله من قوى اجتماعية. وعندما انخرط بتجربة جمعية الشبان المسلمين، كواجهة علنية، كانت سياسة المؤتمرات تصل الى حافة الافلاس، بانعقاد مؤتمرها الأخير، المؤتمر السابع، الذي استمر بكفنه الميت: اللجنة التنفيذية.

والسؤال الجوهري هو: لماذا يصر الحاج أمين الحسيني، وكان بمثابة زعيم فلسطين الأوحد، على اثبات حسن علاقته مع الشيخ عزالدين القسام وحركته، الى حد استئجار بعض الكتاب (اميل الغوري) وتوريط بعض القساميين من الكادر الثاني والرابع، الذين عملوا في اطار الهيئة العربية العليا بعد النكبة، اذا لم يكن الأمر محاولة تعويض ما نقص من تجربة المفتي، بتجربة ليس له شرف المساهمة فيها أو دعمها!؟! وليت الأمر توقف عند هذا الحد. بل تعداه، على يد اميل الغوري، الى مصادرة تجربة القسام كاملة وتجييرها لصالح تكوين اسمه «التنظيم السري»، زاجاً باسم الشهيد عبد القادر الحسيني كرأس قيادي له، وكقائد لـ «جيش الجهاد المقدس»(١١٦) عام ١٩٣٧. والمعروف أن قوات الجهاد المقدس، بقيادة عبد القادر الحسيني، تأسست في عام ١٩٤٧، وقاتلت ضد قرار التقسيم، وجابهت القوات الصهيونية في معظم المحاور، وتعرضت، بعد تدخل الجيوش العربية لتنفيذ قرار التقسيم بوجهه اليهودي، الى حملة مضايقات أردنية (الأمير عبد الله) بهدف «نزع سلاح الفلسطينيين والتضييق عليهم»(١١٧).

ويشير الغوري الى أن «التنظيم السري» تأسس «في مطلع ١٩٣٤»(١١٨)، «وتم الاتفاق على أن يدفع كل عضو في التنظيم اشتراكاً شهرياً حده الأدنى جنيهان»(١١٩)، وبني التنظيم على أساس الخلايا، كل خلية تتألف من خمسة أفراد يرأسهم مسؤول(١٢٠)، و«تناط بعبد القادر الحسيني (قائد التنظيم) مهمة انشاء الخلايا واختيار المسؤولين عنها»(١٢١)، وبلغ عدد «الشبان المنخرطين في التنظيم في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٤ نحو ٤٠٠ شخص»(١٢٢). وينسب الى التنظيم مهاجمة مخافر الشرطة خلال كانون الثاني (يناير) ١٩٣٥ «في النبي صالح (قضاء رام الله) وأريحا (قضاء القدس) وسيلة الظهر واللجون (قضاء جنين) وطيبة بني صعب (قضاء طولكرم) وحلحول (قضاء الخليل)»(١٢٣).

وحتى تستكمل «الحبكة»، يعقد «التنظيم السري» اتفاقاً مع عصابة أبي جلده (سرياً أيضاً)، ومقابل مساعدته، يتخلى عن أعمال السلب والنهب وقطع الطرق وينصرف الى «السطو على مراكز الشرطة والجيش»(١٢٤).

والنتيجة الطبيعية لذلك كله، أن يمثل عزالدين القسام «مدينة حيفا في اللجنة

التنفيذية للحزب العربي الفلسطيني، المعروف باسم حزب المفتي»[١٢٥]، وأن يشاركه التمثيل في اللجنة التنفيذية عن مدينة حيفا «فؤاد عطا الله وحكمت النملي»[١٢٦].

كل هذه الزوبعة، كانت رداً على ما قاله الكاتب القسامي صبحي ياسين، من أن رسولاً من القسام يدعى محمود سالم ويلقب بأبي أحمد القسام، اتصل بالحاج أمين الحسيني، بواسطة الشيخ موسى العزراوي، ليعلمه عن عزم القسام القيام بالثورة في شمال فلسطين «على ان يشرع الحاج أمين في الأعداد للثورة في جنوبها. وأجاب الحاج أمين بواسطة العزراوي: 'أن الوقت لم يحن بعد لمثل هذا العمل، وأن الجهود السياسية التي تبذل تكفي لحصول عرب فلسطين على حقوقهم»'[١٢٧].

وأعاد ناجي علوش ذكر المقطع ذاته، من موقع المتبني له[١٢٨]، وذكره عبد القادر ياسين بصيغة «بعد فشله في اجتذاب المفتي»[١٢٩]، وأكد وجود الرسول محمد عزة دروزة قائلاً: «وقد أرسل القسام شخصاً الى ذات يوم في موضوع الخلية الجهادية التي يرعاها، وقال انه يريد ان يواجه الحاج أمين أيضاً، ولا أدري هل واجهه أم لا»[١٣٠]. وهرباً من موضوع الرسالة تشير مجلة الهيئة العربية العليا الى أنه «تمت مباحثات سرية بين القسام وزملائه، وبين المفتي ورجال الحركة الوطنية في القدس، وانتهت الى اتفاق على انتهاج خطة معينة»[١٣١]. وتغدو الخطة المعينة، عند اميل الغوري، مصادرة شاملة «فوضع الحاج أمين للمنظمة القسامية ميثاقاً دينياً وطنياً وأنظمة وقوانين داخلية في منتهى الفعالية والاتقان»[١٣٢].

والمصادرة الثالثة، جاءت من حزب الاستقلال، حيث سمى «الشيخ عز الدين القسام ورمزي عامر وتوفيق منسي»[١٣٣]، كأبرز أعضاء الحزب في حيفا. فعندما تأسس الحزب «كان معتمده في حيفا رشيد الحاج ابراهيم، فشكل لجنة من استقلاليي النزعة كان من بينهم الشيخ عز الدين القسام»[١٣٤]. وبهذا المعنى لا تبدو اللجنة كصيغة حزبية، وانما كواجهة وطنية استقلالية، خاصة وان حزب الاستقلال هو أول حزب يتشكل بعد افلاس سياسة المؤتمرات. وأول حزب، في موجة تأسيس الأحزاب، يتطابق مع الدعوة القسامية في جعل الانتداب البريطاني لا الصهيونية العدو الأول ورأس البلاء. ومع ذلك، لا تغدو العلاقة بين رشيد الحاج ابراهيم وعز الدين القسام أكثر من صداقة «خاصة»[١٣٥]، لعب فيها رشيد الحاج ابراهيم، دور المؤازر والداعم للحركة القسامية. وبذلك تصبح حركة القسام غير مرتبطة في تنسيق مع اي حزب من الأحزاب العربية المعروفة آنذاك. «واذا كانت الأحزاب تتسابق على اعلان انتساب القسام اليها بعد استشهاده، فذلك عائد الى الشعبية الكبيرة التي لاقتها حركته بين أوساط الجماهير العربية في فلسطين وباقي الأقطار العربية فيما بعد»[١٣٦].

وروى فارس سرحان، ان صفوت الحسيني زاره في الكابري عام ١٩٣٦، كمندوب عن الحاج امين الحسيني، وطلب منه ترتيب العلاقة بين القساميين والمفتي قائلاً: «لو كانت لهم صلة بالمفتي لأمّن احتياجاتهم، ولما حدث ما حدث مع الشيخ القسام ورفاقه. ونحن الآن نعيد طرح السؤال ونريد اقامة الصلة، ونلفت نظرهم الى ان المفتي يستطيع وحده، ان يمدهم بأشياء كثيرة، فلماذا لا يعترفون به كرأس للحركة الوطنية؟»[١٣٧]. ونفى الشيخ سليمان أبو حمام وجود أي «علاقة للشيخ عز الدين القسام مع المجلس الإسلامي

الأعلى أو ان يكون قد تلقى مساعدات منه»، وذكر انه في عام ١٩٣٧ فقط، وعن طريق الشيخ كامل القصاب «أخذ يحضر مائة جنيه في الشهر للقساميين من المفتي، فيما كانت مصاريفنا الشهرية سبعمائة جنيه»[١٣٨]. ورغم ان المفتي لم يشارك في تشييع القسام، او في حضور مهرجان ذكرى أربعينه، فقد زار منزل الشهيد وقدم لزوجته وأطفاله «عشر جنيهات»[١٣٩].

---

(١) أكرم زعيتر، **مقابلة شخصية** في بيروت، بتاريخ ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢.
(٢) محمد محمود زعروره، **مقابلة شخصية**، في بيروت، مخيم شاتيلا بتاريخ ١ آذار (مارس) ١٩٨٢.
(٣) محمد نمر الخطيب، **مقابلة شخصية**، في بيروت بتاريخ ١ شباط (فبراير) ١٩٨٢.
(٤) **المصدر نفسه**.
(٥) **المصدر نفسه**.
(٦) محمد عزالدين القسام، **مقابلة شخصية** في دمشق،بتاريخ ٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١.
(٧) سليمان ابو حمام، **مقابلة شخصية**، في دمشق بتاريخ ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١.
(٨) محمد نمر الخطيب، **مصدر سبق ذكره**.
(٩) ابراهيم السهلي، **مقابلة شخصية** في بيروت، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢.
(١٠) سليمان أبو حمام، **مصدر سبق ذكره**.
(١١) **المصدر نفسه**.
(١٢) حسن شبلاق، **مقابلة شخصية** في بيروت، بتاريخ ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢.
(١٣) **المصدر نفسه**.
(١٤) ابراهيم السهلي، **مصدر سبق ذكره**.
(١٥) محمد نمر الخطيب، **مصدر سبق ذكره**.
(١٦) سليمان أبو حمام، **مصدر سبق ذكره**.
(١٧) محمد نمر الخطيب، **مصدر سبق ذكره**.
(١٨) ابراهيم السهلي، **مصدر سبق ذكره**.
(١٩) سليمان أبو حمام، **مصدر سبق ذكره**.
(٢٠) **المصدر نفسه**.
(٢١) **المصدر نفسه**.
(٢٢) **المصدر نفسه**.
(٢٣) ابراهيم السهلي، **مصدر سبق ذكره**.
(٢٤) ابراهيم الشيخ خليل (أبو اسعاف)، **مقابلة شخصية** في دمشق، بتاريخ ٨ و٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١.
(٢٥) سليمان أبو حمام، **مصدر سبق ذكره**. صادق عليها كل من: ابراهيم الشيخ خليل، حسن باير، حسن شبلاق وعبد المالك مصطفى القسام.
(٢٦) ابراهيم الشيخ خليل، **مصدر سبق ذكره**، صادق عليها سليمان ابو حمام وحسن شبلاق.
(٢٧) خليل الطبري، **مقابلة شخصية** في بيروت، بتاريخ ٤ شباط (فبراير) ١٩٨٢.
(٢٨) سليمان ابو حمام، **مصدر سبق ذكره**.
(٢٩) ابراهيم السهلي، **مصدر سبق ذكره**.
(٣٠) الشيخ خليل محمد عيسى (أبو ابراهيم الكبير)، ذكره د. كامل محمود خله، **فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ ــ ١٩٣٩**، بيروت: مركز الأبحاث، أيار (مايو) ١٩٧٤، ص ٢٧٥.
(٣١) «محمد أديب» فخر الدين القسام، **مقابلة شخصية** في جبلة ــ اللاذقية، بتاريخ ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١.
(٣٢) صبحي ياسين، **الثورة العربية الكبرى في فلسطين**، القاهرة: دار الهنا للطباعة، (بلا تاريخ)، ص ٢٢.
(٣٣) عبد المالك مصطفى القسام، **مقابلة شخصية** في جبلة ــ اللاذقية، بتاريخ ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١.
(٣٤) **المصدر نفسه**.
(٣٥) جريدة **الكرمل الجديد**، (حيفا)، ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٥.
(٣٦) حسن شبلاق، **مصدر سبق ذكره**.
(٣٧) سليمان أبو حمام، **مصدر سبق ذكره**.
(٣٨) حسن شبلاق، **مصدر سبق ذكره**.
(٣٩) جميل البحري، **تاريخ حيفا**، حيفا، ١٩٢٢، ص ٢١.
(٤٠) أحمد الشقيري، **أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية**، بيروت: دار العودة، ١٩٧٣، ص ٧٣.
(٤١) سليمان أبو حمام، **مصدر سبق ذكره**.

(٤٢) **المصدر نفسه**.
(٤٣) **المصدر نفسه**.
(٤٤) **المصدر نفسه**.
(٤٥) **المصدر نفسه**.
(٤٦) بيتروف، **تاريخ الأقطار العربية المعاصر**، موسكو: دار التقدم، الجزء الأول، ١٩٧٥ ص ٢٢١ ــ ٢٢٣.
(٤٧) عبد المالك مصطفى القسام، **مصدر سبق ذكره**.
(٤٨) ابراهيم السهلي، **مصدر سبق ذكره**.
(٤٩) محمد نمر الخطيب، **مصدر سبق ذكره**.
(٥٠) عبد المالك مصطفى القسام، **مصدر سبق ذكره**.
(٥١) ابراهيم السهلي، **مصدر سبق ذكره**.
(٥٢) محمد نمر الخطيب، **مصدر سبق ذكره**.
(٥٣) حسن شبلاق، **مصدر سبق ذكره**.
(٥٤) سليمان أبو حمام، **مصدر سبق ذكره**.
(٥٥) حسن شبلاق، **مصدر سبق ذكره**.
(٥٦) غسان كنفاني «ثورة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩ في فلسطين، خلفيات وتفاصيل وتحليل»، **شؤون فلسطينية**، العدد السادس، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢، ص ٤٩، (ليس الاقتباس نصاً).
(٥٧) صبحي ياسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١.
(٥٨) ابراهيم الشيخ خليل (أبو اسعاف)، **مصدر سبق ذكره**.
(٥٩) حسن باير، **مقابلة شخصية في** قابون ــ دمشق بتاريخ ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١.
(٦٠) محمد عز الدين القسام، **مصدر سبق ذكره**.
(٦١) محمد حافظ يعقوب، **نظرة جديدة الى تاريخ القضية الفلسطينية ١٩١٨ ــ ١٩٤٨**، بيروت: دار الطليعة، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣، ص ١٦٣.
(٦٢) محمد عز الدين القسام، **مصدر سبق ذكره**.
(٦٣) سليمان ابو حمام، **مصدر سبق ذكره**.
(٦٤) ابراهيم الشيخ خليل، **مصدر سبق ذكره**.
(٦٥) محمد عز الدين القسام، **مصدر سبق ذكره**.
(٦٦) ابراهيم الشيخ خليل، **مصدر سبق ذكره**.
(٦٧) حسن شبلاق، **مصدر سبق ذكره**.
(٦٨) عثمان عبد الهادي أبو فرحة، **مقابلة شخصية في** دمشق بتاريخ ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١.
(٦٩) فارس سرحان، **مقابلة شخصية في** بيروت، بتاريخ ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢.
(٧٠) أبو ابراهيم الكبير، **الثورة الفلسطينية**، العدد ١٩٤، ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩، ص ٢٤ ــ ٢٦.
(٧١) د. كامل محمود خله: **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٦.
(٧٢) سليمان أبو حمام، **مصدر سبق ذكره**.
(٧٣) حسن شبلاق، **مصدر سبق ذكره**.
(٧٤) أحمد الشقيري، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الأول.
(٧٥) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ــ ١٩٤٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص ١٨٨.
(٧٦) جريدة **الجامعة العربية**، (القدس)، ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢.
(٧٧) **المصدر نفسه**، ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢.
(٧٨) د. كامل محمود خله، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٩.
(٧٩) بيان نويهض الحوت، الكتاب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٦.
(٨٠) **المصدر نفسه**.
(٨١) **المصدر نفسه**، ص ٢١٧.
(٨٢) أحمد الشقيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٨.
(٨٣) صبحي ياسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠.
(٨٤) عادل حسن غنيم، «ثورة الشيخ عز الدين القسام»، **شؤون فلسطينية**، العدد السادس، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢، ص ١٨٢.
(٨٥) ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين ١٩١٧ ــ ١٩٤٨**، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الثانية، آب (أغسطس) ١٩٧٠، ص ١١٥.
(٨٦) بيان نويهض الحوت، **مصدر سبق ذكره**، **مخطوط الرسالة**، ص ١١٠.
(٨٧) خليل السكاكيني، **كذا أنا يا دنيا**، القدس: المطبعة التجارية، ١٩٥٥، ص ١٦٤.

(٨٨) د. عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، آذار (مارس) ١٩٧٣، ص ١٢٥.

(٨٩) بيان نويهض، **مصدر سبق ذكره**، مخطوط الرسالة، ص ١١٠.

(٩٠) بيان نويهض الحوت، **المصدر نفسه**، ص ١٥٩.

(٩١) محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، صيدا: المطبعة العصرية، الجزء الثالث، ١٩٥٩، ص ٥٤ و ٥٥.

(٩٢) **الجامعة العربية**، ٩ تموز (يوليو) ١٩٢٨.

(٩٣) **المصدر نفسه**، ١٢ تموز (يوليو) ١٩٢٨.

(٩٤) **المصدر نفسه**، ١٣ آب (أغسطس) ١٩٣٠.

(٩٥) **المصدر نفسه**.

(٩٦) بيان نويهض الحوت، **مصدر سبق ذكره**، الكتاب، ص ١٩٦.

(٩٧) عبد الوهاب الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية ١٩١٨ — ١٩٣٩**، بيروت وبغداد: مؤسسة الدراسات الفلسطينية — وجمعية صندوق فلسطين، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٦٨ نص كراس دستور «جمعية الشبان المسلمين» بنابلس من ص ١٠١ الى ص ١١١.

(٩٨) **المصدر نفسه**، ص ١٠٣.

(٩٩) بيان نويهض الحوت، **مصدر سبق ذكره**، الكتاب، قوائم الأسماء ص ٨٦٢ و ٨٦٣.

(١٠٠) **الجامعة العربية**، ٢ حزيران (يونيو) ١٩٣٢.

(١٠١) **المصدر نفسه**، ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢.

(١٠٢) **المصدر نفسه**، ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢.

(١٠٣) **المصدر نفسه**، ٣١ تموز (يوليو) ١٩٣٢.

(١٠٤) محب الدين الخطيب (جمع)، **ذكرى موقعة حطين**، القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها، ١٩٣٢، والكراس جمع لكلمات الشيخ محمد كامل القصاب، الأمير شكيب أرسلان، محب الدين الخطيب، السيد محمد رشيد رضا، الشيخ عبد الوهاب النجار، خير الدين الزركلي، عبد الرحمن عزام، محمد عزة دروزة، اسعاف النشاشيبي، الشيخ عبد المحسن الكاظمي، أكرم زعيتر وحمدي الحسيني.

(١٠٥) محمد عزالدين القسام، **مصدر سبق ذكره**.

(١٠٦) **المصدر نفسه**.

(١٠٧) ابراهيم الشيخ خليل، **مصدر سبق ذكره**.

(١٠٨) محمد نمر الخطيب، سليمان أبو حمام، حسن شبلاق، ابراهيم الشيخ خليل، ابراهيم السهلي: **مصادر سبق ذكرها**.

(١٠٩) حسن شبلاق، **مصدر سبق ذكره**؛ محمد نمر الخطيب **مصدر سبق ذكره**.

(١١٠) محمد نمر الخطيب، **مصدر سبق ذكره**.

(١١١) جورج انطونيوس، **يقظة العرب**، (ترجمة د. ناصر الدين الأسد ود. احسان عباس)، بيروت ونيويورك: دار العلم للملايين ومؤسسة فرنكلين، ١٩٦٢، ص ٣٢١.

(١١٢) بيان نويهض الحوت، **مصدر سبق ذكره**، مخطوط الرسالة، ص ٢٧٠.

(١١٣) د. خيرية قاسمية (اعداد)، **فلسطين في مذكرات القاوقجي ١٩٣٦ — ١٩٤٨**، بيروت: مركز الأبحاث ودار القدس، أيار (مايو) ١٩٧٥، الجزء الثاني، ص ٥١.

(١١٤) **المصدر نفسه**، ص ٥٢.

(١١٥) **المصدر نفسه**، ص ٥٥.

(١١٦) اميل الغوري، **جهاد الفلسطينيين ضد الاستعمار والحركة اليهودية ١٩١٨ — ١٩٤٨**، الهيئة العربية العليا للفلسطينيين، (بلا تاريخ)، ص ٤٣.

(١١٧) اميل الغوري، **فلسطين**، القاهرة: مديرية الفنون والثقافة الشعبية بوزارة الارشاد، ١٩٦٢، ص ١٣٠.

(١١٨) اميل الغوري، **فلسطين عبر ستين عاماً**، بيروت: دار النهار ١٩٧٢، ص ٢٣٢.

(١١٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٣.

(١٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٣.

(١٢١) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٣.

(١٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٤.

(١٢٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٦.

(١٢٤) **المصدر نفسه**، ص ١٨٢.

(١٢٥) اميل الغوري، جهاد الفلسطينيين...، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧.

(١٢٦) اميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً،

مصدر سبق ذكره، ص ١٩٧.

(١٢٧) صبحي ياسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢.

(١٢٨) ناجي علوش، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٦.

(١٢٩) عبد القادر ياسين، كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨، بيروت: مركز الأبحاث، أيار (مايو) ١٩٧٥، ص ١٥٥.

(١٣٠) بيان نويهض الحوت، **مصدر سبق ذكره**، الكتاب، ص ٣٨٤، عن مقابلة شخصية مع دروزة في دمشق (٢٢/١٠/١٩٧٤).

(١٣١) مجلة **فلسطين**، (لسان حال الهيئة العربية العليا). العدد ٢: ١٥ آذار (مارس) ١٩٦١، ص ٧٦.

(١٣٢) اميل الغوري، **فلسطين عبر ستين عاماً**، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٢.

(١٣٣) سميح شبيب، **حزب الاستقلال العربي في فلسطين ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣**، بيروت: مركز الأبحاث، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص ٥٠.

(١٣٤) أكرم زعيتر، **مصدر سبق ذكره**.

(١٣٥) د. كامل محمود خله، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٨.

(١٣٦) محمد حافظ يعقوب، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٤.

(١٣٧) فارس سرحان، **مصدر سبق ذكره**.

(١٣٨) سليمان أبو حمام، **مصدر سبق ذكره**.

(١٣٩) محمد عزالدين القسام، **مصدر سبق ذكره**.

يازور ١٩٤٨
استمرارية وحضور تاريخي

سمير عثمان

تعرض شعبنا الفلسطيني، خلال تاريخه الحديث، لمحاولات مستمرة من التشريد الوطني والطمس الثقافي والسياسي، تواكبت مع تدمير عدد كبير من المستوطنات البشرية الفلسطينية، اذ زاد عددها عن ٤٠٠ قرية وتجمع سكاني، حتى الثمانينات من هذا القرن، مما أدى الى لجوء معظم سكانها الى مناطق فلسطينية وعربية أخرى، وانفصالهم، بشكل كامل، عن أدوات انتاجهم الرئيسية وخاصة الأرض، واعتمادهم سبل حياة جديدة تعتمد احياء أساليب الانتاج السائدة في مناطق اللجوء والتشتت.

أما هذه القرى والتجمعات السكانية فقد خضعت: إما لمحاولات ازالة كاملة عن وجه الخريطة الفلسطينية، أو لمحاولات تهويد أجرت عليها تغييرات، تتعلق بالاسم وبالموقع وبالشكل، وحولتها الى مستوطنات صهيونية تستقبل المهاجرين الصهيونيين من أطراف العالم المختلفة.

وهذه الدراسة، هي محاولة أولية لإعادة إحياء احدى هذه القرى الفلسطينية (يازور)، التي تعرضت للتدمير شبه الكامل، خلال حرب ١٩٤٨، وشرد أهلها ليستوطنوا الضفة الغربية (مخيمات نابلس وأريحا) والأردن والكويت. وقد كان اختيار قرية يازور الفلسطينية اختياراً تحدد بالإمكانات، فهي، من ناحية أولى، القرية التي تمكنت من أن أجد لها تاريخاً مسجلاً في دفاتر مختار القرية الذي توفي قبل ثلاث سنوات في مدينة البيرة، بالاضافة الى وجود عدد كبير من رجالها ونسائها الذين عاشوا تفاصيل تلك الفترة، وشكلوا مرجعاً خصباً لهذا البحث. وقد تميزت من ناحية أخرى بموقعها الهام، فهي أقرب القرى لمدينة يافا (الميناء الرئيسي)، بالاضافة الى أنها تقع على الطريق الاستراتيجي الموصل بينها وبين مدينة القدس، وعلى خط السكة الحديد المجاور لهذا الطريق.

وقد استندت، في هذه الدراسة، الى مخطوطات مختار القرية (الحاج عثمان جبريل)

---

* يازور: قرية فلسطينية تقع الى الجنوب الشرقي من مدينة يافا.

والتي تضم دفاتر تفصيلية عن مواليد القرية، من عام ١٩٢٣ وحتى أوائل عام ١٩٤٨، ودفتر سجلات اراضي القرية في الفترة نفسها، بالإضافة إلى دفتر سجلات الأراضي البريطاني عن قرية يازور لعام ١٩٤٥، الذي يخص قائمقام الرملة في ذلك الوقت، والموجود بين مخطوطات المختار.

وقد تم، بالاضافة الى ذلك، استجواب عدد من سكان القرية القاطنين في نابلس وأريحا والكويت*، عن نواحي الحياة المختلفة في القرية، خلال العشرين سنة التي سبقت الهجرة عام ١٩٤٨، والاعتماد على بعض إحصائيات الانتداب البريطاني لعام ١٩٤٥، من خلال سلسلة كتب مصطفى الدباغ (بلادنا فلسطين)؛ ومن ثم قمت بزيارة القرية عدة مرات، مصطحباً بعض سكانها لأخذ صورة واضحة عن طبيعة القرية: بقاياها؛ آثارها القديمة وموقعها الجغرافي.

ولا بد من الاشارة هنا الى بعض المشاكل المنهجية التي واجهت البحث، في ظل غياب دراسات شبيهة لا تتعرض للقضية نفسها الّا بالمعنى العام. فالانتروبولوجية «هيلما غرانجفيست» قامت بدراسة شاملة عن قرية أرطاس الفلسطينية، بين عامي ١٩٢٥ و١٩٣١متعرضة لنواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة، بعد أن عاشت هذه الفترة داخل القرية وبين سكانها، وسجلت ثم صوّرت كل ملاحظاتها التي استندت اليها في كتاباتها عن القرية، خلال الأربعين سنة التالية. ولهذا فقد كانت دراساتها مرجعاً علمياً في حدود استعراض القضايا التي تناولتها في كتاباتها عن القرية.

أما الباحثة روز ماري صايغ، فقد أضافت بعداً منهجياً في كتابها: «الفلاحون الفلسطينيون بين الاقتلاع والثورة»[١]، من حيث اعتمادها على التاريخ الشفوي للفلاحين الفلسطينيين في لبنان. ورسّخت أسلوباً علمياً في عملية بناء تاريخ القرية الفلسطينية التي دمّرها الاحتلال الصهيوني، خلال هذا القرن.

الا أن الصلة بين هذين النوعين من الدراسات، خاصة في مجال دراسة الوضع الاقتصادي ــ الاجتماعي الفلسطيني،ما زالت غائبة، وتحتاج لقاعدة منهجية دقيقة لبداية دراسات من هذا النوع، تبدأ بتجميع واستعراض الكتابات والأبحاث التي كتبها الرحّالة الأجانب والعرب: وثائق الفترة العثمانية وفترة الانتداب البريطاني، الدراسات الصهيونية المتعددة، التي جرت خلال فترة الانتداب، بالاضافة الى الاستناد لتاريخ القرى الشفوي، والذي قد يتعرض للاندثار مع العقود الثلاثة القادمة وانتهاء جيل ثورة عام ١٩٤٨.

الموقع والتاريخ القديم

الى الشرق من يافا وعلى بعد ٥ كلم، تمتد سهول يازور في كل الاتجاهات، لتشكّل ما مساحته ١١٨٠٧ دونمات من أراضي القرية، وتكون بذلك سابعة قرى قضاء يافا مساحة، أما القرية نفسها فتبلغ مساحتها ٨٧ دونماً، بالاضافة إلى ٦١٥ دونماً للطرق والوديان، وقد امتلك اليهود منها، حتى عام ١٩٤٥، ١٤٢٨ دونماً[٢].

---

* أذكر من سكان القرية كلاً من: محمود مقدادي، غزالة مقدادي، الحاج محمد يحيى، الحاج أحمد يحيى، حسن حليلة، خضرة حليلة، زكية حليلة، عثمان حليلة، محمد طه وغيرهم.

يحد القرية شمالاً أراضي قرية سلمة (٦ كلم)، حيث يفصلها عنها واد موسمي يبلغ عمقه ١٢ م وعرضه ٤٠ م. تحدها جنوباً الرمال وعيون قارة (٧ كلم)، والى الشرق منها تقع قرية بيت دجن (٤ كلم)، وأراضي حولون غرباً[٣].

أما اسم يازور فيقال انه قد جاء من اسم والد النبي «ابراهيم» ويدعى «عازر» أو «آزر»، وقد يكون هذا هو أصل اسمها «آزور» الذي ذكرها الآشوريون به أيضاً[٤]. ويذكر مصطفى الدباغ أنه من المحتمل أن تكون يازور هي نفسها «بيت الزور»، البلدة التي دمرها «أحمس الأول» مؤسس الأسرة الثامنة عشرة الفرعونية ضمن أربع قرى دمرها، أثناء تعقبه للهكسوس في فلسطين، بين عامي ١٥٨٠ و ١٥٥٧ ق.م.[٥].

وقد جاء ذكر يازور في التوراة (يوشع ١٩ ــ ٤٥)، كما تم ذكرها في المخطوطات الآشورية المتعلقة بفتح «سنحاريب» ليازور. ويشير المسح الأثري السطحي ليازور إلى استمرار لاستيطان فيها من العصر الكالكوليني (الألف الرابع قبل الميلاد) وحتى عصر الدولة العبرية في فلسطين، مروراً بالعصر البرونزي والحديدي، وقد تم العثور على قبور وجرار تعود لهذه العصور في حفريات حديثة (١٩٧١) جرت في منطقة تبعد ١٠٠ م جنوب الشارع الرئيسي المار في القرية[٦].

تقسم القرية الى قسمين: شمالي وجنوبي، حيث يتركز سكان القرية في القسم الشمالي منها، لما يحويه هذا القسم من الآثار (البلدة القديمة) والمراكز الرئيسية، مثل: مسجد القرية الكبير ومقام الإمام علي (نسبة الى ولي الله أبو الحسن بن عليل وهو من أحفاد عمر بن الخطاب المشهور باسم علي بن عليم، توفي عام ٤٧٤ هـ)[٧]. و«البوبرية» وهي غرفة ضخمة يصل سُمك جدارها الى ٣ م، ويخرج من أرضيتها نفق طويل بعمق ١٥ م وعرض ٣ م؛ حيث يمتد لمسافة ٢,٥ كلم حتى «بئر حيدرة» (وهي بئر ضخمة بقطر ٥ م استعملت للشرب في حالات الحرب والحصار)، وتحيط بالنفق الأرضي من الجانبين محلات ومخازن قديمة*. يقول أهل القرية: ان الصليبيين هم الذين حفروا هذا النفق للدفاع عن القرية من هجمات صلاح الدين الأيوبي، بعد هزيمتهم في معركة عين جالوت، حيث حاصرهم لمدة ١٥ يوماً، وقد استخدم سكان القرية هذا النفق بعد ذلك ليحميهم مما سموه «الريح الصرصر» التي يقولون انها كانت تهب بين فترة وأخرى.

يحيط بالبلدة القديمة سور ضخم لم يبق منه الا القليل، وقد شكّل مانعاً هاماً أمام هجمات الأعداء. ويذكر مصطفى الدباغ بهذا الصدد أن الصليبيين استولوا على يازور عام ١٠٩٩، حيث أقام فيها فرسان المعبد (Templers) ما أسموه بقلعة السهول (Casal des Plains) (ويقوم جامع القرية الحالي على بقعة من هذه القلعة)، وفي عام ١١٠٢، أرسل أمير الجيوش بمصر حملة عسكرية الى فلسطين بقيادة ولده «شرف المعالي»، حيث التقى مع الصليبيين في ١٧ أيار (مايو) في سهل يازور وهزمهم، وأعاد الصليبيون احتلالهم ليازور خلال القرن نفسه، ولكنها عادت الى صلاح الدين عام ١١٨٧ م، بعد انتصاره في حطين، ثم اضطر لتدمير قلعتها، بعد معركة أرسوف، حيث أعاد بناءها ريكاردوس (قلب الأسد) عام ١١٩١[٨]، وتمت اعادة ترميم وإصلاح القلعة عام ١٢٢٩،

---

* هذه المعلومات نتيجة لمشاهداتي العينية في قرية يازور.

على يد الملك فريدريك، وأخيراً على يد لويس التاسع، ملك فرنسا عام ١٢٥٢م(٩).

السكان

بلغ عدد سكان يازور عام ١٩٢٢م، ١٢٨٤ فرداً، تزايدوا ليصلوا الى ٢٣٣٧، عام ١٩٣١، منهم ١٢٤١ ذكوراً و١٠٩٦ انـاثاً، ثم الى ٤٠٣٠ حسب احصائية عام ١٩٤٥، وحوالى الخمسة آلاف بتقدير سكان القرية لعام ١٩٤٨. وبذلك تكون ثالثة قرى يافا سكاناً بعد سلمة والعباسية.

ومن المهم هنا ملاحظة أنه حسب الاحصائية السابقة، فان نسبة الزيادة السكانية الصافية بين عامي ١٩٢٢ و١٩٣١ بلغت ٨,٥٪ سنوياً، بينما انخفضت الى ٥,١٪ بين عامي ١٩٣١ و١٩٤٥، ويرجع سكان القرية ذلك لظاهرة استقرار عدد كبير من أهل المدن (نابلس بشكل خاص) في يازور مع أوائل العشرينات، بسبب ازدياد أهمية مدينة يافا، ادارياً وتجارياً؛ وكذلك لاستيطان مجموعات النَّوَر (Gybsies) على أطراف القرية في تلك الفترة.

وبمراجعة سجلات مختار القرية عن الفترة نفسها، والتي تضم سجل مواليـد القرية، من عام ١٩٢٣ وحتى أوائل عام ١٩٤٨، نجد ان مجموع المواليد السنوي هو كالتالي حسب السنة:

مجموع المواليد السنوي لقرية يازور خلال الأعوام، من ١٩٢٣ ــ ١٩٤٨

السنة	١٩٢٣ ـــ ١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩**	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
العدد	*١٠٧	٧١	*٥٩	٧٢	٨٦	٩٤	١٠٠	٩٨	١٣٠	١٢٣	١٤١
السنة	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨
العدد	١٢٤	١٤٧	١٥١	*١٢٢	١٤٧	*١١٨	١٦٥	١٩٧	٢٠١	٢٣٩	*٢٣

* احصائيات غير دقيقة، اما لعدم دقة المختار في تسجيل المواليد، أو بسبب التلف الذي أصاب دفتر سجلات المواليد، أو لعدم اكتمال السنة.

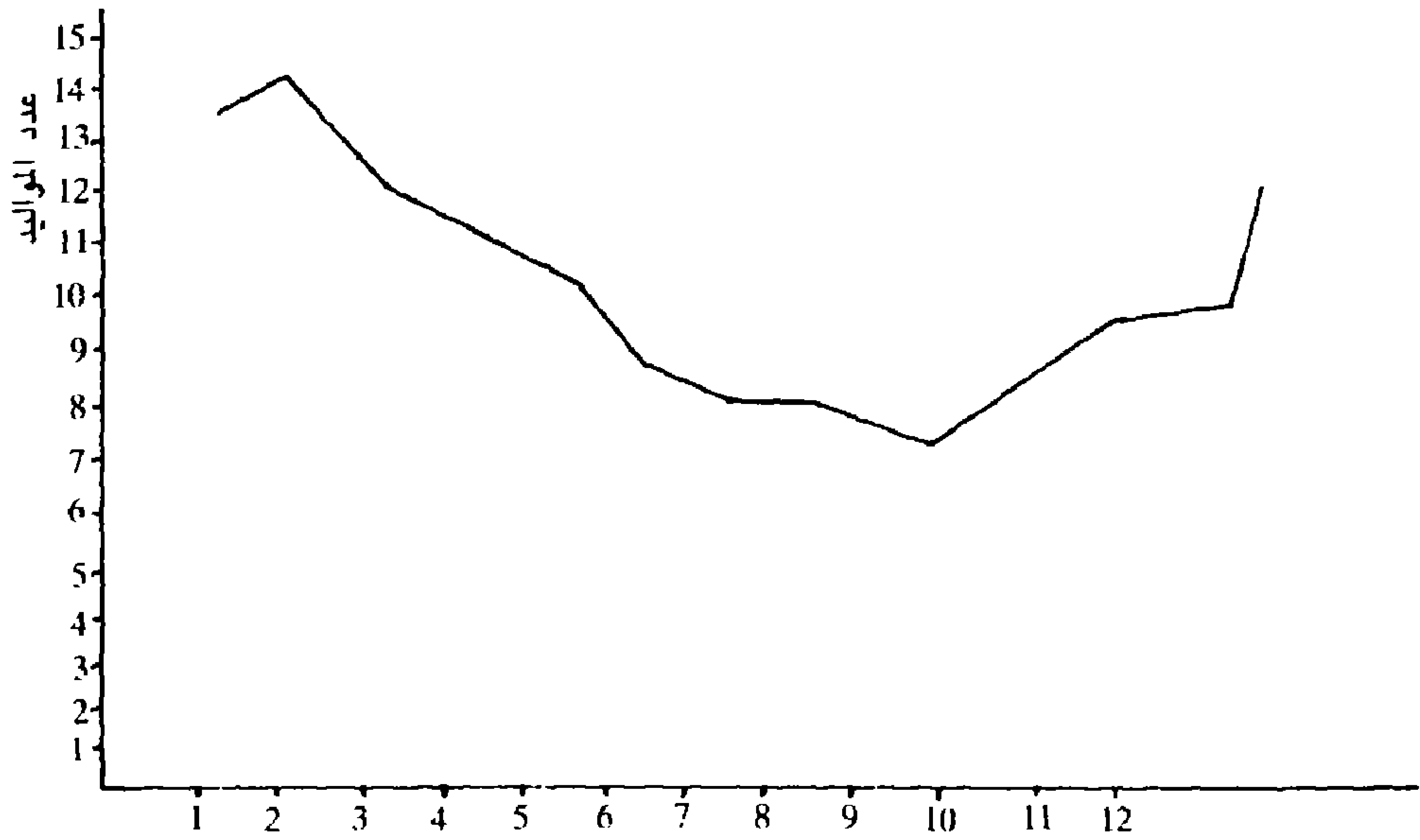
** أوراق السنوات ١٩٣٠، ١٩٣١ غير موجودة في السجل بفعل التلف.

حسب الاحصائيات السابقة، فان عدد مواليد عام ١٩٣١، يقارب الـ ٩٠ مولوداً، في حين كان عدد سكان يازور، حسب احصائيـة عام ١٩٣١ في السنـة نفسها ٢٣٣٧ نسمة(١٠)، وهذا يجعل نسبة المواليد تعادل ٣٩ مولوداً لكل ١٠٠٠ نسمة. أما في عام ١٩٤٥ فقد بلغ عدد المواليد ١٩٧ مولوداً، في حين كان عدد السكان ٤٠٣٠ نسمة(١١)، وهذا يعني ان هناك ٤٩ مولوداً لكل ١٠٠٠ نسمة، واذا كانت الزيادة السكانية الصافية في الفترة ما بين ١٩٣١ ــ ١٩٤٥ تعادل ١٦٩٣، حسب احصائيات ١٩٤٥، في حين أن

مجموع المواليد لهذه الفترة نفسها يعادل ١٩٤٧ مولوداً، أي ما يوازي ٨٣,٧٪ من عدد السكان لعام ١٩٢١، فان هذا يعني أن نسبة المواليد السنوية كانت بمعدل ١٣٠ مولوداً سنوياً خلال هذه الفترة، وفي الوقت نفسه، فان الفرق بين عدد المواليد، والزيادة السكانية الصافية للفترة نفسها يكون في حساب نسبة الوفيات والهجرة الداخلية الى يازور ــ مع محدودية الهجرة الخارجة منها ــ حسب ما يذكر أهل القرية.

أما بالنسبة لمعدل المواليد الشهري على امتداد أشهر السنة لأعوام ١٩٢٦ ــ ١٩٤٧، فانه من الملاحظ الارتفاع العام في نسبة المواليد الشهرية في الأشهر الأخيرة والأولى من السنة (آذار ــ مارس، نيسان ــ ابريل ثم تشرين الأول ــ أكتوبر وتشرين الثاني ــ نوفمبر)، وأخيراً الانخفاض الملحوظ في أشهر الصيف الرئيسية (أيار ــ مايو، حزيران ــ يونيو، تموز ــ يوليو، آب ــ أغسطس، أيلول ــ سبتمبر). حسب ما هو موضح في الرسم البياني التالي:

معدل المواليد حسب أشهر السنة[١٢]



الحياة الاجتماعية

سكان يازور من المسلمين الشافعيين ذوي الأصول القيسية، ويدللون على ذلك بأن عروسهم تلبس ثوباً أبيض بعكس اليمنيين الذين تلبس عروسهم ثوباً أحمر.

يتوزع سكان القرية على أربعة حمايل، لكل منها مختارها، وتتكون السلطة في القرية على أساس وجود مختار أول فثانٍ، ثم ثالث فرابع. الأول من حامولة الأعمرية وكان متعلماً، الثاني من حامولة الحوامدة، الثالث من حامولة البطانجة، أما الأخير فمن

حامولة المصريين. وكانت كل حامولة تقسم الى فنـدات*، وكل فندة الى مجموعة من العائلات. وقد أجمع عدد من كبار السن من القرية على أن الفندات نوعان: نوع «أصيل» ينتمي للحامولة بالدم، ونوع «دخيل» تم قبوله في الحامولة على أساس النسب، أما لزيادة عدد رجالها ونفوذها في مواجهة الحمايل الأخرى، أو نتيجة لعدم قدرة العائلات الصغيرة على صد هجمات البدو عن مناطقها، مما اضطرها للانضمام لحامولة كبيرة وقوية أخرى، فمثلاً فندتا أبوطه وأبوناموس هما فندتان حديثتان على حامولة الحوامدة، ولهذا نجدهم يقبرون موتاهم في غير مقبرة الحوامدة.

وقد تفاوت عدد أعضاء كل من الحمايل، وكذلك كل من الفندات، فكانت حامولة الحوامدة هي أكبر الحمايل عدداً، تليها البطانجة ثم المصريين وأخيراً الأعمرية، ولكل حامولة مضافة يخدمها عدد من الشبان الذين يأخذون أجرة رسمية من الحامولة.

ويقول سكان القرية ان دار عثمان من حامولة الاعمريـة هم أول من سكن يازور، ويقول مصطفى الدباغ ان أصول هذه الحامولة يعود الى قبيلة عمرو من بدو الكرك(١٢)، أما أصول الحمايل الأخرى فهي حديثة بشكل عام، فالحوامدة يقولون ان أصلهم يرجع الى قرية السموع (قضاء الخليل)، حيث يقال ان امرأة من دار عمرو التجأت الى جد الحوامدة هرباً من أهلها الذين ترصدوا لها فيما بعد وقتلوها، مما اضطر جد الحوامدة الى دعوة أهلها الى مأدبة غداء؛ حيث قتل ٩٩ منهم، وأنهى على المئة بكلب، وقد أثارت هذه القضية أهل الخليل على الحامولة، فهربت الى الطفيلة والكرك، الا اثنين من كبارها، هم حميّد وخليل الحاج حيث التجآ الى يازور.

أما حامولة المصريين، فقد تشكلت مع أوائل القرن التاسع عشر من عدد كبير من أفراد جيش ابراهيم باشا، أثناء حملته على بلاد الشام، عندما تمركزوا واستقروا في يازور (كما فعلوا في معظم قرى الساحل الفلسطيني) بعد انسحاب ابراهيم باشا الى مصر عام ١٨٤٠، ثم تزوجوا من أهلها وكونوا ما يسمى بحامولة المصريين، واستفادوا في هذا من القانون المصري، الذي سمح لهم بتملك الأرض في القرية. ويمكن الاستدلال على أصل هذه الحامولة من خلال استعراض أسماء فندات الحامولة (بسيـوني، جعيتم، عبد الواحد، الخ...) وهي أسماء قلما استعملت في فلسطين، بينما كانت واسعة الانتشار في مصر.

وأخيراً حامولة البطانجة الذين يقال انهم «تميميـون» من الخليل، بينمـا يردد البعض أنهم من طنجة على سواحل المغرب، وليس هناك من تأكيد على أحد هـذين التفسيرين لأصل هذه الحامولة.

والعائلة الممتدة هي الوحدة الانتاجية الرئيسية في القرية، فكان سكن الأب وأبناؤه

* ـ حامولة الحوامدة وتضـم أربع فندات. خليل: حمّيد: أبوطه وأبوناموس.
ـ حامولة الأعمرية وتضم خمس فندات: جبريل، خضر: المعارضة: يونس وجاد الله.
ـ حامولة المصريين وتضم سبع فندات: هندي؛ دبّة: غبره: شحادة: بسيوني' جعيتم وعبد الواحد.
ـ حامولة البطانجة وتضم أربع فندات: رمضان: الأشقر: عمر ومحمد عبد القادر. والفندة أوسع من العائلة وأقل من الحامولة.

المتزوجون وغيرهم في «حوش» واحد، ومن الواضح أن السكن داخل القرية كان مقسماً على أساس الحمايل الى مناطق لكل منها، الا ان هذا التقسيم تعرّض للاندثار مع تحويل الأراضي من ملكية مشاعية للقرية الى ملكية فردية للعائلة، وبدأت المساكن بالاختلاط.

والزواج داخلي في كل حامولة، يتم بالاتفاق بين الأهل، ويفضل زواج ابنة العم. ويقول أهل القرية في هذا السياق خلال أغانيهم:

تفاح ما نوكله مشمش بقدّينا غريب ما بنوخذه يرحل ويخلّينا
احنا ان أخذنا بنوخذ من أهالينا لأجل ان رحلنا بظل الظعن مبارينا(١٤)

وفي أواخر الثلاثينات، انتشر الزواج الخارجي، خصوصاً زواج رجال القرية من نساء من قبرص ومصر لقلة المهر المدفوع عند الزواج، ومن بعض مدن وقرى الجبل الفلسطيني في ظل تحسن وسائل المواصلات بين يازور وغيرها من القرى والمدن. أما ظاهرة الزواج المبكر فلم تكن منتشرة، بل ان الكثيرين من شباب القرية لم يتزوجوا قبل الثلاثينات من عمرهم. وقال العديد من سكان القرية، بهذا الصدد، انه لا يوجد سبب لكي يزوج أب لخمسة أولاد أحد أبنائه مبكراً، مع تواجد هذا السبب لأب ابن واحد مثلاً في ظل الحاجة الى أيدٍ عاملة عائلية للعمل في الأرض.

وقد كان يتم عقد القران عن طريق المأذون الشرعي المعين من قبل الحكومة والموجود في يافا، أما حل الخلافات فكان يتم عبر تقديم شكوى في مركز شرطة بيت دجن (أقرب القرى الى يازور) وفي محاكم يافا.

الحياة الاقتصادية

١ ـ **مصادر الدخل المرتبطة بالأرض:** تميزت قرى السهل الساحلي الفلسطيني بغزارة أمطارها، ووفرة مياهها الجوفية، واستقرارها الزراعي بشكل عام، وقد عكس هذا نفسه على وجهة نظر أهل الساحل من سكان الجبل والجنوب الفلسطينيين، حيث اعتبروا أنفسهم الأكثر غنى والأكثر تعليماً وثقافة، ولا يمكننا القول بغير ذلك على ضوء دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي عاشتها هذه المناطق خلال فترة الانتداب وحتى هجرة عام ١٩٤٨م. وقال أحد سكان يازور بهذا الصدد: «أهل قبلة (غزة) لا يزرعون الا الشعير والقمح، فكانوا مضطرين للمجيء الى يافا ويازور في المواسم ليعملوا فيها كعمال مأجورين، أما أهل الجبل فقد كانوا يشترون حاجياتهم بالبدل مع موسم الزيتون والقطين، ولما يذبحوا الجمل يزفوا فيه، ولما يمرض أحدهم يصل الدكتور وهو ميت».(١٥) وظهرت هذه الروح المحلية في أغاني أهل يازور:

احنا اليوازرية ومين يقدر يعادينا مين يركب الخيل ويرعى في مراعينا

وقالوا أيضاً:

وشباب أهلنا لَقُدام راكبين عالخيل ويا بني رنيان
ولَورا شباب أعدانا لَورا راكبين على الحمير المدّبرة(١٦)

(أ) **الانتاج الحيواني:** عملت موسمية الزراعة، على امتلاك أهل يازور لعدد كبير من الحيوانات والطيور الداجنة، فقد كانت تتم زراعة جزء من الأرض شتاء، وتترك صيفاً لزراعة جزء آخر، حيث تتم رعاية الحيوانات في الجزء المتروك بعد تجميع البقر (زاد

عددها عن ٢٠٠ رأس عام ١٩٤٥)[١٧] والأغنام والماعز في مكان يسمى (المقيل)، ليخرج بها راعي القرية الى المراعي. وقد استعملت أنواع الحبوب المختلفة لتغذية الأبقار والماشية كالشعير والذرة.

ولم تكن ملكية العائلة الواحدة من هذه الحيوانات كبيرة، فقد كانت تسد جزءاً من احتياج العائلة الاستهلاكي من لحوم وبيض وألبان، وما زاد عن احتياجاتها كان يباع في القرية أو في أسواق يافا.

ولكن هذا لم يمنع من نشوء مزارع حيوانية في القرية، مهمتها تقوم على بيع اللحوم الى سوق يافا، فقامت مزرعة لتربية الجمال، تضم ٥٠ ـ ٦٠ جملاً، أنشأها شخص من «المزرعة الشرقية» ارتبط بنسب بحامولة الأعمرية، وباع لحومها أو أجّرها لمهام النقل والحراثة، هذا بالاضافة الى ٣ مزارع للخنازير أقامها تجار يافا في حدود الأربعينات.

ويذكر مصطفى الدباغ ان دخل القرية من الألبان والحيوانات الداجنة بلغ ٢٥ ألف جنيه فلسطيني لعام ١٩٤٥[١٨]، مع أنني أميل الى التشكيك في هذا الرقم بالنظر الى وضع الانتاج الحيواني في القرية في الفترة نفسها.

(ب) **الزراعة**: كانت أراضي القرية مشاعاً لسكانها توزع على الحمايل دورياً، حتى صدور قانون تسجيل الأراضي (التسوية) عام ١٩٢٧؛ حيث تم توزيع الأرض مقابل ضريبتي العشر والورك، فقسمت الأراضي الى أربعة أرباع، كل ربع ٦٧,٥ قيراط (حصة)، ووزعت وثائق الملكية على جميع أصحاب الأراضي بصيغة: «أنا فلان الفلاني أوافق على إفراز أرضي البالغة مساحتها كذا بواسطة التسوية.. بطريقة القرعة» على أساس أخذ مساحات مختلفة من الأرض في مناطق متنوعة من ناحية الجودة. فمثلاً كانت حصة من أربعة دونمات من أراضي جنوب القرية تساوي ٦ دونمات من المنطقة الوسطى ودونمين من شمالها حسب قرب هذه المواقع من مركز القرية والشارع الرئيسي، وحسب خصوبتها.

خرجت حامولة الحوامدة على هذا الأساس ـ صدفة ـ بأفضل الأراضي وأقربها الى الشارع، وأكثرها خصوبة، مما أعطاها مجالاً واسعاً لتحسين أوضاعها المعيشية والتعليمية فيما بعد، حتى أنه يذكر أن عدداً من عائلات الحوامدة استخدمت خدماً وعمالاً دائمين من مصر بايجار شهري بلغ ٥ جنيهات فلسطينية اضافة الى مأكلهم وملبسهم. كما أدى هذا التوزيع الى أن ترفع حامولة البطانجة قضية الى محكمة الأراضي العليا ضد «التسوية»؛ حيث وقع نصيبها الأكبر من الأراضي خارج القرية، لكن القضية رفضت وثبتت الملكيات الجديدة، فكان ترتيب الحمايل حسب أفضلية أراضيهم: الحوامدة فالبطانجة، ثم المصريين فالأعمرية الذين، وان كانوا أول من سكن يازور، الا أنهم (باجماع عدد من كبار السن في يازور) باعوا الكثير من أراضيهم لتجار يافا وغيرهم خلال الفترات المتعاقبة.

وحسبما ورد في وثائق المختار عن أراضي القرية، فان تقسيم ملكيتها بين الحمايل كان كالتالي:

ملكية أراضي يازور حسب الحامولة

الحامولة	المساحة بالدونم	النسبة المئوية
حامولة الأعمرّية	١٧٨٣	٢٦
حامولة البطانجة	١٨٥٧	٢٧
حامولة الحوامدة	١٦٧٠	٢٤
حامولة المصريين	١٥٨٠	٢٣
المجموع	٦٨٩٠	١٠٠

أما باقي الأراضي وتشكل ٣١٪ من مجموع أراضي القرية، فقد كانت بالأساس ملكاً لموظفين وملاك صغار من مدينة يافا حيث بلـغ مجموع أراضيهم ٢٤٨٦ دونماً[١٩]، أما ماتبقى فقد امتلكه عدد من اليهود من مدينة يافا أيضاً.

وقد تم تقسيم أراضي يازور الى ١٣٧٨[٢٠] قطعة موزعة على مالكيها كالتالي:

توزيع قطع أراضي يازور حسب جهة الملكية ومعدل مساحة القطعة

جهة الملكية	عدد قطع الأراضي	عدد القطع ٪	مساحة مجموع القطع بالدونم	معدل مساحة القطعة الواحدة بالدونم	عدد المالكين	معدل المساحة للمالك الواحد
سكان يازور	١١٢٤	٨١.٥	٦٨٩٠	٦.١٥	*	*
سكان يافا	٢٣٤	١٧	٢٤٨٦	١٠.٦٢	١٠٤	٢٣.٩
اليهود	٢٠	١.٥	٧٣٢	٣٦.٦	١٥	٤٨.٨

* لـم أستطع استخلاص عدد المالكين من اهل يازور بسبب تشابك ثلاثة أنظمة ملكية في القرية، فمن نظام المشاركة العائلية الى المشاركة غير العائلية ثم الى الملكية الفردية، وفصلها يحتاج الى عملية طويلة ودقيقة تصلح لمشروع طويل الأمد وليس لورقة أوّلية عن القرية.

وبالتدقيق في أحجام قطع الأراضي حسب جهة ملكيتها نجد التالي:

نلاحظ من الجدول التـالي ان معدل ملكيات سكان يازور يقع في القرية في الفئة من ١ ــ ٥ دونمات للقطعة وأقل من ١٠ دونمات لأغلبية سكان القرية، وهذا يعكس نسبة تفتت عالية في الأرض ناتجة عن نظام الوراثة الإسلامي المتبع في أرجاء فلسطين حتى وقتنا هذا. أما بالنسبة لسكان يافا، فمع أنهم يراوحون حول النسب نفسها، الا ان معدل مساحة القطع المملوكة لهم تزيد قليلاً عن معدل سكان يازور. وبالطبع فان هذه الزيادة تصبح واضحة في حالة اليهود، مع أنه يلاحظ أن النسب المئويـة لاتكفي للتدليل أو لتعميم هذه الظاهرة لصغر الأرقام المطلقة.

توزيع قطع أراضي يازور حسب جهة الملكية ومساحة القطعة[٢١]

مساحة القطعة / جهة الملكية	أقل من دونم	من ١ — ٥	من ٥ — ١٠	من ١٠ — ٢٠ دونم	من ٢٠ — ٥٠	أكثر من ٥٠
سكان يازور	(١٠٩) ١٠٪	(٥٥٤) ٤٩٪	(٢٦٦) ٢٤٪	(١٢٨) ١١,١٪	(٥٩) ٥,٢٪	(٨) ٧٪
سكان يافا	(١٤) ٦٪	(١٠٨) ٤٦٪	(٤٤) ١٩٪	(٣٤) ١٥٪	(٢٧) ١١٪	(٧) ٣٪
اليهود	(٢) ١٠٪	(٢) ١٠٪	(١) ٥٪	(٥) ٢٥٪	(٧) ٣٥٪	(٣) ١٥٪
المجموع (١١٢٤) قطعة (٢٣٤) قطعة (٢٠) قطعة						

ومن مجموع قطع الأراضي هذه، وجد أن ٣٧٥ قطعة منها، مزروعة بالحمضيات ملكها حوالى ٢٥٠ ملاكاً من سكان يازور و ٩ ملاكين من خارج القرية (٧ من يافا، واحد من الخليل، وآخر من سكنة أبو كبير/ قرب يافا)[٢٢].

أما توزيع هذه البيارات فكانت كالتالي:

جهة الملكية	عدد البيارات
حامولة الأعمرية	٨٩
حامولة البطانجة	٨٥
حامولة الحوامدة	٨٨
حامولة المصريين	٨٨
سكان يافا وقضائها	٢٠
آخرون	٥
المجموع	٣٧٥

تقسم أراضي القرية من ناحية صلاحيتها للزراعة الى قسمين:

(أ) الأراضي الرملية: وتشكل ما مساحته ربع الأراضي الزراعية، وتوجد هذه الأراضي جنوب غرب القرية: حيث تتكون من تلال وهضبات رملية يبلغ ارتفاعها ١٤٠ قدماً، وتصلح لزراعة البطيخ؛ البطاطا الحلوة؛ الفستق، العنب: الجميز والحمضيات.

(ب) الأراضي الحمراء (الطينية): وتشكل معظم أراضي القرية، وتزرع فيها أنواع مختلفة من الفواكه: الخضروات والحمضيات. وتتميز حمضيات الأراضي الحمراء بأنها الوحيدة الصالحة للتخزين الطويل لغرض التصدير، وتنضج في فترة متأخرة، مما يجعل تجميعها وقطفها متأخراً في العادة. ويذكر مصطفى الدباغ ان مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات في يازور بلغت ٦٧٠٠ دونم منها ٤٥١ دونماً لليهود حسب احصائية ١٩٤٥[٢٣].

كانت حراثة الأراضي تعتمد على الحيوانات، خاصة البغال والجمال، الا في حالة حراثة الأرض لزراعة الحمضيات، حيث استعمل أهل القرية موتورات خاصة استأجروها من شخص يهودي يدعى «اسحق بارانسكي»، من منطقة عيون قارة (المسماة الآن ريشون) لتحفر الأرض بعمق ٨٠ سم.

ولم تعتمد القرية على مياه الأمطار في زراعتها، الا في حالة زراعة الحبوب؛ حيث يذكر مصطفى الدباغ ان معدل الأمطار كان ٥٤٩,٦ ملم سنوياً[٢٤]، وهي كمية مطر كافية، لهذه المحاصيل. أما باقي المحاصيل فقد اعتمدت على مياه الآبار الجوفية المستخرجة بأكثر من ١٤٠ موتوراً انتشرت في أراضي القرية (يقول أهل القرية أن تكلفة الموتور بلغت في ذلك الوقت من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ جنيه فلسطيني، أي مايقابل انتاج ٨ ــ ١٠ دونمات من الحمضيات لموسم واحد)[٢٥]. أما عملية توزيع المياه، فقد كانت تتم، اما بواسطة القنوات المفتوحة في المناطق السهلية ــ الطينية، أو بواسطة المواسير في المرتفعات والهضاب الرملية.

(ج) **المواسم**: يمتد موسم الحمضيات في القرية من أوائل شهر أيلول (سبتمبر) (الليمون والكريب فروت) حتى أواخر شهر شباط (فبراير) (البلنسية)، أما باقي السنة فكان يستغل في حفر الأرض وريّها وغيرهما من الأعمال الزراعية.

أما موسم الحبوب فكان يمتد من أواخر شهر نيسان (أبريل) وحتى منتصف شهر حزيران (يونيو). وتأتي مواسم الخضروات والفواكه الأخرى خلال الفترات نفسها تقريباً. ويأتي انتاج الخضروات في المرتبة الثانية بعد الحمضيات؛ حيث كان يتم تسويقها في سوق يافا أثناء الموسم. وفي فترات الفراغ المتبقية تعمل النساء في التطريز والأشغال اليدوية، ويجلس الرجال في المقاهي يتجاذبون أطراف الحديث.

(د) **تصريف الإنتاج**: كان يتم تصريف الانتاج الزراعي اما كانتاج طبيعي يستهلك داخل العائلة أو الحامولة، واما كانتاج بضاعي يتم بيعه في سوق يافا، فكانت الحبوب تخزن وتطحن في القرية للاستهلاك المحلي، ويباع الجزء الفائض منها. اما الحمضيات فقد كان «الضمان» هو الشكل الوحيد لتصريفها؛ ففي كل موسم كان يأتي عدد من تجار يافا ليضمنوا مزارع القرية كلها. ويذكر مصطفى الدباغ ان صادرات القرية من الحمضيات بلغت ١٤٠ ألف جنيه فلسطيني حسب احصائية ١٩٤٥[٢٦]. وقد قام أهل القرية بجمع المحصول بالاضافة الى عمال من مختلف المناطق (زادوا عام ١٩٤٥ عن ٤٠٠ عامل سوري؛ يمني؛ مصري وفلسطيني وردوا القرية للعمل فيها)[٢٧]، وانحصرت مهامهم في تجميع ولف الحمضيات وتحضيرها للتصدير في صناديق خاصة، وانتشر استخدام الأطفال في أعمال الحمل والنقل ويذكر ان ماكان يأخذه «الاستفادور» (مسؤول ترتيب الحمضيات في الصناديق) بلغ ٣٥٠ جنيهاً فلسطينياً للموسم الواحد[٢٨]؛ وهو مبلغ كبير مقارنة بمتوسط الأجور في تلك الفترة.

وكان هناك شكلان للضمان: ضمان المزرعة، وضمان الانتاج الصالح للتصدير فقط، الأول أكثر فائدة للفلاح من حيث أن التاجر يضمن الانتاج «مقاولة» مهما كانت نوعيته، أما النوع الثاني، وهو الأكثر انتشاراً، فانه يترك كميات كبيرة من الحمضيات للفلاح كي

يبيعها في سوق يافا بأبخس الأثمان، وكان ضمان الصندوق الصالح للتصدير يساوي ما قيمته ١٥ ـــ ٢٥ قرشاً فلسطينياً(٢٩).

وقد ظهـر عدد من التجار داخل القرية في السنوات الأخيرة من العقد الرابع، قاموا بضمان بعض بيارات الحمضيات داخل القرية.

ويقول بعض مخاتير القرية أنهم كانوا يستخدمون البرتقال بعد تجفيفه في ايقاد نار «الطابون» خلال فترة الحرب العالمية الثانية عندما قطعت الخطوط البحرية مع أوروبا.

٢ ـــ مصادر الدخل غير المرتبطة بالأرض

انتشرت البقالات على جانبي الطريق الرئيسي في القرية، لتبيع السكر والقهـوة والدخان والأرز وغيرها من المواد الاستهلاكية الأساسية، ويذكر أهل القرية أنه كانت لديهم: أربعة محلات لبيع اللحوم؛ أربعة حلاقين، وأكثر من عشرة مقاهي (لوجود فترات طويلة من الفراغ بعد انتهاء الموسم الزراعي) بالاضافة الى محل حدادة، وعدد من محلات النجارة. وكان لقرار بلدية يافا ـــ في أوائل الأربعينات ـــ القاضي بنقل كل المصانع والمعامل التي يمكن أن تحدث ضجة الى خارج المدينة، أثـر كبير في نهضة القرية، فهي أقرب القرى الى يافا، وأسهلها اتصالاً بالمدن الرئيسية (يافا، القدس، الرملة)، فأقيم نتيجة لذلك مصنعان للثلج، معمل للأسّرة الحديدية؛ معمل للشوكولاته؛ ٣ مدابغ (احداها لليهود)؛ ٣ معامل نشاء؛ معمل لتصنيع مشتقات الحليب؛ مصنع للنسيج و٣ مطاحن للحبوب، وما عدا المدبغتين ومطاحن الحبوب الثلاث، فقد كانت كل المعامل الأخرى لتجار من يافا.

ويقول بعض سكان القرية ان الكثيرين من متعلمي القرية عملوا في سلك التدريس (داخل القرية وفي مدارس يافا)، والبعض الآخر في وظائف حكومية كالشؤون الاجتماعية، بالاضافة الى أعمال مكتبية أخرى.

وقد أقيمت عام ١٩٤٢، أول جمعية تعاونية باسم «جمعية يازور التعـــاونية» بهدف استلام وتوزيع معونات حكومة الانتداب خلال فترة الحرب العالمية الثانية، والتي كان يقوم بها المخاتير عادة بهـدف انشاء مشاريع تجارية مربحة داخل القرية، واستخدام أرباحها في تحسين الشوارع والمسجد وغيره، الا أن هذه الجمعية استنفرت مخاتير القرية الذين رأوا فيها تهديداً مباشراً لمصالحهم وسلطتهم على الحمايل والقرية، «فتآمروا مع قائمقام» اللد من أجل حلها ونجحوا في ذلك مقابل تقاسم حصصهم من المعونات معه. ويسرد حسن حليلة ذلك بالتفصيل فيقول:

«أثناء فترة الحرب مع الألمان، كان تموين القرية يأتي من سلطات الانتداب، حيث يسلم للمخاتير الأربعة في القرية. وقد كان سكن المخاتير بعيداً عن مركز القرية باستثناء عثمان جبريل، مما حمّل الناس عبئاً في استلام مؤنهم، بالاضافة الى ما يتم من خصميات بحق حصص الناس، خصوصاً الأرامل والضعفاء منهم بحجة أنها تستخدم في مستلزمات الضيافة (مع ان أياً من المخاتير لم يستضف أبداً الا عثمان جبريل).

«في تلك الفترة نفسها، انتقل 'نظمي رصاص' مسؤول الجمعيات التعاونيـة من مركزه في القدس الى يافا، وفتش عن بيت للسكن في يافا، فلم يجد، فاضطر للسكن في

يازور في بيتي بعد أن عرضت عليه ذلك. المهم ان نظمي اقترح على انشاء جمعية تعاونية على أساس الصعوبات الماضية، فتم اقتراحها، واقترح انشاء دكان للأعضاء فيه، واستئجار مخازن في وسط البلد لوضع التموين فيها. وتم اللقاء مع مسؤول لواء يافا البريطاني عن طريق صديق في الشؤون الاجتماعية حيث شجع الفكرة، الا أنه حذر من موقف المخاتير، وأمر بتسليم التموين حسب عدد المسجّلين في الجمعية، فتم عمل قوائم التسجيل، وانضم عدد كبير من الناس اليها.

«وعندما حضرت أول قافلة للتموين، وتم توزيع الحصص حسب المفروض، بسهولة وبدون 'خصميات'، تشجع الناس للانضمام اليها، ولم يبق لدى المخاتير الا عدد الأصابع من العائلات، مما جعلهم يذهبون الى قائمقام الرملة، الذي طلب اجتماعاً مع القائمين على الجمعية في يازور، وهدد بأن سلطة المخاتير ستنتهي بهذه الطريقة، وهو لن يرضى عن ذلك، فاقترحوا عليه أن يتسلم المخاتير الأربعة ادارة الجمعية مع ثلاثة أعضاء آخرين ليصل عدد أعضاء الهيئة المسؤولة الى سبعة أعضاء، فأُحرج القائمقام، وقبل بهذا الحل، ولكنه بعد فترة من الوقت وبعد أن سمع اشاعات عن 'الرشوات المقدمة له من المخاتير'، قرر الوقوف ضد الجمعية. وخلال بعض المشاكل تم اعتقال ثلاثة من مؤيدي الجمعية في القرية، حيث تم اخراجهم بعد ذلك بأمر من آمر لواء يافا البريطاني، وهنا بدأت المشاكل تتفجر في القرية، خاصة أيام الجمع بعد الصلاة، وبدأت المشاكل تنتقل داخل العائلات نفسها، بين الأخ واخيه، مما أدّى الى قرار أعضاء الجمعية بحلّها اختصاراً للمشاكل»[٣٠].

التعليم والثقافة

بلغ عدد مدارس القرى في قضاء يافا لعام ١٩٣٠ ــ ١٩٣١، ٣٥ مدرسة حكومية للذكور، منها ١٩ مدرسة ابتدائية كاملة (حتى الصف السابع[٣١])، كان منها مدرسة يازور الابتدائية، وقد تأسست هذه المدرسة عام ١٩٢٠ بمعلم واحد بعد أن تقاسم أهل القرية وحكومة الانتداب تكاليف بنائها. ثم انتهت عام ١٩٤٧ ــ ١٩٤٨ بـ ٩ معلمين تدفع القرية لاثنين منهم، وبعدد من الطلاب بلغ ٤٣٠ طالباً. وقد بلغت مساحة المدرسة ٢٠ دونماً، وضمت مكتبة اتسعت لـ ٥٨٣ كتاباً[٣٢]، وكان الطالب ينهي دراسته فيها، ثم يكمل تعليمه في مدارس يافا الثانوية.

أما مدرسة البنات، فقد تأسست عام ١٩٣٣ (ابتدائية حتى الصف الرابع)، وبلغ عدد طالباتها ١٠٦ طالبات لعام ١٩٤٧ ــ ١٩٤٨، ومعلمتين تدفع القرية لأحداهن، ومكتبة تضم ٩٠ كتاباً[٣٣].

وقد قدر عدد الملمين بالقراءة والكتابة من رجال القرية عام ١٩٤٥ بـ ٥٠٪ ومن نسائها بـ ٥٪ فقط[٣٤]. ومن الملاحظ حسب الاحصائيات السابقة (في حال كونها صحيحة) عدم وجود معارضة واسعة لتعليم الفتيات الابتدائي والذي قد يكون بسبب وجود المدارس داخل البلدة وتحت أعين الأهل، والتأثيرات الثقافية التي سببها قرب القرية من مدينة يافا، والاتصال الدائم بسكانها[٣٥]، وذكر أحد المتعلمين من القرية أنه كانت تصل القرية يومياً جريدتا «الجامعة الاسلامية» و«الصريح» من يافا.

أهل يازور والسياسة

شارك العديد من رجال القرية وشبابها في النشاط السياسي المعادي للوجود الانكليزي والصهيوني على الأرض الفلسطينية، وقتل العديد منهم في مظاهرات يافا خلال الثلاثينات والأربعينات؛ يقول أهل يازور في احدى أغانيهم:

نهار الجمعة نزلوا الاثنين ... علي بسيوني وعبد الله حسين*
يا كاظم باشا ما تنام الليل ... راحوا شابين بيسووا مليونين
وأنا شبدي أبكي مش طالع بيدي ... عايوسف الغوطي ومحمد زيد**
الله يجازي دولة الانكليز ... عدمت الشباب من غير قانون
ناري يا ناري، ناري عبلادي ... هالحكم الظالم أحرق فؤادي
هيا للعلم هيا للضاد ... وأعلوا علّوا في العالمين
سجن الحكومة ماعدنا نهابو ... ولو أن الظلم ضارب أطنابو
هذا وطنّا واحنا أحبابو ... واعلوا علّوا في العالمين

وقالوا أيضاً:

يا ولاد العرب شدوا هالخيل ... شرعاً ما نقبل حكم صمويل
يا ولاد العرب لمّوا الفرود ... شرعاً ما نقبل حكم اليهود
وهذا الحج أمين*** جنّد جنود ... ويا أولاد العرب ما تنهمّون(٣٦)

وخلال معارك ١٩٤٨، أقفلت القرية الطريق الرئيسي المار بالقرية، وقسموا حماية البلدة على الحمايل الأربع، كل على جهة من القرية، وشرعوا أبواب البيوت لتكون طريقاً مفتوحاً للمسلحين بعيداً عن مرمى أسلحة القوات الصهيونية. وقد هاجمت العصابات الصهيونية القرية أكثر من ١٨ مرة، ودمرت معظم المصانع والمعامل فيها بالاضافة الى بعض البيوت النائية، الا أنهم لم يستطيعوا دخولها، فاضطروا لاحتلال قرية سلمة المجاورة التي صمد أهلها صموداً رائعاً، لكنها مالبثت أن سقطت، فاضطر أهلها الى الهجرة الى يازور؛ حيث رحل الجميع باتجاه اللد والرملة، وتم اخلاء القريتين، ويذكر مصطفى الدباغ أن خسائر منظمة الأرغون وحدها في قرى سلمه ويازور وحولون كانت ١٦٣ قتيلاً و ٤٦٠ جريحاً(٣٧).

خلاصة

من الواضح أن قرية يازور هي احدى القرى الفتية على الساحل الفلسطيني، ذات الارتباط القوي بمدينة يافا، وبالقرى الفلسطينية المجاورة. وقد كان لعامل وجودها بالقرب من مدينة يافا الكبيرة والساحلية، ووقوعها على الطريق الاستراتيجي الواصل بين يافا والقدس، واعتمادها في حياتها الاقتصادية على الزراعة البضاعية (الحمضيات) المعتمدة

---

* شهيدان من يازور في مظاهرة يافا في ١٩٣٣/١٠/٢٧، والتي بلغ عدد الذين استشهدوا خلالها ٣٠ شخصا وعدد الجرحى ٦٠.

** شهيدان آخران من يازور في المظاهرة نفسها.

*** الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين أيام الحكم البريطاني.

على المياه الجوفية، دور في خلق امكانية واسعة للتغيير داخل القرية، نرصد منها التالي:

أولاً — على صعيد التصنيف الاجتماعي، اكتسبت الكثير من الشرائح والطبقات حركة مستمرة على صعيد علاقات انتاجها، وعلى صعيد وعيها وثقافتها، وبدأت ملامح طبقة جديدة بالنشوء من العمال الزراعيين الموسميين — العاملين بأجر نقدي، وغير الزراعيين الذين عملوا في معامل يازور والحرف المختلفة في مدينة يافا. ومن الجدير بالذكر هنا أنه كان هناك عدد كبير من العمال الزراعيين الذين عملوا في مدرسة «نيتر» الزراعية المقامة على أرض القرية.

ثانياً — تشكل انتاج القرية الزراعي في السنوات الأخيرة على أسس بضاعية (الحمضيات بالأساس)، والذي شكّل حلقة متقدمة عن انتاج القرية الطبيعي، ووفر امكانية — ولأول مرة — لتراكم رأسمال نقدي عند بعض سكان القرية.

ثالثاً — استخدام الموتورات والمواسير الحديثة والقنوات المبنية بالأسمنت، كان يعني تقدماً ملحوظاً في استخدام التكنيك الزراعي، مقارنة بالأسلوب التقليدي القديم منخفض الانتاجية.

رابعاً — شكّلت ظاهرة تفتت الأرض أحد العوائق الهامة أمام أي تطوير لاحق للأساليب الزراعية، لما يعنيه التفتت من ضآلة الرأسمال المستخدم في الزراعة وزيادة دور اليد العاملة الزراعية، خاصة العائلية منها.

خامساً — وجود عدد كبير من المتعلمين وبدرجات عالية في القرية، ووجود الجرائد بشكل يومي، أعطى مجالاً واسعاً لمشاركة أهل القرية في الأحداث الوطنية والسياسية ذات الأهمية، من المشاركة في المظاهرات الى حمل السلاح للدفاع عن أرض الوطن.

سادساً — وجود عدد كبير من المعامل ومحلات البقالة المختلفة، والتي شكل عددها مؤشراً هاماً على كمية النقد المتداول، وسرعة دورته ووجوده كفائض عن حاجات السكان الأساسية.

لقد كانت هجرة عام ١٩٤٨ مبعثاً دراميا لندم أهل القرية خلال أكثر من ثلاثين سنة مضت، وما زال الكثير منهم يردد أغاني الغربة والبعد الحزينة ويقولون:

وأنا لودعك يا دار رايح — غريب وعابلاد الناس رايح
ولك يا عين فكّ من المنايح — على شاب غدا تحت التراب
وأنا لودّعك يا دار أروح — غريب وعابلاد الناس [illegible]
ولك يادار عيني تناغيك — ولك يا دار وين اللي بقوا فيك(٣٨)

(١) روز ماري صايغ، **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع الى الثورة** (ترجمة خالد عايد)، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٠.

(٢) مصطفى مراد الدباغ، **بلادنا فلسطين**، الخليل وبيروت: رابطة الجامعيين ودار الطليعة، الجزء الأول، القسم الأول، ص ٢٧٩.

(٣) **المصدر نفسه**.

(٤) **المصدر نفسه**.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٨٠.

(٦) Michal Avi-Yorah, *Encyclopedia of Archeological Excavations in the Holy Land* Jerusalem: Vol. 1, Jerusalem: 1975, pp., 172-176.

(٧) الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٥.
(٨) الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٣.
(٩) **المصدر نفسه**.
(١٠) **المصدر نفسه**.
(١١) **المصدر نفسه**، ص ١١٩.
(١٢) المصدر: **دفتر مواليد القرية** بتسجيل خطي من المختار لمواليد القرية حسب الشهر والسنة.
(١٣) الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٩.
(١٤) **زكية حليلة**، (٦٧ سنة).
(١٥) **محمود مقدادي**، (٧٠ سنة).
(١٦) **خضرة حليلة**، (٨٢ سنة، توفيت عام ١٩٨١).
(١٧) مصطفى الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٥.
(١٨) **المصدر نفسه**.
(١٩) المعلومات هذه حصيلة جمع مجمل ملكيات الأرض المسجلة في **دفتر أراضي القرية**.
(٢٠) **المصدر نفسه**.
(٢١) **المصدر نفسه**.
(٢٢) **محمود مقدادي**.
(٢٣) الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٢.
(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ٣٠٥.
(٢٥) **محمود مقدادي**.
(٢٦) الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٥.
(٢٧) **خضرة حليلة ومحمود مقدادي**.
(٢٨) **محمود مقدادي**.
(٢٩) **المصدر نفسه**.
(٣٠) **حسن حليلة**، (٦٥ سنة).
(٣١) الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٦.
(٣٢) **المصدر نفسه**.
(٣٣) **المصدر نفسه**.
(٣٤) **المصدر نفسه**.
(٣٥) **حسن حليلة**.
(٣٦) **زكية حليلة**.
(٣٧) الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٦.
(٣٨) **زكية حليلة**.

خليل بيدس
ومسارح الأذهان وفن القصة

د. أحمد أبو مطر

يؤكد الاستقراء الموضوعي أن فلسطين لم تتخلف في ميدان الفن القصصي عن بقية الأقطار العربية، بل سبقت العديد منها في هذا المجال. ومن أقدم الأخبار علاقة بهذا الموضوع ما أورده الأب لويس شيخو[1] في ترجمته لميخائيل بن جرجس عورا، فقد قال عنه: «مولود في عكا عام ١٨٥٥ ومات في نابلس... ومن أخباره روايات مختلفة». ويذكر الدكتور محمد يوسف نجم[2] أنه قد نشر في جريدة الأهرام المصرية، عام ١٨٧٦، رواية «البنون في حب مانون». ويبدو أن علاقة قوية كانت له بالصحافة؛ إذ يذكر شاكر مصطفى[3] أنه أنشأ مجلة في باريس اسمها «الحقوق». ومن هذه الأخبار، ما ذكر أن رشيد الدجاني اختار رواية «ابنة الكاهن» أو «يقظة الجيش» فعرّبها؛ وهي رواية أدبية اجتماعية غرامية، وموضوعها انتقاد أساليب بعض الكتاب في تأليف الروايات على اختلاف مواضيعها[4].

خليل بيدس ومجلته النفائس

وفي هذا السياق، تبدو جهود خليل بيدس، تستحق الدراسة والتقييم، كي يوضع صاحبها في مكانه اللائق به، من خلال هذه الجهود التي تثبت الدراسة العلمية أنها رائدة في ميدانها، سواء في فلسطين أم في الأقطار العربية مجتمعة. ومن المعلومات التي قام بجمعها الدكتور ناصر الدين الأسد[5]، نعرف ان خليل بيدس، ولد عام ١٨٧٥ في مدينة الناصرة، ودرس في دار المعلمين الروسية بالناصرة ست سنوات، ثم أرسل مديراً للمدرسة الروسية الابتدائية في حمص بسوريا؛ حيث أمضى فيها سنتين، ثم نقل إلى

---

* مسارح الأذهان، مجموعة أدبية فنية روائية في حقيقة الحياة، لخليل بيدس. صدرت طبعتها الأولى عن المطبعة العصرية بمصر عام ١٩٢٤، وأصدر الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين طبعتها الثانية في بيروت (تموز – يوليو ١٩٨١).

المدرسة الروسية الابتدائية في بسكنتا بلبنان؛ حيث درّس ميخائيل نعيمة. ثم عاد بعد ذلك الى حيفا، ومارس التعليم مدرساً للغة العربية في مدرسة المطران الانكليزية في القدس حتى عام ١٩٤٥؛ حيث أُحيل على التقاعد. وبعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، هاجر إلى عمّان بشرق الأردن، ومكث فيها فترة انتقل بعدها الى بيروت؛ حيث توفي فيها عام ١٩٤٩.

تأثر خليل بيدس بسنوات دراسته في دار المعلمين الروسية التي أمضى فيها ست سنوات؛ إذ «كانت الدروس تلقى بالروسية، ما خلا اللغة العربية وأدبها والتاريخ العام، والتعليم المسيحي»(٦). ومن الطبيعي أن تهتم هذه المدرسة بتدريس اللغة الروسية والأدب الروسي على أيدي معلمين من الروس، أو من العرب الذين تخرجوا من معاهد روسيا، كما يبدو من حديث ميخائيل نعيمة، الذي التحق بالمدرسة عام ١٩٠٢، أي بعد تخرج خليل بيدس منها بخمس سنوات تقريباً. يقول ميخائيل نعيمة(٧) عن جو المدرسة الذي كان قد تأثر به أستاذه خليل بيدس من قبله.. «.. ما إن تمكنت إلى حد ما من قواعد اللغة الروسية، وحفظت قسطاً لا بأس به من مفرداتها، حتى انطلقت أطالع في المجلات الروسية التي كانت تصلنا، واقتحم كتاباً من عيار ديستوفسكي وتولستوي... إلا أن مطالعاتي الروسية، وإن تركت في قلبي غصّة بسبب نقص معارفي اللغوية، لم تلبث ان أثارت إعجابي بالأدب الروسي، وحسرتي على الأدب العربي بالنسبة اليه، فقد تكشف لي فقرنا الفاضح إلى أدب ينبع من الحياة وأدباء لا يتلهون بالقشور عن اللباب. ومن بعد أن كنت أحسد الكثير من أدبائنا وشعرائنا المعروفين في ذلك الزمان وأتمنى لو أكون كواحد منهم، بت أخجل بهم وأتمنى لو أستطيع أن أكتب كما يكتب هؤلاء الروس». إن هذا الجو الذي عاشه خليل بيدس، قبل تلميذه ميخائيل نعيمة، جعله يوجه عنايته نحو الأدب الروسي بالذات، مكرساً مجلته «النفائس» إلى نقل روائعه إلى اللغة العربية وقرائها. وقد أثرت المدارس الروسية وأساتذتها الروس في إشاعة هذا الجو الذي أوجد العديد من الفلسطينيين الذين يترجمون عن الروسية ويعرفون بالأدب الروسي*. كما قامت هذه المدارس التي كانت منتشرة في أنحاء فلسطين وبلاد الشام بلفت الأنظار الى الأدب والثقافة الروسية، والرواية بشكل أساسي، وبالتالي أثرت في نشأة الرواية الفلسطينية معتمدة على نظيرتها في الأدب الأوروبي؛ اذ «لم يكن بإمكان التراث القديم، على ما فيه من روعة وطرافة وأصالة، أن يرضي حاجات البورجوازية الجديدة النامية، أو يتلاءم معها. إنه يعبر عن مجتمع من القرون الوسطى، وعن مثل في الحياة متصلة بأنماط من الحكم وعلاقات في الاقتصاد والمجتمع بدأت في الاضمحلال، وبدأ التطور الاجتماعي يقود إلى غيرها»(٨).

---

* من هؤلاء، غير بيدس، انطون بلّان. وقد ورد في مجلة **النفائس**، الجزء السابع من السنة الرابعة لعام ١٩١٢، أنه عرّب عن الروسية رواية اسمها: «في سبيل الحب». كما أنه من المعروف أن نجاتي صدقي عرِّف بأعلام الأدب الروسي فنشر، في سلسلة «اقرأ» الصادرة عن دار المعارف بمصر كتباً عن كل من: بوشكين عام ١٩٤٥ وتشيكوف عام ١٩٤٧ وغوركي عام ١٩٥٦.

مجلة النفائس

أنشأ خليل بيدس مجلته: «النفائس» في حيفا عام ١٩٠٨، فقد صدر العدد الأول منها في تشرين الثاني (نوفمبر) من ذلك العام، ووصفها بأنها «مجلة لطائف وفكاهات». وهذا الوصف يتلاءم مع تلك النظرة التي كانت سائدة آنذاك للقصة، فأغلب المجلات كانت تفرد لها باباً تسميه الفكاهات(٩). ويرجع هذا التستر والتمويه إلى النظرة المعادية للقصة والقصاصين؛ مما حدا بمجلة «المقتطف»، في بادىء الأمر، إلى أن تحجم عن نشر القصص، وحثت المربين وأولياء الأمور أن يبعدوا الشبان والشابات عن قراءة القصص الباطلة التي تفسد الأخلاق(١٠)، وقد نشرت تحذيرها تحت عنوان: «ضرر الروايات والأشعار الحبية»... ومحمد حسين هيكل نفسه، عندما نشر روايته «زينب» لأول مرة عام ١٩١٤، لم يطلق عليها اسم «رواية»، وانما اعتبرها «مناظر وأخلاق ريفية» بقلم «مصري فلاح»، وظل ينتظر حتى عام ١٩٢٩، عندما تقبلت البيئة أن يضع اسمه عليها(١١). ويقول يحي حقي ان الذي دفعه الى عدم وضع اسمه عليها في عام ١٩١٤ يعود الى احتفائه، وهو يصور حاضر الناس في زمانه، بعاطفة الحب والتغني بها؛ فهذا الحديث عن الحب لا تأليف القصة هو الذي يعاب عليه. وكما هو واضح، فان عام ١٩٠٨ يعتبر فترة متقدمة زمنياً لظهور مجلة خاصة بالقصة في فلسطين، إذا ما قورنت بأقطار عربية أخرى سبقت في ميدان الأخذ بأسباب الحضارة الحديثة كمصر ولبنان. كان لدى بيدس إحساس خاص بأهمية الفن الروائي وتأثيره، فهو يقول، في العدد الأول من مجلته: «... وبعد، فلا يخفى ما للروايات، على اختلاف مواضيعها، من التأثير الخطير في القلوب والعقول حتى اعتبرت أنها من أعظم أركان المدنية، بالنظر الى ما تستبطنه من الحكمة في تثقيف الأخلاق، وما تنطوي عليه من العبر والمواعظ في تنوير الأذهان. ولما كان لها هذا المقام الرفيع، وكان لجميع الطبقات من خاصة الناس وعامتهم شغف بأمرها وإقبال غريب عليها، عقدنا النية على اصدار هذه المجموعة، نضمنها من الروايات الأدبية والفكاهات العصرية، وغير ذلك من النوادر واللطائف ما يتوق إلى مطالعته والتفكه بتلاوته كل أديب»(١٢). وكان أول ما نشره قطعة بعنوان: «ثمانية مشاهد» أطلق عليها اسم رواية واقعية، استغرقت عشر صفحات، وتدور حول زواج الملكة «حنة»، حاكمة قشتالة، عام ١٤٩٦، من الدوق فيليب برنس هابسبورغ، حسب تعبيره(١٣).

استمر إصدار بيدس لمجلته «النفائس» في حيفا لمدة عامين، ثم بدأ يصدرها في القدس، في بداية السنة الثالثة (كانون الثاني ــ يناير، ١٩١١)، وظلت تصدر في القدس ثلاث سنوات حتى نهاية عام ١٩١٣، ثم انقطعت حيناً، حتى أعاد إصدارها في حيفا عام ١٩١٩ لمدة عام واحد، ثم توقفت نهائياً(١٤). وطوال فترات صدورها، ظل بيدس يوجه جُلّ اهتمامه للرواية، ينشر في كل مجلد منها رواية مسلسلة، في الغالب، مترجمة عن الروسية. ففي أعداد المجلد الأول (١٩٠٨) نشر رواية الكاتبة الانكليزية ماري كورلي: «تحت نير السلطة» عن ترجمة ز. جورا فسكايا الروسية لها، ونشرها بعنوان: «شقاء الملوك»؛ وذلك قبل أن يصدرها مستقلة في طبعة ثانية عام ١٩٢٢. وبالاعتماد على دليل الكتاب العربي الفلسطيني(١٥)، وما أورده الدكتور ناصر الدين الأسد(١٦)، نرى أن لخليل بيدس أربعة

وثلاثين مؤلفاً في الرواية والتاريخ والكتب المدرسية وخلافها. وقد وردت، ضمن هـذه المؤلفات، الروايات التالية، وأغلبها مترجم:

١ ــ ابنة القبطان، لبوشكين، جريدة المنار، بيروت ١٨٩٨.

٢ ــ القوزاقي الولهان، رواية مترجمة، نشرت في جريدة لبنان لصاحبها ابراهيم الأسود، في سنتها السابعة، بيروت عام ١٨٩٨، ثم طبعت مستقلة عام ١٨٩٩.

٣ ــ الطبيب الحاذق، بيروت ١٨٩٨.

٤ ــ شقاء الملوك، للكاتبة الانكليزية ماري كورلي، ترجمها عن الروسية بعنوان: «شقاء الملوك»، ونشرت مسلسلة في أعداد المجلد الأول من النفائس (١٩٠٨)، ثم ظهرت في طبعة مستقلة عام ١٩٢٢ عن مطبعة دير الروم بالقدس.

٥ ــ أهوال الاستبداد، لتولستوي، المطبعة الوطنية، حيفا ١٩٠٩.

٦ ــ الحسناء المتنكرة، للايطالي اميل سلفاري، صدرت ملحقة بالمجلد الثالث من النفائس العصرية (١٩١١)، ثم طبعت ثانية عام ١٩٢٥.

٧ ــ هنري الثامن وزوجته السادسة، للكاتبة الألمانية ف.ملباخ، صـدر القسم الأول منها عام ١٩١٢ في المجلد الرابع من مجلته النفائس، وصدر القسم الثاني، عام ١٩١٣، ملحقاً بالمجلد الخامس، ثم صدرت في القدس عام ١٩٢١.

٨ ــ العرش والحب، القدس ١٩٢١.

٩ ــ الوارث، رواية مؤلفة، القدس ١٩٢٠.

١٠ ــ حنا كارنين، [أنّا كارنينا] لتولستوي، أعلن عنها في الجزء السابع من السنة الخامسة من مجلته النفائس، على أنها ستكون هدية السنة السادسة للمشتركين، واعتبرها أشهر روايات الفيلسوف تولستوي، بل أشهر الروايات الفلسفية الاجتماعية على الاطلاق.

١١ ــ الشاب المنتصر، القدس ١٩٤٥.

ونتيجة للظروف السياسية التي مرت على الوطن الفلسطيني بعد عام ١٩٤٨، ضاع أغلب نتاج بيدس الروائي وغيره؛ اذ لم أعثر له في أغلب المكتبات العربية على غـير ما وجدته في دار الكتب المصرية:

١ ــ المشوه، ترجمة عن فيكتور هيغو.

٢ ــ هنري الثامن وزوجته السادسة، معربة عن ف.ملباخ. دار الأيتام السورية القدس ١٩٢٢.

٣ ــ أهوال الاستبداد، معربة عن تولستوي، القاهرة، المطبعة العصرية ١٩٢٧.

٤ ــ مسارح الأذهان (مجموعة قصص) مؤلفة. القاهرة، المطبعة العصرية ١٩٢٤.

٥ ــ شقاء الملوك، معربة عن ماري كورلي (رواية أدبية غرامية) مطبعة دير الروم، القدس ١٩٢٢.

٦ ــ العرش والحب، مترجم. دار الأيتام السورية، القدس ١٩١٤*.

---

* أما روايته المؤلفة الوحيدة: «الوارث»، فلم أتمكن من العثور عليها، لا في المكتبات ولا عند أصدقائه. وفي مجال القصة، ورد في دليل الكتاب العربي، ص١٦، أن له مجموعة أقاصيص تحت الطبع اسمها «أحلام الحياة».

إن تعدد مؤلفات خليل بيدس، وتنوع موضوعاتها، يجعلنا نرى فيه محركاً أساسياً فعالاً في ميدان الحركة الثقافية في فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين؛ إذ ألف في الرواية والتاريخ وتدريس العربية والصرف والآثار والتربية، ومارس التعليم، وكتب في الصحافة، وألقى المحاضرات والندوات. ان هذا النشاط الغزير المتنوع، يضع أمامنا شخصية فذة، تحتاج إلى الدراسة والتنويه، وإعادة نشر أعمالها التي لم يطلع جيلنا إلا على القليل منها.

مسارح الأذهان

«مسارح الأذهان»، المجموعة القصصية لخليل بيدس التي وصفها بأنها «مجموعة أدبية فنية روائية في حقيقة الحياة»، صدرت طبعتها الأولى عام ١٩٢٤، عندما نشرها في مصر الياس انطون الياس صاحب المكتبة العصرية، وأصدر الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين طبعتها الثانية في تموز (يوليو) ١٩٨١، ضمن سلسلة إحياء التراث الثقافي الفلسطيني. وسنتناول هذه المجموعة من ناحيتين. الأولى: آراء خليل بيدس في فن الرواية ومكانتها وكتابها؛ وهي الآراء التي وردت في مقدمته للطبعة الأولى (ص ٩ ــ ١٦). والثانية: دراسة قصص المجموعة ذاتها.

١ ــ **آراء بيدس النظرية**: تبدو الآراء النظرية التي أوردها خليل بيدس في مقدمته لمجموعته القصصية، تنظيرات مهمة متقدمة، اذا نظر اليها في اطار الزمن الذي كتبت فيه، وهو عام ١٩٢٤، والظروف الأدبية والاجتماعية السائدة آنذاك. ويظهر منها أن الفن الروائي أصبح له من التقدير والاحترام، ما حدا بخليل بيدس أن يشيد بفن الرواية، ويهاجم المتطفلين عليه الذين أساؤوا إليه بالترجمة حيناً والتأليف حيناً آخر، كما يبدو منها الغيرة الأكيدة لديه على هذا الفن الأدبي الناشىء، وطموحاته في أن يقوم هذا الفن بدور مهم في تطوير المجتمع وتقويم أهدافه. ان أهم هذه الآراء والمواقف تبدو في ما يلي:

(أ) **إحساسه المبكر بأهمية الرواية ودورها**: يقول خليل بيدس: «لايجهل أحد ما للروايات من الشأن الخطير والمقام الرفيع بين سائر كتب الأدب عند جميع الأمم؛ فهي أعظم أركان المدنية، وفي مقدمة المطبوعات انتشاراً وتداولاً، وأشدها رسوخاً في النفس والقلب، وأثبتها أثراً في الأخلاق والعادات، وأعظمها عاملاً في الهدم والبناء، لأن فيها تمثيلاً لمظاهر الحياة وصورها من خير وشر، وفضيلة ورذيلة، وعدل وجور، وصدق وكذب... وفيها وصف أحوال الأمم، وعبر الزمان، وحوادث الحب والغرام، والحرب والسلام»(١٧). ان هذه النظرات في طبيعة فن الرواية، تعتبر متقدمة وجريئة وفي غاية الأهمية، إذا أخذنا في الاعتبار أنه يجهر بها في فلسطين عام ١٩٢٤.

(ب) **لمن يكتب الروائي؟** يقول خليل بيدس: «...الروائي يكتب للعامة، وهم السواد الأعظم من كل أمة، يكتب للنفوس الحائرة، والقلوب المتألمة. يكتب للنفوس الجائعة والقلوب الظمأى. والعامة يميلون إلى الرواية لأنها كتابهم ورفيقهم وعشيرتهم، وهي أجمل ما يتلهون به في ساعات فراغهم، وأفضل ما يرتاحون لمناجاته في خلوتهم، وأنجع ما يتوسل به لإصلاح عاداتهم وتثقيف أخلاقهم، وأعذب مورد يستمدون منه البصائر»(١٨). ويتضح أن هذا الرأي، على أهميته، لايزال يرى أن من مهمات الرواية التسلية والترفيه: فهي

«أجمل ما يتلهون به في ساعات فراغهم»؛ وهو من مخلفات البدايات الأولى لنشأة الفن الروائي، في الوطن العربي، حيث كان تيار التسلية والترفيه مسيطراً وسائداً، ونتيجة للأثر ذاته، وصف بيدس مجلته النفائس، كما مرّ بنا، بأنها «مجلة لطائف وفكاهات»، وكان ينشر في أعدادها حلقات الروايات التي يترجمها، قبل نشرها كاملة في كتاب مستقل؛ مما يعني أن هذه الروايات عنده، لم تتخلص بعد من مفهوم الترفيه والتلهي.

(ج) من هو الروائي الحقيقي في نظره؟ يقول خليل بيدس: «...الروائي، ان لم يعاشر العامة ويدرس أحوالهم، أو لم يكن منهم يعش بينهم، أو لم تكن فيه قوة التصور ومهارة التصوير وبراعة الوصف، ولم يكن فيه النظرة الأدبية الصادقة الى كل حادث، والارتياح التام بل الكلف التام ببحثه.. فليس بروائي عبقري... وهو ان لم يقرأ مئات الروايات ومئات التواريخ، ولم يطلع على حوادث الكون ويلج كل مجتمع، ويدرك معنى الحياة وأسرارها وأساليبها، وينتزع غرض روايته من حوادث الحياة وطبيعة الإنسان، ويجعلها منطقية على الحقيقة والواقع فليس بروائي متفنن. وهو إن لم يكن نبياً يرى ببصيرته ما لا يراه غيره، وان لم يكن شاعراً يحلق في سماء الخيال، ولم يكن عالماً اجتماعياً يعلم الأحوال ويطلع على كل شأن من الشؤون فليس بروائي ماهر... فالروائي الحقيقي العبقري المتفنن هو من عاش للفن، وكتب للفن، ومات في سبيل الفن»(١٩). ان هذه الآراء والنظرات تذكرنا بما هو معروف عن روائيين كبار أمثال بلزاك وزولا: اذ كانوا يقومون بجمع المعلومات والاحصاءات والتقارير عن الموضوعات والشخصيات التي يودون معالجتها روائياً. وهو بصدد كتابة روايته «جرمينال»، ذهب اميل زولا الى المناجم؛ حيث عاش بين عمالها، وعانى على الطبيعة معاناتهم القاسية، كما أن الإحساس الصادق بالموضوع جعل فلوبير يقول عن الصفحات التي وصف فيها انتحار «مدام بوفاري» بأنه شعر — فعلاً — بطعم السم في حلقه، أثناء كتابة مشهد الانتحار ووصفه له، وهو قريب مما قاله بلزاك عن وصفه لمعركة «واترلو» من أنه عند الكتابة، كان يخيل اليه أنه يسمع أصوات المدافع وانفجارات القنابل. ان مطالبة خليل بيدس للروائي بأن يكون شاعراً ونبياً وعالماً من علماء الاجتماع، لا يبتعد عن قول البيريس عندما تنبأ بأن فن الرواية سوف يحل محل الفنون الأدبية جميعها، وذلك في قوله: «ان الرواية لتقوم بدور الكاهن المعرف، والمشرف السياسي، وخادمة الأطفال، وصحافي الوقائع اليومية والرائد، ومعلم الفلسفة السرية، وهي تقوم بهذه الأدوار كلها في فن عالمي يهدف الى أن يحل محل الفنون الأدبية جميعاً، ويمكن أن يكون في أيامنا شكلاً معمماً للثقافة»(٢٠). وهذا يدل دلالة واضحة على اتساع رؤية بيدس، وأفكاره المتقدمة بخصوص أهمية الفن الروائي، ومدى تأثيره، وقدرته على الكشف والتعبير، وبالذات اذا أخذنا في الاعتبار الزمن المتقدم (١٩٢٤) الذي كوّن فيه هذه المفاهيم النظرية، لفن من الفنون الأدبية الجديدة في حياتنا الأدبية.

(د) ما هي شروط الرواية الحقيقية؟ يرى بيدس أن «الرواية الحقيقية الفنية هي التي ترمي الى المغازي الحكيمة أو الأغراض الأدبية، الى تمجيد الفضائل، أو التنديد بالرذائل، الى تهذيب الأخلاق وتنوير العقول وتنقية القلوب واصلاح السيرة... التي تبقي أثراً في نفس القارىء، وتحدوه على الأمل، وتقوده في سبيل الرقي الأدبي والحب النقي...

ان رواية ولو صغيرة، تجلى فيها جمال الفن فامتزجت بأجزاء النفس لخير من المئات من أمثال تلك السلع التافهة التي يتاجر فيها بعض المشعوذين... ولا شك أن قيمة الرواية هي فيما تتضمنه من الفائدة، وتتوخاه من العبرة»(٢١).

ان هذه الآراء، وتلك المواقف، من فن الرواية، تكتسب أهمية بالغة، وهي تفسر الإخلاص الكبير الذي أبداه بيدس لفن الرواية؛ مما جعله ينجز فيه العديد من الأعمال التي سبق ذكرها.

٢ ــ **قصص المجموعة**: اذا نظر الدارس المعاصر لقصص هذه المجموعة، من خلال المفاهيم النقدية الحديثة التي وصل اليها نقد القصة القصيرة، والبنى الفنية التي حققها هذا الفن، فانه ــ لا محالة ــ مصاب بدهشة كبيرة لتخلف مستواها الفني، وخلطها بين أشكال متعددة من التعبير. لذلك فان قارىء هذه المجموعة، وناقدها، عليه أن يتذكر دوماً أثناء سياحته فيها، أنها كتبت عام ١٩٢٤، أي قبل أكثر من نصف قرن؛ حيث كانت القصة القصيرة فناً جديداً كل الجدة على الأدب العربي، لم تُؤصَّل قواعده الفنية بعد، وكل عمل أدبي يقرأ معزولاً عن سياقه التاريخي، لا يبدو شديد التأثير، كما قال فرانك أوكونور عن «معطف» غوغول. ضمن السياق التاريخي البعيد عن مفاهيمنا النقدية المعاصرة، يلاحظ أن خليل بيدس، كان لا يفرق بين الرواية والقصة القصيرة، لذلك فهو يسمي مجموعته «أدبية فنية روائية»، أو بمعنى آخر، فان القصة والرواية كان لهما، عند كتاب تلك المرحلة، المفهوم نفسه، رغم أن بيدس بالذات، عرف الأدب الروائي الروسي عن كثب، وقدم العديد من الروايات الروسية مترجمة بتصرف في مجلته النفائس، أو في طبعات مستقلة. ضمن مفاهيم السياق التاريخي ذاته، نلاحظ أن بيدس يخلط بين القصة القصيرة، والحكاية، والخاطرة الوجدانية، والمقالة... لذلك فانه من الصعب العثور على قاسم مشترك بين هذه الأشكال، اذ أن عنصر الطول ــ كحد أدنى ــ يتذبذب من قطعة إلى أخرى... إلا أن الدارس لا يعدم قاسماً مشتركاً بينها، وهو في الموضوع وليس في الشكل، وقد أشار اليه المؤلف في تعريفه لهذه المجموعة، بأنها «مجموعة... في حقيقة الحياة». «حقيقة الحياة» هي المحور الأساس الذي دارت حوله المجموعة، أياً كانت الأشكال الفنية التي توختها، ولما كانت هذه الأشكال متعددة، تقترب حيناً من القصة وتبتعد حيناً آخر، يصبح الموضوع «حقيقة الحياة» هو المدخل الأوضح لدراسة المجموعة.

ما هي المحاور الموضوعية التي كانت محط اهتمام بيدس، ودارت ــ بالتالي ــ حولها مجموعته؟ في البداية، يلاحظ شغف بيدس بالتاريخ، لذلك فهو يختار العديد من موضوعات المجموعة من لقطات تاريخية، لتخدم غرضاً حياتياً ترمي اليه، أو لتقديم اللقطة التاريخية لذاتها، دون أن يقفل الخاتمة أمام امكانية اسقاط معاصر ــ في زمنه ــ لهذه اللقطة. فمن التاريخ اليوناني، استقى اطار القطع ــ القصص: «أين الحقيقة» و«آلهة الجمال» و«الصدى» و«محاورة بين الآلهة». ومن التاريخ الفرعوني: «الثور المقدس» و«المومياء». ومن التراث البوذي: «حجر الألمس». ومن التاريخ الفرنسي: «الأب». ومن التاريخ الايراني: «حجر الفلاسفة»، ومن التاريخ العربي ــ الإسلامي: «جنون الحب». وفي أكثر من مكان، يشير صراحة في الهامش الى الاطار التاريخي الذي استقى منه أحداث القصة؛ يقول عن «جنون الحب»: «بنيت هذه الرواية على حادث حقيقي وقع في

قرطبة عاصمة الدولة الأموية في الأندلس في أيام السلطان عبد الرحمن الثالث (الخليفة الناصر) الذي ولي الملك سنة ٩١٢م»[٢٢]. وعن «الأب»، يقول: «بنيت هذه الرواية على حادثة تاريخية من حوادث الثورة الفرنسوية الشهيرة»[٢٣].

ويلاحظ أن غرام بيدس بالتاريخ في قصصه ليس غريباً عن مجرى حياته ودراسته؛ فقد اهتم أساساً في ترجمته، بالروايات الروسية ذات الاطار التاريخي، كما أنه اهتم بالتاريخ كدراسة وبحث، لذلك وضع فيه العديد من الكتب، أورد منها دليل الكتاب العربي الفلسطيني الذي سبق ذكره ما يلي:

(أ) أمم البلقان.

(ب) تاريخ روسيا القديم.

(ج) تاريخ الطيران.

(د) تاريخ القدس.

(هـ) تسريح الأبصار فيما تحتويه بلادنا من الآثار.

(و) الدول الإسلامية.

(ز) الروضة المؤنسة في وصف الأرض المقدسة.

(ح) العرب: أبطالهم وأشهر حوادثهم.

وعودة إلى سؤالنا عن المحاور الموضوعية التي كانت محط اهتمام بيدس في مجموعته هذه، نلاحظ أن دائرة اهتمامه كانت محصورة في ما يلي:

(أ) **المرأة.. والحب.. والخيانة الزوجية**: لقد كان للمرأة الحضور الأبرز في هذه المجموعة؛ اذ تكاد لا تخلو قصة من المرأة: أختاً أو زوجة أو عشيقة. وفي أغلب الأحوال يتوافر قدر كبير من الخيانة لديها، إما للزوج أو للحبيب؛ مما يجعل سمة «الخيانة الزوجية» طابع المرأة في هذه المجموعة:

□ في «نحن وهم».. المرأة زوجة تظهر لزوجها الحب والوفاء المفرطين، ويكون ذلك تغطية لخيانتها مع صديق تعرفت عليه في احدى الحفلات... ربما يكون هذا الموضوع عادياً ومألوفاً، أياً كانت الحبكة القصصية التي تعالجه، إلا أن بيدس خطط لهذه القصة بعناية، جعلها تحقق مستوى فنياً واضحاً، اذ أدار قصة فرعية الى جانب الحدث الرئيسي. بينما الزوجة تقضي وقتاً طيباً مع حبيبها، بعد تخطيط دقيق، دخل حبيب الخادمة، ليقضي وقتاً مماثلاً. وعند منتصف الليل، اكتشفت الزوجة بعد انصراف حبيبها، وجود الخادمة مع لذاتها الخاصة، فثارت ثورة الزوجة الشريفة (!) التي تأنف من هذه الأعمال المنافية للأخلاق، مهددة الخادمة بالطرد، وكان لها ذلك رغم رجاء زوجها... وينهي بيدس القصة بجملة تهكمية تعبر عن المغزى الأساسي الذي بنى عليه حبكة القصة.. «وكانت كلما اجتمعت بزوجها تتطرق الى ذكر هذه الحادثة، ولا تستطيع أن تفهم كيف خلت (مرتا) بخطيبها وجنت مثل هذه الجناية الغريبة !!!».

□ في «الفيلسوف»، الفتاة تحب الشاب وتبدي كرهها الشديد لصديقه، الى درجة أنه يفكر في اعتزال صداقته، كي ينفرد بهذه الحبيبة الغالية الوفية، التي تتنكر له بعد أول لقاء مع صديقه، فاذا هي تعتزله وتصبح خطيبة لصديقه المكروه سابقاً.

□ في «القناع»، تتظاهر الزوجة بالشرف والاباء، وتثور غاضبة لأنها وجدت في جيب

معطف زوجها قناعاً لامرأة، وتهدأ ثائرتها عندما تكتشف أن المعطف لصديقه، فتتهم صديقه بالانحطاط وسوء الأخلاق، وعندما يأتي الصديق لزيارتها، تعبس في وجهه، لأن القناع دليل على أن له عشيقة غيرها، الى أن أثبت لها أنه قناعها الذي نسيته في بيته قبل فترة، فاحتفظ به للذكرى... والقصة من أفضل القصص بناء وشكلاً فنياً، مثل «نحن وهم»، وكأن التناقض في المواقف، أو التناقض بين القول والعمل، كان يساعد الكاتب في نسج حبكة القصة، على اعتبار أن على القصاص أن يبحث دائماً عن وجوه أخرى في الوجه الذي يقبله المجتمع من حياة الفرد، تمكنه من كشف فحوى هذا الوجه.

وكذلك يستمر حضور الخيانة الزوجية، في قصص أخرى مثل: «الزوج المخدوع» و«زوجة نادرة المثال» و«المقابلة المخيفة»؛ مما يجعل الأمر بحاجة الى دراسة في ضوء السياق الاجتماعي للقصص، أو الظروف الخاصة بمحيط الكاتب.

(ب) الحقيقة.. والسعادة: في أكثر من قصة، يجهد الكاتب نفسه في البحث عن الحقيقة والسعادة، وتشعر أن غيابهما في المجموعة، بنفس حضور الخيانة الزوجية، وكأنهما قطبان متضادان... فالحقيقة ــ كمطلق ــ غائبة، وغيابها في الحياة الزوجية، يجعل الرجل جاهلاً لحقيقة أن زوجته تخونه. أما الخلاف حول معنى السعادة، فهو الذي يجعل المرأة سعيدة مع عشيقها، رغم أن عملها هذا خيانة لمعنى أساسي من معاني الحياة، ربما تكون السعادة الحقيقية فيه... ويلاحظ أن معالجات هذا المحور، جاءت بأسلوب تقريري، متخذة شكل حوار فكري، أبعدها عن دائرة فن القصة. كانت ملاحقة الفكرة، وايراد الآراء المختلفة فيها هو الأساس، لذلك غاب الحدث المتنامي عنها، كما في «السعادة» و«حجر الألماس» و«حجر الفلاسفة»، مما أفقدها التشويق والحبكة التي اتضحت في بعض القصص. ويتميز في هذا الجانب، تلك الحوارية الفكرية الطويلة التي أجراها على ألسنة الحيوانات في «مؤتمر الحيوانات» بحثاً عن تحديد مفهوم للحياة والسعادة، طارحاً العديد من الآراء، كان ينطلق فيها كل حيوان من طبيعته وسلوكه، بما فيهم الحيوان الناطق (الإنسان).

(ج) الجانب المشرق من الحياة: لقد كانت مواقف بيدس دائماً مع الحياة في جانبها المشرق، وهذا يعني أنه وعى دوره ككاتب يجب أن يمارس تأثيراً في مجتمعه، وتوعية ضد مظاهر الجهل والتخلف، ويبدو هذا الدور مهماً في ضوء الظروف الاجتماعية التي كانت تسود بيئته آنذاك، في العقدين الأول والثاني من هذا القرن. في «بلا سبب» يدين السلوك الظالم للآباء، وفي «المومياء» دعوة الى السلام ونبذ الحروب التوسعية الظالمة، وفي «هدية العيد» و«خصام الزوجين» يحث على الوفاء والحياة الهادئة، والبعد عن الطلاق لمساوئه الاجتماعية على الأطفال بالذات، وفي «المذنب الصغير» و«الثور المقدس» يحارب الخرافات والأوهام. وفي «الصدى» و«الحديث ذو شجون»، يمجد دور الفن في النفوس الإنسانية، وضرورة توجيه الاهتمام الى الفنانين والمثقفين... وغير ذلك من موضوعات، يبدو موقفه ودوره الاجتماعي فيها واضحاً متقدماً.

وبشكل عام، يظل بيدس علماً من أعلام الحياة الثقافية الفلسطينية في النصف الأول من القرن العشرين، اتسم بصفة الشمول في قراءاته وكتاباته، ويبدو من انتاجه الغزير (لايقل عن أربعة وثلاثين كتاباً) أنه كان له حضور أدبي ــ ثقافي ــ تعليمي في

عصره، مما يطرح ضرورة إعادة طبع العديد من مؤلفاته، في موضوعات مختلفة، لأن أغلبها لم يتعرف عليه جيلنا الحالي.

---

(١) لويس شيخو، **تاريخ الآداب العربية في الربع الأول من القرن العشرين**، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٥٤، ص ٢٧.

(٢) د. محمد يوسف نجم، **القصة في الأدب العربي الحديث**، بيروت: دار الثقافة، الطبعة الثالثة ١٩٦٦، ص ١٥.

(٣) د. شاكر مصطفى، **القصة في سوريا**، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٧، ص ٣١.

(٤) مجلة **النفائس** (القدس)، الجزء الثاني، السنة الثامنة، ص ٦٣.

(٥) د. ناصر الدين الأسد، **خليل بيدس رائد القصة العربية في فلسطين**، القاهرة: معهد الدراسات العربية، ١٩٦٣.

(٦) ميخائيل نعيمة، **أبعد من موسكو ومن واشنطن**، بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٧٨، ص ٦٦.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ٦٧ و٦٨.

(٨) د. شاكر مصطفى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥.

(٩) د. محمد يوسف نجم، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧.

(١٠) مجلة **المقتطف** (القاهرة)، الجزء الثالث من السنة السابعة، آب (أغسطس) ١٨٨٢، ص ٧٤.

(١١) أنظر: يحيى حقي، **فجر القصة المصرية**، القاهرة: دار القلم، ١٩٦٩، ص ٤٦.

(١٢) **النفائس** (حيفا)، العدد الأول، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٠٨، ص ١ و٢.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ٢ ــ ١٢؛ د. أحمد أبو مطر، **الرواية في الأدب الفلسطيني**، بيروت: المؤسسة العربية، ص ١٨ و١٩.

(١٤) د. ناصر الدين الأسد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠.

(١٥) لجنة الثقافة العربية في فلسطين (اعداد ونشر)، **دليل الكتاب العربي الفلسطيني**، القدس: مطبعة اللواء التجارية، الطبعة الأولى ١٩٤٦. وأعاد الاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين (بيروت) اصداره في طبعة ثانية عام ١٩٨١.

(١٦) د. الأسد، **مصدر سبق ذكره**.

(١٧) خليل بيدس، **مسارح الأذهان**، بيروت: الاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين، الطبعة الثانية تموز (يوليو)، ١٩٨١، ص ٩.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ١١.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ١١ و١٢.

(٢٠) ألبيريس، **تاريخ الرواية الحديثة** (ترجمة جورج سالم) بيروت: مطبوعات عويدات، الطبعة الأولى، ١٩٦٧، ص ٦.

(٢١) بيدس، مسارح الأذهان، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢ ــ ١٤.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٥٨.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ١٢٥.

متابعات

- ردود
- تقارير
- رسائل
- مؤتمرات
- كتب
- شهريات
- وثائق

تقارير

الاعلام الفلسطيني في أوروبا الغربية

١ ــ هدف الاعلام بشكل عام

إن هدف كل إعلام، هو التعريف بالقضية المدافع عنها، وتقريبها من أذهان ومفاهيم الرأي العام والأوساط المسؤولة في البلاد التي تجري فيها النشاطات الاعلامية. وكلما زاد إدراك الرأي العام للقضية، بات العمل الديبلوماسي أكثر سهولة، وتعاظمت الاستجابة للدعوات وللنداءات التي يوجهها المسؤولون عن هذا الاعلام، والتي تفضي الى زيادة الدعم للقضية ولكفاح الشعب المناضل في سبيلها.

ويقتضي نجاح النشاط الاعلامي تضافر عدة عوامل منها:

(أ) ادراك سليم وصحيح وواضح للقضية المدافع عنها.

(ب) أن تكون الرسالة الموجهة، وأهداف الاعلام واضحة وثابتة لا تتغير باستمرار. فإذا كانت الرسالة الموجهة أو مضمون القضية المعلم عنها غير واضحة، اختلطت مع غيرها من القضايا وصعب تفهمها من قبل الرأي العام المتلقي لها. أما اذا تغيرت الرسالة باستمرار، فانها تربك المتلقي، وتفقد عامل الزمن الضروري للتكرار والتعزيز، أهميته.

٢ ــ الاعلام الفلسطيني في أوروبا الغربية

(أ) إن هدف الاعلام الفلسطيني في أوروبا الغربية يجب أن يكون بالتحديد، كسب أكبر قطاعات ممكنة من الرأي العام لصالح القضية الفلسطينية، وهذا يقتضي تحديد المطلوب من الرأي العام الأوروبي قبل تحديد وسائل الاتصال به.

ان للقضية الفلسطينية طبيعة خاصة جداً، مختلفة عن كل قضايا التحرر الوطني العالمية. وهذه الخاصة لابد من وضعها في الذهن، إذا أردنا أن نصل الى الرأي العام.

فالقضية الفلسطينية مرتبطة في أوروبا بالقضية اليهودية. ولا تكاد مسألة فلسطين تثار حتى تخطر في ذهن الأوروبي مسألة اليهود وأمن اسرائيل، وغير ذلك من المشكلات. وهذا يعود الى أن المسألة اليهودية قد أصبحت منذ الحرب العالمية الثانية مشكلة أوروبية من الدرجة الأولى. وان التيارات الليبرالية والديمقراطية ارتبطت بتأكيد التعاطف مع اليهود ودعمهم.

ثم ان الاعلام الفلسطيني يواجه، بالاضافة الى ذلك، الدعاية الصهيونية التي حرصت منذ نشأتها

على الدمج بين المسائل المتعلقة بإسرائيل والمسائل المتعلقة باليهودية العالمية، فربطت كل ما من شأنه أن يؤثر على اسرائيل بالنزعة المعادية للسامية.

والنقطة الثالثة في خصوصية القضية الفلسطينية تتعلق أيضاً بمكانة فلسطين، وبمشكلة فلسطين في الصراع الدولي والتنافس على مصادر الطاقة، هذا التنافس الذي يزداد حدة مع الأزمة الراهنة الصحيحة أو المفتعلة. وهكذا نجد أن الدول الأوروبية تشعر بأن ضمان أمن اسرائيل هو أحد أعمدة الاستراتيجية الغربية. ولا شك أن الدعاية الصهيونية الماضية قد نجحت في تحقيق الربط بين اسرائيل والمسألة اليهودية العالمية، وبين أمن اسرائيل وأمن أوروبا والغرب عامة. ولم تبدأ الدول الأوروبية والرأي العام بالفصل بين أمن اسرائيل وأمن أوروبا، إلّا منذ فترة قريبة، نتيجة لشيوع معلومات أفضل حول قضية الشعب الفلسطيني، باعتباره شعباً طرد من أرضه من جهة، وبسبب المخاطر التي تخلقها السياسة الاسرائيلية فيما يتعلق بالعلاقات العربية ــ الأوروبية من جهة ثانية.

وهكذا فإن الاعلام الفلسطيني لابد له، كي يؤثر في الرأي العام، من الرد على هاتين المشكلتين في الوقت ذاته: أي الفصل بين العداء لإسرائيل والعداء للسامية أولًا، ثم الفصل بين أمن أوروبا وأمن اسرائيل ثانياً.

لكن للإعلام الفلسطيني أهدافاً عامة ترمي الى كسب الرأي العام للقضية، وأهدافاً خاصة مرتبطة بالكفاح السياسي والعسكري وبالاستراتيجية. وعلى النشاط الاعلامي، أن يتكيف حسب الظرف، وأن يركز في كل مرحلة على نقاط يعتبرها ضرورية لتغطية نشاطات أُخرى عملية أو لدعمها.

وهكذا فإن الدولة التي تنوي أن تشرع بعمل سياسي أو عسكري مثلًا، تبدأ قبل فترة من ذلك، بحملة إعلامية مكثفة لتأكيد شرعية عملها وتحضير الرأي العام له، حتى يكون رد الفعل عليه إيجابياً، أو غير عدائي على الأقل.

وكذلك فإن المطلوب من الاعلام دعم الهدف السياسي المرحلي. فإذا كان الاعلام الفلسطيني يركز في الماضي على تثبيت مبدأ عدالة قضية فلسطين، فعليه الآن أن يركز بصورة أكبر، على مسألة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وعلى ارتباط السلام والأمن في الشرق العربي بضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وببناء الدولة الفلسطينية المستقلة، وحق عودة الفلسطينيين إلى بلادهم وأراضيهم.

ومن ذلك نستطيع القول: إن للإعلام الفلسطيني في أوروبا الغربية نوعين من الأهداف: أهداف عامة، هي كسب الرأي العام والرأي الرسمي للقضية الفلسطينية وإبراز عدالتها، وأهداف خاصة أو راهنة: هي دفع جزء من الرأي العام الى الضغط على الأوساط الرسمية الحكومية والأوساط السياسية، لاتخاذ مواقف ديبلوماسية صريحة في تأكيد الاعتراف بحق تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة.

(ب) ان نجاح الاعلام مرتبط بعامل أساسي هو معرفة الرأي العام ومفاهيمه وأخلاقيته من جهة، وتحديد امكانيات تحوله لصالح القضية من جهة ثانية.

والرأي العام الأوروبي لايتأثر كثيراً بالجوانب العاطفية، ولا تثيره مسألة آلام الشعوب الأُخرى وعذاباته الا بصورة سطحية. ان لغته هي لغة الأمر الواقع.

فالذي يفرض نفسه هو الذي يكسب المعركة، والحق ينبع من القوة. فليس من المفيد التركيز الدائم على ضعف الشعب الفلسطيني أمام اسرائيل القوية، بل المفروض أن نركز بالعكس على عوامل قوة القضية الفلسطينية وهي:

١ ــ حق تاريخي لايناقش في فلسطين...

٢ ــ استمرار الثورة الفلسطينية، منذ ١٦ عاماً، وتمسك الشعب الفلسطيني بقيادته ومنظمته

وبوحدته، وكل ذلك يعبر عن بطلان التفكير بإمكانية إيجاد حل في المنطقة بمعزل عن الفلسطينيين.

٣ ــ الدعم العربي للثورة، والتزام العالم العربي بمواقف تأييد منظمة التحرير، مادياً وسياسياً.

٤ ــ تزايد الاعتراف الدولي بالمنظمة، والتأكيد على عدد الدول التي قامت بهذا الاعتراف.

٥ ــ قرارات الأمم المتحدة التي تنص، منذ ١٩٤٨، على حقوق الفلسطينيين.

٦ ــ القدرة القتالية المتزايدة للثورة الفلسطينية. وكل ذلك يؤكد للرأي العام أن منظمة التحرير، ومن ورائها الثورة والقضية الوطنية الفلسطينية، قد أصبحت أمراً واقعاً في العلاقات المحلية والعربية والدولية.

٧ ــ فضح الاحتلال الاسرائيلي للأراضي المحتلة، والتركيز على مقاومة الشعب في هذه الأراضي ونشرها على أوسع نطاق.

٨ ــ استغلال أخطاء العدو والتشهير بها، وخاصة تلك التي ترتكب في البلد الأوروبي المضيف.

وفيما يتعلق بالقطاعات المتوجة إليها، فلا بد من التمييز بين قطاعات كُسبت أو يمكن كسبها نهائياً وتجنيدها للدفاع عن القضية الفلسطينية، وقطاعات ينبغي تحييدها، وأخرى يجب النضال ضدها. أما القطاعات الأولى المكسوبة لصالح القضية، فالتعامل معها يتم بتزويدها بالمعلومات والوثائق حتى تطور هي ذاتها عمل الدعاية والاعلام وتصبح امتداداً لأجهزة الاعلام الفلسطيني. أما التي يمكن كسبها، فهي تلك القطاعات التي لا ترتبط مصالحها بالصهيونية والتي تقف على الحياد، أو لا تريد أن تتخذ موقفاً صريحاً خوفاً من اتهامها باللاسامية، أو بسبب الضغوط الصهيونية، أو لأنها تفتقر الى معلومات كافية حول القضية.

ولا بد من أجل معرفة هذه الأوساط، من إجراء دراسة اجتماعية تبين في أي الفئات المهنية والعلمية، وفي أية مناطق وميادين يزداد العداء للقضية الفلسطينية، وفي أيها يزداد التعاطف معها. فإذا كان العداء يزداد في الأوساط ذات الدرجة العلمية العالية مثلاً فهذا يعني أن لبرامج التعليم القائمة دوراً في ذلك، والخ...

ونستطيع أن نقول بشكل عام: ان التعاطف يزداد تجاه القضية الفلسطينية لدى قسم من الأوساط اليسارية والأوساط التجارية التي لها علاقات كبيرة مع العرب، وهو يقل في الأوساط الأدبية والثقافية وفي الاعلام الأوروبي بشكل خاص، حيث تسيطر فئات صهيونية، أو مرتبطة بالصهيونية أو متأثرة بالمسألة العنصرية اللاسامية.

٣ ــ وسائل الاعلام الفلسطيني

إن نجاح الاعلام مرتبط أيضاً بوسائل تقديم القضية للرأي العام، وبالاستفادة القصوى من القوى والفئات المتعاطفة مع القضية الفلسطينية. ووسائل الاعلام اليوم متعددة. لقد اقتصر الاعلام في الماضي على المؤتمرات الصحافية والمهرجانات وأحياناً على استقبال بعض الفرق الثقافية الفنية الفلسطينية. وقد بقيت ميادين واسعة إعلامية لم نستطع أن نستخدمها بما فيه الكفاية، وأهمها السينما والتلفاز. وهذا ليس بالأمر الصعب، لكنه يفترض وجود إنتاج سينمائي فلسطيني وعربي دائم ومتجدد. فلو توفر لنا ذلك مثلاً، لاستطعنا أن نقيم أسبوع الأفلام الفلسطيني في كل عاصمة من عواصم أوروبا.

كما أنه من الممكن توجيه دعوات مدروسة لأصدقاء أو لصحافيين نزيهين عاملين في التلفزة الأوروبية لزيارة المخيمات الفلسطينية والحديث عنها.

وكل ذلك يرتبط بتعبئة الأجهزة والروابط التابعة لنا، أو المتعاملة معنا، وبالتنسيق بين نشاطات مكاتب المنظمة في أوروبا. ويجب أن لا ننسى أن هناك الكثير من الجاليات العربية التي يمكن الاستفادة من

نشاطاتها. والمهم أن نستطيع تزويد هذه الروابط والجاليات بالمعلومات المتجددة، وتقديم التوجيهات لها دون أن نشعرها بأنها تابعة لنا، أو بأننا نفرض عليها، أو نطلب منها السير حسب مشيئتنا.

ولكي يتم تحقيق ذلك، نقترح إجراء اجتماعات دورية لمكاتب المنظمة في أوروبا الغربية، كل شهرين أو ثلاثة، وفي الحالات الاستثنائية التي تتطلب حملة اعلامية ظرفية، حيث توضع في كل اجتماع خطة اعلامية للأشهر القادمة، ويتم التشديد على الأهداف المرحلية للخطة، بحيث تكون لمدراء المكاتب وللإعلام في أوروبا لهجة واحدة، وهذا يؤثر بشكل أفضل على الرأي العام الاوروبي. كما نقترح أن تتم لقاءات دورية بين الروابط الفلسطينية الأوروبية تتدارس فيها النجاحات والاخفاقات، وامكانيات العمل الجديدة وتطوير النشاطات القائمة وحل الصعوبات.

ان ترك الروابط بدون توجيه يجعل منها أداة لا فائدة منها، بيروقراطية ومعزولة عن الجماهير. أما اللقاء المستمر معها، فهو يشعرها بالمسؤولية ويستنهض هممها.

ونقترح كذلك، الاعداد لدراسات جدية عن البرامج التعليمية في أوروبا فيما يتعلق بتدريس تاريخ المنطقة والشرق العربي. فإذا وجدنا إجحافاً في فهم قضية فلسطين، طلبنا من أصدقائنا الضغط بالوسائل الاعلامية أو الديبلوماسية. وكذلك يجب أن يكون في مقدورنا التدخل دائماً لدى أجهزة الاعلام، الصحافية والاذاعية والتلفازية، للرد على كل ما ينشر، أو يبث بقصد الاساءة للقضية الفلسطينية.

ان للإعلام جوانب متعددة، سياسية وديبلوماسية وثقافية. والجانب السياسي منه يرتبط، أكثر ما يرتبط، بإيصال موقف الثورة والمنظمة من كل قضية، والرد على الأوساط السياسية أو الحكومية، وتقديم آخر المعلومات والتوضيحات لها. أما الجانب الديبلوماسي، فهو أوسع مجالاً اذ أنه يقوم على توسيع علاقات المكتب وشبكة صداقاته الثابتة مع أوساط سياسية أو ادارية أو بلدية أو حزبية أو رسمية. وهذا يقتضي من مدير المكتب الحفاظ على روابط دائمة مع مسؤولين، ومع شخصيات نافذة في جميع الميادين والمهن. وهو عمل يتطلب الكثير من النشاط والحركة والوقت. أما الجانب الثقافي فهو أكثر اتساعاً أيضاً، اذ يرمي الى الاتصال عبر مختلف الوسائل، من البيان المكتوب الى السينما، بالرأي العام وبالجمهور العريض حتى يخلق لديه شعوراً ورأياً ايجابيين تجاه القضية. وهنا تستطيع منظمات الطلبة وروابط الصداقة، والجاليات العربية وأصدقاء الثورة من فنانين ومثقفين لعب دور كبير.

ولا بد من الاشارة الى امكانية جديدة متاحة لنا اليوم في بعض العواصم الغربية، مثل روما وباريس وغيرهما. وهي الاذاعات الحرة التي تزداد عدداً وأهمية في توجيه الرأي العام ومخاطبة الجمهور. ولا شك أن انشاء اذاعة حرة باسم منظمة التحرير مباشرة أمر غير ممكن وغير مرغوب فيه. لكننا نستطيع، بالاتفاق مع جامعة الدول العربية، أو مكاتبها في العواصم الغربية، خلق مثل هذه الاذاعة.

ومن المعروف أن تكاليف هذه الاذاعات الصغيرة التي لا يتجاوز بثها محيط العاصمة ليست كبيرة أبداً، من حيث الاستثمارات، ووجودها يتعلق بوجود فريق العمل فيها. ويمكننا من خلالها أن نبث باللغتين العربية والفرنسية، ونقدم برامج إذاعية مستعارة من الاذاعات العربية المختلفة، وبرامج جديدة حول الثقافة العربية والقضايا العربية معدة لهذا الغرض، وبعيدة عن جو الدعاية المباشرة.

ومن المعروف أن المنظمات اليهودية قد أقامت اذاعة حرة تبث في باريس تحت اسم اذاعة «جي» وهي من أقوى الاذاعات الحرة المسموعة في باريس.

وفي حال اقرار مثل هذا المشروع، يجب تكوين لجنة عربية لدراسة المشروع وتقدير تكاليفه، ودراسة أفضل السبل لإخراجه بشكل لا يستفز أحداً ولا يحرج الآخرين.

ولا يخفى ما لمثل هذا المشروع من أهمية، فيما يتعلق بحفظ العلاقة وثيقة بين الجالية العربية التي

تتجاوز المليون شخص في باريس مثلاً، وبين القضايا العربية، وكذلك فيما يتعلق ببث المعلومات والمواقف الخاصة بالعرب والمسائل العربية.

لكن نجاح هذا العمل مرهون بعدم إغراقه في السياسة المباشرة، حتى لا يصطبغ بالصبغة الدعاوية الخالصة. بل يجب أن يتوجه، بشكل أساسي، نحو الميادين الاعلامية والثقافية، أي نحو نشرات إخبارية متعددة، وذات طابع موضوعي، وتعليقات محدودة يومية على الأحداث، بالاضافة الى البرامج الأخرى التاريخية والأدبية.

ان من شأن هذه الاذاعة أن ترفع من معنويات الجالية العربية الكبيرة المقيمة في العواصم الأوروبية، حيث توجد حرية انشاء إذاعات حرة. واذا برزت الاذاعة العربية هذه وأصبحت لها سمعة حسنة وجمهور واسع، فلا شك أنها ستكون مؤثرة في الاعلام الأوروبي بسبب ماللعرب من قوة اقتصادية على الصعيد الدولي. والهدف هو أن تكون هذه المحطة الاذاعية صوتاً رزيناً وقوياً للعرب جميعاً، يدافع عن مشاكلهم الكبرى المشتركة، دون أن يدخل في المسائل الخاصة والداخلية ولا في الدعاية لأحد. ولا بد أن تستفيد القضية الفلسطينية استفادة كبيرة منه.

وأخيراً، ان نجاح الاعلام الفلسطيني يقتضي، من العاملين في مكاتب المنظمة في الخارج ومن مدراء هذه المكاتب، تنسيقاً مستمراً في أعمالهم، وفيما بين النشاطات المتعددة الكتابية والاذاعية والديبلوماسية والسياسية، ومتابعة لما يكتب أو يذاع أو يقال عن المنظمة والثورة الفلسطينية، والرد دون تأخير على كل ماتتعرض له من تشويه في أخبارها ومواقفها ومن تجريح أو عداء. وهذا يتطلب أن يكون للمنظمة تواجد دائم وفعال في الساحة الاعلامية والديبلوماسية. وأن يراعي المسؤولون في هذه المكاتب علاقاتهم الشخصية مع الأصدقاء والصحافيين والمسؤولين ومع الأوساط المختلفة القريبة أو الصديقة للمنظمة، وأن يراعوا هذه العلاقات ويغذوها باستمرار.

ان أضواء التلفاز قد تكون خادعة، لأنها تعطي انطباعاً بكسب إعلامي كبير. لكن الأمر الأساسي في كل اعلام ليس هو مايظهر على السطح، ولكن مايجري وراء ذلك من نشاطات جدية لبناء علاقات مكثفة وواسعة مع كل الأوساط والمنظمات والنقابات. وهذه العلاقات هي مصدر الدعم الحقيقي عند اللزوم. ومن المؤكد أنه عند الحاجة، ليس لحديث متلفز الا قيمة بسيطة. ومهما استطاع مسؤول المكتب أن يكسب من دقائق للحديث عن القضية الفلسطينية فإنه يبقى عاجزاً عن مقاومة الاعلام المحلي الذي يرتكز على سياسة البلد المضيف.

والاعلام الناجح لايعتمد على مايقوم به المسؤول من مقابلات، ولكن على جعل أجهزة الاعلام وصحافيي البلد المضيف يتحدثون هم عن القضية ويدافعون عنها. فكم من صحيفة نقابية أو سياسية شعرت أن من واجبها الحديث عن القضية الفلسطينية أثناء الحرب الأخيرة في الجنوب، وكم من الصحافيين كتبوا تعليقات إيجابية لصالح الموقف الفلسطيني؟. من المؤكد أن كل ذلك لايمكن أن يتحقق إلاّ ببناء شبكة علاقات واسعة مع هذه الأوساط جميعاً. عندئذ نستطيع أن نقول أن للقضية الفلسطينية نفوذاً حقيقياً في الاعلام، وأن الذي يدافع عنها ليس فقط أبناؤها، ولكن أيضاً جزء من الشعب المضيف. وإذا لم نصل إلى هذه العتبة، فإن إعلامنا يبقى محدوداً ويبقى كسبنا ضعيفاً.

باريس. **ابراهيم الصوص**

الجالية الفلسطينية في أميركا

تقدر الجالية الفلسطينية بأميركا، وان لم تكن هناك احصائيات دقيقة، بحوالي ١٠٠ ألف نسمة، وهي موزعة في أنحاء القارة الأميركية، وفي معظم الولايات، ولكن تجمعاتها الرئيسية تتمركز في المدن الرئيسية والمناطق الصناعية التجارية كمدينة نيويورك، شيكاغو، ديترويت، لوس أنجلس، هيوستن وغيرها.

تقدير لعدد الجالية الفلسطينية حسب المدن الأميركية (بالآلاف)

نيويورك ـ نيوجرزي	١٥
ديترويت	٢٠
شيكاغوا	١٠
لوس أنجلس	١٠
جاكسنفل	٨
واشنطن	٥
سان فرانسيسكو	٥
هيوستن/دلاس	٥
بوسطن	٣
نيو مكسيكو	٢
فلادلفيا	٢
الجزر العذراء	٤
مدن أخرى متفرقة	١٠
الطلاب الفلسطينيون	٥
المجموع	**٩٤**

وتتجمع الجالية الفلسطينية في المدن الرئيسية لأنها مراكز العمل وتتوافر فيها فرص العمل السريع، كما أنها المحطة الأولى للمهاجرين الجدد. ولكن بعد تحسن أوضاع المهاجر الفلسطيني وتمكنه من الاستقرار المالي وجمع الأموال ينتقل الى الولايات الصغيرة والمدن الصغيرة. ولهذا تنتشر الجالية الفلسطينية في معظم الولايات الخمسين، ومن الصعب بالتالي الاتصال بها بشكل مستمر ودائم.

الوضع الطبقي والاقتصادي

أما التوزع الاقتصادي والوضع الطبقي للجالية، فله معالم واضحة أيضاً، وهو يتبع الى حد ما الوضع الطبقي في أميركا، كما يتأثر بفترة الهجرة لأميركا وخلفية المهاجر الفلسطيني.

ويتكون حوالي ٥٠٪ من الجالية من الطبقة المتوسطة العليا، ومعظمها من المتعلمين والمهنيين وذوي الحرف، كأساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين والتجار الصغار وأصحاب المحلات، ويتراوح دخل هؤلاء السنوي ما بين ٣٠ ألف الى ١٠٠ ألف دولار. ولهذا، فأحوالهم المالية جيدة ويملك العديد منهم بيوتهم وسياراتهم، ويرسل الكثير منهم الأموال للأرض المحتلة لمساعدة الأهل، أو لبناء البيوت واقامة المشاريع المحدودة. ويتكون هؤلاء من مهاجرين قدماء هاجروا فترة ١٩١٠ ـ ١٩٤٥، أو من مهاجرين جدد في فترة

١٩٤٨ الى ١٩٦٧. وبذلك يكون معظمهم ممن يحمل الشهادات العليا، أو ممن مارس التجارة منذ فترة.

وأما الطبقة الغنية أو العليا، فهي تكوّن حوالي ٥ ٪ من الجالية الفلسطينية، وهؤلاء هم التجار الكبار وأصحاب المصانع والمشاريع التجارية والصناعية الضخمة، ومنهم من هاجر منذ ١٩١٠ وأسس نفسه في أميركا، ومن هؤلاء، مثلاً أبو الهدى (هاور) بواشنطن وعائلة حرب في ولاية تنسي، والفاروقي بواشنطن والفرا بكاليفورنيا وناصر بكاليفورنيا وغيرهم. وبعض هؤلاء من كبار الأثرياء الذين يبلغ دخلهم فوق المليون دولار سنوياً. ولهم نفوذ سياسي كبير في الولايات التي يعيشون فيها، لأن المرشحين للرئاسة والكونغرس الأميركي يطلبون دعمهم المالي.

وهناك طبقة أصحاب المتاجر والمحلات الصغيرة، وهم من الطبقة الوسطى ويكونون حوالي ٢٥ ٪ من الجالية، ويتراوح دخلهم حسب عمل المتجر (بين ٢٠ ألف الى ٨٠ ألف بالسنة). ومعظمهم من مهاجري المدن الصغيرة والقرى الفلسطينية، وبخاصة من رام الله والبيرة ودير دبوان وغيرها، وبعض مدن وقرى الخليل ونابلس. ويمكن أن يضاف الى الطبقة المتوسطة الموظفون (في الشركات الصغيرة والكبيرة والحكومة) ويكوّن هؤلاء حوالي ١٥ ٪ من الجالية. ويحمل بعضهم شهادات جامعية.

أما بقية الجالية فهي من العمال والمستخدمين، أو من الطبقة السفلى في السلم الاقتصادي، ويكوّن هؤلاء حوالي ١٥ ٪ من الجالية، ومعظمهم من المهاجرين الجدد الذين لا يحملون شهادات أو خبرات عمل، ولهذا يعملون في المطاعم والفنادق والمصانع، وكثير منهم من الشباب المهاجر مؤخراً من الضفة الغربية وقراها المختلفة. ويتراوح دخلهم السنوي بين ٧ آلاف الى ١٠ آلاف دولار.

وأما الطلاب الفلسطينيون من الخارج، فيكوّنون حوالي ٣ ٪ من الجالية، ويبلغ عددهم حوالي ٥ آلاف، ومعظمهم ذوي أحوال مالية سيئة، ويضطرون للعمل في الفنادق والمتاجر ليلاً والدراسة نهاراً. وخاصة من ابناء المخيمات الفلسطينية (من لبنان وسوريا والأردن) وطلاب الضفة الغربية وغزة والأرض المحتلة الذين ليس لديهم دعم مالي من أهلهم. ويواجه هؤلاء مشاكل مالية صعبة، بالاضافة الى مضايقات دائرة الهجرة والمخابرات الاميركية.

التوزيع الطبقي والاقتصادي للجالية الفلسطينية

٥ ٪ طبقة عليا ـ أثرياء، رجال أعمال وأصحاب مصانع وتجارة.

٢٥ ٪ طبقة متوسطة عليا ـ مهنيون، أطباء، مهندسون، أساتذة.

٢٥ ٪ طبقة متوسطة ـ تجار صغار، رجال أعمال.

١٥ ٪ طبقة متوسطة ـ موظفون.

١٥ ٪ طبقة متوسطة سفلى ـ عمال ومستخدمون.

١٥ ٪ الجيل الناشيء ـ طلاب.

ومن الواضح أن الغالبية العظمى من الجالية الفلسطينية (حوالي ٧٠ ٪) في وضع اقتصادي ومالي جيد، ويمكنها بالتالي دعم مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في جميع المجالات: مجال التبرع والدعم المالي، مجال الدعم التكنولوجي والأبحاث، مجال العمل المهني والمجالات الطبية والهندسية والتعليمية والتجارية وغيرها. ومن الملاحظ أن الطبقة الفقيرة (عمال ومستخدمون وموظفون وأصحاب متاجر صغيرة) يقدمون الدعم المالي بحماس واندفاع أكثر من الطبقة الغنية، وذلك لأسباب عدة أهمها أن الطبقة الفقيرة والعاملة تأتي من الأرض المحتلة في الفترة الأخيرة (١٩٦٧ ـ ١٩٨٠) وبالتالي تحمل وعياً وحماساً سياسيين قويين، وأما الطبقات العليا، وبخاصة كبار رجال الأعمال والمهنيين، فلا يدعمون بالشكل المطلوب لأنهم من المهاجرين القدماء (فترة ١٩٤٠ ـ ١٩٦٠) كما انه ليس لديهم الالتزام السياسي، ولا تعطي المنظمات الفلسطينية الاهتمام الكافي لتوعيتهم ودفعهم نحو دعم الثورة الفلسطينية. هذا، اضافة الى أن الطبقات المتوسطة والفقيرة يتكون معظمها من مهاجري القرى والمناطق الفلسطينية الفقيرة كالخليل وقراها والبيرة ونابلس وقراها وغيرها، وهؤلاء يتميزون بالروح الوطنية الصادقة والعطاء المندفع من أجل الثورة الفلسطينية. وأما الجاليات الفلسطينية التي هاجرت قبل ١٩٤٠، وبخاصة جاليات رام الله وبعض مدن الساحل الفلسطيني

والتي لديها الامكانيات المالية، فلا تقدم دعماً بالشكل المطلوب.

الاتجاهات السياسية للجالية الفلسطينية

من الواضح أن الجالية الفلسطينية في أميركا ليست على المستوى المطلوب من الوعي والالتزام السياسيين بالثورة الفلسطينية، وبالتالي لا يزال دورها السياسي والتنظيمي والمالي ضعيفاً. ويمكن القول ان العمل الفلسطيني الحالي في أميركا لا يمثل أكثر من ٢٠٪ من طاقات الجالية الفلسطينية. ويرجع هذا لأسباب تاريخية تتعلق بالهجرة الفلسطينية ومراحل التطور السياسي في فلسطين.

أما المهاجرون الأوائل الذين هاجروا في مرحلة (١٩١٠ ــ ١٩٤٦)، فهؤلاء يمثلون جيلاً استقر في أميركا، وأولادهم لا يعرفون حتى اللغة العربية، وهم بالتالي بعيدون عن التطورات الفلسطينية الراهنة، وبخاصة ظهور الثورة الفلسطينية. ولقد نجح هؤلاء في عملهم المالي والاجتماعي، ولكنهم فقدوا الارتباط السياسي بفلسطين. ومنهم، مثلاً، جالية رام الله التي يقدر عددها بحوالي ٢٠ ألف نسمة، ولديها اتحاد يضم حوالي ثلاثين نادياً بقي عملها محصوراً في المجالين الاجتماعي والتراثي. ولقد بدأ الاتحاد مؤخراً يتفاعل مع الثورة الفلسطينية وأدخلت كلمة فلسطين على الاتحاد بعد نقاش طويل عام ١٩٧٦.

ويعد المهاجرون الأوائل وأولادهم أنفسهم أميركيين وهم يهتمون بدورهم في المجتمع الأميركي، وكيف يلعبون دوراً سياسياً للتأثير على السياسة الأميركية وعلى الأحزاب الأميركية وأعضاء الكونغرس، وبعضهم له مناصب حساسة في أجهزة الحكومة الأميركية، وبعضهم له دور محدود داخل الأحزاب الرئيسية عن طريق التبرع بالأموال والتأثير على المرشحين.

وأما المجموعة الأخرى من المهاجرين، فهي التي هاجرت خلال النكبة وبعدها (بين ١٩٤٨ ــ ١٩٦٠) وبعض أفرادها هاجر للاستقرار والعمل في أميركا، وبعضهم حضر للدراسة ثم استقر في أميركا. ويتميز هؤلاء بوعيهم السياسي وفهمهم للتطورات السياسية الحديثة. ولقد لعب هؤلاء دوراً هاماً في أوائل الخمسينات في تأسيس المنظمات والجمعيات العربية التي بدأت تلعب دوراً سياسياً واعلامياً في الساحة الأميركية.

وتجد بينهم التيارات السياسة المختلفة، ومنهم من عمل مع الهيئة العربية العليا وناضل مع الثورة الفلسطينية في الفترة (١٩٣٦ ــ ١٩٣٩)، ومنهم من عمل من خلال الأحزاب العربية كالبعث، والقوميين العرب والشيوعيين وغيرهم. ولهذا ساهم هؤلاء في تأسيس المنظمات والأحزاب العربية في أميركا، كمنظمة الطلبة العرب التي تأسست عام ١٩٥٤ ومنظمة الطلبة المسلمين واتحاد المسلمين الأميركيين أوائل ١٩٥٠، ومنظمات تابعة لحزب البعث والقوميين العرب في الفترة نفسها. ولكن الكثير من هؤلاء بسبب استقراره في أميركا واندماجه في المجتمع الأميركي لم يستطع أن يستمر في العمل السياسي والنقابي ويطوره وينميه، ولهذا اعتزل الكثير منهم العمل وأصبح كالمهاجرين الأوائل وكأنه أميركي. كما أن عدم استطاعة هذا الجيل التفاعل مع المهاجرين الأوائل ودخوله في أحزاب ومنظمات عقائدية متناقضة جعله يضعف العمل الفلسطيني في الساحة الأميركية.

وأما الجيل الثالث، فهو مهاجرو فترة (١٩٦٧ ــ ١٩٨٠)، ومعظم هؤلاء من الممكن تسميته بجيل «الثورة الفلسطينية» ممن عاشوا ظهور منظمة التحرير الفلسطينية وانجازاتها في السبعينات. كما أن الكثير من هؤلاء من مهاجري الأرض المحتلة الذين قاسوا من الاحتلال الصهيوني وناضلوا ضدّه ودخلوا السجون الصهيونية. ولهذا يتميز هذا الجيل بالوعي والحماس السياسيين، خاصة وان بينه نسبة مرتفعة من الشباب، هذا اضافة الى آلاف الطلاب الفلسطينيين الذين تدفقوا بعد ١٩٦٧ للدراسة في أميركا، ولعبوا دوراً هاماً في المجال السياسي والاعلامي والتعبوي، ولكن ظروفهم الحياتية والدراسية وبخاصة الظروف المعيشية الصعبة للمهاجرين من الأرض المحتلة حديثاً تمنعهم من التفرغ للعمل السياسي والمشاركة في النضال اليومي، ومع ذلك فقد ساهم هؤلاء في تأسيس وتطوير الجمعيات والمنظمات الفلسطينية الملتزمة بالثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ويمكن تلخيص الاتجاهات السياسية باتجاهين:

الأول: وهو الاتجاه المعتدل والذي يعكس تفكير المهاجرين الأوائل والطبقة التي استقرت في

أميركا من المهندسين والأساتذة وغيرهم، هؤلاء يؤمنون بامكانية التأثير على النظام الأميركي السياسي، ويعطون الأولوية للعملين السياسي والاعلامي، للتأثير على الرأي العام وعلى المؤسسات ومراكز القوى السياسية كالكونغرس والأحزاب الأميركية. ويتلخص فكر هؤلاء بأن لأميركا مصالح هامة في منطقة الشرق الأوسط، وأنه لحماية هذه المصالح على أميركا تحسين علاقاتها مع الدول العربية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني بما فيها حق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية. ويشير هؤلاء الى أن الدولة ستكون عامل استقرار في المنطقة ولن تتعارض مع المصالح الأميركية. ولهذا يركزون على نقد النفوذ الصهيوني في أميركا ويطالبون أميركا باتخاذ سياسة متكافئة بين اسرائيل والعرب ويطالبونها بعدم دعم اسرائيل في احتلال وتهويد الأراضي العربية وعدم امدادها بالأسلحة والأموال.

وأما الاتجاه السياسي **الثاني** فيطرحه الجيل الجديد من المهاجرين والمقيمين في أميركا وبخاصة من الملتزمين مع فصائل الثورة الفلسطينية والمؤيدين لفتح والفصائل الأخرى كالجبهة الشعبية والديمقراطية. ويرى هؤلاء أنه لا يمكن هزيمة الأمبريالية الأميركية سوى عن طريق تصعيد الكفاح المسلح. وهم يشجبون أي حوار مع الحكومة الأميركية التي يعتبرونها عدوة الشعوب، ولا يرون أي امكانية في تغير السياسة الأميركية لصالح الثورة الفلسطينية.

المنظمات والجمعيات الفلسطينية

لقد تطورت المنظمات والجمعيات الفلسطينية، في أميركا، تطوراً يعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجالية الفلسطينية، كما يعكس التحولات التاريخية التي مرت بها القضية الفلسطينية. ويمكن تقسيم المنظمات الفلسطينية الى ثلاثة أنواع تعكس هذا الواقع.

١ ــ الجمعيات الاجتماعية والثقافية التي أسسها المهاجرون الفلسطينيون الأوائل والتي لا تعكس موقفاً سياسياً واضحاً، والتي تهتم بالنشاطات الاجتماعية والعائلية، وتحاول المحافظة على التراث العربي للمهاجرين: ومن أهمها: اتحاد نوادي رام الله الذي تأسس أوائل عام ١٩٥٠ ويعد من أكبر الاتحادات الفلسطينية في أميركا، اذ لديه ما يزيد على عشرين نادياً في مختلف المدن الأميركية وما يزيد على عشرة آلاف عضو. وبسبب ظروف الهجرة الأولى لأميركا والجو الأميركي المعادي للعرب بعامة، اقتصر نشاط هذا الاتحاد ونواديه على النشاطات الاجتماعية، وكانت مؤتمراته السنوية تركز على احياء التراث العربي وتعميق الروابط بين أبناء الجالية الفلسطينية من رام الله واستمرار الارتباط بالوطن عن طريق ارسال المساعدات المالية لدعم المدارس والمستشفيات والمشاريع الخيرية والانمائية برام الله. وساهم المهاجرون الأوائل أيضاً في الجمعيات والنوادي العربية (كاتحاد الجاليات السورية اللبنانية، والنوادي العربية الثقافية وغيرها) والتي كانت تقوم في أوائل الخمسينات بنشاط عربي اجتماعي ثقافي.

ولكن هذه الاتحادات تطورت فيما بعد، وبخاصة بعد تطور الأحداث في الوطن العربي وظهور الثورة الفلسطينية وتدفق المهاجرين الفلسطينيين الجدد، نحو العمل السياسي فأضيف اسم فلسطين الى اتحاد نوادي رام الله عام ١٩٧٦، وبدأ الاتحاد يتخذ قرارات سياسية مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما ترك عدد كبير من المهاجرين الفلسطينيين الاتحادات العربية وانضموا للمنظمات الفلسطينية للتعبير عن مواقفهم السياسية.

٢ ــ وأما النوع الثاني من المنظمات الفلسطينية فهو تلك المنظمات التي بدأت تظهر في أوائل الستينات والتي اتسمت بالعمل السياسي والاعلامي الملتزم بدعم الثورة الفلسطينية. وبدأت هذه المنظمات والجمعيات تقوى وتنتشر بعد هزيمة ١٩٦٧ وتطور النضال الفلسطيني في الوطن، ومن أهمها صندوق فلسطين العربي الذي أنشىء عام ١٩٦٨ في الساحل الغربي بأميركا، وصندوق الأراضي المقدسة المتحد الذي انشىء عام ١٩٦٨، وذلك بهدف جمع التبرعات لمساعدة مؤسسات رعاية أسر الشهداء والمؤسسات الفلسطينية الخيرية في الأرض المحتلة، بالاضافة الى عشرات المنظمات الفلسطينية الأخرى كالهلال الأحمر الفلسطيني والمجلس الفلسطيني الأميركي، وجمعية مساعدة متضرري الحرب بفلسطين وغيرها. وشارك في تأسيس هذه المنظمات ودعمها عدد كبير من أبناء الجالية

الفلسطينية، معظمهم من المهاجرين الجدد بالاضافة الى الوطنيين من المهاجرين القدماء، ويأتي هؤلاء من طبقات مختلفة كرجال أعمال ومحامين وأساتذة بالاضافة الى طلاب وعمال وأصحاب متاجر صغيرة، ولكن ما يجمعهم جميعاً هو الالتزام بالثورة الفلسطينية والاستعداد لدعمها ومساندتها بشتى الوسائل.

كما نشط الفلسطينيون، وبخاصة الأساتذة والمهنيون بعد عام ١٩٦٧ في تطوير العمل العربي على الساحة الأميركية. وساهم عدد منهم في انشاء منظمات عربية جديدة ملتزمة كلياً بدعم الثورة الفلسطينية، ومن أهمها رابطة خريجي الجامعات الأميركية التي انشئت عام ١٩٦٨ وضمت، اضافة الى الأساتذة الفلسطينيين، عدداً كبيراً من الأساتذة والمهنيين العرب الذين هبوا لمساندة الثورة الفلسطينية. وجاء عدد كبير من هؤلاء الفلسطينيين من صفوف منظمة الطلبة العرب التي لعبت دوراً كبيراً وهاماً في الخمسينات في تخريج مجموعات من المثقفين الملتزمين بقضايا التحرر العربي وبخاصة قضية تحرير فلسطين. ولذلك انطلق هؤلاء من منظمة الطلبة العرب بعد تخرجهم من الجامعات الأميركية الى مجال العمل السياسي والتنظيمي في الساحة الأميركية، وقيادة المنظمات الفلسطينية والعربية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ولعل الميزة الرئيسية لهذه المنظمات الفلسطينية هي أنها تميزت بالواقعية والعمل الموضوعي النابع من واقع الجاليات الفلسطينية والعربية، واتسم مؤسسوها والعاملون فيها بالواقعية والعمل الموضوعي الجدي، والابتعاد عن الأطروحات والخلافات الأيديولوجية. ولهذا نجحت هذه المنظمات في القيام بعمل سياسي واعلامي ومالي مؤثر، وتمكنت من انجاح عدد من المشاريع والنشاطات المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وأما النوع الثالث من المنظمات الفلسطينية، فهو تلك المنظمات الملتزمة والتابعة لمنظمات المقاومة الفلسطينية، كأنصار فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والجبهة العربية والصاعقة وغيرها. وبرز هذا العمل في أواخر ١٩٦٩. وبدأته مجموعات من الشباب الملتزم بدعم فتح، والذي ركز على تنظيم الجالية الفلسطينية وتوجيه امكانياتها نحو دعم الثورة الفلسطينية، ثم تبعها بعد ذلك ظهور أنصار الفصائل الأخرى وانتشارها في الساحة الأميركية. وتميزت هذه المجموعات من الشباب الفلسطينيين بالوعي السياسي والايديولوجي والعمل الدؤوب والمستمر لانشاء المنظمات الفلسطينية وتقويتها في الساحة الأميركية ودفعها نحو التعاون وتوحيد العمل لدعم منظمة التحرير.

ولكن انتشار أنصار الفصائل، وطرح الخلافات الأيديولوجية والتنافس بين أنصار الفصائل الصغيرة عكس نفسه سلبياً على الجالية الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية. فانشقت بعض من المنظمات على نفسها بدل أن توحد صفوفها، وحاول أنصار الفصائل الصغيرة (كالشعبية والديمقراطية والجبهة العربية) السيطرة على بعض المنظمات الفلسطينية وتوجيهها نحو خط سياسي معين. وكان لمرحلة الخلاف (عام ١٩٧٣ — ١٩٧٦) بين ما يسمى بالرفض الفلسطيني وأنصار منظمة التحرير الفلسطينية أثره السلبي على العمل الفلسطيني والمنظمات الفلسطينية في الساحة الأميركية. هذا بالاضافة الى الحرب الأهلية في لبنان واثارها السلبية في الساحة الأميركية خاصة باضعاف العلاقة بين الفلسطينيين واللبنانيين، وكذلك الخلاف الفلسطيني السوري خلال الحرب الأهلية في لبنان، مما مزق أيضاً الجاليات العربية وحد من عملها المشترك لدعم القضية الفلسطينية.

المجلس الفلسطيني بأميركا الشمالية

في أواخر السبعينات، بدأت مرحلة جديدة من العمل الفلسطيني في الساحة الأميركية، اتسمت بالجدية في محاولة توحيد المنظمات والجمعيات الفلسطينية ووضع برامج عمل سياسي اعلامي شامل والانفتاح نحو المنظمات والجاليات العربية.

وساهم في ظهور هذه المرحلة عدة عوامل، أهمها تضييق رقعة الخلاف بين أنصار فصائل الثورة الفلسطينية، اذ اشترك هؤلاء معاً في عمل طويل خلال الحرب في لبنان لدعم الثورة الفلسطينية، كما أدرك هؤلاء بأن موضوع «الرفض والقبول الفلسطيني» لم يكن حقيقياً. كما كسب هؤلاء خبرة عملية في الساحة الأميركية جعلت فكرهم يتطور نحو الواقعية والتركيز على برامج العمل المشترك بهدف تعبئة الجالية

الفلسطينية وتوحيد صفوفها. هذا، اضافة الى تصاعد النضال الجماهيري في الأرض المحتلة وتزايد أساليب القمع والارهاب الصهيوني، مما جعل برامج العمل في الساحة الأميركية تتجه نحو دعم المؤسسات والجماهير الفلسطينية في الأرض المحتلة، وبخاصة في المجالين الاعلامي والسياسي.

وكان أنصار فتح وعدد من العاملين في الساحة الفلسطينية قد بدأوا، عام ١٩٧٧، بوضع مشروع لانشاء مجلس فلسطيني بأميركا يضم العملين السياسي والاعلامي فيها ويكون صوت الجالية الفلسطينية بأميركا المتحدث باسمها من أجل دعم منظمة التحرير الفلسطينية والدفاع عن مواقفها السياسية أمام الحملات الصهيونية العنيفة والواسعة في الساحة الأميركية. واستمرت دراسة وسائل تنفيذ المشروع أكثر من عام تخللتها مشاورات ونقاشات حول الدستور والأهداف ووسائل العمل بين مختلف المنظمات الفلسطينية وأنصار الفصائل الفلسطينية بأميركا. ولأول مرة ساهمت جميع المنظمات الفلسطينية، القديمة والجديدة، الاجتماعية والسياسية، والجاليات الفلسطينية من مختلف القطاعات والاتجاهات، في هذا المشروع الهام.

وبذلك، عقد المؤتمر التأسيسي للمجلس الفلسطيني بمدينة واشنطن بتاريخ ١٩ آب (أغسطس) ١٩٧٩ وحضره حوالى مئتين وخمسين مندوباً منتخبين من المنظمات والجمعيات الفلسطينية ومن تجمعات الجالية الفلسطينية في المدن الأميركية، وأقر المؤتمر دستوراً يحدد ملامح العمل الفلسطيني المقبل في الساحة الأميركية، كما جاء في مقدمة الدستور:

«ان الجالية العربية الفلسطينية في أميركا الشمالية تلتزم بالمبادىء التي تؤكد بأن شعب فلسطين يكوّن وحدة قومية واحدة، وأن فلسطين كجزء من الامة العربية، هي الوطن القومي لهذا الشعب، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد له. وأن الجالية العربية الفلسطينية في أميركا الشمالية تؤكد دعمها لنضال شعب فلسطين في تحقيق حقوقه القومية المشروعة بما فيها حق العودة لوطنه، وحق تقرير المصير، وحق الاستقلال القومي والسيادة في فلسطين تمشياً مع قرارات منظمة التحرير الفلسطينية».

وأقرت الأغلبية، في هذا المؤتمر التأسيسي، بأن المجلس الفلسطيني هو منظمة فلسطينية هدفها العمل في الساحة الأميركية للتأثير على الوضع السياسي ولدعم مواقف منظمة التحرير الفلسطينية. ولعل أهم ما في المجلس أنه جمع، لأول مرة، جميع المنظمات الفلسطينية والقيادات الفلسطينية السياسية داخل اطار واحد. وبذلك انتخب المؤتمر لجنة تنفيذية شاركت فيها المنظمات الفلسطينية الرئيسية وجميع أنصار فصائل الثورة الفلسطينية.

وبعد عمل تنظيمي وتأسيسي استمر طوال عام كامل، عقد المجلس مؤتمره الأول في مدينة نيويورك بتاريخ ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، وحضره حوالي أربعمائة وأربعين مندوبامنتخبين من المنظمات والجمعيات الفلسطينية والجاليات الفلسطينية، وأقر المؤتمر بياناً سياسياً طويلاً يوضح معالم العمل الفلسطيني بأميركا وخططه في المرحلة القادمة، كما انتخب لجنة تنفيذية ضمت ممثلين عن جميع المنظمات الفلسطينية وأنصار المقاومة والمثقفين الفلسطينيين. وشارك في ندوات المؤتمر وفد منظمة التحرير الفلسطينية للأمم المتحدة برئاسة فاروق القدومي (أبو اللطف) وعدد من أعضاء الوفد بمن فيهم أحمد صدقي الدجاني، وياسر عبد ربه، والشهيد ماجد أبوشرار، وشفيق الحوت. هذا، اضافة الى عدد من رؤساء البلديات من فلسطين المحتلة بمن فيهم رئيس بلدية الناصرة توفيق زياد، ورئيسي بلديتي الخليل وحلحول: فهد قواسمة ومحمد ملحم. وكان لهذه المشاركة أثرها على توجيه المؤتمر نحو العملين السياسي والاعلامي لدعم منظمة التحرير ودعم نضال الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، سواء في الجليل أم في الضفة الغربية. كما ظهر بوضوح التفاعل بين قيادات الشعب الفلسطيني وقواعده، وبين القادمين من الوطن والمهاجرين لأميركا منذ عشرات السنين، مما أثبت وحدة شعب فلسطين، قيادة وجماهيراً، بالرغم من الشتات في المنفى الأميركي.

د. حاتم الحسيني

البارونات النوويون

أصبح في حكم المؤكد أن اسرائيل تملك القدرة على انتاج قنابل ذرية، إن لم تكن قد أنتجتها وكدستها بالفعل. غير أن تفاصيل حصولها على المواد اللازمة والمعرفة التكنولوجية الضرورية، لم تزل سراً، تحرص اسرائيل نفسها، كما يحرص من سهلوا لها دخول النادي النووي، على عدم الكشف عنه. وضمن العديد من الكتب والتقارير التي نشرت أخيراً في أوروبا، حول موضوع الأسلحة النووية ونزع السلاح، صدر في بريطانيا كتاب يورد معلومات هامة تلقي الضوء على جوانب من تاريخ المجهود النووي الاسرائيلي، وعلى نسيج علاقاتها الدولية.

الكتاب، وهو بعنوان: «البارونات النوويون» (Nuclear Barons)، يكشف أن اسرائيل وقّعت، في عام ١٩٥٧، اتفاقية سرية مع فرنسا تقوم بموجبها هذه الأخيرة بتزويدها بمفاعل ذري. وكانت هذه الاتفاقية ضمن سلسلة من الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية التي عقدتها اسرائيل، بتوجيهات من بن – غوريون، مع فرنسا اثر أزمة السويس عام ١٩٥٦. والكتاب يؤكد أن ردود الفعل الاسرائيلية المحلية اقتصرت، حينذاك، على مجموعة من أعضاء هيئة الطاقة الذرية الاسرائيلية، التي استقال سبعة من أعضائها الثمانية احتجاجاً على ما يتبين الآن أنه كان الدخول في حلبة صنع القنبلة الذرية. ولم يُعطَ تفسير، في ذلك الوقت، لاستقالة هؤلاء الأعضاء، وهم أساتذة علوم مشهورون، كما لم يقم البرلمان الاسرائيلي ببحث هذا الأمر. ولم يبق في الهيئة إلا رئيسها، د. أرنست برغمان، الذي كان داعيةً متحمساً لصنع قنبلة ذرية، وقد بقي في مركزه، رئيساً لهيئة استقال أعضاؤها، حتى عام ١٩٦٦.

وفي عام ١٩٦٠، اكتشفت المخابرات الأميركية أن مصنع النسيج، الذي بنته اسرائيل في صحراء النقب، في ديمونا، لم يكن إلا مفاعلاً ذرياً اشترته من فرنسا عام ١٩٥٧، بموجب الاتفاقية السرية المذكورة. وإثر ذلك ضغطت إدارة ايزنهاور على اسرائيل للإعلان عن حقيقة المصنع، فأعلن بن – غوريون، في النهاية، في البرلمان الاسرائيلي، أن هناك مفاعلاً ذرياً في صحراء النقب، وأنه بني «لأغراض سلمية»، بموجب اتفاقية عقدت مع فرنسا قبل ثلاث سنوات. وفي أعقاب ذلك شكلت مجموعة من الأكاديميين والعلماء الاسرائيليين، ومنهم أثنان من أعضاء هيئة الطاقة الذرية المستقيلين «لجنة نزع الأسلحة النووية من الصراع العربي – الاسرائيلي»، فكان في هذه التسمية إيحاء بأن هناك في الصراع أسلحة نووية بالفعل، واسرائيلية بطبيعة الحال.

غير أنه لم يكن بمقدور المفاعل الذري وحده إنتاج بلوتونيوم صالح لصنع القنبلة، إذ كان على الاسرائيليين، لتحقيق ذلك، أن يحصلوا على مصنع كيمياوي خاص يعرف بمصنع «إعادة

معالجة، لاستخلاص البلوتونيوم من قضبان الوقود المستنفد. وكانت اسرائيل تعلم أن بناء مصنع كهذا يحتاج لبضع سنوات، وكانت تريد، في هذه الأثناء، تحسين علاقاتها مع أميركا، تلك العلاقات التي توترت اثر معرفة أميركا بالاتفاقية السرية مع فرنسا. فسعى بن ــ غوريون إلى اجتماع مع كينيدي، إلا أن كينيدي، الذي أبدى، خلال السنوات الأولى من إدارته، قلقاً تجاه احتمال صنع اسرائيل لقنبلة ذرية، تجاهل تحركات بن ــ غوريون الديبلوماسية. وفي النهاية توجه بن ــ غوريون إلى أميركا، دون دعوة رسمية من البيت الأبيض، بحجة الحصول على درجة فخرية. وكان يأمل أن تقوم الزعامات اليهودية بترتيب اجتماع له مع كينيدي، خلال زيارته، فتم له ما أراد؛ إذ التقى الرجلان في أيار (مايو) ١٩٦١ بشكل غير رسمي في فندق والدورف استوريا في نيويورك.

كان كينيدي صارماً تجاه اسرائيل، ولم يكن ذلك، فقط، بسبب المعاهدة التي عقدتها مع فرنسا دون علم أميركا، ولكن أيضاً لأن المعاهدة أبرمت دون توقيع اتفاقيات «السلامة» الاعتيادية، مثل الاعلان مسبقاً عن الأهداف السلمية والموافقة على عمليات التفتيش المنتظمة، التي كانت أميركا تطلبها من الدول التي تشتري منها مفاعلات ذرية. وطلب كينيدي من بن ــ غوريون السماح لمفتشين أميركيين بالدخول إلى موقع المفاعل الذري؛ فوافقت اسرائيل على عمليات تفتيش عشوائية غير منتظمة، وليس على تفتيش كامل ودوري، كالذي تجريه أميركا على صادراتها من المفاعلات. إلا أن المستشارين التقنيين لكينيدي اعتقدوا أن التفتيش المتفق عليه سيكون كافياً إذا حصلوا على معلومات دقيقة عن كميات اليورانيوم التي تستوردها اسرائيل. وللحصول على هذه المعلومات اعتمدوا على مجموعة المزودين الغربيين التي كانت تراقب شحنات اليورانيوم على نطاق العالم كله. وتؤكد مذكرات وزير الخارجية الفرنسي، في تلك الفترة، موريس كوف دي مورفيل، اقتناع أميركا بكفاية الاعتماد على عمليات الرقابة التي تقوم بها المجموعة. فهو يقول في وصفه لاجتماعين له في البيت الأبيض، في أيار (مايو) وتشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٣، ان كينيدي عبّر في كليهما عن قلقه من برنامج اسرائيل الذري، وأبلغه أن أميركا تنوي استعمال كافة الوسائل التي في متناولها لتنظيم عمليات رقابة صارمة على اسرائيل، ويضيف دي مورفيل أن أميركا أبدت اهتماماً خاصاً بكشف مشتريات اسرائيل من اليورانيوم الطبيعي من البلدان الأخرى. ويبدو أن أميركا نجحت في ذلك، مدة من الوقت. فقبل ثلاثة أشهر من اجتماع دي مورفيل الأول مع كينيدي، في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٦٣، اجتمعت مجموعة المزودين الغربيين، وحضرت الاجتماع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكندا وبلجيكا وجنوب أفريقيا واستراليا. وفي هذا الاجتماع، أعطت جنوب أفريقيا تفاصيل كاملة عن مبيعاتها من اليورانيوم إلى اسرائيل. وقد حصل مؤلفا الكتاب على وثائق هذا الاجتماع بعد أن طلباها بموجب قانون حرية المعلومات الأميركية.

ولكن يبدو أن الموقف الأميركي تغير بعد ذلك. ففي عام ١٩٦٨، استخلص المحللون في المخابرات المركزية أن اسرائيل نجحت في صنع أسلحة نووية. ولم يحاول ليندون جونسون خليفة كينيدي أن يتخذ أية خطوات لمعاقبة اسرائيل، خاصة وأنه تلقى تقرير المخابرات في هذا الشأن، حين كانت اسرائيل في أوج مجدها بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ومن جهة أخرى كانت معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، التي بادرت أميركا إلى تبنيها، تمر في مرحلة دقيقة في ذلك العام، إذ لم تكن البلدان، التي كانت أميركا تأمل أن توقع المعاهدة، قد اتخذت قراراً نهائياً بذلك. ولذا لم يكن من مصلحة جونسون أن يطلع العالم أن نادي الخمسة النوويين أصبح مكوناً من ستة أعضاء. ويذكر الكتاب أن الرئيس جونسون طلب من رئيس وكالة المخابرات المركزية، عندما أخبره أن اسرائيل تملك قنبلة، ألّا يخبر أحداً بذلك، ولا حتى دين راسك وروبرت ماكنمارا. وقد جاء ذلك على لسان المدير التنفيذي للعمليات في المخابرات المركزية الأميركية، في شهادة أدلى بها أمام هيئة الرقابة النووية الأميركية ترد في الصفحة ١٧٨ من المجلد الثالث من تقرير للهيئة بعنوان: «تحقيق في شهادة المدير التنفيذي للعمليات»، أفرجت عنه الهيئة بناء على طلب «مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية الأميركي». ولكن هذه الصفحة ليست إلا صفحة واحدة من ثلاث صفحات تشكل، بمجموعها، الشهادة

الكاملة. ويبدو أن هذه الصفحة قد أفرج عنها بينما حذفت الصفحتان الأخريان نتيجة خطأ مكتبي، طبقاً لما قاله أحد رسميي هيئة الرقابة للمؤلفين.

وأكد تقرير آخر لوكالة المخابرات المركزية، عام ١٩٧٤، حصل عليه أحد المحامين بموجب قانون حرية المعلومات، وقالت الوكالة، فيما بعد، انها أفرجت عنه خطأ، أن الوكالة تعتقد «أن اسرائيل أنتجت أسلحة نووية، وحكمنا مبني على أساس حصول الاسرائيليين على كميات كبيرة من اليورانيوم، جزئياً بوسائل سرية، وعلى الطبيعة الغامضة لجهود اسرائيل في حقل تعزيز اليورانيوم وعلى استثماراتها الواسعة في نظام صواريخ مكلفة مصممة لحمل رؤوس حربية نووية».

وعلى الرغم من أن افتقار تقرير عام ١٩٧٤ هذا إلى الشواهد المحددة على امتلاك اسرائيل لقنبلة ذرية إلا أنه واضح في تلخيصه لشبكة المعلومات المعقدة، التي تشير إلى ذلك، تلك الشبكة التي تضم معلومات عن مزيد من الاتفاقيات السرية مع فرنسا للحصول على مصنع إعادة معالجة، وقيام عملاء اسرائيل السريين بسرقة سفينة محملة باليورانيوم في البحر الأبيض المتوسط، والشكوك حول قيام اسرائيل بسرقة يورانيوم معزز صالح لإنتاج القنابل في مصنع في بنسلفانيا.

وتبين القصة المتشابكة أن مشروع اسرائيل لصناعة القنبلة لم يكن جانباً عرضياً نجم عن برنامج نووي «سلمي». بل كان، منذ البداية، مشروعاً متوجهاً كليةً نحو هدف واحد هو الخيار العسكري.

ويبدو أن فرنسا لعبت دور قابلة المشروع ومربيته. فمن المعروف أن فرنسا زودت اسرائيل بمفاعل الماء الثقيل، في ديمونا، القادر على إنتاج كميات من الوقود المستنفد في السنة الواحدة يمكن أن يستخلص منها بلوتونيوم يكفي لصنع ١,٢ قنبلة قدرتها ٢٠ كيلو طن. ولكن السؤال، الذي ظل مدة طويلة دون إجابة، هو ما إذا كانت فرنسا قد زودت اسرائيل أيضاً بمصنع قادر على استخلاص البلوتونيوم بطريقة إعادة المعالجة. ولعل المساهمة الكبرى للكتاب هي أنه يكشف أن ذلك هو ما حدث بالفعل. فقد قابل المؤلفان، في حزيران (يونيو) عام ١٩٧٨ في باريس، العالم الفرنسي فرانسيس بيرين الذي رئس الهيئة الفرنسية للطاقة الذرية بين عامي ١٩٥١ و ١٩٧٠. وأكد بيرين أن مصنع إعادة المعالجة كان جزءاً غير مباشر من صفقة عام ١٩٥٧ الأصلية وقال: «لقد رفضنا أن نبيع اسرائيل مصنعاً كيماوي، ولكنهم بالطبع تعلموا كيمياء البلوتونيوم معنا. وطلبوا من شركة فرنسية مساعدتهم في بناء هذا المصنع. فتركنا نحن الشركة تقوم بعملها دون أن نحدد لها تماماً ما يجب أن تفعل أو تستعمل». وأضاف بيرين، أن التعاون في هذا الحقل استمر حتى عام ١٩٦٦، أي بعد عودة ديغول إلى الحكم بثلاث سنوات. وكان وزير خارجية فرنسا الديغولي دي مورفيل قد قال في مذكراته: «اتخذنا بسرعة، بعد عودة ديغول إلى الحكم، خطوات لمنع امتداد التعاون (مع اسرائيل) إلى حقول أخرى، ونعني بهذا استخلاص البلوتونيوم لأغراض عسكرية». ولكن يبدو أن اتخاذ هذه الخطوات لم يكن بالسرعة التي يدعيها دي مورفيل.

وقد أدلى ثلاثة قادة فرنسيين باعترافات غير مباشرة، في كتاب فيليب سيمونو الذي صدر عام ١٩٧٦ بعنوان: «النوويوقراطيون»، تدعم ما يذهب إليه بيرين. وعلى الرغم من أن الكتاب لم يفصح عن أسماء هؤلاء، إلا أن المراقبين الفرنسيين توصلوا إلى معرفتهم. وأول هؤلاء هو روبرت غابي الذي كان في الخمسينات رئيساً لمحطة تعزيز يورانيوم فرنسية، ثم أصبح وزيراً ديغولياً. وقد أجاب على سؤال حول ما إذا كانت فرنسا قد ساعدت اسرائيل في حقل الأسلحة النووية بقوله: «نعم، أكثر مما يظن العالم». أما الرجل الثاني، وهو جورج بيس الذي كان يعمل في برنامج تعزيز اليورانيوم الفرنسي، فقد أجاب على السؤال نفسه بقوله: «لا تعليق». ولكنه عاد فقال: «لقد بنيت مصنعاً في (؟...) ولم يكن لصنع المربيات. لقد أطعت أوامر غي موليه، وفيما بعد ديغول. فعلت ذلك دون تردد ولست آسفاً على شيء». وكان الرجل الثالث رئيساً لشركة طلب منها أن تزود اسرائيل بمواد نووية. وقد ذكر أنه أرسل إلى بييد غوبلومات، رئيس هيئة الطاقة الذرية الفرنسية حينذاك، رواية كانت قد صدرت حديثاً تتخيل دمار العالم بعد صدام نووي في الشرق

الأوسط، فأجاب غويلومات بالقول: «هذه أوامر الحكومة».

وحدد بيرين أيضاً اسم الشركة الفرنسية التي اشتركت في بناء مصنع إعادة المعالجة في اسرائيل، وهي سانت غوبين، الشركة نفسها التي بنت مصانع مماثلة لبرنامج الأسلحة النووية الفرنسي. وقد قامت الشركة بتزويد اسرائيل بالتصاميم العامة وتركت لمهندسي الذرة الاسرائيليين استخلاص التفاصيل. وتفيد مقابلة أجراها مؤلفا الكتاب، في تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٨٠، مع أحد خبراء الأسلحة الذرية الاسرائيليين، الذي طلب عدم ذكر اسمه، أن عدداً من مهندسي الذرة مات بإصابات لها علاقة بالبلوتونيوم قبل الإنتهاء من المشروع.

ويبدو أن اسرائيل صممت على المضي في صنع القنبلة، بعد حرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، إذ عاد صقور جماعة الضغط: بيرس ودايان ود. برغمان، إلى المسرح، في عام ١٩٥٧، من شبه عزلة، عندما أصبحت غولده مئير رئيسة للوزراء. وكان هؤلاء قد عُزلوا مؤقتاً، عندما أطيح بزعيمهم بن — غوريون وحل مكانه ليفي اشكول، عام ١٩٦٣. فقد جمد أشكول مشروع القنبلة الذرية مؤقتاً، ورفع الشعار الذي ما زال قادة اسرائيل يرددونه دون أن يقنعوا به أحداً: «لن تكون اسرائيل أول دولة تدخل السلاح النووي إلى الشرق الأوسط». وقام أشكول، في ربيع عام ١٩٦٦، بطرد د. أرنست برغمان من وظيفته في هيئة الطاقة الذرية، وفي الوقت نفسه من وظيفته كمدير عام لوزارة الدفاع الاسرائيلية. ونقلت مسؤولية هيئة الطاقة الذرية من وزارة الدفاع إلى مكتب رئيس الوزراء، وعينت هيئة جديدة، ذات توجهات أكاديمية وصناعية، برئاسة أحد العلماء الذين تمردوا على الهيئة القديمة عام ١٩٥٧. لكن مجيء غولده مئير إلى الحكم، وعودة اللوبي النووي إلى مراكز الحكم وشعور اسرائيل، بعد انتصارها في الحرب، أن باستطاعتها تجاهل الضغوط الدولية، لم يعنِ إحياء خيار صنع القنبلة فحسب، بل تمت صناعتها بالفعل.

وفي عام ١٩٦٨، شعر الاسرائيليون بحاجتهم إلى زيادة مخزونهم من اليورانيوم الطبيعي. فقام وكلاء المخابرات السرية الاسرائيلية «الموساد» بوضع وتنفيذ خطة جريئة لسرقة حمولة سفينة تحمل ٢٠٠ طن من اليورانيوم الطبيعي. وكانت السفينة قد توجهت، بعد تعبئتها بـ ٥٦٠ برميل من اليورانيوم في أنتويرب في أواسط شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٦٨، إلى جنوى، إلا أنها اختفت في عرض البحر. فبدلاً من أن تتجه إلى الشمال (إلى جنوى) أبحرت شرقاً متوجهة إلى المياه بين تركيا وقبرص، حيث قابلت سفينة شحن اسرائيلية ونقلت حمولتها إليها.

وكان اليورانيوم المفقود خاضعاً تقنياً للإجراءات الأمنية التي تفرضها هيئة الطاقة النووية الأوروبية (يوراتوم) ولأنّ اليورانيوم الطبيعي ليس «حساساً» فإن تحركات شحناته تسجل ولكنها لا تراقب. وتدعي المخابرات الأميركية أنها لم تعلم بهذه السرقة، إلا بعد سنة من وقوعها. وظل الأمر سراً محكماً إلى أن تسرب في ربيع عام ١٩٧٧.

والأغلب أن تكون اسرائيل قد حصلت على مواد انشطارية من مصدر آخر، إذ يعبر بعض صانعي السياسة الأميركيين عن اعتقادهم بأن اسرائيل حصلت على يورانيوم معزز رفيع، من محطة ذرية في الولايات المتحدة. فقد اختفى ٢٠٠ رطل من اليورانيوم المعزز من مصنع تعزيز في أبولو، بنسلفانيا. وقد اكتشفت هيئة الطاقة الذرية الأميركية فقدان هذه الكمية من اليورانيوم خلال تفتيش اعتيادي للمصنع عام ١٩٦٥. وعلى الرغم من عدة تحريات أخرى قامت بها الهيئة والمكتب الفيدرالي للتحقيقات، لم يعرف مصير اليورانيوم المفقود. ولكن الشكوك التي تحوم حول ضلوع اسرائيل في الأمر، قوية. فرئيس الشركة الخاصة التي تملك المصنع، صهيوني، وكانت الشركة تتعامل مع اسرائيل تجارياً وتزودها بمواد نووية «غير حساسة».

وإذا كانت هذه الشواهد والقرائن مما يدل على أن اسرائيل صنعت قنابل ذرية، فهل هناك ما يشير إلى أنها قامت بتجريب هذه القنابل؟ الأغلب نعم. فقد بدأ يتبين، بوضوح متزايد، أن اسرائيل وجنوب أفريقيا قامتا بتجربة انفجار نووي جوي، في صبيحة ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩، قرب جزيرة الأمير ادوارد في جنوب المحيط الأطلسي على درجة ٤٦ جنوباً و ٤٠ شرقاً على التقريب. وأتى أول الشواهد على أن انفجاراً نووياً جوياً قد حدث، من القمر الاصطناعي

الأميركي، فيلا، الذي أطلق عام ١٩٦٩ ليراقب التجارب النووية في الجو. وهو يحتوي على مقياسين يلتقطان ما يسمى «بالتوقيع البصري» لكل انفجار نووي. وهذان المقياسان مصممان بحيث يتجاهلان ومض البريق والنيازك. ويستجيبان، فقط، لكرة اللهب النووية. وحتى أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩، كان هذا القمر قد سجل ٤١ انفجاراً، وكان صحيحاً في كل مرة. وجاء ما حدث قرب جزيرة الأمير ادوارد ليكون التسجيل الثاني والأربعين.

وجاء الدليل الثاني من تلسكوب راديوي في المرصد الأميركي في أريسيبو في بورتوريكو. فقد التقط هذا التلسكوب تموجاً، في طبقة الأيونوسفير، له من القوة والسرعة والاتجاه ما يشير إلى حدث رئيسي له سمات اختبار نووي.

أما الدليل الثالث، فكان أن مختبر الأبحاث التابع للبحرية الأميركية سجل إشارات صوتية تنتقل عبر الماء بعضها بقرب جزيرة الأمير ادوارد بينما بدا البعض الآخر وكأنه صدى للإشارات الأولى بعد ارتدادها، إذ اصطدمت بالرف الجليدي في القطب الجنوبي.

والدليل الرابع هو أن المخابرات الأميركية شهدت، في تقرير لها رفعته إلى لجنة الاستخبارات في الكونغرس، أنه كانت هناك قوة مهام بحرية جنوب افريقية في المنطقة في ذلك الحين.

وهناك قرائن تشير إلى الصلة الاسرائيلية بالأمر. فقد قام وزير الدفاع الاسرائيلي الأسبق، عيزر وايزمن، بزيارة إلى جنوب أفريقيا في آب (أغسطس) ١٩٧٩، ظلت طي الكتمان، اجتمع خلالها برئيس هيئة الطاقة الذرية في جنوب أفريقيا ابراهام راوز. وبعد حادث ٢٢ أيلول (سبتمبر) مباشرة، قام زائر اسرائيلي آخر هو الزعيم عاموس حوريف العالم الذي يعمل في القوات المسلحة الإسرائيلية بزيارة جوهانسبرغ. والجدير بالذكر أن تقارير استخبارات أميركية تسربت إلى الصحف مشيرة إلى قيام أبحاث ذرية اسرائيلية ـ جنوب أفريقية مشتركة تعزز الصلات الوثيقة بينهما في الحقل العسكري.

فلورا لحام

السياسة الأميركية والقضية الفلسطينية
١٩١٧ ــ ١٩٨١

البدايات

قبل أن يدلي اللورد بلفور، وزير خارجية بريطانيا، بتصريحه الشهير في ١٩١٧/١١/٢، كانت مسودات عديدة قد تبودلت بينه وبين المنظمة الصهيونية، كما عرض مضمون هذا التصريح على رئاسة جمهورية الولايات المتحدة الأميركية التي وافقت عليه في برقية وجهها الكولونيل هاوس، مستشار الرئيس، الى وزارة الخارجية البريطانية، بتاريخ ١٩١٧/١٠/١٦.

هذه الموافقة على تصريح بلفور، الذي وعد فيه باقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، بالاضافة الى تقرير لجنة الخبراء الأميركية حول فلسطين، الذي قدم الى الرئيس ويلسون، بناءاً على طلبه في ١٩١٩/١/١٢، يمكن اعتبارهما بداية التماس المباشر للسياسة الأميركية مع القضية الفلسطينية: ففي تلك الفترة كانت الولايات المتحدة الأميركية ترسم مستقبل علاقاتها مع العالم خارج القارة الأميركية بعد ان ادى تدخلها في الحرب العالمية الأولى الى انتصار الحلفاء، ووصلت طاقة بورجوازيتها الانتاجية الى اغراق السوق الداخلية الأميركية، ليضعها ذلك في بداية طريق اقتسام النفوذ في العالم الخارجي مع الدول الامبريالية القديمة (بريطانيا، فرنسا، المانيا الخ...).

وتحت شعار حقوق الإنسان، طرح ويلسون مبادئه الأربعة عشر كتغطية ايديولوجية لهجوم الامبريالية الجديدة: فالولايات المتحدة الأميركية لم تكن تملك مواقع خارجية تسمح لها بخوض مواجهة مباشرة مع المملكة المتحدة على الأرضية نفسها (الاستعمار المباشر). هذا من جهة، ومن جهة ثانية كانت بريطانيا لا تزال تملك من القوة ما يسمح لها بالدفاع عن مستعمراتها الواسعة. ولذلك، حملت السياسة الأميركية، في تلك الفترة، لواء ضرورة استقلال البلدان الواقعة تحت الاستعمار.

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، برزت أمام الحلفاء مشكلة الولايات العربية التي كانت تحت الحكم العثماني والتي أعلن شعبها عن رغبته في قيام دولة عربية واحدة مستقلة، في حين كانت تقتضي مصلحة الحلفاء مجتمعين، (ومن بينهم أميركا) تجزئة هذا الشعب بأي ثمن لتسهيل عملية ادخاله في العلاقات الاقتصادية الامبريالية من جهة أولى، ولجعله تابعاً من جهة أخرى: اذ ان وحدته تؤدي الى قيام دولة فتية على أرضية علاقات انتاج معادية للعلاقات الامبريالية ومزاحمة لها، في ما يسمى اليوم ببلدان العالم الثالث.

تقدمت لجنة الخبراء الأميركية بعدة اقتراحات منها:

ــ فصل فلسطين عن سوريا وقيام دولة منفصلة يدعى يهود العالم للاستيطان فيها، كي تصبح دولة يهودية تبسط سيطرتها على مصادرها الخاصة للطاقة المائية والري، من على جبل

حرمون شمالاً والى الشرق من نهر الاردن.

ــ وضع هذه الدولة تحت اشراف بريطانيا كدولة منتدبة عن عصبة الأمم، ويمكن الاعتماد عليها كي تمنح اليهود ذلك المركز الممتاز المميز الذي يجب حصولهم عليه.

لقد مثل هذا التقرير جوهر امكانات السياسة الأميركية في تلك الفترة، ولكنه لم يمثل طموحات ويلسون في ان تكون للولايات المتحدة حصة ما في هذه المنطقة، فحاول وضع الأساس «الشرعي» لها في لجنة الاستفتاء الموفدة الى الشرق الأوسط (لجنة كينغ ــ كراين)، وقد تكونت هذه اللجنة بناء على اقتراح قدمه الأمير فيصل في مؤتمر الصلح في باريس وتلقفه الرئيس الأميركي، ويقضي هذا الاقتراح بارسال لجنة أميركية ــ بريطانية ــ فرنسية ــ ايطالية الى الشرق الأوسط للتحقيق في رغبات الأهالي.

ومع ان الدول الثلاث الأخرى امتنعت عن ارسال مندوبين عنها، فقد أوفد ويلسون اللجنة التي اقتصرت على مندوبين أميركيين وجابت فلسطين وسوريا ولبنان بين العاشر من حزيران (يونيو) والثامن والعشرين من آب (أغسطس) من سنة ١٩١٩، وقدمت تقريرها الذي اقترح نظام الانتداب على سوريا لمدة محدودة، وأوصى بان تفاتح الولايات المتحدة لتكون دولة منتدبة على سوريا، واذا لم تستطع ذلك فليكن الانتداب من نصيب بريطانيا. ولكن المعارضة العنيفة التي لقيها اقتراح كينغ ــ كراين من الصهاينة، لأنه أشار الى عدم فصل فلسطين عن سوريا ولأن الصهاينة كانوا يعتمدون في حينه على بريطانيا لتحقيق حلمهم التاريخي، أدت الى اهمال اقتراحات اللجنة من قبل الرئيس ويلسون وتحويلها الى ذمة التاريخ.

لم يكتف الصهاينة بالتجاهل الرسمي لتقرير كينغ ــ كراين من قبل الادارة الأميركية بل صعدوا من نشاطهم في الولايات المتحدة الأميركية حتى استطاعوا استصدار قرار من الكونغرس الأميركي بتاريخ ١٩٢٢/٩/٢١ يؤيد اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ويطلب من الادارة الأميركية العمل على ذلك بالتعاون مع بريطانيا.

وفي ١٩٢٤/١٢/٣، عقدت الولايات المتحدة وبريطانيا معاهدة أكد فيها الطرفان ضرورة وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وضرورة انجاز تحقيق وعد بلفور واعطاء قسط من الحكم الذاتي لليهود في فلسطين، وتأكيد اعطاء صفة مؤسسة عامة لوكالة يهودية تتولى أمر التعاون مع الادارة البريطانية والادارة الأميركية في جميع الشؤون الخاصة بمصلحة «الشعب» اليهودي، وعلى الدولة المنتدبة، أي بريطانيا، أن تسهل بكل الوسائل، الهجرة اليهودية الى فلسطين، كما ان على بريطانيا واجب استشارة الولايات المتحدة والحصول على موافقتها قبل القيام بأية خطوة تتعلق بمستقبل فلسطين.

وهكذا، استطاعت الولايات المتحدة ان تحصل من بريطانيا على اعتراف بأنها شريك ولو استشاري، في تحديد مستقبل فلسطين، وحصل الصهاينة على ورقة ضغط دائمة على السياسة البريطانية، في ما يخص مستقبلهم في فلسطين.

وقد تجلت أهمية هذه المعاهدة في تأمين النقلة النوعية التي حققتها السياسة الأميركية في أوائل الأربعينات، بعد ان اضطرت بريطانيا تحت ضغط ثورة ١٩٣٦ في فلسطين ان تتبنى تقرير اللجنة الملكية (لجنة بيل) الذي أوصى بتقسيم فلسطين. فما ان نشرت الحكومة البريطانية نتائج التقرير، وأعلنت عن عزمها تبني توصياته، حتى وجه الرئيس الأميركي روزفلت، في ١٩٣٧/٧/٨، رسالة الى المنظمة الصهيونية أعلن فيها رفض الولايات المتحدة لسياسة بريطانيا الجديدة في فلسطين واصرار الادارة الأميركية على ان فلسطين بكاملها هي وطن اليهود القومي. كما تبادلت وزارتا الخارجية الأميركية والبريطانية، خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٧/٧/٦ و١٩٣٧/٨/٤، عدة مذكرات اتهمت الولايات المتحدة فيها بريطانيا بالخروج عن معاهدة ١٩٢٤ وعدم استشارة الولايات المتحدة، كما تقضي المعاهدة بذلك. ومع ان بريطانيا حاولت التنصل من ذلك، بتقديم تفسير مختلف للمعاهدة، الا أنها اضطرت تحت الضغط الأميركي ــ الصهيوني الى تحويل تقرير لجنة بيل الى مجلس عصبة الأمم التي قررت تجميده واعادة دراسته مجدداً.

المرحلة الثانية

أدت الأزمة الاقتصادية سنة ١٩٢٩، اضافة الى بروز النازية في ألمانيا والفاشستية في ايطاليا، كقوتين فتيتين تنازعان بريطانيا على مستعمراتها،

الى زعزعة السيطرة العسكرية والاقتصادية البريطانية في القارات الأربـع. وجاءت الحرب العالمية الثانية لتستنزف نهائياً امكانية بريطانيا في الاستمرار كزعيمة للامبريالية العالمية، في حين أدت الأسباب نفسها، مضافاً اليها تنامي قوة الولايات المتحدة الأميركية، الى بروز الأخيرة كقوة طاغية وحيدة تحتاجها بريطانيا بخاصة وأوروبا بعامة، لتمكين المجتمع الرأسمالي من النهوض ثانية من الحضيض، في ظل تنامي قوة جديدة برزت على الساحة الدولية هي الاتحاد السوفياتي أولاً، والمنظومة الاشتراكية فيما بعد.

وخلال فترة ما بين الحربين العالميتين، كان الصهاينة يتوجهون أكثر فأكثر باتجاه الولايات المتحدة ناقلين معهم قوتهم الاقتصادية وما تفرضه بالتالي من قدرة على التحكم بادارة الدفة السياسية للبلاد.

وافسح تنامي قوة الولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً وضعف الامبرياليات الأوروبية للولايات المتحدة مجال شق طريق زعامة العالم الامبريالي وبالتالي تسلماً مباشراً للمهام الامبريالية في الشرق الأوسط ومنه فلسطين، ولذلك كانت تصفية المستعمرات البريطانية وربط هذه المستعمرات بدولاب الادارة الأميركية أهم نتائج الحرب العالمية الثانية، ولعل جواب تشرشل لستالين وروزفلت في يالطا: «انني لا أمثل صاحبة الجلالة في هذا المؤتمر كي أصفي ممتلكات جلالتها»، يلخص بكثافة عالية ملامح الانتقال وشروطه.

ومع هذا الانتقال شهدت سنوات ما بعد الحرب الثانية تواجداً أميركياً واهتماماً متزايداً من الادارة الأميركية بالشرق الأوسط والقضية الفلسطينية.

قبل نهاية الحرب الثانية، وفي ١٩٤٤/٣/٩، أعلن الرئيس الأميركي روزفلت في تصريح له ان الولايات المتحدة الأميركية لم تعلن موافقتها أبداً على الكتاب البريطاني الأبيض الصادر سنة ١٩٣٩ ـ والذي يقيد الهجرة اليهودية، وأتبع الرئيس الأميركي تصريحه هذا بحملة واسعة مؤيدة للأطماع الصهيونية في فلسطين، اضطرت الملك عبد العزيز آل سعود، حليف الولايات المتحدة، الى توجيه كتاب له يشرح فيه حقوق العرب في فلسطين، ويلمح الى ان نفاد صبر العرب ويأسهم من مستقبلهم سيضطرانهم للدفاع عن هذه الحقوق. وجاء جواب روزفلت على الرسالة غامضاً ويتضمن ان الحكومة الأميركية لا تتخذ قراراً في ما يختص بالوضع الأساسي في تلك البلاد بدون استشارة تامة مع كل من العرب واليهود.

اضطرت الحكومة البريطانية، تحت ضغط تصريح روزفلت، في ١٩٤٤/٣/٩، والهجوم الأميركي السياسي، الى القبول بتشكيل لجنة أميركية ـ بريطانية مشتركة. وفي ١٩٤٥/١١/١٣، أعلن أرنست بيفن، وزير الخارجية البريطاني، أمام مجلس العموم، عن تشكيل هذه اللجنة. وفي ١٩٤٥/١٢/١٩، وقبل ان تبدأ اللجنة مهامها، اتخذ الكونغرس الأميركي قراراً اجماعياً اعتبر فيه ان اهتمام الرئيس الأميركي ترومان، الذي خلف روزفلت، بقضية فلسطين هو في محله، وعلى الادارة الأميركية ان تبذل مساعيها لتكون لليهود الحرية في استئناف بناء فلسطين كوطن قومي لهم.

وبعد ان أجرت اللجنة تحقيقاتها خلال شهري شباط (فبراير) وآذار (مارس) ١٩٤٦، قدمت تقريرها، في ١٩٤٦/٤/٢٢، الى الادارتين الأميركية والبريطانية، وأوصت فيه بانه يجب ان يستمر الحكم في فلسطين تحت الانتداب الى ان يتم تنفيذ وصاية الأمم المتحدة عليها، وطالبت باصدار تصريح من ثلاثة مبادىء يتضمن أن لا تكون فلسطين دولة عربية أو يهودية، وان يضمن الشكل النهائي للحكم حقوق الطوائف الثلاث ومصالحها، ويمنح السكان بمجموعهم أكبر نصيب من الحكم الذاتي. وشددت اللجنة في توصياتها على ضرورة منح شهادات هجرة فورية لمائة ألف يهودي الى فلسطين.

لم يأت التقرير متناسباً مع سياسة ترومان فأعلن، في ١٩٤٦/٤/٣٠، موافقته على البند المتعلق بالهجرة ورفض التوصيات والاقتراحات الأخرى وطالب بريطانيا بتنفيذ هذا البند، وفي اليوم التالي، أعلن المستر اتلي، رئيس وزراء بريطانيا، في خطاب له أمام مجلس العموم، انه كان على الرئيس الأميركي ان يتناول مجمل تقرير اللجنة، وطالب الولايات المتحدة بايضاح مدى استعدادها للمشاركة في الأعباء المالية والعسكرية التي يقتضيها تنفيذ توصيات اللجنة. وأشار الى أنه من المستحيل تنفيذ البند المتعلق بالهجرة فقط في الظروف الحالية.

وفي ١٠/٥/١٩٤٦، قدم ممثلو كل من: السعودية، مصر، العراق، سوريا ولبنان، في واشنطن مذكرة الى دين أشسون، ناظر الخارجية الأميركية، سجلوا فيها معارضة حكوماتهم لتوصية لجنة التحقيق واحتجاجها على تصريحات الرئيس الأميركي.

وفي ١٧/٥/١٩٤٦، وجه الرئيس الأميركي، بسبب هذه الاعتراضات، رسالة الى رؤساء هذه الدول أكد فيها أنه لن يجري أي تغيير في الوضع في فلسطين قبل اجراء مشاورات مع الزعماء العرب. وفي العشرين من الشهر نفسه، طلبت نظارة الخارجية الأميركية من العرب واليهود ان يقدموا ردوداً رسمية على تقرير اللجنة مع الاشارة الى ان توصيات التقرير لها صفة استشارية ولا تلزم نظارة الخارجية الأميركية، وقبل مضي أسبوع على هذا الطلب، اجتمع الملوك والرؤساء العرب في انشاص واجتمع مجلس الجامعة العربية في بلودان بتاريخ ٨/٦/١٩٤٦، وقررت الحكومات العربية في كلا الاجتماعين رفضها لتوصيات لجنة التحقيق الأنجلو ــ أميركية واعتبار الأخذ بهذه التوصيات عملاً عدائياً موجهاً ضدها.

استطاع ترومان، على أرضية المعارضة الأميركية ــ الصهيونية لتوصيات اللجنة، الاستفادة من المعارضة العربية للتوصيات في اسقاط «الحجج» البريطانية التي تبنت التقرير بشدة لأنها وجدت فيه مهرباً من الضغوط الأميركية ــ الصهيونية لطردها من فلسطين؛ مما اضطر بريطانيا للقبول بمباحثات أميركية ــ بريطانية على مستوى وزاري أدت، في ٢٦/٧/١٩٤٦، الى اتفاق سمي بمشروع غرايدي ــ موريسون، عرضه هربرت موريسون في مجلس العموم البريطاني في ٣١/٧/١٩٤٦، ويقضي بتقسيم فلسطين الى أربع مناطق: يهودية، عربية، القدس والنقب، يعطي للأولى والثانية استقلالاً ذاتياً ويجمعهما فيما بينهما ومع المنطقتين: الثالثة والرابعة نظام فيدرالي مع حكومة مركزية قوية تحت الادارة البريطانية، واقترح المشروع ادخال مئة ألف يهودي الى فلسطين في الحال.

لكن الوكالة اليهودية رفضت المشروع في اجتماع عقدته في باريس بتاريخ ٦/٨/١٩٤٦، وتلاها ترومان برسالة وجهها، في ١٢/٨/١٩٤٦، الى المستر أتلي، رئيس وزراء بريطانيا، ضمنها رفضه لمشروع غرايدي ــ موريسون كما ضمنها مقترحات جديدة كان الرئيس الأميركي قد تبناها بعد ان عرضها عليه ناحوم غولدمان عضو الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية، وهي كناية عن مشروع تقسيم تطالب فيه الوكالة اليهودية بان يضاف الى المنطقة المعطاة لليهود في مشروع غرايدي ــ موريسون الجليل بكامله والقدس والنقب والسهل الشاطئي.

تملص اتلي من رد مباشر، واكتفى بابداء أسفه لموقف الادارة الأميركية غير الداعم لمشروع غرايدي ــ موريسون، ودعا الى عقد مؤتمر في لندن للوصول الى حل يرضي الأطراف المتنازعة.

وبدعم من الولايات المتحدة، رفضت الوكالة اليهودية حضور المؤتمر الذي افتتح أعماله في ١٠/٩/١٩٤٦، وعندما قدمت الوفود العربية مقترحات جماعية، تؤدي الى ان تكون فلسطين دولة موحدة ذات دستور ديمقراطي تضعه جمعية تأسيسية منتخبة، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة فنية عربية ــ بريطانية لدرس المقترحات، أدلى الرئيس الأميركي بتصريح في ٤/١٠/١٩٤٦ رفض فيه هذه المقترحات التي سماها مشروع الاستقلال الاقليمي، وأعلن تأييد الولايات المتحدة الأميركية للمشروع المقدم من قبل الوكالة اليهودية (مشروع غولدمان المذكور).

وعندما استأنف مؤتمر لندن أعماله في ٢٧/١/١٩٤٧، رفضت بريطانيا المشروع العربي وتقدمت بمقترحات دعيت خطة بيفن، أرسلت منها نسخة الى الوكالة اليهودية، وتقضي بوضع فلسطين تحت وصاية بريطانية لمدة خمس سنوات تتهيأ خلالها للاستقلال على أساس خطة مشروع غرايدي ــ موريسون ودخول ١٠٠ ألف يهودي خلال السنوات الخمس الى فلسطين.

رفضت الوكالة اليهودية (الغائبة)، بدعم أميركي، المقترحات البريطانية وطالبت باقامة دولة يهودية على كل فلسطين، من نهر الأردن حتى البحر ومن الناقورة حتى سيناء.

أمام رفض الوفود العربية من جهة والوكالة اليهودية من جهة أخرى، وجدت بريطانيا والولايات المتحدة ان الحل الأمثل لهذه المشكلة، مع حفظ مصالح بريطانيا في العالم

العربي، هو تحويل القضية الى الأمم المتحدة؛ حيث يمكن اسباغ شرعية دولية على القرارات التي تستطيع الولايات المتحدة وبريطانيا تمريرها بحكم نفوذهما على مجموعة كبيرة من الدول الصغيرة الأعضاء في هيئة الأمم. وقد تجلى النفوذ الأميركي على هذه الهيئة، في الفترة الواقعة بين ٢٦ و٢٩/١١/١٩٤٧، أي في الأيام الثلاثة التي سبقت موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار التقسيم: ففي ٢٥/١١/١٩٤٧، قدمت اللجنة المؤقتة (أدهوك) المشروع الذي اقترحته اللجنة الفرعية الأولى، التي ضمت الولايات المتحدة، والذي يقضي بتقسيم فلسطين، الى الجمعية العامة للتصويت عليه في ٢٦/١١/١٩٤٧ ولكن الولايات المتحدة طلبت تأجيل التصويت الى ٢٩/١١/١٩٤٧، لأنها وجدت ان النتيجة المتوقعة للتصويت ليست لصالح المنظمة الصهيونية؛ واستطاعت، خلال الأيام الثلاثة، ممارسة ضغوط كافية أدت الى حصول المشروع على الأكثرية اللازمة في جلسة التصويت، وبعد التصويت مباشرة أعلن موشي شرتوك، رئيس القسم السياسي في الوكالة اليهودية، عن شكره الخاص للولايات المتحدة على الجهود التي بذلتها لانقاذ نتيجة التصويت.

في الفترة التي أعقبت قرار التقسيم، وحتى آذار (مارس) ١٩٤٨، حاولت الولايات المتحدة، عبر اتصالات مع الدول العربية، امتصاص ردات الفعل، ولكنها حين تيقنت من اصرار هذه الدول على خوض المعركة فور انسحاب بريطانيا من فلسطين، ولم يكن الميزان العسكري في المنطقة لصالح الصهاينة، حاولت كسب الوقت عن طريق اعادة نظر شكلية في قرار التقسيم وتأجيل تنفيذه بعض الوقت، فأعلن وارن أوستن، مندوبها في مجلس الأمن، بتاريخ ١٩/٣/١٩٤٨، سحب تأييد حكومته لمشروع تقسيم فلسطين واقترح وضع هذه البلاد مؤقتاً تحت وصاية مجلس الأمن حتى تبت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بذلك في جلسة خاصة، ودعا العرب واليهود الى اجراء هدنة، وناشد بريطانيا البقاء كدولة منتدبة تحت اشراف الأمم المتحدة الى حين التوصل الى حل نهائي للقضية الفلسطينية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى طلبت الولايات المتحدة رسمياً من بريطانيا، (التي لم تكن مقصرة في هذا المجال)، غض النظر عن تسلح اليهود وتهريب المقاتلين.

وافق مجلس الأمن على الاقتراح الأميركي، لكن الوكالة اليهودية رفضت نظام الوصاية كبديل عن التقسيم، كما رفضه العرب الذين لم يأخذوا بالنصيحة الأميركية (نتيجة الضغط الشعبي على الأغلب)، وبادرت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية الى اعلان موقفها من نظام الوصاية في ١٢/٤/١٩٤٨ وأعلنت معارضته «لأنه مؤقت سيكسب اليهود منه قوة ووقتاً، وفيه اضاعة لفرصة تفوق العرب الحاضر في القتال تفوقاً ظن أنه قضى أو سيقضي على التقسيم»، أما بالنسبة للهدنة، فقد اشترطت اللجنة السياسية للموافقة عليها حل الهاغاناه، ووقف الهجرة وتجريد اليهود من السلاح.

وبدأت الجمعية العمومية للأمم المتحدة نقاش القضية الفلسطينية بناء لدعوة مجلس الأمن في ١٦/٤/١٩٤٨، وفي العشرين منه تقدم المندوب الأميركي باقتراحات مشابهة لمقترحات ١٩ آذار (مارس) مع فارق وضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة. وفي ١٤/٥/١٩٤٨، وقبل ان تختتم الجمعية أعمالها، بالموافقة على اقتراح جديد للمندوب الأميركي يقضي بتعيين وسيط تعينه الدول الكبرى للمساهمة في حل مشكلة فلسطين، أعلن بن — غوريون عن قيام «دولة اسرائيل»، وأعلن رئيس الولايات المتحدة، بعد أقل من ثلاثة أرباع الساعة فقط، اعتراف بلاده بهذه الدولة، وذلك في الوقت نفسه الذي كان فيه المندوب الأميركي يناقش اقتراح حل المشكلة عن طريق وسيط والعودة الى نظام الوصاية.

وفي الليلة نفسها، أعلنت الدول العربية، في بيان بثته كافة الاذاعات العربية، عن زحف جيوشها الى فلسطين. وفي أيام قليلة، منيت المنظمات الصهيونية بهزائم متلاحقة أدت الى ان تطلب الولايات المتحدة وبريطانيا وقف اطلاق النار واستطاعتا فرضه بما لهما من نفوذ تحت حجة السماح للوسيط الدولي بلعب الدور المنوط به. ومع ان هذه الهدنة لم تطل، فقد استطاعت الدولتان تأمين تفوق صهيوني عسكري وخلق تخاذل عربي على صعيد الحكومات المسؤولة. وأدت سياسة الدعم الفعال للصهاينة والمماطلة والتسويف واظهار الصداقة للعرب الى نتائج ١٩٤٨، أو ما سمي في حينه بالنكبة.

المرحلة الثالثة

بعد ان تأمن للولايات المتحدة ايجاد الدولة الصهيونية بستار شرعية الأمم المتحدة، أصبح عليها تثبيت هذا الوجود كخطوة أولى. لذلك كان تبنيها، في ١٩٤٨/٩/٢١، لمقترحات الكونت برنادوت، الوسيط الدولي، والعمل على تكوين لجنة التوفيق من قبل مجلس الأمن في ١٩٤٨/١٢/١١ بعضويتها وعضوية كل من فرنسا وتركيا. ومع ان العرب وافقوا على مقترحات اللجنة، بابداء استعدادهم، على لسان عبد الرحمن عزام أمين عام الجامعة العربية في ١٩٥٠/٤/١٣، للبحث في تسوية نهائية لقضية فلسطين، بما في ذلك قضية الحدود، سارعت الولايات المتحدة الى التعهد مع فرنسا وبريطانيا في بيان ثلاثي صدر، بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٥، بحماية حدود «اسرائيل» القائمة.

بعد ذلك، ولتأمين الحدود القائمة «لاسرائيل»، أخذت الولايات المتحدة تسعى لحل المشكلة اقتصادياً، أي تحويل القضية الفلسطينية الى مشكلة لاجئين فدعمت مطالب وكالة الغوث الدولية وتبرعت بمبالغ مادية بهدف تذويب الفلسطينيين داخل المجتمعات العربية التي لجأوا اليها، وساندت بقوة مبدأ التعويضات مقابل عدم العودة.

وفي منتصف الخمسينات، ولإنجاح حلف بغداد، أصبحت حاجة الساسة الامبرياليين ماسة لانهاء القضية الفلسطينية لما تمثله من بؤرة دائمة للتفجر، ولما تفرضه من حدود على حركة الساسة العرب الموالين للامبريالية. وازاء ذلك، برزت ضرورة مبادرة غربية كمسألة ملحة، خاصة وأن مصر وسوريا عارضتا قيام الحلف انطلاقاً من تعارض هذا الحلف مع مصلحة الشعب العربي في الوحدة التي تشكل اسرائيل خنجراً دامياً في وسطها، فأعلن جون فوستر دالاس، وزير خارجية أميركا، عن مشروعه لحل المشكلة الفلسطينية الذي تلخص بثلاث مشاكل رئيسية يجب حلها:

(أ) وضع حد لبؤس مليون لاجيء فلسطيني تستدعي الحالة تأمين حياة كريمة لهم عن طريق عودة بعضهم الى وطنهم الأول ضمن حدود الممكن، (أي الحدود التي تقبل بها اسرائيل)، وتوطين الباقين في المناطق العربية المتواجدين فيها مقابل تعويضات تدفع عن طريق قرض دولي تشارك فيه الولايات المتحدة بصورة أساسية.

(ب) الخوف الذي يسيطر على دول المنطقة. معرباً عن استعداد الولايات المتحدة للدخول في معاهدات رسمية هدفها منع أي عمل من قبل اي من الطرفين من شأنه تغيير الحدود بين اسرائيل وجيرانها.

(ج) يجب ضمان الحدود بين اسرائيل والدول العربية. وأعرب عن رغبة حكومته في المساهمة في ايجاد حل لمشكلة الحدود.

وببساطة، يمكن تلخيص مشروع دالاس بنقطة واحدة هي حل مشكلتي كيان اسرائيل: الجغرافية (الحدود)، والبشرية (اللاجئين).

الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان أعلنتا رفضهما لهذا المشروع هما مصر وسوريا. أما الدول الأخرى، فمع أنها لم تعلن رفضها، فهي لم تجرؤ على اعلان قبولها. وسقط المشروع الى جانب المشاريع الميتة الأخرى.

وكعودة غير مباشرة الى تذويب اللاجئين، عن طريق انعاش اقتصادي، طرح الرئيس الأميركي ايزنهاور، في ١٩٥٧/١/٥، حلاً يتمثل بتقديم مساعدات دولية الى الدول العربية المشرقية لمساعدتها اقتصادياً.

وجاء هذا المشروع، من حيث التوقيت، في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر الذي تلا تأميم قناة السويس، وأدى الى نهوض عربي من المحيط الى الخليج، مما اضطر الادارة الأميركية الى اتخاذ موقف محدد من دولة اسرائيل دفعها الى العودة الى خطوط ما قبل القتال. وبالطبع لم يكن هذا الموقف تعبيراً عن حرص الولايات المتحدة على سلامة الأراضي العربية، وانما كانت هناك ثلاثة أهداف يمكن تحقيقها في هذه الخطوة:

١ ــ طرد بريطانيا وفرنسا نهائياً من الشرق الأوسط، وافهام اسرائيل بوضوح ان الامبريالية الوحيدة التي يجب خدمتها ويمكن الاعتماد عليها هي الولايات المتحدة الأميركية فقط.

٢ ــ محاولة استعادة مصر التي اتجهت الى شراء الأسلحة من المعسكر الاشتراكي من جهة، ودعم الأنظمة العربية الموالية للامبريالية عن طريق تنفيس وامتصاص النقمة العارمة على الدول الامبريالية بعد العدوان الثلاثي من جهة أخرى.

٣ ــ يؤدي الموقف الأميركي الداعم سنداً

لاتجاهات الموالين للولايات المتحدة ويظهرها وكأنها القوة الحريصة على العدالة؛ مما يؤدي الى قطع الطريق أمام توجه العرب نحو المعسكر الاشتراكي من جهة ويعطي للمشاريع الأميركية من أجل حل مشكلة الشرق الأوسط وقعاً آخر من جهة أخرى.

وبموازاة مشروع ايزنهاور، واستكمالاً له، تقدم همرشولد، بتاريخ ١٩٥٩/٦/٥، بوثيقة الى الجمعية العامة لهيئة الامم تهدف الى دمج الشعب الفلسطيني في المجتمعات العربية التي يتواجد فيها عن طريق مشاريع التنمية الاقتصادية. ولكن المعارضة الفلسطينية الشديدة لهذا المشروع والتي ظهرت في مؤتمري بيروت، من السنة نفسها، أدت الى الحاق هذا المشروع بمن سبقه.

وكان آخر مشاريع الولايات المتحدة في هذا الاتجاه هو مشروع الدكتور جوزيف جونسون، رئيس مؤسسة «كارينجي»، والذي كلف من قبل الحكومة الأميركية بدراسة جديدة «لمشكلة اللاجئين». وفي ١٩٦٢/١٠/٢، قدم جونسون مشروعه واقترح فيه ان يعطى كل رب أسرة فلسطيني حرية الخيار بين العودة أو التعويض، مع حق اسرائيل برفض هذه العودة أو قبولها تحت ستار ما أسماه بالكشف الأمني، ويتم حساب التعويضات على أساس قيمة الممتلكات في فلسطين عام ١٩٤٧ ــ ١٩٤٨ وتساهم الولايات المتحدة الأميركية، وغيرها من الدول الأعضاء في هيئة الامم، في توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات، وأشار جونسون الى ضرورة تطبيق هذا المشروع بصورة تدريجية.

استطاعت المعارضة الفلسطينية اسقاط هذا المشروع، فتقدمت الولايات المتحدة، بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٠، بمشروع قرار الى اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة باحياء عمل لجنة التوفيق. وفي ١٩٦٣/١٢/٣، رفعت اللجنة تقريرها الى الجمعية العامة ذاكرة فيه قبول جميع الأطراف في الشرق الأوسط استعدادها لحل مشكلة اللاجئين، غير ان ممثلي الدول العربية في هيئة الأمم أصدروا، في التاريخ نفسه، بياناً مشتركاً نفوا فيه وجود أية اتصالات، وأكدوا عزم حكوماتهم على عدم الدخول في محادثات بشأن تحويل القضية الفلسطينية الى مشكلة لاجئين.

لقد كانت هذه الخطوة (تحريك لجنة التوفيق) هي الحلقة الاخيرة في سلسلة المحاولات الأميركية للتذويب الاقتصادي للقضية الفلسطينية عن طريق دمج اللاجئين وتأمين انخراطهم اقتصادياً في البلدان العربية المجاورة.

المرحلة الرابعة: عودة الى الحل السياسي

طرأت على الوضع في الشرق الأوسط تحولات جوهرية في نهاية الخمسينات وأوائل الستينات، وما ان مال منتصف الستينات نحو الأفول حتى كانت الخريطة السياسية قد خضعت لمتغيرات أساسية تتمثل في ما يلي:

(أ) طار حلف بغداد بسقوط الحكم الملكي في العراق ووصلت تيارات وطنية الى السلطة في العراق. كما سقط حكم الانفصال في سوريا سنة ١٩٦٢، وانتهت أيضاً حرب التحرير الجزائرية بطرد فرنسا وانتصار الثورة المعادية للامبريالية، واستطاع السلال توطيد سلطته في اليمن الشمالية الخ...

(ب) أصبحت الدول العربية تمتلك مخزوناً جيداً من الأسلحة الحديثة، كما صارت تملك مخزوناً احتياطياً هائلاً عبر تسلحها من بلدان المعسكر الاشتراكي؛ وذلك في الوقت نفسه الذي كان يتزايد فيه النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط.

(ج) تهمشت الانظمة العربية الموالية للامبريالية العالمية وأصبح من الصعب عليها الاحتفاظ بمواقعها.

(د) استطاع الفلسطينيون خلق الكيان الخاص بهم عبر تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٤. وبدأت الثورة الفلسطينية بكفاحها المسلح في مطلع عام ١٩٦٥؛ مما يبشر بخطر عظيم على مستقبل العلاقات الامبريالية في المنطقة.

(هـ) بعد استقلال عدد كبير من البلدان في العالم على يد حركات التحرير، ازداد التأييد العالمي للحقوق العربية، مضيفاً ثقلاً جديداً لتأييد المنظومة الاشتراكية ودول عدم الانحياز.

هذه المتغيرات اضطرت الولايات المتحدة الى تغيير تكتيكها، خاصة وان مشاريع التذويب الاقتصادي جميعها كان نصيبها الفشل، وأدت الى عكس ما تبغيه منها، فقد طُوقت معظم مواقعها

الشـرق ـ أوسطيـة وقتئذ بشـرعيـة الصـراع العربي ـ الصهيوني. لذلك اعتقد الاستراتيجيون الأميركيون ان هزيمة عسكرية عربية تؤدي الى وقف المـد الوطني التصاعـدي من جهـة، والى تنشيط الأنظمة الرجعية من جهة أخرى؛ ممـا يفسح المجال أمام امكانية فرض حل «معتدل» للعامل المفجر في المنطقة (المشكلة الفلسطينية).

فخاضت اسرائيل حرب ١٩٦٧، ولا ينسى أحـد قول موشي دايان، وزير الدفاع الاسرائيـلي، في اليوم الأول للحرب، بـأنه ينتـظر على الهـاتف اتصالاً من الجانب الآخر. في حين شكل الرئيس الأميـركي جونسـون، في ١٩٦٧/٦/١١، لجنـة خـاصة لتنسيق «جهـود السلام» الأميـركية في الشـرق الأوسط، ووضعت هـذه اللجنة النقـاط الرئيسية لخطابـه بتاريـخ ١٩٦٧/٦/١٩ الذي رفض فيـه انسحاب اسـرائيـل الى خـطوط ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وطالب بحق كل دولة في المنطقة في الحياة، وحل مشكلة اللاجئين واحترام حرية الملاحة في الممرات الدولية والمائية ووضع حد لسباق التسلح في الشرق الأوسط.

ويتضح، من خلال نقاط هذا الخطاب، الهدفان الرئيسيان اللذان كانت السياسة الأميركية تسعى الى تحقيقهما وهما:

(أ) ضمان وجود اسرائيل وأمنها ومستقبلها (حق كل دولة وحل مشكلة اللاجئين).

(ب) كسر النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط الناجم عن التأييد السياسي لحقوق العرب، وعن تصدير الأسلحة الاشتراكية الى الدول العربيـة (وضع حد لسباق التسلح) وبالتالي تصبح الدول العـربيـة لا حـول لهـا ولا قـوة عـلى الصعيـد العسكـري، وبالتـالي على الصعيـدين السيـاسي والاقتصادي.

لكن أحداً لم يكن على الطرف الآخر من خط الهاتف، كما ان أحـداً لم يجرؤ عـلى مناقشـة الشـروط الأميركيـة حتى الزعمـاء المـرتبـطون بسيـاستها. وكـانت لاءات الخـرطوم الثـلاث وانتفاضة الجماهير العربية من مشرق الوطن الى مغربه الرد الوحيد على الاستراتيجيين الأميركيين. ونال تصاعد الكفاح الشعبي المسلح، الذي تمثل في تصاعد هائل لعمليات المقاومة الفلسطينية توج بنصر معركة الكـرامة بعـد أقل من سنـة على الهزيمة، اعجاب العالم كله.

لكن مـع كـل هـذه الايجـابيـات المضيئـة، استـطاعت حرب ١٩٦٧ ان تلعب دوراً كـابحاً للاتجـاه العربي التحـرري، فما ان هلت سنـة ١٩٦٨ حتى كانت مصر قد غضت النـظر عن اعطاء موقف واضح من القرار ٢٤٢. وبوصول سنة ١٩٦٩، كانت الدول العربية على استعداد لخوض مفاوضات غير مباشرة عبر وساطة الدول الاربـع الكبرى وجـولات يـارنـغ اللتين جـرتا بمباركة ومبادرة الولايات المتحدة الأميركية. وفي ١٩٧٠/٦/١٩، أطلق وليم روجرز، وزير الخارجية الأميركي، مبادرته للسلام التي تشكل في جوهرها بنـود القرار ٢٤٢ مـع تغييب لبند الانسحـاب الاسـرائيـلي. وفي ١٩٧٠/٧/٢٢، وافق الرئيس الراحل جمال عبد الناصر على هذه المبادرة.

وبذلك، استطاعت الولايات المتحدة ان تنتقل بـالصراع العـربي ـ الامبريـالي الصهيوني الى الأرضية التي تناسبها؛ وهي أرضية المفاوضات، وحققت بذلك نقلة نوعية أولى في الشكل السياسي لخوض الصراع وحدوده، وكان ضرب المقاومـة الفلسطينية في الأردن في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ أول ثمار هذه النقلة وبرهاناً عليها.

وبعـد وفاة عبـد الناصر، واستـلام السادات السلطة في مصر، بدأت الكفة تميل بسرعة لصالح السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وعنـدما أعلن السادات مشروعه بتاريخ ١٩٧٠/١١/٥، الذي تجاوز في مضمونـه مشروع روجـرز على صعيد التنازلات المطلوبة، لم تجد الولايات المتحدة واسرائيل ضرورة حتى لإعلان مواقف مبطنـة، بـل، على العكس، أكـد نيكسـون ان الولايـات المتحدة ستقف بوجه كل محاولة من قبل مجلس الأمن لتقديم حلول للمشاكل التي ينطوي عليها الصراع في الشرق الأوسط، ولن تدع اسرائيل تدخل في أية مفاوضات من موقع ضعف، وترفض انسحاب اسرائيل الى حدود ٤ حزيران (يونيو)، مع التأكيد على بقاء القدس موحدة، وتـرفض المشاريع العربية لحل مشكلة اللاجئين، وتمنـح اسرائيل مساعدة عسكرية مقدارها ٥٠٠ مليون دولار.

شن نيكسون بهذه التأكيدات هجوماً سياسياً، معتمداً على ضعف الوضع العربي والمصري بعد غيـاب عبد النـاصر. وبعد هـذا الموقف المتعنت وبانتظار تنازل عربي جوهري، جمدت الولايات

المتحدة كافة مبادراتها الخاصة حتى حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣.

وعندما بدأت حرب تشرين الأول (أكتوبر)، كان الهم الأول بالنسبة للسياسة الأميركية هو حصر اطار هذه الحرب في حدود تحريكية، مستفيدة من التحولات البنيوية التي طرأت على جهاز السلطة في مصر بعد وفاة عبد الناصر، وكان همها الثاني هو امتصاص الزخم المعنوي لهذه الحرب بما أفرزته من تفاؤل عام ساد الوطن العربي من أقصاه الى أقصاه، وكان الهم الثالث هو افراغ نتائج هذه الحرب من أي محتوى سلبي على وضع اسرائيل القوي في الشرق الأوسط، ولذلك أخذ تحركها الشكل التالي: جسر جوي من أضخم ماعرفه تاريخ العالم لشحن العدة والعدد الى اسرائيل لتأمين القوة العسكرية القادرة؛ وتحرك سياسي وديبلوماسي سريع على كل الأصعدة للعودة بالقضية الى طاولة المفاوضات. فما ان أعلن الرئيس المصري شروطه لوقف القتال، في خطابه الذي ألقاه في ١٦/١٠/١٩٧٣، حتى كان هنري كيسنجر، وزير خارجية أميركا، في طريقه الى الشرق الأوسط ليحقق اتفاق فصل القوات، ولتعود المفاوضات الى الواجهة الرئيسية. وما ان استطاعت الولايات المتحدة الوصول الى هذه النتيجة حتى عادت الى المماطلة والتسويف من جديد وسحبت معظم الوعود التي كانت قد أطلقتها، وأدى ذلك الى فشل مؤتمر جنيف.

ومع ذلك، فان معطى جديداً قد برز في حرب ١٩٧٣، الى جانب تنامي القوة العسكرية العربية وهو قدرة العرب الاقتصادية (النفط) ومايمكن أن يلعبه من تحكم في مصير الاقتصاد العالمي، وهذا المفتاح للازدهار العالمي يوجد في منطقة ملتهبة، عودُ ثقابها هو المسألة الفلسطينية، في وقت أصبح فيه وضع المقاومة الفلسطينية العسكري لايستهان به وقوتها السياسية تزداد يوماً عن يوم باعتراف شعوب العالم تباعاً بعدالة قضيتها. وأصبحت الولايات المتحدة الأميركية والعالم الامبريالي أمام أحد خيارين:

١ ــ ابقاء اللغم المتفجر يترك مستقبل الازدهار على كف عفريت.

٢ ــ نزع صاعق هذا اللغم بحل للمشكلة الفلسطينية لاينسف الثوابت الاستراتيجية للسياسة الامبريالية.

وبما انه من المستحيل تحقيق هذا الحل الثاني في ظل موقف عربي متماسك، كان من الضروري جر أحد الأطراف العربية الى هذا الموقف. وبعد ذلك تبدأ السياسة الامبريالية بمحاولة فكفكة بقية المواقف وحلحلتها تباعاً.

وكانت مصر هي الهدف الأول، بعد ان توطدت صداقة متينة قائمة على تفهم مشترك للمشاكل الدولية بين الرئيس المصري الراحل أنور السادات وهنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة، وبدأت معاول التمهيد تهدم مابناه الاتجاه المعادي للامبريالية طوال ثمانية عشر عاماً، وسوي الوضع الداخلي المصري والسياسة الخارجية بشكل يصلح لخطوة واسعة في اتجاه اللقاء المباشر مع زعماء اسرائيل.

وفي أوائل عام ١٩٧٧، صرح الرئيس الأميركي كارتر عن حق الفلسطينيين في وطن قومي، ولكن سرعان ماحدد الناطق الرسمي بلسان وزارة الخارجية الأميركية اطار هذا «الوطن»، بأنه على الفلسطينيين ان يتدبروا هذا الأمر في نطاق الأردن.

وفي أول تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧، صدر البيان السوفياتي ــ الأميركي المشترك الذي يؤكد حقوق الشعب الفلسطيني، ولكن بعد أسبوع فقط صدر البيان الأميركي ــ الاسرائيلي المشترك الذي نسف شكل البيان الأول ومضمونه.

وبدأت أهداف خطوات السياسة الأميركية لحل مشكلة الشرق الأوسط تتجلى باعلان زبيغنيو بريجنسكي، مستشار الرئيس كارتر للأمن القومي، عن دوائره الثلاث المشهورة وهي: خلق اتصال مصري ــ اسرائيلي كدائرة أولى، وضم العرب المعتدلين الى هذه السياسة في الدائرة الثانية، ووضع السوفيات والسوريين أمام واقع الدائرتين الأولى والثانية في الدائرة الثالثة. مع تجنب ذكر موقع الفلسطينيين في هذه الدوائر.

وبالفعل، كانت خطوات قد اتخذت في هذا المجال وأعلن السادات عن مبادرته وقام بزيارة القدس، واتبع كارتر هذه الزيارة بتأكيد ضلوع الولايات المتحدة في الاعداد لها ودعمها في تصريح له بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٧ وفي اليوم نفسه الذي أعلن فيه بريجنسكي عن سياسة الدوائر الثلاث للإدارة الأميركية في حديث مع شبكة (أي. بي. سي).

وفي الأشهر الأوَل للمبادرة، اعتقد الأميركيون ان سياستهم في طريقها لانجاز أهدافها حتى وصل بريجنسكي الى القول، في ١٩٧٧/١٢/٢٨: وداعاً يا منظمة التحرير الفلسطينية، واتبعه كارتر، في ١٩٧٧/١٢/٣٠، بتصريح أعلن فيه ان ما تفضله الادارة الأميركية هو قيام كيان فلسطيني مرتبط بالأردن. وفوراً أعلنت كل من مصر وايران موافقتهما على ذلك.

لا بد من العودة قليلاً الى حديث بريجنسكي مع شبكة (س.بي.أس) بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٠ لتفهم مرامي التصريحات العلنية المعتدلة على ألسنة المسؤولين الأميركيين في هذه المرحلة.

يقول بريجنسكي: «ان العالم العربي يمر في نهضة سياسية واقتصادية والسؤال المهم.. بصورة مركزية بالنسبة لنا وكذلك بالنسبة للاسرائيليين هو اذا ما كانت هذه النهضة ستتم في اطار اعتدال سياسي وروابط وتعاون وثيقين مع الغرب وكذلك تلاؤم سياسي مع اسرائيل...».

تأطير هذه النهضة ضمن مصالح السياسة الامبريالية وعلى قاعدة عدائية للنفوذ السوفياتي هو الهم الذي يطبع السياسة الأميركية. ولذلك اقترح هنري جاكسون، بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٩، قيام حلف عسكري بين مصر واسرائيل أعلن ان القصد منه حماية السعودية.

كان على السياسة الأميركية ان تقدم تنازلاً شكلياً لا يؤثر على الثوابت الاستراتيجية في سياستها الشرق ــ أوسطية لتوفير امكانية جر طرف آخر غير مصر الى مائدة الحوار العربي ــ الاسرائيلي، لذلك أعلن وزير الخارجية سايروس فانس، في ١٩٧٨/٦/٢٢، في حين كانت تجتاح الحوار المصري ــ الاسرائيلي حرارة غير عادية، عن ان حل مشكلة الضفة الغربية وقطاع غزة يتم بربطهما بالأردن. ولكن رفض اسرائيل القاطع ادى الى ان يسحب فانس اقتراحه بعد أقل من أسبوع ويدلي بتصريح يقول فيه ان هذه الأمور يجب ان تترك للمفاوضات.

ترافق اتفاق كامب ديفيد مع مسألتين بارزتين: الأولى مؤتمر القمة العربي الذي تلاه وأعلن بوضوح عزم العرب قاطبة على معارضة سياسة السادات وبذلك انعدمت امكانية جر طرف عربي آخر الى المائدة واتضح وصول كامب ديفيد الى حائط مسدود.

والثانية سقوط الشاه في ايران واضطرار الولايات المتحدة الى اعادة النظر في مجمل سياستها الشرق أوسطية.

هاتان المسألتان دخلتا على خط موعد الانتخابات الرئاسية؛ حيث بدأت مباراة المرشحين في استقطاب الثقل الصهيوني في الولايات المتحدة الأميركية. فمن جهة كان على كارتر ان يقدم شيئاً يدعم الانجاز الوحيد الذي حققته ادارته في الشرق الأوسط، ألا وهو كامب ديفيد، ولذلك كان لا بد من خطوة باتجاه المعطل لكافة هذه الخطوات: منظمة التحرير الفلسطينية، على ان تحقق هذه الخطوة جر المنظمة الى اطار القبول بالمفاوضات بدون أي التزام أميركي بشيء محدد. فأعلن كارتر، بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٣، في حديث الى مراسل وكالة أنباء الشرق الأوسط، ان ادارته ستبدأ الاتصال فوراً بمنظمة التحرير اذا أعلنت قبولها لقرار مجلس الأمن.

ومن جهة أخرى، كان المرشح الجمهوري، رونالد ريغان، يعتمر قلنسوة يهودية ويعلن في ١٩٨٠/١٠/١٤ أن «منظمة التحرير لا تمثل الفلسطينيين» و«اسرائيل قوية، عون لنا» و«الفلسطينيون يمكن استيعابهم في الأردن». ويتعهد بأنه سيلبي حاجة اسرائيل الى صديق في البيت وسيكون هو هذا الصديق.

لقد خاض ريغان معركته الانتخابية على أساس أنه سينهض بالولايات المتحدة من كبوتها، وتبنى لذلك سياسة هجومية على الصعيد العالمي وخاصة في منطقة الشرق الأوسط: إن في تطوير قوات التدخل السريع أم في برامج التسلح أم في السياسة المتبعة مع الأنظمة الحليفة والعدوة. وفي الشرق الأوسط، تركزت اهتماماته حول انجاح عملية كامب ديفيد بشروط حاجات القوة الاسرائيلية ــ الأميركية. وفي هذا الاتجاه أعلن بتاريخ ١٩٨١/٢/٣، خارجاً عن تقليد السياسة الأميركية في ما يخص المستوطنات بأنه «لا يعتبر هذه المستوطنات غير قانونية» مضيفاً الى ذلك بان كل شيء في الشرق الأوسط يبدأ بقبول اسرائيل كدولة.

ولكن كارتر وفورد اللذين انهكتهما سابقاً مشكلة الشرق الأوسط وجربا أكثر من مرة سياسة التعنت هذه، أعلنا، في ١٩٨١/١٠/١١ تأييدهما لاعتراف أميركي بمنظمة التحرير،

وأيضاً بريجنسكي تراجع عن «الوداع» وطالب بالاعتراف بالأمر الواقع وكذلك ماكهنري الذي كان المندوب الذي سبقه في الأمم المتحدة أندريه يونغ قد دفع منصبه ثمناً لإقراره بضرورة هذا الاعتراف.

وكان رد ريغان، بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٧، بأن شرط هذا الاعتراف هو قبول المنظمة بوجود اسرائيل، مع الاشارة الى ان الرياض تستطيع بصفة خاصة تيسير الاتصالات بين واشنطن ومنظمة التحرير، وشمل هذا الرد اجابة على التقرير الذي قدمه الرئيس الأميركي السابق، ريتشارد نيكسون، الى ريغان واقترح فيه دولة فلسطينية منزوعة السلاح تكون الحل الحقيقي لمشكلة الشرق الأوسط. واقتراح نيكسون لم يكن أكثر من ترديد لمشروع السناتور بيرسي الذي أضاف أيضاً ارتباط هذه الدولة المنزوعة السلاح فدرالياً بالأردن، وقد تنصلت إدارة ريغان من المشروع بعد اطلاقه مباشرة في ١٩٨٠/١٢/٨، وشن الصهاينة والادارة الأميركية هجوماً شديداً على بيرسي دفعه الى ان يعلن بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢١ تأييده لمشروع حزب العمل الاسرائيلي لحل مشكلة الشرق الأوسط، والى ان يتراجع نهائياً في اليوم التالي ويقول ان وطن الفلسطينيين هو الأردن.

لقد كانت المشكلة التي واجهت ادارة ريغان هي أنها تود الامساك بالعرب والاسرائيليين بيد واحدة ولصالح اسرائيل القوية التي هي عون فعال للولايات المتحدة الأميركية، وفي الوقت نفسه تقتضي منها مسألة ضمان استمرار مصالحها والنفط ومواجهة النفوذ السوفياتي، اقامة حلف شرق أوسطي لايمكن قيامه اذا لم تحل القضية الفلسطينية. لذلك كانت تحاول استيعاب الدول العربية «المعتدلة» على قاعدة الخطر السوفياتي وتحاول الضغط على الفلسطينيين والدول العربية «المتطرفة» عبر هؤلاء المعتدلين.

وانسجاماً مع هذا الخطر، مررت التحالف الاستراتيجي مع اسرائيل الى جانب صفقة الأواكس، وتركت المجال للسعودية للقيام بمبادرة شرق ــ أوسطية (مشروع فهد) الذي اعتبره ريغان بادرة أمل، ورفض وزير خارجيته البند الذي يتضمن قيام دولة فلسطينية.

والآن، بعد عزلة كامب ديفيد، وفشل مشروع فهد في قمة فاس، رغم جميع المناورات والضغوطات العسكرية والاقتصادية وخطوات الضم، لابد من ان تقوم الولايات المتحدة باعادة نظر في خطواتها السياسية وترسم بالطبع تكتيكاً جديداً تحتفظ فيه بالثوابت الاستراتيجية، وأن تغير شكل التحرك. فقد اتبعت السياسة الأميركية، منذ كيسنجر، تكتيكاً جديداً هو القاء «الطعم» لجر الفلسطينيين الى مواقف «معتدلة»، أي جرهم خارج القتال: حيث يمكن عندها تصفيتهم. وبرزت هذه السياسة بشكلها الجلي بعد مبادرة السادات: اذ تكاثرت التصريحات الأميركية اللينة باتجاه الفلسطينيين، وانما بدون الالتزام بشيء محدد وواضح سوى استبعاد منظمة التحرير عن أية مفاوضات ممكنة، ومحاولة ابراز قيادة بديلة للوصول الى حل مقبول من الحكومة الاسرائيلية ومن الدول العربية «المعتدلة».

بعد هذا الاستعراض التاريخي المكثف، يمكننا تلخيص استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية السياسية في تعاطيها مع القضية الفلسطينية بالثوابت التالية:

ــ الاحتفاظ باسرائيل كأكبر قوة عسكرية وسياسية في الشرق الأوسط لأن في ذلك الضمانة الوحيدة الدائمة للمصالح الامبريالية في المنطقة.

ــ نزع صاعق اللغم المتفجر (المشكلة الفلسطينية) بايجاد حل «ضمن اطار مقبول» كدمج الفلسطينيين في الكيان الأردني، أو تذويبهم في البلدان العربية لتجنيب دولة اسرائيل أزمة اجتماعية وسياسية مستقبلية.

ــ جر منظمة التحرير الى طاولة المفاوضات مباشرة أو مداورة بعيداً عن حرب التحرير الشعبية: حيث تختنق السمكة بعيدة عن الماء وتتمكن الأنظمة «المعتدلة» من تليين شروط المفاوضات.

ــ ان مايهم الولايات المتحدة هو مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية (النفط ومواجهة النفوذ السوفياتي في الدرجة الأولى) وهي مستعدة لخوض عشرات الحروب من أجل الحفاظ على هذا المورد. والكيان الاسرائيلي هو القوة المحلية المؤهلة للعب الدور الحاسم في هذه الحروب.

لذلك، يصبح واضحاً سبب الاصرار الأميركي

على صنع «سلام اسرائيلي» في الشرق الأوسط، فان أي سلام آخر يعرض المصالح الاستراتيجية الأميركية لخطر مباشر، وكافة التصريحات الأميركية الأخرى المغازلة للفلسطينيين علناً ولمنظمة التحرير بشكل مبطن تصبح واضحة المدلول. فالسياسة الأميركية الفعلية هي ترجمة للمصالح الامبريالية في المنطقة التي لا يمكنها الاستمرار في الشرق الأوسط الا على جثة الثورة الفلسطينية؛ ولذلك فما ينتظرنا ليس تقارباً أميركياً مع منظمة التحرير، وانما محاولة أميركية جديدة لاغتيال حقوق الشعب الفلسطيني والعربي.

تبقى ملاحظة أخيرة، فمما يلفت النظر تغير مواقف الساسة الأميركيين بعد مغادرتهم السلطة، (مواقف فورد، نيكسون، كارتر، بريجنسكي وماكنهري الخ..)، اذ يصبحون أكثر تفهماً لحقوق الشعب الفلسطيني.

سويدان ناصر الدين

فاروق الحسيني
فقيد جديد في مسيرتنا الوطنية

في الثامن عشر من كانـون الاول (ديسمبر) ١٩٨١، وفي مدينة نصر، احدى ضواحي العاصمة المصرية، فاضت روح فاروق الحسيني، عن عمر يناهز الثانية والخمسين، قضاه في عمـل دؤوب ونشاط لا يكلّ من اجل القضية الوطنية.

ولد الفقيد في مدينة غزة، جنوب فلسطين، في العشرين من حزيران (يونيو) ١٩٢٩، ووالده هو المحـامي الفلسطيني الشهـير، فهمي الحسيني، (وهو صاحب المداخلة الهامة، التي القاها ضمن شهادات قادة الحركة الوطنية الفلسطينية امام لجنة بيل الملكية البريطانية، كانون الثاني — يناير ١٩٣٧، واحد رواد معتقلات الانتداب البريطاني الدائمين).

وعـلى الرغم من اصـابـة الابـن، فـاروق الحسيني، بثـلاث نوبـات قلبيـة حـادة، خـلال السنوات العشر الاخيرة، الا انه ظل على نشاطه، وكأن النوبات لم تجتح قلبه هو؛ الامر الذي اثقل كاهل القلب المتعب، فتوقف عن الخفقان، في بيت صديقه هشام سعيد السراج.

تخـرج الفقيد من كليـة الحقـوق بجـامعـة القاهرة، صيف عام ١٩٥٢؛ حيث جرى تعيينه وكيلا للنيابة العامة في قطاع غزة، وبعد نحو ثلاث سنوات اصبح قاضيا للصلح. واذكر انه، خلال توليه هذا المنصب، عُرضت عليـه قضية لأحـد الشيوعيين المدرجين على قائمة المتهمين في «قضية الشيوعية الكبرى»، التي سبق ان القي القبض على المتهمين فيهـا، في آب (اغسطس) ١٩٥٢، فيما كان المتهم المعني خارج القطاع. وحين ادخل الحراس هذا المتهم الى قاعة المحكمة، وشاهده القـاضي الحسيني، غضب، لانهم ادخلوا المتهم عليه وهو مقيد اليدين، وفي خمس دقائق اصدر القاضي حكمه ببراءة المتهم، ثم اخذه الى غرفة مكتبه، ولاطفه، وهون عليه. فقد كان المتهم زميلا للقاضي في الدراسة الجامعية، حـين كان الاول يدرس في كلية الاداب، قسم الجغرافيا، بجامعة القاهرة.

عـلى ان هذا لم يكن يعني ان الفقيـد كـان متعاطفا مع الشيوعية او الشيوعيين. ففي خلال نضاله السياسي كان قريبا من بعض الاتجاهات القـومية، لكن فـاروق الحسيني كـان يعـارض الشيوعية في غير حقد.

وخلال احتلال القوات الاسرائيلية لقطاع غزة، اثر العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، عرض الحاكم العسكري الاسرائيلي على عدد معين من وجهاء غزة زيارة اسرائيل، والمـرور ببعض مصانعهـا الهـامة، فـرفض كل من فـاروق ومنـير الريس الذهاب الى اسرائيل، فأودعهما الحاكم الاسرائيلي السجن، ولم يخرجا منه الا على اكتاف الجماهير، التي انتفضت متظاهرة، منـذ ٧ اذار (مارس) ١٩٥٧، عند انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي، بعد ان قضى كل منهما نحو شهر ونصف في زنزانة رطبة من زنازين «سجن غزة المركزي»، الذي تعلو

بوابته لافتة كبيرة تؤكد ان «السجن تأديب وتهذيب واصلاح».

ومنذ خروجه من السجن، اقتحم فاروق ميدان السياسة بقوة، وغدا مع منير الريس ابناء كتلة واحدة تقترب من البعثيين، وتنسق مع آل الصوراني. وتعادي آل الشوا، دون ان تقطع حبل العلاقة مع كل من الشيوعيين والاخوان المسلمين.

وحين تشكل المجلس التشريعي في قطاع غزة، في الرابع عشر من اذار (مارس) ١٩٥٨، كان فاروق الحسيني أحد اعضائه بحكم عضويته في المجلس التنفيذي للقطاع: اذ تولى رئاسة الشؤون القانونية في قطاع غزة.

وبعد ان عادت الادارة المصرية الى قطاع غزة، في الرابع عشر من اذار (مارس) ١٩٥٧، بدأت الحكومة المصرية، بفضل اصرار اهالي القطاع على عودتها واحباطهم كل مؤمرات التدويل، تفكر بضرورة إشراك اهالي القطاع في ادارة قطاعهم، وبعد مرور سنة على عودة هذه الادارة، وبمناسبة الاحتفال بهذه الذكرى، وفد انور السادات، رئيس مجلس الامة المصري آنذاك، الى القطاع، معلنا تعيين مجلس تشريعي، مع مدراء لعدة مديريات (وزارات)، هي: القانونية، التعليم، البلدية والقروية والصحة، على ان يعين في كل من المديريات الثلاث المذكورة مستشار مصري، كان الآمر الناهي في مديريته، فيما بقيت المديريات الاكثر فعالية في يد مدراء مصريين، فعدا منصب الحاكم العام، كانت ثمة مديرية الداخلية والامن العام، والمالية والاشغال العامة والمواصلات. كما ان قائد الكتيبة العسكرية الفلسطينية ظل مصريا الى ما بعد تشكيل جيش التحرير الفلسطيني في مطلع عام ١٩٦٥، حين آلت قيادة كل فصائل هذا الجيش الى عناصر فلسطينية، وان اشرف المصريون على ادارة التجنيد فيه، لفترة غير قصيرة، وادارها بمهارة وحزم شديدين.

وظل الفقيد عضوا في كلا المجلسين: التنفيذي والتشريعي، حتى صيف العام ١٩٦٤، حين اختاره المرحوم احمد الشقيري، في اول مجلس وطني فلسطيني، عضوا في اول لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وظل، منذئذ، عضوا في المجلس الوطني الفلسطيني، حتى صيف عام ١٩٦٨، ثم عاد الى المجلس منذ عام ١٩٧٢، واختير عضوا في المجلس المركزي الفلسطيني، وضمن مجلس ادارة الصندوق القومي الفلسطيني، فضلا عن تسميته مستشارا قانونيا للقائد العام للثورة الفلسطينية.

وحين احتلت القوات الاسرائيلية قطاع غزة، في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، اختار فاروق الحسيني ان يناضل الى جانب ابناء شعبه. وفشلت اول محاولة لاقامة تحالف بين الشيوعيين والقوميين العرب وبعض الرموز المستقلة، كان فاروق الحسيني واحدا من ثلاثة من هذه الرموز كانت ستشارك في قيادة التحالف المقترح. ومع فشل هذه المحاولة، تشكلت جبهتان في القطاع، ضمت الاولى القوميين العرب وانصارهم، ومعهم كان الفقيد ومنير الريس، فيما شكل الشيوعيون والبعثيون وجبهة تحرير فلسطين الجبهة الثانية. وحملت الجبهة الاولى اسم «طلائع المقاومة الشعبية» فيما تسمت الثانية باسم «الجبهة الوطنية».

وحين اكتشفت سلطات الاحتلال امر «طلائع المقاومة الشعبية»، بدأت بمطاردة عناصر التنظيم، منذ ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨، وتمكنت من القاء القبض على معظمهم، وقد افلت فاروق الحسيني من قبضتهم، وتمكن من الاختفاء في القطاع لأكثر من شهر ثم نجح في الوصول، متخفيا، الى عمان، ومنها الى القاهرة.

وفي القاهرة، غدا الرجل الثاني في ادارة الحاكم العام لقطاع غزة، بعد الحاكم العام، كما اخذ يتعاطى التجارة، بعد ان اصبحت بياراته في غزة مهددة من الاحتلال. وسرعان ما اختاره اصحاب البيارات وتجار الحمضيات في القطاع مندوبا لهم، فوضوه امر تسويق حمضيات القطاع في كل من اوروبا الغربية والمعسكر الاشتراكي.

وقبل أن توافيه المنية بنحو شهر واحد، زار فاروق الحسيني لندن، للعلاج، واخبره الطبيب انه اجتاز مرحلة الخطر، بعد النوبة الثالثة التي اصابت قلبه، واطمأن الفقيد لتشخيص طبيبه المشهور، لكن المنية كانت له بالمرصاد، واقرب من تقرير طبيبه، فاختطفته، وهو لا يزال، بعد، في عز عطائه.

عبد القادر ياسين

مؤتمرات

الأسبوع الثقافي الفلسطيني في تونس
(١٦ ـ ٢٣ آذار ـ مارس ١٩٨٢)

... في السادس عشر من آذار (مارس) ١٩٨٢، افتتح الأسبوع الثقافي الفلسطيني في تونس، بحضور وزير الثقافة التونسي البشير بن سلامة، وعدد من القادة السياسيين والمثقفين التونسيين. وقد استهل الاسبوع اعماله بعرض مسرحية «لُكَعْ بن لُكَعْ» من تأليف اميل حبيبي واخراج المخرج السوري وليد قوتلي وتمثيل فرقة المختبر المسرحي. وقد عرضت المسرحية في مدينة تونس يوم ١٦/٣/١٩٨٢. وفي اليوم التالي، أحيا الشعراء: راسم المدهون، احمد دحبور وعز الدين المناصرة، امسية شعرية في قاعة مسرح مدينة تونس، وبعد ذلك القى فيصل دراج محاضرة بعنوان: «الوعي في الرواية الفلسطينية»، كذلك اقيم معرض رسوم كاريكاتورية للفنان الفلسطيني ناجي العلي. وفي مدينة صفاقس، احيا الشعراء: المدهون، دحبور والمناصرة، امسية شعرية اخرى، كذلك احيا الشاعر الفلسطيني، حسن البحيري (وهو من شعراء فلسطين قبل العام ١٩٤٨)، امسية شعرية في مدينة القيروان، واعيد عرض مسرحية «لكع بن لكع» في مدينتي بنزرت وصفاقس. ورافق ذلك كله لقاءات سياسية وزيارات لعدد من المدن الهامة والمراكز الثقافية فيها، والتقى الوفد الفلسطيني توفيق بن عامر، مدير التنشيط والكاتب العام للجنة الثقافية القومية. وفي ١٧/٣/١٩٨٢، التقى الوفد الفلسطيني وزير الثقافة التونسي البشير بن سلامة، حيث تشكل الوفد من: احمد الجمل، حسن البحيري، احمد دحبور، عز الدين المناصرة، بحضور حكم بلعاوي (مدير مكتب م.ت.ف. في تونس)، وجرى استعراض للعلاقات الثقافية الفلسطينية ـ التونسية، واختتم الاسبوع الثقافي يوم ٢٣ آذار (مارس) ١٩٨٢.

* * *

١ ـ لُكَعْ بن لُكَعْ

صدرت مسرحية «لكع بن لكع، ثلاث جلسات أمام صندوق العجب»، عن دائرة الاعلام والثقافة في م.ت.ف. عام ١٩٨٠، وقد اعتمد اميل حبيبي، الكاتب الفلسطيني المعروف والذي يعيش في حيفا، في اختياره لعنوان الحكاية المسرحية على حديث شريف يقول: «لاتقوم الساعة حتى يلي أمور الناس لكع بن لكع»، وقد جاءت هذه المسرحية كأول عمل مسرحي يكتبه اميل حبيبي بعد عمله الروائي الشهير: «الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد ابي النحس المتشائل»، والتي اشتق اسمها: «المتشائل» من كلمتي «متشائم ومتفائل». وقد لاقت هذه الرواية ترحيبا من النقاد والقراء؛ حيث يسيطر عليها الطقس الملحمي في محاولة تأريخ ابداعي للشعب الفلسطيني، وامتدت على صفحات الرواية روح السخرية، حتى ان النقاد شبهوها بقصص جحا نصر الدين. وقد اعتمد اميل حبيبي، في روايته تلك، على الموروث القديم،

فاستفاد من الشكل الفني للمقامات؛ وعلى بعض الاعمال الكلاسيكية العالمية.

هذا الرواج الذي لاقته رواية «المتشائل» جعل النقاد ينتظرون من اميل حبيبي ان يكتب عملا جديدا يتجاوز فيه نفسه، وهذا هو السبب الاول في شعور بعض النقاد بالاحباط، حين قرأوا مسرحية «لكع بن لكع»: والسبب الجوهري الثاني هو ان النقاد قارنوا مسرحيةً برواية، رغم اختلاف الشكل الفني واختلاف التجربة، فلم يتعاملوا مع «لكع بن لكع» من موقف قراءة مسرحية جديدة، بل راحوا يقارنونها بـ «المتشائل»؛ والسبب الثالث، هو ان بعض النقاد لم يدرسوا مسرحية «لكع بن لكع» ضمن الموروث والسائد في المسرح العربي المتقدم؛ والسبب الرابع هو ان معظم ما كتب عن «لكع بن لكع»، كتب قبل ظهورها على المسرح، فالنص المسرحي يظل مجرد خطة في كتاب قبل تنفيذه، فالنص والاخراج عملية متكاملة.

وفي المقابل، فان النص المسرحي لا يخلو من بعض المباشرة والاسقاطات الفكرية. لكن ذلك لا يلغي امتيازات النص باستخدامه أشكالا تراثية مثل صندوق العجب، ولم يتخل اميل حبيبي عن سخريته المعهودة.

وفي الاول من حزيران (يونيو)، ١٩٨١، عرضت المسرحية على مسرح الاتحاد العام لنقابات العمال في دمشق، واخرجها السوري وليد القوتلي وشارك في التمثيل ما يقارب العشرين ممثلا وممثلة، (فرقة المختبر المسرحي). وقد كتب يومها محمود شاهين، مراسل «فلسطين الثورة» يقول: «الذين قرأوا نص اميل حبيبي في السابق، تحدثوا عن استحالة تقديم النص على المسرح، وكانت المفاجأة عندما سمعنا ان وليد القوتلي قد شرع مع مجموعة من الشباب والشابات الهواة في اعداد النص لتقديمه على خشبة المسرح». ويضيف محمود شاهين: «ثم شاهدنا الكثيرين يغيّرون رأيهم في نص لكع بن لكع بعد أن شاهدوا العرض. فكتب عبد الرحمن الحلبي في 'تشرين' السورية تحت عنوان 'لكع بن لكع، عرض استثنائي لنص صعب'، لم يكن عرضا عاديا ذاك الذي قدمه المخرج، فمنذ ان تدخل ردهة البناء تدخل صلب المسرحية. تقرأ ملصقات تهيئك نفسيا ووجدانيا للمشاركة الفعلية. ليس كمشاهد، بل كمعني بالعطاء، ومعني بالمأساة، ومعني أكثر في صنع الخلاص. لقد استخدم المخرج، 'خيال الظل' ليروي لنا حكاية السندباد، واتبع الاسلوب الكوميدي في اخراج بعض المشاهد كمشهدي ست الحسن والحمار، والشيخ الطرطور والعميان». (محمود شاهين، **فلسطين الثورة**، ١٩٨١/٦/٢٢).

وفي العروض التي قدمتها فرقة المختبر المسرحي لمسرحية «لكع بن لكع» في تونس، ادلى النقاد التونسيون بعدة شهادات تثمن هذا العمل الكبير وتقدره عاليا، وتحدث عنه المشاهدون بحماس كبير.

٢ ـ كاريكاتور ناجي العلي

ناجي العلي، احد الفنانين العرب البارزين، انتشرت رسوماته الكاريكاتورية بسرعة بين الجماهير البسيطة في المخيمات الفلسطينية وقواعد المقاتلين الوطنيين اللبنانيين والفلسطينيين، واعجب برسوماته المثقفون العرب: وهذا النجاح الذي لاقته رسومات ناجي العلي نابع من سبب جوهري هو انه ينهل فنه من ذاته الجريحة، من عالمه الخاص؛ مما الغى اي تنظير فوقي حول رسوماته.

أسس ناجي العلي قاعدته: طفلهُ الشقي المكلل بالشوك وشيخه المشقق القدمين بلحيته المعفَّرة، ثم أضاف الحبيبة، وبدأ يرسّخ هذا الثالوث الشعبي في اذهان قرائه ومشاهدي رسوماته، ثم بدأ عملية التنويع. الايديولوجيا تتسرب بليونة ودون قصد في جُمَل مركزية تتخذ اشكالا متنوعة مستمدة من الروح الشعبية، والتراجيديا تتغلغل بوضوح، وكأنها قادمة من الملاحم والاساطير، والفكر السياسي المطروح في رسوماته، فكر مشاكس وبسيط ينتقل من افواه الفقراء الى الرسوم الجارحة. وتخطيطات ناجي العلي لا تتوجه نحو الغموض المصطنع ولا الى قيم تشكيلية معقدة، وهو لا يرسم بالالوان لكي يستفيد من زهو اللون وايقاعاته، هو يلجأ للابيض والاسود والى تخطيطات بسيطة.

واذا كانت السخرية من مميزات الرسوم الكاريكاتورية بشكل عام، الا ان سخرية ناجي العلي، سخرية مرة قاسية. اضافة الى تنوع مواضيعه وان كان مركزها «فلسطين».

٣ ـ امسيات شعرية

في قاعة مسرح مدينة تونس، ثلاثة شعراء وجمهور حاشد ظل ينتظر امام القاعة لمدة طويلة قبل ان يفتح باب المسرح ويصعد الشعراء الفلسطينيون، نقرأ القصيدة تلو القصيدة، جمهور حساس، يصفق عند الجمل التي يعجب بها، يصمت عند سماع صورة شعرية طويلة، يتأملها، يستعيدها من الشاعر مرات ومرات، وينظر الى الشعر الفلسطيني، وكأنه الشعر الثوري الوحيد في العالم، بحب وتقدير وحماس غير عادي. ساعتان ونصف، ولم يخرج من القاعة اي شخص. وبعد الامسية، هذا يريد نصا لقصيدة، وهذا يريد دعوة الشعراء للعشاء، وهذا يريد عناوين الشعراء للمراسلة، وهذا الشاعر التونسي يريد قراءة قصيدته للشعراء.

وفي امسية صفاقس (مدينة تبعد حوالي ٤٠٠ كيلومتر عن مدينة تونس)، حيث شارك الشعراء الثلاثة: المدهون، دحبور، والمناصرة... ايضا يصل الشعراء الى القاعة بصعوبة، فاضافة للقاعة المحتشدة، هناك العشرات من طلبة المدارس والجامعات لم يجدوا مكانا، فتسلقوا الشبابيك واصطفوا على المنصة من وراء الشعراء، والملاحظة الاساسية هي ان هذا الجمهور في معظمه تحت سن الخامسة والعشرين. حماس وتصفيق واتوغرافات وعناوين.

وفي القيروان، يكون الشاعر حسن البحيري ليقيم امسية شعرية، حسن البحيري الذي يحمل فلسطين بطبيعتها الجميلة، يحمل قصائده ذات النفس الرومانتيكي ـ الكلاسيكي، لجمهور تونس العاشق.

٤ ـ فيصل درّاج والوعي في الرواية الفلسطينية

... وفي مدينة تونس، ألقى الناقد الفلسطيني الدكتور فيصل دراج، محاضرة بعنوان: «الوعي في الرواية الفلسطينية»: ومما جاء في هذه المحاضرة ما يلي:

«الحديث عن الرواية الفلسطينية هو الحديث عن نضال الشعب الفلسطيني وانتقاله من دائرة النضال السياسي الى دائرة النضال المسلح، ومن مدار النضال الفردي الى مدار النضال الشعبي والوطني، ومن حقل الانتظار والتبعية الى حقل القرار المستقل والارادة المتحررة. لذلك كان طبيعيا ان تنهض الرواية الفلسطينية وتتقدم في زمن نهوض الشعب الفلسطيني وتقدمه. ولهذا ايضا لايمكن الحديث عن رواية فلسطينية بالمعنى الحقيقي للكلمة الا في زمن نهوض الشعب الفلسطيني وقتاله من اجل استرداد ارضه، فنحن لا نذكر اية رواية ذات اهمية قبل عام ١٩٤٨، باستثناء «مذكرات دجاجة» ورواية جبرا ابراهيم جبرا «صراخ في ليل طويل» التي كتبت في عام ١٩٤٧ ونشرت في تاريخ لاحق لزمن «النكبة». ويكاد جبرا يشكل حالة خاصة في الرواية الفلسطينية، اذ ثابر على كتابة الرواية منذ زمن روايته الاولى حتى اليوم. واذا اردنا ان نصنف الرواية الفلسطينية يمكن ان نردها الى ثلاثة مستويات: المستوى الاول ونجد فيه جبرا الذي كتب عن فلسطين من وجهة نظر مثالية، فتحولت عنده الى رمز مقدس، او الى قضية فلسفية، او الى ذكرى قديمة تسترجعها ذاكرة مترفة وكوزموبوليتية، او لنقل ان فلسطين جبرا هي لاوعي مكين يطفو على سطح الوعي بين حين واخر، لكن هذا الوعي لايغير صاحبه، ولا ينقله من مستوى الذكرى الى مستوى الفعل، ونجد في هذا المستوى غسان كنفاني الذي شكل حالة خاصة ولكن بمعنى اخر، فهو الروائي الذي يمارس الكتابة الروائية من وجهة نظر الفعل السياسي، او من وجهة نظر القارىء الفلسطيني المقاتل من اجل العودة. ان توظيف الكتابة الروائية من اجل خدمة المشروع السياسي هي التي قادت غسان باستمرار الى البحث عن اشكال ادبية جديدة، فالبحث عن الشكل عنده هو بحث عن القارىء، او بحث من اجل تحقيق وحدة القارىء والكاتب في معركة واحدة. الثالث في هذا المستوى هو اميل حبيبي الذي رسم صورة الفلسطيني في الوطن المصادر، ورسم سعي هذا الفلسطيني من اجل البقاء في ارضه ومجابهة العدو او نفيه في ذات الوقت، لكن نفي العدو يستدعي نفي الذات ايضا. لذلك فان تفادي الحوار بين الفلسطيني والمحتل كان يستلزم ان يلبس الفلسطيني قناعا، بحيث ان الحوار هو العدو والقناع، اما الوجه الحقيقي فهو ينتظر زمن اليقظة والثورة. المستوى الثاني من الروائيين

الفلسطينيين يمثله يحيى يخلف، رشاد ابو شاور وسمر خليفة، حيث يرسم الاول صورة الانسان الفقير الذي يكتسب في نضاله ومعاناته وعيا جديدا، وترسم الثانية وضع الفلسطيني في المناطق المحتلة من اجل تحقيق معادلة صعبة: كسب الخبز اليومي والالتزام بالنضال الوطني، اما رشاد ابو شاور فقدم صورة دقيقة لمعاناة الانسان الفلسطيني في مخيمات البؤس واللجوء ورصد هذه المعاناة حتى بلغت حدود الانتفاضة والثورة. بالاضافة الى هذين المستويين نجد مستوى ثالثا يقوم فيه كل من فيصل حوراني وافنان القاسم وليانة بدر وعلي حسين خلف وسلوى البنا وعدنان عمامة... ولا يزال هذا المستوى يسعى من اجل تثبيت مواقعه في الرواية، او يحاول وبشكل متفاوت تقديم بعض الجديد في الرواية الفلسطينية.

«ان رصد تطور الرواية الفلسطينية يظهر ارتباط هذه الرواية بقضيتها ويكشف عن مسار الوعي الذاتي الفلسطيني، ويشير الى ارتقاء الهوية الثقافية الوطنية للشعب الفلسطيني، فالرواية هذه كالشعر الفلسطيني تولد في النضال الوطني وتنزع الى المساهمة فيه وتدفعه الى افاق جديدة».

وبعد ان انهى محاضرته، بدأ النقاش الطويل حول الرواية الفلسطينية بشكل خاص والادب الفلسطيني بشكل عام.

عز الدين المناصرة

مؤتمر التصدي للغزو الثقافي
(٢٩ آذار ــ مارس ــ ٣ نيسان ــ ابريل ١٩٨٢ ــ تونس)

بمبادرة من شعبة الثقافة في الامانة العامة لمؤتمر الشعب العربي، وخلال الفترة الممتدة من ١٩٨٢/٣/٢٩ الى ١٩٨٢/٤/٣، انعقد، في تونس، مؤتمر التصدي للغزو الثقافي الامبريالي الصهيوني للأمة العربية الذي سرعان ما تحول الى تظاهرة ثقافية ــ سياسية: اذ حضره اكثر من مئة وخمسين كاتبا ومفكرا من اقطار عربية شتى، ومن مشارب فكرية وسياسية متباينة، تمتد من تخوم اليمين الى اقصى اليسار، مرورا بمختلف المدارس الليبرالية والقومية.

وخصصت رئاسة المؤتمر اليوم الاول للافتتاح والجلسة الصباحية من اليوم التالي، الذي صادف ان كان «يوم الارض»، للتضامن مع الشعب العربي الفلسطيني؛ فيما خصصت بقية الجلسات لالقاء ملخصات عن محاضرات موسعة مطبوعة، ومداخلات ومناقشات فتحت ابوابها للحاضرين من مدعوين وغيرهم.

ووزع كل يوم على جلستين، ترأس كلا منهما هيئة مكتب، ضمت رئيسا ومقررين، وخصصت كل جلسة لاحد محاور الندوة الخمسة ألتي اتخذت ترتيبها على النحو التالي:

□ **الخصائص القومية للشخصية العربية**، وضم أربع محاضرات عن «المقومات الثقافية للشخصية العربية» (د. الحبيب الجنحاني)، و «الاهداف الحضارية للأمة العربية» (محيي الدين صبحي)؛ و «الرؤية العربية للعصر» (جمعة الغزاني)؛ و «تجربة الجزائر في مجال التعريب» (عبد القادر حجار).

□ **الغزو الثقافي الامبريالي الصهيوني والاستلاب الفكري في الوطن العربي**، وتضمن سبع محاضرات، هي: «الغزو الثقافي المهد والمتوافق مع الاستعمار الحديث في الوطن العربي» (عماد حاتم)، ومحاضرة اخرى حملت العنوان نفسه (د. وجيه كوثراني)؛ و «التربية والتعليم الصهيوني والاستلاب الحضاري» (اديب ديمتري)؛ و «التعليم والاستلاب الحضاري» (د. عمر الشيباني)؛ و «وسائل الاعلام الغربية والاستلاب الثقافي» (علي فرفر)؛ ومحاضرتين بالعنوان نفسه (د. صالح أبو اصبع؛ ود. كمال يمن).

□ **الجذور التاريخية للغزو الثقافي**، وحوى احدى عشرة محاضرة هي: «الجذور التاريخية للغزو الفكري في صدر الاسلام» (د. عل فهمي خشيم)؛ و «التراث والاسرائيليات ــ عوامل ومؤثرات من الغزو الفكري وقضايا الانسان المعاصر» (علي مصطفى المعراتي)»؛ و «الغزو الثقافي الامبريالي الصهيوني للامة العربية» (د. زاهية قدورة)؛ و «آثار الغزو الثقافي في الموسيقى العربية» (سليم سحاب)؛ و «ابناء النار وابناء الماء ــ ملاحظات حول قضية التواصل الثقافي بين العرب والغرب» (احمد ابراهيم الفقيه)؛ و «الماسونية» (الشيخ عبد الحميد

السائح)؛ و «الغزو الثقافي الامبريالي الصهيوني للأمة العربية» (الكاتب نفسه)؛ و «الغزو الفكري الصهيوني في التراث الاسلامي» (د. مصطفى حسين)؛ و «من مظاهر الغزو الفكري وآثاره في العالم الاسلامي» (د. محمد الدسوقي)؛ و «الغزو الفكري الصهيوني في التراث المسيحي» (د. مروان فارس)؛ و «روح الاستشراق وتغريب العقل التاريخي للأمة العربية» (د. محمد ياسين عريبي).

□ **الغزو الثقافي الصهيوني للامة العربية في الوقت الحاضر**، وتضمن سبع محاضرات هي: «الثقافة الصهيونية، ما هي؟» (د. هاني الراهب)؛ و «الغزو الثقافي الصهيوني الامبريالي للعرب في الارض المحتلة» (صبحي النجار)؛ و «تشويه تعليم تاريخ وجغرافية الوطن العربي في المرحلة الابتدائية في فلسطين المحتلة» (د. كامل خلة)؛ و «الخطة الصهيونية لتهويد مدينة القدس العربية» (خليل السواحري)؛ و «العلم والتعليم في الوطن العربي ـ ملاحظات حول الاخفاق والتبعية والتأزم» (د. محمد رؤوف حامد)؛ و «الغزو الثقافي الصهيوني وسياسة تطبيع العلاقات مع مصر» (د. رضوى عاشور)؛ و «موقع التعليم في الغزو والتطبيع الثقافي الامبريالي» (حسين عبد العال).

□ **مواجهة الغزو الثقافي في الوطن العربي**، وضم سبع محاضرات هي: «مساهمة في التمهيد لوضع مشروع استراتيجية ثقافية» (محمود امين العالم)؛ و «الثورة الثقافية في مواجهة الغزو الثقافي» (د. كمال عيد)؛ و «الشروط الاولية لمقاومة تغريب الفكر واستلاب الارض» (د. محمد ياسين عريبي)؛ و «عقد الصلات الثقافية والاعلامية مع القوى التقدمية والديمقراطية المعادية للامبريالية والصهيونية» (عمر بن سالم)؛ و «من اجل الاستقلال التاريخي للذات العربية» (د. محمد عابد الجابري)؛ «و الغزو الثقافي في الوطن العربي وخلق أدوات المقاومة» (الياس مرقص)؛ و «اطلاق الحريات» (منح الصلح).

وقد اسهم بعض المحاضرين في ارباك المشرفين على الندوة؛ اذ تغيب بعضهم، ولم يتقدموا باعتذارات، في الوقت المناسب (٢٥ كاتبا)، فيما حضر البعض الآخر دون أن يتقدم بالمحاضرة المكلف بها، وتأخر بعض ثالث في تسليم محاضرته الى ما بعد بدء جلسات المؤتمر. الامر الذي نسف الترتيبات المعدة سلفا، كما جعل بعض المحاضرات تطبع بعد القائها ومناقشتها؛ مما فوت فرصة قراءتها على الحاضرين. وضُرب البرنامج في الصميم، وكان الحاضرون يصلون قاعة دار الثقافة (ابن رشيق) ـ حيث انعقدت الندوة ـ دون ان يعرفوا شيئا عن عناوين المحاضرات التي ستلقى، ولا اسماء المحاضرين، ولا اصحاب المداخلات والمناقشين.

واتسمت هذه الندوة بما يلي:

□ هروب نسبة كبيرة من الباحثين من الحديث عن الراهن الى التاريخ (١١محاضراً من ٤٠)؛ حيث تحدث هؤلاء الباحثون عن مؤامرات يهود خيبر، وزيف الادعاء اليهودي بحقهم التاريخي في فلسطين، اكثر مما تحدثوا عن ملامح الغزو الثقافي الامبريالي الصهيوني الراهن. كما جرى الحديث ـ على استحياء ـ عن اساليب المقاومة المقترحة.

□ تردد على لسان كثرة من المناقشين ان اشاعة الحريات الديمقراطية في اقطار الوطن العربي هي خير ضمان لرد الاعتبار للانسان العربي، المادة البشرية المتصدية للغزو، ولاعطاء الفرصة من اجل كشف اساليب الغزو، اولا بأول.

□ خلط بعض الباحثين ـ عن سبق اصرار وترصد ـ بين اليهودية والصهيونية، فيما اعتبر باحثون آخرون الاسلام مرادفا للعروبة.

□ عكس جو الانفتاح الديمقراطي النسبي الجديد في تونس نفسه على اجواء المؤتمر، فتدفق الكتّاب والطلبة الجامعيون التونسيون الى قاعة المؤتمر، يشاركون، في همة ونشاط، في المناقشات المفتوحة. ولتأتي مشاركتهم هذه مخططة صورة تقريبية لملامح الخريطة السياسية في تونس، من اقصى اليمين الى اقصى اليسار. ولان الانفتاح النسبي هذا يعود الى تاريخ قريب، فقد ظهرت ملامح التضييق السابق في صورة توتر وانفعالات حادة واحكام متعسفة مبتسرة.

وربما كانت اهم النتائج التي تمخض عنها المؤتمر، هي:

□ التقاء عدد كبير من المفكرين والكتّاب من مختلف المشارب الفكرية والاقطار العربية، وتبادلهم الرأي، في فرصة نادرا ما تسنح مثيلتها.

□ صدور «اعلان تونس» لمقاومة الغزو الثقافي الامبريالي الصهيوني للوطن العربي، الذي اكد ان

الفكر العربي، بمختلف اتجاهاته الوطنية والقومية والدينية والاشتراكية، ما زال يواصل رسالته، كضمير لجماهير هذه الامة؛ وان سلاح الكلمة والفكر ينبغي تجريده في اهم معركة تخوضها الامة العربية. واعتبر الاعلان هذا المؤتمر بداية لثورة ثقافية، تستهدف تحرير الارادة العربية، وتثويرها. وشدد الاعلان على ان الهوية القومية للانسان العربي هي الهدف الرئيسي للغزاة. كما ندد البيان بالقوى التي اغلقت باب الاجتهاد، وقننت الامتيازات، واحلت الدكتاتورية مكان الشورى. وثبّت الاعلان اخفاق المنهج الاقليمي؛ واعتبر الانسان العربي هدف التقدم ووسيلته؛ ولاحظ تلازم القمع مع الاقليمية؛ وشدد على الاهمية القصوى للحريات الديمقراطية؛ وبيّن ان الاشتراكية عنصر رئيسي في بناء المنهج المضاد للاقليمية والتبعية والتخلف؛ ونادى بضرورة تحقيق التقدم الحضاري وفق رؤية عربية للعصر؛ ونوّه الاعلان بالدور الطليعي المنوط بالمفكرين والمثقفين في تثوير الطريق النضالي للجماهير.

□ صدور بيان خاص بمناسبة الذكرى السادسة ليوم الارض، جاء فيه ما يلي:

«ها هي ذكرى يوم الارض تمر هذا العام وجماهير الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل تؤجج نضالها ضد المحتلين وتروي الارض بدماء شهدائها الذين سقطوا ويسقطون كل يوم، دفاعا عن عروبة الارض، وايذانا للأمة العربية بأن تستيقظ لمواجهة الامبريالية الاميركية وربيبتها اسرائيل، وتسفيها لكل الاوهام التي تنسج حول مشاريع السلام المشبوهة.

«اننا، في هذه الذكرى المجيدة، نحيي الصامدين في الارض المحتلة، المناضلين من اجل عروبتها، ونؤكد باسم كل جماهير الأمة العربية ان يوم الارض في فلسطين يجب ان يكون يوما لكل الارض العربية، تقف فيه جماهير هذه الأمة من اجل تحرير الارض المحتلة واقامة الدولة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

«ان الكتاب والمثقفين والمفكرين المجتمعين في تونس يهيبون بكل عربي وبكل احرار العالم للوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني المناضل من اجل حرية وطنه وحقه في الحياة وتقرير المصير.

«لقد اصبح تأييد هذا النضال علامة من علامات الشرف الفكري ومعيارا للامانة والقيم الحرة النبيلة، لا في الوطن العربي فحسب وانما في العالم بأسره.

«ان الكتّاب والمفكرين والمثقفين العرب: اذ يعلنون تأييدهم للموقف الشجاع للشعب العربي الفلسطيني، ويتلاحمون معه في معركة الامة العربية ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية، ليؤكدون ان قضايا التحرير وتحقيق الوحدة العربية والتقدم مرتبطة جدليا بمعركة فلسطين، ان تحرير فلسطين هو تحرير للمستقبل العربي كله.

«اننا نهيب بجماهير الامة العربية ان تلتحم بثورة الشعب الفلسطيني في طريق الكفاح المسلح، وان تسارع الى تقديم كل اشكال الدعم والتأييد ونؤكد هنا على ما يلي:

١ ــ ضرورة التطوع للتضامن مع الشعب الفلسطيني لتأكيد قومية المعركة.

٢ ــ ضرورة التبرع بالمال لمساعدة النضال الفلسطيني والعربي عموما وطرح فكرة صندوق النضال الشعبي القومي المقترح من مؤتمر الشعب العربي الى حيز الوجود».

□ اجماع المشاركين في الندوة على ادانة تطبيع العلاقات المصرية ــ الاسرائيلية.

على انه يخشى ان ينتهي تأثير هذه الندوة مع يوم انتهائها. في حين ان المطلب هو التوعية على اوسع نطاق جماهيري عربي، بما تمخضت عنه هذه الندوة، وتشكيل لجنة تضم عناصر نشطة، تجد من وقتها متسعا لمتابعة تنفيذ ما صدر عن الندوة من توصيات عملية في المجالين الفكري والثقافي، «من اجل نهوض قومي في مواجهة الغزو والاستلاب».

ع. ق. ي

المؤتمر الرابع للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ــ فرع لبنان (بيروت في ٣ نيسان ــ أبريل ١٩٨٢)

تحت شعار: «لتكن انتفاضة شعبنا في الداخل وقفة صمود وتحد في وجه مؤامرة الحكم الذاتي»، عقد الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ــ فرع لبنان، بتاريخ ٣/٤/١٩٨٢، مؤتمره الرابع في بيروت في مقر «انعاش المخيم الفلسطيني».

وقد شاركت في المؤتمر ١٧٨ عضواً، وهن المنتخبات من كافة المناطق التنظيمية، من البقاع، صور، صيدا، الشمال ومنطقة بيروت، اضافة الى عدد من المراقبات.

وقد افتتح المؤتمر فاروق القدومي (أبو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، بحضور ياسر عبد ربه، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعدد من كوادر الثورة الفلسطينية وممثلين عن الاتحادات والمنظمات الشعبية، والأخت عصام عبد الهادي، رئيسة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

وقد ركز أبو اللطف، في كلمته، على النتائج السياسية للانتفاضة الشعبية في الأرض المحتلة فقال: «إن هذه الانتفاضة كانت دليلاً على تطور وعي شعبنا داخل الأراضي المحتلة واصراره على انهاء الاحتلال، ورفضه للحكم الذاتي وروابط القرى، وتمسكه بممثله الشرعي والوحيد، منظمة التحرير الفلسطينية». وأشار الى الادانة الدولية للسياسة الصهيونية العدوانية ضد المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، والى الهدف الأساسي في مسار الثورة الفلسطينية، الذي تحقق بفعل وحدة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وقال: «في مواجهة ذلك، يظهر الانقسام في المجتمع الاسرائيلي الذي يزيد من تحدي شعبنا ويزيد من الرفض العالمي للاجراءات الاسرائيلية».

وأكد أبو اللطف على فاعلية الاستراتيجية العربية الكاملة والايجابية ضمن جبهة موحدة، وعلى الرفض المطلق للبند السابع من مشروع الأمير فهد، والذي يعني الاعتراف بـ«اسرائيل»، وعلى أهمية الحفاظ على العلاقات المتينة مع بلدان المنظومة الاشتراكية وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي.

كما تحدث ياسر عبد ربه، فأعرب عن ثقته بأن المؤتمر سوف يتمكن من تعزيز دور جماهير النساء الفلسطينيات في لبنان واسهامهن في حركة النضال الوطني لشعبنا بأسره، وكذلك دور نساء شعبنا داخل الأراضي المحتلة في دحر الاحتلال عن وطننا، ومن أجل حق شعبنا في العودة وتقرير المصير، وبناء دولته المستقلة على تراب الوطن الفلسطيني.

كذلك تحدث، خلال الجلسة الافتتاحية، كل من عصام عبد الهادي، رئيسة الاتحاد العام، وشادية الحلو رئيسة فرع لبنان.

أعمال المؤتمر

بدأت أعمال المؤتمر بمناقشة التقرير الاداري

المقدم من الهيئة الادارية، والذي يشمل تقييم عمل الهيئة الادارية منذ توليها العمل في الفترة الممتدة من أوائل شباط (فبراير) ١٩٨٠ حتى أواخر آذار (مارس) ١٩٨٢، وكما جاء في التقرير، فان هذا التقييم لمسيرة الفرع بنجاحاته واخفاقاته منطلقة من رؤية موضوعية لواقعنا في الثورة الفلسطينية، ومما لاشك فيه أن الوضع على الساحة اللبنانية، بكل تعقيداته وخصوصيته على المستويات السياسية والنضالية والأمنية، أثر بأشكال مختلفة على تطور الأوضاع العامة للاتحاد؛ بحيث شكل الوضع الأمني، في معظم الأحيان، عقبة أمام تأمين استمرارية انتظام عمل مشاريع الاتحاد العادية ونشاطاته في الكثير من المواقع.

ويناضل الاتحاد من أجل تحقيق الوحدة الوطنية داخل أطره المختلفة، لذا لابد من أن يتأثر بكون الساحة الفلسطينية مازالت تعاني من ضعف وحدتها الوطنية، فيلاحظ أن العديد من الكوادر النسائية للتنظيمات الفلسطينية، إمّا غير منخرطة جدياً في العمل النسائي، أو أنها تتوجه للعمل النسائي الجماهيري خارج أطر الاتحاد؛ مما يسهم في تشتيت كوادر الاتحاد وبعثرة جهوده وامكاناته كمنظمة جماهيرية نسائية. وعلى الصعيد الذاتي، أشار التقرير الى أن الاتحاد يتجه لدراسة أوضاع المرأة الفلسطينية في لبنان على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية، ليضع على ضوئها البرامج والخطط المناسبة لكل قطاع من قطاعات المرأة؛ وذلك للوصول الى تعبئة طاقاتها وزجها في النضال الوطني بشكل أكثر جدية وفعالية.

وقد تناول التقرير الاداري مناقشة عمل اللجان وهي: العضوية والتنظيم، اللجنة الاجتماعية، اللجنة الثقافية، لجنة العلاقات الخارجية، اللجنة الاقتصادية، اللجنة الفنية واللجنة المالية.

كما جاء فيه عرض لمستوى مشاركة الاتحاد في حالة الطوارىء؛ بحيث تتحول اللجان في الاتحاد الى لجان طوارىء في حالة تفجر الأوضاع الأمنية، بحيث تباشر اللجان عملها في مجال الاسعاف الأولي، الدفاع المدني، العمل في المستشفيات، تجهيز الملاجىء؛ وذلك بالتنسيق مع اللجان الشعبية في المخيمات.

كما نوقش، في جلسات المؤتمر، التقرير المالي الذي عرض موازنة الاتحاد ومصادر تمويله، والمصروفات التي يدفعها الاتحاد على مشاريع العمل، كدور الحضانة ورياض الأطفال ومراكز التأهيل المهني، ويطرح مدى حاجة الاتحاد الى المساهمة في دعم ميزانيته بتنظيم جمع الاشتراكات من العضوات وعمل المشروعات الاستثمارية.

وبعد مناقشة التقريرين: المالي والاداري، وتقييم مؤتمرات المناطق التي سبق وانعقدت في وقت سابق، خرج المؤتمر بجملة من التوصيات أبرزها:

التوصيات العامة

ــ انطلاقاً من أهمية الساحة اللبنانية، كساحة رئيسية للثورة الفلسطينية، وانطلاقاً من أهمية فرعنا وأهمية تجربته في اغناء تجربة اتحادنا عامة، فاننا نطلب من الأمانة العامة زيادة تمثيل اتحادنا في المؤتمر العام.

ــ اصدار بطاقات عضوية للعضوات العاملات في الاتحاد.

ــ اعطاء فرعنا حقه الطبيعي في تسمية مندوباته للمشاركة في المؤتمرات والدورات الخارجية.

ــ العمل على دعوة المناضلات المتخصصات في شؤون المرأة للاستفادة من تجارب المرأة المناضلة في العالم.

أما لجهة التوصيات الخاصة بعمل الاتحاد وعلاقته بلجانه، فكان من أبرزها ما يلي:

ــ العمل على افتتاح دور حضانة في منطقتي الشمال وصور.

ــ العمل على اقامة المزيد من دورات التأهيل النقابية والثقافية والتربوية وتأهيل المنسقات لصفوف محو الأمية، فيما تخدم هذه الدورات رفع مستوى الكادر وتطوير البرامج وخطط العمل.

ــ اقامة دورات تدريب عسكرية في محليات الاتحاد، لتعبئة المرأة واعدادها للمشاركة في المعركة الوطنية التي يخوضها شعبنا في لبنان.

وقد صدر عن المؤتمر في الجلسة قبل الختامية بيان سياسي جاء فيه: «يعقد الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ــ فرع لبنان مؤتمره الرابع، وأرض فلسطين المحتلة تشهد أروع ملحمة بطولية يسطرها شعبنا البطل، نساء ورجالاً وشيوخاً

وأطفالاً: فجماهيرنا العزل من السلاح إلا سلاح حب الوطن وحجارة الوطن تتحدى الاحتلال الصهيوني وقمعه الوحشي، وترفض بإصرار مشروع الحكم الذاتي ومايسمى بالادارة المدنية».

وأكد البيان على أن أبرز المهام المركزية الراهنة في نضالنا هي:

ـ دعم انتفاضة شعبنا وصموده داخل الارض المحتلة مادياً ومعنوياً.

ـ تصعيد الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني وفتح الجبهات العربية كافة أمامه.

ـ النضال من أجل تطوير أشكال الوحدة الوطنية داخل الأرض المحتلة وخارجها وتعزيزها داخل المؤسسات والمنظمات الجماهيرية.

ـ تعزيز التلاحم المصيري بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية للتصدي للعدوان الصهيوني، والدفاع عن الثورة ودعم وجودها في لبنان من أجل لبنان عربي ديمقراطي موحد.

ـ تعزيز التضامن مع حركات التحرر والقوى الديمقراطية في الوطن العربي التي تساهم في النضال لتحقق وحدة الوطن العربي وتقدّمه.

كما أرسل المؤتمر برقية الى ياسر عرفات، القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، حيا فيها الانتفاضة المجيدة لشعبنا داخل الأرض المحتلة، وأكد على أهمية استمرار هذه الانتفاضة. وجاء في البرقية أيضاً: «تعاهد المؤتمرات على الاستمرار بمسيرة الثورة في اطار الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية حتى تحرير فلسطين، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا».

هذا، وقد اختتم المؤتمر أعماله بجلسة الانتخابات؛ حيث تم انتخاب هيئة ادارية جديدة لفرع الاتحاد مشكلة من ١٣ عضواً، من كافة التنظيمات في قائمة ائتلاف وطني، وهن:

١ ـ شادية الحلو. ٢ ـ آمنة سليمان. ٣ ـ نمرة سعيد. ٤ ـ احسان برناوي. ٥ ـ زهرة يوسف. ٦ ـ زينب ربّاني. ٧ ـ سهير جرار. ٨ ـ سعاد سلوم. ٩ ـ فادية المصري. ١٠ ـ أديبة يافاوي. ١١ ـ آمنة بعجور. ١٢ ـ أحلام أيوب. ١٣ ـ اعتدال شاهين.

زينب الغنيمي

ندوة حول رياض الأطفال
(بيروت في ٩ نيسان ـ أبريل ١٩٨٢)

عقد المجلس الأعلى للتربية والتعليم العالي في منظمة التحرير الفلسطينية يوم الجمعة، ٩ نيسان (أبريل) ١٩٨٢، في مقر مركز التخطيط الفلسطيني، ندوة حول دائرة التربية والتعليم العالي بمرحلة رياض الأطفال.

وقد شارك في الندوة عدد من المسؤولين الاداريين والتربويين في المؤسسات الفلسطينية، العاملة مع رياض الأطفال في لبنان وسوريا، وخبراء وموجهون تربويون من اليونسيف والأونروا.

وهدفت الندوة إلى:

ــ تحديد أبعاد قرار المجلس الوطني الفلسطيني بضرورة الاهتمام برياض الأطفال كمرحلة من النظام التربوي الفلسطيني، وما ينتج عنه من أعباء مرحلية ومستقبلية على مستوى الرياض وعلى مستوى المربيات واعدادهن المهني.

ــ توضيح العلاقة مع المؤسسات العاملة في حقل رياض الأطفال وحدود التنسيق المستقبلي.

ــ تحديد المهمات المرحلية الناتجة عن اهتمام دائرة التربية والتعليم العالي برياض الأطفال.

ــ تقويم أوضاع الرياض لتحديد المسؤوليات والمهمات المختلفة.

وقد قدمت دائرة التربية والتعليم للمشاركين في الندوة عدة تقارير تمحور حولها النقاش، هي:

ــ حول نشاط م.ت.ف. في حقل رياض الأطفال خارج الأراضي المحتلة والمساعدات الفنية المطلوبة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

ــ تقرير عن الدورات السابقة لمربيات الأطفال في الفترة الممتدة من سنة ١٩٧٤ الى سنة ١٩٨١، واقتراحات بشأن الدورات القادمة، اعداد ماجدولين خلف.

ــ تصورات حول أسلوب عمل دائرة التربية والتعليم العالي مع رياض الأطفال.

ــ حول مركز تدريب العاملين في رياض الأطفال خلال مدة الخدمة.

ــ تقرير عن أوضاع رياض الأطفال الفلسطينية، اعداد ماجدولين خلف.

وقد بدأت أعمال الندوة، بعرض من الباحثة ماجدولين خلف لأوضاع رياض الأطفال الفلسطينية الموجودة، والوارد في التقرير المقدم، والذي اعتمدت في وضعه على زيارات ميدانية لرياض الأطفال للتعرف على: العنصر البشري العامل في رياض الأطفال؛ البناء ومدى صلاحيته؛ التجهيزات ومدى توافرها؛ البرنامج التربوي الذي تسير وفقه الرياض والعناية الصحية والتغذية.

ويتضح من التقرير أن هناك تفاوتاً في مستوى المربيات التربوي؛ حيث توجد مربيات حضرن ما بين ٣ و ٤ دورات، وأخريات حضرن دورة واحدة أو دورتين، بالاضافة الى عدد من المربيات اللاتي لم يحضرن أية دورة. كما يوجد نقص في عدد المشرفات على دور الحضانة، بحيث تتولى

مشرفة أو مشرفتان العمل في أكثر من روضة، كما تتولى المربية في عدد من الرياض أعمال النظافة لعدم توافر عاملة نظافة؛ الأمر الذي يؤثر على سير العملية التربوية.

وفي ما يتعلق بأبنية الرياض، فانه توجد أبنية تتميز بطابع الرياض كما هو الحال في بيت اسعاد الطفولة، وبيت أطفال الصمود، وبعض رياض مؤسسة غسان كنفاني، ورياض متفرقة محدودة للتنظيمات في المخيمات؛ وذلك خلافاً للعدد الأوسع من الرياض الموجودة في أبنية ضيقة، نوافذها مصنوعة من الخشب ولا يوجد فيها زجاج يسمح بالانارة الكافية في حال انقطاع التيار الكهربائي، وهذا كثيراً ما يحدث، والسقف في غالبيتها من الزينكو، وفي شروط صحية سيئة، وبعض الرياض ضيقة ولا يوجد فيها ساحة للعب الأطفال، كما أن بعض الرياض، لا يوجد فيها منافع صحية ولا تتوافر فيها المياه الصالحة للاستعمال. كذلك تفتقر معظم الرياض الى ملاجىء يلجأ اليها الأطفال في حال وقوع الحوادث.

أما بالنسبة للتجهيزات، فهي ليست متوافرة كما يجب، بحيث يوجد عدد من الرياض لا يوجد فيها سوى طاولات وكراس، وتفتقر الى ما يلزم من أدوات تعليمية ولوحات وبرية لعرض نتاج الأطفال، أو الكتب المصورة والألعاب.

كذلك يحتاج المنهاج التربوي الى تعديل وتطوير، لأنه توجد فروق واضحة في المناهج التي تتبعها الرياض وفي طريقة تطبيقها؛ الأمر الذي يحتاج الى تعديل المنهاج ليتناسب مع عالم الطفل الخاص ويساعده على تقوية شخصيته ونموه الذهني والتربوي والاجتماعي.

كما تفتقر غالبية الرياض الى الاشراف الصحي، فمعظم الرياض لا يزورها الطبيب، اضافة الى عدم توافر ممرضة، وافتقار معظمها الى خزانة اسعافات أولية. أما غذاء الطفل، فقد تبين أنه لا يحتل الاهتمام اللازم، فالبرنامج الغذائي غير منتظم.

هذا، كما عرضت ماجدولين خلف في تقريرها عدداً من التوصيات لجهة تطوير أوضاع الرياض وتحسينها، كما عرضت تصوراً نموذجياً لبناء روضة الأطفال.

وقد أثارت النقاط المطروحة حول أوضاع الرياض نقاشاً مطولاً من قبل المشاركين في الندوة، رغم أن التقرير الذي عرض ركز بشكل خاص على المكان وطبيعته والتجهيزات الموجودة فيه، دون أن يعرض بشكل تفصيلي ــ وهو ضروري ــ للمنهاج التربوي، والى العاملات في الرياض أيضاً.

وقد تركز النقاش حول سؤال هام، ماذا نريد من الطفل الفلسطيني؟ أي ما الهدف من انشاء الرياض؟ وماذا يريد منا الطفل؟ واجابة على هذا السؤال، خلص المشاركون في الندوة الى أهداف عامة متوخاة من رياض الأطفال هي: تكوين حياة الطفل تكويناً سليماً، مساعدة الطفل على النمو الصحيح الجسدي والعقلي والاجتماعي والنفسي والتنشئة الوطنية، تنمية مهارات الطفل من خلال البيئة التي يعيش فيها، مساعدة المرأة الأم بتوفير فرص العمل أمامها كي تساهم في الانتاج الى جانب الرجل.

كما تحددت وسائل تحقيق هذه الأهداف بالتالي:

ــ تطوير رياض الأطفال القائمة وتحسينها من حيث الحاجات الضرورية.

ــ تأسيس رياض أطفال جديدة لتتناسب وواقع الشمولية.

ــ تحديد الاطار الوظيفي في كل مؤسسة رياض أطفال.

ــ تدريب العاملات في حقل رياض الأطفال.

ــ وضع المنهاج التربوي السليم والموحد.

ــ وضع ميزانية محدَّدة لمصروفات كل روضة.

ــ اختيار المربيات المؤهلات للعمل في مجال الأطفال.

ــ تحديد السلطة الاشرافية.

وقد عرض نبيل بدران، رئيس دائرة محو الأمية وتعليم الكبار ومنسق العمل مع رياض الأطفال في دائرة التربية والتعليم، التصورات حول أسلوب عمل دائرة التربية والتعليم العالي مع رياض الأطفال، انطلاقاً من الاستجابة لقرار المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة الخامسة عشرة في دمشق: نيسان ــ أبريل ١٩٨١) بحيث تتولى دائرة التربية والتعليم العالي في م.ت.ف. مسؤولياتها في مجال الرعاية وتربية الطفل الفلسطيني وذلك:

بتوسيع شبكة رياض الأطفال باعتبارها المرحلة

التعليمية الأولى، في النظام التربوي الفلسطيني، وبحيث تغطي أماكن التجمعات الفلسطينية ما أمكن.

ضرورة تبني الدائرة للجنة المركزية للتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص لتشرف على وضع منهاج تربوي موحد على أسس علمية ووطنية لرياض الأطفال، ووضع منهاج تدريب موحد للكادر المتخصص لهذه الرياض.

التنسيق مع الاتحادات والمؤسسات والمنظمات المختلفة العاملة في مجال رياض الأطفال لتنمية جهودها المبذولة في هذا المجال، من خلال سياسة واضحة لدائرة التربية تحقق فعلياً قرار المجلس الوطني. وهذا يستوجب العمل على مستويين من قبل دائرة التربية:

المستوى الأول: تدعيم رياض الأطفال القائمة في كل من سوريا ولبنان، عبر تأهيل العاملات وتزويدهن بالخبرات اللازمة، ووضع ملاك لهن يراعي مستوى التأهيل والمسؤولية ومدة الخدمة وتولي دائرة التربية، حسب شروط محددة، دفع رواتبهن.

المستوى الثاني: العمل على وضع خطة بعيدة المدى لتعميم رياض الأطفال كمرحلة أولى من النظام التربوي الفلسطيني على التجمعات الفلسطينية في أماكن انتشارها وحسب الامكانات والظروف المتاحة.

كذلك بلورت دائرة التربية مشروعاً متكاملاً للتدريب خلال مدة الخدمة، تقدمت به للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وحصلت على أساسه على الدعم اللازم لتنفيذ هذا البرنامج الذي يستدعي توفير نواة مركز التدريب خلال الخدمة. كما تسعى دائرة التربية لعمل لجنة تنسيق عليا موسعة بين الجهات المختلفة العاملة في حقل رياض الأطفال لتوثيق العمل مع دائرة التربية والتعليم العالي، وتسعى لانشاء لجنة تخطيطية عليا تدرس قضية تصميم رياض الأطفال، وتشرف على الأبحاث اللازمة للتخطيط، وتحدد مصادر التمويل.

ومن خلال كل ما سبق والنقاشات التي دارت في الندوة التي استمرت يوماً كاملاً، خرج المشاركون بعدد من التوصيات ترفع لدائرة التربية وهي:

ــ وضع برنامج يحدد أبعاد العمل التربوي في رياض الأطفال، بحيث يتضمن تحديد المشكلة والأهداف العامة والخاصة.

ــ تحديد المواصفات المطلوب توافرها في رياض الأطفال.

ــ دراسة أوضاع رياض الأطفال القائمة والعمل على تطويرها، من الناحيتين: المادية والانشائية.

ــ توخياً لتوحيد المنهاج، توصي الندوة بتشكيل لجنة لاعداد المنهاج التربوي الموحد لمرحلة ما قبل المدرسة. يستوفي الحد الأدنى من المتطلبات التربوية للمؤسسات الفلسطينية العاملة في هذا المجال.

ــ تسهيل الاطلاع على خبرات الدول المتقدمة في مجال رياض الأطفال.

ــ وضع منهاج تدريبي للعاملين في رياض الأطفال يتناسب وواقع البيئة الفلسطينية.

ــ توصي الندوة بضرورة المسؤولية الاشرافية لدائرة التربية والتعليم في م.ت.ف. لتشرف على رياض الأطفال، ولتحقيق هذا الغرض تشكل لجنة تنسيق عليا من المؤسسات الموجودة.

ولمتابعة تنفيذ بعض من هذه التوصيات، وللتحضير للاجتماع المقبل الذي سيحدد فيه تشكيل لجنة من المتخصصين لدراسة المناهج التي تدرس في رياض الأطفال، ولتسهيل عمل لجنة التنسيق العليا، تشكلت لجنة متابعة من تسعة أعضاء من المشاركين يمثلون غالبية المؤسسات التربوية القائمة والعاملين في مجال رياض الأطفال.

ن. غ.

كتاب مرجعي عن
القيادات السياسية الفلسطينية
١٩١٧ ـ ١٩٤٨

بيان نويهض الحوت، **القيادات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ٩٨٥ صفحة.

لماذا هذا الكتاب؟ تقول الكاتبة في مقدمة كتابها، والذي هو في الأصل رسالة جامعية تقدمت بها الى كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية لنيل شهادة الدكتوراه، بأن الهدف من هذه الدراسة هو «التوصل الى تحديد القيادات السياسية الفلسطينية ومؤسساتها في عهد الانتداب، ثم تحليلها فكرياً وسياسياً واجتماعياً من خلال مسيرتها التاريخية وأعمالها السياسية». وتطرح الكاتبة في سياق هذا الهدف، توضيحاً من ثلاث نقاط مفادها ان البحث يتناول فترة ثلاثين عاماً من تاريخ المؤسسات أو القيادات السياسية الفلسطينية مما يعني وجود أكثر من مرحلة ضمن هذه الفترة. وتستخلص من ذلك ان القيادة التي «تحملت مسؤولية النكبة سنة ١٩٤٨، ما هي الا احدى هذه القيادات، وهي ليست رمزاً أو عنواناً للقيادات الفلسطينية طوال الثلاثين عاماً، موضوع البحث». كما تشير الكاتبة الى ان البحث تناول بالتحديد القيادات العليا، على المستوى الوطني العام، لا القيادات المحلية للمناطق، مؤكدة أيضاً على ان الدراسة تقتصر هنا على تاريخ المؤسسات والقيادات السياسية الفلسطينية المقررة وليس على تاريخ الحركة الوطنية كلها.

فإلى أي مدى استطاعت الكاتبة ان تحقق الهدف من هذا البحث، الضخم من حيث الكم، والى أي حد التزمت الكاتبة بالهدف المطروح في المقدمة. وما هو الجديد الذي يستفيده القارىء المهتم والمتخصص في هذا المجال؟

اعترف ان عنوان الكتاب، قد شدني اليه بانحياز كامل، بمجرد قراءتي له. وقد أدهشني، للوهلة الأولى، ان تتمكن الكاتبة من اعداد كتاب مرجعي ضخم في موضوع متخصص يتناول بالتحديد القيادات والمؤسسات السياسية الفلسطينية، منذ بداية الاحتلال البريطاني في العام ١٩١٧، وحتى نهاية عهد الانتداب البريطاني في العام ١٩٤٨. وما شدني لهذا الكتاب أكثر، انطباع تكون لدي من قراءات عديدة لكتب وأبحاث في تاريخ القضية الفلسطينية، تناول فيها كتّابها جوانب عديدة من القضية وأشبعوا هذه الجوانب بحثاً وتحليلاً. لكن النقص ظل واضحاً في ما يتعلق بدراسة العامل الذاتي الفلسطيني: تعبيراته السياسية والأيديولوجية، مدى نضجه وتطوره، والعوامل المؤثرة فيه.

في سياق ما تقدم، فان الكتاب الذي نحن بصدده الآن، ليس من ذلك النمط الذي يستوقف القارىء عبر صفحاته، ليقول فيه رأياً حاسماً، جهد قيّم أم وقت ضائع؟. فمن حيث الوثائق النادرة والمعلومات الهامة، والمقابلات التي أجرتها الباحثة مع شخصيات سياسية عايشت التجربة وشاركت فيها بفعالية، فضلاً عن لوائح أسماء القادة والنخبة السياسية وتسليط الضوء على تنظيمات وقوى سياسية ظهرت ثم اختفت، وظل

تاريخها في زوايا مظلمة؛ من هذه الزوايا بالتحديد، يشكل الكتاب قيمة مرجعية هامة للقارىء والمتخصص على حد سواء.

وقبل الشروع بابداء الملاحظات حول منهج الكاتبة وأسلوبها وكيفية معالجتها للوقائع والأرقام، نستعرض بايجاز سريع ما تضمنته أقسام الكتاب العشرة وفصوله الخمسة والثلاثون:

يتناول القسم الأول جذور الحركة السياسية الفلسطينية في اواخر العهد العثماني، مستعرضاً في فصوله على التوالي نُبَذاً عن المجتمع الفلسطيني من النواحي. الادارية والاجتماعية والاقتصادية الخ: سياسة السلطان عبد الحميد وفلسطين، حركة انبعاث القومية العربية، تأسيس الجمعيات والأحزاب العربية حتى الحرب العالمية الأولى التي يتطرق اليها الفصل الخامس والأخير من هذا القسم. اما القسم الثاني فيتناول بداية الاحتلال البريطاني، التنظيمات السياسية في فلسطين في المرحلة الأولى من الصراع مع الوجود الاستيطاني الصهيوني، اي في فترة ما قبل اقرار الانتداب البريطاني عليها. ثم يسهب الفصل الثالث من هذا القسم في سرد الوقائع المتعلقة بالمؤتمرات الفلسطينية العامة وأبرز الأحداث السياسية في فلسطين، وما يتعلق بالقضية دولياً في تلك الفترة، كاستفتاء لجنة كينغ ـ كراين ومؤتمري السلم وسان ريمو واعلان وعد بلفور. ويحتوي القسم الثالث على أربعة فصول تذهب في عناوينها الرئيسية، بتحديد أكثر، نحو الهدف من وضع هذا الكتاب: حيث تتناول الكاتبة فيه المؤسسات والمؤتمرات الوطنية الفلسطينية العامة (١٩٢٠ ـ ١٩٢٨). وبينما يتناول الفصل الأول من هذا القسم، المؤسسات السياسية وتحديدها من حيث الوضع القانوني، الطائفي، السياسي، ونظام الانتخاب الخ... يتناول الفصل الثاني أبرز الأحداث والمؤتمرات السياسية العامة، ويحتوي على بنود تتطرق الى اضطرابات يافا في العام ١٩٢١، واعمال الوفد الفلسطيني الأول الى لندن وجنيف، والمجالس الاستشارية والتشريعية وصولاً الى المؤتمر الفلسطيني السادس المنعقد في العام ١٩٢٣. وفي حين كُرّس الفصل الثالث للكتل والتنظيمات السياسية، اقتصر الفصل الرابع على الكتلتين الرئيسيتين (المجلسيين والمعارضة)، او كما كان التعبير الشعبي السائد يسميهما (الحسينية والنشاشيبية). اما القسم الرابع من الكتاب، فقد تمّ افراده لظاهرة زعامة الحاج أمين الحسيني في غضون عشر سنوات امتدت من العام ١٩٢١حتى١٩٣١. وهذا القسم يحتوي على خمسة فصول أولها يتناول المناصب الرسمية للحاج أمين والثاني يسرد الوقائع التي أسهمت في بناء زعامته عربياً واسلامياً. والثالث يتحدث عن هبّة البراق في العام ١٩٢٩، والتطورات اللاحقة لها، داخلياً في فلسطين وعلى الصعيد الدولي. القسم الخامس يستعرض نشوء الأحزاب السياسية في مطلع الثلاثينات ومسيرة الحركة الوطنية حتى العام ١٩٣٦، بينما يختص القسم السادس بوقائع الاضراب الكبير والتطورات المرافقة له من النواحي السياسية والعسكرية مع تركيز خاص على الثورة في مرحلتيها الأولى والثانية والنتائج المترتبة عليها فيما بعد. وأما القسم السابع فيستعرض أوضاع فلسطين محلياً وعربياً، وما يتصل بأوضاعها لدى الجانبين الصهيوني والبريطاني خلال فترة الحرب العالمية الثانية، مع فصل خاص (الثالث) عن سياسة المفتي، الحاج أمين الحسيني، خلال سنوات الحرب. ويتناول القسم الثامن المؤسسات السياسية الفلسطينية في الفترة ما بين العامين ١٩٣٩ و ١٩٤٨، مستعرضاً في فصوله مسيرة الأحزاب السياسية الرئيسية الستة وانتشار المؤسسات العقائدية وتنظيمات الشباب والعمال. وفيما يتعرض القسم التاسع لتعريب القضية الفلسطينية في اطار جامعة الدول العربية وتدويلها في اطار هيئة الأمم المتحدة والقيادات السياسية المسؤولة، الفلسطينية والعربية، خلال هذه الفترة وحتى نهاية عهد الانتداب (الفصل الرابع والأخير)، والذي استعرض مجمل الوقائع وأهم المعارك الحاسمة التي سقطت فلسطين اثرها عسكرياً بيد القوات الصهيونية وحتى اعلان قيام دولة اسرائيل على أنقاض المجتمع الفلسطيني، فان القسم العاشر والأخير تفرّد بـ «تحليل منهجي ميداني للقيادات السياسية ومؤسساتها» التي هي الموضوع المركزي للبحث. وقد استند هذا «التحليل» الى عينة من مئة من القادة السياسيين، صنّاع القرار السياسي من القيادات العليا ورؤساء الأحزاب. وتنوه الكاتبة بأن اختيار العينة

هذه قد جاء وفقاً لقناعة تولدت لديها استناداً الى استشارة عدد من مؤرخي هذه المرحلة بشأن ادوار هؤلاء في توجيه المؤسسات السياسية التي انتمى اليها كل منهم (ص ٦٤٦). وقد اتخذت الكاتبة من الجداول الاحصائية وعددها ستة وأربعون جدولاً، أداة للتحليل والوصول الى نتائج واستخلاصات عن مجمل سمات وأوضاع العينة القيادية المشار اليها على مختلف الأصعدة، السياسية والاجتماعية ومايتفرع عنها من جوانب أخرى، كالمهنة والمستوى التعليمي الخ...

من القسم العاشر، سننطلق في محاولة لتسجيل بعض الملاحظات بشأن، منهج الكاتبة وآرائها في مسار انجازها لهذا البحث؛ حيث يلخص القسم العاشر في فقراته مجمل الاشكالات التي وقعت فيها الكاتبة في محاولتها الطموحة لتقديم الجديد في مجال التاريخ السياسي للقيادات الفلسطينية أبّان السيادة البريطانية على فلسطين. ولا يمنع التركيز على القسم العاشر والأخير من المرور، بايجاز، على ما جاء في الأقسام التسعة الأول من موضوعات وآراء؛ اذ تلخص في هذا الصدد ملاحظاتنا حول محتوى هذه الفصول وكيفية تناول الكاتبة للمادة الضخمة التي توافرت لديها عند كتابة هذا البحث.

لنبدأ أولاً بالقسم العاشر. ملاحظاتنا بصدد هذا القسم تتلخص في بندين: الأول ــ منهج الكاتبة في استخدام علم الاحصاء: فهذا القسم يشتمل على معلومات وأرقام تصلح مادة خاماً جيدة وأرضية خصبة للتحليل العلمي والتشخيص الدقيق لواقع القيادات السياسية الفلسطينية لهذه الفترة، والذي أفرز ممارستها السياسية وفق ايديولوجيا الطبقة التي تنتمي اليها، والتي، اي الأيديولوجيا، حددت مسار وأسلوب هذه القيادات في فترة هيمنتها على النضال الفلسطيني. فوضوح الرؤية الجوهري في الصراع والقدرة على تحديد الأعداء الرئيسيين ومحاربتهم بلا هوادة تشترط بالضرورة خلفية طبقية للقيادات المسؤولة تختلف كثيراً عن تلك التي سادت في أوساط القيادات الفلسطينية خلال العهد البريطاني.

هذه الفرضية، فرضية الموقع الطبقي ودلالته السياسية، تشكل بحد ذاتها المنطلق نحو تحديد الهدف من استخدام المنهج الاحصائي في التعريف بالنخبة السياسية الفلسطينية لهذه الفترة. اي السعي نحو التعريف بها من خلال ما تفرزه الأرقام من مؤشرات. وهذا يعني تتبّع تاريخ هذه القيادات وسماتها الطبقية والسياسية باعداد جداول احصائية تغطي مختلف الجوانب المتعلقة بالعينة، موضوع البحث، كالمهنة، التحصيل العلمي، مكان الولادة، الاقامة، الطائفة التي ينتمي اليها اي منهم والمكانة الاجتماعية التي يتمتع بها. كل هذا يشكل بالنسبة للباحث المختص صورة شاملة توفر له المعطيات الضرورية عن العينة بما يؤمن موضوعية البحث ومصداقيته العلمية، أي تشخيص مكانة هؤلاء في المجتمع الفلسطيني وأبعاد هذه المكانة في ممارستهم السياسية. المقصود هنا باختصار ان الوضوح النظري للهدف من الدراسة وتحديد هذا الهدف بأكبر قدر من الدقة انما هو أساس ضروري لاستكمال الدراسة بمنهجية تستند الى العلم والمعرفة وذلك، كما سبق وأشرنا، من أجل تحقيق مصداقية عالية للنتائج. والقارىء لبحث الكاتبة: بيان نويهض الحوت، لا يرى حيّزاً للوضوح في النص الذي قدمت من خلاله جداولها الستة والأربعين. بل انه من الواضح أن الكاتبة نفسها قد حصلت على نتائج ونسب مئوية لها أهميتها ودلالاتها القيمة؛ غير أنها، اي الباحثة، اكتفت بالأوليات البسيطة لعلم الاحصاء ولم تعمل على الخروج بنتائج مستخلصة تصلح أرضية للتحليل النظري للفعل السياسي للنخبة السياسية. والأمر هنا يتعلق، فيما يبدو، بنقص في التقيد بتقنية البحث المستند الى الاحصائيات والجداول. وأيضاً افتقارها الى وجهة نظر فكرية وسياسية متماسكة، حتى ولو كانت خاطئة.

وأما الملاحظة الثانية، فتتعلق الى حد كبير باستخدام مغلوط لبعض المصطلحات العلمية، فعلى سبيل المثال، تستخدم الكاتبة مصطلح طبقة او فئة اجتماعية بالمفهوم العامي السائد والمغلوط في آن معاً. هذا المفهوم الذي يتعامل مع كلمة «طبقة» على أساس أخلاقي لا مادي يستند الى الأسس الاقتصادية ــ الاجتماعية لمفهوم الطبقة. وما يؤخذ على الباحثة في هذا المجال هو انها لم تكلف نفسها عناء البحث عن التعريف العلمي لمصطلحات كهذه. وهي أيضاً تأخذ كلام الأسر أو الأفراد، الذين يتناولهم البحث، عن أنفسهم كمسلمات من غير نقاش. ولنأخذ على سبيل المثال

ماجاء في النص الوارد في الصفحة (٦٨١) حول الوجاهات الاجتماعية، تقول الكاتبة: «وقد تباهت عدة عائلات اشتهرت بملكيتها الشاسعة للأراضي بأنها كانت لا تمارس الحياة الطبقية كما يشاع عنها، والبرهان على ذلك ان رجالها كانوا يتناولون الطعام مع الفلاحين في الأعياد والمناسبات». يعطي هذا! النموذج برهاناً على ملاحظتين تمت الاشارة اليهما اعلاه، الأولى والمتعلقة بالاستعمال العامي الشائع للمصطلح، والذي يفهم «الطبقية» على انها التواضع أو عدمه، ازاء جموع الجماهير الشعبية الفقيرة، في حال الوصول اليها. والثانية وتتعلق في عدم مناقشة الكاتبة اطلاقاً لما يجيء على لسان الأفراد الذين أجرت معهم المقابلات، وهي في حال مناقشتها لآرائهم لا تأخذ الجوهري منها مادة للنقاش. نموذج آخر على مجمل ما تقدم نجده في الجدول (رقم ٨، ص ٨٦٢)، فالمقاييس المطروحة في هذا الجدول تعكس التخبط في مفهوم الكاتبة لمصطلح «الطبقة الاجتماعية» حيث تضع المقاييس على النحو التالي:

وجاهة دينية، ونسبتها المئوية	٤٥،٦٥
وجاهة مادية، ونسبتها	٥٨،٧٠
وجاهة سياسية، ونسبتها	٤١،٣٠
وجاهة طبقية ونسبتها	٣٩،١٣
وجاهة عددية ونسبتها	٣٥،٨٧
وجاهة نسب، ونسبتها	٣٩،١٣

ولنحاول تفسير المقاييس والنسب المعطاة في هذا الجدول. الوجاهة الدينية تعني كما أوضحت الكاتبة، التراث والثقافة الدينية والنفوذ في المؤسسات الإسلامية (لم تشر الكاتبة عما اذا كانت تعني بالوجاهة الدينية المؤسستين الإسلامية والمسيحية ام انها اقتصرت على الإسلامية وحدها). وما تسميه الكاتبة في هذا الجدول «وجاهة مادية يعني بالضرورة الثروة والملكية. اما الوجاهة السياسية فتعني بها النفوذ السياسي للأسرة التي ينتمي اليها عضو النخبة التي تم اختيارها. والوجاهة العددية يقصد بها الحجم العددي لأفراد أسرته. وفيما تعني الكاتبة بـ«وجاهة النسب» الانتساب الى السلالة النبوية او الى القبائل العربية في الجزيرة العربية والمغرب العربي (ص ٦٨٣)، وهذا ما لا يشكل قياساً علمياً الا من زاوية الموقع والطموح الطبقيين، فاننا لا ندري ما الذي تعنيه الكاتبة بالضبط، بما أسمته «الوجاهة الطبقية». فاذا لم يكن النفوذ الديني والسياسي والحجم العددي للأسرة والثروة والملكية الواسعة للأرض والانتساب المدَّعى لأسرة النبي، وهذا مآله التطلع الى نفوذ ديني على الجماهير الغارقة في الأيديولوجيا الدينية او الواقعة تحت تأثيرها على الأقل، اذا لم تكن هذه جميعاً مؤشرات وأدلة على الوجاهة الطبقية فماذا تكون إذاً؟. من الواضح ان ما يسمى في علم الاحصاء بتحليل النتائج وايجاد الترابط (Correlation) فيما بين المتغيرات المختلفة، التي تعطيها لنا الأرقام، غائب نهائياً عن ذهن الكاتبة ومعرفتها. والغياب الأكبر والأكثر وضوحاً هو في ما سبق ان أشرنا اليه على انه افتقار الكاتبة الى معرفة علمية بالمصطلحات التي استخدمتها في البحث. كما هو واضح في استخدامها لمفهوم الطبقة الاجتماعية، لم تشر الكاتبة في تحليلها للنتائج، على اي الأسس خرجت بنسبة الـ ٣٩،١٣٪ لما اسمته بـ«الوجاهة الطبقية»، مادامت، كما يتبين في الجدول، قد فصلت هذه «الوجاهة» عن الثروة والملكية وغيرهما من المقاييس، التي هي جميعاً أساس تحديد الموقع الطبقي للأفراد والجماعات، على اعتبار ان علاقات الملكية هي المنطلق المقرر لتحديد نمط الانتاج وبالتالي علاقات الانتاج في مجتمع من المجتمعات.

مزيد من العثرات الواردة في خضم الاحصائيات والأرقام: تقول الكاتبة: «في معظم الأحيان كان هناك أكثر من مصدر للسيرة الواحدة (سيرة الفرد الواحد من العينة) من اجل استكمال البنود المطلوبة في الاستمارة، الا اننا، استثنينا بندين **فقط** (التشديد من عندنا) يتعلقان بالانتماء الاجتماعي والمستوى الاقتصادي، فقد اعتبرنا في الاجابة عليهما فقط المقابلات مع أصحاب السير او أفراد من عائلاتهم» (ص ٦٤٧) وتعلل الكاتبة ذلك بقولها: ان الدقة العلمية تقتضي «اللجوء الى أكثر من مصدر لتحديد الوجاهات الاجتماعية بالذات». (الصفحة ذاتها). والبحث عن أكثر من مصدر توخياً للدقة العلمية أمر لا غبار عليه، لكن الكاتبة تضيف في السطر التالي: «ولما كان لا بد من اتباع مقياس واحد، فقد ارتأينا ان نعتمد التصنيف الاجتماعي والاقتصادي من وجهة نظر صاحب السيرة او عائلته». وفي

المقتطفات المأخوذة هنا من فقرة واحدة في صفحة واحدة أكثر من خطأ واحد: تنبغي الاشارة اليه:

أولاً ــ خلط الكاتبة بين مصطلحي مصدر ومقياس.

ثانياً ــ اعتبارها لوجهة نظر صاحب السيرة او وجهة نظر أفراد من عائلته، في ما يتعلق بتصنيفه اجتماعياً، المقياس والمصدر الأساسيين والوحيدين تقريباً، لتحديد انتمائه الطبقي. ومن الواضح هنا ان توجهاً كهذا لا يخدم موضوعية البحث ولا يؤدي الى الدقة العلمية المتوخاة. اذ من غير الممكن تحديد موقع الإنسان الفرد استناداً لما يقوله المرء عن نفسه، بل استناداً الى موقعه الحقيقي في انتمائه الى طبقة اجتماعية محددة واستناداً الى ممارساته التي تشير الى ذلك الانتماء.

ثالثاً ــ وهو الأكثر فداحة، حيث استثنت الكاتبة، كما هو وارد في النص المأخوذ عنها حرفياً، الـ «بندين فقط» اللذين يتعلقان بالانتماء الاجتماعي والمستوى الاقتصادي، وهذان البندان اللذان تمّ استثناؤهما «فقط»، هما في حقيقة الأمر كل شيء ضروري للبحث في هذا المجال جملة وتفصيلاً.

ولننتقل الآن الى نموذج آخر في الجدول (رقم ٦ ــ أ، ص ٦٧١) حيث تبين الأرقام ان نسبة الجامعيين في العينة المأخوذة هي ٦٥٪. وتعلق الكاتبة على هذه النسبة بالقول: «ان ارتفاع نسبة الجامعيين في النخبة مؤشر حضاري» (ص ٦٧٢). ولا نعرف علام اعتبرت الكاتبة هذه النسبة مؤشراً حضارياً، والغالبية العظمى من الجماهير الفلسطينية كانت تعاني من اتساق الفقر والجهل والأمية في تفاصيل حياتها اليومية. ان الدلالة الوحيدة الممكنة للنسبة العالية من الجامعيين في النخبة السياسية الفلسطينية آنذاك، هي ان التعليم، والجامعي منه على وجه التحديد، كان مقتصراً على قطاع معين من أبناء العائلات الميسورة والثرية في قمة السلم الطبقي للمجتمع الفلسطيني. فالنتيجة إذاً تتناسب تناسباً طردياً مع كون هؤلاء «أبناء عائلات»، ولا تعكس، بأي حال من الأحوال، المستوى التعليمي العام للسواد الأعظم من الشعب الفلسطيني. ثم ألم تعكس حصيلة الأرقام لدى الكاتبة حقيقة انتفاء تمثيل الفلاحين الفلسطينيين في الهيئات القيادية العليا انتفاء مطلقاً (ص ٦٥٥)؟ في حين كان لهؤلاء دور كبير في اللجان القومية في المناطق؛ مما يعني أيضاً ممارستهم النضال السياسي على أرضه الحقيقية بين جماهير الشعب، وليس في استجداء الانتداب البريطاني ومهادنته مع غيره من الامبرياليات والطبقات العربية المتواطئة. الا تعكس حقيقة انعدام تمثيل الفلاحين في القيادات المقررة إذاً، دلالات سياسية واجتماعية على موقع النخبة السياسية التي لم تنبثق عن الشعب بل تم تسييدها عليه تاريخياً عبر دول وحكام؟

نكتفي بهذا القدر من القسم العاشر ونعود للاقسام التسعة الأوَل ــ ولنا بصددها ملاحظات اجمالية حول آراء الكاتبة وتحليلاتها التي تسرعت فيما يبدو بابدائها دون تمحيص. وصفحات الكتاب تكاد لا تخلو من رأي او تفسير يتطلب التعليق عليه. غير اننا سنكتفي هنا بالاشارة ــ على سبيل المثال لا الحصر ــ الى نموذجين منها:

الأول، ورغم انه جاء عابراً في سياق النص، الا ان المضمون الأيديولوجي والسياسي يتطلب التنويه به، تقول الكاتبة في معرض «دحضها» للتهم الموجهة للحاج أمين الحسيني بشأن علاقاته مع المانيا النازية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية: «ان المعركة في حقيقتها بين النازية والصهيونية هي معركة بين العنصرية والعنصرية، بين الطغيان والطغيان. **وهتلر الزعيم السياسي الذي استطاع ان يدرك من بين زعماء العالم مدى خطورة الحركة الصهيونية في حالة استفحالها وسيطرتها** (التشديد من عندنا)، لم يتورع أبداً عن استعمال الأساليب اللاانسانية، للقضاء على اليهود بلا تفرقة». (ص ٤٦٠). الشيء الوحيد الذي لا جدال عليه في هذا المقتطف هو ان الكاتبة بكل صدق ارادت ان تنوه بشجبها لجرائم النازية ضد اليهود رغم اشكالية الوضع الفلسطيني الحاصلة ــ من خلال الأطماع الصهيونية ــ باسمهم. ولكن الشيء الذي لا يمكن اغفاله في ما ورد أعلاه هو ما جاء حول ادراك هتلر «من بين زعماء العالم» جميعاً لخطورة الحركة الصهيونية في حال استفحالها. ويبدو ان الكاتبة كالعديدين غيرها لم تميز بين كون هتلر تغاضى عن الصهيونيين في الوقت الذي نظم فيه

المذابح ضد اليهود العاديين، ولم يحصل ذلك صدفة، بل كان في صلب ايديولوجيا الطرفين التي تلتقي على كون اليهود أمّة لا مكان لها بين الأمم الأخرى، هذا من جانب، ومن جانب آخر فان هذا اللقاء الايديولوجي بين «العنصرية والعنصرية»، حسب تعبير الكاتبة، توّج آنذاك باتفاقيات صهيونية — نازية مشتركة، التقت فيها مصالح الطرفين مباشرة. هتلر إذاً لم يدرك خطورة الصهيونية في حال استفحالها، بل أعطاها فرصتها التاريخية لتحقيق مشروعها — الدولة. ومحاولة «دحض التهم» الموجهة للحاج أمين لا تكون باسباغ الرؤية التاريخية الصحيحة بشأن الصهيونية وخطورتها، على هتلر، تبريراً لاتصالات الحاج أمين مع المانيا النازية آنذاك.

النموذج الثاني ويتعلق بحادثة البراق، ولنا بصددها، أيضاً، ملاحظتان:

الأولى تتعلق بمحاولة الكاتبة اقناع القارىء بدور أساسي للقيادات التقليدية في التحرك العفوي الجماهيري المقترن بحادثة البراق. وهي في محاولتها هذه تتجاوز من جديد، جميع الوثائق التي كانت قد أوردتها في النص، والتي تبين دعوة القيادات التقليدية آنذاك للتهدئة وايقاف العنف (ص ٢٢٨ و ٢٢٩)، لتقدم للقارىء تاليا (٢٣٠ — ٢٣٢) محاولة للتأكيد على الدور التاريخي المسؤول للحاج أمين الحسيني في تسيير هذه الأحداث، دون ان تدعم ما تقول بأي وثيقة او مرجع، باستثناء اشارتها لتأكيدات رجال الحاج أمين على ذلك. (أنظر، في هذا العدد، بهذا الصدد دراسة للسيد علي حسين خلف: تجربة عز الدين القسام، مدرسة جامع الاستقلال ١٩٢٢ — ١٩٣٥).

الملاحظة الثانية تتعلق بتعليق الكاتبة على موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني من انتفاضة البراق، ففي حين يرى الحزب ان احداث البراق في جوهرها انتفاضة فلاحية ضد المستعمر البريطاني — الصهيوني، تتصدى الكاتبة للرد على هذا الموقف مرجحة الأسباب الدينية لهذا التحرك الشعبي (ص ٤٨٤)، والكاتبة هنا تتناقض مع ما سبق ان اشارت اليه عن وعي الفلاحين للأخطار السياسية لوعد بلفور والهجرة الصهيونية، والذي كان جلياً في نصوص عرائضهم المقدمة الى لجنة التحقيق: حيث طالبوا في تلك العرائض بتأسيس حكومة وطنية نيابية (ص ٢٢٨). أما ان تكون «الشعرة التي قصمت ظهر البعير» هي حادثة البراق، ذات المظهر الديني المباشر، فان ذلك لا يمنع اطلاقاً من ان يكون جوهر الانتفاضة اجتماعي — سياسي، بل هو فعلاً كذلك: فالظروف الاجتماعية — الاقتصادية الناجمة عن الهجرة الصهيونية والنفوذ البريطاني صعدّت الأزمة في أوساط الجماهير الشعبية، وبخاصة الفلاحين، المتضررين مباشرة من تجيير الأراضي للصهاينة، والذين لم يعد بامكانهم احتمال الظروف القائمة فعبروا عنها في أول فرصة، فكان ما عرف بانتفاضة البراق.

أما الملاحظات الاجمالية على الكتاب ككل فنلخصها بالتالي:

أولاً — على الرغم من ان عنوان الكتاب يشير الى موضوع محدد هو «جزء» من «كل» الحركة الوطنية الفلسطينية أي قيادتها السياسية، ابان السيادة البريطانية، فان الكتاب في مضمونه وتفصيلاته اتخذ طابع تأريخ موسوعي للقضية الفلسطينية برمتها خلال الفترة، موضوع البحث؛ اذ تكاد الكاتبة لا تترك «شاردة أو واردة» دون ان تقحمها بالنص. بمعنى ان الكاتبة لم تعط نفسها الوقت الكافي للتمحيص والتدقيق بالأدبيات والمراجع المتوافرة لديها، فجاء طرح العديد من القضايا متناقضاً مع السياق الموضوعي للبحث. بمعنى آخر لم يتناول الكتاب النقطة المركزية بما يُوحي به العنوان. فضلاً عن وجود عناوين لبنود عديدة لا تشير الى ما تلاها من مضمون.

ثانياً — وضعت الكاتبة بين أيدي القارىء المعلومات والمراجع، بأمانة عالية، الا انها في العديد من الصفحات تقدمت بآراء وتحليلات تتناقض مع معطيات المراجع التي تتناولها في التحليل (ملاحظاتنا السابقة بشأن حادثة البراق هي مثال على ذلك). مثال آخر نسوقه هنا بصدد دفاع الكاتبة عن سياسة الحاج أمين، والذي يكاد القارىء يلحظه عبر مجمل صفحات الكتاب، رغم ان الوقائع التاريخية المبينة في المراجع والوثائق، وشهود المرحلة أنفسهم، تشير جميعاً الى غير ما ذهبت اليه الكاتبة.

كلمة أخيرة، لقد بذلت الكاتبة جهداً كبيراً وحقيقياً في جمع الوثائق وتصنيفها وحفظها، وفي

مقابلاتها مع معاصري التجربة (والتي حبذا لو تضمنها الكتاب، لتكون في متناول أيدي المهتمين في هذا المجال)، غير انها لم تعط لنفسها الوقت اللازم لدراسة وتفسير ما جمعت. بل اكتفت بالتجميع والأرشفة والحفظ على البحث. وفي هذا، على كل حال، جهد يستحق التقدير.

سلوى العمد

قصة القوة الجوية الاسرائيلية

M. Rubinstein and R. Goldman,
The Israeli Air Force Story,
London: Arms and Armar Press,
1979.

نعود الى هذا الكتاب رغم مرور أكثر من عامين على ظهوره؛ وذلك لسببين: أولهما أهمية الموضوع، وثانيهما ترجمة الكتاب الى اللغة العربية (صدر عن دار الأندلس في بيروت عام ١٩٨١، تحت عنوان: **قصة القوة الجوية الاسرائيلية**). لقد اعتدنا صدور كتابات دعاوية عن اسرائيل أو عن قواتها وعظمتها العسكرية، كما اعتدنا صدور هذه الكتابات في الغرب، وليس عن دوائر الاعلام الرسمية او دور النشر الاسرائيلية فحسب. الا ان ما يثير الاستغراب هو ظهور مثل هذا الكتاب، «قصة القوة الجوية الاسرائيلية»، في لندن عام ١٩٧٩؛ اذ كنا نتوقع ان الغرب قد تجاوز الكثير من الخرافات التي تجاوزها الاسرائيليون أنفسهم، وبخاصة في نهاية السبعينات، بعد انكشاف أمور سياسية وعسكرية عديدة خلال حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، واثر الاعتراف العالمي المتزايد بعدالة الموقف العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً. بل ان ما يزيد من دهشة القارىء هو صدور هذا الكتاب عن دار نشر انكليزية «آرمز أند آرمور بريس»، التي تعرف بأنها تنشر كتابات عسكرية جدية ورصينة ومفيدة. ان أوضح دليل على انقلاب الموقف بين الكتابة العسكرية المفيدة وبين الكتابة الدعاوية الرخيصة، بل والركيكة أدبياً، يتجلى تماماً بعد التذكير بأن دار النشر ذاتها نشرت أيضاً كتاب: «على ضفاف قناة السويس» للقائد العسكري الاسرائيلي أدان؛ حيث قدم هذا الأخير سرداً مفصلاً شيقاً لسير القتال في منطقة قناة السويس خلال حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣.

يعالج الكتاب الذي نحن بصدده، او يدعي معالجة، قصة نشوء سلاح الجو الاسرائيلي وتطوره. ويقوم المؤلفان بتقديم عرض ناقص ومشوه لتلك القصة، الى جانب ادراج المواقف الشخصية المفضوحة المؤيدة لاسرائيل داخل النص. فيتتبع المؤلفان عملية حصول العصابات الصهيونية على أولى طائراتها، وانشاء سلاح الجو الاسرائيلي عام ١٩٤٨، ومن ثم تطوره ومشاركته القتالية في الحروب العربية — الاسرائيلية في الأعوام: ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣. وسنحاول، في ما يلي، اظهار العيوب، بل والافتراءات المقصودة في هذا الكتاب:

١ — اذا كان عنوان الكتاب وموضوعه هو «قصة» سلاح الجو الاسرائيلي فلا يجب ان يسمح ذلك للمؤلِّفين بأن يقدما سرداً قصصياً روائياً يجمع عدداً من الروايات الشخصية والملاحم البطولية لطيارين محددين او طائرات معينة. اذ غاب عنصر الربط والتحليل كلياً عن النص، فيما أشبع بالروايات والخرافات وباطلاق الأحكام القيمية المطلقة.

٢ — غاب عن الكتاب طرح الصورة الشاملة والاجمالية لواقع سلاح الجو الاسرائيلي وتطوره: اذ لا يكفي القول ان طائرة معينة دخلت الخدمة

في تاريخ كذا،او ان سلاح الجو الاسرائيلي باغت العرب في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أو ما شابه ذلك. فالمطلوب في كتاب كهذا، وحتى من «قصة» كهذه، أن يتم الحديث، ولو بحد أدنى، عن أساليب العمل والتدريب والرماية وعن التشكيلات في التحليق والدورية، وعن اطر القيادة أو أشكالها، والعقيدة القتالية للسلاح.

٣ ــ استخدم المؤلفان أسلوباً في الكتابة تضمن درجة من الخبث. حيث أغرقا القارىء بأدق التفاصيل المتعلقة بطائرة ما، وما لبثا ان تكتما كلياً حول تفاصيل أخرى، وكأنهما يخفيان أسراراً عسكرية. وكمثال على ذلك نذكر ان المؤلفين يقدمان تفاصيل تطور كل طائرة من الطائرات، وهي في مرحلة التطوير في بلد الانتاج الأصلي، فنعرف مثلاً ان النموذج الأول من الطائرة المقاتلة «فوتور» حلق في ١٩٥٢/١٠/١٦ والنموذج الثاني في ١٩٥٢/١٢/٤، وهكذا دواليك...، ولكن نعرف فقط ان «بعضاً من هذه الطائرات» وصل اسرائيل «لاحقاً». فما فائدة «قصة سلاح الجو» اذا كانت ستخفي مثل هذه المعلومات التي غدت قديمة ومعروفة؟ وربما تكون غير مخطئين اذا اعتبرنا ان عملية الاخفاء هذه لا تدل على حماية الأسرار العسكرية، وانما على نقص المعلومات وسرعة الكتابة وسطحية البحث.

٤ ــ لا يتردد المؤلفان في شحن النص بالعواطف والمواقف الشخصية وبالقيم المشوهة. فيتحول الطيار الاسرائيلي (وحتى الطيارون غير الاسرائيليين المرتزقة والذين قدموا الى فلسطين في الأربعينات للقتال مع الصهاينة لقاء المال، وسعياً وراء المغامرات) الى شخص مثير للإهتمام والعواطف الغربية، نظراً الى تفاؤله وثقته بنفسه وابتكاره للحلول التي تجعله يتغلب على كافة العقبات، رغم لا مبالاة الغرب تجاه مأساته وظروفه. اي ان الطيار الاسرائيلي هو قريب من المثال الغربي.

وفي مقابل هذه الاشادة، يرى المؤلفان ان العرب متخلفون وغير منظمين بل وانهم جبناء لا يعرفون معنى القتال. ويمكن القول ان شعور الغرور الاسرائيلي يكمن، هنا، في لب هذا المنطق: حيث يتحول «التفوق» القتالي الاسرائيلي الى نظرة احتقار وازدراء للخصم العربي. هذا، وقد ظهرت هذه النزعة في مجال آخر: وهو احتقار الأسلحة الموجودة بين أيدي العرب: حيث كرر المؤلفان مرات ثلاث خلال النص، ان الطائرة من طراز «ميغ ــ ٢١» التي استولت عليها اسرائيل عام ١٩٦٦، تم طلاؤها باللون الأحمر واعطيت رقماً متسلسلاً هو «٠٠٧» نسبة الى الرقم المتسلسل للجاسوس البريطاني الوهمي «جيمس بوند». فما كان لهذه الغطرسة إياها الا ان تحطمت أمام ارادة المقاتل العربي والأسلحة الموجودة في الترسانة العربية خلال حرب الاستنزاف على جبهة السويس في عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٠، او خلال حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣.

٥ ــ أعاد المؤلفان نغمة كانت قد زالت بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، الا وهي نغمة اسرائيل الصغيرة المسكينة في وجه العملاق العربي المتجبر. وكانت هذه النغمة تستخدم لاستثارة المشاعر الغربية ولتشويه الوقائع العسكرية الفعلية. الا ان حرب ١٩٦٧ ما لبثت ان غيبت هذه النغمة لتحل مكانها صورة الاسرائيلي الجبار المتقدم والمنظم، اي الرجل الغربي العصري. وتظهر النغمة الأولى بوضوح خلال عرض مراحل تطور سلاح الجو الاسرائيلي: حيث يطرح المؤلفان موازين القوى عشية كل حرب عربية ــ اسرائيلية بشكل يدل على تفوق عربي ساحق في كل صنف من صنوف الأسلحة. وكمثال على ذلك يذكر المؤلفان ان ٢٥٠.٠٠٠ جندي اسرائيلي واجهوا نصف مليون جندي عربي (عدا أسلحة الجو والبحر العربية) في حرب ١٩٦٧. الا ان مصادر عسكرية تتمتع بدرجة أعلى من الدقة والجدية الأكاديمية تؤكد ان الميزان الفعلي كان وفق ما يلي: ٢٥٠ ألفاً مقابل ٣٢٨ ألفاً. كما تؤكد مثل هذه المصادر ان عدد طائرات القتال الاسرائيلية، عشية الحرب، كان ٢٨٦ طائرة وليس ٢٢١ كما يؤكد المؤلفان، أنظر مثلاً: Col. T.N. Dupuy, *Elusive Victory*, London: Macdonald and Jane's, 1978

٦ ــ يضاف الى النقطتين السابقتين ان المؤلفين وقعا بتناقض واضح، وهو ليس بتناقض جديد ضمن الدعاوة الاسرائيلية، فهما يضخمان من القوة العربية، او اذا شاء القارىء، من الضعف الاسرائيلي، فيما يعودان لاحقاً ليستعرضا التفوق الاسرائيلي على الطيارين العرب وعلى طائراتهم. فيروي المؤلفان دخول المقاتلات

السوفياتية الى الخدمة الفعلية العربية، وكأن خطراً جسيماً بات يهدد مصير اسرائيل، ثم يعودان ليؤكدا ان الفتى «داوود» حطم المعتدين الناقمين، وأن كل شيء على مايرام. فكيف يمكن لقارىء واعٍ او موضوعي ان يوفق بين هاتين الفكرتين؟ بل يتجاوز المؤلفان هذا الحد: اذ يستبقان الأمور، فيؤكدان ان اسرائيل أدركت، ابان حرب السويس عام ١٩٥٦، أنها بحاجة الى طائرات مقاتلة نفاثة حديثة، لأن المزيد من الطائرات النفاثة السوفياتية كان سيظهر لاحقاً في سماء البلدان العربية! ونسأل كيف بنت اسرائيل قرارها آنذاك على حدث لم يحدث بعد؟

٧ ــ ان الفصول الأولى هي الأطول والأوفى تفصيلاً، فهي التي تتحدث عن أولى مراحل نشوء سلاح الجو الاسرائيلي. فيتكرم المؤلفان علينا بمعلومات وروايات حول كل طائرة او طيار تقريباً داخل سلاح الجو الناشىء. الا ان الفصول اللاحقة تتقلص تدريجاً حتى نصل الى الفصل الأخير الذي يلخص أحداث مابعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ وتطوراتها في ٦ صفحات فقط! وتتضاءل المعلومات والأرقام والأسماء كذلك، الى حد يسمح لنا بالقول ان قيمة الكتاب الوحيدة تكمن في «قصة» السنوات الأولى، اما «قصة» سلاح الجو الاسرائيلي من عام ١٩٥٥ فصاعداً، فان كافة الكتب الصادرة حول الحروب العربية ــ الاسرائيلية تقدم، بلا استثناء تقريباً، ماهو أعمق وأوسع حول هذا الجانب. فما هو داعي قيام هذين المؤلفين بالكتابة، وماهو مبرر قيام دار النشر اللندنية باصدار هذا الكتاب؟!

٨ ــ وأخيراً، نذكر مثالاً بارزاً يوضح نقاط الاعتراض أعلاه، ففي حديثهما حول حرب السويس عام ١٩٥٦، يؤكد المؤلفان، أولاً، ان الميزان العسكري كان لصالح العرب (فيضيفان القوة العسكرية السورية الى الحساب رغم ان الحرب دارت في سيناء ومصر). ويقول المؤلفان ان مصر حصلت على ١٢٠ مقاتلة من طراز «ميغ ــ ١٥» (بينما كان لديها ٤٥ ابان اندلاع الحرب) وانه كان لديها مامجموعه ١٢٠ طائرة من طرازي: «ميتيور» و«فامباير» (كان لديها ٧٨)، علماً ان مجموع طائرات القتال المصرية الجاهزة للعمل في ١٩٥٦ لم يتجاوز ٧٠ طائرة. ويدعي المؤلفان كذلك ان اسرائيل امتلكت «حفنة» من الطائرات «ميتيور» فحسب لمواجهة هذه القوة العربية الفتاكة، بينما كان لديها بالواقع ٤٤ طائرة نفاثة حديثة من طرازي «ميستير» و«أوراغون» اضافة الى ٢٥ طائرة «ميتيور» وعدداً من المقاتلات المروحية بلغ تعدادها ٤٥ طائرة (المصدر نفسه). ويقر المؤلفان لاحقاً بالفعل ان اسرائيل كانت قد حصلت على هذه الأصناف قبل حرب ١٩٥٦. يضاف الى ماسبق من الحديث حول حرب ١٩٥٦، ان المؤلفين يدعيان ان اسرائيل قامت بضربة استباقية لأن العرب كانوا يتهيأون للقيام بهجوم على اسرائيل. ثم يضيفان ان انكلترا وفرنسا دخلتا الحرب الى جانب اسرائيل بدلاً من تأييد مصر (كذا!)، لأن انكلترا كانت غاضبة بسبب تأميم القناة. وكأن انكلترا وفرنسا كانتا تعبران عن سخطهما أو انزعاجهما عبر المشاركة في حرب ما! أو كأن اسرائيل لم تنسق مع فرنسا وبريطانيا مسبقاً، كما تأكد لاحقاً بما لا يدع مجالاً للشك!

لا يقدم كتاب «قصة سلاح الجو الاسرائيلي» جديداً للقارىء او الباحث، ولا يقدم جديداً في الدعاوة الاسرائيلية المعهودة.

يزيد خلف

من نـزع السـلاح الى الحـرب الباردة

Ministry of Defence, *Whence the threat to Peace?*
Moscow: The Military Publishing House, 1982

«حرب الوثائق»، كما أسمتها مجلة «نيوزويك» الأميركية امتدت الى وزارات الدفاع. فقد أصدرت وزارة الدفـاع الأميركيـة (البنتاغـون) كـراسـاً بعنوان: «القوة العسكرية السـوفياتيـة»، واحاطته بـدعـاوة واسعـة، فـردت عليـه وزارة الدفـاع السوفياتية بكراس صدر، حتى الآن، باللغـات: الروسية والانكليزيـة والفرنسيـة، بعنوان: «من يهدد السلام؟». وتكمن أهمية الكراس الأخير في وقائعه الجديدة عالية الدقة، ومنطقه المقنع، فضلاً عن ان العالم الرأسمالي يدرك، في العادة، جدية التحذيرات السـوفياتيـة؛ اذ يندر ان أصـدرت الهيئات الرسمية السوفياتية كراريس اعلامية أو دعاوية.

ويتجه كراس وزارة الدفـاع السوفيـاتية الى تبيان المغالطات التي تعتمدها الادارة الأميركية بغيـة اثـارة رعب رجـل الشـارع الأميـركي والأوروبي الغـربي عمومـاً من خطر سـوفياتي مزعوم، واقناعه بمبـررات التصعيد الجـديد في ميزانيات التسلح في ظل ادارة ريغان ونشر القوات الأميركية في طول العـالم وعرضـه والعودة الى لهجة الحرب الباردة وزرع مناطق أوروبا الغربية بمنظـومـات صواريـخ فتاكـة جديـدة. وينطلق الكراس السوفياتي من وقائع التوازن القائم بين المنظومة الاشتراكية وبلدان حلف شمالي الأطلسي، ومن مناقشة السياستين الخارجية والعسكرية لكل من المنظومتين، ليجيب عـلى سؤال: من يهـدد السلام؟

تاريخ مليء بالعدوان

«لعبت القـوة المسلحة والعنف، عـلى الدوام، دوراً سائداً في تاريخ الولايات المتحدة. فخـلال قرنين من وجودها، شنت الولايات المتحدة أكثر من مائتي حرب وحملة استعمارية. لقد كتب وليم فـولبرايت، الشخصيـة السيـاسيـة الأميـركيـة المعـروفة، ان الأميـركان خلقـوا مجتمعاً همـه الأساسي هو العنف. وكان الانطباع الحالك ان الاميركان يتعاملون مع الحرب كأمـر بدهي. فقد قضـوا سنـوات طويلة في شن الحـروب او في التحضير لشنها في مكان ما من العالم. وأصبحت الحرب والعسكرية جزءاً لايتجزأ من نمط الحياة الاميركي، كما صار العنف أهم نتاج لأميركا على حد تعبير فولبرايت.

«اليكم بعض الأمثلة لتـوضيح صحـة هـذا التقويم:

«استنـاداً الى معهـد بـروكينغـز الأميـركي، استخـدمت الولايات المتحـدة قواتهـا المسلحة، بصورة مباشرة او غير مباشرة، وهددت بلداناً أخرى بالتدخل العسكري ٢١٥ مرة بين عامي ١٩٤٦ و١٩٧٥. وبحثت الولايات المتحدة، بشكل جدي، استخدام الأسلحة النووية ١٩ مرة، بينها ٤ مـرات انصب فيها التهـديـد عـلى الاتحـاد السوفياتي. وبدأت الولايات المتحدة، او ساهمت،

في معظم النزاعات العسكرية منذ عام ١٩٤٥. نزاعات فقد خلالها أكثر من ١٠ ملايين انسان أرواحهم. وتشير مجلة «يو. أس نيوز آند ورلد ريبورت» الى ان القوات المسلحة والطيران والأساطيل الأميركية تدخلت عملياً في كل مكان من العالم، خلال الفترة الممتدة بين كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥ وشباط (فبراير) ١٩٧٢ (باستثناء سنوات ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٩). لقد تدخلت في اوروبا، وأفريقيا، والشرق الأوسط وآسيا واميركا اللاتينية.

«١٩٥٤: متمردون دربتهم وكالة المخابرات المركزية الأميركية، مدعومون بالطيران الأميركي، غزوا غواتيمالا وأسقطوا حكومة اربنز الديمقراطية.

١٩٥٨: ١٤٠٠٠ جندي من مشاة البحرية الأميركية والقوات البرية يساندهم الأسطول السادس الأميركي أنزلوا في لبنان لمساندة الحكومة الرجعية وخنق الحركة الشعبية.

١٩٦١: محاولة تدخل في كوبا بهدف اسقاط حكومتها الثورية. ١٩٦٢ ـــ ١٩٧٢: العدوان الأميركي الوحشي ضد شعوب الهند الصينية، لا تزال آثاره ملموسة حتى الآن. وقد شارك فيه أكثر من ٦٠٠ ألف عسكري تدعمهم القوات الجوية والسفن الحربية. ١٩٦٥: القوات الأميركية البحرية والمحمولة جواً تغزو جمهورية الدومنيكان، وتقمع الانتفاضة الشعبية وتنصب زمرة مضادة للثورة على سدة الحكم.

١٩٧٣: اثر تمرد عسكري خططت له المخابرات المركزية الأميركية، ينجح انقلاب فاشي في شيلي.

«واليوم؟ آثار الولايات المتحدة واضحة في مذابح السلفادور والعمليات التخريبية ضد نيكاراغوا، وغرينادا وكوبا وجنوب أفريقيا.

«ان واشنطن ماضية في تكريس اهتمام خاص لمصر والسودان معتبرة اياهما مركز انطلاق للتغلغل في الشرق الأوسط وأفريقيا (ص ٧٦). وهي ماضية في تسليح اسرائيل وتسعى لتركيز قواتها في سيناء: مما يزيد تعقيد الوضع المتفجر في هذه المنطقة. وللاستفادة من أوضاع مصر، تتعجل الولايات المتحدة زيادة حضورها العسكري هناك.

«وتتكدس أساطيل الولايات المتحدة في المنطقة، فالأسطول السادس شرقي البحر المتوسط وقوات الانتشار السريع مستنفرة هناك. ولقد جرت الولايات المتحدة باكستان الى حرب غير معلنة ضد أفغانستان، والى استخدامها كموطىء قدم لمتابعة سياستها التسلطية على الشرق الأوسط ومنطقة الخليج. وتزيد دعمها لـ «دُماها» في كوريا الجنوبية، وتصعد تدخلها في ايران وتدعم عصابات بول بوت في كمبوديا والانفصاليين شمال شرقي الهند».

وتتوسع الوثيقة السوفياتية في عرض وسائل تدعيم الهيمنة الأميركية على المنطقة: صادرات السلاح، البحث عن القواعد والحلفاء، والوجود العسكري المباشر. وفي هذه الوسائل كلها، يحظى الشرق الأوسط بحصة لا يستهان بها من مؤامرات الامبريالية الأميركية.

تصور الدعاوة الأميركية الاتحاد السوفياتي كأكبر مصدر للسلاح في العالم. لكن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن (وهو آخر من يمكن اتهامه بالتحيز للسوفيات) يبين ان الولايات المتحدة تصدر ٤٥٪ من اجمالي تجارة السلاح في العالم (ص ١١)، فيما تبلغ حصة بلدان حلف شمالي الأطلسي الأخرى ٢٠٪، ناهيك عن صادرات من جهات أقل شأناً مثل الصين، واسبانيا، والبرازيل، واسرائيل، وجنوب افريقيا، فكم يتبقى للاتحاد السوفياتي بموجب هذه الأرقام؟ أقل من الرُّبع من السلاح المصدر لردع العدوان الى بلدان مثل سوريا، والهند، وليبيا، وانغولا وموزامبيق... الخ. في حين تبين قائمة صادرات السلاح الأميركي أي نظم تحظى بدعم واشنطن. لقد زادت صادرات السلاح الأميركي الى أكثر من أربعة أمثال، خلال السبعينات، لتبلغ ١٧,٥ بليون دولار عام ١٩٨٠، فمن هم المستفيدون الأبرز؟ يبرز بينهم: ايران الشاه (١٤ بليون دولار خلال العقد الفائت)، اسرائيل (١١ بليون دولار)، بريطانيا، المانيا الاتحادية وكوريا الجنوبية (٥ بلايين دولار لكل منها)، مصر وهولندا وتايوان واليابان (٣ بلايين دولار لكل منها)، (ص ٥٢). ويعبر الكسندر هيغ عن جوهر سياسة تصدير السلاح الأميركية، في كلمته أمام لجنة العلاقات الخارجية للكونغرس، في ١٢/١١/١٩٨١؛ اذ أعلن ان الادارة الأميركية ستزيد مساعداتها العسكرية فقط مع الدول التي

ساعدت الولايات المتحدة على اداء أهدافها.

تلك هي بعض الوقائع عن السياسة العدوانية الأميركية، في ما يتعلق ببلدان العالم الثالث بوجه خاص، والتي تبلغ ذروتها في شبكة المنشآت العسكرية والقواعد والتسهيلات العسكرية الأميركية المبثوثة في أنحاء العالم. وتشمل المنشآت العسكرية الأميركية في الخارج قواعد جوية وبحرية، فرق مشاة وبحرية، ومواقع صواريخ تكتيكية وصواريخ أرض ــ جو، ومستودعات أسلحة نووية، وذخائر وعتاد ومراكز تجسس جوي، ومحطات تشويش اذاعي، ومراكز اتصالات وغيرها.

وهناك، في الوقت الحاضر، أكثر من ١٥٠٠ قاعدة عسكرية تنتشر في أكثر من ٣٢ بلداً، يستقر فيها أكثر من نصف مليون عسكري أميركي بشكل دائم. ويقع القسم الأكبر من القواعد العسكرية الأميركية على تخوم الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى مباشرة، وفي أوروبا الغربية بوجه خاص. ففي ألمانيا الاتحادية وحدها، هناك أكثر من مائتي موقع عسكري أميركي كبير، و «تحظى» تركيا بستين موقعاً عسكرياً بينها سبع قواعد عسكرية كبيرة. ويعتزم البنتاغون، في الوقت الحاضر، اقامة قواعد جديدة وتقريب القواعد القديمة من حدود البلدان الاشتراكية، فضلاً عن تحديث القواعد وجعلها مهيأة لاستقبال صواريخ بيرشنغ II المجنحة الجديدة واطلاقها. وفي الشرق الأقصى، تستقر ثاني أكبر قوة أميركية في الخارج على مقربة من الحدود الشرقية للاتحاد السوفياتي، فهناك مايزيد على ٣٠٠ موقع عسكري أميركي.

وتنهمك الولايات المتحدة، الآن، في بناء شبكة من القواعد العسكرية في الشرق الأوسط الذي أعلنته واشنطن منطقة «مصالح حيوية» لها: اذ تجري استعدادات عاجلة لاقامة قاعدة متعددة الأغراض في دييغو غارسيا، فيما أبرمت اتفاقات مع عمان والصومال وكينيا لمنح الولايات المتحدة قواعد عسكرية هناك.. أما «التعاون الاستراتيجي» مع اسرائيل، فانه يمنح الولايات المتحدة حقاً غير مقيد باستخدام قواعدها العسكرية. وفوق ذلك كله، للولايات المتحدة حوالى ٢٥ موقعاً عسكرياً في أفريقيا (ص ٢٨).

توازن أم تفوق؟

حيثما مدت الولايات المتحدة مجال نفوذها، عبر تصدير السلاح المتطور، او ارسال المستشارين والخبراء العسكريين أو نشر قوات وأساطيل أميركية، او بناء قواعد على أراضي الغير، كان «الخطر السوفياتي» هو المبرر الذي تطرحه الادارة الأميركية لتخويف الرأي العام الأميركي من جهة، وشعوب البلدان الأخرى التي تنوي مد نفوذها إليها من جهة اخرى. فهل يقتنع المسؤولون الأميركان حقاً بهذه الكذبة؟

تجيب الوثيقة السوفياتية، انطلاقاً من الواقعة التالية: «في أواسط السبعينات، تم تحقيق توازن تقريبي كمي ونوعي في الأسلحة النووية الاستراتيجية بين القوتين. وأثناء الاعداد لمعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت ــ ٢)، تم تدقيق هذا التوازن مراراً من قبل خبراء على أرفع مستوى من كلا الجانبين. وتوصل هؤلاء الى استنتاج توافر توازن استراتيجي... وما ان جرى الاحتفال بتوقيع الاتفاقية في صيف ١٩٧٩. حتى أخذ كارتر، ومن بعده ريغان، بالزعم ان الاتحاد السوفياتي متفوق بكثير على الولايات المتحدة. فكيف تحقق ذلك؟ هل يعقل ان الاتحاد السوفياتي يحقق مثل هذا التفوق والتحول في ظرف سنة او سنتين في ميدان السلاح الاستراتيجي الذي يتطلب انتاجه سنوات طوالاً؟ ام هل ان واقعة جديدة كانت مهملة فجرى اكتشافها أخيراً؟ (ص ٦٤).

لا هذا ولا ذاك. فقد اضطر وزير الخارجية، الكسندر هيغ، الى الاعتراف بأن ذلك كان كذبة ملفقة من جانب الادارة الأمريكية. ففي لقاء مع محرري الصحافة الأميركية في واشنطن، بتاريخ ١٩٨١/٦/٥، قال: «أود ان أبين، في مجال الأسلحة النووية الاستراتيجية أننا مازلنا متكافئين تقريباً».

والواقع ان العقيدة العسكرية الأميركية تنطلق من حلم مستحيل يتركز ليس على تحقيق التوازن العسكري بل على التفوق على الاتحاد السوفياتي. هذا ما اعترف به كبير مستشاري الرئيس ريغان، أدوين ميس، في ١٩٨١/٨/١٨: اذ أعلن ان برنامج الرئيس ريغان النووي للثمانينات «يهدف الى تمكين الولايات المتحدة من استعادة تفوقها

النووي على الاتحاد السوفياتي، خلال هذا العقد».

وعلى العكس من ذلك، تنطلق العقيدة العسكرية السوفياتية من اعتبار «ان التوازن عامل تثبيت للإستقرار في الوضع الدولي، وهو موضوعياً نقطة البدء في تخفيف التوتر. وانه لأكثر من واضح ان أحداً لن يستطيع، في الظروف القائمة، الاخلال بالتوازن العسكري الاستراتيجي القائم وكسب التفوق. وأولئك الذين يغذون خططاً كهذه، انما يبالغون في تقدير قواهم الخاصة، ويقللون من شأن قوى الآخرين الذين لن يبقوا مكتوفي الأيدي في مواجهة التحضيرات المهيأة ضدهم» (ص ٧٧).

ان الاتحاد السوفياتي لم يشرع يوماً ببناء سلاح جديد، او تصميمه، منذ الحرب العالمية الثانية، لكنه كان ينجح في ايجاد رادع مقابل كل سلاح جديد تضيفه الولايات المتحدة الى ترسانتها. وهو ماض في الاستعداد لمثل هذا التحدي، مع علمه بان ذلك يضيف أعباء جديدة لا تثقل كاهل الشعب السوفياتي فحسب، بل شعوب العالم كلها.

لذا، تختتم الوثيقة بالتذكير بأن «الاتحاد السوفياتي لن يهاجم أحداً، وهو لا يطمح الى ان يكون أقوى من الآخرين. وليس هناك سلاح يعز على السوفيات، نبذه، شريطة ان يتم ذلك بصورة متبادلة بالطبع. والاتحاد السوفياتي مستعد لتأكيد ذلك بالأفعال، أي بترجمته الى التزامات ملموسة».

علي خالد

المقاومة الفلسطينية ــ عسكرياً

حرب الداخل

إتضح منذ شهور عدة أن المواجهة المستمرة التي تقع بين الشعب الفلسطيني الأعزل من السلاح في الداخل، وبين جيش الاحتلال المدجج بالأسلحة والمعدات، باتت تشكل حرباً وليس مجرد احتجاج مدني. وقد اتضح ذلك باستخدام المتظاهرين كافة الأساليب المتوافرة لديهم ــ مهما كانت بسيطة ــ للتصدي المباشر العنيف لجنود الاحتلال، بينما لجأ هؤلاء إلى اطلاق الرصاص مباشرة على المتظاهرين، فسقط الجرحى والقتلى الفلسطينيون، فيما تحطمت السيارات العسكرية والمدنية الاسرائيلية، وجرح بعض الجنود، اثر قذف الحجارة وزجاجات المولوتوف (أي القنابل الحارقة الشعبية).

إلا أن ما جاء ليقدم دليلاً قاطعاً على كون هذه المواجهة تشكل حرباً فلسطينية ــ اسرائيلية، هو الانتفاضة الهائلة التي اجتاحت كافة أنحاء فلسطين المحتلة في شهر آذار (مارس)، رداً على مؤامرة الادارة المدنية، وإقالة عدد من رؤساء البلديات وإغلاق الجامعات الفلسطينية. ويمكن تلخيص أبرز السمات العسكرية لهذه الحرب في ما يلي:

(أ) عمومية التحرك الجماهيري الفلسطيني وشموليته؛ حيث انعكس هذا التحرك في أشكال عدة، منها: الاضراب العام (وكان عاماً لأنه شمل كافة القطاعات والمرافق، ولأنه شمل كافة أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة والأرض المحتلة عام ١٩٤٨ لاحقاً)، والتظاهرات التي تميزت بمشاركة الرجال والنساء والصغار والكبار. أي أن ما واجهه العدو الصهيوني هو عصيان مدني وليس أقل من ذلك.

(ب) عنف التظاهرات؛ حيث علم المشاركون أن التظاهرات تعني الاصطدام بجنود الاحتلال والاشتباك معهم. أي أن التظاهرات باتت شكلاً من أشكال خوض القتال، وليس مظهراً من مظاهر الاحتجاج المدني السلمي.

(ج) لجوء العدو الى القمع العسكري الواسع الذي شمل إطلاق الرصاص (بعد اطلاق الغاز المسيل للدموع والقنابل الدخانية)، والاقتحام بالعربات، واعتقال المئات، ومحاصرة المدن والقرى حصاراً عسكرياً، والقيام باعتقالات احترازية وأعمال حظر تجول استباقي.

(د) سقوط عدد كبير من الجرحى والقتلى في الجانب الفلسطيني؛ حيث بلغ عدد الذين سقطوا ٦ شهداء، إضافة إلى عشرات الجرحى، كما تم اعتقال المئات، مع ملاحظة سقوط عدد كبير من الجرحى (وقتيل واحد) في صفوف قوات الاحتلال، ووقوع أضرار بالغة بمعدات جيش الاحتلال.

(هـ) اشتعال كل بقعة من الأرض المحتلة ومعها هضبة الجولان؛ مما اضطر العدو الى استنفار جيشه، وارسال قيادة ميدانية مع ٢٠ ألف جندي إلى مناطق التوتر، لفرض الحصار

وقمع المظاهـرات. كما اضـطر العدو، أولاً، الى اشراك وحدات الجيش في أعمال القمع، ثم الى إدخـال الآليات ووحـدات المظليـين بعـد فشـل الشرطة والجيش في إخماد المقاومة الشعبية.

لقد أوجزنا ماحدث خلال انتفـاضة الشعب الفلسطيني وأهل الجولان، ومع أن في ذلك شيئاً من الظلم، إلا أننـا نحاول أن نبـين الجـوانب العسكرية لهذه الانتفاضة التي تجعلنا نعتبرها حربـاً حقيقيـة، علماً أن أحـد الطرفين يقـاتل بالحجارة وبالصدور المكشوفة. ومايجدر إضافته في هـذا المجال، هـو أن عدداً من الاتجـاهـات الموجودة سابقاً تصاعد وبرز خلال الانتفـاضة وتوافق معها. ونذكر حرب المستوطنين الصهاينة ومعهم سلطات الاحتـلال بشكـل غـير مبـاشر أو مبـطن أحيانـاً، ومكشـوف أحيـانـاً أخـرى، وعمليـات الثورة ضـد الاهـداف الاسـرائيليـة، والحرب المستمرة بين حركة الاستيطان وبين الرد الفلسطيني على الادارة المدنية.

حرب المستوطنين

مازالت أعمال التخريب والاعتداء التي يقوم بها المستوطنون الصهاينة في استمرار، بل وفي تصاعد: فقد شملت خلال شهـر آذار (مارس) تخـريب الممتلكـات التي يملكـهـا مـواطنـون فلسطينيون، كما حصل مع ٢٥ سيارة وسينما عربية في القدس الشرقية في أواخر شهر شباط (فبراير)، و٢٠ سيارة اخرى في رام الله والبيرة في ١٠/٣/١٩٨٢، وشملت، أيضـاً، الاعتداء عـلى المواطنين في حرم المسجد الأقصى وطعن شـاب عربي في ١٣/٤/١٩٨٢. وربما كان الأخطر من ذلك كله مشاركة عدد من المستوطنين في أعمال قمع الانتفاضة الشعبية: حيث راحـوا يطلقـون النـار على المتـظاهرين، بـل وخطفـوا عدداً من الشبان الفلسطينيين وضربوهم، كما قتلوا أحدهم بعد خطفه. ورغم هذه الحقيقة، فقد صرح يوري أور، قائد المنطقة الوسطى، بأن تسليح المستوطنين وإطلاقهم النار على العرب هو حق لهم «للدفاع عن النفس»، كمـا جـاء في تصريحه بتاريخ ٢٢/٣/١٩٨٢).

حركة الاستيطان

أما الجانب الآخر، فتمثل باستمرار مصادرة الأرض العربية: حيث تمت مصادرة ٢٠ ألف دونم من الأراضي الزراعيـة التابعـة لقريـة صوريف (قضـاء الخليـل)، والتي تخص ٣٠٠ مـواطن فلسطيني، في ١٨/٣/١٩٨٢.

وتمت بعد ذلك مصادرة ٦٠٠ دونم في قرية بدو (قضاء رام الله) في ١٩/٣/١٩٨٢. هذا، وقد اقترح زفولون هامر، وزير التعليم الاسرائيلي، أن تقام مستوطنات جديدة في الضفة الغربية بدلاً من المستوطنات التي يتم اخـلاؤها في سينـاء، وقد أبدى رئيس الوزراء بيغن تأييده المبدئي للفكرة (١٠/٣/١٩٨٢). ومما أكد خطورة هذا الاتجاه وحقيقة أهدافه البعيدة، من الناحية العسكرية، التصريح الذي أطلقه أريئيل شارون، وزير الدفاع، في ١٨/٣/١٩٨٢، وقـد أوضـح فيـه أن دور المستوطنات يرتبط عضوياً بخطة الدفاع القومية، حيث تشكل قوة محلية تدعم الجيش، وتؤخر تقدم العـدو (أو تسلل الفدائيـين)، الى حـين تعبئـة ووصـول قـوات الاحـتـيـاط إلى الخـطوط الامـامية. وقـد أوضح أن المستـوطنات تتـزود بالأسلاك الشائكة والألغـام وبمختلف الأسلحة، ومنها الأسلحة المضادة للدروع وبعض الآليات وقطع المدفعية أو الهاونات. وكان شارون قد أكد المسألة ذاتها في ٢٦/١/١٩٨٢.

الرد الفلسطيني

لم يهدأ الرد الفلسطيني على الحرب المعادية خلال شهر آذار (مارس)، بل تصاعدت المقاومة بالترافق مع الانتفاضة. فمن جهة، استمر العمل السري المسلح الفلسطيني ضد الاحتـلال، وقد أعـلن العـدو، في ٢/٣/١٩٨٢، أنـه اكتـشف مخابىء أسلحة في قـطاع غزة المحتـل، وكانت تحوي نحو ٥٠٠ قنبلة يدوية وأسلحة أخرى. كما انفجرت عبوة ناسفة قرب المعهد الديني اليهودي في القـدس، في ٧/٣/١٩٨٢. ورشقت سيـارة الحاكم «المدني» لمدينة الخليل بالحجارة في اليوم ذاته، مما أدى بالعدو إلى اعتقال ٤٦ طالباً في معهد البوليتكنيك، وانفجرت عبوة أخرى في حي حولون في تل ــ أبيب يوم ١١/٣/١٩٨٢، وطعن اسرائيلي في تل - أبيب في ١٣/٣/١٩٨٢. ثم رجمت سيارة سياحية قرب القدس في ١٤/٣/١٩٨٢، مما أسفر عن جـرح بعض السواح، واكتشفت عبوة أخرى في محطة الباصات المركزية في الرملة،

في ١٩٨٢/٣/١٦، وأبطل مفعولها. وشهد يوم الأرض، في ١٩٨٢/٣/٣٠، إلقاء قنبلة يدوية على سيارة عسكرية قرب موقف للسيارات في القدس، وتبع ذلك إلقاء قنبلة حارقة على باص تابع لشركة «ايغد» في بيت جالا في ١٩٨٢/٣/٣١، كما اكتشفت عبوتان في بيت صفافا، قرب القدس، قبل انفجارهما في اليوم ذاته. وقد اعترف شارون في ١٩٨٢/٣/١٨، بوقوع ٢٠ عملية فدائية خلال الاسبوعين الأولين من شهر آذار (مارس)، علماً، بأن المقاومة لم تكن قد أعلنت عنها سابقاً، وأن العدو لم يعترف بها على الفور. مما يدل على مدى اتساع الأعمال العسكرية، ومنها الأعمال العفوية أو الشعبية، ضد الأهداف الاسرائيلية.

وشهدت الضفة الغربية بعداً آخر لهذه الحرب؛ حيث سعى العدو إلى تقوية «روابط القرى» العميلة عبر تدريب وتسليح ٢٠٠ عنصر من عناصرها. إذ قامت قوة حرس الحدود بتدريب هؤلاء وبتزويدهم بالأسلحة والذخائر والأوامر، كما أعلن في ١٩٨٢/٣/٧. وتكررت حوادث اعتداء أفراد «روابط القرى» على المواطنين، كما حصل في منطقة بيت لحم في ١٩٨٢/٣/١٧، كما تم إرسال رسائل تهديد إلى رؤساء البلديات والصحف المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية. إلا أن السخط الشعبي، وقرار اللجنة الفلسطينية ـ الاردنية المشتركة (والمجلس الاستشاري الاردني) باعتبار أفراد «الروابط» بمثابة الخونة، مما يتيح مصادرة أملاكهم وإعدامهم، قد ساهما في دفع عدد من هؤلاء إلى الانسحاب والعدول عن مسلكهم. ومما لعب دوراً رئيسياً في مثل هذه الاستقالات تصاعد الأعمال العسكرية ضد رموز «روابط القرى»؛ إذ تعرض فخري عيسى، وهو مسؤول «رابطة قرية»بتيونيا، لمحاولة اغتيال في ١٩٨٢/٣/١٤. وتبع ذلك اعتقال فدائيين اثنين تابعين لحركة «فتح» كانا يخططان لاغتيال رئيس «رابطة القرى» في منطقة الخليل، مصطفى دودين في (١٩٨٢/٣/١٨)، وانتهى الشهر بمحاولة اغتيال كمال بطاطة عبر تفجير سيارته عند صعوده إليها، وهو مختار قرية ترقومية ومسؤول في «رابطة قرى» الخليل.

وأخيراً، فإن مسلسل الاعتقالات والأحكام يضيف شاهداً آخر على استمرار المقاومة المنظمة والمسلحة للاحتلال: حيث صدرت أحكام خلال شهر آذار (مارس) على ٤٧ شخصاً بتهم أمنية، وتراوحت الأحكام بين بضعة شهور و١٢ سنة، واعتقل ٤٥ شخصاً بتهم أمنية، عدا عدة مئات اعتقلوا خلال الانتفاضة، أو على أثرها، وقد غطت الاعتقالات كافة أنحاء الأرض المحتلة دون استثناء.

حرب الجنوب بين التهديد والتحضير

ما زال العدو يتهيأ للقيام بهجوم واسع على جنوب لبنان، بهدف ضرب البنية العسكرية الفلسطينية، وبهدف تخفيف الضغط على حركة استيطانه في الداخل، نتيجة عجزه السياسي التام في إخضاع الشعب الفلسطيني لارادته. فكما استمرت التوقعات والتكهنات الخارجية بطرح تصوراتها أو «السيناريو» لكيفية تنفيذ الهجوم (انظر مثلاً التوقعات الأميركية في ١٩٨٢/٣/٥ والبريطانية في ١٩٨٢/٣/١٤)، فقد تابعت اسرائيل تحضيراتها. وشملت هذه التحضيرات تضخيم كل حادث يقع في جنوب لبنان أو خارجه، كي يتوتر الجو ويصبح الهجوم، متى جاء، متوقعاً من قبل العالم الخارجي ومبرراً. وشملت هذه النقطة توسيع مفهوم وقف إطلاق النار وتعديله، كي يتلاءم وحاجة العدوان الاسرائيلي. إذ اعتبر القادة الاسرائيليون أن أي عمل عسكري ضد اسرائيل يشكل خرقاً لوقف إطلاق النار الذي تم في تموز (يوليو) ١٩٨١. وقد ساهمت الادارة الاميركية في هذا التفسير؛ حيث أكد الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأميركية، دين فيشر، في ٣ و١٩٨٢/٣/١٩، أن أي عمل عسكري ينبع أصلاً من لبنان يعتبر خرقاً لوقف اطلاق النار على الحدود اللبنانية. إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية رفضت ذلك المنطق وأكدت على حقها في العمل ضد العدو من كافة الحدود، كما قدم الأخ أبو جهاد (خليل الوزير)، نائب القائد العام وعضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، كشفاً مفصلاً عن أعمال خرق لوقف اطلاق النار قامت بها اسرائيل، الى قائد قوات الطوارىء الدولية العاملة في جنوب لبنان، الجنرال كالاهان، في ١٩٨٢/٣/٢٠. وشملت القائمة ١٩٣ خرقاً، منها ٦٨ خرقاً بواسطة الطيران و٣٨ خرقاً بواسطة الزوارق و٣٢ حالة قصف مدفعي و١٧ حالة رماية رشاشات و٨ أعمال نسف بيوت و٣٠

حالة حفر خنادق أو تحصينات داخل الأرض اللبنانية.

كما استمرت أعمال التحليق فوق مناطق الجنوب والعاصمة اللبنانية بيروت، وأعمال الدورية البحرية التي قامت بها الزوارق الاسرائيلية مقابل الساحل اللبناني الجنوبي. وشملت هذه الدوريات محاولة اعتراض سفينة تجارية لبنانية، تمكنت من الوصول إلى ميناء صور، بعد تصدي مدفعية القوات المشتركة للزوارق المعادية في ١٩٨٢/٣/٨. إلا أن الضفادع البشرية الاسرائيلية عادت وفجرت السفينة داخل الميناء في اليوم التالي. وتبع هذا الاعتداء عملية خطف تعرض لها ثلاثة فدائيين في منطقة رأس العين يوم ١٩٨٢/٣/٢٤؛ حيث تسللت مجموعة تابعة للعميل سعد حداد إلى المنطقة وعادت بالفدائيين وسلمتهم الى الجيش الاسرائيلي الذي حاول أن يحول المسألة الى ذريعة للتدخل في الجنوب اللبناني: فقد ادعى أنه اعتقل الفدائيين شمالي مستعمرة حانيتا، وانهم كانوا ينوون القيام بعملية عسكرية ما، ولكنه اضطر إلى الاقرار بأن الفدائيين كانوا داخل الأرض اللبنانية وأنهم لم يتسلحوا سوى بأسلحتهم الفردية، مما يؤكد عدم تفكيرهم بمهاجمة أي هدف.

«نشاطات عسكرية»
«نشاطات ميدانية»

تابع العدو مناوراته العسكرية في هذا الوقت، فقام بمناورة مشتركة للجيش والدفاع المدني والاطفائية في ١٩٨٢/٣/٤، في عكا ونهاريا ومعالوت في شمال فلسطين المحتلة. وتبع ذلك اجراء مناورة أخرى للجيش في منطقة بلاط ومرجعيون، داخل الأرض اللبنانية، في ١٩٨٢/٣/٩، ومناورة ليلية بالذخيرة الحية، شارك فيها رئيس الأركان رفائيل ايتان وشاهدها شارون في الجولان في ١٩٨٢/٣/١٧. ورافق هذه التحضيرات العودة إلى الكلام عن الحشد الفلسطيني في لبنان، إذ أكد وزير الخارجية اسحق شامير، في ١٩٨٢/٣/١٥، أنه يوجد ٢٠ ألف فدائي في لبنان، وكرر المسؤولون العسكريون والسياسيون التأكيد على وجود كميات ضخمة من الأسلحة والذخائر لدى الفدائيين. وقد شارك وزير الخارجية الأميركي، ألكسندر هيغ، في هذا التوجه حيث أكد وجود هذا الحشد في ١٩٨٢/٣/٢.

وقد برز تطور جديد بالغ الأهمية في موقف القيادة الاسرائيلية تجاه ضرب المقاومة في لبنان، حيث يتخوف العديد من المسؤولين الاسرائيليين من الوقوع في حرب لا طائل ولا فائدة فيها. وقد برزت هذه الظاهرة، خلال شهر آذار (مارس)، في تصريحات بعض مسؤولي المعارضة الذين شككوا بقيام الحكومة الاسرائيلية بتضخيم حالات خرق وقف إطلاق النار، أو في جدوى دخول حرب جديدة مع منظمة التحرير الفلسطينية وربما مع سوريا أيضاً. كما برزت هذه الظاهرة عبر الصحف والمناقشات الاذاعية، وفي مظاهرات حركة «السلام الآن» أثناء الانتفاضة الشعبية في الداخل.

لم تنتظر منظمة التحرير الفلسطينية حسم الموقف الداخلي الاسرائيلي في أية حال، بل عملت على إعداد العدة لمواجهة كل احتمال. فترأس ياسر عرفات، القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عدة اجتماعات عسكرية لتدارس الوضع (مثلاً اجتماع المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية في ١٩٨٢/٣/١٣)، فيما زار وفد عسكري فلسطيني برئاسة خليل الوزير (أبو جهاد) والعميد سعد صايل (ابو الوليد)، مدير غرفة عمليات القوات المشتركة وعضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، السعودية في أواخر الشهر: حيث التقى الملك خالد والأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع وقائد الطيران، والأمير عبد الله بن عبد العزيز قائد الحرس الوطني، في ٢٨ و١٩٨٢/٣/٢٩.

طائرة لافي

كشف النقاب في أواخر آذار (مارس)، في تل ــ أبيب، عن رسم للطائرة المقاتلة «لافي» التي تطورها شركة «الصناعات الجوية الاسرائيلية». وكان وزير الدفاع شارون قد أمر، منذ شهرين تقريباً، بالاستمرار في تطويرها، بعد أن أمر بتعليق البرنامج في أواخر العام ١٩٨١، نظراً للكلفة الباهظة للبرنامج، في وقت تم فيه تخفيض الميزانية الدفاعية الاسرائيلية. والمعروف ان اسرائيل تخطط لدخول الطائرة الجديدة إلى الخدمة الفعلية في عام ١٩٩٠ تقريباً، لتحل محل

طائرة القصف الأرضي الاميركية من طراز «ف ـ ٤ فانتوم»، الموجودة في الخدمة الاسرائيلية حالياً. ويتوقع أن تصل كلفة التطوير مبلغ ١,٢ مليار دولار، ليصبح ثمن كل طائرة فيما بعد ٩ ملايين دولار. والمعروف أيضاً أن الطائرة ستستخدم محركاً اميركياً «جنرال ألكتريك جي ـ ٧٩»، وتأمل اسرائيل بالاتفاق مع شركة «نورثروب» الاميركية (التي تنتج المنافس الرئيسي لطائرة «لافي»، أي طائرة «ف ـ ١٨ فالكون») على التعاون، بهدف الانتاج المشترك لبعض الأجزاء. والجديد في الأمر، حالياً، هو الكشف، للمرة الأولى، عن ملامح الطائرة، علماً بأن الشكل النهائي لم يتقرر بعد. وتشبه طائرة «لافي» سابقتها «كفير»؛ إذ أن جناح «لافي» مصمم على شكل مثلث، ولا توجد أجنحة صغيرة خلفية عند الذيل، بل توجد أجنحة صغيرة، أو زعانف ثابتة في المقدمة، كتلك الموجودة على «كفير سي ـ ٢». إلا أن الاختلاف الأساسي بين الطائرتين يكمن في وضع مدخل الهواء للمحرك في أسفل طائرة «لافي»، وليس في الجانبين كما في «كفير». هذا من حيث الشكل الخارجي، أما القدرات الادائية والأوزان، فيصعب تقديرها الآن، ويصعب تقدير الاختلافات نظراً لاستخدام الطائرتين للمحرك نفسه. ولن يبدأ العمل في النموذج التجريبي الأول قبل العام ١٩٨٥.

ي. خ.

المقاومة الفلسطينية ـ عربياً

انتفاضة الداخل
وسقوط الحكم الذاتي

شكلت انتفاضة الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة، الحدث الاكثر بروزا واهمية بين الأحداث السياسية المتسارعة التي تشهدها المنطقة. وحول هذا الحدث تمحورت معظم النشاطات وردود الفعل العربية، والاسرائيلية. سيما وان الانتفاضة جاءت في ظل التهديدات الاسرائيلية المتتالية، بشن هجوم عسكري يستهدف ضرب المقومات الاساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقوى الحركة الوطنية اللبنانية؛ وفي ظل المساعي الحثيثة التي تبذلها منظمة التحرير الفلسطينية، للتوصل الى حد ادنى من التضامن العربي لمواجهة هذه الاوضاع.

البحث عن الحد الادنى للتضامن العربي

تواصلت النشاطات الديبلوماسية، لمنظمة التحرير الفلسطينية، في البحث عن الحد الادنى للتضامن العربي، في سبيل مواجهة الاخطار والتهديدات الاسرائيلية. وفي هذا السياق التقى فاروق القدومي، (ابو اللطف) عضو اللجنة التنفيذية، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الباجي السبسي، وزير الخارجية التونسي، وعدداً من المسؤولين التونسيين.

وبعد زيارته لجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، ولقائه محمد بن يحيى، وزير الخارجية الجزائري، وقع ابو اللطف اتفاق تعاون ثقافي، هو الاول من نوعه، بين المنظمة والجزائر. وقد صرح محمد بن يحيى، في نهاية اللقاء، بان اللقاء السياسي، بين منظمة التحرير الفلسطينية والجزائر، هو امر ضروري للغاية، خاصة في هذه المرحلة التي يمر بها العالم العربي. واضاف: «اننا نعتقد بانه ستكون لهذه الاتفاقية اصداء، بالنسبة للحكومات التي مازالت غير معترفة بمنظمة التحرير الفلسطينية»(وفا، ١٩٨٢/٣/٧).

والتقى ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، القائد العام للثورة الفلسطينية، صباح ١٩٨٢/٣/٧ ولي العهد السعودي، فهد بن عبد العزيز، بحضور سعود الفيصل، وزير خارجية المملكة العربية السعودية، وتناول اللقاء الشؤون العربية، وخاصة اللبنانية منها، وحضر الاجتماع الى جانب ياسر عرفات: العميد سعد صايل (ابو الوليد) وهاني الحسن، ورفيق النتشه (ابو شاكر)، اعضاء اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٣/٧).

واكدت الجمهورية التونسية، والكويت في بيان مشترك صدر في اعقاب انتهاء زيارة محمد المزالي، الوزير الاول التونسي للكويت بان السلام العادل في الشرق الاوسط لا يمكن تحقيقه دون انسحاب القوات الصهيونية من جميع الاراضي المحتلة، وضمان حقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة، وتقرير المصير، واقامة دولته المستقلة،

واشار البيان: الى ضرورة تقديم كافة المساعدات للشعب الفلسطيني بقيادة ممثله الشرعي الوحيد: منظمة التحرير الفلسطينية، في نضاله العادل في مواجهة الصهيونية والاحتلال. وفي بروكسل اكد الشاذلي القليبي، امين عام جامعة الدول العربية، في كلمة القاها في المعهد الدولي للعلاقات الدولية، ان الجوهر الحقيقي لتسوية النزاع في المنطقة، هو اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني، وندد بسياسة التوسع الصهيونية، واوضح ان امن اسرائيل المزعوم لا يمكن له ان يقوم على اساس سلب الشعب الفلسطيني حقه في اقامة دولته (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٢/٣/١١). اما على صعيد العلاقات الفلسطينية ـ السورية فقد تابعت اللجنة المصغرة اعمالها في دمشق، واستقبل حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، نمر صالح (ابو صالح) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، عضو القيادة العامة لقوات العاصفة، وقد تناول الحديث مجمل الوضع في المنطقة العربية في ظل التطورات الاخيرة، في الوضعين العربي، والدولي، كما تركز البحث حول اهمية الحوار الفلسطيني ـ السوري، بهدف الوصول الى موقف فلسطيني ـ سوري مشترك ازاء جميع القضايا العربية المشتركة، بما يكفل تدعيم حركة التحرر العربية لمواجهة التحديات الامبريالية والصهيونية، والرجعية. وقد ساد اللقاء الذي دام ست ساعات جو من الاخوة، والحرص المشترك على التلاحم النضالي الفلسطيني ـ السوري في هذه المرحلة، لمواجهة معسكر الاعداء ومخططاته. هذا وقد صرح نمر صالح لمراسل وكالة الانباء الفلسطينية، (وفا) اثر اللقاء بما يلي:

«ان ما دار من الحوار خلال هذا اللقاء، حول مختلف القضايا التي تناولها البحث، يجعلني اكثر ثقة بحتمية انتصار قوى الصمود العربي، ويعزز لدي ولدى اخوتي في قيادة الثورة الفلسطينية، ان المرحلة القادمة ستشهد، في وقت ليس ببعيد، انجازات متنامية على ارض الواقع سوف تحبط المخططات الامبريالية، والاميركية التي تستهدف منطقتنا». (**وفا**، ١٩٨٢/٣/١٥).

واجتمع ياسر عرفات، ظهر ١٩٨٢/٣/٢٢، في دمشق مع حافظ الاسد، وحضر اللقاء عن الجانب الفلسطيني فاروق القدومي ومحمود عباس (ابو مازن) عضوا اللجنة التنفيذية ونمر صالح، وذلك كتتويج للقاءات والاجتماعات التي جرت في دمشق، منذ مطلع الشهر الماضي بين قيادتي حركة فتح، وحزب البعث العربي الاشتراكي، بهدف التوصل الى ورقة عمل استراتيجية بين الثورة الفلسطينية وحزب البعث العربي الاشتراكي، لمواجهة اعباء المرحلة المقبلة، والنهوض بها في مواجهة التحدي الاسرائيلي ـ الامبريالي في المنطقة (**البعث** ـ دمشق، ١٩٨٢/٣/٢٢).

وفي المملكة العربية السعودية، اجتمع الوفد العسكري الفلسطيني، برئاسة خليل الوزير (ابو جهاد)، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في ١٩٨٢/٣/٢٧، مع سلطان بن عبد العزيز، وزير الدفاع والطيران السعودي، بحضور سعد صايل ورفيق النتشه، عضوي اللجنة المركزية لحركة فتح، وقد شرح خليل الوزير تطورات الوضع داخل الارض المحتلة، وانتفاضة الداخل في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي، واجراءات الاحتلال العدوانية الرامية الى ضم الضفة الغربية، وقطاع غزة، واكد سلطان بن عبد العزيز موقف المملكة العربية السعودية الداعم لنضال الشعب الفلسطيني، وثورته المسلحة، واشاد بالانتفاضة. هذا وقد التقى الوفد العسكري الفلسطيني، بعد ذلك، عددا من كبار الضباط في رئاسة هيئة اركان القوات المسلحة السعودية، حيث تم بحث ابعاد التهديدات، والحشودات العسكرية الاسرائيلية في جنوب لبنان، وضرورة دعم الثورة الفلسطينية بكافة السبل والامكانات المتاحة. (**الجزيرة** ـ الرياض، ١٩٨٢/٣/٢٨). كما التقى الوفد الفلسطيني خالد بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية في ١٩٨٢/٣/٢٨، وجرى خلال اللقاء استعراض شامل للانتفاضة الشعبية داخل الاراضي المحتلة، والتصدي للقمع الصهيوني، وما يتطلبه الموقف من تحرك سريع على كافة الاصعدة، الدولية والعربية، وضرورة تكثيف الجهود للعمل على وقف الارهاب الصهيوني، ودعم النضال الفلسطيني، داخل الاراضي المحتلة وخارجها (**وفا**، ١٩٨٢/٣/٢٩).

وعلى اثر تدهور الاوضاع الامنية بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والجمهورية العربية اليمنية، وصل صلاح خلف (ابو اياد) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، الى عدن في

٣١/٣/١٩٨٢، لاجراء محادثات مع المسؤولين في جمهورية اليمن الديمقراطية، ولمتابعة وساطة تبذلها منظمة التحرير الفلسطينية لحل النزاع القائم بين الجبهة الوطنية الديمقراطية في الجمهورية العربية اليمنية، وحكومة الجمهورية العربية اليمنية. ثم التقى خلف مع علي ناصر محمد، رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية، وسلمه رسالة من ياسر عرفات تتناول التطورات الحالية في المنطقة العربية (**السفير** ــ بيروت، ١/٤/١٩٨٢). كما التقى خلف مع علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية العربية اليمنية وسلمه، ايضا، رسالة من الاخ ياسر عرفات، وصرح قبل مغادرته صنعاء بان مباحثاته مع علي عبد الله صالح تناولت الموقف في الاراضي المحتلة، والموقف العربي بشكل عام (**فلسطين الثورة**، ٣/٤/١٩٨٢)، وفي سياق تنقية الاجواء العربية، وتوحيد الصفوف، وازالة الخلافات، صرح خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، بان لجنة مكونة من رؤساء برلمانات كل من الكويت ولبنان والجزائر وتونس وفلسطين ستبدأ اعمالها قريبا في هذا المجال (**الثورة**، دمشق، ٤/٤/١٩٨٢).

اللجنة الفلسطينية ــ الاردنية المشتركة

اجتمعت اللجنة الفلسطينية ــ الاردنية المشتركة في ٢٢/٣/١٩٨٢ برئاسة حسن ابراهيم، وزير شؤون الاراضي المحتلة في المملكة الاردنية الهاشمية، وحامد ابو سته عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وشارك في الاجتماع عن الجانب الفلسطيني، خليل الوزير وهاني الحسن عضوا اللجنة المركزية لحركة فتح، وعبد الرحيم احمد، وحنا ناصر عضوا اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والعميد عبد الرزاق اليحيى، ممثل منظمة التحرير في المملكة الاردنية الهاشمية. وعن الجانب الاردني، حضر الاجتماع سليمان عرار، وزير الداخلية، وعلي سميحان وزير النقل. وفي اليوم التالي اتخذت اللجنة عددا من القرارات لدفع الانتفاضة الشعبية في الوطن المحتل الى الامام، ولتعزيز النضال ضد الاحتلال. واعتبرت اللجنة اجتماعاتها مفتوحة لمتابعة كل ما يستجد من تطورات بشأن الانتفاضة. وأكدت في بيانها الرفض القاطع للمخططات الصهيونية الرامية الى فرض الادارة المدنية، والحكم الاداري. واعتبرت اعضاء «روابط القرى» خونة يقومون بتنفيذ مؤامرة لخلق هيئات مزيفة لتمرير مخطط «الادارة المدنية». وقدر البيان مواقف المجالس البلدية، والقروية والمؤسسات الوطنية التي ترمي الى تصعيد الانتفاضة امام الضغوط الصهيونية (**الرأي** ــ عمان، ٢٤/٣/١٩٨٢).

وتأتي هذه النتائج لاجتماع اللجنة الفلسطينية ــ الاردنية المشتركة، اثر القرار الذي اصدره الحاكم العسكري العام في المملكة الاردنية الهاشمية في ٩/٣/١٩٨٢، بشأن «روابط القرى»، وهو القرار الذي يقضي بفرض عقوبة الاعدام، «ومصادرة اموال اعضاء روابط القرى»، واعتبار الانضمام اليها خيانة وطنية. وقد نص الامر العسكري الذي تضمن القرار على ان السلطات الصهيونية، تسلك منذ اواخر عام ١٩٧٨ نهجاً مكملا لسياستها الاستيطانية الرامية الى تحقيق الضم الواقعي للضفة الغربية، وقد تمثل هذا النهج في ايجاد فئة من المتعاونين معها لتشكيل تنظيمات محلية اخذت اشكالا، واسماء متعددة، مثل: روابط القرى، او الجمعيات القروية، وما شابهها، الغرض منها ان تكون مساعدا لسلطات الاحتلال في تحقيق اهدافه في ضم الضفة الغربية، وتهجير سكانها، وقد تسترت هذه الروابط والجمعيات تحت غطاء مساعدة المزارعين، والقرويين الذين ترى اسرائيل فيهم، وفي كل المواطنين العرب في الارض المحتلة سكانا غرباء، ليس لهم الحق في ان يكون لهم وطن قومي على ارضهم، وارض اجدادهم. ورغم الرفض والاستنكار الذي قوبلت به هذه التنظيمات، ورغم المقاومة المخلصة التي ابداها اهلنا في الارض المحتلة لها فإن نفرا ممن لم يكونوا على بينة من اهدافها، وارتباطاتها، تورطوا في الانضمام اليها دون ادراك لما تنطوي عليه هذه التنظيمات من مخاطر على مستقبلهم، وحق شعبهم في تقرير مصيره فوق ارض وطنه. لكل ذلك، وبعد ان استفحلت اخطار هذه التنظيمات الى حد تزويدها بالسلاح، وتدريبها عليه من قبَل سلطات الاحتلال، فان الحاكم العسكري العام يمهل الذين خدعوا بهذا المخطط

مدة شهر واحد، اعتبارا من ١٩٨٢/٣/٩، للانسحاب من هذه التنظيمات، وكل من يستمر فيها، او ينضم اليها، او يروج لها، او يعمل من اجلها، باي صورة من الصور، بعد هذه المهلة، فستجري ملاحقته قانونيا بجرم الخيانة، واحالته للمحاكم المختصة، لايقاع العقوبة الواجبة بحقه، والتي تصل في حدها الاعلى الى عقوبة الاعدام، ومصادرة الاموال المنقولة، وغير المنقولة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/١٠).

الانتفاضة وردود الفعل العربية

اثر حل مجلس بلدية البيرة، في ١٩٨٢/٣/١٨، بقرار من الحاكم العسكري (ر. إ. إ. ١٧ ــ ١٩٨٢/٣/١٨) وتصاعد انتفاضة الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة، توالت ردود الفعل العربية ازاء تلك الانتفاضة، حتى بلغت ذروتها في يوم الارض، فعقب حل مجلس البلدية استنكرت الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القرار الاسرائيلي القاضي بحل مجلس البلدية، واعتبرت هذا القرار حلقة في حلقات سياسة الاحتلال الاسرائيلي الهادفة الى ضم الاراضي المحتلة (**وفا**، ١٩٨٢/٣/٢١)، وادان مجلس الشعب السوري الاجراءات القمعية الاسرائيلية، واعرب عن اعتقاده بان هذه الاجراءات هي بمثابة تمهيد لضم الاراضي المحتلة، وفي عدن عقد ممثلو حركات التحرر، والاحزاب العربية المعتمدة هناك، اجتماعا ظهر يوم ١٩٨٢/٣/٢٠، وذلك في مكتب منظمة التحرير الفلسطينية. وقد صرح عباس زكي، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في عدن، عقب هذا الاجتماع، بان المجتمعين قرروا القيام بمسيرة جماهيرية تنتهي بمهرجان، وقد ارسل المجتمعون برقية تضامن لياسر عرفات، اعلنوا فيها تأييدهم المطلق لانتفاضة الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل، واستنكارهم لاجراءات العدو القمعية، والمتمثلة بحل مجلس بلدية البيرة.

وحيّت الامانة العامة لاتحاد الشباب العربي، الانتفاضة، وجاء في برقية بعثت بها لياسر عرفات، تأكيدها ان اطلاق النار والقاء قنابل الغاز على المتظاهرين لن يزيدا جماهير الشعب الفلسطيني في الداخل، الا تصميما على الوقوف الى جانب منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد لنضالاتها. كما اكدت رابطة الحقوقيين في الجزائر، وقوفها الثابت في خندق المواجهة بجانب الكفاح الذي يخوضه شعب فلسطين ضد الاحتلال الاسرائيلي (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٢/٣/٢٤)؛ وبعث خالد بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، برسالة جوابية لياسر عرفات اكد فيها اهتمام المملكة العربية السعودية بمايجري داخل فلسطين المحتلة (**وفا**، ١٩٨٢/٢/٢٣). ومن المملكة الاردنية الهاشمية، تلقى عرفات برقية موقعة من الاتحادات والنقابات الشعبية ومن عشرات الشخصيات الوطنية من ابناء الشعبين الفلسطيني والاردني، حيوا فيها انتفاضة الداخل، ووقوفهم بحزم الى جانب البلديات، وكافة المؤسسات والهيئات والقوى الوطنية، المكافحة من اجل الحرية وتقرير المصير (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٢٤). كما بعث عمر الحامدي، الامين العام للامانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي برقية لياسر عرفات، قال فيها: «اننا اذ ندين العدوان الاسرائيلي ضد الارادة الفلسطينية، وخاصة التدخل، وحل اللجنة المنتخبة لبلدية البيرة، فاننا نرى انه لا يمكن وقف ذلك الا عندما يجبر العدو الصهيوني على احترام الشعب الفلسطيني، والامة العربية، ولن يتم ذلك من غير تصعيد الكفاح الشعبي المسلح الذي تقودونه (**المصدر نفسه**). ودعا المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية، الى اضراب رمزي تأييدا للانتفاضة، وجاء في بيان اصدره في ١٩٨٢/٣/٢٤، ان تصاعد انتفاضة الاراضي المحتلة تشكل دليلا قاطعا على ان آلة الحرب الصهيونية، المزودة باحدث اسلحة القتل الاميركية، عاجزة تماما عن النيل من صمود الشعب الفلسطيني في وجه مؤامرة الحكم الذاتي. ودعت الحركة الوطنية اللبنانية الى اعتبار يوم ١٩٨٢/٣/٢٥ يوم فلسطين، والجنوب (**الفداء**، ١٩٨٢/٣/٢٥). كما اعلن الناطق الرسمي لحركة امل، حسين الموسوي، ان الحركة باسم قائدها موسى الصدر، وباسم مقاتليها، وباسم الصامدين في الجنوب اللبناني، وباسم شهدائها تعلن تضامنها الكامل مع انتفاضة الشعب الفلسطيني في الداخل. وفي تونس، اصدرت الهيئة المصغرة المكلفة بوضع استراتيجية عربية لجنوب لبنان بيانا حيّت فيه

الانتفاضة.

وفي عدن انطلقت في ١٩٨٢/٣/٢٥، مسيرة جماهيرية حاشدة شارك فيها مسؤولون في الحزب، والدولة. وممثلو حركات التحرر العربي، والسفراء العرب والاجانب المعتمدون في عدن. وفي المملكة المغربية، قرر المكتب المركزي للجمعية المغربية لمساندة نضال الشعب الفلسطيني القيام بعدد من الاجراءات التضامنية، من بينها توجيه نداء عبر اجهزة الاعلام، وذلك لابراز اعمال الانتفاضة.

وبعث عبد العزيز العدساني، أمين عام منظمة المدن العربية، من الكويت برقية إلى الهيئات والمنظمات الدولية تحدث فيها عن الممارسات الصهيونية اللاإنسانية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، والتي تشكل خرقاً فاضحاً لمواثيق الأمم المتحدة، وحقوق الإنسان. كما طالب مجلس الامة الكويتي بضرورة، اتخاذ موقف عربي موحد على أساس سليم لكسب تأييد الرأي العالم العالمي، الى جانب الجماهير الفلسطينية داخل الوطن المحتل (وفا، ١٩٨٢/٣/٢٥)، وجاء في رسالة بعث بها علي ناصر محمد لياسر عرفات: «لقد أثبتت الجماهير الفلسطينية في الأراضي المحتلة أنها، بإرادتها وتصميمها، أقوى من كافة المؤامرات. اننا في الوقت الذي نعبِّر فيه عن تضامننا الكامل مع الثورة المناضلة في الأراضي العربية المحتلة، فإنما نعبر عن اعتزازنا وافتخارنا بالمواقف الشجاعة لجماهير الأرض المحتلة، التي تتصدى اليوم لأجهزة القمع الاسرائيلية، وتقدم التضحيات تلو التضحيات من أجل تحقيق النصر النهائي» (**المصدر نفسه**). وفي القاهرة أصدر حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بياناً، في ١٩٨٢/٣/٢٥، حيّا فيه الانتفاضة في كافة أنحاء فلسطين، وأصدرت جمعية المعلمين الكويتية بياناً ناشدت فيه الشعوب العربية، والاسلامية، الوقوف إلى جانب انتفاضة جماهير الأرض المحتلة، ودعت إلى اتخاذ موقف موحد لمواجهة الممارسات الصهيونية، وأعمال القمع بحق أبناء الشعب الفلسطيني (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٢/٣/٢٧). وفي جلسة افتتاح المؤتمر العاشر للتربية في المغرب، أشاد محمد بوسته، الأمين العام لحزب الاستقلال، بالإنتفاضة، معلناً استعداد أعضاء حزب الاستقلال للمشاركة المباشرة في معركة تحرير فلسطين، وبعث الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية بصفته رئيساً لمؤتمر القمة للدول العربية ببرقيات إلى كل من: الحبيب الشطي؛ الشاذلي القليبي؛ ودي كوبليار ودانيال آراب موي، رئيس كينيا، ورئيس مجموعة عدم الانحياز، دعا فيها لضرورة اتخاذ مواقف سريعة للحد من الأعمال القمعية الاسرائيلية ضد الأهلين الفلسطينيين، بشكل يخالف جميع المواثيق، والأعراف الدولية (**المصدر نفسه**).

كما دعا مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية في ١٩٨٢/٣/٢٥ مجلس الأمن الدولي لاتخاذ عقوبات رادعة ضد اسرائيل لإيقاف اجراءاتها وقراراتها، ضد مؤسسات الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل (**تشرين**، دمشق، ١٩٨٢/٣/٢٦). وفي بيروت انطلقت مسيرة طلابية من جامعة بيروت العربية، باتجاه اليونيسكو، تضامناً مع الانتفاضة في الأراضي المحتلة، وندد المتظاهرون بالممارسات الاسرائيلية ضد المواطنين، والطلبة الفلسطينيين في الوطن المحتل (**وفا**، ١٩٨٢/٣/٢٦). كما عقد المجلس الاستشاري، ومجلس الوزارات في الجمهورية العربية اليمنية، اجتماعاً استثنائياً برئاسة علي عبد الله صالح، وناقش المجتمعون الوضع في فلسطين المحتلة. وأكد علي عبد الله صالح، بأن الانتفاضة تعبر عن صلابة الثورة الفلسطينية، التي اكتسبت صفة الشعبية والشمولية، وبأنها ثورة تواجه، بأقل الامكانات، أكبر وأقوى أدوات القمع والعدوان. هذا وقد توقف العمل لمدة ساعة في صنعاء، في ١٩٨٢/٣/٢٥، في جميع المصالح والمؤسسات الحكومية والقطاع العام، تضامناً مع الانتفاضة (**المصدر نفسه**).

وفي بغداد حيًّا نعيم حداد، عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي الانتفاضة، وصمود الشعب الفلسطيني، كما وجه المجلس الوطني العراقي رسالة إلى جميع البرلمانات في العالم طالب فيها بضرورة الوقوف إلى جانب نضال الشعب الفلسطيني. (**الثورة** — بغداد، ١٩٨٢/٣/٢٥).

وعقدت اللجنة المنبثقة عن اجتماع المثقفين اللبنانيين والفلسطينيين والعرب المقيمين في لبنان، اجتماعاً بحثت فيه الاقتراحات المقدمة إليها لتنظيم برنامج نشاط واسع لتصليب

المواجهة، ضد الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، واتخذت اللجنة عدداً من المقررات بهذا الشأن (نص المقررات، وفا، ٢٦/٣/١٩٨٦). وفي افتتاح المؤتمر العالمي للتضامن مع عمال وشعوب فلسطين وناميبيا وجنوب افريقيا، ألقى عبد السلام جلود كلمة شدد فيها على ضرورة التلاحم الكفاحي لمقاومة الامبريالية والصهيونية، وإلحاق الضربات بوجودها ومصالحها في العالم، وأشاد بدور الانتفاضة داخل المناطق المحتلة (السفير، ٢٨/٣/١٩٨٢).

كما عبر مجلس الوزراء التونسي عن عميق قلقه ازاء الممارسات الاسرائيلية، ضد الشعب الفلسطيني داخل المناطق المحتلة، وأكد في بيان أصدره في تونس، تضامن تونس حكومة وشعباً مع الشعب الفلسطيني في نضاله العادل، وأهاب بالمجموعة الدولية للوقوف ضد الاستفزازات الاسرائيلية، التي تتنافى والمواثيق الدولية (وفا، ٢٨/٣/١٩٨٢).

وعلى صعيد جامعة الدول العربية، فقد قرر مجلس الجامعة تكثيف الدعم العربي والدولي، لانتفاضة الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة، كما طالب جميع أعضائه ببذل أقصى الجهود، على الصعيد الدولي، لكشف مخططات العدو الاسرائيلي، وأصدر بياناً في ٢٦/٣/١٩٨٢، أكد فيه تضامن الدول العربية، ومساندتها للمقاومة البطولية للشعب العربي في الأراضي المحتلة، ودعا لاجتماع طارىء لوزراء خارجية الدول العربية، في ٣٠/٣/١٩٨٢، وهذا الاجتماع هو الخامس من نوعه خلال سنة واحدة. هذا وقد انعقد هذا المؤتمر في تونس لمدة يوم واحد، وبحثت خلاله الأوضاع المستجدة في الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة. وذلك بدعوة من منظمة التحرير الفلسطينية وتبنى الوزراء ورقة العمل الفلسطينية، بعد ان تحفظ لبنان والأردن على بعض النقاط الواردة فيها، وكانت أبرز المقررات:

ـــ متابعة الموقف في الأمم المتحدة، لاستصدار قرار من مجلس الأمن بإدانة اسرائيل وفرض العقوبات عليها، ومن ثم دعوة الجمعية العمومية إلى أن تتبنى المجموعة العربية فيها قراراً يتضمن إدانة الاجراءات الاسرائيلية باعتبارها تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، والطلب من اسرائيل العدول عن اجراءاتها القمعية في الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة، ورفع حالة الحصار، والغاء قرار حل البلديات، وتطبيق المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة بحق اسرائيل، بسبب مخالفتها له، ولقرارات الأمم المتحدة، واتفاقيات جنيف المتعلقة بمعاملة السكان المدنيين في الأراضي المحتلة، والتأكيد على المجموعة العربية في الامم المتحدة، بضرورة الالتزام بقرار مؤتمر القمة العربي الحادي عشر، باعتبار أن قرار مجلس الأمن (٢٤٢) لا يتفق مع الحقوق العربية، ولا يشكل أساساً صالحاً لحل أزمة الشرق الأوسط، وخاصة قضية فلسطين. وقد تحفظ وفد الاردن على هذه الفقرة، وأعرب عن رأيه بأن هذا القرار صادر عن الأمم المتحدة، ويجب احترامه، وأن الأردن ملتزم بتنفيذه. كما تقرر أن يشارك جميع وزراء الخارجية العرب في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في حال دعوتها لدورة طارئة، على أن يتم تكثيف الجهود العربية المشتركة في كافة المؤسسات، والمحافل الدولية، لكشف ممارسات اسرائيل العدوانية، وإجبارها على الانصياع للارادة الدولية، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، والتوقف عن خططها الرامية إلى تهويد الأراضي، وتهجير السكان العرب وإقامة المستوطنات، والتوسع على حساب الأرض والحقوق العربية، وتكثيف أجهزة الاعلام العربية لجهودها على الصعيد الدولي، لكشف اجراءات اسرائيل، في خرق حقوق الانسان في الأراضي المحتلة، كما قرر المؤتمر ضرورة قيام الدول العربية، بتقديم كل وسائل الدعم المعنوي، والسياسي والإعلامي الفوري، لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وتعزيز وسائل صموده عبر منظمة التحرير الفلسطينية. كذلك الطلب من الحكومات العربية التي توجد لديها تجمعات فلسطينية تمكين منظمة التحرير الفلسطينية من تعبئة وتنظيم وتجنيد وتدريب الشبان الفلسطينيين، بما في ذلك تطبيق قانون خدمة العلم، وقد تحفظ مندوبا المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية، على هذه النقطة، كما أرجأ مندوب السعودية ابداء رأيه لعدم وجود تعليمات لديه بهذا الخصوص إضافة لتحفظ لبنان على بند ينص على تمكين منظمة التحرير

الفلسطينية من الانطلاق عبر حدود الدول العربية المحيطة بفلسطين، وتقديم كافة التسهيلات لها. وقد اقرت هذه المادة بعد المداولات، على النحو التالي: «تمكين منظمة التحرير الفلسطينية من العمل في فلسطين المحتلة».

هذا وقد كان مندوب الاردن، قد تقدم بورقة عمل بديلة للورقة الفلسطينية تضمنت طلبه، على أن يكون الدعم المخصص للأراضي المحتلة، عبر اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة. إلا أن طلبه رفض، على اعتبار ما تتطلبه الظروف الراهنة من دعم شامل للانتفاضة من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، وقد تحدث الشاذلي القليبي في ختام المؤتمر مؤكداً على أن الأهداف الاسرائيلية من ممارساتها في المناطق المحتلة، هي إجبار الشعب الفلسطيني على ترك أرضه، بغية ضمها، وتحقيق حلم اسرائيل الكبير. كما تحدث فاروق القدومي ودعا الدول العربية للعمل على:

ـ إزالة العقبات أمام وحدة الموقف العربي.

ـ فتح الجبهات العربية أمام العمل الفدائي الفلسطيني.

ـ القيام بعمل ملموس ضد مصالح الولايات المتحدة لكي تدرك أن العرب جادون من أجل الحق العربي.

ـ المطالبة بالدعم المادي والعسكري، من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، لتصعيد نضال الشعب الفلسطينيَ ضد العدو.

ـ السماح للثورة الفلسطينية بتشكيل لجان دعم للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وتجنيد كافة الامكانات لكشف الخطط الاسرائيلية (**السفير**، ١٩٨٢/٣/٣١).

وقد لاقى استخدام «الفيتو» الاميركي في مجلس الأمن، للحيلولة دون إدانة اسرائيل وإجراءاتها ضد المواطنين الفلسطينيين في الضفة العربية وقطاع غزة، استنكاراً عربياً واسعاً، وقد اعتبرته منظمة التحرير الفلسطينية موقفاً عدوانياً متواطئا ومشاركاً لاسرائيل في تصعيد عدوانها، وقمعها داخل المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٤/٤).

يوم الأرض

بمناسبة يوم الأرض، وفي ذروة الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، أقيم في قاعة قصر اليونيسكو في بيروت، في ١٩٨٢/٣/٣٠ الساعة الثالثة بعد الظهر، مهرجان تضامني، مع الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة والشعب السوري في الجولان، شارك فيه زهاء مائة ألف مواطن فلسطيني ولبناني، في مقدمتهم ياسر عرفات والقيادات الفلسطينية والوطنية اللبنانية ووفود عربية وصديقه، واستمر المهرجان أربع ساعات وربع الساعة، وافتتح بالنشيدين الوطنيين اللبناني والفلسطيني. وكانت أولى الكلمات للحركة الوطنية اللبنانية ألقاها جورج حاوي، الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني، وأكد فيها أهمية التحالف، الفلسطيني االسوري اللبناني بصفته الرمز الأكثر بروزاً لقوى التحرر: فيوم فلسطين هو يوم الجولان، هو يوم الجنوب الصامد، هو يوم التلاحم» (**الفداء** بيروت، ١٩٨٢/٣/٣١).

وألقى مروان حمادة، وزير السياحة اللبناني، كلمة رئيس الحكومة اللبنانية، شفيق الوزان، وأكد فيها تجديد وقفة لبنان المبدئية الثابتة مع شعب فلسطين وقضيته، ومع حق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه وفي إقامة دولته. وألقى محمد حيدر، عضو القيادة القومية في حزب البعث العربي الاشتراكي، مسؤول العلاقات الخارجية. كلمة الجمهورية العربية السورية وعاهد فيها الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة، بتعزيز التلاحم السوري مع الثورة الفلسطينية ممثلةً بمنظمة التحرير الفلسطينية، ليكون تلاحمهما عضوياً، يجسد الطريق المشترك في التحرير، والعودة. ثم ألقى جلول الملائكة، عضو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، نائب رئيس المجلس الوطني كلمة باسم الشاذلي بن جديد أعلن فيها تضامن شعب الجزائر وحكومته وحزبه، مع نضال الشعب الفلسطيني في الداخل، وفي الخارج، ووقوفه إلى جانب الشعب السوري في الجولان (**السفير**، ١٩٨٢/٣/٣١). كما ألقى أبو سيف يوسف، عضو المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني الوحدوي، كلمة الحركة الوطنية المصرية وقال: «ان معاهدة كامب ديفيد لا ولن تحل قضية فلسطين، وأنه لا توجد قوة في الأرض تستطيع أن تنوب عن شعب فلسطين، وعن قيادته المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية. (**المصدر نفسه**).

وألقى ياسر عرفات كلمة المقاومة الفلسطينية، وشدد فيها على ضرورة وحدة الصف العربي في مواجهة الهجمة الاسرائيلية الجديدة، وما يتهدد المنطقة من مخاطر جسيمة (نص الكلمة في **وفا**). ١٩٨٢/٤/٣٠.

وفي عمان جدد الاردن تحذيره الرسمي، بملاحقة وفرض عقوبة الإعدام على أي مواطن عربي في الضفة الغربية المحتلة يبقى منتسباً لروابط القرى التي أنشأتها اسرائيل، وجاء هذا التحذير على لسان وزير الشؤون الريفية والبلدية، حسن مومين، وذلك في خطاب ألقاه في مهرجان أقيم بمناسبة «يوم الأرض» حضره آلاف الأشخاص وأصدروا في نهايته بياناً دعوا فيه الأمة العربية إلى نبذ الخلافات، ودعم انتفاضة الداخل.

□ في الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية الشعبية، خرجت الجماهير في مدينتي أجدابيا وترهونه، في مسيرة تندد فيها المتظاهرون بالممارسات القمعية الاسرائيلية داخل الأرض المحتلة.

□ وفي بغداد، ألقى نعيم حداد، مسؤول مكتب فلسطين، والكفاح المسلح كلمة، في احتفال جماهيري أقيم في جامعة المستنصرية، أكد فيها أن يوم الأرض هو يوم الانتفاض لرفض المخططات الصهيونية، ويوم التأكيد مجدداً على التمسك بالأرض المقدسة.

□ وفي بيروت أيضاً، وبمناسبة يوم الأرض، تظاهر الآلاف تضامناً مع انتفاضة الأرض المحتلة في ١٩٨٢/٤/١، وقد نظمت المسيرة جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت، وتقدمها تمام سلام رئيس جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية، وشفيق الحوت، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وأكد تمام سلام في كلمة ألقاها في ختام المسيرة أن سياسة البطش الاسرائيلية سيكون مصيرها الفشل الذريع، ولن تتكرر مجزرة دير ياسين، ولن تتمكن اسرائيل، ولا من هم وراءها، من تحويل جنوب لبنان إلى أرض محتلة جديدة (**النهار**، ١٩٨٢/٤/٢). وأقامت حركة أنصار الثورة في مقرها في بيروت، ندوة تضامنية مع انتفاضة الأرض المحتلة تحدث فيها: هايل عبد الحميد (أبو الهول) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وأسامة فاخوري، رئيس المجلس السياسي لمدينة بيروت، وجوزيف السبعلي عن الحركة الوطنية اللبنانية، وعلي الحاج عن القوى الناصرية (**المصدر نفسه**).

سميح شبيب

الوسيط ووسيط الوسيط

يركز هذا التقرير على أحداث شهر آذار (مارس) ١٩٨٢. وأول شيء يلفت النظر فيها هو المكان والدور المتزايدان **للأزمة الاقتصادية** في الغرب الرأسمالي على وجه الخصوص؛ وهو الأمر الذي تبرزه دراسة وضعتها الأمم المتحدة وتبين مخاطر الكساد الشامل في اقتصاديات الدول الغربية. ونشرت جريدة **الفايننشال تايمز** البريطانية في ١٩٨٢/٢/١٥ الجدول التالي لنسبة البطالة المئوية في بعض الدول الرأسمالية والذي يبين حدة البطالة الشديدة:

الدولة	نسبة البطالة في شهر شباط (فبراير) ١٩٨١	وفي شباط (فبراير) ١٩٨٢
بريطانيا العظمى	٪١٠.٢	٪١٢.٦
الولايات المتحدة	٪٧.٣	٪٨.٨
المانيا الغربية	٪٥.٠	٪٧.٥
فرنسا	٪٧.٤	٪٩.٠
ايطاليا	٪٨.٧	٪٩.٩
هولندا	٪٦.٦	٪٩.٤
بلجيكا	٪١٠.٦	٪١٣.١
اليابان	٪٢.١	٪٢.٣

وفي بريطانيا، هبط انتاج الصناعات التحويلية بنسبة ١٩ ٪ بالمقارنة بعام ١٩٧٩، فوصل الى أدنى مستوى، منذ عام ١٩٦٧. وكذلك هبط أهم قطاع صناعي في ألمانيا الغربية (الهندسة الميكانيكية). وهبطت الصادرات اليابانية بنسبة ١٢ ٪ في شهر واحد (كانون الثاني ــ يناير). وبلغ عجز القطاع العام الايطالي، عام ١٩٨١، ٢٠ مليارا بنسبة ١١.٩ ٪ من الناتج القومي بالمقارنة مع ٨.٤ ٪ في عام ١٩٨٠. واستمرت أنباء الافلاسات والخسائر الهائلة التي تصيب شركات عملاقة، منها شركة **أستون بلات** البريطانية، التي وصلت خسائرها إلى ٢٠ مليون جنيه عام ١٩٨١ بعد أن كانت سجلت ١٥.٨ مليون جنيه أرباحاً في عام ١٩٧٦.

وتخبطت السياسات النقدية الغربية بصورة غريبة، فعكست حالة القلق والحيرة والارتباك في المجتمع الغربي بشتى مجالاته. ولعل القراء يتذكرون كم احتجت أوروبا الغربية على قيام واشنطن برفع نسبة الفائدة على الودائع لأن ذلك يشجع على تهريب رؤوس الأموال الى أميركا. واذا بالمصرف المركزي الفرنسي يغير سياسته في هذا الشأن، فيرفع بدوره نسبة الفائدة على سندات الخزينة، وعلى الايداعات النقدية اليومية في محاولة لايقاف تدهور الفرنك المستمر. هذا في حين تقوم المانيا الغربية وهولندا وسويسرا بتخفيض نسبة الفائدة لديها.

وحيث أن المال هو كل شيء، في معايير القيم الرأسمالية، فتظهر الأزمة في سائر المجالات. ومنها الأخلاق القومية، اذ عرفت بون ثلاث

فضائح سياسية في شهر واحد، وآخرها اكتشاف أن المدير العام للأمن يبيع أسرار المخابرات الالمانية.. هذا فضلاً عن تظاهرات المتعطلين والعمال الذين تخفض أجورهم، والمزارعين المطالبين بزيادة أسعار منتجاتهم. أليس طريفاً بعد ذلك أن تبذل الدول الغربية نصائح غالية للعرب لإرشادهم الى الاستقرار والسعادة؟!

بلى، لأن الأزمة بعينها هي مصدر الأرباح للاحتكارات الغربية الكبرى. فقد بلغت أرباح **بنك باركليز** في عام ١٩٨١، ٥٦٦,٦ مليون جنيه أي بزيادة ٨,٢٪ عن السنة ١٩٨٠. وكذلك سجلت أرباح البنك المركزي الالماني الغربي مستوى لم تبلغه من قبل. ومنحت لجنة المجلس الأوروبي ٤٧٠ مليون دولار دعماً لأكبر مصنع بلجيكي عملاق للصلب (**كوكريل سامبر**) لانقاذه من الضيق. في حين ازدادت أرباح شركة **ايروسبايس** البريطانية من ٥٢,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٠ الى ٧٠ مليوناً في عام ١٩٨١. وأبرزت الصحافة الغربية المتخصصة المساندة التي تقدمها حكومة ريغان للاحتكارات الأميركية الكبرى، في حين أنها ترفع شعاري: «المبادرة الحرة» و«الأسواق الحرة» للاستهلاك المحلي، ولهدم الحماية التي تحاول الدول الأخرى اقامتها دفاعاً عن اقتصادياتها واستقلالها.

وتحدث الأزمة ردود فعل متباينة على المستوى السياسي. ففي حين أن مركز بعض القطاعات يتدنى، تقوى مكانة الصناعات الحربية وذات المستوى التكنولوجي المتقدم. ومن هنا المناخ الهستيري الذي تخلقه واشنطن في كل مكان ترويجاً لتجارة الأسلحة وتعليلاً للزيادة الهائلة في المصروفات العسكرية الأميركية، وكذلك ضغطها على شركاء الأطلسي لكي يخصصوا مبالغ أكبر للحرب ولشراء الأسلحة الأميركية المتطورة المرتفعة الثمن. وباسم ضرورة الوقوف في وجه التفوق السوفياتي، تعمل ادارة ريغان على فرض الحدود والقيود على التجارة الخارجية الأوروبية الغربية وتفكيك ما تبقى في اقتصاديات الدول الرأسمالية الأخرى من قدرات انتاجية تنافسية. ومن جهة أخرى، تثير الأزمة والسياسة الريغانية الهوجاء استياء متعاظماً ومعارضة داخل أميركا نفسها لمشاريع المغامرة في السلفادور وغيرها، كما تتسع موجة المطالبة بنزع السلاح النووي (جمعت العرائض بهذا الشأن أكثر من مليون توقيع، وتتولى الكنائس الأميركية زعامة الحركة). هذا فضلاً عن وجود مصالح واسعة، ومنها الزراعية، لزيادة العلاقات التجارية مع المعسكر الاشتراكي (أشارت جريدة **الغارديان** في ١٩٨٢/٣/١٣ الى أن الولايات المتحدة تفكر في التخفيف من شدة الاجراءات التي اتخذتها ضد بولندا، وخاصة بالنسبة لتوريدات الحبوب وقطع غيار الجرارات). أكثر وأكثر، صار الناس في العالم يكرهون «وجه أميركا القبيح»، فتقع أحداث عنف ضد منشآت أميركية في اليونان وألمانيا الغربية وكوريا الجنوبية. واذا كانت واشنطن نجحت في دفع مؤتمر الأطلسي في ١٩٨٢/٣/٢٤ الى اتخاذ قرار برفض تجميد التسلح النووي، الا أن هذا القرار ستار رسمي لتخوف أوروبا من أن يتخذها رجال ريغان حقل تجارب في حرب نووية يزعمونها محدودة. كما أن أميركا، باسم وحدة الحضارة الغربية ضد الخطر الأحمر، تكسر ظهر التابعين لها أولاً. وكمثال من أبرز الأمثلة، نجد اليابان فقد استقلاله الغذائي، فبات أكبر شار لمنتجات المزارع الأميركية، اذ لم يعد ينتج غير ٤٢٪ من احتياجاته من الطعام بعد أن كانت هذه النسبة ٨٠٪ في الخمسينات (**فاينانشال تايمز**، ١٩٨٢/٣/١٧).

وسبقت الاشارة في تقاريرنا الى ضغوط واشنطن على أوروبا الغربية لكي تنضم اليها في حظر استيراد النفط الليبي، وهي ضغوط ما زالت مستمرة رغم فشلها حتى الآن. وفي آذار (مارس) ١٩٨٢، أرسلت ادارة ريغان بعثة خاصة على مستوى عال الى بون ولندن وباريس وروما تطالب حكوماتها بتصعيب شروط الاقراض المصرفي للعمليات التجارية مع الاتحاد السوفياتي وبولندا بوجه عام، ولعملية بناء خطوط الغاز السوفياتي الى الغرب بشكل خاص. وهذا بعد أن هزمت واشنطن هزيمة نكراء في محاولاتها السابقة للحيلولة دون عقد الاتفاقات الأوروبية السوفياتية في هذا الشأن. غير أن الخطة الأميركية الجديدة لا تعني بالنسبة لأوروبا سوى اصابة حركة الاستثمار بالمزيد من الشلل وتعميق الأزمة، ولذلك قوبلت بالرفض في العواصم الأوروبية، بما فيها لندن التي قالت انها غير مستعدة للدخول في حرب اقتصادية ضد موسكو، خاصة وأنها تخشى

أن تقييد حركة المصارف البريطانية في الاقراض التجاري سيفتح المجال أمام المنافسة اليابانية بالدرجة الأولى، حيث نسبة الفائدة على القروض هناك أقل من النسبة الانكليزية. وجدير بالملاحظة هنا، أن حكومة تاتشر تعلن، مع ذلك، أنها تعطف على السياسة الأميركية، ولكنها مضطرة الى مراعاة أحوالها الداخلية. وبلغ أمر المعارضة حد أن أشيع أن الحكومة البريطانية قد تتخلى عن فكرة دعوة ريغان لزيارة لندن في حزيران (يونيو) خشية أن يقاطع نواب حزب العمال حفل استقباله في البرلمان بشكل ظاهر.

وتبرز فرنسا ــ كما برزت في الشهور الماضية ــ كزعيمة لنوع من الممانعة ازاء أميركا. فهي تقف على رأس المجموعة الأوروبية المعترضة على سياسة واشنطن في أميركا اللاتينية، وازاء الاتحاد السوفياتي، وفي بعض القضايا الاقتصادية والنقدية الهامة. ولكن قيادة الحزب الاشتراكي الفرنسي الحالية (اتجاه ميتران) لا تريد استقلالاً تاماً عن الامبريالية الأميركية بل وضعاً أقرب الى الندية معها. وفي الشهر الذي نحن بصدده، وضح أن الرئيس الفرنسي يبحث عن تقارب «مستقل» مع أميركا؛ مستقل من الناحية العسكرية (أي خارج حلف الأطلسي)، ومتقارب من خلال علاقة مّا بين المجموعة الأوروبية في نظام جديد وبين واشنطن. وتنفض باريس الغبار عن هيئة تأسست عام ١٩٥٤ وسميت «**الاتحاد الأوروبي الغربي**»؛ وهي عبارة عن لجنة لسبع دول أوروبية (فرنسا، المانيا الغربية، ايطاليا، بلجيكا، بريطانيا، لوكسمبورغ وهولندا) بوزرائها ومجلس من نوابها؛ وقد ظلت في بيات شتوي، منذ ذلك التاريخ تقريباً، ولكن وزير الدفاع الفرنسي أصدر أخيراً تصريحات عديدة تلمح الى امكان تحويلها الى «خط دفاع أوروبي مستقل» (**التايمز**، ١٥/٣/١٩٨٢). وتسير في اتجاه مواز لاقتراحات تقدم بها وزير الخارجية الألماني الغربي بشأن توسيع التشاور بين بعض الدول الأوروبية، حول مسائل أمنية المفروض أن تثار داخل الناتو (أي بتواجد أميركا). وكذلك أحاديث لوزير الخارجية الايطالية حول إمكان صدور وثيقة صداقة أوروبية ــ أميركية يقام بمقتضاها هيكل دائم للتشاور بين أوروبا والولايات المتحدة... في اطار مختلف عن الناتو (**هيرالد تريبيوون**، ٢٥/٣/١٩٨٢).

هل ينقذ أوروبا الغربية أن تعيد ربط أجزائها بشكل آخر وتنشىء صلات من نوع جديد مع الولايات المتحدة؟ بالاضافة الى ضعف احتمال أن تقبل أميركا انفكاك أوروبا من قبضة تحكمها العسكري والاقتصادي، فالواقع أن دول المجموعة الأوروبية نفسها تأكل بعضها بعضاً، ولا تكاد تتفق إلا وتتنازع، وكل مرة بترتيب مختلف. وبمناسبة مرور ربع قرن على تأسيس السوق الأوروبية المشتركة، مثلاً، قال رئيس مجلس وزراء المجموعة الأوروبية في حديث صحافي: «رغم كل ما لنا من غطرسة واعتداد بالنفس، فأوروبا في هذه اللحظة تعني لا شيء». وقد بدأ الشهر بظهور «محور» بون ــ باريس الذي حاول أن يلزم لندن الحائط (**الغارديان**، ١/٣/١٩٨٢) في موضوع النصيب البريطاني من ميزانية المجموعة في حين أن جزءاً من هذه الميزانية يذهب كدعم غير مباشر للمنتجات الزراعية الفرنسية. وانتهى الشهر بوقوف المانيا الغربية الى جانب بريطانيا في وجه فرنسا لتطرف مطالبها، في معركة اتهمت فيها وزيرة الزراعة الفرنسية انكلترا بأنها تمارس «نوعاً من الارهاب» على بلادها. وقبلها بأيام قليلة خفضت بلجيكا من قيمة عملتها فأصاب التخفيض عملة لوكسمبورغ بشكل آلي (لوجود اتحاد اقتصادي ونقدي بين الدولتين)، دون أن يكون لوكسمبورغ قد استشير في موضوع يمس ٣٤٠,٠٠٠ شخص (عدد مواطنيه) يملكون ٢٠٠ مليار جنيه، في البنوك الأجنبية. وما كادت القمة الأوروبية تبدأ أعمالها في ٢٩/٣/١٩٨٢، حتى حذر رئيس وزراء هذه الدولة من الخطر الذي يتهدد السوق من جراء عدم معالجتها الركود الاقتصادي الذي يبتلع أعضاءها.

قضايا الشرق الأوسط

حاولت السطور السابقة أن تتبع بعض الخطوط الدولية التي تؤثر دون شك على وضعية القضية الشرق أوسطية. غير أن لهذه القضية خصوصية تظهرها بعض معطيات شهر آذار (مارس). فهي احدى قضايا العالم الثالث، عالم الاستغلال والجوع. فقد صدر نحو منتصف الشهر تقرير المجلس العالمي للغذاء، التابع للأمم المتحدة، عن مشاكل افريقيا بصورة خاصة،

والذي يبين أن نصيب الفرد من الطعام قد هبط عام ١٩٨٠ بنسبة ١٠٪ عما كان عليه منذ عشر سنوات، وأن نسبة نمو الدخل الفردي كانت أقل من ١٪ في ١٩ دولة، بل كانت نسبة سلبية (أي متراجعة) في ١٥ دولة افريقية أخرى.. وبهذه المناسبة، يذكر بعض المعلقين (لوموند، ١٩٨٢/٣/٢٠) أن ما يقرب من ألفي مؤتمر وندوة ولقاء عقدت منذ عام ١٩٧٦ بين «الشمال والجنوب» وانتهت كلها بفشل اختلف شكلاً ولم يختلف في جوهره. وذلك لأن العالم الثالث فريسة للشركات العابرة الجنسية، انتزعت من الدول العربية فيما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ عقوداً بلغت قيمتها أكثر من ٧٢ مليار دولار (د. عبد الهادي حسن، **السفير**، ١٩٨٢/٣/٢١)، وكانت الأنصبة الأكبر لأفواه فرنسا (١٧.٣٪) واليابان (١٤.١٪) وأميركا (١٢.٤٪) والمانيا الغربية واليابان وبريطانيا.

وبعد ذلك، ثمة حادثتان: الأولى هي اجتماع منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في فيينا في ١٩٨٢/٣/١٨، حيث قررت تخفيض انتاجها في مناخ سوقي تتدهور فيه أسعار النفط ويزداد التنافس مع هبوط الطلب، اذ خفضت شركة شل أسعارها وقللت مصفاة التكرير الألمانية من انتاجها. وانقلب النفط العربي سلاحاً في أيدي الاحتكارات الغربية (ضد ليبيا مثلاً). ومن الطريف في هذا المجال أن نجد العلاقات الفرنسية السعودية في مأزق، اذ أن بين الدولتين عقوداً تم التوقيع عليها عام ١٩٧٣ يتم بمقتضاها توريد نصف الاحتياجات الفرنسية تقريباً بأسعار أعلى كثيراً من السوق الحالي (٣٤ دولاراً مقابل ٢٧ ـ ٢٨ دولاراً).

والحادثة الثانية هي انفجار الانتفاضة الفلسطينية، لا في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ فقط، بل وفي الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ أيضاً. ولهذه الانتفاضة أصداء وآثار لم يدرك العرب أنفسهم ـ فيما يبدو ـ مداها الحقيقي العظيم.

ونميل الى الاعتقاد بأن هذه الظروف العامة المحيطة بالقضايا الشرق أوسطية، والداخلية أيضاً، تدفع بالدول والتيارات المختلفة الى التحرك عن مواقفها السابقة بعض الشيء. ومن الأمثلة على ذلك، الأهمية التي احتلتها زيارة سياد بري، الرئيس الصومالي، لواشنطن التي أومأت الى أن مساعداتها للصومال مرتبطة بمواجهته للجماهيرية في افريقيا. وبعد ذلك بأيام قليلة، كانت زيارة وزير الاقتصاد الألماني الغربي للقاهرة، للتعاون في مشاريع الطاقة النووية مع مصر.. هل بين هذا وذاك، وبين تصريحات الرئيس حسني مبارك (بعدم استعداد مصر لمهاجمة دولة عربية) من علاقة بمعنى انتقال المحاور قليلاً؟ على أي حال، كان الشرق الأوسط محط أنظار ومنصد تجوال لشخصيات غربية كثيرة هذا الشهر..

□ كانت زيارة ميتران لاسرائيل تأكيداً عملياً لتخلي فرنسا عن بيان البندقية بسبب ما كان يبدو فيه من حياد سطحي مزعوم. وجر هذا الموقف الفرنسي وراءه سائر الدول الأوروبية الأخرى التي كانت، منذ فترة غير بعيدة، احتجت على تصريحات شيسون في اسرائيل بأن بيان البندقية فات عليه الدهر.

وقد كثرت التعليقات على زيارة الرئيس الفرنسي للدولة اليهودية في حينها، بحيث لم يعد هنا مجال للمزيد. ولكنا نود ابداء بعض الملاحظات على هامش الموضوع: ان ما كرره ميتران من حق الفلسطينيين في إقامة دولة لهم كان بدأ ممدودة لاتجاهات عربية معينة، وفهمته بعض الأوساط السعودية والمصرية على هذا الأساس فرحبت بالزيارة، خاصة وأن الرئيس الفرنسي دعا اسرائيل للموافقة على مشروع الأمير فهد تحديداً (**السفير**، ١٩٨٢/٣/٦). وكذلك كانت الاشارات العديدة الى عودة التعاون الفرنسي الاسرائيلي في انتاج الأسلحة، والطاقة النووية الخ... علامة على تقارب فرنسي مع الخط الأميركي في الشرق الأوسط، في الوقت نفسه الذي يتراجع فيه الموقف الفرنسي عن الوساطة المباشرة الى مجرد الأمل في «تسهيل الطرق نحو مفاوضات بين الأطراف المعنية» (تصريح **ميتران** في ١٩٨٢/٣/٢٧). وتوقعت المصادر الاعلامية أن تقوم بزيارة القدس المحتلة، بعد ميتران وكارينغتون، شخصيات رسمية أوروبية أخرى، في حين أرجأ ديستان موعد زيارته إلى آخر السنة.

واذا كان البعض توقع أن تثير الانتفاضة الفلسطينية، استجابة عاطفية لدى الحكم الاشتراكي الفرنسي، فقد خابت الآمال. ففي ١٩٨٢/٣/٢٥، تحدث شيسون أمام الاتحاد الدولي للصحافيين والصحافة باللغة الفرنسية،

وعبر عن «الكرب» الذي يشعر به لرؤيته «حركة جماعية نفسية تبدأ ويخشى أن تفلت من أي سيطرة» (لوموند، ١٩٨٢/٣/٢٦). وليست صدفة، والحال هذه، أن يلتقي فيليب حبيب بشيسون بعد جولة المندوب الأميركي في الشرق الأوسط، ويتقرر أن تزور بعثة استطلاعية فرنسية قريباً الجنوب اللبناني.

وبالمقارنة مع استعداد فرنسا لمعاونة اسرائيل على اقامة منشآت نووية جديدة (والمعروف أن اسرائيل لم توقع على مواثيق حظر انتاج الأسلحة النووية)، تتثاقل باريس في سير المفاوضات لإعادة بناء المفاعل العراقي لأنه «قد يستخدم لأغراض عسكرية» (رغم أن العراق وقع على المواثيق الدولية المطلوبة).

ومهما تكن الأحوال، فالتقارب الفرنسي الأميركي خطوة، لا تعني التطابق. وكمثال، فبعد أن وافق المغرب على تقديم «تسهيلات» بحرية للأسطول الأميركي، جاءه سفير الولايات المتحدة، فيرنير ريد، نائب الرئيس سابقاً لبنك تشيز منهاتن الكبير جداً، والبد اليمنى لديفيد روكفيلر الاحتكاري الصهيوني الكبير جداً أيضاً. أما فرنسا، فقد أوقفت توريداتها من الأسلحة للمغرب لعجزه عن دفع ثمنها (فايننشال تايمز، ١٩٨٢/٣/١٦).

□ وسرعان ما اصطفت المجموعة الأوروبية على الخط الفرنسي، بعد مشاورات بين باريس ولندن بصورة خاصة. وأصدرت دول السوق المشتركة في نهاية الشهر بياناً هو تأييد لموقف ميتران وشيسون وتخلّص من بيان البندقية، رغم ما في البيان الجديد من اعتراض على عزل رؤساء بلديات رام الله ونابلس والبيرة وعلى ضم الجولان.

□ وفي الوقت نفسه، بدا الاستقبال الرسمي الكبير الذي لقيه رئيس الجماهيرية الليبية في النمسا، متعارضاً مع خط ميتران، رغم أن كرايسكي، مستشار النمسا، هو رئيس الأممية الاشتراكية التي ينتمي اليها الحزب الحاكم في فرنسا. ولا شك أن هذه الزيارة لم ترض واشنطن... وقد تبين الأيام القادمة حقيقة وجود التناقضات القائمة في الحركة الاشتراكية الأوروبية وعمقها من عدمه. وفي هذا المجال، تجدر الاشارة الى زيارة وزير الخارجية اليونانية (في وزارة اشتراكية أيضاً) للسعودية التي تم خلالها التوقيع على اتفاق اقتصادي بين البلدين في ١٩٨٢/٢/٢٨، ثم ما تناقلته الوكالات في باريس في ١٩٨٢/٣/٢٢، من قيام رئيس الوزراء باباندريو بالاتصالات والمساعي الحميدة بغية عقد اجتماع بين ميتران وعرفات، فأثيرت في الأوساط الحاكمة الفرنسية، كفكرة بديلة، اقتراحات بأن تتولى الدعوة جهات رسمية غير الرئاسة (مثل رئيس مجلس النواب أو رئيس الوزارة)، وهو الأمر الذي يرفضه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

□ ومثل الموقف البريطاني الفك الآخر لـ «الكماشة» التي تمسك بالشرق الأوسط. فمن جهة، كانت زيارة السلطان قابوس للندن، حيث طالب الغرب بالمساهمة في ايجاد حل لمشكلة عدم الاستقرار في الخليج (كذا). وقطفت ثمار الزيارة.. شركة بريطانية تنتمي الى الشركة القابضة الكبرى «ترافالغار هاوس»، وكان عقداً بقيمة ٢١٥ مليون جنيه لبناء المجموعة الجامعية بالقرب من مسقط.

ومن جهة أخرى، كانت زيارة وزير خارجية أنكلترا لاسرائيل. ومثلما حدث مع ميتران، سبقت هذه الزيارة دعاية واسعة بأن الوزير البريطاني سوف يلقن حكومة بيغن درساً في الحقائق الدولية والحقوق الفلسطينية. غير أن بريطانيا كانت المستورد الأول من اسرائيل داخل السوق المشتركة عام ١٩٨٠، وكانت المصدر الثاني اليها بعد المانيا الغربية، الأمر الذي لعب دوراً في تغيير الآراء.. وكما فعل شيسون، قال كارينغتون: إن «الأحداث المقلقة» في الضفة الغربية وقطاع غزة تبين الضرورة الملحة لايجاد حل شامل. وعاد كارينغتون ليتفق مع شيسون على مبادىء البيان الجديد للسوق الأوروبية المشتركة.

□ وزاد النشاط التركي بشكل ملحوظ في الشرق الأوسط خلال آذار (مارس). فمنه زيارة الرئيس التركي للكويت، إذ أشاد بالاجراءات التي اتخذتها دول الخليج بالنسبة لأمنها. وأجرى نائب رئيس الوزارة التركية محادثات اقتصادية في دمشق خلال زيارة لها. وفي الشهر نفسه زار وفد تركي طهران لشراء النفط الايراني والتعاون الفني، وقيل أنه تم التوقيع على مذكرة مشتركه لإعادة إحياء مشروع قديم باقامة خط أنابيب للغاز والنفط من ايران الى أوروبا عبر تركيا.

□ واستمراراً للاتصالات «الهادئة» التي تجريها رومانيا، زار مندوب الرئيس تشاوشيسكو بيروت، فالتقى الرئيس سركيس وياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وقالت بعض المصادر المطلعة: إن من ضمن أهداف هذه الزيارة توجيه دعوات الى بعض الزعماء، ومنهم رئيس م.ت.ف. لزيارة بوخارست.

□ ومن المهم أن نسجل ظهور قوة جديدة على المسرح، وهي استراليا. فمع اشتراك عدد من جنودها في قوة سيناء، أصبح لهذه الدولة دور في الأمور الشرق أوسطية. وبطبيعة الحال، كان لوزير خارجيتها جولة في هذه المنطقة: فالتقى بيغن وأعلن أنه يطلب للفلسطينيين وطناً (٢٩/٣/١٩٨٢).

□ وأخيراً، فقد نسمع أيضاً، في الشهور القادمة، عن دور للبرازيل، اذ أصبحت طرفاً متزايد الأهمية في العلاقات الاقتصادية بالعالم الثالث، يرسل اليه أكثر من نصف صادراته. وأصبحت هذه الدولة تتبنى خطاً سياسياً يدعو الى تجنيب أميركا اللاتينية أخطار الحرب الباردة التي تعمل الولايات المتحدة على اثارتها...

أ. ص. س.

الانتفاضة تكرّس فشل سياسة شارون

منذ مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) من العام المنصرم والانتفاضة العارمة لسكان المناطق المحتلة مستمرة دون توقف؛ وذلك منذ اعلان وزير الدفاع الاسرائيلي عن مشروعه الذي وافقت عليه الحكومة الاسرائيلية، والقاضي باستبدال الادارة العسكرية بإدارة مدنية للضفة الغربية والقطاع، برئاسة كل من البروفيسور مناحيم ميلسون ويوسف لونس، تمهيدا لتطبيق الحكم الذاتي على الضفة الغربية والقطاع، كترجمة لاتفاقات كامب ديفيد، وفق التفسير الاسرائيلي الذي يرى ان الحكم الذاتي للفلسطينيين في الاراضي المحتلة يشمل الشعب دون الارض والمياه.

وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير، اي اواخر شهر اذار (مارس)، تتصاعد الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة بشكل يجعلها تتمايز وتختلف عن الانتفاضات السابقة، ليس من حيث عمقها واتساعها وشمولها وعنف الاجراءات القمعية الاسرائيلية ضدها فحسب، وانما من حيث النتائج السياسية بعيدة المدى التي ستتمخض عنها ايضا. فتصعيد العنف الاسرائيلي الى اقصى درجاته، وتجربة القوة التي لجأت اليها سلطات الاحتلال في شوارع الضفة الغربية وقطاع غزة، لفرض وتمرير مشاريعها ومخططاتها، خلقت وستخلق وقائع سياسية جديدة عربيا ودوليا؛ ذلك ان تجربة القوة، كما تجلت خلال ايام الانتفاضة، ان دلت على شيء، فانما تدل على امور باتت ملموسة. ومن ابرز هذه الامور، ما يلي:

١ ـ الفشل الذريع الذي منيت به محاولات سلطات الاحتلال لايجاد قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية تشكل غطاء لتمرير مشاريعها، سواء أكانت هذه القيادة تحمل اسم الادارة المدنية ام مؤامرة الحكم الذاتي. فروابط القرى واجهت فشلا ذريعا وسقوطا مريعا، ولن تبعث الحياة فيها من جديد حقن الدعم الاسرائيلية.

٢ ـ عقم اجراءات القمع الاسرائيلية. فقد فشلت هذه الاجراءات في كسر شوكة الحركة الجماهيرية، وفي فرض التراجع عليها؛ وذلك بالرغم من شدتها واتسامها بالدموية.

٣ ـ تخطي الحركة الجماهيرية الوطنية في المناطق المحتلة احتمالات توجيه ضربة سريعة وقوية لها، تشل حركتها وتضعف من قدرتها على المواجهة والتحدي.

اجراءات اسرائيلية جديدة

هذه المعطيات التي باتت تفرض نفسها على الوضع في المناطق المحتلة، هي التي تفسر الاجراءات الاسرائيلية الاخيرة، ابتداء من اعتبار «لجنة التوجيه الوطني» خارجة على القانون، ومرورا بحل مجلس بلدية البيرة وانتهاء باقالة رئيسي بلديتي نابلس ورام الله بسام الشكعة وكريم خلف. فالسلطات الاسرائيلية؛ اذ ايقنت من فشل محاولاتها لتمرير الادارة المدنية ومؤامرة

الحكم الذاتي، عبر رموزها العميلة او عبر سياسات التطويع والترويض للمجالس البلدية وتضييق الخناق على المؤسسات الوطنية الاخرى، تحاول الآن، بعد وصول كافة محاولاتها الى الطريق المسدود، ان تفرض تمرير الادارة المدنية ومؤامرة الحكم الذاتي بالعنف وتصعيد الاجراءات القمعية، وفرض مواجهة شاملة على الحركة الوطنية، تمهيدا لاعلان الضم النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة في فترة لاحقة. وقد كان موشي ارنس، سفير اسرائيل الجديد في واشنطن ورئيس لجنة الخارجية والامن سابقا، واضحا في هذه المسألة، عندما اعلن ان عدم التوصل الى اتفاق بشأن الحكم الذاتي سيدفع اسرائيل الى اعلان الضم النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة كما جرى في الجولان. وقد لوحظ، بعد نشر الامر الاردني ضد روابط القرى، ان وزارة الدفاع قررت اتباع سياسة اليد القوية ضد مؤيدي م.ت.ف. في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، وتعتبر اوساط وزارة الدفاع ان الامر الاردني صدر بضغط من م.ت.ف.، لهذا كانت ردة الفعل، من قبل وزير الدفاع اريئيل شارون، هي اعتبار «لجنة التوجيه الوطني» خارجة على القانون.

وقالت مصادر امنية: انه، منذ الان فصاعدا فان كل تصريح سياسي او اجتماع او نشر بيان من قبل اعضاء اللجنة سيتسبب لصاحبه بالمثول امام محكمة عسكرية وفرض عقوبة السجن الطويل عليه (دافار، ١٢/٣/١٩٨٢).

حل مجلس بلدية البيرة

شكل القرار الذي اتخذته سلطات الاحتلال الاسرائيلي، يوم ١٧/٣/١٩٨٢، بحل المجلس البلدي لمدينة البيرة وتعيين هيئة اسرائيلية منبثقة عن الادارة المدنية يترأسها العميد يوسف باركوخفا، تصعيدا اسرائيليا اضافيا بالغ الخطورة. ولم يكن هذا التصعيد مستبعدا تماما بعد سلسلة الاجراءات القمعية والتضييقية التي تعرضت لها البلديات والهيئات الوطنية في الاشهر الاخيرة، وبخاصة بعد ان اعلنت رفضها لتطبيق الادارة المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ابتداء من مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي. فالاحباطات المتتالية التي لحقت بسياسة شارون في المناطق المحتلة والمواجهة الجماهيرية المتصاعدة لآلة الاحتلال وأدواته وعملائه وضعت سلطات الاحتلال في زاوية ضيقة: اما التراجع، كما فعلت من قبل ذلك في نهاية العام ١٩٧٩، بشأن قرار ابعاد رئيس بلدية نابلس بسام الشكعة، واما ان تصعد وترفع وتيرة المواجهة والقمع. وقد اختار مناحيم بيغن ووزير دفاعه التصعيد هذه المرة. وهكذا ووجه تصدي طلبة جامعة بيرزيت لموظفي الادارة المدنية، في اواسط شهر شباط (فبراير) الماضي، باغلاق الجامعة. كذلك واجهت سلطات الاحتلال ردة الفعل الجماهيرية على هذا الاجراء بتصعيد في اجراءات القمع: اعتقالات بالعشرات في مخيم الدهيشة، حظر التجول في اكثر من مخيم وقرية، اقتحام جامعة بيت لحم، اطلاق الرصاص على المتظاهرين في نابلس وبيت لحم واصابة البعض، ثم تشجيع المستوطنين اليهود على المساهمة في الاعتداء على ممتلكات المواطنين الفلسطينيين واشاعة جو من الارهاب المنظم.

وهكذا اتضحت ملامح رد شارون وحكومته على رفض جماهير الاراضي المحتلة تطبيق الادارة المدنية. وقد تواكبت اجراءات شارون مع تطور آخر بالغ الاهمية في هذه المواجهة: وهو انهيار روابط القرى التي راهنت عليها الادارة المدنية لتشكل نواة تنظيم سياسي محلي موال للاحتلال، ولتكون بديلا عن الهيئات والمجالس البلدية الوطنية.

وقد جاء قرار حل مجلس بلدية البيرة مستندا الى ذريعة رفض هذا المجلس الاجتماع برئيس الادارة المدنية، البروفيسور مناحيم ميلسون. وكان ابراهيم الطويل، رئيس بلدية البيرة، قد اكد ان رفضه الاجتماع بميلسون لايعود لأسباب شخصية، بل هو ينطلق من اساس رفض مبدئي للتعاون مع الادارة المدنية، ومعارضة لاتفاقيتي كامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٨٦ ، ١٧ و ١٨/٣/١٩٨٢، ص ٦).

اما وزير الدفاع، اريئيل شارون، فقد قال: «يعود سبب حل مجلس بلدية البيرة الى قطع البلدية علاقاتها مع الادارة المدنية. وهذا اثبت ان سلم اولويات البلدية ليس خدمة مصلحة مواطني المدينة». واضاف: «نتج عن نشاط رئيس البلدية ومجلسها البلدي ان تعرقل انتظام حياة سكان

البيرة، وسبب ذلك عدم قدرة المجلس البلدي على ادارة شؤون البلدية وتفضيل القيام بالنشاطات السياسية على مصالح المدينة وسكانها» (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٨٧، ١٨ و ١٩/٣/١٩٨٢، ص ٤).

ومن اجل اعطاء الاجراء صفة قانونية، قال شارون: من الواضح ان رؤساء البلديات وضعوا انفسهم في الزاوية؛ حيث اصبحوا في وضع لا مخرج منه. وقد تمت عمليا اقالة رئيس بلدية البيرة وفقا للقانون الاردني؛ حيث يقضي ذلك القانون باقالة المجلس البلدي في اللحظة التي تتوقف فيها بلدية ما عن القيام بواجباتها؛ ويتمثل التوقف في الحالة الراهنة، برفض الاجتماع مع رئيس الادارة المدنية لمناقشة الشؤون البلدية فقط، اذ قامت البلدية بذلك لاعتبارات سياسية، وهذا يتناقض مع الواجب الملقى على عاتق رئيس البلدية (دافار، ١٩/٣/١٩٨٢). وتستراً بالذريعة نفسها، اقدم قائد المنطقة الوسطى، اللواء اوري اور، على اقالة رئيسي بلديتي نابلس ورام الله، بسام الشكعة وكريم خلف. والسبب، في زعم اللواء اور، يعود الى نشاطهما التحريضي، وعدم اعترافهما بالادارة المدنية ومحاولاتهما المتكررة خرق النظام العام وفقاً لتوجيهات من م.ت.ف. وقد اتخذ هذا القرار بعد مشاورات وزارية برئاسة رئيس الحكومة، ناقش خلالها الوزراء ما أطلعهم عليه رؤساء اجهزة الامن. وتتوافق اقالة الشكعة وخلف مع قرار الحكومة القاضي بالعمل على ابعاد مؤيدي م.ت.ف. عن مواقع التأثير. وقد عينت الادارة المدنية ضابطين اسرائيليين لتولي مجلسي بلديتي رام الله ونابلس وهما: نوعام نال خلفا لكريم خلف، والرائد نير تسوريف خلفا لبسام الشكعة (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٩٢، ٢٤ و ٢٥/٣/١٩٨٢، ص ٦).

ردود الفعل

اثار قرار اقالة رئيسي بلديتي نابلس ورام الله ردود فعل مختلفة في الاوساط الاسرائيلية، فقد ندد حزب مابام بالقرار، وقالت حركة شينوي: ان حكومة بيغن تريد تطبيق الحكم الذاتي وتعمل للقضاء على اية مبادرة لاقامة دولة فلسطينية مستقلة. اما حركة «السلام الآن»، فقد قالت: ان الحكومة الاسرائيلية مستمرة في سياسة اضطهادية ستؤدي بالضرورة الى المزيد من اراقة الدماء في المناطق المحتلة (الفجر، ٢٦/٣/١٩٨٢).

اما «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، فقد طالبت بيغن بالغاء اقالة رؤساء البلديات، في حين طالبت حركة «هتحيا» بالاستمرار في محاربة م.ت.ف. في المناطق المحتلة. وقال شمعون بيرس، زعيم المعارضة العمالية وزعيم حزب العمل، انه ليس هو المذنب في وصول رؤساء البلديات الحاليين الى مراكزهم (المصدر نفسه).

وفي الاتجاه نفسه، اثارت اقالة الشكعة وخلف غليانا في صفوف دوائر محلية عربية في اسرائيل، فرئيس بلدية الناصرة، عضو الكنيست توفيق زياد، شجب قرار الحكم العسكري، وقال في بيان خاص: ان رئيسي البلديتين انتخبا من قبل المواطنين، وهما يمثلان ارادة شعبهما. كذلك بعثت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية برقيات الى رئيس الحكومة ووزير الدفاع، اعربت فيها عن قلقها تجاه ما يجري ودعت الى الغاء التدابير المتخذة. وعلى صعيد آخر، اضربت المدارس الثانوية في الناصرة احتجاجا على احداث الضفة، ووزع الطلاب بيانا ذكروا فيه انهم ينوون اتخاذ خطوات اخرى، اذا استمرت الحكومة في سياستها التعسفية في المناطق المحتلة (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٩٣، ٢٥ و ٢٦/٣/١٩٨٢، ص ٩). كذلك اعربت لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت عن تضامنها مع رؤساء بلديات نابلس ورام الله والبيرة، وذكرت اللجنة، في بيان وزعته، ان رئيس الادارة المدنية لن يستطيع تغيير حقيقة مفادها ان رؤساء البلديات الثلاثة منتخبون من الشعب. واكدت اللجنة ان تصرفات الادارة المدنية لا تبقي للفلسطينيين سوى خيار العنف للدفاع عن حقوقهم. كما عادت «حركة السلام الآن»: وقالت «ان الحكومة لم تتعلم شيئا من احداث الاسابيع الماضية، ومازالت تواصل سياسة القمع وتصعيد المواجهة» (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٩٢، ٢٤ و ٢٥/٣/١٩٨٢، ص ٧).

مواقف المسؤولين

علق عدد من المسؤولين الاسرائيليين على احداث الضفة وكشفوا عن نوايا السلطات الاسرائيلية تجاهها. وفي هذا الاتجاه، قال البروفيسور مناحيم ميلسون، رئيس الادارة

المدنية: ان مهمة الادارة المدنية هي المساعدة على تنفيذ اتفاقات كامب ديفيد، اي بمعنى آخر تطبيق مشروع الحكم الذاتي الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة (دافار، ١٩/٣/١٩٨٢). اما شارون، فقد كشف النقاب، خلال النقاش العاصف الذي جرى في الكنيست حول اقتراح حجب الثقة عن الحكومة، عن ان حكومته حددت مبادىء سياستها في الضفة الغربية منذ الثامن عشر من شهر اذار (مارس) من العام المنصرم، وان هذه السياسة تشتمل على البنود التالية:

١ ــ ضمان كيان اسرائيل، وذلك عن طريق سيطرة لا يزاحمها فيها اي مزاحم، او اي سيادة اجنبية على المناطق المحتلة.

٢ ــ تعزيز امن اسرائيل عبر زيادة الاستيطان في الضفة والقطاع والحؤول دون اقامة دولة فلسطينية في هذه المناطق، وتشجيع العناصر التي تؤيد اتفاقات كامب ديفيد، وشن حرب شعواء ضد المنظمات، وتطبيق الامن والنظام في المناطق المحتلة وتشجيع المعتدلين، وضمان قيام البلديات بتقديم الخدمات الضرورية للسكان وتأمين تعاون تام بين السكان العرب واليهود في تلك المناطق.

واكد شارون ان الحكومة تعمل بموجب هذا البرنامج وان كل ما تتخذه من اجراءات يستهدف تحقيق الاهداف التي اقرتها الحكومة في شهر اذار (مارس) عام ١٩٨١ (معاريف، ٢٢/٣/١٩٨٢).

اما اللواء اوري اور، قائد المنطقة الوسطى، فقد لخص الوضع في الضفة الغربية، بقوله: «... الحل يجب ان يكون سياسيا وليس عسكريا... م.ت.ف. تشعر ان الارض تميد تحت اقدامها... ما يجري في الضفة الغربية ليس عصيانا مدنيا بل اعمال تحريض ورجم بالحجارة واحراق دواليب، وليس اكثر من ذلك. والمشكلة ان العرب اعتادوا ان يكتفي الجنود باطلاق النار في الهواء، ردا على اعمال الشغب». وبرر عمليات قتل المواطنين العزل وجرحهم بقوله: «... الجنود يطلقون النار على اقدام المتظاهرين فقط للدفاع عن انفسهم». واختتم حديثه بقوله انه لا يؤمن بسياسة اليد القوية، او سياسة اليد اللينة، بل بسياسة اليد الحكيمة. وهذه السياسة تهدف الى ضمان الهدوء واستمرار الحياة بشكل طبيعي (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٩٠، ٢٢ و ٢٣/٢/١٩٨٢، ص ١١).

اما اللواء داني ماط، منسق النشاطات السابق في المناطق المحتلة، فقد علق على احداث الضفة الغربية بقوله: «... اعتقد اننا نواجه، عمليا نضالا مقلقا تتناوبه تقلبات مختلفة، فقد قلنا في الماضي اننا كنا، منذ عام ١٩٦٧، عمليا، اسرى مفارقة معينة كانت بمثابة حلقة مفرغة لابد من الخروج منها، ففي حين لم يكن هناك خلاف حول ما اذا كان على الجيش الاسرائيلي وجميع الاجهزة الامنية خوض الصراع العسكري ضد م.ت.ف. في اي مكان وجدت فيه، لم نواجه بالاصرار ذاته م.ت.ف. سياسيا في المناطق المحتلة» (المصدر نفسه).

اما البروفيسور مناحيم ميلسون، فقد علق على الصراع الدائر في المناطق المحتلة بقوله: «... اعتبر ذلك تنافسا بين اسرائيل و م.ت.ف. على فرض السلام... هذه معركة صعبة، حيث يعرف كل من اسرائيل و م.ت.ف. انها ستكون معركة حاسمة بالنسبة للصراع، ويتوقف على نتائجها امكان احباط اي احتمال لاجراء مفاوضات سياسية ولايجاد حل سياسي لمشكلة الصراع... هدفنا بالطبع هو خلق الظروف المواتية لاقدام الفلسطينيين في الضفة والقطاع على التحدث بشأن حل سياسي والقبول باجراء مفاوضات سياسية. اما هدف م.ت.ف.، فهو احباط هذا الاحتمال». (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٩٤، ٢٦ و ٢٧/٣/١٩٨٢، ص ٩). واضاف ميلسون: «ستسيطر قوات الامن على الاضطرابات بالمفهوم المباشر للسيطرة، لكن من الواجب السيطرة على جذور الاضطرابات، اي على تحريض م.ت.ف.: وذلك بجهد سياسي واداري وباقتلاع نفوذها من المناطق المحتلة». واختتم حديثه بالقول: «... لقد قلت اننا نخوض معركة سياسية ربما تكون من اهم المعارك السياسية التي خضناها منذ العام ١٩٤٨، وهي قائمة على امكان قيام سلام مع العرب الفلسطينيين. فنحن لا نتنافس مع الفلسطينيين، بل مع م.ت.ف. وهذه الحرب ليست ضد الفلسطينيين، بل ضد م.ت.ف. التي تريد اظهار الامر وكأنه حرب مع الفلسطينيين، وهي في الحقيقة تصارع على وجودها السياسي» (المصدر نفسه، ص ١٢).

اما الياهو بن ــ اليسار، رئيس لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، فقد قال: للسياسة المتبعة في المناطق المحتلة هدفان: الاول، وهو الاساسي، يتمثل بقطع الطريق على زيادة التأثيرات المعادية للوجود الاسرائيلي في الضفة والقطاع، كتأثير م.ت.ف. والاردن والتمويل السعودي؛ اما الهدف الثاني فيتمثل بالعمل على ايجاد زعامة معتدلة وتثبيتها، حيث منعت الوسائل الارهابية هذه الزعامة حتى الآن من البروز. لذلك يجب الدفاع عنها لانها تريد تثبيت نفسها، كما يجب وضع حد للارهاب الذي يخيف الزعامة المعتدلة (**المصدر نفسه**، العدد ٢٥٩٥، ٢٧ و٢٨/٣/١٩٨٢، ص ٦).

وقال وزير الخارجية، اسحق شامير: ان «الاحداث التي تجري الآن كان معدة لتندلع في ٢٦/٤/١٩٨٢، فقد كان هناك من اعتقد، وهناك ايضا من لايزال يعتقد حتى الآن، ان ٢٦ نيسان (ابريل)، بعد اخلاء اسرائيل لسيناء، سيكون يوم تقييد حرية حركة اسرائيل، وعندها ينبغي البدء بالضغوط عليها، لكي تقدم تنازلات في الضفة ايضا، لكننا لن ننسحب من الضفة ابداً» (**المصدر نفسه**، ص ٩).

أما قائد الضفة الغربية، اللواء بنيامين بن ــ اليعازر، فقد اختلف في الرأي مع اسحق شامير، حيث قال: «تتحمل اسرائيل مسؤولية جزئية تجاه ما يجري الآن في المناطق المحتلة... وسبب الاضطرابات هناك يعود الى الاجراءات التي اتخذتها الحكومة، وفي الاساس اقامة الادارة المدنية» (**المصدر نفسه**، ص ١٢).

موقف الصحافة

علق داني روبنشتاين (**دافار**، ٢٦/٣/١٩٨٢)، على استخدام الجيش الاسرائيلي كأداة للقمع والارهاب بقوله: «... في المنطقة الجنوبية يشتبك الجنود مع المستوطنين، وفي الضفة الشمالية تفرض وحدات الجيش حصارا على القرى الدرزية، وتقوم بقطع خطوط الهاتف وحتى التيار الكهربائي عن السكان الدروز هناك. وحاليا، يقوم الجيش الاسرائيلي بمعاقبة سكان الضفة الغربية المحتلة والبطش بهم. ففي المنطقة الوسطى يتسابقون على فرض منع التجول في مخيمات اللاجئين وباطلاق الرصاص في الهواء، بقصد القتل والجرح، والقاء القنابل المسيلة للدموع على الطلاب والمواطنين والعرب. كذلك تنهمك هذه القيادة باقالة المجالس البلدية العربية في الضفة الغربية وحلها، حيث تمت اقالة رئيس بلدية كل من رام الله والبيرة ونابلس، وفي الحيلولة دون استئناف الدراسة في جامعة بيرزيت واغلاق الصحف العربية المقدسية وحظر توزيعها في المناطق المحتلة». وخلص الى القول: «لقد انيطت بهذا الجيش، الآن، مهمة تنفيذ اوامر الحكومة الاسرائيلية في 'ياميت' وفرض الحصار على القرى الدرزية في هضبة الجولان، ومعاقبة وملاحقة المواطنين العرب في رام الله ونابلس والبيرة والقدس والخليل وكل مخيم وقرية عربية». فقبل حوالي اربع عشرة سنة، كتب البروفيسور يشعياهو لبيوفيتش قائلا: «... خلال فترة زمنية قصيرة لن يكون في اسرائيل اي عامل او مزارع يهودي، وسوف يصبح العرب هم القوة العاملة الوحيدة، بينما يتحول اليهود عندها الى طبقة من المدراء والمراقبين والموظفين، يقومون بادارة الشركات والمحافظة على الامن وبخاصة الشرطة السرية والمخابرات. فالدولة التي تسيطر على شعب غريب يبلغ تعداده حوالى مليوني نسمة، ستكون بالضرورة دولة مخابرات بكل ما يتطلبه ذلك، وما يكون له من تأثيرات على النواحي الثقافية وحرية التعبير والتفكير وعلى السلطة الديمقراطية».

وفي الاتجاه ذاته، تحدث توفيه مندلسون عن دور الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة قائلا: «... اين هو شرف الاسرائيليين القومي وجيشهم الذي ادعت حكومات اسرائيل دائما انه جيش دفاع؟ انه يتحول هذه الايام الى جيش ارهاب وقتل وقمع. شرفنا القومي مفقود، لاننا تحولنا الى حفنة من الارهابيين القتلة، قتلة الاطفال والنساء والشيوخ الابرياء العزل، ولاننا سلبنا حقوق وممتلكات شعب باكمله واستبحنا الحرمات، حرمات المساجد والكنائس والمدارس والجامعات (**هآرتس**، ٢٦/٣/١٩٨٢).

اما صحيفة يديعوت احرونوت، فقد افصحت بطريقة غير مباشرة عن رفض جماهير المناطق المحتلة لكافة اشكال الاحتلال بقولها: «... سكان الضفة الغربية لايريدون الحكم العسكري كما كان قائما منذ العام ١٩٦٧. ولقد بذلنا قصارى

جهدنا لجعله ليبراليا قدر الامكان، الا انهم لا يريدون حتى حكما عسكريا ليبراليا». واضافت: «جاء موشي دايان ليقترح عليهم الحكم الذاتي بحيث لا تبقى غير مسؤولية الامن بأيدينا، وقد حاول 'بيع' فكرته هذه لاغلبية زعماء المناطق المحتلة ولكن عبثا، لانهم ردوا عليه بكلمة: لا. ثم جاء شارون ليعرض عليهم اقتراحا ابعد من ذلك، وهو إقامة ادارة مدنية يضطلع بمعظم مهامها فلسطينيون، مع تقليص مهام الامن للحد الادنى، وكذلك كان جوابهم كلمة: لا، لا. ولما كان الامر كذلك، فقد اوفدنا اليهم بروفيسورا يشرح لهم الامر، اي ان هذا الترتيب مؤقت لحين العثور على مشروع يرضون به، الا انهم اغلقوا الابواب في وجهه. فماذا اراد هؤلاء اذا؟ لقد ارادوا الانفصال عنا فورا، مع اعلان حرب ساخنة ضد كل اسرائيلي، عسكريا كان ام مدنيا على حد سواء، ودعوة عرفات ليقودهم الى المتاريس على غرار بلدية البيرة» (**يديعوت احرونوت**، ٢١/٣/١٩٨٢).

اما يهودا ليطاني، فقد تحدث عن حتمية فشل محاولات البحث عن بدائل للقيادة الوطنية في المناطق المحتلة بقوله: «... الاحداث الدموية التي وقعت يوم ٢٠/٣/١٩٨٢، والمصادمات العنيفة التي جرت في جميع مدن الضفة وقراها، والاعتقالات الجماعية، كل هذه الاحداث كشفت عن الصورة الحقيقية والدور الحقيقي الذي تلعبه الادارة المدنية في الضفة الغربية. فباستثناء ثلاثي الروابط: دودين ــ الخطيب وقمصية، لا اعتقد ان هناك احدا من سكان الضفة سيتعامل مع هذه الادارة».

سيكون من السهل اقناع روابط القرى المشبوهة وميليشياتها المسلحة لتحل مكان رؤساء المجالس البلدية، لكن المشكلة التي تعرفها الادارة المدنية وتعرفها وزارة الدفاع ايضا، هي ان هذه الروابط غير مقبولة اطلاقا من قبل السكان والجميع يرفضونها. ويعتبر مصطفى دودين في نظر الشعب العربي وفي نظر غالبية سكان المناطق المحتلة متعاونا وعميلا لاسرائيل. وعلى ضوء هذا، فان مخططات الادارة المدنية محكوم عليها بالفشل التام منذ البداية؛ ذلك لان الذين تدعمهم هذه الادارة لا يرغب فيهم احد من السكان (**هآرتس**، ٢٢/٣/١٩٨٢).

وفي الاطار ذاته، علق عضو الكنيست السابق اوري افنيري على حتمية فشل سياسة مناحيم ميلسون في المناطق المحتلة بقوله: «...لم تتعلم اسرائيل شيئا من الدرس الفرنسي في الجزائر.

«لقد كان جاك سوستيل خبيرا في ثقافة الهنود الحمر في المكسيك وكان خبيرا في شؤون فترة ما قبل كولومبس، وقد انضم الرجل لحركة الجنرال شارل ديغول، وكان احد اليساريين المتطرفين في هذه الحركة. وقد شغل منصب وزير فرنسا ومندوبها في الامم المتحدة.

«وحين تم تعيينه حاكما عاما في الجزائر، اعرب جميع التقدميين محبي السلام في حينه عن سعادتهم وارتياحهم، ذلك لان حرب التحرير الجزائرية، تلك الحرب الدموية، التي اندلعت في العام ١٩٥٤ كانت تزعجهم وتقلقهم جدا». وبعد عرض مفصل لسياسة سوستيل وما جلبته على فرنسا من مصائب وبالتالي فشلها، قارن افنيري بين سوستيل وبين ميلسون حين قال: «انه بروفيسور خبير بشيء ما معين... مؤلفات الكاتب المصري نجيب محفوظ... وقد تم تعيينه حاكما عاما للمناطق المحتلة 'رئيس الادارة المدنية' في الضفة الغربية، وهو يستخدم هناك القبضة الحديدية، يغلق الجامعات والصحف العربية في الوقت الذي يطلق فيه جنود الاحتلال الرصاص بهدف القتل». واختتم تعليقه بالقول: «...يبدو لي هذا الابتكار كالنكتة، ذلك لأن جميع الدول الاستعمارية في العالم قد جربت هذا العلاج، 'العلاج العجيب'، وان جميع المستعمرين قد هزموا وفشلوا، وحتى حينما جرت تجربة هذا العلاج بعيدا عن وسائل الاعلام العالمية» (**هعولام هازيه**، ١١/٣/١٩٨٢).

صلاح عبد الله

الانسحاب من سيناء
وأزمة حكومة بيغن

شهد الوضع السياسي في اسرائيل خلال شهر اذار (مارس) الماضي، سلسلة من الاحداث والتطورات التي كان من ابرزها زيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران الى القدس في الاسبوع الاول من ذلك الشهر، ثم اعلان حالة الاستعداد في اسرائيل للانسحاب النهائي من سيناء في الخامس والعشرين من نيسان (ابريل)، اضافة الى انتفاضة سكان الاراضي المحتلة، وما ساهمت فيه من تضعضع مركز حكومة ليكود، التي فقدت حتى اكثرية الصوت الواحد في الكنيست الذي كانت تحتفظ به منذ تشكيلها.

جولة حبيب

بدأت احداث الشهر الماضي بجولة جديدة للمبعوث الاميركي فيليب حبيب الى المنطقة، في ظل التهديدات الاسرائيلية المتواصلة ضد المقاومة الفلسطينية ومواقعها في لبنان. وحسب قول المصادر الاسرائيلية، لم تكن محادثات حبيب مع المسؤولين الاسرائيليين، مريحة هذه المرة: حيث سمع الكثير من الانتقادات العنيفة لموقف بلاده وسياستها. فقد ثار رئيس الحكومة بيغن، بسبب صيغة النداء الذي وجهه اليه الرئيس ريغان عبر حبيب، والذي يدعو فيه اسرائيل الى «ايجاد براهين بأنها تتطلع نحو السلام»، من خلال اتباع ضبط النفس، وعدم الاقدام على تنفيذ اية عملية عسكرية في جنوب لبنان. ورد بيغن زاعما ان الاميركيين يتجاهلون حقيقة الوضع، وانهم هم المسؤولون عن اثارة جو الحرب في المنطقة، من خلال اتهاماتهم المتكررة ضد اسرائيل (يوسف حاريف، **معاريف**، ١٩٨٢/٣/٥). وباختصار لم تؤدِ جولة حبيب الاخيرة، الى زوال الخلاف في وجهات النظر بين اسرائيل والولايات المتحدة، حول تقدير الوضع على حدود اسرائيل الشمالية. فبينما تعتبر اسرائيل ان تعاظم قوة الفدائيين في جنوب لبنان، منذ وقف اطلاق النار في تموز (يوليو) ١٩٨١، نتيجة تزودهم حتى الآن «بألف طن من المعدات العسكرية من انتاج سوفياتي ومائتي طن من السعودية ومائة طن من ليبيا، تشمل صواريخ ارض ــ جو، و ٢٥٠ مدفعاً» (**المصدر نفسه**)، مما يشكل «خطرا كبيرا على امن اسرائيل، يفرض عليها العمل بسرعة ضدهم»، فان الولايات المتحدة تبذل جهدها للحفاظ على وقف اطلاق النار في الفترة الحالية على الاقل، خوفا من ان يؤدي اي اشتعال في الجنوب الى تأخير عملية الانسحاب النهائي من سيناء (ارييه تسيموكي، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٢/٣/٥). ويبدو ان المكسب الوحيد الذي حققته اسرائيل من وراء جولة حبيب، هو دفع الولايات المتحدة الى تبني وجهة نظرها من ان وقف اطلاق النار في الجنوب يسري على الحدود الاخرى مع اسرائيل، وان اية عملية فدائية تنفذ من تلك الحدود، وينطلق

منفذوها من لبنان، تعتبر خرقا له (عوزي بنزيمان، هآرتس، ١٢/٣/١٩٨٢).

الا انه رغم ذلك، فان اسرائيل تشعر ان موقف الولايات المتحدة وجهدها المتواصل عبر جولات حبيب المتكررة، انما يكبّل يديها ويمنعها من تنفيذ خططها ضد المقاومة الفلسطينية. وهناك وجهتا نظر على الصعيد الرسمي في اسرائيل من هذه المسألة: الاولى، يتزعمها بيغن «الذي يعتبر ان ازدياد التدخل الاميركي [في شبكة] علاقات اسرائيل ــ لبنان ــ م.ت.ف.، قد قوّى من التزام اميركا تجاه اسرائيل... في العمل على ابعاد الصواريخ السورية من البقاع، واضعاف مواقع م.ت.ف. في لبنان. وعمليا فقد فشلت اميركا في تحقيق التزامها هذا، مما يدفعها ــ حسب قول بيغن ــ الى عدم معارضة اسرائيل في حال اضطرت للعمل ضد م.ت.ف. في الجنوب، خصوصا وانها [اي اسرائيل] منحت حبيب الوقت الكافي لتحقيق التزامات اميركا في هذا الخصوص» (المصدر نفسه). اما وجهة النظر الاخرى فتقول، ان اسرائيل تعيش في ورطة ازاء سياستها في لبنان. فمن جهة، هنالك عدم اتفاق داخلي حول عمل عسكري شامل، ومن جهة اخرى، تزداد حكومتها تعلقا بالموافقة الاميركية على قراراتها تجاه لبنان (المصدر نفسه). فكما ان اسرائيل لم تعد حرة في تنفيذ العمليات الخاصة في الجنوب ضد المقاومة كما كان الامر قبل تموز (يوليو) ١٩٨١، فانها تبدو ايضا مقيدة في شن حرب شاملة ضدها، وفقا لسياستها ومواقفها. ويمكن تعريف مضمون هذه السياسة، في ان اسرائيل تعمل جادة على تحييد العامل الفلسطيني قبل الانسحاب النهائي من سيناء، خوفا من بروزه بقوة بعد ذلك. «فهنالك وجهة نظر تحرك الاوساط [الرسمية والعسكرية] الدافعة نحو حرب شاملة في لبنان. ووراء الحجة الرسمية القائلة بأن اسرائيل لن تتحمل بعد القصف أو عمليات [الفدائيين]، هنالك مفهوم استراتيجي يدعو الى التصفية الجسدية النهائية تقريبا لـ م.ت.ف. أي ليس فقط بتر أيديها وارجلها في الضفة الغربية (الامر الذي يحاولون تنفيذه الآن بالقوة)، وانما قطع رأسها واجتثاث قلبها، وصولا حتى بيروت. وبما ان اسرائيل لا ترغب في رؤية م.ت.ف. طرفا محاورا لها او شريكا في الحل حول الضفة الغربية، فان مؤيدي المواجهة معها، يعتبرون ان مواصلة الصراع الذي اعلن ضدها في [الأراضي المحتلة] يجب ان ينفذ في لبنان» (يوئيل ماركوس، هآرتس، ٢٦/٣/١٩٨٢). اي ان مؤيدي سياسة المواجهة الشاملة، وهم، عمليا، رئيس الحكومة بيغن ووزير الدفاع شارون ووزير الخارجية شامير، ومعظم الوزراء الآخرين من ورائهم، انما يخططون لتصفية المقاومة جسديا في لبنان، كوسيلة اساسية لتصفية مركزها الدولي ومكانتها في المناطق المحتلة.

ويلاحظ ان الحكومة الاسرائيلية تسعى جاهدة لايجاد مبرر لتنفيذ مخططاتها هذه قبل اتمام الانسحاب من سيناء، تحسبا لاحتمال تصدر الموضوع الفلسطيني واجهة الاحداث والاهتمام الدولي والمحلي بعد ذلك، مما قد يعرضها لضغوط دولية بصدد موقفها تجاه الفلسطينيين. ومما يزيد من تحسب اسرائيل هذا، هو فشل الوصول معها الى اتفاق حول الحكم الذاتي. وبقدر ما يبدو المسؤولون الاسرائيليون جادين وواثقين من امكان تحقيق تصفية كاملة للمنظمة عسكريا وسياسيا في لبنان وفي المناطق المحتلة، فان هنالك شكوكا كثيرة تساور مختلف الجهات في اسرائيل، سواء بالنسبة لامكانية تحقيق هدف كهذا، ام حتى لعواقبه في حال تحقيقه. «فشارون يجد صعوبة في التعلم من تجربة الماضي. ولعل ما كان يمكن انجازه بسهولة نسبيا في نيسان (ابريل) ١٩٨١، قابل للتحقيق الآن فقط مقابل ثمن غال، عسكريا وسياسيا. وعمليا فإن الامرين مرتبطان سوية: فمن ناحية نسب القوى العسكرية، ما من شك في ان الجيش الاسرائيلي يمكنه الوصول الى قواعد الفدائيين في لبنان، ولكن هذه المرة مقابل خسائر كبيرة ومؤلمة. ورغم ذلك فهو لا يستطيع تحقيق اهدافه العسكرية بسبب القيود السياسية» (ماتي غولان، المصدر نفسه، ٢١/٣/١٩٨٢).

لقد ترسخت «الفلسفة الاستراتيجية» الداعية الى تصفية وجود م.ت.ف.، في ذهن الاوساط المقررة في اسرائيل. وليست القيود المفروضة على تلك الاوساط لمنعها من تحقيق خططها، سوى قيود مؤقتة، حتى تجد عذرا كافيا يدفعها الى العمل. «ويمكن ان يكون هذا العذر عبارة عن عملية [فدائية] او تصرفا اميركيا يضع اسرائيل

في الزاوية» والمشكلة هي ان هذه الامور تبحث بسرية تامة بين بيغن واعوانه، دون طرحها للنقاش العام... فهل يمكن حقا القضاء على مركز م.ت.ف.؟ وكيف تساعدنا حرب كهذه على منع الدولة الثنائية القومية التي بدأت تتبلور في عهد ليكود؟ وكيف ستتطور حرب كهذه؟ هل ستؤدي اضافة الى الخسائر في الارواح، الى تسوية مفروضة [على اسرائيل]؟. تبقى هذه الاسئلة جميعها دون جواب، مما يعرض الدافع القومي في اسرائيل الى التقوّض وقت الاختبار» (يوئيل ماركوس، **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٢٦).

على اي حال، لقد بدأت اسرائيل تنفذ سياستها في المناطق المحتلة، من خلال فرضها الادارة المدنية على السكان بالقوة، واقالة رؤساء البلديات المنتخبين المحسوبين في نظرها على م.ت.ف. وخلال تنفيذها لسياستها هذه، فان شارون وزير دفاعها «يبدو منزعجا جداً من امكانية استئناف الفدائيين نشاطهم بعد ٢٥ نيسان (ابريل)، كما يصرح لوسائل الاعلام» (**المصدر نفسه**): مبررا خططه للهجوم على مواقع المقاومة في لبنان في الفرصة المناسبة.

الخلاف على رسم الحدود

في الوقت الذي تشدد فيه اسرائيل هجمتها على الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، وتعد الخطط «لتصفية» م.ت.ف. في لبنان، فانها تستعد، في المقابل، لتنفيذ المرحلة الاخيرة من الانسحاب من سيناء، المقررة في ٢٥ نيسان (ابريل) الجاري، فقد اعلنت منطقة المستوطنات، في قطاع ياميت، منطقة مغلقة، وبدأت باخلاء المستوطنين الذين رفضوا ترك المنطقة بشكل طوعي، بينما ضربت حصارا حول معارضي الانسحاب الذين تقودهم العناصر اليمينية المتطرفة، والمتحصنين في ياميت، مهددين باستخدام العنف ضد الجيش الاسرائيلي، في حال اقدامه على اخلائهم بالقوة. ومما يلفت النظر هو تلك التغطية الاعلامية الواسعة التي يحظى بها نشاطهم في وسائل الاعلام الاسرائيلية، ثم التأييد الخفي لهم بين اوساط رسمية، بغية اظهار «حجم التضحية» التي تقدمها اسرائيل — حسب ادعاء المسؤولين فيها — مقابل السلام. والجدير بالذكر ان الحكومة الاسرائيلية قررت منح تعويضات مبالغ فيها، تقدر بسبعة مليارات من الشيكلات لهؤلاء المستوطنين كتعويض عن «مأساتهم» بسبب تركهم المنطقة. الا ان هذه التعويضات التي اثارت استياء ومعارضة شديدين لدى الرأي العام الاسرائيلي، ما زالت مدار بحث في الكنيست، بعدما بادرت الحكومة بتوجيه من بيغن نفسه، الى تقديم مشروع قانون خاص بها، لم تجرِ المصادقة عليه حتى الآن. وعلم ان عشرات العائلات، من هؤلاء المستوطنين، الذين حصلوا على سلف على حساب التعويضات المستحقة لهم، قد قاموا بشراء فيلات ومساكن فخمة في احياء راقية في القدس وتل — أبيب وغيرهما من المدن.

وبينما تقوم اسرائيل باخلاء مستوطنيها من سيناء، فانها تضع العراقيل امام المفاوضات الدائرة بينها وبين مصر حول تحديد مواقع الحدود الدولية التي ينبغي ان تنسحب اليها. وكان الخلاف بين الجانبين يتركز حول موقعين اساسيين: الاول، في مدينة رفح؛ والثاني، في منطقة طابه القريبة من خليج ايلات. فبالنسبة للموقع الاول، اي في رفح، حيث ستمر الحدود داخل المدينة فتقسمها الى شطرين: الاول مصري والثاني اسرائيلي، اتفق الجانبان على عدم تعريض سكان المدينة الى الاضرار الجسيمة نتيجة هدم عشرات المنازل. فالشطر المصري، سيشمل عشرة آلاف مواطن، بينما يبقى في الشطر الآخر حوالى ٦٠ الفا. وللتسهيل على هؤلاء السكان، فقد وافقت اسرائيل على عدم اقامة جدار بين المنازل، كما طالبت في البداية، وستعوّض عن ذلك بتسيير دوريات حراسة مكثفة، بينما ستقيم الجدار شمالي المدينة، الامر الذي سيؤثر حتما على حركة السكان في انتقالهم نحو قطاع غزة في المستقبل. كذلك وافق المصريون على عدم اخلاء فوري لسكان مخيم اللاجئين الذي نقلتهم اليه اسرائيل قبل عشر سنوات من قطاع غزة، والواقع في المنطقة المصرية. وعلم انهم سيبقون في المخيم بصورة مؤقتة حتى يجري ايجاد اماكن سكن جديدة لهم في القطاع لنقلهم اليها (**هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٩).

اما الموقع الآخر في طابه، فمازال موضع خلاف بين الجانبين الاسرائيلي والمصري، حيث يدور هذا الخلاف بينهما حول تحديد مواقع

الحدود في خمس عشرة نقطة في تلك المنطقة، ابتداء من موقع صغير لا يتعدى الـ ١,٩ مترا، حتى موقع يمتد الى ٢,٢ كيلومتر، بينما لا يتعدى طول موقع طابه نفسه ١,٠٢ كيلومتر (**دافار**، ١٩٨٢/٣/٢٢). وتتنكر اسرائيل لخط الحدود الدولية القائم في تلك المنطقة، مدعية ان البريطانيين الذين قاموا بتعيينه في الماضي «قد ابتلعوا اجزاء من الاراضي العثمانية التي كانت جزءا من [فلسطين]»، وهي تطالب الآن بالاحتفاظ بالسيطرة على تلك المواقع «آخذة في الحسبان انها أعادت الى مصر كل سيناء بما تحويه من مشاريع تطويرية نفذتها خلال الخمس عشرة سنة الاخيرة: شبكة طرق يبلغ طولها نحو الف وخمسمئة كيلومتر، وشبكات لتزويد المياه والكهرباء والاتصالات، وبيوت ومصانع ومدارس وفنادق وأجهزة طبية، وحقول نفط جديدة، ومطارات ومعسكرات للجيش واجهزة دفاعية. وقد بلغ مجموع الاستثمارات الاسرائيلية في تطوير سيناء [خلال الفترة المذكورة] حوالى ١٧ مليار دولار» (عوزي بنزيمان، **هآرتس**، ١٩٨٢/٣/١٩). وتستغرب بعض المصادر الاسرائيلية اصرار حكومة بيغن على الاحتفاظ بهذه المواقع، الامر الذي يبدو «مضحكا»، بعدما تنازلت عن ياميت. وتتساءل: «هل يمكن المخاطرة باتفاق السلام مع مصر بسبب شاطىء يتنزه عليه الهيبيون؟» (دان مرغليت، **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٢٥). والجدير بالذكر، ان ما تحتفظ به اسرائيل في منطقة طابه، لا يتعدى قرية سياحية خاصة بأحد اثريائها المدعو رافي نيلسون، اضافة الى فندق ما زال في طور البناء. وتتمثل اهميتها الحقيقية بالنسبة لها، في كونها موقعا مشرفا على العقبة وإيلات، مما يزيد من اصرارها على الاحتفاظ بها.

وقد اقترحت مصر تحكيما دوليا لفض الخلاف حول هذه المنطقة، الا ان اسرائيل رفضت ذلك، مقترحة اعلانها منطقة محايدة، بشرطين: ان تستقر الحياة فيها بشكل طبيعي، ويشمل ذلك حركة السياح، ثم عدم تجديد اتفاق كهذا (اي تحييد المنطقة) زمنيا (**دافار**، ١٩٨٢/٣/١٧). وشرح بيغن صيغة الاقتراح المذكور بقوله: «تنسحب اسرائيل الى خط الحدود الذي كانت تطالب به مصر، بينما يُعترف بالسيادة المصرية حتى خط الحدود الذي توافق عليه اسرائيل. وتخضع المنطقة الفاصلة الى رقابة القوة المتعددة الجنسيات، في حين تبقى السيطرة الفعلية بها بيد اسرائيل. وتحدد السيادة عليها في مفاوضات بين الاطراف وفقا لمعاهدة السلام، وتقوم لجنة مشتركة من اسرائيل ومصر بالبحث في توفير الخدمات المدنية، والمحافظة على الحياة الاعتيادية في المنطقة، حتى يتم الحسم النهائي لمسألة السيادة عليها» (**هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٢٢).

الا ان مصر رفضت هذه الاقتراحات وعرضت اخيرا تحكيم «طرف متفق عليه» بينها وبين اسرائيل، لحسم الخلاف حول المنطقة، دون تحديد وقت لانهاء عمله (**دافار**، ١٩٨٢/٣/٢٤). وقد رفض بيغن بدوره هذا الاقتراح، عارضا استمرار التفاوض حولها. وكانت الحكومة الاسرائيلية قد هددت منذ بداية المفاوضات حولها، انه دون التوصل الى اتفاق، لن تنفذ الانسحاب النهائي في وقته المحدد (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/١٦).

ليست قضية الحدود في تلك المنطقة، هي القضية الوحيدة التي تستخدمها اسرائيل لوضع العراقيل امام انهاء انسحابها من سيناء، وانما دأبت خلال الشهر الماضي، على اتباع مواقف ابتزازية واضحة ضد مصر، بهدف دفعها نحو ردود فعل تؤدي الى تأخير عملية الانسحاب. وكانت اولى تلك الخطوات، الاعلان صراحة «انه دون زيارة القدس، على الرئيس المصري ان يلغي زيارته المتوقعة الى اسرائيل» (**هآرتس**، ١٩٨٢/٣/١). وقد جاء هذا الاعلان بعد زيارة قام بها وزير الخارجية، إسحق شامير، الى مصر في الاسبوع الاخير من شباط (فبراير) الماضي، واجتماعه الى الرئيس مبارك، ثم اعلانه فيما بعد عن وجود نقاط اختلاف عديدة بين سياسته (اي مبارك) وسياسة السادات من قبله. وتحدث شامير حول هذا الاختلاف بقوله: انه لاحظ تصلبا في موقف مبارك بالنسبة الى مسألتين: الحكم الذاتي والقدس. «فبينما كان السادات يقول ان واجب مصر هو تحقيق 'اطار للحل' من اجل الفلسطينيين، بحيث يكون عليهم اعطاؤه المضمون، واذا لم يقبلوا به فهذا شأنهم، فان الرئيس مبارك يقول: ان كل اتفاق حول الحكم الذاتي يجب ان يكون مقبولا سلفا من جانب

الفلسطينيين. وهذا تغيير هام بالنسبة لموقف السادات. اما بالنسبة للقدس فقد سمح السادات لاعضاء حكومته بزيارتها واجراء محادثات عمل بها، مع عدم المبيت هنالك، بينما يرفض مبارك زيارة المدينة واجراء محادثات فيها» (شموئيل سيغف، **معاريف**، ١٩٨٢/٣/٥).

ان اسرائيل غير مرتاحة لمواقف الرئيس المصري هذه، وهي تتصرف باستفزاز واضح تجاهه. فبعد اعلانها عن عدم رغبتها في استقباله الا في القدس، بادرت ايضا الى الاعلان بلسان بيغن نفسه، بأن جولة محادثات الحكم الذاتي المقبلة التي يفترض عقدها في اسرائيل، يجب ان تجري في القدس، لانها (اي اسرائيل) لا تستطيع التسليم بالمقاطعة المصرية للمدينة (**هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٢٢). وقد علق شارون على هذه المسألة بقوله: «اذا لم تجر هذه المحادثات في القدس، فلن تكون هنالك محادثات حول هذا الموضوع بعد الآن... وستواصل اسرائيل اعمال الاستيطان [في الضفة الغربية]. واذا انحرف المصريون عن اتفاقات كامب ديفيد، سيكون بامكاننا عندئذ فرض القانون الاسرائيلي على الضفة الغربية» (**المصدر نفسه**).

وتصعيدا لمواقفها هذه، فقد بادرت اسرائيل ايضا الى تسخين الاوضاع في المناطق المحتلة، عبر اجراءاتها الرامية الى فرض الادارة المدنية على السكان، واقالة قياداتهم المنتخبة بسبب تأييدها لـ م.ت.ف. وقد استغلت الظرف الدولي المريح نسبيا، والمتاح لها قبيل الانسحاب النهائي، فصعدت عمليات القمع في الأراضي المحتلة، في حين لم يتجاوز رد الفعل الاميركي على تصرفها هذا، بعض التصريحات الصادرة عن المتحدث باسم وزارة الخارجية يدعو بها الى «تجنب العنف». ويلاحظ أنه لم يوجه الى اسرائيل اي تنديد رسمي اميركي او اوروبي او حتى مصري، بسبب اجراءاتها القمعية في المناطق المحتلة. فبينما كانت الانتفاضة تصل الى قمتها هنالك، كانت الحكومة الاميركية تتقدم بطلب الى الكونغرس للمصادقة على اكبر برنامج مساعدات لاسرائيل حتى الآن، بقيمة ٢,٥ مليار دولار تقريبا، متذرعة «بالأزمة المأساوية والدراماتيكية التي تمر بها اسرائيل قبيل انسحابها من سيناء»، ولسد حاجاتها «في هذه الفترة الحساسة من تاريخها» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٢٤). اما الرئيس مبارك فكان يبعث برسالة شخصية الى رئيس الدولة الاسرائيلي، اسحاق نافون، يؤكد بها «التزام مصر بمسيرة السلام مع اسرائيل حتى بعد الانسحاب النهائي من سيناء» (**المصدر نفسه**).

الازمة الحكومية

ساهمت الاجراءات القمعية التي نفذتها الحكومة الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان، في خلق ازمة سياسية في اسرائيل، بسبب المواجهة التي احدثتها بين الحكومة وانصارها من جهة، وبين المعارضة من جهة اخرى. والحقيقة ان موقف المعارضة من تلك الاجراءات، لا ينبع من اهتمامها بمصير سكان المناطق المحتلة ومعاناتهم، اذ ان ما يطبق الآن منها، كالعقاب الجماعي وهدم البيوت والاعتقالات ومصادرة الممتلكات، لا يختلف كثيرا عما كان ينفذ في عهد حكومات المعراخ. وما يهم المعارضة حاليا، هو نتائج تلك السياسة في المستقبل، على صعيد احتمال ضم المناطق المحتلة بكامل سكانها الى اسرائيل، ومدى الضرر الذي قد يلحقه ذلك بطابعها الديموغرافي اليهودي. على اي حال، لقد وجدت المعارضة الاساسية في اسرائيل، المتمثلة بالمعراخ، في انتفاضة المناطق المحتلة، فرصة ملائمة لتقويض مركز حكومة ليكود، وحتى العمل على اسقاطها، فقامت بالاتفاق مع راكح وكتلة شينوي (التغيير) التي يتزعمها امنون روبينشتاين، بتقديم اقتراح الى الكنيست يوم ١٩٨٢/٣/٢٢، لحجب الثقة عن الحكومة، ادى التصويت عليه الى وضع تعادل بين المعارضة والائتلاف، بعدما نال تأييد ٥٨ صوتا، مقابل معارضة ٥٨ آخرين. والجدير بالذكر ان الحكومة الحالية كانت تحتفظ، منذ تشكيلها، بأغلبية صوت واحد في الكنيست، وقد فقدته بفعل تمرد النائب الحاخام حاييم دروكمان من المفدال، الذي يتزعم معارضي الانسحاب من مستوطنات سيناء، وقد وافق على التصويت ضد الحكومة، بعدما وعدته المعارضة بادراج قضية الانسحاب في نص اقتراح حجب الثقة.

وفي معرض تقديمه لذلك الاقتراح، اعلن زعيم المعراخ شمعون بيرس (**دافار**، ١٩٨٢/٣/٢٤)

ان «الدورة الحالية للكنيست شهدت اخطاء سياسية خطيرة، وسلوكا اعتباطيا من جانب الحكومة». وعدّد بيرس دوافع تقديم اقتراحه، مركزا على سياسة الحكومة تجاه اخلاء مستوطني رفح «الذين شجعت المعارضة بينهم، ثم انتقلت الى ادانتهم فيما بعد»، ثم على مواقفها في مفاوضات الحكم الذاتي التي حالت دون الوصول الى اتفاق قبل الانسحاب النهائي من سيناء، مما قد يؤدي — في رأيه — الى تعميق الخلافات في الرأي بين الاطراف المتفاوضة حول هذه المسألة في المستقبل، والى تراجع دول كانت تؤيد هذا المشروع، فتطرح حلولا جديدة، غير مريحة بالنسبة الى اسرائيل. وانتقد بيرس كذلك سياسة الحكومة في هضبة الجولان «حيث فرضت حصارا على السكان دون حاجة الى ذلك، ووزعت بطاقات الهوية بالقوة، ثم عادت فسمحت باعادتها». وقارن بين هذه السياسة وبين تلك التي طبقت على سكان القدس الشرقية، حال ضمها بعد حرب ١٩٦٧، والتي «ادت الى تسلمهم بطاقات الهوية بعدما ايقنوا حاجتهم اليها»، حسب ادعائه. اما بالنسبة لاجراءات الحكومة في الضفة الغربية، فقد تساءل بيرس: «ماذا نريد نحن [اي الاسرائيليين] في الضفة الغربية؟ ان يقوم السكان بقطع علاقتهم بالاردن؟ ان يحصلوا على جوازات سفر اسرائيلية بدلا من جوازاتهم الاردنية؟ ماذا ستستفيد [اسرائيل] من ضم مليون وثلاث مئة الف عربي، ضد ارادتهم اليها، وتحولها الى دولة ثنائية القومية بواسطة اتجاه احادي الجانب من المواجهة».

على اي حال كان هدف المعراخ من وراء اسقاط الحكومة، بواسطة حجب الثقة عنها في الكنيست، العمل على تشكيل حكومة بديلة برئاسته، بمشاركة المتدينين، بعدما فشلت جهوده في استمالة القوى الاخرى: حركة شينوي (التغيير) — نائبان، وحركة تامي (حركة ابوحتسيرة) — ثلاثة نواب (وقد وعدهم بيرس بتخصيص المزيد من الحقائب الوزارية لهم، يفوق ما حصلوا عليه في حكومة ليكود)، وتيلم (حركة دايان) — نائبان، اضافة الى نائبين من حزب الاحرار، الشريك الثاني في ليكود، وهما وزير الطاقة اسحق بيرمان والنائب درور زيغرمان. وقد رفضا عرض بيرس بالانشقاق عن حزبهما، والانضمام الى حكومة يشكلها المعراخ. وحسبما تقوله المصادر الاسرائيلية فان حكومة كهذه، كان يجب ان تحظى ايضا بتأييد من راكح، كي تحصل على الاكثرية في الكنيست. وتضيف هذه المصادر، ان راكح كانت على استعداد لمنح هذا التأييد لها، فقط من اجل اسقاط حكومة بيغن (يوسف حاريف، **معاريف**، ١٩٨٢/٣/٢٦). الا انه بعد فشل هذه الخطة ايقن بيرس ان امله الوحيد لتشكيل حكومة بديلة هو بمشاركة المتدينين: المفدال واغودات يسرائيل، اضافة الى تامي، خاصة بعدما وجد ان هنالك مصلحة مشتركة تربط بين المعراخ وبينهم، تتمثل في عدم الموافقة على اجراء انتخابات جديدة للكنيست في المستقبل القريب، بسبب وضعهم الداخلي غير المستقر.

وقد استغل المعراخ تمرد العناصر اليمينية المتطرفة على سياسة الحكومة سواء تلك المحسوبة منها على احزاب الائتلاف، على غرار الحاخام دروكمان، أو المحسوبة على المعارضة، كأعضاء حركة هتحياه بزعامة النائبة غيئولاه كوهين. كذلك استغل الغليان بين صفوف راكح والأوساط المعتدلة الاخرى كحركة شينوي مثلا، بسبب اجراءات الحكومة الاخيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان. فقام بتقديم اقتراح حجب الثقة الذي ادى الى وضع تعادل برلماني بين الائتلاف والمعارضة كما سبق وذكرنا.

والجدير بالذكر ان بيغن كان قد اعلن قبيل التصويت على هذا الاقتراح، انه اذا حصل وضع تعادل كهذا، سيقوم بتقديم استقالته الى رئيس الدولة (**معاريف**، ١٩٨٢/٣/٢٤). الا انه تراجع عن ذلك بضغط من اعضاء حكومته، خصوصا المتدينين بينهم. ففي جلسة خاصة عقدتها الحكومة في مبنى الكنيست، عقب جلسة الثقة المذكورة، حضرها حتى اعضاء اغودات يسرائيل (بصفتهم محسوبين على الائتلاف)، عرض بيغن موضوع استقالته: مما اثار استياء المتدينين واغلبية وزراء حيروت (باستثناء وزير المالية اريدور الذي ايّد الاستقالة). وقد هدده وزراء المفدال، وممثلو اغودات يسرائيل، بعدم الانضمام الى اي ائتلاف حكومي يشكله ليكود في المستقبل، وعدم الموافقة ايضا على انتخابات جديدة، وهذا يعني، بوضوح، استعدادهم

للانضمام الى حكومة يشكلها المعراخ (**دافار**، ١٩٨٢/٣/٢٤). وقد برز في تلك الجلسة موقف وزراء الاحرار الاربعة، اعضاء ليكود، وهم سمحه ارليخ واسحق موداعي واسحق بيرمان وموشي نسيم، الذين ابدوا استقالة بيغن وتقديم موعد الانتخابات. وينبع موقفهم هذا من رغبتهم في الحفاظ على مصلحتهم السياسية الضيقة، المتمثلة في مواصلة استغلال مركز بيغن في ليكود. فحزب الاحرار يعاني من فوضى عارمة بين صفوفه، الى حد يشعر معه هؤلاء ان استمرار بيغن في رئاسة ليكود، هو الضمان الوحيد لاحتفاظهم بمراكزهم في الحكم. واذا استقال رئيس الحكومة، وبادر الى اجراء انتخابات عامة جديدة، فانهم واثقون من فوز ليكود اذا ماقاده بيغن نحوها، وذلك بفعل شعبيته لدى الرأي العام. وهكذا يضمنون بقاءهم في السلطة لاربع سنوات اخرى (امنون برزيلاي، **هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٢٦).

ويبقى السؤال المطروح الآن، ما هو مستقبل الازمة السياسية الداخلية العالقة في اسرائيل، حيث تبدو الحكومة الآن عاجزة حتى عن تمرير مشروع قانون واحد في الكنيست، دون اخذ حساب لوجود الحاخام دروكمان، او احتمال وصوله قبل التصويت، كما حصل اثناء عرض مشاريع القوانين الثلاثة المتعلقة بالميزانية، على الكنيست بعد جلسة الثقة بيوم واحد. فقد استغلت الحكومة غياب دروكمان عن مبنى الكنيست في ذلك اليوم، وقامت بعرض هذه المشاريع، وبعد المصادقة على المشروع الاول المتعلق باقرار ميزانية مؤقتة للسنة المالية الجارية، واذ بدروكمان يصل الى الجلسة، مما دفع الحكومة الى سحب المشروعين الآخرين قبل التصويت عليهما (**دافار**، ١٩٨٢/٣/٢٥).

رغم هذا الوضع، فان بيغن على ما يبدو المستفيد الاكبر من جميع الفرص المتاحة في المستقبل لحل الازمة السياسية الراهنة في اسرائيل. خلافا للمعراخ الذي ما زال يتخبط في الوضع المتردي داخل مؤسساته، نتيجة التناحر والتنافس بين اعضائه. وعمليا يمكن حصر الامكانات المتاحة مستقبلا لحل الازمة السياسية الراهنة في اسرائيل، في البنود التالية:

اولا: ان يقوم المعراخ بتشكيل حكومة بديلة بمشاركة المتدينين وبعض الاحزاب الاخرى كحركة تيلم وحركة تامي. وقد يتحقق ذلك في حال استقالة حكومة بيغن، نتيجة استمرار شل عملها حتى بعد اتمام الانسحاب النهائي من سيناء. ويجمع المراقبون في اسرائيل، على ان حكومة كهذه لن يكتب لها النجاح في عملها في الظروف الحالية، اكثر من حكومة ليكود، اذ ان تشكيلها سيتطلب الكثير من التنازلات من جانب المعراخ لارضاء المتدينين (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٢٥).

ثانيا: ان يتمكن بيغن بعد اتمام عملية الانسحاب من سيناء، من استمالة القوى اليمينية المتطرفة مجددا، وحثها على الانضمام الى الائتلاف الحكومي، خاصة اذا احسن استغلال القاسم المشترك الذي يجمع بين سياسة حكومته وبين مواقف هذه القوى من مستقبل المناطق المحتلة وحل القضية الفلسطينية. ويبدو ان الاجراءات القمعية الاخيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، انما تصب في قناة المتطرفين الذين لايستطيعون المزاودة على بيغن في هذه المسألة. ففي اشارة واضحة الى معارضي سياسته، اتفق بيغن مع وزير المعارف والثقافة، واحد زعماء المفدال زفولون هامر، ان تقوم الحكومة بانشاء عدد من المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية يماثل عدد المستوطنات التي سيجري اخلاؤها من سيناء (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/١١). ومن شأن سياسة استيطانية كهذه، اضافة الى اجراءات اخرى لتعميق السيطرة الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، ان ترضي نواب هتحياه وتيلم وتعيد حتى الحاخام دروكمان الى صفوف الائتلاف. «واذا ما تحقق ذلك، فان اضافة خمسة نواب آخرين الى الائتلاف سيحقق امنية بيغن في استمرار عمل هذه الحكومة لمدة اربع سنوات ونصف». (عوزي بنزيمان، **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٢٦).

ثالثا: يستطيع بيغن، كذلك، المبادرة الى اجراء انتخابات جديدة في حال عدم تمكنه من تحسين وضع حكومته بعد نيسان (ابريل)، ويبدو انه يميل الى تفضيل هذا الاجراء، كما اعلن مقربون (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٢٥). الا ان معارضة شركائه المتدينين تمنعه من المبادرة الى ذلك في الوقت الحالي. ويرتكز ميله هذا الى نتائج

استقصاءات الرأي العام التي يجريها مقربوه، والتي تظهر تمتعه بشعبية واسعة بين الاسرائيليين (عوزي بنزيمان، **المصدر نفسه**، ٢٦/٣/١٩٨٢). فالانتخابات العامة المقبلة في اسرائيل، ستجري حتما حول موضوع مستقبل الضفة الغربية، وآراء بيغن وليكود من ورائه بصدد استمرار السيطرة على الاراضي المحتلة، ومنع قيام دولة فلسطينية، هي واضحة ومقبولة، كما يبدو، لدى اغلبية الاسرائيليين، الذين يميلون نحو مزيد من التطرف تجاه هذه المسألة، مع كل انتخابات جديدة. ويمكن القول هنا، حتى قبل اجراء تلك الانتخابات، واستنادا الى اتجاهات الرأي العام في اسرائيل، ان نهاية عهد ليكود لا زالت مبكرة كما يبدو، رغم التراجع في مركز الحكومة خلال الفترة الراهنة (يوسف حاريف، **معاريف**، ٢٦/٣/١٩٨٢).

رابعا: يتمثل الاحتمال الاخير في تشكيل حكومة اتحاد وطني بقيادة بيغن، الذي بادر الى الاتصال بزعماء المعراخ اكثر من مرة لدفعهم الى الموافقة على هذه المسألة. الا ان هؤلاء رفضوا هذا الامر «لان قبوله سيؤدي حتما الى انقسام المعراخ وحزب العمل. وقد اعلن النائب يوسي ساريد (المعراخ)، «انه اذا ما قامت حكومة كهذه، سينشق اليسار [في المعراخ] فورا. وستكون هذه الفرصة الذهبية للمعارضة اليسارية، اذ ان كل من لا يستطيع تأييد حكومة بيغن - بيرس، سيتوجه اليها... انها فرصة تاريخية» (**المصدر نفسه**).

وعموما فان الحكومة الاسرائيلية لن تستطيع الاستمرار في وضع التعادل الحالي بينها وبين المعارضة في المستقبل. وقد تظهر بوادر تحركها بعد الانسحاب النهائي من سيناء: فاما ان تستطيع تأمين الاغلبية مجددا، واما ان تستقيل لافساح المجال امام تشكيل حكومة بديلة او اجراء انتخابات مبكرة. وسيتأثر تحركها هذا، بالوضع السياسي الجديد الذي ستواجهه اسرائيل بعد نيسان (ابريل)، حيث تجمع مصادرها على ان التركيز على الموضوع الفلسطيني سيكون الموضوع الاساسي في المرحلة الجديدة. وقد يؤثر الصراع الداخلي بين المعارضة والحكم حول هذه المسألة، على اسلوب تكتل القوى السياسية، وبالتالي على الطريق الذي ستختاره الحكومة لحل ازمتها الداخلية. كذلك فان اي تحرك دولي على هذا الصعيد يؤثر حتما على مسار تحرك الحكومة، خاصة اذا كان ذلك مقرونا بضغط خارجي قد يدفعها الى تفضيل الحسم في هذا الموضوع الفلسطيني، بواسطة اجراء انتخابات عامة مبكرة، وذلك في حال فشلها في تشكيل جبهة واسعة مع المعارضة، تستطيع مواجهة ضغط كهذا.

نتائج زيارة ميتران

كانت زيارة الرئيس الفرنسي ميتران الى اسرائيل في الثالث من اذار (مارس) الماضي، من ابرز الاحداث السياسية التي جذبت اهتمام الاسرائيليين. فميتران هو اول رئيس فرنسي يزور اسرائيل منذ قيامها، وقد اصطحب معه اربعة من وزرائه، اداروا محادثات عملية مع الوزراء الاسرائيليين، تهدف الى «اضفاء مضمون حقيقي للاستعداد المبدئي لتوسيع واغناء العلاقات بين البلدين. وللمقارنة، لم يزر اسرائيل وزراء فرنسيون باستثناء اثنين - وزيرا الخارجية سوفانيارغ (سنة ١٩٧٤) ودي غرينغو (سنة ١٩٧٧) ثم كلود شيسون (الذي حضر الى اسرائيل قبل شهرين للاعداد لزيارة ميتران). وهكذا، دفعة واحدة، ابدت باريس مودتها لاسرائيل» (عوزي بنزيمان، **هآرتس**، ٥/٣/١٩٨٢).

ابدت اسرائيل ترحيبها بزيارة الرئيس ميتران، آملة، من خلالها، تحسين علاقاتها مع فرنسا واعادتها الى سابق عهدها قبل حرب ١٩٦٧. كذلك، رغبت في ان تكون الزيارة منطلقا لازالة الفتور الذي شهد علاقاتها مع اوروبا الغربية عامة، خاصة خلال السنوات الاخيرة. والسؤال المطروح هنا، ماذا حققت اسرائيل من زيارة ميتران؟ وهل كانت هذه زيارة عادية ام بداية لمرحلة جديدة في العلاقات الثنائية بينها وبين فرنسا، ومن ثم بينها وبين اوروبا الغربية؟

اجمع المراقبون الاسرائيليون ان نتائج زيارة ميتران كانت مشجعة بالنسبة لاسرائيل، خاصة في مجال العلاقات الثنائية بين البلدين. «فاسرائيل اعدت قبل الزيارة سلسلة من الاقتراحات العملية من المأمول ان تترجم الى لغة الصفقات. فهي غير معنية بشراء السلاح

الفرنسي، وقد اعلن وزير الدفاع الاسرائيلي منذ فترة وجيزة ان اسرائيل قد تخلت عن سباق التسلح الكمي مع الدول العربية، ولهذا السبب وحده لم تعد للجيش الاسرائيلي في هذه الايام مصلحة في الانتظار امام ابواب مخازن السلاح الفرنسي. ولكن هناك مصلحة للصناعة الامنية الاسرائيلية في التوصل الى تعاون مشترك مع فرنسا في مجالات التطوير والتجارة» (**المصدر نفسه**).

وعمليا، فقد اسفرت المحادثات حول العلاقات الثنائية بين البلدين عن تحقيق اتفاق وتفاهم حول ابرز المواضيع التالية: اولا، استئناف اعمال اللجنة الفرنسية ــ الاسرائيلية التي تشكلت سنة ١٩٧١ ولم تمارس مهامها منذ ذلك الوقت. وستركز اللجنة مباحثاتها حول الوسائل المتعلقة بدفع التعاون بين الدولتين الى الامام. ثانيا، التفاهم حول عدد من بدايات التعاون المشترك بين البلدين، على غرار دراسة اساليب التنسيق في الدول الافريقية، حيث ستقوم فرنسا بمساعدة اسرائيل على تحسين علاقاتها مع تلك الدول، ثم الموافقة المبدئية من جانب فرنسا على العمل ضد المقاطعة العربية لاسرائيل، وتفاهم مبدئي حول التعاون بين البلدين في مجال الابحاث الصناعية والتطوير التكنولوجي، والاتفاق على توسيع العلاقات الثقافية بينهما، واخيرا الاتفاق المبدئي حول النظر في طلب اسرائيل شراء مفاعل ذري لتوليد الطاقة الكهربائية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٧). فقد ركز المسؤولون الاسرائيليون، خلال محادثاتهم مع الوفد الفرنسي، على مسألة شراء اول مفاعل نووي ستستخدمه اسرائيل لانتاج الطاقة الكهربائية، مستغلين مسألة عدم توقيع فرنسا على معاهدة حظر نشر الاسلحة النووية مما سيسهل عليها تزويدها بمثل هذا المفاعل (ايلي العاد، **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/١٤). وفي الوقت نفسه، فانها تطالب فرنسا بعدم تقديم اية مساعدة نووية جديدة للعراق (**معاريف**، ١٩٨٢/٣/٥). ثالثا، التزمت فرنسا بمساعدة اسرائيل على حل مشاكلها المرتبطة بعلاقاتها الاقتصادية مع السوق الاوروبية المشتركة، خاصة بالنسبة الى مركزها بعد الانضمام الوشيك لاسبانيا والبرتغال الى السوق، وما يمكن ان تشكله منتجاتهم الزراعية من منافسة للمنتجات الاسرائيلية (عوزي بنزيمان، **هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٥).

اما على الصعيد السياسي، فقد ظهرت خلافات عديدة في الرأي بين الجانبين الفرنسي والاسرائيلي في المحادثات السياسية بينهما، كما برزت في خطابي ميتران وبيغن امام الكنيست. ومصدر الخلاف هو ما اعلنه الرئيس ميتران حول حق الفلسطينيين في تجسيد حقوقهم واقامة دولة لهم في المناطق المحتلة، الامر الذي رفضه بيغن بشدة ودون اي تحفظ (**دافار**، ١٩٨٢/٣/٥). والجدير بالذكر ان ميتران ركز في خطابه على ثلاث نقاط اساسية: اولا، «ان فرنسا لن تدخر جهدا من اجل ان يعترف العالم كله بحق اسرائيل في الوجود دون اية شروط»؛ ثانيا، ان فرنسا لا تعتبر نفسها وسيطا في النزاع الشرق ــ اوسطي؛ ثالثا، ينبغي تجسيد حقوق الفلسطينيين، الامر الذي يعني في نهاية الامر اقامة دولة لهم في الاراضي المحتلة. ومما اعلنه في هذا السياق: «انني اطلب بان يكون للسكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة وطن، لانه لا يمكن مطالبتهم بالتنازل عن الهوية وعن الأرض. فالفلسطينيون كأي شعب آخر، عليهم أن يقرروا مصيرهم، بشرط ان يحترموا حقوق الدول الأخرى، ويتبعوا الحوار بدلا من العنف» (**المصدر نفسه**).

وردّ بيغن بقوله: ان تأييد فرنسا لفكرة الدولة الفلسطينية في الاراضي المحتلة، يعتبر عقبة في وجه تطوير العلاقات بينها وبين اسرائيل. وهاجم بسخرية فائقة ما اعلنه وزير الخارجية الفرنسي كلود شيسون في ابوظبي والعراق عن تأييده لاقامة دولة فلسطينية، واعتبار م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين. وبعد ان عدد مزايا الادارة الذاتية، شرح بيغن كالعادة «اخطار» الدولة الفلسطينية التي ستكون ــ حسب قوله ــ مجهزة بأسلحة سوفياتية. ثم تساءل: «هل يسمح الشعب الفرنسي، بعدما حدث في الحرب العالمية الثانية، بتأييد فكرة تسليم [الضفة الغربية] لعدو مدمّر؟» واخيرا اقترح على ميتران ان يتولى السعي من اجل توقيع ميثاق لدول البحر المتوسط، ينص على عدم الاعتداء المتبادل بينها، وحل نزاعاتها بطريق المفاوضات،

مع عدم استخدام الحرب كوسيلة للسياسة (ماتي غولان، **هآرتس**، ٥/٣/١٩٨٢).

كذلك لم يخفِ زعيم المعارضة بيرس في خطابه، خلافه في الرأي مع ميتران بصدد الموضوع الفلسطيني، مدعيا ان م.ت.ف. تلحق الكوارث بالفلسطينيين وتشكل خطرا على اسرائيل. واضاف: «لا نريد ان نفرض على مليون وثلاثمئة الف عربي ان يعيشوا تحت حكمنا. [كما] لا نرغب في خلق اطار ثنائي القومية يسود فيه عداء وخصام في الاجيال القادمة». واخيرا ذكر بالحل الاردني الذي يقترحه المعراخ «والذي سيؤدي الى خلق فرص تعاون كثيرة بين اسرائيل والاردن» (**المصدر نفسه**).

لم يثنِ الخلاف مع ميتران حول القضية الفلسطينية، اسرائيل عن محاولة استغلال المحادثات مع الرئيس الفرنسي، من اجل مطالبته بالتنازل عن بيان البندقية، وابتزاز وعد منه بعدم اعلان اية مبادرة اوروبية مستقلة، وهو ما تخشاه اسرائيل منذ فترة. الا ان المصادر الاسرائيلية تعترف بأن ما اعلنه ميتران حول الدولة الفلسطينية المستقلة في الاراضي المحتلة وليس في الاردن، انما يتجاوز ما اعلن في اوروبا الغربية حتى الآن حول هذه المسألة. وحسب قول احدهم، «فان خطاب ميتران في الكنيست قد شق السدود الاخيرة التي منعت حتى الآن اتباع مواقف واضحة من اجل قيام دولة كهذه» (دانيئيل ديغن، **المصدر نفسه**، ١٠/٣/١٩٨٢).

والجدير بالذكر هنا، ان وزير الخارجية الفرنسي كلود شيسون الذي رافق الرئيس ميتران في زيارته الى اسرائيل، كان قد التقى عددا من رؤساء بلديات الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين قاموا بتسليمه مذكرة موقعة من كافة رؤساء البلديات، حول اوضاع السكان في الاراضي المحتلة، خصوصا المعتقلين منهم، وممارسات اسرائيل ضدهم، مطالبين ميتران بالعمل من اجل انشاء دولة فلسطينية (**دافار**، ٥/٣/١٩٨٢).

حنّه شاهين

Palestine Affairs

No. 126, May 1982

Published monthly in Arabic by the P. L. O. Research Center
P. O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 808976/7/8. Cables: MARABHATH).

Editor: **Bilal El - Hassan**
Annual Subscription
Air Mail: Arab countries — Individuals: L. L. 135 ($40), Institutions: L.L. 250 ($60); Europe — $60; U.S.A. and Elsewhere — $75.
Surface Mail: Lebanon and Syria — Individuals: L.L. 100 ($25), Institutions: L. L. 150 ($35). Elsewhere — $40.

الثمن: ٨ ل.ل. في لبنان
١٠ ل.س. في سوريا
١ دينار في الكويت والعراق
١٢ درهماً في دولة الإمارات العربية
١ دينار في ليبيا
١٠ دراهم في المغرب
١٠ ل.ل. في الأقطار العربية الأخرى

شؤون فلسطينية

١٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٨٢



شؤون فلسطينية

١٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٨٢

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة

تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير: بلال الحسن

المدير العام: صبري جريس

سكرتير التحرير: عز الدين المناصرة

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات)، رأس بيروت ــ لبنان، ص.ب ١٦٩١، تلفون التحرير: ٨٠٨٩٧٦/٧/٨، التوزيع: ٨٠٨٢٣١، برقياً: مرأبحاث، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا) ــ للأفراد: ١٣٥ ل.ل.، للمؤسسات والدوائر الحكومية: ٢٥٠ ل.ل.؛ في أوروبا: ٦٠ دولاراً؛ في أميركا وباقي دول العالم: ٧٥ دولاراً. (بريد عادي): في لبنان وسوريا ــ للأفراد: ١٠٠ ل.ل.، للمؤسسات والدوائر الحكومية: ١٥٠ ل.ل.

المحتويات

كتب

شهريات

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان سليمان منصور

آراء* حول: مصر بعد ٢٥ نيسان (ابريل)... إلى أين؟

(١)
الوقائع تدحض محاولات تبرئة النظام المصري

نايف حواتمه**

اندفعت الامبريالية العالمية، الاميركية خاصة، وبسرعة كبيرة لضبط الاوضاع في مصر بعد اغتيال السادات، وتحديد اتجاهات سياستها بما ينسجم والتخوم التي حددتها اتفاقيات كامب ديفيد واتفاقية الصلح المنفرد المصرية ـ الاسرائيلية وملاحقها في عهد السادات. فقد اصبحت مصر منذ عهد السادات تحتل موقعاً هاماً وأساسياً في اطار المصالح الاستراتيجية للامبريالية الاميركية... ولم يعد من السهل على الولايات المتحدة التفريط فيه، وباتت مصر تشكل ركناً من الأركان التي تعتمد عليها السياسة الاميركية وحركتها الرامية إلى تحويل المنطقة إلى بحيرة نفط ونفوذ اميركية، فضلا عن دورها المرتقب والضروري في ضمان وحماية المصالح الاميركية في المنطقة العربية وأفريقيا، بما يترتب عليه من مساهمات في دعم واسناد الأنظمة الرجعية العربية والافريقية (السودان، الصومال، عمان، زائير...الخ)؛ الأمر الذي أملى على الولايات المتحدة سرعة التحرك لملء الفراغ الذي خلفه السادات، واستباق اي عملية تطور جدية في وضع الحركة الجماهيرية، يمكن ان يسمح به هذا الغياب المفاجيء، لذلك فقد اصبح المجيء بالرجل المناسب هو الهم الأبرز للولايات المتحدة والدول الرأسمالية الامبريالية الأخرى الحليفة لها؛ ذلك أن اي خلل في دور مصر، يمكن ان يترتب على غياب السادات، من شأنه أن يعرِّض الاستراتيجية الاميركية في المنطقة لانتكاسة كبيرة، ليس من السهل التوقع بآفاقها وحدودها، ومن هنا كان الاستنفار السياسي الاميركي والاوروبي الغربي الواسع «للامساك بزمام المبادرة» في مصر والتعجيل بتنصيب حسني مبارك ـ الرجل الذي شارك السادات في صياغة تفاصيل سياسته الاستسلامية الخيانية، والذراع الأيمن الذي اعتمد

* تنشر «شؤون فلسطينية» في ما يلي ثلاثة آراء حول الموقف من النظام المصري بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء في ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٨٢. والآراء المنشورة اجابات عن سؤال طرحته المجلة على حوالى ٢٠ كاتباً عربياً وفلسطينياً، وستنشر الردود التي تصل إلى المجلة في حينه.

** الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

عليه في «ضبط المؤسسة العسكرية» وكسب ولائها لسياسته ــ خلفاً للسادات، يلتزم باسلوبه وفلسفته، ويؤمّن ابقاء مصر أسيرة للدور الذي اختطه لها السادات والذي يمكنه من كسب ثقة الطبقة البورجوازية، البيروقراطية، الكومبرادورية الحاكمة، بحماية مصالحها وتأمين استمرار ارتباطها بمصالح الرأسمالية العالمية الاحتكارية. ولعل احتفاظ مبارك بالرموز السياسية الأساسية التي اعتمد عليها السادات يفسرٌ الى درجة كبيرة منحى سياسته وآفاق تطورها. ولأن هذه السياسة تجد جذورها وآفاق حركتها في الأسس التي رسمها السادات فاننا نعتقد انه من الضروري الالتفات قليلاً الى الوراء للبحث في المقدمات السياسية، الايديولوجية، الاقتصادية والعسكرية، لسياسة السادات والتي قادت الى هذه الردة الخيانية التي اقدم عليها، والتي حكم بها سلفا مناحي التطور الحتمية المختلفة لنهج مبارك وعلى مختلف الأصعدة.

لقد كانت تصفية آخر مواقع الناصرية، في أيار (مايو) ١٩٧١، بمثابة ازالة لآخر عوامل الكبح الداخلية لعملية الارتداد التدريجي للبورجوازية الجديدة المصرية (التي ترعرعت وتضخمت على انقاض للاقطاع والكومبرادور القديم، وفي احضان عملية فك الحجز عن التطور الرأسمالي بتدخل الدولة الواسع في تراكم راس المال والاستثمار) نحو اليمين، وتدمير الضوابط الناصرية في المسائل الوطنية والقومية، والانفتاح على الطبقات القديمة والسوق الرأسمالية العالمية، والاندفاع بهذا كله وصولاً الى الاستسلام للشروط الاميركية ــ الاسرائيلية. فمنذ اللحظات الأولى لمجيء السادات انتهج سياسة ثابتة ودؤوبة في التهالك المخزي على التسوية الاميركية والارتهان الكامل لشروطها التصفوية، وانساق، بالتالي، وراء سياسة «الخطوة خطوة» الكيسنجرية التي استهدفت في الأساس تفسيخ وحدة الموقف العربي ومحو الايجابيات التي امكن لحرب تشرين الأول (اكتوبر) الوطنية المحدودة ان تحققها، تمهيدا لترسيخ المبدأ الاسرائيلي الرامي إلى تثبيت المفاوضات الثنائية والمباشرة كأساس وحيد لحل قضية الصراع العربي ــ الاسرائيلي ومع كل دولة عربية على حدة؛ بحيث يصبح ميزان القوى على الأرض مختلاً بشكل واسع لصالح واشنطن ــ تل ابيب. وعلى هذا الأساس، تابع السادات خطواته المنفردة، بدءاً بمفاوضات الكيلومتر ١٠١، ومروراً باتفاقيتي سيناء الاولى والثانية، وصولا الى رحلة التخاذل الى القدس المحتلة والتوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح الثنائي المنفرد مع اسرائيل، تكريساً للاستسلام لكافة شروط التسوية الاميركية الاسرائيلية والانحياز الكامل لها، بل والانتقال الى موقع التحالف معها، وإقامة حلف ثلاثي اميركي ــ اسرائيلي ــ مصري رجعي، تحددت وظيفته في خدمة مخطط الهيمنة الامبريالي في المنطقة.

لقد جاء هذا التحول والارتداد التدريجي في سياسة النظام الساداتي على شكل يستجيب لمصالح الطبقة الحاكمة ذاتها، مما ادى الى تغيير في سياسة النظام ونهجه وبرنامجه ولم يكن، كما يعتقد البعض، «انتقال السلطة من طبقة إلى طبقة اخرى». ان قيمة التأكيد على هذه الحقيقة يبدو ضرورياً، من اجل تفنيد بعض الاتجاهات التي تحاول ان تصور هذه الردة كما لو كانت تحولا نوعياً في الطبيعة الطبقية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية للسلطة، والتي تبالغ في تقدير اهمية ومدى التمايز الاجتماعي والصراعات المختلفة في داخل النظام وشرائح الطبقةالحاكمة، اسهاما منها في الترويج لامكانية بروز

تمايزات جدية في صفوف النظام، او امكانية انتصار هذه الشريحة او تلك من شرائح النظام، بينما تجري الصراعات ــ ان حصلت ــ في قمة السلطة، دون ان تترك اية بصمات جادة يمكن ان تؤثر على وحدة قاعدتها الاجتماعية وتماسكها. ادى هذا التحول والارتداد في صفوف النظام الساداتي الى انخراطه، وبحماس شديد، في تنفيذ السياسة الرجعية لاضعاف التضامن العربي وتجريده من مضمونه النضالي ضد العدوانية الاسرائيلية والامبريالية الاميركية. وعلى هذا الصعيد، تبلور المحور السعودي ــ المصري على امتداد السبعينات وحتى اتفاقيات كامب ديفيد، ولعب دورا رئيسيا في تنفيذ هذه السياسة والتستر على الخطوات المنفردة والخيانية للسادات، وتقديم التغطية السياسية المطلوبة لها عربيا، ولعب دورا تآمرياً ضد الثورة الفلسطينية ابان الحرب الأهلية اللبنانية، وانتهج النظام الساداتي سياسة عدائية ضد الدول والقوى العربية الوطنية، انسجاماً مع دوره الجديد في اطار الخطة الاميركية العامة، فبادر الى التحرش وحشد قواته على حدود الجماهيرية الليبية، وتابع تقديم مختلف اشكال العون والدعم للأنظمة الرجعية العربية (السودان...وغيرها) ودفع بالجيش المصري الى إنجاز المهمات التي أناطتها به الامبريالية في دول افريقية اخرى ــ زائير مثلاً ــ، في الوقت الذي لم يترك مناسبة الا ويؤكد فيها على ان حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ ستكون آخر حرب مع «اسرائيل».

وعلى الصعيد الداخلي، كان الانفتاح الاقتصادي على الامبريالية والرجعية شعار العهد الساداتي وبرنامجه الجديد، وفي ظله جرت تصفية العديد من الخطوات التقدمية التي انجزت في عهد عبد الناصر. فقد تمت تصفية العديد من مؤسسات قطاع الدولة الواحدة تلو الأخرى، ورفعت الحراسة عن اموال كبار الملاكين والرأسماليين، وأجريت تعديلات عديدة لقوانين الاصلاح الزراعي لصالح كبار الملاك والبورجوازية الزراعية، وبفضل هذه القوانين ارتفع الحد الأدنى لملكية الأرض الى ٢٠٠ فدان للأسرة والى ٣٥ ألف فدان للشركات، نتيجة لهذه السياسة تراجعت مساحة الاراضي المزروعة بالحبوب الى اقل من ثلثي ما كانت عليه قبل ذلك، ونتيجة لذلك أصبحت مصر تستورد ٥٠٪ من احتياجاتها الغذائية بشكل عام، و٧٥٪ من اجمالي استهلاكها للقمح. فالاستثمارات ورؤوس الاموال الأجنبية لم تتوجه نحو مجالات التنمية الانتاجية، بل فضلت مجالات التوظيف الذي لا يساعد في تنمية حقيقية ووطنية للاقتصاد، فضلا عن توجيه الضربات لاستقلاله، كالسياحة والخدمات وغيرها، والتي تدر ارباحاً سريعة. وكانت مجالات الاستثمار الرئيسية للرأسمال الأجنبي على النحو التالي: سياحة، شركات، استثمار، بنوك، خدمات وعقارات؛ بنسبة ٦٠٪؛ زراعة ٦٪؛ نسيج، صناعة هندسية، صناعة كيماوية، صناعة معدنية، ومواد بناء ٢٣٪؛ صناعات غذائية ٢٪؛ نقل ومواصلات ٢٪؛ الصحة والمستشفيات ٢٪؛ مجالات اخرى ٢٪. وهكذا، فان الانفتاح لم يؤدِ، عملياً، الا الى انتعاش البورجوازية الطفيلية والكومبرادورية الجديدة، بينما غرقت البلاد وأغلبية الشعب اكثر فأكثر في البؤس المدقع، ووقعت ضحية التضخم والديون الخارجية (٢١ مليار دولار) وتدني مستوى الدخل السنوي للفرد، وأدّى الانفتاح ايضاً الى تمكين البنوك وشركات الاستثمار الأجنبية من تحقيق ارباح خيالية. فقد اعتمدت هذه البنوك في مشاريعها داخل

مصر، على الودائع المصرية المحلية بنسبة ٦١٪ من اجمالي رؤوس اموالها، واللافت للنظر انها قد قامت في العام ١٩٧٩ بتحويل ١٣٠ مليون دولار الى الخارج (من ودائع المصريين) مقابل ٣٤ مليون ادخلتها الى مصر.

وبسبب من هذه السياسة، تراجعت اوضاع الصناعة في القطاعين العام والخاص؛ فالاستثمارات الحكومية في قطاع الدولة تراجعت بشكل ملحوظ، وانخفضت الصادرات المصرية لعام ١٩٨١ بنسبة ١٢٪ عن العام السابق، بينما كان مقدراً لها ان ترتفع بنسبة ٢١٪ وفقاً لمشروع الموازنة. وكان هذا نتيجة منطقية لإحجام رأس المال الاجنبي والعربي عن الاستثمار وفقا لخطط الدولة والاحتياجات الحقيقية للتنمية الاقتصادية، وخسارة مصر لأسواق هامة في البلدان العربية والاشتراكية. وفي ظل هذه السياسة، تعرض قطاع الدولة لاستنزاف باهظ الثمن وتراجع دوره بشكل بارز في الحياة الاقتصادية، بفعل الإهمال الحكومي لهذا القطاع وتراجع حصتها فيه الى ما يعادل الـ ٣٠٪.

كما تدنت مساهمة الصناعة والزراعة في اجمالي الدخل القومي الى ١٥٪، وحتى منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢، تشكلت النسبة العظمى من اجمالي الدخل القومي من تحويلات المصريين العاملين في الخارج، والتي بلغت ٢٨٦١ مليون جنيه، والبترول ١٧٥٨ مليون جنيه، والسياحة ٧١٥ مليون جنيه والقناة ٤٥٤ مليون جنيه، هذا علماً بأن معظم تحويلات المصريين العاملين في الخارج قد جاءت على شكل سلع استهلاكية، ولم تزد التحويلات النقدية للبنوك المصرية عن ٧٠٠ مليون جنيه.

وبهذا، يتضح مقدار الضرر والتخريب اللذين الحقتهما سياسة الانفتاح الاقتصادي بالإقتصاد الوطني المصري؛ إذ حددت امامه آفاق التطور الرأسمالي المشوه، لمصلحة فئة من الاحتكارية والبورجوازية الكومبرادورية والطفيلية، وقادت مصر الى الارتهان بشروط المصارف والدول الرأسمالية الغربية وديونها المتراكمة.

فالواردات ازدادت عام ١٩٨١ بنسبة ٢٣٪؛ بينما كان مقدرا لها ان لا تزيد عن ١٤٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٠، واخذت مظاهر العجز في ميزان المدفوعات تتضخم سنة بعد اخرى في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، فقفز العجز في ميزان المدفوعات من ٣٢٦,٧ مليون جنيه عام ١٩٧٤ الى ١٩٥٢ مليون جنيه عام ١٩٧٨، ووصل الى ٣ مليارات جنيه عام ١٩٨٠، وارتفعت الديون الخارجية من ١,٦ مليار دولار في عهد عبد الناصر الى ٢١ مليار دولار عام ١٩٨١. وفي عام ١٩٧٨، دفعت الحكومة المصرية ما قيمته ٩٠٠ مليون دولار كفوائد للقروض قصيرة الأمد التي اقترضتها من الخارج، وبجملة مختصرة فان اقساط الديون الخارجية وفوائدها تستهلك عملياً ما قيمته ٩٪ من اجمالي الناتج القومي المصري، وبما يوازي ثلثي مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في هذا الاجمالي. ولمعالجة هذه الأزمة وجدت الحكومة المصرية، سواء ايام السادات أم في عهد مبارك، نفسهامضطرة للحصول على المزيد من القروض الاجنبية، التي تثقل بدورها الاقتصاد الوطني المصري بمزيد من الأعباء الجديدة. وبهذه التطورات يمكننا القول: ان الردة اليمينية للنظام المصري قد بلغت ذروة اكتمالها ونضجها بشكل جعل من النظام الرجعي في مصر جزءا من الحلف الامبريالي — الصهيوني الذي يعمل بنشاط محموم

ومتواتر من اجل تعميم اتفاقية كامب ديفيد ونقلها الى الجبهات العربية الأخرى، واخذ يقدم نفسه كدعامة من اهم الدعائم التي يعتمد عليها هذا الحلف في تنفيذ سياساته ومخططاته المعادية لشعوب امتنا العربية في استقلالها الوطني وتقدمها الاجتماعي وطموحها للوحدة القومية الديمقراطية. ففتحت مصر بذلك امام التواجد الاميركي وقواعده العسكرية، ومنحت كافة التسهيلات اللازمة لقوات «الغزو السريع»، المهيأة، اصلا، للتدخل ضد الأنظمة العربية والافريقية الوطنية والتقدمية، وقمع حركات التحرر والحركات الشعبية الناهضة في هذه البلدان، والبدء في زج الجيش المصري في مغامرات عسكرية، خدمة لهذا المخطط، وبالتوازي تدهور وضع الجيش المصري حتى بات من الدرجة الخامسة قياسا بجيش العدو الاسرائيلي، وبهذا تم شله عن اي دور وطني ضد تهديدات العدو بالعودة الى احتلال سيناء، فالخطر على مصر كان دائماً من الشرق (سيناء)، فضلا عن كسر اي دور في جانب الأرض والحقوق العربية الأخرى، في الوقت الذي يعقد فيه هذا النظام اتفاقية صلح ثنائية منفردة مع العدو القومي لمصر والأمة العربيةوالذي ما زال يحتل اجزاء من الأراضي المصرية حتى بعد ٢٥ نيسان (ابريل) (بقاء جميع المؤسسات الاسرائيلية في شريط طابا الساحلي) والأراضي العربية، ناهيك عن كامل الأراضي الفلسطينية، ويعمل على طمس الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني ويتنكر لحقوقه الوطنية.

العلاقة المصرية ــ الاسرائيلية

يتابع نظام مبارك خطوات التطبيع مع العدو الاسرائيلي بوتيرة بارزة، للالتزامات التي حددتها اتفاقيات كامب ديفيد واتفاقية الصلح الثنائي المنفرد مع اسرائيل، وبالغ مبارك في التأكيد على حرصه الشديد على الالتزام الكامل بكافة شروط التسوية مع اسرائيل. وكان دقيقا حين قال: «ان اغتيال الرئيس السادات لن يؤدي الى تغيير سياسة مصر، ولكن قد يكون هناك اختلاف في الأسلوب». ولهذا فقد حاول مبارك في سياق علاقاته الدولية ان يبدو اكثر مرونة في العلاقة مع الاتحاد السوفياتي، وترك الباب مفتوحا امام عودة بضع عشرات من الخبراء الاقتصاديين السوفيات الى مصر، للمساهمة في معالجة الوضع الاقتصادي المنهار، محاولا بذلك الايحاء برغبة نظامه في عودة العلاقات مع السوفيات... (في حدود علاقة مصر مع الدانمارك مثلاً على حد تعبير مبارك لأحزاب المعارضة) وهي محاولة لتلطيف سياسة العداء للسوفيات التي انتهجها السادات خدمة للسياسة الاميركية، وهي تهدف في الجوهر الى توفير اجواء افضل تخدم عودة نظامه الى الصف العربي، وفي الوقت ذاته تابع سياسة سلفه السادات في تحويل اعتماد الجيش المصري على الأسلحة الغربية وبخاصة الاميركية منها، والتي حرصت على ان تجعل من هذه المسألة مدخلا لاضعاف الجيش المصري، وتحويله بالتالي الى جيش من الدرجة الخامسة بالقياس للجيش الاسرائيلي، انسجاما مع توجهات الادارة الاميركية التي ــ وان كانت تحرص على ان يمتلك من القوة ما يفي بالحفاظ على امن النظام والمساهمة في تهديد الدول العربية الوطنية والتقدمية، واسناد الأنظمة الرجعية والعميلة في المنطقة وافريقيا ــ تحرص، في الوقت ذاته، على الا يشكل اي تهديد عملي للجيش الاسرائيلي

وتفوقه الكاسح، بل وجعله احتياطياً مباشرا للحضور العسكري الاميركي المباشر في المنطقة من خلال القواعد، والتسهيلات العسكرية الممنوحة لأميركا في عدد من الدول (الصومال، عمان، السودان...الخ) وقوة تلعب دوراً اساسياً في خدمة وحماية المصالح الاستراتيجية للامبريالية الاميركية بالتعاون مع اسرائيل.

وعلى صعيد الموقف المصري من الحكم الذاتي والاداري والمحادثات الجارية مع اسرائيل بشأنه، اكد مبارك أن «الفشل في هذه المحادثات سوف يزيد من شكوك العالم العربي حول موقف الولايات المتحدة الاميركية، وسوف يشيع البهجة في نفوس السوفيات وداخل معسكر الرفض العربي الذي يرفض اجراء اي تسوية مع اسرائيل»، وقال: «إذا لم نستطع ان نصل الى تسوية للمشكلة الفلسطينية عن طريق اتفاقات كامب ديفيد فسوف يظن العرب ان السوفيات على حق، ولذلك يجب أن ننجح». وهذا لا يعني فقط السير على الطريق الذي اختطه السادات، بل الاستعداد المفتوح امام تقديم تنازلات تقتضيها ضرورات النجاح تلك التي يشير اليها مبارك، وهي تنازلات تتم في الجوهر على حساب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وإذا كانت المباحثات الجارية بين الطرفين لم تثمر شيئاً، فليس بسبب تعنت وتصلب مبارك وتمسكه بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني كما تحاول ان توحي به أجهزة الاعلام المصري المختلفة وتروج له الأنظمة العربية الرجعية بنشاط... بل بسبب صلابة الموقف الوطني الفلسطيني الرافض لهذه الحلول، والفشل الذريع الذي حصدته سياسة اطراف كامب ديفيد في ايجاد الطرف الفلسطيني — داخل المناطق المحتلة — الذي يقبل التعاطي مع مشروع الحكم الذاتي ووفق التصورات والاشتراطات الاسرائيلية — الاميركية — المصرية، بسبب الرفض الوطني لجماهير شعبنا داخل المناطق المحتلة التي تعزز يومياً ارتباطها بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد لها، وتصديها الباسل لكافة الاجراءات الاسرائيلية الارهابية والقمعية التي بلغت ذروتها في اقالة المناضلين البارزين بسام الشكعة، كريم خلف وابراهيم الطويل، رؤساء بلديات نابلس، رام الله، والبيرة، ورفضها لظاهرة روابط القرى المشبوهة التي يعمل في اطارها نفر من الذين باعوا قضية شعبهم للعدو المحتل، وانخرطوا في اطار سياسته الرامية الى ايجاد البدائل الرجعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبسبب من العناد الاسرائيلي المتواصل، والاصرار على دفع السادات ومن بعده مبارك الى تقديم تنازلات لا يستطيع ان يقدم عليها في هذه المرحلة، واعتقاد الطرف المصري أن العناد الاسرائيلي لا يساعد في جذب اية اطراف فلسطينية «معتدلة» الى مفاوضات الحكم الذاتي. أما على صعيد العلاقة مع الولايات المتحدة... يتابع مبارك نهج سلفه السادات... فقد حرص على ان يقدم كافة التطمينات المطلوبة للادارة الاميركية، وفي زيارته الأخيرة للولايات المتحدة أكد مبارك أن «لا عودة الى سياسة عبد الناصر القاضية باقامة تحالف مع الاتحاد السوفياتي» ووجه حديثه للأميركيين قائلا: «ليس ثمة ما تخشونه بعد غياب السادات». ومن هنا، كانت، مثلا، المبادرة السريعة لدعوته قوات التدخل السريع للقيام بمناوراتها: «النجم الساطع» في الصحراء المصرية وعلى حدود الجماهيرية الليبية، وما شكلته هذه المناورات من تهديد كبير للجماهيرية الليبية، كونها امتدادا للمناورات العدوانية للاسطول السادس الاميركي في خليج سرت في آب (اغسطس) الماضي. كما ثابر مبارك على الالتزام بسياسة السادات في الاعتماد

على الولايات المتحدة كمصدر اساسي لتسليح الجيش المصـري «بالقطارة»، بدلا من الاتحاد السوفياتي الذي توقف عن تزويد مصر بالسلاح وفقاً لبرنامج الردة اليمينية للطبقة الحاكمة، استكمالا لتكبيل مصر بالسلاسل الاميركية، وتركها عاجزة امام شروط الهيمنة الاميركية والعربدة الاسرائيلية. ورغم هذا، فان الولايات المتحدة لم تزود الجيش المصري ولن تزوده بما يمكنه من الاخلال بالتوازن العسكري مع اسرائيل، بل تعلن واشنطن علانية ضمانتها لتفوق اسرائيل النوعي على الدول العربية، وهذه السياسة العسكرية تقود مبارك بالضرورة الى عملية تنظيف دائمـة للجيش من كافـة الضباط الوطنيين، إما باحالتهم على التقاعد وبالتالي اغراقهم في الامتيازات، او نقل المئات من الضباط من متوسطي الرتب الى السودان، او للمشاركة كخبراء عسكريين في تدريب جيوش عدد من الدول العربية والافريقية، وتعيين ضباط ذوي ميول اميركية بدلا منهم، ليضمن بذلك المؤسسة العسكرية، وبشكل خاص الشريحة الارستقراطية العليا منهـا.

وفي عهد الادارة الاميركية الحالية التي بادرت الى انتهاج سياسة عدوانية متطرفة ضد المعسكر الاشتراكي، وبخاصة الاتحاد السوفياتي، وضد قوى حركة التحرر العالمي والعربي، وعززت دعمها للأنظمة الدكتاتورية في مختلف بقاع العالم، سعت الولايـات المتحدة الى توثيق ارتباط النظام المصري باستراتيجيتها، وعملت على توظيف طاقـاتها وامكانياتها المختلفة في بناء الحزام العسكري الأمني المعادي على طول الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي، وتابعت الولايات المتحدة ايضا عمليات تأهيل قوات «تدخلها السريع» للعدوان، بتدريبات تجري سراً على الأراضي المصرية، فيما وضع مبارك القواعد والمطارات العسكرية المصرية تحت تصرف الولايات المتحدة، لتمارس دورها التخريبي والتجسسي ضد الدول الوطنية في المنطقة.

وبذلت الامبريالية الاميركية جهوداً كبيرة في اتمام صفقة القوات متعددة الجنسيات بين مصر واسرائيل، والتي تتحول سيناء بموجبها الى قاعدة متقدمة للولايات المتحدة، ودول حلف الأطلسي الأخرى، وتعتبر هذه القوات، في نطاق المهمات الموكلة اليها، احتيـاطاً مباشراً لقوات التدخل السريع الاميركية في اية مهمات يمكن ان تطرأ؛ أو تقتضيها المصالح الاستراتيجية الاميركية. في اي مكان في منطقتنا، ويلتقي هذا كله مع الميـل الواضح لدى الدول الرجعية العربية في تعزيز الحضور الاميركي وقواعده العسكرية، التي يمكن ان تشارك في مهمة الدفاع عن هذه الأنظمة فيما لو تعرضت لأية مخاطر تهدد دورها ووظيفتها في اطار الاستراتيجية الاميركية.

وإذا كان مبارك قد تخلى عن بعض اساليب السادات المتهورة والنافرة في التوافق والانسجام المكشوفين مع المخططات الاميركية فانه قد حافظ، ولا شك، على الالتزام بجوهر سياسته، فقد باشر مبارك، بنصائح اميركية، في محاولة تجاوز الصورةالقبيحة التي خلفها السادات؛ حيث انتهج سياسة تهدف في جوهرها الى محاولة فتح البـاب بين نـظامه والأنظمة العربية الرجعية الأخرى والنفطية تحديداً، على امل ان يؤدي ذلك الى تشجيعها، بتقديم المساعدات المالية لنظامه، او على الاقل باجتذاب بعض اموالها للاستثمار، خاصة وأن المعونات الاقتصادية الاميركية والغربية عموما لم تمكنه من وقف التدهور المتزايد في الوضع الاقتصادي، او الحد من مستوى التضخم الذي اخذ ينهش موازنـة الدولة،

والعجز الشديد في ميزان المدفوعات والهبوط الحاد في معدل الدخل القومي للفرد في صفوف الطبقات الفقيرة والكادحة من الشعب المصري، بينما تتضخم طبقة القطط السمان الحاكمة والطبقات الأخرى الحليفة لها والتي ركبت موجة الانفتاح الاقتصادي على السوق الرأسمالية وأخذت تثرى على حساب الملايين المتضورة جوعاً، فأوقف مبارك لذلك حملاته الاعلامية ضد الأنظمة الرجعية التي كان سلفه السادات يشنها على هذه الدول عندما كانت لا تستجيب بالسرعة المطلوبة إلى تأييد ودعم سياساته الاستسلامية علناً.
ومن ناحية اخرى، فقد استهدف مبارك بذلك ترطيب الأجواء، تمهيداً لانجاح مشروع عودة نظامه الى «الصف العربي» الذي حملت الرجعيات العربية لواء الدفاع عنه والترويج له ومحاولة تبرئته من الاثم الساداتي والدعوات الى اتاحة الفرصة لنظامه، واعطائه الوقت الكافي لإحداث «التغيير المطلوب» في سياسة مصر. ان هذه الأصوات الرجعية التي وظفت نفسها في خدمة هذا المشروع المشبوه هي ذات الأنظمة التي كان السادات نفسه يجد لديها كل الدعم، والتغطية السياسية المطلوبة لسياساته الخيانية؛ فقد بادرت في هذه الأيام الى شن حملة ترويج دعاوية مُخزية، لعودة هذا النظام الى «الصف العربي»، حاملا معه ارتباطاته الذليلة بكامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع العدو الصهيوني.

ومن اجل تكامل افضل بين الدور المصري ودور الرجعيات العربية الأخرى، وانطلاقاً من الانفتاح العربي الرجعي على مصر، فقد أخذ مبارك يخطط لانطلاقة جديدة على صعيد سياسته الداخلية، في محاولة للاستفادة من الأخطاء الساداتية التي كانت احدى العوامل الأساسية في اتساع المعارضة السياسية والشعبية لسياسته، رغم تبايناتها الطبقية والفكرية والسياسية، فكانت عملية تفتيت المعارضة الداخلية هي المهمة الأولى على جدول اعمال مبارك، فاتجه نحو عقد «مصالحات» مع قوى المعارضة البورجوازية والدينية «المعتدلة»، وتوسيع القاعدة الاجتماعية البورجوازية لنظام حكمه، بالافراج عن عدد كبير من الرموز اليمينية والليبرالية التي عارضت سياسة السادات، وعمل على استقطابها للالتفاف حول السلطة الحاكمة، دون تقديم اي تنازلات برنامجية لها. ولا بد من الاقرار هنا ان هذه السياسة قد حققت نجاحات ملحوظة، فبدلا من استمرار وحدة المعارضة في وجه سياسة مبارك الساداتية، اضمحلت عمليا الأفكار التي سادت، لفترة خلت، حول توحيد جهود المعارضة في اطار جبهة وطنية ديمقراطية عريضة، تضم كافة القوى التي تعارض كامب ديفيد وتبعية مصر للسياسة الاميركية الاسرائيلية والسلسلة الطويلة من اجراءات التعسف الداخلية، وتراجعت قوى البورجوازية الوطنية (الانتاجية وخاصة الصناعية) عن الاستمرار في إمساكها بالعوامل التي دفعتها سابقا، بالتوجه نحو المعارضة والتي تمثّلت في خشيتها من تضحية البورجوازية البيروقراطية والطفيلية بالمصالح الوطنية لمصر، وضربها لوحدة البلاد من اجل تكريس نفوذها وهيمنتها، وقد فعلت ذلك، بالتأكيد، استجابة للوعود التي بدأ مبارك يطلقها فور استلامه للسلطة، حول الحريات والانفتاح الديمقراطي والافراج عن المعتقلين...الخ من الاجراءات التكتيكية والتي لا تعبِّر عن اي تحول جدي في سياسة النظام. وهكذا كان الحال مع قيادة حزب العمل الاشتراكي وحزب الوفد المنحل وعدد آخر من الشخصيات البورجوازية التي اخذت تنساق في التيار الداعي

إلى التريث، واعطاء النظام الفرصة الكافية لترتيب اوضاعه. وفي سياسته تجاه المعارضة انتهج مبارك سياستين، تمثلت الأولى في ضرب الاتجاهات الدينية المتطرفة ودفعها الى مواقع ضعيفة ودفاعية، بينما نجح في ذات الوقت في استدراج القوى والأحزاب البورجوازية الوطنية نحو مطلب المراهنة على عقد مصالحة بين جميع القوى التي تشكل القاعدة الاجتماعية للنظام، بما في ذلك، بالطبع، البورجوازية الطفيلية. اما الاتجاه الثاني فقد تمثل في تشديد القبضة على القوى الديمقراطية والجذرية في صفوف الحركة الوطنية والمعارضة، عبر الاجراءات الاستثنائية وحالة الطوارىء التي اعلنها مبارك لمدة عام، واستمر في اعتقال المئات من الشخصيات الوطنية والديمقراطية، وبخاصة في صفوف حزب التجمع الذي يشكل أبرز قوى المعارضة وأوسعها تأثيراً في صفوف الشعب المصري.

وباختصار شديد، فان التوجهات الراهنة لمبارك على الصعيد الداخلي ليست بصدد المساس بالبرنامج الطبقي الاجتماعي، الاقتصادي، العسكري، الثقافي، والسياسي للنظام، بقدر ما تدفع باتجاه الضغط على القوى السياسية المعارضة بضرورة التعايش مع هذا البرنامج، الذي تم عملياً على حساب المطالب الواقعية والمصالح المباشرة للجماهير الشعبية العريضة والكادحة والخط العربي العريض. بمعنى آخر، ان الاتجاهات الجديدة في سياسة مبارك على مختلف الأصعدة لن تتعدى، على اية حال، مجموعة من العمليات التكتيكية التي لا تمس جوهر الساداتية، بل تهدف الى غندرة وتجميل وجه نظامه المترابط الحلقات، في اطار «مسالمة» اسرائيل والتبعية للاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط وافريقيا.

إن النجاحات التي تمكّن نظام مبارك من تحقيقها على صعيد تمزيق المعارضة الموحدة والمنظمة لسياسته، والاوهام التيتمكّن من نشرها في صفوف المعارضة قد قادت الى تعلق عدد من القوىالبورجوازية والتحتية في المعارضة بهذه الأوهام، وبدأت تراهن على الشعارات التي رفعها مبارك في وجه الأزمة الاقتصادية ومظاهر الفساد المختلفة في اجهزة الدولة، كم بدأت تتعلق بأوهام «المصالحة العربية المنتظرة» مع النظام وآثارها المتوقعة على الوضع الاقتصادي لمصر، وبما ستجذبه هذه «المصالحة» من رؤوس اموال وتوظيفات عربية الى السوق الاقتصادي المصري. ورغم ان حزب التجمع لم يسقط في الاوهام المتعلقة بهذا الجانب، الا ان النظام قد تمكن من ارباك جميع قوى المعارضة وبدون استثناء بما في ذلك اوساط في حزب التجمع الوحدوي التقدمي في ما يتعلق بمحاولة النظام الفصل بين الجانب المصري من اتفاقية كامب ديفيد والجانب الفلسطيني والقومي المتعلق بمفاوضات الحكم الذاتي الاداري، بكل ما يحمله من مخاطر على المستوى العربي المحلي والمستوى العربي القومي كذلك. ان هذا يقود، في المحصلة العملية، الى نتيجة مفادها مهادنة النظام في سعيه لاسترجاع سيناء، دون النظر بجدية الى الثمن الذي دفعته مصر ولا تزال مقابل الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، ناهيك عن ربط مصر بعجلة الامبريالية والسوق الرأسمالية العالمية، وبالتالي تحويل مصر الى محمية اميركية ـــ اطلسية.

واستطراداً نقول، ان كافة الوقائع تدحض بقوة كل المحاولات الرجعية العربية في تبرئة مبارك من خطايا السادات، ومحاولاتها تسخير الانسحاب الاسرائيلي من سيناء

لخدمة خطتها التي تهدف الى اعتبارها مدخلا للتراجع عن قرارات قمة بغداد ونسف المعادلة «اتفاقات كامب ديفيد = المقاطعة» و «التراجع عن كامب ديفيد = المصالحة بعودة مصر الى الصف العربي». وهي تفعل ذلك كونه يساعدها في الالتقاء مع اتفاقيات كامب ديفيد في منتصف الطريق، وانتقال الحلول الأميركية ــ الاسرائيلية ــ الرجعية الى الجبهات العربية الأخرى في تطبيقاتها العملية، وهي تشكل، عملياً وموضوعياً، دعوة صريحة الى التحاق الدول العربية بالخط الساداتي الاستسلامي المرتبط بكامب ديفيد، ودعوة اكثر صراحة للقفز على قرارات بغداد التي أرست اسس التعامل مع النظام المصري، بمقاطعته ومحاصرته سياسياً واقتصادياً...الخ، وتؤكد المعلومات، في هذا المجال، ان عددا من الدول العربية تتحرك في هذا الاتجاه، وانطلقت تشيد بالانجازات التي حققها نظام مبارك باستعادة سيناء، دون كلمة عن الثمن الثقيل على حساب مصر (حيث ما زال النزاع ناشبا حول شريط طابا الذي بقيت كل المؤسسات الاسرائيلية فيه حتى الآن) والعرب وخاصة شعب فلسطين. ان المرحلة القادمة سوف تشهد، بالتأكيد، نشاطا اميركيا ورجعيا محموماً في اتجاهين، الأول يتمثل في الترويج لنظام حسني مبارك في الاطار الذي حددناه، والثاني: في الدعوة الى عقد مؤتمر قمة عربي، تكون مهمته البحث في تبني مشروع استسلامي كمبادرة عربية جماعية بالاضافة الى عودة مبارك. ولتسهيل انجاز هذه المهمة، فقد تدفع الولايات المتحدة باتجاه اعطاء الضوء الأخضر لاسرائيل بالعربدة ضد الثورة الفلسطينية وشعبنا في المناطق المحتلة، مرشحة إلى أن تصل الى حدود «حرب شاملة» على الجبهة الشرقية. ومن هنا، فان المهمة المباشرة التي تقوم على رأس جدول اعمال م.ت.ف. وجبهة الصمود والتصدي وفصائل حركة التحرر الوطني العربي تتمثل، ولا شك، في المجابهة والتصدي الحازمين للاوهام التي تقوم رجعيات العرب في ترويجها والتغني بالمآثر العظيمة لنظام مبارك، تمهيداً لضرب قرارات قمة بغداد ولطرح عودته على بساط البحث عربيا، والوقوف في وجه محاولاتها التي تهدف إلى تقويض قرارات بغداد، والقفز عليها باتجاه شروط جديدة للعلاقة مع مصر مبارك، وعدم الرضوخ لاية ابتزازات أو تهديدات اميركية ــ رجعية عربية في هذا الصدد، وبالاصرار على الدول العربية الأخرى للمحافظة على التزاماتها بقرارات بغداد بشأن العلاقة مع مصر، إلى ان تستقيم المعادلة بعودة مصر المتحررة من سلاسل كامب ديفيد.

وفي ذات السياق، تتأكد الأهمية الخاصة لدور الحركة الوطنية المصرية، وللقوى الجدية منها بشكل اكثر تحديداً بضرورة التخلي عن الأوهام الضارة التي تطل برأسها في صفوفها بين الحين والآخر، تتعلق باشارات تكتيكية حول تغيير ما في سياسة النظام، أوقعها، حتى الآن، في مطب الفصل بين الجانب المصري في اتفاقية كامب ديفيد والصلح الثنائي المنفرد مع العدو الاسرائيلي، وبين الجانب الفلسطيني المتمثل في مباحثات الحكم الذاتي الاداري الخاص بالمناطق المحتلة، فضلا عن احتلال الجولان السورية وضمها. فاذا كانت ظروف النضال تفرض، احيانا، ان تباشر القوى الثورية في تكتيك مؤقت للحفاظ على قواها الذاتية، بسبب الخلل الفادح في موازين القوى في الصراع الدائر مع القوى الرجعية الداخلية، او النظام الرجعي، فليس ثمة ما يبرر على الاطلاق ان تبشر بحبال الوهم، أو التبرع بتجميل وجه النظام الذي يتمسك ببرنامج كامب ديفيد على صعده

الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية والسياسية، ويجب ان يعني هذا الخلل بالنسبة لها الاندفاع نحو مختلف أشكال العمل التعبوي والمنظم في صفوف الجماهير، والبدء في بناء اوسع جبهة وطنية ديمقراطية ممكنة، تتشكل من كافة القوى التي تتعارض مع كامب ديفيد وسياسة ربط مصر ومستقبلها الوطني بدائرة النفوذ الامبريالي — الاسرائيلي والسوق الرأسمالي الاحتكاري، وعزل مصر عن القيام بدورها الوطني الطبيعي في الصراع مع التحالف الامبريالي — الصهيوني — الرجعي العربي، ومنع محاولات تحويلها الى قاعدة متقدمة للقوات الأجنبية الاميركية خاصة، تستخدمها في العدوان والتخريب على الدول والقوى الوطنية العربية. إن قيام جبهة وطنية عريضة، تضيّق على النظام قاعدته الاجتماعية وتحبط محاولاته في ضرب وتمزيق وحدة المعارضة على أساس برنامج سياسي مشترك، يجعل من انقاذ مصر وخروجها على اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المنفرد مع العدو وإعادة الوجه والكرامة الوطنية لجيش مصر أمام تعاظم قوة وتهديد الجيش الاسرائيلي، يبدو المهمة الأولى والمباشرة امام القوى المعارضة الجذرية والديمقراطية في مصر. وفي هذا السياق تبدو هذه المهمة كبيرة. انقاذ مصر يتطلب نضالاً طويلاً ومريراً لانجاز هذه المهمات العظيمة، وعندها فقط يمكن لمصر ان تعود لموقفها النضالي المعادي للتحالف الامبريالي — الصهيوني — الرجعي العربي، وعلى قاعدة مصر الوطنية نقيض برنامج كامب ديفيد.

إن الرحلة طويلة، والصمود المنظم الطويل النفس هو الخيار الأوحد لايقاظ مصر الوطنية، وترحيل برنامج كامب ديفيد، برنامج الطبقة البورجوازية البيروقراطية الطفيلية الكومبرادورية الحاكمة، وهذه العملية الوطنية الثورية لن تتم «بضربة سحرية» في مصر بعد ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٨٢.

(٢)

لامبرر لاستمرار الجدل حول اتجاهات النظام المصري

أبو علي مصطفى *

يعتبر هذا الموضوع من أبرز الموضوعات المطروحة في الوقت الراهن على الساحة العربية. وهو، بلا شك، يثير جدلاً واسعاً على كافة المستويات العربية والدولية. وعملية الجدل التي يثيرها تعود إلى اعتقاد البعض بأن حسني مبارك سوف يحدث تغييرات جوهرية في السياسة التي رسمها السادات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فان الثقل المادي والمعنوي الذي تتمتع به مصر في السياسة العربية وسياسة المنطقة بشكل عام، هو الذي يطرح هذا السؤال، بصورة ملحة أحياناً، لدى الجماهير العربية والقوى المتصارعة معها، وكل يحاول ويتطلع الى ان يكون المركز والثقل والدور الذي يلعبه النظام المصري الى جانبه. فالجماهير العربية تتطلع إلى عودة مصر لتأخذ دورها الوطني في دائرة فعل حركة التحرر الوطني العربية. والقوى المعادية للجماهير العربية ترغب في ابقاء نظام مصر في دائرة الفعل المعادية لحركة التحرر العربية. ولا شك ان رغبة هذا الطرف أو ذاك ليست هي العامل الحاسم أو المقرر في الاتجاه الذي سيسلكه النظام المصري بعد مقتل السادات ومجيء حسني مبارك خلفاً له.

إن العاملين المقررين في هذا الشأن هما الواقع الذاتي والموضوعي اللذان تعيشهما مصر وحركة التحرر فيها، وهذان العاملان يتبادلان التأثير في بعضهما، بصورة وأشكال مختلفة ومتعددة. ومحاولة معرفة الاتجاه الذي سوف يسير فيه النظام في مصر، بعد استعادة سيناء تعتمد على ثوابت ومتغيرات كثيرة، سواء كانت هذه الثوابت والمتغيرات داخل مصر أم خارجها، منطلقة من حركة التطور والصراع الداخلي المصري أم من حركة التطور والصراع في المنطقة التي تشكل مصر والنظام المصري جزءاً هاماً وأساسياً فيها. ولكي يكون الاستقراء للاتجاه الذي سيسير عليه النظام استقراء علمياً، فانه لابد من العودة قليلاً الى الوراء لتوضيح بعض الأمور، والقاء الضوء عليها مجدداً.

---

* نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

لقد شهدت مصر منذ أن تولى السادات رئاسة الجمهورية، بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة ومتسارعة، نقلت النظام من موقع الى موقع آخر. وعلى الرغم من أن هذه التحولات قد اتخذت طابعاً متدرجاً في السنوات الأولى لحكمه، إلاّ أنها أخذت طابعاً متسارعاً، بعد حرب عام ١٩٧٣، أدى في نهاية الأمر الى زيارة القدس الخيانية، والى توقيع اتفاقات كامب ديفيد. وأي عملية استعراض سريعة ستبين حجم هذه التحولات التي أحدثها نظام السادات على كافة المستويات، وأهمها ما يلي:

أولاً: على الصعيد الاقتصادي

لقد قام السادات بعد توليه الحكم باتخاذ مجموعة من الاجراءات الاقتصادية، وقد تمثلت هذه الاجراءات بسياسة الانفتاح التي كانت تعني، بشكلها وجوهرها، فتح الباب واسعاً أمام رؤوس الأموال الأجنبية لكي تستثمر في مشاريع تؤدي الى اضعاف البنية التحتية للنظام الاقتصادي المصري، وتحويله من اقتصاد يتجه أساساً الى الانتاج الزراعي والصناعي الذي ينطلق من حاجات البلاد ومصلحتها الوطنية، الى اقتصاد ملحق كلياً بالمراكز الاقتصادية الامبريالية الكبيرة في الغرب، ويتجه الى الخدمات والسياحة والمشاريع غير الانتاجية التي تحتاج الى توظيفات قليلة من رأس المال، وتدر أرباحاً سريعة وطائلة على المستثمرين الأجانب.

هذا من حيث نوعية المشاريع الاقتصادية التي أخذ يقيمها السادات، كرمز لطبقة مستوحشة، أمّا من حيث منشأ هذه المشاريع وشروط اقامتها، فمما لا شك فيه أن أهم المشاريع الاقتصادية التي كانت تقام في عهد الرئيس عبد الناصر — مثل مشروع السد العالي ومصانع الحديد والصلب وكذلك مصانع المحلة للغزل والنسيج — كانت بمساعدة وتمويل من الدول الاشتراكية وبشكل أساسي من الاتحاد السوفياتي. ومما لا شك فيه أيضاً أن هذه المشاريع كانت تقام على أسس مريحة جداً للاقتصاد المصري، حيث أنها كانت تقدم كقروض طويلة الأمد، وبفوائد منخفضة جداً لا ترهق الاقتصاد المصري، أو تجبره على الاستدانة لسداد هذه القروض، ناهيك عن عدم خضوع هذه المشاريع والقروض لأية شروط سياسية، من قبل الدول الاشتراكية، تجاه مصر ونظام عبد الناصر في ذلك الوقت.

أمّا المشاريع التي أقيمت في عهد السادات، فقد أقيمت بقروض من الدول والبنوك والمؤسسات الرأسمالية التي كانت تقدم لمدد قصيرة وبشروط قاسية كان أقلها الغاء القوانين المصرية التي تحد من حرية رؤوس الأموال الأجنبية، في حركتها داخل وخارج مصر، وأوجه تلك القروض وشروط توظيفها، ولعل أبرز مثل على ذلك الشروط التي فرضها البنك الدولي على نظام السادات، والتي طالبه فيها — كشرط مسبق لتقديم القروض — بإلغاء الدعم الذي تقدمه الدولة لبعض السلع الأساسية التي تستهلكها الجماهير المصرية، كالخبز والمواصلات: مما أدى الى انتفاضة ١٧ و١٨ يناير المعروفة، والتي اضطر السادات على أثرها الى اجراء تعديل في وزارته واقصاء وزير اقتصاده آنذاك.

والفرق الجوهري الآخر الذي طرأ على السياسة الاقتصادية في مصر، ابان حكم السادات، هو الدور الذي أصبح يلعبه كل من القطاعين: العام والخاص، في الاقتصاد

المصري. ففي حين كانت السياسة الاقتصادية للنظام أيام الرئيس جمال عبد الناصر، تعطي دوراً وثقلاً متزايدين للقطاع العام على حساب القطاع الخاص، فان سياسة نظام السادات كانت عكس ذلك تماماً، وتهدف في نهاية المطاف ليس الى تحجيم القطاع العام ووقف نموه وانما تهدف الى القضاء عليه، وتحويله الى قطاع خاص وبيعه للشركات الرأسمالية الأجنبية ورؤوس الأموال المصرية المرتبطة بالغرب. وأبرز مثل في هذا المجال هو ما سمي في حينه «فضيحة شركة الأدوية المصرية» التي هي ملك للقطاع العام، والتي حاولت فيها شركات الأدوية الأجنبية والسماسرة المحليون رشوة وزير الصحة المصري عام ١٩٧٨ لكي يوافق على بيعها، فقام بفضح هذا التآمر عبر أجهزة الاعلام مما اضطر السادات للتدخل شخصياً في المسألة وايقاف البيع مؤقتاً، لكنه بعد فترة وجيزة قام بنقل وزير الصحة، الذي رفض البيع الى منصب «مستشار» لرئيس الجمهورية!! لكي يتسنى بعد ذلك بيع شركة الأدوية المصرية دون فضائح، وهذا ما حصل بالفعل!!

ثانياً: على الصعيد السياسي الداخلي

لقد قام السادات بانقلاب حقيقي على السلطة السياسية التى كانت قائمة أيام عبد الناصر، صحيح أنه لم يستخدم أسلوب الانقلابات المعروفة، من حيث اشراك وحدات وقطاعات الجيش في احداث الانقلاب والوصول الى السلطة السياسية، الا أن التغييرات السياسية التي طالت مختلف رموز ومؤسسات وعلاقات النظام السابق هي التي تجعل ما قام به السادات انقلاباً فعلياً على السلطة السياسية السابقة له.

ان من أبرز الاجراءات السياسية التي اتخذها السادات كان زجه رموز النظام السابق ــ علي صبري، شعراوي جمعة، محمد فائق... الخ ــ في السجون بحجة أنهم كانوا يشكلون مراكز قوى (معارضة أو مضادة لسياساته) داخل الاتحاد الاشتراكي العربي، «حزب» نظام عبد الناصر. ان اجراءات السادات السياسية لم تتوقف عند حدود اعتقال رموز نظام عبد الناصر واقصائها عن مناصبها وزجها في السجن، ولا عند حدود تفريغ الاتحاد الاشتراكي العربي من محتواه، وانما وصلت الى حد الغاء الاتحاد الاشتراكي كلياً، واقامة حزب جديد يتناسب مع مصالح الطبقة الجديدة التي باتت تحكم داخل مصر، فجاء الحزب الديمقراطي الذي كان السادات رئيساً له.

وبالطبع، فان التغييرات التي أجراها السادات في بنية النظام الذي أقامه عبد الناصر وفي هيكليته لم تقتصر على الرموز السياسية والاتحاد الاشتراكي العربي، وانما اتسعت وامتدت لتطول مختلف المؤسسات النقابية والجماهيرية السابقة. صحيح أن السادات استطاع أن يقلب نظام عبد الناصر، الا أنه من الواضح جداً، والصحيح أيضاً، أن هذا الانقلاب لم يحدث بسهولة ويسر ودون معارضة شعبية. فقد لاقت اجراءات السادات هذه مقاومة قوية ومعارضة واسعة كانت تختلف في حجمها ومداها: من الانتفاضة الجماهيرية الكبيرة الى العزل والمعارضة السياسية والجماهيرية للنظام، من قبل القطاعات الجماهيرية والاجتماعية العريضة.

ان مجمل التغييرات والاجراءات الانقلابية التي قام بها السادات والطبقة التي يمثلها قد عكست نفسها على كافة علاقات النظام السياسية العربية والدولية. فعلى صعيد

العلاقات الدولية والسياسة الدولية، انتقل النظام من موقع عدم الانحياز والحياد الايجابي والتعاون الوطيد مع حركات التحرر وقوى السلم والاشتراكية في العالم، كما كانت قائمة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، الى موقع التحالف مع الامبريالية الأميركية ومعاداة حركات التحرر العالمي ودول المنظومة الاشتراكية، وبشكل خاص الاتحاد السوفياتي. وقد كان طرد الخبراء السوفيات الذين كانوا يقدمون المساعدات التقنية والعسكرية لمصر في نضالها الوطني والبناء الداخلي، ومن ثم التعمد في تخريب علاقات مصر بالدول الاشتراكية هما من أبرز المقدمات على التغيير في مواقع النظام وتحالفاته، داخلياً وعربياً ودولياً. فبعد ذلك بفترة وجيزة، وبعد سياسة تنويع مصادر السلاح واقامة علاقات متوازنة مع مختلف القوى، أصبحت علاقات نظام السادات تقوم بشكل أساسي وأولي مع الدول الرأسمالية والامبريالية الغربية، في الوقت نفسه الذي يتم فيه اضعاف معظم العلاقات مع الدول الاشتراكية وشلها باستثناء رومانيا والصين. وقد عبرت علاقات نظام السادات مع الغرب عن نفسها بسماح السادات باعطاء تسهيلات عسكرية كبيرة للقوات والأساطيل البحرية الأميركية، وكذلك السماح لقوات التدخل السريع الأميركية باجراء مناوراتها على الأراضي المصرية، وبمشاركة جيش النظام في هذه المناورات، كما تم تقديم قواعد للجيش الأميركي في مصر (رأس بناس).

ان هذه التطورات التي شهدتها مصر، اقتصادياً وسياسياً، والتي ذكرنا عناوين سريعة لها، لم تكن معزولة عن التطورات التي شهدتها المنطقة عموماً، بل هي مترابطة ترابطاً شديداً معها؛ ولا شك أنها شكلت مجموعة العوامل المادية الأساسية التي أدت الى توقيع اتفاقات كامب ديفيد.

فما هي أهم هذه العوامل؟

أولاً: الثروات النفطية وتأثيراتها الطبقية والاجتماعية والاقتصادية في بلدان النفط نفسها، وفي بعض البلدان العربية المحيطة، وفي المنطقة بشكل عام.

فبعد عام ١٩٧٣ بشكل خاص وارتفاع أسعار النفط، تدفقت على المنطقة العربية كميات كبيرة من الرساميل كثمن لمادة النفط. وبعملية حسابية بسيطة، سيجد الإنسان نفسه أمام مدخولات تصل الى ما يزيد عن ٢٠٠ مليار دولار كل عام.

والسؤال الآن هو: هل يمكن أن تبقى مثل هذه الثروات دون أن تحدث تأثيراتها الكبيرة على الوضع الاقتصادي والطبقي والاجتماعي في المنطقة؟

صحيح أن قسماً من هذه الثروات يتحول الى أرصدة في بنوك المراكز الامبريالية تستخدم في تطوير آلية النظام الرأسمالي وتجديد حيويته. وصحيح أيضاً أن قسماً آخر يستهلك في شراء الأسلحة، بهدف قهر الجماهير من ناحية، وتنشيط عملية عسكرة الانتاج في البلدان الرأسمالية، كأحد الحلول التي تلجأ اليها الامبريالية في مواجهة أزمتها الاقتصادية، ولكنه صحيح أيضاً أن قسماً من هذه الثروات يبقى في البلدان البترولية نفسها ويتسرب منها الى البلدان المحيطة والى المنطقة بشكل عام، ويحدث مجموعة تحولات طبقية واجتماعية واقتصادية لم يعد من الصعب ملاحظتها ورصدها.

ان تبعية العجلة الاقتصادية في بلدان النفط للعجلة الاقتصادية الرأسمالية العالمية، تجعل من بورجوازية هذه البلدان بورجوازية تابعة وغير قادرة على استثمار هذه الأموال،

لاحداث التراكمات الرأسمالية المطلوبة لخلق البنى التي تحكمها قوانين الثورة البورجوازية، وبالتالي، فهي عاجزة عن خلق دولة رأسمالية قوية. ان كل ما تستطيع أن تفعله البورجوازية في هذه البلدان هو شراء المنتجات الامبريالية واقامة مشاريع ومنشآت للخدمات، وبعض النشاطات الاقتصادية الأخرى التابعة والمتممة للانتاج الامبريالي، والتي تخدم مصلحة ذلك الانتاج ولا تقوى على استبداله أو مزاحمته. ومن هنا نجد أنفسنا أمام نمو حجم وعدد طبقة أصحاب الملايين من الكومبرادور والسماسرة والمقاولين، وهي ظاهرة أصبحت ملموسة بشكل واضح في البلدان البترولية بشكل خاص، وفي المنطقة العربية بشكل عام.

ان حجم هذه الطبقة وعددها ومستوى ثرواتها ونفوذها، وتأثيرها، قد ازداد وتضاعف كثيراً خلال السنوات الماضية. والآن أين تكمن مصلحة مثل هذه الطبقة: هل تكمن في استمرار عملية الصراع العربي ـ الصهيوني، وانتشار ظاهرة الكفاح المسلح ونمو الثورة الفلسطينية وتلاحمها مع حركة الجماهير العربية؟

ان مصلحة هذه الطبقة هي في انهاء هذا الصراع، ولعل وجهة النظر التي تقول: «ان تزاوج الثروات العربية مع التكنولوجيا الغربية والعبقرية اليهودية سيجعل من هذه المنطقة جنة على الأرض»، هذا القول يقدم الدليل الواضح على الاتجاه الذي ترى فيه هذه الطبقة ما يحمي ويؤمن ويوفر الازدهار لمصالحها. اذ أن مثل هذه «الجنة» لن تكون جنة للجماهير الفلسطينية المشردة من وطنها، ولا جنة للملايين من العمال اليمنيين والفلسطينيين والأردنيين واللبنانيين الذين يبيعون قوة عملهم في بلدان الخليج تحت أسوأ الظروف المعيشية، وانما جنة للطبقات الرجعية والبورجوازية المستسلمة وحلفائها الأميركيين والصهاينة.

ان الثروات البترولية والتطورات الطبقية الاجتماعية التي أحدثتها كانت دون شك أحد العوامل المادية التي دفعت في طريق كامب ديفيد، وفعلت فعلها في توليد هذا الوضع الجديد وهذه المرحلة الجديدة. وهنا قد يقال: ان كل الدول العربية، بما في ذلك الدول الرجعية والنفطية، قد رفضت كامب ديفيد، واشتركت في قمة بغداد، فكيف يمكن الخلط بين موقفها والموقف الذي اتخذه السادات؟ وقد يقال أيضاً: ان مصر بلد غير نفطي، وان هذه الظاهرة الطبقية الاجتماعية التي نتحدث عنها لا تتجلى في مصر، كما تجلت في دول النفط، فكيف نفسر اذاً كون السادات هو الذي سار في هذا الطريق، قبل أن تسير فيه دول عربية أخرى يفترض فيها، على ضوء هذا التحليل، أن تكون هي البادئة؟

والجواب هو: هل صحيح أن الدول العربية الرجعية رافضة لكامب ديفيد والطريق الذي يمثله؟

ان الطريق الذي شقه السادات هو، في حقيقة الأمر، الطريق الذي ترى فيه كل هذه الدول والأنظمة والقوى الاجتماعية التي تمثلها أنه يعبر عن حقيقة توجهاتها ويؤمن مصالحها، وأن سيرها في هذا الاتجاه رهن بمجيء اللحظة المناسبة التي تتمكن فيها من التعبير عن هذا الموقف. أما عن كون مصر بلداً غير نفطي، فهذا صحيح، ولكنه لا ينفي ان تكون مصر، لأسباب عديدة، أكثر بلد عربي غير نفطي تأثرت أوضاعه الطبقية بتسرب الثروات النفطية اليه. مصر السادات، تحت عنوان كونها أكبر دول المواجهة، تلقت أكبر

مقدار من المساعدات النفطية العربية. ومصر السادات، بحكم سياسة الانفتاح التي اتبعتها والقوانين الاقتصادية الجديدة التي قررتها، وبحكم مجالات الاستثمار الواسعة التي توفرها في ميدان السياحة والخدمات وبعض المجالات الأخرى، أصبحت أرضاً خصبة لتدفق الثروات النفطية عليها. وان أية دراسة للتحولات الاقتصادية اليمينية التي شهدتها مصر في عهد السادات تشير الى مدى النمو في حجم طبقة أصحاب الملايين وعددها وتأثيرها في السنوات الأخيرة. ان هذه الطبقة التي ازداد حجم مصالحها وعددها وتأثيرها، ان هذه الطبقة التي يمثلها السادات والتي نمت وترعرعت في عهده والتي تمسك اليوم بزمام السلطة في مصر، وتتحكم في مصيرها، هي دون شك أحد العوامل الدافعة في طريق كامب ديفيد، طريق التحالف الكامل مع الامبريالية وقاعدتها الصهيونية في المنطقة.

أما ما يفسر أن هذه الطبقة في مصر، والتي يمثلها السادات، كانت هي البادئة في السير في هذا الطريق وليس مثيلاتها العربيات اللواتي يفقنها في حجم الثروة، فان ذلك يعود الى أن نظام السادات، وليس سواه، كان هو المطالب ــ باعتباره نظام مواجهة يحتل العدو الصهيوني أرضه ــ باعطاء الجواب حول طبيعة علاقته مع الكيان الصهيوني. ان البلدان النفطية الأخرى والبلدان العربية الرجعية الأخرى لم تكن هي المطالبة بأن تكون البادئة في تحديد علاقتها مع الكيان الصهيوني.

يبقى بعد ذلك أن نؤكد أن الثروات النفطية وتأثيراتها في المنطقة لم تكن وحدها قادرة على احداث مثل هذا الارتداد في مصر، لولا طبيعة النظام الطبقية فيها وكون بورجوازية الدولة فيها قد عجزت عن اكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، وبدأ ارتدادها عن هذه الثورة يتضح تدريجياً بعد هزيمة حزيران (يونيو). أن الجماهير المصرية التي خرجت بعد الهزيمة بالملايين، ترفض استقالة عبد الناصر وتطالبه باستمرار الثورة، قد أشارت الى عناوين الاختيار الثوري الذي كانت تحث عبد الناصر على حسمه والسير فيه، طريق الجماهير وتعبئتها وتنظيمها وضرب أعدائها الطبقيين، طريق الصمود والإعداد والتعبئة والحشد ورفض الاستسلام، طريق العنف طريق حرب الشعب. ولكن دولة عبد الناصر ومؤسساتها وأجهزتها (بورجوازية الدولة) لم تكن قادرة على السير في هذا الطريق. وبغض النظر عن تقييمنا لعبد الناصر، كقائد تقدمي، وطنياً قومياً، وبغض النظر عن تقييمنا للإنجازات الوطنية والقومية والتقدمية التي حققها، الا أن المحتوى البورجوازي للدولة التي كان على رأسها وأجهزتها ومؤسساتها هو الذي تحكم في طبيعة الرد على الهزيمة. ومن هنا كانت مصالحة ومهادنة الرجعية المحلية، وقبول القرار ٢٤٢ ومشروع روجرز وغيرها، مستندات ارتكز عليها السادات للانتقال الى موقع التحالف الكامل مع الامبريالية وقاعدتها الصهيونية، واحداث عملية الارتداد الكاملة عن كل ما مثلته ثورة ٢٣ تموز (يوليو).

وهذا الفهم لمجرى كامب ديفيد ولأثر العامل الطبقي في شق هذا المجرى هو الذي يحصننا، ضد الكثير من الاجتهادات الخاطئة في رؤيتنا السياسية المستقبلية للأحداث في وطننا. فأثناء تعثر المفاوضات المصرية ــ الاسرائيلية، بعد زيارة السادات للقدس، وعندما طالت مباحثات كامب ديفيد بين كارتر ــ السادات ــ بيغن، وبدأت الصحف تتحدث عن

صعوبة نجاح تلك المباحثات؛ وكذلك عندما تعثرت بعد ذلك المفاوضات حول ابرام اتفاقية الصلح، كانت تظهر بعض الاجتهادات التي تقول: أن السادات سيكشف فشل هذا الطريق ويعود الى طريق جنيف والتضامن العربي. أن فهمنا الصحيح للعامل الطبقي المادي وراء نهج كامب ديفيد هو الذي مكننا من استقراء الأحداث دون أوهام، ومن الفهم السليم للتعارضات التي كانت تعرقل المباحثات، والطريقة التي ستحل بها هذه التعارضات؛ كما أن هذا الفهم للعامل الطبقي ودوره في افراز مجرى كامب ديفيد، هو الذي يمكننا من رؤية مدى جدية معارضة القوى الرجعية العربية لهذا المجرى، وهو الذي يمكننا من رؤية الطريق الذي سيسير عليه النظام الأردني عندما تحين اللحظة التي تناسب هذا النظام للتعبير عن حقيقة توجهاته.

ان عامل الثروات النفطية وتأثيراته الطبقية في مصر والمنطقة العربية، وتأثير عامل المضمون الطبقي للنظام الساداتي في عملية التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي التي تمثلها اتفاقيات كامب ديفيد، لا يشكل وحده كافة العوامل المادية والتطورات الموضوعية التي أدت الى هذه المرحلة. فهناك الى جانب هذا العامل، عامل آخر هو مجموعة التطورات الاقتصادية التي حدثت في الكيان الصهيوني في السنوات الأخيرة.

ثانياً: المتطلبات التي باتت تفرضها عملية النمو الاقتصادي داخل الكيان الصهيوني.

فقد وفر احتلال اسرائيل، عام ١٩٦٧، للضفة الغربية، وقطاع غزة وسيناء والجولان، وفر لها فرصة مؤاتية لتنمية اقتصادها الى مستوى نوعي جديد. لقد كان الاقتصاد الاسرائيلي ــ أساساً ــ متميزاً نسبياً عن اقتصاد البلدان النامية التابعة للمركز الامبريالي، بسبب مجموعة عوامل على رأسها المساعدات والاستثمارات الامبريالية والصهيونية التي كانت تستهدف دعم وتقوية اسرائيل كقاعدة عسكرية عدوانية. اذ أن قدرات اسرائيل العسكرية العدوانية، لابد لها أن تستند، في الوقت نفسه، الى قاعدة اقتصادية قوية نسبياً. ولقد لعبت مساعدات ألمانيا الاتحادية بشكل خاص، والتي قدمت لها تحت ستار «التعويضات»، دوراً في تمويل برنامج اسرائيلي تصنيعي شامل استغرق تنفيذه فترة ما بين عامي ١٩٥١ و١٩٦٦. ونتيجة ذلك شهدت الصناعة الاسرائيلية في الخمسينات حتى منتصف الستينات توسعاً كبيراً، غير أن التطور النوعي في الاقتصاد الاسرائيلي لم يحصل الا بعد عدوان عام ١٩٦٧ والفرص التي وفرتها نتائج هذا العدوان. ففي عام ١٩٦٦، أي قبل العدوان، كان الاقتصاد الاسرائيلي يمر في أزمة، وكان هناك ما يزيد عن ١٠٠ ألف عامل عاطلين عن العمل، ووصلت نسبة البطالة الى حوالى ١٠٪. أما بعد العدوان، فقد توفرت لاسرائيل مجموعة ظروف جديدة مؤاتية لنمو اقتصادها.

لقد تزايد أولاً تدفق المساعدات الامبريالية الأميركية المباشرة، تقديراً للدور الذي لعبته «اسرائيل» في ضرب قيادة عبد الناصر، وكلما ازداد اتضاح الدور العسكري العدواني الذي يستطيع أن يلعبه الكيان الصهيوني في خدمة مخططات الامبريالية في المنطقة، كلما ازدادت مساعدات أميركا لها، العسكرية والاقتصادية. وان تصريحات نيكسون وكارتر، حول حجم المساعدات التي قدمتها الادارة الأميركية في عهدهما والأرقام التي يقدمانها[١] حول هذه المساعدات، تعطي فكرة عن هذا الموضوع. ان اسرائيل وحدها

تأخذ أعلى نسبة وأعلى رقم من مجمل المساعدات الأميركية الخارجية التي تقدمها أميركا لكافة «أصدقائها» في العالم. كذلك فقد ازداد، بعد عدوان عام ١٩٦٧، استعداد صهاينة الخارج لاستثمار أموالهم داخل الكيان الصهيوني، وقد انعقد في القدس، بعد العدوان، مؤتمر صهيوني لأصحاب الملايين الصهاينة في أوروبا وأميركا للبحث في كيفية زيادة استثماراتهم داخل وطننا المحتل. غير أن العوامل الأهم تمثلت في ما وفره الاحتلال من فرص استغلال لليد العاملة العربية من ناحية، وفتح أسواق المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧ من ناحية ثانية. ان المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ تستوعب حالياً حوالى ٢٠ ٪ من صادرات اسرائيل الصناعية، كما أن اليد العاملة العربية، بما في ذلك تلك التي في المنطقة المحتلة عام ١٩٤٨، أصبحت تحتل نسبة حوالى ٥٠ ٪ في الزراعة و٣٦ ٪ في الصناعة، عندما تحسب هذه النسب على أساس الشغيلة (العمل اليدوي)؛ بالاضافة الى ما وفرته عملية احتلال الأرض من استغلال لبترول سيناء ومياه الضفة الغربية ومصادرة ما يزيد عن مليون دونم من الأرض وغيرها.

نتيجة هذا كله حقق الاقتصاد الاسرائيلي، بعد عدوان عام ١٩٦٧، نمواً لم يعرفه في السنوات السابقة. ان الاقتصاد الاسرائيلي يختلف الى حد كبير، عن اقتصاد ما يسمى ببلدان العالم الثالث التابعة للامبريالية. ان اسرائيل اليوم، من حيث معدل الدخل السنوي للفرد (٤ آلاف دولار)، ومن حيث نسبة الانتاج الصناعي الى مجمل الانتاج القومي (حوالى ٣٠ ٪)، أو من حيث حصة الصناعة من مجمل الصادرات (٨٦ ٪)، ومن حيث نسب توزيع وارداتها (٧ ٪ فقط مواد استهلاكية، ١٣ ٪ مواد استثمارية، ٨٠ ٪ مواد خام)، ومن حيث عملية التمركز الصناعي التي حصلت داخل اسرائيل خلال السبعينات، ان اسرائيل، على ضوء ذلك كله، هي اليوم أقرب الى دائرة الدول البورجوازية الصناعية. وقد لعب موضوع اليد العاملة العربية وموضوع أسواق المناطق المحتلة دوراً في الوصول الى هذا المستوى، فكيف يمكن أن نتصور، اذاً، امكانية تنازل اسرائيل عن هذه الامتيازات، وليس ذلك فقط، بل ان مستوى التطور الرأسمالي الذي وصل اليه الاقتصاد الاسرائيلي بات يتطلب مزيداً من أسواق البلدان العربية، ومزيداً من استغلال اليد العاملة العربية؛ وهذا ما يفسر اصرار اسرائيل على «تطبيع العلاقات». ان أي تتبع للمباحثات المعقدة التي دارت بين الكيان الصهيوني ونظام السادات يظهر بشكل واضح أن اسرائيل لم تكن مستعدة لأية تسوية لا تضمن لها التطبيع الكامل والسريع للعلاقات. لقد رفضت اسرائيل الاكتفاء بالتفاوض المباشر، ورفضت الاعتراف الضمني بها واعطاء ضمانات بالنسبة لحدودها، ورفضت مجرد الاعتراف السياسي فقط، وأصرت على ضرورة التطبيع الكامل للعلاقات بينها وبين النظام المصري، وها هي اليوم تتحدث عن مياه النيل وارواء النقب، وعن المشاريع الاستثمارية المشتركة في سيناء وغيرها من الموضوعات.

ان مصلحة الاقتصاد الصهيوني، لم تعد تتحمل استمرار المقاطعة الاقتصادية العربية، ولم تعد تتحمل رؤية أية قيود تحول بينها وبين مشاركتها للرجعية والبورجوازية العربية لليد العاملة العربية والأسواق العربية، وكافة الثروات البترولية والمائية العربية. ومن هنا كان لهذا العامل ــ عامل متطلبات الاقتصاد الاسرائيلي مترابطاً مع العامل

الأول — دور في شق مجرى كامب ديفيد، ودفع مرحلة كامب ديفيد الى الظهور والوجود.

ثالثاً: الازدياد الكثير الذي طرأ على أهمية المنطقة العربية في السبعينات، بالنسبة للمصالح الامبريالية والأميركية منها بشكل خاص.

كانت أهمية الشرق الأوسط تاريخياً تنبع من موقعه الجغرافي الاستراتيجي بالدرجة الأولى، ومن الممرات الدولية التي يشتمل عليها (الخليج العربي — مضيق هرمز — بحر عمان — البحر الأحمر — قناة السويس). وقد ازدادت أهميته بعد ذلك، على ضوء ثرواته النفطية الهائلة. أما اليوم، وعلى ضوء الأهمية الكبيرة جداً لعامل النفط بالنسبة لمجمل الاقتصاد الرأسمالي، بما في ذلك الاقتصاد الأميركي نفسه، فان المنطقة العربيـة قد أصبحت تشكل بالنسبة للامبريالية مسألة حياة أو موت.

ان أميركا اليوم تستهلك يومياً حوالى ٢٠ مليون برميل من النفط، وانتاجها المحلي بمستواه القائم لايوفر سوى ٥٠٪ من هذه الحاجة. وهي الآن تستـورد ٥٠٪ من حاجاتها النفطية من الخارج، والنسبة هذه تتصاعد عاماً بعد عام، رغم كافة المحاولات والاجراءات التي تعلن عنها الادارة الأميركية.

ومعروف أن قسماً كبيراً من هذه الواردات النفطية يأتي من المنطقة العربية، وبالتالي، فان أي توقف أو تعثر في عملية الاستيراد هذه يعرض الاقتصاد الأميركي نفسه الى هزات لايقوى على تحملها، وهذا مايفسر مـاورد في خطاب كـارتر السنـوي الى «الاتحاد»، عندما اعتبر تزايد اعتماد أميركا على النفـط المستورد من أهم العـوامل والمغيرات، التي تكمن وراء الحالة الهستيرية التي عبر عنها الخطاب، وأهمية النفط بعد ذلك لاتقف عند هذه الحدود. ذلك أن الأموال التي تحصل عليها الدول النفطية، كثمن للنفط، تصبح عاملاً مؤثراً بالنسبة للدول الامبريالية وأميركا بشكل خاص، على الصعيدين التجاري والمالي، ومن هنا اعتبار أميركا أن المنطقة تدخل ضمن اطار المجال الحيوي للأمن الأميركي. فهل من الممكن بعد كل هذا أن تبقى مثل هذه المنطقة الحيوية بالنسبة للأمن الأميركي نفسه دون كامب ديفيد؟ دون تحالف أمبريالي — صهيوني — رجعي يضمن كل هذه المصالح؟

في خطاب ألقاه ساوندرز، وكيل وزارة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط، في آذار (مارس) ١٩٧٩، في ولاية ميسوري، أمام مؤتمر حول الشرق الأوسط، ورد مايلي: «لقد كان الشرق الأوسط لسنوات طويلة يعتبر، أساساً، مفترق طرق استراتيجي، وبمثابة جسر يربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، وانه يشكل شريان الحياة للامبراطورية البريطانية. ثم اتخذت المنطقة في الخمسينات والستينات أهمية جديدة، بسبب النفط الذي تزود به المنطقة حلفاءنا في حلف شمال الأطلسي واليابان، وبسبب أهمية تركيا وايران في تطويق التوسع السوفياتي جنوباً، من أجل ذلك النفط. وحتى خلال تلك السنوات لم يكن يبدو أن للشرق الأوسط أهمية مهيمنة مباشرة على الولايات المتحدة ذاتها وكنا لانزال حينذاك نستطيع الخيار، في أن نقف خطوة الى الوراء دون التغلغل المباشر في مشاكل الشرق الأوسط. هذه الحالة قد تغيرت بشكل ملحوظ في السبعينات».

وفي مكان آخر من الخطاب نفسه، يقول ساندرز:

«ومن الناحية الاقتصادية، يعتبر الشرق الأوسط من الأسواق العالمية التي يزداد

نموها بسرعة أكثر من غيره، ولنا مصلحة جلية في تنمية التجارة، مما يساعد على التعويض عن تكاليف النفط، بالاضافة لذلك فان دول الشرق الأوسط، قادرة أيضاً، بما تملكه من رساميل كبيرة، على التأثير في الاستقرار الاقتصادي العالمي».

ويتحدث «ساوندرز»، وهو من أبرز الخبراء الأميركيين في الشرق الأوسط في تقريره المقدم الى الكونغرس الأميركي، في حزيران (يونيو) ١٩٧٨، عن سياسة أميركا في الشرق الأوسط، كما يتحدث بالأرقام، عن حجم المصالح الامبريالية الأميركية في المنطقة، فيذكر أن واردات أميركا النفطية عام ١٩٧٧ شكلت ٢٢٪ من مجمل استهلاك أميركا المحلي (ومعروف أن هذه الأرقام تزداد عاماً بعد عام). وهو يذكر أيضاً أن الزيادة السريعة في الفائض القابل للاستثمار الذي تملكه الحكومات العربية هو ١٤٠ مليار دولار تقريباً، وأن صادرات عام ١٩٧٣ شكلت ٥٪ من مجمل الصادرات الأميركية. وبحلول عام ١٩٧٧ قفزت المبيعات الأميركية للشرق الأوسط الى ١٢٣٠٠ مليون دولار، وشكلت أكثر من ١٠٪ من مجمل الصادرات. اضافة لما ذكر، فان ما يزيد عن ٩٠ ألف أميركي يعملون في المنطقة.

هذا هو حجم التطور في طبيعة المصالح الامبريالية في المنطقة ونوعيتها خلال السنوات الماضية. ومن الطبيعي أن يعكس هذا التطور نفسه على السياسات الامبريالية ووسائلها في تنفيذ حماية هذه السياسات وتطبيقها.

هذه التطورات الاقتصادية الثلاثة، التي حصلت في المنطقة العربية في الفترة الأخيرة: التطورات الطبقية التي تناولت طبيعة السلطة في مصر وطبيعة البورجوازية بوجه عام، والتطورات الاقتصادية في الكيان الصهيوني، ثم التطورات في حجم المصالح الاقتصادية للامبريالية، والأميركية منها بشكل خاص، في المنطقة، كان من الطبيعي أن تتلاقى في سياسة جديدة، سياسة كامب ديفيد. سياسة التحالف الثلاثي بين هذه القوى الثلاث، لضمان بقاء مصالحها الاقتصادية ونموها وتطورها.

لقد كان استمرار الصراع العربي ـ الصهيوني، يشكل من كافة الزوايا خطراً يهدد مصالح هذه القوى الثلاث، ومصالح الامبريالية الأميركية بوجه خاص، فبالنسبة لاسرائيل، يشكل الصراع واستمراره مانعاً يحول دون تمددها اقتصادياً في المنطقة، لتشارك في نهب خيراتها، وتستغل كافة الفرص التي توفرها أسواقها. وبالنسبة للرجعية العربية، فان استمرار الصراع يهدد بفك تحالفها الطبيعي مع الامبريالية، وينمي قوى الجماهير وتحالفاتها مع قوى الاشتراكية والتحرر. وبالنسبة للامبريالية، والأميركية منها بشكل خاص، فان استمرار الصراع يمثل صراعاً بين قواعدها في المنطقة، وبين قاعدتها الصهيونية، وقاعدتها المتمثلة في الرجعية العربية، في الوقت الذي باتت مصالحها تتطلب توجيه هذه القواعد، نحو الخطر الذي يهدد مصالحها من قبل الجماهير وقواها التقدمية، والقوى الاشتراكية التي تساندها.

ان اتفاقيات كامب ديفيد هي في حقيقة الأمر، التعبير السياسي عن تلاقي هذه المصالح: مصالح الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية. ومن الطبيعي أن تكون هذه الاتفاقيات خطوة ممهدة لتعاون أو تحالف عسكري، هدفه حماية هذه المصالح بالقوة، ضد حركة الجماهير وقوى التغيير في المنطقة. أما أن تستمر التعارضات بين الكيان

الصهيوني والرجعية العربية التي يمثلها السادات، لفترة من الوقت، فهذا أمر طبيعي، ولا يغير، بأي شكل من الأشكال، من صحة هذا التحليل. ان التحالف يعني تلاقياً للمصالح، وليس تطابقاً كاملاً لها. ان الكيان الصهيوني يسعى لكي يبقى هو الحليف المفضل للامبريالية في المنطقة لأن حصته من المغانم تتناسب مع الدور الذي يؤديه، والامبريالية الأميركية التي تدرك خصوصية هذا الحليف ومميزاته وخصائصه وقدراته، تدرك في الوقت نفسه، أن للرجعية العربية أيضاً دوراً خاصاً، لا يستطيع الكيان الصهيوني أن يقوم به. ان الامبريالية الأميركية التي تدرك أن اسرائيل تشكل مجتمعاً استيطانياً مرتبطاً مصيرياً بتحالفه معها، وغير معرض في المدى المنظور لتغييرات ثورية من الداخل يمكن أن تحصل في مصر أو في غيرها من البلدان العربية كما حصل في ايران، تدرك، في الوقت نفسه، أن الدور الذي تستطيع أن تقوم به قوات النظام المصري في حماية نظام نميري أو قابوس أو أي بلد عربي أو «اسلامي» آخر، لا يتوفر دائماً للكيان الصهيوني أن يقوم به مباشرة. ان ذلك هو الذي يفسر تسابق الكيان الصهيوني من ناحية، والنظام المصري من ناحية ثانية، على كسب ود الولايات المتحدة، وهو الذي يفسر ترحيب بيغن بتواجد القوات الأميركية في اسرائيل، ودعوته لمثل هذه القوات، وهو الذي يفسر، في الوقت نفسه، احتجاج الكيان الصهيوني على تقديم أسلحة أميركية للنظام المصري، الا ضمن حدود معينة، وهو الذي يفسر الأخبار والتصريحات التي تعبر عن عدم توافر تطابق تام بين المصالح الصهيونية ومصالح الرجعية العربية، كما يفسر، في الوقت نفسه، مواقف الامبريالية من هذه التعارضات، حيث تتخذ الولايات المتحدة دور الضابط لهذه التعارضات وحلها لمصلحة التحالف المشترك بين هذه القوى، مع المحافظة على اعطاء الأولوية والأفضلية لصالح الكيان الصهيوني، باعتباره القاعدة الامبريالية الاستراتيجية والأكثر ضمانة، بحكم الطبيعة الاستيطانية للمجتمع الصهيوني، وارتباط منشئه التاريخي بالمصالح المشتركة مع الامبريالية.

هذه هي، بشكل عام، الأرضية التحليلية العامة للمجرى الجديد الذي مثلته اتفاقيات كامب ديفيد، والمرحلة الجديدة التي انبثقت عن هذه الاتفاقيات. ان ظاهرة نوعية جديدة، من نوع انتقال نظام عربي رسمي الى موقع الاعتراف العلني والمصالحة العلنية والتحالف العلني مع الغزوة الصهيونية والكيان الصهيوني، وهي ظاهرة تحدث لأول مرة في تاريخ الصراع العربي ــ الصهيوني، لا يمكن أن تتم صدفة أو نتيجة نزوة حاكم. لقد عرفت المنطقة العربية حكاماً وملوكاً ورؤساء لا يقلون في قدرتهم على تحدي ارادة ومشاعر شعوبهم، عن السادات، مع ذلك، فاننا اذا استثنينا تصريح بورقيبة عام ١٩٦٦ حول «الخطأ» الذي وقع فيه العرب، عندما رفضوا القبول بتقسيم فلسطين!! لا نجد حاكماً عربياً واحداً، منذ أن كانت الغزوة الصهيونية، ومنذ أن قام الكيان الصهيوني، نادى أو تصرف على أساس الاعتراف أو القبول والتعايش والمصالحة والتعاون والتحالف مع الكيان الصهيوني بصورة علنية. صحيح أن الرجعية العربية قد عجزت عن التصدي للصهيونية عام ١٩٤٨، وصحيح كذلك أن بعض أطراف الرجعية العربية كانت تتآمر سراً مع الامبريالية، وأحياناً مع الصهيونية، ضد شعب فلسطين،

وصحيح كذلك أن الملك حسين قد طلب ــ من خلال أميركا ــ مساعدة العدو الصهيوني له في حربه ضد المقاومة عام ١٩٧٠، ولكن كافة هذه الأحداث والمواقف لا تصل الى المستوى الذي تمثله اتفاقيات كامب ديفيد، مستوى التفاوض المباشر والاعتراف الرسمي العلني، والصلح الموثق، والتحالف والتعاون مع الكيان الصهيوني.

ان الظروف والمستجدات والتطورات المادية والاقتصادية، التي أتينا على ذكرها، هي وحدها التي تفسر هذه الظاهرة والمرحلة التي تمثلها. لقد شكلت هذه العوامل الثلاثة قوة دافعة في طريق كامب ديفيد. ان التطورات والمصالح الاقتصادية تشكل، دائماً، قوة هامة وكبيرة تدفع الأمور باتجاه الطريق الذي يؤمن نموها وضمان مصالحها. تبقى، بعد ذلك، ضرورة التأكيد أن التغيرات الثورية التي حصلت على الصعيد العالمي، وتتالي انتصارات معسكر الاشتراكية والتحرر في العالم، والنجاحات التي حققتها خلال فترة السبعينات بشكل خاص. كل ذلك شكل، بالاضافة الى العوامل السابقة، دافعاً لقوى الامبريالية والصهيونية والرجعية على السير في هذا الطريق، خوفاً على مصالحها من رياح التغيير التي تهب اليوم على مختلف بقاع الأرض. وقد ظهر أمام العالم، بوضوح، كيف أن انهيار نظام الشاه وانتصار الثـورة الايرانيـة، لعب دور المحفّز والمسـرّع لإنجاز اتفاقيات كامب ديفيد. اذ أنه بعد ذلك الانتصار، اضطر كارتر أن يحضر الى المنطقة بنفسه، ويقضي فيها أياماً يتجول بين القاهرة وتل ــ أبيب لكي يضع أصحاب السلطة في هذين البلدين، أمام الأخطار التي باتت تحيط بمصالحهم في المنطقة، ويذلل التعارضات التي كانت تعترض، في ذلك الوقت، انجاز معاهدة الصلح الخيانية بين البلدين. ولقد اشتدت عدوانية الامبريالية الأميركية، في السنوات الأخيرة بشكل عام، وتبلورت وتزايدت نشاطاتها العدوانية في منطقة المحيط الهندي، ومنطقة الخليج بعد سقوط الشاه، ومن هنا تشكل اتفاقيات كامب ديفيد، على هذا الصعيد، احدى ترجمات السياسة العدوانية في منطقتنا العربية.

هذا على صعيد العوامل المادية الموضوعية التي تفسر مجرى كامب ديفيد، مجرى التحالف الرسمي العلني السافر بين الامبريالية والصهيونيـة والرجعية وأقصى يمـين البورجوازية العربية. أما على صعيد العوامل الذاتية، فلا شك أن الأزمة التي تعيشها حركة التحرر الوطني العربية، ومن ضمنها حركة الثورة المصرية، تشكل العامل الذاتي الأساسي الذي ساهم بدوره في بروز هذه المرحلة الجديدة، فالظروف الموضوعية العامة على الصعيد العالمي توفر فرصة انتصار لحركة الشعوب، فيما لو كانت حركة التحرر الوطني العربية ببنيتها القيادية الطبقية وبُنيتها الايديـولوجية، وببـرنامجهـا السياسي ووسائل كفاحها، بمستوى القدرة على تعبئة طاقـات الجماهـير وامكانيـاتها وقـدراتها النضالية الكبيرة.

اعدام السادات

في السادس من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨١، نفذت مجموعة من أبناء مصر الشرفاء حكم الشعب في السادات؛ حيث تولى حسني مبارك رئاسة الجمهورية، بما أنه كان يحتل موقع نائب الرئيس.

ما الذي حدث منذ ذلك التاريخ؟ هل أدى اعدام السادات الى تغيير نهج النظام الحاكم في مصر؛ أم أن النظام سار على ذات النهج بثبات واضح؟ هل الامبريالية الأميركية أظهرت اهتماماً أكبر، أم اهتماماً أقل، في متابعة نهج كامب ديفيد بعد مقتل السادات؟

الوقائع المادية الملموسة واليومية، تشير بشكل واضح، الى أن نهج كامب ديفيد، نهج ثابت بالنسبة للأطراف التي وقعت عليه، وهي متحمسة للاستمرار فيه حتى نهاياته، وأكثر من ذلك، فانها تبذل جهوداً متصلة من أجل تعميمه على المنطقة بكاملها.

فقد حدد التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بوضوح وعمق كبيرين، أن نهج كامب ديفيد، ليس نهجاً فردياً ساداتياً. ان السادات كان على رأس الطبقة الحاكمة التي وجدت أن سياسة كامب ديفيد تستجيب لمصالحها المتلاقية مع المصالح الامبريالية والصهيونية.

وكذلك التصريحات السياسية التي صدرت عن حسني مبارك، عقب توليه لمسؤولياته كرئيس للجمهورية، والتي تؤكد الالتزام بمتابعة نهج كامب ديفيد، عبرت، بوضوح هي الأخرى، عن الأساس الاقتصادي لاتفاقيات كامب ديفيد، وقطعت كل الشك باليقين أن السادات كان فرداً في طبقة قادت مصر الى الاستسلام للعدو الصهيوني، من خلال الاتفاقات التي أبرمت.

ولم تقتصر التصريحات السياسية التي تؤكد التزام نهج كامب ديفيد من قبل الرئيس المصري الجديد، فهناك عشرات التصريحات المنسوبة الى المسؤولين المصريين في مستويات عديدة، تؤكد هذه الحقيقة وهذا الاتجاه. ولم تقف الأمور عند حد الاعلان الرسمي في كل المناسبات عن التزام أركان النظام المصري بالاتفاقات وباستمرار تنفيذها، والعمل من أجل استكمالها؛ بل ان تصريحات هؤلاء تناولت التأكيد أن كل ما يمكن أن يحدث من تضامن عربي أو غيره، سيكون مرتبطاً باتفاقيات كامب ديفيد، وثبات هذه الاتفاقيات.

فالرئيس مبارك أكد أن مشاركة مصر في مؤتمرات القمة العربية القادمة يرتبط بمبادرة من جانب العرب أنفسهم، كونهم هم الذين بادروا الى قطع العلاقات مع مصر. وأن القبول بالعودة الى التضامن العربي، لا يعني التخلي عن كامب ديفيد.

ومصطفى خليل، رئيس الوزراء المصري السابق، ونائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر، يقول بوضوح كامل: «ان مصر لن تعيد بعد ٢٥ نيسان (أبريل) المقبل [موعد الانسحاب الاسرائيلي النهائي من سيناء] علاقاتها مع الدول العربية في مقابل الغاء الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي، أو تعديله، أو المساس باقامة علاقات طبيعية مع اسرائيل».

وفي سبيل تأكيد حسن نوايا النظام المصري، تجاه الكيان الصهيوني، أكد مبارك نفسه، أن مصر لن تحارب مع سوريا، وأنها لن تعود لمحاربة اسرائيل، بأي شكل... وفي الوقت نفسه، يسعى مبارك لاستمالة القوى الوطنية المصرية، وبشكل خاص ممثلي البورجوازية الوطنية، والتيارات الليبرالية في هذه الحركة، بهدف توسيع قاعدته السياسية، ومن أجل هذا اتخذ عدداً من الاجراءات لتحسين صورته أمام هذه القوى.

ومسؤولية القوى الوطنية، وبشكل خاص الجذرية منها، التنبه لعملية الخداع هذه.

أما بالنسبة للشق الثاني من اتفاقات كامب ديفيد، والمتعلق بمشروع الحكم الذاتي، وما يقال عن خلافات في وجهات النظر المصرية ـ الصهيونية، فان تقديرنا هو أن هذه الخلافات لن تصل الى مستوى يهدد اتفاقات كامب ديفيد من أساسها. ان النظام المصري في محادثات الحكم الذاتي، من خلال اظهار بعض التصلب، واظهار تمسكه بفهمه الخاص للحكم الذاتي، كما حددته اتفاقات كامب ديفيد، يسعى الى التزام صهيوني بتطبيق الشق الفلسطيني من الاتفاقات المبرمة بين الجانبين، والذي سيقود، من وجهة نظر النظام المصري، الى حق تقرير المصير، واقامة نوع من الكيان الفلسطيني المستقل شكلاً عن الكيان الصهيوني.

وهذا النظام المصري الذي واجه، على المستوى الدولي، مواقف تقول: ان اتفاقات كامب ديفيد، لم تعالج الموضوع الفلسطيني الذي يعتبر جوهر أزمة الشرق الأوسط، كان ولا يزال يحاول تطبيق مفهومه لاتفاقات كامب ديفيد في شقها الفلسطيني، ليستطيع الدفاع محلياً وعربياً ودولياً عن الصفقة التي أبرمها. وهو لا يزال يتمسك بتطبيق الحكم الذاتي على الأرض والسكان، وباعطاء صلاحيات كبيرة للمجلس الاداري المنتخب، بما في ذلك الصلاحيات الأمنية، وعقد الاتفاقات الخارجية، ومشاركة سكان القدس في انتخابات المجلس الاداري، الخ...

ولكن المباحثات التي دارت بين الطرفين، وبمشاركة أمبريالية أميركية، أظهرت حتى الآن أن العدو الصهيوني يتملص من الالتزام بالحد الأدنى الذي أقرته اتفاقات كامب ديفيد. وفي كل مرة علّق فيها الجانب المصري الاجتماعات لممارسة الضغط، كان يضطر ليعود مرة أخرى اليها، مقدّماً المزيد من التنازلات لصالح وجهة النظر الصهيونية.

في ضوء هذه الصورة، يبدو واضحاً أن مجرى كامب ديفيد، في جوهره، لن يتأثر بمقتل السادات، وبتولي حسني مبارك رئاسة الجمهورية، ولكن هل يعني ذلك أن حسني مبارك سيلتزم تفاصيل سياسة السادات على كافة الأصعدة والمستويات، وأنه لن يجري أية تغييرات تذكر؟؟

ان الفترة التي انقضت على تسلم حسني مبارك مسؤولياته، على الرغم من قصرها، تشير الى أن هناك ثمة تغييرات محدودة، تتمثل في موقف النظام المصري من الاتحاد السوفياتي، حيث لهجة العداء أخف مما كانت عليه في عهد السادات، وحيث تشير التطورات الى بداية الاتجاه نحو اعادة تطبيع العلاقات بين البلدين، وامكانية الاستعانة بالخبراء السوفيات في بعض المجالات الاقتصادية، التي تأثر انتاجها بسبب طرد الخبراء السوفيات منها في عهد السادات.

واضافة الى ذلك، فقد بدا واضحاً أن حسني مبارك، ليس متحمساً، لأن يؤدي دوراً عسكرياً مباشراً في خدمة الأهداف الامبريالية الأميركية في المنطقة وفي أفريقيا، كما كان الأمر في عهد السادات. فقد مارس حسني مبارك سياسة غير متشنجة تجاه ليبيا، حيث أوضح مرات عديدة، أنه لا يفكر بمهاجمة ليبيا، الخ...

وبالنسبة لعلاقات مصر مع الدول العربية، فقد أصدر حسني مبارك تعليماته الواضحة لأجهزة الإعلام المصرية، بالتوقف عن التهجم على الأنظمة العربية، وعدم الرد

على تهجمها على النظام المصري عندما يحدث ذلك. كما أن تصريحاته تؤكد رغبة النظام المصري في العودة الى سياسات التضامن العربي.

وعلى المستوى الداخلي، مارس حسني مبارك سياسة اتسمت، في طابعها العام، بالاعتدال ازاء قوى المعارضة الوطنية والتقدمية والدينية، وبداية خطوات للتصدي للفساد في أجهزة السلطة، وللمستفيدين من المراكز التي يستغلها البعض، منذ أيام السادات.

فلم يمض وقت طويل على تحمله لمسؤولياته، حتى بدأ بالافراج عن المعتقلين السياسيين من مختلف الاتجاهات، الذين زج بهم السادات في السجون، كما التقى المسؤولين في الأحزاب السياسية، وناقشهم في شؤون البلاد وشجونها. وبعبارة أخرى، فانه يسير باتجاه انتهاج سياسة ليبرالية مخادعة، أولوياتها ترتيب الوضع الداخلي، مما يعزز نظامه ويقلص نفوذ مراكز القوى الأخرى.

كيف نقيّم هذه السياسة؟ أن التطورات تشير الى أن هناك ثمة تغييرات في سياسة النظام القائم، ولكنها لا تصل الى مستوى تغييرات ذات طبيعة جوهرية. فالنظام الحاكم مثلاً، سيستمر في ابداء رغبة واستعداد للعودة الى سياسة التضامن العربي، شريطة عدم مطالبته بالغاء اتفاقات كامب ديفيد.

في ضوء ذلك، لا نعتقد أن هناك أي شيء جديد، يدعو الى تبديل المواقف السياسية من نظام حسني مبارك.

ان المعايير الحقيقية، والثوابت الرئيسية التي على أساسها يمكن تحديد موقع النظام المصري، وموقع أي نظام عربي آخر، من القضايا الوطنية والقومية، أصبحت معروفة وواضحة، ويمكن اجمالها سريعاً بما يلي:

(١) الموقف من الكيان الصهيوني الاستيطاني العنصري بصفته قاعدة متقدمة للامبريالية في الوطن العربي، هدفها القضاء على كل ما هو وطني وتقدمي فيه وابقاؤه ملحقاً وتابعاً للامبريالية.

(٢) الموقف من الامبريالية العالمية وزعيمتها الولايات المتحدة الأميركية، باعتبارها العدو الرئيسي للجماهير العربية وقواها الوطنية والتقدمية.

(٣) الموقف من القوى والأنظمة العربية المرتبطة بالمصالح الامبريالية، والتي تدور في فلكها وتحقق أهدافها وسياستها في المنطقة.

(٤) الموقف من قوى وحركات التحرر العالمي والمنظومة الاشتراكية، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي، الحليف والسند الأساسي للشعوب المضطهدة وحركات تحررها الوطني.

ان موقف النظام المصري من هذه الثوابت لم يختلف في عهد حسني مبارك عما كان عليه في عهد السادات، وبالتالي، فان أي حديث عن أي تغيير يجري في سياسة النظام المصري، ولا يطول هذه الأسس، يبقى حديثاً عن تغيير محصور في القشور، ولا يصل الى اللب. وبالطبع فان هذا ينطبق على فترة ما بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، تماماً مثلما ينطبق على الفترة التي سبقتها، أو أية فترة أخرى.

اننا اليوم نرى ونسمع النظام المصري يعلن أكثر من مرة وعلى لسان حسني مبارك نفسه: أن موقف النظام المصري مع الكيان الصهيوني وعلاقاته معه سوف تبقى بعد

الانسحاب على ما كانت عليه قبل هذا التاريخ، وانه سيبقى متمسكاً باتفاقيات كامب ديفيد ونتائجها. وبكلام آخر، فان النظام المصري، وعلى رأسه حسني مبارك، سوف يبقى متمسكاً بتحالفه مع الكيان الصهيوني، وسوف يبقي سفارة اسرائيل مفتوحة في القاهرة، وان هذا النظام المصري، وكما قال حسني مبارك، سيلعب دور الوسيط «لانهاء حالة العداء» بين الكيان الصهيوني وبقية الدول العربية!!!

هذا هو موقع النظام المصري، بناء على الثابت الأول الذي يتم على أساسه تحديد موقع أي نظام عربي.

أما بالنسبة لعلاقة النظام المصري مع الامبريالية العالمية وزعيمتها الولايات المتحدة الأميركية، فان موقف هذا النظام يتجلى في الأحاديث المتكررة عن ابقاء هذه العلاقة في أحسن مستوى، وفي السماح لقوات التدخل السريع الأميركية بالتواجد في قواعد أميركية مقامة على الأرض المصرية، وفي استعداد النظام المصري، على لسان وزير دفاعه أبوغزالة، لتشكيل قوة عسكرية مصرية بهدف حماية المصالح الأميركية في دول الخليج العربي، لأن الاعتماد في ذلك على قوات التدخل السريع الأميركية سيكون صعباً ومكلفاً للادارة الأميركية، حيث أن كلفة الجندي الأميركي الواحد من هذه القوات تبلغ ١٥٠ ألف دولار أميركي في الشهر، كما قال أبوغزالة نفسه!!

على المستوى العربي يبدو واضحاً أن النظام المصري، بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، يحاول توثيق وتعميق علاقاته مع الأنظمة العربية الدكتاتورية والرجعية... وعلى الصعيد المصري الداخلي، فان سياسة النظام بعد ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٨٢، كما كانت قبله، سياسياً واقتصادياً. فهي سياسة الانفتاح الاقتصادي، وسياسة التضييق على القوى الوطنية المصرية، ومنعها من التعبير عن نفسها بحجة أنها شيوعية وملحدة أحياناً، وبحجة أنها مخربة أحياناً أخرى. صحيح أن حسني مبارك أطلق سراح العديد من الرموز الوطنية المصرية التي زج بها السادات في المعتقلات بدون مبرر، لكن الصحيح أيضاً أن هذه القوى، وهي خارج السجن، لم يتم لها التعبير عن نفسها وممارسة دورها، أكثر مما كانت تمارسه وهي داخل السجن، وأن اخراجها من السجن أتى للتخلص من الاحراج الذي تسببه للنظام، فيما لو بقيت داخل السجن.

أما بالنسبة للموقف من الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية وحركات التحرر العالمي، فان شيئاً جوهرياً لم يتغير. ان الدور الرئيسي للاتحاد السوفياتي في مجرى النضال ضد الامبريالية، والمساعدة الهامة التي يسديها للشعوب المناضلة من أجل الحصول على استقلالها الكامل عن الامبريالية العالمية، أصبحت حقيقة موضوعية لا يمكن تجاهلها أو التقليل من أهميتها؛ بحيث أصبح من الصعب جداً، ان لم يكن من المستحيل، على حركات التحرر أن تنجز استقلالها الوطني وتحررها الاجتماعي والمحافظة عليهما، دون دعم ومساندة الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية، والشواهد على ذلك كثيرة، ولا تحتاج الى تكرار. فما هي علاقة النظام المصري بالاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية، في عهد مبارك وبعد ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٨٢؟ صحيح أن علاقات النظام المصري مع الاتحاد السوفياتي في عهد مبارك، لم تتميز بالحدة والعداء اللذين كانت تتميز بهما في عهد السادات وبرغبة النظام نفسه، الا أن هذه العلاقات لم تطرأ

عليها تغييرات يمكن أن نقول انها غيرت جوهرها، رغم حديث مبارك عن رغبته في اقامة علاقات «طبيعية» مع الاتحاد السوفياتي، واعادته لبعض الخبراء الصناعيين السوفيات الذين الحق الاستغناء عنهم، في عهد السادات، ضرراً فادحاً بصناعات أساسية وهامة في الاقتصاد المصري وبخاصة تلك التي أقيمت في عهد الرئيس جمال عبد الناصر بمساعدة سوفياتية. باختصار، ان مبارك يريد لعلاقاته مع الاتحاد السوفياتي أن تكون من نوع علاقاته مع أية دولة صغيرة، أو جزيرة بعيدة موجودة على خارطة العالم! متجاهلاً ما للاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية من دور رئيسي، وثقل هام في السياسة العالمية.

عودة النظام المصري الى حظيرة التضامن العربي

ان الحلقة المركزية في التحركات المصرية والرجعية العربية تتركز الآن حول كيفية اعادة النظام المصري الى حظيرة التضامن العربي. ولاشك أن هذه العودة يجري التخطيط لها، على أكثر من مستوى وصعيد. فالنظام المصري بقيادة حسني مبارك مستنداً الى الانسحاب الصهيوني من سيناء، والى بعض التغييرات الشكلية في سياساته الداخلية والعربية والدولية، والى تصلبه الذي يبديه في محادثات الحكم الذاتي، واستعداداته لمساندة بلدان الخليج عسكرياً ضد خطر ايراني مزعوم، يحاول النفاذ الى الساحة العربية ومعه كل علاقاته واتفاقياته.

والأنظمة الرجعية العربية التي وقفت، شكلاً ولفظاً، ضد اتفاقات كامب ديفيد بعد توقيعها، وفي قمة بغداد، تحاول هي الأخرى أن تجمِّل وجه النظام المصري بعد مقتل السادات، تمهيداً لإعادته الى الحظيرة. وهي الآن تحاول، استناداً الى الانسحاب الصهيوني من سيناء، ان تسرع الخطى باتجاه اعادته.

ان «التصلب» الشكلي الذي يبديه النظام، بعد موت السادات، في موضوع محادثات الحكم الذاتي، ورفضه اجراء تلك المحادثات في القدس المحتلة، وأنه لايستطيع أن يقرر شيئاً نيابة عن الفلسطينيين، ماهو إلا من قبيل محاولات تحسين صورة النظام، واظهاره بمظهر غير الخاضع للإرادة الامبريالية وارادة الكيان الصهيوني، كوسيلة لتسلل النظام الى الساحة العربية.

ومن الجدير بالذكر أن هذا التصلب الشكلي ليس بعيداً عن اتفاق تكتيكي، بين نظام حسني مبارك والأنظمة الرجعية العربية التي أثارت ضجة اعلامية واسعة النطاق حول «الانسحاب» الصهيوني من سيناء؛ وذلك في محاولة لتصوير المشكلة وكأنها الانسحاب من سيناء فقط، وليس في الموقف من الكيان الصهيوني، واتفاقيات كامب ديفيد، والقوات الأميركية، والقواعد الأميركية على الأراضي المصرية.

ان محاولات اخفاء حقيقة النظام، خدمة للأهداف والمصالح الامبريالية والصهيونية والرجعية، تهدف الى تعميم فكرة وجوهر كامب ديفيد على المنطقة العربية.

وبالطبع فان فصول «التهليل» للانسحاب الصهيوني من سيناء لم تنته عند حدود «برقيات التهنئة» الى حسني مبارك، وانما استمرت الأمور وهي تتلاحق بسرعة. فها نحن نرى ونسمع أن السلطان قابوس، حاكم عُمان، يزور القاهرة، ثم ينتقل بعدها الى عمّان «ليتباحث» مع الملك حسين في ما تم التوصل اليه مع مبارك.

ان النظام المصري، ومعه الأنظمة العربية الرجعية الأخرى، يحاولون التوصل الى تعميم جوهر وأهداف تحالف كامب ديفيد وتوسيع نطاقه، من خلال بوابتين رئيسيتين هما: الحرب الدائرة في الخليج، بين العراق وايران، وكذلك «الخطر الشيوعي» المزعوم الذي «يتهدد» دول الخليج. لقد أعلن النظام المصري، أن دخول القوات الايرانية الى الأراضي العربية العراقية هو أمر خطير جداً لا يمكن السكوت عليه، ويتطلب ارسال قوات النظام المصري لتدافع عن «شرف» العرب هناك، مثلما فعل الملك حسين. لقد تناسى النظامان المصري والأردني قواعد قوات التدخل السريع في الأراضي المصرية، كما تناسيا احتلال الجيش الصهيوني لفلسطين، والجولان، وقسم من جنوب لبنان.

ان النظام المصري «بعد» ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٨٢، لم يجد أي سبب يدفعه لاتخاذ موقف، ولو لفظي «يدين» الإغارات الصهيونية على لبنان، وامتنع مرة أخرى عن التصويت على مشروع في الأمم المتحدة يدين الكيان الصهيوني، ويطالب باتخاذ عقوبات بحقه، نتيجة إغاراته الوحشية المتكررة على لبنان.

ان هذا الكلام لا يعني أننا نتوقع من نظام حسني مبارك مواقف غير المواقف التي يتخذها، أو سياسات غير السياسات التي يتبعها. كما أننا لا نتوقع من ذلك النظام ــ طالما لم تطرأ تغييرات على جوهره، تحدثها الجماهير المصرية وقواها الوطنية ــ لا نتوقع منه أية مواقف مختلفة في جوهرها عن مواقف النظام الحالية والسابقة. أي دور يمكن أن يلعبه النظام المصري المتمسك باتفاقيات كامب ديفيد؟! أي دور يمكن أن يلعبه النظام المصري الذي يصر على أن أية علاقة له مع الدول العربية لن تكون على حساب العلاقات مع الكيان الصهيوني؟! ثم أي دور يمكن أن يلعبه نظام مبارك وهو يبقي سفارة الكيان الصهيوني مفتوحة في القاهرة؟! وأي دور يمكن أن يلعبه ذلك وقوات التدخل السريع الأميركية ترابط في مصر؟!

ان نظاماً كهذا لا يستطيع ان يلعب أي دور خارج عن اطار خدمة المصالح الامبريالية العالمية ومصالح اطراف كامب ديفيد، ان نظاماً كهذا لا يستطيع ان يلعب غير دور الوسيط والمساعد لجر انظمة عربية أخرى إلى حلف كامب ديفيد، ومن الواضح أن العامل الأساسي في هذه النقطة ليس دور النظام المصري، وانما استعداد الأطراف الرجعية العربية الأخرى للاعتراف بالكيان الصهيوني والتحالف المباشر معه ورغبتها في ذلك، لكنها ترغب أيضاً في استخدام النظام المصري، كغطاء لها في ذلك.

ومن الجدير بالذكر، أن المحاولات لإعادة نظام مبارك، ومعه اتفاقاته، الى حظيرة «التضامن الرسمي العربي»، ستترافق مع تصعيد الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية ضد القوى الوطنية والتقدمية العربية، وضد بلدان الصمود والتصدي. فمن الطبيعي أن لا تكتفي الامبريالية الأميركية وحلفاؤها الرجعيون بالتهليل والترويج لعودة نظام مبارك الى «الصف العربي» و«التضامن العربي»، أو بالدعوة الى اجتماعات، بقصد اعادة العلاقات الرسمية مع النظام المصري، دون التخلي عن اتفاقيات كامب ديفيد.

ان المخطط الامبريالي الرجعي سيسير باتجاه تكثيف الضربات العسكرية ضد القوى والأنظمة العربية التي ترفض نهج النظام المصري، وبالتالي، ترفض اقامة علاقات معه، طالما هو في موقعه المعادي لحركة التحرر العربية ويتحالف مع الكيان الصهيوني والامبريالية الأميركية. اننا نتوقع، وهذا أصبح واضحاً وقائماً، أن يشدد الكيان

الصهيوني من محاولاته لضرب القوات المشتركة الفلسطينية ـ اللبنانية، وكذلك القوات السورية في لبنان، لأنها تشكل أحد العوائق في طريق تعميم كامب ديفيد على الساحة العربية، وفي اقامة تحالفات علنية «عربية» جديدة مع الكيان الصهيوني. وقد بدأ ذلك بالفعل، قبل ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٨٢، واستمر بعده، والإغارات الصهيونية ضد القوى الوطنية والثورة الفلسطينية في لبنان، وكذلك الاستعدادات والحشودات العسكرية الصهيونية التي تهدف الى اجتياح الجنوب اللبناني ومحاولة احتلاله، هي أوضح شاهد على ذلك.

اضافة الى هذا، فان الامبريالية الأميركية ستحرك القوى الرجعية المحلية والرجعية العربية، من أجل خلق المزيد من المشاكل لسوريا، بهدف ضرب صمودها ومحاولة فرض التراجع عليها، من أجل «القبول بعودة» النظام المصري، أو على الأقل تخفيف حدة رفضها لذلك. ان أطراف حلف كامب ديفيد تعرف جيداً أن موقف سوريا صلب وصدامي مع أهل كامب ديفيد، ونتائجه سوف يكون لها تأثير هام جداً في مواجهة محاولات تعميم كامب ديفيد على الساحة العربية، وكذلك في مواجهة الأخطار التي يتعرض لها لبنان من قبل الكيان الصهيوني.

ومن الطبيعي أيضاً، أن تلجأ الامبريالية الأميركية، والقوى الرجعية العربية الى محاولات جديدة لخلق المشاكل لليمن الديمقراطي، لأن هذا النظام هو أيضاً ركن أساسي من أركان مواجهة حلف كامب ديفيد، خاصة وأن أحد أبرز المؤيدين العلنيين لهذا الحلف هو السلطان قابوس. وبالفعل،، فقد تصاعدت المؤامرات ضد هذا البلد الصامد، وبدأ نظام قابوس يفتعل المزيد من المشاكل العسكرية على الحدود مع اليمن الديمقراطي، وبدأت القوى الرجعية بارسال مجموعات المرتزقة للقيام بعمليات تخريب داخل اليمن الديمقراطي،.كل ذلك بهدف النيل من صمود أول دولة للعمال والفلاحين في الوطن العربي.

واضافة الى ذلك، فاننا نتوقع أن تستمر وتتصاعد محاولات الاستفزاز والضغط العسكري والحصار الاقتصادي التي تمارسها الامبريالية والرجعية العربية ضد الجماهيرية الليبية. أن الدور الهام الذي تلعبه الجماهيرية الليبية، في الوقوف بوجه المخططات الامبريالية في المنطقة، وكذلك المساعدة والدعم الكبيرين اللذين تقدمهما الجماهيرية الليبية لحركات التحرر الوطني العربية، كل ذلك يعتبر من العقبات الهامة، التي تواجهها الامبريالية الأميركية في تنفيذ مخططاتها؛ أما بالنسبة للجزائر، فاننا نتوقع أن تستمر الامبريالية الأميركية في السعي لمزيد من التآمر عليها.

وتصعيد الحملات العسكرية والحملات القمعية لن تتوقف عند حدود توجيهها الى القوى التي ذكرناها، بل اننا نتوقع أن تمتد تلك الحملات لتصل الى مختلف القوى الوطنية والتقدمية في البلدان العربية التي تحكمها أنظمة رجعية، لأنه من الطبيعي أن تحاول هذه الأنظمة خنق كل الأصوات الشعبية والتقدمية التي ترفض تعميم جوهر كامب ديفيد، واقامة علاقات مع النظام المصري، في ظل استمرار تمسكه باتفاقيات كامب ديفيد، وتحالفه مع الكيان الصهيوني والامبريالية الأميركية، وابقائه على سفارة العدو الصهيوني مفتوحة في القاهرة.

في ضوء ذلك، فان مواجهة التطورات المحتملة والمؤكدة أمر لابد منه. والحقائق

والتطورات تثبت، بالملموس، أن المخططات الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية تسير، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، باتجاه تثبيت اتفاقات كامب ديفيد وتعميمها، بأشكال مختلفة، على الساحة العربية.

لذلك لم يعد مقبولاً أن يستمر الجدل حول اتجاهات النظام المصري بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء.

فالقوى والأنظمة الوطنية العربية مطالبة بالعمل الجاد من أجل انتزاع مصر من قبضة أطراف حلف كامب ديفيد وسيطرتهم، لكي تعود مصر وجماهيرها الى ممارسة دورها الطليعي، والطبيعي، في عملية الصراع الذي تخوضه الجماهير العربية ضد الحلف الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي؛ وعملية الانتزاع هذه تحتاج الى مواقف وممارسات، والى التصدي، بحزم، للخيوط الخفية والظاهرة التي يمدها البعض للنظام المصري.

ان القوى الوطنية والتقدمية العربية ستواجه أخطاراً حقيقية ومصاعب كبيرة ومعارك حاسمة، اذا لم تمسك بزمام المبادرة، باتجاه الضغط من أجل احداث عملية فرز واضحة في الساحة العربية، رسمياً وشعبياً. فاما مع النظام المصري وحلف كامب ديفيد، واما رفض اتفاقيات كامب ديفيد ومحاربة مقدماتها ونتائجها، وبالتالي، رفض أية علاقة من أي نوع كان مع النظام المصري، قبل الغاء اتفاقيات كامب ديفيد وكل نتائجها.

ان عملية الفرز تتطلب موقفاً حازماً وحاسماً من بلدان جبهة الصمود والتصدي، وبشكل خاص من منظمة التحرير الفلسطينية، والانطلاق نحو العمل على تحقيق ما يلي:

١ ـ تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة، المادية والمعنوية، للحركة الوطنية المصرية، باعتبارها قائدة النضال الهادف وأداته الى تخليص مصر من القيود المفروضة عليها من التواجد العسكري الأميركي والوجود الصهيوني فيها.

٢ ـ دعوة جبهة الصمود والتصدي الى الاجتماع العاجل، بهدف وضع برنامج عملي ملموس ومحدد، من أجل مواجهة المخططات الهادفة الى تعميم جوهر كامب ديفيد على الساحة العربية، من خلال اعادة العلاقات الرسمية بين النظام المصري والأنظمة الرجعية العربية.

٣ ـ قيام كافة فصائل وقوى حركة التحرر الوطني العربية بأوسع حملة جماهيرية ودعاوية واسعة، بهدف فضح التحرك الرامي الى اعادة العلاقات الرسمية بين النظام المصري والأنظمة الرجعية العربية، ودعوة مؤتمر الشعب العربي لاجتماع يناقش الخطوات العملية لمواجهة هذه التحركات.

٤ ـ زيادة التنسيق والتعاون بين فصائل وقوى حركة التحرر الوطني العربية وتعميق تحالفها مع بلدان المنظومة الاشتراكية، وبشكل خاص مع الاتحاد السوفياتي، لمواجهة الخلل الحادث في ميزان القوى، الناتج عن وضع الامبريالية الأميركية كل ثقلها في مواجهة حركة التحرر الوطني العربية.

اننا نعتقد أن الأمر خطير وهام، وأن الأحداث تتلاحق بسرعة، ولا تحتمل الانتظار والتأمل، لأن أي تأخير في عملية المواجهة سيلحق أضراراً بالغة بحركة التحرر الوطني العربية وبالجماهير العربية، قد تؤخرها سنوات طويلة عن تحقيق أهدافها العادلة والمشروعة، والتي تبدي الجماهير الشعبية كل الاستعدادات من أجل المضي في سبيل تحقيقها.

(٣)
معيار استعادة مصر: مجابهة العدو الصهيوني

إنعام رعد*

يبدو أن الاجابة عن هذا السؤال قد سبق وأعلنت عنها الأطراف قبل ٢٥ نيسان(ابريل). ففور مرور ذلك اليوم، اعلنت الرجعية العربية جوابها بالتهنئة وباقامة العلاقة مع النظام المصري. كما أعطت القوى التقدمية والثورية جوابها بالسلب. وحتى يكون البحث الملتزم موضوعياً سنعود، قدر الامكان، إلى مستندات لدى الأطراف نفسها موضوع البحث، من النظام المصري، من أقطاب الكيان الصهيوني، من قادة الولايات المتحدة وراسمي سياستها، من اقطاب الرجعية العربية.

وفي ضوء هذه المتابعة سنحاول درس

ما هو موقف النظام المصري من كامب ديفيد؟

ما هو موقف الرجعية العربية من النظام المصري المرتبط بكامب ديفيد؟

ما هي حقيقة الاستراتيجية الاسرائيلية؟

ما هي حقيقة الاستراتيجية الاميركية؟

في ضوء هذا نستطيع ان نرسم الخلاصات. ونجيب عن سؤال إلى أين؟

أولاً: ما هو موقف النظام المصري من كامب ديفيد؟

مما لا ريب فيه ان النظام المصري، برئاسة حسني مبارك، وضع امامه كل اخطاء السادات التكتيكية، ليقوم بمراجعة لها ويقدم بديلا عنها اكثر لمعاناً من صورة النهج الساداتي، ولكن هل بلغ مبارك في ما قام به من انفتاح وحوار مع المعارضة، ومن تأكيد لانتماء مصر الى العالم العربي والعالم الاسلامي وكتلة عدم الانحياز، واعلانه انه ليس بديلاً عن الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وعدم قيامه بزيارة القدس، ودعوته الى الانفتاح الانتاجي بدل الانفتاح الاستهلاكي؟

هل بلغ حسني مبارك في كل هذه الخطوات حد التناقض مع نهج كامب ديفيد، او التراجع عنه، او انتهاج سياسة جديدة مختلفة اساساً مع سياسة السادات؟

---

* رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي.

هذا السؤال يقتضي تدقيقاً يستطيع الفـرز بين الشكل والجوهـر، بين الأسلوب والمضمون، بين التكتيك والاستراتيجية، فأول ما يطالعنا في هذا الموضوع ان مصر مبارك لم تقترع على قرار ادانة اسرائيل في الجمعية العمومية بعد ضم الجولان، كما انها لم تقترع على قرار الجمعية العمومية ضد القمع الاسرائيلي للشعب الفلسطيني، وانتهاك اسرائيل قرارات الأمم المتحدة بشأن الأرض المحتلة.

فمن لا يتضامن مع الشعب الفلسطيني تضامن الدول الأجنبية معه في قرار يصدر عن الجمعية العموميـة للأمم المتحدة كيف يكون متضامناً معه في اكثر من هذا؟

ثم ان نائب رئيس وزراء مصر ووزير خارجيتها، كمال حسن علي، كان قد صرح لصحيفة (موندي مورننغ)، بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٩، «بأن الأفعال الاسرائيلية في الضفة الغربية هي عقبة في وجه محادثات الحكم الذاتي، وانها تخلق وقائع جديدة في الأرض المحتلة»؛ فاذا كان الأمر كذلك، فكيف لا تقترع مصر على هذا الخرق الاسرائيلي الذي يعرقل حتى محادثات «الحكم الذاتي»، على حد قول وزير خارجية مصر، بمعنى ان مصر مبارك غير مستعدة ان تتناقض مع اسرائيل، حتى في ما يعرقل «الحكم الذاتي»، فكيف بالدولة المستقلة؟

وهذا ليس استنتاجاً من قبلنا، لأن وزير خارجية مصر يقول في الوقت نفسه: «ان ضم اسرائيل للضفة الغربية لن يؤثر على المعاهدة المصرية ـــ الاسرائيلية ولكنه سيؤثر على مشاعر المصريين»!

فاذا كان هذا هو موقف نظام حسني مبارك في اقدام اسرائيل على ضم الضفة الغربية، باعتبار ان ذلك لن يؤثر على معاهدتها مع اسرائيل، فكيف يمكن تعليق اي امل على هذا النظام بالنسبة لقضية فلسطين؟

اما ما يزعمه النظام من ان مصر اسلامية، فقد سقط بمجرد سكوته عن الانتهاكات الاسرائيلية للمسجد الأقصى، وظهر ان كامب ديفيد اقوى من عروبة مصر، كما هو اقوى من ارتباط مصر بالعالم الاسلامي ومقدساته وفق توجهات النظام.

وليس عجيباً ان يكرر النظام المصري، بقيادة مبارك، ما اعلنه النظام نفسه بقيادة السادات من أن دماء غزيرة ستسيل في لبنان.

غير ان اخطر ما في حديث وزير خارجية مصر، ثم في تصريحات حسني مبارك نفسه، هو ان عودة مصر الى الصف العربي تكون دون اي اشتراط، بمعنى ان مصر تعود مع احتفاظها بكامب ديفيد، لا سيما وان حسني مبارك قد أكد ذلك بكتاب منه الى بيغن، قبل الانسحاب الاسرائيلي الشكلي من سيناء.

بل ان حسني مبارك قد اعلن في خطابه بعد الانسحاب الاسرائيلي الشكلي من سيناء «استعداد حكومته على تعميم كامب ديفيد على المنطقة، وانتداب مصر لدور الوسيط بين العرب واسرائيل، واعتبر المعاهدة المصرية ـــ الاسرائيلية نموذجاً لمثل هذا السلام». فالدور الذي تريد ان تلعبه مصر ـــ حسني مبارك هو دور الوسيط بين اسرائيل والعرب لتعميم صيغة كامب ديفيد، والذي تطلبه من العرب هو اعادة علاقتهم معها وليس عودتها هي اليهم بعد التحرر من كامب ديفيد.

ويقترن هذا التوجه مع ما ورد ايضاً في خطاب مبارك حول ان امن الخليج جزء

من امن مصر، أي بمعنى أن العبور الى العلاقة مع العرب هو من بوابة الصدام مع ايران وليس الصدام مع اسرائيل، بل ايضاً من بوابة حماية امن الخليج ضد «الخطر» السوفياتي المزعوم، الذي اراد الجنرال هيغ ان يكون هو والتصادم مع ايران محور استقطاب العرب بدل الصراع العربي ــ الاسرائيلي.

ان هذا التوجه يأتي مقروناً بما نتج عن المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية من نتائج، ابرزها انه لقاء ما تم في سيناء فسحبت مصر من الجبهة العربية الى الحلف الاميركي ــ الاسرائيلي، ثم ان سيناء جرى فيها من جهة تبديل في حرس الامبريالية دون ان تستعاد للسيادة المصرية، كما انه فرض على القوات المصرية ان تنكفىء ٥٠ كلم الى شرقي السويس نتيجه هذه المعاهدة، بينما استمر الامساك الاسرائيلي بسيناء استراتيجياً من النقب، سواء بالمطارات العسكرية أم بالقوات المتواجدة.

ويشير الخبراء العسكريون الاسرائيليون، وفي طليعتهم الجنرال ايتان، من زاوية محض عسكرية، الى ان ما تم بشأن سيناء كان مكسباً لاسرائيل، لأنها وفرت انتشار قواتها في الصحراء مع النتيجة نفسها بوجود القوات الاميركية الاوروبية، ووفّرت، بالتالي، ما يستلزمه هذا الانتشار من اعباء مادية ومن خطوط امداد وتموين طويلة، مع بقاء قدرتها على التحرك السريع في النقب وبخطوط امداد أقصر وأكثر ضماناً، مع الاعتبار ان القوات الدولية، هذه المرة، لا توجد بمحض اختيار، او لفترة مؤقتة، بل ان وجودها مرتبط بموافقة اميركا واسرائيل، فضلاً عن المجتمع الدولي الذي يساند كامب ديفيد، وبمعنى خاص، فان اي مطالبة بسحب هذه القوات يعني دخول الحرب ضد اميركا واسرائيل معاً، وأكثر من ذلك فان هذه القوات وجدت لتبقى كجزء من معاهدة السلام وكشرط لاستمرار السلام.

ولم تجدِ، في هذا المجال، اقتراحات الفريق الجمسي باسكان ملايين المصريين في سيناء ليشكلوا، بالمقابل، حاجزا بشرياً يحول دون اي تقدم اسرائيلي في المستقبل، لأن الاستيطان الاسرائيلي لا يسمح ان يستبدل بـ « استيطان مصري». وهكذا فسيناء لم تعد لمصر، بل عادت لأميركا، وبالتالي بقيت تحت هيمنة اسرائيل الاستراتيجية.

الى جانب هذا، كانت المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية في تطبيع العلاقات مع مصر حجراً على مصر، حتى في ابداء رأي «محايد» في الصراع العربي ــ الاسرائيلي، وقد رأينا ذلك من خلال الاحتجاج على مندوب مصر في عدم الانحياز، لأنه طالب بالاعتراف المتبادل بين العدو والفلسطينيين.

اما ان مبارك لم يزر القدس، فهذه مسرحية شكلية لا تمت الى جوهر الموقف، لا سيما وان مبارك لم يحتج ولم تتأثر علاقاته مع العدو الصيوني بكل ما يحصل في القدس وغير القدس في فلسطين، من احتلال واستيطان وقمع لارادة شعبنا.

ثانيـاً: ما هو موقف الرجعية العربية من النظام المصري المرتبط بكامب ديفيد؟

سارعت الرجعية العربية ممثلة ببعض رموزها الى الابراق الى حسني مبارك لتهنئته بالجلاء الاسرائيلي الشكلي عن سيناء. وهذا اول اعلان عن اعادة علاقات هذه الأنظمة مع النظام المصري في ظل كامب ديفيد.

ويأتي هذا الاعلان بعد فترة طويلة من تعاطي انظمة أخرى مع نظام السادات،

دون اتخاذ موقف عربي منها يشرف مقررات قمة بغداد.

فلقد أكد النميري تحالفه مع السادات، وكذلك الصومال وقابوس، وبدلا من محاسبة هذه الأنظمة بقيت تتفيأ مظلة التضامن العربي.

وخلال هذه المدة، تسلم حسني مبارك الحكم وكانت اولى زياراته العربية الى قابوس، ولم تكن هذه الزيارة بالصدفة، لأنه في خطابه في ٢٧ نيسان (ابريل) يؤكد ان «أمن الخليج هو من امن مصر»، وبالتالي فان حرب الخليج، كما قلنا، لا حرب فلسطين هي مدخل مصر الى هذا التضامن العربي مع اميركا. وبالتالي، فان مصر متضامنة مع العرب المتضامنين مع اميركا في نطاق الاستراتيجية الاميركية المعروفة بـ «الاجماع الاستراتيجي»، اي التي تجمع بين اسرائيل من جهة وحلفاء اميركا في المنطقة العربية من جهة ثانية، مكملة للاستراتيجية الاميركية الواحدة.

الا ان اخطر هذه الأدوار هو دور الأردن المرشح لأن يؤدي دورا في المرحلة التالية من كامب ديفيد.

وكان الأردن قد اتجه الى السوفيات طالباً السلاح، بعد ان طرح كوطن بديل للفلسطينيين من قبل واشنطن وتل ـ ابيب، ولكنه عاد ليعقد صفقة تسليح وتفاهم مع اميركا مؤخراً.

ثالثاً: ما هي حقيقة الاستراتيجية الاسرائيلية؟

لم يكن عن عبث ان اقدم مناحيم بيغن على عقد الاتفاق الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، فصحيح، كما قال ساوندرز، ان التحالف الاستراتيجي بين اسرائيل واميركا قائم منذ عقود، وهو ما كنا نؤكده دوماً، ولكن هذا الاتفاق الاستراتيجي الجديد قصد منه ان يعطي للكيان الصهيوني الأولوية في «الاجماع الاستراتيجي» الذي تريد الولايات المتحدة فرضه على المنطقة.

فهذا الاتفاق اراد ان يميز اسرائيل عن الهوامش الملحقة بالاستراتيجية الاميركية، وان يبرز ان الكيان الصهيوني وحده قادر أن يكون الحليف الاستراتيجي القادر على استيعاب واحتكار الدور الاميركي في المنطقة، الى حد قول القادة الاسرائيليين: ان الجيش الاسرائيلي هو «قوة التدخل السريع» الأفعل في المنطقة.

وهكذا، فان الكيان الصهيوني، حتى في خطواته التكتيكية، يريد ان يفهم الولايات المتحدة بأن أي اكمال لكامب ديفيد لن يكون مجدياً عن طريق الرجعية العربية، بل عن طريق القوة الاسرائيلية التي تفرض على هذه الرجعية ما فرضت على السادات نفسه، من استسلام كامل للشروط الاسرائيلية.

ثم ان اسرائيل هي قاعدة للصهيونية العالمية التي تؤدي خدمات جليلة للامبريالية الاميركية في العالم، من حدود بولونيا الى اميركا الوسطى، الى جنوب افريقيا. بل انها تعتمد، كما قال بيغن اكثر من مرة، على فعل الجاليات اليهودية في قلب الولايات المتحدة والمؤطرة في المنظمة الصهيونية، بينما الرجعية العربية تدعم الاقتصاد الاميركي بأرصدتها النفطية مجاناً ودون ضغوط كتلك التي تمارسها الصهيونية العالمية.

فالتحالف بين الصهيونية العالمية والامبريالية العالمية هو تحالف في المصالح العدوانية المشتركة، بينما التحالف بين الرجعية العربية وبين الولايات المتحدة هو تحالف

تبعي.

وفي هذا الاطار، استطاعت اسرائيل ان تبتز حسني مبارك بمناورات عدم الانسحاب من سيناء الا بعد الحصول منه على تأكيد بالالتزام بنهج كامب ديفيد، بل بتعميمه في المنطقة.

رابعاً: ما هي حقيقة الاستراتيجية الاميركية؟

مرَّ معنا في الفقرات السابقة ملامح هذه الاستراتيجية التي تركز عل أهمية نظرية «الاجماع الاستراتيجي»، مع الاحتفاظ بالدور المميز والأساسي لاسرائيل في هذه المعادلة.

وخلافاً لكل مزاعم النظام المصري بأنه سينتهج نهج الانفتاح الانتاجي، فان الأرقام تشير الى مزيد من الاعتماد على الرساميل الأجنبية ولا سيما الاميركية، وعلى القروض التي تقوم مقام الاقتصاد الوطني، وعلى حساب الزراعة والصناعة. ويبدو انه، في المعيار الاستراتيجي الاميركي، سيكون لمصر دور افريقي، وعلى صعيد المنطقة دور مكمل للرجعية العربية، انما ثانوي بالنسبة للدور الاسرائيلي.

ولعل حديث الجنرال هيغ الى مجلة نيوزويك، بتاريخ ٣/٤/١٩٨٢، حول الشرق الأوسط يعطي أفضل صورة مكثفة عن الاستراتيجية الاميركية بالنسبة للمنطقة، فهو، أولاً، يبرر الاستيطان والقمع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بل ويبرر الغارات الاسرائيلية الأخيرة على لبنان على انها جاءت نتيجة مقتل بعض الاسرائيليين في الخارج، وتسلل بعض الفدائيين من الأردن مؤكدا بذلك الأمن الاسرائيلي الرادع وحق الكيان الصهيوني في العدوان على لبنان، حتى لو لم يكن قد خرق وقف اطلاق النار من الحدود اللبنانية، أي انه مع الغاء حق الشعب الفلسطيني في النضال من اجل أرضه، ومع تثبيته امن الاحتلال وعدوانه.

ويركز الجنرال هيغ الجزء الثاني من حديثه على خطورة الوضع في الخليج، معتبراً ان التناقض الأساسي هو هناك وليس في فلسطين. وان نظريته، بعد تطورات حرب الخليج، تثبت ان هذه الحرب هي الأساس. إلا ان اخطر ما يقوله الجنرال هيغ هو خشيته من ان يؤدي اندلاع حرب بين اسرائيل وسوريا إلى اعادة استقطاب سوريا والمقاومة الفلسطينية للعرب، على اساس التناقض العربي ــ الاسرائيلي، مما يقوض عمليا نظرية «الاجماع الاستراتيجي» التي هي اساس الاستراتيجية الاميركية في المنطقة.

لقد كان واضحاً مما اعلنه المشير ابو غزالة، وزير الدفاع المصري، حول اعادة تأهيل الجيش المصري وتحديثه وما ينتج عن ذلك من تسريح كوادر وقوات منه، ان ثمة غرضين كلاهما مرتبط بالاستراتيجية الاميركية: اولهما: تحديث الجيش باعتماده اكثر على المكننة وفق اغراض الاستراتيجية الاميركية واهدافها، وثانيهما، المتصل بالكادر البشري ــ وهو الأهم ــ فالمقصود منه تسريح كل من لا يزال يعتقد ان اسرائيل هي العدو، لتأكيد عداءات اخرى، وفق الاستراتيجية الاميركية، ووفق ما يعلن النظام من ان الخليج هو ميدان الصراع.

ان الخلاصة التي يمكن التوصل اليها من هذا العرض هي ان عودة مصر الى العرب تبدأ اولاً برفض المقولات الاميركية والاسرائيلية، وباعادة الاعتبار للمعيار الوحيد للتضامن العربي، والذي هو المجابهة للعدو الصهيوني، وطالما ان مصر مبارك ليست في

هذا الوارد بل هي في وارد تعميم صيغة كامب ديفيد على المنطقة، فان استعادتها هـو في انتصار الحركة الوطنية المصرية، واسقاط نهج كامب ديفيد، والغاء المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية، وابطال الرهان على مصالحة عربية مع مصر ــ كامب ديفيد، تكون مدخلاً لتعميم كامب ديفيد على المنطقة العربية.

التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية المحتلة

عدنان عبيدات

مقدمة

لعل نشأة التعاون في فلسطين كانت أسبق من نشأته في الأردن وبعض الدول المجاورة، ففي مطلع العشرينات وفي بداية الانتداب البريطاني على فلسطين، صدر أول قانون تعاوني؛ مما أتاح الفرصة أمام التجمعات السكانية للمواطنين العرب لتأسيس تعاونيات مختلفة، كان أبرزها وأكثرها انتشاراً جمعيات التسليف والتوفير الريفية، والتي تستند أساساً على الأسس التي وضعها رائد تعاونيات التسليف الزراعي في ألمانيا، «ريافا يزون».

وبحلول عام ١٩٤٨، بقي من هذه التعاونيات في الضفة الغربية من الأردن بضع عشرات، تجمدت أوضاعها، الى أن صدر أول قانون تعاوني في الأردن عام ١٩٥٢. ومن أجل استكمال المؤسسات التعاونية لتطوير الحركة التعاونية فقد أنشئت الدوائر والمؤسسات المركزية التالية وجميعها في عمان:

١ ــ دائرة الانشاء التعاوني (حكومية) سنة ١٩٥٣، للارشاد، ولتسجيل التعاونيات والتصفية والتحقيق والتحكيم.

٢ ــ الاتحاد التعاوني المركزي الأردني سنة ١٩٥٩، وذلك من أجل تمويل الجمعيات التعاونية، وتجسيد الدور الأهلي في بناء الحركة التعاونية، والاشراف والتخطيط المستمرين.

٣ ــ المعهد التعاوني سنة ١٩٦٣، لتدريب الكوادر التطوعية والقيادات التعاونية، وتأهيلها، فضلاً عن الأجهزة الادارية والارشادية.

---

* قدمت هذه الدراسة الى «مؤتمر التنمية من أجل الصمود» الذي عقدته «جمعية الملتقى الفكري العربي» في القدس في شهري: آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) من العام ١٩٨١. أما كاتب هذه الدراسة. عدنان عبيدات، فهو أحد مواطني مدينة الخليل.

٤ ــ اتحاد مراقبة الحسابات التعاوني سنة ١٩٦٤، لتدقيق حسابات الجمعيات التعاونية واعداد الدورات التدريبية للمحاسبة ومسك الدفاتر وتجهيز المطبوعات.

لقد أنشئت دائرة الانشاء التعاوني عام ١٩٥٣، بعد صدور القانون التعاوني، في الظرف الذي عانى فيه المزارعون الأمرَّين، من عبء الديون وارتفاع فوائدها وانتشار الربا وتفشي الرهن للعقارات والأراضي، فضلاً عن الطلاع (البيع بالنسيئة). فكان لا بد لدائرة الانشاء التعاوني، لدى تأسيسها، من القيام بحملة تهدف إلى توعية المواطنين وتثقيفهم واطلاعهم على المبادىء والأصول التعاونية، التي نشأت في أوروبا في أواسط القرن الماضي.

ولما كانت الحاجة ملحة الى قيام حركة تعاونية سريعة النمو، نعوض بها ما قد فات على أبناء هذا البلد، فان تقدمها ونشوءها على هذا الوجه، دون مساعدة الحكومة، أمر صعب ان لم يكن مستحيلاً. ذلك أن الحركات التعاونية في الدول النامية، اذا ما أريد لها النجاح والفلاح، فانها تحتاج لتشجيع حكوماتها تشجيعاً فعالاً وبناء، فضلاً عن تقديم النصح والارشاد والمراقبة؛ وهذا لا يعني أن تستمر التعاونيات في اعتمادها على الحكومات الى الأبد، بل لا بد من الاستقلال والاعتماد على النفس، شيئاً فشيئاً، حتى تستطيع بناء حركة تعاونية أهلية ذات جذور أصيلة، معتمدة على قطاع عريض من الأعضاء التعاونيين، في كافة الميادين الزراعية والصناعية والمدرسية.

سعت دائرة الانشاء التعاوني، أول ما سعت، الى تأسيس جمعيات تعاونية للتسليف والتوفير في الريف، للأسباب التالية:

١ ــ لعل المزارعين كانوا أكثر الناس بؤساً، بسبب الديون التي أثقلت كواهلهم ووقوعهم تحت وطأة المرابين.

٢ ــ ان المزارع هو الأداة والوسيلة لزيادة الانتاج الزراعي.

٣ ــ ان الزراعة هي القطاع الرئيسي في الدخل القومي في الأردن.

٤ ــ لا يخفى أن نسبة المشتغلين في الزراعة عالية جداً، وكانت تشكل آنذاك حوالى ٦٠٪ من عدد سكان الأردن. وقد أخذت هذه النسبة في التناقص تدريجياً الى أن وصلت هذا العام الى ٢٨٪ من مجموع القوى العاملة[١].

٥ ــ من طبيعة التركيب الاجتماعي في القرية سهولة معرفة الأوضاع الاقتصادية للشخص، من قبل الأفراد الآخرين، مما يسهل على الهيئات الادارية التعاونية معرفة كيفية استعمال القروض، والأغراض التي ستصرف من أجلها تلك القروض بسهولة ويسر.

٦ ــ ان مسؤولية جمعيات التسليف والتوفير هي مسؤولية غير محدودة، مما يجعل اللجنة الادارية للجمعية حريصة كل الحرص في اختيار أعضاء الجمعية، لدى قبولهم من جهة، وصرف القروض بمعقولية من جهة أخرى.

لقد قدمت هذه التعاونيات خدمات لا شك في أهميتها، ولعل أبرزها:

١ ــ إبعاد خطر المرابين عن المزارعين وتحريرهم من كابوسهم الثقيل.

٢ ــ تخليص أراضي الأعضاء من الرهن، وما شابه ذلك.

٣ ــ المساهمة في زيادة الانتاج الزراعي، عن طريق تزويد المزارعين بالقروض

النقدية والعينية.

٤ ــ تعليم الأعضاء الأصول الديمقراطية، وتنظيمهم، وتعويدهم على أصول الجلسات، سواء في اجتماعات الهيئات العامة أم في اجتماعات الهيئات الادارية، بالاضافة الى كيفية المناقشات واحترام رأي الأغلبية وتقدير رأي الإنسان، بغض النظر عن مركزه الاجتماعي.

وهنا لابد من الاشارة الى أن الجمعية التعاونية ليست عصا سحرية بامكانها أن تحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في البيئة التي تحل فيها. ذلك أن مضمون الجمعية وفحواها بشر، أناس من هذا المجتمع، فلايمكن للجمعية التعاونية، بنظامها وقانونها ومبادئها المثالية، أن تتقدم خطوة واحدة للأمام، الا إذا حمل هذه المبادىء التعاونية أناس آمنوا بهذه المبادىء، أناس أخذوا على عاتقهم تطبيق هذه المبادىء، شكلاً وموضوعاً.

ونتيجة لعدم هضم هذه الأفكار والمبادىء التعاونية في بعض الجمعيات، فقد وقعت في أخطاء من أبرزها:

١ ــ عدم صرف القروض الزراعية في الأغراض الانتاجية التي منحت من أجلها.

٢ ــ صعوبة القفزة النوعية، بالنسبة للأعضاء التعاونيين ونقلهم من عادات قبلية وعشائرية تعتمد على الفرد (الأنانية وحب الذات) الى آفاق تعاونية رحبة يتساوى فيها أعضاء الجمعية، من خلال عمل الفرد للمجموع وعمل المجموع للفرد.

٣ ــ وقوف العادات والتقاليد، المتوارثة عبر الأجيال، حجر عثرة في طريق العمل الجماعي الذي بدونه لايمكن للأمة أن تتقدم وتصل إلى المستوى اللائق بها، انها لم تحارب التقاليد المتوارثة التي تركز على العمل الفردي: هناك أمثلة ينقلها جيل عن آخر: «الشركة تركة» و«العب وحدك تيجي راضي» وحروف (ش، و، ك) «شوك» أي شركة، وكالة، فكالة، لا تقربها.

ما بالكم أيها السادة في مجتمع لاتجد فيه من يشاركك عملك؟ أليس هذا منتهى السطحية والغباء، ان لم يكن الفناء؟؟...

جمعيات التسليف التعاونية المراقبة (الإقراض الزراعي المراقب)

من خلال العمل التعاوني وتجربة الإقراض في الأردن بين سنتي ١٩٥٣ و ١٩٦٠م، أمكن تقييم حركة الإقراض التعاوني، والخروج بالنتائج التالية:

١ ــ ليس المهم أن يحصل المزارع على قروض زراعية، بل الأهم أن توضع لهذا المزارع خطة سليمة، وأن يراقب استعمال هذا القرض بشكل انتاجي سليم.

٢ ــ أن تقدر حاجة المزارع المقترض بشكل صحيح، فزيادة القرض أكثر مما ينبغي من شأنها أن تثقل كاهل المقترض وتربكه، وكذلك تقليل القرض أقل مما ينبغي من شأنه أن يعرقل المزارع عن تنفيذ برنامجه ومخططه المدروس، ويمكن تشبيه ذلك بعملية الري للأرض؛ حيث أن زيادة مياه الري أكثر من اللازم تغرق المحصول، وبالمقابل، فان الإقلال من مياه الري أقل مما ينبغي من شأنه أن يؤثر على المحصول سلبياً.

٣ ــ لابد من تطوير القروض الموسمية، الى قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل،

بغية مواجهة المشاريع الزراعية طويلة الأجل، ضمن خطة تتضمن التقييم الاقتصادي للمشروع؛ لاسيما أن عدد السكان في الأردن يتضاعف كل ٢٤ سنة تقريباً، مما تتحتم معه زيادة الإنتاج الزراعي بشكل يتناسب وزيادة عدد السكان. فهذا عالم الاجتماع الانكليزي، مالتوس، وهو صاحب نظرية علاقة السكان بالإنتاج، يرى أن زيادة عدد السكان في العالم تتزايد بسلسلة هندسية، أي ١:٢:٤:٨:١٦:٣٢، وهكذا، بينما الإنتاج يتزايد حسب سلسلة عددية، أي ١:٢:٣:٤:٥:٦، وهكذا. ومن المقارنة بين النمو السكاني (الديموغرافي) والنمو الإنتاجي، يلاحظ الفرق الشاسع بين الزيادتين غير المتساويتين.

٤ ـ ضرورة التوسع الزراعي رأسياً وأفقياً: رأسياً عن طريق استغلال الرقعة الزراعية القابلة للزراعة الى أبعد مدى، سواء أكان ذلك بتكثيف الزراعة عن طريق الري وقلابة الأرض أو اقامة المعرشات، أم باستعمال المبيدات والعلاجات والأسمدة المختلفة. أما التوسع الأفقي فيعتمد على خلق أراضٍ جديدة، بتحويل الأراضي غير القابلة للزراعة الى أراض صالحة للزراعة، ولايخفي أن متوسـط ملكية الفـرد الواحد من الأراضي الصالحة للزراعة لا تتجاوز ٤ دونمات في محافظة الخليل؛ وهذا يشكل أصغر متوسط للملكية، بالقياس الى باقي محافظات الأردن. ولعل هذا السبب هو الذي حفز الأعضاء التعاونيين في محافظة الخليل الى الاستفادة من مشروع الأجور الزراعية الى أبعد مدى.

الأقراض الزراعي المراقب وماهيته:

من أهداف الإقراض الزراعي المهمة مايلي:

١ ـ زيادة دخل القطاع الزراعي على الأمد الطويل، عن طريق استصلاح وتحسين الأرض.

٢ ـ إقامة جمعيات تعاونية ريفية لهذا الغرض، ومدها بقروض متوسطة الأجل، أو تطوير جمعيات التسليف القديمة لتسير على هذا المشروع، بحيث لايتجاوز رسم الخدمة ٢٪.

٣ ـ تنظيم المزارعين في جمعيات تعاونية، وزيادة استعمال الطرق الزراعية الفنية، وتشجيع تطوير النشاطات الجماعية، ومساعدة هذه الجمعيات على بناء رأس مال يساهم في تطوير أعمالها؛ بحيث تصبح هذه الجمعيات بمثابة بنوك صغيرة في القرى تخدم المزارعين في قراهم ومجتمعاتهم، دون تكليفهم أي مبلغ من المال؛ حيث يتم الكشف على الأعمال المنجزة مجاناً، وتصرف القروض في مقر الجمعية، وهذه ميزة لاتتوافر لغـير التعاونيات من مصارف ومؤسسات أخرى مقرضة.

٤ ـ تخصيص الأموال اللازمة للجمعيات التعاونية، لرفع تكاليف الأعمال الإنتاجية الجديدة التي يقوم بها أعضاء الجمعية بين الحين والآخر.

٥ ـ مساعدة المزارعين ذوي الدخـل المنخفض والذين لايتمكنون من تصليـح أراضيهم، بإعطائهم قروضاً تزيد في انتاجهم مستقبلاً، عن طريق التوسع الرأسي والأفقي في الزراعة.

٦ ـ صرف قروض عينية، كالبذار والأسمدة الخ...

٧ ـ تشجيع التسويق التعاوني.

النتائج العملية للإقراض المراقب:

بحلول عام ١٩٦٠، تطورت أنماط الإقراض الزراعي للتعاونيات؛ حيث طبقت أساليب المراقبة الحكيمة على القروض. فهناك جمعية رائدة في أرطاس، قضاء بيت لحم، حيث تم ايصال مياه الري المحدودة من المنبع الرئيسي الى قسائم المالكين في وادي أرطاس، بواسطة الأنابيب، لضمان عدم تسرب المياه وذلك عام ١٩٦٣ ــ ١٩٦٤، فأصبح المرشد التعاوني يشعر بأنه يساهم فعلاً في خدمة الأعضاء التعاونيين، حيث لمس القاصي والداني مدى الفائدة التي تحققت للمقترضين، كعينة تجسد هذا المشروع.

١ ــ بلغت المخصصات التي صرفت للأعضاء التعاونيين، قبل حرب عام ١٩٦٧، مبلغ ٦٨ ألف دينار.

٢ ــ استفاد من هذه المخصصات، ١٥٠٩ أعضاء تعاونيين.

٣ ــ بلغ عدد الجمعيات التعاونية التي تعاملت في المشروع، ٢٨ جمعية تعاونية زراعية.

٤ ــ (أ) بلغت مساحة الأراضي التي تم استصلاحها وقلابتها، ٤٥٠٠ دونم.

(ب) بلغت مساحة الأراضي التي غرست بأشجار مثمرة، ٤٦٠٠ دونم.

(ج) طول الأسوار الحجرية ٣٤٠٠ متر.

(د) برك لحفظ المياه وتربية الأسماك، ٢٩ بركة.

(هـ) تعريش عنب، ١٥٠ دونماً.

وفي نهاية بحث موضوع جمعيات الإقراض المراقب، لابد من كلمة الى زملائنا المرشدين؛ وهي أن هذه التجربة يجب أن لاتضيع سدى وبدون ثمن. وانني أرى، وبكل صراحة، أن نفراً من إخواننا المواطنين، مزارعين وغير مزارعين، يغرقون تحت وطأة القروض حالياً، من بنوك لا هم لها الا جني الفوائد والأرباح، باعتبارها شركات رأسمالية، دون أية نظرة لما سيجنيه المقترض. والمستقبل سينبئنا عن المصير المظلم الذي ينتظر هؤلاء التعساء. وأرى تحقيقاً للمصلحة العامة للمزارعين، ضرورة مراقبة كافة القروض، مهما كانت قيمتها، مراقبة مباشرة؛ بحيث تصرف في الأغراض الانتاجية التي من شأنها أن تحسن دخل المقترض، وبالتالي تمكنه من تسديد قروضه السابقة واللاحقة.

جمعيات معاصر الزيتون التعاونية

توجد عشر جمعيات تعاونية لعصر الزيتون في الضفة الغربية، حتى ١٩٧٩/٣/٣١، تضم في عضويتها قرابة ٢٧٠٠ عضو من منتجي الزيت، وتخدم مايزيد عن ثلاثة أضعاف هذا العدد من غير الأعضاء. وهذه الجمعيات أعضاء في اتحاد نوعي مركزه مدينة القدس وتأسس سنة ١٩٦٦، وقد تزايد عدد المعاصر التعاونية بصورة ملحوظة عام ١٩٨٠، لاسيما في محافظة نابلس؛ ويمكن تلخيص خدماتها بما يلي:

١ ــ استعمال أحدث الآلات في العالم لعصر الزيتون، مما تسبب في زيادة مردود الزيت، بنسبة مقدارها ٢٠ ٪، بالقياس الى مردود المعاصر القديمة.

٢ ــ ارشاد مزارعي الزيتون وبث الأفكار العلمية المتعلقة بكيفية القطف، والقيام

برش جماعي للمزارع، والتشجيع على استعمال الأسمدة (سلفات الأمونياك).

٣ ــ تصنيف الزيت علمياً حسب نسبة الحموضة.

٤ ــ تكتيل مزارعي الزيتون وتنظيمهم، بحيث أمكن وضع تسعيرة شبه ثابتة.

٥ ــ تطوير صناعة القفف والتنك للزيت، مما خدم، بطريق غير مباشرة، مزارعي الزيت جميعهم في المنطقة، بالاضافة الى أن الأسعار، التي حددت، مثالية ولم يحصل عليها سابقاً.

٦ ــ قطع الطريق على الوسطاء والسماسرة الذين اعتادوا التلاعب بالأسعار، بحيث لم تعد ظاهرة انخفاض الأسعار الى درجة كبيرة في الموسم، ثم ارتفاعها بشكل، مفاجىء عندما يطمئن التجار الى أن معظم الانتاج صار في مخازنهم.

٧ ــ تسويق الزيت تعاونياً، داخل البلاد وخارجها، بالاعتماد على الأصناف والأسعار المقررة من قبل اتحاد جمعيات عصر الزيتون. وقد سوّق اتحاد جمعيات عصر الزيتون ٣٠٠٠٠ تنكة زيت في عمان سنوياً، كحد أقصى. وهناك محاولة جادة للتسويق في الدول العربية. وقد توقف الاتحاد عن التسويق لعمان خلال عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦، ثم عاود نشاطه مرة أخرى.

الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض

لوحظ أن جمعيات التسليف والتوفير الريفية لاتستطيع أن تقدم للأعضاء كافة الخدمات الضرورية أو جلّها، ولذلك وضعت خطة عامة في الأردن، لعام ١٩٦٦، تهدف الى ما يلي:

١ ــ تأسيس مجمعات تعاونية تخدم عدداً من الجمعيات التعاونية المحلية، وبالتالي الأعضاء المنضمين لتلك التعاونيات.

٢ ــ أعمال هذه المجمعات متعددة، وأبرزها التسويق والتوريد والتموين والخدمات، وخصوصاً تلك الأعمال التي تقدمها الجمعيات القائمة.

٣ ــ يراعى، في تأسيس تلك المجمعات، ماتقدمه الجمعيات القائمة وحاجة المزارعين والناحية الجغرافية. وقد تم تقسيم محافظة الخليل، مثلاً، الى مناطق: حلحول، دورا، ومدينة الخليل.

هذا واعتبرت جمعية التسويق في حلحول نواة لمجمع حلحول، بالاضافة الى أنها ستكون نموذجاً لعمل المجمعات الأخرى، حيث قامت بخدمات لأعضائها، من ٨ قرى في المحافظة، بلغ عددهم قرابة ٤٠٠ عضو، فضلاً عن ٧٠٠ من غير الأعضاء.

٤ ــ يمكن أن تكون هذه المجمعات التعاونية جمعيات أولية، أي أعضاؤها أفراد، ويمكن أن تكون جمعيات ثانوية، أي أعضاؤها جمعيات أولية محلية.

٥ ــ حتى تستطيع أي مؤسسة من تقديم خدمات اقتصادية، لابد من وجود حجم عمل معقول يستأهل توظيف جهاز تعاوني للارشاد والاشراف، والمراقبة على الأعمال التعاونية في منطقة عمل كل مجمع.

نماذج تعاونية أخرى

لم يقتصر عمل التعاونيات على الزراعة والمزارعين، بل تعداه الى قطاعات أخرى ومجالات أوسع وآفاق أرحب.

(أ) هناك جمعية بيت ساحور التعاونية للضمان الصحي: وهي الأولى من نوعها في المنطقة وتخدم حوالى ٧٠ أسرة، بما يلزمهم من الخدمات الصحية، مقابل ١٢٥ فلساً، كرسم اشتراك للفرد الواحد شهرياً، وللجمعية طبيبها الخاص.

(ب) جمعيات التعليم العالي: قامت في حلحول جمعية للتعليم العالي، هدفها الرئيسي تقديم القروض متوسطة الأجل للطلاب الذين يتعلمون علومهم في الجامعات، وقد بلغ عدد الذين تخرجوا، بدعم من هذه الجمعية، أكثر من ٤٠ متخرجاً. كما تأسست جمعية مماثلة لعائلة آل طهبوب، ولكنها توقفت عن العمل بعد عام ١٩٦٧. ويمكن القول ان الجمعية ساعدت ٣٠ متخرجاً في اختصاصات مختلفة، كالطب والهندسة. كما تأسست جمعية دورا التعاونية للتعليم العالي عام ١٩٧٧، وتضم في عضويتها ١٢٥ عضواً، وقدمت قروضاً لـ ٢٥ طالباً.

(ج) هذا عدا عن أنماط أخرى من التعاونيات، كالمخابز والإسكان والنقل والصدف والأشغال اليدوية والتنوير الكهربائي.

وفي ما يلي كشف بأنواع الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية من الأردن، وأوضاعها المالية وعدد أعضائها. وقد حاولت أن أصنف الجمعيات التعاونية الى قسمين رئيسيين: أحدهما زراعي، والآخر غير زراعي، كما هو مبين في الجدول رقم (١)؛ حيث يظهر الوضع الاحصائي للتعاونيات في الضفة الغربية فقط، اذ كان عدد الجمعيات الزراعية في ١٩٦٦/١٢/٣١، ١٧٦ تعاونية، بينما بلغ عدد التعاونيات غير الزراعية ٦٢ تعاونية، موضحة كما هو مبين في الجدول رقم (١).

يتبين من الجدول رقم (١)، ان التزامات الجمعيات التعاونية المختلفة نحو البنك التعاوني في عمان، التابع للمنظمة التعاونية الأردنية، قد بلغت ٤٩٠٩٤٣ ديناراً حتى ١٩٦٦/١٢/٣١.

بالاضافة الى ما ذكر، هناك التعاونيات المدرسية، والتي كان الهدف من تأسيسها وانضمام الطلبة لعضويتها هو تربية النشء على العمل الجماعي التعاوني المنظم، وتزويدهم، من خلال جمعياتهم، بالخبرات والمهارات التعاونية، وتدريبهم على الاعتماد على النفس ونكران الذات، فضلاً عن اقناع الطلبة، بشكل عملي، بجدوى التعاون والعمل الجماعي المنظم في تحقيق المشروعات المدرسية، وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

هذا وقد توقفت نشاطات التوفير المدرسي إثر حرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، علماً بأن أرصدة هذه الجمعيات موجودة حالياً لدى المنظمة التعاونية الأردنية (الاتحاد التعاوني) في عمان. وحدث أن سحبت بعض التعاونيات المدرسية أرصدتها كاملة من البنك التعاوني، بعد حصولها على اذن من السلطات المختصة، دون مجابهة أية صعوبات تذكر. ولما كانت العودة الى فكرة التوفير تجابه صعوبات نفسية الآن، بيد أنه أمكن إقامة

احصائيات التعاونيات في الضفة الغربية حتى ١٩٦٦/١٢/٣١*

الجدول رقم (١)[٢]

نوع التعاونيات	عددها	عدد الأعضاء	الأسهم المدفوعة بالدينار الأردني	الاحتياطي بالدينار الأردني	قرض البنك التعاوني بالدينار الأردني	قروض للاعضاء بالدينار الأردني
أولاً: الزراعة	**١٧٦**	**٨٩٥١**	**١٠٢٠٥٠**	**٩٦٤٠٥**	**٣٣٣٨٠٤**	**٤٥٧٢٨٣**
التسليف والتوفير الريفية	١٤٣	٦٤٣١	٤٤٢٤٤	٩٠٠-٤٣	٢١٧٣٨	٣٤٢٠٥١
الجمعيات الزراعية	١٣	٣٥٩	٢٨٥٧٢	٣٦٣٢	٢٦٦٦٩	١١٨٨٣
زراعية متعددة الأغراض	٩	٢٨٨	١٤٨٧	٧٤٥	١٠٢٣٩٣	٨٨٧٠٢
التسويق الزراعي	٤	٤٨٤	٨٢٧٨	٧٩١	٤٩٨٤٠	١٤٦٤٧
التصنيع الزراعي/فريتون	٧	١٣٨٩	١٩٤٦٩	١١٩٤	١٣٢١٦٤	......
ثانياً: غير الزراعية	**٦٢**	**٥٤٢٥**	**١٢٥٣١٦**	**١٦٦٧١**	**١٥٧١٣٩**	**٨٩٨٢٤**
الحرفية والمهنية العمالية	٨	٢٣٨	٣٠٠٣	٤٣٥٤	٣٠٠٨٩	٢٩٥٤
المنافع المتبادلة	٤	٤٥٧	١٣٩٠	٨٩	......	١٨١
جمعيات النقل	٩	٧٩٠	٢٤٤٩٦	٢٩٢٣	١٣٢٦٩	...
الاسكان	١٢	٦٣٠	٦٠٥١٦	١١٧٤	٨٧٦٤٤	٥١٤٩٢
استهلاكية	١٠	١٢٧٨	٧٢٠٣	١٩٢١	٥١٨	١٩٥
انارة كهربائية	٢	٩٢١	١٧١٧٤	٩٣	١٤٣٩٧	...
توفير وتسليف المدن	١٣	٩٤٤	٨٥٠١	٤٤٩٥	٩٥٧٠	٢٩٢٠٦
أخرى.. ضمان صحي تعليم عالٍ	٤	١٦٨	٣٠٣٣	١٦٢٢	١٦٥٢	٥٧٩٦
المجموع العام	**٢٣٨**	**١٤٣٧٧**	**٢٧٣٦٦**	**١١٣٠٧٦**	**٤٩٠٩٤٣**	**٥٤٧١٠٧**

مقاصف تعاونية لدى بعض هذه الجمعيات؛ حيث تم عن طريقها تقديم خدمات تربوية وتعاونية، كما زودت الطلبة بالأدوات المدرسية وبالمواد الغذائية اللازمة، لما في ذلك من مزايا هامة؛ حيث أن هدف المقصف التعاوني هو الخدمة بالدرجة الأولى، وليس جني الربح على حساب الطلبة. اذ أن الربح الذي يحققه المقصف يمكن أن يوزع على الطلبة بنسبة مشترياتهم، أو أن تستفيد المدرسة من هذه الأموال في مشاريعها الخاصة والعامة، بغية تحقيق الأغراض الإنسانية والاجتماعية، كتقديم المساعدات العينية والنقدية

* لم تدخل التعاونيات المدرسية ضمن هذه الاحصائية.

للمحتاجين من الطلبة. وبعبارة أخرى، فان الربح الذي يجنيه الطلبة يعود عليهم، بشكل أو بآخر.

وفيما يلي كشف يبين عدد الجمعيات المدرسية في الضفة الغربية، وهو ١٩٨ جمعية عدد أعضائها ١٤٠٦٧ عضواً، ادخروا ١٨٦٦٠ ديناراً، حتى ١٩٦٦/١٢/٣١[٣].

المنطقة	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	المبلغ المدخر بالدينار
محافظة القدس	٦٢	١٣٤٦٠	٥٨٣٢
محافظة نابلس	٨٨	٦٤٩٨	٧٨٢٨
محافظة الخليل وقضاء بيت لحم	٤٨	٣٧٨٠	٥٠٠٠
المجموع	١٩٨	١١٦٣٨	١٨٦٦٠

ومما يجدر بالذكر، أن مهام الاشراف والمراقبة على التعاونيات المدرسية في الضفة الشرقية، أنيطت الآن بوزارة التربية والتعليم، وأصبح دور المنظمة التعاونية الأردنية ودوائرها اللوائية، في مجالات الارشاد والتثقيف التعاوني فحسب.

الوضع القانوني والاداري للتعاون

عدل القانون التعاوني لسنة ١٩٥٢ بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦؛ وهو القانون الذي يسري مفعوله حالياً في الضفة الغربية، استناداً الى الأمر العسكري رقم ٩٤؛ حيث أنيطت المسؤولية بضابط التعاون والعمل.

هذا وقد جرت تعديلات على القانون التعاوني والتنظيمات التعاونية في عمان؛ حيث تم دمج المؤسسات التعاونية سالفة الذكر، في اطار عام موحد هو المنظمة التعاونية الأردنية، وأنشىء ضمن تلك الخدمات، «البنك التعاوني» الذي يتعامل مع الجمعيات التعاونية الأعضاء، فضلاً عن المواطنين، كأي بنك تجاري عامل في الأردن، مما يسهل الأعمال المصرفية على التعاونيات بمختلف أنواعها.

ومن هنا، يتبين مقدار الضرر الذي أصاب الحركة التعاونية في الضفة الغربية، بعد عام ١٩٦٧، نتيجة لغياب جميع المؤسسات التعاونية المركزية في عمان، والتي سبقت الاشارة إليها، ولم يكن بالامكان الاستفادة من الخدمات الحكومية للحركة التعاونية في الضفة الغربية، الا ضمن المجالات التالية:

(أ) الابقاء على المكاتب التعاونية، وبثلث حجم موظفيها السابق، حيث أن عددهم لا يتجاوز الـ ١٥ موظفاً حالياً، بينما بلغ عدد موظفي التعاون في الضفة الشرقية من الأردن ٢٦٧ موظفاً في ١٩٧٩/١٢/٣١.

(ب) توفير سيارة واحدة لدوائر التعاون، بينما كانت قبل الاحتلال ٦ سيارات، وأصبح عددها الآن في الضفة الشرقية حوالى ٥٠ سيارة رسمية.

(ج) اعداد ثلاث دورات تعاونية لأيام دراسية محدودة، على مدار ١٣ عاماً،

واصدار عددين من مجلة التعاون، حتى ٣١/١٢/١٩٨٠.

التسويق التعاوني

لايقتصر تعاون المزارعين على تنظيم أنفسهم جماعياً، بغية الاقتـراض بأحسن الشروط، ولا على شراء المواد الزراعية اللازمة لعمليات الانتاج، كالبندورة والأسمدة والمعدات، بأفضل الأسعار ومن أجود الأصناف، بل لابد من تعـاون المنتجين وتنسيق جهودهم، لتسويق انتاجهم بأفضل الطرق وأحسن الشروط؛ اذ يتوقف على نجاح عمليات التسويق أو فشلها، نجاح أو فشل كافة الجهود المبذولة خلال عام، أو أعوام من الاعداد المضني والعمل الزراعي الدؤوب.

ولايغيبن عن البال، أن صغار المزارعين ومتـوسطيهم يسوقون انتاجهم في ظروف غير متكافئة، وغير ملائمة في معظم الأحيان، فأعباء التسويق باهظة التكاليف ودقيقة المراحل، نظراً لتشتت الاستغلالات وتباعد بعضها عن البعض الآخر، فضلاً عن ضآلة حجم الانتاج الفردي وتباين منتجـات هؤلاء المزارعين، صنفاً وكمية، لعدم توافر خطة زراعية موجهة. يضاف الى كل هذه المشاكل، صعوبات النقل وعدم تـزويد المنتجـين بالمعلومات الكافية عن حالات الأسواق، وعدم تزويدهم بالمعلومات لدراسة مسألة العرض والطلب، بموضوعية وعلمية ــ وهي من مهام الهيئات التسويقية المركزية ــ يضاف الى ذلك كله، ندرة رؤوس الأموال الضرورية لإقامة منشآت خاصـة لتخزين الحـاصلات الزراعية أو تحويلها.

ولايفوتني التركيز على ناحية واقعية فرضتها الظروف الحالية، اذ مما يزيد الطين بلة، أن أسواق الضفة الغربية مفتوحة أمام الانتاج الاسرائيلي وليس العكس؛ كما أن عبور الجسور في الشاحنات، واستغراق أوقات زائدة في عمليات النقل، فرضا أعبـاء مالية جديدة على المنتج، وخلقا تعقيدات من شأنها عدم استعمال الناقلات المبردة، لنقل الانتاج من مصادره في الضفة الغربية، وتسويقه مباشرة الى الأسواق المستهدفة في الأقطار العربية، حيث أن الشاحنات العادية ــ وهي بحالة سيئة ــ تنقل الانتاج الى عمان، ثم يصار الى تعبئته وفرزه مرة أخرى وتسويقه في الناقلات المبردة. مثل هذه العملية تزيد أعباء على أعباء، وتضعف القدرة على المنافسة، سواء أكان ذلك على صعيد تكاليف الانتاج، أم المرونة في الحركة والسرعة في الوصول الى الأسواق حسب المواصفـات، بالاضافة الى ضعف وسائل الاتصال (الهاتف والتلكس) إن لم يكن انعدامها.

كنتيجة ومحصلة لهذه السلبيات والمعوقات، بعضها أو جميعها، فان القدرة على التسويق تبقى حبيسة ومحكومة للظروف، مما يربك المنتج، ويجعله فرصة للاحتكـار والاستغلال من عدة أطراف؛ الأمر الذي يتطلب ضرورة تكاتف المزارعين والمنتجـين، وتنظيم أدوارهم، بصورة ايجابية وقادرة على تحمل هذه المسؤوليات الجسام؛ اذ لامجال للعمل الفردي، لأن مآله الفشل والدمار، وليس هناك من طريقة إلا اعتماد التعاونيات، كوسيلة للتخفيف من وطأة هذه المشكلات المتعددة، والتي تتطلب أبحاثاً مستقلة لتحليلها.

وما يهمنا هنا هو الجانب التعاوني في عملية التسويق، وهو، بدون شك، عنصر هام في العملية الزراعية، اذا أردنا تقييم التجربة التعاونية في التسويق، من أجل الاستفادة

منها في تطلعاتنا المستقبلية. ولابد لنا من استعراض تعاونيات التسويق التي مارست هذه الأعمال في الضفة الغربية، رغم أن البناء التعاوني كان متكاملاً في ضفتي الأردن.

أولاً ـ جمعية حلحول الزراعية التعاونية: تأسست سنة ١٩٥٣، وسجلت تحت رقم ٢، ويمكن اعتبارها الجمعية الرائدة في الضفة الغربية والتي سجلت استناداً الى قانون التعاون الأردني لعام ١٩٥٢.

وصل عدد أعضاء هذه الجمعية الى ١٣٠ عضواً من مزارعي بلدة حلحول، وقامت بعدة خدمات مكملة لعمليات التسويق، أبرزها: إقراض الأعضاء لسد احتياجاتهم الزراعية، وتزويدهم بالأسمدة والعلاجات والمعدات الزراعية؛ وكذلك تزويد الأعضاء بالسلع الغذائية الرئيسية. وأستطيع القول: ان عمل هذه التعاونية سجل نجاحاً مستمراً، ولاسيما على صعيد التسويق المحلي. وعندما حاولت إدارة الجمعية تخطي الحواجز، بالوصول الى الأسواق العربية في بغداد والكويت، أجهضت تلك المحاولات في مهدها، وكان ذلك عام ١٩٥٦. وبقيت نشاطاتها التسويقية محصورة ضمن هذا الاطار، الى أن تأسست الجمعية التعاونية لتسويق الحاصلات الزراعية في محافظة الخليل ومركزها حلحول، وكان ذلك عام ١٩٦٢، والتي خدمت مزارعي محافظة الخليل حتى عام ١٩٦٩، وتوقفت عن نشاطاتها الجوهرية بسبب انعدام التسهيلات اللازمة.

ثانياً ـ جمعية أريحا التعاونية لتسويق الحاصلات الزراعية: تأسست عام ١٩٥٨، وكانت تضم آنذاك ١٥ عضواً من منتجي الموز، اذ سيطرت الجمعية على ٣٥٪ من إنتاج الموز في الأردن، وامتلكت سيارتي شحن للتصدير الى الأقطار العربية، وافتتحت لها فرعاً في الكويت، بيد أن تجار القومسيون الذين لاحقوا جمعية حلحول في بغداد، حاولوا وأد تجربة أريحا في الكويت.

ثالثاً ـ جمعية اتحاد بديا التعاونية للتسليف والتوفير: تأسست عام ١٩٥٦، كجمعية لتزويد أعضائها، وعددهم ١٠٥ أعضاء، بالقروض الموسمية. وقد قامت بتجربة رائدة في مجال تسويق الزيت لأعضائها، وكان تسليف العضو ٧٠٪ من قيمة الانتاج المسوق، وعند البيع يحصل على رصيد استحقاقه.

ولعل فكرة تأسيس الجمعيات التعاونية لعصر الزيتون استندت الى هذه الخلفيات، وكذلك الأمر بالنسبة الى اتحاد الجمعيات التعاونية لعصر الزيتون في الأردن، والذي أسس في منتصف الستينات ومركزه مدينة القدس، وضم في عضويته جمعيات عصر الزيتون في ضفتي الأردن.

رابعاً ـ الجمعية التعاونية لتسويق الحاصلات الزراعية في محافظة الخليل: مركزها حلحول، تأسست عام ١٩٦٢، تحت رقم التسجيل ٢٤٧، حيث بلغ عدد أعضائها حوالى ٤٥٠ عضواً من جميع قرى محافظة الخليل. وأستطيع القول: ان هذه الجمعية كانت نموذجاً لأحلامنا التعاونية، في تلك الحقبة من عمر الحركة التعاونية، حيث زودت بالخدمات التالية:

١ ـ جهاز اداري ومحاسبي، بدعم من الاتحاد التعاوني الأردني، وأصبح اسمه منذ عام ١٩٧٠ «المنظمة التعاونية الأردنية».

٢ ـ القروض النقدية اللازمة لحاجات المزارعين الأعضاء.

٣ ــ القروض العينية من المواد الزراعية والتموينية.
٤ ــ خدمات الحراثة والآليات الزراعية.
٥ ــ خدمات نقل المحاصيل الزراعية.

وبغض النظر عن بعض الأخطاء الادارية التي حصلت عام ١٩٦٦، الا أن التجربة كانت طموحة ومقنعة، وكان يمكن أن تكون نموذجاً يحتذى به في باقي المناطق.

وبحلول عام ١٩٦٧، توقفت تلك التسهيلات، وبرغم ذلك، فلقد عاودت نشاطاتها، بصورة محدودة جداً لا تتجاوز عمليات التسويق المحلي، ونحن بصدد إعداد خطة متكاملة لبلورة أعمالها وتمكينها من تحقيق الخدمات اللازمة للمنطقة.

مشكلة تسويق زيت الضفة الغربية:

تبلغ مساحة الأراضي المزروعة بالزيتون سبعمائة ألف دونم(٤)، وتشكل ٨٠ ٪ من مساحة الأشجار المثمرة، كما تمثل ٢٦ ٪ من مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الضفة الغربية، في حين أنها تشكل ١٢,٥ ٪ من المساحة الكلية للبلاد.

لا جدال إذاً، حول أهمية شجرة الزيتون بالنسبة للمواطنين في الضفة الغربية، ليس فقط لأنها ثروة زراعية تشمل قطاعاً عريضاً من المنتجين، وتسهم في تحسين أوضاعهم الاقتصادية، ان لم تكن المصدر الوحيد للدخل، بالنسبة لقطاع كبير من المزارعين، بل لأن شجرة الزيتون احـــد عوامل وجود المواطنين، وتثبيت أقدامهم فوق هذه الأرض، فضلاً عن تجسيد تاريخنا: وكأننا من خلالها نستشف الماضي السحيق لأجدادنا، حيث غرسوا ما نأكل، على أمل أن نغرس ما سيأكل أحفادنا، في المستقبل المنظور والبعيد سواء بسواء.

ظل مزارع الزيتون في بلدنا يعاني من مشكلة تدني سعر الزيت، واضطراره لبيع انتاجه قبل القطاف، بسعر مجحف، أو البيع لتجار الزيت، وهؤلاء بدورهم، باعتبارهم الوسطاء لهذه المادة التجارية الهامة على صعيدي الغذاء والصنـاعة، يعيـدون بيعها للمستهلك بعد جمع معظم الانتاج.

ويذكر المهتمون بالأمر كيف أن عملية المتاجرة هذه كانت تبخس الثمن للمنتج (مزارع الزيتون)، وترفع الثمن بالنسبة للمستهلكين، مما يسبب الاجحاف بحق المزارع والمستهلك على حد سواء. وكلما كانت الفجوة شاسعة بين السعرين: سعر الانتاج وسعر الاستهلاك، كلما حقق التجار كسباً كبيراً، يصل في كثير من الأحيان الى ٥٠ ٪، ويتجاوز في أحيان أخرى دائرة الاستغلال. وكلما كثر عدد الوسطاء كلما زادت الفجوة بين السعر للمنتج من جهة، والسعر للمستهلك من جهة أخرى.

وكانت النظرية التعاونية المطروحة في مطلع الستينات تتركز على ضرورة الغاء دور الوسطاء في عمليات المتاجرة بالزيت، وايصال المنتج للمستهلك مباشرة، وتحصيل عمولة بسيطة لا تتجاوز ٥ ٪، لقاء خدمات التسويق والتوزيع، بحيث تغطي التكلفة: وفي حالة تحقيق أرباح من رسم الخدمة ــ وهو جيد ــ يمكن استثمار هذا الربح في تطوير عملية التسويق، أو توزيع الأرباح بشكل عوائد على المنتجين أعضاء الجمعيات التعاونية لعصر الزيتون، كل بنسبة انتاجه المسوق المباع من خلال جمعيته.

وقد وجد من المناسب في حينه، اقامة جمعيات تعاونية لعصر الزيتون في المناطق الرئيسية لهذه الثروة، في ضفتي الأردن، وامتلاك المعاصر الحديثة التي كانت لها عدة آثار

ايجابية على هذا القطاع من الانتاج، أبرزها ما يلي:

١ ــ زيادة انتاجية الزيت (السيولة) بنسبة لاتقل عن ٢٠٪، مما رفع دخل المزارعين بهذه النسبة، فضلاً عن زيادة الدخل القومي، هذا بالقياس الى انتاجية المعاصر القديمة التقليدية (البدود)، وذلك بفضل الضغط الآلي العالي في المعاصر الحديثة، والذي يصل الى ٣٥٠ كلغ/سم٢، وهنا ينبغي التفريق بين المعاصر التعاونية التي لاتهدف الى الربح، وبين غيرها التي قد لاتضغط (تكبس) الى نفس الدرجة بهدف استغلال المنتج.

٢ ــ تخفيض نسبة الحموضة في الزيت، الى أدنى نسبة ممكنة، حيث يصل الى نصف ٪ ولا يزيد عن ٤٪، وأمكن تصنيف الزيت حسب جودته طبقاً لنسبة الحموضة؛ اذ كلما قلت نسبة الحموضة في الزيت كلما كان الصنف ممتازاً، وكلما زادت نسبة الحموضة كلما تدنى مستوى الزيت (أي أن العلاقة هنا عكسية). ولعل السبب في خفض الحموضة لدى المعاصر الحديثة ناجم عن:

ــ تنظيف الزيتون بالماء آلياً، قبل جرشه ودرسه لازالة كل الشوائب.

ــ ترشيد المزارعين وتوعيتهم، نحو عدم كسر الزيتون المقطوف أو طمره مباشرة بعد القطف.

٣ ــ تزويد المعاصر التعاونية بمختبرات، من شأنها أن تعطي المؤشرات العلمية حول نسبة الحموضة، واعطاء سعر الزيتون، في ضوء ذلك، وتوجيه المزارعين نحو العوامل المساعدة في تخفيض الحموضة، ومراعاة ذلك في السنوات المقبلة.

٤ ــ إقامة اتحاد نوعي لتعاونيات عصر الزيتون (اتحاد الجمعيات التعاونية لعصر الزيتون وتصنيفه وتسويق منتجاته)، وهو الأول من نوعه في المنطقة، وقد أخذ هذا الاتحاد على عاتقه، منذ تأسيسه عام ١٩٦٦، القيام بما يلي:

ــ تشجيع جمعيات عصر الزيتون وأعضائها المزارعين على تحسين انتاجهم من الزيت والزيتون، باستعمال الأساليب الحديثة في القطاف والعصر.

ــ تزويد الأعضاء بجميع احتياجاتهم الزراعية، وبالمعدات والأشتال والبذور الحسنة.

ــ تنظيم مواعيد قطف الزيتون، وطرق تجميعه ونقله، وتنظيم مواعيد المعاصر.

ــ تدريج الزيت المعد للاستهلاك الغذائي وللتصنيع والتصدير وتصنيفه وفقاً للقوانين والمواصفات العالمية.

ــ العمل على تحديد السعر الأدنى للزيت والزيتون سنويا، في ضوء معطيات الانتاج وحاجة السوق.

ــ توفير الأموال اللازمة من مصادر التمويل المتاحة لتحقيق تلك الغايات.

ــ تمثيل مزارعي الزيتون، أعضاء التعاونيات، في اللجان الرسمية والأهلية التي تشكل للبحث في شؤون استيراد الزيت أو تصديره، فضلاً عن استيراد المعاصر ومدى الحاجة اليها.

ــ إقامة صناعات لها علاقات بخدمة عملية التسويق، كتوفير العبوات المناسبة الحجم لحاجة المستهلك وذوقه. بالاضافة الى صناعة الصابون؛ بحيث تصبح لخدمة المنتج الحقيقي والمستهلك. وها هي الجمعية التعاونية لعصر الزيتون في بيت جالا، في

سبيل اقامة مصنع حديث للصابون (استوردت آلات ومكائن المصنع في مطلع عام ١٩٨٠ ويتم تركيبها حالياً).

ـ الاستعانة بالخبرات، المحلية والدولية، للتخطيط والبرمجة، بهدف تطوير أوضاع التعاونيات والاتحاد، وتسخيرها لخدمة الجمهور المستهدف.

وكان من نتائج تلك الجهود والتنظيمات التعاونية والمثمرة على طريق العمل الجماعي التعاوني المنظم تحقيق المنجزات المهمة التالية:

(أ) لأول مرة تم وضع أسعار محدودة للزيت والزيتون، بحيث ضُمِن حد أدنى للأسعار مكن مزارعي الزيتون من تحقيق الحد الأدنى من تطلعاتهم الإنسانية والاقتصادية.

(ب) تم تقديم خدمات غير مباشرة للمنتجين غير التعاونيين، بحيث استفادوا من عملية تحديد الأسعار وضمان بيع انتاجهم بسعر معقول.

(ج) استطاع المستهلك أن يحصل على مادة الزيت بسعر مناسب، وطبقاً لمواصفات علمية تنسجم مع أبسط القوانين العالمية للغذاء.

(د) تم بيع ما يقرب من ٣٠٠٠٠ تنكة سنوياً للمستهلكين، سعة التنكة ٢٠ لتراً، بواسطة اتحاد جمعيات عصر الزيتون.

ورغم أن هذا العدد قليل نسبياً، بيد أن تأثيره كان ملموساً على الأسعار، بالنسبة لغير التعاونيين أيضاً من منتجي الزيت. وقد استمرت هذه العملية قرابة ١١ عاماً، وتوقفت لمدة سنتين، نتيجة لظروف لادخل للمنتجين فيها، حيث أسيء الى زيت الضفة الغربية المعروف بجودته، من خلال عمليات غير مشروعة، وبيعه على أنه زيت زيتون صافٍ، ثم أعيدت عمليات التسويق بواسطة الاتحاد من جديد، منذ عام ١٩٧٨ وحتى الآن.

من هو المسؤول؟؟

قدرت الدوائر المختصة، أن انتاج الضفة الغربية من الزيتون، بالمتوسط، حوالى ١٠٦ آلاف طن، يستهلك منها حوالى عشرة آلاف طن للمكبوس، ويخضع الباقي لاستخراج الزيت الذي يقدر بـ ٢٠ ألف طن؛ واذا علمنا أن استهلاك الضفة الغربية من هذه المادة هو ستة آلاف طن، فمعنى ذلك أننا نواجه مشكلة تسويق ١٤ ألف طن زيت سنوياً بالمعدل. ولايوجد أمام المنتجين الا سوق الضفة الشرقية من الأردن وأسواق عربية أخرى.

وبالنسبة للضفة الشرقية، فيقدر الانتاج الصافي من الزيت لموسم عام ١٩٧٨ مثلاً، بحوالى ستة آلاف طن، بينما يقدر الاستهلاك السنوي بحوالى عشرة آلاف طن. أي أن حاجة السوق في الضفة الشرقية هي أربعة آلاف طن. يمكن تسويقها من الضفة الغربية.

ما هو العمل اذاً لتسويق الفائض عن حاجة السوق في الضفة الشرقية، وهو يقدر بعشرة آلاف طن زيت في المتوسط؟

مسؤولية من هذه العملية؟ هل يمكن تنفيذها في ضوء الاقتراحات التالية:

١ ـ اعادة الثقة لدى المستهلكين خارج الضفة الغربية، بالنسبة لانتاجنا من

الزيت، وتقدير المنتجين للمسؤولية وللعواقب.

٢ ــ تنظيم عملية التسويق في الداخل بحيث نضمن عدم الغش والمزج، كي لانقع في خطأ يؤثر علينا في المستقبل، ويهدم كل بناء سليم.

٣ ــ كيفية التعامل مع المنتجين مباشرة، وأكثرهم قطاع غير منظم تعاونياً (يشكل التعاونيون في قطاع الزيت حوالى ١٠٪ من المزارعين).

في تصوري، أن المهمة صعبة والمسؤولية ذات عبء ثقيل، نظراً لكون الزيت مادة تجارية، ولسهولة غشها، فضلاً عن المغريات والدوافع القوية للمزج، نظراً لوجود فارق ملحوظ بين سعر الزيت النباتي في الأسواق وبين سعر الزيت الصافي الأصيل.

ومهما يكن من أمر، وبرغم صعوبة تصور تنظيم العملية، فان النتائج الايجابية المترتبة على سلامة عملية التسويق تستأهل الجهد المضني والتفكير العميق، والبحث الدؤوب عن وسيلة تحدد مواقع الخطأ وتحول دون الوقوع فيها، ويمكن أن تلخص بما يلي:

١ ــ اعتماد اتحاد الجمعيات التعاونية لعصر الزيتون في الضفة الغربية، والذي يضم في عضويته سبع جمعيات: ترقوميا (محافظة الخليل)؛ بيت جالا (قضاء بيت لحم)؛ عين سيناء؛ دير قديس (في منطقة رام الله)؛ دير شرف، بديا ودير استيا (في محافظة نابلس)، اعتماد هذا الاتحاد في خدمة أعضاء جمعيات عصر الزيتون المنضمة اليه.

٢ ــ تشكيل مجلس أعلى لتسويق الزيت في الضفة الغربية، يمثل فيه قطاع المنتجين وموظفو دوائر الزراعة والتعاون، ويمكن أن تنبثق عن هذا المجلس لجان فرعية، على مستوى المناطق، وتكون مسؤولية هذا المجلس تسويق الزيت، وتنظيم عملياته لخدمة جميع المنتجين من غير التعاونيين.

٣ ــ يمكن الاعتماد على المعاصر الآلية الحديثة في تسهيل العملية، وعددها ٣٠ معصرة في الضفة الغربية. هذا عدا عن المعاصر التقليدية التي لايعتمد عليها في استخراج زيت ذي كفاءة جيدة.

٤ ــ الاعتماد على مختبرات وأجهزة فنية لاستكشاف المواصفات العلمية للزيت، وتثبيتها على عبوات الزيت المصدر.

٥ ــ عدم السماح بالغش والمزج، ومعاقبة الفاعلين، وذلك استناداً الى القانون الأردني الذي يحرم مزج زيت الزيتون، حفاظاً على هذه الثروة وانصافاً للمنتج، كي لا يختلط الحابل بالنابل.

٦ ــ منع استيراد الزيت بتاتاً من الخارج، لأننا في ذلك نقتل قطاعاً مهماً للانتاج، وندفعه بقوة للتحول من زراعة أصيلة الى مهنة أخرى غير دائمة. كل ذلك يسهم في تحقيق عدم التوازن في الميزان التجاري، ويزيد في العجز التجاري، وهو أمر يخالف كل تمنيات المواطنين نحو بناء اقتصاد وطني معافى وسليم.

٧ ــ في مايتعلق بالزيت الاسباني وغيره، والمستورد، ينبغي أن توضع على العبوة مواصفاته: كنسبة الحموضة، ونسبة المزج وغيرهما.

٨ ــ وإحكاماً لعملية التسويق، ينبغي وضع علامة على العبوات تبرز مصدرها، حتى اذا اكتشف الغش أو المزج، يعاقب ذلك المصدر بحيث لا يسري العقاب على جميع

المنتجين أو المسوقين، بصورة جماعية عشوائية (الطايع برجل العاصي).

٩ ــ توجيه أنظار المواطنين نحو المزايا التي يتمتع بها زيتنا المحلي، واستعمال كافة وسائل الاعلام، المنظورة والمسموعة والمقروءة، للوصول الى هذا الهدف.

١٠ ــ إقامة مصانع تعاونية لإنتاج عبوات الزيت، بأحجام مختلفة (زجاجية ومن التنك)، حتى يسهل على المستهلك ابتياعها في جميع الأوقات من السنة، دونما ارهاق لميزانية المواطن المحدودة.

والجدير بالذكر، أنه تمت الدراسات النهائية لإقامة مصنعين للتصنيف والتعبئة، لتحقيق تلك الغاية: أحدهما يتبع للجمعية التعاونية لعصر الزيتون وتصنيعه وتسويق منتجاته، في منطقة دير شرف في محافظة نابلس، ويخدم المنطقة الشمالية؛ والثاني لدى الجمعية التعاونية لعصر الزيتون، في عين سيناء، ويخدم محافظتي القدس والخليل، وذلك بالتعاون مع جمعية أنيرا الأميركية.

والخلاصة، أنه ليس من المنطقي ولامن الطبيعي أن يسمح بالمقامرة على مصلحة المنتج الحقيقي في هذا البلد، وينبغي أن تمنح له كافة التسهيلات الائتمانية والتسويقية، لتمكينه من بيع محصوله بسعر يغطي تكاليفه على الأقل، وبدون ذلك نكون كمن يحرث في بحر.

أوضاع التعاونيات من عام ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٩/١٢/٣١

كنتيجة للاحتلال الاسرائيلي، فقد تقلصت عن تعاونيات الضفة الغربية كثير من الخدمات الأساسية، وخصوصاً المتركزة في عمان، وأبرزها: التمويل؛ التدريب والتثقيف التعاوني؛ بحيث تشمل جميع الأجهزة والكوادر الفنية المؤهلة القادرة على إحداث التغييرات المطلوبة في المبنى الاقتصادي التعاوني، وتدقيق الحسابات للتعاونيات بهدف الخدمة وليس تحقيق الربح.

ومهما يكن من أمر فان الجهاز التعاوني الموجود، على قلة عدده وضآلة إمكاناته، قد تمكن من تسجيل ٢٥ جمعية تعاونية زراعية مختلفة، خلال الـ١٢ عاماً الماضية، بالاضافة الى تسجيل ٧٦ جمعية تعاونية غير زراعية في مجالات الخدمات التعاونية المتعددة: مياه شرب؛ اسكان؛ مهنية؛ استهلاكية؛ منفعة متبادلة؛ توفير وتسليف؛ تعليم عالٍ؛ ضمان صحي؛ تنوير كهرباء واتحاد نوعي للتنوير الكهربائي في محافظة الخليل. كما أنه أمكن تسجيل ٥٦ مقصفاً تعاونياً مدرسياً في مدارس الحكومة، والمدارس التابعة لوكالة الغوث الدولية، فضلاً عن المدارس الخاصة.

وحقيقة هامة ينبغي أن يشار اليها، وهي أن معظم الجمعيات التي كانت مسجلة قبل عام ١٩٦٧ هي الآن مجمدة، وأن الجمعيات العاملة الآن أغلبها ممن تم تسجيله إبان الاحتلال، ونسبة التعاونيات الزراعية الى غير الزراعية هي ١:٣.

في حين أن الوضع قبل الاحتلال كان معكوساً؛ حيث كانت نسبة التعاونيات الزراعية المختلفة: التسليف والتوفير؛ التسويق؛ الآليات الزراعية؛ الثروة الحيوانية؛ التصنيع الزراعي؛ والتعاونيات الزراعية المتعددة، الى غير الزراعية كنسبة ١:٤ (عدا عن التعاونيات المدرسية) كما هو مبين في الجدول رقم (٢).

ومن ذلك، يبدو واضحاً أن اهتمامات المواطنين في الضفة الغربية، أثناء الاحتلال، تركزت على تأسيس تعاونيات غير زراعية، وطابعها الخدمات (ماء وكهرباء الخ...)، أو تعاونيات للاسكان، وهي مهمة في هذه المرحلة الخاصة، رغم استنزافها لمصادر التمويل المتاحة، كما سيتضح فيما بعد لدى استعراضنا الخطة التعاونية لعام ١٩٧٩. ويمكن أن توضح بعض السمات لتعاونيات تأسست بعد عام ١٩٦٧ على النحو التالي:

ــ اعتمدت هذه الجمعيات، حال تأسيسها، في تمويل مشاريعها المختلفة، وفي أغلب الحالات، على أموال الأعضاء الخاصة، كالأسهم والتوفير، فضلاً عن أموال التعاونيات من أرباحها الصافية واحتياطياتها المدورة. وهذا ينطبق على شراء الأراضي في جمعيات الاسكان، وإقامة شبكات كهربائية ومحطات لتوليد الكهرباء بالنسبة لتعاونيات التنوير، وشبكات المياه بالنسبة لجمعيات مياه الشرب والري الخ...

ــ اتساع قاعدة العضوية وكِبَر حجم عدد أعضاء التعاونيات، حيث يزيد في بعضها عن ٨٠٠ عضو.

ــ شمول تعاونيات الخدمات (ماء، كهرباء ونقل) لكافة التجمعات السكانية المستهدفة من تلك الخدمات، حيث تصل نسبة تمثيل بعض الجمعيات الى ١٠٠٪ من الأسر.

ــ الدور البناء الذي تؤديه اللجان الادارية ولجان المراقبة في تسيير مشاريع التعاونيات ومراقبتها بصورة جيدة، ولعل ذلك نابع من أن تمويل مشاريع الجمعيات التعاونية هي من مساهمات الأعضاء الذاتية ١٠٠٪. ويبدو أنه رهن بمقدار ما يسهم به الأعضاء من أدوار ايجابية من حيث الاشراف والمراقبة والمتابعة لتلك المشاريع.

ــ يبدو واضحاً من الجدول رقم (٢) أن أوضاع تسجيل الجمعيات كانت في ركود، خلال السنوات الخمس الأولى من الاحتلال (١٩٦٧ ــ ١٩٧١)؛ حيث لم تسجل خلال تلك المدة سوى ٥ جمعيات.

ــ أكبر توسع في عدد الجمعيات التي سجلت خلال السنوات السبع الأخيرة، كان في تعاونيات التنوير الكهربائي الريفي، ثم يتبعها، على التوالي، جمعيات الاسكان والتعاونيات الاستهلاكية، وتأتي في المرتبة الرابعة، التعاونيات الزراعية (تسويق، آليات، ري).

ــ لم تتمكن القطاعات التعاونية المختلفة من تأسيس اتحادات نوعية متخصصة على مستوى الضفة الغربية، لتقديم خدمات لا تستطيع كل جمعية على حدة القيام بها، ويمكن أن يؤسس اتحاد عام للجمعيات الزراعية، وآخر للإسكان، وثالث للجمعيات الاستهلاكية وهكذا، الا أنه في عام ١٩٧٧، تم تأسيس اتحاد نوعي لجمعيات التنوير الكهربائي في محافظة الخليل فقط.

الجمعيات التعاونية المسجلة في الضفة الغربية
حتى ٣١/١٢/١٩٧٩[*]
الجدول رقم (٢)

التصنيف الرئيسي للجمعيات المسجلة	الرقم التسلسلي للنوع	أنواع الجمعيات التعاونية	عدد الجمعيات التعاونية حسب تواجدها في مناطق العمل							مجموع عدد الجمعيات التعاونية المسجلة
			نابلس	طولكرم	جنين	الخليل	بيت لحم	رام الله		
زراعية	١	التسليف والتوفير الريفية	١٣	٢٣	٢٣	٢٨	٥	٤٨	٢	١٤٢
	٢	تسويق زراعي، آليات، ري	—	٤	٤	٩	١	—	٦	٢٤
	٣	الثروة الحيوانية (دواجن نحل)	١	—	٣	٣	٢	٤	٣	١٦
زراعية	٤	التصنيع الزراعي (معاصر الزيتون)	٣	٢	—	١	١	٣	—	١٠
	٥	اتحاد نوعي (لعصر الزيتون وتسويقه)	—	—	—	—	—	١	—	١
	٦	زراعية متعددة الأغراض	—	—		٥	—	١	٣	٩
زراعية	أ	المجموع للجمعيات الزراعية	١٧	٢٩	٣٠	٤٦	٩	٥٧	١٤	٢٠٢
غير زراعية	٧	مياه الشرب	—	١	١	٢	١	١	—	٦
	٨	الاسكان	٤	١	٢	٥	١	٧	١	٢١
	٩	مهنية خياطة وأشغال يدوية، حصر، نسيج، صدف	١	٢	١	٢	١	٢	١	١٠
	١٠	النقل	—	—	١	—	٢	٥	—	٨
	١١	المخابز	١	—	—	١	—	١	—	٣
غير زراعية	١٢	استهلاكية (تموين منزلي)	٢	٥	١	٢	٧	٢	١	٢٠
	١٣	المنفعة المتبادلة	٢	—	١	٢	—	—	١	٦
	١٤	التوفير والتسليف	٢	—	—	١٣	—	٣	٢	٢٠
	١٥	تكسير الحجارة وأعمال البناء	١	—	—	—	—	١	—	٢
	١٦	التعليم العالي	—	—		٢	—	—		٢
	١٧	الضمان والخدمات الصحية	١	—	—	—	١	—	—	٢
	١٨	التنوير الكهربائي	٣	٢	٢	١١	—		—	١٨
	١٩	اتحاد نوعي للتنوير الكهربائي	—	—	—	١	—	—	—	١
غير زراعية	ب	المجموع للجمعيات غير الزراعية	١٧	١١	٩	٤١	١٣	٢٢	٦	١١٩
مدرسية	ج	الجمعيات التعاونية المدرسية (المقاصف التعاونية)	٤٨	٤١	٢٠	٣٨	٣٤	٣٨	١٠	٢١٩
(أ + ب + جـ)		المجموع العام للأنواع الرئيسية الثلاث	٨٢	٨١	٥٩	١٢٥	٤٦	١١٧	٣٠	٥٤٠

مصادر تمويل الجمعيات التعاونية منذ عام ١٩٦٧

١ ــ أستطيع الجزم بأن التعاونيات المختلفة لم تحصل على أية قروض أو مخصصات من سلطات الحكم العسكري حتى الآن.

٢ ــ في عام ١٩٧٤، استطاعت جمعية رابود التعاونية (محافظة الخليل)، من الحصول على قرض متوسط الأجل من الاتحاد اللوثري العالمي (القدس)، حيث ابتاعت جراراً للحراثة، وقامت جمعية رابود التعاونية بتسديد التزاماتها نحو الاتحاد اللوثري كاملة، وقبل موعد استحقاق القرض، مما شجع الجمعيات الدولية التطوعية العاملة في الضفة للتعامل مع التعاونيات، ودعمها ضمن إمكاناتها.

٣ ــ وفي عام ١٩٧٥، تم تخصيص مبلغ عشرة آلاف دينار أردني، من قبل البنك التعاوني في عمان، حيث اتفق في حينه على انشاء صندوق دائر لتمويل الحركة التعاونية، اذ أقرض هذا المبلغ للجمعية التعاونية لعصر الزيتون في محافظة الخليل (ترقوميا)، لمدة عشر سنوات بأقساط متساوية، وتم تسديد الأقساط المستحقة حتى الآن في حينها للصندوق.

وقد خصص البنك التعاوني مبالغ مماثلة للحركة التعاونية في الضفة الغربية، خلال عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧. وفي عام ١٩٧٨، رفع المبلغ الى ٦٢ ألف دينار أردني، خصصت لجمعيات تعاونية عاملة في الضفة الغربية. حيث وجدنا من المناسب أن ننشىء صندوقاً قوياً دائراً للحركة التعاونية، ضمن أسس اقراض صحيحة وليس هبات.

٤ ــ وعندما قامت جمعية الإسكان التعاونية في الخليل بشراء الأرض عام ١٩٧٥، تمكنت من الحصول على قرض طويل الأجل من بنك الاسكان في عمان، بمبلغ ثلاثمائة ألف دينار أردني وبفائدة ٧,٥٪ وبكفالة الحكومة الأردنية، حيث شجعت هذه الخطوة جمعيات الإسكان التعاونية على شراء الأراضي، كما سجلت جمعيات إسكان جديدة كما هو واضح من حركة تسجيل الجمعيات.

٥ ــ منذ عام ١٩٧٥ وحتى الآن، قامت جمعية المانونايت المركزية في القدس بتقديم قروض بسيطة لبعض الجمعيات التعاونية في مجالات الزراعة والكهرباء، كما دأبت على تشجيع المزارعين لقلابة الأرض واستصلاحها، ودفع ٥٠٪ من نفقات الاستصلاح، وكذلك الأمر بالنسبة لمعرشات العنب.

كما شجعت عمليات غرس الزيتون بمنح التعاونيات والتعاونيين أسعاراً تشجيعية، اذ بلغ عدد الأشتال الموزعة في الضفة الغربية، من قبل المانونايت وجمعية تنمية المجتمع، خلال موسم عام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠، حوالى مائتي ألف شتلة.

٦ ــ وفي عام ١٩٨٧، اهتمت جمعية (أنيرا) الأميركية بمشاريع التعاونيات الانتاجية؛ وأستطيع القول: ان التعاونيات الزراعية تمكنت من تطوير المشاريع الزراعية المختلفة؛ اذ أن طبيعة المشاريع المستهدفة إنتاجية وذات جدوى اقتصادية، على المدى القريب والبعيد، كما أن حجم الأعضاء التعاونيين المستهدف كبير. وكنموذج لهذه المشاريع، فقد خصص مبلغ ١٢٠ ألف دولار، لإقامة مصنع للصابون تعاوني، تابع لجمعية عصر الزيتون في بيت جالا، ومبلغ مماثل لشراء وحدة آلية زراعية (بلدوزر

وتراكتورات) تابعة لجمعية عصر الزيتون في ترقوميا، ومبلغ مساوٍ لجمعية دير شرف، لمشروع تعبئة الزيت وتصنيفه، وجميعها في عام ١٩٧٨، وجمعية المهندسين الزراعيين ٧١ ألف دولار، وغيرها.

أما في عام ١٩٧٩، فقد خصصت جمعية أنيرا الأميركية ٧٠٪ من ميزانيتها، للتعاونيات الانتاجية في المجالات الزراعية المختلفة[٦]، وفي مجال تشجيع الصناعات الريفية لتوليد الطاقة الكهربائية نهاراً في الريف، شريطة أن تسهم الجمعيات والأعضاء بمبالغ مساوية، وفيما يلي خلاصة لتلك المشاريع:

(أ) اتحاد الجمعيات التعاونية للتنوير بالكهرباء في محافظة الخليل، ويضم عشر جمعيات للإنارة، وخصص مبلغ ٢٥٠ ألف دولار.

(ب) جمعية حلحول الزراعية التعاونية، وخصصت مبلغ ١٢٠ ألف دولار.

(ج) مشروع المشتل التعاوني في الخليل وبيت لحم، وخصص مبلغ ١٥٠ ألف دولار.

(د) مشروع استصلاح الأراضي (جمعية ترقـوميا)، وخصص مبلغ ١٠٠ ألف دولار.

(هـ) مشروع الآليات الزراعية للتعاونيات في محافظة الخليل، وخصص مبلغ ١٠٠ ألف دولار.

(و) مشروع محافظة نابلس للآليات الزراعية، ١٥٠ ألف دولار.

(ز) مشروع التعبئة للزيت (جمعية عين سيناء)، ١٥٠ ألف دولار.

(ح) مشتل الخضار (جمعية تسويق أريحا)، ١٠٠ ألف دولار.

(ط) مشروع الاستصلاح الزراعي (نابلس)، ١٠٠ ألف دولار.

(ي) مشروع التسويق التعاوني في جنين، ١٥٠ ألف دولار.

(ك) مشاريع التنوير الكهربائي في محافظة نابلس، ٢٥٠ ألف دولار.

المجموع: ١,٦٢٠ مليون دولار

هذا وحتى اعداد هذا البحث (نيسان ــ أبريل ١٩٨٠) لم توافق سلطات الحكم العسكري إلا على ثلاثة مشاريع من المشاريع السالف ذكرها وهي:

ــ مشروع الجمعية التعاونية لعصر الزيتون في عين سيناء (رام الله).

ــ مشروع المشتل التعاوني في الخليل.

ــ مشروع الاستصلاح الزراعي (جمعية ترقوميا) في محافظة الخليل.

ونأمل أن تحصل الموافقة على تنفيذ المشاريع الأخرى، لتأخذ دورها المكمل في عملية التنمية الزراعية. وقد التزمت جمعية «أنيرا» بنهجها في ما يتعلق بخطتها لعام ١٩٨٠، حيث ستغطي قطاعات ومناطق أخرى تعاونية في عدة مجالات زراعية إنتاجية.

٧ ــ وفي عام ١٩٧٨، أنشئت، في القدس، مؤسسة تنمية المجتمع الأميركي وقد أخذت على عاتقها تشجيع التعاونيات غير الزراعية، كالمرافق العامة لجمعيات الاسكان التعاونية، وجمعيات مياه الشرب وجمعيات التعليم العالي، وكذلك التعاونيات الاستهلاكية.

وقد نفذت عام ١٩٧٩، بالتعاون مع بلدية بيت ساحور، الطريق الرئيسي المؤدي إلى جمعية الاسكان التعاونية في بيت ساحور، كما خصصت مبلغ ١٥ ألف دولار لجمعية

دورا التعاونية للتعليم العالي، ومبلغ ١٣٠ ألف دولار لجمعيتي الشيوخ وسعير التعاونيتين لمياه الشرب، ومبلغ ١٥ ألف دولار لجمعية الإسكان التعاونية في الخليل للشارع الفرعي للضاحية؛ ونأمل أن توافق السلطات على تنفيذ هذه الخدمات. هذا ومن المقرر أن تشمل خطتها لعام ١٩٨٠، مشاريع تعاونية غير زراعية أخرى في جميع مناطق الضفة الغربية، لا مجال لذكرها الآن. أما في ما يتعلق بالجمعيات الأجنبية التطوعية الأخرى، فكانت أدوارها محدودة في تنمية التعاونيات، واقتصرت خدماتها على الجمعيات الخيرية والمؤسسات والهيئات الاجتماعية.

الخطة الكبرى لتنمية الحركة التعاونية

في أواخر شهر أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٩، وضعت المنظمة التعاونية الأردنية خطة طموحة، لتمويل الحركة التعاونية في الضفة الغربية وانمائها، وقد وضعت التعاونيات الزراعية في سلم أولويات هذه الخطة، كما هي موضحة في الجداول رقم (٣/أ)، (٣/ب)، (٣/ج)، (٣/د)و (٣/هـ)، حيث يتبين أن تكاليف هذه الخطة تبلغ ٤,١٠٠,٠٠٠ دينار، والقروض المطلوب تخصيصها هي ٢٣٣٥٠٠٠ دينار، على اعتبار أن الجمعيات وأعضاءها سيغطون ما قيمته ١,٧٦٥,٠٠٠ دينار. وتضمنت الخطة المشار اليها دعم جمعيات الاسكان التعاونية وعددها ٢٢ جمعية، وتكاليف مشاريعها ٩,٤٢٠٠٠ دينار، والمبلغ المطلوب تخصيصه هو ٦١٦٤٠٠٠ دينار، وهناك أنواع أخرى من التعاونيات المختلفة. ان عدد الجمعيات بكافة أنواعها التي استهدفتها الخطة هو ١٢٢ جمعية، تضم في عضويتها ١٧٣٠٨، أعضاء تكاليف مشاريعها الاجمالية تبلغ ١٥٤٨٥٠٠٠ دينار، والمبالغ المطلوب تخصيصها كقروض بلغت ٩٨٨١٠٠٠ دينار.

المبالغ التي تم رصدها لتغطية الخطة لعام ١٩٧٩: لقد تم رصد مبلغ ٥,٣٨٣,٠٠٠ دينار لتغطية الخطة التعاونية التي تم اعدادها من قبل المنظمة التعاونية الأردنية، حيث نسبت تخصيص المبلغ السالف ذكره، ومقداره ٩,٨٨١,٠٠٠ دينار. وبذلك تكون نسبة ما تم تخصيصه فعلاً الى المبلغ المطلوب هي ٥٥٪، وهي نسبة معقولة، في تقديري، كمرحلة أولى لتنفيذ هذه الخطة الطموحة.

ـ ان المبلغ المرصود للتعاونيات الزراعية يشكل ٥٨٪ من الخطة المقترحة لهذا القطاع.

ـ ان المبلغ المرصود لتعاونيات الاسكان يشكل ٥٤٪ من الخطة المقترحة.

ـ أما المبالغ المرصودة لباقي أنواع التعاونيات، وطابعها الخدمات: تنوير كهربائي؛ مياه شرب وجمعيات مهنية، فقد شكل ٣٥٪ من الخطة.

ـ شكلت حصة التعاونيات الزراعية، من المبالغ المخصصة للحركة التعاونية لعام ١٩٧٩، ما نسبته ٣٠٪ تقريباً. كما شكلت حصة تعاونيات الإسكان، من المبلغ المرصود، ما نسبته ٦٢٪. وباقي الجمعيات كانت حصتها ٨٪.

ـ ان الجدولين المرفقين رقم (٤/أ) و(٤/ب) يوضحان ما جرى تحليله.

حتى نبرز دور هذا القطاع التعاوني الهام في الضفة الغربية، لابد من إبراز المشكلات الزراعية القائمة، لمحاولة معالجتها، أو على الأقل لوضع التصورات العلمية للاسهام في حلها.

ـ تبلغ مساحة الضفة الغربية ٥٥٧٢٠٠٠ دونم[٨]، منها ٤٨ ٪ قابلة للزراعة، ٥٢,٥ ٪منها مناطق شبه جافة، وهي مصنفة كما يبين الجدول رقم (٥) التالي:

الجدول رقم (٥)
تصنيف أراضي الضفة الغربية المحتلة

	المساحة		النسبة المئوية
ـ محاصيل حقلية	١,٤٦٠,٠٠٠	دونم	٢٦,٢ ٪
ـ أشجار مثمرة	٨٧٥,٠٠٠	دونم	١٥,٧ ٪
ـ أحراج	٢٥٥,٠٠٠	دونم	٤,٥ ٪
ـ زراعة مروية	٩٠,٠٠٠	دونم	١,٦ ٪
ـ مناطق شبه جافة	٢,٨٩٢,٠٠٠	دونم	٥٢,٠ ٪
المجموع	**٥,٥٧٢,٠٠٠**	**دونم**	**١٠٠ ٪**

ـ ويبدو واضحاً من هذا الجدول أن نسبة المساحة المروية قليلة جداً ولا تتجاوز ٢ ٪ من المساحة الكلية، أو ٤٪ من المساحة القابلة للزراعة، ويضاف الى ذلك أن المستوطنات الاسرائيلية تستنزف ٣٠ ٪ من المياه الجوفية في الضفة الغربية.

ـ ان المساحة شبه الجافة تشكل أكثر من نصف مساحة الضفة الغربية، مما يستلزم إقامة السدود الصناعية لحفظ مياه الأمطار الخفيفة، والاستفادة منها في الري والمراعي والشرب لسكان المناطق البدوية.

ـ هناك مشكلة تشتت الملكية، والحيازات القزمية في الضفة الغربية، الأمر الذي يعكس آثاراً سلبية على نجاعة الإنتاج، فضلاً عن مشاكل التسويق وصعوبة تقديم الخدمات الزراعية المتطورة، ومثل هذا الأمر يفرض بالضرورة، تنظيم المزارعين جماعياً، ضمن اطار تعاوني زراعي سليم، لتفادي مثل تلك المساوىء والأخطار، على عملية الانتاج وباقي الخدمات الزراعية المكملة.

ولعل الجدول رقم (٦) التالي يلقي الضوء على تدني متوسط الملكية الزراعية المستغلة وبعثرتها على اعداد كبيرة من المالكين[٩].

ـ والظاهرة الخطيرة في المهنة الزراعية، هي تحول ما نسبته ٤٠ ٪ من العاملين بها الى مهن أخرى، نتيجة لعدة عوامل أبرزها: ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب المنافسة غير

الجدول رقم (٦)
توزع الملكية الزراعية المستغلة

وحدة الملكية بالدونم	مجموع مساحتها بالدونم	نسبتها من المساحة الكلية	نسبة عدد المالكين	عدد الملاكين المزارعين
١ ــ ٥	٢٤٨٠٠	٪١	٪١٦	٩١٦٧
٥ ــ ٢٠	١٩٥٣٠٠	٪٩	٪٣٢	١٨٧٧٥
٢٠ ــ ٥٠	٤٩٩٧٠٠	٪٢٤	٪٣٠	١٧٢١٥
٥٠ ــ ١٠٠	٥٧٩٥٠٠	٪٢٨	٪١٤	٨٠٢٥
١٠٠ ــ +	٧٩١٨٠٠	٪٣٨	٪٨	٤٩٠٢
المجموع	٢٠٩١١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٥٨٠٨٤

المتكافئة مع المنتج الاسرائيلي، ووجود عقبات كبيرة أمام التسويق فرضتها الأوضاع الراهنة؛ فضلاً عن فقدان عدد لايستهان به من المزارعين المالكين لأراضيهم الزراعية، وهي مصدر رزقهم الرئيسي.

ــ تقدر الأراضي الزراعية التي أهملت، خلال السنوات العشر الماضية، بحوالى ٢٠٠ ألف دونم(١٠)، بسبب تحول أصحابها الى مهن أخرى لتوفير مصدر رزق معقول لهم. والمشكلة، أنه لو أراد هؤلاء العودة مرة أخرى لزراعة أراضيهم واستغلالها بصورة اقتصادية، فان العملية في منتهى الصعوبة، حيث ستكون مكلفة للغاية لأن الأرض، في مثل هذه الحالة، بحاجة الى عمليات استصلاح من جديد.

التوصيات

في ضوء ما سبق يمكن التركيز على ما يلي:

ــ دعم الحركة التعاونية بشتى قطاعاتها، وعلى رأسها التعاونيات الزراعية، لأنها الاطار المناسب والمتوازن لإحداث التغييرات الاقتصادية ــ الاجتماعية الحقيقية، وذلك بتوفيرها ما يلي:

(أ) رفد الجهاز التعاوني، والتعاونيات الزراعية بكوادر فنية مدربة ومتخصصة (مهندسين، زراعيين، اداريين، اقتصاديين، محاسبين، مخططين). وعلى سبيل المثال، فانه نتيجة لعملية مسح لاحتياجات التعاونيات الزراعية العاملة في الضفة، تبين أنها في أمس الحاجة الى ٢٢ مهندساً زراعياً، في كافة التخصصات المبينة أعلاه، وذلك حتى ١٩٨٠/٣/٣١.

(ب) إقامة مركز تعاوني للتدريب والبحوث والدراسات التعاونية، لإيصال الكوادر والأجهزة التعاونية، على الصعيد الحكومي والأهلي، الى المستوى اللازم.

ــ تأسيس اتحاد لتدقيق الحسابات التعاونية ومراقبتها، وتقديم الخدمات المحاسبية أولاً بأول، وتدريب الأجهزة على الأصول العلمية لهذا النشاط، فضلاً عن توفير أحدث الأنظمة المحاسبية والأدوات المستعملة لهذا الغرض.

ـ تأسيس تعاونيات للتسويق الزراعي في كافة مناطق الضفة حسب طبيعة الانتاج، ومن ثم إقامة اتحاد نوعي لتعاونيات التسويق الاقليمية، بحيث يقوم برسم سياسة التسويق وترشيد المنتجين نحو الانتاج الزراعي المطلوب، ودراسة الأسواق ونظرية العرض والطلب، وتوجيه الزراعة على المدى البعيد.

ـ انشاء اتحادات نوعية متخصصة لقطاعات التعاونيات الأخرى مثل: اتحاد استهلاكي، وآخر للاسكان، وثالث للتنوير الكهربائي، وهكذا، بحيث يؤسس لكل نوع اتحاد نوعي ومتخصص.

ـ التدريج في البناء الهرمي، بحيث يصار مستقبلاً الى إقامة اتحاد عام للتعاونيات وللاتحادات النوعية المتخصصة، للمشاركة والإسهام في رسم السياسة التعاونية في بلدنا.

ـ دعم اتحاد جمعيات عصر الزيتون، القائم حالياً في الضفة الغربية، وتمكينه من تقديم خدمات تسويق الزيت للتعاونيين وللمزارعيين الآخرين، سواء بسواء.

ـ العمل على تشجيع تأسيس جمعيات تعاونية إقليمية للآليات الزراعية الحديثة والمتطورة، وعلى رأسها آليات استصلاح وقلابة الأرض، من أجل عملية التوسع الأفقي وخلق مساحات جديدة، ويمكن أن تخدم مثل هذه الجمعيات التعاونية ٥ ـ ١٠ قرى متجاورة، ومتجانسة الإنتاج، ويتراوح عدد سكانها ما بين ١٥ و ٢٠ ألف نسمة، حتى تتمكن من توفير أجهزة ادارية قادرة على الخدمة والتطوير.

ـ تشجيع إقراض المزارعين، قروضاً عينية ونقدية، على أسس مراقبة بشروط سهلة، ولآجال متوسطة وطويلة، حسب طبيعة المشروع، بعد التأكد من جدواها الاقتصادية، وعلى رأسها مشاريع استصلاح الأراضي التي أهملت، كما سبق وأشرت، أو التي لم تستغل بعد.

ويمكن تقدير تلك المساحات المستهدفة من عمليات الاستصلاح بـ ٥٥٠,٠٠٠ دونم في الضفة؛ وحتى تنفذ هذه الخطة، يمكن تقسيمها على عشر سنوات بحيث يتم استصلاح ٥٥ ألف دونم، وتقدر تكاليف السنة الواحدة بمبلغ ٣,٨٥٠,٠٠٠ دينار، وتكاليف الخطة جميعها بمبلغ ٣٨,٥٠٠,٠٠٠ دينار.

ـ إقامة السدود الصناعية، لاسيما في المناطق شبه الجافة، بهدف إحياء تلك المناطق، وتمكين سكانها من مواصلة عيشهم عليها بالحد الأدنى من متطلبات الحياة، بتوفير المراعي للأغنام، وتمكن اقامة زراعات حقلية ومثمرة (على غرار تجربة عبدات في جنوب النقب).

ـ إقامة مشاتل تعاونية لتوفير الأشجار المثمرة للمزارعين بأسعار معقولة، فضلاً عن توفير الأشتال الحرجية ودعم المزارعين، وتشجيعهم بالقروض والتسهيلات الأخرى، لتحريج المناطق الجبلية والقابلة لذلك، سيما وأن هذه الخدمة قد جردت مؤخراً من دوائر الزراعة في الضفة الغربية. والجدير بالذكر أن باكورة هذه المشاريع ستنفذ في محافظة الخليل، بإقامة مشتل تعاوني يتبع الجمعية التعاونية لعصر الزيتون في ترقوميا.

ـ تشجيع تعاونيات الثروة الحيوانية، ووضع خطة متكاملة وملبية لاحتياجات واستهلاك المواطنين، بحيث تمكن أصحاب المزارع من استمرارهم في تلك الصناعة.

خاتمة

هذه ملامح للحركة التعاونية في هذا البلد، ولا أقول إنها وصلت مرحلة الكمال، بل يمكن القول انها خطت أولى خطواتها على الطريق الصحيح، وهي، بالقياس الى الحركات التعاونية في العالم العربي، تعتبر من الحركات الناجحة، بالرغم من أن الدول العربية التي تسير على الخط الاشتراكي دعمت التعاونيات الى أبعد مدى، وأعطتها امتيازات كثيرة وأولويات في التوريد والتسويق، واعتمدت الجمعيات التعاونية في بيع المواد الاستهلاكية وتطبيق تسعيرة الدولة؛ فضلاً عن منحها امتيازات، في استيراد الآلات الزراعية ومعداتها الأخرى، معفاة من الجمارك، وتخفيض فوائد القروض للتعاونيين، واعطاء الجمعيات فوائد أعلى على ودائعها في مصارف الدولة.

المهم أن الإنسان، دائماً وأبداً، يسعى الى الكمال، ولعل هذه ميزته عن باقي المخلوقات. إن الإنسان بطبعه يسعى لما ينبغي أن يكون وليس الى ما هو كائن.

ومن هذا المنطلق أقول: اننا نعمل بما أوتينا من جهد للوصول بالحركة التعاونية الى ما ينبغي أن تكون عليه، لأن التعاون يعتمد أساساً على التنظيم وتكتيل الجهود، وهذه ظاهرة المجتمع السليم.

والله أدعو أن نوفق لخدمة مجتمعنا، لأن المواطن الصالح هو الذي يعطي مجتمعه أكثر مما يأخذ منه، ويفيده أكثر مما يستفيد منه.

ملحق

الجدول رقم (٣/ أ)

جمعيات عصر الزيتون وتصنيفه وتسويق منتجاته/ خطة التنمية التعاونية في الضفة الغربية لعام ١٩٧٩ (٧)

الرقم	اسم الجمعية	التسجيل في الضفة رقم	التسجيل في الضفة تاريخ	التسجيل في عمان رقم	التسجيل في عمان تاريخ	عدد الاعضاء	كلفة المشروع دينار أردني	المخصصات اللازمة دينار أردني	وصف المشروع
	محافظة نابلس								
١ ـ	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون/ دير شرف	٣٤٨	١٩٦٢/٩/١	٣٤٨	١٩٦٢/٩/١	١٦٨	٢٢٥,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	تطوير/ مركز تعبئة/ مركز توريد وآلات
٢ ـ	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون/ بديا	٤٣٩	١٩٦٤/٥/٢٦	٤٣٤	١٩٦٤/٥/٢٦	٢١١	١٠٠,٠٠٠	٥٠٠٠٠	تطوير ومركز توريد وآلات
٣ ـ	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون/ دير استيا	٥٥٧	١٩٧٥/٦/٢٢			٥٧	٧٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	تطوير ومركز توريد وآلات
	محافظة الخليل وقضاء بيت لحم								
٤ ـ	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون في منطقة بيت لحم	٤٨٧	١٩٦٥/٣/١٥	٤٧٨	١٩٦٥/٣/١٥	٧٥٠	٢٢٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	مصنع صابون/ مركز توريد آليات
٥ ـ	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون في محافظة الخليل	٥٥١	١٩٧٥/٢/٢٢	٦٨٤	١٩٧٥/١٢/٨	٦٧٤	٢٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	تطوير/ مركز توريد وآليات
	محافظة القدس								
٦ ـ	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون/ عين سيناء	٤٣٦	١٩٦٤/٥/٧	٤٣٦	١٩٦٤/٥/٧	٤٦٢	٢٢٥,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	تطوير/ مركز تعبئة/ مركز آليات
٧ ـ	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون/ دير قديس	٤٥٣	١٩٦٤/٨/٨	٤٥٣	١٩٦٤/٨/٨	١٠٤	٧٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	تطوير ومركز توريد وآليات
٨ ـ	اتحاد الجمعيات التعاونية	٥٠٠	١٩٦٦/٨/٢٠	٥٠٠	١٩٦٦/٨/٢٠	٧	٣٥٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	تسويق الزيت للتعاونيات
						٢٤٣٣	١,٤٧٠,٠٠٠	١٠١٠,٠٠٠	

الجدول رقم (٣/ب)
جمعيات التسويق الزراعي التعاوني

الرقم	اسم الجمعية	التسجيل في الضفة		التسجيل في عمان		عدد الاعضاء	كلفة المشروع دينار أردني	المخصصات اللازمة دينار أردني	وصف المشروع
		رقم	تاريخ	رقم	تاريخ				
	محافظة نابلس								
١ ــ	الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي/ قلقيلية	٣٨١	١٩٦٣/١/٢٦	٣٨١	١٩٦٣/١/٢٦	١١٣	٢٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	تسويق وتوريد وآليات وقروص زراعية
٢ ــ	الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي/ جنين			٨٤٣	١٩٧٩/٣/١٩	١٥٠	٥١٥,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠	تسويق وتوريد وآليات وقروض زراعية
	محافظة الخليل وقضاء بيت لحم								
٣ ــ	الجمعية التعاونية لتسويق الحاصلات الزراعية/ الخليل	٣٤٧	١٩٦٢/٦/٢٦	٣٤٧	١٩٦٢/٦/٢٦	٤٥٠	٥٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	تسويق، تصنيع، توريد آليات، قروض
	محافظة القدس								
٤ ــ	الجمعية التعاونية لتسويق الحاصلات الزراعية/ أريحا	٢٥٦	١٩٥٩/١٠/٨	٢٥٦	١٩٥٩/١٠/٨	١٥٠	٥٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	تطوير ومركز توريد وآليات وقروض زراعية
	المجموع					٨٦٣	١,٨١٥,٠٠٠	٨١٥,٠٠٠	

الجدول رقم (٣/ج)
الجمعيات الزراعية (الري)

الرقم	اسم الجمعية	التسجيل في الضفة: الرقم	التسجيل في الضفة: التاريخ	التسجيل في عمان: الرقم	التسجيل في عمان: التاريخ	عدد الاعضاء	كلفة المشروع دينار أردني	كلفة المشروع دينار أردني	وصف المشروع
	محافظة نابلس								
١ ــ	جمعية عتيل التعاونية الزراعية للري	٣٦٣	١٩٦٢/١٠/٢٤	٣٦٣	١٩٦٢/١٠/٢٤	١٧	١٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	مشروع ري وتوريد وقروض زراعية
٢ ــ	جمعية النزلة الشرقية التعاونية الزراعية للري	٥٨٧	١٩٧٧/١٢/٦			٢٦	٥٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	مشروع ري وتمديد مواسير وانشاءات زراعية
	محافظة الخليل وقضاء بيت لحم								
٣ ــ	جمعية رابود التعاونية	٥٢٨	١٩٧٣/٣/٢٠			٤٠	٣٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	توريد آليات وقروض زراعية
٤ ــ	جمعية ترقوميا التعاونية الزراعية	٥٤٤	١٩٧٤/١٠/٦			١٢	٢٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠	توريد آليات وقروض زراعية
٥ ــ	جمعية سكا التعاونية الزراعية	٥٥٣	١٩٧٥/٤/٣	٨١٨	١٩٧٨/٧/٢٦	١٥	٢٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠	توريد آليات وقروض زراعية
٦ ــ	جمعية المجد التعاونية الزراعية	٥٧٢	١٩٧٦/٦/٢٩			٤٠	٣٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	توريد آليات وقروض زراعية
٧ ــ	جمعية بيت الروش التحتا	٦٠١	١٩٧٩/١/١١			٢٥	٢٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠	توريد آليات وقروض زراعية
٨ ــ	جمعية الكوم وبيت مكدوم	٦٠٢	١٩٧٩/١/١١			٢١	٣٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	توريد آليات وقروض زراعية وتسويق
٩ ــ	جمعية وادي فوكين التعاونية	٥٧١	١٩٧٦/٦/٦			٥٤	٧٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	توريد آليات وقروض زراعية وري
١٠ ــ	جمعية دورا متعددة الأغراض التعاونية	٤٥٥	١٩٦٥/٨/٢٠	٤٥٥	١٩٦٤/٨/٢٠	٨٥	١٠٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	توريد آليات وقروض زراعية وتسويق
١١ ــ	جمعية الظاهرية التعاونية للتسليف	٣٣١	١٩٦١/٧/٢٢	٣٣١	١٩٦١/٧/٣١	٤٥	٣٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	

تابع الجدول رقم (٣/ج)

الرقم	اسم الجمعية	التسجيل في الضفة		التسجيل في عمان		عدد الاعضاء	كلفة المشروع دينار أردني	المخصصات اللازمة دينار أردني	وصف المشروع
		الرقم	التاريخ	الرقم	التاريخ				
	محافظة القدس								
١٢ —	جمعية العوجا التعاونية الزراعية	٥٤٦	١٩٧٤/١١/١٢			١٧	٣٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	توريد وآليات وقروض زراعية
١٣ —	جمعية المهندسين الزراعيين التعاونية	٥٩١	١٩٧٨/٣/٢٧	٨٣٥	١٩٧٨/١٢/٢٣	٦٨	٧٥,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	توريد وآليات وقروض زراعية
١٤ —	جمعية الديوك التعاونية	٨٤	١٩٥٦/١/١٢	٨٤	١٩٥٦/١/١٢	١٥	٣٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	توريد وآليات وقروض زراعية
	المجموع					٤٨٠	٦٣٥,٠٠٠	٤١٠,٠٠٠	

الجدول رقم (٣/د)
تعاونيات الثروة الحيوانية

الرقم	اسم الجمعية	التسجيل في الضفة: رقم	التسجيل في الضفة: تاريخ	التسجيل في عمان: رقم	التسجيل في عمان: تاريخ	عدد الأعضاء	كلفة المشروع دينار أردني	المخصصات اللازمة دينار أردني	وصف المشروع
	محافظة نابلس								
١ ــ	الجمعية التعاونية للثروة	٥٦١	١٩٧١/٢/٢٤			١٠	١٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	توريد وتسويق
	محافظة الخليل وقضاء بيت لحم								
٢ ــ	جمعية مخيم الفوار التعاونية لتربية المواشي والدواجن	٥٢٢	١٩٧٢/٥/١٧			١٥	١٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	تسويق وتوريد
٣ ــ	جمعية مربي الدواجن التعاونية لمنطقة بيت لحم	٥٧٣	١٩٧٦/٦/٢٩			٢٣	١٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	تسويق وتوريد
	محافظة القدس								
٤ ــ	الجمعية التعاونية لمربي الدواجن لمنطقة رام الله والبيرة	٥٤٨	١٩٧٤/١٢/١٦	٧٦٣	١٩٧٦/١١/٧	٦١	١٢٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	
٥ ــ	الجمعية التعاونية في مخيم دير عمار	١٩٩	١٩٥٨/٨/٥	١٩٩	١٩٥٨/٨/٥	١٦	١٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	ماكنية تفقيس وتسويق
	المجموع					١٢٥	١٨٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	
	المجموع العام					٣٩٠١	٤,١٠٠,٠٠٠	٢,٣٣٥,٠٠٠	

الجدول رقم (٤/أ)
مخصصات الجمعيات الزراعية التعاونية لعام ١٩٧٩
من البنك التعاوني في عمان (المنظمة التعاونية الأردنية)

الرقم		المبلغ المخصص
١ ـ	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون/ دير شرف	١٠٠٠٠ دينار
٢ ـ	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون/ بديا	٢٥٠٠٠ دينار
٣ ـ	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون/ دير استيا	٣٠٠٠٠ دينار
٤ ـ	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون/ منطقة بيت لحم	١٠٠٠٠٠ دينار
٥ ـ	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون/ محافظة الخليل	١٠٠٠٠٠ دينار
٦ ـ	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون/ عين سيناء	١٠٠٠٠٠ دينار
٧ ـ	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون/ دير قديس	٣٠٠٠٠ دينار
٨ ـ	اتحاد الجمعيات التعاونية لعصر الزيتون/ سلفه	١٥٠٠٠٠دينار
٩ ـ	الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي/ قلقيلية	٧٠٠٠٠ دينار
١٠ ـ	الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي/ جنين	١٦٥٠٠٠ دينار
١١ ـ	الجمعية التعاونية لتسويق الحاصلات الزراعية/ الخليل	١٠٠٠٠٠ دينار
١٢ ـ	الجمعية التعاونية لتسويق الحاصلات الزراعية/ أريحا	٢٠٠٠٠٠ دينار
١٣ ـ	جمعية عتيل الزراعية التعاونية للري	٣٥٠٠٠ دينار
١٤ ـ	جمعية النزلة الزراعية الشرقية التعاونية للري	٢٠٠٠٠ دينار
١٥ ـ	جمعية رابود التعاونية الزراعية	١٠٠٠٠ دينار
١٦ ـ	كويزبيا التعاونية الزراعية	١٠٠٠٠ دينار
١٧ ـ	جمعية سنّا التعاونية الزراعية	١٠٠٠٠ دينار
١٨ ـ	جمعية المجد التعاونية الزراعية	١٠٠٠٠ دينار
١٩ ـ	جمعية بيت الروش التحتا التعاونية الزراعية	١٠٠٠٠ دينار
٢٠ ـ	جمعية الكوم وبيت عكوم التعاونية الزراعية	١٠٠٠٠ دينار
٢١ ـ	جمعية دورا التعاونية الزراعية	٤٠٠٠٠ دينار
٢٢ ـ	وادي فوكين الزراعية	٣٠٠٠٠ دينار
٢٣ ـ	جمعية الظاهرية للتسليف والتوفير	١٠٠٠٠ دينار
٢٤ ـ	جمعية المهندسين الزراعيين التعاونية	٤٠٠٠٠ دينار
٢٥ ـ	الجمعية التعاونية للثروة الحيوانية في لواء جنين	٥٠٠٠ دينار
٢٦ ـ	جمعية مخيم الفوار لتربية المواشي والدواجن	٥٠٠٠ دينار
٢٧ ـ	جمعية مربي الدواجن التعاونية في بيت لحم	٥٠٠٠ دينار
٢٨ ـ	الجمعية التعاونية لمربي الدواجن في البيرة ورام الله	٥٠٠٠٠ دينار
٢٩ ـ	الجمعية التعاونية لمربي الدواجن في مخيم دير عمار	٥٠٠٠ دينار
	المجموع	١٥٨٥٠٠٠ دينار

جدول رقم (٤/ب)
مخصصات جمعيات الاسكان التعاونية لعام ١٩٧٩ من البنك التعاوني في عمان

الرقم	إسم الجمعية	المبلغ المخصص
١ ـ	جمعية اسكان موظفي الحكومة في طولكرم	٢٤٥٠٠٠ دينار
٢ ـ	جمعية جنين التعاونية الأهلية للاسكان	٣٥٠٠٠٠ دينار
٣ ـ	جمعية اسكان موظفي الحكومة في نابلس	١١٤٨٠٠٠ دينار
٤ ـ	جمعية حلحول التعاونية للاسكان	٢٨٠٠٠٠ دينار
٥ ـ	جمعية الاسكان في بيت ساحور	١٨٢٠٠٠ دينار
٦ ـ	جمعية الاسكان التعاونية لموظفي بلدية الخليل	١٦٨٠٠٠ دينار
٧ ـ	جمعية الاسكان التعاونية لموظفي الأوقاف الإسلامية	٢٤٥٠٠٠ دينار
٨ ـ	جمعية الاسكان التعاونية لموظفي الحكومة رام الله	٢٨٠٠٠٠ دينار
٩ ـ	جمعية البيرة (الاهلية) للاسكان	١٦٨٠٠٠٠ دينار
١٠ ـ	جمعية الاسكان التعاونية لنادي الموظفين	١٢٤٠٠٠ دينار
١١ ـ	جمعية الاسكان التعاونية لموظفي بلدية القدس	٨٠٠٠٠ دينار
١٢ ـ	جمعية التعمير العربية في القدس	٤٨٠٠٠ دينار
١ ـ	جمعية عصيرة الشمالية للتنوير الكهربائي	٢٠٠٠٠ دينار
٢ ـ	جمعية عتيل التعاونية للتنوير الكهربائي	٣٠٠٠٠ دينار
٣ ـ	جمعية الظاهرية التعاونية للتنوير الكهربائي	٣٥٠٠٠ دينار
٤ ـ	جمعية دير سامت التعاونية للتنوير الكهربائي	١٥٠٠٠ دينار
٥ ـ	جمعية اتحاد الجمعيات للتنوير الكهربائي بالخليل	٥٠٠٠٠ دينار
٦ ـ	جمعية سعير التعاونية لمياه الشرب	٣٥٠٠٠ دينار
٧ ـ	الجمعية التعاونية لمياه الشرب في قرى منطقة دورا	١٥٠٠٠٠ دينار
٨ ـ	جمعية الشيوخ التعاونية لتجهيز المياه	٢٥٠٠٠ دينار
٩ ـ	جمعية نحالين التعاونية لتجهيز المياه	٢٠٠٠٠ دينار
١٠ ـ	جمعية أبو ديس التعاونية لتجهيز المياه	٢٠٠٠٠ دينار
١١ ـ	جمعية سلفيت التعاونية للأشغال اليدوية	١٠٠٠٠ دينار
١٢ ـ	جمعية عمال النسيج التعاونية لعمال النسيج	٢٥٠٠٠ دينار
١٣ ـ	جمعية سيدات الخليل	١٠٠٠٠ دينار
١٤ ـ	جمعية قلندية للأشغال اليدوية	٢٠٠٠٠ دينار
١٥ ـ	جمعية رام الله للأشغال اليدوية	١٥٠٠٠ دينار
	مجموع عام	٥٣٨٣٠٠٠ دينار

(١) النشرة الاحصائية السنوية لاسرائيل، رقم ٢٨، لسنة ١٩٧٧.

(٢) المنظمة التعاونية الاردنية، عمان، لسنة ١٩٦٧.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) شحاده الدجاني، أرقام عن الزراعة في الضفة الغربية، آذار (مارس)، ١٩٨٠.

(٥) إحصائية صادرة عن دائرة التعاون والعمل، ١٩٨٠.

(٦) ورقة مشروع جمعية انيرا *(Anera)* لسنة ١٩٧٩.

(٧) المنظمة التعاونية الأردنية، عمان.

(٨) النشرة الاحصائية السنوية لاسرائيل، مصدر سبق ذكره.

(٩) الاحصائيات الشهرية للمناطق ،المدارة، (المحتلة)، رقم ٨، لسنة ١٩٧١.

(١٠) الدجاني، مصدر سبق ذكره.

الثروة الحيوانية في الضفة الغربية المحتلة

عبد الرحمن أبو عرفة

مقدمة

تتعرض الضفة الغربية منذ ١٤ عاماً لاحتلال اسرائيلي مستمر. وبغض النظر عن الظروف السياسية التي تحكم طبيعة العلاقة بين سلطات الاحتلال والمناطق المحتلة، فان هذه العلاقة، من الوجهة الاقتصادية، لاتخرج عن نطاق العلاقات الاستعمارية المعروفة، التي ربطت بين الدول الاستعمارية بمستعمراتها في مختلف مناطق العالم. واقتصاد المناطق المحتلة أصبح، بمرور الزمن، تابعاً تكميلياً ملحقاً بالاقتصاد الاسرائيلي، في مجالي الانتاج والاستهلاك، وبالنظر للتقدم في الزراعة الاسرائيلية وقابليتها الانتاجية العالية، أخذت المناطق المحتلة، بالتحول المستمر، لتصبح سوقاً استهلاكياً للانتاج الزراعي الاسرائيلي. وباستثناء المنتجات الزراعية المحلية التي تعتمد في تسويقها على التصدير عبر الأردن، أو المنتجات التي تحتاجها المؤسسات الصناعية الاسرائيلية، فان ماتبقى يتعرض باستمرار للتقليص.

وفي مجال الانتاج الحيواني، فان اعتماد الضفة الغربية على الانتاج الاسرائيلي آخذ بالتزايد المستمر، بحيث أصبح اعتماد بعض الأسواق المحلية شبه كامل على منتجات الألبان والدواجن الاسرائيلية. ومع سياسة مصادرة الأراضي، والتي هي بمعظمها أراضٍ للمراعي، فان أعداد الأغنام، وهي الجزء الأساسي في الثروة الحيوانية المحلية، آخذة بالتناقص نظراً لتقلص مساحات المراعي، الغذاء الطبيعي الرخيص لهذه

---

* قدمت هذه الدراسة إلى «مؤتمر التنمية من أجل الصمود» الذي عقدته «جمعية الملتقى الفكري العربي» في القدس، في شهري آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) ١٩٨١. أما كاتب هذه الدراسة: عبد الرحمن أبو عرفة، فهو مواطن فلسطيني أنهى دراسته الثانوية عام ١٩٧١ في القدس وحصل على بكالوريوس في العلوم الزراعية ــ انتاج حيواني، من جامعة الموصل بالعراق عام ١٩٧٥. وهو يعمل، منذ العام ١٩٧٥، مسؤولاً عن الدراسات الميدانية، في محطة التجارب الزراعية المتعلقة بالمراعي الطبيعية والأغنام في منطقة النقب، صدر له كتاب «الاستيطان، التطبيق العملي للصهيونية».

الحيوانات. وقد أدى استعمال الأعلاف المركزة، للتعويض عن فقدان المراعي، الى رفع تكاليف الانتاج بدرجة لم يستطع المزارعون تحملها، الأمر الذي يفسر التناقص المستمر في اعداد هذه الحيوانات. والنتيجة الحتمية لذلك هي تحول الاستهلاك نحو لحوم الأبقار والدواجن ومنتجات الألبان المستوردة من اسرائيل. وبذلك تكتمل الحلقة ويتم التحول الكلي نحو الاعتماد على الانتاج الزراعي الاسرائيلي، مع كل ما يعنيه ذلك من تبعية، من مستلزماتها الأساسية أن تتم السيطرة، ليس فقط على الأرض بل وعلى حركة الإنسان ومدى تواجده فوق أرضه.

وهذه الدراسة تستهدف توضيح التدهور الحاصل في مجال الانتـاج الحيواني، خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي، والقاء الضوء على الاحتمالات المستقبلية في هذا المجال، بغية الارتقاء في كمية الانتاج ونوعيته، وصولاً لتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا الفرع الاقتصادي الهام.

وثمة ملاحظة، وهي أن هذه الدراسة اعتمدت، في معظمها، على الأرقام الرسمية الاسرائيلية، دون التعرض مباشرة لمدى صحتها أو دقتها.. وواضح أنه في حالة توافر أرقام صحيحة وفعلية، فان نتائج مختلفة يمكن التوصل لها.

المتغيرات الكمية في الثروة الحيوانية لفترة ١٩٦٧ ــ ١٩٧٩

تشير الأرقام الرسمية المنشورة عن تعداد الثروة الحيوانية في الضفة الغربية، خلال الفترة ١٩٦٧ ــ ١٩٧٩، الى تدهور مستمر في اعداد الحيوانات، التدهور الأول الرئيسي حدث في الفترة التالية للاحتلال مباشرة. فحتى عام ١٩٧٠، حدث انخفاض بنسبة ٣٤٪ من عدد الأبقار و٤٣٪ من عدد الأغنام و٧٥٪ من عدد الجمال، وربما يعود سبب الانخفاض في هذه المرحلة الى الأوضاع السيئة التي عانى منها المواطنون، في أعقاب الاحتلال، وما ترتب عنها من قلة الامكانات؛ مما أدى الى زيادة الفجوة بين كمية الاستهلاك وكمية الانتاج. وبالرغم من العودة التدريجية للحياة الطبيعية، فان اعداد الحيوانات واصلت انخفاضها، في الفترة من عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٧٩ على النحو التالي:

(أ) الأبقار:

انخفضت اعداد الأبقار البلدية، للفترة المذكورة، بنسبة ٥٦٪ (١٣٧٨٧ رأساً). ومن الوجهة العلمية، فان انخفاض اعداد الأبقـار البلدية، في الوقت الذي لا توجد فيه امكانية لتحسين صفاتها الوراثية، يعتبر أمراً جيداً اذا رافقه، بالمقابل، ارتفاع مواز في اعداد الأبقـار جيدة النوعية أو المحسنة. لقد ارتفع فعلاً، خلال هذه الفترة، العدد الكلي للأبقار «الفرزيان» بنسبة ١٠,٥٪ (٤١١ رأساً)، إلا أن كمية الارتفاع، من الناحية العددية، هي أقل بمراحل من أن توازي كمية الفقدان في الأبقار البلدية. كذلك فان الارتفاع الحاصل، في هذا المجال، لا يعتبر زيادة حقيقية، ذلك أن معظم هذا الارتفاع ناتج أساساً من الفرق في اعداد العجول المعدة للتسمين، والتي ارتفع عددها، في الفترة بين ١٩٧٣ ــ ١٩٧٩، بنسبة ١٠٥٪ (٥١٩ رأساً). وواضح أن هذا الارتفاع الناتج

أصلاً عن استيراد هذه العجول من اسرائيل، انما يخصص لإنتاج اللحم، وبالتالي فلا توجد قيمة انتاجية حقيقية له، طالما أن الزيادة لم تطرأ على عدد المواليد، وكذلك على كمية الحليب المنتجة، علماً بأن الارتفاع الحقيقي الناتج في عدد الأبقار الامهات من هذا الصنف، منخفض للغاية، ولا يزيد عن ١٩ رأساً فقط، خلال ٧ سنوات (١٩٧٣ ــ ١٩٧٩). رافق ذلك انخفاض مقداره ٦٦٢٧ بقرة بلدية للفترة نفسها، إضافة إلى نقصان ١٦٩٣ عجلاً بلدياً، بينما لم يرتفع مطلقاً عدد العجول الهولندية.

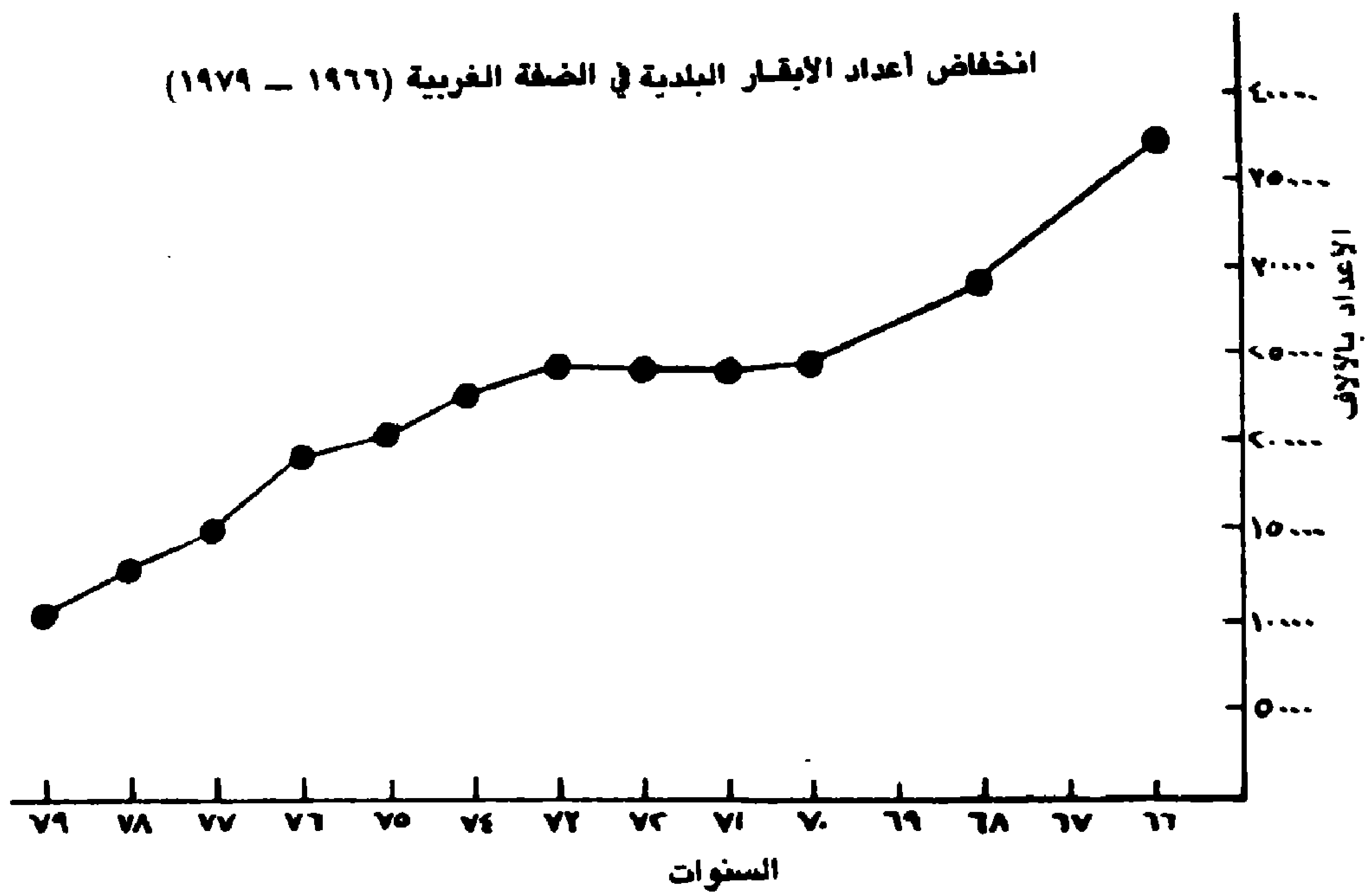
على ضوء هذه الأرقام، فإن مخاوف جدية تنتظر مصير هذا الفرع من الإنتاج الحيواني؛ ذلك ان انخفاض اعداده بنسبة ٥٠٪، خلال السنوات التسع الماضية، من شأنه، وعلى ضوء تفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية، أن يؤدي الى انخفاض بنسبة أشد في السنوات القادمة.

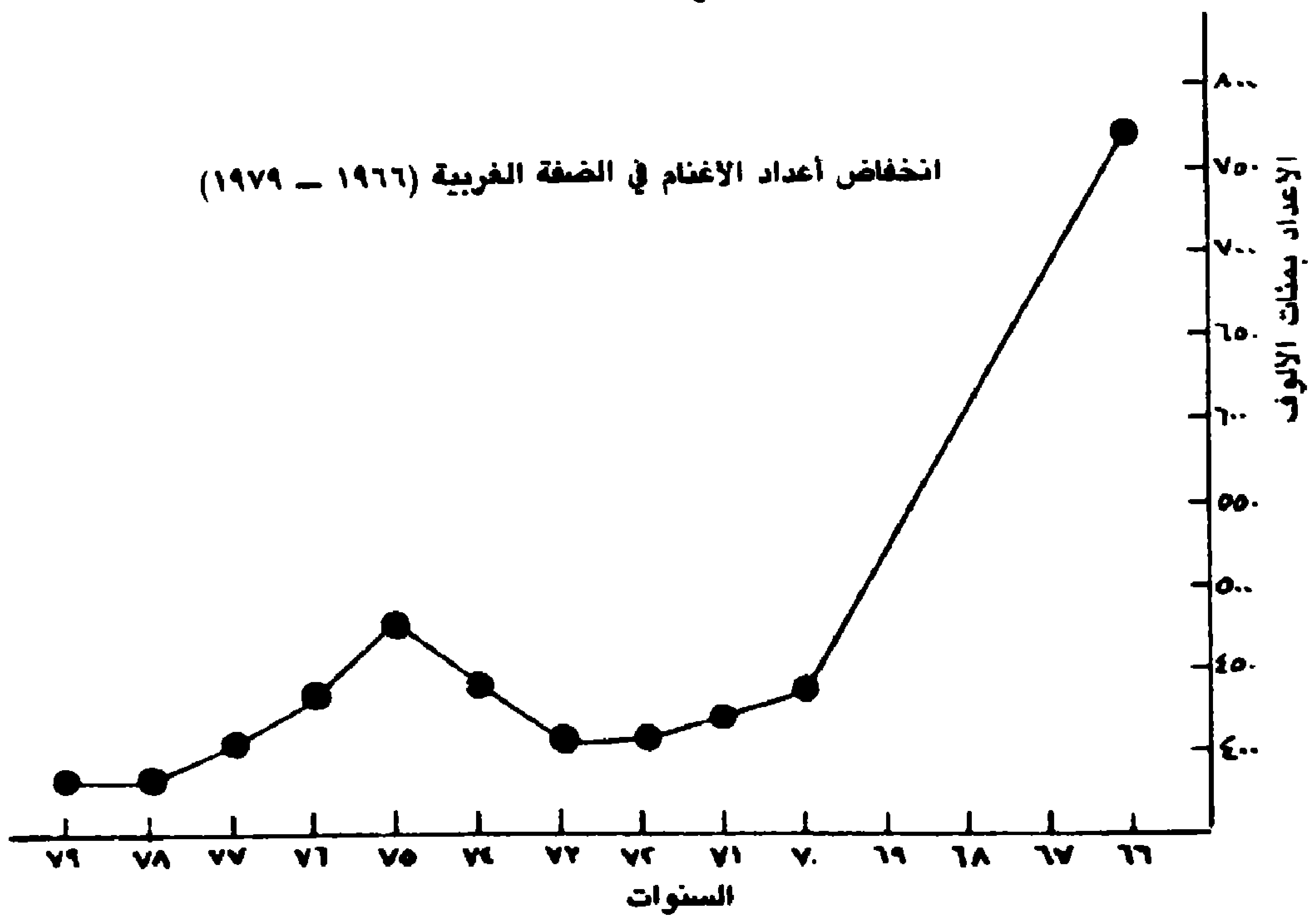
(ب) الأغنام والماعز:

اذا اعتمد الرقم المستنتج، عن العدد الكلي للأغنام عام ١٩٦٦، فيمكن الافتراض بأن انخفاضاً بنسبة ٤٣٪ قد حدث على اعداد الأغنام والماعز، أي بنسبة ٢٨٪ للأغنام، وبنسبة ٥٨٪ للماعز، وذلك حتى عام ١٩٧٠، وأسباب هذا الانخفاض هي نفسها التي ذكرت في مجال انخفاض اعداد الأبقار في الفترة نفسها.

وخلال السنوات ١٩٧٠ ــ ١٩٧٩، نقص العدد بمقدار ٤٢٣٦٧ رأساً، تعادل ١٠٪ من عدد الأغنام لعام ١٩٧٠، منها ٣٥٧٢٩ رأساً من الضأن و ٦١٣٨ رأساً من الماعز. ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة أسباب، منها أن لحوم الأغنام تعتبر المصدر الغذائي الأساسي للمواطنين في الضفة الغربية، ويقدر الانتاج السنوي الكلي، من لحوم الأغنام في المنطقة، بما يتراوح بين ١٦٠٠ و ٢٤٠٠ طن (تقديرات سنة ١٩٧٤)[1] وبلغ عدد الأغنام المذبوحة بصورة رسمية، في المسالخ فقط عام ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨، ١٠٤٦٧٤ رأساً من الضأن و ٥٧٦٧١ من الماعز. بينما بلغ عام ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩، ٦٤٢٧٦ رأساً من الضأن و ٣.٦٤٤ رأساً من الماعز[2].

والسبب الأساسي الآخر، في هذا الانخفاض، يعود الى انعدام امكانية زيادة الأعداد المرباة من الأغنام، نظراً الى النقص الكبير في مساحات المراعي التي صودرت وأغلقت بوجه المواشي. لقد حظر، مثلاً، على جميع أصحاب الأغنام في منطقة السواحرة، تعدي قرية السواحرة الشرقية حتى البحر الميت، وفي حالة المخالفة فان هذه الأغنام تصادر وتنقل الى منطقة النقب[3].


انخفاض أعداد الأبقار البلدية في الضفة الغربية (١٩٦٦ ـ ١٩٧٩)
الأعداد بالآلاف
٤٠٠٠٠
٢٥٠٠٠
٢٠٠٠٠
١٥٠٠٠
١٠٠٠٠
٥٠٠٠
٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٣ ٧٢ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩
السنوات


انخفاض أعداد الأغنام في الضفة الغربية (١٩٦٦ ـ ١٩٧٩)
الأعداد بمئات الألوف
٨٠٠
٧٥٠
٧٠٠
٦٥٠
٦٠٠
٥٥٠
٥٠٠
٤٥٠
٤٠٠
٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٣ ٧٢ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩
السنوات

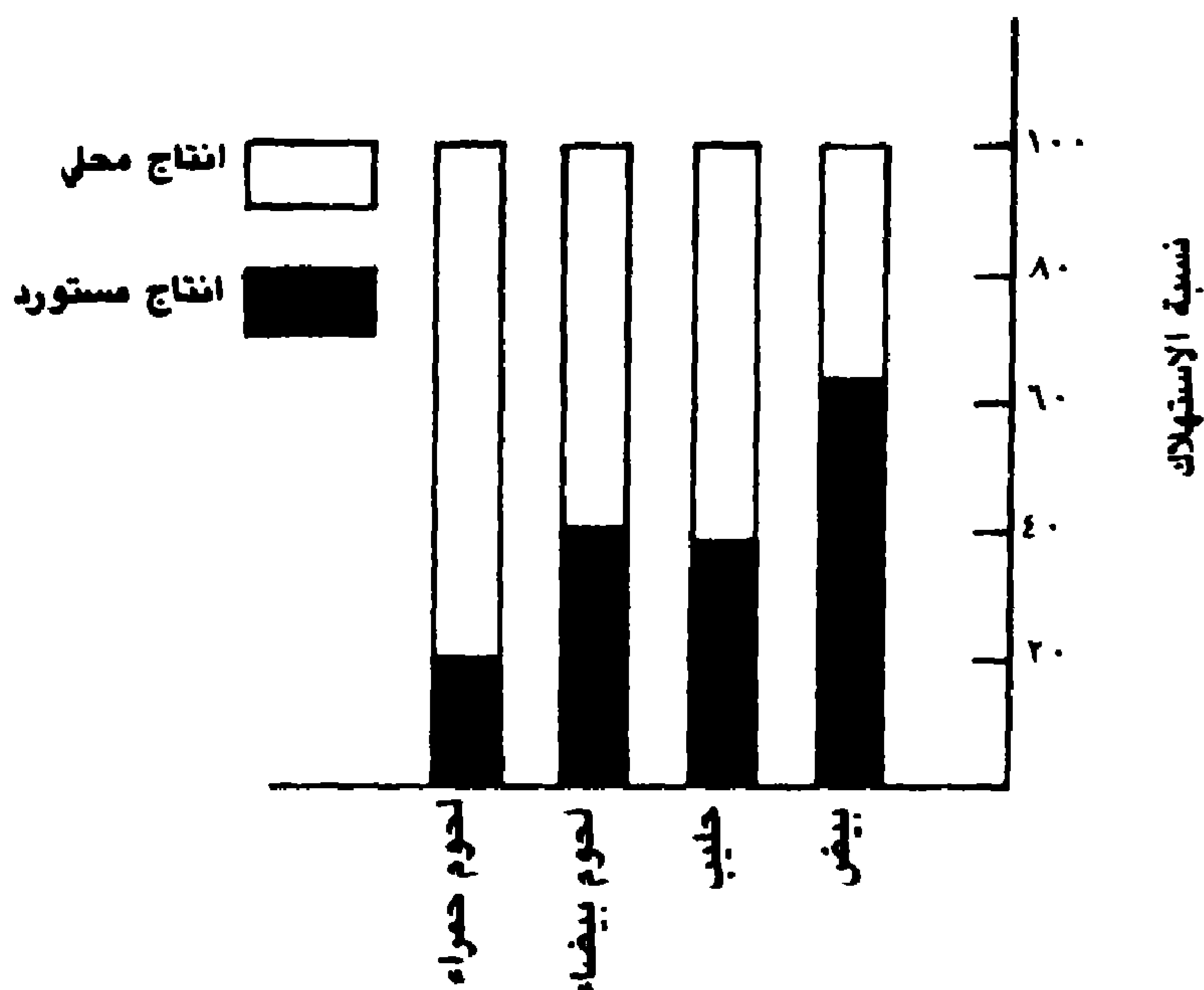
الجدول رقم (١)
أعداد المواشي في الضفة الغربية (١٩٦٧ ــ ١٩٧٩)

السنة	١٩٦٦	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
١ ــ أبقار بلدية	٢٧٦٠٠	٢٤٧٠٠	٢٤٠٠٩	٢٢٣١١	٢٢٥٠٠	٢٠٨٦٠	١٨٥٢٠	١٥٨٨٤	١٢٩٧٦	١٠٩١٣
منها:										
أبقار			١٤٤٣٥	١٣٥١٣		١٢,٥٨٥	١١٦٠٨	٩٩٨٨	٨٢٤٧	٦٨٨٥
عجول إناث			٥١١٧	٤٩٠٩		٤٦٧٣	٤٠٠٠	٣١٨٦	٢٥٨٣	٣٢١٦
عجول ذكور			٣٩٧٢	٣٦٤٧		٣٣٦٢	٢٦٩٤	٢٥٠٠	٣٠٠٧	١٦٩٤
فحول			٤٨٥	٢٤٠		٢٤٣	٢١٤	٢١٠	١٣٩	١١٧
٢ ــ أبقار حليب	؟	٣٨٨٠	٤٠٠٠	٤٢٧٢	٤١٥٠	٤٢٥٠	٣٦٨٣	٣٨٦٤	٥١٥٣	٤٢٩١
منها:										
أبقار				٢٨٢٨		٢٧١٥	٢٤٤٨	٢٤٧٨	٢٩٠٨	٢٣٤٢
عجول إناث				٨٦٤		٨٨٢	٥٨٨	٧٠٢	١٠٠٨	٨٦٤
عجول ذكور				٤٩٥		٥٩٣	٥٧٨	٦٢٥	١١٧٨	١٠١٤
فحول				٨٥		٦٤	٦٩	٥٩	٥٩	٨٩
٣ ــ أغنام	٧٦٦٧٠٠	٤٣٤٢٠٠	٤١٥٥٣٩	٤٢١٠٩١	٤٤٧٣٠٠	٤٨٤٦٤٠	٤٤٣٢٩٨	٤٠٤١١٣	٣٧٠٤٢	٣٩١٨٣٣
منها:										
ضأن	٣٧٦٧٠٠	٢٧١١٠٠	٢٤٣٨٤١	٢٤٥٦٤٥	٢٥٧٦٠٠	٢٦٥١٣٠	٢٤٩٢٢١	٢٣٣٥١١	٢٢٠٥١٥	٢٣٥٣٧١
ماعز	٣٨٩٤٠٠	١٦٣١٠٠	١٧١٧٣٨	١٧٥٤٤٦	١٧٥٤٤٦	٢١٩٥١٠	١٩٤٥٠٧	١٧٠٦٠٢	١٤٩٨٢٧	١٥٦٤٦٢

تابع جدول رقم (١)

السنة	١٩٦٦	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
٤ ــ حيوانات نقل وحراثة		٣٥٦٠٠	٢٧٥٩١	٢٨٧١٣	٢٨٧١٣	٢٧٤٠٠	٢٩٢٧٦	٢٨٠٠٢	٢٩١٨٠	٢٠٦٩٢
حمير		٢٣٩٠٠	١٨١١٢	١٨٩١٩	١٨٩١٩	١٦٠٩٠	١٨٢٧١	١٦٩٠٧	١٨١٩٢	١٤٩٧٥
بغال		٥٥٠٠	٥٧١٠	٤٥٥١	٤٥٥١	٤٨٤٠	٥٠٥٢	٥١٣٤	٤٩٥٢	٢٦٦٨
جمال	٥٩٠٠	١٥٠٠	٩٣٤	٩٢٧	٩٢٧	٨٠٠	١٠٤٠	٨٠٦	٨٧٦	٣٧٧
أخرى		١٧٠٠		١٥٥٠	١٥٥٠	١٧٥٠	١٩٩٦	٢١٥٠	٢٢٥٠	

استهلاك المنتجات الحيوانية في الضفة الغربية



(ج) الدواجن:

حتى سنة ١٩٦٧، كانت الضفة الغربية تزود الأردن بثلث احتياجاته من انتاج الدواجن من البيض واللحوم[٤]. ويظهر من الجداول الاحصائية الأردنية، أن الفارق في أعداد الدواجن البيّاضة في الأردن، خلال الفترة قبل احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧، هو ٣١٦,٤٠٠ طير، يفترض أنها أعداد الدواجن البيّاضة التي كانت متوافرة في الضفة الغربية عام ١٩٦٦، وهذا العدد يشكل ٢٦٪ من مجموع عدد الدواجن في الأردن لذلك العام، وهو مقارب للنسبة السابق ذكرها. أما انتاج البيض، فمن الحسابات نفسها يتضح أن الضفة الغربية أنتجت عام ١٩٦٦ نحو ٢٣,٦ بليون بيضة.

الجدول رقم (٢)
الدواجن البيّاضة في الضفة الغربية
(١٩٧٠ ــ ١٩٧٩)

السنة	العدد
١٩٧٠[٥]	٦٩,٧٠٠
١٩٧٢[٦]	١٢٠,٠٠٠
١٩٧٤[٧]	١٢٠,٢٢٠
١٩٧٦[٨]	١٢٨,٠٠٠
١٩٧٩[٩]	١٢٦,٥٥٠

ويتضح من هذه الأرقام أن أعداد الدواجن البياضة عام ١٩٦٧، في منطقة الضفة الغربية، وصلت الى ٢٢ ٪ من عددها عام ١٩٦٦، وارتفعت هذه النسبة عام ١٩٧٦ الى ٣٨ ٪ وبلغ أقصى ارتفاع لها عام ١٩٧٦، حيث وصلت النسبة الى ٤٤ ٪، ثم عادت الى نحو ٤٠ ٪ عام ١٩٧٩.

(د) الدجاج اللاحم:

يمكن من مراجعة الجداول الاحصائية الأردنية[١٠]، الاستنتاج أن عدد الدواجن اللاحمة في الضفة الغربية لعام ١٩٦٦، وصل الى ١,٣٥ مليون طير، تشكل ٣٤ ٪ من أعداد الدواجن في الأردن لذلك العام، وبلغ انتاجها ١٦٩٣ طناً من اللحوم. أما العدد المدور السنوي لاعداد الدواجن اللاحمة، للعام نفسه، فيقدر بحوالى ٨ ملايين طير، انخفضت في أعقاب الاحتلال، حتى وصلت الى ٣.٤ مليون طير عام ١٩٧٠. وبلغ أقصى عدد لها نحو ٤,١ مليون طير عام ١٩٧٤.

ويبين الجدول التالي أعداد الدواجن اللاحمة في الضفة الغربية، خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٩.

الجدول رقم (٣)

السنة	العدد السنوي المدور	العدد الفعلي
١٩٧٠	٣.٤٤٢.٠٠٠	٥٧٢.٦٦٠
١٩٧٢	٤.٠٠٠.٠٠٠	٦٦٦.٦٦٠
١٩٧٤	٤.١٤٩.٢٥٠	٦٩١.٥٤١
١٩٧٦	٣.٤٩١.٠٠٠	٥٨١.٨٣٣
١٩٧٩	٣.٩٧٢.٥٠٠	٦٦٢.٢٥٠

مصادر الثروة الحيوانية

تتكون الثروة الحيوانية في الضفة الغربية من الأغنام والماعز، بشكل أساسي؛ حيث تبلغ نسبة أعدادها ٧٦,٨ ٪ من مجمل أعداد المواشي (محسوبة على أساس وحدات غنمية حسب معطيات عام ١٩٧٩)، أما نسبة أعداد الأبقار، فتصل الى ١١,٤ ٪ من مجمل أعداد المواشي، ويبين الجدول التالي تفاصيل أعداد المواشي في الضفة الغربية لعام ١٩٧٩، محسوبة على أساس وحدات غنمية: إذ أن الأبقار = ٤ وحدات غنمية، والعجول = ٣ وحدات غنمية، والبغال والخيول = ٥ وحدات غنمية، والحمار = وحدتين غنميتين، والجمال = ٦ وحدات غنمية وعلى أساس أن الأغنام والماعز = ١ وحدة غنمية.

وتورد المصادر الاسرائيلية أرقاماً عن كمية الانتاج من المواشي يبدو مبالغاً بها. ولاجراء تقرير تقريبي، يمكن إيراد الجدول التالي، المحسوب أساساً بناء على الطاقة الانتاجية لأعداد الحيوانات المتوافرة في المنطقة.

جدول رقم (٤)

النوع	العدد (وحدة غنمية)	النسبة من المجموع
ضأن	٢٣٥٣٧١	٤٦,١
ماعز	١٥٦٤٦٢	٣٠.٧
حمير	٢٩٩٦٠	٥,٩
أبقار بلدية	٢٧٥٤٠	٥,٤
بغال	١٨٣٤٠	٣,٦
عجول بلدية إناث	٩٦٤٨	١.٩
أبقار هولندية	٩٣٦٨	١.٨
خيول	٨٣٦٠	١,٦
عجول بلدية ذكور	٥٠٨٢	١,٠
أخرى*	١٠٢٢٨	٢,٠

الجدول رقم (٥)

كمية الانتاج في الضفة الغربية مقدرة باستهلاك الفرد الواحد**

نوع الانتاج	لحوم أبقار واغنام	لحوم دواجن	لحوم أسماك	حليب	بيض
الوحدة (للفرد)	كلغ	كلغ	كلغ	لتر	عدد
كمية الانتاج***	٨.٨	٨.٩		٤٦.٠	٣٢.٠
كمية الاستهلاك	١١.٣	١٥.٧	٢.٠	٧٦.٠	٧٧.٠
كمية الاستيراد	٢.٥	٦.٨	٢.٠	٣٠.٠	٤٥.٠
كمية الاستهلاك في اسرائيل	١٨.٧	٣٩.٤	١٠.٥	١٨٠.٠	٤١٦.٠

* تشمل العجول الإناث والعجول الذكور البلدية الهولندية والجمال.

** حسبت الأرقام على أساس أن عدد سكان الضفة الغربية بلغ (٧٢٠.٠٠٠) نسمة عام ١٩٧٩..

*** قدرت كمية إنتاج لحوم الأبقار والأغنام على أساس وزن حي مقداره ١٥٠ كلغ من مجموع العجول البلدية و٢٠٠ كلغ من العجول الهولندية، ونسبة ذبح بمقدار ٥٪ من الأمهات بالاضافة الى وزن حي مقداره ٣٥ كلغ لمجموع عدد الحملان من الأغنام و٢٥ كلغ لمجموع عدد الحملان من الماعز، ونسبة ذبح ٥٪ من أمهات الأغنام والماعز، باعتبار أن عدد المواليد الأحياء حتى الذبح هو ٨٠٪ من عدد الأمهات الكلي، وهي نسبة عالية يشك في الوصول اليها. كما قدرت كمية انتاج لحوم الدواجن على أساس ٢ كلغ وزن حي لجميع عدد الدجاج اللاحم السنوي، وبالطبع، فان ذلك مبالغ فيه نظراً لأنه لا يأخذ بالاعتبار نسبة الوفيات. كذلك قدرت كمية انتاج الحليب على أساس معدل انتاج سنوي للبقرة الواحدة مقداره ٧٠٠ لتر من مجموع الأبقار الهولندية، وعددها ٢٣٤٢، وانتاج سنوي مقداره ٢٥٠٠ لتر من مجموع الأبقار البلدية، وعددها ٦٨٨٥. اما بالنسبة للاسماك، فكما هو معروف لا يوجد أي مصدر للأسماك في الضفة الغربية.

ونظرة فاحصة لإنتاج المنطقة من اللحوم، توضح سبب الانخفاض المستمر في تعداد الحيوانات. فإنتاج اللحوم ازداد، بطبيعة الحال، ليتلاءم مع الزيادة السكانية الطبيعية دون أن يرافق ذلك ارتفاع ملائم لأعداد الأمهات. وتتضح من الجدول التالي كمية انتاج اللحوم من أصناف المواشي المختلفة وتطورها، خلال الفترة من ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٩، وفق ما تنشره المصادر الرسمية الاسرائيلية.

الجدول رقم (٦)
انتاج الضفة الغربية من اللحوم (بالأطنان)[١١]

النوع	١٩٦٧ ـ ١٩٦٨	١٩٦٩ ـ ١٩٧٠	١٩٧٦ ـ ١٩٧٧	١٩٧٧ ـ ١٩٧٨	١٩٧٨ ـ ١٩٧٩
أبقار	١٥٠٠	١٨٠٠	٤٤٠٠	٤٣٠٠	٤٠٠٠
ضأن	٤٣٠٠	٥٠٠٠	٦١٠٠	٥٨٠٠	٦٢٠٠
ماعز	٢١٠٠	٢٤٠٠	٣٤٠٠	٣٤٠٠	٣٥٠٠
أخرى	٤٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٤٠٠
المجموع	١٠,٣٠٠	١٥,٣٠٠	٢٠,٥٠٠	١٩,٨٠٠	٢٣,٥٠٠

لقد ازداد انتاج اللحوم من المواشي بنسبة ٧٠٪ عام ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩، عنه في عام ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨، بينما ازداد انتاج اللحوم من الأبقار بنسبة ١٦,٧٪، ومن الضأن بنسبة ٤٤٪، ومن الماعز بنسبة ٦٧٪.

لا شك أن ارتفاع هذه الأرقام، في الوقت نفسه الذي تعاني فيه المواشي من انخفاض حاد في اعدادها، يثير الإلحاح بالبحث عن سبيل لوقف التدهور الكلي القادم لا محالة، إذا لم يتم تدارك الوضع. ومن غير الطبيعي ولا المجدي أن يتم علاج هذه المشكلة بطريقة سلبية، أي بمعنى تخفيض الاستهلاك. ان الحل الوحيد الناجع يتمثل بزيادة الحيوانات وتطوير وسائل تربيتها.

ان الاستهلاك الحالي للحوم مرتفع للغاية، بالمقارنة مع كمية المواشي المتوافرة. ففي موسم عام ١٩٧٧، ذبح في المسالخ المعتمدة في الضفة الغربية ما يعادل ٤٧٪ من مجموع عدد الأغنام الموجودة في ذلك العام، وبلغت النسبة للماعز ٣٨٪، وللثيران والأبقار ٤١٪، وللعجول ٣٤٤٪، بمعنى أن هناك استيراداً للعجول، نظراً لعدم كفاية الإنتاج المحلي. ويبين الجدول التالي تفاصيل عن المواشي المذبوحة في المسالخ في الضفة الغربية.

الجدول رقم (٧)
عدد المواشي المذبوحة في المسالخ في الضفة الغربية[١٢]

سنة زراعية	أغنام	ماعز	ثيران وأبقار	عجول	جمال	خنازير	المجموع
١٩٧٧ ـ ١٩٧٨	١٠٤,٦٧٤	٥٧,٦٧١	٣,٨٢٧	٩,٢٩٧	١١٥٤	٦٠٧	١٧٧٢٣٠
١٩٧٨ ـ ١٩٧٩	٦٤,٢٧٦	٣٠.٦٤٤	٤,٢٤١	٦,٧١٠	٨٢٧	٥٦٣	١٠٧٢٦١
١/١٠/١٩٧٩ ـ ٣٠/٦/١٩٨٠	٤٢,١٧٧	١٢,٧٣	٣,٠٣٠	٤.٨٨٤	٣٧٧	٤٣٩	٦٣٦٢٠

انتاج الحليب:

يبلغ انتاج الضفة الغربية من الحليب حوالى ٤٠ مليون لتر سنوياً، أي ما يعادل نحو ٥٤ لتراً للفرد الواحد، هذه النسبة منخفضة جداً، ويتم تعويض النقص أساساً، بواسطة الاعتماد على المنتجات الاسرائيلية. ويعاني هذا الفرع من الإنتاج الحيواني، ضعفاً واضحاً: ذلك أن نحو ٧٥ ٪ من الأبقار هي أبقار بلدية ضعيفة الانتاج. وبالرغم من أن الأغنام المحلية المرباة في المنطقة هي من صنف عواسي، والذي تنخفض كذلك كمية انتاجه من الحليب، إلا أن ٣٦ ٪ من انتاج الحليب يأتي من هذه الأغنام، بينما تنتج الماعز نحو ٢٥ ٪، ولا تزيد نسبة انتاج الأبقار عن ٣٩ ٪، وهي التي يفترض أن تكون المصدر الرئيسي لإنتاج الحليب.

الجدول رقم (٨)

النوع	١٩٦٧ ــ ١٩٦٨	١٩٦٩ ــ ١٩٧٠	١٩٧٦ ــ ١٩٧٧	١٩٧٧ ــ ١٩٧٨	١٩٧٨ ــ ١٩٧٩
أبقار	١٠٣٠٠	١٢٤٠٠	١٨٠٠٠	١٨٨٠٠	١٥٣٠٠
ضأن	٨٧٠٠	١٠١٠٠	١١٤٠٠	١١٦٠٠	١٤١٠٠
ماعز	٣٠٣٠٠	٣٧٦٠٠	١٠٢٠٠	٩٥٠٠٠	١٠٠٠٠
المجموع	**٣٠٣٠٠**	**٣٧١٠٠**	**٣٩٦٠٠**	**٣٩٩٠٠**	**٣٩٤٠٠**

يتضح من الجدول كذلك، أن انتاج الحليب الكلي قد ارتفع، منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٩ بنسبة ٣٠ ٪، إلا أنه من الصعب تفسير هذا الأمر، في الوقت نفسه الذي انخفضت فيه أعداد المواشي الحلوبة، دون أن يكون هناك تعويض مواز في نوعيتها، ومن الملاحظ أن السبب الأساسي لهذا الارتفاع ناتج عن حليب الأغنام، التي ارتفع انتاجها للفترة نفسها بنسبة ٦٢ ٪، وللأبقار التي ارتفع انتاجها بنسبة ٤٨,٥ ٪، بينما انخفض انتاج الحليب من الماعز بنسبة ١١,٥ ٪.

انتاج البيض:

يوجد في الضفة الغربية ٥٩ مزرعة لتربية الدواجن البيّاضة، يربى فيها ١٢٦٥٥٠ طيراً[١٣]، بمعدل ٢١٤٥ طيراً للمزرعة الواحدة، وتقدر المصادر الاسرائيلية[١٤] انتاج هذه الدواجن، بما مجموعه ٤٤,٥ مليون بيضة سنوياً، وهذا الرقم يبدو مبالغاً فيه؛ حيث أن نسبة الانتاج، كمعدل عام لجميع المزارع، لا تزيد عن ٦٠ ــ ٧٠ ٪. وباعتبار الوفيات والأمراض، ربما تنخفض النسبة العامة إلى ٥٠ ٪، مما يعني أن الانتاج لا يزيد عن ٢٣ مليون بيضة سنوياً.

ان الاستهلاك السنوي الحالي للبيض، هو ٧٧ بيضة للفرد الواحد، تنتج الضفة الغربية منها ٣٢ بيضة، ويستورد من «اسرائيل» ٤٥ بيضة، وبذا يصل مجموع الكمية المستوردة إلى ٣٢,٤ مليون بيضة سنوياً، وهذه الكمية تعادل انتاج ٧٠ مزرعة بسعة ٢٠٠٠ طير للمزرعة الواحدة.

ويقدر الخبراء أن المعدل الملائم لاستهلاك البيض هو بيضة واحدة يومياً لكل فرد، ومعنى ذلك أن الضفة الغربية تحتاج إلى ٢٦٣ مليون بيضة سنوياً أي أن هناك ضرورة لمضاعفة احجام المزارع الحالية بعشرة أضعاف على الأقل، أي انشاء ٥٥٠ مزرعة جديدة، بمعدل مساحة ٣٠٠ متر مربع للمزرعة الواحدة وبسعة ٢٠٠٠ طير للمزرعة.

ويبين الجدول التالي تطور انتاج البيض في الضفة الغربية خلال السنوات ١٩٦٧ ــ ١٩٧٩[١٥] (بالآلاف)

الجدول رقم (٩)

السنة	١٩٦٧ ــ ١٩٦٨	١٩٦٩ ــ ١٩٧٠	١٩٧٦ ــ ١٩٧٧	١٩٧٧ ــ ١٩٧٨	١٩٧٨ ــ ١٩٧٩
الانتاج	٢٠,٠٠٠	٢٧,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٤٤,٥٠٠	٤٤,٥٠٠

ويظهر من الجدول أن هناك ارتفاعاً مضطرداً في إنتاج البيض، ولكن يصعب ايجاد تفسير لهذه الزيادة، طالما أن أعداد الدواجن نفسها، خلال هذه الفترة، لم تشهد نمواً، إضافة الى أنه لم تحدث تغييرات نوعية مؤثرة يمكن أن يفسر معها ارتفاع في الانتاج يعادل نحو ٦٥٪ خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٩.

لحوم الدواجن:

بلغ عدد مزارع دجاج اللحم في الضفة الغربية عام ١٩٧٩ نحو ٤٩٦ مزرعة تضم ٦٦٢٢٥٠ طيراً، بمعدل ١٣٣٥ طيراً للمزرعة الواحدة، ويبلغ مجموع انتاج هذه المزارع من اللحم ٩٤٠٠ طن سنوياً[١٦].

ويبلغ معدل الاستهلاك السنوي للفرد في الضفة الغربية، من لحوم الدواجن ١٥,٧ كلغ، تنتج الضفة الغربية منها ٨,٩ كلغ فقط، والبقية تستورد من اسرائيل، وبذا تصل نسبة الاستيراد الى ٤٣٪ من مجموع لحوم الدواجن المستهلكة، وهذه الكمية تعادل نحو ٤,٩ مليون كلغ.

وتعتبر نسبة الاستهلاك هذه منخفضة، حيث لا تزيد مثلاً عن ٤٠٪ من كمية استهلاك الفرد منها في «اسرائيل»، وحتى تتمكن الضفة الغربية من تحقيق اكتفاء ذاتي في هذا الفرع، فإنه يلزم اضافة ٢,٤٤٨,٠٠٠ دجاجة، أي بمعدل ٤٠٨ آلاف دجاجة للدورة الواحدة، وهذا يعادل انتاج ٢٠٤ مزارع بسعة ٢٠٠٠ طير للمزرعة الواحدة، أو ٣٢٦ مزرعة، بالحجم الحالي في الضفة الغربية.

ويبين الجدول التالي تطور انتاج الدواجن من اللحوم، في الضفة الغربية، خلال السنوات ١٩٦٧ ــ ١٩٧٩[١٧] (بالأطنان).

الجدول رقم (١٠)

السنة	١٩٦٧ ــ ١٩٦٨	١٩٦٩ ــ ١٩٧٠	١٩٧٦ ــ ١٩٧٧	١٩٧٧ ــ ١٩٧٨	١٩٧٨ ــ ١٩٧٩
الانتاج	٢٠٠٠	٥٧٠٠	٦١٠٠	٥٨٠٠	٩٤٠٠

وفي هذا المجال أيضاً، هناك شك قوي في مدى صحة هذه الأرقام.

حيوانات العمل:

ترتفع في منطقة الضفة الغربية نسبة حيوانات العمل، كالحمير والبغال والخيول وكذلك بعض الحيوانات غير المرغوبة كالجمال، ويعود سبب هذا الارتفاع الى عاملي الطبوغرافيا وضعف الامكانات المادية، ومع ذلك، فقد شهدت الفترة الماضية انخفاضاً ملحوظاً في أعداد هذه الحيوانات، ويبين الجدول التالي ذلك:

الجدول رقم (١١)

النوع	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٧٩	معادلة الحيوانات بوحدات غنمية[١٨]
حمير	٢٣٩٠٠	١٨١١٢	١٤٩٧٥	عام ١٩٧٩
بغال	٥٥٠٠	٥٧١٠	٣٦٦٨	حمير ٢٩٩٥٠
خيول	٣٠٠٠	٢٨٣٤	١٦٧٢	بغال ١٨٣٤٠
جمال	١٥٠٠	٩٣٤	٣٧٧	خيول ٨٣٦٠
تراكتورات	٤٢٠	١٤٠٠	١٦٧٣	جمال ٢٢٦٢
				المجموع ٥٨٩١٢

ويتضح من الجدول، أن التركتورات دخلت المجال الزراعي كتعويض عن هذه الحيوانات، وبرغم ذلك، فان اعداد هذه الحيوانات لاتزال مرتفعة، ويبين الجدول أن مجموع هذه الحيوانات يعادل حوالى ٥٩ ألف رأس من الأغنام، تشكل ٢٥ ٪ من عدد الأغنام الموجودة حالياً في الضفة الغربية، وواضح أن نسبة كبيرة من نباتات المراعي ومواد العلف تستهلك من قبل هذه الحيوانات، دون مردود استهلاكي منها.

ولا يمكن، بالطبع، الاستغناء كلياً عن هذه الحيوانات، خاصة في المناطق الجبلية الوعرة من الضفة الغربية، إلا أن تخفيضها، وخاصة في المناطق السهلية كمنطقة جنين مثلاً، حيث توجد نسبة عالية من هذه الحيوانات تستعمل لجر العربات، يبدو ضرورياً، على أساس أن يتم التعويض عنها بالمركبات الميكانيكية، وتحويل مواد العلف المقدمة لها الى حيوانات لانتاج اللحم.

ويبين الجدول رقم (١٢) التالي نسبة توزيع هذه الحيوانات في مختلف مناطق الضفة الغربية (معطيات عام ١٩٧٥).

وكمثال توضيحي، فان عدد هذه الحيوانات في منطقة جنين وطولكرم يعادل ٣٦١٥٠ رأساً من الأغنام، تشكل ٤٣ ٪ من مجموع أعداد الأغنام والماعز في المنطقتين. والنقطة الوحيدة التي يمكن التحفظ عليها، هي المفاضلة الاقتصادية مابين المردود من هذه الحيوانات، اذا استبدلت بأغنام، وعلاقة ذلك بمقدار رأس المال وتكاليف الطاقة اللازمة للمركبات الميكانيكية. إلا أن إقامة نظام تعاوني لمركبات النقل، من شأنه، بلا شك، أن

الجدول رقم (١٢)

النوع	رام الله	بيت لحم	الخليل	نابلس		طولكرم	أريحا
حمير	٪ ١٧,٤	١٤.٦	٢٣,٢	٠,٢	١٨,٢	٢٣,٩	٠,٠٥
بغال	٪ ٢٧,١	٢٠.٨	١٧,١	٦,٠	١٦,٤	١٢,٢	٠,٤
خيول	—	—	٠,٥	٢٤,٧	٤٥,٤	٢٧,٧	—
جمال	٥,٠	٣٠,٠	١٨,٠	٣,٢	٣٢,٥	٩,٠	٢,١
معدل المجموع	١٢,٤	١٦,٤	١٤,٧	٩,٢	٢٨,١	١٨,٢	٢,٥

يسهم بشكل فعّال في تخفيض هذه التكاليف، وبالتالي اتاحة إمكانية تربية أعداد متزايدة من الأغنام أو الماشية الأخرى.

استهلاك المنتجـات الحيوانية

تصل نسبة استهلاك الفرد في الضفة الغربية من المنتجـات الحيوانية المباشرة الى ١٨,٢ ٪ من مجموع الاستهلاك العام للفرد، بينمـا ترتفـع الى ٤٦,٣ ٪ من مجموع ما يستهلكه الفرد من الطعام. ويمثل استهلاك اللحـوم القسم الأعظم من المنتجـات الحيوانية، حيث تصـل نسبة استهـلاك الفرد من اللحـوم الى ٦٨,٧ ٪ من مجموع المنتجات الحيوانية المستهلكة، أو ٣١,٨٪ من مجموع ما يستهلكه الفرد من الطعام. ويبين الجدول التالي طبيعة هذا الاستهلاك[١٩].

الجدول رقم (١٣)

نوع الانتاج	نسبة الاستهلاك (معدل شهري لعام ١٩٧٣/ ١٩٧٤)
لحوم ومنتجاتها	٪ ١٢,٥
حليب ومنتجاته	٪ ٣,٨
بيض	٪ ١,٢
سمك	٪ ٠,٧
المجموع	٪ ١٨,٢
خضروات طازجة	٪ ٤,٧
فواكه طازجة	٪ ٤,٠
بطاطا ونشويات	٪ ١,٢
فواكه وخضروات محفوظة	٪ ٠,٨
المجموع	٪ ١٠,٧
خبز وحبوب	٪ ٧,٧
دهون ومنتجاتها	٪ ٢,٧
المجموع	٪ ١٠,٤
المجموع الكلي لاستهلاك الطعام	٪ ٣٩,٣
المنتجـات الحيوانية	٪ ٤٦,٣

وتعتبر نسبة الاستهلاك الحالية متدنية، بالمقارنة مع مثيلتها في «اسرائيل»؛ حيث تشير معطيات عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ الى أن الفرد في «اسرائيل» استهلك ٢,٤ ضعفاً من اللحوم، عما استهلكه الفرد في الضفة الغربية، و١,٦ ضعفاً من الدهون و٢,٨ من الحليب و٥,٨ من البيض، ويبين الجدول التالي الفرق في استهلاك المنتجات الحيوانية، في كل من الضفة الغربية و«اسرائيل»[٢٠].

الجدول رقم (١٤)

نوع الاستهلاك	الوحدة	الضفة الغربية	اسرائيل
لحوم أبقار	كلغ	٢.٢	١٧.٦
لحوم أغنام	كلغ	٩.١	١.١
لحوم دواجن	كلغ	١٥.٧	٣٩,٤
لحوم أسماك	كلغ	١.٧	١٠.٥
مجموع اللحوم	كلغ	٢٨,٧	٦٨.٦
بيض	عدد	٧٢	٤١٦.٠
حليب ومنتجاته	كلغ	٦٤.٧	١٨٠.٠
دهون	كلغ	١٣.٠	٢١.٠

وبالرغم من ارتفاع نسبة استهلاك عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ قليلاً، حيث بلغ مجموع استهلاك اللحوم ٣٠ كلغ والحليب ٧٦ لتراً والبيض ٧٧[٢١]. إلا أن نسبة هذا الاستهلاك، تعتبر منخفضة.

ونظراً لانخفاض معدل الاستهلاك، فان القيمة الغذائية المستهلكة للفرد، منخفضة أيضاً. ويبين الجدول التالي نصيب الفرد اليومي، في الضفة الغربية، من الطاقة والقيمة الغذائية للطعام لعام ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨[٢٢].

الجدول رقم (١٥)

	دهون (غ)	بروتين (غ)	طاقة (سعر)
لحوم	٩.٣	١٠.٤	١٢٨
بيض	١.٣	١.٤	١٨
سمك	٠.١	٠.٤	٢
حليب	٧.٣	٧.٦	١٣١
مجموع المنتجات الحيوانية	١٨.٠	١٩.٨	٢٧٩
مجموع الاستهلاك العام	٦٨.٠	٨١.٢	٢٨٢٣

ولايضاح هذا الانخفاض، تمكن مقارنة هذه الأرقام بما يحصل عليه الفرد في «اسرائيل» (١٩٧٥ ــ ١٩٧٦)(٢٣).

الجدول رقم (١٦)

	الضفة الغربية	اسرائيل
طاقة (سعر)	٢٨٤١	٣١٠٨
بروتين كلي (غ)	٨٨.٢	٩٦.١
منه: بروتين حيواني (غ)	٢٣.٩	٤٩.٥
دهون (غ)	٨١.١	١٠٩.٣

والتحسن في هذا المجال شبه معدوم، وبالعكس، فان مايحصل عليه الفرد في الضفة الغربية من القيمة الغذائية. سجل انخفاضاً واضحاً كما يبين ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (١٧)

	١٩٧٥ ــ ١٩٧٦	١٩٧٧ ــ ١٩٧٨	١٩٧٨ ــ ١٩٧٩(٢٤)
طاقة (سعر)	٢٨٤١	٢٨٢٣	٢٨٣٣
بروتين (غ)	٨٨.٢	٨١.٢	٨١.٢
بروتين حيواني (غ)	٢٣.٩	١٩.٨	٢١.١
دهون (غ)	٨١،١	٦٨.٠	٧٠.٨

تكلفة الانتاج الحيواني

نظراً للتقلص المستمر في مساحات المـراعي الطبيعية، ارتفعت تكـاليف الانتاج الحيواني، بسبب زيادة الاعتماد على الأعلاف المصنعة، والتي تستهلك حوالى ٤٣٪ من مجمل تكاليف الانتاج الحيواني.

تتراوح تكاليف الانتاج الحيواني السنوية بين ٤٩،٩٪ الى ٥٨،٦٪ بمعدل ٥٣،٩٪ من مجمل التكاليف الزراعية عامة، ولاشك أن زيادة مساحة المراعي الطبيعية أو تحسين نوعيتها سيسهم بشكل فعّال في تخفيض هذه التكاليف.

ويبين الجدول التالي (رقم ١٨) تكلفة الانتاج الحيواني ونسبته من تكلفة الانتاج الزراعي للأعوام (١٩٦٨ــ١٩٧٦) بملايين الليرات الاسرائيلية(٢٥).

قيمة الانتاج الحيواني

بالرغم من أن تكلفة الانتاج الحيواني تزيد عن نصف مجموع التكاليف الزراعية،

الجدول رقم (١٨)

	١٩٦٨	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
أعلاف	٩,٠	١٧,٠	١٧,٤	٣٠,٠	٣٣,٦	٨٥,٠	١٢٢,٠
صيصان عمر يوم	١,٠	١,٩٠	٤,٠	٤,٧	٥,٤	٦,٠	٧,٣
استهلاك*	١,٠	١,٣	١,٨	٢,٥	٣,٠	٥,٣	٧,٤
المجموع**	١١,٠	٢٠,٢	٢٣,٢	٣٧,٢	٤٥,٠	١٠٧,٣	١٥١,٨
مجموع تكاليف الانتاج الزراعي	٢١,٤	٣٥,٣	٤٣,٣	٦٣,٥	٩٠,١	١٩٧,٤	٢٩٢,٢
تكاليف الانتاج الحيواني من مجموع التكاليف الزراعية	٥١,٤	٥٧,٢	٥٣,٦	٥٨,٦	٤٩,٦	٥٤,٤	٥٢,٠

إلا أن قيمة هذا الانتاج لاتزيد عن ٣٩٪، كحد أقصى، (المعدل العام ٣٣,٧٪) من مجموع قيمة الانتاج الزراعي العام، وهذه الزيادة في التكاليف تؤدي بطبيعة الحال إلى إحجام المزارع عن تربية الحيوان، وتحوله الى انتاجات زراعية أخرى أكثر جدوى، ويعود سبب هذه الفجوة الواسعة بين تكاليف الانتاج الحيواني وقيمته، الى ارتفاع تكلفة أثمان العلف بشكل أساسي. وتضييق هذه الفجوة يتم، فقط، بتقليل الاعتماد على الأعلاف المصنعة، والاستعاضة عنها بالمراعي.

ويعود الاسهام الأساسي في قيمة الانتاج الحيواني الى الأغنام؛ حيث تصل نسبة اسهام لحوم الأغنام وحليبها الى ٥٦٪ من مجموع المنتجات الحيوانية، تليها الأبقار (لحوم، حليب)؛ حيث تبلغ نسبة اسهامها ٢٠٪ من قيمة الانتاج الحيواني، ثم الدواجن (لحوم، بيض) بنسبة اسهام ١٩,١٪. ويلاحظ أنه في السنوات ١٩٧١ ــ ١٩٧٤، زادت قيمة منتجات الدواجن عن منتجات الأبقار؛ حيث بلغ المعدل ٢١,٤٪ و١٨,٨٪ على التوالي، وذلك نتيجة لزيادة قيمة انتاج الدواجن من اللحوم. أما قيمة الانتاج من البيض، فقد سجلت انخفاضاً تدريجياً مستمراً، فبينما بلغت نسبة إسهام البيض، من قيمة الانتاج الحيواني عام ١٩٦٨، نحو ٧,١٪، فانها انخفضت الى ٦,٣٪ عام ١٩٧١ والى ٥,٧٪ عام ١٩٧٣، ثم الى ٤٪، فقط، عام ١٩٧٦.

ويبين الجدول التالي قيمة الانتاج الحيواني في الضفة الغربية (بملايين الليرات الاسرائيلية).

* قدرت على اساس ثلث الاستهلاك من القطاع الزراعي.
** لا تشمل تكاليف النقليات مواد التعبئة، الادوية، الآليات، نظراً لعدم معرفة نسبتها من الانتاج الحيواني.

الجدول رقم (١٩)[٢٦]

قيمة الانتاج الحيواني في الضفة الغربية بملايين الليرات الاسرائيلية)

	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
لحوم	٢٥.١	٤١.٤	٤٩.٧	٧٠.٠	٩٠.٢	١٤٥.٢	٢١٦.٢	٣١٤.٩
حليب	١٥.٧	١٩.٩	٢٧.٦	٣٢.٥	٤٣.٠	٦٩.٧	١١٣.١	١٣٣.٠
بيض	٣.٢	٤.٩	٥.٤	٧.٧	٨.٣	٩.٩	١٦.٠	١٩.٠
أخرى	١.٠	١.٠	١.٥	١.٩	٢.٠	٢.١	٢.٢	٣.٣
المجموع	٤٥.٠	٦٧.١	٨٤.٢	١١٢.١	١٤٣.٦	٢٢٦.٩	٣٤٧.٥	٤٦٩.٩
قيمة الانتاج الزراعي الكلي	١٣٥.٠	١٧١.٩	٢٣٨.٧	٣٤٩.٩	٤٠٣.٥	٨٨٥.٠	٩١١.٠	١٥٣٥.١
قيمة الانتاج الحيواني ٪ الى مجموع قيمة الانتاج الزراعي	٣٣.٣	٣٩.٠	٣٥.٣	٣٢.٠	٣٥.٦	٢٥.٦	٢٨.١	٣٠.٦

ويبين الجدول التالي تفصيل هذه الانتاجات (بملايين الليرات الاسرائيلية)

الجدول رقم (٢٠)[٢٧]

	١٩٦٨	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
لحوم أبقار	٣.٦	٦.٣	٩.٢	١١.٧	١٧.٥	٢٣.٢	٦٣.٠
لحوم أغنام	١٢.١	٢٠.٠	٢٧.٥	٣٧.٩	٦٠.٩	٩٢.٧	١٢٠.٠
لحوم أخرى	٠.٩	١.٤	١.٩	١.٩	٢.٣	٣.٦	٥.٧
مجموع اللحوم	٢٥.١	٤٩.٤	٧٠.١	٩٠.٢	١٤٥.٢	٢١٦.٢	٣١٤.٩
حليب أبقار	٥.٢	٧.٥	١١.٠	١٩.٣	٢٦.٠	٤١.٨	٤٨.٤
حليب أغنام	٦.٠	١١.٠	١١.٥	١٤.٣	٢٣.٢	٣٥.٨	٤٣.٧
حليب ماعز	٤.٥	٩.٢	١٠.٠	٩.٥	٢٠.٥	٢٥.٥	٤٠.٩
مجموع الحليب	١٥.٧	١٧.٧	٣٢.٥	٥٣.٤	٦٩.٧	١١٣.١	١٣٣.١
بيض	٣.٢	٥.٣	٧.٦	٨.٣	٩.٩	١٦.٠	١٩.٠
أفراس	٠.٩	١.٥	١.٩	٢.٠	٢.١	٢.٢	٣.٠
لحوم ماعز	٤.٩	١٠.٠	١٣.٥	١٦.٦	٢٦.٢	٤٢.٨	٦٣.٠
لحوم دواجن	٣.٦	١٢.٠	١٨.٠	٢٢.١	٢٨.٣	٤٣.٩	٥٣.٢
الانتاج الكلي	٤٥.٠	٨٤.٢	١١٢.١	١٤٣.٦	٢٢٦.٩	٣٤٧.٥	٤٦٩.٩

القيمة الحقيقية للمنتجات الحيوانية

نظراً للانخفاض السريع والمستمر لقيمة الليرة الاسرائيلية، فان مقارنة قيمة الانتاج خلال سنوات مختلفة، تعطي أرقاماً خيالية، وتوحي بان انتعاشاً هائلاً قد حدث، حيث تضاعفت قيمة الانتاج نحو ١١ ضعفاً، خلال الفترة من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٦، ومع تثبيت قيمة الليرة الاسرائيلية، حسب قيمة الدينار الأردني، للفترة ذاتها،

فان قيمة الانتاج لم ترتفع إلا ٠.٦ ضعفاً؛ وحتى هذا الارتفاع، فانه لايعتبر زيادة حقيقية، بل ناتج أساساً عن الغلاء العام، اذ أنه من الصعب تصور زيادة القيمة المادية للإنتاج، في الوقت الذي تعرضت فيه كمية الانتاج ذاتها للانخفاض، ويمكن اثبات أن دخل المزارع الحقيقي قد انخفض، خلال هذه الفترة، بمقارنة قيمة الانتاج وتكاليفه، كما يبين الجدول التالي:

قيمة الانتاج الحيواني في الضفة الغربية مقدرةً بالدنانير الأردنية
الجدول رقم (٢١)

السنة	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
سعر الدينار	١٠,٥	١٢,٦١	١٣,٤١	١٧,٢	٢٠,٥	٢٩,١
نوع الانتاج						
لحوم	٤.٧٣	٥.٥٥	٦.٧٣	٨.٤٤	١٠,٥٤	١٠.٨٢
حليب	٢.٦٣	٢.٥٨	٣.٢١	٤.٠٥	٥.٥٢	٤.٥٧
بيض	٠.٥١	٠.٦١	٠.٦٢	٠.٥٨	٠.٧٨	٠.٦٥
أخرى	٠.١٤	٠.١٥	٠.١٥	٠.١٢	٠.١١	٠.١١
المجموع	١٠,٠	٨,٨٩	١٠,٧١	١٣,١٩	١٦,٩٥	١٦,١

ارتفعت خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٦ تكاليف الانتاج بمعدل ٧,٥ أضعاف بينما لم ترتفع قيمة الانتاج سوى ٥,٥ أضعاف (بالأسعار الجارية دون احتساب القيمة الحقيقية لليرة الاسرائيلية) أي أن الربح للمزارع انخفض، خلال هذه الفترة، بمقدار ٢٧ ٪ دون اعتبار أن تكاليف المعيشة نفسها قد ارتفعت. ويبين الجدول التالي العلاقة بين قيمة الانتاج وتكاليفه (بملايين الليرات الاسرائيلية).

الجدول رقم (٢٢)

السنة	١٩٧١	١٩٧٦	نسبة الزيادة
التكاليف	٢٠.٢	١٥١.٨	٧.٥
القيمة	٨٤.٢	٤٦٩.٩	٥.٥

العلاقة بين الانتاج الحيواني واستهلاكه

بالرغم من النسبة المتدنية، لاستهلاك المنتجات الحيوانية في الضفة الغربية، إلا أن قيمة الانتاج المحلي تنخفض، بنسبة ٣٢ ٪، عن قيمة الاستهلاك. وترتفع بالنسبة الى لحوم الدواجن الى ٤٣.٣٪، وبالنسبة الى البيض ترتفع الى ٥٨.٤ ٪. ويتضح من ذلك أنه لابد،

كخطوة أولى، من زيادة مصادر الانتاج الحيواني المحلي، ليصبح بامكانها تحقيق الاكتفاء الذاتي للمنطقة. ويبين الجدول التالي العلاقة ما بين قيمة الانتاج المحلي وقيمة الانتاج المستورد محسوبة بالليرات الاسرائيلية وبالدنانير الأردنية، حسب معطيات عام ١٩٧٦.

الجدول رقم (٢٣)

نوع الإنتاج	قيمة الإنتاج المحلي		قيمة الإنتاج المستورد		القيمة الكلية للاستهلاك		الاستيراد بالمئة
	مليون ليرة	مليون دينار	مليون ليرة	مليون دينار	مليون ليرة	مليون دينار	
لحوم أبقار وأغنام	٢٥٦	٨.٨٠	٧٢.٧	٢.٥٠	٣٢٨.٧	١١.٣	٢٢.١
لحوم دواجن	٥٣	١.٨٢	٤٠.٥	١.٣٩	٩٣.٥	٣.٢١	٤٣.٣
لحوم أسماك*	—	—	—	—	—	—	—
حليب	١٣٣	٤.٥٧	٨٦.٧	٢.٩٨	٢١٩.٧	٧.٥٥	٣٩,٥
بيض	١٩	٠.٦٥	٢٦.٧	٠.٩٢	٤٥.٧	١.٥٧	٥٨,٤
المجموع	٤٦١	١٥,٨٤	٢٢٦,٦	٧,٧٩	٦٨٧,٦	٢٣,٦٣	٣٣,٠

التأثيرات الخارجية على الانتاج الحيواني في الضفة الغربية

لقد تبين سابقاً، أن الضفة الغربية تستورد ٢٢,١ ٪ من احتياجاتها، من لحوم الأبقار والأغنام، و٤٣,٣ ٪ من لحوم الدواجن، و٣٩,٥ ٪ من الحليب ومنتجاته، و٥٨,٤ ٪ من البيض، و١٠٠ ٪ من الأسماك، بمعدل ٣٣ ٪ (دون أن تدخل الأسماك في هذا المعدل).

أن هناك أساساً للافتراض أن نسبة مرتفعة من الكميات المستوردة، انما يتم استيرادها من اسرائيل، وبالتالي فان كون الضفة الغربية سوقاً استهلاكياً، مربحاً وقريباً من مصادر الانتاج الاسرائيلي، يقود الى الاعتقاد بأن مخططي السياسة الزراعية في أسرائيل، يضعون في الاعتبار، أن تردي الحالة الانتاجية في الضفة الغربية، ينعكس إيجابياً بالمقدار نفسه على قطاع الإنتاج الاسرائيلي، ولذا لايجوز الافتراض أن من مصلحة الحكم العسكري في المناطق المحتلة، إحداث تطويرات إنتاجية في هذه المناطق، من منطلق الحفاظ على الوضع القائم، الذي تشكل فيه المناطق المحتلة سوقاً للمنتجات الإسرائيلية.

لقد بلغت نسبة مستوردات الضفة الغربية من اسرائيل، للفترة ١٩٦٨ ــ ١٩٧٣، نحو ٧٩ ــ ٨٩ ٪، بمعدل ٨٢ ٪ من مجموع مستوردات الضفة الغربية[٢٨]، ومن مجموع

---

* تم تجاهل ما يتعلق بلحوم الاسماك، نظراً لعدم وجود امكانية قريبة لإنتاج هذا النوع في الضفة الغربية، وهذا التجاهل انقص من ارقام قيمة الانتاج المستورد.

مستوردات الضفة الغربية لعام ١٩٧٩ والبالغة ١,٢٧٩,٦٢٣,٠٠٠ ليرة اسرائيلية، ذهب منها مبلغ ٧٩,٦٣٨,٠٠٠ ليرة، كثمن للحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية المستوردة، أي بنسبة ٦,٢ ٪، دون أن تشمل هذه النسبة قيمة المستوردات من الدهون الحيوانية والجلود[٢٩]. وتبلغ نسبة مستوردات الضفة الغربية الزراعية من اسرائيل نحو ٨٥ ٪، من مجموع مستورداتها الزراعية.

التصدير الى الأردن:

تكاد أن تكون الحيوانات والمنتجات الحيوانية هي النوع الزراعي الوحيد، الذي تنعدم فيه امكانية التصدير، الا بشكل محدود. فمن بين ٩٨,٨ مليون ليرة اسرائيلية، قيمة الصادرات الزراعية من الضفة الغربية الى الأردن، لا يوجد منها سوى ٣,٦ ملايين ليرة هي قيمة الجبنة المصدرة؛ أي بنسبة لاتزيد عن ٣,٦ ٪، من مجموع الصادرات الزراعية، وانخفضت هذه النسبة إلى ٢,٥ ٪ عام ١٩٧٩. بينما تستورد الضفة الغربية من الأردن كميات لابأس بها من منتجات الألبان كما يشير الجدول التالي (بملايين الليرات الاسرائيلية)[٣٠].

الجدول رقم (٢٤)

السنة	قيمة الاستيراد الكلي	قيمة منتجات الألبان	٪
١٩٧٢	١٢,٦٢١,٠٠٠	٢٧٠,٠٠٠	٢,٩
١٩٧٤	١٨,١٠٦,٠٠٠	١,١٢٢,٠٠٠	٦,٢
١٩٧٥	٣١,٢٥٩,٠٠٠	١,٣٣٩,٠٠٠	٤,٣
١٩٧٦	٢٨,٨٧١,٠٠٠	١,٦٧٦,٠٠٠	٥,٨
١٩٧٧	٤٥,٨٤١,٠٠٠	١,٥٩٤,٠٠٠	٣,٥
١٩٧٨	٨٢,٠٢٥,٠٠٠	٣,٢٠١,٠٠٠	٣,٩
١٩٧٩	١٢٩,٥٥١,٠٠٠	٧,٦٥٦,٠٠٠	٥,٩

توزيع المواشي في الضفة الغربية

التوزيع الحالي لأعداد الحيوانات في الضفة الغربية، هو توزيع عشوائي، ولا يرتبط كثيراً مع العناصر اللازمة، كأعداد السكان ومساحات المراعي، وتسبب هذه العشوائية استنزافاً للموارد لا ضرورة له، كاستنزاف طاقة النقل والتأثير على كفاءة المراعي نتيجة لزيادة الضغط عليها، بالاضافة الى إحداث ارتباكات في أسعار المنتجات بين مختلف المناطق نتيجة لعدم اتزان كميات العرض والطلب.

ويبين الجدول التالي توزيع الحيوانات حسب مناطق الضفة الغربية لعام ١٩٧٢.

الجدول رقم (٢٥)(٣١)
توزيع الحيوانات في مناطق الضفة الغربية (١٩٧٢)

المنطقة	عجول ذكور	عجول إناث	ابقار	فحول	المجموع	اغنام *	ماعز	المجموع	حمير	بغال	خيول	جمال	المجموع
رام الله	٤٦٣	٦٣٠	١٥٦٩	٣١	٢٦٩٣	٢٣٨٦٦	٢٣٥٢٤	٤٧٣٩٠	٣١٥٠	١٥٤٦	٧	٤٨	٤٧٥١
بيت لحم	١	٩	١٩	٢	٣١	٢٨٠٣٣	١٩٦٧٥	٤٧٧٠٨	٢٦٥٤	١١٩٠	٥	٢٨٠	٤١٢٩
الخليل	٣٩٦	٤٩٣	٣١٧٢	٦٥	٤١٢٦	٩٥٨٦٣	٥٨٩٧٥	١٥٤٦٥٨	٤٢٠١	٩٧٥	٤٨	١٦٨	٣٣٩٢
نابلس	١٣٢٤	١٥٩٤	٤٧٠١	١٤١	٧٧٦٠	٤٤٧٤٨	٣١١٧٨	٧٥٨٣٦	٣٨٤	٣٣٣	٧٠١	٣٠	١٤٤٨
جنين	١٢٩١	١٧٣٤	٣٣٢٨	٩١	٦٢٤٤	٣١٨٧٧	١٩١٧٥	٥١٠٥٢	٢٣٠٢	٩٤٠	١٢٨٧	٣٠٤	٥٨٣٣
طولكرم	٤٨١	٦٣٤	٢٨١٦	١٥٢	٣٠٨٣	١٥٢٣٤	١٧٤٦١	٣٢٦٩٥	٤٣٢٦	٧٠١	٧٨٥	٨٤	٥٨٩٦
أريحا	١٦	٢٣	٣٠	٣	٧٢	٤٤٠٠	١٧٤٦١	٣٢٦٩٥	٩٦	٢٥	١	٢٠	١٤٢
المجموع	٢٩٧٢	٥١١٧	١٤٤٣٥	٤٨٥	٢٤٠٠٩	٢٤٣,٨٤١	١٧١٧٣٨	٤١٥٥٧٩	١٨١١٣	٥٧١٠	٢٨٣٤	٩٣٤	٢٥٥٩١

* اضافة الى المجموع يوجد ثمة ٦٠٠٠ رأس من الاغنام في القدس في القسم الذي ضم الى «اسرائيل» (حديث مع السيد داوود استانبولي مدير دائرة الزراعة بالقدس، كانون الثاني ١٩٨١).

ولأجل تحديد مايعنيه هذا التوزيع، لابد من ربط هذه الأرقام مع كل من المساحة الرعوية المتوافرة في كل منطقة، وكذلك مع عدد السكان في المنطقة نفسها، ويبين الجدول التالي هذه العلاقة:

جدول رقم (٢٦)

المنطقة	نسبة المساحة الرعوية	نسبة عدد السكان	نسبة عدد الأبقار	نسبة عدد الأغنام	نسبة عدد حيوانات العمل
جنين	١٠.١	١٥.٩	٢٦.٠	١٢.٣	٢٢.٨
نابلس	٢٦.٨	١٧.٤	٣٢.٣	١٨.٢	٥.٧
طولكرم	١٢.٨	١٥.٧	١٢.٨	٧.٩	٢٣.٠
رام الله	١٩.٩	١٤.٢	١١.٢	١١.٤	١٨.٦
أريحا	١٠.٨	١.٧	٠.٣	١.٥	٠.٥
بيت لحم	٨.٤	٩.٤	٠.١	١١.٥	١٦.١
الخليل	٢١.٢	٢٥.٧	١٧.٣	٣٧.٢	١٣.٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

يقطن في المنطقة الشمالية من الضفة الغربية (نابلس، جنين، طولكرم) نحو ٤٩ ٪ من مجموع السكان، بينما تضم المنطقة حوالي ٧١ ٪ من مجموع عدد الأبقار، و ٥٧,٥ ٪ من مجموع عدد الأغنام، و ٥١,٥ ٪ من مجموع حيوانات العمل، بالرغم من أن نسبة المساحة الرعوية في المنطقة لاتزيد عن ٣٩,٧ ٪.

أما المنطقة الوسطى والجنوبية (رام الله، أريحا، بيت لحم، الخليل)، رغم أنها تضم ٥١ ٪ من عدد السكان، و٦٠,٣ ٪ من المساحة الرعوية، فانها لاتضم سوى ٢٩ ٪ من عدد الأبقار، و ٤٢,٥ ٪ من الأغنام، و ٤٨,٥ ٪ من حيوانات العمل.

من الناحية العددية، يمكن القول إن هناك توزيعاً غير عادل في أعداد الحيوانات، الا أنه من الناحية الواقعية، فان كلا المنطقتين ما زالت أقل، بمراحل، من أن تصل الى الحد الأدنى من الحيوانات اللازم توافرها، بحيث يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي، وعلى ذلك، وفي ضوء الأوضاع المتردية الحالية، فان تفاوت النسب هذا، محدود الفعالية، الا أن التطورات المستقبلية لابد من أن تأخذ باعتبارها هذه الأوضاع.

تصنيع المنتجات الحيوانية

بشكل عام، فان وضع التصنيع الزراعي في الضفة الغربية هو وضع سيء، وربما يعتبر أسوأها مايتعلق بالمنتجات الحيوانية، فباستثناء الطرق البلدية، لعمل الجبنة واللبنة واللبن الجامد واللبن وبعض محلات «الآيس كريم»، فلا يوجد أي تصنيع آخر، كذلك لايوجد أي مصنع، في الضفة الغربية، لتصنيع المنتجات الحيوانية. وذلك ناتج عن ضعف

الامكانات الحيوانية أصلاً، بمعنى عدم وجود إمكانية لتوريد المواد الخام، كالحليب واللحوم، الى مثل هذا المصنع. أما في حالة وجود خطة لتنمية فرع الانتاج الحيواني، فان اشتمال هذه الخطة على اقامة مصنع، على مستوى الضفة الغربية، يصبح أمراً جوهرياً للقيام بتحويل فائض الانتاج الطازج من الحليب، الى أشكال مبسترة ومعقمة، وكذلك انتاج الأجبان الطرية والمطبوخة، اضافة الى الزبدة و«الآيس كريم»، وربما حليب البودرة والحليب المكثف.

كذلك فان انشاء مصنع للاستفادة من مخلفات المسالخ، لاستعمال منتجاته، كأحد المصادر العلفية للدواجن، يسهم بشكل فعال في تنمية المشاريع الحيوانية، إضافة الى أن امكانية اقامة مشروع لتصنيع زبل الدواجن وتحويله الى علف للأبقار، ستساعد كذلك في تشجيع عملية تربية الحيوانات.

أما بالنسبة للدواجن، فان الضفة الغربية تعتمد كلياً على استيراد الفراخ من «اسرائيل». وسبق أن فشلت محاولة لإقامة مفقسة للفراخ، بسبب المنافسة الاسرائيلية، ولتطوير هذا الفرع لابد من انشاء حاضنات ومفقسات للدواجن.

الصعوبات التي تواجه تربية الحيوان في الضفة الغربية

تعاني الثروة الحيوانية، شأنها شأن كافة فروع الاقتصاد الوطني، من معاكسة الظروف التي تكفل استمرارها وتطورها، كنتيجة لاستمرار الاحتلال، والذي من آثاره غياب التخطيط الشامل، وسيطرة الارتجال في مجال تربية الحيوان.

أهم الصعوبات التي تواجه تربية الحيوان هي:

١ ــ عدم وجود رعاية حكومية للمزارعين.
٢ ــ منافسة المنتجات الاسرائيلية.
٣ ــ مصادرة أراضي المراعي وسوء أحوال المستغَل منها.
٤ ــ عدم وجود مؤسسات عامة، أو جمعيات تعاونية فعالة في مجال تربية الحيوان.
٥ ــ ارتفاع كلفة الإنتاج وخاصة أسعار الأعلاف.
٦ ــ عدم وجود دعم للمزارعين.
٧ ــ عدم توفر مصادر المياه والكهرباء في القرى، بشكل يمنعها من إقامة مزارع حديثة، أو تصنيع للمنتجات الحيوانية.
٨ ــ عدم وجود ضمان للمزارع، في حالة الكوارث الطبيعية أو الأمراض.
٩ ــ عدم قدرة رأس المال المحلي على استثمار مجدٍ، في ظل المنافسة الاسرائيلية.

تقييم الوضع

خلال السنوات ١٩٦٧ ــ ١٩٧٩ استمر، وبشكل متواصل، تدهور حالة الانتاج الحيواني في الضفة الغربية، واستمرار الأوضاع على ما هي عليه، سيؤدي الى ما يشبه الانقراض لمختلف أصناف الماشية، ولاسيما الأبقار. وفي الأوضاع الحالية، فان وضع

الانتاج الحيواني هو أقل من أن يكفي احتياجات السكان، والاعتماد آخذ في الازدياد على المنتجات المستوردة، وتشمل هذه الحالة جميع فروع الانتاج الحيواني، بنسب متفاوتة، ويبين الجدول التالي كمية المنتجات الحيوانية المستوردة للضفة الغربية سنوياً.

الجدول رقم (٢٧)

نوع الانتاج	الوحدة	كمية الاستيراد للفرد	كمية الاستيراد الكلي
لحوم ابقار وأغنام	كلغ	٢.٥	١.٨٠٠,٠٠٠
لحوم دواجن	كلغ	٦.٨	٤.٨٩٦,٠٠٠
لحوم أسماك	كلغ	٢.٠	١.٤٤٠,٠٠٠
حليب	لتر	٣٠	٢١.٦٠٠,٠٠٠
بيض	عدد	٤٥	٣٢.٤٠٠,٠٠٠

من الواضح أن هناك مسافة طويلة، قبل تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجالات السابقة، ولتحديد الوضع بدقة، تمكن ترجمة الجدول السابق الى أعداد، من أجل الوصول الى فكرة عن حجم النقص في أعداد الحيوانات اللازم توافرها حتى يمكن للمنطقة أن تعتمد ذاتياً على نفسها.

الجدول رقم (٢٨)

نوع الحيوان	العدد الحالي	العدد اللازمة اضافته	نسبة الاضافة
أبقار هولندية	٢.٣٤٢	٢.٧٠٠	١١٥ بالمئة
أغنام وماعز	٣٩٢,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	٤١ بالمئة
دواجن بيّاضة	١٢٦.٥٥٠	١٦٢.٠٠٠	١٢٨ بالمئة
دواجن لاحمة	٦٦٢٥٠	٤٠٨,٠٠٠	٦٢ بالمئة

وتعني هذه الأرقام، أنه بالاضافة الى المستوى المتدني للاستهلاك، فان هذا الاستهلاك نفسه، يعتمد على الاستيراد، وبنسبة كبيرة تصل الى ١١٥ ٪ في الأبقار و١٢٨ ٪ في الدواجن البيّاضة و٦٢ ٪ في الدواجن اللاحمة و٤١ ٪ في الأغنام.

ومن المؤكد، أن هذه الحقائق لابد أن تدفع الى سرعة تنمية الانتاج الحيواني. والمطلوب في هذه المرحلة، ليس رفع مستوى الاستهلاك المتدني ليتلاءم مع الاحتياجات الحقيقية اللازم توافرها، بل، وبالدرجة الأولى، الوصول الى حالة تمكن من تلبية الاحتياجات الحالية محلياً، ومن ثم، يمكن التخطيط لرفع نسبة الاستهلاك ذاتها، بحيث تعتمد أيضاً على المنتجات المحلية.

وعملية التنمية هذه، لابد أن تراعي، في الوقت نفسه، زيادة أعداد الحيوان، وكذلك تحسين ظروف تربيتها، بغية الوصول الى المعدلات القياسية في الإنتاج. ان ظروف التربية الحالية، هي غير ملائمة؛ فالاعتماد الرئيسي في تربية الأغنام هو على ترحال الأغنام في أراضي المراعي الطبيعية، وفيما عدا بعض المشاريع الصغيرة، يمكن القول إنه لاتوجد تربية مكثفة للأغنام. وبالرغم من أن هناك تحولاً لابأس به في تسمين الحملان على الأعلاف المركزة، الا أن ذلك لايكفي كبديل لاحداث تطور جوهري في تربية الأغنام. وعلى ضوء ارتفاع تكاليف أثمان الأعلاف المركزة، وتناقص مساحات أراضي المراعي، ينبغي توجيه العناية الكافية لتحسين أراضي المراعي، من حيث أنظمة الرعي، وتسميد الحقول، والعناية بالأصناف المرغوبة للرعي.

كذلك، فان معظم مزارع الأبقار الموجودة تعتمد على الأعلاف المركزة، ونسبة اعتماد هذه الأبقار على الأعلاف قليلة جداً، اضافة الى أنَ حظائر الأبقار، في غالبية مناطق الضفة الغربية، لاتتوافر فيها شروط الحد الأدنى التي تتيح تحسين ظروف التربية؛ وما زال الاعتماد على الحلب اليدوي مسيطراً، باستثناء بعض الحالات القليلة.

وما زالت معظم الأبقار، تربى، بأعداد صغيرة لدى المزارعين، وفي ضوء عدم وجود امكانية لإقامة مزارع ومجمعات كبيرة للأبقار، فان تكوين جمعيات تعاونية متطورة على مستوى المنطقة، تتم بواسطتها تربية الأبقار في مركز تجميع واحد أو أكثر، حسب ما تقتضيه المتطلبات الفنية، يمكن أن يشكل وسيلة لزيادة كفاءة الأبقار، وبشكل يمكن به ايجاد وسيلة تكفل حقوق جميع المساهمين كل حسب إسهامه.

ويتعرض انتاج الدواجن من اللحوم والبيض الى منافسة قوية، من المنتجات الاسرائيلية المدعومة. ويتعرض المزارعون الى ضربات متوالية، نتيجة لعدم قدرتهم على مواصلة الإنتاج، امام التدفق المستمر للمنتجات الاسرائيلية، والتي تتم غالباً، عن طريق شركة «تنوفا» التي تقوم بتسويق فائض انتاج المزارعين اليهود، بعد مضي فترات طويلة على خزنه في الثلاجات، بأسعار مخفضة في أسواق المناطق المحتلة، مستغلة بذلك ضعف القدرة الشرائية للمستهلك العربي، مما يترتب عليه كساد انتاج المزارع المحلي، وفي الحالات التي يتمكن فيها المزارعون من مواصلة الإنتاج، فان ضآلة الدخل، الناتج من عمليات التربية هذه، لاتتيح لهم إجراء تحسينات نوعية على طرق التربية، كما لا تمكنهم من زيادة استثماراتهم، في هذا الفرع الزراعي. كما أنه لاتوجد في الضفة الغربية أية مخازن تبريد أو تجميد، تمكن من حفظ إنتاج الدواجن، من البيض أو اللحوم، في حالة وجود فائض في العرض؛ الأمر الذي ينعكس سلباً على عائدات المزارع.. وباستثناء منطقة رام الله، التي أمكن فيها تأسيس نشاط تعاوني في هذا المجال، فان معظم المزارعين في المناطق الأخرى، يعانون من اضطرابات في التسويق والتمويل.

ونظراً للأوضاع الجغرافية والطبوغرافية، تنعدم في الضفة الغربية إمكانية تربية الأسماك بصورة طبيعية، إلا أن تحسين الظروف المستقبلية، يمكن أن يفتح المجال لاستثمارات، تمكن بها تربية الأسماك اصطناعياً، وذلك بإنشاء بُرَك للأسماك في منطقة وادي الأردن.

ومن الأمور الهامة جداً، والتي تعيق نمو وتطور الثروة الحيوانية، عدم وجود أية

محطة للتجارب على الحيوانات، ويبدو أن هذه المهمة لابد من أن تضطلع بها مؤسسات وطنية، كالجامعات، أو ربما الجمعيات التعاونية. ومن الممكن أن يؤدي قيام علاقات مع مؤسسات أكاديمية خارجية الى سرعة تحقيق مثل هذه الامكانية.

الاستنتاجات والاقتراحات

يتعرض الانتاج الحيواني في الضفة الغربية الى تأثيرات مضادة، تدفع به الى التدهور التدريجي، وهناك ضرورة فورية لوقف هذا التدهور، ومن ثم التخطيط لتنمية هذا الفرع الزراعي، لأجل تحقيق توازن في الاقتصاد الوطني يتلاءم مع الضرورات الاجتماعية والوطنية، ويمكن تسجيل المقترحات التالية، كأمور من شأنها أن تقود الى عملية التنمية المنشودة.

١ ــ انشاء هيئة عامة لتخطيط مستقبل الثروة الحيوانية في الضفة الغربية (قد تكون ضمن هيئة زراعية عامة).

٢ ــ ضرورة أن تتولى مؤسسات عامة، كالجمعيات التعاونية أو الشركات المساهمة مسؤولية تطوير فروع الثروة الحيوانية. بحيث تراعى الأطر التعاونية والمضمون الاجتماعي لعملية التطوير.

٣ ــ عمليات التطوير، يجب أن تأخذ في اعتبارها، توزيع أراضي المراعي، ومدى ملاءمة الظروف الطبيعية لفروع الانتاج المختلفة.

٤ ــ ضرورة إنشاء اتحاد لمربي الحيوانات (قد يكون ضمن اتحاد عام للمزارعين على مستوى الضفة الغربية) يعمل بتنسيق مع الهيئة العامة للتخطيط الزراعي، وتشمل خدماته، إنشاء صندوق للتعويض عن كوارث الطبيعة.

٥ ــ تطوير، وإقامة تنسيق بين مجمعات التسويق الزراعي في مختلف المناطق.

٦ ــ الاهتمام، بايجاد مؤسسة عامة، تأخذ على عاتقها مسؤولية البحث الزراعي التطبيقي، تنعكس نتائج أعمالها مباشرة، على الواقع الزراعي.

٧ ــ ايجاد وسيلة فعّالة لتوفير دعم مادي للمزارعين، بالقروض الموسمية، لضمان استمرارية الوضع القائم ومنعه من التدهور، وقروض، طويلة أو متوسطة الأمد، لتنمية الثروة الحيوانية وزيادة أعدادها.

٨ ــ حماية السوق المحلية من المنافسة الاسرائيلية، عن طريق المطالبة بوضع تشريعات قانونية تكفل حقوق المنتجين، اضافة الى توجيه الرأي العام المحلي، بحيث يزداد توجهه التلقائي، لدعم المنتجات المحلية.

٩ ــ ضرورة وجود امكانية لتسويق المنتجات الحيوانية الى الأردن، في حالة وجود فائض.

---

(١) **مجلة الزراعة في اسرائيل**، شباط (فبراير)، ١٩٧٥ ص ٣٧، (بالعبرية).

(٢) Administered Territories statistics Quarterly. Israel Central Bureau of Statistics. Vol. IX. 4. 1979.

(٣) **الطليعة**، ١٠/٨/١٩٧٨.

(٤) **الزراعة في الضفة الغربية**، نشرة عن قيادة الضفة الغربية، وزارة الزراعة، بتين (تموز / يوليو)

.١٩٧٣

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه، نشره رقم ١٤٧، آب (أغسطس) ١٩٧٥.

(٨) المصدر نفسه، ١٩٧٨.

(٩) شحادة الدجاني، «أرقام زراعية للضفة الغربية»، البيادر، ١٩٨٠.

(١٠) أديب الضعيفي، صناعة الدواجن في الأردن، عمان: دائرة البحث والارشاد الزراعي، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣.

(١١) Administered Territories..., *op.cit.*, Vol. X, 1-2, 1980, p. 88 and 89.

(١٢) *ibid.*, Vol. IX, 4, 1979; Vol. X, 1-2, 1980, p. 40

(١٣) أرقام زراعية للضفة الغربية، مصدر سبق ذكره.

(١٤) Administered territories..., *op.cit.*,

(١٥) *Ibid*

(١٦) *Ibid.*, p. 88 and 89.

(١٧) *Ibid.* Vol. X, 1-2, 1980, p. 89.

(١٨) *Ibid.*

(١٩) *Ibid.*, Vol. IX, p. 79.

(٢٠) Samuel pohoryles, *The Development of Agriculture in the Administered Areas,* Summer: Israel agriculture, 1977, p. 45.

(٢١) *Ibid.*, p. 48.

(٢٢) *Statistical Abstract of Israel,* No. 30, 1979, p. 730.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) Samuel Pohoryles, *op.cit.*, p. 49.

(٢٥) تقارير دائرة الزراعة، رام الله: سنوات مختلفة.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) وزارة الدفاع الاسرائيلية، المناطق المدارة، ١٩٧٥، ص ٢٥؛ (بالعبرية).

(٢٩) Administered territories, *op.cit.*, Vol. IX, 4, p. 9.

(٣٠) المناطق المدارة، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

(٣١) Seligman, N.G. and Kastir Y., *Range and other Dry Land Pastur in Judea and Samaria,* Bet Dagan: 1976, p. 7.

الثروة الحيوانية في قطاع غزّة المحتل

د. محمد مكي

تشكل الثروة الحيوانية جزءاً هاماً من مدخولات أي بلد من القطاع الزراعي، كما أنها جزء متمم للنشاطات العديدة في فروع الزراعة المختلفة. ويتميز قطاع غزة بأنه يختلف عن بقية الأجزاء المحتلة من وطننا؛ اذ أن وقوعه على الساحل وفر له نوعين من الثروة الحيوانية: البرية والبحرية والتي تضم الأسماك بأنواعها المختلفة.

يشكل هذان النوعان من الثروة الحيوانية دعامة قوية من دعامات الزراعة في قطاع غزة؛ وسأقدم فيما يلي دراسة شاملة لكل من الثروتين الحيوانيتين: البرية والسمكية، شارحاً، مراحل النمو والتعثر لكل منهما؛ حجم هذه الثروة ومكانتها، من حيث عدد العاملين فيها؛ قيمة الإنتاج والطاقة التي يمكن تطويرها وما هي العقبات التي تقف في طريق تطويرها حسب ترتيبها.

(أ) الثروة الحيوانية البرية

لقد واجه هذا النوع، بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٧٨ عدة تقلبات من مد وجزر، يمكن عرضها في ثلاث فترات، أولاها فترة ١٩٤٨ ــ ١٩٥٨؛حيث حدثت مأساة الشعب الفلسطيني في هذه الحقبة، ووضعت القطاع امام ظروف جديدة ساهم في زيادة حدتها ركود شديد في جميع القطاعات الزراعية والصناعية، ولم يسلم فرع الثروة الحيوانية من آثارها حتى العام ١٩٥٨،وبعد أن انسحب الجيش الاسرائيلي من القطاع الذي احتله عام ١٩٥٦.

* قدمت هذه الدراسة الى مؤتمر «التنمية من أجل الصمود» الذي عقدته «جمعية الملتقى الفكري العربي» في القدس في شهري آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) عام ١٩٨١. كاتب هذه الدراسة: الدكتور محمد مكي، من مواليد قرية الحورة، أيلول (سبتمبر) ١٩٣٣، أنهى دراسته الثانوية في غزة عام ١٩٥٢ وأكمل تعليمه الجامعي في كلية الطب البيطري بالجيزة ــ جامعة القاهرة عام ١٩٥٨. وعمل، بعدها، طبيباً بيطرياً حكومياً في قطاع غزة، وهو عضو في عدة جمعيات خيرية ومهنية.

بعد العام ١٩٥٦، أي بعد الانسحاب مباشرة، قامت حركة نشيطة في القطاع الزراعي وأقبل المزارعون على استغلال الأراضي بصورة أفضل؛ وكان لا بد، والحالة هذه، من زيادة الطلب على السماد العضوي. أما الفترة الثانية، فقد استمرت حوالى عشر سنوات ١٩٥٨ ــ ١٩٦٨. خلال هذه الفترة، زادت الرقعة الزراعية نتيجة لبيع جزء لا بأس به من الأرض الرملية الحكومية الى سكان قطاع غزة، الأمر الذي تطلب كميات أكبر من السماد العضوي، مما دعا الى زيادة الثروة الحيوانية خاصة الأبقار، بحيث تجاوز عددها الخمسة عشر ألف رأس وحوالى الثمانين ألف رأس غنم، ورغم هذا فان كمية السماد العضوي لم تكن كافية لسد حاجة المزارعين، وازدادت حدة المشكلة حتى العام ١٩٦٨، بداية الفترة الثالثة. وبعد الاحتلال الاسرائيلي للقطاع للمرة الثانية، توجه المزارعون الى استعمال الأسمدة نظراً لتوافرها في الأسواق.

لقد أدى هذا الاتجاه الجديد الى تناقص الطلب على الأسمدة العضوية، وبالتالي الى خفض عدد الحيوانات التي يربيها مزارعو القطاع كما هو مبين في الجدول رقم (١)

الجدول رقم (١)
تفصيل أنواع الحيوانات بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٩

السنة	مجموع الأبقار	جمال	ضان	حيوانات	دجاج للّحم*	دجاج للبيض**
١٩٦٨	١١٥٠٠	١٢٠٠	١١٠٠٠	٩٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
١٩٧٩	٤٠٠٠	١٧٠٠٠	٣٥٠٠٠	٥٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠

المحافظة على الثروة الحيوانية وتطويرها:

ما دامت الثروة الحيوانية تعتبر احدى الدعامات الاقتصادية في القطاع، فلا بد من بحث ودراسة الوسائل الكفيلة بالمحافظة عليها ومن ثم تطويرها، وبذا نكون قد حافظنا على الفرع الاقتصادي، ونكون قد استوعبنا أيدي عاملة وفنيين، ومن أهم ما يمكن الالتفات اليه هو:

أولاً ــ العمل على توفير ما أمكن من مصادر التغذية: فمثلاً، يشتهر القطاع بزراعة الحمضيات؛ وكميات، لا بأس بها، من الأثمار (البرارة) تستخدم في مصانع العصير، لذا فان القشور الناتجة يمكن أن تستعمل كغذاء اضافي (مالىء)، لأنه يحتوي على نشويات وأملاح معدنية وقليل من البروتينات والفيتامينات.

وبعد تجارب أجريت في القطاع، أمكن حفظ هذا الغذاء الى مدة طويلة دون أن يتلف

---

* دجاج للّحم: هذا العدد يمثل مجموع الطيور التي تمت تربيتها خلال العام وعلى سبع دورات، بمعدل ٩ ــ ١٠ اسابيع لكل دورة.

** دجاج للبيض: معظم هذه الطيور مُربى في مزارع صغيرة معظمها عائلية. هذا، وسأضع امام القارىء الجدول رقم ٢ الذي يبين توزيع هذه الحيوانات حسب مدن القطاع وقراه للعام ١٩٧٩.

الجدول رقم (٢)
التوزيع حسب كل منطقة في قطاع غزة
لسنة ١٩٧٩ *

اسم المنطقة	أبقار للحليب	ثيران	عجول ذكور	عجول إناث	جمال	حيوانات عمل (خيول بغال وحمير)	دجاج للحم	دجاج للبيض
بيت لاهيا	١٥٠	٢	٥٠	٩٥	١٢٠	٥٠	—	٢٠٠٠
بيت حانون	٢٢٠	٣	١٠٠	١١٠	٢٥٠	٩٠	—	٣٥٠٠
جباليا/ النزلة	٣٨٠	٥	١٤٠	٣٢	—	١٢٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠
معسكر جباليا للاجئين	٣٥	—	٢٠	١٤	—	٣٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠
غزة	١٣٠٠	١٠	٣٥٠	٨٠٦	٣٠٠	١٢٠٠	٥٠٠٠٠٠	٩٠٠٠
معسكر الشاطىء للاجئين بغزة	٢٠	—	٧	١٠	—	٣٥	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠
المعسكرات الوسطى (النصيرات ،البريج، المغازي)	٣٠٠	٤	١٢٠	١٥٩	٨٠٠	١٨٠	١٠٠٠٠	٦٠٠٠
دير البلح	٢٠٠	٣	٩٥	٩٨	٣٤٠	٥٦٠	١٥٠٠٠	٥٠٠٠
خان يونس	٥٠٠	٥	٤١٠	٢٧٠	٩٥٠	١١٠٠	١٨٠٠٠٠	٣٥٠٠
قرى خان يونس (بني سهيلا، عبسان، خزايمة)	٤٠٠	٣	١٦٠	١٩٥	—	٤٥٠	١٠٠٠٠	٦٠٠٠
رفح	٤٣٠	٥	٢٠٣	٢٠٩	١٢٣٥	١٣٠٠	٢٢٠٠٠٠	٥٠٠٠
معسكر رفح للاجئين برفح	٦٥	—	٤٥	١٠	—	٦	—	١٠٠٠

أو يتخمر، بطريقة السيلاح على النحو التالي:

غرفة أو أي مكان له جدران، ولا داعي للسقف، يبطن بقماش من البلاستيك حتى يمنع دخول الهواء اليه، ثم توضع طبقة من قشور البرتقال أو الكريب فروت، وطبقة أخرى من التبن، ثم يضغط بأي قطعة ثقيلة أو بالأرجل حتى يخلط التبن مع القشور، وهنا دور التبن هو امتصاص العصارة الحلوة المتبقية في القشور بعد العصر حتى يمنع التخمر، ثم

---

* مصدر الجدولان رقم (١) ورقم (٢): اتصالات شخصية أجراها المؤلف بحكم عمله كطبيب بيطري في القطاع منذ العام ١٩٥٨ وحتى اليوم.

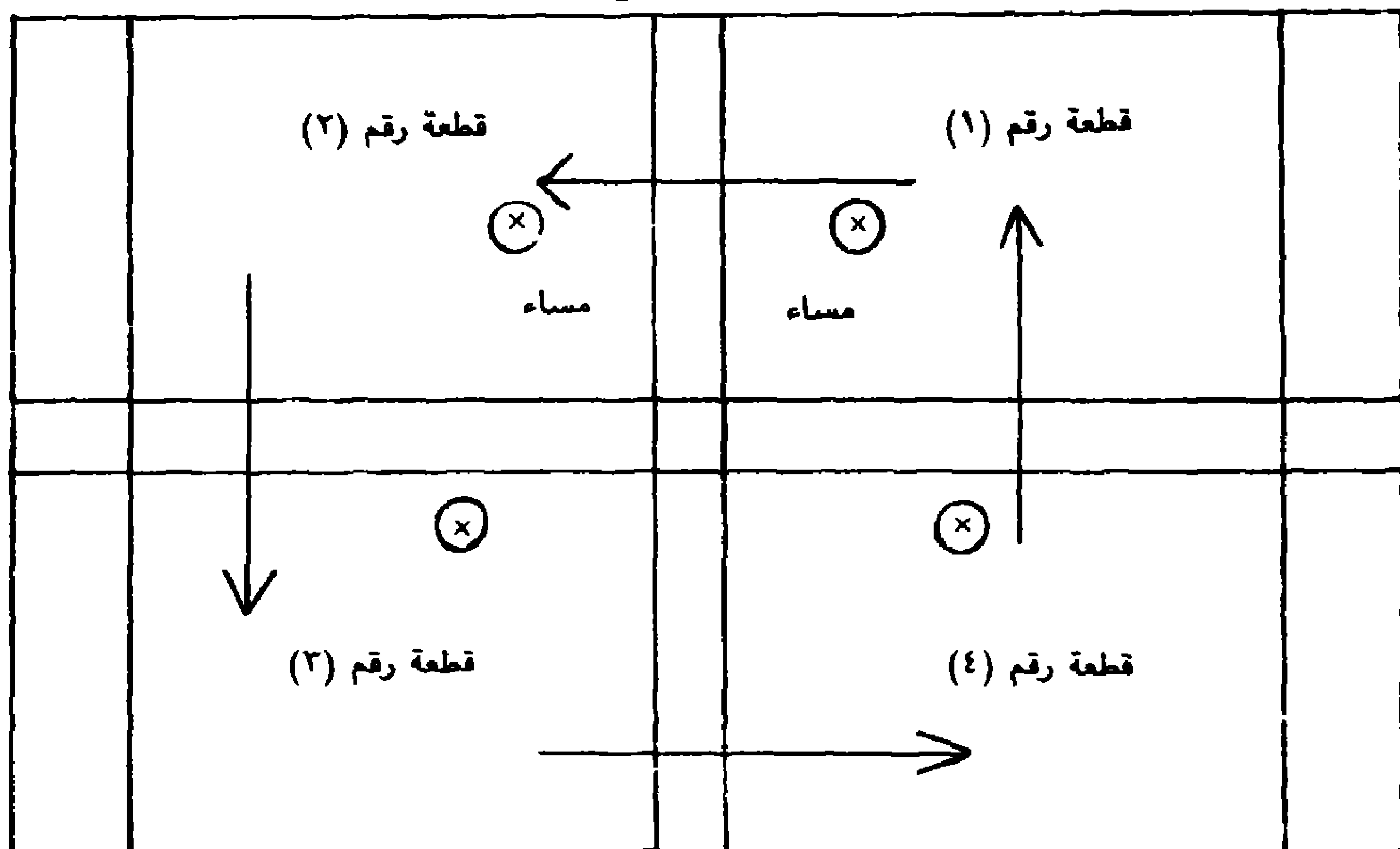
بعدها طبقة قشور وطبقة تبن أو قش وتضغط، وهكذا حتى تنتهي العملية اما بانتهاء كمية القشور او بامتلاء المكان، ثم تلف الكومة بالبلاستيك، وبعض النـاس يفضلون اضافة مادة السترات، حتى يمكن خزن هذا السيلاج لمدة أطول، فيمكن الاستفادة منه في أوقات لا تتوافر فيها مواد العلف الأخضر.

كما أن في القطاع أراضي رملية أو طينية غير متوفر فيها الماء الكافي للزراعة، تمكن زراعتها، اما بالأشجار الحرجية أو بنباتات خاصة بالرعي، وبالتالي تحول الى مراعٍ.

وفي القطاع، قمنا بعمل تجربة في قطعة من الأحراج مزروعة بأشجار الأكاسيا، على النحو التالي، لتصبح مرعى للأغنام:

قطعة أرض رملية مزروعة بأشجار الأكاسيا، مساحتها عشرون دونماً، أقيم لها سور من السلك، ثم قسمت الى أربعة أقسام متساوية بواسطة السلك أيضاً، وأدخلت حنفية ماء لكل ربع من الأرض كمصدر شرب للأغنام.

أدخل في الربع الأول، ومساحته خمسة دونمات، خمسون رأس ضأن، فبدأت برعي الأوراق التي هي على ارتفاع معقول، وبعد عدة أيام قطعت جذوع الأشجار التي عمرها لا يقل عن أربع سنوات، ولكن ليس قطعاً كاملاً، حتى مالت جانباً، فبدأت الأغنام بالرعي لعشرة أيام أخرى، وبعدها قطعت جذوع الأشجار قطعاً كاملاً، فأتت الأغنام على آخر ورقة خضراء، أي أن القطيع أمضى في القطعة رقم (١) مدة ثلاثين يوماً، في هذه الأثناء تم تسميد القطعة رقم (١)، الأمر الذي سيساعد على خصب تربتها ويساعد على انبات جذوع أخرى سترعاها الأغنام مرة أخرى بعد مضي ثلاثة أشهر.



بعد مضي ثلاثين يوماً في القطعة الأولى، أدخل القطيع الى القطعة رقم (٢)، وكررت العملية نفسها كما في القطعة رقم (١)، ومن ثم نقل القطيع الى القطعة رقم (٣) لمدة شهر، ثم أعيد الى القطعة رقم (١) التي تكون أشجارها قد أنبتت جذوعاً جديدة تأكلها الأغنام بشراهة، وهي بمثابة مادة خضراء في المرعى.

ان التجربة السابقة أثبتت نجاعتها، خاصة وأن الأراضي المتروكة التي تصلح للمراعي ضيقة، فيمكن الاستفادة منها كمراعٍ جيدة، بالاضافة الى الاستفادة من الأحطاب، كذلك فان زراعة الأشجار الحرجية تمنع تقدم الرمال نحو الأراضي الطينية المزروعة (مضاد للريح).

ثانياً ــ العمل على تطوير وسائل الانتاج: فمثلاً، قطعان الماشية، خاصة الأغنام، تتكاثر بطريقة عشوائية: تلد واحدة أو اثنتان اليوم، وبعد يوم أو يومين تلد أخريات وهكذا، والعيب في ذلك أن الفطام لايكون مع بعض المربين في فترة واحدة أو فترتين، ليتسنى لهم الاستفادة من الحليب بكمية تشجع على تصنيع الحليب جبناً أو مشتقات ألبان أخرى.

وقد أجريت تجارب على بعض الأغنام، بأن أعطيت الأمهات هرمونات خاصة تجعلها تفرز بويضات في فترات متقاربة جداً وكانت النتائج ممتازة، الا أن المربي لم يستمر لقلة المادة التي تمكنه من شراء الهرمونات الخاصة وترك المشكلة كما هي، ثم أنه لابد من أن يكون هناك جهاز مرشدين متخصصين في الانتاج الحيواني.

ثالثاً ــ تشجيع اقامة مصانع للأعلاف: تكون خاضعة لرقابة فنية ورقابة اقتصادية لتشجيع المربي.

رابعاً ــ التطلع لفتح أسواق محلية وخارجية: لتصريف منتجات الثروة الحيوانية، مثل الدواجن التي سنتطرق لها بالتفصيل فيما بعد.

خامساً ــ تشجيع المربين المحليين: الذين أصبحت لديهم الخبرة التي لابأس بها في انتاج دواجن اللحم والبيض والحبش والاوز الذي أمكن تكبيره وتسمينه وتصدير كبده بعد معاملته بطريقة خاصة.

سادساً ــ تامين الوقاية: رغم أن هناك خدمات بيطرية تقدم للمربين الا أنها غير كافية. فالوقاية خير من العلاج، ولابد أن تجرى فصول مركزة للراغبين في التربية على الوقاية من الأمراض، خاصة مربي الدواجن، ثم لابد أن يكون هناك مرشدون حكوميون.

التطلعات المقترحة بالنسبة للثروة الحيوانية:

١ ــ صناعة الدواجن:

لقد أدخل فن صناعة الدواجن الى قطاع غزة منذ عهد قريب، لايزيد عن عشر سنوات، لتحقيق بعض أو كل الأهداف التالية:

١ ــ تشغيل الأيدي العاملة المتوفرة.

٢ ــ استغلال الطاقات الفنية من خريجي كلية الزراعة ــ قسم الانتاج الحيواني.

٣ ــ توفير مادة اللحم والبيض للسكان بأسعار معقولة تتناسب والأوضاع الاقتصادية السيئة.

ففي العام ١٩٧٠، قامت مجموعة من المهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين من أبناء القطاع بالاتصال مع المزارعين المثقفين، لاقناعهم بالقيام بعملية تربية دجاج من سلالة مهجنة تستطيع تحويل العلف الى لحم في مدة لاتزيد عن ستين يوماً. وبعد أن اختمرت الفكرة لديهم قاموا بشراء الصيصان المهجنة التي تعطي أوزاناً جيدة في فترة

لا تزيد عن شهرين، على ان تربى على أنواع خاصة من الأعلاف المركزة، وتحت ظروف بيئية ممتازة في حظائر حديثة تعطي لها المساحات المطلوبة والتهوية والاضاءة، بحيث أن الكتاكيت تستطيع أن تأكل حتى في الليل لتتمكن من هضم العلف وتحويله الى لحم، ولذا أطلقنا على هذه العملية عنوان صناعة الدواجن.

ولم يمض وقت طويل حتى أنتجت هذه المزارع ودرت أرباحاً وافرة، ووفرت لحم الطيور في الأسواق، الأمر الذي شجع الكثير من المواطنين على تعلم هذه الصناعة (تربية دجاج لاحم)، فزاد عدد المزارع لدرجة ان أصبح هناك فائض، الأمر الذي أدى الى انخفاض الأسعار في بعض الأحيان لدرجة الخسارة، ونتيجة لهذا، تم بحث موضوع انشاء جمعية تعاونية لمربي الدواجن، كي تنظم العدد المطلوب شهرياً وتنظم عملية استيراد الصيصان، حتى تستمر عملية البيع والتوزيع دون خسارة نتيجة المضاربة. كذلك كان من أهداف هذه الجمعية الاشراف على عملية استيراد الأعلاف بالأسعار المناسبة والنوعية الجيدة، ومنع استغلال بعض التجار الذين دخلوا السوق من باب اعطاء الأعلاف بالدَّين ذي الفائدة العالية، والذي أثر كثيراً على المربين الذين اضطر عدد منهم لإغلاق مشاريعهم.

مما تقدم يظهر أنه وجد في القطاع مصدران لتوريد الأعلاف والصيصان هما: التاجر، والجمعية التعاونية التي لم تستطع أن تقف أمام بعض التجار الذين دخلوا السوق من باب اعطاء الأعلاف والصيصان بالقرض وبسعر مرتفع، لا بل تعدوا ذلك الى توفير الأدوية البيطرية واللقاحات اللازمة التي يبيعونها بحجة أنها لازمة وهامة، وكان دفتر التسجيل جاهزاً عند التاجر حتى يزيد ربحه، ولم تستطع الجمعية الوقوف أمامهم لنقص رأس المال في ايديهـا، الأمر الذي أدى الى توقف عمل الجمعية التعاونية في أقل من سنة، عكس ما كان مخططاً لها بأن تنمو وتكبر وتبني مصانع للأعلاف ومذابح آلية للدواجن وثلاجات خاصة للتجميد والتصريف في أسواق عربية.

وبالاضافة الى هذا، وللأسف الشديد، قام تجار متخصصون في الدواجن باحضار دواجن من اسرائيل غير مرغوبة في الأسواق الاستهلاكيـة لكبر سنهـا أو لاصابتهـا بالأمراض، وأمام السوق المفتوح لا أحد يستطيع أن يمنع هذه السلعة التي تجيء بسعر رخيص يضارب الانتاج المحلي. وكان الأمر كذلك بالنسبة لدواجن البيض، فقد أقيمت مزارع حديثة لانتاج البيض، فاعترضتها عدة مشاكل، مثل التصريف والمضاربة ومقاومة جشع التجار بين الفترة والأخرى.

أما في ما يختص بالكميات التي تمت تربيتها في مدار سنة، فهي كالآتي:

١ ــ مليون صوص لاحم تقدر أوزانها بحوالى مليوني كيلوغرام لحم.

٢ ــ خمسون ألف دجاجة للبيض من نوع «الليغهورن» أو خليط «الليغهورن» مع «رود ايلند رد»، أو نوع «البابكوك»، وتقدر كمية البيض التي أمكن الحصول عليها سنوياً أحد عشر مليون بيضة.

ولم تقتصر رغبة الناس وجدهم ونشاطهم عند هذا الحد، بل قاموا بتجربة تربية الحبش (الديك الرومي) ولم يفشلوا في هذا المجال الا بسبب التسويق، فالأسواق المحلية لا تستوعب كميات كبيرة، وبدون ذلك لا يستطيع أي مرب أن يضيع وقته ومجهوده في

انتاج كميات صغيرة، فلا بد لهذا الفرع من وجود أسواق تستهلك كميات كبيرة.

أما في ما يختص بتجربة تربية الاوز من أجل اللحم والكبد الذي يستفاد منه كثيراً عن طريق تصديره للدول الصناعية لاستخلاص خلاصة الكبد، أو للاستهلاك الفوري للأكل، فلم يبرز أي مشروع من هذا النوع الى حيز التنفيذ ولكنه درس وخطط له.

ورغم أننا في قطاع غزة قطعنا شوطاً لا بأس به في حقل تربية الدواجن، لكن أشياء كثيرة لم تدرس أو تستغل، مثل: تصنيع الريش، أو تحويل المتلفات والدم الى مواد نافعة كالأعلاف مثلاً، لأن مشاريع كهذه تحتاج الى رأس مال كبير من أجل اقامة المذابح الحديثة والثلاجات وماكينات لتصنيع المواد التالفة الى مواد نافعة.

مما تقدم نرى أنه بتنفيذ مشاريع خاصة بالدواجن، كمشاريع مصانع للأعلاف وتصنيع اللحوم الناتجة وتصريفها، ثم التعامل مع الفضلات الناتجة بعد الذبح، يدفع بالاقتصاد الزراعي دفعة قوية، خاصة وأن مشاريع كهذه تحتاج الى رقعة أرض كبيرة، وفي الوقت نفسه تعطي ادراراً لا بأس به وتلزمها أيد عاملة بأعداد لا يستهان بها.

ورغم ما لهذا المشروع من مزايا اقتصادية جيدة فانه يتطلب مستلزمات مادية كبيرة، حتى يمكن تخطيط مشاريع كبيرة، بحيث يصبح القطاع مصدراً الى الدول المجاورة التي تستورد الدجاج «المجلّد» من دول أوروبا.

٢ ــ تصنيع المنتجات الحيوانية:

لقد سبق ان تحدثنا عن مشاريع التربية الحيوانية في القطاع وتكلمنا عن الأرقام الموجودة، وبقياسها مع تعداد السكان، نجد أن كمية الحيوانات قليلة جداً لا تكفي حاجة السكان البالغ عددهم قرابة نصف مليون شخص، وهذا أمر مسلم به؛ اذ لا يمكن زيادة عدد الحيوانات الموجودة أكثر من ضعف أو ضعفين، وفوق هذا فان الألبان المنتجة والجلود والصوف والشعر لا تستغل بشكل اقتصادي سليم، بحيث تصبح فائدة المربي مضاعفة. فمثلاً:

تصنيع الألبان: يمكن عمل مصنع خاص لتصنيع الألبان يكون متوسط الحجم، من أهم أعماله جمع الحليب من المربين للتعامل معه وتصنيعه منتجات أخرى، كالجبن والزبدة وخلافه، الأمر الذي سيشجع المربي على مضاعفة رؤوس الماشية والأغنام التي لديه بعد أن يجد ربحاً معقولاً.

تصنيع الجلود: لم يوجد في يوم من الأيام أي مدبغ لدباغة الجلود وتصنيعها، وكل ما وجد هو مكان لتجميع الجلود وتمليحها، ثم بيعها الى كل مكان. علماً بأن الكميات المنتجة محلياً في كل سنة هي:

جلود أبقار ١٥ ــ ٣٠ ألف جلد

جلود جمال ١٠٠٠ ــ ٢٠٠٠ جلد

جلود أغنام ١٥ ــ ٢٠ ألف جلد

تصنيع الدم والمواد المتلفة في المذابح: في معظم بلاد العالم، يتجهون نحو الاستفادة من الدماء التي تسيل من أجسام الحيوانات الى المجاري العامة، بتجميعها ثم تعقيمها وتجفيفها لتصبح مادة ذات قيمة عالية جداً، اذ تعتبر بروتيناً حيوانياً ممتازاً يدخل في

صناعة أعلاف الدواجن، كما أن كل ما يتلف من الحيوانات المذبوحة يدخل الى أفران خاصة لمعاملتها وقتل كل ميكروبات الأمراض التي توجد في تلك المتلفات وتتحول الى غذاء للدواجن وبعض الحيوانات، لكن، حتى يكتب النجاح لمشروع كهذا، تسعى كل دولة الى تركيز مجازرها في مجزر مركزي يخدم أكبر رقعة سكانية. فمثلاً، في قطاع غزة، يكفي أن يكون مسلخ آلي حديث واحد على شكل مسلخ تعاوني مجهز بسيارات لجلب الحيوانات له وسيارات من نوع آخر مبردة لنقل اللحوم وتوزيعها، وبهذه الطريقة يمكن الحصول على أكبر كمية من الدم في مكان واحد، ثم التعامل مع المتلفات في مكان واحد، ثم، في مثل هذا المجزر، تمكن اقامة مصنع لعمل النقانق والأنواع الأخرى من اللحوم المحفوظة.

تصنيع الريش: كما سبق أن ذكرنا، فان اقامة مشاريع كبيرة لانتاج أعداد ضخمة من الدجاج لاستهلاك ما يلزم محلياً والباقي للتصدير تتطلب اقامة مجازر آلية حديثة، وفي هذا المكان يمكن الاستفادة من الريش الناتج في عدة عمليات صناعية، مثل تحويل الريش القصير الى مادة بروتينية تدخل في تركيب العلف، والريش الكبير، وخاصة ريش الديك الرومي، فهو يستعمل في صناعات مختلفة أخرى.

تصنيع الشعر والصوف: يشتهر قطاع غزة بالصناعات اليدوية الخاصة بالاكلمة المصنوعة من الصوف النقي، أو من الصوف والشعر معاً، ولكن، بكل أسف، تصنع بطرق بدائية يدوية صغيرة لكنها جيدة جميلة، ولا بد من الاهتمام بهذه الصناعة التي يجب تشجيعها وتطويرها وتحويلها الى آلية، باستيراد الشعر والصوف اللازمين لها، ثم تصدير ناتج هذه الصناعة التي تشغل كثيراً من الأيدي الماهرة في هذه الحرفة، والتي ستدر قدراً لا بأس به من الدخل القومي.

(ب) الثروة السمكية في منطقة قطاع غزة

تعتبر الثروة السمكية في منطقة قطاع غزة جزءاً من الثروة الزراعية التي هي أساس الثروات القومية في القطاع، رغم أن القطاع البحري المسموح بالصيد فيه لا يزيد عن أربعين كيلومتراً على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط، وهو المكان المائي الوحيد الذي يدر ربحاً على القطاع من عدة أنواع من الأسماك، اذ لا يوجد أي مكان لتربية الأسماك أو عيشها، كالأنهار والبحيرات، سواء الطبيعية منها أم الصناعية.

أنواع الأسماك الموجودة في منطقة قطاع غزة:

تقسم الأسماك التي ثبت وجودها في البحر الأبيض المتوسط المواجه لقطاع غزة، وذلك حسب أعماق المياه المختلفة، الى ثلاثة أنواع:

أولاً ــ أسماك الشاطىء: هذه الأسماك تصاد عن الشاطىء بواسطة شبكة يد يلقيها الصياد وهو واقف على رجليه، فيصطاد الأنواع التالية من السمك:

١ ــ عائلة البوري (البوري، الطيارة والدهان).

٢ ــ الأسماك المرميريد والعطاعيط وهي أسماك صغيرة الحجم.

ومن أهم مميزات هذه الأسماك أنها تتكاثر في البحر في موسم الخريف.

ثانياً ــ الأسماك الساحلية: هذه الأسماك تعيش في المنطقة الساحلية من البحر، أي

على عمق يتراوح بين ٢ و٦ كلم من الشاطىء، ومن أنواع هذه الأسماك:

١ ـ السردين بأنواعه: ومن هذه العائلة ما هو رفيع مبروم، ومنه ما هو عريض سمين ومنه السردينة المصرية (الستامورة)، ونوع صغير لا يكبر يسمى البذرة. وأهم ما هو معروف عن السردين أنه يعيش في البحر الأبيض المتوسط ويأتي من الجنوب (أي من منطقة البحر الأبيض المحاذية لسيناء وبور سعيد) الى الشمال في فصل الخريف ويتجه من الشمال الى الجنوب في فصل الربيع.

٢ ـ عدة أنواع أخرى: وكذلك توجد عدة أنواع من الأسماك تعيش في المنطقة الساحلية بينها: (المليطة، الطرخون، المسقارة، البلميطة والبراغيث) التي تعيش على الصخور وتكون بيضاء اللون ناصعة وبها خطوط سوداء وتسمى مراغيس الصخر، كذلك يوجد مراغيس رمل لأنها تعيش على الرمل، والأسماك الساحلية تضع بيضها في فصل الخريف وتعيش على بعد يتراوح بين ١ و٦ كلم من الشاطىء.

ثالثاً ـ سمك الأعماق: هذه الأسماك تعيش على بعد يزيد عن ٦ كلم من الشاطىء، وتتكاثر في فصل الخريف، اما بوضع بيض أو تلد ولادة مثل كلب البحر (القرش) والبرش، ومنها ما يتكاثر على الأرض مثل سلحفاة البحر، فتضع بيضها على الأرض وتدفنه بالتراب، ومن أهم مميزات سلحفاة البحر أنها تعيش دائماً في قاع البحر وعلى عمق يصل الى ٣٠٠ متر.

ومن أنواع الأسماك الموجودة في أعماق البحر الأبيض المتوسط الموازي للقطاع:

- ☐ اللوقس: وهو سمك لذيذ الطعم يكبر في الحجم وربما يصل وزنه الى ٥٠ كلغ، ولونه يميل الى البني المصفر.
- ☐ الفريدن: وهو سمك زهري اللون يكبر حجمه الى أن يصل وزنه الى حوالى ١٠ كلغ، ويتميز شكل السمك بالميل الى الشكل المثلث تقريباً.
- ☐ السلطان ابراهيم: وهو سمك وردي اللون شكله مستطيل رفيع حجمه، ووزنه لا يزيد عن مائة وخمسين غراماً، ويعتبر من الأسماك المرغوبة جداً كاللوقس والفريدن
- ☐ أسماك كلاب البحر (القرش): وهو سمك يكبر حجمه جداً وربما يصل طوله الى ثلاثة أمتار ووزنه الى ٥٠٠ كلغ.
- ☐ سمك البرش: وهو سمك مفلطح ومثلث الشكل غضروفي العظم، طعمه لذيذ، يصل وزن السمكة الواحدة منه الى حوالى خمسة عشر كلغ.
- ☐ سمك الدرافيل والترسة: وهو نوع من الأسماك الضخمة التي تعيش على أعماق كبيرة، شكلها يختلف عن الأسماك العادية، اذ أن لها فتحة أنف في منتصف الرأس، ولحمها غير مرغوب وغير لذيذ، ويصل وزن الواحدة منها أحياناً الى حوالى خمسمائة كلغ، من أهم ميزات هذين النوعين أنهما يأخذان الأوكسجين من الهواء، أي أنهما يخرجان الى سطح الماء لأخذ الأوكسجين ثم الغطس على عمق كبير وهكذا.

طرق الصيد المتبعة:

تقسم طرق الصيد المتبعة في قطاع غزة الى ثلاث طرق:

أولاً ــ الصيد من الشاطىء:

يتم الصيد بواسطة شبكة تسمى «الطرح» والتي يحملها الصياد على يده ويلقيها من الشاطىء في البحر وبها يصيد سمك البوري بأنواعه. وكذلك يستعمل شبكة أخرى تسمى شبكة «الدكك» والتي يحملها الصياد في الماء، ويكون في احــد أطرافها رصاص لجذبها الى الأرض وقطع فلين في طرفها العلوي لجذبها الى أعلى، ويتركها ثم يبدأ بضرب الماء بيده ليخيف السمك من نوع الميراميد والعطاعيط وبعض أنواع المراغيس التي تعلق في الشبكة؛ ومن ثم يسحبها الصياد للشاطىء ويأخذ السمك المصاد.

ثانياً ــ الصيد من الساحل:

ويتم بأحــد أنواع الشباك التالية:

(أ) شبكــة الشنشولة: عنـد الصيد بشبكـة الشنشولة تكـون المراكب الصغيـرة المشتركة مصحوبة بـ«لنش» يسير بموتور وهذا اللنش عليه المهمات التالية:

١ ــ حمل شباك الشنشولة، وعددها يساوي عدد المراكب الصغيرة المقطورة.

٢ ــ يجر المراكب الصغيرة (الفلوكة) من الشاطىء الى الساحل، وكل مركب من هذه المراكب مزود بمصباحي غاز، قوة كل واحد منهما حوالى ألف شمعة، وذلك حتى يجيء السمك على النور الباهر عند اضاءتها ليلاً، ولذا يعتبر الصيد بواسـطة شبكة الشنشولة مقصوراً على الليالي المعتمة التي ليس بها قمر مضيء.

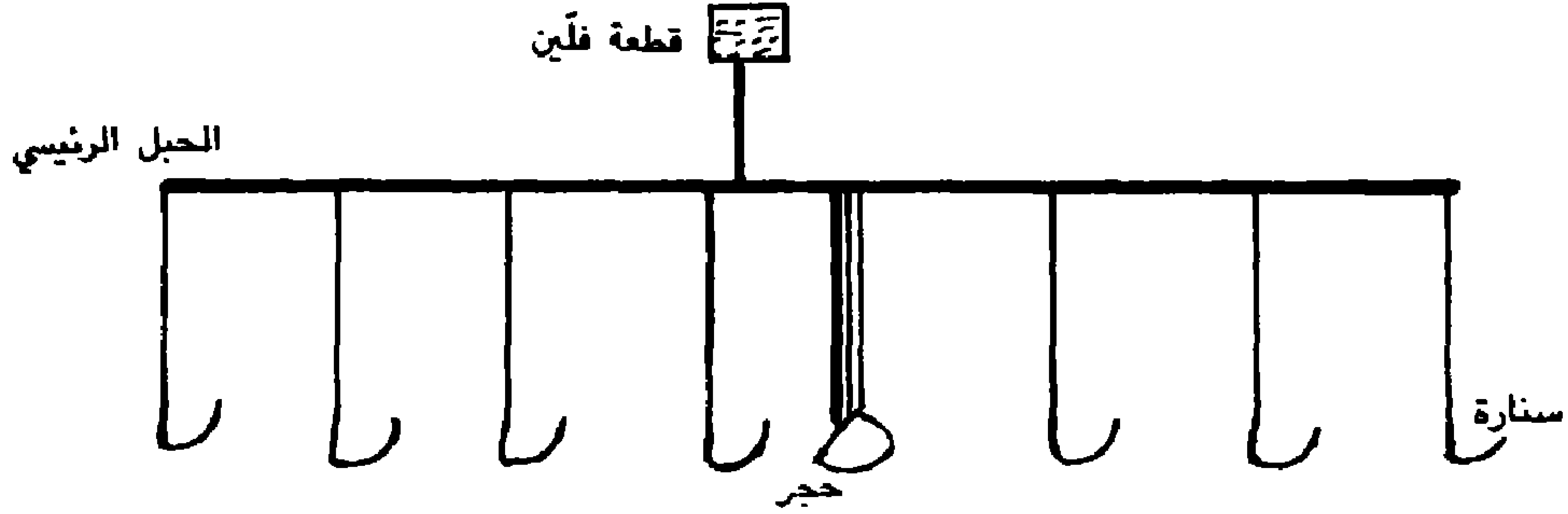
أما عملية الصيد فتتم، في الليالي المظلمة، بأن يلقي اللنش المرافق لكل المراكب الصغيرة شباك الشنشولة حول كل مركب بعد اضاءة الأنوار التي يحملها، وبعد مدة تتراوح بين ٤ و٦ ساعات يبدأ اللنش في جر الشباك من حول كل مركب، ويضعها في داخل المركب بواسطة آلة رافعة (ونش) موجودة في اللنش، وعلى صيادي كل مركب أخذ أو تسليك السمك من الشباك، وهلم جرا، حتى يطلع الصباح، فيقوم اللنش بجر كل المراكب التي أدخلها الى الشاطىء لبيع ما جنته. كما أن الصيد بواسطة شبكة الشنشولة يتم في الليل والنهار بدون أنوار وذلك في فصل الشتاء؛ حيث تكون مياه البحر معكرة ومشاهدة السمك غير ممكنة، تلقى شباك الشنشولة في الماء وبعد مدة يقوم اللنش بجرها بواسطة ونش موجود على ظهر اللنش لتفريغ ما تم صيده من السمك.

(ب) الصيد بواسطة شبكة البطن وشبكة البشلولة: يحمل القارب مثل هذه الشباك الى داخل البحر وينصبها، فتعلق بها الأسماك المارة، اذ أن وضع مثل هذه الشباك يكون كالسياج، وعادة يتم نصب هذه الشباك في ساعات العصر ويتم جمعها بعد حوالى ٢٤ ساعة أو أقل من ذلك، ومثل هذه الشباك تكون خاصة بصيد أنواع خاصة من السمك، مثل سمك المسقار وسمك المليط.

ثالثاً ــ طريقة الصيد في الأعماق:

(أ) بواسطة الشرك (شرك السنار): وفي هذه الحالة يحمل اللنش أو المركب الجاهز ما يقرب من ألف سنارة، تكون مربوطة بحبل طوله حوالى ثلاثة آلاف متر، وتكون كل سنارة مربوطة مع الحبل الرئيسي بحبل أقل سُمكاً، طوله حوالى متر، حتى تعوم هذه

السنارة في الماء وتراها الأسماك، أو بالأحرى ترى السمكة الطعم المثبت في السنارة (أسماك صغيرة أو قطع سمك)، وعلى الصياد أن يربط حجراً صغيراً في الحبل الرئيسي بين كل حوالى خمسين سنارة حتى يجذبها الحبل وما يعلق به الى العمق ليراه السمك، كما ان الصيادين يثبتون في الحبل الرئيسي قطعة من الفلين على سطح الماء حتى تكون كعلامة على مكان وجود الشراك. كما يمثل الرسم التالي:



هذا، وكل حوالى ٦ ساعات يقوم المركب، أو اللنش، أو الباخرة بسحب هذه الشراك من الماء ويأخذ ما علق من سمك بالسنار ويحفظ في ثلاجات المركب، ثم يلقي شراكه ثانية. وهكذا يكتفي ويخرج للشاطىء.

عادة يستعمل هذا النوع من الشراك للصيد في أعماق مختلفة (٢٠ ــ ٢٠٠ قامة) (القامة تساوي ١٨٠ سم) وعلى مسافة من الشاطىء لا تقل عن ستة كيلومترات، والأسماك التي تعيش في مثل هذه الأعماق هي من نوعي سمك اللوقس والفريدن.

(ب) **بواسطة شبكة الجر**: وسميت بهذا الاسم لأن اللنش أو الباخرة تجر وراءها شبكة هي التي تصيد السمك بالطريقة التالية:

تلقي الباخرة أو اللنش الشبكة من على ظهرها، بواسطة ونش، الى قاع البحر، ولكي تستقر هذه الشبكة ذات العيون الضيقة في قعر البحر تثبت بها حجارة، وبعد ذلك يقوم المركب بجر هذه الشبكة وراءه في الماء لمدة ٢ ــ ٤ ساعات، ثم يقوم بانتشالها وتفريغ ما تم صيده من سمك بواسطة الونش، ثم يعيد الشبكة ثانية للبحر وهلم جرا، وعادة مثل هذه الشباك تصيد أسماك السلطان ابراهيم، أو سمك موسى وسمك المكرونة والجمبري.

كميات الأسماك التي تصاد سنوياً:

لقد دلت الاحصاءات على أن كمية السمك المصادة خلال عام كانت بين ألفي طن ثلاثة آلاف طن، وأن ٧٥٪ من هذه الكمية كانت من نوع السردين و٢٥٪ من باقي الأسماك.

عدد العاملين في صيد السمك:

ان عدد العاملين الحقيقيين في صيد الأسماك في قطاع غزة لا يزيد عن ١٠٠٠ ــ ١٥٠٠ صياد، والسبب ليس نقص الفنيين بل ضيق المنطقة المسموح الصيد

فيها لعدم وجود اتفاقيات متبادلة مع الجيران، وبالتالي فان كثرة عدد العاملين في مهنة الصيد لايمكن أن تزيد الا اذا زيدت المنطقة المسموح الصيد فيها، أو ان يحصل تطور في ماكينات الصيد، مثل لنشات كبيرة، أو بواخر صيد تجوب عباب البحار وأعاليها وتكون مجهزة بالثلاجات وخزانات الوقود الكافية. وكذلك بعمل حوض للرسو فيه واصلاح ما يلزم اصلاحه من ماكينات، فان أوجدت حلول كهذه فان عدد العاملين الفنيين في مهنة الصيد سيتضاعف ٣ ــ ٥ أضعاف العدد الحالي، وبالتالي يزيد انتاج الثروة السمكية.

المشاكل التي تواجه الصيادين:

المشاكل الهامة التي تواجه الصياد هي:

(أ) الوضع السياسي ــ الأمني يحظر توسيع منطقة الصيد.

(ب) غلاء مواد الصيد المستعملة من شباك وحبال وسنانير ووقود

(ج) غلاء الأيدي العاملة التي تصنع القوارب.

(د) عدم وجود حوض لرسو المراكب واللنشات في وقت علو البحر، أو عند اصلاح أي عطب، مما يضطر صاحب المركب الى جرها للشاطىء، الأمر الذي يكلفه كثيراً، وربما يحدث ضرر في جسم المركب نتيجة للجر على اليابسة.

(هـ) عدم وجود جهة تمد الصيادين بالقروض والمساعدة.

الحلول المقترحة:

أما الحلول المقترحة لحل مشاكل الصيد والصيادين، فهي:

(أ) السماح للصياد بالتجول في البحر للمسافات التي يرتئيها الصياد. وهذا الاقتراح مرتبط بالوضع الحالي للقطاع.

(ب) العمل على بناء حوض من أجل رسو أو تصليح أو بناء مراكب لازمة لتطوير وسائل الصيد، مثل مراكب صيد كبيرة لابد لها أن ترسو في حوض، وبالتالي تحول المراكب الصغيرة الموجودة الى مراكب كبيرة تجوب عباب البحر، وتكاليف مثل هذا المشروع تعتمد على وقت التنفيذ ومكانه.

(ج) توفير الثلاجات الكبيرة اللازمة لحفظ الأسماك لطرحها في الأسواق حسب خطة.

(د) بناء مصنع لتعليب السردين.

(هـ) العمل على دعم الصيادين مادياً على شكل قروض وهبات.

(و) تشجيع الجمعيات التعاونية التي تقوم باستيراد مستلزمات الصيد، من موتورات وشباك ومهمات أخرى تلزم للصيد بأسعار معقولة.

الأصل التراثي للأغنية الشعبية:
«جَفْرا ويا هاالربِغْ»
قرية كويكات ــ ١٩٣٩ (دراسة ميدانية)

عزالدين المناصرة

اغنية «جفرا ويا هاالرَّبِعْ»، اصبحت نوعا رئيسيا من انواع الشعر الشعبي الفلسطيني، وقد ساهم في شهرتها انها من الاغاني الشعبية الجماعية التي ترافق الدبكة. وكغيرها من الانواع الغنائية الشعبية، هي مِلْك جماعي للشعب، بمعنى ان قائلي هذه الانواع ومؤلفيها، هم مجهولون غالبا، ويضيف المغنون الشعبيون نصوصا الى النوع نفسه وينسجون على منواله.

وتعود علاقتي بالاغنية الشعبية «جفرا ويا هاالربع»، الى سنوات الطفولة في قريتي في فلسطين*، حين كنت اسمع هذا النوع في الخمسينات، خلال الاعراس القروية او في حفلات السمر. وظلت هذه الاغنية ترن في اذني، الى ان كتبت قصيدتي «جفرا»[١] من نوع الشعر الحديث الفصيح، عام ١٩٧٥، وغنّاها مارسيل خليفة وخالد الهبر؛ مما ساعد في انتشارها انتشارا واسعاً. والاغنية عبارة عن مقطع من قصيدة بعنوان: «جفرا ارسلت لي دالية وحجارة كريمة».

وفي عام ١٩٧٧، كنت في قرية «قانا» قرب مدينة صور، حين سمعت ان المؤلف الاصلي للأغنية الشعبية «الجفرا» ما زال على قيد الحياة وانه يعيش في مخيم الرشيدية قرب صور. وظل اللقاء به صعبا، حتى التقيت به في اواخر شباط (فبراير) عام ١٩٨٢، في مخيم عين الحلوة، قرب صيدا، ثم قمت بزيارة لعدد من اهالي قرية «كويكات» في ١٩٨٢/٤/١١، وتلتها زيارات عدة، اجريت خلالها عددا من الحوارات مع اهالي القرية، ثم عدت الى كتب الباحثين في الفلكلور الفلسطيني. ونتيجة لذلك كله، أجريت مقارنات بين النصوص العامة وبين النصوص التي اوردها مؤلف الاغنية الاصلي. واجريت مقارنة بين نوع «جفرا وياها الربع» وانواع اخرى، مثل: «عاليادي، اليادي، اليادي» و «يما مويل

---

* قرية «بني نعيم»، وهي قرية في محافظة الخليل بفلسطين المحتلة. تطل على البحر الميت من جهة الغرب وتشتهر بالعنب واللوز والتفاح. وفيها نشأ مغنون شعبيون.

الهوى» وهي من النمط نفسه واللحن ذاته. فعلت ذلك كله بغية الوصول الى الاجابة عن عدد من الاسئلة تتعلق بأصل «جفرا» ومؤلفها ومكان ولادتها.

ولدت اغنية الجفرا في قرية «كويكات»؛ وهي «قرية صغيرة، ١٦ دونما، على بعد ١٥ كلم من عكا وعلى نحو ميلين من 'عمقا' باتجاه الجنوب الغربي. ذكرها الافرنج في العصور الوسطى باسم (COKET). تملك 'كويكات' ٤٧٢٣ دونما، منها ٦٥ للطرق والوديان. غرس الزيتون في ٥٠٠ دونم. وتحيط باراضي هذه القرية اراضي عمقا وابو سنان والغابسية. كان في قرية 'كويكات' عام ١٩٢٢، ٦٠٤ نسمة وفي عام ١٩٤٥، ١٠٥٠ نسمة. وقد انشأ العثمانيون مدرسة في كويكات عام ١٣٠٤ هـ. وفي عام ١٩٤٢ ــ ١٩٤٣ المدرسي، كان اعلى صف فيها هو الرابع الابتدائي، وتحتوي كويكات على مدافن منقورة في الصخر، بئر، بناء معقود. وفي الشهر الاول من عام ١٩٤٩، اقام اليهود ومعظمهم من اليهود الانكليز، على اراضي قرية الكويكات التي دمروها، مستعمرتهم: (Beit Ha'emeq)، وفي عام ١٩٦١ بلغ عدد سكان المستعمرة ١٥٤»[٢] و «بيت هَمِعمِق» «كيبوتس يتبع اتحاد الكيبوتسات». ويقع الموقع التاريخي «تل ميماس» في نحو منتصف المسافة بين قريتي «ابو سنان» و «كويكات»؛ حيث كانت تقوم على هذا التل بلدة «بيت العامق» بمعنى «بيت الوادي الكنعانية»[٣].

وبعد عام ١٩٤٨، توزع اهالي «كويكات»؛ حيث يتواجدون الان في مخيمي «برج البراجنة» و «عين الحلوة» بشكل كثيف، وفي مخيمي «شاتيلا» و «الرشيدية» بشكل اقل، ويوجد بعض العائلات في مخيم «النيرب» قرب حلب.

١ ــ حول اصل الجفرا

تقول المعاجم: «جَفَرَ، يجفر: جَفْرا = ولد الشاه، وأجفار وجفار = العظيم من اولاد الشاه»[٤] و «الجَفْر = من اولاد الشاء ما عظم واستكرش او بلغ اربعة اشهر»[٥].

اما الباحثون الفلسطينيون، فلم يتعرضوا للمعنى القاموسي للجفرا، رغم انه يساعدنا في فهم سبب التسمية، واكتفوا باستعراض النصوص الغنائية عن الجفرا، ما عدا بعض الآراء التي لا تستند الى اسباب معقولة؛ وخصوصاً حول نشوء الاغنية ــ النوع «جفرا ويا ها الربع...». فالدكتور عبد اللطيف البرغوثي، يرى ان الجفرا و «عالیادي»، هما اغنية واحدة، وحين يقدم عناوين الانواع الغنائية الشعبية يضع الجفرا و «عالیادي» هكذا: «جفرا وياها الربع او عاليادي» ثم يقدم نماذج ممتزجة[٦]. كذلك نمر سرحان يقدم «اليادي وجفره» تحت عنوان واحد، فيقول: «قالب لحني يضم اربع شطرات، تتحد الثلاث الاولى منها في قافية معينة وتنتهي الرابعة بالالف المدودة. ويبدأ هذا القالب بلفظ عاليادي او جفرة ويا ها الربع»[٧]. ويضيف نمر سرحان «ومن نفس القالب اللحني اغاني: يا ريمة اللي فرَّعِتْ»:

يا ريمةِ اللّي فرَّعِتْ بتصيح يا ربي
رميتَني بالهوى ترمي معي حبي
وطحين ما عندنا وبرغُلْ ولا حَبّةْ
عندنا شويةْ ذُرَة نعمل لبنية

وهذا ما يؤكد، يضيف نمر سرحان، «ان القالب اللحني واحد في كل الحالات: عالبادي، جفرا، ويا ريمة اللي فرَّعت. وسمعت هذا القالب مستهلا بعبارة 'يا ريمة فرعنت' وكلمة فرعت بمعنى تفرعت، واما فرعنت فهي بمعنى اينعت وازهرت. وتفرعن الرجل معناها اصبح مثل فرعون اي حاول السيطرة على الناس. والريمة هي الغزالة والتشبيه المقصود هو المرأة»(٨). هذا كل ما يورده نمر سرحان حول لحن الجفرا.

اما حسن الباش، فينفرد من بين جميع الباحثين بالحديث عن اصل الجفرا فيرى ان هذا اللون «يرجع بأصوله الى الف سنة خلت»(٩)، ويضيف: «هو لون متطور عن اغاني الدبكة التي كانت تؤدى لدى بعض القبائل العربية. فقد ورد في كتاب سيرة بني هلال ان افراد القبيلة كانوا يشتركون في اداء الرقصات الشعبية القبلية مع مرافقة ذلك ببعض الاغاني التي عرف منها اغنية الجفرا وظريف الطول وغيرها»(١٠). ويفسر حسن الباش ذلك بقوله: «لقد انطلقت الجفرة من اصل لا يغنى الان، ولكنه ظل محفوظا لدى الشعب وسار على لحنه مع تغيير للمطلع الاول الذي يعرف هذا النوع باسمه. والاصل القديم له يقول:

«عَـدْلا مويـل الهوى وعيني يـا البْنَيّـا   امـرِ المقدرْ نَفَـذْ ويشْ يطلعْ بـايـديّـا»

اما ما طوّره الشعب، فيرد على الشكل التالي: «جفره وياها الربع...»، واصبح كل مقطع يبدأ بهذا المطلع، والتزم في الجفرة واصبح عادة متبعة. اما الشكل الفني الذي يتبعه، فيمتاز بكثير من الامور، اولها: انه يبدأ بقول «جفره وياها الربع»، وثانيها: انه يلتزم في اخر كل مقطع قافية واحدة تأتي على الياء المشددة مع الف ممدودة، وثالثها: انه يتألف من اربعة اشطر... الاشطر الثلاثة الاولى تلتزم قافية محددة متماثلة، بينما الشطر الرابع يأتي على قافية مغايرة وتبقى واحدة في كل مقاطع الجفره واقوالها»(١١).

اما يسرى جوهرية عرنيطة فلم تُشر لا من قريب ولا من بعيد الى نوع الجفرا، كذلك الباحث اللبناني، منير الياس وهيبه الخازن، فهو لم يشر لنوع الجفرا في كتابه عن الزجل الصادر عام ١٩٥٢، كذلك كان صنيع الدكتور خليل احمد خليل في كتابه عن الشعر الشعبي اللبناني، الصادر ــ بتقديري ــ عام ١٩٧٤(١٢). واورد عبد اللطيف البرغوتي نماذج اردنية من جفرا، وقدم يوسف ايوب حداد نماذج من الجفرا كانت تغنى في قرية «البصـة»* وهي قرية فلسطينية تختلط حدودها وتتداخل مع الارض اللبنانية(١٣). وحول هذه الروايات جميعها، نقدم الملاحظات التالية:

اولا ــ لم يشر الباحثون الفلسطينيون الى اصل الجفرا، سواء اكان ذلك لمناسبتها أم لمكانها ام لمؤلفها، ما عدا الرواية الوحيدة التي قدمها حسن الباش، وهي رواية تتسم بالعمومية؛ حيث لم يذكر لنا في اي طبعة من طبعات سيرة بني هلال، وردت هذه الاشارة او حتى لبيت الشعر «عدلا مويل الهوى...»، وقد راجعنا الطبعات الرئيسية لتغريبة بني هلال (احداها طبعت في بيروت(١٤) والاخرى في القاهرة(١٦)) فلم نجد ما يشير الى ذلك، ولا اعرف من اين استقى هذا الخبر. ولدى مراجعتنا لتغريبة بني هلال، وجدنا ان ٩٩٪

---

* بتقديرنا ان يوسف حداد نقل نصوص الجفرا التي اوردها نقلا حرفيا عن كتاب ترمسعيا الصادر عن مركز الابحاث.

من النصوص الشعبية التي وردت في التغريبة هي من نوع «الشروقي» او القصيد البدوي، اما النصوص الباقية النادرة فهي على عدة انماط تلتصق بالشروقي ايضا، ووجدنا في التغريبة قصائد من هذا النمط الوزني:

١ ــ قصيدة تبدأ هكذا:

قــال هــمّــام الهــمّامــي — اسـتمــع مـنـي كــلامـي[١٦]

٢ ــ قصيدة تبدأ هكذا:

انّ الدهــر اكــوانــي — حــتــى زادت نــيــرانــي

مــن اجــل حــلم شــفــتــه — مــنــه قــلبــي فــزعــانِ[١٧]

٣ ــ قصيدة تبدأ هكذا:

اعتب على دهري في صهيون رماني — عــنــد قــوم بيــن الخــاص والداني

الدهــر دولابٌ لا يــأمَــنْ لو بــالك — في ارض صهيون هذا اليوم ارماني[١٨]

٤ ــ قصيدة تبدأ هكذا:

رأيتــك نــاظرك الى بنــات نــعشــي
عــن قبــل العــشــا لحيــن نعــشــي
فهــل عــاديت نــجم فــي ســواهــا
فهل تعرف من النعشــات نعشي[١٩]

هذه هي النصوص الشعبية المختلفة عن النمط السائد في التغريبة، ونلاحظ ان رقم «٢» اقرب الى الشعر الفصيح واقرب الى موشحات ابن قزمان الاندلسي، في حين ان النص رقم «٣» يثير الدهشة والاستغراب، الا يمكن ان يكون من «الاسرائيليات» التي دُسَّتْ في النصوص الشعبية بسبب الرواج الشعبي لتغريبة بني هــلال في الاوساط الشعبية، ثم نلاحظ انه لا توجد اية صلة بين هذه النصوص وبين «عدلا مويل الهوى» او الجفرا او «عاليادي». ولم اعثر على اية رواية من هذا النوع في سيرة بني هلال سواء من ناحية اللحن ام من ناحية القصة نفسها.

صحيح ان صورة «الجفرا ــ المرأة» تــرد في سيرة بني هــلال اذا عادلنــا بين «الجفرا ــ المرأة» وسعدى بنت الزناتي خليفة في التغريبة الا ان هذا امر شائع؛ فصورة جفرا في الشعر الشعبي الفلسطيني لا تبتعد عن صورة ليلى العامريــة وعزة كثيــرا، ولا تبتعد عن صورة سعدى بنت الزناتي خليفة، الا ان هذه الصورة هي صورة مألوفة وعامة جدا. ومن حيث اللغة الشعرية فان لغة الجفرا الفلسطينية تأثرت بلغة الموروث ــ تغريبة بني هلال ــ مثلا، ولكن لا نستطيع ان ننسى ان المسافة الجغرافية في فلسطين بين البدو والفلاحين واهل المدينة هي مسافة صغيرة جدا ومختلطة احيانا، كما في الجليل والخليل وبيت لحم. ولهذا فان القول بان التأثير البدوي على اغنية الجفرا، يعود الى قبائل بني هلال، لا يمكن الأخذ به على محمل الحقيقة.

نحن نوافق على ان لحن الجفرا موجود مثل النص الشعبي: «جفرا ويا ها الربع» كقالب لحني، الا أن الجفرا كنوع ولدت متأخرة.

ثانيا: لم تعرف الجفرا كنوع من الغناءالشعبي في الاردن ولبنان وسوريا قبل عام ١٩٤٨، ودليلنا على ذلك هو عدم ورودها في الدراسات والبحوث التي تناولت الأدبين الشعبيين اللبناني والسوري، في حين ذكرت نصوص منها في وقت متأخر في مصادر اردنية؛ والنصوص المذكورة نصوص منسوجة على منوال جفرا الأصلية. وقد ساعد في وصولها الى الاردن بالذات، الوجود الفلسطيني السكاني في الاردن بعد نكبة ١٩٤٨، واختلاط الحدود مع سوريا ولبنان. ثم ان عدم وجود الجفرا في سوريا ولبنان والاردن والعراق قبل ١٩٤٨، يؤكد ان اغنية الجفرا، عرفت ونشأت في وقت ليس ببعيد، لان انتشارها يحتاج الى وقت طويل. ومع ان الفلكلور في سوريا الطبيعية متشابه الى حد كبير، الا ان الامر هنا يتعلق بمكان ولادة الجفرا: القرية، المدينة والمنطقة.

ثالثا: ان كلمة جفرا ليست كلمة غامضة حتى يتهرب الباحثون من تحديد معناها؛ فهي كما يقول القاموس: ولد الشاة، واذا ما قارنا ذلك بالنصوص الشعبية الشائعة، فنحن نجد تشابها بين صورة الفتاة اليانعة في ريعان صباها كما تقول البلاغة والتي ترد في اغاني الجفرا، وبين المعنى القاموسي الذي يعني «السخلة» بعد مرحلة الرضاعة، اي انها طرية العود، وبما ان القروي عادة ما يمتلك عددا من الشياه من اجل الحليب او اللحم، فان اقتناص التشبيه من البيئة امر طبيعي.

رابعا: ان التشابه بين الجفرا و «عالياديّ» و «يما مويل الهوى» و «يا ريمة اللي فرَّعتْ...»، قائم بلا شك من حيث اللحن الموسيقي فقط. كذلك نلاحظ ان الجفرا اصبحت نوعا و «عالياديّ» اصبحت نوعا. اما «يما مويل الهوى»، فظلت أقل من ان تصبح نوعا، في حين «يا ريمة اللي فرَّعِت» هي مجرد اغنية غير مشهورة، بمعنى انها لم تصبح نوعا مستقلا.

٢ ــ اوزان الشعر الشعبي ووزن جفرا

تساعدنا معرفة الاوزان الشعبية على معرفة الفوارق الموسيقية بين الأنواع الغنائية لنتعرف بعد ذلك على وزن الجفرا واسباب الخلط فيه.

وهذه اوزان الشعر العامي، كما اوردها منير وهيبه الخازن[٢٠] عام ١٩٥٢، وهي اول محاولة معاصرة ــ كما اعلم ــ لم يشر لها الباحثون فيما بعد، وبعضهم خلط بينها وبين ابحر الخليل بن احمد الفراهيدي للشعر الفصيح (انظر الجدول في الصفحة التالية).

اما اوزان ابحر النظم المختلف فتدعى «المداريش» وما يتفرع منها وهي لا ضابط لها، ويتكون «المدراش»، كما يقول منير وهيبه الخازن، «من عدة ابيات تتساوى في عدد مقاطعها احيانا وتختلف في عدد المقاطع في احيان اخرى وهي كالقرادي»[٢١]. ويضيف: «ان جميع تفاعيل الابحر يمكن صياغتها او اخذها من كافة التفاعيل المعروفة في الشعر الفصيح، بشرط ان يراعى باخذها مجموع حركات البيت وعدد حركات كل شطر من البيت. ويجوز في النظم العامي تحريك الساكن وتسكين المتحرك، وبدون قيد ولا شرط»[٢٢]. ويرى مثلا ان «هيهات يا ابو الزلف.. عيني يا موليا» هي من بحر الوفائي»[٢٣]، اما الدكتور عبد اللطيف البرغوتي، فيقدم اسماء البحور على النحو التالي:

«١ ـ البسيط.
٢ ـ الرجز.
٣ ـ الوافر.
٤ ـ الكامل.
٥ ـ الطويل.
٦ ـ الرمل.
٧ ـ السريع.
٨ ـ المتقارب.
٩ ـ المتدارك.
١٠ ـ الهزج.
١١ ـ المجتث.
١٢ ـ المقتضب.
١٣ ـ المديد.
١٤ ـ الخفيف».

البحر	عدد أشطره ودعائمه	عدد حركات مجموع البيت بكامله	عدد حركات الشطر الاول	عدد حركات الشطر الثاني
١ ـ الأسواني	٢	٦	٣	٣
٢ ـ المتساوي	٢	٨	٤	٤
٣ ـ المتوسط	٢	١٠	٥	٥
٤ ـ المتقارب	٢	١٢	٦	٦
٥ ـ المزدوج	٢	١٤	٧	٧
٦ ـ المتفاوت	٢	١٦	٨	٨
٧ ـ المتناهي	٢	١٨	٩	٩
٨ ـ السريع	٢	٢٠	١٠	١٠
٩ ـ البسيط	٢	٢٢	١١	١١
١٠ ـ اليعقوبي	٢	٢٤	١٢	١٢
١١ ـ الوفائي	١	١٣	١٣	—
١٢ ـ المتوازي	١	١٤	١٤	—
١٣ ـ الكامل	١	١٥	١٥	—

ويرى البرغوثي ان اغنية «يا رايحين عاحلب...» هي من نوع الجفرا، كما يرى ان «الجفرا» و «ابو الزلف» من وزن واحد، وقدم تقطيعا لنوع الجفرا، كما يلي:

١ ــ جفرا وياها الربع: مستفعلن فاعلن.

٢ ــ عا العين يا ابو الزلف: مستفعلن فاعلن مشطور البسيط(٢٤)

اما نمر سرحان، فيقدم نوعا من «مويل الهوى» على النحو التالي:

يمّا مويل الهوى، يمّا مويليًّا

يبلى حصانك ظَفَرْ، يليّ عكرت الميّه

يبلى احصاني ظفر، ان ما كسرت جْرارك

وتروحي على هيلـكْ*، تبكي بلا ميّه... الخ(٢٥)

اما حسن الباش، فقد اشترك مع البرغوثي في الرأي القائل: ان اشتقاق البحور العامية يتم من بحور الفصحى او يشترك معها في البحور نفسها. «فبعض انواعها يبنى بناء عروضيا وينظم على الابحر الشعرية الخليلية»(٢٦)، وعلى ما تقدم نبدي الملاحظات التالية:

أولا: نلاحظ الفوارق والتناقض، فمثلا «هيهات يا ابو الزلف» يعتبرها منير وهيبه من البحر الوفائي، في حين يسميها البرغوثي على انها من «مشطور البسيط»، واذا قمنا بتقطيع «جفرا وياها الربع» فاننا نجد التالي (بتقطيع التسكين): ـــــــــــ = ٦ حركات و٦ + ٦ = البحر المزدوج، بمعنى انهـا «مجزوء المـزدوج»، في حين ان «مستفعلن فاعلن = ـــب ـــب ــ = ٧ حركات و٧ + ٧ = البحر المتفاوت، أي انها «مجزوء المتفاوت». ولو قلنا انها من «مشطور البسيط»، فوفق منير وهيبه فان البحر البسيط = ١١ + ١١. اي ان «مجزوء البسيط = ٥ ½ + ٥ ½». ووفق نظام السكون والحركة في الأبحر الخليلية فان وزن الجفرا لا ينسجم مع كثرة الزحافات فيه. ولهذا يفترض ان تنسجم التسمية بين الابحر العامية والخليلية المتساوية في الاسم. او ان يعاد اشتقاق بحور جديدة من الشعر العامي لان الخلط يخلق بلبلة، خصوصا ان بيتا واحدا من الشعر العامي قد يكون على بحرين، خذ مثلا:

«يـا رب ريـجعـني عـلى لبنـان   تـــابـــوّس تـــرابـــو»(٢٨)

البحر السريع   البحر المتقارب

هذا وفق التقطيع العامي.

ثانيا: وفق، رأي نمر سرحان، يصبح نوع «يمّا مويل الهوى» من وزن الجفرا، وهذا هو سر التقارب بينهما. لكن المثل الذي اورده من نوع «يما مويل الهوى» هو ايضا من نوع «هيهات يا بو الزلف»، لان «ابو الزلف» ليست اغنية، بل هي نوع مستقـل. وصحيح ان هناك تقاربا بل تشابها في الوزن، وبالتالي في اللحن اي في الايقاع العام، فهل، ان كان هذا صحيحا، يصبح الوزن ــ الذي يمكن تطبيقه على عشرات الاغاني ــ

* الظَّفر: مرض يصيب انف الحصان. وهيلك: اهلك.

هو الموحد بين انواع غنائية، ام ان الاجواء والطقوس التي تُؤدى فيها هذه الانواع هي الاصل؟ ولهذا فان التقارب هو تقارب في الشكل فقط، وليس في الشكل كله، اعني ان بناء النص وتركيبه بين هذه الانواع يختلف من نوع لآخر.

رابعا: اشرنا الى ان يسرى جوهرية عرنيطه، لم تشر لنوع الجفرا، اية اشارة ولكننا حين نحدّق في الانواع الغنائية الاخرى، نتوقف امام اشارتين هامتين، احداهما تقول ان اغنية «عالياد ي»... «اشتهرت ابان الحرب العالمية الاولى»[٢٨]. اما الاخرى، فهي ان يسرى جوهرية تقدم اغنية تحت اسم «هيلا للاليّة»:

«هيللا للاليّه وهيلا للاليه — وعينـي يالبْنيّـه
جسر الحديــد انبـرى — من دوسْ رِجْليَه»[٢٩]

الاشارة الاولى تجعلنا نصل الى ان «عالياد ي» حديثة، وبالتالي فان شقيقتها المتولدة منهـا، لحنهـا، يفترض ان تكون قد اشتهرت بعدها وليس قبلها. اما الاشارة الثانية فتجعلنا نتساءل حول كلمة «هيلا للاليّه» او ليست قريبة من «هلاليه» وبالتالي نتذكر بني هلال مرة أخرى، والاغنية تذكرنا باغنية «يما مويل الهوى» ولحنها يذكرنا بجفرا، وبالتالي تعود مقولة اصل جفـرا الـهِـلالـيّ، تطرح مرة اخرى.

ان الامر مع الاشارة الثانية لايبدل من الامر شيئا، لان المسألة تتعلق باللحن وليس بالنص المستقل «جفرا وياها الربع»، اي اننا نعود الى تأكيد مقولة ان اللحن الجفراوي قديم بلا شك ولكن لا يوجد ما يؤكد ان الاغنية نفسها جفرا والتي اصبحت نوعا مستقلا، لايوجد ما يؤكد انها قديمة. ويؤكد ذلك ان «عالياد ي» اذا وافقنا انها ظهرت في الحرب العالمية الاولى فمعنى ذلك ان الجفرا تلتها. ويؤكد ذلك ان احدا ممن عاشوا في فلسطين لم يسمع بـ «جفرا ويا ها الربع» قبل الثلاثينات.

٣ ــ بعض نصوص الجفرا الشائعة[٣٠]

هذه بعض النصوص العامة الشائعة في المصادر والمراجع وعلى افواه الناس والتي نسجت على منوال جفرا. وتجدر الملاحظة، هنا، ان المكان في النص يساعدنا على معرفة مصدره:

١ ــ جـفـرا ويـاهـا الرَبِـعْ — بـيـن البـسـاتـيـنِ
مـجـروح جَـرْح الهـوى — ويـا مـيـن يـداويـنـي
ويـا حـامـلـه الـجـره — حـطّيـهـا واسـقـيـنـي
بَـلكـي عـلـى الله أشـفـى — مـن شـربـة المـيّـه
٢ ــ جـفـرا ويـاهـا الرَبِـعْ — وردتْ عـا رام الله
غـابـتْ عـليّ الشـمس — يـا مـهـيـرتـي يـا الله
وان كـان مـا فـي ورقْ — لكـتـبْ عـلـى الجـرّة
وان كـان مـا فـي حبـرْ — هِـيْلِـنْ يـا عـيـنـيّـا
٣ ــ جـفـرا ويـاهـا الربـع — تـحـرث فـي ارض الديـرْ
والسِّـر اللّي بـيـنـنـا — واشْ وصّـلو للغـيـرْ

وان كـان مـا فـي ورقْ لـكـتـب عَـجُـنـحْ الطيـرْ
وان كـان مـا فـي حبـر هـيـلن يـا عـيـنـيـه
٤ ــ جـفـرا ويـاهـا الربـع بـتـصـيـح يـا عـمـامـي
مـا بـوخـذ بْـنـيِّـكـم لو تِـصْـخْـنـو غْـظامـي
وان كـان الجيـزي غَصِبْ فـي شـرع الاسـلامـي
لَدِب حـالي فـي البَـحَـرْ للسـمـك فـي الميّـه
٥ ــ جـفـرا ويـاهـا الرَبـعْ بـتـصـيـح مـا جـابـتْ
جـابـتْ اطنعـشَـرْ صبـي قـبـل الشـمس ما غـابـتْ
ودقّـتْ عـلى صـديـرهـا وحـلفـت ولا هـابِـتْ
وهـزّت شـبّـاك الـتـبـي وقـالت انـا بْـنـيَّـه
٦ ــ جـفـرا ويـاهـا الربـع عـحـيـطان ابـوهـا
وبـتمـشي العِـرقِ العـرقْ لخـوف يـشـوفـوهـا
ويـا خسـارة بنت الدلال يـهـيـنـوهـا
مـن بعـد مشـي البـهـا تـمـشـي فـي ذُليّـه
٧ ــ جـفـرا ويـاهـا الربـع تحشي القَصَلْ في الخيشْ
واللّي جـوزهـا نـذلْ تـرخـي السـوالف ليشْ
ولَهْـجُـرْ بـيـوتِ الحـجـرْ واسكـنْ بْـيـوتِ الخـيشْ
ودور مـع العـربْ واخـذ بـدويـه*

٤ ــ نصوص شائعة من «عاليادي» او الجفرا:

١ ــ مـرّيـت عـن دارهـم بـعـد العـشـا بـنـتـفـه
لاقـيـتـهـم نـايـمـيـنْ وسـراجـهـم مـطفـي
طِحْـت عـلى بسـتـانـهـم تنّي اقـطفـه قـطفـي**
قـالت بعـدو مـا استـواش بـعـده عـلـى نـيـه

ورد النص في كتاب ترمسعيا على انه من نوع «عاليادي» منفصلا عن الجفرا.
اما د.عبد اللطيف البرغوثي، فيورد النص نفسه مع بعض التبديلات:

مـديـت ايـدي عـالنـهـد تـنـي اقـطف لي قـطفـي
قـالت حـامض مـا استـوا يـا نـور عـيـنـيـا[٣١]

٢ ــ عـاليـادي اليـادي اليـادي يـا بـو لعـبـيـديّـه
يـا جـوخ لاقـصـلَكْ للحـلو صـدريّـه
٣ ــ يـا رايـحـيـن ع حـلب حـبـي مـعـاكـم راح

---

* بنية: هنا بمعنى عذراء لم تتزوج. العرق: الى جانب الحائط. العرب: هنا بمعنى البدو.
** طحت: نزلت.

يـا مـحـمـلـيـن العـنـبْ   تـحـت العـنـب تـفـاح
كـلْ مـن حـبـيـبـو مـعـو   وانـا حـبـيـبـي راح
يـا رب نـسـمـة هـوا   تـرد الوِلفْ لِيّـا

اوردتُ هذه النماذج من مئات الابيات الاخرى، بل الاف الابيات، مع ملاحظة اختلاف رواية بعض الابيات من باحث لآخر، كما اننا نلاحظ انها تجمع جفرا و«عالياديٍ» و«يمّا مويل الهوى»، ونلاحظ ان النماذج الثلاثة الاخيرة لاتلتزم «جفرا وياها الربع» في مطلعها، كما ان النموذج الثاني هو الوحيد الذي يبدأ بـ«عالياديٍ، اليادي»، في حين ان رقم ١ و٣ من «عالياديٍ» هي مجرد اغنيات شعبية مشهورة ولكنها منفصلة عن عائلة «عالياديٍ»، وقرابتها مع «الجفرا» هي قرابة اللحن فقط، وحتى اللحن يمكننا التشكيك فيه فاذا ما نظرنا الى رقم ١ «مريت عن دارهم...» سنتذكر ان فيروز تغنيه على وزن «هيهات يابو الزلف»، في حين تغنيه مغنية شعبية اردنية تدعى ميسون الصنّاع بطريقة مختلفة «مرّيت عن دارهم.... بايدي قدح رايب»، وبوزن مختلف عن «عالياديٍ».

وهذه الملاحظات تؤكد ان هذه الانواع قد بدأ بعضها ينشق عن البعض الآخر ويحاول ان يستقل استقلالا شبه كامل.

٥ ــ شهادات ميدانية من اهالي كويكات

التراث «ليس مخزونا ماديا في المكتبات، وليس كيانا نظريا مستقلا بذاته؛ فالاول وجود على المستوى المادي، والثاني وجود على المستوى الصوري فان التراث، في الحقيقة، مخزون نفسي عند الجماهير»(٣٢). هذا عن التراث المكتوب في كتب قديمة. اما الغناء الشعبي، فهو قد كان موجودا في حلقات الدبكة، وفي ليالي السمر في الماضي، ولكنه ليس مجرد ذكرى عبرت، انه موجود ــ ماديا ــ على افواه الناس الان؛ وهو قبل كل شيء ليس تواصلا مع الماضي الميت، بل مع الحاضر المتطلع للمستقبل. وهو اكثر اثارة من التراث المكتوب، لانه يجبرك على الانفعال معه.

هكذا ظلت «جفرا وياها الربع» تنتقل على افواه سكان قرية كويكات، قرب عكا، قبل عام ١٩٤٨، الى ان وصلت الى المخيم الفلسطيني، وظلت تتردد وما زالت حتى الان، من الوطن الى المنفى وبالعكس، لتدلل على التواصل.

لقد التقيت «احمد عزيز علي حسن» من اهالي قرية كويكات، في مخيم عين الحلوة، من مواليد عام ١٩١٥، تقريبا، وفق «وثيقة اللاجئين الفلسطينيين» التي تصدرها الحكومة اللبنانية، واجريت مقابلات شخصية معه في مخيم عين الحلوة، في اواخر شباط (فبراير) عام ١٩٨٢. على شريطين؛ وذلك بحضور صالح الحسن (ابو عبد الله) وابو محمد وشخص ثالث من كويكات. وحضر المقابلة، كذلك، احد ابناء احمد عزيز، وله ثلاثة ابناء (٣٢ سنة؛ ٢٦ سنة و ٤ سنوات) كما اخبرني. واحمد عزيز، كما رأيته، انسان هادىء ووقور وعلى وجهه مسحة من الاسى والغموض. وخلال الحوار استمر يجيب على الاسئلة دون ان يقاطعنا الا مرة واحدة للصلاة، وقد غنى معظم النصوص، وهو يمتلك صوتا حنونا وجميلا، حتى وهو في هذا السن.

ورأيت ان انشر الاجابات بالعامية. اولا، للمحافظة على دقة الاجابة. وثانيا، للاحتفاظ بنكهتها التراثية. وتصرفت في بعض المواقع، كي تكون الفكرة واضحة احيانا، وكي يتم الترابط بين الجمل احيانا اخرى، حيث كان يحدث بعض التشتت في الاجابات، وذلك، رغم انني لم اكن اقاطعه في الحوار الا عند الضرورة القصوى.

شهادة احمد عزيز علي حسن

□ «... انا اول واحد الف كتاب عن الجفرا، طلبوني لاذاعة القدس سنة ١٩٤٤، عشان اغني، كنت اعرف فخري بن عارف يونس الحسيني من ايام وقعة البروة سنة ١٩٣٦ وكان عمري ١٨ سنة، ذهبت عند فخري فاوصلني للاذاعة وهناك التقيت يحيى السعودي. فقال لي انه سيدفع لي ٤ ليرات فلسطيني عن كل ربع ساعة اغنيها في الاذاعة، فقلت له: انني استطيع ان اغني من اول الجمعة الى اخر الجمعة، فقال لي: سنعطيك ربع ساعة كل اسبوع، لان هناك مغنين اخرين سيغنون ايضا خلال الاسبوع.

«أول ما طلّعت الجفرا كان عمري ٢٥ سنة، بعدين طبعت كتاب الجفرا في مطبعة نعيم فرح في حيفا وبعدين انطبع في عكا عند اولاد البياع، طبعة عكا كانت صورتي على الجلده... انا انشهرت قبل الاذاعة».

□ «بتسألني كيف انا الفت الجفرا اول مرة وانا اقول:

«انني بينما كنت غارقا في منامي، في ليلة من الليالي، رأيت فتاة جميلة يحملها شابان مروا بها من امامي، فجمالها الفتان جلب نظري اليها، والهبت عاطفتي التي اجبرتني على ان اكلمها، وقبل ان اتكلم بكلمة فتحتُ عيني فلم اجدها، وتبدل فرحي حزنا وكدرا، على تلك الفتاة الجميلة وعليها نظمت شعراً»*.

□ «لمّن اجْتّني جفرا في النوم، قلت: هذا هو الجان، وملك الجان، يسمونه الملك الاحمر. هذه اول مرة اكتب فيها اغنية الجفرا».

□ «على طبعة عكا من الجفرا، كانت صورتي على الجلده، وتحت الصورة كتبت ما يلي:

هذا كتابكْ يا جفرا ويا ستّ الجفاري
دارتْ في بلاد الفِلِحْ مع المَدَنيّه **
وكتبتْ عا صفحاتو فنوني واشعاري
بشْمَلْ جملةْ جفاري مع الجفراوية
وقبل ما نْطَبع لِكتاب وشافتو الشُعّاري
كل من سمع النِظمْ اعطى شهادي ليّا
وقالوا فليحيا الشاعر صاحب ها الافكاري
مبيّن من ها الصورة اخلاقو ذكيّه».

---

* كررت لاحمد عزيز السؤال عن قصة الجفرا في الحياة الواقعية، ولكنه كان يتحدث ويكتفي بتكرار هذه الرواية. وهو يقولها بلغة فصحى. واعتقد انها رواية وهمية اخترعها هو. كما اعتقد ان لغة هذه الرواية مستمدة من اللغة السائدة في القصص الشعبي مثل سيرة عنترة وسيرة بن هلال والف ليلة وليلة وغيرها...

** الفلح: الفلاحون.

□ «... صرت اغني وانا نايم غناني ما بعرفها، اقوم اكتب على الطاولة ــ خلّصت صف ثاني ــ انشهرت بفلسطين لـمَّنْ طبعت الجفرا في كتاب طبعتها في ٨ صفحات، قال لي نعيم فرح صاحب المطبعة: تكتب لي صفحة بقلم رصاص، بَسْ على وجه واحد، كلفني ٦ الاف فلسطيني، اول مرة طبعت ٤ الاف كتاب، وبعدين صرت 'فورمان' في المنشية في عكا، وطبعت وقتها ١٥٠٠ كتاب، ويوم القبض، ها الشغيلة، ها الانكليز، ها اليهود، كلهم حاملين جفـرا».

□ «أنا عمري ما قلت الحدادي، كان حدّايين معببين فلسطين ايامها: توفيق الريناوي، وقاسم الريناوي وابو السعود الاسدي ورشيد العبد (ابو راجـح)، وفرحـان سلام من المجيدل ويحيـى الأمون، ومن عِبلّين كان واحد اسمه محمد ابو خليل وهو مشهور باسم محمد العبلّيني».

□ «يا سيدنا مِلاّ انتِ ما دام انّك مُصرّ تعرف شو المناسبة اللي كتبت فيها الجفرا. طيب راح اقول لَكْ: كنت احب واحدة جفرا، كانت البيوت جنب بعضها ابعض، كانت الجفرا على الحيط، اخذت انا في المحرمة بقلاوة وكنافة، وطلعت عندها ع الحيط، كان الالمان يعمل غارات على الفينري بين عكا وحيفا، كنت اتفرج مع الناس على الغارة، وانا عند الجفرا على الحيط، ضربت الطيارات، مِسْكَتني الجفرا من ملابسي وقالت لي: ان شافك حدا، انا بصيح: حرامي».

□ عندما اصررت على سؤاله عن هوية الجفرا وهل هي امرأة حقيقية اجاب: «بنت كنت احبها». وعندما سألته هل هي من كويكات، قال: «يمكن، يجوز تكون من البلد، انا بعرف انو اجتني بنت حلوة في الحلم».

□ «... طيب يا اخونا الشاعر اقول لك: انا اول من الف الجفرا، وبعدين وصلت للاردن وسوريا ولبنان، طيب بتعرف انو في 'بيت ليف'، قضا بنت جبيل في لبنان، كان في عيلتين: عيلة مع الجفرا وعيلة ضد الجفرا، وكان يصير اطلاق نار... ما هو كان عندنا لبنانية في فلسطين».

□ «كانوا يعزموني عالافراح... وكلهم يقولوا: بدنا ابو الجفرا، وغنيت في ترشيحا ودير القاسي ومجد الكروم والكابري وعكا وسحماتا... حتى وصل صيتي لجبل نابلس».

□ «راحت تتزور النبي... وميّلت ع العَسْكر... وجابت طنعشر صبي... وقالت انا بْنيّـه... شوف يا عمّي: انا ما بقول مثل هيك اغاني، انا بكتبش اغاني ملخبطة هيك، انا غناني كلها صحيحة... وما بقول: 'البصل الأخضر'... وهيك اغاني مخربطة»*.

□ «... مرة من المرّات، زرت 'يافة الناصرة'، كان في عرس، الله وكيلك: النّساوين من ورا الصف كانن يقولن: هذا راعي الجفرا، وقالوا لي الشباب: يا الله نعمل بوليتات بخمس قروش في القهوة ورفضت. غنيت في الغابسية، المزرعة، المسيرية، البروة، يا عمي كتبي تدل عني، هاللي كان من غزة، من نابلس سمع عني اشترى كتبي».

□ «... في كويكات، اشتغلت في قطاف الزتون وحليشة الشعير وحصيدة القمح وحواشة

* يؤكد الكثيرون من اهالي كويكات ان هذه النصوص من تأليف احمد عزيز، بينما ينكرها هو.

التين والعنب، طبعا وكان لي محل حلاقة، وكنت ادبك 'شعراوية'، كنت 'روّيس'، كانت الحلقة تتكون من عشرة، خمسطعشر واحد. ووصلت للمكر والجديدة. ومرة غنيت في عرس حنا داود من كفرياسين».

□ «شاركت في وقعة البروة سنة ١٩٣٦ وكان عمري ١٨ سنة، كان الشيخ عارف حمدان وأبو زعرور مطوقين في طمرة، واجانا الخبر انهم مطوقين، فزعنا، وصلنا الى 'الليات'، مرقت مُصَفحة ضربنا عليها، المصفحة اعطت خبر للطيارات في طمرة، اجو الطيارات، رحنا انزلنا على البروة: طيارات تروح وطيارات تيجي، يرموا ازانات علينا وانحشرنا. كان معي كتاب قيادي، انو لما تيجي الطيارة علي، لازم اركي على الصخرة، او لا حركة. او زتونة اعبطها، ما اعمل ولا حركة.

«اجينا على المزرعة انا ومحمد سعد.

«في وقعة البروة، كنت لابس اواعي الثوار، إنأسرنا في البروة، وفي البيوت هناك كانوا يعلقوا على الحيطان اطباق قش، قمت شلحت الاواعي وخبيتها تحت اطباق القش اللي على الحيط، ولمن دخل الانكليز، ما شافوا علي لبس الثوار، اهل البيت كانوا جابولي منديل حرير وفستان حرير ولبستها وقعدت بين البنات، صار الانكليز يعسعسوا بزازي... اخذونا الانكليز في السيارة وكان في السيارة وجوه طمره وكانت القيادة عندهم: الشيخ عارف، ابو علي زعرورة، صالح سليمان، عبد السلام الحاج، أنزلونا في حيفا وبعدين في عكا. قال المحامي في المحكمة انو كان ضايع لي جمل ورحت ادوّر عليه، حكموني ٣ اشهر، وكل ما تخلص يمددوها، ظليت سنة كاملة في المعتقل «منع جرايم* وبعدين طلعت وحملت البارودة، ولحقت الثورة، كان ابو محمود من صفورية والشيخ سليمان ابو علي، وابو علي النجار».

شهادات اخرى**

ادلى عدد من الرجال والنساء من اهالي كويكات بشهادات حول موضوع الجفرا، وقد التقيت بهم في ١١/٤/١٩٨٢ في احد المخيمات الفلسطينية في لبنان:

الشهادة الاولى:

«عمري ماسمعت بالجفرا قبل سنة ١٩٣٩، يا اخونا الحكاية ومافيها، انّو احمد عزيز تزوج عام ١٩٢٩ وطلّق في نفس السنة، والزلمة ندم على الطلاق، وصار يغني للجفرا، يعني مَرَتُه القديمة، وانا متذكر اول اغنية غناها:

جفرا وياها الربع ريتك تقبريني
تدعسي على قبري تطلع ميرميه

---

* منع جرايم: توقيف اداري.

** سجلت هذه الشهادات بتاريخ ١١/٤/١٩٨٢ و١٢/٤/١٩٨٢ في احد المخيمات الفلسطينية. وطلب اصحاب الشهادات عدم ذكر اسمائهم ولكن لا بد من القول ان الشهادة رقم ٢، هي شهادة امرأة.

«والجفرا كانت قبل الطلاق تغني معو وتقوم بدور «الروّيس»*.

«واذكر انه كان يغني:

١ ـ «جـفـرا ويـاهـا الربـع — بـين البَـصَـلْ الاخْـضـر»
٢ ـ «والبـنـت تـقـول لامِـهّـا — يُـمّـا بـدّي مـيـه
عـشـريـن مـن البـلـد — وعـشـريـن غُـربـيـه
وعشـرين يـزقّـو الحـطب — وعـشـريـن للمـيـه
وعشـرين يـدقّـو الكحـل — لسـود عـيـنـيـا»

شهادة ثانية:

«كنا نسمع احمد عزيز يغني للجفرا في الاعراس، وانا سمعت من تأليفو غناني حافظيتها لحد هاللا:

١ ـ «جـفـرا ويـاهـا الربـع — ريـتـك تـقـبـريـنـي
تـدعـسـي عـلى قـبـري — تـطلع مـصـاريـنـي
٢ ـ «جـفـرا ويـاهـا الربـع — وتـصـيـح دلونـي
وان كـان الجيـزة غصـب — فـي البـيـر دلّونـي
مـا هـيّ حـلال مـن الله — بـنـت تـوخـذ غـريـا
٣ ـ «جـفـرا ويـاهـا الربـع — بـيـن البـصـل لِخْضَـرْ
وخـدود بـنـت التَـرَسْ — مـثـل الورد لِحْـمَـر
راحـت تـزور النـبـي — ومـيّـلـت ع العـسـكـر
جـابـت طنعـشـر صـبـي — وقـالت أنـا بـنـيّـة
٤ ـ «ع اليادي، اليادي، اليادي — يـا بـو الـعـبـيـديـه
رمّـان صـدرك ذِبِـلْ — رُشّـي عـلـيـه مـيّـا»
٥ ـ «جـفـرا ويـاهـا الربـع — ع البـيـر نـشّـالي
ومْـزَنّـرا بـالكَـمَـر — وفـوق الكَـمَـر شـالي
ويـا رب يـغـيـب القـمـر — تـا سـلمَـكْ حـالي
وتـكـون ليـلة عـتـم — والسُـرُجْ مـطفـيـا»

شهادة ثالثة:

«ولدت اغنية الجفرا بعد طلاق الجفرا من احمد عزيز، يمكن حوالي سنة ١٩٤٠، او ١٩٤٢، ولم تكن هذه الاغنية معروفة في فلسطين قبل هذا التاريخ، وكانت اول اغنية غناها احمد عزيز:

---

* الروّيس هو الشخص الذي يكون في وسط حلقة الدبكة ويحمل منديلا يلوح به عند رأس الحلقة. وتتكون حلقة الدبكة، كما قال احمد عزيز، من ١٠، ١٥، ٢٠ شخصا لكن احد الحاضرين علق بقوله: «لذتها: ١٥ بعد الـ ١٥ بتبوخ».

١ ــ «يحرقْ دينكْ يا دَهِرْ	سيعَهْ ما بْتِصْفَالي
أبعدت عني الولف	وخليتني مشقيا
٢ ــ «جفرا وياها الربعْ	بجوال الزتوني
اخذت ميدان السبقْ	وفاتت الكُلّيه
وقالت يا بنات	اذْكنكو بتفوتوني
تَنيّ اقوم اروح	واسمع باليوميّا
٣ ــ «جفرا وياها الربع	من جُوّا الازازي
بتحاكي اللّيّ برّه	وهيّ مْخبيّه
٤ ــ «جفرا وياها الربع	نزلت على العيني
ملّت الجرّه وطلعتْ	وميّلت عليّا
وقالت يا حبيبي	ويا نور عينيا
يا بو الخدود السمر	وعيون العسليا
٥ ــ «جفرا وياها الربع	قاعدي بنص البلد
عقبالها من جهة الغرب	عَمْره بْدربزيني
قلنا لمين ها العَمْرا	ام «ابلاكيني
قالوا لأبو درويش	ابن الغضبانيه
ريتك تتهنى يا خال	ع طول السنيني
وتجوز فيها صالح	احسن جفراوية
٦ ــ «جفرا وياها الربع	بين البساتيني
مجروح جرح الهوى	ومضروب بْسكّيني
وان كان تريدي يمّا	بالبيت تخليني
هاي محارم ورق	لدموع عينيا»*

شهارة رابعة:

«يا سيدنا، الزلمة حِمِق وراح طلق مرَتُو، وبعدين ندم وصار يكتب غناني، وهو اول من طلّع «جفرا ويا ها الربع» في كل فلسطين. احنا بنقدر انه طبع قصايد الجفرا سنة ١٩٤٠ وتقديرنا انو احمد عزيز كان في وقعة البروة في ايار سنة ١٩٣٨ ولبسْ لبس النسوان ولكنه لم يعتقل ولم يدخل السجن على الاطلاق».

شهادة خامسة:

«اكيد، اكيد، انّو احمد عزيز هو اول واحد طلّع الجفرا في كل فلسطين، ويا سيدنا هو غنّى في عرسي انا شخصيا سنة ١٩٤٣ في قرية الشيخ داود وغنى للجفرا بالذات، في

* سيعه: ساعة. اذْكنكو: اذا كنتم. ابو درويش: اسعد الغضبان من الكويكات.

ناس ـ يمكن حسد ـ بقولوا انو الجفرا طلعت في نواحي نابلس... بس ما تصدقهم... انا بعرف الحكاية كلها».

٦ ـ النصوص التي ألفها احمد عزيز ورواها لي بنفسه

١ ـ جفرتنا وياها الربع | ما بْتِخْلِفْ لِوْعودِ
واذا وَعْدَتْ بِتْوَفي | ولا تكذبْ عليّا
اجت ع البيت فقْدتْني | وما كنت موجودي
بعتِتْ لي مع المرسال | تِتْعَتَّبْ عليّا

٢ ـ جفرتنا وياها الربع | مرّتْ من قدّامي
ولابْسِهْ من جنس الحريرْ | بدله عنّابيّه
ولَمِّنْ ها الجفرا مرّت | شفتا في منامي
جايبها الملك الأحمرْ | مركّبْ ها لغْطَيّه
اجيت لا حاكيها | فَتَّحْت عيوني
لاقيت حالي نايم | ما حدا حوُليّا
وغمّظت عيوني ونمت | وقلْتْ يخزي الشيطان
استغفر الله العظيم | من هذي البليه

٣ ـ جفرتنا وياها الربع | بجوال الزتوني
دخلتْ ميدان السبق | غلبت الكليه
قالت حراج يا بنات | كنكو بتفوتوني
لدشر لكو الشغل | واعطيكو اليوميّا
وانا ست الجفاري | وربعي يعرفوني
ويا ما غنّت الشعار | في الدبكه عليّا
محبوبي راعي الجفرا | حلو اسمر اللوني
الو بقلبي مْحَبّه | الدهر مش ممحيّه
وجفرتنا وياها الربع | بدر موش الافندي
عمّا تشرب القهوي | صحتين... وهنيّه
وقاعدي ع الكنبايه | وفوق الطاولة ورده
ومَعْ جنب الورده مرايه | للزينة والغيّه
وبتفوت عا الجنب اليمين | زندا على زندي
ومَشّينا موضه جديدي | لكنْ اصوليّه
سلّم عليها يا طير | مرجوعك لعندي
وبَرْكِي بتطّفي نيران | قلبي المشعليّا

٤ ــ جفرتنا وياها الربع تـوكـل بـالكنافي
والطيّارات بتضربْ على الفينريه
لمنّو صار الضرب قمت بلطافي
طلبت الاذن منها مسْكَتْ اواعيّا
وقلت لها يا جفرتي مِنْ الباري خافي
اسّا بتفيق العالم بيصير جمهورية*
وقالت لي ان حدا اجا اشْلَحْ واركضْ حافي
وانا بندهْ يا يمّا هايِ الحراميه
٥ ــ جفرتنا وياها الربع ع العينْ نازلة تْملّي
وسمعت رنة الذهب ع الظهر للغيّه
تطلعت من الشباك من دون ما حَدْ قالّلي
واجتْ لَجْلِ التصادفْ عينيها بعينيا
ونزل الدمع من عيوني وعلى خدّي هَليّ
وعلى غزال مَرقْ وعيونو عليّا
والجفرا بتوخذ رابشْ وبَيّا شرْع بحلّي
والرابش عمّا ياخذ اعظم جفراويه
جفرتنا وياها الربع على بيادرها
عم بتحيك بالمكوك وتِغْمِل لي صدريه
ويا ريتني لوز الذهب وَنْحُطْ بصدرها
ونْ حَمّيتْ عليها الشمس تخبيني بالفيّه
ولدَشِّر كل اشغالي وظل انا... ظرها
وَغْمِل عليها حرس وَوَقِفْ دوريه
٦ ــ جفرتنا وياها الربع نزلتْ تْبيّع تينِ
قلت لها شو بتساوي ريتك تقبريني
تدعسي على قبري يطلع ميرميه
وقالت سلامة قلبك يا اسْمَرْ يا حزين
ليش بْتِدْعي ع حالَكْ مش هاين عليّا
يا الله تَنْروّحْ سوى ع الدار تسليني
غنّي لي على الجفرا عرّفني من هيّا
٧ ــ جفرتنا وياها الربع واقفي ع البلكوني
بتتفرج على القتال وقت المغربيه

* اسّا: الآن، هذه الساعة.

كنت ماشي بالطريق رفقاتي نادوني
طلعت لاقيت المحبوب قدّام العليّه
اعطيتو مني الاشارة وايدي فوق عيوني
وصرتْ افرك بالحواجب وهذا شغل الغيّه

٨ ــ جفرتنا وياها الربع بتْخِلّشْ الوعودي
واذا وعدتْ بتوفي ولا تكذب عليّا
رحت لعند الضابط حتى اثبت وجودي
وكتب اسمي بالدفتر «راعي الجفراويه»
ولرسل سلام مخصص لامّ عيونِ السود
تمشي ومشيتها غيّه لَيّهِ على ليّا
أنا الجفرا يا ناظم بحياتك غنّيني
وانت العزيز الغالي وغيركْ ما اليّا
ويا شمعة نوّرت البيتْ ضاويه بقندلي
مثلك ما عادتْ تولدْ نسوان الاهليه
يخون الدهر والايامْ كيف مالت عليّا

٩ ــ جفرتنا وياها الربع غَربيَ الآنايِيَّ
وصارت تحكي مع الجيش بالانْجليزيّه
وقالت «جودْ انْترْنون» بعد الظهر هايي
وهيك علّمها الشاعر رئيس الكليّه
ولمن اجينا نمشي قالت لو «جود بابّي»
يعني مع السلامة على الاصوليّه
وتعلّمتْ لغةْ جديدي برفقتها معايي
واذا حبّت تغني غلبتْ الكليه
وجفرتنا وياها الربع من فوق السطوحي
اخذتْ مني اشارة جهرا مش سرّيه
واللّي بسر الجفرا ياها الربع يبوحي
تُقرصو بين العيون حيّتين... وحية
ولرسل سلام مخصص لعزيز الروحِ
قاعد ما بين رفاقو وعيونو عليّا
ويظل الامر بحالي ابكي ثم انوحي
والبس ثياب الحزن ع فراق البنيّا
جفرتنا وياها الربع على الناموسيّه
بتطعميني البقلاوه وبدها من ايديّا

ما احلى جمع الحبايب   بساعه هنيّه
خصوصي بارض السهل   وبلاد الغُربيه
ولمن وَفَينا الوعد   واجتمعنا شْويّه
فارقني المحبوب وراحْ   ودمَعْ لي عينيّا
وتودعنا بموضه جديدي   بالانجليزيّه
قلنا مع السلامة   «بايْ بايْ بابي»
١٠ ــ جفرا ويا جفراويّة   وسْمعتك عمّا تغني*
على جنينة المحبوب   فيها المليسيّه
وقلت فيكِ رمّاني   يا جنينهْ ويا جِنّه
فيك راعي الجفاري   لابس الصدريّه
وقلت فيك الموازي   عالوّا يظمَنّي
قلت فيك دكاني   فيها الطلبيّه
وفيك محبوب القلب   عليّ بيغني
الو بقلبي مْحبّه   الدهر مش ممحيه

١١ ــ جفرا وياها الربع   تغرْبَل ع الحيطاني
وتنادي على امّها   يمّا اعطيني ميّه
ولشرب وطرّي ريقي   ونشِفْ تحت لساني
والدنيا حر وهَبْوي   شوَيت عليّا
وطْلعت من الشباك   وبيديّي القناني
فيها كازوز سبيني   وميّه ما ورديه
ورُحِتْ لنْ اسقي المحبوب   لقيتو ذبلاني
يشبه وردة الجوري   هلّي بلا سْقيه
جفرتنا وياها الربع   نزلتْ ع البيّارَه
قصْدتْ شمّات الهوا   بأرض البرّيه
رحت تصيّد الغزلان   في قلب البياره
الا غزالي اجا   وْرَما حالو عليّا
وبُستو من بين عيونو   وقلت الو خساره

* يقول احمد عزيز: غنيت هذه الاغنية عندما مرت «بنت في السهل وصارت تغني وتمعني علي». وسألته: وماذا كانت الفتاة تغني في السهل؟ فقال: «كانت تغني اغنية مشهورة في فلسطين، وهي:

فيك رماني يا جنينة المحبوب   فيك وفيك يا ميمتي يما
وفيك دكانه يا جنينة المحبوب   او فيك وفيك يا ميمتي يما
وفيك لموازي يا جنينة المحبوب   او فيك يا ميمتي يما

والموازي نوع من انواع التين، يقول احمد عزيز: «قمت ردّيت عليها بـ: جفرا ويا جفراوية الخ...».

حدا يقطف ها الثمر   ويتنعم غيريّا
ويحرق بيّه المْحبّي   شو بدها شطاره
بدها شبابِ جدعان   مش الخُلَعيّه
١٢ ـ جفرتنا وياها الربع   ما أبدع حَبْقَتْها
وصار الها جوّا المكتب   اعظم اهميّه
يسلم كل من يسقيها   وايدي ال زرْعِتْهَا
ريت السعادة تيجي   اليهن خصوصيا
وبوصّي اهل المكتب   لا تقصف ورْقاتها
هايّ للمستر كامل   ريّس ع الكليه
ولرسل لخالو سلام   مدير مَدْرستها
وخواجا ديب نقولا   في البصّه المسميه
١٣ ـ جفرتنا وياها الربع   مْريضه الله يشفيها
نزلت لعند الدكتور   تعمل عمليه
وسألت عن مرضها   حتى اعرف شو فيها
قالوا مصران الزايد   معاها البنيّه
وبالله يا عمي الدكتور   دير بالك عليها
رْبيتْ بعز ودلال   مطلوقا الحريه
واخوها اسمه جبران   السعاده حاويها
ورْفيقو المستر كامل   ريّس ع الكليه

٧ ـ نصوص من انواع غنائية اخرى
الفها احمد عزيز عن الجفرا ورواها لي بنفسه

١ ـ دلعونا:

ست الجفاري يا امّ الصنّاره   واخذت الشُهْرا عا كُلّ الحاره
لو فُتّ السجن مع النظاره   عن كل اوصالك ما يمنعونا
واجا لعَنّا حبّي ع السَهْرا   راكب ع كحيله ووراها مُهْرا
واسمعتْ انّو صارت لو شُهْرا   يْقول الغناني وشعر الفنونا
وامْبارح عشيةْ، اجتني خباري   من حبي لسمر راعي الجفاري
ويا ريتو ورده مْزَهّر بداري   لنْ اسقى الورد من ماء عيونا

---

* يقول احمد عزيز ان المستر كامل «هو كامل الطويل... اصلو لبناني، كان موظف كبير في ورشات الجيش الانكليزي» وان جبران «هو جبران بن توفيق جبران. كان ابوه ريس البلدية واخته اسمها اديل زوجها امين العيس». ويضيف احمد عزيز: «لما كنت اروح عندهم في البيت يعزمو علـيّ على الاكـل. ما كُنْتِش ارضى فتروح اديل قايلة: بحياة الجفرا على خاطرك غير توكل».

ويـاللّي غـيـريّ صـبَّـحـتِ تِـلـفـي | ونـا وراك بَـمْـشـي وبـاخْـفـي
دخيـل عيونـك ما احلى هـا الشفه | وسْـنـان الذهـب بـيـلا مْـعْـونـا
يـا طير طايـر يـا بـو الجنحاني | سلّم عليـهـا اوعـى تـتـسـانـي
لو مَنّي قـاري وحـافـظ القـرآنـي | لاذْعـي عليـهـا بـحـالة النـومـا
فـي المبـدا الاول اول مـا غـنّـى | عـا اللي جـفـاني وتـخـلّى عـنـي
وقّـفْ بـالدرب تـنّـو يـسـألنـي | حيّـدت عن وجهـو روّح مغبـونـا
وفي المبـدا الثـاني، ثـاني وصيّـه | صـرتْ مـوصيتّـك يـا بـو الطاقيـه
واوعـي فـي الدرب تِـطلّع فـيِّ | احـلى بـحـبـك مـا يـتـهـمـونـا
وفي المبـدا الرابـع، ربـي رقيـبي | عـاللّي جـفـاني وبـطّل حـبـيـبي
ويـا طيـر طايـر غـرّب تـغـريبـي | سلّم ع حْبـابي الْ كانـوا يريـدونـا

٢ ــ عتابا:

١ ــ زوروني يـا بنت بنهار جُمعـه | وتعي وحـدك بـلا مـا تيجي جَمْعَـه
٢ ــ نـظمت بحقها مـا نـظم طرفـا | وريـقي صـار يـشبـه مـاء طرفـا
واذا بتنظر لنحوي طرفْ طرفا | بـتـطفـي عـن القـلب نـار اللهـب

٣ ــ شروقي:

يا هوه، يا للي لبعدك ها الفكر حيران | سلامات الك يـا غايبي عن عيـوني
يـا نجم لـمّـاعـا بسمـا الاكـوان | يـا سِعِدْ مِنْ تجمـوعِ برجـك بكوني
يعيش مسعد على طول العمر وزْمان | وعنّـو يزول الهمّ اذا كـان محزوني
يـا سـامعيـن الـنـظم والقصـدان | ان قلت مهـمـا قلت ولا تـلومـوني
شفت بمنـامي صبيـه وكنت غفـلان | تهـاتي علـيّ وتْلفـني بـالحظـونـي
راكبي على اكتـاف رجـال: اثنـان | تـغنـي ويـردوا عليـهـا، فيّـقـوني
قمت من نومي لجل الطرب فـرحان | اطلعت حولي ما شفتش احد بعيوني
عـرفت الحبْ، حكمـو حكم سلطان | ملك الغـرام عنـدو حبس وسجـوني
رمـونـي بحـب مْـذبّـل العـيـنـان | وبـنـار الغـرام، بحـبهـم ولّعـونـي
نـاديتها يـا هيه يـا مفارقـا الولهان | عـودي علي برفـاقي، يغنّو، يسلّوني
لمـن اجيـتـي مـا كـنـت وعـيـانْ | كنت غارق في بحر الغرام مفتوني
وبقيت اهدس بحالي وطول الليل سهرانْ | الا ومنـادي مـا عـورفْ اينـادوني
قمت وفتحت الباب وما كنت وعيانْ | شمّيت ريحة حبيبي وشفتو بعيـوني
صحت وقلت سلاماتْ يا معشر الخلانْ | اهـلا وسهـلا، تلفلفنـا بـالحظـوني
وعادت لنحوي ليالي العز بـاطمئنان | وكـل الرفـاقـا عـادو الي يهنّـوني
وبقيت احمـد الهي جامـع الشملانْ | مِنْ رَدْ يـوسفْ عَ يعقوب الحـنـوني

٨ ــ تحقيق النصوص والشهادات الميدانية

أولا ــ حين ندقق في شهادة احمد عزيز علي حسن، مؤلف الجفرا، نجد خللا في ذكر التواريخ الدقيقة، فهو يقول ان «معركة البروة ومعركة الليات» حدثتا عام ١٩٣٦، وان عمره كان ١٨سنة، وانه الف الجفرا وكان عمره ٢٥ سنة، وانه اعتقل في معركه البروة. حول هذه النقاط نقول: اننا نشك في هذه التواريخ. وهذا يعود الى ان ذاكرة الرجل لم تعد تحفظ كل شيء، فهناك نصوص من تأليفه كان ينساها اثناء الحوار فيذكره اخرون بها، وحول التواريخ فقد كان يخلط كثيرا، وهذا يعود للذاكرة ايضا، فليس من المؤكد ما ورد في هويته «وثيقة السفر» من انه ولد عام ١٩١٥ ونحن نعرف اسباب ذلك، ولو افترضنا انه من مواليد ١٩١٥، فمعنى ذلك انه شارك في معركة البروة وعمره اكثر من ١٨ سنة كما يقول، والاهم من ذلك هو تاريخ معركتي البروة والليات، وهو عام ١٩٣٨ وليس عام ١٩٣٦، ففي حوالى ايار (مايو)، حدثت وقعة البروة، اما معركة الليات فقد حدثت في ١٩ تموز (يوليو) من عام ١٩٣٨ على وجه التحديد. يقول صبحي ياسين: «في ١٩٣٨/٧/١٩، قام عدد من المجاهدين بقيادة الشيخ عبد الفتاح ابو عبد الله، احد قادة منطقة نابلس ومعه صالح عيوش ومحمد الدياب، بوضع لغم قرب **جسر الليات** عند **مفرق قرية البروة**. وبعد ظهر ذلك اليوم، مرّت ثلاث سيارات عسكرية اتية من مدينة عكا ومتجهة نحو قرية سخنين، فانفجر اللغم تحت السيارة الاولى، واسفرت هذه العملية عن مقتل ١٢، من بينهم قائد معسكر سخنين، كما جرح خمسة، وبعد انفجار اللغم عادت السيارتان الباقيتان الى عكا، وحضرت بعد ذلك قوات كبيرة شرعت في القيام بأوسع عملية تخريب ونسف، اذ نسفوا قرية شعب حيث ان الاثار اقتربت منها، وتبع ذلك **حملة اعتقالات شملت قرى شعب والبروة والدامون فكان عدد الذين اعتقلوا ٣٥٠ شخصا**»(٣٣). ويضيف في مكان اخر: «... واثناء العمليات المتقدمة كان الثوار يتجمعون في الشمال بغية الهجوم على الانكليز، وبعد ان تجمع حوالي ٣٠٠ شخص من مجاهدي قرى الشمال بقيادة ابو مهاوش من الدامون وجدعون وطفه من جديدة **ومحمد سعد من المزرعة... هؤلاء** قاموا بهجوم كبير على القوات البريطانية بعد العصر اثناء عودة هذه القوات من **اعمال التدمير** واسعة النطاق»(٣٤).

وما يهمنا هنا هو ان وقعة البروة حدثت قبل الليات بقليل واهل كويكات يقولون في ايار (مايو) ١٩٣٨، اذا لا خلاف حول تقدير السنة وهي سنة ١٩٣٨، ومشاركة احمد عزيز علي حسن، مؤلف الجفرا، في معارك ١٩٣٨، تؤكدها صحة الاحداث واسماء بعض الاشخاص مثل محمد سعد من المزرعة، وما يهمنا بشكل اكثر هو تدقيق تاريخ ولادة اغنية الجفرا، فهو، اي احمد عزيز، يؤكد ان الجفرا ولدت بعد مشاركته في معارك البروة والليات اي بعد عام ١٩٣٨، واهل كويكات يؤكدون ان الجفرا ولدت قبل زواج احمد عزيز وطلاقه لزوجته الاولى وهو عام ١٩٣٩. اي ان الجفرا ولدت عام ١٩٣٩ على وجه التحديد بعد معارك البروة والليات وفي سنة زواجه وطلاقه. يقول احمد عزيز في قصيد بدوي:

قمنا وثرنا لاجل الوطن والدينْ — وصرنا نتجول بروس الجبالِ
ورصاصنا تسمعو الو تِلحينْ — في **البروة والليّات** منها وشمالي

وحـولي سبـاع الغـاب منخـوبيـن		محمـد سعـد يـا زهـرة الابـطال
في الوقعـة هذي رحنـا مـأسـورين		وقعـة عـظيمـة تـشيب الاطفـال
وقـبلتْ اتـزيـا بـزي النـسـاوين		حـتى مـن الاعـادي انجّـي حـالي

ثانيا — اعتقد ان طبع كتاب الجفرا لاحمد عزيز قد تم بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٤١، وان الشعر الشعبي لم يكن يطبع في كتب (الزجل المؤلَّف من اشخاص معروفين) وان كتاب الجفرا ربما كان من الكتب القليلة في مجال الزجل التي طبعت في فلسطين. ولم يكن امامنا اية نسخة تثبت طبع الكتاب سوى رواية المؤلف نفسه الذي لا يمتلك اية نسخة، وروايات اهالي كويكات الذين لا يمتلكون اية نسخ من الكتاب. ولكن لدي اثبات قاطع على صحة ما يقول احمد عزيز، هذا الاثبات جاءني بالصدفة، يقول سعود الأسدي، الشاعر الشعبي الفلسطيني: «...لم اعثر خلال تنقيبي عن كتب الشعر الشعبي عندنا [يعيش في الناصرة]، الا على كتاب لاحمد حسن عبد العزيز من كويكات قضاء عكا والنسخة بدون تاريخ وقد طبعت في عكا الا ان فترتها تخمينا قد تعود الى اواخر الثلاثينات»* وشهادة سعود الاسدي تؤكد ان اغنية الجفرا قد ولدت في اواخر الثلاثينات، اما طبع الكتاب فاعتقد انه حدث بعد ذلك.

ثالثا — ان محاولة احمد عزيز مؤلف الجفرا الايحاء بان الجفرا كتبت عن امرأة خيالية، وانها تشمل نساء عدة، هي محاولة للتغطية على القصة الحقيقية. ولكن الرجل يرفض الخوض في هذه القصة الحقيقية لاسباب تتعلق بالتقاليد القروية الفلسطينية المعروفة. ولا اعتقد ان الرجل ينفي وجود قصة حقيقية لسبب اخر. ويضاف الى هذه النقطة، انكاره لبعض النصوص وقوله: انها ليست من تأليفه رغم تأكيد اهالي كويكات لها، اعتقد ان هذه النقطة مرتبطة بالقصة نفسها، ذلك ان بعض الابيات توحي وتؤكد صحة القصة:

جـفـرا ويـاهـا الربـع		وتـصـيـح دلونـي
وان كـان الجـيـزي غـصـبْ		فـي البـيـر دلّونـي
مـا هـيّ حـلال مـن الله		بـنـت تـوخـذ غْـريّـا

رابعا — هناك اختلاف طفيف بين رواية النص من شخص لآخر، لكن الجو العام يقترب من رواية مؤلف الجفرا للنصوص، اما بالنسبة للنصوص نفسها فيتخللها الضعف في الصياغة احيانا، وتكرار كلمات القوافي احيانا اخرى، وتكرار بعض الصور، والتأثر بالشائع من المعاني السائدة في الشعر العامي الفلسطيني وهذا امر طبيعي. وقد رأيت اثبات النصوص كما هي نظرا لقيمتها التاريخية.

٩ — خلاصة

ولدت اغنية «جفرا وياها الربع» في قرية كويكات قرب عكا حوالى عام ١٩٣٩ على

---

* حوار بالمراسلة مع الشاعر الشعبي سعود الاسدي اجريته معه اثناء اقامتي في صوفيا، عاصمة بلغاريا، ومؤرخ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٨١. ويعيش سعود الاسدي في مدينة الناصرة، وهو ابن الشاعر الشعبي ابو سعود، زجّال الثلاثينات.

يديّ الشاعر الشعبي احمد عزيز علي حسن، اثر قصة حب فزواج فطلاق. واصبحت نمطا غنائيا مستقلا في الاربعينات وانتشرت في كافة انحاء فلسطين، ثم وصلت، بعد عام ١٩٤٨، الى الاردن ولبنان وسوريا، ونمط «الجفرا» ينتمي الى عائلة «عااليادي» و«يمّا مويل الهوى» و«ابو الزلف» و«يا ريمة اللِّيّ فرَّعتْ» من حيث القالب اللحني فقط. وقد بدأت تستقل، حتى من حيث القالب اللحني، وتقديرنا ان «عااليادي» اسبق بتاريخها من الجفرا. ولكن «عااليادى» تعود بأصلها الى اوائل القرن العشرين. والجفرا هي الشاة الصغيرة الطرية العود، والتشبيه القروي للفتاة اليانعة بالشاة الصغيرة هو مدلولها القاموسي الحقيقي. واذا كان احمد عزيز هو مبدع الجفرا فان الشعب اضاف لنصوصها نصوصا جديدة واصبح لكل مغنٍّ شعبي «جفراهْ». اما القول بان اصل الجفرا يعود الى قبائل بني هلال، فلا يوجد اي دليل يثبته؛ وذلك رغم اعترافنا بان القالب اللحني للجفرا اسبق من نشأتها.

---

(١) عز الدين المناصرة، **لن يفهمني احد غير الزيتون**، بيروت: منشورات فلسطين الثورة، ١٩٧٦، ص ٦١.

(٢) انظر: مصطفى مراد الدباغ، **بلادنا فلسطين: ديار الجليل ــ جند الاردن**، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الاولى، الجزء السابع، القسم الثاني، ١٩٧٤، ص ٣٦٠.

(٣) انظر: **المصدر نفسه**، ص ٣٦١؛ انيس صايغ، **بلدانية فلسطين المحتلة (١٩٤٨-١٩٦٧)**، بيروت: مركز الابحاث م.ت.ف.، ١٩٦٨، ص ٧٧.

(٤) جبران مسعود، **معجم الرائد**، بيروت: دار العلم للملايين، طبعة ثانية ١٩٦٧، ص ٥١٨.

(٥) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي، **القاموس المحيط**، بيروت: دار الجيل، الجزء الاول، ص ٣٠٦ (بلا تاريخ).

(٦) د. عبد اللطيف البرغوثي، **الاغاني العربية الشعبية في فلسطين والاردن**، منشورات جامعة بيرزيت، الطبعة الاولى، حزيران (يونيو) ١٩٧٩، ص ١٦٦.

(٧) نمر سرحان، **موسوعة الفلكلور الفلسطيني**، عمان: الطبعة الاولى، ايار (مايو) ١٩٧٨، الجزء الثالث، ص ٢٥٢.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٥٢ و ٢٥٣.

(٩) حسن الباش، **الاغنية الشعبية الفلسطينية، تراث وتاريخ وفن**، دمشق: الطبعة الاولى، ١٩٧٩، ص ١١.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٨٠.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ٨١.

(١٢) انظر: د. خليل احمد خليل، **الشعر الشعبي اللبناني: دراسات ومختارات**، بيروت: دار الطليعة (بلا تاريخ).

(١٣) انظر: يوسف ايوب حداد، **دراسة في المجتمع والتراث الفلسطيني ــ قرية البصة**، (قيد الطبع لدى مركز الابحاث)، صفحة ١٢ و ٨٣ من المخطوط.

(١٤) **تغريبة بني هلال الكبرى** الشامية الاصل ورحيلهم الى بلاد الغرب وحروبهم مع الزناتي خليفة وما جرى لهم من الحوادث والاهوال، ٢٦ جزءاً، بيروت: مكتبة الاندلس، (بلا تاريخ).

(١٥) **تغريبة بني هلال** ورحيلهم الى بلاد الغرب...، القاهرة: مكتبة ومطبعة محمد علي صبح واولاده، (بلا تاريخ).

(١٦) التغريبة، **مصدر سبق ذكره**، طبعة بيروت، ص ٥٩.

(٢٧) **المصدر نفسه**.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٦٥.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٨٤.

(٢٠) انظر: منير الياس وهيبة الخازني الغساني، **الزجل: تاريخه، أدبه، اعلامه، قديما وحديثا**، حريصاً: المطبعة البوليسية، ١٩٥٢.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٤١.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٣.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٩ و ٨٠.

(٢٤) انظر: البرغوثي، **مصدر سبق ذكره**،

ص ٦٠.

(٢٥) انظر: نمر سرحان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٢.

(٢٦) انظر: الباش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣.

(٢٧) انظر: منير وهيبه، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣.

(٢٨) انظر: يسرى جوهرية عرنيطه، **الفنون الشعبية في فلسطين**، بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف. ايلول (سبتمبر) ١٩٦٨، ص ٩٠.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ١٠٨.

(٣٠) **دراسة في المجتمع والتراث الشعبي الفلسطيني ــ قرية ترمسعيا**، بيروت والكويت: مركز الابحاث في م.ت.ف. وجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في الكويت، اب (اغسطس) ١٩٧٣، ص ٢١٠، و ٢١١.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٢١٠؛ د. البرغوثي، **مصدر سبق ذكره**. ص ١٦٦ و ١٧٧.

(٣٢) د. حسن حنفي، **التراث والتجديد، موقفنا من التراث القديم**، بيروت: دار التنوير، الطبعة الاولى، ١٩٨١، ص ٣.

(٣٣) صبحي ياسين، **حرب العصابات في فلسطين**، القاهرة: دار الكاتب العربي، ص ١١٨.

(٣٤) **المصدر نفسه**؛ وانظر صبحي ياسين، **الثورة العربية الكبرى في فلسطين (١٩٣٦ ــ ١٩٣٩)**، القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧، ص ١٠٧.

متابعات

- ردود
- تقارير
- رسائل
- مؤتمرات
- كتب
- شهريات
- وثائق

تقارير

شهادات:

وضع الجامعات
في المناطق المحتلة

١ ــ مقدمة

عقدت مجموعة من الأساتذة الجامعيين لقاء في السابع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠، للاستماع الى تقرير، ولبحث وضع الجامعات في المناطق المحتلة. وأثير في اللقاء ادعاء يقول: ان الحكومة العسكرية أصدرت عدداً من الأوامر لتنظيم أوضاع المؤسسات الأكاديمية في المناطق [المحتلة] (الأمر ٨٥٤)، وأنها تورطت في أعمال تتعلق بهذه المؤسسات، يترتب عليها الإضرار بالحرية الأكاديمية الى درجة تتجاوز، بكثير، ما قد تتطلبه الاعتبارات الأمنية من قيود.

وفي اللقاء نفسه، طرح على بساط البحث موضوع ردود الفعل السلبية في الأوساط الأكاديمية في اوروبا والولايات المتحدة، تعبيراً عن الاستياء من هذه الأوامر العسكرية وسواها من الاعمال؛ كما أثيرت مسألة عدم استجابة الوسط الأكاديمي الاسرائيلي للمسألة. وفي نهاية اللقاء، تعهد موقعو هذا التقرير بالعمل، كلجنة أخذت على عاتقها مهمة استقصاء جوانب القضية كافة، وتقديم وجهات نظرها وتوصياتها الى الوسط الأكاديمي الاسرائيلي.

وقد أعدت اللجنة هذا التقرير، وضمنته توصياتها (القسم الرابع) التي تنطق بنفسها؛ لكننا ننصح مع ذلك بقراءة هذا القسم الخاص بالتوصيات، في ضوء مجمل النتائج التفصيلية التي توصلنا اليها في هذا التقرير.

٢ ــ الحرية الأكاديمية والحكومة العسكرية

في المناقشات التي شهدها اللقاء المذكور، كان هناك من رأى انه يخرج عن موضوعنا التحقيق في انتهاكات الحرية الأكاديمية في مناطق تخضع للحكم العسكري، وتطبق عليها أنظمة وقوانين أمنية واسعة. هناك، بالطبع، قيود تنطبق على جميع سكان المناطق [المحتلة]. ان هذه القيود والتقييدات هي خارج اهتمام اللجنة، ولن تنظر فيها، كما لن تحكم عليها.

كانت نقطة الانطلاق في عمل اللجنة ان الوضع الأمني ووجود حكومة عسكرية لا ينبغي ان يؤديا،

---

* اعد هذا التقرير (الشهادة) عام ١٩٨٠، من قبل لجنة من الأساتذة في الجامعة العبرية وهم:
  ١ ــ روث غافيسون (قانون).
  ٢ ــ يهوشواع كولودني (جيولوجيا).
  ٣ ــ ديفيد كرتشمر (قانون).
  ٤ ــ اليعازر رابينوفتش (فيزياء).
  ٥ ــ مناحيم يعاري (اقتصاد).

بالضرورة، الى إبطال الحرية الاكاديمية. واننا نحن كأعضاء في الجسم الجامعي لدينا حساسية خاصة ازاء هذه الحرية. وبناء عليه قررت اللجنة حصر استقصاءاتها في نطاق الأوامر [العسكرية] والاجراءات الموجهة، بصورة مباشرة، الى المؤسسات الأكاديمية، والتي تفرض عليها قيوداً تزيد عن تلك المفروضة على سائر السكان في المناطق [المحتلة] وتتخطاها. ونحن نشير الى القيود في الميادين التالية: تعيين أعضاء الجسم الجامعي؛ اجراءات قبول الطلاب؛ وضع منهاج الدراسة وبرامج البحث؛ اختيار مادة الدراسة وتوافر مكتبة ملائمة ومادة للبحث؛ وأخيراً القدرة على اصدار قرارات بمواعيد افتتاح المؤسسات الجامعية واغلاقها. وبالاضافة الى هذه النواحي، فاننا نعتبر، ان مبدأ الاعتراف الأكاديمي بمؤسسة جامعية ما ، هو مبدأ من مقومات الحرية الأكاديمية، ينبغي ان يبنى على الاعتبارات الأكاديمية وحدها، وعلى مبدأ عدم جواز مطالبة مؤسسات التعليم الجامعي بالحصول على ترخيص عمل من الادارة.

٣ — نهج عمل اللجنة

عقدت اللجنة سلسلة من الاجتماعات في سبيل توضيح النقاط التي ارتأينا انها وثيقة الصلة بعملية التحقيق. ونغتنم الفرصة لتوجيه شكرنا الى جميع الذين أنفقوا بعض وقتهم للالتقاء بنا. لقد التقت اللجنة بأشخاص يتولون مراكز قيادية في الحكومة العسكرية، او كانوا قد تبوأوا مثل تلك المراكز سابقاً، بغية جمع المعلومات عن المؤسسات الأكاديمية في المناطق [المحتلة]، وعن خلفية التشريع الجديد، وعن تناسب هذا التشريع مع السياسة العامة للادارة [العسكرية في المناطق المحتلة]. كما التقت اللجنة إثنين من رجال القانون، من أبناء المناطق [المحتلة]، اللذين قاما بشرح النظام القانوني للمؤسسات التعليمية في الأردن قبل عام ١٩٦٧. كما اجتمعنا باداريين وأساتذة وطلبة من جامعات المناطق [المحتلة]. وزرنا جامعتي بير زيت وبيت لحم. ويعتمد تقريرنا هذا على مجمل النتائج التي توصلنا اليها من كل هذه اللقاءات.

٤ — المؤسسات الأكاديمية في المناطق [المحتلة]

لا يمكن اعتبار كل مؤسسة تتولى التعليم، في ما بعد المرحلة الثانوية، مؤسسة أكاديمية. وتحديداً لغرض مهمة اللجنة، فقد اتفق على تعريف «المؤسسة الأكاديمية» بتلك التي يتوافر فيها شرطان:

(أ) ان اختتام منهج الدراسة في المؤسسة يؤهل المتخرج لتسلم درجة علمية أكاديمية؛

(ب) ان الدرجات العلمية التي تمنحها المؤسسات معترف بها، بمعنى انها توفر مزايا مقبولة عموماً، كمثل قبولها للدراسات العليا في جامعات أجنبية أخرى.

هناك، في الوقت الحاضر، خمس مؤسسات في المناطق [المحتلة] تمنح متخرجيها درجات علمية معترفاً بها، او تسعى للوصول الى مرحلة تمنح فيها اجازات علمية معترفاً بها. وهي: جامعة النجاح في نابلس؛ جامعة بير زيت شمالي رام الله؛ جامعة بيت لحم (يديرها سلك الرهبان المسيحيين — الفرير)؛ الكلية الاسلامية في الخليل والكلية الدينية في غزة. ان جامعة النجاح هي المؤسسة التي تضم العدد الأكبر من الطلبة، وان جامعة بير زيت هي الأكثر قدماً، مع انها بدأت بمنح درجاتها الجامعية في العام ١٩٧٣. ان ثلاثاً من هذه الجامعات الخمس (النجاح، بير زيت وغزة) أعضاء في اتحاد الجامعات العربية، وجامعة رابعة (بيت لحم) تقدمت بطلب لقبولها في هذه المنظمة.

وبالاضافة الى المؤسسات الأكاديمية التي تزاول التعليم بصورة مباشرة، توجد، في عدة بلدان، مؤسسات تتولى الاشراف على التعليم الأكاديمي، وتتمتع كذلك بالحرية الأكاديمية. وان مجلس التعليم العالي في «اسرائيل» هو من هذه الفئة. ولقد تأسس في المناطق [المحتلة] ، مؤخراً، مجلس للتعليم العالي، وارتضت الجامعات المذكورة آنفاً، كافة، وبصورة طوعية، قبول سلطة هذا المجلس، الذي يقوم من بين أمور أخرى، بوضع المعايير التي، بناء عليها، يتم الاعتراف بالمؤسسات. وان رئيس المجلس هو الدكتور كايد عبد الحق، رئيس جامعة النجاح* الحالي

* في وقت كتابة هذا التقرير (التحرير).

[السابق]. ولقد أبلغ مسؤولو الحكم العسكري اللجنة، ان م.ت.ف. تسيطر مباشرة على المجلس، وان الحكم العسكري لا يعتبر هذا المجلس هيئة يمكنه التعامل معها. ولقد آثرت اللجنة عدم التعاطي مع هذا الموضوع، وقررت عدم اثارة مسألة منح هذا المجلس وضعية رسمية وحرية أكاديمية، او مسألة ما اذا كان ينبغي وجود سلطة منح الاعتراف الأكاديمي بالمؤسسات بين يدي هذا المجلس.

٥ ــ التحقيق الأولي

ارتفعت، في سياق عمل اللجنة، عدة آراء ومناقشات تمهيدية، ترى ان موضوع الحرية الأكاديمية لا علاقة له بالمؤسسات الأكاديمية في المناطق [المحتلة]. وسنعرض لهذه المناقشات، في هذا الجزء من التقرير.

لقد سمعت اللجنة، وخصوصاً من المصادر القيادية في الحكم العسكري، ادعاء يقول: ان الذريعة الأكاديمية في المناطق [المحتلة] هي مجرد عملية تمويه. وان النشاطات الأكاديمية، هي في أفضل حالاتها، مجرد واجهة للنشاط السياسي، وفي أسوأها، مجرد غطاء للنشاط التخريبي. ويتركز هذا الزعم، في الأخص، على جامعة بير زيت. اذا كان هذا الزعم صحيحاً، فمسألة الحرية الأكاديمية، ببساطة، لا تصح. وبناء عليه، بدأت اللجنة بأن طرحت على نفسها السؤال التالي: هل تواظب هذه المؤسسات الأكاديمية على دروس منتظمة، او أبحاث علمية منتظمة؛ وهل تستهدف حقاً منح طلبتها تعليماً نظامياً وعصرياً. وما توصلت اليه اللجنة بوضوح هو انه، في الجامعات التي زرناها، يسير النشاط الاكاديمي وفق قواعد مقبولة، وتكافح اداراتها، بكل جهد، من أجل تقدم هذا النشاط والحرص عليه بانتظام.

ومع ان هناك ما يدعم الرأي القائل: ان «لخبطة» ادارة الدروس الناشئة عن الاحتكاك بالحكم العسكري، قد يساعد جامعة ما في ان ترسم لنفسها صورة ما في الدول العربية، فان انطباع اللجنة هو ان ادارات الجامعات قد بذلت جهدها لضمان تنفيذ المنهاج الدراسي، على الرغم من وضعها الحرج «بين المطرقة والسندان».

وترفض اللجنة الادعاء الأولي، الذي يزعم أن الهدف الحقيقي للمؤسسات الأكاديمية في المناطق [المحتلة] ليس أكاديمياً صرفاً. ان اللجنة تعوزها القدرة، او الوسيلة، لكي تقرر ما اذا كان جزء من هيئة التدريس او الطلبة مشغولاً ــ بالاضافة الى الدراسة والبحث ــ بنشاطات غير شرعية. وعلى اي حال، فهذه هي واجبات قوات الأمن التي تجد في خدمتها سلسلة واسعة من قوانين الأمن. وفي رأي اللجنة، فإنه يكفينا، لكي نأخذ قرارنا، ان هناك في جامعات الضفة الغربية عدداً كبيراً من الطلاب الراغبين في تلقي العلم، وعدداً كبيراً من الأساتذة المعنيين بتقديم ذلك العلم. وكما أوضحنا أعلاه، فانه لا يخامرنا أدنى شك في هذه الحقيقة.

وأثيرت أمام اللجنة مناقشات أخرى تلقي ظلالاً من الشك، حول طبيعة الحرية الأكاديمية في جامعات المناطق [المحتلة]. وقال أصحاب هذا الرأي: ان التعليم في هذه الجامعات (وخصوصاً بير زيت، مرة أخرى) يحرّف الحقائق، ولا يبدي اي اكتراث باحترام الحقيقة. وحين طلب أعضاء اللجنة من هؤلاء تقديم الدليل على اتهاماتهم الشديدة، قالوا: ان الخرائط التي تستعمل لتدريس جغرافية أرض ــ اسرائيل (كذا)، لا تظهر فيها المستوطنات الاسرائيلية. وحققت اللجنة في هذه الدعوى، ووجدت في جامعة بير زيت خرائط من إصدار دائرة دار المساحة في دولة اسرائيل، وان المنهاج عن جغرافية أرض ــ اسرائيل يتضمن جولة تستغرق عدة أيام، على عدة مواقع اسرائيلية. ولا شك في ان هناك كذلك في المنهاج، عن جغرافية أرض ــ اسرائيل، بحثاً عن المستوطنات الاسرائيلية، التي أقيمت في مواقع كانت فيها من قبل قرى عربية. ومن الجلي ان هذه الحقيقة يمكن تقديمها بأشكال شتى. لكن اللجنة لم تجد، على اي حال، ان دروس الجغرافيا في بير زيت تقوم على انكار الوقائع.

أما بالنسبة لجامعة بيت لحم، فلقد كانت التهمة الموجهة اليها هي ان الجامعة نفسها تتصرف بطريقة لا تنسجم والحرية الأكاديمية. واتهمت أيضاً بأنها أنهت خدمات رئيسها، دونما سبب الا لكونه ليس عربياً. (بل ان الصحافة مضت الى أبعد من ذلك، فقالت: انه أبعد لكونه من أصل يهودي). ولقد حققت اللجنة في هذه الادعاءات في حوار صريح مع الرئيس السابق لجامعة بيت

لحم، جوزيف لوفنشتاين. وتبين من ذلك الحوار (ومن حوارات أخرى أجريناها مع مسؤولي الجامعة) ان جامعة بيت لحم طالبت الحكومة الأردنية باصدار اعتراف رسمي بالدرجات العلمية التي تمنحها الجامعة، وكان رد الحكومة الأردنية، ان الشرط لمثل هذا الاعتراف هو قبول الجامعة في اتحاد الجامعات العربية. وعرفت جامعة بيت لحم، مقدماً، ان أحد شروط قبولها في الاتحاد المذكور هو ان يكون على رأسها شخص عربي. وهكذا وجدت الجامعة نفسها مضطرة للموازنة بين تلبية هذا الشرط من ناحية، وبين عدم الاعتراف بالاجازات العلمية التي تمنحها من ناحية أخرى. وبناء على توصية الرئيس الحالي، [السابق] وبعد دراسة متأنية للمسألة، اتخذ القرار بأن يتولى رئاسة الجامعة شخص عربي يتمتع بسجل أكاديمي مرموق واكليريكي، فيما تقرر إسناد منصب آخر رفيع الى الرئيس الحالي [السابق] في الجامعة نفسها. وبعد ان استمعت اللجنة الى كل هذا، خلصت الى ان قرار الجامعة كان نتيجة المأزق الأكاديمي الذي حُشرت فيه، ولم يكن ناشئاً عن عدم اكتراث الجامعة بالحرية الأكاديمية في حرمها.

ولقد أثيرت، في مداولات اللجنة، تهمة أخرى تتعلق بانغماس جامعات الضفة الغربية بالسياسة أكثر من الشؤون الأكاديمية. وفي رأي أصحاب هذه التهمة، ان الهدف الحقيقي لجامعات الضفة الغربية هو تنمية كوادر قيادية، وبناء «أنتليجنسيا» يُقدّر لها — عندما يأتي أوانها — خدمة احتياجات دولة فلسطينية. والادعاء هو ان مثل هذه الغاية تتخطى حدود النشاط الأكاديمي، وتجعل منه نشاطاً سياسياً. وان اللجنة ترفض قطعياً مثل هذه التهمة، وتعلن ان تنشئة قيادات لتتولى خدمة المجتمع الذي تنتمي اليه الجامعة هي غاية أكاديمية في المقام الأول.

٦ — العلاقة بين الحكومة العسكرية وبين الجامعات في المناطق [المحتلة]:

ان شبكة معقدة من العلاقات، الايجابية والسلبية، قد نسجت بين الحكومة العسكرية والمؤسسات الأكاديمية في المناطق [المحتلة] منذ حرب الأيام الستة. ففي جانب التعاون الايجابي، نجد ان الحقيقة الأهم هي انه لم تكن هناك اية مؤسسات أكاديمية في المناطق [المحتلة]، قبل حرب الأيام الستة، بينما توجد فيها الآن خمس مؤسسات. وأكثر من ذلك، أن الحكومة العسكرية نفسها أقرت إنشاء هذه المؤسسات. ونجد في حالة جامعة بير زيت ان الحكومة العسكرية أقرت تحويلها من معهد عالٍ (جونيور كولدج) (يعمل كامتداد للجامعة الأميركية في بيروت) الى مؤسسة مستقلة. ولقد زودت الحكومة العسكرية هذه المؤسسات بتراخيص العمل لفترات محددة (مع العلم انه ليس واضحاً الأساس الذي استندت اليه في اجراءاتها هذه، قبل الأمر العسكري ٨٥٤ الذي سيلي شرحه) وسمحت لها بوضع مناهجها الدراسية وموادها التعليمية، وفق ما رأت مناسباً لها (ضمن الاطار الموضوع). بل انه لا بد من ملاحظة ان الحكومة العسكرية سمحت لعدد من الأساتذة من أقطار عربية (أبرزها الأردن)، بالتدريس في هذه الجامعات، علماً ان هذا كان يتطلب منحهم أذوناً خاصة. ثم ان الحكومة العسكرية تعترف بالدرجات العلمية التي تمنحها هذه الجامعات (لغرض دفع الرواتب للمدرسين مثلاً).

ولقد تطلب تأسيس هذه الجامعات، ثم نموها الاداري وتطورها، قدراً ضرورياً من الصلات بين الحكومة العسكرية وبين الجامعات، وتكون لدى اللجنة انطباع مؤداه انه لا الحكومة العسكرية، ولا الجامعات رغبت في قيام تعاون يتجاوز الحد الأدنى الضروري. وحين سألنا عما اذا كانت الحكومة العسكرية قد طلبت من اي من الجامعات تقديم اية مساعدة أكاديمية (كتنظيم دورات لتطوير العمال المحليين، والخدمات المختبرية المتنوعة، الخ..)، كان الجواب بالنفي. أما الجامعات فهي من جانبها لم تسع للتعاون مع الحكومة العسكرية الا حين كانت في حاجة الى ذلك. وهذا ما يحدث فعلاً أحياناً، حين يحتاج الطلبة تدريباً عملياً في دوائر الحكومة. وعلى سبيل المثال، فلقد طُلب الى الحكومة العسكرية ان تأذن لطلبة التمريض في جامعة بيت لحم بالتدرب عملياً في مستشفيات الحكومة في المناطق [المحتلة]، ولطلبة التربية بالتدرب على التدريس، كمعلمين في مدارس الحكومة. هذان الطلبان رفضتهما الحكومة العسكرية. ان إقامة الصلات لازمة،

كذلك حين تطلب الجامعات ترخيصاً لاجراء بحث معين يستلزم الاذن بدخول دوائر الحكومة في الضفة الغربية، واجراء بعض الأبحاث فيها.

وهكذا، فمنذ انشاء الجامعات، كانت العلاقات المتبادلة بينها وبين الحكومة العسكرية محدودة، بسبب أحداث سلبية انغمست الحكومة العسكرية خلالها في صراع مع هذه او تلك من الجامعات، او العكس. وبالاضافة الى ذلك، فان الحكومة العسكرية، باعتبارها السلطة المهيمنة في المناطق [المحتلة]، سعت الى تحقيق تنظيم قانوني للنشاط الأكاديمي في المناطق [المحتلة]. ولقد شكلت لهذا الغرض، لجنة قامت بدراسة المسألة لفترة «محترمة».

ولقد جرى تنظيم الوضع القانوني لجامعات الضفة الغربية بواسطة الأمر [العسكري] الرقم ٨٥٤، الذي أصدره قائد «يهودا والسامرة» في السادس من تموز (يوليو) ١٩٨٠. ولا علم للجنة بوجود أمر [عسكري] مشابه لقطاع غزة. وللأمر [العسكري] ٨٥٤ مضامين متدرجة وواسعة، وكان اصداره أحد أسباب تأليف لجنتنا هذه، وقيامها بهذا الاستقصاء. وبناء على هذه الأهمية، نفرد قسماً خاصاً لهذا الأمر وللمشلاكت القانونية التي يطرحها (انظر الرقم ٧ التالي).

تتمتع الحكومة العسكرية، بناء على قانون الأمن، بسلطات واسعة تحصر استخدامها، أحياناً، في نطاق المؤسسات الجامعية. ولعل أبرز وأقسى مثال على ما نقول هو اغلاق جامعة، بتوجيه الأمر الى مديرها بوقف الدروس والأبحاث والنشاطات كافة، وان يمنع الطلبة والأساتذة من دخول حرم الجامعة. (هناك فارق بين إغلاق جامعة وبين تعطيلها مع انقطاع كامل عن بيئة الجامعة). وفي نطاق السلطة على «يهودا والسامرة»، أمرت القيادة العسكرية بخمسة إغلاقات، على الأقل، للجامعات، لفترات متراوحة، على رأسها جامعة بير زيت (ثلاثة إغلاقات كان أحدها في أيار (مايو) ١٩٧٩ لمدة أكثر من شهرين). وتأخذ الحكومة العسكرية باجراء الاغلاق، بعد اضطرابات خطيرة في حرم الجامعة، او حوله، يشارك فيها طلبة تلك الجامعة، وأحياناً أساتذتها كذلك. وهناك استثناء واحد: ففي ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، جرى اغلاق جامعة بير زيت لمدة أسبوع، بعد ان وجهت الحكومة العسكرية اللوم الى ادارة الجامعة لتقاعسها في إلغاء «أسبوع فلسطين». وكانت رواية الحكومة العسكرية ان الحفل كان مفترضاً عقده بعد ظهر اليوم الذي صدر فيه أمر الاغلاق، في حين ادعت ادارة الجامعة أنه لم يكن ممكناً قيامها بإلغاء النشاطات المقصودة، بصورة فورية، وان ذلك الحفل كان سيعقد مساء ذلك اليوم نفسه. وعلى اي حال، لا خلاف أبداً على ان اغلاق الجامعة قصد به **العقاب**.

وفي حالات أخرى، كانت الحكومة العسكرية تبرر قرارها باغلاق الجامعة، شفوياً وخطياً، بأنه قصاص للمؤسسة، لعدم احترامها لأحكام القانون. وكما ذكرنا من قبل، فقد كانت الحكومة العسكرية تلجأ الى ذلك التدبير في أعقاب أحداث، او اضطرابات خطيرة، ولا يوجد اي شك في ان الاغلاق، في هذه الحالات، لم يكن الهدف منه «العقاب» فقط، بل وتهدئة الخواطر، ومنع تكرار الاضطرابات أيضاً. انما يصعب القول في معظم الحالات اين تنتهي الوقاية واين يبدأ العقاب. وينبغي ان نسجل بجلاء، ان اغلاق جامعة، كعقاب هو ببساطة، نمط من العقاب الجماعي: وهو في هذه الحالة غير مقبول مبدئياً. اما اغلاق الجامعة كإجراء وقائي، فرأي اللجنة ان الحكومة العسكرية تملك العديد والعديد من الوسائل والاجراءات الكافية (بما فيها الخطوات الشديدة كجلب الجيش الى حرم الجامعة او فرض حظر التجول في منطقة الجامعة) التي تلزمها لمنع الاضطرابات، ولم تسمع اللجنة أبداً سبباً مقنعاً يوضح لها لماذا إذا مُنعت الحكومة العسكرية من اغلاق الجامعة، سيؤثر ذلك، بأية صورة مهمة، على وقوع ما يعكر الهدوء؟

نقطة احتكاك أخرى بين الحكومة العسكرية وبين الجامعات، تتعلق بأسلوب معالجة الحكومة لطلبات الدخول، وطلبات العمل لأساتذة تتعاقد معهم الجامعات من خارج المناطق [المحتلة].

وهناك حالات رفضت فيها الحكومة العسكرية السماح بدخول شخص اتفقت معه الجامعة على العمل أستاذاً فيها. ومع انه لم يكن ممكناً التحقيق في كل حالة من هذه الحالات، فان اللجنة تعتقد ان الحكومة العسكرية كانت تنفّذ اجراءات تطبّقها على جميع طلبات دخول المناطق [المحتلة] (تنفيذاً لسياستها الخاصة بالتأشيرات)، وأنها

لم تكن تخص الجـامعـات بهـذه الاجـراءات. وبالاضافة الى هذا، نعتقد ان منح الجامعات في المناطق [المحتلة] تراخيص لتوظيف أساتذة من البلدان العربية، هو خطوة ايجـابية من جـانب الحكومة العسكرية، يترتب عليها تعزيز وضع هذه الجـامعـات النـاشئـة، التي تعجـز عن تلبيـة احتياجاتها كاملة من أوساط الأساتذة المحليـين. ومع ذلك، فلقد مرت حالات قليلة كان يُسمح فيها لشخص بدخول المناطق [المحتلة] والتجول بحرية، ولم يكن يُسمح له مع ذلك بـالعمل أستـاذاً في جامعة. وفي هذه الحالات، يصعب جداً القول: ان أعمال الحكومة العسكرية تمثّل سيـاسة عـامة، وانها ليست سياسة موجهة حصراً وقصداً للجامعات. وأكثر من ذلك، فإنه اذا كانت الحكومة العسكرية تسمح لشخص بالدخول والتنقل بلا قيود، فمن حق المرء ان يستنتج أنها لا تعتبره خطراً على الأمن. فمنع مثل هذا الشخص من الانضمام الى هيئـة التدريس في الجـامعـة لا يمكن تبـريـره بالاعتبارات الأمنية، ويعتبر تدخلاً غير مقبول من جانب الحكم العسكري في السياسات التوظيفية للمؤسسات الجامعية. وكما ذكرنا آنفاً، فان عدد هذه الحالات قليل (لقد عرفت اللجنة ثلاث حالات فقط من هذا القبيل).

مقابل ذلك، هناك مشكلة تأخيرات الحكومـة العسكرية في معالجة طلبات الجامعـات المتعلقة بتوظيف أساتذة من الخارج. فعلى ادارة الجامعة تقديم طلب عمل لكل أستاذ لا يحوز بطاقة هوية محلية، سواء كان الشخص يحمل اذناً بالعمل في الماضي ويعمل حالياً كأستاذ منتظم في الجامعة، أم كان شخصاً جديداً ترغب الجامعة في استخدامه للمرة الأولى. ففي العديـد من الحالات، تـؤخّر الحكومة العسكرية الرد على هذه الطلبات بضعة أشهـر، ولا ترد الا بعـد سلسلة من المذكـرات المتكررة. ولهذا يحدث أحياناً، عند بـدء السنة الدراسية، ان كثيراً من أعضاء هيئة التدريس لا يكونون بعد على بينة من أمرهم بشأن وضعهم القانوني. وفي معزل عن مبادىء الادارة السليمة، التي لا تعتبر لجنتنا نفسها مخولة بتقييمها، فان مثل هذه التصرفات لا ينتج عنها سوى تغذيـة الاستياء وإذكاء المرارة، وهي ممارسـات يمكن تفاديها بسهولة.

وهناك نقطة أخرى للاحتكاك بين الجامعـات والحكومة العسكرية، يصعب فيها أيضاً معـرفة ما اذا كانت التأخيرات، من جانب هذه الحكومة، تشكل تدخلاً في الحرية الاكاديمية، أم أنها نتيجة «عـادية» لمصـاعب ادارية. وتتعلق هـذه النقطة بتوسيع اطار الدراسات. فلقد أُبلغنا، في جامعة بيت لحم، ان الحكومة العسكرية رفضت السماح بإنشاء أقسام دراسية جديدة، بـالاضافـة لتلك التي سُمح بها عند تأسيس الجـامعة. وهـذا الموقف يضطر الجامعة لتوسيع مجال دراساتها بطريقة قسرية، او يكـون البديـل أمامهـا إلغاء التوسع نهائياً. ويندرج، ضمن هذه الفئـة من الشكاوى، شكوى مجلس أمناء جامعة النجاح في نابلس، المتعلقة بسلسلة من التأخيرات في اعطاء تراخيص البناء لاقامة الحرم الجديد بالقرب من نابلس. وهذه التأخيرات تحدّ من نمو البـرامج الدراسيـة في الجامعـة، وتشكّل تـدخـلاً فيهـا. ولم تواجهنا مثل هذه المشكلة في جامعة بير زيت، التي تقوم الآن بإنشاء مبنى جديـد، بعيد عن حرمها القديم الذي لم يعد يلبي احتياجاتها أبداً.

وانه لمن البديهيات، استحالة مزاولة نشاط أكاديمي دون توافر حريـة الوصول الى الكتب والدوريات والوثائق. وحيث هناك رقابة أمنية (كما في اسرائيل)، فالهدف منها عموماً هو الحيلولة دون نشر مواد قد تسبب ضـرراً لأمن الدولة، وليس حظر الوصول الى مواد منشورة فعلاً. لكن الحكومة العسكرية تفرض رقابة تستهدف بهـا الغاية الثانية: فهناك أمر [عسكري] يحظّر توزيع كتب معينـة واقتناءهـا. ولم يكن في استطاعتنـا الحصول على قائمة بهذه الكتب الممنوعة من اي مصدر رسمي، على الرغم من اننا كررنـا طلب القائمة عدة مرات. لكن المصادر الرسمية أبلغتنا، على اي حال، ان القائمة تضم ٦٤٨ كتاباً كلها تقريباً باللغة العربية. وان الرقيب يعيد النظر في القائمة، بين وقت وآخر. وان الرقيب (او من يقوم مقامه) مخوّل بمنع دخول الكتب المحظورة الى المناطق [المحتلة]، وذلك باجـراءات التفتيش في مخافر الحـدود. وحـدث، أكثـر من مـرة، ان الحكومة العسكرية أمسكت بمجموعة من الكتب، ثم قـامت بفحصها ولم تسمـح الا بدخـول غير الممنوع منها. وفي بعض الحالات أبقيت الكتب التي لم يسمح بدخولها في مخفر الحدود بهدف اعادتها، فيما بعد، الى البائع. وفي حالات أخرى

بُذلت محاولات لتسهيل الاجراءات، وذلك باجراء الفحص مسبقاً على قوائم الكتب المطلوب شراؤها، او فحص الكتب في الجامعات نفسها، قبل ان تجري عليها عملية التصنيف والفهرسة في المكتبة. كما كانت هناك حالات اختفت فيها الكتب غير المسموح بها دون ان يكون في وسع مشتريها استرداد الثمن الذي دفعه لشرائها، ناهيك عن الضريبة المدفوعة مسبقاً.

ولقد تكشّف لنا، في مسألة الرقابة على الكتب، ان السكان جميعاً في المناطق [المحتلة] سواء في هذا الشأن. لكن اللجنة ترى مع ذلك ان الأكثر تضرراً من هذه الرقابة هي المؤسسات الأكاديمية. فحتى لو افترضنا، جدلاً، ان هناك ما يبرر، في بعض الحالات، انتهاج سياسة لمنع توزيع كتب معينة وحظر اقتنائها، فانه يظل من غير المقنع تطبيق هذه السياسة على المؤسسات الأكاديمية.

لعل الحادثة الوحيدة التي عرفت بها اللجنة هي التي حدثت في جامعة النجاح في نابلس؛ حيث شنت الحكومة العسكرية «حملة تفتيش» عن الكتب، في الحادي عشر من شباط (فبراير) ١٩٨١. (واستناداً الى تصريح رسمي من جانب الحكومة العسكرية، فان الحملة لم تكشف عن اي شيء). ويحدث، بين وقت وآخر، شن حملات بحثاً عن «الصحف الممنوعة».

الحجة، لحظر اقتناء كتب معينة او توزيعها، ان هذه الكتب قد تستخدم كأداة للاثارة. لكن أصحاب هذه الحجة يتجاهلون ان الاثارة عمل غير مشروع قانوناً، وانه في اللحظة التي يستخدم فيها كتاب ما للاثارة، فالشخص الذي يلجأ الى استخدام الكتاب لهذا الغرض يمكن توجيه الاتهام اليه بمخالفة القانون. وفي الجانب الآخر، فان اي كتاب، مهما حمل من سموم [كذا؟؟]، يمثل مصدراً لمعلومات شرعية للأغراض الاكاديمية، وكثيراً ما حدث فعلاً، ان كتباً سامة [كذا؟!!] قد أثبتت فائدتها كمادة توثيقية في الابحاث الاكاديمية.

ومن الملائم ان نورد هنا قضية الدوريات. فهناك صحف، وعلى الأخص اليومية الصادرة بالعربية في شرقي القدس، غالباً، يحظر توزيعها في المناطق [المحتلة]. أما الصحف الأخرى الصادرة بالعربية، فليست لدى الحكومة العسكرية سياسة رسمية لمنع دخولها المناطق [المحتلة]. على ان هناك ما يثبت وجود سياسة رسمية للمماطلة والتسويف والتأخير، وكذلك للمنع والحظر، كلما طلبت احدى الجامعات اذناً لتقتني في مكتبتها كتباً منشورة في احدى الدول العربية. والواقع انه حتى بعد قيام الحكومة العسكرية بالتدقيق في القوائم التي تقدمها الجامعات تدقيقاً شديداً لتشطب منها كل الدوريات والصحف المحظورة، فان ما يتبقى من القوائم يظل من المستحيل الحصول عليه، تطبيقاً لهذه السياسة غير الرسمية السارية.

كان همنا، حتى الآن، ان نعرض للتفاصيل حول نقاط الاحتكاك والشكاوى المتبادلة بين الجامعات والحكومة العسكرية. وكما ذكرنا في مطلع هذا التقرير، فانه لعلى جانب من الأهمية ان نؤكد ان هناك ثلاثة ميادين رئيسية على الأقل في النشاط الاكاديمي، نشأ لدى اللجنة انطباع انه لا يوجد فيها احتكاك حقيقي بين الحكومة العسكرية والجامعات. وهذه الميادين الثلاثة هي: قبول الطلاب، وضع المناهج ورسم الميزانية.

(أ) قبول الطلاب:

على الرغم من الشكاوى التي سمعتها اللجنة حول تدخل السلطات، فانطباع اللجنة عموماً هو ان الجامعات تضع المقاييس الخاصة بالقبول، وتسير عليها دون تدخل خارجي. (التحفظ الوحيد هو بالطبع ان جميع الطلبة، من خارج المنطقة، يتوجب عليهم الحصول على تراخيص لدخول المنطقة). ولعل النزاع الوحيد، الذي ثار بين الحكومة العسكرية والجامعة، كان عندما عبّرت السلطات عن عدم موافقتها على التمييز لصالح المرشحين الذين كانوا في السجن او قيد الحجز الاداري. فجامعة بير زيت تأذن علناً لأولئك الذين أودعوا السجن لمخالفات أمنية، او أخضعوا للحجز الاداري، بأن يدخلوا الجامعة بمعدلات أدنى من سائر الطلاب الذين يريدون الدخول. أما السبب الذي أُعطي للجنة تبريراً لهذا التمييز فهو ان أولئك الذين كانوا في السجن، او الحجز الاداري، قد لحق بهم اجحاف في دروسهم وتحصيلهم، أثّر قطعاً على درجاتهم. وليس مفاجئاً ان تمتعض السلطات من هذه السياسة، لكن انطباع اللجنة ان السلطات اكتفت بالتعبير عن استيائها لا غير.

(ب) وضع المناهج

تتمتع الجامعات في المناطق [المحتلة] بحرية تامة، في وضع مناهجها الدراسية (في نطاق الاطار المسموح به)، وفي اختيار المادة التي يتضمنها المنهاج. ولم تكن هناك محاولات لالغاء مقررات دراسية، او للتحكم في محتوى الدروس، بما في ذلك الموضوعات التي تعتبرها السلطات حساسة. وتضع السلطات قيوداً على الوصول الى المواد ذات الفاعلية الاشعاعية. لكن اللجنة لا ترى ان الدافع وراء ذلك هو الرغبة في التدخل في سير الدروس، وانما كاحتياط وقائي ناجم عن غياب الاجراءات العامة المتعلقة باستخدام سبيل للوصول الى مثل هذه المواد. وفي حين تتمتع الجامعات ــ كما ذكرنا ــ بحرية تامة في وضع مقررات الدروس، فان هناك ما يكفي من الأدلة على ان مسؤولي الحكومة العسكرية قد هددوا، أحياناً، بالغاء او تضييق تلك الحرية. ومثل هذه التهديدات مؤذية بالفعل، حتى ولو لم تكن هناك أية نية لتنفيذها.

(ج) سياسة التمويل

مع ان بعض مصادر تمويل الجامعات مكروه قطعاً، من جانب الحكومة العسكرية، فان هذه الحكومة لم تظهر اي ميل حتى الآن للتدخل في السياسة المالية لهذه المؤسسات.

٧ ــ الوضع القانوني والأمر [العسكري] الرقم ٨٥٤

(أ) الوضع في الأردن قبل ١٩٦٧:

لا يوجد في القانون الأردني تشريع عام يحكم تأسيس مؤسسات التعليم العالي وأنشطتها. وان الجامعة الوحيدة في الأردن ــ في العام ١٩٦٧ ــ كانت خاضعة لقانون خاص. ومن ناحية ثانية، فان القانون الأردني الرقم ١٦ للعام ١٩٦٤، يحكم مؤسسات التعليم الأخرى، بدءاً من دور الحضانة وانتهاء بالمعاهد التي تقوم بالتدريس أقل من أربع سنوات، بعد المحلة الثانوية. وينص ذلك القانون من بين أمور أخرى، على ان:

أولاً: المؤسسات التعليمية الخاصة تحتاج الى تراخيص من وزارة التربية والتعليم الأردنية.

ثانياً: لا يستطيع أحد مزاولة مهنة التدريس، سواء في القطاع العام ام الخاص ما لم يحصل على ترخيص من وزارة التربية والتعليم: وهو ترخيص يُمنح بناء على المؤهلات الاكاديمية وتقييم الكفاءة التي تؤهله للتدريس. وان وزير التربية والتعليم مخوّل بالغاء اجازة التدريس، من معلم أدين بـ «جريمة أخلاقية»، وذلك استناداً الى توصية لجنة خاصة بتراخيص التدريس.

ثالثاً: يمنع المدرسون من عضوية حزب سياسي، او من المساهمة في نشاط حزبي، سواء داخل مؤسسات التعليم أم خارجها.

رابعاً: هناك لجنة خاصة ــ اللجنة العليا ــ تشرف على المناهج الدراسية والكتب المدرسية كافة، في المؤسسات التربوية. وتضم اللجنة في عدادها ممثلين لوزارة المعارف، ولجامعة عمان، وللمهن الحرة، وخبراء التعليم.

(ب) التطورات بعد ١٩٦٧:

أولاً ــ خلفية الوضع: غداة دخول القوات الاسرائيليه الضفة الغربية، انتقلت سلطات اللجنة العليا ووزير المعارف الى ضابط الحكومة العسكرية الذي سُمي «مشرفاً»، وقام هذا بتطبيق القانون ١٦ على مؤسسات التعليم مادون الجامعة. ومنذ ذلك الحين، وكما وصفنا في القسم العام من هذا التقرير، فان العديد من المؤسسات التعليمية، لما بعد المرحلة الثانوية، قد تم تطويرها الى مؤسسات تمنح اجازات أكاديمية تتطلب فترة دراسية تستغرق أربع سنوات، وتبلغ بالطالب درجة الليسانس. ولم يكن مقصوداً بذلك القانون (١٦) ان يشمل هذه المؤسسات، فنص القانون صريح: انه ينص تحديداً على انه لا ينطبق على جامعة عمان، وهي الجامعة الوحيدة في الأردن عندما صدر القانون. كما ينص القانون بوضوح، على انه لا ينطبق على المؤسسات التعليمية التي يقلّ منهاجها الدراسي عن أربع سنوات. ويترتب على ذلك، ان جامعات المناطق [المحتلة] لم تكن مشمولة في نطاق اي قانون يحكمها على الاطلاق.

ثانياً ــ الأمر [العسكري] ٨٥٤: ١ ــ يتألف الأمر الرقم ٨٥٤ الذي أصدره قائد منطقة «يهودا والسامرة»، في السادس من تموز (يوليو) ١٩٨٠، من عدة أجزاء:

(أ) يوسّع الأمر تعريف المؤسسات المحكومة

بالقانون ١٦، بحيث يصبح هذا القانون منطبقاً على مؤسسات التعليم العالي، ذات منهاج الأربع سنوات او أكثر. وبهذا الأسلوب أخضع الأمر المؤسسات الأكاديمية للاجراءات نفسها السارية على سواها من مؤسسات التعليم. وعلى هذا، تترتب النتائج المهمة التالية:

١ ــ الحاجة الى ترخيص لاقامة مؤسسة أكاديمية خاصة.

٢ ــ الحاجة الى ترخيص للعمل في سلك التدريس الأكاديمي.

٣ ــ الاشراف على المنهاج الدراسي والكتب المدرسية في المؤسسات الأكاديمية.

(ب) وبالاضافة الى توسيع مجال تطبيق القانون ١٦، أجريت تعديلات أساسية على القانون، وعلى الانظمة الصادرة على أساسه:

١ ــ فالسلطة التامة لوزير المعارف الأردني في شأن الترخيص لمؤسسات التعليم الخاصة انتقلت الى الضابط المشرف.

٢ ــ مُنح الضابط المشرف صلاحية الغاء، او رفض اعطاء ترخيص بمزاولة التدريس، لشخص أدين بمخالفة قانون الأمن، او خضع للحجز الاداري.

٣ ــ أصبحت «اعتبارات النظام العام» بين الاعتبارات التي يستطيع الضابط المشرف ان يأخذها في الحسبان، في عملية دراسة إمكان الموافقة على ترخيص لمؤسسة تعليمية خاصة.

(ج) تضع الأوامر [العسكرية] قيوداً على المؤهلات المطلوبة لاسناد وظائف المدراء والمعلمين، وكذلك على أهلية الولد ليكون طالباً:

١ ــ فالمواطن في اسرئيل (ومن ضمنها شرقي القدس)، او الأجنبي المقيم فيها لا يمكنه ان يتولى وظيفة مدير او معلم، او حتى ان يكون طالباً في مؤسسة تعليمية في المناطق [المحتلة]، ما لم يحصل على ترخيص شخصي خطي من جانب آمر عسكري.

٢ ــ وان المقيم في منطقة أخرى من المناطق [المحتلة] كغزة مثلاً، لا يستطيع، اذا دخل الضفة الغربية، ان يصبح مديراً او معلماً او طالباً، الا بعد الحصول على ترخيص شخصي خاص كذلك من قبل آمر عسكري.

(د) تحليل: ينبغي ان نؤكد مجدداً، ان قسماً من هذه الأوامر [العسكرية] يبدّل في الوضع القانوني لجميع المؤسسات التعليمية، وليس للمؤسسات الأكاديمية فقط؛ ومن هذا القبيل القيود المفروضة على المواطنين الاسرائيليين، وعلى الأجانب المقيمين في اسرائيل، وعلى أبناء منطقة [محتلة] أخرى؛ وقدرة السلطات على سحب رخصة التدريس، او رفض منحها بسبب إدانة بمخالفة أمنية او حجز اداري؛ وحق السلطات في ان تستخدم «اعتبارات النظام العام»، عند تفكيرها بالسماح بانشاء مؤسسات للتعليم الخاص. وينبغي ان نضيف الى هذا كله تلك الانتهاكات التي تمس المؤسسات الأكاديمية، كنتيجة لاخضاعها للقانون ١٦، بما فيها مطالبة الأساتذة بالحصول على ترخيص للتدريس من جانب الضابط المشرف، والاشراف على المناهج والكتب المدرسية من جانب الضابط المذكور، وحظر الانتماء الى الأحزاب وكل نشاط سياسي. ان القيود على المقيمين الأجانب، وعلى [الفلسطينيين] المقيمين في منطقة [محتلة] أخرى، وان كانت ذات طبيعة عامة، فانها تضرّ بصورة خاصة، بالمؤسسات الأكاديمية. فالضفة الغربية تعاني من مشكلة نقص الطاقة البشرية المؤهلة للتدريس الجامعي، خصوصاً وان الجامعات تنمو وتتسع بسرعة، وتحاول الجامعات تعزيز هيئاتها التعليمية بأساتذة زائرين. وينطبق هذا كذلك على الطلبة، فمن العسير ان نصدق ان مشكلة سوف تنشأ، بخصوص الطلبة من منطقة مدارة أخرى، بالنسبة للتعليم ما دون الجامعي.

ومن الجدير بالأهمية ان نؤكد هذه الحقيقة، بشأن الأمر ٨٥٤: ان جميع التغييرات والتعديلات التي يجريها هي جزء من قانون تعليمي وليست جزءاً من قانون أمني. فمن المتفق عليه عموماً، ان التعديلات على قانون التعليم لا ينبغي ان تمنح الحكومة العسكرية سلطات اضافية تحتاجها للحفاظ على الأمن، بل ان تكفل ترتيبات ملائمة لمشكلة المؤسسات التعليمية. أما مشكلات الأمن والنظام العام فتنبغي معالجتها في اطار آخر، وعلى صعيد تنظيمها في قوانين توضع خصوصاً لهذا الغرض.

(ج) انتهاكات الحرية الأكاديمية في الأمر ٨٥٤:

١ ــ انتهاكات ناجمة عن تطبيق الانظمة الملائمة للتعليم مادون الجامعي على الجامعات: من أبرز مقومات الحرية الاكاديمية في الجامعات، الاستقلال الذاتي، في حماية القانون، باتخاذ القرارات المتعلقة بالتعيينات والترقيات الخاصة بمجموع العاملين في الجامعة، وبوضع المناهج الدراسية، واختيار المادة التعليمية. وجليّ ان هذا الاستقلال الذاتي لا يجوز ان يعني الحق في انتهاك القانون العام. انما ليس من حق الحكومة العسكرية ــ في ما يتخطى القانون ــ ان تتدخل في سير المؤسسة (بالضبط كما أنه ليس من حق الحكومة ان تتدخل في النشاط الأكاديمي للباحثين فيها). مثل هذه الاستقلالية الذاتية لا وجود لها في مؤسسات التعليم مادون الأكاديمي. ففي هذه الحالة، من المقبول اشتراط حصول الاساتذة على تراخيص. وفرض إشراف مركزي على المناهج ومواد الدراسة. هذا التمييز القاطع بين المؤسسات التعليمية، الأكاديمية وغير الأكاديمية، معترف به، سواء في القانون الاسرائيلي أم الأردني. لكن التراخيص للأساتذة الجامعيين، والترخيص لمؤسسات التعليم الأكاديمي، والاشراف على المناهج ومادة التعليم، كلها تصرفات غريبة على فكرة الحرية الأكاديمية. ان القيود على النشاط الحزبي، في ما يتجاوز تلك القيود المفروضة على سائر السكان (الوضع في الأردن غير واضح)، قد يكون مقبولاً في شأن معلمي المدارس الحكومية الذين يمكن اعتبارهم موظفي دولة. لكن المسألة مرفوضة كلياً، ولا يجوز ان تكون واردة، حين يتعلق الأمر بأساتذة أكاديميين في جامعات خاصة، يفترض فيها الحرص على استقلالها. ولا بد لنا ان نؤكد مرة أخرى، ان التمييز بين المؤسسات الأكاديمية وغير الأكاديمية، والاصرار على استقلالية المؤسسات الأولى، أمران يسلم بهما القانون الأردني لجامعة عمان، والقانون الاسرائيلي للتعليم العالي. فـ «الاعتراف» بأكاديمية مؤسسة ما من مؤسسات التعليم، يصدر عن هيئة خاصة، ووفقاً لمعايير تختلف عن تلك التي تقيّم بها المؤسسات التعليمية الأدنى. ولا توجد في الضفة الغربية هيئة كهذه حازت على اعتراف الحكومة العسكرية. لكن رأينا الصريح هو ان الضابط المشرف لا يمكن ان يكون هو البديل المناسب.

٢ ــ انتهاكات ناجمة عن تطعيم قانون التعليم بشؤون أمنية: ان الاعتبارات التيّ يسترشد بها القانون الاردني ١٦ لاعطاء، او الغاء اجازات التدريس، او لمنح تراخيص للمؤسسات التعليمية، كلها تتوقف على الكفاءة المهنية ومؤهلات الشخص او المؤسسة، ومدى صلاحهما لحمل أعباء التعليم. ان تخويل الصلاحية لالغاء اجازة تدريس بسبب ادانة على مخالفة أمنية، او توقيف اداري، يدخل عناصر غريبة في مفهوم الاعتبارات التعليمية ونظامها. فالغاء رخصة تدريس، في ظل اعتبارات كهذه، هو عقوبة اضافية للمعلم تضاف الى العقوبة التي كان قد نالها، سجناً او حجزاً، ودون اي توضيح للصلة بين نشاط الشخص كمعلم، وبين سلوكه الذي جرّ عليه العقاب. قد يقال ان تلك السلطة لن تستعمل تعسفاً واعتباطاً، وان ممارستها تخضع لمسألة القانون. ومع ذلك، ترى اللجنة انه اذا ما خرق معلم القانون، بصورة متكررة، فانه ينبغي ان ينال عقابه وفق ذلك القانون، أما كفاءته كمعلم فلا يجب ان تتأثر بذلك حكماً. ان الغاء الترخيص المعطى لمؤسسة ما من مؤسسات التعليم (او اغلاقها بسبب اضطرابات)، بينما تقوم المؤسسة بواجباتها التعليمية خير قيام، هو عقاب للمعلمين وللطلاب على السواء. ان فقدان التمييز بين الاعتبارات ذات الطبيعة المهنية ــ التربوية، وبين تلك الاعتبارات المتعلقة بالنظام العام، لا ينبغي ان يكون جزءاً من النظام القانوني للعملية التعليمية.

٣ ــ التراخيص الفردية للأشخاص من غير أبناء الضفة الغربية: طالما ان غير أبناء الضفة الغربية مطالبون بالحصول على تراخيص لدخولها وللإقامة فيها، فان هذه القيود نفسها يمكن استخدامها لضبط تحرك المعلمين، وكذلك المرشحين لأن يكونوا طلبة، دون الحاجة لانتهاك الحرية الاكاديمية بالضرورة. أما حيث تكون هذه التراخيص مفروضة بصراحة، وبالتحديد على المعلمين والطلبة المحتملين وحدهم (كما هو حال الاسرائيليين وكذلك المقيمين في منطقة [محتلة] أخرى)، فهذا يعني، بالنسبة للمؤسسات الأكاديمية، تدخلاً مؤكداً في حريتها الأكاديمية.

٨ ــ توصيات: ترى اللجنة في توطيد تقاليد

ترى اللجنة في توطيد تقاليد الحرية الاكاديمية، في جامعات المناطق [المحتلة]، انه خطوة مهمة نحو السلام في المنطقة. وفي اعتقاد اللجنة، ان انتهاكات هذه الحرية استناداً على اعتبارات أمنية ينبغي التقليل منها ما أمكن، وان هذا النوع من الاعتبارات لا يجوز ان يؤخذ في الحسبان، عند تشريع قانون ينظّم المؤسسات الاكاديمية. وبناء عليه نوصي بما يلي:

١ ـــ الغاء الأمر ٨٥٤ وكل ملحقاته.

٢ ـــ على الحكومة العسكرية والجامعات ان تقيم بينها صلة تؤدي الى خلق حالة تكفل استمرار الدراسة المنتظمة والهادئة في الجامعات.

٣ ـــ اعادة النظر في التنظيم القانوني للجامعات في الضفة الغربية، بالتشاور مع شخصيات مختصة في ميدان التعليم في الضفة الغربية واسرائيل.

٤ ـــ ان تتوقف الحكومة العسكرية عن اغلاق الجامعات.

٥ ـــ على الحكومة العسكرية ان تدرس الغاء (او اعادة فحص) قائمة «الكتب المنوعة» وان تتيح عملياً لمكتبات الجامعات الحصول على الكتب والدوريات المختصّة.

أولاً: الغاء الأمر ٨٥٤ وملحقاته:

لقد عددنا آنفاً القيود الخاصة التي تتعرض للحرية الاكاديمية، نتيجة لتطبيق الأنظمة الملائمة للتعليم الابتدائي والثانوي على الجامعات. ومن الجدير بالملاحظة، ان الصلاحيات الواسعة التي يتيحها الأمر ٨٥٤ للحكم العسكري لم تستعمل حتى الآن. ولقد كفل الأمر للتراخيص الحالية للجامعات ان تبقى صالحة لمدة عام، وفي نهايته تمدد تلقائياً عاماً آخر. ومع ان الجامعات تلقت رسائل تطالبها بمعلومات عن الهيئة التعليمية والطلبة والمناهج، الا ان الامر لم يوضع موضع التنفيذ، حتى الآن، بالنسبة لهذه الشؤون. وهذه الحقيقة، تعزز اعتقادنا بأنه لم تكن هناك حاجة لتنفيذ الأمر في النواحي المذكورة. ولقد أكدنا ان الأمر ٨٥٤ يفتح الباب أمام انتهاك الحرية الاكاديمية، ولم نسمع اي دفاع مقنع عن هذا الأمر، كحل ناجح لمسألة التنظيم القانوني للجامعات. ولهذا فاننا نوصي بسحب وإبطال الأمر ٨٥٤.

أما في ما يخص القيود على تحرك الأساتذة والطلبة، وطلب تراخيص من الاساتذة القادمين من «الخارج»، فاننا نوصي بالاّ تكون القيود المفروضة على التعليم العالي أثقل من تلك المفروضة على مجمل السكان. ولهذا لا توجد حاجة لأوامر خاصة بأولئك الذين يساهمون في التعليم العالي، ولا بد من الغاء هذه الأوامر أيضاً.

ثانياً: صلة تكفل أوضاعاً ملائمة للدراسة:

لقد أبلغنا ممثلو الحكم العسكري، مثلما أبلغتنا جامعة بير زيت، انه كان قد تم التوصل الى «اتفاق جنتلمان»، تعهدت الادارة بموجبه بالحفاظ على النظام، وبمنع النشاطات السياسية الصرفة داخل حرم الجامعة، فيما وعدت الحكومة العسكرية، في حال التزام الجامعة بهذا التعهد، بالا يكون هناك اي تدخل في سير الدروس وانتظامها، وبعدم عرقلة مسيرة الجامعة. ولقد عبّر الطرفان كلاهما عن رضاهما بهذا الترتيب، واستعدادهما لإرساء علاقاتهما المستقبلية على أسس مشابهة. ولقد تأثرت اللجنة برغبة مسؤولي الحكم العسكري في وضع هكذا ترتيبات مع الجامعات.

ولدينا شعور بضرورة استثمار حسن النية لدى الفريقين، لوضع ترتيبات تبين حدود التزام الجامعات ومسؤوليتها في مسلكية الطلبة والأساتذة، بغية توفير حافز لادارة الجامعة لكي تتولى الحفاظ على النظام في جانب، وللحكومة العسكرية، لكي تحترم استقلالية الجامعات في الجانب الآخر.

وبالاضافة الى الاتفاق على مايخص سير الجامعات، فمثل هذه الترتيبات يمكن ان تؤدي الى تحسين العلاقة بين الحكومة العسكرية والجامعات. وقد ينتج عن هذا تسهيل معالجة مشكلات أخرى، كتوفير التأشيرات للأساتذة الزائرين دون تأخيرات غير مبررة، وطلب الكتب والمعدات للمكتبات والمختبرات الجامعية. ومثل هذه الاتفاقات قد تيسر كذلك تطبيق أحكام الرقابة التي سوف يقيّض لها البقاء، واصدار تراخيص لتوسيع برامج الدراسة، والمصادقة على انشاء المباني والأقسام الجديدة.

ثالثاً: التنظيم القانوني للجامعات:

ذكرنا قبلاً ان الأمر [العسكري] ٨٥٤ ليس اطاراً قانونياً ملائماً لتنظيم الجامعات، حيث انه ينص على أحكام لم تكن موجهة أصلاً الى

الجامعات، ولا تناسب الجامعات. ثم اننا نرفض الرأي القائل: انـه لا داعي لالغاء الأمـر ٨٥٤، بحجة انه ليس مطبقاً بالكامل.

نحن لا نقبل الرأي (الذي سمعناه من قيادات الحكم العسكري ومن شخصيات الضفة الغربية على السواء) القائل بوجوب تنظيم الجامعات قانونياً. فالجامعات موجودة منذ عام ١٨٧٢، وهي تعمل، منذ ذلك الحين، دون احتياج الى اطار تشريعي معين، ومن العسير ان نفهم سبب الحاجة لتنظيمها. وان الاشراف المطلوب لأسباب أمنية يمكن مزاولته (كما كان الحال في الماضي)، دون اللجوء الى الأمر ٨٥٤.

ومع ذلك، فاذا كانت هناك رغبة في وضع اطار هيكلي قانوني سليم للجامعات، فهذا ما سوف يتطلب اشرافاً مركزياً على فتح المؤسسات الأكاديمية وسيرها، ويبدو لنا ان الاطار المناسب ينبغي العمل على وضعه بجهد مشترك مع المجتمع الأكاديمي في الضفة الغربية. وان اللجنة لترفض، بصورة قاطعة، الرأي القائل: ان توسيع دائرة القانون ١٦ ليشمل الجامعات هو أسهل سبل التنظيم، وان هذا يكفل استمرارية قصوى للقانون الأردني الذي كان نافذاً، في الضفة الغربية في العام ١٩٦٧. فهذا الرأي يتجاهل الفروقات الأساسية بين التعليم في الجامعات وفي المدارس، حيث ان همّنا الرئيسي ـ كأعضاء في المجتمع الأكاديمي ـ هو ضمان الحرية الأكاديمية في الضفة الغربية.

وينبغي ان نسجل هنا، ان الرأي السائد في المجتمع الأكاديمي هو تفضيل وضع عدم التنظيم. فالأوساط الجامعية في الضفة الغربية لا تحبّذ النمط الأردني (الذي يفرض اشرافاً مَلَكياً على تراخيص الجامعات وأنظمتها)، ولا ترى فيه نموذجاً يستحق الاحتذاء به. بل ان بعض هذه الأوساط عبّر عن اعتقاده بأن التنظيم الأمثل يمكن استيحاؤه من النمط الاسرائيلي. وقيل لنا: ان لجنة خاصة، شكلت لهذا الغرض، قد أشارت على الحكومة العسكرية بهذا المنحى، لكن الحكومة العسكرية لم تأخذ بالمشورة، وآثرت الأمر ٨٥٤ وتطبيق القانون ١٦.

رابعاً: اغلاق الجامعات:

يمثل اغلاق الجامعة من جانب الحكم العسكري، اجراء متطرفاً وقاسياً، حيث انه يمنع أعضاء هيئة التدريس جميعاً، والطلبة كافة من التعليم والدراسة واجراء الأبحاث. ثم ان هذا هو الاجراء الذي تنصبّ عليه معظم نقمة المجتمع الأكاديمي الدولي ونقده.

وفي وسع المرء التمييز بين اغلاق جامعة، كعقاب لتصرّف منها او من بعض طلابها او أساتذتها، وبين اغلاق جامعة، كخطوة وقائية غايتها الحفاظ على القانون والنظام. فالاغلاق، كقصاص، سياسة مرفوضة كلياً، باعتبارها شكلاً من العقاب الجماعي يفرض على جميع الطلبة والأساتذة، بصرف النظر عن مسؤوليتهم الشخصية عن الأحداث المعنية بالعقوبة. واننا نقرر، بناء على الوقائع التي اطلعنا عليها، ان هذه على الأقل كانت الحالة بالنسبة لاغلاق جامعة بير زيت في أعقاب «أسبوع فلسطين». ويتجلى الجوهر العقابي للاغلاق، بجلاء ووضوح كاشفين، في كون الأمر بالاغلاق حدّد مدة أسبوع، ودون اية اشارة الى ان الوضع سوف يتغير بعد ذلك. مبدئياً، لا ينبغي إنزال القصاص الا بالمخالفين وحدهم.

وحتى اللجوء الى اغلاق الجامعة كخطوة وقائية، ليس أمراً مقبولاً. فلقد أوردنا من قبل، ان ما يدور في خاطرنا هو ان إرساء العلاقات بين الحكومة العسكرية وبين الجامعات ينبغي ان يقوم على مبدأ مسؤولية الجامعات عن النظام في حرمها. فاذا أفلحت الادارات في هذا الشأن، فلن تكون هناك حاجة لخطوات أخرى لضمان النظام في حرم الجامعات. واذا لم تنجح تماماً في هذا السبيل، فلا شك في ان السلطات العسكرية مخولة بدخول الجامعات (كأي مكان آخر) في سبيل التحقيق، ومعالجة النشاطات الاجرامية او المعكرة للهدوء. فالخيارات والبدائل المتاحة عديدة وكافية، وهناك طرق للتصرف كثيرة وأقل قسوة لمعاجلة المشكلات الكثيرة، بحيث لا يبقى هناك ما يبرر اللجوء الى اغلاق الجامعات.

خامساً: الكتب والدوريات

لا مراء في ان الجامعات لا تستطيع البقاء، ولا يمكنها تقديم تعليم أكاديمي، بدون المكتبات التي تتيح الوصول الى الكتب والدوريات. وان أحد مظاهر الحرية الأكاديمية هو ممارسة هيئة التدريس لحرية اختيار المواد والكتب. وان أعضاء هيئة التدريس ـ من ناحيتهم ـ ملزمون بواجب

السعي وراء الحقيقة، والحرص على الرأي المتوازن في المادة التعليمية. ويترتب على هذا انتفاء اية قيود، من اي نوع، على مواد المكتبة الجامعية لاغراض الدراسة، والبحث والتحليل (وان كان من الجائز طبعاً تحديد أوجه استخدام المواد ــ كالتحريض مثلاً).

ولقد تبين لنا ان هذه الحرية الجوهرية عرضة للتأثر بالعوامل الثلاثة الآتية:

(أ) استناداً الى قانون الأمن نُشرت قائمة بالكتب المحظورة. ويطول الحظر جميع سكان الضفة الغربية، وليس الجامعات فقط.

(ب) ان جميع الكتب التي تحصل عليها الجامعات تخضع للفحص والتدقيق، من جانب رقيب يتولى هو تقرير ما اذا كان ينبغي السماح للجامعات باقتنائها (ولقد عرفنا مثلاً ان الرقيب يميل الى رفض جميع الكتب التي تحتوي على اسم «فلسطين» وانه يرفض كتباً موضوعة في المكتبة الوطنية للجامعة العبرية بتصرف الجميع، بمن فيهم أبناء الضفة الغربية).

(ج) وفي ما يتعلق بالدوريات المتخصصة، فالعائق اداري أكثر مما هو قانوني: لقد أبلغنا أمين المكتبة في جامعة بير زيت انهم قدموا، مراراً وتكراراً، قائمة بالدوريات العربية التي يريدونها الى الحكومة العسكرية، لكنهم لم يتسلموا اية موافقة على الاطلاق. ولقد اطلعنا على نسخة من هذه القائمة واكتشفنا ان الأكثرية الساحقة من الدوريات الواردة في القائمة موجودة في مكتبات الجامعة العبرية.

ونحن، كأكاديميين، نعترض على جميع القيود المفروضة على الكتب، لكننا، في نطاق مهمتنا الاستقصائية هذه، ليس لنا ان نعبّر عن اي رأي في شأن السياسة العامة في هذا الشأن. ونكتفي بالطلب الى الحكومة العسكرية إعادة النظر في الحظر، او على الأقل، ان تحاول التخفيف منه ما أمكن. وحتى، اذا بقي الحظر العمومي، فاننا نوصي بالسماح للجامعات باقتناء عدد معقول من النسخ من كل كتاب في مكتبتها. أما بخصوص الدوريات، فاننا نوصي بعدم جواز وضع اية قيود على حق الجامعات في اقتنائها في مكتباتها. ولتخطي العراقيل الادارية، نوصي بالسماح للجامعات بطلب الكتب والدوريات مباشرة، ودون الحصول على موافقة مسبقة من السلطات العسكرية.

ترجمة: محمد النصر
(عن الانكليزية)

تحليل للأمر العسكري الاسرائيلي رقم ٨٥٤ والأوامر الأخرى المتصلة به والمتعلقة بمؤسسات التعليم في الضفة الغربية المحتلة

مقدمة*

في يوليو (تموز) ١٩٨٠، تحرك الحكم العسكري الاسرائيلي لإحكام قبضته على جميع المؤسسات التربوية والتعليمية في الضفة الغربية المحتلة، وتمثل ذلك التحرك في اصدار عدد من الأوامر العسكرية، على رأسها الأمر العسكري ذائع الصيت (سوف نشير اليه في ما يلي بحرفيه: «أ. ع ٨٥٤»). وقد أدركت الكليات والجامعات التي كانت تتمتع، حتى ذلك الحين، بقدر نسبي من الحرية خارج نطاق السيطرة المباشرة للسلطات العسكرية، على الفور مغزى هذه الأوامر والأنظمة الجديدة وعواقبها.

فالجامعات والكليات — حسب «أ. ع ٨٥٤» — اصبحت مشمولة في نطاق القانون الأردني للتعليم والثقافة الرقم ١٦ للعام ١٩٦٤ (الذي سوف نشير اليه في ما يلي باسم «القانون ١٦»)، الذي كان تطبيقه مقتصراً، حتى ذلك الحين، على المدارس الابتدائية والثانوية. وقامت السلطات العسكرية، في الوقت نفسه، بتعديل القانون ١٦، وأعلنت أنظمة جديدة خوّلتها سيطرة تامة على كل طالب ومدرس ومدير في المناطق المحتلة، كما خوّلتها التذرّع بـ«اعتبارات النظام العام» غير الأكاديمية، عندما تقرر إصدار شهادات أو أذون تدريس.

ولقد شكلت هذه الأوامر والأنظمة، بالنسبة للجامعات والكليات، قيوداً غير مقبولة على الحرية الأكاديمية، وخنقاً لروح البحث، لأنها (الاجراءات) وضعت قيوداً شديدة للغاية على دور الجامعات والكليات، كمراكز للتعليم العالي. أما بالنسبة للمدارس الابتدائية والثانوية، فان الاجراءات الجديدة تصرفت في الصفة الشرعية لاستخدام الوظائف الاعتيادية لوزارة التعليم بحيث تخدم الوظائف السياسية والقمعية لاحتلال عسكري. وسوف نعرض في ما يلي تحليلاً لهذه الأوامر العسكرية، ولتأثيراتها على المؤسسات التربوية في الضفة الغربية.

تحليل قانوني

لقد جاء الأمر العسكري رقم ٨٥٤، كتعديل للقانون الأردني الرقم ١٦. وهذه وسيلة كثيراً ما تلجأ اليها السلطات الاسرائيلية في سن التشريعات للضفة الغربية. ان القانون الدولي يحظر على سلطة الاحتلال أن تصدر تشريعات للمناطق المحتلة، أو أن تغير القوانين السارية فيها إلا في ما تقتضيه الأحوال الضرورية، لتوفير الأمن «الجسدي» لقواتها، أو لجعل القوانين المحلية

* نشر هذا التقرير في أيار (مايو) ١٩٨١ من جانب جماعة «القانون في خدمة الانسان». وكاتبها، جوناثان كتاب، ينتمي إلى هذه الجماعة التي تنتسب إلى لجنة الحقوقيين الدولية. وقد أصدر كتاباً بعنوان: «الضفة الغربية وحكم القانون»، بالاشتراك مع رجا شحادة، وصدر بالعربية عن دار الكلمة، ١٩٨٢.

السارية مطابقة للقانون الدولي (مثلاً: إلغاء اية قوانين محلية تبيح الرق او تقر التمييز العنصري). ولا يرغب الاسرائيليون في مد نطاق القوانين الاسرائيلية الى المناطق المحتلة؛ الامر الذي يعادل عملية الضم*. ومع ذلك، فانهم يشترعون للضفة الغربية، لكنهم يلجأون، في هذا الخصوص، الى تغطية مخادعة، اذ يخرجون القوانين التي يرغبون فيها، باعتبارها تعديلات في إطار القانون الأردني نفسه.

ولقد بدأ الأمر العسكري رقم ٨٥٤ بتعديل القانون الأردني ١٦، لكي يصبح منطبقاً على الكليات والجامعات، باعتبارها كالمدارس الابتدائية والثانوية «مؤسسات للتعليم»(المواد ١و٢و٣، أ. ع ٨٥٤، المؤرخ ٦/٧/١٩٨٠، في الملحق). وهذا ما جعل جميع أحكام ذلك القانون (كما جرى تعديلها في باقي بنود الامر العسكري) سارية تماماً على الجامعات والكليات. يلي ذلك أن «أ. ع ٨٥٤» أضاف الى أحكام القانون ١٦ صلاحية إصدار أنظمة، في شأن المدرسين المدانين بمخالفات أمنية، وبشأن المدرسين الموقوفين في الحجز الاداري (المصدر نفسه، المادة ٤). ولقد مورست هذه الصلاحية على الفور، وصدرت أنظمة تمنع أمثال أولئك المدرسين من التدريس، الا بعد حصولهم على اذن خاص. ولقد صدرت هذه الأنظمة مقترنة بالأمر العسكري رقم ٨٥٤ نفسه (النظام الخاص باذون التدريس للمعلمين، الرقم ٢٣/١٩٦٥ــ التعديل المؤرخ ٦/٧/١٩٨٠، والصادر تعقيباً على القانون ١٦ ــ انظر الملحق).

ثم ان «أ.ع. ٨٥٤» أحلّ محل وزارة التعليم الأردنية، لأغراض القانون ١٦، ضابطاً من الجيش الاسرائيلي أناط به شؤون التعليم. بل ان «أ. ع ٨٥٤» خوّل ذلك الضابط ان «يأخذ بعين الاعتبار شؤون النظام العام، عندما يقرر ما اذا كان عليه ان يمنح الأذون للمدرسين» (أ. ع ٨٥٤، المادة ٥ ــ ج)، وذلك بالتشاور مع قائد الشرطة في المنطقة، ومع الحاكم العسكري المحلي. ثم ان «أ. ع ٨٥٤» منح الجامعات الثلاث في الضفة الغربية، ومدرسة الشريعة (كلية الدراسات الإسلامية) في الخليل تراخيص عمل مؤقتة بموجب الأمر نفسه. (المصدر نفسه، المادة ٦). وفي الخامس من كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، صدر تصحيح تفسيري يفيد أن تلك التراخيص المؤقتة، التي منحها «أ. ع ٨٥٤»، صالحة للعام الدراسي ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ فقط.

وبالاقتران مع «أ. ع ٨٥٤» صدرت ثلاثة أوامر عسكرية أخرى غير مرقمة: إثنان منها يحظّران دخول الضفة الغربية (التي كان قد تم إعلانها منطقة مغلقة بموجب الأمر العسكري رقم ٣٤) على أي شخص يعتزم العمل، كمدرس او كمدير، او اي طالب ينوي الدراسة في اية مؤسسة تعليمية على الإطلاق، دون الحصول، مسبقاً، على اذن خطي خاص يصدره آمر عسكري، (الترخيص العام للدخول: سكان المناطق المدارة، الرقم ٥، التعديل، الضفة الغربية، ١٩٨٠ ــ ٥٧٤٠؛ الترخيص العام للدخول: الاسرائيليون والأجانب، الرقم ٥، التعديل ٢، الضفة الغربية ١٩٨٠ ــ ٥٧٤٠، انظر الملحق). وينص كل من هذين الأمرين العسكريين على انهما لا ينتقصان من قدر اي تشريع آخر، بل جلّ غايتهما استكمال اية متطلبات من اجل التراخيص واذون العمل والاقامة.

إن نص كل من هذين الأمرين العسكريين يكاد يكون متطابقاً. أحدهما ينطبق على الاسرائيليين والأجانب الراغبين في دخول الضفة الغربية، كطلبة او كمدرسين او كمدراء مدارس. والأمر العسكري الآخر يستعصي على الفهم؛ حيث انه ينطبق على المقيمين في المناطق المدارة، الذين اختاروا ان يصبحوا مدرسين وطلبة ومدراء فيها. احد التفسيرات المحتملة، انه يقصد وضع قيود على تحرك المدرسين والطلبة من منطقة مدارة (مثلاً: غزة، مرتفعات الجولان والضفة الغربية) الى أخرى. لكن لغة كلا الأمرين العسكريين فضفاضة، ويجب أن تعني في مدلولها الحقيقي انه يتوجب على جميع الطلبة والمدرسين في المؤسسات التعليمية كافة، في الضفة الغربية، الحصول على

* المترجم: لقد كتب هذ التقرير قبل إقدام اسرائيل على مد نطاق القوانين الاسرائيلية الى مرتفعات الجولان السورية المحتلة.

تراخيص، وليس، فقط، أولئك الطلبة والمدرسين الذين ينتقلون من منطقة مدارة الى غيرها. ومن المهم ان نسجل هنا ان هذه الأوامر العسكرية تنطبق على جميع المدارس والمرآكز التربوية، ولا تقتصر على الكليات والجامعات.

والوثيقة الرابعة التي صدرت مع «أ. ع ٨٥٤» كانت تعديلاً للنظام الخاص بمنح المدرسين اذون العمل، (انظر الملحق). وهذا التعديل يخوّل «السلطة المختصة» حق إلغاء اذن التدريس الذي كان قد صدر سابقاً، لأي مدرس يُدان بمخالفة أمْنيّة أو أوقِف على ذمة الحجز الاداري، وهذا يحدث بتعديل المادة ٨ من النظام الخاص باذون التدريس للمعلمين. ويضيف التعديل الجديد الى النظام المذكور بنداً جديداً، يحظر منح اي اذن للعمل في التدريس دون موافقة «السلطة المختصة» لاي شخص أدين بمخالفة أمنيّة او تم إيقافه إدارياً في يوم من الأيام. وقد أصبحت هذه المادة ٩، في النظام الخاص باذون التدريس للمعلمين.

مفاعيل الأوامر العسكرية الجديدة

١ ــ إنها تهدد وجود الجامعات:

ان اشتراط الحصول على رخصة العمل وفق «أ. ع ٨٥٤» يعرض للخطر مبدأ وجود وشرعية وجود الجامعات الثلاث، التي يفترض فيها ان تحصل من السلطات العسكرية على ترخيص يسمح لها بفتح أبوابها للعمل عاماً بعد عام. فلا توجد في العالم مؤسسة تربوية ذات منهاج أربع سنوات في وسعها مزاولة العمل، على أساس ترخيص مؤقت تنبغي إعادة النظر فيه كل عام، وقد يجدد وقد لا يجدد، خصوصاً وان السلطة المناطة بها صلاحية الترخيص ليست جهة أكاديمية موضوعية او مختصة. ولا يقدم «أ. ع ٨٥٤» اية معايير، يتم على أساسها الترخيص، او المصادقة على الترخيص، او رفض الإجازة، بل ان «أ. ع ٨٥٤» يوضح، في جلاء، ان المعايير الاخرى غير الأكاديمية سوف تؤخذ في الحسبان. وفي ضوء التاريخ الحافل بالعداء بين السلطات العسكرية والجامعات، فان وضع مثل هذه التدابير أمر ضار للغاية، وشديد الإيذاء لاي توجه تعليمي. والواقع ان الجامعات الثلاث قد تلقت فعلاً إشعاراً بان تراخيصها قد انتهت مدتها، وان عليها التقدم بطلبات لتجديدها. وقد أرسلت، في ٨/١٠/١٩٨٠، رسائل رسمية الى الجامعات لهذا الغرض.

٢ ــ إنها تطرح مخططاً غير ملائم لتنظيم الجامعات:

تبرر السلطات العسكرية «أ. ع ٨٥٤» بالقول: ان الجامعات والكليات كانت قائمة في ظل فراغ قانوني، وانه كان من الضروري استحداث إطار لهيكلية تنظيمها، والاشراف عليها. ولكن، حتى لو سلمنا، جدلاً، بالحاجة الى عمل ما لتنظيم معاهد الدراسة العليا وإجازة صلاحيتها فان الاوامر العسكرية موضوع درسنا هنا، وخصوصاً القانون ١٦، ترسي أساساً غير ملائم بالمرة لمثل هذا التنظيم. وكما سوف يتضح لنا بعد قليل، فان المشترع الاردني لم يقصد بالمرة ان تسري أحكام القانون ١٦ على الجامعات والكليات. فقوانين عديدة (كمثل قانون الجامعة الأردنية، اي القانون الرقم ١٧ للعام ١٩٦٤ الذي سوف نشير اليه بعد الآن على انه القانون ١٧) قد أجيزت وتعتبر أكثر ملاءمة للجامعات.

ولقد أصدر الحكم العسكري الاسرائيلي بياناً يبرر فيه «أ. ع ٨٥٤» في وجه المعارضة المتصاعدة في الأوساط الأكاديمية وسواها، قائلاً: انه تبنى هذا الشكل الخاص من التنظيم (تطبيق القانون ١٦) «تعزيزاً للعرف الوطيد الذي درجت عليه السلطات الاسرائيلية، بالحفاظ، ما أمكن، على سريان القانون الأردني المحلي، عوضاً عن طرح تشريعات جديدة». لكن هذه المقولة ينبغي النظر اليها على ضوء حقيقة ان الحكم العسكري لم يتردد ــ على امتداد أكثر من تسعمائة أمر عسكري حتى الآن ــ في تقديم تشريعات جديدة كلياً، وان كان يموهها، باعتبارها «مجرد تعديلات للقانون الأردني».

ومضى ذلك البيان في القول: ان لجنة خاصة تم تشكيلها من المحامين والاخصائيين التربويين للبحث في إطار تشريعي ملائم لجامعات الضفة الغربية، وان هذه اللجنة هي التي قررت اختيار القانون ١٦، عوضاً عن القانون ١٧، لان جامعة عمان تملكها الحكومة، في حين يملك القطاع الخاص جامعات الضفة الغربية. وبما ان القانون ١٦ ينطبق على نوعي المؤسسات التعليمية كليهما:

من حكومية وخاصة، ارتأت اللجنة الخاصة المذكورة انه أكثر ملاءمة.

لقد جاء «أ. ع ٨٥٤» في وقت اشتد فيه التوتر بين سلطات الاحتلال وبين الجامعات والمدارس عموماً. والواقع، ان هذا الأمر العسكري لم يأت باي تغيير نافع، او باي تحسين مفيد في الهيكلية القانونية الخاصة بالمدارس والجامعات.

٣ ــ إنها تلغي إلزامية التعليم:

يفرض القانون الأردني إلزامية التعليم للسنوات التسع الأولى، (**القانون رقم ١٦**، المادة ٨ ــ أ). ويشترط عدم وجود الأولاد، دون السادسة عشرة من العمر، خارج التعليم الا لأسباب طبية (**المصدر نفسه**، المادة ١٣). وفي المقابل، فان الأوامر العسكرية موضوع هذه الدراسة، باشتراطها، على كل تلميذ وطالب، الحصول على اذن خاص يسمح له بالذهاب الى المدرسة، فانها تبطل في الواقع إلزامية التعليم، وتحيل الدراسة كلها، سواء في المدارس العامة أم الخاصة، الى امتياز خاص يخضع لنزوات الحكم العسكري. فالحكم العسكري يتمتع بالصلاحية الكاملة لكي يتكرم بتقديم اذن الدراسة لكل تلميذ وطالب، مستنداً الى استنسابه الخاص، وغير خاضع في ذلك الى اية معايير، او مقاييس مفهومة، اللهم الا الى اعتباراته السياسية واهتماماته الأمنية.

٤ ــ إنها تقلل من عدد المدرسين المتيسرين:

ان تعديل النظام الخاص بمنح المعلمين تراخيص التدريس، والذي يحظر منح هذه التراخيص لاي مدرس أدين بمخالفة أمنية، او تم توقيفه في الحجز الاداري، يمنع قطاعاً واسعاً من السكان من الانضمام الى سلك التدريس. وانه ليستحيل ان ندرك آثار هذا النظام، الا حين نتذكر ان «التشريع الأمني» يحكم مجالات واسعة من الأنشطة، من بينها توزيع المنشورات، والمشاركة في التظاهرات، وكتابة الشعارات على الجدران، والاستماع الى خطابات سياسية غير مرخصة. وهي تحتوي على كل أنواع النشاط السياسي التي يمكن تصورها. وقلائل هم الذين يستطيعون الإفلات ــ في مجتمع مسيّس بدرجة عالية ــ من ارتكاب أحد الأعمال التي يمكن تصنيفها في الأوامر العسكرية، كمخالفة أمنية.

بل وحتى لو تدبر شخص ما نفسه، بحيث يبقى في منأى عن اي نشاط علني قد تترتب عليه إدانته بمخالفة أمنية، فمن اليسير جداً ضمه الى قافلة المدانين، ولو لم يرتكب هو شخصياً اية مخالفة على الاطلاق، طالما ان الجنود الاسرائيليين مخوّلون بإيقاف اي شخص في الضفة الغربية إدارياً، حتى وبدون الحاجة الى توجيه اية تهمة اليه او اتهامه باية اساءة. فمثل هؤلاء يصبحون في عداد الموقوفين إدارياً، وتنطبق عليهم، بالتالي، أحكام الأمر العسكري بصورة آلية، ويصبحون، في النتيجة، من الممنوعين من ممارسة مهنة التعليم، مثلهم في ذلك كمثل الذين أدينوا بمخالفات أمنية سواء بسواء.

٥ ــ إنها تخضع العملية التربوية للألاعيب السياسية:

لعل أسوأ آثار هذه الأوامر العسكرية انها تمكّن الحكم العسكري من ممارسة سيطرة مباشرة على جميع المعلمين والطلبة والمؤسسات التعليمية. وان «أ. ع ٨٥٤»، بالتحديد، يخوّل الحكم العسكري ممارسة تلك السيطرة لاعتبارات السياسة و«النظام العام» ((أ. ع ٨٥٤، المادة ٥)؛ ويميز الأشخاص، غير المرغوب فيهم سياسياً في الأساس، من وجهة نظره طبعاً، لكي يخضعهم للحرمان من اذون التدريس او لقيود خاصة (**المصدر نفسه**، المادة ٤؛ **النظام الخاص باذون التدريس للمعلمين**). فالأوامر العسكرية تفسد سلطات وزارة التعليم بتسخيرها، كأداة اضافية من أدوات تحقيق الغايات السياسية والأمنية التي تتوخاها الادارة العسكرية. هذا مع العلم ان هناك ما يكفي وزيادة من القوانين التي تمكّن الحكم العسكري من ممارسة اية درجة يشتهيها من السيطرة التي قد يزعم حاجته اليها، لأغراض أمنية، او حتى للأغراض السياسية (انظر: **الأمرين العسكريين الرقم ١٠١ والرقم ٣٧٨**، وكذلك **انظمة الطوارىء للعام ١٩٤٥**).

٦ ــ إنها تزعزع حياة الطلبة والمدرسين:

هذه الأوامر العسكرية، بتطلبها اذناً فردياً خطياً من الحكم العسكري لكل من يريد ان يصبح مدير مدرسة او معلماً او تلميذاً، تجعل

الوضعية الاكاديمية لهؤلاء الناس قلقة ومضطربة ومزعزعة ومتوقفة على نوايا السلطات العسكرية. وينطبق هذا، بالقدر نفسه، على الأساتذة الأجانب او الاسرائيليين في جامعات الضفة الغربية. فجامعة بير زيت، على سبيل المثال، «تستورد» ٣٠٪ من ملاكها التعليمي من الاكاديميين العرب الاسرائيليين ومن الخارج. ولقد أدى رفض إعطاء هؤلاء الأساتذة اذون التدريس الى شلّ الجامعة. وتفاقم الوضع بالأوامر العسكرية حدة وسوءاً، بكونها تفرض هذا الاشتراط على المعلمين والطلبة المحليين، وعلى المدارس من ابتدائية وثانوية على السواء. فاذا بدأت السلطات بتنفيذ هذه الأوامر فعلياً، فستصبح سيطرة الحكم العسكري على المدارس كاملة، وسيتعرض تلاميذ وطلبة، وكذلك مناطق بأسرها، ومدارس برمتها، لإنزال «العقاب» بهم وبها، عبر الحرمان الانتقائي من الوضعية الاكاديمية.

الهيكلية الأردنية

زعموا ان «أ. ع ٨٥٤» هو مجرد محاولة لملء الفراغ، وذلك بسحب القانون الأردني القائم والخاص بالمدارس الابتدائية، الى مجال التطبيق على الجامعات التي رأت النور بعد العام ١٩٦٧. ويشير أصحاب هذا الرأي الى انه لم تكن هناك كليات او جامعات في الضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧، والى ان «أ. ع ٨٥٤» يسعى لتنظيم مثل هذه المؤسسات بواسطة القانون الاردني، وفي أقل قدر من التصرف والتعديل فيه.

لكن اي تحليل سليم للتشريع الأردني، الذي كان قائماً عام ١٩٦٧، يكشف، في جلاء، ان القانون ١٦ لم يكن يقصد به، البتة، ان يشمل الكليات والجامعات، وان المشترع الأردني كانت لديه خطة مختلفة تماماً للجامعات. فالقانون ١٧، على سبيل المثال، ينشىء هيكلاً إدارياً معقولاً لجامعة عمان التي استثنيت، حصراً، من مجال تطبيق القانون ١٦ (**القانون ١٦، المادة ١١٥**). ولقد وضع المشترع الأردني، بعد عام ١٩٦٧، قوانين أخرى لتنظيم جامعة اليرموك، ولتعديل القانون ١٧ بما يلبي الحاجات المتغيرة لجامعة عمان.

لقد كان المستهدف بالقانون ١٦ ان ينظم المدارس الابتدائية والثانوية والمهنية، وتعليم الكبار، ودور الحضانة، والمعاهد. ولقد احتوى القانون على تعريف دقيق لكل فئة من هذه الفئات ولكل مستوى من هذه المستويات، وعالج كلاً منها بتنظيمات مختلفة، وفق المعايير الاكاديمية والمهنية. وكان القانون حريصاً على ان يؤكد، بعناية، ان «المعاهد» التي يتطرق اليها لا تشمل ولا تعني الكليات والجامعات. فـ«المعاهد» التي يشملها القانون ١٦ يعرّفها هذا القانون نفسه، نصاً، بانها اية مؤسسات تعليمية تقوم بتدريس اية موضوعات او مهارات، بعد المرحلة الثانوية، وحيث تكون مرحلة الدراسة أقل من أربع سنوات ((**المصدر نفسه**، المادة ٢ والمادة ٨ ــ ج). ويجمل القانون أهداف المعاهد فيصفها بأنها: مستوى من التعليم المتخصص، يقع في منزلة متوسطة بين التعليم الثانوي، من جانب، وبين التعليم الجامعي من الجانب الآخر (**المصدر نفسه**، المادة ٢٠). وعموماً، تضم الدراسات في المعاهد علوم السكرتاريا والمحاسبة والدورات اللغوية، وسواها من المهارات الاكاديمية ــ المهنية التي تعطى لخريجي المدارس الثانوية الذين لا يؤمون الجامعات.

وينشىء القانون ١٦ «لجنة عليا» مهمتها وضع ومراجعة وإقرار الكتب المدرسية، التي ستوضع قيد التدريس في المدارس التي يشملها إطار القانون (**المصدر نفسه**، المواد ٢٧ ــ ٥٤). ويحظّر القانون استخدام اية كتب مدرسية في المرحلتين الابتدائية والثانوية، ما لم تكن قد أقرتها اللجنة. وهنا نسجل ان من الواضح تماماً، انه لا يمكن تطبيق مثل هذه الرقابة والسيطرة والإشراف على كلية او جامعة، دون تقليص الحرية الاكاديمية، وتقويض أسس حرية البحث التي هي مرتكزات رئيسية للتعليم الجامعي.

ويحظّر أحد بنود القانون ١٦، على المعلمين المشمولين في نطاقه، الانتساب الى اية أحزاب سياسية او ممارسة اية «نشاطات حزبية» سواء في داخل المؤسسات التربوية ام في خارجها (**المصدر نفسه**، المادة ٢٥). لكن القانون ١٧، الخاص بجامعة عمان ــ في المقابل ــ لا يفرض اية قيود سياسية، من اي نوع كان، على أفراد هيئة التدريس. وان تعيين الأساتذة في مراكز التدريس في الجامعة يقوم على معايير أكاديمية واردة نصاً. وان التعيينات والترقيات في كل كلية

تأتي بها التوصيات من الكلية المعنية نفسها، وترفع الى مجلس الادارة الذي يأخذ بها القرار، ثم يجيء تثبيت التعيين او الترقية في مرسوم ملكي ينشر في الجريدة الرسمية (**القانون ١٧**، المادة ٢٠).

وفي المقابل، فان التعديلات التي أدخلتها السلطات العسكرية على القانون ١٦ تتضمن، كما مرّ معنا آنفاً، قيوداً كثيرة على النشاطات السياسية، في جميع المراكز التعليمية والمدارس والكليات والمعاهد والجامعات، وتخوّل الحكم العسكري تحديداً، سلطة منح او رفض منح اذون التدريس، وفقاً للاعتبارات السياسية.

اما الزعم بانه جرى تفضيل الأخذ بالقانون ١٦، عوضاً عن القانون ١٧، بحجة ان جامعة عمان هي — على خلاف كليات الضفة الغربية — مؤسسة حكومية، في حين ان القانون ١٦ يشمل كلًا من المؤسسات الخاصة والحكومية، فهو هراء ومغالطة وسفسطة لفظية. فالسلطات العسكرية الاسرائيلية، بتركيزها على هذا الفارق التقني، انما تسعى لتبرير رفضها التعامل مع الاختلافات الجوهرية بين القانونين، ومع الاحتياجات الحقيقية للجامعة، ولإخفاء السبب الحقيقي لإصدار «أ. ع ٨٥٤».

نظرة اجمالية على الأوامر العسكرية الجديدة

أولاً: إنها مناقضة لاتفاقية جنيف:

يحظّر القانون الدولي على سلطة محتلة القيام بتغيير القوانين المحلية، الا في حدود ما يستلزمه أمن قواتها. وان السلطة العسكرية الاسرائيلية، بإصدارها الأوامر مدار هذا البحث، ارتكبت تدخلاً سافراً في عملية أداء المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية لواجباتها؛ حيث ان التشريع، حتى لو كان مفيداً، هو الحقل الأوحد للسيادة. وان اغتصاب سلطة وضع التشريعات والقوانين يمثّل انتهاكاً فاضحاً لأحكام القانون الدولي.

ثانياً: إنها تنتهك الحرية الأكاديمية:

هذه الأوامر العسكرية، بمد نطاقها الى الكليات والجامعات، تمثّل انتهاكاً لمبادىء الحرية الاكاديمية، وتحول دون وجود المناخ المؤاتي للبحث والدراسة الجامعية السليمة. ويجد الأساتذة والطلبة في هذا الجو، ان سيف ديموقليس مسلّط على أعناقهم على الدوام. وان الأساتذة والطلبة، مثلهم في هذا كمثل الكتب الدراسية، لا بد ان ينالوا «إجازة» السلطات العسكرية، التي لا علاقة لهمومها واهتماماتها بالاعتبارات الأكاديمية او التعليمية.

ثالثاً: إنها تفسد الوظائف المدنية خدمة لاغراض سياسية وعسكرية:

هذه الأوامر، كسواها من الأوامر العسكرية، تنقل كل الصلاحيات المدنية في الضفة الغربية الى أيدي الضباط العسكريين، الذين يسخرونها ويتلاعبون بها، خدمة لغايات سياسية وعسكرية. وأصبح هؤلاء يتمتعون بالسلطة الكاملة على مجمل النظام التعليمي، وصلاحية منح الاجازات والشهادات والأذون والتراخيص، وهم يستعملون هذا كله للعقاب او للثواب، رغبة في ضمان عمل سياسي مرغوب، او على الأقل إذعان هذا القطاع لوجود الاحتلال ولسياساته.

رابعاً: إنها لا لزوم لها:

هذه الأوامر العسكرية لا تلزم من وجهة نظر أمنية، وهي فضفاضة الى حد انه يتعذر تطبيقها بالتمام. وهذا يقود الى تطبيق انتقائي، الأمر الذي يحمل مخاطر إضافية: حيث ان عملية «الانتقاء» لا بد ان تكون أحكاماً متعسفة ومتحيزة وتمييزية. فهي تمنح السلطات العسكرية، من السلطات، أكثر بكثير مما تحتاجه شرعياً، وفوق ما يمكنها استخدامه بفعالية. والنتيجة ضياع الأهداف التربوية في القوانين الأصلية، طالما ان السلطات العسكرية تركّز، فقط، على تطبيق تلك الاحكام والبنود والتعديلات، التي تخدم غاياتها الامنية ومصالحها السياسية.

خامساً: إنها تحول دون نمو المؤسسات التعليمية وتطورها:

النتيجة المؤكدة لمثل هذه القوانين التقييدية، انها تؤدي قطعاً، الى تقليص، بل الى منع تأسيس مؤسسات تربوية جديدة ونموها وتطورها. بل ان المؤسسات القائمة فعلاً، تعيش حالة فظيعة من الحرج وعدم الاستقرار.

سادساً: إنها تساهم في هجرة الادمغة:

تؤدي الأوامر العسكرية، بالقيود التي تفرضها على فرص التوظيف في قطاع التعليم، الى تضييق السبيل الرئيسي أمام الخريجين الجامعيين في الضفة الغربية. وفي ضوء الوضع الاقتصادي الراهن، فان شرائح واسعة من المتعلمين، الذين تسد في وجوههم مجالات العمل في التدريس، لن تجد أمامها غير سبيل الهجرة، تاركة وراءها مجتمعاً مقفراً الا من العمال غير المهرة.

سابعاً: إنها تكفل استمرار الحالة المتوترة في الجامعات:

تشهد الضفة الغربية، منذ بدء الاحتلال، حالة مستمرة من التوتر والعداء بين السلطات العسكرية وبين المؤسسات الأكاديمية، بأساتذتها وطلبتها. ويرى كثيرون من الجانبين ان الأوامر العسكرية الأخيرة ليست لها اية دواع تربوية، او تعليمية إصلاحية، بل هي أسلحة يستخدمها الجانب الأول، في صراعه المستمر لإخضاع الجانب الثاني. وبما ان هذه هي غاية الأوامر العسكرية، فانه ليستحيل توقّع اية نتائج بناءة من ورائها. وبدلاً من ذلك، فانها لن تقود الا الى المزيد من إلهاب المشاعر المضطرمة، وإذكاء حالة السخط العارم، والمزيد من التظاهرات والإضرابات والاضطرابات في المراكز التعليمية.

والواقع، ان الضفة الغربية شهدت العديد من الإضرابات والتظاهرات، حتى الآن، احتجاجاً على هذه الأوامر. ولقد رفضت الجامعات على وجه الخصوص، تطبيقها عليها. ولقد بعثت السلطات العسكرية، في ٢٧ آب (أغسطس) ١٩٨٠، مذكرة الى كل جامعة تطلب فيها معلومات تفصيلية، عن أسماء وعناوين وخصوصيات أخرى، لكل معلم ولكل تلميذ وطالب ومدير وإداري. وفي الثامن من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٠،قامت السلطات العسكرية بإبلاغ الجامعات ان تراخيصها للعمل قد انتهت مدتها، وان عليها التقدم بتراخيص جديدة، وتزويد السلطات العسكرية بالمعلومات المطلوبة، ومراعاة أحكام الأوامر العسكرية السالف ذكرها، ولهذا، ينبغي توقّع المزيد من التوتر والاضطراب، كنتيجة حتمية لإصرار السلطات العسكرية على تطبيق هذه الأوامر، على الرغم من المقاومة التي تبديها المدارس الفلسطينية والمعلمون والطلبة.

خلاصة

يشكّل «أ. ع ٨٥٤» والاوامر العسكرية الأخرى الملحقة والمكملة له، انتهاكاً للقانون الدولي وتقييداً فظاً للحرية الأكاديمية. وانه لا يمكن تبريرها بالاعتبارات الأمنية الاسرائيلية، اذ لا يترتب عليها غير المزيد من المرارة، والإحباط، والعداوة.

جوناثان كُتَّاب

ملحق

جيش الدفاع الاسرائيلي

الأمر الرقم ٨٥٤:

أمر خاص بالتعليم والثقافة، القانون الرقم ١٦ للعام ١٩٦٤ (التعديل) (الضفة الغربية):
بموجب الصلاحية المناطة بي تنفيذاً لقانون الثقافة والتعليم، القانون الرقم ١٦، للعام ١٩٦٤ (من الآن فصاعداً «القانون»)، فاني بموجب هذا القانون أرسم ما يلي:

تعديل للمادة ٢ من القانون

١ ــ في تعريف «المعهد»، الوارد في المادة ٢ من القانون، تلغى العبارة التي تنص: «شريطة ان تكون فترة الدراسة أقل من أربعة أعوام».

تعديل للمادة ٨ من القانون

٢ ــ في المادة ٨ (ج) من القانون، تلغى عبارة: «ومدته أقل من أربع سنوات».

تعديل للمادة ٢٠ من القانون

٣ ــ في المادة ٢٠ من القانون، تلغى عبارة: «في مستوى متوسط من التخصص يقع في منزلة بين التعليم الثانوي والتعليم الجامعي».

تعديل للمادة ٢٦ من القانون

٤ ــ في نهاية المادة ٢٦، يضاف ما يلي: «يمكن ان يشتمل المرسوم المذكور على أنظمة خاصة بالمعلمين الذين أدينوا بارتكاب جريمة بموجب قانون الأمن، او الذين وضعوا قيد الحجز الإداري».

تعديل للمادة ٥٩

٥ ــ (أ) في المادة ٥٩ من القانون، تستبدل كلمة «الوزارة» بالعبارة التالية: «الموظف المسؤول بموجب الأمر المتعلق بالسلطات الخاصة بقوانين التعليم (منطقة الضفة الغربية) (الرقم ١١) للعام ٥٧٢٧ (١٩٦٨) (من الآن فصاعداً «الموظف المسؤول»).

(ب) الفقرة (ج) في المادة ٥٩ من القانون سوف يشار اليها بالحرف (د) ولتسبقها العبارة التالية:

(ج) «ان الموظف المسؤول يستطيع، بالتشاور مع قائد الشرطة في القضاء ومع الحاكم العسكري في المنطقة المعنية مباشرة، ان يأخذ في الحسبان اعتبارات النظام العام في عداد الاعتبارات الأخرى، لدى منح الإذن الوارد ذكره في هذه المادة».

أحكام انتقالية

٦ ــ سوف تعتبر كل مؤسسة تعليمية في المنطقة المذكورة في ذيل هذا الأمر انها حاصلة على ترخيص مؤقت، بموجب القانون وفق تعديله في هذا الأمر، اعتباراً من التاريخ الذي يصبح فيه هذا الأمر نافذ المفعول.

تاريخ سريان هذا الأمر

٧ ــ يصبح هذا الأمر نافذ المفعول اعتباراً من ٢٤ تموز (يوليو) ٥٧٤٠ (الثامن من تموز ــ يوليو ١٩٨٠).

الاسم

٨ ــ سوف يحمل هذا الأمر اسم «الأمر الخاص بالتعليم، القانون الرقم ١٦ للعام ١٩٦٤ (التعديل) (الضفة الغربية) (الرقم ٨٥٤) للعام ٥٧٤٠ ــ ١٩٨٠».

٢٢ تموز (يوليو) ٥٧٤٠.
٦ تموز (يوليو) ١٩٨٠.

بنيامين بن ــ اليعيزير
عميد ثان ــ قائد منطقة الضفة الغربية

الذيل

١ ــ جامعة بير زيت.
٢ ــ جامعة النجاح الوطنية.
٣ ــ جامعة بيت لحم.
٤ ــ معهد الدراسات الإسلامية ــ كلية الشريعة.

جيش الدفاع الاسرائيلي

القانون الرقم ١٦ للعام ١٩٦٤ الخاص

بالتعليم والثقافة

نظام في شأن اذون المعلمين الرقم ٢٣ للعام ١٩٦٥ (التعديل): بموجب الصلاحية المخوّلة إلي، بناء على المادة ١١٧ من القانون الرقم ١٦ للعام ١٩٦٤ الخاص بالتعليم والثقافة (من الآن فصاعداً «القانون») فإني أصدر النظام الآتي:

تعديل للمادة ٨

١ — ان نص المادة ٨ من النظام الخاص بأذون التدريس للمعلمين الرقم ٢٣ للعام ١٩٦٥ (من الآن فصاعداً «النظام») سوف يشار اليه بالحرف (أ)، ويضاف اليه ما يلي:

(ب) «يحق للموظف المسؤول ان يلغي اذن التدريس الممنوح لكل من أدين بارتكاب جريمة بموجب قانون الامن، او لكل من تم وضعه قيد الحجز الإداري، الا بموافقة الموظف المسؤول».

تاريخ العمل بالنظام

هذا النظام سوف يحمل اسم «النظام الخاص باذون التدريس للمعلمين الرقم ٢٣ للعام ١٩٦٥ (الضفة الغربية) (التعديل) للعام ٥٧٤٠ (١٩٨٠)».

٢٢ تموز (يوليو) ٥٧٤٠.

٦ تموز (يوليو) ١٩٨٠.

بنيامين بن — اليعيزير

عميد ثان — قائد منطقة الضفة الغربية

جيش الدفاع الاسرائيلي

الأمر المتعلق بالمناطق المغلقة (الضفة الغربية) (الرقم ٣٤) ٥٧٢٧ (١٩٦٧):

التصريح العام بالدخول (سكان المناطق المدارة) (الرقم ٥) (التعديل) (الضفة الغربية) ٥٧٤٠ (١٩٨٠): بموجب الصلاحية المناطة بي بوصفي قائداً للمنطقة، فإني أصدر البيان الآتي:

تعديل المادة ٢

١ — (أ) المادة ٢ من التصريح العام بالدخول (سكان المناطق المدارة) (الرقم ٥) (اليهودية والسامرة)، للعام ٥٧٣٢ (١٩٧٢). سوف يشار اليها بالحرف (أ)، وتضاف في مطلعها العبارة التالية، مع مراعاة مضمون الفقرة (ب).

(ب) بعد الفقرة (أ) من المادة ٢ يتبع الآتي:

«(ب) لا يسمح لأحد ممن يدخلون المنطقة، من سكان اية منطقة مدارة، بالعمل كمدرس او مدير في اية مؤسسة تعليمية، او ان يكون طالباً في اية مؤسسة تعليمية، ما لم يحصل على ترخيص شخصي خطي من جانب آمر عسكري».

(ج) الفقرة (ب) لا تعني أبداً الانتقاص من أحكام اي تشريع او اي قانون أمني يوجب طلب الحصول على ترخيص، او اقتناء إجازة بالاقامة او بالعمل، لكنها ألحقت كإضافة الى اية أحكام قانونية من هذا القبيل.

أحكام انتقالية

٢ — لا ينطبق هذا التعديل خلال العام الدراسي ٥٧٤٠ (١٩٧٩ — ١٩٨٠) على اي معلم او طالب قد بدأ فعلاً بالتدريس او بالدراسة، كل حسب حالته، في اية مؤسسة تعليمية، قبل ان يصبح هذا التعديل نافذ المفعول.

تاريخ بدء العمل

٣ — يصبح هذا الأمر نافذ المفعول اعتباراً من ٢٤ تموز (يوليو) ٥٧٤٠ (٨ تموز — يوليو ١٩٨٠).

الاسم

٤ — هذا الاعلان سوف يحمل اسم «البيان العام للدخول (سكان المناطق المدارة) (الرقم ٥) (التعديل) (اليهودية والسامرة) ٥٧٤٠ — ١٩٨٠».

٢٢ تموز (يوليو) ٥٧٤٠.

٦ تموز (يوليو) ١٩٨٠.

بنيامين بن — اليعيزير

عميد ثان — قائد الضفة الغربية

جيش الدفاع الاسرائيلي

الأمر المتعلق بالمناطق المغلقة (منطقة الضفة الغربية) (الرقم ٣٤) للعام ٥٧٢٧ (١٩٦٧):

التصريح العام بالدخول (الرقم ٥) (السكان الاسرائيليون والأجانب) (منطقة الضفة الغربية) ٥٧٤٠ (١٩٨٠): بموجب السلطة المخوّلة إلي كقائد للمنطقة، فإني أصدر الأمر الآتي:

تعديل المادة ٢

١ ــ في المادة ٢ من التصريح العام بالدخول (الرقم ٥) (السكان الاسرائيليون والأجانب) (منطقة الضفة الغربية) ٥٧٣٠ (١٩٧٠) (من الآن فصاعداً «التصريح العام بالدخول»)، يضاف ما يلي بعد الفقرة التاسعة.

١ ــ (أ) لا يسمح للسكان الاسرائيليين، او الأجانب ممن يدخلون المنطقة، بالعمل كمدرسين او مدراء في اية مؤسسة تعليمية، مالم يحصلوا على تصريح شخصي خطي من جانب الآمر العسكري.

(ب) الفقرة (أ) لا يقصد بها الانتقاص من أحكام اي تشريع او قانون أمني يوجب طلب الحصول على إجازة او اقتناء إجازة للاقامة او للعمل، لكنها ألحقت كإضافة الى اية أحكام أخرى من هذا القبيل.

أحكام انتقالية

٢ ــ لا ينطبق هذا التعديل، في أثناء العام الدراسي ٥٧٤٠ (١٩٧٩ــ١٩٨٠)، على اي معلم او طالب بدأ فعلاً بمزاولة التدريس او الدراسة، كل وفق حالته، في اية مؤسسة تعليمية، قبل نفاذ هذا التعديل.

تاريخ العمل

٣ ــ يصبح هذا التعديل نافذ المفعول اعتباراً من ٢٤ تموز (يوليو) ٥٧٤٠ (٨ تموز ــ يوليو ١٩٨٠).

الاسم

٤ ــ سوف يحمل هذا الاعلان اسم البيان العام للدخول (الرقم ٥) (السكان الاسرائيليون والأجانب) (التعديل الرقم ٢) (الضفة الغربية) ٥٧٤٠ (١٩٨٠).

٢٢ تموز (يوليو) ٥٧٤٠.

٦ تموز (يوليو) ١٩٨٠.

بنيامين بن ــ اليعيزير

عميد ثان ــ قائد منطقة الضفة الغربية

ترجمة: **محمد النصر**

(عن الانكليزية)

مؤتمرات

المؤتمر الدولي الخامس
الخاص بالمسألة الفلسطينية
(نيويورك، ١٥ ــ ١٩/ ٣/ ١٩٨٢)

المؤتمر الدولي الخامس، الذي دعت اليه الامم المتحدة تحت رعاية اللجنة الخاصة بالحقوق الشرعية الثابتة للشعب الفلسطيني كان يجب ان يعقد في شيكاغو، لكنه عقد بدلا من ذلك في مقر الامم المتحدة في نيويورك، بين الخامس عشر والتاسع عشر من اذار (مارس) ١٩٨٢. وقد كان تغيير مكان انعقاد المؤتمر نتيجة للتدخل المباشر الذي مارسته وزارة الخارجية الاميركية. فقد رفضت الخارجية الاميركية السماح للامم المتحدة باستخدام اي من التسهيلات الاميركية، لان المؤتمر، الذي هو احد اشكال التضامن مع الشعب الفلسطيني وقيادته، المتمثلة بمنظمة التحرير، يتناقض تناقضا مباشرا مع «سياسات الولايات المتحدة ومصالحها».

ان اتخاذ الولايات المتحدة مثل هذا الاجراء كان سيئاً؛ وذلك لأنه حرم الجمهور الاميركي من حضور المؤتمر. ولو تمكن هذا الجمهور من حضور المؤتمر لحصل على معلومات جديدة وعلى وقائع وتحليلات خاصة بالمسألة الفلسطينية وبسياسات الولايات المتحدة تجاه هذه المسألة. ورغم ان الاجراء الاميركي لا يشكل مفاجأة (لقرائنا)، فانه يجب ان يوقظ اولئك الذين يوهمون انفسهم بان زمرة ريغان ــ هيغ ــ وينبيرغر تتحرك باتجاه تفهّم افضل للطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني.

رغم الاجراء الاميركي، فان عقد هذا المؤتمر في اميركا الشمالية، يعتبر خطوة مهمة. اضافة الى ذلك، فقد عقد المؤتمر طبقا لبنود قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٦/ ١٢٠ ب.

وقد كان العنوان الرئيسي للمؤتمر هو: «الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني».

كانت الجلسة الافتتاحية اجمالا جلسة احتفالية حضرها العديد من مسؤولي الامم المتحدة ومن اعضاء اللجنة الخاصة بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني. ونقل ممثل منظمة التحرير الدائم في الامم المتحدة، زهدي الطرزي، خلال الجلسة، رسالة من «ابو عمار».

تشكل المؤتمر من سبع لجان تناولت المواضيع التالية:

(أ) طبيعة منظمة التحرير الفلسطينية ودورها.

(ب) المسألة الفلسطينية والرأي العام في اميركا الشمالية.

(ج) المسألة الفلسطينية في اطار الاحتلال العسكري.

(د) دور الوضعين الداخلي والاستراتيجي في رسم السياسات الاميركية والكندية.

(هـ) الحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني.

(و) تطور السياسات الاميركية والكندية الخاصة بالمسألة الفلسطينية.

(ز) دور الامم المتحدة في ايجاد وسائل فعالة لتمكين الفلسطينيين من الحصول على حقوقهم وممارستها.

جميع الاوراق كاملة، اضافة الى تقرير المؤتمر، ستنشر من قبل الامم المتحدة كاسهام في ايجاد تفهم اوسع للمسألة الفلسطينية.

انه من المهم ان نلاحظ، هنا، ان المؤتمر اعتبر ــ كما فعل في دوراته الاربع السابقة ــ ان حل المشكلة الفلسطينية هو جوهر تسوية الصراع العربي الاسرائيلي. اضافة الى ذلك، فانه في حين

كان المؤتمر يبحث الممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، مثلث الانباء الواردة عن اقالة مناحيم ميلسون لمجلس بلدية البيرة، تذكيرا صارخا بسياسات اسرائيل الالحاقية ومخططاتها. وفي هذا الاطار، اكد المؤتمر على:

١ ــ حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم في فلسطين التي اجبروا على مغادرتها بالقوة.

٢ ــ الحق في تقرير المصير من دون اي تدخل خارجي.

٣ ــ الحق في اقامة دولة مستقلة وذات سيادة في فلسطين.

٤ ــ الحق في وطن موحد ووحدة وطنية.

وقد اثارت احدى الكلمات بعض الملاحظات المتضاربة. وتلك كانت كلمة العلامة والناقد الباكستاني المعروف اقبال احمد. فصراحتها ولهجتها غير الديبلوماسية، في وسط العديد من الديبلوماسيين، كانت غير عادية ومنعشة؛ الامر الذي يستدعي ان تلخص هنا بعض النقاط التي اثارتها هذه الكلمة.

اولا ــ اعلن اقبال احمد ان الاعلام الغربي (الاميركي بصفة خاصة) يعرض القضايا العربية والفلسطينية بطريقة مشوهة، وان هذا الاعلام، اضافة الى ذلك، لم ينقل ولم يعرف بالابعاد الاخلاقية والانسانية للكفاح الفلسطيني، لكنه قال: ان مجرد القاء اللوم على الاعلام الاميركي، بسبب ازدواجيته، ليس كافيا. ومضى يقول: ان فشل السياسات العربية ليس ناتجا عن محدودية الاعلام العربي فحسب، وانما، وبالقدر نفسه، عن قيام المجتمع السياسي العربي بخنق مجتمعه المدني. وقدم المثال التالي على ذلك: في السنوات العشرين الماضية، لم تتح ست دول عربية على الاقل (لم تجر تسميتها لاسباب ديبلوماسية) لصحافي قدير ومحترم الفرصة ان يظهر، لماذا؟ لان المجتمع السياسي (اي الدولة) قد حال دون ازدهار المواهب العربية، بسبب الافتقار الى الممارسة الديمقراطية الحقيقية. فاذا كانت الاصوات العربية مخنوقة في مجتمعاتها نفسها، فكيف يتمكن العرب، في المقابل، من تقديم صورة اخلاقية وانسانية في الخارج، وفي الغرب بصفة خاصة؟

ثانيا ــ اعاد فشل السياسات العربية نحو الولايات المتحدة للاسباب انفة الذكر، اي ان العرب يخاطبون المجتمع السياسي الاميركي فقط، ويتجاهلون المجتمع المدني. وقال: ان الفيتناميين نجحوا في ايجاد صدع بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني الاميركيين؛ مما مكنهم وساعدهم على تطوير حركة كبرى معادية للحرب، ساعدت على شل اجراءات الحكومة على الجبهة العسكرية.

ثالثا ــ يجب ان لا نهتم كثيرا بتقديم صورة انسانية او اخلاقية، خلال مخاطبتنا للولايات المتحدة. وهو يعتقد ان نجاح السياسات العربية يمكن الوصول اليه، فقط، اذا ما حصلت على ثمن سياسي واقتصادي. وهذا يتطلب من السياسات العربية انشاء علاقة واضحة جدا بين العوامل السياسية والعوامل الاقتصادية من جهة وبين الاهداف السياسية والديبلوماسية من جهة اخرى.

فعلى سبيل المثال: كلما اقدمت اسرائيل على ضم المزيد من الارض، تقدم الدول المصدرة للنفط بشكل جماعي، على تخفيض الانتاج وتخفيض التصدير للولايات المتحدة. وعندما تتم المفاوضات على صفقات بمليارات الدولارات، يجب على العرب ان يصروا على تفكيك المستعمرات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، اذا كان الطرف الاخر يرغب في اتمام الصفقة. بالاختصار يجب ان تقوم علاقة واضحة جدا بين القوة (العربية) والسياسات المرسومة، اذا ما اردنا الحصول على نتائج ملموسة.

ولعله في غنى عن القول: ان الديبلوماسيين، بطرقهم الديبلوماسية، رفضوا التعليق على ملاحظاته، ولكن عند انتهاء الجلسة، كانت هذه الملاحظات المحور الذي دارت عليه معظم الاحاديث.

هناك نقطة اخرى جديرة بالملاحظة، وهي غياب العديد من الوفود العربية عن العديد من الجلسات. بينما يؤكد، في هذا السياق، ان الوفد المصري كان حاضراً دائماً ونشطاً دائماً.

واخيرا، يمكن القول ان بعض الاوراق التي قدمت في هذا المؤتمر كانت جادة جدا، وعكست الكثير من الملاحظات الحاسمة.

نوبار هوفسبيان

الأسبوع الثقافي الفلسطيني في قطر

أقيم في مدينة الدوحة، عاصمة دولة قطر، الاسبوع الثقافي الفلسطيني في الفترة ما بين ١٠ و١٧ نيسان (ابريل) ١٩٨٢؛ وذلك بدعوة من وزارة الاعلام، وبإشراف دائرة الاعلام والثقافة في منظمة التحرير والاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين. افتتح الأسبوع صلاح خلف (ابو اياد) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية، ووزير الاعلام القطري. وقد تضافرت جهود عدة وفعاليات ثقافية وفنية هامة لإنجاح هذا الأسبوع؛ اذ شارك فيه الاتحاد العام للفنانين التشكيليين، ومؤسسة صامد، كما شارك بعض الفرق الفنية الفلسطينية، إضافةً الى الشعراء والمحاضرين.

وقد اشتمل الأسبوع على النشاطات الثقافية التالية:

١ ــ معرض الكتاب الفلسطيني.

٢ ــ معرض الفن التشكيلي.

٣ ــ معرض التراث الشعبي.

٤ ــ معرض الكاريكاتور (خاص بالفنان ناجي العلي).

٥ ــ معرض رسوم الأطفال.

برنامج محاضرات غني

أما برنامج المحاضرات فقد كان غنيا، وحوى المحاضرات التالية:

١ ــ محاضرة د. رضوى عاشور وعنوانها: «اتجاهات في الرواية الفلسطينية».

استهلت د. عاشور محاضرتها بالحديث عن بدايات الرواية الفلسطينية، وذكرت شيئاً عن أهم الروايات التي ظهرت في فلسطين قبل العام ١٩٤٨. ثم تحدثت عن غسان كنفاني مطوّلا من خلال اعماله: «رجال في الشمس» و«ما تبقى لكم»... تحدثت عنه كرائد حقيقي من رواد الرواية كرسته مرحلة الستينات. ثم تحدثت عن جبرا ابراهيم جبرا واميل حبيبي.. كما تحدثت عن الجيل الجديد من الروائيين الذين نشأوا وتكوّنوا في ظل المد الوطني في الخمسينات والستينات وواجهتهم تجربة النكسة عام ١٩٦٧ ومجزرة ايلول (سبتمبر) عام ١٩٧٠ ومن هؤلاء: يحيى يخلف، رشاد ابو شاور، توفيق فياض، سحر خليفة وليانة بدر.

وقدمت استعراضا لخصائص روايات هؤلاء الكتّاب ومدلولاتها، والمدارس الفنية التي تنتمي إليها، وعنصر التجريب فيها.

٢ ــ محاضرة غالب هلسا، وعنوانها: «منظومة الدعاية الصهيونية من خلال الرواية البوليسية».

شرح هلسا، في البداية، الأسباب التي دعته لأن يقتصر الحديث على مجال محدود هو مجال الرواية البوليسية الصهيونية، اي رواية الامتاع التي تقرأ قبل النوم او خلال الانتظار والسفر، اي الرواية الواسعة الانتشار والتي تخاطب الجمهور في لحظات اليقظة المتدنية؛ حيث يكون

الذهن عاجزا عن الحكم وخاضعا للغرائز النشطة. والموضوع الأساسي الذي يبحثه هذا النوع من الروايات هو الصراع بين المخابرات الاسرائيلية ومنظمة ايلول الأسود. وقدم دراسة لمعطيات هذه الروايات من خلال متابعة ثلاث روايات بوليسية هي: «مؤامرة اليشع» بقلم تشارلز روبنسن، «واحدى عشرة رصاصة لمحمد» و «عملية الكويت» لهاري ارڤيه.

٣ ــ محاضرة للفنان السينمائي الفلسطيني مصطفى ابو علي، تحدث فيها عن السينما الفلسطينية، بدايتها وواقعها وآفاق تطورها، وتلت ذلك عروض سينمائية لبعض الأفلام الفلسطينية التسجيلية.

٤ ــ «تجربة اسير فلسطيني تحت الاحتلال الصهيوني»، كان هذا عنوان المحاضرة التي ألقاها المناضل مهدي بسيسو.. وقد اشار بسيسو، في مستهل محاضرته، الى انه لا يريد الحديث عن الألم والمعاناة التي مرّ بها في سجون العدو، باعتبار ان حالة التعذيب والمعاناة هذه، حالة عامة يعيشها كافة المناضلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية. وانتقل في اثر ذلك الى سرد وقائع اعتقاله الذي تم في العام ١٩٧٠، حيث كان يرأس مجموعة فدائية مكوّنة من سبعة اشخاص عبرت مياه البحر الأبيض المتوسط على متن زورق صيد صغير واتجهت صوب الأرض المحتلة، وهي في كامل سلاحها وأعتدتها، وبالرغم من ان المدة المقررة للوصول كانت ٢٤ ساعة بدءاً من لحظة الانطلاق، إلّا ان عطلا اصاب الزورق أخّر وصول المجموعة ثلاثة ايام...

وقال بسيسو ان زوارق العدو اكتشفت امر الزورق وحاصرته واستطاعت بالتالي ان تأسره ورفاقه.

وعقد مقارنة بين السجين الفلسطيني في السجون الاسرائيلية وبين السجين اليهودي؛ حيث قال: إن السجين الفلسطيني يعيش حالة غاية في السوء قياسا الى مايتمتع به السجين اليهودي من ترف وحرية مقابل ذلك.

وفي نهاية محاضرته، اكد المناضل بسيسو انه تعلّم من تجربته الطويلة في الأسر ان العدو لا يفهم إلّا منطق القوة وان الفلسطيني مادام يمتلك الايمان بقضيته لا بد منتصر.

٥ ــ ندوة حول النضال في الأرض المحتلة، تكلم فيها فهد القواسمة، رئيس بلدية الخليل، ومحمد ملحم، رئيس بلدية حلحول، والشيخ رجب التميمي. وقد تحدثوا جميعهم عن تجربتهم في النضال في مواجهة الاحتلال الصهيوني، وعن شراسة القمع الذي يمارسه العدو في محاولة لتركيع جماهير الأرض المحتلة وافراغ الأرض الفلسطينية وتهويدها.

وكان اول المتحدثين فهد القواسمة الذي وصف مايجري الآن في الأرض المحتلة بأنه اشرس هجمة يشنها العدو الصهيوني حتى الآن.. وقال: إن التضامن مع الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة لا يكون بالاضراب او الاحتجاج، وانما بالدعم الحقيقي للجماهير المنتفضة؛ والدعم لا يكون بالمال وانما بالجهاد.

وبعد ذلك، تحدث محمد ملحم، رئيس بلدية حلحول، وقال: إن مؤتمر القمة الاسلامي اتخذ قرارا بالجهاد؛ الأمر الذي انعش الجماهير وجعل المتطوعين يتدفقون بالآلاف على مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية من اجل الالتحاق بالثورة الفلسطينية لقتال العدو ولكن الجماهير العربية والاسلامية احبطت عندما عرفت ان الجهاد المقصود، ليس القتال على جبهات الحرب وانما هو «الجهاد السياسي»!

واختتم الشيخ التميمي الندوة مؤكدا على المخطط الذي ينتهجه العدو لإزالة المعالم المقدسة في الأرض المحتلة تمهيدا لتهويدها، واشار الى هجوم الصهاينة على المسجد الاقصى الذي يحتل مكانة مميزة في افئدة الجماهير العربية والاسلامية.

ودعا الشيخ رجب التميمي الى الجهاد والكفاح لتحرير الأرض الفلسطينية والمقدسات الاسلامية وقال: ان التحرير لا يكون بالكلام وانما بدعم صمود الثورة الفلسطينية في جنوب لبنان وفي الداخل.

امسية شعرية

هذا، وقد تضمنت انشطة الاسبوع الثقافي الفلسطيني في قطر امسية شعرية شارك فيها الشعراء: مريد البرغوثي، امجد ناصر، مي صايغ وسعيد تيمّ. وقد نقل الشعراء الجمهور الى اجواء الشعر ومناخاته المتعددة.

ــ مريد البرغوثي ألقى عددا من قصائده

القديمة التي تضمنها ديوانه «قصائد الرصيف»، إضافة الى قصيدة جديدة طويلة.

— امجد ناصر، ألقى قصائد من ديوانه الثاني «منذ جلعاد كان يصعد الجبل»، إضافة الى قصيدة من ديوانه الأول «مديح لمقهى آخر».

— مي صايغ ألقت قصيدة مهداة الى هند جوهرية.

— سعيد تيم ألقى قصيدة عمودية.

مؤتمر صحافي

في ختام الأسبوع، عقد يحيى يخلف الأمين العام لاتحاد الكتّاب والصحفيين الفلسطينيين مؤتمرا صحافيا مع موسى زينل، مدير إدارة الثقافة والفنون القطرية. وقد اعرب زينل عن سعادته لاقامة الأسبوع الثقافي في الدوحة، ونوّه بالنجاح الذي حققه الأسبوع مشيرا الى الجهود المنظمة التي قام بها الاتحاد؛ حيث حفل الأسبوع بفعاليات متعددة لأوجه الثقافة الفلسطينية.

وقد شكر يحيى يخلف للأخوة القطريين حسن الضيافة والرعاية التي لاقاها المشاركون في الفعاليات الثقافية.

وقال يخلف ان الاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين ينوي إقامة اسبوع ثقافي في لندن، سيكون فرصة هامة لاطلاع الجمهور الأوروبي على الثقافة الوطنية الفلسطينية التي هي جزء لا يتجزء من حركة النضال الفلسطيني التي تستهدف تحرير الأرض المحتلة.

واكد الأمين العام لاتحاد الكتّاب والصحفيين الفلسطينيين على الدور الهام والبارز الذي تلعبه الثقافة الفلسطينية في وجه محاولات الطمس الصهيونية للتراث والثقافة الفلسطينيين.

وسئل يخلف عن التواصل بين الأدب الفلسطيني في الخارج وادب الأرض المحتلة، فاكد ان ثمة تواصلا وثيقا قائما بينهما، واشار الى ان هناك تجمعا للأدباء في الأرض المحتلة يمارس فعالياته وانشطته من خلال نادي الملتقى الفكري بالقدس، وقال انه تجمّع نشط ويقوم بطباعة الكتب وإقامة الأمسيات الشعرية والندوات الأدبية.

أمجد ناصر

كتب

السياسيون العرب في فلسطين منذ وعد بلفور وحتى الكتاب الأبيض

Ann Mosely Lesch, *Arab politics in palestine, 1917 — 1939,* Ithaca, N.y: Cornell university press, 1979, p.

هذه الدراسة، عن السياسيين العرب في فلسطين، تغطي المرحلة ما بين إعلان وعد بلفور وصدور الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، وهي تتناول البنى السياسية، وسلوك عرب فلسطين في ظل الانتداب البريطاني.

اعتمدت الدراسة، في مصادرها، على نماذج من التطورات السياسية والقومية في العالم الثالث خلال عقد الستينات، كما كتبها لوسيان باي: روبيرت إيمرسون وكارل دوتش. ومن ذلك، أن الحركة الوطنية الفلسطينية مرت في ثلاثة أطوار:

١ ــ الطور «الليبرالي»، وقد تعامل فيه السياسيون مع الحاكم المستعمر بـ «تعابير المنطق والقانون» (إيمرسون)، وهؤلاء هم جيل القادة الذين عايشوا الحكم العثماني في عقده الأخير، والانتداب البريطاني في عقده الأول، وركزوا نشاطهم في البرلمان العثماني، كوسيلة لكسب الرأي ضد المظالم اللاحقة بالعرب، وضد التقدم الصهيوني إلى فلسطين.

٢ ــ الطور الثاني، بدأ بعد التيقن من محدودية الطروحات «الليبرالية». في هذا الطور عبأ السياسيون «الراديكاليون» عدداً أكبر من الناس، وشكلوا أحزاباً سياسية ضمت في عدادها مواطنين عاديين من طبقات محدودة المعرفة. وقد أضاف هؤلاء إلى اسلوب الالتماس والتفاوض مع السلطة الاستعمارية، اسلوب العصيان المدني.

هنا، تناقش المؤلفة بالتفصيل تقصير الحركة الوطنية خلال هذه المرحلة، بقيادة الهيئة التنفيذية العربية التي عانت الصراعات الداخلية، نتيجة التنافس بين وجوه العائلات، واقتصار الاهتمام على هدف الاستقلال السياسي على حساب البعدين الاجتماعي والاقتصادي للنضال الوطني. مع ذلك، فقد اتسم الطور الثاني، في نهاية العشرينات، بالتحول من التنظيم والتعبئة على مستوى فوقي ــ من جانب التنمية ــ إلى التعبئة التحتية، التي شملت الشباب والعمال والكَشّافة ومجموعات من الطبقة المتوسطة.

٣ ــ مع الإرباكات الاجتماعية والاقتصادية التي تزامنت مع ازدياد الهجرة اليهودية، وتركيز الصهيونية على «غزو الأرض والأيدي العاملة» بدأت مرحلة ثالثة من النضال الوطني الفلسطيني. فقد تحول الفلاحون المعدمون إلى تكتل بروليتاري يعيش في الأكواخ وتحدّوا، مع الحرفيين والتجار الخائفين من المنافسة اليهودية، القيادة القائمة، مما دفع بها إلى زيادة التكتيكات العسكرية في أواسط الثلاثينات. وهؤلاء كانوا العمود الفقري للإضراب العام سنة ١٩٣٦، ولانتفاضة ١٩٣٧ ــ ١٩٣٩.

في تلك المرحلة لم يُعر التلاحم الوطني أهمية، وذلك بسبب استمرار التنافس وصراع المصالح الطبقية. وكان عزالدين القسام، الذي كسب حضوراً سياسياً في أوساط الشباب والفلاحين والعمال الفقراء، مناهضاً في انتقاداته

للقيادة الفلسطينية، مقدار مناهضته للامبريالية البريطانية والاستعمار الصهيوني، وفضلاً عن موقفه المعارض لنهج الهيئة العربية المحافظ، حمل القسام على المجلس الإسلامي الأعلى، لإنفاقه المال على المساجد بدلاً من إنفاقه على السلاح.

بعد إضراب عام ١٩٣٦، جاءت الهيئة العربية العليا بديلاً عن الهيئة العربية، ولم تكن جهودها أفضل من جهود سابقتها. كما أن الجبهة الوطنية الموحدة، للاحزاب والعُصْبات، كانت منقسمة بين مؤيد للإضراب الاقتصادي والسياسي، كوسيلة للضغط المعنوي على الحكومة البريطانية، وبين من يعتبر الإضراب عملاً ثورياً يجب أن يلعب فيه العنف والعصيان المدني دوراً ضرورياً. أما الهيئة العليا، فقد كانت تدعو إلى الابتعاد عن الإضراب، بهدف إنقاذ الحركة السياسية وحمايتها من غباء الراديكالية، لدى ثوار الارياف والمدن.

ما حدث في الأخير، أن أحداً لم يحقق ما يفيد. وكما تقول المؤلفة، فإن الذين اعتمدوا على الضغوط السياسية حققوا نتائج محدودة، في حين أخفق الثوار، ووجد العرب أنفسهم، في نهاية عام ١٩٣٩، من دون قيادة سياسية فاعلة أو دون إدراك لوجهة وطنية. فالسياسيون المدينيون الذين مارسوا سلطات سياسية إبان إضراب عام ١٩٣٦، أصبحوا إما في المعتقل أو في المنفى، في حين أصبح الدور المؤثر لقادة الثوار الذين سيطروا على المناطق الريفية في أواسط عام ١٩٣٨.

لكن هذا التحدي الشعبي لهيمنة النخبة السياسية لم يدم طويلاً. وهنا يشير البحث الأصلي لـ «آن موسلي ليش» إلى أن قادة الثوار لم يمتنعوا عن جمع الأموال للسياسيين المنفيين في بيروت، أو عن القيام بنشاطات سياسية لمصلحتهم. وبكلام آخر، لقد انعكست حزبيات القيادات المدينية المنفية، إلى حد ما، على قادة الثوار. ومن ذلك، أن قائد قطاع طولكرم ــ رام الله، عارف عبد الرزاق، تنافس على الزعامة مع القائد العام عبد الرحيم الحاج محمد.

إضافة إلى ذلك، عانت الحركة الثورية نقصاً في الكفاية، أو في الرغبة بإيجاد بنى سياسية بديلة في المناطق، وهي، على رغم أنها ألحقت خسائر بالجيش البريطاني وبالمنشآت، عجزت عن اتخاذ الخطوات الحاسمة لتحدي المؤسسة المدينية، وإقامة نظام جديد. كما أنها، بخلاف بعض الثورات الفلاحية الناجحة التي عرفها هذا القرن، لم تستطع، كحركة فلسطينية، أن تبطل مفعول العدو إدارياً، ولا حتى أن تتغلب عليه بالقتال.

إلى نقاط الضعف الداخلية تضيف المؤلفة، في خلاصة كتابها، ثلاثة عوامل أخرى ساهمت في «فشل حركة وطنية»، كما هو عنوان كتابها:

الأول، ميزان القوى، والنفوذ بين الحركة الأهلية وبين المستوطنين الذين كان هذا الميزان راجحاً في مصلحتهم: «فوجهة النظر الأوروبية القائلة بأن المستوطنين سيساهمون في ترقية السكان المحليين [كذا؟!!] لم تكن موضع نقاش على وجه العموم. اضف إلى ذلك أنه لم يكن هناك ضغط معنوي على بريطانيا، لكي تتنحى عن إشرافها على فلسطين».

الثاني، ان المتطلبات الاستراتيجية للسلطة الحاكمة كانت أشد إيذاء للقضية الوطنية في فلسطين. فبريطانيا لم تكن مستعدة للتخلي عن مصالحها الحيوية في فلسطين، مثل ميناء حيفا وقاعدة اللد الجوية، خصوصاً بعدما حصلت كل من مصر والعراق على قدر من الإستقلال.

الثالث، أن الموقف الدولي الايجابي حيال الاستعمار عمل على تعزيز الـ «بيشوف»، وإضعاف مطلب الفلسطينيين العرب في ما يعني الإستقلال السياسي.

ومع أن هذه الدراسة ليست في تاريخ الحركة الصهيونية، فقد سلط الكتاب بعض الضوء على نظرة الصهيونية إلى الأهالي الفلسطينيين. فبعودتها إلى وثائق أصلية في أرشيف الصهيونية المركزي، وإلى مجموعات خاصة في كلية سانت انطوني ومكتب السجلات العامة في لندن، فضلاً عن مصادر أخرى، تكشف «آن موسلي ليش» الطريقة التي اعتمدها القادة الصهاينة للحط من قدر كفايات الفلسطينيين العرب. من ذلك أن وايزمان كتب في رسالة منه إلى بلفور عام ١٩١٨: «إن الفلاح متخلف عن الزمن أربعة قرون على الأقل، والأفندي غشاش فاسق غير متعلم وشره، وهو غير فاعل في مقدار ما لا وطنية عنده... إنه يسجد للسلطة والنجاح». وقد لفتت المؤلفة النظر إلى محاولات تزلف عدة قام

الصهيونيون بها باتجاه العرب، في فترة ما بين الحربين، ومنها محاولة وايزمان التعامل مع وجوه عرب خارج فلسطين، كسبيل للحد من المعارضة العربية لفكرة الوطن القومي اليهودي. ذلك البحث عمن يسمون بالقادة العرب المعتدلين الذين تمكن من رشوتهم، توصلاً إلى تسوية مع الصهيونية، يبدو مطابقاً لما يجري الآن. وليست السياسة الاسرائيلية، بعدم التحادث مع منظمة التحرير الفلسطينية اليوم، إلا لتعيد إلى الذاكرة موقف وايزمان تجاه القيادة الفلسطينية في فترة ما بين الحربين، عندما كان يصفها باستمرار بنعت: «سياسيون مشرقيون مستهترون».

الاستخفاف نفسه أظهرته جمعية بريت شالوم (وفاق السلام) التي، وإن كانت تدعو للتعاون بين العرقين الساميين والمساواة في الحقوق السياسية، قامت برشوة سياسيين فلسطينيين عرب وصحافيين، بهدف كسب تأييدهم.

ومن المحاولات أيضاً، أن مبالغ وفيرة من المال أنفقت، بهدف تشكيل أحزاب سياسية عربية «معتدلة». كما جرت محاولة غريبة في نوعها لشراء التأييد داخل الهيئة العربية. لكن جابوتنسكي خالف ذلك بقوله: إن التغلب على مشاعر العرب الوطنية غير ممكن، لا عن طريق الرشوة ولا بالمكاسب الإقتصادية. وأضاف محذراً: «العربي متخلف ثقافياً، لكن غريزته الوطنية صافية ونبيلة، كما هي غريزتنا، ولا يمكن أن تشترى. فقط القوة القاهرة يمكن أن تكبحها».

إلى الرشوة والقوة في التعامل مع العرب، هناك الصهاينة ممن تظاهروا بـ «الاعتدال» تجاه العرب، وهؤلاء كانوا يأملون بإمكان تأجيل أي عمل عربي فاعل ضدهم، ريثما يصبحون أقوياء بما فيه الكفاية، لتدبر الحلول التي يفضلها جابوتنسكي. وتجب الاشارة هنا، إلى أن حزب العمل وتكتل ليكود ليسا بعيدين، احدهما عن الاخر، في ما يجب عمله مع الشعب الفلسطيني في المرحلة الراهنة.

أما في ما خص رغبة العرب بالتعايش مع اليهود، فالوثائق عنها كثيرة في هذه الدراسة. من ذلك، أن فكرة فلسطين ديمقراطية وتعددية التي تدعو إليها منظمة التحرير الفلسطينية في الوقت الحاضر، كانت، في الواقع، قد أعلنت وعرضت من قبل معظم التنظيمات الفلسطينية، في وقت سابق من تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩١٨. ففي مذكرة رفعتها إلى السلطات العسكرية البريطانية، احتجاجاً على استعراض استفزازي نظمه الصهاينة في القدس في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩١٨، دانت تلك التنظيمات الاقتصار على فكرة الوطن القومي، وأكدت رغبتها «كمسلمين ومسيحيين بالعيش مع إخوتنا يهود فلسطين، بسلام وسعادة، وفي ظل حقوق متساوية». لكن اندفاع الصهيونية إلى استعمار فلسطين قضى على كل مطمح إلى حل منصف. وكما تقول ليش: «إن شعور الزعماء اليهود بتفوقهم كأوروبيين حال دون مواجهتهم المشكلة في العشرينات، عندما بدا أن تسوية ما ممكنة».

إن أحد الأسباب الرئيسية في فشل الحركة الوطنية الفلسطينية، في فترة ما بين الحربين، مرده إلى تدخلها في السياسات العربية الداخلية، واعتمادها على حكام يعوزهم الثقل الديبلوماسي، بما يناسب مواجهة القوى الامبريالية الأوروبية، فضلاً عن أنهم يعتمدون عسكرياً على بريطانيا وفرنسا. واليوم، فإن الولايات المتحدة هي من يقوم بالدور الرئيسي في تزويد إسرائيل والأنظمة العربية المحافظة بالعتاد العسكري. وعلى رغم كثرة الحديث عن سلاح نفطي، لا يزال الثقل الديبلوماسي في مواجهة الولايات المتحدة مقيداً.

ما في هذه الدراسة يقدم للنضال الفلسطيني القائم الآن صورة تاريخية ذات قيمة، ويساعد القارىء على طرح أسئلة مهمة حول الحقائق الراهنة خلال هذا المفصل الحاسم، وهي تشكل إضافة إلى أدبيات الحركة الوطنية الفلسطينية. وقد روعي في الكتاب التوثيق الكامل، مع اعتماد المصادر الأصلية عموماً.

نصير عاروري*

* نصير عاروري، أستاذ العلوم السياسية في جامعة ساوث إسترن، ماساتشوستس، والناطق بإسم المؤتمر الفلسطيني في أميركا الشمالية.

الطبقي والقومي والتوازن بينهما

د. ماهر الشريف، **الشيوعية والمسألة القومية في فلسطين ١٩١٩ ـ ١٩٤٨: الوطني والطبقي في الثورة التحررية المناهضة للامبريالية والصهيونية**، بيروت: مركز الأبحاث ـ م. ت. ف.، ١٩٨١، ٢١٦ صفحة.

سبعة فصول واربعة عشر ملحقا تشكل مادة هذا الكتاب. وهو يضم أحدث بحث بين بحوث ودراسات عديدة تناولت الموضوعات المتصلة بالشيوعيين الفلسطينيين قبل عام ١٩٤٨، وعالجت جوانب مختلفة من تاريخهم وافكارهم وممارساتهم. ولعلّ هذا الكتاب، بين ما صدر الى الآن خارج فلسطين، الأشد تركيزا، والأكثر غوصا في عمق المسألة التي يحددها عنوانه.

وقد افلح الكاتب، الى حد كبير، في تكثيف بحثه (١٣٦ صفحة)، ثم اغناه بعدد وفير من الملاحق التي تشتمل على نصوص اصلية (بقية صفحات الكتاب). وبهذا، اقتصر البحث «على عرض وتحليل مواقف الحركة الشيوعية الفلسطينية من المسألة القومية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني»، وتجنّب الخوض في تاريخ الحركة «إلاّ بمدى ارتباطه بموضوع البحث المحدد»، كما يقول صاحبه في المقدمة (ص ١٠). وهذا الهدف المحدد والواضح للبحث، اقترن بوضوح اشكاليته وتحديدها؛ وقد لخصها الكاتب في السؤال التالي: «كيف استوعب الشيوعيون الفلسطينيون طبيعة العلاقة الديالكتيكية التي تربط بين الوطني والطبقي، او بين 'الطبقة' و'الأمة'، في الثورة التحررية المناهضة للامبريالية والصهيونية في كل مرحلة من مراحل تطور حركتهم» (ص ١١ و١٢). وهكذا، مضت فصول الكتاب السبعة للإجابة على هذا السؤال ولإظهار اوجه النجاح والاخفاق في صياغات الشيوعيين الفلسطينيين لخططهم وممارساتهم في مجال معالجة المسألة القومية، بجانبيها: العام والمتفرّد في فلسطين.

ففي الفصل الأول، أولى د. الشريف اهمية كبرى، ومحقة، لظروف نشأة الحزب في ظل التناقض القومي بين الحركة العمالية العربية واليهودية، وركّز خصوصا على وهم تبناه بعض فرقاء اليسار العمالي اليهود، وحاولوا اقحامه على المحاولات التي مهّدت لتأسيس الحزب، حين اعتقدوا ان بالامكان الجمع بين الصهيونية والاشتراكية، ثم بينّ كيف انحلّ هذا الوهم بالتدريج، وكيف انعكس تأثيره في المواقف والممارسات التي رافقت عملية التأسيس.

وفي هذا الفصل، ايضا، اوجز الكاتب علاقات الحزب الشيوعي الفلسطيني ومواقفه إزاء القوى السياسية الرئيسية الثلاث المؤثرة على الساحة الفلسطينية: الامبريالية البريطانية والحركة الصهيونية والحركة الوطنية العربية، وشرح الأسس النظرية التي انطلقت منها هذه المواقف: الخاطىء منها والمصيب.

وفي الفصل الثاني، عرض الكاتب محاولات الحزب الشيوعي، بعد نشأته وفي ظل ما يحمل من تأثيرات هذه النشأة، لحل معضلات المسألة القومية، انطلاقا من ان وحدة الطبقة العاملة، بعربها ويهودها، هي الأساس لهذا الحل.

باعتبارها الأساس لتجاوز التناقض القومي العربي ــ اليهودي. وفيه، ايضا، بيّن الكاتب كيف سعى الحزب (بالطبع ودائما، ضمن امكاناته) الى رفع مستوى الوعي الطبقي للعمال العرب وتنظيمهم، حتى يمكن تحقيق التقارب والالتحام بينهم وبين العمال اليهود. وبعد هذا، واهمّ منه، حلل اسباب وظواهر فشل هذه المحاولات. ولم يكتف د. الشريف، هنا، بظواهر الأمور، بل تعمقها: «فارتباط غالبية العمال اليهود في فلسطين بالمشروع البرجوازي الصهيوني لم يكن نابعاً من تأثير الأفكار القومية البرجوازية عليهم فحسب، بل كان نابعا، ايضا، من مصلحتهم المادية في نجاح هذا المشروع» (ص ٤٣).

وبعد تناوله للتجارب الناجحة في مسيرة الحزب حتى اواخر العشرينات، اوضح الكاتب، في الفصل الثالث، كيف انتهى الحزب الى وضع يده على خصوصية المسألة القومية في فلسطين، وبالتالي، الى تلمّس الطرح الصحيح لها؛ ونسب هذا الذي يعدّه انعطافا في مسيرة الحزب الى تأثير احداث آب (اغسطس) ١٩٢٩، اي الى ما عرف بثورة البراق، والى تأثير التدخل الحازم والمفيد للأممية الشيوعية لتصحيح سياسة الحزب الشيوعي الفلسطيني. ثم حلل الكاتب الظروف التي قادت الحزب الى تأكيد سياسة التعريب، التي سبق ان اكدت الأممية الشيوعية على ضرورتها، واعتبار المسألة الزراعية، بما هي مسألة دفاع الفلاح العربي عن ارضه المستهدفة، في صلب المسألة القومية، والتنبه الى اهمية الصلة بين المسألة القومية في فلسطين والمسألة القومية العربية الشاملة.

ولكن هذا الانعطاف، كما اظهر الفصل الرابع، لم ينطلق في طريق مستقيم، بل واجه المصاعب وتعرّض للانتكاس بين وقت وآخر. هذه المصاعب، ومنطلقاتها النظرية وأسبابها العملية، حللها الكاتب، وشرح كيف تأثر الموقف الشيوعي في فلسطين بموقف الأممية الشيوعية في السنوات الأولى من الثلاثينات، وحين «تخلت الأممية الشيوعية، في مؤتمرها السادس، عن شعار الجبهة المتحدة المعادية للامبريالية كاطار يجمع الشيوعيين والبرجوازيين الوطنيين في النضال المعادي للامبريالية، واتخذت، بالاستناد الى تجربة الثورة الصينية، موقفا 'انعزاليا' من البرجوازية الوطنية في البلدان المستعمرة والتابعة» (ص ٦٩). وقد وجدت هذه السياسة انعكاساتها على الموقف في فلسطين بتغليب الشيوعيين للطبقي على الوطني، كما يرى الدكتور الشريف، وادت الى تعثر سياسة التعريب، كما نجمت عنها اخطاء في تقييم الحزب لدور القيادة الوطنية العربية والى التشدد في وضعها على قدم المساواة مع القيادة الصهيونية، واعتبارهما، معا، العدو الطبقي للجماهير العربية واليهودية. وجرى هذا بالرغم من اصرار الأممية الشيوعية على انجاز عملية التعريب وانتقاداتها المتلاحقة للتلكؤ الذي حدث في هذا المجال.

وفي ظل هذا التعثر، كما اظهر الفصل الخامس من الكتاب، اخذ خطان يتمايزان، مع مواجهة الشيوعيين للمسائل العملية المطروحة امامهم، سواء على ساحة عمل الحزب التنظيمي نفسه ام على الساحة الوطنية بعامة. وفي ظله ايضا، وبموازاة الاختلافات الواقعة في وجهات النظر، وبتأثير احتدام التناقض القومي العربي ــ اليهودي مع تقدم المشروع الصهيوني وبروز مخاطره اكثر فأكثر، وبالرغم من يسارية الطروحات الطبقية، اخذت معالم الانقسام القومي داخل الحزب تتبلور. وحين عقدت الأممية الشيوعية مؤتمرها السابع، في ظل تزايد الخطر النازي، بعد استيلاء النازيين على السلطة، رسم المؤتمر سياسة جديدة تتجاوز «اليسارية الانعزالية» السابقة. وكان التيار الشيوعي الفلسطيني المستجيب لهذه السياسة الجديدة يضم بغالبيته الشيوعيين العرب، وكان، ايضا، قد افلح في تنصيب امين عام عربي للحزب. وهكذا تبنى الحزب الدعوة لجبهة شعبية متحدة معادية للامبريالية والصهيونية «ايذانا ببدء مرحلة جديدة في مسيرة الحركة الشيوعية في فلسطين» (ص ٨٨). وتطورت، في هذه المرحلة، مواقف الحزب من الحركة الوطنية الفلسطينية وقيادتها الاقطاعية ــ البرجوازية نحو مزيد من التفهم للدور الذي يلعبه الاقطاعيون والبرجوازيون العرب في النضال الوطني ضد الامبريالية البريطانية والصهيونية. وانعكس هذا التطور، خصوصا، في موقف الحزب ابان ثورة ١٩٣٦. لكن الحزب، وفق د. الشريف، كما تطرف في

انعزاليته اليسارية السابقة، اندفع اكثر من اللازم في دعم القيادة الوطنية العربية «وكان الحماس الكبير الذي اثاره اندلاع [ثورة ١٩٣٦] بين الجماهير العربية قد بدأ يطغى على سياسة الحزب، كما ادى الدعم غير المشروط الذي قدمه الحزب لقيادة الحركة الوطنية الى تغييب موقفه المستقل كحزب طبقي يعبّر عن مصالح العمال والكادحين العرب واليهود، وبات من الصعب التمييز بين موقف الشيوعيين وموقف بقية اطراف الحركة الوطنية من القضايا التي يجابهها النضال في تلك المرحلة» (ص ٩٢). وفي هذه السياسية، وجد الكاتب أحد اسباب الانقسام الذي وقع في الحزب لاحقا فشقه الى عرب ويهود. فقد كان من شأن سياسة كهذه «تابعة ومتذيلة» ان تؤدي بالتدريج الى اضعاف الروابط التي تشد الشيوعيين العرب واليهود بعضهم الى البعض الآخر؛ وذلك فضلا عن «الانقطاع التام بين التجمعين السكانيين العربي واليهودي» (ص ٩٧). وقد نشأ عن هذه الأوضاع ان اندفع القسم اليهودي في الحزب الى العمل مستقلا عن قيادته؛ وحين تنبهت القيادة لخطورة هذا الاستقلال وحلت القسم اليهودي في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٩ «لم تمض سوى اشهر قليلة... حتى ظهر تكتل انقسامي جديد داخل الحزب، وقف على رأسه بعض قادة القسم اليهودي السابقين، واستمر في العمل خارج صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني لمدة عامين» (ص ٩٨).

وفي الفصل السادس، كرّس الكاتب جهده لتحليل ظروف ووقائع نشأة عصبة التحرر الوطني في فلسطين عام ١٩٤٣ كتنويع نهائي وحاسم، في الجانب العربي، للانقسام القومي، واعتبر د. الشريف نشوء العصبة «انعكاسا مباشرا لجملة من التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على بنية المجتمع العربي في فلسطين» (ص ١٠٢)، وعرض هذه التطورات وحللها.

ثم استطرد الكاتب، في الفصل السابع، فشرح مواقف العصبة وسياساتها ازاء المسائل المتصلة بالمسألة القومية، وما صاغته من حلول لهذه المسائل.

وفي اربع صفحات تلي الفصول السبعة هذه، وضع الكاتب أربعة، استنتاجات عامة، ارادها تلخيصا لما كرّس الكتاب من اجل قوله. وقد انصبّ استنتاجه الاول على تأكيد خطأ الحزب الشيوعي في ظروف نشأته، حين تصور ان التغلب على التناقض القومي العربي ــ اليهودي يمكن ان يتم بالتركيز على المسائل الاجتماعية ــ الطبقية. ورأى د. الشريف «ان عجز الحزب الشيوعي الفلسطيني، خلال العشرينات، عن تحديد خصوصية المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين... قد ساعد في الواقع على بقاء الحركة الشيوعية معزولة عن حركة القومية العربية... ومن جهة اخرى، فان غلبة التوجه البيشوفي على نشاط الحزب وسيادة انحراف النزعة العمالية اليسارية... بين صفوفه، قد أدّيا الى وضع الطبقة في خندق والأمة في خندق آخر، وساهما، بالتالي، في عرقلة توغل الحزب بين صفوف الجماهير الكادحة العربية وتعاظم دوره في صفوف الحركة الوطنية العربية» (ص ١٣٤).

وفي الاستنتاج الثاني، نسب د. الشريف الى احداث آب (اغسطس) ١٩٢٩ الثورية والى التبني الحازم لسياسة التعريب اندفاع الحزب «الى بدء تلمس خصوصية المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين، باعتبارها خصوصية نابعة من المشروع الصهيوني المرتبط بالمخططات الامبريالية في المنطقة» (ص ١٣٥).

اما الاستنتاج الثالث، فأكد «ان الشيوعية في فلسطين قد اندمجت، خلال سنوات ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩، في القومية، وغابت الحدود الايديولوجية والسياسة التي تحد بين 'الطبقة'، و'الأمة'، وفي مثل هذه الظروف بدأت تتبلور عوامل الانقسام القومي بين العرب واليهود داخل صفوف الحزب» (ص ١٣٦).

ثم جزم الكاتب، في استنتاجه الرابع والأخير، بأن نشوء عصبة التحرر الوطني عنى ان الشيوعيين الفلسطينيين قد قطعوا «على الصعيد التنظيمي مع تجربتهم السابقة، وابتكروا، بهدف تأطير التيار الوطني اليساري العريض، شكلا تنظيميا متميزا، كان يقع في منتصف الطريق بين شكل التنظيم الشيوعي وشكل المنظمة القومية اليسارية». كما جزم، ايضا، بأنه «بفضل تجربة عصبة التحرر الوطني، استطاعت الحركة

الشيوعية الفلسطينية ان تضرب جذورا عميقة بين صفوف السكان العرب الفلسطينيين، واظهرت، وللمرة الأولى في تاريخها، تفهما واضحا لطبيعة العلاقة الديالكتيكية التي تربط بين الوطني والطبقي في نضال الطبقة العاملة التي تتصدى لحل مهام الثورة الوطنية التحررية»، ثم خلص الى القول: بسبب هذا، فان الحركة التي يشكلها التيار الوطني اليساري، والشيوعيون في صلبه، تمكنت من «ان تتصدر النضال الوطني التحرري الذي كانت تخوضه الأمة ضد الامبريالية والصهيونية». وربما لأن استنتاجا كهذا الأخير قد يثير الدهشة ويدفع الى التساؤل عن سبب فشل «نضال الأمة»، والشيوعيون يتصدرونه، فان د. الشريف يختم كتابه بجملة واحدة يضع فيها اسباب الفشل كلها ناسيا اياها الى «ان المؤامرة كانت اكبر بكثير، واكبر من كل الطبقات الخيرة في فلسطين» (ص ١٣٦).

وهكذا يقع على عاتق المؤامرة سر النكبة التي حلت بالجميع عام ١٩٤٨.

وقبل الخاتمة، التي ضمت الاستنتاجات الأربعة، نسب الكاتب اسباب قيام عصبة التحرر الوطني، بعد انقسام الحزب الشيوعي الفلسطيني الى عرب ويهود، الى «انتعاش الحركة العمالية العربية في فلسطين واتساع صفوفها، وتنامي الاتجاهات التقدمية بين صفوف المثقفين العرب، وانتصارات الاتحاد السوفياتي وصمود شعوبه في وجه العدوان النازي، وتزايد انتشار افكار الاشتراكية العلمية وتشكل العديد من الحلقات الماركسية»؛ ورأى «ان ذلك كله قد ساعد على تشكل تيار وطني تقدمي بين صفوف جماهير العمال والمثقفين العرب في فلسطين»، وان هذا التيار كان «يسعى الى ايجاد الأشكال التنظيمية الملائمة لتأطير نضالاته وبلورة مواقفه، حين وقع الانقسام القومي في صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني، فقام الشيوعيون العرب، الذين خرجوا عن صفوف الحزب، بتحمل مسؤولية تأطير وتنظيم هذا التيار، وكان من نتيجة ذلك نشوء عصبة التحرر الوطني» (ص ١٠٧).

هذا التحليل، وفيه مجمل ما اراد الكاتب قوله بصدد هذه المسألة يُفهم منه امران: ان انقسام الحزب كان محتما بحكم عوامل موضوعية تتصل بالتطورات التي تمت على ساحة الجانب العربي في فلسطين، وان القوميين العرب اليساريين ليسوا هم الذين ارادوا الانقسام، بل الشيوعيين العرب في الحزب، وحين وقع الانقسام، فقط، انضم القوميون اليساريون الى الشيوعيين المنقسمين فنشأت العصبة.

وعند هاتين النقطتين، من بين النقاط العديدة الهامة الأخرى في الكتاب، يجدر بنا ان نتوقف.

فهل كان محتما حقا ان يفترق الشيوعيون العرب واليهود بسبب الظروف التي عدّدها الكاتب، لو ان الاعتبارات القومية الصرفة لم تثقل كواهل الشيوعيين من الطرفين؟

ولماذا تحتم ان يؤدي نمو الطبقة العاملة العربية واتساع التيار الوطني اليساري في المجتمع العربي الى تعميق التناقض القومي العربي ــ اليهودي الى الحد الذي يجعل من المستحيل استمرار حزب شيوعي فلسطيني عربي يهودي موحّد، بدل ان يؤديا الى توسيع القاعدة الاجتماعية التي استند اليها دعاة الحل الديمقراطي القائم على البحث عن هامش مشترك لمصالح مشتركة بين العرب واليهود، وفي وجه مصالح البرجوازية اليهودية والامبريالية. وكيف نفسر تمسك الشيوعيين، حتى بعد تشكيل العصبة بالدعوة لحل كهذا؟

والسؤال نفسه يرد بصيغة اخرى: هل كان الانقسام محتما لو جرى التمسك الدقيق والحازم بالاعتبارات الطبقية، التي هي، في الحسابات الختامية، الاعتبارات الأساسية التي يتمسك بها الشيوعيون حتى في فهمهم ومعالجتهم للمسائل القومية.

واذا كانت مصالح العمال اليهود، كما لاحظ صاحب الكتاب، بسداد شديد، قد ربطت من قبل الصهيونية بمصالحها وبمشروعها الاستيطاني، فهل كان من العسير على الشيوعيين ان يعملوا على تعميق وعي العمال اليهود وافهامهم بأن هذا الربط زائف وان الصهيونية تستغلّهم مثلما تستغل العرب: وعندما تستغل العرب، شأنها في هذا مع عمالها، شأن كل البرجوازيات في المجتمعات والبلدان التي تستغل مجتمعات وبلدانا اخرى. الم تكن هذه مهمة جليلة، وهي بالذات المهمة، التي على الشيوعيين ان يتمسّكوا بها، كما انها المهمة التي يكفي التصدي لعبئها

لأن يدفعهم للتمسك بوحدتهم على الرغم من كل التأثير المعقد للتناقضات القومية الطاغية؟

بالطبع، ان من حق د. الشريف ان يكون له الرأي الذي يستهويه في معرض تحليل هذه المسألة.

لكن هذا لا ينفي خطأ منهجيا وقع فيه الكاتب حين لم يتصدَّ لتبيان وجهات النظر الأخرى التي تناولت هذه المسألة سواء إبان احتدامها: قبل وقوع الانقسام واثناءه، ام بعد ذلك. فالكتاب لا يتعرّض ابدا للمناقشات التي دارت حول الانقسام، وهو يهمل، ايضا، الآراء التي ظهرت على الجانب الشيوعي — اليهودي، بل يهمل، كذلك، التطورات التي تمت على هذا الجانب ولا يعرضها، او لا يعرض بعضها، إلّا من خلال المنظور العربي لها. والأهم من هذا ان الكتاب لا يتعرض الى العبر التي استخلصتها جهات عدة، بينها جهات شيوعية يهودية وعربية، بعد ان حل بفلسطين ما حل بها، وبعد ان دارت دورة الزمن وانتهى فرقاء قوميون عديدون، وليس الشيوعيون وحدهم، الى تأكيد اهمية الحل الديمقراطي وضرورة التعاون بين عرب ويهود من اجل انجاز هذا الحل.

ان د. الشريف، الذي لا يقع في الغالب في خطأ تقرير الأحكام الجاهزة، لم يسيطر تماما على حماسته للانقسام الذي أطفأ، عام ١٩٤٣، تجربة العمل العربي — اليهودي الوحيدة المشتركة والتي صبر الشيوعيون الفلسطينيون على حمل راياتها على مدى عشرين عاما قبل ان تسقط التعقيدات القومية هذه الراية وتدفنها لعدة سنوات لاحقة. وقبل ان يعود الشيوعيون انفسهم لحملها من جديد ويشقّوا الطريق للآخرين الذين لم يلبثوا ان استوعبوا اهمية الحل الديمقراطي وامكانيته، وادركوا ان حلا كهذا لن يتأتى إلّا اذا تركّز نضال العرب واليهود التقدميين ضد الصهيونية عدوة الجانبين، وضد السياسة العدوانية التوسعية لدولتها، وضد الأوساط الرجعية والامبريالية التي تدعم هذه السياسة.

لقد بدأ الشيوعيون الفلسطينيون، العرب واليهود، بمقولة صحيحة حين اعلنوا ان تجاوز التناقض القومي العربي — اليهودي في فلسطين، بما يعنيه هذا التجاوز من مواجهة للطغيان الصهيوني اليهودي الشوفيني والتسهيلات التي تقدمها مواقف ضيقي الأفق من القوميين المتطرفين، للمشروع الصهيوني، يتأتى بالتأكيد على اهمية وحدة المهيئين لادراك مخاطر المشروع الصهيوني، من العرب واليهود. ونشأ الحزب الشيوعي الفلسطيني على هذا الأساس مختلطا: وحين انقسم، بتأثيرات التناقض القومي، وبتأثيرات التطرف القومي هنا وهناك، ايضا، لم يؤد الانقسام الى ازدياد النفوذ الشيوعي، لا على الجانب اليهودي ولا على الجانب العربي. وفي كتاب د. الشريف نفسه، تتوالى الأمثلة التي تظهر عدم استجابة القيادة القومية العربية للحركة الوطنية الفلسطينية لطروحات الشيوعيين العرب حتى بعد ان قطعوا مع تجربتهم التنظيمية، الشيوعية، السابقة، وبعد ان اظهرت العصبة تفهما وتأييدا اكبر لسياسات القوميين.

ونظن ان د. ماهر الشريف لن يختلف معنا اذا قلنا ان التشدد في التمسك بالمعايير الطبقية، الشيوعية، قد يؤدي الى بعض الأخطاء حين يمارس بطريقة جامدة، ولكن خضوع الشيوعيين لتأثيرات التطرف القومي لا يوقعهم في اخطاء فقط، بل يجرّهم لما هو اخطر من هذا، ويحرمهم ويحرم الحركة الوطنية من قدرتهم على تحليل الأسباب العميقة للمسائل القومية ورؤية الحلول الصحيحة لها.

فيصل حوراني

تجرد في العرض
وحذر في ابداء الرأي

سميح شبيب، **حزب الاستقلال العربي في فلسطين، ١٩٣٢ ــ ١٩٣٣**، بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف.، ١٩٨١، ١٤٨ صفحة.

يذكر الاستاذ اكرم زعيتر، في كلمته التي قدم بها لهذا الكتاب، ان الحركة الوطنية الفلسطينية ركزت، في فترتها الاولى، على مقاومة الحركة الصهيونية دون الانتداب البريطاني، بحجة ان الصهيونية هي الخطر الداهم، ثم يقول: ان بعض الشبان الفلسطينيين تنبهوا انذاك الى خطل هذا الاسلوب فكتبوا، وخطبوا، واطلقوا على انفسهم اسم «حَمَلة الفكرة الاستقلالية»؛ ذلك لان المطالبة بالاستقلال تعني ان بريطانيا المنتدبة هي العدو الاول، ولكن هؤلاء لم ينتظموا في حزب او منظمة، وان هم انبثّوا في جمعيات واندية وصحف، وكانوا عنصرا فعالا لا يفتأ يقحم فكرة رفض الانتداب ومقارعة الانكليز، والمطالبة بالاستقلال في معظم المؤتمرات الوطنية... حتى اذا استفحل الخطر الصهيوني استفحالا ينذر بتهويد البلاد، بموجب تخطيط بريطاني وبحماية السلاح البريطاني وبقوانين بريطانية، تنادى بعض العاملين في الحقل الوطني الى تأليف حزب الاستقلال: مما فصّله المؤلف. ويرجع الاستاذ زعيتر شيئا من ارهاصات الثورة الكبرى، والاضراب الكبير في العام ١٩٣٦، الى تأثير الاستقلاليين في اذكائها: فلقد دلت الثورة، وكذلك الاضراب، «على ان الامة كلها استقلالية، لا بالمعنى الحزبي للكلمة ولكن بالمعنى المبدئي او المعتقدي لها. وغدا قراع بريطانيا هو شعار الحركة، وتردد على كل لسان: «بريطانيا أصل الداء واساس كل بلاء» (ص ٨).

ما أشار اليه الاستاذ زعيتر، المؤرخ الفلسطيني ورجل الحركة الوطنية الفلسطينية، المعاصر للفترة موضوع البحث، هو موضوع كتاب السيد سميح شبيب، حول حزب الاستقلال: تاريخه، ودوره السياسي والتعبوي عبر الخطابة والصحافة والمهرجانات السياسية الجامعة، ضد وجود الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني، ووضعه الطرفين في المستوى نفسه من الخطورة والعداء لآمال الشعب الفلسطيني، ووجوده القومي.

في البداية، نستعرض مجمل ما تناوله الكتاب، حيث احتوى على مائة وثماني واربعين صفحة، منها مائة صفحة هي البحث، موزعا على ثلاثة فصول، وضمت بقية الصفحات خمسة عشر ملحقا من ادبيات الحزب بما فيها بيان التأسيس، وقانون الحزب، وبياناته ونداءاته السياسية في المناسبات الوطنية، والاحداث السياسية الهامة.

اما الفصول الثلاثة، فقد تناول الاول منها بعض سمات النضال الفلسطيني، قبل تأسيس حزب الاستقلال العربي في العام ١٩٣٢، وتناول الفصل الثاني ظروف ووقائع تأسيس الحزب، فضلا عن استعراضه للتاريخ السياسي والشخصي لابرز شخصياته (ص ٥٢ ــ ٦٠)، في حين تطرق الفصل الثالث الى ابرز النشاطات السياسية للحزب، من بيانات واجتماعات جماهيرية واتصالات محلية وعربية، ومن ثم ظروف انحسار

الحزب وتوقف نشاطه.

وفي تحديده لدور الحزب في الحركة الوطنية الفلسطينية خاصة والقومية العربية عموما، مهّد المؤلف لتاريخ الحزب بخلفية تاريخية لمجمل النضال القومي العربي قبل الانتداب البريطاني، اذ ساهمت هذه المرحلة في بلورة فكرة حزب الاستقلال، خاصة وان اعضاء الحزب، في معظمهم، كانوا من رجال جمعية «العربية الفتاة»، وحزب الاستقلال العربي في دمشق، ابان العهد الفيصلي. وسعى الكاتب، في هذا المدخل، للوصول من العام العربي الى الخاص الفلسطيني، في تأريخ الحركة القومية العربية لتلك الفترة، حيث تمثل الخاص الفلسطيني، لاحقا، بتأسيس حزب الاستقلال العربي، الذي هو موضوع هذه الدراسة. ويرجع الكاتب بداية تكوينات هذا الحزب، الى الفترة التي تم فيها تقسيم المشرق العربي، الى مناطق نفوذ فرنسية ــ انكليزية، بموجب اتفاقية سايكس ــ بيكو، فضلا عن اشكالية التداخل الصهيوني مع هذه الهيمنة الاجنبية في فلسطين. ولتحديد ملامح شخصية حزب الاستقلال، بوضوح اكثر، تطرق الكاتب الى مجمل الجسم السياسي للحركة الفلسطينية، بما فيها اللجنة التنفيذية والجمعيات الاسلامية المسيحية والمؤتمرات الفلسطينية العامة، وذلك بهدف اعطاء القارىء صورة تفصيلية للظرف التاريخي السياسي، الذي احاط بولادة حزب الاستقلال. اما في الفصلين الثاني والثالث، فقد تناول الكاتب البناء الداخلي للحزب، من خلال قانونه وادبياته المختلفة وتركيبته القيادية. ومن ثم، تناول بالشرح والتفصيل تعبيراته السياسية والايديولوجية، باستطلاع نشاطاته وكتابات قادته في مجلة «العرب»، وغيرها، وعلاقاته الفلسطينية والعربية التي اقتصرت، الى حد كبير، على بؤر، او تكوينات ذات طابع قومي في بلدان عربية اخرى. وقد توصل الكاتب الى عدة استنتاجات نلخصها في التالي:

اولا ــ تميز حزب الاستقلال بكونه تأسس على قاعدة قومية ــ وطنية لا عائلية ــ عشائرية، بحيث ابتعد عن السياسات الشخصية والعائلية، واضعا المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار (ص ٤٧). والكاتب في تبيانه لهذه الميزة في حزب الاستقلال، عرج على الظواهر المَرَضية التي ابتلي بها الجسم الوطني الفلسطيني انذاك، كظاهرتي الشرذمة والانشقاق. غير أن الاستقلاليين، وجلهم من المثقفين المستنيرين، رفضوا جر السياسة للصراعات العائلية، وبهذا تميزوا عن القادة التقليديين.

ثانيا ــ ميزة اخرى لحزب الاستقلال تجلت في جرأته على انتقاد الزعماء التقليديين (انظر ص ٤٥، شروط الحزب للتنسيق مع الحاج امين). كما تجلت هذه الجرأة في انتقاد الحزب لكل من المجلسيين والمعارضة، على حد سواء؛ حيث لم يستثن ايا منهم من صفات العشائرية والتقصير والمصلحة الفردية، مع فتور الروح النضالية (ص ٤٧).

ثالثا ــ بين الكاتب في استنتاجاته، ايضا، بعض المآخذ على الحزب، كمحدودية قاعدته التنظيمية (ص ٥٠، ٦٠، ٦١؛ ٩٤ وغيرها)، واقتصاره على المثقفين، بحيث غلب عليه طابع التنظيم النخبوي، فظل دوره مقتصرا على تحريك الجماهير لا قيادتها، في اطار من الاساليب والممارسات السياسية نفسها التي يتبعها التقليديون، رغم تميز الحزب عنهم، كما سبق واشرنا، بمنطلقاته الفكرية والسياسية.

لكن الكاتب، في تناوله لهذه الجوانب الهامة، الملخصة اعلاه، من حياة الحزب الداخلية والسياسية، لا يسمي الاشياء بمسمياتها الحقيقية، بل يترك حيزا واسعا لتأويلات القارىء وتفسيراته، وليس في هذا غضاضة، لو ان الكاتب ارفق ذلك بتحليل وبرؤية متكاملة لظاهرة حزب الاستقلال في التاريخ الفلسطيني، بمعنى ان ملاحظتنا الاساسية على هذا البحث، باعتباره بحثا وصفيا امينا وحذرا الى حد الابتعاد عن «مغامرة» ابداء الرأي، تبقى هي المنطلق في المآخذ على هذا الكتاب. ولعل الكاتب في حذره الشديد هذا، فصل كثيرا بين الموضوعية وابداء الرأي. فالمؤلف في سعيه غير الديناميكي وراء الموضوعية، ابتعد عنها؛ اذ لِمَ الخوف من ان يفقد البحث موضوعيته، ما دام الكاتب يستند الى وقائع واراء عايشت التجربة، فضلا عن انها موثقة تاريخيا، بمراجع معروفة وعديدة؟... قد يجتهد المرء، ويخطىء الاجتهاد، لكن يبقى السعي وراء الموضوعية واضح المعالم، اذا اتسم السياق العام للبحث بالدقة والتجرد في سرد الوقائع والمعلومات.

وهذا ما استطاع المؤلف، بجدارة، ان يحققه لبحثه. غير انه حين «اضطر» الى ابداء الرأي والخروج باستنتاجات، كتب ببعض التعميم، فأطل رأيه من بين السطور «باستحياء وتحفظ». هذا هو الانطباع العام الذي تكوّن لدي، اثناء قراءتي لصفحات هذا البحث.

ثمة ملاحظات اخرى على هامش البحث، تتعلق ببعض ما ورد في سياق النص. ففي اشارته لكتيب ثيودور هرتسل «دولة اليهود» (ص ١٩)، اعطى المؤلف لهذا الكتيب عنوانا اخر هو «الدولة الصهيونية». ولا ندري ما الذي املى على الكاتب تغيير العنوان، هل هو السهو او «مبدأية طهرانية» قادت الكاتب الى صهينة العنوان.

الملاحظة الثانية وتتعلق ببعض المقتبسات الواردة في البحث. ففي الصفحة ٤٠ نقرأ التالي: فالمعروف ان «الهجرة الصهيونية تفاقمت بعد ان استلم النازيون، في كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٣٣، السلطة في المانيا، اذ تمكنت المنظمات الصهيونية من استغلال النازية ابشع استغلال» (١١١).

ما الذي يتميز به هذا المقتبس؟ هل هو الرأي، ام التفرد في المعلومات، ام هو التميز في الاسلوب من حيث الطرح؟ ان هذا المقتبس يفتقر إلى أي من هذه العناصر الثلاثة، رغم اهمية المرجع المأخوذ منه. الشيء نفسه يتعلق بالمقتبس رقم (١١٢) في الصفحة ذاتها، حيث احتوى على ارقام فقط، وكان بامكان الكاتب ان ينقلها عن مصدرها دون ايرادها كمقتطف.

الملاحظة الثالثة، وتتعلق بالمرجع الذي استند اليه الكاتب في تاكيده لعضوية الشيخ عز الدين القسام في حزب الاستقلال ــ فرع حيفا (ص ٥٠). فالكاتب لا يشير إلى المرجع الذي استقى منه معلومة هامة كهذه، فضلا عن ان البت بشأنها امر أشارت الى صعوبته مراجع عدة، من بينها اصدقاء ومعاصرون للقسّام.

الملاحظة الرابعة، وتتعلق بمآخذ الكاتب على الاستقلاليين (ص ٩٤)، والتي، في رأي الكاتب، ادت الى وصول الحزب الى مأزق مصيري. ففي المأخذ رقم (ج)، يوجه الكاتب انتقاده لاستعداء الاستقلاليين «للاطراف السياسية العائلية في الداخل»، اي للقيادات التقليدية. ويأخذ الكاتب على الحزب، تحديدا، عجزه عن كسب ود الحاج امين الحسيني، و«الذي كان وطنيا غير مغموز في وطنيته، وله وجهة نظر سياسية اقرب الى وجهة نظر الاستقلاليين منها للنشاشيبيين» (ص ٩٤).

هنا لا يتعلق الأمر بنسبة قرب او بعد هذا الطرف او ذاك عن الاستقلاليين، بقدر ما يتعلق بمسألة بيّنها الكاتب نفسه، في موضع اخر من الكتاب (ص ٤٥)، وهي رفض الحاج امين التنسيق مع الحزب على قاعدة الاسس التي اشترطها الحزب للتعاون، والتي هي تغليب الوطنية على العشائرية، ومعاداة الانتداب البريطاني الخ... فعلى من يسجل المرء مأخذه في هذا الصدد، على من طرح الاسس الصحيحة للتحالف، ام على من رفض التعاون على قاعدة هذه الاسس؟! ثم ان الامر لا يتعلق، ايضا، بنوايا التقليديين، او بصدق وطنيتهم، بل ان الممارسة الفعلية هي المقياس الاساسي، والامور مرهونة بنتائجها على اي حال.

هذه هي الخطوط العريضة لمجمل ملاحظاتنا على هذا البحث، وهي، في كل حال، لا تبتعد عن الهدف الذي نذر المؤلف بحثه له، والذي اوضحه في تمهيد قال فيه: ان الهدف من هذه الدراسة هو «تسليط الضوء على الدور المتميز لحزب الاستقلال، وتحليل تجربته السياسية في الدفاع عن مصالح الشعب الفلسطيني، ضد كل من الحركة الصهيونية والانتداب البريطاني» (ص ١٠). والكاتب يتتبع، عبر صفحات كتابه هذا، الهدف بعناية وحذر، محاولا التزام التجرد ازاء ما يتقدم به من معلومات ووقائع. هذا الحذر وضع الكاتب الى حد اصبح معه الالتزام بالموضوعية، قيدا على التحليل والاسهاب فيه ــ كما سبق ان اشرنا ــ ومن هنا، جاءت دراسة السيد سميح شبيب سردا ووصفا، اكثر منها تحليلا لتاريخ الحزب ونشاطه وانحساره، وذلك في خط مستقيم، اولى فيه الباحث الاحداث مهمة شرح ذاتها والتكلم عن نفسها. وليس هذا الرأي من قبيل التقليل من اهمية البحث، فاختيار الموضوع بحد ذاته، والتزام الكاتب بموضوعه، من حيث المضمون، وتقصيه لكل ما يتعلق بحزب الاستقلال، وجمعه لكل ذلك في كتابه هذا، يعتبر بحق، كما اشار الاستاذ اكرم زعيتر في المقدمة، «سفرا وثيقا يعتمد عليه ويرجع اليه».

لقد بذل الكاتب جهدا دؤوبا في جمع المعلومات

الخاصة بالحزب من المصادر الاساسية، فاجرى مقابلات مع ثلاثة من قادته الهامين، هم السادة: عجاج نويهض، وعزت دروزة، واكرم زعيتر، كما استند الى مجلة «العرب»، والى وثائق اساسية اخرى عديدة. وهذا كله مكن الكاتب من جعل هـذا البحث المكثف مصدرا اولا واسـاسيا، في ما يتعلق بحزب الاستقلال العربي في فلسطين.

سلوى العمد

ثلاث علامات بارزة في الرواية الفلسطينية
غسان كنفاني، اميل حبيبي، جبرا ابراهيم جبرا

فاروق وادي، **ثلاث علامات بارزة في الرواية الفلسطينية: كنفاني، حبيبي، جبرا ابراهيم جبرا**، بيروت: دائرة الاعلام والثقافة في م.ت.ف. بالتعاون مع المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١، ١٨٢ صفحة.

يعالج الجزء الأول من كتاب فاروق وادي بعنوان: «ثلاث علامات بارزة في الرواية الفلسطينية»، منشأ الرواية في فلسطين: بداياتها، أهم الأعمال التي اعتبرت روائية، بشكل أو بآخر، ثم أول رواية فلسطينية فيها خصائص الفن الروائي، وما يمكن تسميته «بهيكلية الرواية».

وبطبيعة الحال، يتعرض المؤلف بايجاز الى أحداث الأعمال الروائية الفلسطينية الأولى، ويحلل مضامينها ضمن الأشكال التي اعتبرها «مذكرات أكثر منها رواية»، ويناقش، في الوقت ذاته، المفاهيم الاجتماعية والسياسية والأدبية للروائيين أنفسهم. ومما يكسب اللمحة التاريخية التي يتحدث عنها شكلاً جديداً من أشكال البحث الأدبي، هو أن الكاتب لم يتحيّز في اصدار حكمه على أساس مذهبي، أو أخلاقي، بل تحيّز في حكمه على أساس إبداعي — أكاديمي.

فبعد أن يتحدث عن أن الرواية العربية ولدت من معطف الرواية الأوروبية، يعود ليقول: إن الرواية الفلسطينية هي أيضاً، ولدت من معطف الرواية العربية. وهنا، يدرج المؤلف آراء وأفكار بعض الكتاب والأدباء والباحثين، في ما يخص الأدب الفلسطيني بشكل عام، والرواية الفلسطينية بشكل خاص. ثم يأتي الحديث عن خليل بيدس الذي تأثر بالثقافة الأجنبية تأثراً مباشراً، وذلك من خلال المدارس التبشيرية لروسيا القيصرية، حيث كانت هذه المدارس — كما يقول المؤلف — هي الأكثر انتشاراً، والأكثر تأثيراً في الثقافة الفلسطينية (ص ١٦). وبما أن خليل بيدس كان أحد المتأثرين بهذه الثقافة، فقد أصدر ترجمات كثيرة من الأدب الروسي، الى أن كتب روايته الوحيدة، بعنوان: «الوارث»، والتي يعتبرها المؤلف «متفردةً بمكانتها التاريخية لكونها تمثل المحاولة الأولى في هذا المجال، على صعيد الرواية الفلسطينية» (ص ١٧).

أما العمل الروائي الآخر، الذي يمتلك خصائص روائية أفضل، فهو رواية: «مذكرات دجاجة»، لاسحق موسى الحسيني التي قدم لها د. طه حسين، وصدرت، عن سلسلة إقرأ المصرية عام ١٩٤٣. يقول فاروق وادي: «لا تكمن أهمية هذه الرواية في كونها النص الفلسطيني الروائي الوحيد، من أعمال تلك المرحلة (...) فحسب، لكن أهميتها تنبع من الموقف السياسي والايديولوجي الذي طرحته، والذي يفصح عن مواقف طبقة وثقافتها ورؤيتها» (ص ٢٧).

ويدرج المؤلف أسماء أخرى كثيرة في حقل العمل الروائي، وهذا ما جعل من بحثه التاريخي عملاً جاداً وشيّقاً، وأهم الأسماء التي يذكرها: محمد عزة دروزة، محمد العدناني، اسكندر الخوري، عارف العارف وغيرهم.

ويؤكد الكاتب عجز الرواية الفلسطينية، في مرحلة من المراحل، عن اللحاق بالفنون الأدبية

الأخرى، كالشعر مثلاً، الذي استجاب للواقع واستمد حرارته من حرارته، ولعب دوراً في شحن الوجدان الجماهيري وتحريكه. بينما ظلت الرواية عاجزة، في تلك المرحلة، عن اكتساب حضورها، كفن متميز له خصوصيته ودوره ومعناه.

وهكذا، استمر هذا العجز الى مابعد عام ١٩٤٨، حتى صدرت رواية غسان كنفاني الأولى: «رجال في الشمس» عام ١٩٦٣، ثم «ما تبقى لكم» عام ١٩٦٦. وجاء الصوت الروائي الفلسطيني الآخر، من داخل الوطن المحتل، ومن خلال «سداسية الأيام الستة» لاميل حبيبي، هذا العمل الذي «جاء ليشير الى اسم كاتب فلسطيني متميز، والى عمل أدبي مثير للاهتمام» (ص ٣٧).

ويشير فاروق وادي الى أن العمل الأدبي الآخر الذي كرّس اميل حبيبي، «كعلامة متميزة في الرواية الفلسطينية، كان رواية الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل عام ١٩٧٤» (ص ٣٨).

أما العلامة الثالثة في الرواية الفلسطينية، فهو جبرا ابراهيم جبرا، وذلك من خلال رواياته: «السفينة»، و«صراخ في ليل طويل»، و«صيادون في الشارع الضيق»، و«البحث عن وليد مسعود»، عام ١٩٧٨، التي يعتبرها فاروق وادي أفضل أعمال جبرا، لأنها تبينّ قدرة الكاتب «على تحقيق التزاوج الفذّ بين تماسكه الفني والايديولوجي» (ص ٣٨).

وبعد هذه المقدمة التاريخية الهامة، يبدأ فاروق وادي بإفراد فصلٍ كاملٍ لكل من الروائيين الفلسطينيين الثلاثة: الشهيد غسان كنفاني: اميل حبيبي، وجبرا ابراهيم جبرا.

غسان كنفاني

يقدم فاروق وادي غسان كنفاني، من خلال أحاديث غسان ومقابلاته الصحافية، وفيها نجد في غسان، الكاتب المبدع، والسياسي المتطور ايديولوجياً، والذي انتقل من الفكر القومي الى الفكر الأممي، ثم رأي غسان في قصصه، وماذا تمثل فلسطين في أعماله؟ وهل تناولت قصصه الفرد الفلسطيني فقط، أم أنها ارتقت لدى تناوله لهذا الفرد، من خلال انسانيته، ذلك لأن غسان «كان يرى في فلسطين رمزاً انسانياً متكاملاً» (ص ٤٤).

ويعتبر الكاتب أن غسان كنفاني هو المبدع الذي استبق ذاته، ككاتب روائي، عنه كمناضل سياسي (ص ٤٤). وهذا مايقوله غسان كنفاني عن نفسه. بعد مشاهدته لفيلم «رجال في الشمس» المأخوذ عن روايته التي حملت العنوان نفسه.

ثم يتناول فاروق وادي روايات غسان الأربع، التي نشرها قبل استشهاده، وهي: ١ ــ «رجال في الشمس» ٢ ــ «ما تبقى لكم» ٣ ــ «أم سعد» ٤ ــ «عائد الى حيفا». ويأتي فاروق على هذه الروايات، بايجاز مضامينها، وعما تحكي وتصف؛ ثم يعود فيتحدث عن الأعمال التي نشرت بعد استشهاد غسان وهي: «العاشق»: «رواية لم تكتمل»: «الأعمى والأطرش» و«برقوق نيسان».

ولدى الحديث عما تمَّ من أعمال غسان، من قبل لجنة تخليد الشهيد، يسجل الكاتب ما يشبه الاعتراض، أو المعارضة ــ ان صح التعبير ــ على اللجنة التي صنّفت كتاب: «عن الرجال والبنادق»، كمجموعة قصصية قصيرة، «بينما قدم الكاتب عمله كعدد من اللوحات التي ترسم أفقاً أشرق فيه الرجال والبنادق» (ص ٥٠).

يقول فاروق وادي: «إن توحُّد اللوحات الموضوعي، والامتداد الزمني لأحداثها، ونمو الشخصيات داخلها، ساهم في تكوين رأي مغاير، نظر اليها كعمل روائي، أو كعملٍ لم يكتمل» (ص ٥٠). ويسجل فاروق اعتراضه الثاني على اللجنة، لأنها صنفت «أم سعد» ضمن النتاج الروائي، لأن هناك اجتهاداً آخر يرفض انتماءها مع «عن الرجال والبنادق» الى أحد الشكلين: القصة القصيرة، والرواية. ثم يجيء الاعتراض الثالث على استبعاد رواية: «من قتل ليلى الحايك» عن الأعمال الأدبية الكاملة للشهيد.

بعد هذه الاعتراضات جميعها، يعود فاروق وادي فيحلل أعمال غسان، تحليلاً جاداً، من حيث أنها التعبير الأصدق عن الأرض والإنسان الفلسطيني، في «رجال في الشمس» و«أم سعد»، من خلال الرمز، وكذلك في «العاشق»: حيث تتواطأ الأرض مع العاشق الفلسطيني» (ص ٥٤). وتغيب الأرض، في «الأعمى والأطرش»، لأنهما يسقطان في معضلة البحث عن الحلول الفردية لمشاكلهما الذاتية، فيتوسلان الغيب، وإرث سنوات الوهم الطويلة.

أما الأرض التي يتقمصها الإنسان

الفلسطيني، فنجدها وقد أطلّت علينا من خلال «برقوق نيسان». وهكذا، كان هم غسان كنفاني هو انغلاق الدائرة بوصول الفلسطيني الى أرضه. ويعود الكاتب فيتحدث عن زمن الفلسطيني، ومكانه، في الأعمال ذاتها، وكيف تصبح الدلالة المكانية للصحراء أرضاً للمواجهة، بعد أن كانت أرضاً للموت في «رجال في الشمس».

ويتناول فاروق شخصية البطل المقاوم، في أحد فصول الكتاب الذي أسماه «البطل المقاوم... غائباً وحاضراً»، شخصية الأستاذ سليم الذي يطل من خلال ذاكرة «أبو قيس». وأما في «أم سعد» فتتجلى البطولة حاضرةً بشكل كثيف، «لأنها تحمل في داخلها ــ كفرد ــ عمومية جماعية تعبر عن الحالة الشعبية الجماعية، في الزمن الفلسطيني الجديد» (ص ٦٤).

ويتحدث فاروق، في مكان آخر من الكتاب، عن «المغامرة وتعدد الأشكال، في أعمال الشهيد، وذلك باختلاف التقنية في أشكال أعماله، رغم وجود تكرار للشكل أحياناً، ويقارن هنا بين كل من: «رجال في الشمس» و«ما تبقى لكم»، وبين «أم سعد» و«عائد الى حيفا».

ثم يجري الحديث، في مكان آخر من الكتاب وفي الفصل المحدد لغسان كنفاني، فيأتي الكاتب على «الرمز... في المبنى والتفاصيل»، ويتناول القراءة الجديدة للدكتور إحسان عباس لـ«رجال في الشمس»، كذلك يتحدث عن آراء نقاد آخرين في مفهوم الرمز في أعمال غسان.

وينهي فاروق الفصل الخاص بغسان فيقول: «نهاية زمن الوهم كانت بداية زمنه الروائي، ونتاجه الروائي كان بدايات شهدت نهايتها باستشهاد كاتبها، قبل أن تكتمل، لكن رغم الموت وعدم الاكتمال، تبقى شهادة سقوط زمن الوهم... وترهص بالأحلام القديمة» (ص ٩٢).

إميل حبيبي

أفرد الكاتب فصل الكتاب الثاني لكاتبنا الكبير إميل حبيبي، وبدأه بهذا العنوان: إميل حبيبي: الضحك من أعماق الجرح.

وفي المدخل الذي خصص للفصل الثاني، يذكر الكاتب ما قاله غسان كنفاني، في كتابه: «الأدب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال»، عن «سداسية الأيام الستة» وكاتبها «أبو سلام»، وهو لقب إميل حبيبي. وذلك للتذكير بأن أول من أشار الى أهمية هذا العمل، كان غسان كنفاني.

وكما فعل فاروق في الفصل الأول من الكتاب، لجأ للطريقة نفسها في فصل الكتاب الثاني، بأن ذكر مقتطفات من مقابلات وأحاديث لاميل حبيبي مع الصحافة والنقاد، وهذا عمل نثني عليه، ذلك لأن الكاتب التزم بمنهجية واحدة متوازنة، في ما يخص افتتاح دراسته لأعمال هذين الأديبين الفلسطينيين الكبيرين: غسان كنفاني واميل حبيبي.

وتحت عنوان صغير: «السداسية... والعناق في ظل الفجيعة»، يبدأ الكاتب بتحليل هذا العمل الابداعي الهام، من خلال اللوحات الست التي صاغها «أبو سلام»، بأسلوبه الشيق الضاحك ــ الباكي، والمتلمس لتفاصيل الفجيعة بدءاً من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وانتهاءاً بتوحد شعبنا ولقائه في ظل الفجيعة التي دفعته من جديد للمقاومة وتصعيدها.«في المظاهرات' العودة'، وتحت سقف القاووش ' الحب في قلبي'، انها الوحدة الحميمة والحارة التي تكونت بفعل المواجهة، وتنامت مع اشتعال النار» (ص ١٠٢).

بعد ذلك، يتحدث فاروق عن وحدة المكان في زمن الاحتلال، من خلال السداسية. إلا أن الكاتب لم يحدد رأيه في قضية تصنيف هذا العمل الأدبي، وانما اعتمد على رأي للأستاذ محمد دكروب، على أن هذا العمل «يضيف بنائية جديدة الى القصة العربية الحديثة». وكان يجدر بفاروق أن يضع رأياً محدداً في مفهومه لشكل السداسية، خاصة وأن هناك آراء كثيرة، في ما يخص أعمال اميل حبيبي ككل، وخاصة السداسية، و«المتشائل» التي ينفي بعض الكتاب انتماءها الى الفن الروائي (غالب هلسا)، وهذا رأي لا نقبل به.

ومن السداسية، ينتقل الكاتب الى «المتشائل» بعنوان كبير: «الوقائع الغريبة... ورحلة البحث عن الخلاص». وبعد أن يدرج الكاتب مقتطفات من رأي اميل حبيبي في عمله هذا، محللاً شخصية سعيد أبو النحس (البطل) يعود فاروق وادي ويبني تحليله الخاص على تحليل اميل حبيبي لشخصية «سعيد» السلبية، المتوهمة القوة في عددها، والمتكيفة مع كل الظروف والشروط المحيطة بها.

إلا أنه مما يلفت الانتباه في هذا الفصل، هو ما يراه الكاتب تناقضاً صالَح بين المادية والمثالية في العمل، وأوقع «أبا سلام» في مأزق ايجاد وسيلة يقدم من خلالها فهمه لمسألة الالتجاء الى القوى الغيبية، لدى رغبته في تقديم التفسير المادي العلمي لهذه القضية.

وباعتقادنا، إن خطأً ما يبدو قد ارتكبه فاروق، في فهمه لهذه القضية، اذ أن نهاية الفصل الأخير في رواية: «الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل»، هي التفسير بعينه.

يقول اميل حبيبي على لسان الرجل الذي تلقّى رسائل سعيد: «فاذا صدقتم حكاية التجائه الى اخوته الفضائيين، ورحتم تبحثون عنه في داميس عكا القديمة، فقد يصيبكم ما أصاب المحامي مع المجنون: المحامي الذي صدَّق مجنوناً، فراح يبحث عن كنزه المطمور، كما ادعى، في الأرض بالقرب من شجرة خروب. فظل يحفر الى الشرق والى الشمال والى الغرب والى الجنوب، حتى اقتلع الشجرة كلها، ولم يجد كنزاً. وكان المجنون في هذه الأثناء يصرف وقته بطلاء حائط في المستشفى بفرشاةٍ يغمسها في دلو بلا قاع، فلما عاد المحامي اليه يتصبب عرقاً، سأله المجنون: هل اقتلعت الشجرة؟ قال: اقتلعتها من جذورها، ولم أعثر على كنزك.

قال المجنون: اذن هات فرشاةً ودلواً بلا قاع وقف الى جانبي وادهن!».

وينهي اميل حبيبي روايته بقوله:

«فكيف ستعثرون عليه، يا سادة يا كرام، دون أن تتعثروا به؟!...». وهذا نفي كامل للغيبية التي يرى الزميل فاروق وادي بأنها تصالحت وتوحدت مع المثالية في الرواية، وأوقعت كاتبها «في مأزق».

الا أن أهم ما في الدراسة، هو أنها تحدد أبرز السمات لهذا العمل الفذ، من حيث أنه «رصد توثيقي»، بتعرضه لأحداث جرت في تاريخ قريب، وبأنه «مقارنة تاريخية لتداخل أحداث ووقائع التاريخ القديم مع الحديث: تاريخ فلسطين الملطخ بالدم، منذ الحروب الصليبية وحتى اليوم؛ وكذلك من حيث تعرض العمل الروائي الى المقارنة الأدبية: «حيث يستفيد الكاتب من قراءاته في الأدب العربي والعالمي، فيسند رؤيته بأبيات الشعر، أو الأقوال، أو الحكايات (عن ألف ليلة وليلة والجاحظ). ومن ذلك أيضاً، الفصل الخاص حول الشبه الفريد بين سعيد وكنديد، «حيث تعقد المقارنة مع قصة فولتير الشهيرة» ص (١١٤).

ويتحدث فاروق وادي عن الأسلوب الساخر لدى اميل حبيبي، وعن السخرية في الشخصية، والتغابي، والمبالغة في تقزيم الذات، والمبالغة في تضخيم أهمية الذات، والمبالغة في التباسط، الى تلقائية الاستجابة وسرعتها، وكلية مأساوية وسخرية في التفاصيل، والسخرية في اللغة، والجناس اللغوي، والثقافة التراثية لاميل حبيبي، وما الى هنالك من فنون اللغة، التي أفرد لها الكاتب أجزاء داخل الفصل الثاني: بحيث إن دلت على شيء، فانما تدل على الجهد الجاد الذي بذله فاروق وادي، في سبر أعماق أسلوب اميل حبيبي، وتحليله تحليلاً تفصيلياً دقيقاً.

جبرا ابراهيم جبرا

في الفصل الثالث من الكتاب، والمخصص لدراسة العلامة البارزة الثالثة في الرواية الفلسطينية، يبدأ الكاتب مدخله لهذا الفصل، بتثبيت بعض الاجابات التي رد بها الأستاذ «جبرا» على أسئلة وجهت اليه، في مقابلات ولقاءات سابقة، بينها مقابلة أجرتها معه مجلة «شؤون فلسطينية» عام ١٩٧٨. وبهذا يكون فاروق وادي قد ثبَّت طريقة منهجية متناسقة في دراسته للعلامات الثلاث.

ونعتبر أن هذا المدخل هو أهم المداخل الثلاثة، لأنه يحدد الوسيلة التي يجب انتهاجها لدراسة أعمال هذا الكاتب الفلسطيني المبدع. ذلك لأنه ان لم يدرس، بتوافق زمني، فان فجوة هامة ستحدث لدى الدراسة المنتَهَجة، وهذا ما يقرُّ به الزميل فاروق، عازياً ذلك الى المواهب المتعددة التي يتمتع به جبرا ابراهيم جبرا: الشاعر، والروائي، والقاص، والناقد، والرسام، والمترجم.

ويتمنى الكاتب لو أن دراسته هذه اتسعت، لتشمل كل هذه الفنون، الا أنها «تظل أضيق من ذلك في طموحها المحدد، وهو الولوج الى عالم جبرا، من خلال الرواية، من أجل التوصل الى نقاط إضاءة مبدئية لكشف عالم 'جبرا' الغني الواسع» (ص ١٤٤).

وينتقل فاروق وادي الى الحديث عن روايات «جبرا» الأربع، ليقول: «فكأننا نحن أمام رباعية

تمتد زمنياً، تتغير أسماء شخصياتها، وتواريخها وخلفياتها، كأنها تتناسخ من جديد في كل مرة، بشكل آخر، لتعيش في زمن آخر، متفاعلة مع تاريخها، ومكتسبة تجربة جديدة» (ص ١٤٨).

ومن هنا يسلسل الكاتب النمو الزمني الروائي، بين رواية وأخرى، مبتدئاً برواية «صراخ في ليل طويل»، ماراً بـ«صيادون في شارع ضيق» التي كتبها الأستاذ جبرا باللغة الانكليزية، ثم تأتي رواية «السفينة» لينتهي برواية «البحث عن وليد مسعود».

وتحت عنوان فرعي كبير: «ضعف الحدث المحوري وتفجيره»، يتحدث الزميل وادي عن:

١ ــ فعل الذاكرة، ودورها المؤثر في حياة شخوص الرواية، ويعني هنا رواية «صراخ في ليل طويل» ــ على ما أعتقد ــ دون الاشارة الى التأثير الفني العام الذي تركته رواية الكاتب الايرلندي الكبير «جيمس جويس» بعنوان: «بوليسيز»، وزمنها أيضاً يوم واحد، خاصة وأن الزمن هنا هو الأهم بعد ما احتوته الذاكرة.

٢ ــ تشابك العلاقات بين الشخصيات بهمومها الذاتية.

٣ ــ الهموم، الاجتماعية والسياسية والثقافية والحضارية، لهذه الشخصيات.

بعد ذلك، يأتي على الروايات بالتحليل والبحث الدقيق، واحدة تلو الأخرى. وهنا نود أن نسجل للكاتب رؤيته السابرة لأغوار شخوص الروايات التي يعالجها، بالعرض والتحليل، وقدرته على استنباط ماهية الرمز، وأبعاده، ومراميه. ومن هنا، يأتي الاعتقاد بأنه كان يستطيع أن يرتقي بمعالجته لمجمل الروايات، لو أنه قارن بين «جبرا ابراهيم جبرا»، المتأثر مباشرة بالأدب الروائي الانكليزي الحديث، من خلال روايته «الصراخ في ليل طويل»، مع رواية جيمس جويس.

وتحت عنوان فرعي آخر هو: «ملامح شخصية الفلسطيني الأساسية»، يحدثنا الكاتب عن هذه الملامح، كما رسمها جبرا ابراهيم جبرا في رواياته، ويقول: أن الفلسطيني هو محور أساسي في شخصيات جبرا الروائية، إن لم يكن المحور، باستثناء روايته الأولى «صراخ في ليل طويل».

ينتقل بعد ذلك الى موضوع آخر وهو «ثورية المثقفين وعجزهم». وهنا، يناقش «وادي» الايديولوجية البورجوازية التي ينطلق منها جبرا ابراهيم جبرا، وتناقضه مع التأويلات الماركسية لصعود البورجوازية العربية، وذلك بخلط بين البورجوازية العربية والبورجوازية الأوروبية، ويطيل في الحديث حول هذا الموضوع، بحيث يبدو التحليل النهائي في الكتاب تحليلاً سياسياً لشخصيات أدبية، وهنا، يمكن القول: إن الوعي الطبقي للكاتب لم يكن وليد صدفة، ولذا نرى أنه ليس من الضرورة الاسترسال في إقناعنا بتعارض تأويلات «جبرا» الفكرية مع تأويلات الماركسية.

ويعود الكاتب فيحلل الشخصيات من جديد، ملخصاً أحداث الروايات الأربع، التي جعلت من الكاتب الكبير علامة بارزة في الرواية الفلسطينية.

ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب، خاصة وأن الكاتب لم ينتق هذه العلامات انتقاءً عشوائياً، اذ أنهم هم الذين قدموا، فعلاً، الملامح الأساسية للرواية الفلسطينية، هذه الملامح التي نأمل في أن نرى تطويراً لها، في أعمال روائيينا الفلسطينيين، خاصة، وأن عدداً من الروايات الفلسطينية، والتي صدرت في فترات متفاوتة، منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن، ليست أكثر من ارهاصات أولية ورجم في غيب عالم الرواية، ليس الا، مع الاستثناءات البسيطة لاسمين أو ثلاثة.

وكتاب فاروق وادي يأتي ليؤكد هذه الحقيقة في تحديده للعلامات البارزة في الرواية الفلسطينية.

عمر صبري كتمتو

شهريات

المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً

حرب الرَّجْم والجرح المفتوح

ربما كان الحدث الأبرز خلال الفترة الأخيرة، وباستثناء انفجار «حرب الرجم» في الأرض المحتلة، هو قيام سلاح الجو الاسرائيلي بإغارتين على قواعد الثورة في لبنان. فقد قامت حوالى ٦٠ طائرة، من أنواع: «ف ــ ١٦» و«ف ــ ١٥» و«كفير»، بالاغارة على عدد من القواعد العسكرية، في مناطق الدوحة والسعديات ومزبود وصيدا، يوم ٢١/٤/١٩٨٢. واستهدفت الطائرات بعض مرابض المدفعية ومدافع الهاون وراجمات الصواريخ، الا أنها أخطأت غالبية أهدافها، رغم كثافة القصف ومدة الاغارة. وكانت نتائج هذه الإغارة مقتل حوالى ١٧ شخصاً وجرح عشرين، نصفهم من المدنيين. أما الاغارة الثانية، فقد وقعت في ٩/٥/١٩٨٢، حين أقدمت ٢٤ طائرة من الأنواع نفسها، بالاغارة على القواعد العسكرية الموجودة في مناطق الزهراني وشمالي وغربي صيدا والدلهمية، الا أن هذه الاغارات أخفقت أيضاً، في اصابة الأهداف العسكرية اصابات مؤثرة، إذ شكل المدنيون النسبة الأكبر من القتلى والجرحى، البالغ عددهم: ١٢ قتيلاً و٢٠ جريحاً.

وإذا ما قورنت هاتان الإغارتان بسابقاتهما، قبل فرض وقف اطلاق النار في ٢٤/٧/١٩٨١، فانه يظهر انهما كسابقاتهما من الإغارات، من حيث انتقاء الأهداف وحجم الاصابات، وخاصة عند التذكر بأن عدد الطائرات المشتركة فيهما كان عدداً كبيراً جداً، مما يفرض التكاليف الباهظة على العدو. أما الملاحظة الأساسية، فهي حول خلفية اتخاذ القرار الاسرائيلي بخرق وقف اطلاق النار بهذا الشكل. فقد صرح رئيس الوزراء الاسرائيلي بيغن، وكذلك وزير الخارجية شامير، وقيادة الجيش من وزير الدفاع شارون ورئيس الأركان ايتان، ان الإغارة الأولى أتت رداً على سلسلة طويلة من الحالات المزعومة لخرق وقف اطلاق النار، من قبل الثورة الفلسطينية، وأن هذه الإغارة أتت تحذيراً متعمداً «قبل» أن يفعل الفدائيون الفلسطينيون شيئاً ما. أي أن الحجة الاسرائيلية الأساسية ليست هي حوادث وقعت، بل أعمال يعيش الاسرائيليون هاجس وقوعها (نية الفدائيين)؛ مما يطرح الترجيح بأن الإغارة كانت، في الواقع، تعكس «نية» اسرائيلية معينة، ألا وهي استدراج الثورة إلى الرد من جهة، والتخلص من قيود حالة وقف اطلاق النار من جهة ثانية.

ان ما يوضح هذه المسألة هو تكرار الإغارة؛ حيث ربطت القيادة الاسرائيلية بين وقوع الإغارة الثانية، وبين انفجار عبوة ناسفة داخل باص اسرائيلي في القدس، واصابة اسرائيليتين. فقد ادعت القيادة الاسرائيلية، أن الإغارة أتت رداً على انفجار العبوة، وأنها تحتفظ لنفسها بحق الرد على كافة هذه الأعمال، مع «تمسكها» بوقف اطلاق النار. ويرجح أن هذا الموقف العام الذي

تتخذه القيادة الاسرائيلية، بتعريض حالة وقف اطلاق النار للخطــر، وباستخدام سلاحها الجوي بالتحديد، يعود إلى اعتبارات عدة: فمن جهـة، يعيش العدو وضعاً بالغ الصعوبة داخل الأرض المحتلة، حيث يعم الرفض الشعبي لواقع الاحتلال أنحاء البلاد، من قطاع غزة حتى هضبة الجولان مروراً بالضفـة الغربيـة والأرض المحتلة عـام ١٩٤٨. فترى القيادة الاسرائيلية، نتيجة لقصر نظرها المعهود، أن ضرب الثـورة الفلسطينيـة عسكـرياً يسـاعدهـا عـلى ضـرب أهـل الأرض الفلسطينية المحتلة سياسياً. كما وأن الحرب على الحدود الشمالية تخفف من الضغوط الداخليـة والعـالمية، النـاجمة مبـاشرة عن حـالة الغليان الشعبي الفلسطيني، والقمع الهمجي الاسرائيلي في الداخل.

أما من جهة أخرى، فان أحد الاعتبارات هو اهتمام القيادة الاسرائيلية بما يجري حولها من تحركات وتطورات في الساحة العربية. فهي تريد أن يعود الجنوب أداة للتحريك والتفجير عند الحاجة: أي أن الجنوب اللبناني يشكل «بوابة» اسرائيل إلى الوضع العربي، تهدده عبرها وتبقيه جرحاً مفتوحاً. ويضاف اعتبار آخر هام جداً، وهو أن العدو يفتقد، منذ زمن بعيد، الاستـراتيجية العسكرية الفاعلة في مواجهـة النمو العسكـري المستمر للثورة الفلسطينية (مما لا يمنعه بطبيعة الحال أن ينجح في عملياته الصغيرة، أو بتطبيق بعض التكتيكات العسكرية)، فلا يجد سبيلاً سوى العـودة إلى الأساليب المعهـودة. أي أن العـدو الصهيوني، لا يتحمل استمرار حالة وقف اطلاق النار، في وقت تزداد فيه قوة الثورة العسكرية، بل وفي وقت تقـوم فيه الجمـاهير الفلسـطينيـة في الداخـل، بـالهجـوم عـلى الارادة السيـاسيـة الاسرائيلية؛ بحيث بات هذا العدو لا يعرف كيف يرد على الهجـوم السياسي، بعـد فشل خـططه السياسية من «ادارة مـدنية» و«روابـط قرى»، سوى بفتح الجبهة العسكرية. ويبدو أن العدو يظن أن ضربـات عسكريـة تقليديـة، في غياب الاستراتيجية العسكرية الفاعلة، هو أفضل من لا ضربات على الاطلاق!

مفهوم وقف اطلاق النار

انه من الواضح، أن احدى القضايا المطروحة حالياً هي: ماذا يعني وقف اطلاق النار؛ أية رقعة جغرافية يشملها؛ وأية أسلحة، أو أفعال عسكرية يمنعها؛ لقد حاولت القيادة الاسرائيلية، وخاصة خلال الأشهر الأولى من هذه السنة، أن تطرح مفهومها الخاص لوقف اطلاق النار، وذلك بعد أن شعرت أنه لم يعد يفيدها، بل أنه يقيدها. فقد طرح القادة والناطقون الاسرائيليون مراراً (كما ذكرنا في تقاريرنا السابقة)، أن وقف اطلاق النار لا يشمل الحدود اللبنانية ــ الفلسطينية وحدها، بل ويشمل كل عمل عسكري ينطلق بالأساس من لبنان. وكان المتحدثون بـاسم وزارة الخارجيـة الأميـركية، أو البيت الأبيض، قـد أيـدوا ذلك الموقف وكرروه. وقد ردت الثورة في حينه مؤكدة أن الطرف الوسيط، خلال مفاوضات فرض وقف اطلاق النار، كان منـظمة الأمم المتحـدة وليس الولايات المتحدة الأميركية، فلا يحق لها أن تغير بنـود وقف اطلاق النار. وكانت الثورة قد أكدت، منذ البداية، أن وقف اطلاق النار يشمل الحدود اللبنـانية ــ الفلسـطينيـة فحسب، وأن الثـورة تحتفظ بحق القيام بعمل عسكري عـلى امتداد الأرض المحتلة، وانـطلاقاً من كـافـة الجبهـات العربية الأخرى.

أما الآن، وبعد الخرق الاسرائيـلي الفاضـح للاتفاق، فقد حاولت القيادة الاسرائيلية أن تطرح مفهوماً جديداً له. فقد أكد وزير الدفاع شارون (في ١٩٨٢/٥/١١) أنه يرفض أن يقتصر وقف اطلاق النار على منطقة الحدود الشمالية فقط، بل أنه يشمل كل عمل عسكري يتعرض له الاحتلال، وبغض النظر عن مصدره ونقطة انطلاقه، بمعنى أن شـارون حاول أن يعتبـر الاتفاق الذي تم التوصل إليـه في تموز (يـوليو) ١٩٨١، اتفـاقاً شاملاً لوقف النار من قبل الثورة. وكان رئيس الأركـان ايتـان قـد أكـد المـوقف ذاتـه في ١٩٨٢/٤/٧، حين أكد أن كل عمل فلسطيني هو بمثابة خرق لوقف اطلاق النار؛ ووصل به الأمر، في ١٩٨٢/٤/١٠، الى حد القول: أن الانتفاضة الجماهيرية في الداخل هي أيضاً خرق للاتفاق! إلا أن الثورة أكدت مرة أخرى، أن اتفاق وقف اطلاق النار لا يشمل سوى العمل العسكري عبر الحدود الشمالية، وأن كافة العمليات الأخرى في الأرض المحتلة هي مشروعة، وأنها سوف تستمر. وأضافت الثورة: ان أعمال التسليح والتـدريب

والتحصين التي تقوم بها في جنوب لبنان، تحسباً لأي اعتداء اسرائيلي، لا يمنعها وقف اطلاق النار المتفق عليه في ١٩٨١/٧/٢٤.

ويبدو أن اسرائيل تحاول، أولاً، أن تفرض مفهوماً خاصاً لوقف اطلاق النار، من شأنه فرض الركود العام والشلل على الثورة، وخاصة في منع العمليات في الداخل. وتحاول اسرائيل ثانياً، أن تفرض شروطاً «تعجيزية» على الثورة، بمعنى أن أي عمل عسكري بسيط ضد الاحتلال، سيتحول الى ذريعة لرد عسكري اسرائيلي رئيسي. وثالثاً، وهو الموضوع الهام بالنسبة للقادة والمعلقين العسكريين الاسرائيليين، تحاول اسرائيل أن ترهب الثورة، وتلوح لها بالعقاب والدمار، كلما وقعت عملية عسكرية. أي أن اسرائيل تحاول أن «تردع» الثورة، أي أنها تحاول أن تستعيد قدرة الردع، التي أفتقدتها في حرب تموز (يوليو) ١٩٨١ الفلسطينية. وتخشى القيادة الاسرائيلية أن تحتفظ الثورة بالمبادرة، وأن تتغلب على التهديد العسكري الاسرائيلي، مما يعني أن «الردع» الاسرائيلي سيتعرض الى استنزاف، بل وأن «الردع» الفلسطيني سيأخذ بالنمو، كما حصل في حرب عام ١٩٨١. وقد ظهر هذا النقاش الى العلن في اسرائيل. فمثلاً، في حوار إذاعي أجري في ١٩٨٢/٤/٢٣، رأى أحد المتحدثين أن مفهوم «الردع» الاسرائيلي نفسه هو المهدد. وأكد المعلق حاريف الفكرة ذاتها كذلك، في ١٩٨٢/٥/١١. ومما تجدر إضافته هنا هو أن هذا الحوار، وغيره من الحوارات الاذاعية، أو اللقاءات مع مستوطني الشمال، أظهرت مفهوماً لوقف اطلاق النار يناقض مفهوم القيادة الاسرائيلية، وهو أن ليس كل عمل عسكري فلسطيني، بل وليست كل قذيفة تطلق عبر الحدود الشمالية، تعتبر خرقاً كافياً لوقف اطلاق النار، أو مبرراً للقيام بعمل عسكري مضاد، كبر أم صغر.

حرب الرجم

ان الانتفاضة الشعبية المستمرة، والتي ازدادت التهاباً في أواخر شهر آذار (مارس) الماضي، اشتعلت وغطت كافة أنحاء الأرض الفلسطينية والجولان السورية، خلال نيسان (أبريل) وبداية أيار (مايو)؛ بل وتبلورت الاتجاهات التي كنا قد أشرنا إليها في بداية التقرير الماضي، والتي نوهت بالنواحي العسكرية لهذه الانتفاضة وقد ازدادت حدة العنف والطابع القتالي الانتفاضة. خلال الآونة الأخيرة، حيث بات من الطبيعي، بل ومن الضروري، أن يسقط الشهداء والجرحى، ويعتقل المعتقلون يومياً، وكأن الأرض المحتلة ساحة حرب تقليدية. والملحوظ، اذا ما عدنا الى الاتجاهات آنفة الذكر، أن المظاهرات الشعبية تتخذ أشكالاً عسكرية متزايدة الوضوح، ونرى ذلك في ما يلي:

١ ــ ان التظاهرات تنطلق يومياً في أكثرية المناطق، حيث تجتمع يومياً لتتوجه نحو المخافر أو الدوريات الاسرائيلية، أو ما شابهها من أهداف. ذلك أن الجماهير إنما تلتقي وتتظاهر، بهدف الاشتباك مع العدو.

٢ ــ بات العديد من المتظاهرين يحمل الحجارة، بل والعصي والزجاجات الفارغة والقضبان الحديدية، وبعضهم يحمل القطع الحديدية والسكاكين، بشكل تلقائي وطبيعي عند التظاهر.

٣ ــ ترافق أعمال القاء القنابل الحارقة (المولوتوف) على السيارات العسكرية الاسرائيلية، الكثير من التظاهرات.

٤ ــ لم يعد المتظاهرون يتراجعون أمام جنود الاحتلال، بل انهم يتقدمون لمواجهتهم ومحاصرتهم غير آبهين بالغاز المسيل للدموع، أو باطلاق الرصاص.

٥ ــ ان الدليل على ما سبق هو تعرض عدد كبير من الجنود الاسرائيليين للجرح، بل وقد قتل اثنان منهم على الأقل. والدليل الآخر هو تحول المتظاهرين مراراً الى مهاجمة المخافر والمعسكرات الاسرائيلية، كما حصل لمعسكر الجيش الاسرائيلي في جباليا في ١٩٨٢/٤/١٣، ولمخفر الشرطة في بيت لحم في ١٩٨٢/٤/٢٩، كما تم اقتحام مركز حراسة مستوطنة مفدال غور، في ١٩٨٢/٥/١، ونقاط الجيش في قباطية ومخفر الشرطة في دورا في ١٩٨٢/٥/٢، واقتحم موقع عسكري في جباليا في ١٩٨٢/٥/٥.

٦ ــ ارتفعت نسبة الخسائر بين أهل الأرض المحتلة، حتى وصل عدد الشهداء الى ٢٨ شهيداً وبلغ عدد الجرحى حوالى ٥٠٠، اضافة الى عدد من المعتقلين تجاوز الألف.

٧ ــ اللجوء المستمر والمتعمد، من قبل قوات

الاحتلال، الى اطلاق النار مباشرة على المتظاهرين، وقد برر بيغن وايتان ذلك في أكثر من مرّة مؤكدين أن الجنود يطلقون النار بأوامر، وليس انفعالاً. كما وقد تدخلت المدرعات، في أكثر من حين، في الاشتباكات، كما حصل في مخيم الشاطىء في ١٩٨٢/٤/١٦، وقد وضعت قوات الشرطة والجيش بحالة التأهب لمواجهة الانتفاضة، ابتداءً من ١٩٨٢/٤/٧.

لا عجب إذاً، أن يعتبر رئيس الأركان الاسرائيلي ايتان أن الانتفاضة هي حرب ضد وجود اسرائيل بالذات، وأن لا تمييز بين الحرب العسكرية وبين حرب الرجم، أو بين الحرب «العسكرية» والحرب «السياسية» (كما جاء في حديثه في ١٩٨٢/٤/١٠). وقد بدأت تظهر كذلك، بعض الثمار للانتفاضة، ففي ١٩٨٢/٤/١٦، اعترض المدير السابق لجهاز الاستخبارات (الموساد)، أميتوف، على سياسة سلطات الاحتلال ضد أهل الداخل؛ وفي ١٩٨٢/٥/٤، حكم على ملازم أول وعلى جندي بالسجن ٢٨ يوماً، بسبب رفضهما الخدمة في الضفة الغربية، وفي ١٩٨٢/٥/٥ وجهت كتلة «المعراخ» اللوم لإيتان بسبب سياسته في الأرض المحتلة؛ كما احتج جنود الاحتياط وعدد من الضباط، في ٧ و ١٩٨٢/٥/١٠، على تصرفات الجيش القمعية.

أما الوجه الآخر للحرب المشتعلة في الداخل، فيتمثل بمجموعة واسعة من المواجهات. فقد استمرت حرب المستوطنين ضد أهل الداخل، وذلك في الاعتداء على مقدساتهم، كما حصل في الحرم الشريف في ١٩٨٢/٤/٤، ثم في ١٩٨٢/٤/١١ حين قتل فلسطينيان وجرح آخرون. وقد عثر على جثة شاب فلسطيني قرب طريق رام الله، ولم يذكر العدو سوى أنه قتل بظروف غير معروفة (في ١٩٨٢/٤/٥). وألقيت قنبلة على منزل عربي في طرف مدينة الخليل (في ١٩٨٢/٤/١٩)، ويرجح أن مرتكبي الاعتداء كانوا من مستوطنة كريات أربع المجاورة. كما اقتحم مستوطنو مفدال غور قرية بيت فجار العربية، وحطموا السيارات وزجاج نوافذ البيوت، رداً على تظاهرات أهلها، في ١٩٨٢/٥/١. وكان المستوطنون قد قاموا أيضاً بالمشاركة الفعالة في قمع الانتفاضة الجماهيرية، حيث راحوا يطلقون النار على المتظاهرين (كما في قتل شاب عربي في ١٩٨٢/٥/٢)، ويخطف بعضهم (خطف ٧ في ١٩٨٢/٤/٢٦)، وربما كان الاعتداء الأحدث هو تفجير سيارة قاضي الشرع في يافا في ١٩٨٢/٥/١٠، اضافة الى توجيه عشرات التهديدات الى الشخصيات والمؤسسات الفلسطينية في الداخل.

وتقوم حرب اسرائيلية من نوع آخر ضد الفلسطينيين في الداخل، وهي تتمثل بمصادرة ٤٠٠٠ دونم من أراضي قرى بورين وكفر قليل وجبل جرزيم في قضاء نابلس، في بداية نيسان (أبريل) ومعها ٢٠٠٠ دونم من أراضي قرية نحالين في قضاء بيت لحم. كما تمت مصادرة ١٠٠٠ دونم من أراضي قرية الطيرة في قضاء رام الله، في ١٩٨٢/٤/٨. وتبع هذه الأعمال التمهيدية إعلان النية، أو صدور القرارات الفعلية، بإنشاء مجموعة جديدة من المستوطنات في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. واعلان النية بانشاء ٨ مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وهضبة الجولان (في ١٩٨٢/٤/٢١)، كما أعلن نائب وزير الاسكان، ديكيل، عن النية باقامة ٧ مستوطنات أخرى في المنطقتين المذكورتين (في ١٩٨٢/٤/٢٦)، فيما وافقت اللجنة الوزارية للإسكان على بناء ٥ مستوطنات جديدة في الضفة ومستوطنة في الجولان (في ١٩٨٢/٤/٢٦)؛ وكذلك صدر قرار باقامة مستوطنة «السامرة» في الضفة الغربية في ١٩٨٢/٤/٢٩. ورافق هذه الخطط الإعلان عن النية في زيادة عدد سكان المستوطنات في الضفة الغربية، من ٢٠ الف الى ٧٠ ألف نسمة خلال السنوات القليلة المقبلة، وبانشاء مصنع لانتاج الأسلحة في كريات شمونة، دعماً للمستوطنة ومنعاً للهجرة المضادة

ولم يصمت الجانب الفلسطيني في وجه هذه الحرب المستمرة، والتي تهدف الى محو الركائز المادية والمعنوية لصمود الشعب الفلسطيني في الداخل. بل تصاعدت العمليات العسكرية «النظامية» والشعبية في الأرض المحتلة. حيث ألقيت ثلاث قنابل يدوية على ثلاث سيارات عسكرية في مدينة غزة، مما أدى الى جرح سبعة اسرائيليين، في ١٩٨٢/٤/٤ (ويذكر أن كميناً قتل جندياً وجرح ستة، في المكان ذاته، في ١٩٨٢/٣/٢٥). وعثر على عبوة ناسفة عند مستوطنة معاليه أدوميم شرقي القدس، في اليوم ذاته، وتم

تفكيكها. كما ألقيت قنبلة يدوية على سيارة عسكرية في نابلس في ١٩٨٢/٤/٧، واكتشفت عبوة ناسفة في المدينة ذاتها وفي اليوم نفسه. وقد جرح شاب فلسطيني في بيت دجن في قضاء نابلس وهو يعد عبوة ناسفة (في ١٩٨٢/٤/٨). كما ألقيت قنبلة مولوتوف على دورية في بيت لحم، وأخرى على باص اسرائيلي في حلحول، مما أدى الى جرح اسرائيليين اثنين (في ١٩٨٢/٤/٩). وألقيت قنبلة حارقة أخرى على سيارة عسكرية في بيت جالا في ١٩٨٢/٤/١٠. ووقعت عملية عسكرية جريئة في غور الأردن، في ١٩٨٢/٤/١٣ حين اصطدمت دورية آلية بحاجز من الحجارة وفاجأها الفدائيون بالقنابل اليدوية، وتمكنوا من الانسحاب عبر النهر (شمالي مستوطنة أرغامان). ثم ألقيت قنبلة على محطة سيارات اسرائيلية في أشدود، وأخرى على دورية اسرائيلية في غزة، في ١٩٨٢/٤/١٥. وتبع ذلك القاء قنبلة يدوية على سيارة شحن عسكرية في غزة في ١٩٨٢/٤/١٨، وقنبلتي مولوتوف على سيارة عسكرية في طولكرم في ١٩٨٢/٤/١٩، وقنبلة يدوية على سيارة عسكرية في غزة، في ١٩٨٢/٤/٢٠.

ولم تتوقف العمليات العسكرية الفلسطينية عند هذا الحد، بل توالت بعد ذلك؛ حيث جرح جندي اسرائيلي بانفجار قنبلة يدوية ألقيت على سيارة عسكرية في نابلس، وجرح جندي آخر بانفجار لغم مضاد للأفراد قرب قرية بتير في منطقة القدس، وجرح شرطي بانفجار عبوة داخل مخفر الشرطة في ايلات الجنوبية ووقعت كافة هذه العمليات في ١٩٨٢/٤/٢١. وهوجمت الدوريات الاسرائيلية بالسكاكين مرتين في هذا الاسبوع، كما قتل عميل لروابط القرى في قرية عناتا (جوار القدس) في ١٩٨٢/٤/٢٩، وجرح مستوطن بانفجار قنبلة مولوتوف ألقيت على باص في ١٩٨٢/٥/٢، وقد استشهد شاب فلسطيني وجرح آخر، عند تحضير عبوة ناسفة في معسكر جباليا في ١٩٨٢/٥/٣، وانفجرت عبوة أمام منزل عميل لروابط القرى في مخيم بلاطة في ١٩٨٢/٥/٨، رداً على الاعتداءات المستمرة لروابط القرى على أهل الأرض المحتلة (جرح شاب في هجوم على بيت ساحور في ١٩٨٢/٤/٧، واقتحام معهد بيت ساحور وجامعة بيت لحم في ١٩٨٢/٤/٩ واعتداء على محلات تجارية في بيت لحم في ١٩٨٢/٤/١٠). كما انفجرت عبوة داخل باص في القدس في ١٩٨٢/٥/٩، مما أدى الى جرح اسرائيليتين، ووقع انفجار في سفينة راسية في ميناء حيفا، في ١٩٨٢/٥/١٣، دون أن تعرف اسبابه. وكانت الاذاعة الاسرائيلية قد أكدت، في ١٩٨٢/٥/٩، أن ١٣٠ عملية فدائية وقعت ضد الاحتلال، في الفترة الممتدة بين ١٩٨١/٧/٢٤ و١٩٨٢/٤/٢١، أدت الى مقتل ١٧ اسرائيلياً وجرح ٢٣٦، وأضافت الاذاعة أن ٢٢ عملية تمت، منذ ١٩٨٢/٤/٢١.

وأخيراً، فان عمل المحاكم الاسرائيلية باصدار الأحكام بحق أهل الداخل لم يتوقف رغم الانشغال الكامل باحداث الانتفاضة، وقد صدرت الأحكام بحق ١٩ مواطناً فلسطينياً، وتراوحت مدة السجن الفعلي بين ٦ أشهر و٢٢ عاماً. كما اعتقل ٢٩ شخصاً على الاقل بتهم أمنية متنوعة، عدا مئات الأشخاص الذين استجوبوا بعد العمليات العسكرية، أو بعد التظاهر. هذا، وقد أعلن مدير عام وزارة العدل، في ١٩٨٢/٤/٢١، أن السجون الاسرائيلية تحتوي حالياً على ٦١٠٠ سجين، منهم ٢٥٠٠ معتقل بتهم أمنية. والجدير بالذكر، أن هذا الرقم لايشمل عدد المعتقلين ادارياً، أو بعد الانتفاضة الأخيرة، أو الذين تتم محاكمتهم، ويبلغ مجموعهم حالياً آلافاً عدة.

جنوب لبنان

ان الأمر الواضح، منذ بعض الوقت، هو أن القيادة الاسرائيلية تفكر جدياً بالقيام بعملية عسكرية رئيسية ضد قواعد الثورة في لبنان. واذا كانت هذه الرغبة تعكس مجموعة احتياجات وحسابات سياسية اسرائيلية، داخلية وخارجية، فان عدم قيام العدو بأي عمل بري رئيسي يعود كذلك الى مجموعة اعتبارات وقيود سياسية والى صعوبة تنفيذ العملية عسكرياً. وقد أطلقت القيادة الاسرائيلية تهديدات متعددة بالهجوم على جنوب لبنان، منذ حادثة اغتيال السكرتير الثاني في السفارة الاسرائيلية في باريس، في ١٩٨٢/٤/٣. حيث هدد وزير الخارجية شامير بضرب منظمة التحرير الفلسطينية، يوم ١٩٨٢/٤/٥، فيما طالبت الصحف اليومية الاسرائيلية بالتريث حتى يتم التأكد من مرتكب العملية. وأضاف ايتان صوته الى التهديدات في ٧ و١٩٨٢/٤/١٠. وقد

أكد ايتان أن أي عمل عسكري، ضد قواعد الثورة، سيكون كبيراً وحاسماً، وأنه سيختلف تماماً عن السابق، كما أضاف أن جيش الاحتلال يطور أساليب قتالية جديدة، لاستخدامها ضد الثورة. الا أن البعض طالب بالتريث، وبعدم الرد على كل عمل فدائي. فقد أيد رئيس الأركان السابق بارليف، أن ترد اسرائيل على الثورة بعمليات غير مألوفة، الا أنه فضل المحافظة على وقف اطلاق النار سوى في حالتين: الأولى، قصف الثورة لمستوطنات الشمال؛ والثانية، اقتحام منطقة سعد حداد (١٩٨٢/٤/٩). وأضيف صوت مستوطني الشمال الى هذا الجدال في ١٩٨٢/٤/١٣، حيث طالبوا بعدم مهاجمة لبنان.

أن الدليل على الصعوبة السياسية والعسكرية التي تواجه اسرائيل، في مسألة مهاجمة قواعد الثورة، هو لجوؤها الى الإغارة الجوية في ١٩٨٢/٤/٢١. أرادت القيادة الاسرائيلية، إما أن تفرض السكوت والتراجع على الثورة، مما يعزز «الردع» الاسرائيلي، أو أن ترد الثورة فيؤذن لاسرائيل بالتصعيد. وقد تشجع بيغن عقب الغارة، ورغم الردود الدولية السلبية، فأكد في يومي ٢٦ و١٩٨٢/٤/٢٧، أنه لن يأمر باجتياح قواعد الثورة إلا اذا قصفت الثورة شمال فلسطين المحتلة، وذكر المستوطنون أن قذيفة واحدة لم تقع عليهم، منذ ١٩٨١/٧/٢٤. الا أن إغارة ١٩٨٢/٥/٩ أثبتت خطأ الحساب الاسرائيلي، حيث ردت الثورة فوراً وبـ ١٥٠ قذيفة مدفعية أو صاروخ، مما فرض تراجعاً اسرائيلياً، اذ امتنعت القوات الاسرائيلية عن أي رد على الاطلاق. وهكذا فقد أظهرت الثورة أن لا وجود للردع الاسرائيلي، وأن الثورة بيدها أن تفرض مفهومها الخاص لوقف اطلاق النار. وبالفعل، فقد ظهر التراجع الاسرائيلي كذلك في تصريحات القيادة الاسرائيلية، حيث كان رئيس حزب العمل المعارض، بيريس، قد طالب، في ١٩٨٢/٤/٢٧، بالتزام وقف اطلاق النار في الجنوب، بينما تراجع ايتان عن تهديداته نسبياً، في ١٩٨٢/٥/١٢، مطمئناً مستوطني الشمال أن حرب تموز (يوليو) ١٩٨١ لن تتكرر، وأن لا حرب استنزاف على الحدود الشمالية، وذلك بعد أن احتج المستوطنون مرة أخرى، في ١٩٨٢/٥/١٠، على زيادة التوتر من قبل اسرائيل. والجدير بالذكر أخيراً، أن العديد من الاسرائيليين حمّل القيادة الاسرائيلية مسؤولية زيادة التوتر، كما جاء في تصريحات نواب المعارضة خاصة.

أما عن الوضع الميداني في جنوب لبنان، فقد تابعت القوات الاسرائيلية تحضيراتها؛ حيث تعمل الجرافات الاسرائيلية على بناء المواقع وشق الطرق، وصولاً الى نهر الليطاني وجسر الخردلي. ويتوقع أن هذا العمل هو تهيئةٌ لتمركز القوات المؤللة والدبابات، عند أقرب نقطة الى قلعة الشقيف وجبل الريحان، حتى يتسنى لها العبور السريع، وبأقل خسائر ممكنة. وقد أدخلت القوات الاسرائيلية الجسور الحديدية الى هذا القاطع، في ١٩٨٢/٥/٣، مع قوات من المشاة والمدفعية، فيما منعت المزارعين من العمل في حقولهم وبساتينهم. وكانت الجرافات الاسرائيلية قد شقت الطرق مقابل راشيا الفخار وشبعا، كي تتمكن من الوصول أيضاً الى مشارف راشيا الوادي عند عين عطا في المنطقة الشرقية المتاخمة لسفوح جبل الشيخ، في ١٩٨٢/٤/١٠، وحفرت المواقع العديدة للأسلحة المباشرة على المشارف المقابلة لقلعة الشقيف والمحمودية، في تل لوبيا والدير والبويضة (في ١٩٨٢/٤/٨، وفي ١٩٨٢/٥/٨). كما أدخلت الآليات المدفعية وأجهزة الرادار والمعدات الالكترونية والصواريخ المضادة للطائرات، الى مناطق عديدة من الجنوب في ٩ و١٥ و١٩٨٢/٤/٢٢ وفي ٢ و٣ و١٩٨٢/٥/١١. ويبدو أن التركيز كان على القطاع الشرقي، والمنطقة الوسطى المقابلة لثغرة الخردلي.

وأضافت القوات الاسرائيلية، وقوات عميلها سعد حداد، الى هذه التحضيرات باعتداءات متكررة على أهل الجنوب وقوات الطوارىء الدولية، حيث وقعت اعتداءات عدة على بلدة برعشيت في القطاع الأوسط، أدت الى مقتل مواطنين ونسف ٤ منازل، في ٦ و٨ و٩ و١٠ و١٥ و١٩٨٢/٤/٢٠. كما أطلقت النيران على القرى وعلى مواقع قوات الطوارىء الدولية في كفر حمام وبلاط وبرعشيت والخريبة وحاصبيا في ٥ و٧ و٨ و١٤ و١٩٨٢/٤/٢٦، فيما خطفت القوات الاسرائيلية بعض المواطنين اللبنانيين من قراهم، أحدهم من برعشيت (١٩٨٢/٤/٦) و٤ من شبعا في ١٩٨٢/٥/٧ و٤ آخرين في اليوم التالي.

تحضيرات الثورة

لم تكتف الثورة بالتفرج على هذا الوضع، بل أعلنت حالة التأهب بين قواتها، فيما اتهمت مصادر اسرائيلية، في بدايات نيسان (أبريل)، أن الثورة تركز ١٥٠٠٠ فدائي في الجنوب، وأضافت الاذاعة الاسرائيلية، أن الثورة نشرت مدافع ساحلية وأجهزة رادار على طول الساحل الجنوبي اللبناني. كما أدعت الاذاعة، أن ليبيا أرسلت زورقين (طول ٣٧ متراً) الى الثورة، وأنهما يرسوان في ميناء اللاذقية. وكانت تلك الاذاعة قد أكدت، في ٩/٤/١٩٨٢ أن ذخائر اضافية وصلت المواقع الأمامية للثورة في الجنوب، مع استمرار أعمال التحصين الواسعة.

وقد تمثل أحد الردود على الاعتداءات الاسرائيلية بزرع الألغام المضادة للدروع، في طريق الدوريات الاسرائيلية المعتدية على الأرض اللبنانية، فكان أن انفجر لغم تحت دبابة في ٩/٤/١٩٨٢، واكتشفت ألغام أخرى قرب مرجعيون، في ١٦/٤/١٩٨٢، بينما أدى انفجار لغم في ٢١/٤/١٩٨٢ الى مقتل ضابط وجرح جندي داخل الأرض اللبنانية، ووجدت ألغام أخرى عند الحدود مقابل شبعا في ٧/٥/١٩٨٢. وتمثل جانب آخر من الردود في تكثيف الاجتماعات للهيئات العسكرية القيادة في الثورة، حيث ترأس ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، اجتماعات المجلس العسكري الأعلى للثورة، في ٨/٤/١٩٨٢ (بعد اجتماع المجلس في اليوم السابق برئاسة خليل الوزير (أبو جهاد)، نائب القائد العام وعضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»)، وفي ٩ و١٢/٤/١٩٨٢، كما ترأس عرفات اجتماعات اللجنة التنفيذية والأمناء العامين في ١٤ و١٦/٤/١٩٨٢ وفي ٥ و٩/٥/١٩٨٢، واللجنة المركزية لحركة «فتح» في ٢٥/٤/١٩٨٢ و٧/٥/١٩٨٢. كما قام سعد صايل (أبو الوليد) بزيارة خاطفة الى دمشق، في ٩/٤/١٩٨٢، للتشاور مع رئيس الأركان السوري. هذا، وقد تفقد عرفات مواقع الثورة وقواتها في الجنوب اللبناني، مرات عدة في ٩ و١٠/٤/١٩٨٢ (حين زار قلعة الشقيف)، وفي ١١ و١٢/٥/١٩٨٢.

يزيد خلف

الانسحاب من سيناء واحتمالات المرحلة المقبلة

شكل انسحاب اسرائيل من سيناء في موعده المحدد، في الخامس والعشرين من نيسان (أبريل) ١٩٨٢، الحدث المركزي عربياً، وحوله تمحورت معظم النشاطات والتصريحات السياسية، وكذلك بعض العمليات العسكرية الاسرائيلية التي تمثلت بعمليتي إغارة على المواقع العسكرية، والقرى في الجنوب اللبناني وصيدا والدامور والناعمة؛ وذلك قبل الانسحاب وبعده؛ وكذلك الاعتداء العسكري على المسجد الأقصى (في ١١/٤/١٩٨٢). هذا في وقت كثفت فيه منظمة التحرير الفلسطينية من نشاطها السياسي والديبلوماسي، عربياً، لمواجهة الأخطار التي ستلي انسحاب اسرائيل من سيناء. على اعتبار أن تاريخ ما بعد الانسحاب (٢٥/٤/١٩٨٢) مرحلة أجمع المراقبون على اعتبارها مرحلة جديدة ستطرح فيها مسألة عودة مصر الى الصف العربي، وتثار من جديد قضية الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الاعتداء على المسجد الأقصى

في الحادي عشر من نيسان (أبريل) ١٩٨٢، أقدم عسكريون اسرائيليون على اقتحام المسجد الاقصى، وفتح نيران أسلحتهم الرشاشة على المصلين: مما أدى الى سقوط خمسة شهداء، وأكثر من سبعين جريحاً. وقد ادعت السلطات الاسرائيلية، اثر الحادثة، بأن الجندي الاسرائيلي، الذي قام بهذا العمل «معتوه» (ر. إ. إ.، ١٢ و ١٣/٤/١٩٨٢). ويأتي هذا العمل في ظل الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في المناطق المحتلة، وقبيل انسحاب اسرائيل من سيناء (أنظر بيان اللجنة التنفيذية، **وفا**، ١١/٤/١٩٨٢). وقد رأى المحرر السياسي لـ «وفا» أن «من يقف وراء هذا العمل، ليس بيغن وحده، وليس شارون، وليس العسكريون الصهاينة، وليس المستوطنون الصهاينة وحدهم: فالذي حصد شعباً وقتل منه من قتل، وذبح منه من ذبح، جماعياً، هو أيضاً ريغان، والادارة الأميركية، الذين يضعون في يد اسرائيل أداة الجريمة والقتل، كذلك الشعب الأميركي الذي يسمح لريغان وادارته، وقبله الادارات الأميركية السابقة، باعلان حربهما العنصرية ضد الشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**).

وقد بعث ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، برسالة الى خالد بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، رئيس المؤتمر الإسلامي، دعاه فيها «للعمل السريع لمواجهة هذه الجريمة الجديدة ضد المقدسات الفلسطينية والإسلامية، وتوجيه دعوة عاجلة للمؤتمر الإسلامي لمواجهة ذلك» (**فلسطين الثورة**، ١٢/٤/١٩٨٢). وأعلن في العديد من العواصم العربية والعالمية، اعتبار يوم الأربعاء

(١٤/٤/١٩٨٢) يوم اضراب وتوقف عن العمل، استنكاراً للاعتداء الاسرائيلي على حرم المسجد الاقصى، وتضامناً مع انتفاضة جماهير الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل. في دمشق، أعلنت الحكومة السورية التوقف عن العمل في هذا اليوم، في جميع الوزارات والمؤسسات والمرافق الحيوية، واغلاق المجال الجوي لجميع رحلات الطيران. واعتبرت صحيفة **البعث** أن الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى لا يمكن أن تكون مجرد صدفة (١٢/٤/١٩٨٢) كما كتبت جريدة **الثورة** (دمشق)، تقول: «إن هذا الاعتداء يشكل رداً ارهابياً منظماً من حكومة بيغن على انتفاضة المواطنين في الأراضي العربية المحتلة، ويهدف الى دفع الفلسطينيين للهجرة الى خارج فلسطين» (١٢/٤/١٩٨٢). وفي عمان، أعلن الاضراب العام. ومن الرياض، المملكة العربية السعودية، بعث خالد بن عبد العزيز، بصفته الرئيس الحالي للمؤتمر الإسلامي، برسالتين الى كل من «دي كويلار» السكرتير العام للأمم المتحدة، ودانيال أراب موا، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، تناولتا الموقف في الأراضي العربية المحتلة، واجراءات القمع التي تمارسها السلطات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، والتي تتنافى وحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف في سنة ١٩٤٩؛ وكذلك الانتهاكات المستمرة لحرمة الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، ودعا خالد بن عبد العزيز، أراب ودي كويلار، الى بذل مساعيهما لدى الدول الأعضاء لممارسة الضغط على اسرائيل، وحملها على وضع حد لاجراءاتها التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

وفي الكويت، أدان مجلس الأمة (في ١٣/٤/١٩٨٢) موقف الولايات المتحدة الأميركية، المؤيد لانتهاكات الصهيونية لحرمة الأماكن المقدسة، وحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، والعربية المحتلة، ودعا الى الجهاد ضد اسرائيل ورفض المخططات الانهزامية؛ وقد عم الاضراب كذلك المرافق الحيوية، والوزارات والادارات الرسمية الكويتية (**وفا**، ١٤/٤/١٩٨٢). وحدث الأمر نفسه في قطر، وأبو ظبي، والرباط.

وفي الجزائر، أدان الكاردينال ليون دوفال، أسقف الجزائر، الهجوم الاسرائيلي على المسجد الأقصى، وقال في تصريح لوكالة الانباء الجزائرية: «ان هذا الهجوم، الذي راح ضحيته الأبرياء، هو اهانة كبرى للمسيحيين، ويثير سخط الضمير الانساني»، وأكد أنه حان الوقت لوضع حد لعملية تهويد القدس، والأراضي المحتلة، كما قرر الحبيب بورقيبة، رئيس الجمهورية التونسية اعتبار يوم ١٤/٤/١٩٨٢ يوم تضامن مع الشعب الفلسطيني.

وفي المملكة المغربية، عقد حزب التقدم والاشتراكية في الرباط مؤتمراً، وأصدر بياناً حيا فيه انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، واستنكر أعمال القمع الاسرائيلي، ودعا الأمة العربية الى تقديم الدعم الكافي، والفعلي للشعب الفلسطيني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وفي بغداد، أصدرت رئاسة الجمهورية العراقية أمراً تم فيه اعتبار يوم ١٤/٤/١٩٨٢ يوماً للتضامن مع الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وقد توقف العمل لمدة ساعة، في جميع المؤسسات العراقية (**وفا**، ١٦/٤/١٩٨٢).

خرق اسرائيل لوقف اطلاق النار

قبل الانسحاب الاسرائيلي من سيناء بأربعة أيام، وبعد عشرة أيام من الاعتداء على المسجد الأقصى، قامت اسرائيل بعمليات إغارة جوية على مواقع عسكرية ومدنية في الأراضي اللبنانية، خارقة بذلك وقف اطلاق النار؛ فعند الساعة الثانية والنصف من ظهر يوم ٢١/٤/١٩٨٢، قامت أسراب من سلاح الجو الاسرائيلي بقصف مناطق: الدامور؛ الدوحة؛ الناعمة وحارة الناعمة؛ وقدر عدد الطائرات الاسرائيلية بحوالى ستين طائرة من نوع اف ــ ١٥ واف ــ ١٦. ثم عاود الطيران الحربي الاسرائيلي اغارته على مناطق: الدامور؛ الناعمة؛ حارة الناعمة ومنطقة الدوحة، عند الساعة الثالثة والنصف من اليوم ذاته؛ كما قام بقصف منطقة مزبود (**فلسطين الثورة**، ٢٢/٤/١٩٨٢). وقد عقد المجلس العسكري الفلسطيني اثر ذلك، اجتماعاً طارئاً، كما اجتمع ياسر عرفات، ظهر ٢١/٤/١٩٨٢، مع التجمع الإسلامي وجبهة المحافظة على الجنوب، في منزل صائب سلام، ورافقه سعد صايل (أبو الوليد)، وهاني الحسن عضوا اللجنة المركزية لحركة فتح، وتم، خلال

الاجتماع، البحث في الأوضاع المحلية والعربية، على ضوء التطورات بعد الإغارة الاسرائيلية على الأراضي اللبنانية، وكذلك سبل تعزيز العلاقات الفلسطينية ـــ اللبنانية انطلاقاً من الموقف الوطني والقومي، الذي يقفه لبنان وجماهيره الى جانب الشعب الفلسطيني. وفي مساء اليوم ذاته، اجتمع ياسر عرفات مع أعضاء المجلس السياسي للحركة الوطنية اللبنانية ومجلس القوى الشعبية، بحضور خليل الوزير (أبو جهاد)، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح؛ وقد تم، في هذا الاجتماع، بحث شامل للوضع، على ضوء الهجوم الجوي الاسرائيلي. كما أجرى عرفات اتصالاً هاتفياً مع محمد مهدي شمس الدين، نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، حيا فيه البيان الذي صدر عن حركة أمل، بشأن الاعتداء الاسرائيلي على الأراضي اللبنانية، كما أجرى اتصالاً آخر مع شفيق الوزان، رئيس الوزراء اللبناني؛ وكذلك مع كامل الأسعد، رئيس مجلس النواب اللبناني، من أجل تنسيق المواقف على الصعيدين: المحلي والدولي، في مواجهة العدوان الصهيوني (**المصدر نفسه**).

وطالبت الجماهيرية الليبية بعقد اجتماع طارىء لوزراء الخارجية والدفاع العرب، لمواجهة الاعتداءات الاسرائيلية بموقف عربي موحد، واقترحت بحث عدة مواضيع في هذا الاجتماع أبرزها: أن تخصص كل دول عربية جزءاً من قواتها المسلحة لوضعها في المكان المناسب، تحت إمرة منظمة التحرير الفلسطينية؛ وكذلك جزءاً من دخلها القومي، لدعم الثورة الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة؛ وطالبت الجماهيرية، من خلال الرسالة التي سلمها مكتب الاتصال الخارجي الى السفراء العرب خلال لقائه بهم (في ١٩٨٢/٤/٢٢)، بفتح كافة الحدود أمام العمل الفدائي الفلسطيني (**وفا**، ١٩٨٢/٤/٢٣).

وفي دمشق، نشرت الصحف السورية نص حديث حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية الذي أدلى به الى شبكة التلفزيون الاميركية، سي. بي. اس، والذي أكد فيه أن موقف الجمهورية العربية السورية، ازاء أي اعتداء اسرائيلي على الأراضي اللبنانية، لن يكون موقف المتفرج (**البعث**، ١٩٨٢/٤/٢٢) وفي صنعاء، رأس علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية العربية اليمنية، اجتماعاً طارئاً لكبار مسؤولي الدولة، لمناقشة أبعاد الاعتداء الاسرائيلي. كما أدانت جامعة الدول العربية، العدوان الاسرائيلي على لبنان، وجاء في بيانها: ان العدوان يأتي تأكيداً لنية السلطات العنصرية الاسرائيلية اجتياح الجنوب اللبناني، تنفيذاً لمطامعها وأهدافها التوسعية في الأراضي العربية؛ ودعا الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، كافة الأقطار العربية الى الوقوف موقفاً عربياً موحداً، وتخطي خلافاتها الحالية، والاستجابة لتطلع شعوبنا في مواجهة قومية واحدة، ازاء العدوان على الأمة العربية في كل مكاسبها، الحضارية والسياسية (**وفا**، ١٩٨٢/٤/٢٣).

وفي القاهرة، استنكر حزب التجمع الوحدوي المصري الاعتداء الاسرائيلي على الأراضي اللبنانية، وحمّل أصحاب اتفاقيات كامب ديفيد مسؤوليتها، وقال الحزب، في بيان أصدره بهذا الخصوص: «ان اسرائيل أرادت بهذا العدوان أن تؤكد أن هذه الاتفاقيات لا تحقق سلاماً عادلاً، وأنها تطلق يد اسرائيل في المنطقة بأسرها، وتنتهك الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**) وفي عدن، أدان مجلس الوزراء في جمهورية اليمن الديمقراطية العدوان الاسرائيلي على الأراضي اللبنانية، وأعلن إثر اجتماعه، في ١٩٨٢/٤/٢٤، برئاسة علي ناصر محمد، رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، تضامن الشعب اليمني الكامل مع الشعبين الفلسطيني واللبناني، كما طالب المجلس الدول العربية باتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز نضال الشعب العربي (اللبناني والسوري، والمقاومة الفلسطينية) ضد العجرفة الاسرائيلية المدعمة من الولايات المتحدة الأميركية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٤/٢٥).

الانسحاب الاسرائيلي من سيناء

جرى الانسحاب الاسرائيلي من سيناء في موعده المحدد، وسط تهديدات اسرائيل، وأعمالها العدوانية ضد المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، بغية التوصل الى انجاز الحلقة الجديدة من حلقات كامب ديفيد، وهي الحكم الذاتي الفلسطيني. وأكد حسني مبارك، رئيس

جمهورية مصر العربية، في أول خطاب له غداة الانسحاب، أن السلام المنشود هو السلام الشامل الذي يعالج المشكلة من جذورها، ولا يكتفي بالتعامل مع بعض جوانبها؛ وأضاف: «اننا نتطلع الى استئناف مفاوضات الحكم الذاتي في الأيام القادمة، بما يبشر بالتوصل الى اعلان للمبادىء يتيح للشعب الفلسطيني الشقيق أن يتقدم للمشاركة في صنع السلام». وأكد مبارك أن أي تقارب عربي ــ مصري لا يمكنه أن يكون على حساب اتفاقيات كامب ديفيد، والعلاقات الاسرائيلية ــ المصرية (**اذاعة جمهورية مصر العربية**، ١٩٨٢/٤/٢٦).

ولقد تفاوتت ردود الفعل العربية، ازاء الانسحاب الاسرائيلي. وقد رأت بعض الدول العربية أنه خطوة ايجابية، بينما رأت بعض الدول أنه استبدال للاحتلال الاسرائيلي، باحتلال أميركي.

فقد بعث حسين بن طلال، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، ببرقية الى حسني مبارك هي الأولى منذ قطع العلاقات العربية مع مصر، بسبب توقيع اتفاقات كامب ديفيد. وقد أعرب حسين في برقيته عن «مشاعر الأخوة والمشاركة، بما يبعثه هذا اليوم من فخر واعتزاز في نفس كل عربي يتوق الى الحرية». وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية بأن حسين شدد في برقيته أيضاً على دور مصر قائلاً: «ان دور مصر الطليعي سيبقى ثابتاً في كل عمل عربي مشترك، دفاعاً عن عزة العرب». وأضافت الوكالة المصرية، ان مبارك رد على رسالة حسين مؤكداً «عزم مصر على المضي في مسيرة السلام، وفي الانجازات التي تخدم مصالح الأمة العربية»، وأعرب عن أمله في أن تنضم الأردن الى مصر، من أجل الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأضاف: «ونحن نتطلع الى استمرار مسيرة السلام، وتحقيق المزيد من الانجازات للأمة العربية، فاننا واثقون من اشتراككم معنا، في الدفاع عن الحقوق الوطنية والمشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، وفي جهودنا من أجل تحقيق السيادة الفلسطينية على الضفة الغربية، وقطاع غزة». ومن الرباط، بعث الحسن الثاني ببرقية الى حسني مبارك أعرب فيها عن التهاني الصادقة، بمناسبة استرداد مصر لسيناء، وأعرب الحسن عن اعتقاده بأن مصر ستنضم، بكل قواها المادية والبشرية، الى قوى شقيقاتها العربيات، حتى يتحرر ما بقي محتلاً من الوطن العربي، وعلى رأسه القدس وفلسطين. (**السفير**، ١٩٨٢/٤/٢٧).

هذا، وقد ارتأت مصادر فلسطينية مطلعة أن الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، يقابله وجود أميركي، ليس في سيناء وحدها، وانما أيضاً في أماكن أخرى من مصر: في قاعدة «كيما» في صعيد مصر وفي رأس «بناس» على البحر الأحمر، فضلاً عن الزيارات المنتظمة للأسطول السادس الأميركي، والتدريبات والمناورات المختلفة لقوات التدخل السريع في مصر: والانسحاب الاسرائيلي من سيناء يقابله وجود اسرائيلي في القاهرة ومصر: وجود عبر البعثة الديبلوماسية الاسرائيلية في القاهرة؛ ووجود عبر سيل البضائع الاسرائيلية التي تغزو أسواق مصر؛ ووجود عبر الغزو الثقافي لمكتبات مصر ومؤسساتها الثقافية (**وفا**، ١٩٨٢/٤/٢٦).

وفي دمشق، اعتبر الانسحاب الاسرائيلي من سيناء تمثيلية، وأن «الانسحاب الاسرائيلي يأتي اليوم ليحل محله احتلال أميركي» (**البعث**، ١٩٨٢/٤/٢٦).

أما الحزب الشيوعي المصري، فقد وجد في الانسحاب الاسرائيلي من سيناء مجرد مسرحية، ودعا الى اوسع تعبئة جماهيرية، ضد الاحتلال الاميركي الجديد لشبه جزيرة سيناء، (**السفير**، ١٩٨٢/٤/٢٧). هذا، وبعد اقل من عشرة ايام من انسحاب اسرائيل من سيناء، قام الطيران الاسرائيلي باغارات اخرى (في ١٩٨٢/٥/٩) على ثلاث مناطق لبنانية سكنية، في الجنوب والشوف: في تلال مفدوشة، وضهور الصرفند، والدلهمية، وادت الى سقوط سبعة شهداء واثني عشر جريحاً، وتدمير عشرات المنازل؛ وقد قامت القوات المشتركة بالرد على هذه الاغارات بقصف اهداف عسكرية اسرائيلية داخل الاراضي المحتلة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٥/١٠). وقد اعتبرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ان هذه الاعتداءات تأتي في سياق التحرك النشط للامبريالية الاميركية، والرجعيات العربية الاخرى الحليفة لها، من اجل اعادة ترتيب الاوضاع السياسية في المنطقة، بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء (**المصدر نفسه**).

التحرك الفلسطيني ــ عربيا
في مواجهة مرحلة مابعد ٢٥ نيسان (ابريل)

تكثف النشاط السياسي والديبلوماسي الفلسطيني، عربيا، لمواجهة مرحلة مابعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، وما تحمله تلك المرحلة من مخاطر قيام اسرائيل بتركيز ضرباتها وضغوطاتها على الاطراف العربية، لتجزئة الوضع العربي من ناحية، وضرب مرتكزات الصمود من ناحية اخرى، وكان ابرز تلك النشاطات استئناف عمل اللجنة الفلسطينية ــ السورية المشتركة في دمشق، والتوصل الى اتفاق استراتيجي من ثماني نقاط.

فقد عقد ظهر ١٩٨٢/٤/٨ اجتماع، في وزارة الخارجية السورية، بين وفد حزب البعث العربي الاشتراكي، برئاسة عبد الحليم خدام وعضوية توفيق صالحة، عضو القيادة القطرية، ووهيب طنوس، عضو القيادة القومية، وفاروق الشرع، وزير الدولة للشؤون الخارجية، ووفد حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) برئاسة صلاح خلف، وعضوية نمر صالح؛ سعد صايل، وسميح كويك، اعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، وجرى في هذا الاجتماع استكمال النقاش حول بنود جدول الاعمال؛ حيث تم تشكيل عدد من اللجان الفرعية، لوضع البرامج التنفيذية في ضوء المبادىء العامة التي جرى الاتفاق عليها (وفا، ١٩٨٢/٤/٨). ثم استؤنفت اللجنة اعمالها، وتم الاعلان عن اتفاق من ثماني نقاط رئيسية استراتيجية قومية، تلتزم بها الجمهورية العربية السورية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهذه النقاط حسب نص وكالة الانباء الفلسطينية «وفا»، هي التالية:

١ ــ وضع المبادىء الرئيسية لاستراتيجية قومية، ستعرض في اجتماع يعقد خلال الاسبوع المقبل يضم وفدي حزب البعث العربي الاشتراكي، ومنظمة التحرير الفلسطينية بكافة فصائلها، وذلك لمناقشة ما تم الاتفاق عليه ووضع المناهج العملية، واقامة المؤسسات والاجهزة لتنفيذ استراتيجية العمل القومي المشترك بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٢ ــ اكد الجانبان انه، من خلال النضال السياسي الذي مارسه العرب في المجالات الدولية المختلفة ضد اجراءات العدو الصهيوني في الارض العربية المحتلة، بدءا من قرار ضم الجولان، وانتهاء بالمواقف العنصرية الفاشية ضد انتفاضة اهلنا في الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة والاراضي الفلسطينية الاخرى، تبين بما لا يدع مجالا للشك، ان الرأي العام العالمي، والاكثرية المطلقة من دول العالم تقف الى جانب قضيتنا العادلة، وتدرك، بعمق، مدى الخطر الذي يمثله الكيان الصهيوني العنصري وحليفته الامبريالية الاميركية على السلام العالمي، وعلى مستقبل الشعوب.

ان انتفاضة اهلنا في الاراضي العربية المحتلة، وتصديهم البطولي لشراسة آلة الحرب الاسرائيلية تعزز من قناعة الرأي العام العالمي بحقنا، وتزيد من تلاحم القوى المحبة للسلام في العالم لمناهضة الامبريالية والصهيونية.

٣ ــ ومن خلال استعراض الوضع العربي، لاحظ الوفدان، بقلق عميق، محاولة بعض الاطراف العربية القفز الى احضان نهج كامب ديفيد، لاكمال حلقات المؤامرة على الأمة العربية التي عبرت عن جانب منها رسائل التهنئة الموجهة الى النظام المصري، وقد اكد الجانبان تطلعهما لعودة مصر لممارسة دورها القومي، بعد ان تتحرر من اتفاقيتي كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية وجميع الآثار المترتبة على ذلك، وعلى اساس عودة الالتزام القومي لمواجهة العدو الصهيوني.

٤ ــ ومن خلال استعراض اوضاع المنطقة، كان الاتفاق على ان من النتائج المترتبة على الحرب العراقية ــ الايرانية تعطل دور المشرق القومي في مواجهة العدو الاسرائيلي.

٥ ــ اكد الجانبان اهمية قيام الثورة الاسلامية التي انهت الوجود الاميركي في ايران، وجعلت شعاراتها الرئيسية تحرير فلسطين.

٦ ــ اكد الجانبان اهمية اقامة تضامن عربي، على اساس معاداة الصهيونية والامبريالية، وحشد جميع الطاقات العربية في مواجهة الكيان الصهيوني، باعتبار ان الصراع الذي تخوضه الامة العربية ضده هو صراع وجود ومصير.

٧ ــ كما تمت مناقشة الوضع في لبنان، وخطورة استمرار الازمة اللبنانية، وضرورة العمل على انهاء هذه الازمة بما يضمن وحدة لبنان، ارضا وشعبا. ويحقق التلاحم اللبناني ــ

الفلسطيني، ويكفل حماية الثورة الفلسطينية وتعزيز دورها النضالي ضد العدو الصهيوني.

٨ ــ كما ناقش الجانبان التهديدات الاسرائيلية للبنان، والتي تأتي في اطار اطماع اسرائيل في الاراضي اللبنانية وتصفية المقاومة الفلسطينية، وبالتالي، تحقيق حلقة جديدة في مخططاتها العدوانية.

واكد الجانبان وقوفهما مع لبنان بكل امكاناتهما، لمواجهة المخططات الاسرائيلية. كما اكدا انهما سيعملان على تعزيز وحدة القوى الوطنية اللبنانية؛ وكذلك التلاحم بين الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية وجماهيرها في الجنوب، للصمود في مواجهة العدوان الاسرائيلي. وقد ثار شيء من الجدل حول بنود اختصرت من الاتفاق كما نشرته «وفا»، مقارنة مع النص الذي نشرته وكالة الانباء السورية «سانا». وحول ذلك، صرح صلاح خلف (ابو اياد) ان اتفاق التحالف الاستراتيجي السوري ــ الفلسطيني، الذي وضعت مبادئه الرئيسية في دمشق، سيوضع في صيغته النهائية في الاسبوع المقبل، وذلك بحضور قادة الفصائل الفلسطينية وممثلين عن الحركة الوطنية، وحركة «امل»؛ واضاف: انه ليس من شأن هذا الاتفاق خلق محور جديد داخل حركة المقاومة الفلسطينية، او في العالم العربي «ولكنه سيكون خطوة جديدة نحو تحرك عربي جماعي في اطار التضامن العربي»، واكد ان البيان الذي وزعته «سانا» يمثل النص الكامل لما اتفق عليه، والذي اختصرت بعض فقراته في بيان «وفا»، وهذا لا يشكل اي تناقض (**السفير**، ٣٠/٤/١٩٨٢). من جهة اخرى، قام ياسر عرفات بعدة زيارات عربية، بدأها بزيارة الجماهيرية الليبية (في ٤/٤/١٩٨٢)، حيث التقى العقيد معمر القذافي، رئيس مجلس قيادة الثورة، بحضور صلاح خلف وسليمان الشرفا (ابو طارق)، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الجماهيرية، للبحث في الوسائل الكفيلة بالتصدي للمخططات الاميركية والاسرائيلية في المنطقة، (**وفا**، ٢٤/٤/١٩٨٢). وفي سياق هذا التحرك، وصل ياسر عرفات، قبل ظهر ٢٩/٤/١٩٨٢، الى مطار الظهران في زيارة رسمية للمملكة العربية السعودية يرافقه هاني الحسن، وكان في استقبالهما على ارض المطار عبد المحسن بن جلوي، قائد المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية وكبار المسؤولين السعوديين ورفيق النتشه، ممثل حركة فتح في المملكة العربية السعودية، وقد استقبل عرفات، في مقر اقامته، عبد الله بن عبد العزيز، رئيس الحرس الوطني النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء. وكان عرفات قد ادلى بتصريح صحافي، لدى وصوله مطار الظهران، اوضح فيه: ان زيارته للسعودية تأتي للتباحث مع المسؤولين السعوديين حول اهم التطورات الحاصلة في المنطقة العربية، وعلى رأسها قضية الشعب الفلسطيني (**المصدر نفسه**، ٢٩/٤/١٩٨٢).

وقد اجتمع عرفات، صباح ٣٠/٤/١٩٨٢، مع سعود الفيصل، وزير خارجية السعودية بحضور: هاني الحسن؛ رفيق النتشه؛ وباسل عقل، وقد استمر الاجتماع زهاء أربع ساعات، وبحثت فيه اوضاع المنطقة على ضوء التحركات السياسية، وقرارات الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي؛ كما تناول الاجتماع الدعوة لعقد مجلس الدفاع العربي المشترك (**المصدر نفسه**، ٣٠/٤/١٩٨٢). كما اجتمع الوفد الفلسطيني، برئاسة عرفات، مع خالد بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية وتركزت المباحثات حول المسألة الفلسطينية، على مستوى المنطقة والمستوى العالمي (**السفير**، ١/٥/١٩٨٢). كما قام عرفات بزيارة للامارات العربية، فوصل الى ابو ظبي في ٣٠/٤/١٩٨٢، وكان في استقباله حمزة بن محمد، نائب رئيس الوزراء، وراشد عبد الله، وزير الدولة للشؤون الخارجية، واجتمع، بعد قليل من وصوله، بزايد بن سلطان، رئيس دولة الامارات العربية، وذلك بحضور هاني الحسن، وحمدان بن حمد، وراشد عبد الله، وتناول اللقاء اخر التطورات الجارية في المنطقة العربية، والتهديدات والحشودات العسكرية الاسرائيلية في جنوب لبنان (**المصدر نفسه**، ١/٥/١٩٨٢). وفي طرابلس الغرب، التقى عرفات معمر القذافي للمرة الثانية، بحضور ابو بكر يونس، وزير الدفاع في الجماهيرية، وسليمان الشرفا، وتم استعراض الحشودات الاسرائيلية على الجنوب اللبناني، وبحث الجانبان اخر التطورات المستجدة على صعيد التحرك السياسي، وعقد اجتماع مجلس الدفاع العربي المشترك (**وفا**، ٥/٥/١٩٨٢).

سميح شبيب

المقاومة الفلسطينية ــ دولياً

الجبهة الاستعمارية المتحدة

يركز هذا التقرير أساساً على أحداث شهر نيسان (أبريل) ١٩٨٢؛ وقد برز فيها ما سمي بـ **أزمة فوكلاند** بروزاً كبيراً، بحيث غطت الانباء عنها، والتعليقات والتحليلات، على سائر ما جرى في العالم أجمع تقريباً، واتخذتها وسائل الاعلام الغربية فرصة لكي تهمل، نسبياً، نضالات الشعب الفلسطيني الباسلة في الأرض المحتلة، ومعارك التحرر الوطني والطبقي في أمكنة أخرى. وليس غرضنا أن نلمس المشكلة في ذاتها، ولكننا نود أن نلفت الانتباه الى بعض جوانب ملابساتها المحيطة؛ فقد شهد هذا الشهر تراصاً مفاجئاً للصفوف الاستعمارية القديمة، بمناسبة النزاع حول هذه الجزر النائية؛ بحيث قررت الدول الغربية الأوروبية مقاطعة الأرجنتين اقتصادياً، تأييداً لبريطانيا، وتبعتها الولايات المتحدة باجراءات أشد ــ لانها تتخذ طابع العون العسكري ــ وبإدانة فكرية أوضح. ولعل أحد الأسباب لذلك كله أن الأرجنتين كانت تعتبر جزءاً من المعسكر الرأسمالي العالمي وثيق الالتصاق به، وإذا بها تنقلب بعنف غير عادي، فخدشت الغطرسة الأوروبية بأجمعها، وليس البريطانية فقط. وبالاضافة الى هذا وذاك، فقد قيل: إن للجزر أهمية اقتصادية حالية ومستقبلية (نفطية) كبيرة. ولكن من الضروري الاشارة إلى نقطة مهمة، وهي أن استيلاء الارجنتين على فوكلاند، ذكّر واشنطن وباريس، وعواصم غربية أخرى عديدة، بأن لها «ممتلكات» خارجية، قد تكون صغيرة المساحة أو عديمة السكان، ولكنها ذات أهمية قصوى، من النواحي: الاستراتيجية، العسكرية والسياسية في عالم توازنات العنف؛ فلفرنسا مثلاً أراض في الجزء الجنوبي من القارة، بعضها على مقربة من استراليا، وأخرى من جنوب أفريقيا ومدغشقر وجزر موريشيوس الخ... وكذلك انكلترا أو غيرها. فماذا لو اقتدت دول أخرى بالأرجنتين، ووضعت يدها على تلك الممتلكات؟ وبالفعل، سبق لجنوب أفريقيا أن ضمت اليها واحدة منها منذ مدة (لوماتان، ١٩٨٢/٤/٩). وفي أغلب الأحوال، تكون تلك الأراضي دون سكان تقريباً، فلم يكن عليها خوف من حركة قومية داخلية، ولكن الآن يظهر خطر الجيران (للدول الغربية ممتلكات في أراضي القطب الجنوبي)...

وإذا كانت السيادة البريطانية على فوكلاند مثلت راية التفت حولها الدول الاستعمارية، غير أنها كانت مجرد عنصر عابر إضافي أتى، فقط، بزيادة معينة لاتجاهات موجودة من قبل تعمل على تشديد العود الغربي. وسبق أن أشرنا في تقاريرنا الى وحدة المصالح الاستعمارية، رغم التناقضات بين أجزائها والنزاعات بين الدول الغربية. ويبدو لنا من وقائع هذا الشهر أن الحملة الهستيرية الاميركية، التي استمرت منذ مدة طويلة، والداعية الى الاستنفار الغربي العام، قد أحرزت نجاحاً لا شك فيه، وساعدت على إحداث تحولات

في السياسة الأوروبية، نحو نقلة أقرب الى ما تريده واشنطن. ويهمنا الموضوع لأن له انعكاسات على الموقف الغربي من قضايا الشرق الأوسط.

□ فقد استطاعت **الولايات المتحدة** أن تجعل ألمانيا الغربية توقع على اتفاق (في ١٥/٤/١٩٨٢) لدعم القوات الأميركية «وقت الأزمات»، وزيادة عدد جنودها من ٢٦٠ ألفاً الى ٣٨٠ ألفاً. ونص الاتفاق على تعبئة نحو ٩٦ ألفاً من جنود الاحتياط الالمان، لتعزيز الجيش الاميركي في هذه الأحوال، وان كان في ميادين غير قتالية مباشرة.

واتحدت الدول الغربية حول قيادة واشنطن أيضاً في الموقف من أشكال الاجراءات للمحادثات القادمة بين الشمال والجنوب، بحيث تظل السيطرة على القرارات بأيدي الدول الصناعية المتقدمة، وتبقى بعض المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، مؤسسة الغات الخ...) تحت اشرافها أيضاً. وكذلك حصلت ادارة ريغان، من المجموعة الأوروبية، على اضافة قيود جديدة على قروض التصدير للدول الاشتراكية؛ وأميركا ما زالت توالي مزيداً من الضغط.

وتندفع واشنطن في سياسة اشعال التوترات، لأن الحكومة الأميركية تخطط لرفع مبيعاتها من السلاح الى أرقام فلكية. فارتباطاتها عن الصادرات منه لهذا العام (١٩٨٢) تبلغ ٣٠ ألف مليون دولار، وتزيد زيادة كبيرة عن أعلى رقم سجلته إدارة فورد عام ١٩٧٥ وهو ١٧ ألف مليون دولار. وأكبر العقود في هذا المجال هو بثمن الأواكس، والطائرات فـ ــ ١٥ المباعة للعربية السعودية (٨,٥ ألف مليون)، والعقود مع مصر واسرائيل (مجموعها ٣ آلاف مليون). وقد حفلت أخبار الشهر بطلب سلطنة عمان لشراء طائرات حربية، لمواجهة السلاح الجوي الايراني.

□ وأما **فرنسا**، فقد طرأ على سياستها الداخلية تردد وتوقف جعلا بعض الزعماء النقابيين يقولون: «طال انتظارنا للتغيير»، في حين أن اتحاد أصحاب الأعمال يمارس ضغوطاً على رئيس الجمهورية، حتى يعلن «هدنة» في سياسة التغيير. وكانت نتائج الانتخابات المحلية الأخيرة ــ التي لم يحصل فيها اليسار على الأغلبية المطلقة ــ سبباً لكي تؤجل الحكومة الاشتراكية، بالفعل، تنفيذ البرنامج الإصلاحي الذي تقدم به حزب ميتران، في المعركة من أجل الرئاسة في السنة الماضية؛ وقدمت الحكومة الفرنسية ضمانات جديدة لكبار الصناعيين الفرنسيين بأنها سوف تتبع سياسة اقتصادية تطمئنهم (**الغارديان**، ١٠/٤/١٩٨٢). كما أن حادث نسف القطار، الذي وقع في الشهر الماضي، اتخذ مبرراً لتهدئة عملية اطلاق الحريات.

والعجيب أن زعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي ــ رئيس الجمهورية ــ يتولى بنفسه التسويق للمنتجات الفرنسية لصالح الرأسمالية الكبرى؛ فأبرزت الصحافة أن زيارته لليابان أتت بتخفيض الرسوم الجمركية اليابانية على واردات الكونياك والكرواسان من فرنسا، وبعقود انتاج مشترك بين «هوندا» و«بيجو» (**الفايننشال تايمز**، ١٧/٤/١٩٨٢). ونذكر أن وزراء آخرين سَوَّقوا طائرات الميراج ٢٠٠٠، في مصر والهند... وبعد زيارة الوزير جاك ديلور للمغرب، أعلن أن فرنسا ستستأنف تزويد الجيش المغربي بقطع الغيار لأسلحته، وتساهم في تطوير المركز الوطني المغربي للفوسفات.

ويدخل في اطار هذه التغييرات أن تقيم الحكومة الفرنسية نزاعاً دبلوماسياً مع سوريا، وتنشر الدعاوى عن «الارهاب» العربي بلهجة شبيهة بلهجة القيادات الصهيونية والاسرائيلية، وذلك بمناسبة حادث الانفجار أمام مجلة **الوطن العربي** في باريس. وكذلك كان الحديث عن اتخاذ اجراءات مشددة، ضد ما يقرب من ٤٠ ألف مهاجر «غير شرعي» في فرنسا، يذكِّر بالحملات البوليسية العنصرية التي كانت حكومات جيسكار ديستان تشنها على مهاجري العالم الثالث ــ وأغلبهم عرب ــ بدعوى القضاء على الإرهاب والإخلال بالأمن. أما هذه المرة، فقد فسر وزير الدولة لشؤون المهاجرين هذه السياسة بأنها لازمة، لمواجهة الزيادة في التمييز العنصري في فرنسا!

□ وجدير بالذكر أن بعض التغيير، في الاتجاه نفسه، قد وقع في السياسة اليونانية. فقد قامت هدنة دبلوماسية بين اليونان وتركيا اتفقتا فيها على الامتناع عن أعمال الاستفزاز، والتصريحات العدائية من الواحدة ضد الأخرى. وفي الأيام الأخيرة، أرسل رئيس الوزراء الاشتراكي، بابا ندريو، سلسلة من الاشارات تدل على أن حكومته مستعدة للبقاء في حلف الأطلسي، والوصول الى اتفاق حول القواعد الأميركية في اليونان،

والاحتفاظ بالعضوية الكاملة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية؛ وهذا خلافاً لوعوده الانتخابية. وبدأ الحزب الشيوعي اليوناني يهاجم الحكومة علناً لتراجعها وعدم الوفاء بتعهدات الحزب الاشتراكي بإقامة سياسة خارجية مستقلة حقاً (**الهيرالد تريبيون**، ٢٧/٤/١٩٨٢).

الأزمة.. أرباح أيضاً

اعتدنا تصور الأزمة الاقتصادية على أنها كارثة على المجتمع كله، ونسينا أنها في الوقت نفسه جزء لا يتجزأ من آلية الحياة الرأسمالية التي تستمر في السير، ليس رغم الخراب بل بفضله.

ففي الولايات المتحدة، انخفض الرقم القياسي للإنتاج الصناعي في الشهر السابق (آذار ـ مارس) بنسبة ٠,٨٪، وسجلت شركات كبرى عديدة هبوطاً في أرباحها بنحو ٢٥ ـ ٥٠٪ عن السنة الماضية. غير أن التضخم كاد أن يختفي (**الفيغارو**، ٢٠/٤/١٩٨٢). ورغم تدني المؤشرات الاقتصادية الأميركية، وعد ريغان البلاد بأنها سوف تشهد انتعاشاً، في النصف الثاني من هذه السنة؛ غير أن علماء الاقتصاد وكبار الموظفين في الادارة الأميركية يرون أن مفتاح الحل في تخفيض نسب الفائدة المصرفية؛ الأمر الذي ترفضه الحكومة. والموضوع الحقيقي هنا هو: الأزمة لصالح مَنْ ومنعها لصالح مَنْ؟ فقد سجلت مجلة **فورتشيون** الأميركية مؤخراً أن الاحوال كانت نافعة للبعض، اذ اتضح أن أكبر ٥٠٠ شركة في الولايات المتحدة حققت أرباحاً في عام ١٩٨١ تجاوزت في جملتها **٨٤ ألف مليون دولار**، أي بزيادة ٣,٧٪ عما بلغته في عام ١٩٨٠. وتستحوذ شركات النفط على المراكز السبعة ضمن أكبر عشر شركات أميركية، وتحتل شركة **أكسون** المركز الأول في قائمة المبيعات (١٠٨ آلاف مليون دولار)؛ ومن حيث الارباح (٥٥٦٧ مليون دولار). وهناك حفنة صغيرة من أفراد «الصفوة» الذين يبتلعون الجانب الأكبر من هذه المليارات: وكمثال، تلقى **يان ماك غريغور** مايقرب من ٩٠٠٠٠ دولار عن رئاسته لشركة الصلب البريطانية، و ١٨٠٠٠٠ أخرى عن عضويته في مجلس إدارة شركة أماكس الأميركية. وكان الرئيس الأميركي السابق **جيرالد فورد** أيضاً، من الذين يقبضون راتباً ضخماً من الشركات التي «تستشيره» (**الفايننشل تايمز**، ٢/٤/١٩٨٢). وبمناسبة المصالح الأميركية، تمكن معرفة لامبدئيتها من أن واشنطن، مثلاً، باعت مايقرب من ١٤ مليون طن قمح للاتحاد السوفياتي هذه السنة، في حين أنها تضغط على أوروبا الغربية لكي تقاطع موسكو اقتصادياً.

وكذلك الأمر في انكلترا التي حققت السنة الماضية رقماً قياسياً في فائض الحسابات الخارجية (ثمانية مليارات من الجنيهات الاسترلينية)، يرجع سببه الأساسي الى الزيادة الهائلة لأرباح الاموال المستثمرة في خارجها. الا أن النزاع حول فوكلاند أثّر سلباً على صناعة الصوف البريطانية التي تستورد، من الارجنتين، الياًفاً للمنسوجات تقدر قيمتها بنحو عشرة ملايين سنوياً. ولعل هذا الأمر يفسر جزئياً القصور الذاتي الذي اتسم به رد الفعل الانكليزي في أول الأمر، ازاء استيلاء القوات الأرجنتينية على الجزر.

وفي فرنسا، ازدادت عجلة التضخم سرعة، وارتفعت الأسعار للمستهلكين، بما يزيد عن ١,١٪ في شهر واحد، كما هبطت عمليات الاستثمار في الاموال الثابتة وخاصة في القطاع الخاص (- ٢٣٪). غير أن الذي حدث هو أن الشركات التي أممت رؤوسها القابضة على يد الحكومة الاشتراكية الحالية، اكتسبت اندفاعاً جديداً غريباً وانطلقت تغزو الولايات المتحدة. فتشتري شركات أميركية كبرى، وتحصل على عقود ضخمة في الأسواق الأميركية. وزادت مبيعات السيارات الفرنسية بنسبة هائلة (٢٨٪) في شهر واحد (آذار ـ مارس ١٩٨٢).

والتنافس والنزاع والتقاتل على الأسواق يشكل المناخ الطبيعي لجني الأرباح. فقد خسرت بريطانيا جزءاً من الأسواق الاوروبية الغربية، وخاصة بالنسبة للسيارات. ويقاوم اتحاد الصناعات البرتغالية الانضمام الى السوق المشتركة، خوفاً من المنافسة غير العادلة التي سيواجهها. واتهمت المجموعة الاوروبية تركيا بإغراق السوق بالغزل القطني الرخيص، ففرضت رسماً جمركياً عقابياً عليه، وردت أنقرة بإجراءات مقابلة قد تصيب صادرات الصلب الأوروبي اليها (**الغارديان**، ٦/٤/١٩٨٢).

وفي هذا الشهر، قامت الدنيا الرأسمالية على شراء ليبيا مصفاة نفط من بلجيكا، اذ تخشى المصانع الأوروبية من أن قيام الدول العربية بتكرير نفطها

سوف يدفع بمنتجات زهيدة الثمن الى أوروبا. (وهكذا يعارضون العرب اذا رفعوا سعر النفط، ويعارضونهم أيضاً اذا خفضوا أسعار منتجاته).

غير أن المعارك الأكبر تدور بين الولايات المتحدة من جهة، وبين بقية العالم الرأسمالي من جهة أخرى. وما زالت الزعامة الأوروبية معقودة على فرنسا التي تدعو الى مواجهة تحدي اليابان، في الميدان الصناعي، وأميركا في الميدان الزراعي (الفيغارو، ١٥/٤/١٩٨٢). ورفع المجلس الأوروبي دعوى ضد الشركة الأميركية للحاسبات الالكترونية آي.بي. إم بتهمة القيام بمنافسة غير شريفة للمنتجات الأوروبية؛ ويلاحظ أن هذه الشركة تحظى بتأييد خاص من الحكومة الأميركية، وأن الحركة الأوروبية تأتي رداً على الدعاوى الأميركية المرفوعة على شركات الصلب الأوروبية بتهم مماثلة (راجع تقاريرنا السابقة). ولم يقم ميتران في جولته الأخيرة حول العالم بدور السمسار، فقط، للمنتجات الفرنسية؛ بل أيضاً بعملية تنظيم جبهة موحدة، من أوروبا الغربية واليابان وكندا، استعداداً لمجابهة الادارة الأميركية في القمة النقدية القادمة التي ستعقد في فرساي في حزيران (يونيو) هذه السنة، وذلك للمطالبة بتخفيض أسعار الفائدة على الايداعات في المصارف الأميركية (لوماتان، ٢٠/٤/١٩٨٢).

رياح المعارضة

ومع ذلك، فليست الأمور على ما ترومه الجبهة الاستعمارية.

ففي أميركا، تشهد الريغانية تدهوراً مبكراً، بما أصاب شعبية الرئيس من هبوط كبير (٢٠ نقطة) في الأشهر الثمانية الأخيرة. وقد فشلت سياسته الاقتصادية في الحيلولة دون انتشار الركود، وبلغ عدد المتعطلين عشرة ملايين؛ وشرعت حركات أنصار السلام تتسع وتشتد في الولايات المتحدة؛ وحظي اقتراح السيناتور هنري جاكسون بتجميد التسلح الذري، بتأييد الحزبين الديمقراطي والجمهوري معاً في مجلس الشيوخ وحصل على أغلبية. وقامت التظاهرات في المدن الأميركية ضد سباق التسلح تنظمها جماعة «الأرض صفر»؛ وأظهر استطلاع الرأي أن ٦٨٪ من الأميركيين يريدون تجميد الأسلحة النووية، من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وهي خطوة تعارضها ادارة ريغان. وانفجرت فضيحة الفساد الاداري في ولاية أوكلاهوما؛ حيث اتضح أن مديري المشتريات، في ٦٨ مقاطعة من المقاطعات الـ ٧٧ في الولاية، يرتشون ويزوِّرون الفواتير ويصرفون من أموال الدولة سداداً لثمن بضائع لم تستورد، ويقتسمون ثمار الاختلاس مع التجار (التايمز، ٣٠/٤/١٩٨٢).. وقد أجبرت إدارة ريغان على إظهار شيء من المرونة والتراجع الشكلي: ومنه مثلاً، دعوة الرئيس الاميركي للزعيم السوفياتي، بريجنيف، للالتقاء لمناقشة موضوع خفض التسلح الذري. وكذلك التنازلات الكبيرة التي قدمتها واشنطن في المؤتمر العالمي لاستغلال البحار، لكي لا تكون معزولة على النطاق الدولي (الهيرالد تريبيون، ٨/٤/١٩٨٢). وقد تدهور مركز الولايات المتحدة في القارة الاميركية التي أخذت أغلبية بلادها تظهر ميلاً متزايداً للتطبع بما يسمى بسمات العالم الثالث، أي اتجاهات الحياد الايجابي المعارض للامبريالية الأميركية. وبدا ذلك واضحاً في مساندة دول أميركا اللاتينية للارجنتين (باستثناء غويانا وتشيلي) في وجه سياسة هيغ. والخطر على واشنطن هنا لا يكمن فقط في تحول تلك البلدان عن المظلة الأميركية فحسب، بل في أن يوفر المناخ الجديد ظروفاً أكثر مواتاة للحركة الجذرية والعمالية. ويذكر أن المتظاهرين في بوينس آيرس، الذين تجمعوا استجابة لدعوة الاتحاد النقابي يوم ٢٦/٤/١٩٨٢ كانوا يهتفون «نعم للمالوين (فوكلاند)؛ لا للديكتاتورية!».

وأصبحت التظاهرات المعادية للسياسة الاستعمارية والقيادة الأميركية أمراً يومياً تقريباً في أوروبا. وكان حدثاً بارزاً، في هذا الشهر، أن يجتمع في بريطانيا مؤتمر طبي مناهض للسلاح النووي، اشترك فيه قادة عسكريون انكليز وسوفيات وأميركان، وأعلن أن الحرب النووية لن تكون محدودة اذا قامت، وأن ١٦٧ مليون أوروبي مهددون بالاصابة في هذه الحالة. وكذلك سارت التظاهرات في ألمانيا الغربية، ومنها ما هو تضامن مع الشعب الفلسطيني؛ وأخرى في اليونان تدعو الى الانسحاب من الأطلسي، والغاء القواعد الأميركية في اليونان. هذا فضلاً عن تظاهرات الفلاحين اليابانيين المطالبين بالحد من الواردات الزراعية (٢٣/٤/١٩٨٢).

وتجدر الملاحظة لبعض التطورات في الموقف

الصيني، والتي قد تشير الى تغيرات لاحقة. فان مبيعات السلاح الأميركي المتقدم لتايوان تثير سخط بكين، التي ترى في ذلك تقوية لشوكة دولة معادية لها. ويقوم الرئيس الروماني تشاوشيسكو بدورما، إذ أشار أثناء زيارته للصين (في ١٦/٤/١٩٨٢) الى امكانية اذابة الجليد في العلاقات الصينية ــ السوفياتية. وقد قبل رئيس الحزب الشيوعي الصيني الدعوة لزيارة رومانيا. وبهذه المناسبة، أشارت بعض الصحف (في ١٩/٤/١٩٨٢) الى أن مجال العلاقات الاقتصادية بين الصين وأوروبا الاشتراكية أخذ يتسع في الفترة الأخيرة؛ فقد عقدت بكين اتفاقية مقايضة جديدة مع الاتحاد السوفياتي في أوائل الشهر، كما يتوقع أن يزداد حجم التجارة الصينية مع أغلب الدول الاشتراكية الأوروبية، بنسبة ٥٠٪، هذا العام عن العام الماضي.

العالم وقضايا الشرق الأوسط

في حين أن كتلة دولية متزايدة الترابط تتشكل وراء القضية الفلسطينية خاصة، وتتكون أساساً من دول العالم الثالث والمعسكر الاشتراكي (تصويتات الجمعية العامة ضد اسرائيل)، فان السيطرة العليا التي تتمتع بها الجبهة الاستعمارية العالمية في الظروف الحاضرة قد نجحت، بدرجة ما، في تحجيم عطف الرأي العام. ومع ذلك، فاذا تذكرنا كم كانت الحقوق الفلسطينية في طي النسيان في الخمسينات، وقارنا ذلك بالمكانة التي يحتلها النضال الفلسطيني اليوم، لرأينا أن شوطاً هاماً قد قطع. وفي هذا الشهر وقع حادث ذو دلالة كبيرة، وهو الأول من نوعه، ألا وهو غلق قبرص لمطار لارنكا، تضامناً مع السكان العرب في الاراضي المحتلة، واستنكاراً للاعتداء على المسجد الاقصى (١٤/٤/١٩٨٢).

ومع ذلك، فقد يتماشى مع الاطار العام للظروف الدولية، الذي أشرنا اليه سابقاً، أن تميل بعض الاتجاهات الوطنية والتقدمية الدولية الى اتخاذ مواقف فيها ظلال، ازاء قضايا الشرق الأوسط. وكمثال، نذكر اجتماع مكتب تنسيق عدم الانحياز الذي عقد في الكويت، في الأيام الأولى لهذا الشهر، والذي أصدر بياناً يدعم القضية الفلسطينية من جهة، ويستعمل عبارات مرنة ومبطنة في رفض كامب ديفيد من جهة أخرى.

أما الدول الأوروبية الغربية، فقد بقيت على حالها ومواقفها السابقة، وهي ابداء العطف بصوت خافت على القضية الفلسطينية مع محاولة عزلها عن القضايا الشرق أوسطية عموماً، وخاصة من الزاوية المصرية. واضطرت الدول العربية الى اجراء التعديلات «التخفيفية»، الواحد تلو الآخر، حتى تحصل على موافقة فرنسا وبريطانيا في مجلس الأمن (رغم الاعتراض الأميركي) على ادانة اسرائيل، في اجراءاتها القمعية في الأرض المحتلة.

والتغير الوحيد الذي يستحق التسجيل هو احياء الحديث المتردد السابق حول «مبادرة أوروبية». فوزير الخارجية البريطانية السابق ــ قبل استقالته اثر أزمة فوكلاند ــ زار اسرائيل في أوائل الشهر، وأعرب عن شكوكه في احتمال نجاح مفاوضات الحكم الذاتي، وتراجع عن الادعاء السابق بالمبادرة بقوله: «ان الذين يعيشون في المنطقة هم وحدهم القادرون على تسوية مشاكلهم». وفي الوقت نفسه، أبدت بريطانيا اهتماماً بالوضع في لبنان (**السفير**، ١١/٤/١٩٨٢)، بشكل يجعله أقرب الى عملية بث الرعب من هجوم اسرائيلي محتمل. فتراوحت الأقاويل بين أن الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، يدفع بحكومة بيغن الى القيام بهجمة من الجنوب، وبين أن عدم الانسحاب من سيناء تكون له هذه النتيجة... وفي ١٦/٤/١٩٨٢، نشرت جريدة **الفاينانشال تايمز** ــ اللسان المعبر عن حي البنوك الكبرى في لندن ــ تعليقاً هاماً تحت عنوان: «اشارات الخطر في الشرق الأوسط»، تقول فيه:

«لقد أحرزت إدارة ريغان بعض النجاح في اطفاء الحرائق الشرق أوسطية الصغيرة، التي مثلت تهديداً بالتطور الى انفجارات أوسع. ولكن هذه الأفعال [الاميركية] لم تكن، بديلاً عن سياسة متماسكة. وان تبخر المبادرة الأوروبية، ومغادرة لورد كارينغتون الآن، لم يضيفا الا ابرازاً للافتقار الى التناول الغربي المتجدد للمشكلة (...). وهناك ضرورة ملحة لإعادة التفكير بشكل جذري، ولعلها **تكون بدءاً من متطلبات اسرائيل الأساسية من ناحية الأمن**. فاذا استطاع الغرب، في وقت من الأوقات أن يكتشف صيغة تقنع أغلبية الاسرائيليين بأن وجودهم كامة تحت ضمان دولي، فحينئذ يجوز أن تترابط القطع المتناثرة للُغز، وتتراكب بصورة لها معنى. ان الانجراف الحالي

للسياسة الغربية، والذي تسير فيه بلا هدى، لا يمكن إلّا أن يشجع المتطرفين في كل من المعسكرين. بل الأسوأ من ذلك، انه قد يوفر أرضاً خصبة لأشد الاشكال الإسلامية جذرية».

ما هي الضمانات الدولية التي يفكر فيها الغرب، رباطاً للقطع المتناثرة في الشرق الأوسط، وحماية لأمن اسرائيل؟ يخيل الينا أن الضمان يكون في شكل من أشكال القوات متعددة الجنسية، والرباط في نوع من أنواع... «الصف العربي». ولا ننسى، أن الكلام السابق نشر قبل ٢٥ نيسان (ابريل) بأيام قليلة. وبالفعل، أصدر وزراء خارجية السوق الأوروبية المشتركة، في ١٩٨٢/٤/٢٨ — ومن دولهم أربع مشتركة في «قوة السلام» — أصدروا بياناً يرحب بالانسحاب الاسرائيلي، باعتباره «خطوة رئيسية نحو السلام في المنطقة». وفي نهاية الشهر، كان رئيس مجلس وزراء السوق (وزير خارجية بلجيكا) في جولة في بلدان الخليج، يبحث احتمالات مسعى أوروبي جديد، وأشار الى أن السوق تراقب، باهتمام، وجود دلائل على تقارب بين مصر وباقي العالم العربي...

وبطبيعة الحال، يدخل في اطار هذا المخطط (المبادرة الأوروبية الجديدة الجنينية) أن اتفاقية أمن وقعت في ١٩٨٢/٤/١٩ بين بون والرياض، تقدم ألمانيا الغربية، بمقتضاها، خبرتها الأمنية في مجالي التدريب والعدة. ويتماشى معها أيضاً تخفيض البعثة الديبلوماسية البريطانية في بيروت، وقرار عدم قيام السفارة البريطانية في لبنان بمنح تأشيرات الدخول الى انكلترا للبنانيين (الذين يوصمون ضمنياً بالنشاط «الخطر» جميعاً).

هل ينجحون؟ يبدو أن ثمة عنصراً لم يدخلوه في حساباتهم، وهو الشعوب العربية. بل لعلهم غالوا أيضاً في تبسيط الأمور، في ما يتعلق بمن يجانبهم الى حد ما؛ فهذه اسرائيل ترفض بيان السوق المشتركة (١٩٨٢/٤/١)، لاعتراضه على عزل رؤساء بلديات رام الله ونابلس والبيرة، وعلى ضم الجولان مثلاً.

أ. ص. س.

هبة الأقصى

التطورات الجارية على الارض الفلسطينية، أظهرت أن تصعيد الانتفاضة هو القرار الجماهيري والوطني رداً على التصلب العدواني الاسرائيلي، وبهدف اجبار سلطات الاحتلال على التراجع والاذعان للارادة الوطنية الرافضة لمخطط الادارة المدنية، والمطالبة بالغاء قرارات الحل والعزل وبعودة رؤساء البلديات المقالين.

على الصعيد الاسرائيلي، ظهر أن القيادة السياسية ستواصل الامعان في ممارساتها العدوانية الدموية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، كمهرب من المأزق الذي تواجهه بفعل الانتفاضة الجماهيرية المتواصلة منذ شهرين. وفي الوقت نفسه، تحاول هذه القيادة التغطية على الانسحاب من سيناء والحصول على مكاسب تعوض عن هذا الانسحاب، من خلال اظهار التصلب السياسي في أكثر من مجال، وبخاصة في ما يتعلق بالارض الفلسطينية المحتلة.

برز هذا التصلب من خلال رفع بيغن شعاره الموهوم والمناقض للارادة الوطنية الفلسطينية «لا لتقرير المصير... نعم للادارة المدنية»، وأيضاً من خلال تصريحاته ومحاولاته السياسية الرامية للحصول على موافقة الكنيست على مشروع قانون يقضي بعدم تفكيك المستوطنات المقامة، أو التي ستقام داخل الضفة الغربية وقطاع غزة بأي حال من الأحوال، اضافة لما رافق هذه المحاولات من تسريع ملحوظ في طرح وتنفيذ المشاريع الاستيطانية الجديدة.

جريمة الاعتداء على الأقصى

«توجت» سياسة شارون ممارساتها القمعية والاستفزازية في المناطق المحتلة بجريمة الاعتداء على المسجد الأقصى المبارك.

فمنذ احتلال اسرائيل للمناطق العربية والمسجد الأقصى المبارك هدف الاعتداءات وهجمات المتطرفين اليهود من جماعة غوش ايمونيم وحركة كاخ ولجنة أمناء جبل البيت. والخطير في الأمر أن هذه الاعتداءات الآثمة تجري وتنفذ على مرأى من الحكومات الاسرائيلية المتتالية، دون أن تلجأ الى ردع هؤلاء المتطرفين الإرهابيين.. خاصة وأن هذه الحكومات تدرك تماماً بأنهم يخططون لتحويل المسجد الى كنيس يهودي، لاسيما بعد أن أصدر الحاخام اليهودي الأكبر فتواه القائلة: ان المسجد أقيم فوق انقاض كنيس يهودي، وتدرك أيضاً أن المسجد هو واحد من ثلاثة أماكن هي الأقدس لدى المسلمين في العالم.

مسلسل المؤامرات الصهيونية لتدمير الأقصى

الجريمة الجديدة... حلقة جديدة في مسلسل المؤامرة الصهيونية التي تستهدف الأقصى.

□ ففي ٢١ آب (أغسطس) ١٩٦٩، رتبت السلطات حادث حرق متعمداً، نفذه اسرائيلي من أصل استرالي، حين أشعل النار في المسجد.

□ وفي أيار (مايو) ١٩٨٠، حاولت عصابات غوش ايمونيم القيام بعمليات نسف بالديناميت، تستهدف عدداً من المباني العامة والدينية الإسلامية، من بينها المسجد الأقصى.
□ وفي التاسع من أيار (مايو) ١٩٨٠، اكتشفت ١٢٠ كيلوغراماً من المتفجرات وعشرات القنابل وأجهزة التفجير على سطح مدرسة دينية يهودية في مدينة القدس، وتأكد أن هذه المتفجرات كانت معدة للقيام بأعمال نسف وتفجيرات في القدس، كرد على عملية الخليل الفدائية.
□ حاول الاسرائيليون، مراراً وتكراراً، الدخول عنوة الى ساحة الحرم القدسي الشريف للصلاة فيه، توطئة لقيامهم بالصلاة، دائماً، في المسجد الاقصى كما فعلوا في الحرم الابراهيمي الشريف في مدينة الخليل.
□ حاول أفراد عصابات غوش ايمونيم قبل فترة الدخول، عبر نفق حفروه من حائط البراق، الى ساحة الحرم القدسي الشريف، وقد تصدى لهم مواطنو القدس ومنعوهم من دخول الساحة.
□ قبل ثلاثة أيام فقط، تم العثور على قنبلة وضعها تنظيم يهودي على مدخل المسجد الأقصى، وقد تم ابطال مفعولها. وقد عثر على مقربة منها على منشورات كتبت بلغة عربية ضعيفة، وقعت من جماعة الحاخام مئير كهانا ولجنة الارهاب ضد الارهاب، التي مقرها في مستوطنة كريات أربع، ولجنة أمناء جبل البيت (**الدستور**، عمان، ١٢/٤/١٩٨٢).

حيثيات الجريمة

في الساعة التاسعة والربع من صباح يوم ١١/٤/١٩٨٢، حاولت مجموعة من اليهود من عصابات الحاخام مئير كهانا ولجنة أمناء جبل البيت، اقتحام المسجد الاقصى لأداء الصلوات اليهودية فيه. وفي الحال تصدى لهم عدد من المواطنين وحراس المسجد واشتبكوا معهم بالأيدي، في غضون ذلك قام جندي اسرائيلي من المجموعة، يرتدي لباس المظليين الاسرائيليين ويحمل بندقية رشاشة من نوع أم ــ ١٦ باطلاق النار على حارس المسجد في باب المغاربة... فأصابه وسقط الحارس. وعلى الفور حاول ثلاثة من حراس المسجد التصدي للجندي الاسرائيلي ومنعه من دخول المسجد، فأطلق النار بشكل جنوني وفي كل الاتجاهات، وفي هذه الاثناء هرع عدد آخر من المواطنين الى المسجد اثر سماعهم طلقات الأعيرة النارية، وعندما شاهدهم الجندي، وجه نيران بندقيته اليهم فسقط ١٧ مواطناً في ساحة الاقصى.

تابع الجندي اطلاق النار داخل المسجد، وفي هذه الأثناء وفيما كانت الاشتباكات لاتزال دائرة أمام المسجد بين عدد من المواطنين وعصابات كهانا، دخل الى ساحة المسجد ثلاثة عشر شاباً فلسطينياً آخر، في محاولة لإخراج الجندي، فقام الجندي باطلاق النار عليهم ولم ينج منهم سوى مواطن واحد. وقد هرع مئات المواطنين على أصوات المؤذنين الذين دعوا المسلمين عبر مكبرات الصوت الى انقاذ الاقصى، فتدافع المواطنون من القدس والقُرى المجاورة الى الاقصى واصطدموا باتباع كهانا وبالجنود الاسرائيليين (**الصحف المقدسية**، ١٢/٤/١٩٨٢).

بعد وقوع هذه الجريمة تأججت الانتفاضة الفلسطينية وازدادت اشتعالاً وعنفواناً في «يوم الاقصى» الذي شهد تفجر الغضب والتحدي الفلسطيني الوطني بأقوى مظاهره وتعابيره، وشهد، أيضاً، استبسال جماهير الضفة الغربية وقطاع غزة وتصاعد هبتها المتواصلة منذ شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، ومجابهاتها بالاضراب والتظاهرات وبكل أساليب ووسائل الكفاح الشعبي لممارسات سلطات الاحتلال الهمجية واعتداءاتهم وقمعهم الأسود.

تعليقاً على هذه الجريمة، طلب عضو ادارة حركة شيلي، الدكتور مئير بعيل، من وزير الدفاع فحص قضية تجنيد انسان في الجيش الاسرائيلي، كان مكتب رئيس الحكومة قد وصفه بأنه مخبول. كما طلب بعيل التأكد أيضاً مما اذا كان هناك مجانين آخرون من هذه النوعية، يحملون سلاح الجيش الاسرائيلي.

وطالب بعيل أيضاً بالتحقق من عدم وجود مثل هؤلاء المجانين بين رجال حركة غوش ايمونيم وحركة كاخ، الموجودين بين صفوف وحدات الدفاع الاقليمية في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية (ر.إ.إ.، العدد ٢٦٠٧، ١٢ و١٣/٤/١٩٨٢، ص ٧).

أما وليد صادق، وهو أيضاً عضو ادارة حركة شيلي، فقد قال: «... من المحتمل أن يكون مطلق

النـار في المسجـد الأقصى متخلفـاً عقليـاً، لكن سيـاسة هـذه الحكومـة هي التي حولت بعض الأشخاص الى متطرفين وغير متزنين. لأن اصدار عفـو من رئيس أركان الجيش الاسـرائيلي عن أشخاص أدينوا بجـريمة قتـل مواطنـين عرب، والامتناع عن محاكمة المستوطنين الذين أطلقوا النار على المواطنين العرب، وعدم اعتقال المجرمين الذين حاولوا اغتيال رؤساء بلديات في الضفة... جميع هذه الأمور خلقت أجواء أباحت سفك دماء العرب دون وازع» (المصدر نفسه).

وفي الاتجاه نفسه، قال أوري افنيري: «...من الطبيعي القول: إن الحكومة الاسرائيلية المتطرفة هي المسؤولة عن كل مايدور في المناطق المحتلة من جرائم واعتداءات... أنها المسؤولة عن الدماء التي سالت في سنجل وبني نعيم والخليل ورام الله ونابلس والدهيشة وغيـرها، وهي المسـؤولة أيضاً عن الدماء التي سالت في ساحة المسجد الأقصى، لأن هـذه الحكـومـة تعمـل عـلى دعم وتحريض المتطرفين اليهود، وتدفع بهم الى قتل المواطنين الأبرياء العزل والاعتداء عليهم وعـلى ممتلكاتهم.

«فمنذ احتلال اسرائيل للأراضي العربية عـام ١٩٦٧، سقط مئات المواطنين العرب قتلى بنيران جنـود الجيش الاسـرائيـلي، أو المستـوطنـين والمتطرفين اليهود، ولم تُقدم أي حكومة اسرائيلية أو أي محكمة، مدنيـة كانت أم عسكـرية، عـلى محاكمة القتلة، أو انزال العقاب الصارم بهم مما شجعهم على الاستمرار في جرائمهم واعتداءاتهم ضد العرب» (هعولام هازيه، ١٤/٤/١٩٨٢).

مناقشة الانتفاضة والسياسة الاسرائيلية

تميزت انتفاضة سكان المنـاطق المحتلة حتى الآن بعدة ميزات أبرزها:

ــ الاصرار الجماهيري العنيد عـلى مواصلة الانتفـاضة وتصعيـدها، عـلى الرغم من كـافـة الاجراءات القمعية الاسرائيلية، حتى يتم فرض التراجع على سلطات الاحتلال عن قراراتها بالعزل والاقالة، وايقاف كافة ممارساتها لفرض الادارة المدنية.

ــ شمولية الانتفـاضة وامتـدادها الى كـافة القرى والمدن في الضفة الغربية وقطاع غزة: حيث أن التحرك الجماهيري بات شاملاً وعاماً في كل المناطق، وبمشاركة واسعة من كـافة القـطاعات الوطنية.

ــ اقتران التحرك الجماهيري الشامل بتصاعد أعمال المقاومة الشعبية التي لم تعد تقتصر على أعمـال فـرديـة، بـل أصبحت تتسم بـالطابـع الجماهيري الواسع، كما جرى في قرية طوباس: حيث قامت الجماهـير بمهاجمـة مركـز الشرطة واحتلاله لعدة ساعات، بعد أن تم وضع الحواجز من الاطارات المشتعلة والحجـارة على مـداخـل القرية، لعرقلة تقدم جنود الاحتلال.

وقد تحدث أوري أفنيري عن هذه الانتفاضة وأبعادها فقال: «...مايجري في الضفة الغـربية وقطاع غزة ليس مـوجة جـديدة واضـافية من المظاهرات والاضطرابات، أو أعمال خرق النظام العام واضرابات أو عقوبات. مثل هذه الأحداث وقعت في الماضي وقتل فيهـا بين الحـين والآخر متظاهرون عـرب نتيجة اطلاق النـار. وفي ذلك الوقت أيضاً تم ابعاد عدد من الأشخاص، وتم نسف بيوت، ومنعت صحف من الصدور. كما أن مايحدث ليس سياسة جديدة، أو هوى، أو نزوة عـابرة لوزيـر من الوزراء، أو بـروفيسـور. إن مايحدث الآن هو أمر مختلف تماماً عن ذلك. فقد أعلنت حرب شاملة في الضفة والقطاع، أعلنها اريئيـل شارون نيـابة عن حكـومـة اسـرائيـل وباسمها» (المصدر نفسه، ٣١/٣/١٩٨٢).

«...أعلن شارون هذه الحرب والعدو لم يكن م.ت.ف. وانما الشعب الفلسطيني. أهداف هذه الحرب هي كسر شوكة ومعارضـة هذا الشعب لضم المناطق المحتلة الى اسرائيل، ولتوطين اعداد كبيرة من اليهود في هذه المناطق وتحـويلها الى مناطق اسرائيلية. ولوزير الدفاع الحالي أهداف تختلف عن أهـداف وزراء الدفاع السـابقـين، أهدافه تقضي بالقضاء على الروح الوطنية لدى الشعب الفلسطيني، هذه أهداف متطرفـة، وقد اختـار لتحقيقها أسـاليب متـطرفـة» (المصدر نفسه).

أما زئيف شيف، المعلق العسكري في صحيفة هآرتس، فقد قال: «... تتميز موجة العنف التي بدأت في ٢٠/٣/١٩٨٢، بعد تنحية رئيس بلدية البيرة بظاهـرتين مـرتبطتـين ببعضهما البعض، الاولى جرأة المتظاهرين العرب. فعلى الرغم من العـدد الكبير من القتـلى والجـرحى بـرصـاص

الجنود، زاد استعدادهم لتحدي قوات الأمن. فعشرات القتلى والجرحى لم تكسر شوكة هذه الجرأة ولم يعد المتظاهرون يخافون كالماضي، فهم يشعرون بثقة أكبر، إما لاعتقادهم بأن الجيش الاسرائيلي محدود برده، أو لأن كراهيتهم لليهود ازدادت... لا يكتفون الآن بالاطارات المحروقة وبوضع الحواجز. والمثال على ذلك الاحداث التي وقعت في قطاع غزة، بعد انتهاء صلاة الجمعة في المساجد مباشرة؛ خرج المصلون وانقضوا في وقت واحد وفي أماكن مختلفة على دوريات الجيش الاسرائيلي وعلى نقاط المراقبة، وفي احد الأماكن على منزل الحاكم العسكري. لقد بدا الأمر، لأول وهلة، كأنه مدبر، لكن لا يوجد ما يؤكد ذلك» (**هآرتس، ١٤/٤/١٩٨٢**).

وأضاف شيف: أما الظاهرة الثانية، فترتبط بصورة غير مباشرة بالجرأة والتحدي اللذين تحلى بهما المتظاهرون. فقد ترسخ الانطباع أكثر من أي مرة في الماضي بأن قوات الأمن تسرع حالياً في وضع يدها على الزناد، ويمكن تفسير ظاهرة الاستخدام السريع للسلاح بوجهين رئيسيين. الأول هو نتيجة الجرأة التي زادت لدى المتظاهرين والثاني روح التحدي التي وضعت الجنود أمام الخطر. فالجميع يعلم الآن أن الحجارة خطرة وأنها في بعض الأحيان تكون مصحوبة بزجاجات حارقة (**المصدر نفسه**).

وفي الاتجاه نفسه، قال دوف بارنير معلقاً على السياسة الاسرائيلية تجاه المناطق المحتلة، «... إنني خجل من نفسي، خجل من حكومتي... خجل من جيشي وذلك على ضوء الجرائم التي ترتكب وتقع في الضفة الغربية المحتلة على مرأى من عيوننا جميعاً. ففي الضفة يقوم رجال مسلحون بالبنادق والقنابل والهراوات بارتكاب جرائم بشعة فظيعة بحق المواطنين العرب العزل. في الضفة يسقط الشهداء ويسقط الجرحى في كل يوم بنيران جيش اسرائيل ومستوطني اسرائيل... أطفالاً وصبية عرباً يسقطون ضحايا الارهاب وجرائم قتل متعمدة» (**ملحق عل همشمار، ٢٦/٣/١٩٨٢**).

وأضاف... «هذه هي سياسة أرئيل شارون وزير الدفاع الاسرائيلي الذي وعد برفع المعاناة وتخفيف المضايقات عن سكان المناطق المحتلة. وها نحن اليوم نشهد سياسة شارون الجديدة، إنها سياسة عنف وارهاب وقبضة قاسية... سياسة اغلاق الجامعات والصحف، اغلاق المدن والقرى، حل المجالس البلدية واللجان الوطنية، اعتقالات بالجملة، نسف المنازل، استباحة حرمات المساجد، مصادرات الأراضي، مصادرات الكتب ووقف المساعدات من الخارج، والتهديد بحل كافة المجالس البلدية، والتهديد بابعاد الشخصيات الوطنية، واقتحام المنازل والمدارس والمساجد والجامعات... هذه هي سياسة شارون الجديدة» (**المصدر نفسه**).

كذلك وصف أوري أفنيري سياسة شارون في المناطق المحتلة بقوله: «... في المناطق المحتلة حكم عسكري دكتاتوري، وسلطة احتلال تدير دفة حرب شعواء ضد أناس مطلبهم الوحيد العدل والتحرر... تنتهج في المناطق المحتلة سياسة القبضة الحديدية، وترتكب جرائم بشعة باسمي واسم كل اسرائيلي صاحب ضمير... إنني خجل مما يفعلون، وأخجل أيضاً مما يقولون... إن مصير اسرائيل والاسرائيليين أضحى بين أيدي حكومة يتزعمها مجنون وارهابي معروف، حكومة تضم في صفوفها الكاذب والدجال يعقوب مريدور، واللص والحرامي أهرون أبو حتسيرة... والمهووس اسحق موداعي، والمنافق يوسف بورغ، والدكتاتور القاتل اريئيل شارون، وصاحب الماضي الأسود الملطخ بالدماء اسحق شامير» (**المصدر نفسه**).

أما أرئيل غيناي، المعلق السياسي في صحيفة يديعوت أحرونوت، فقد علق على سياسة شارون من زاوية أخرى فقال: «...الهجوم الذي قرره شارون ضد القوة السياسية لـ م.ت.ف. في المناطق المحتلة هو نتيجة للمكانة التي حظيت بها المنظمة على الساحة الدولية، والدعم الذي تتلقاه من غالبية دول العالم، وتعاطف الرأي العام معها، حتى في الدول التي لم تكنّ العداء لاسرائيل.

لهذا، فمن الصعب تصور نجاح شارون في هذه المهمة، لأن أي محاولة كهذه ستؤدي، بالضرورة، الى تعزيز شعبية رجال المنظمة، سواء في الضفة والقطاع أم بين أوساط عرب اسرائيل أم في نظر دول العالم.

وخلص الى القول: إن الحديث مع الصحفيين الأجانب الذين يقومون بتغطية أحداث الضفة، أو مع الديبلوماسيين الذين يتابعون ردود الفعل

الدولية لايترك أدنى مجال للشك من أن اسرائيل ستخسر في معركتها مع الرأي العام؛ وبخاصة مع الدول التي تقيم وزناً للرأي العام فيها» (يديعوت أحرونوت، ٢٨/٣/١٩٨٢).

أما أهرون ياريف، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ــ أبيب، فقد علق على سياسة حكومة بيغن تجاه المناطق المحتلة بقوله: «... الطريقة التي تسير عليها حكومة الليكود برئاسة بيغن ــ شارون، في مجال معالجتها لقضية الضفة والقطاع لن تمكننا من تنفيذ مشروع ألون، بل وستجعلنا في النهاية نتنازل عن الغالبية العظمى من المناطق، وفي أحسن الأحوال سيعدل الخط لكي يشمل المستوطنات المدنية التي تجري اقامتها على القمم الغربية لجبال الضفة الغربية» (دافار، ٧/٤/١٩٨٢).

كذلك حذر أ. شفاينسر، المعلق السياسي لصحيفة هآرتس، من مغبة الممارسات الاسرائيلية في المناطق المحتلة بقوله: «... رغم أن أحداث الأسبوعين الماضيين أكدت أن اسرائيل هي الخصم الأكبر لبسام الشكعة وكافة رجال م.ت.ف. في الضفة الغربية، فانها كانت كافية، أيضاً، لرسم خطوط «الجنة» ثنائية القومية التي تعمل حكومة بيغن وغوش ايمونيم على دفع الاسرائيليين إليها».

وخلص الى القول: «... اسرائيل قوية بما فيه الكفاية لفرض ارادتها على السكان العرب، غير أنها لا تملك حلاً سياسياً يرضي تطلعات المواطنين العرب، وعلى ذلك فانها لا تستطيع البدء بتسوية النزاع بين الشعبين، بينما م.ت.ف. أثبتت أنها قادرة على اثارة الاضطرابات سواء بمبادرتها، أو كرد فعل على الاستفزازات الاسرائيلية، وأثبتت أيضاً أن الاسرائيليين حصلوا على السلطة، غير أنهم لم يحصلوا على القبول بها» (هآرتس، ٢/٤/١٩٨٢).

وفي الاتجاه نفسه، قال رفائيل فاردي، قائد المنطقة الوسطى سابقاً، «... الصراع مع م.ت.ف. صراع دائم ومستمر منذ قيامها وحتى يومنا هذا. ولهذا الصراع وجهان، الأول، القيام بالنشاط الفدائي الذي نجح الجيش الاسرائيلي وقوات الأمن في اقتلاعه بصورة كاملة تقريباً، لذا فان ما تبقى لـ م.ت.ف. هو الحلبة السياسية.

واذا أدعى شخص ما، أن المعركة الحالية هي الحاسمة مع م.ت.ف.، فان الأعمال التي تنفذها تدفع قسماً كبيراً من سكان المناطق المحتلة الى أحضان هذه المنظمة» (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٩٦، ٢٩ و ٣٠/٣/١٩٨٢، ص ١٣).

كذلك حذر يوسي ساريد من مغبة سياسة شارون وتنبأ بفشلها حين قال: «... دون مساندة من عنصر القوة لا يمكن ادارة السياسة. لكن سياسة القوة فقط ليست سياسة أيضاً، ولم تكن في أي وقت كذلك. فلو كانت القوة قادرة على حل القضايا السياسية، وبالذات المعقدة منها، لانتصر الأميركيون في فيتنام ولظل شاه ايران حاكماً» (ر.إ.إ.، العدد ٢٦٠٤، ٧/٨/١٩٨٢، ص ١١).

القضاء الاسرائيلي يبرىء القتلة

ومن زاوية أخرى، ولكن ضمن الاطار ذاته، تحدث أمنون روبنشتاين عن تواطؤ القضاء الاسرائيلي في عملية تنفيذ سياسة سلطات الاحتلال في المناطق المحتلة. فاستعرض قانون شارون العجيب بقوله: «... إن الشرطة لم تعد تجرؤ على اجراء التحقيق، أو حتى اعتقال المتهمين بحوادث اطلاق النار والقتل، خوفاً من صدام عنيف مع المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة. ولكن هناك سبباً آخر حال دون الشرطة ودون اجراء التحقيقات. ذلك لأنه بعد اجتماع وفد جماعات غوش ايمونيم مع وزير الدفاع شارون، سارع شارون الى اصدار أمر غريب يكاد يكون قانوناً جديداً، بموجبه يسمح للشرطة باجراء التحقيقات مع الاسرائيليين المدنيين الذين يعيشون داخل اسرائيل. والهدف هنا واضح، وهو أن ليس من صلاحية الشرطة التحقيق مع المدنيين الذين يعيشون داخل المناطق المحتلة. وبذلك أنقذ شارون المستوطنين من العقاب الذي يستحقه القاتل، وشجعهم على القتل والتعرض للمواطنين العرب» (هآرتس، ٧/٤/١٩٨٢).

وفي الاتجاه نفسه، أورد تسفي اريئيل شهادة أحد المستوطنين في الضفة الغربية، وهي دليل قاطع على تواطؤ القضاء الاسرائيلي مع سياسة شارون. اعترف هذا المستوطن ــ اسمه محفوظ لدى الصحيفة ــ قائلاً: ... أنا على سبيل المثال لا أطلق النار في الهواء وانما أقوم باطلاق النار لأقتل. وأضاف: لقد أطلقت النار ذات مرة، وبعد ذلك توجهت الى مركز الشرطة وأخبرتهم بأن

متظاهرين عرباً رشقوني بالحجارة وقد قمت باطلاق النار رداً على ذلك. فسألني محقق الشرطة، هل أطلقت النار في الهواء؟ فأجبته، كلا بل أطلقت النار لاقتل. ولكن المحقق سجل بأنني قمت باطلاق النار في الهواء، لأنه على مايبدو لا يرغب في توريطي (هآرتس، ٢٠/٤/١٩٨٢).

صلاح عبد الله

* * *

الوقائع الاسرائيلية عن صمود الجولان

قامت اسرائيل، بعد اقرار قانون ضم الجولان في الكنيست، في منتصف كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١، بوضع بعض الترتيبات لبدء تنفيذه، ومن بينها ما يتعلق بمنح الهوية الاسرائيلية للسكان الدروز في المنطقة. وكما رفض الدروز هذا القانون، فقد رفضوا ايضا تسلم الهويات الاسرائيلية، واعلنوا الاضراب الذي اثار، وما زال يثير، ضجة وردود فعل مختلفة.

لقد تبلور التحرك المضاد بين السكان الدروز لمقاومة تطبيق القانون الاسرائيلي على هضبة الجولان، وما يترتب عليه من اجراءات سياسية واقتصادية، في اجتماعات شعبية، عقدها هؤلاء وشارك فيها الالاف منهم في بيوت العبادة الدينية الدرزية. وتقرر في هذه الاجتماعات مقاطعة دوائر الاحتلال، كالامتناع عن دفع الضرائب، او استعمال خدمات البريد او تلقي اية مساعدات من «اسرائيل» اضافة الى عدم التعاون مع شركات تأمين اسرائيلية، كذلك تقرر مقاطعة اي شخص من السكان، دينيا واجتماعيا، يوافق على تسلم الهوية الاسرائيلية (معاريف، ١٢/٢/١٩٨٢).

وكخطوة تالية، قام السكان باعلان الاضراب العام في منتصف شهر شباط (فبراير) المنصرم، وذلك احتجاجا على اعتقال اربعة من زعمائهم، وهم سليمان كنج، ومحمد الصفدي، وكمال كنج، والشاب كنج كنج، وكانت السلطات قد اعتقلتهم بحجة «نشاطهم التخريبي ومحاولتهم التمرد ضد امن الدولة». كما طالب الاهالي السلطات بالامتناع عن تطبيق القانون الاسرائيلي، وتوقيف حملات التنكيل ضدهم، واطلاق سراح جميع المعتقلين (الاتحاد، ١٦/٢/١٩٨٢).

واصدروا بيانا الى الرأي العام، استعرضوا فيه الحقائق وفندوا مزاعم السلطة وتزويرها، واكدوا ان اضرابهم «لم يأتِ حبا في الاضراب، بل ردا على ممارسات الاحتلال الاسرائيلي واستمراره، ودفاعا عن النفس امام اجراءاته (المصدر نفسه، ١٩/٢/١٩٨٢).

وفي بداية الامر، حاولت اسرائيل استمالة السكان، وكسر الاضراب، وعندما لم تفلح في ذلك، لجأت الى شن حملة من الضغوط والاعتقالات الارهابية ضد الاهالي لارغامهم على التراجع، فلجأت الى الفصل الجماعي لعمال الدروز، من الاعمال التي كانوا يزاولونها في المستوطنات والمدن الاسرائيلية، ومصادرة رخص السيارات، ورفض تسجيل المواليد الجدد او الاموات، وامتنعت كذلك عن تقديم العلاج للمرضى، كما منعت طلاب الجامعات من الالتحاق بجامعاتهم، (هآرتس، ١٩/٣/١٩٨٢). ولما وجدت ان اجراءاتها هذه لم تجد نفعا في فرض ارادتها على السكان، لجأت الى اجراءات اشد عنفا، تمثلت في فرض الحصار العسكري حول القرى الدرزية في الهضبة، وفقا لانظمة الطوارىء التي ورثتها عن

الحكم البريطاني في فلسطين (هآرتس، ٢١/٣/١٩٨٢). ومنذ بدء هذا الحصار في ٢٥/٢/١٩٨٢، منع الجيش الاسرائيلي الدخول او الخروج من القرى الدرزية، اضافة الى قطع اسلاك الهاتف وقطع المياه والكهرباء عنها، مما جعل المنطقة مغلقة ومعزولة عن العالم حتى امام رجال الصحافة الاسرائيلية، الذين منعوا من الدخول الى تلك القرى للوقوف على مايجري (المصدر نفسه)، وقد اثار منعهم هذا احتجاجا شديدا من جانبهم واعتبروه مساسا بالحرية الصحافية من قبل السلطات العسكرية ووزارة الدفاع الاسرائيلية. وقال الصحافيون: انهم لا يستطيعون التسليم بالوضع الحالي، وانهم سيبذلون كل ما يستطيعون من جهود لرفع هذه القيود وتغطية احداث القرى الدرزية في الجولان بشكل حر. ونتيجة لتحركهم السريع، فقد اضطرت السلطة العسكرية الى السماح لبعضهم بالوصول الى القرى المحاصرة، برفقة الجنود (هآرتس، ٢١/٣/١٩٨٢).

وقد استطاع ايضا بعض اعضاء الكنيست من الشيوعيين وغيرهم الوصول الى القرى المحاصرة، والالتقاء مع الاهالي وسماع شكواهم. وبعد هذه الزيارات، اعرب النواب عن استيائهم من ممارسات الجيش، بينما انبرى بعضهم للدفاع عن الجيش والاجراءات المتخذة، زاعمين ان كل ما سمعوه انما هو مبالغ فيه. رغم ذلك، فان الاضراب واستمراره اديا الى اثارة الرأي العام داخل اسرائيل، سواء بين العرب او حتى بين اليهود انفسهم، كذلك خارجها.

منذ بداية الاضراب، برز تماثل العرب في اسرائيل والمناطق المحتلة مع نضال سكان الدروز في الجولان. ففي المناطق المحتلة، استحوذ الاضراب على اهتمام السكان الذين اعلنوا تضامنهم مع اهالي الجولان، وقاموا بجمع التبرعات والمواد الغذائية لهم، كما قام العديد منهم، بينهم اطباء، بزيارات عديدة لقرى الهضبة، قبل فرض الحصار عليها؛ حيث قاموا بتقديم علاج للمرضى ومساعدات مختلفة للسكان. ولكن اسرائيل فرضت القيود على هذه الزيارات والمساعدات بعد ذلك: حيث اصدر قائد المنطقة الوسطى، اوامر تقييد اقامة لمدة ستة اشهر، ضد اربعة اشخاص ممن كانوا يجمعون التبرعات لسكان الهضبة، كما تمت مصادرة الاغذية والاموال التي كانت معدة للارسال لهم (هآرتس، ٢٦/٢/١٩٨٢).

اما بين العرب في اسرائيل، فقد قامت «لجنة المبادرة الدرزية»، والتي تعتبر الاطار التقدمي الوحيد الذي يتجمع حوله ابناء الطائفة العربية الدرزية في اسرائيل، باصدار بيان دعت فيه الى التضامن مع اهالي الجولان، كما اتخذت سلسلة قرارات عاجلة لمساندة الاهالي المحاصرين (الاتحاد، ١٩/٢/١٩٨٢). كذلك تحول الاحتفال التقليدي للدروز، الذي يقام في كل عام في مقام النبي شعيب في الجليل الأدنى، الى احتجاج على الاجراءات العسكرية ضد سكان الجولان. وهدد المشاركون فيه باستخدام وسائل العنف ضد الجيش الاسرائيلي على غرار مايحدث في الضفة الغربية (و.إ.إ.، العدد ٢٥٨٠، ١٠ و ١١/٢/١٩٨٢، ص ١٠). كما قاموا بارسال رسائل احتجاج الى المسؤولين الاسرائيليين، يطالبون فيها بانهاء الحصار المفروض على سكان الجولان، اضافة الى تنظيم زيارات تضامن لهم، بهدف مساندتهم وتمتين علاقاتهم معهم (هآرتس، ١١/٤/١٩٨٢).

ولم يقتصر تفاعل الاضراب على الرأي العام العربي، انما انبرت اوساط داخل اسرائيل لانتقاد ومعارضة اجراءات الحصار، وابرزها «لجنة حقوق المواطن» التي يرأسها قاضي المحكمة العليا سابقا، حاييم كوهين. فقد تمكن اعضاء هذه اللجنة، ورغم المعارضة المبدئية من جانب السلطات، من زيارة القرى الدرزية، والاستماع الى شهادات السكان والاطلاع على احوالهم في ظل الحصار المفروض عليهم (هآرتس، ١٦/٤/١٩٨٢). وبعد هذه الزيارات، عقد رئيس اللجنة كوهين، مؤتمرا صحافياً، تحدث فيه عن الاحداث التي جرت في الجولان، خاصة في الفترة التي فرض فيها الجيش الاسرائيلي الحصار على القرى الدرزية. واعلن كوهين «ان اساس قلق اللجنة، نابع من الابعاد القانونية والقضائية، للاجراءات التي اتخذها الجيش الاسرائيلي والشرطة ضد مواطني الهضبة». واضاف: «انه لسذاجتي كنت اعتقد انه منذ اللحظة التي يطبقون فيها القانون الاسرائيلي على هضبة الجولان، سيحظى كل سكان الهضبة بمن فيهم

الدروز، بكل امتيازات القانون، وعدل القضاء الاسرائيلي، وانه سيكون عصرا قانونيا ودستوريا جديدا ومعاملة لائقة من جانب الادارة الاسرائيلية، فماذا وجدت هناك؟». «لقد اخفقت ارادة الكنيست في تطبيق القانون الاسرائيلي في الجولان على يد الجيش، وهذا القانون ليس اسرائيليا، وليس فيه اي تماثل بالقانون الاسرائيلي» (هآرتس، دافار، عل همشمار، يديعوت احرونوت، ١٦/٤/١٩٨٢).

واضاف قائلا: «انه وبموجب القانون الاسرائيلي، فان كل مواطن اسرائيلي وكل مواطن في الجولان، ملزم بحمل الهوية الاسرائيلية». «وينص القانون بان كل من يخترقه ولا يحمل هوية سيقدم للمحاكمة، ويعرّض نفسه لدفع غرامة، وربما عقوبة السجن». «ولكن ليس مكتوبا في القانون، ان يقتحم الجنود بيت كل من يرفض الهوية في الساعة الثالثة صباحا، وان يجبر على قبول الهوية، وان يضربوه ويمنعوه من العمل وتلقي العلاج الطبي»، وينتقموا منه، ويمارسوا ضده كافة صنوف العقوبات، والتي لم ترد في قانون انظمة الطوارئ». واضاف كوهين، ايضا، انه سمع قصصا عن ممارسات الجيش في الجولان يصعب على المرء تصديقها، ويتساءل: «هل هؤلاء هم جنود وشرطة اسرائيل؟ وهل هذا هو القانون الاسرائيلي؟ هذا قانون بربري» (المصدر نفسه).

وقام رئيس ادارة اللجنة، دافيد كرتشمان، واثنان من اعضاء وفد اللجنة الذين زاروا الجولان في ١١/٤/١٩٨٢، بتسليم الصحافيين تقريراً مفصلا عن المعلومات التي جمعوها اثناء زيارتهم لقريتين في الجولان، هما مجدل شمس، وعين قنية. وقد وردت في التقرير المعلومات الآتية: «اولا»، في اطار الضغوط التي مورست ضد المواطنين في الجولان للتأثير عليهم بقبول الهويات الاسرائيلية، سمح بحرية التنقل وتلقي العلاج في المستشفيات، والاتصال الهاتفي والخدمات البريدية، بشرط قبول المواطنين الدروز، الهويات الاسرائيلية. «ثانيا»، تم اعتقال كافة المواطنين الذين تجمهروا للاحتجاج على التدابير الاسرائيلية، وحوكموا دون ان تعطى لهم فرصة الدفاع عن انفسهم، ودون ان يمثلوا امام المحكمة. «ثالثا»، قامت قوات الجيش الاسرائيلي بفرض العقاب الجماعي على المواطنين، بدعوى ان عددا منهم تحدث مع مراسل التلفزيون الاسرائيلي، المدعو يورام همزراحي، بالاضافة الى قطع الكهرباء واقفال نوافذ البيوت، حيث منع السكان حتى من الظهور بها. «رابعا»، قام حاجز للجيش الاسرائيلي باعاقة نقل ولد من القرية، كان قد غرق ونقل الى عيادة في بلدة مسعدة، بسبب فقدان الهوية الاسرائيلية مع حاملي الولد، مما ادى الى وفاته قبل وصوله الى الطبيب. «خامسا»، قام الجيش الاسرائيلي بضرب طفل في الثالثة من عمره بالهراوة، لانه قام بالقاء الهوية الاسرائيلية على الارض، فقامت امه بمهاجمة الجندي الذي ضرب ابنها. وهنا اقترب جندي اخر منها واطلق العيارات النارية على رجلها، وحاول شقيقها التدخل، فاذا جندي ثالث يصوب فوهة بندقيته نحو جبينه واطلق النار، مما ادى الى جرحه، ومازالت الام ترقد في احدى المستشفيات. «سادسا»، لقد شاهد وفد اللجنة، وبأم عينيه، حادثا اطفئت خلاله السجاير في عين امرأة من عين قنية، وحاول طبيب العيادة في البلدة نقلها الى مستشفى صفد، الا ان حاجزا من الجيش لم يسمح للمرأة بمواصلة طريقها، بحجة انها لا تحمل الهوية الاسرائيلية (المصدر نفسه).

وقد اثارت اقوال كوهين ردود فعل شديدة داخل اسرائيل، وبخاصة على الصعيد الرسمي، حيث لاقت انتقادا وهجوما داخل الحكومة، وخصوصا من رئيسها بيغن، الذي قال «ان حاييم كوهين باع لسانه مرة اخرى، فقد ساوى في الماضي القوانين اليهودية بقوانين عنصرية، واقترح اقامة معسكر لليهود المحافظين على التقاليد، ولطلاب المدارس الدينية» (هآرتس، ١٩/٤/١٩٨٢). وانتقد يوسف بورغ اقوال كوهين بقوله: «الى جانب كونها غير صحيحة، فانها صدرت في وقت غير ملائم» (المصدر نفسه).

وفي معرض ردها على هجمات الحكومة، فقد اعلنت اللجنة اسفها الشديد من موقف الحكومة التي «اختارت طريق كيل التهم ضد اللجنة ورئيسها، بدلا من البحث في الاخطاء التي ارتكبت» (المصدر نفسه). وحيال الاتهامات الموجهة لمسلكية المؤسسة العسكرية، فقد اصدر الجيش بيانا استنكر فيه ما جاء في اقوال القاضي كوهين، مدعيا ان «التخريب كان مسيطرا على

القرى الدرزية قبل دخول الجيش اليها بعدة اسابيع؛ اذ ان قلة من السكان قامت بالسيطرة على الاكثرية، بواسطة الوعيد، وفرض العقوبات القاسية على كل من يتسلم هوية اسرائيلية، مثل المقاطعة الدينية وغيرها» (هآرتس، دافار، يديعوت احرونوت، ١٨/٤/١٩٨٢). وحاول الجيش في بيانه هذا، التنصل من الاتهامات التي وجهتها له «لجنة حقوق المواطن»، متهما السكان بارتكاب العديد من الاعمال التخريبية، وبانها استغلت هذه الاتهامات «كمأساة انسانية، رهيبة بهدف تلطيخ وتشويه سمعة الجيش. وكان «الاجدر باللجنة ان تجري التحقيقات الضرورية، وان تشير الى الهجمات البربرية التي قام بها السكان ضد الجيش، سواء بالعصي او الحجارة» (المصدر نفسه).

الا ان هذه الاقوال لم تثن كوهين عن المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق للبحث في الممارسات التي نفذها الجيش ضد سكان الهضبة، وشاركه في مطالبته هذه «حركة السلام الان» و«الجبهة الديموقراطية»، وذلك على ضوء ما ورد من اتهامات ضد الجيش، في المؤتمر الصحافي الذي عقدته «لجنة حقوق المواطن» (هآرتس، ١٩/٤/١٩٨٢). ولكن بيغن رفض تشكيل لجنة عامة، واكتفى بتكليف وزير الدفاع ورئيس الاركان العامة باجراء تحقيق لدراسة مجمل الاتهامات التي صدرت ضد الجيش. ولكن المستشار القانوني، اسحق زامير، اقترح عدم الاكتفاء بتحقيقات الشرطة، بل بتشكيل لجنة تحقيق داخلية. ويرى زامير ان هناك وزنا اكبر لاستنتاجات لجنة تتعمق في دراسة الموضوع. ولكن اقتراحه هذا قوبل بالرفض، ايضا، من قبل رئيس الحكومة ووزير الدفاع، بحجة انه «لا مجال في الوقت الحاضر لاتخاذ اجراءات اضافية اكثر من التي اتخذت حتى الان» (و.إ.إ.، العدد ٢٦٢٢، ٣ و ٤/٥/١٩٨٢، ص ١٣).

ولم تكن «لجنة حقوق المواطن» الجهة الوحيدة التي اثارت الرأي العام ضد اجراءات اسرائيل، فقد قامت ايضا عدة جهات حزبية شعبية بالتنديد بتلك الاجراءات. وابرز تلك الجهات، «الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة»، وبعض اعضاء الكنيست، من الذين استطاعوا الوصول الى القرى الدرزية المحاصرة والاطلاع على اوضاع سكانها. فقد بعث نواب الجبهة، ببرقية عاجلة الى رئيس الحكومة، مطالبين فيها باطلاق سراح المعتقلين من ابناء الجولان، والكف عن عمليات التنكيل والقمع ضد الاهالي (الاتحاد، ١٦/٢/١٩٨٢). وعقد اعضاء الجبهة، كذلك، مؤتمرا صحافياً، تحدثوا فيه عن الاضراب في الجولان، والممارسات الاسرائيلية هنالك. وقد شارك في هذا المؤتمر عدد من سكان الهضبة، من بينهم سليمان فخر الدين، من سكان مجدل شمس، الذي استعرض الاحداث التي جرت في تلك المنطقة منذ اكثر من عام. وذكر ان السلطات الاسرائيلية، اتخذت قرارا في الماضي باعطاء الهوية الاسرائيلية لمن يطلبها من السكان، وبان الدوائر الحكومية في الجولان امتنعت بعد ذلك عن تصريف امور السكان الذين لا يحملون الهوية الاسرائيلية. ومثال على ذلك ان وزير الداخلية اشترط الحصول على الهوية مقابل تسجيل المواليد الجدد. كذلك بعث مكتب الترخيص الى اصحاب السيارات في الجولان اشعارا يطلب منهم تبديل ارقام سياراتهم، من الارقام الخاصة الى الارقام الاسرائيلية (الفجر، ١٩/٢/١٩٨٢).

اضافة الى ذلك، فقد قام النائب امنون روبنشتاين (شينوي) بتقديم ادعاءين اساسيين للمستشار القانوني للحكومة، البروفيسور اسحق زامير، يتعلق الاول منهما بقانون استخدام الاجراءات في حالة الطوارىء؛ حيث لا يسمح باستخدامها الا لاهداف امنية، طالما البحث في ما اذا كان استخدام هذه الاجراءات ضد الدروز ينبع من اعتبارات امنية فقط، ام ان هناك اعتبارات اخرى. اما الادعاء الثاني، فينصب على المجال التقني، ففي اطار التدابير المتخذة ضد اهالي الجولان، امر القادة العسكريون بقطع خطوط الهاتف والكهرباء في القرى الدرزية الاربع، الامر الذي لا مبرر له حسب قوله (و.إ.إ.، العدد ٢٥٩٠، ١٢ و ١٣/٣/١٩٨٢، ص ١٥ و ١٦).

وشارك اعضاء كنيست من المعراخ، في حملة انتقاد الممارسات القمعية ضد سكان الجولان، وابرزهم يوسي سريد، البروفيسور شيفح فايس، شولاميت آلوني، فقد قام هؤلاء بزيارة الهضبة، واطلعوا عن كثب على اوضاع سكانها، وبعد ذلك، صرح فايس بان «اهالي الجولان

يناضلون بشتى الاساليب، وعلينا نحن النضال ضد الاجراءات التي اتخذتها الحكومة، وقد ازددنا اليوم اصرارا على ذلك، بعد الذي شهدناه من الممارسات غير الانسانية ضدهم» (**هآرتس**، ١٩٨٢/٣/١٩). اما النائب ساريد فقال «جئنا للاعراب عن موقفنا المبدئي الرافض لخطوات الحكومة في فرض الحصار على الجولان، هي خطوة مرفوضة من اساسها، وايضا عقوبة لا يستطيع جمهور مدني تحملها، ولا يتوجب عليه المعاناة بسببها باي حال من الاحوال» (**المصدر نفسه**). كذلك ذكرت شولاميت آلوني «ان الوضع الحالي لا يطاق، اذ لا يمكن حرمان الناس من الماء والكهرباء والخدمات الحيوية، لاجبارهم على الاعتراف بالسلطة، والقبول بحمل بطاقات الهوية» (**المصدر نفسه**).

وفي الاتجاه نفسه: اعربت لجنة التضامن مع دروز الجولان (من بين أعضاء اللجنة: عوزي بورشطاين وسلمان ناطور) التي تشكلت من بعض القوى الديمقراطية في اسرائيل، وعلى رأسها الكثير من اساتذة الجامعات، في بيان لها عن قلقها ازاء تشديد القبضة الحديدية على سكان الجولان، خاصة بعد اصدار قائد المنطقة الشمالية اوامر الاعتقال الاداري ضد العديد من النشيطين السياسيين من مواطني الهضبة، دون تمكين ذويهم من زيارتهم في السجون الاسرائيلية (**دافار**، ١٩٨٢/٣/٤).

اما على صعيد وسائط الاعلام، فقد ركز معظمها على الفشل الذريع الذي منيت به سياسة الحكومة، وادعاءات حكومة بيغن بنجاح تطبيق القانون الاسرائيلي وفرض الهوية الاسرائيلية على السكان، وتساءلت عن الفوائد التي جنتها اسرائيل من قرار الضم وفرض الهوية (**دافار**، ١٩٨٢/٤/١٣؛ **هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٢٩). وحذر البعض من تدهور العلاقات مع الدروز، بسبب الممارسات ضدهم، خاصة فرض الحصار على قراهم «وما حدث لا يمكن اصلاحه، اذ ان الاسباب التي زعزعت الثقة واثارت المخاوف والرعب، لا يمكن محوها. «وهذا الفشل الذي منيت به اسرائيل، والذي يعتبر اكبر فشل منيت به منذ احتلال الجولان، سيظل تاركا بصماته عليها...». (ناحوم برنباع، **دافار**، ١٩٨٢/٤/١٣). واضاف: «ان الطائفة الدرزية الصغيرة، البالغ عدد افرادها ١٣ الف نسمة، قد علمت اسرائيل اشياء كثيرة، اهمها: ان دولة اسرائيل غير قادرة على المدى البعيد على اقامة علاقات ايجابية مع طائفة تقع تحت سيطرتها، فقد كانت تعيش في ظل الغيتو وستظل كذلك»... «ربما الدروز هم الخونة، كما يقول عدد كبير من يهود الجليل والجولان، وربما اسرائيل هي المعتدية، كما يقول الدروز، ولكن الحقيقة قائمة»، «ان من لا يستطيع العيش الى جانب طائفة صغيرة لا يمكن له خداعنا باحاديث حول تسوية مع سكان الضفة الغربية». «ان الطائفة الدرزية في الجولان تستطيع تعليم اسرائيل القيمة الحقيقية للنواحي الرمزية» (**المصدر نفسه**).

وفي الاطار ذاته، ذكر يهوشواع نلمون بانه ومنذ ان فرض القانون الاسرائيلي على الجولان، اخذت العلاقات مع الدروز، خاصة سكان اسرائيل منهم في التدهور؛ بحيث خسرت اسرائيل في فترة قصيرة ما بنته على امتداد ثلاثين عاما ونيف (**عل همشمار**، ١٩٨٢/٤/٢٣).

وحذر امنون روبنشتاين من مغبة هذه العلاقات مع دروز الجولان، لان ذلك سيدفع بهم الى تكوين جبهة واحدة مع اهالي الضفة والقطاع، مما يشكل خطرا كبيرا على اسرائيل (**هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٢٩).

كما حذر البعض من النتائج الاقتصادية التي تترتب على الاضراب، اذ ان اضراب مئات من العمال الدروز سيلحق الخسائر الاقتصادية الكبيرة باسرائيل. وقد تزداد هذه الخسائر في حال اعلان المناطق المحتلة الاضراب ايضا. «ان اضراب سكان الجولان هو بمثابة انذار ليس فقط في مجال العلاقات اليهودية الدرزية، بل لاقتصاد اسرائيل ايضا... [الامر الذي يلزم] الشباب اليهودي بأخذ العبرة من ذلك والاعتماد على النفس في مجال العمل» (ليفي هيروشلمي، **معاريف**، ١٩٨٢/٣/٢٥).

وشككت الكثير من الصحف في امكان اخماد مقاومة دروز الجولان، بواسطة الاعتقالات وغيرها من الممارسات البربرية، مؤكدة ان اقلية فقط بين الدروز، تؤيد سياسة الحكومة، بينما ترفضها الاكثرية الساحقة (**هآرتس**، **عل همشمار**، ١٩٨٢/٢/١٥).

الاضراب مستمر: ايقنت الحكومة الاسرائيلية

عدم جدوى الحصار المفروض على الجولان وبادرت الى رفعه في مطلع شهر نيسان (ابريل)، معلنة بانه لن يسمح للسكان الدروز الذين لا يحملون الهوية الاسرائيلية بمغادرة قراهم. كذلك فلن تقدم لهم الخدمات، اضافة الى تغريم كل من لا يحملها بمبلغ ١٥ ألف شيكل اسرائيلي (معاريف، ٥/٤/١٩٨٢). اي ان الحصار لم يخفف من وطأة الاجراءات ضد السكان الذين لم ينهوا اضرابهم بعد، مواصلين رفضهم القاطع لتسلم الهويات. وبعد رفع الحصار، قامت السلطات الاسرائيلية بتسليم الهويات لرافضيها بالقوة، مستخدمة العصي والهراوات وحتى اطلاق النار في الكثير من الاحيان. وقد عرضت في مجدل شمس الملابس الملطخة بالدماء التي سفكت اثناء فرض الهويات؛ حيث قام السكان بجمعها وعرضها على وسائل الاعلام (و.إ.إ.، العدد ٢٦٠٢، ٥ و٦/٤/١٩٨٢، ص ١٣).

الا ان جميع الذين فرضت عليهم هذه الهويات بادروا الى جمعها واعادتها الى السلطات، ومن بين الذين قاموا بذلك الزعيم الروحي لدروز الجولان، الشيخ سلمان طاهر، الذي اعلن انه يعارض حمل الهوية الاسرائيلية، ويؤيد مواصلة الاضراب في القرى الدرزية (و.إ.إ.، العدد ٢٦١٣، ٢٠ و٢١/٤/١٩٨٢، ص ١٦). وكان آخر اقتراح لانهاء اضراب الجولان الذي حظي بموافقة سكانها، هو ما تقدم به الشيخ نور الدين الحلبي عضو المحكمة الدينية الشرعية الدرزية في اسرائيل، ويقضي الاقتراح بان يتسلم جميع السكان الدروز بطاقات الهوية الاسرائيلية، مقابل ان يسمح لهم باختيار الانتماء القومي والوطني الذي يرغبون فيه. اما الذين سيختارون المواطنية السورية، سيحرمون من كافة المنافع والخدمات، وبموجب ذلك فبامكان دروز الجولان الطلب من وزارة الداخلية الاسرائيلية تسجيل قوميتهم عربية درزية، ومواطنيتهم سورية او اسرائيلية. الا ان السلطات لم توافق على هذا الامر، بدليل عدم صدور اي رد رسمي حوله حتى الان (و.إ.إ.، العدد ٢٦٢١، ١ ــ ٣/٥/١٩٨٢، ص ٩).

والنتيجة ان اسرائيل حتى الان لم تستطع فرض الهويات على السكان العرب الذين تحملوا جميع الاجراءات ضدهم، وتراهن اسرائيل حاليا على تحطيم ارادة اولئك السكان، عن طريق اساءة ظروفهم المعيشية الى حد لا يستطيعون بعده احتمال المقاومة. لقد ذكر احد الصحافيين انه التقى العديد من الشباب العرب الدروز في الهضبة، وقد ذكر له هؤلاء بان هنالك اتفاقا بين القرى الاربع في الهضبة، يقضي بالاستمرار في الاضراب حتى الموت، مهددين باستخدام اجراءات ارهابية (ناحوم برنباع، دافار، ١٣/٤/١٩٨٢).

هند ابو شرار

الانسحاب الاسرائيلي من سيناء

انسحبت اسرائيل من الجزء الأخير من شبه جزيرة سيناء، إلى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين، بعد احتلال دام خمسة عشر عاماً. وقد نفذت المرحلة الأخيرة من انسحابها من شبه الجزيرة، حسب ما هو محدد في اتفاقية السلام بينها وبين مصر، يوم ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٨٢. واثر انسحابها هذا انتهى عمل اللجنة العسكرية المشتركة بين البلدين، وفقاً لما ورد في الملحق العسكري من تلك الاتفاقية، وحلت محلها لجنة ارتباط مشتركة. والفرق بين اللجنتين، هو أن الوفد الاسرائيلي في اللجنة الجديدة سيجري اتصالاته مع الادارة المدنية المصرية في سيناء، ومع القوة متعددة الجنسيات، وليس مع الجيش المصري. كذلك فان الوفد المصري فيها سيجري اتصالاته مع اسرائيل، عبر وفدها في هذه اللجنة، ومع القوة متعددة الجنسيات التي اتخذت مواقعها بصورة كاملة في سيناء على النحو التالي: القطاع الشمالي الذي يشمل مدينة رفح تحت قيادة الكتيبة الفيجية؛ القطاع الأوسط تحت قيادة الكتيبة الكولومبية؛ ثم القطاع الجنوبي الذي يشمل منطقة طابا ـ ايلات، ويمتد على طول البحر الأحمر حتى شرم الشيخ، تحت قيادة الكتيبة الأميركية (دافار، ٢٥/٤/١٩٨٢). وبعد الانسحاب، أعلن في مصر واسرائيل عن فتح أربعة مراكز عبور بين البلدين على الحدود الدولية، وهي: مركز رفح، مركز العوجا (نتسانا)، مركز طابا ومركز نتيفيم (هي عين القطر في منطقة رأس النقب).

لقد انسحبت اسرائيل من سيناء، دون التوصل الى اتفاق نهائي حول منطقة طابا التي ترفض التنازل عنها. فرغم المفاوضات الكثيفة والمتواصلة بينها وبين مصر، قبل الانسحاب، بشأن تحديد مستقبل تلك المنطقة، ورغم تدخل الولايات المتحدة في المرحلة الأخيرة منها، عبر مبعوثها نائب وزير الخارجية الأميركي وولتر ستوسل، فقد أصرت اسرائيل على موقفها الرافض للانسحاب منها، وقامت بوضع سياج على طول منطقة الحدود كما تطالب بها، وذلك قبل يومين فقط من موعد الانسحاب (هآرتس، ٢٣/٤/١٩٨٢). وقد أمكن، في الساعات الأخيرة قبل الانسحاب، التوصل الى اتفاق مؤقت حول منطقة طابا، يتضمن اعترافاً متبادلاً بأن الخلاف حول هذه المنطقة لا يمكن حله عبر المفاوضات بين الطرفين المصري والاسرائيلي، لذلك ينبغي معالجته وفق ما جاء في البند السابع من اتفاقات كامب ديفيد: «حل وسط أو تحكيم متفق عليه بين الأطراف». وحتى يتم التوصل الى الاتفاق النهائي، تُشرف القوة متعددة الجنسيات على المناطق المتنازع عليها، بينما ينسحب الجيش الاسرائيلي الى خط الحدود المقترح من قبل المصريين الذين يقتصر تقدمهم حتى خط الحدود

الذي تطالب به اسرائيل. كذلك وافق المصريون، في هذا الاتفاق المؤقت، على أن تستمر اسرائيل في بناء الفندق الذي يجري تشييده على شاطىء طابا، وأن يستمر النشاط السياحي في القرية السياحية الخاصة بأحد أثريائها المدعو رافي نيلسون ، ولكن دون أن تبادر (أي اسرائيل) إلى أي نشاط مدني جديد في المنطقة (**يديعوت احرونوت**، ٢٦/٤/١٩٨٢).

مرحلة ما قبل الانسحاب

لم تكن قضية الحدود في منطقة طابا هي القضية الوحيدة التي حاولت اسرائيل استغلالها، لعرقلة سير الانسحاب النهائي من سيناء في وقته المحدد. ففي حين كانت المفاوضات مستمرة بينها وبين مصر، حول تحديد مواقع الحدود في النقاط المتنازع بشأنها، انبرت الحكومة الاسرائيلية الى اتهام مصر بخرق بنود معاهدة السلام، مهددة بتأجيل الانسحاب في حال عدم اصلاح هذا الخرق. وقد حدد رئيس الحكومة بيغن اتهاماته ضد مصر في هذا الشأن، بالبنود الآتية: أولاً، ادخال وحدات عسكرية مصرية الى المنطقة منزوعة السلاح في سيناء؛ ثانياً، فتح مركز للفدائيين في العريش وتهريب أسلحة لهم الى قطاع غزة؛ ثالثاً، قيام مصر بدعاية، معادية ومناقضة لاتفاق السلام، ضد اسرائيل (من مقابلة مع بيغن، **معاريف**، ١٣/٤/١٩٨٢). وادعى بيغن أنه اعتمد في اتهامه الأول والثاني على أدلة صادرة عن الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية «التي وجدت أن قادة عسكريين مصريين، يزوّدون [الفدائيين] بمعلومات حول ما يجري في اسرائيل» (ماتي غولان، **هآرتس**، ٢٣/٤/١٩٨٢). بينما اعتمد في اتهامه الثالث على ما ورد في خطاب مندوب مصر في الأمم المتحدة عصمت عبد المجيد، أمام مؤتمر دول عدم الانحياز الذي عقد في الكويت؛ حيث دعا الى اقامة دولة فلسطينية؛ في حين تجاهل مشروع الحكم الذاتي. وقد اعتبر بيغن هذا الخطاب بمثابة «دعاية معادية لاسرائيل... اذ أنه، في اتفاقات كامب ديفيد، لا يوجد ذكر لاقامة دولة فلسطينية، أو لانسحاب الى حدود العام ١٩٦٧، أو لسيادة عربية على القدس. وجميع هذه الامور قد وردت في ذلك الخطاب». وأضاف معقباً: ان السادات تنازل، في كامب ديفيد، عن جميع مطالبه بشأن تحديد مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة (مقابلة مع بيغن، **معاريف**، ١٣/٤/١٩٨٢).

وعلى خلفية هذه «الاتهامات» ضد مصر، بادر بيغن الى اصدار قرار عن الحكومة يوم ١١ نيسان (أبريل) ١٩٨٢، يتضمن مطالبة صريحة لمصر والولايات المتحدة، بالتصديق مجدداً على التزامهما بالاطار السياسي الذي تحدده اتفاقات كامب ديفيد. ويبرر مطالبته هذه، أيضاً، «بأهمية الالتزام الشخصي: حيث أن التزام شخص بوثيقة وقّع عليها بنفسه، لهو أكثر عمقاً بطبيعة الأمور، من التزامه تجاه وثيقة وقّع عليها غيره. والرئيس مبارك لم يوقّع على شيء، لا على اتفاقات كامب ديفيد ولا على معاهدة السلام. وقد أشار، في جميع رسائله إلى اسرائيل، الى التزامه تجاه معاهدة السلام، ولكنه لم يذكر مرة واحدة اتفاقات كامب ديفيد التي تتضمن النصوص حول الحكم الذاتي» (ماتي غولان، **هآرتس**، ٢٢/٤/١٩٨٢).

واستجاب المصريون الى طلب بيغن هذا، وقام وزير الدولة المصري بطرس غالي بتسليمه رسالة من الرئيس مبارك يوم ١٦ نيسان (أبريل) الماضي، وكان رد بيغن: «انها غير كافية». والسبب: «أن مبارك مع أنه ذكر كامب ديفيد، الا أنه لم يذكره كاطار سياسي، وانما كمكان بدأ به عهد السلام. ان ما أراده بيغن كان اعترافاً أكثر وضوحاً وتفصيلاً باتفاقات كامب ديفيد كاطار سياسي وحيد يُلزم مصر» (**المصدر نفسه**). وقد أعلن أمام المبعوث الاميركي، ستوسل، أنه إذا لم يحصل على ذلك، فلن يبادر الى اتخاذ قرار بشأن الانسحاب الذي قد يتأجل، مضيفاً أنه يطالب أيضاً بوثيقة التزام مماثلة من الرئيس ريغان «الذي لم يوقّع بنفسه، هو أيضاً، على غرار مبارك، على اتفاقات كامب ديفيد. وكما هي الحال مع مصر، فان هنالك دلائل في الولايات المتحدة، تشير الى خروجها عن الاطار السياسي كما تحدد في تلك الاتفاقات. وأبرز مثال على ذلك هو النظرة الأميركية الايجابية جداً الى مشروع الأمير فهد» (**المصدر نفسه**). والأدهى من ذلك أن بيغن فرض على الأميركيين التنسيق معه مسبقاً، حول مضمون رسالة الالتزام التي ستصدر عن الرئيس ريغان، بحيث تتضمن البنود الآتية: أولاً، اعتراف مجدد من الولايات المتحدة بأهمية اتفاق السلام

بين مصر واسرائيل، كمدماك لتحطيم دائرة العداء في المنطقة، وأساس لعلاقات جوار حسنة. ثانياً، تفهم المصاعب التي تتحملها اسرائيل الآن، والاعراب عن الثقة بأنه، من وجهة نظر تاريخية، يشكل مسار السلام مساهمة كبيرة لأمن اسرائيل. ثالثاً، التزام تجاه اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام بجميع بنودها. رابعاً، الوعد بالمساعدة الجادة على استكمال المفاوضات بنجاح وبسرعة لبلورة وتحقيق مشروع الحكم الذاتي. خامساً، التزام أميركي بالحفاظ على التفوق النوعي لاسرائيل في المجال العسكري، وذلك من خلال الحرص على عدم خرقه عن طريق العامل الكمي (وقد وضع هذا البند لتهدئة مخاوف اسرائيل من أن التفوق الكمي في الأسلحة لدى العرب، قد يتحول في نهاية الأمر الى تفوق نوعي أيضاً). سادساً، الاعتراف بأهمية دور القوة متعددة الجنسيات كهيئة مشرفة ومراقبة لتنفيذ اتفاق السلام، وأداة لحفظ حرية الملاحة. سابعاً، الاهتمام بأمن اسرائيل هو مصلحة أميركية (المصدر نفسه).

وقد تحقق لبيغن ما أراده؛ حيث تسلَّم يوم ٢٠ نيسان (أبريل) الماضي رسالتين من الرئيسين مبارك وريغان، تضمنتا جميع مطالبه. وبموجبهما بادر هذا الى استصدار قرار نهائي عن الحكومة، في جلستها يوم ٢١ نيسان (أبريل)، حول النية لانجاز الانسحاب النهائي من سيناء في وقته المحدد.

اخلاء المستوطنات في سيناء

بعد صدور هذا القرار كان لابد من الاسراع في عملية اخلاء المستوطنات من منطقة شمال سيناء، أي ياميت وجوارها (وقد بنيت جميع هذه المستوطنات في حينه، بهدف خلق حاجز فاصل بين قطاع غزة وسيناء). وعملياً فقد تمَّ اخلاء معظم المستوطنين اليهود، هنالك، حتى قبل ذلك التاريخ (أي ٢١ نيسان)، وذلك عبر مسرحية اعلامية مدبَّرة، الهدف منها ابراز «مدى تعلق المستوطنين بالمنطقة»، وصعوبة قبولهم اخلاءها. وقد بادر الجيش الاسرائيلي، بتوجيه من شارون (الذي قاد عملية اخلاء المستوطنات)، الى تركيز جميع معارضي الانسحاب في مدينة ياميت، بعد اخلائهم من المستوطنات حولها. ولم يكن أولئك المعارضون، في أغلبيتهم، من سكان تلك المستوطنات، وانما كانوا من أنصار الحركات الدينية الاكثر تطرفاً، كأعضاء غوش ايمونيم وأنصار الحاخام كاهانا، وحركة هتحياه التي تقودها النائبة غيئولاه كوهين، وغيرهم من غلاة التوسعيين المعروفين بعدائهم الشديد للعرب. وحسب المعلومات التي تسربت الى وسائل الاعلام الاسرائيلية، فقد كان هنالك اتفاق مسبق بين هؤلاء وبين الجيش، بايعاز من وزير الدفاع شارون. وهذا ما أعلنه مراسل التلفزيون الاسرائيلي لشؤون الاستيطان يغئال غورين؛ حيث علم من معارضي الانسحاب أنهم تلقوا مساعدة كبيرة من العميد أوري براون مساعد وزير الدفاع لشؤون الاستيطان، الذي هو عضو في حركة «هتحياه». كذلك علم هذا من قائد المنطقة الجنوبية، بأن كل شيء يتعلق بنشاط هؤلاء كان مخططاً ومتفقاً عليه سلفاً بينهم وبين الجيش الاسرائيلي (دافار، ١٩٨٢/٤/٢٥).

لقد استغلت الحكومة الاسرائيلية نشاط معارضي الانسحاب والتنسيق معهم، من أجل تحقيق هدفين أساسيين: الاول، «اقناع العالم (والاسرائيليين) كم هو كبير الثمن الذي تدفعه اسرائيل مقابل السلام» (عاموس ايلون، هآرتس، ١٩٨٢/٤/٢٣)، وأنه «اذا كانت ثمة حاجة الى عشرين ألف جندي لاخلاء ألفين أو ثلاثة آلاف مستوطن من منطقة ياميت، فانه بالتأكيد لا يمكن مطالبة اسرائيل باخلاء عشرين ألف مستوطن من الضفة الغربية وغزة. أي أن مصاعب اخلاء المستوطنين من ياميت، عرضتها الحكومة الاسرائيلية كبوليصة تأمين ضد أية معاهدة تفرض على اسرائيل انسحاباً مماثلاً من الضفة الغربية وغزة» (فولص، هآرتس، ١٩٨٢/٤/٢٣). أما الهدف الثاني، فقد تمثل في الرغبة في هدم ياميت والمستوطنات، وعدم تسليم أية منشأة للمصريين قد يستفيدون منها. «وقد اتخذ بيغن وشارون ووزير آخر قرار هدم ياميت دون الرجوع الى الحكومة أو الى اللجنة الوزارية لشؤون الأمن» (يديعوت أحرونوت، ١٩٨٢/٤/٢٦). وانطلاقاً من النية في تنفيذ هذا القرار، بادر شارون الى تأخير اجلاء معارضي الانسحاب، بالاتفاق معهم، حتى اللحظة الأخيرة، وذلك كي يتمكن من الادعاء، فيما بعد، أن الوقت

لم يكن كافياً لنقل المعدات والمنشآت، التي يمكن نقلها من المنطقة، وأنه كان هنالك خوف من عودة تسلل المعارضين الى المدينة فيما بعد، في حال عدم هدمها (المصدر نفسه).

على أي حال، فان اسرائيل، خرقت، في هدمها لمدينة ياميت، الاتفاق الذي توصل اليه بيغن والسادات أثناء لقائهما في حزيران (يونيو) الماضي في مدينة أوفيرا الواقعة في منطقة شرم الشيخ. وقد نصَّ ذلك الاتفاق على أن تقوم اسرائيل بتسليم جميع منشآتها ومعداتها في تلك المنطقة (أي جنوب سيناء) وعلى امتداد خليج ايلات، الى مصر مقابل دفع ثمنها. وأصر المصريون على أن يدفعوا فقط ثمن المنشآت القابلة للنقل، والتي تفضل اسرائيل بيعها، بينما رفضوا دفع ثمن الابنية والمنشآت التي لا يمكن نقلها في أي حال من الأحوال. واستجابت اسرائيل لطلب مصر هذا، وبناءً عليه، تسلَّم المصريون مدينة أوفيرا والمنشآت السياحية حولها كاملة، بعد انسحاب المستوطنين منها (المصدر نفسه). الا أن حكومة اسرائيل، وبخاصة بيغن وشارون وشامير، لم ترغب بتنفيذ الاتفاق المذكور في منطقة مشارف رفح، أي ياميت والمستوطنات حولها. وكان تبريرهم في ذلك «أن اسرائيل حصلت من مصر على رمال الصحراء، وستعيدها لها... وأنها [أي اسرائيل] غير مهتمة بوجود تجمعات سكانية مصرية قرب حدودها الجديدة [على افتراض حلول هذه التجمعات من المصريين مكان المستوطنين اليهود]» (عاموس ايلون، هآرتس، ١٩٨٢/٤/٢٣). وبناءً عليه، فقد قام الجيش الاسرائيلي بهدم مدينة ياميت والمستوطنات حولها، بشكل كامل، قبل الانسحاب منها وتسليمها الى مصر؛ الأمر الذي أثار ردود فعل عاصفة في اسرائيل، الى حد انبرى فيه البعض الى المطالبة بلجنة تحقيق، لمعرفة من يقف وراء هذه العملية. وما يؤلم الاسرائيليين في هذه المسألة، هو تلك الاستثمارات الضخمة التي استثمرت في تلك المنطقة، وقد قدرها البعض بأكثر من ١٧ مليار دولار، خلال خمسة عشر عاماً من الاحتلال.

دروس الانسحاب

يعيش الاسرائيليون الآن تجربة الانسحاب من سيناء، للمرة الثالثة منذ قيام اسرائيل: في حرب ١٩٤٨ بضغط من بريطانيا، وبعد عدوان ١٩٥٦ بضغط أميركي وسوفياتي، وفي سنة ١٩٨٢ نتيجة لمعاهدة سلام منفردة بينهم وبين مصر. ويتساءل الكثيرون منهم الآن: ما هي الدروس التي ينبغي أن تتعلمها اسرائيل من جراء انسحابها الأخير. ويلاحظ أن ثمة آراء عديدة ومختلفة في هذا المجال، أبرزها.

أولاً: ان الانسحاب من سيناء، ومن ياميت، بشكل خاص، بيَّن مدى قوة معاهدة دولية. «وكل من وقع عليها — وليس هاماً اذا كان قد وقَّع بسبب عدم ادراك كافٍ أو قصر نظر أو خطأ في التقييم الصحيح لابعادها — لا يمكنه اعفاء نفسه من هذا الالتزام... هذه هي قوة المعاهدة الدولية وحكم الموقعين عليها» (فولص، هآرتس، ١٩٨٢/٤/٢٣).

ثانياً: ان الانسحاب يشكل دليلاً قاطعاً على عالم المفاهيم الخاطئة التي تعيشها اسرائيل. «فمنذ حرب ١٩٦٧، كانت هنالك فرضية أساسية لا اعتراض عليها تقول: ان الاستيطان وفرض الحقائق في المنطقة — وليس أي شيء آخر — هو الذي يقرر الحدود الأمنية لاسرائيل، وقد انقسم الجمهور بعد تلك الحرب الى معتدلين ومتطرفين، حمائم وصقور، أصحاب الحد الأدنى وأصحاب الحد الأقصى [من التنازلات]. وقد فند الانسحاب من سيناء، بشكل دراماتيكي جداً، جميع هذه الفرضيات. فالاستيطان الواسع والمكلِّف في تلك المنطقة، وقرار الحكومة بشأن الشريط الاقليمي المتتابع [بين غزة وسيناء والنقب] والاستثمارات الضخمة هنالك والتي وصلت مبالغها الى حد يضاهي ديون اسرائيل الخارجية الآن، جميع هذه الأمور لم تجدِ نفعاً، حيث اتضح أن «الأمر الواقع» في المنطقة ليس هو الذي يقرر مصير اتفاق السلام، كما أنه لا يقرر حدود التنازلات الاسرائيلية. ومن يتجاهل هذه الحقيقة، فكأنه لم يتعلم شيئاً من دروس الماضي» (أمنون روبنيشتاين، المصدر نفسه، ١٩٨٢/٤/٢٧).

ثالثاً: ان هدم ياميت والمستوطنات حولها، قد خلق سوابق كثيرة بالنسبة لمستقبل الصراع العربي — الاسرائيلي وحلوله الممكنة. فهو بمثابة اعتراف بالتهمة الموجهة الى اسرائيل، بأنها كانت هي وحدها المعتدية في حرب ١٩٦٧. «وكيف

لم يذكر ذلك بيغن رجل القانون، الذي عرف كيف يقتبس، أمام السادات في الاسماعيلية، من أقوال خبراء في القانون الدولي، عرفوا كيف يميزون بين حرب دفاعية ومايترتب عليها من حقوق، وبين حرب عدوانية لاتتضمن أية حقوق. ان هذه المسألة ستعود وتواجه اسرائيل في المستقبل، لأنها خلقت سابقة قانونية أساسية» (حغاي ايشد، دافار، ٢٥/٤/١٩٨٢).

رابعاً: ان اخلاء المستوطنات وهدمها قد يخلق، أيضاً، سابقة سياسية: حيث سيصعب على الأردن وسوريا، بعد الآن، الموافقة على أية تغييرات، ولو بسيطة، في حدودهما مع اسرائيل في المستقبل. «فاذا كانت كل حبة من رمال سيناء مقدسة، فكم بالحري كل حجر من حجارة القدس، وكل صخرة من صخور الجولان. ان ماحدث لمستوطنات سيناء يمكن أن يتكرر في مستوطنات غور الأردن [والضفة الغربية] ومنطقة قطيف في قطاع غزة وهضبة الجولان. هذا مايقوله ويخشاه الجميع. ولكن الحقيقة هي أنه ربما حدثت سابقة معاكسة هنا أيضاً. أي أن ماحدث لمستوطنات سيناء يمكن أن يحدث في المستقبل مع [قرى ومدن] عربية وسكانها. ففي حال طُرح مطلب في المستقبل لاقتلاع مستوطنات ومستوطنين من أجل «تعديل» حدود ديمغرافية مع حدود جغرافية، فان ذلك قد ينفذ في اتجاهين، أي في اتجاهي طرف الحدود، لذلك فان سابقة ياميت قد تردع جميع الأطراف في المستقبل من الوصول الى اتفاق سلام شامل آخر. وقد تعيد النزاع العربي ــ الاسرائيلي الى اتجاه التقدم التدريجي نحو سلام يتحقق خلال فترات انتقالية طويلة واتفاقات جزئية فقط، وليس عن طريق اتفاقات سلام شاملة يكون ثمنها باهظاً جداً» (المصدر نفسه).

خامساً: ان الانسحاب من مستوطنات سيناء في حد ذاته لم يكن غريباً، لأنه كان خطأ منذ بدايته. «فهو لم يرتكز الى أي أساس سياسي أو حتى جغرافي ملائم، وقد أقيم لدوافع سياسية وأمنية في مناطق حدودية واقعة خارج السيادة الاسرائيلية، وغير ملائمة طبيعياً وجغرافياً. لذلك كان عرضة للتقلبات السياسية دون أن يملك قوة صمود طبيعية وتقنية ونفسية للتغلب عليها. [اضافة الى ذلك] فهو لم يبدل شيئاً في النظام الاستيطاني القائم في اسرائيل، ولم يكن يربطه به شيء، وتمثل تأثيره الوحيد في ما أنفق عليه من مليارات الدولارات على حساب المشاريع الاستيطانية الأخرى، وبخاصة في النقب» (بروفيسور اليشع افرات، هآرتس، ١٩/٤/١٩٨٢). وباختصار، فان هذا الاستيطان، حسب قول الخبراء الاسرائيليين في هذا المجال، لم يستطع خلق واقع جغرافي وسياسي وأمني، يمكنه من الصمود الى المدى البعيد، لذلك لم يكن اخلاؤه مستغرباً.

الا أنه يبدو أن هذه الدروس بعيدة عن تفكير أوساط القادة الاسرائيليين، الذين يعيشون مايسمونه «بمأساة الانسحاب»، ويخططون للمستقبل وفق عبرهم الخاصة منه. ويمكننا، من خلال تعقب نشاطهم خلال الفترة الأخيرة، ملاحظة ظاهرتين بارزتين في سلوكهم: أولاً، التأكيد على اعتبارهم المزعوم أن الانسحاب من سيناء لايشكل سابقة بالنسبة للجبهات الأخرى. وحسب زعم بيغن: «لامجال للمقارنة بين سيناء وبين [الضفة الغربية] وقطاع غزة والجولان... [واسرائيل]... لن تنسحب من أية مستوطنة أخرى في هذه المناطق» (من مقابلة مع بيغن، هآرتس، ٢٩/٤/١٩٨٢). ولتأكيد قوله هذا، اقترح سن قانون خاص في الكنيست يمنع اقتلاع أية مستوطنات أخرى من المناطق المحتلة في المستقبل، حتى مقابل السلام. الا أنه عدل عن اقتراحه بعد استشارة المستشار القضائي للحكومة، حسب قوله، الذي أفاده بعدم امكانية سن تشريع خاص بمثل هذا الشأن في الظروف الحالية، والاكتفاء بطرح قرار حكومي على الكنيست للمصادقة عليه. وفعلاً، فقد صادق الكنيست، في جلسته يوم ٤ أيار (مايو) الجاري، على بيان سياسي قدمه بيغن، التزم فيه برفض حكومته لأي اقتراح يتضمن اخلاء المستوطنات من خلال مفاوضات مستقبلية حول السلام (ر. إ. إ.، العدد ٢٦٢٣، ٤ و٥/٥/١٩٨٢، ص ٣).

والجدير بالذكر، ان اقتراح بيغن، بشأن سن قانون خاص يمنع اخلاء المستوطنات مستقبلاً، الذي لاقى ترحيباً وتأييداً كبيرين لدى اعضاء كتلته ولدى جميع القوى اليمينية المتطرفة الأخرى، لم يلقَ موافقة المعراخ والقوى السياسية

الى يساره. وعدم الموافقة هذه من جانب المعراخ بالذات، لاتعني أنه (أي المعراخ) لايعارض اخلاء المستوطنات في المستقبل، بل تعني أنه مازال متمسكاً بخريطته الاستيطانية في المناطق المحتلة، حسب مشروع الون، والتي تحدد الاستيطان بعيداً عن أماكن التجمعات السكنية العربية؛ اذ يعتبرها خطراً على الواقع الديمغرافي اليهودي في اسرائيل، ثم في الأماكن الاستراتيجية من الناحية الامنية. فقد أعرب زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، أثناء لقائه وبيغن في نهاية نيسان (أبريل) الماضي، عن معارضة حزبه لسن مثل ذلك القانون، وسلّم رئيس الحكومة وثيقة خاصة تتضمن موقفه (أي المعراخ) من هذه المسألة. وأهم ماورد في تلك الوثيقة، أن المعراخ يعتبر أن سياسة الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الجولان أيضاً، يجب أن توجه حسب خريطته الاستيطانية الخاصة بتلك المناطق؛ بحيث تؤدي الى حدود يمكن الدفاع عنها. وهو يعارض الاستيطان في مناطق تتميز بوجود سكاني عربي كثيف، لان ذلك قد يحوّل اسرائيل الى دولة ثنائية القومية. أما في ما يتعلق بموقف المعراخ من اقتراح رئيس الحكومة حول سن قانون يمنع اخلاء المستوطنات مستقبلاً، فانه موقف معارض، لان قانوناً كهذا لن تكون له أية صفة ملزمة، وليس الهدف منه سوى الاعلان عن مواقف استعراضية، خاصة وأن اتفاقات كامب ديفيد تحدد فترة انتقالية لمدة خمس سنوات في المناطق المحتلة؛ حيث يجري تنفيذ الحكم الذاتي دون طرح مصير المستوطنات على جدول البحث (هآرتس، ١٩٨٢/٤/٣٠). وتعقيباً على امكانية سن مثل هذا القانون في المستقبل، رغم معارضة المعراخ، في حال توافرت الأكثرية البرلمانية لذلك، فقد أعلن أحد أعضاء المعراخ، النائب شيفح فايس، أن الكنيست غيّرت خلال ٣٠ سنة من عملها، أكثر من ٣٠٠ قانون، لذلك ليس هنالك ضمان بأن يبقى سريان مفعول مثل هذا القانون قائماً في المستقبل (دافار، ١٩٨٢/٤/٢٩).

ومهما تكن مواقف المعارضة من السياسة الرسمية المتبعة حالياً في مجال الاستيطان، فان الرد المناسب الذي ارتأته حكومة بيغن لمواجهة «مأساة الانسحاب» من مستوطنات سيناء، هو التخطيط لاستيطان كثيف في الأراضي المحتلة، وبخاصة في الضفة الغربية. فقبل الانسحاب بيومين، نشرت وسائل الاعلام معلومات حول ما يسمى «بخطة شارون الاستيطانية»، التي تهدف الى اسكان سبعين ألف اسرائيلي في الضفة الغربية خلال السنوات الثلاث المقبلة (عدد المستوطنين اليوم في الضفة لايتجاوز العشرين ألفاً). وقد وضعت هذه الخطة بالتنسيق بين وزارة الدفاع وقسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية، وهي تعرض على بعض الجهات والفئات المعنية بالاستيطان في تلك المنطقة (دافار، ١٩٨٢/٤/٢٣). وفي اطار تنفيذ هذه الخطة، أعلن في اسرائيل أن الحكومة ستنشىء ١٥ مستوطنة جديدة في الضفة خلال الفترة القريبة المقبلة، وذلك بناءً على اقتراح من وزير المعارف والثقافة زفولون هامر (وهو أحد زعماء المفدال، ويبدو أن الهدف من اقتراحه هذا هو مصالحة الأوساط المتطرفة في حزبه، الذين ساهم مشاركة المفدال وتأييده لسياسة بيغن في قلع مستوطنات سيناء. وأبرز أولئك الحاخام دروكمان، الذي انشق عن الائتلاف وصوّت ضد الحكومة قبيل الانسحاب). وقد اقترح هامر انشاء عدد من المستوطنات في الضفة الغربية، يضاهي عدد تلك التي جرى اخلاؤها في سيناء (هآرتس، ١٩٨٢/٤/٢٩). ويلاحظ أن الحكومة ماضية قدماً في تنفيذها لهذا الاقتراح؛ حيث أعلنت، يوم «عيد الاستقلال» في اسرائيل، انشاء احدى عشرة مستوطنة للناحل، ثمان منها في الضفة الغربية وواحدة في الجولان، واثنتين في النقب ووادي عارة. وقد أعلن شارون في حفل تدشين احدى هذه المستوطنات في الضفة، «أن اسرائيل قدمت تنازلات كبيرة جداً، عندما وقعت على اتفاقية السلام. ولكن في اللحظة التي يسبب فيها تنازل كهذا خطراً على أمنها، فان أحداً لايمكنه فرض المزيد من التنازلات عليها» (دافار، ١٩٨٢/٤/٢٩). والمعروف أن مستوطنات الناحل هذه شبه العسكرية، تحوّل في معظمها، في نهاية الأمر، الى مستوطنات مدنية.

أما الظاهرة الثانية في سياسة الحكومة قبيل الانسحاب من سيناء وبعده، فهي استمرار تصعيد العنف ضد الفلسطينيين، سواء في الأراضي المحتلة أم في جنوب لبنان. ويخدم هذا

التصعيد عدة غايات في السياسة الاسرائيلية، أولها، الاعداد للمرحلة المقبلة من المفاوضات حول الحكم الذاتي، عن طريق فرض الأمر الواقع الاسرائيلي على سكان الأراضي المحتلة، كما يتمثل في الادارة المدنية. وتهدف اسرائيل من وراء ذلك، الى التحكم بمجرى تلك المفاوضات في المستقبل، ومقاومة أية ضغوط قد تتعرض لها لتعديل مواقفها. ثانياً، محاولة تصفية الوجود العسكري للمقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان، بهدف شطب أهمية أي دور سياسي قد تضطلع به منظمة التحرير في المرحلة المقبلة. ثالثاً، التهويل الداخلي المتعمد، بهدف «ابراز الخطر» الذي يتعرض له الوجود الاسرائيلي في المناطق المحتلة، بقصد لملمة القوى المتطرفة في الكنيست الاسرائيلي حول حكومة بيغن من جديد، بعدما ساءت العلاقة بينها اثر الانسحاب من مستوطنات سيناء، الى حد وصلت معه الحكومة الى حافة الانهيار، اثر فقدانها الأغلبية الضئيلة التي كانت تتمتع بها برلمانياً، خلال آذار (مارس) الماضي. فاستغلال الانسجام في المواقف حول مستقبل المناطق المحتلة ومصير الفلسطينيين بشكل عام، بين تلك القوى وبين أعضاء الحكومة، ثم محاولة تجسيد تلك المواقف على أرض الواقع، قد يجدد العافية في حكومة بيغن. وهذا ما ظهر خلال التصويت في الكنيست على خطاب بيغن السياسي في ١٩٨٢/٥/٤، الذي ركز فيه على عدم اخلاء المستوطنات في المستقبل، وعلى مهاجمة مفهوم المعراخ حول التسوية الاقليمية والاستيطان في المناطق غير المأهولة فقط، حيث استطاع الفوز بالاكثرية، بعدما نال تأييد الحاخام دروكمان (المفدال) مجدداً، وبعض النواب المتطرفين الآخرين (ر.إ.إ.، العدد ٢٦٢٣ ٤ و ١٩٨٢/٥/٥، ص ٢).

مهما يكن، فان حكومة بيغن تلاقي صعوبات في تحقيق جميع أهدافها من وراء تصعيد سياسة العنف ضد الفلسطينيين. فباستثناء الهدف الداخلي البحت، المتمثل في لملمة القوى المتطرفة حولها من جديد، كي تستعيد قدرتها على العمل في ظل أغلبية برلمانية تتوافر لها في الكنيست، فان هذه الحكومة لم تستطع حتى الآن تسجيل أي هدف آخر، سواء على صعيد فرض الادارة المدنية في المناطق المحتلة أم على صعيد تصفية المقاومة في جنوب لبنان. ويبدو أن عائقين أساسيين يقفان في وجهها، فيعيقانها عن تحقيق ذلك: الاول هو عدم الاتفاق الداخلي في اسرائيل سواء تجاه سياسة القوة المتبعة في المناطق المحتلة أم تجاه حرب محتملة في الجنوب. ويلاحظ في عهد الكنيست الحالي، أن لهذه المسألة (أي الاتفاق الداخلي) تأثيراً كبيراً على تصرف الحكومة، نظراً لشبه التوازن في القوى القائم بينها وبين المعارضة على الصعيد البرلماني. وحسب قول أحد الكتاب الاسرائيليين فان «الاتفاق الداخلي يمكن أن يتحقق في حال اقتناع الاسرائيليين أن ثمة خطراً حقيقياً يتهددهم، وليس نتيجة لتقييمات نظرية، على غرار ما يمكن أن يشكله [الفدائيون] من خطر على اسرائيل، من خلال امتلاكهم ٣٠٠ مدفع؛ بحيث يكون لزاماً عليها ضربهم كي لا يستطيعوا تنفيذ مخططاتهم في المستقبل» (ابراهام شفايتسر، هآرتس، ١٩٨٢/٤/١٨). أما العائق الثاني الذي تبرزه وسائل الاعلام الاسرائيلية، فهو الضغط الأميركي المفروض على اسرائيل؛ حيث «أصبحت الولايات المتحدة شريكة كبيرة في صنع القرارات الاسرائيلية في كل ما يتعلق بعلاقات اسرائيل الخارجية وقضاياها الأمنية. ويمكن القول: ان هذا الشريك يستخدم نفوذه في أغلب الأحيان وبشكل عنيف، من أجل كبح ارادة اسرائيل» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٤/١٩).

إلا أن سياسة الكبح هذه، لا تمنع اسرائيل من ممارسة سياستها العدوانية ضمن اطار محدود. وقد وجدت في ادعائها المتكرر بأن خرق وقف اطلاق النار في جنوب لبنان يسري على كل نشاط فدائي ضدها في أي مكان، مبرراً دائماً كي ترسل طائراتها لقصف منطقة الجنوب، في حال انفجار لغم بأحد جنودها مثلاً. وهذا ما حدث يوم ١٩٨٢/٤/٢١؛ حيث اتخذت الحكومة الاسرائيلية قراراً بقصف الجنوب، في الجلسة نفسها التي اتخذت فيها قرار الانسحاب النهائي من سيناء. فبالاضافة الى الدافع الداخلي من وراء عملية القصف تلك، «التي كان الهدف منها ابراز العضلات واقناع جزء معين من الاسرائيليين، بأن هذه الحكومة التي اضطرت الى الانسحاب من سيناء واخلاء معارضي الانسحاب من ياميت، تعرف كيف تهاجم في مكان آخر»

(افتتاحية هآرتس، ١٩٨٢/٤/٢٢). فانها أرادت، من خلالها أيضاً، فرض رأيها في ما يتعلق بوقف اطلاق النار؛ بحيث يمنع أي نشاط فدائي ضدها، مهما كان مكانه ومصدره. وهذا ما ورد تماماً في بيان الجيش الاسرائيلي حول تلك العملية، وفي اعلان كل من رئيس الأركان رفائيل ايتان ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية يهوشواع ساغي حولها (زئيف شيف، هآرتس، ١٩٨٢/٤/٢٢). ويبدو أنه كان هنالك تخوف لدى الاسرائيليين من أن تؤدي عملية القصف تلك الى انهيار وقف اطلاق النار واشتعال الحرب في الجنوب. الا أن أوساطاً سياسية في القدس، عقبت على ذلك بقولها: ان اسرائيل لا تنوي غزو جنوب لبنان الا في حال رد الفدائيين بقصف المستوطنات الشمالية في اسرائيل (المصدر نفسه). والجدير بالذكر أن تلك المستوطنات وضعت في حالة تأهب قصوى حال بدء القصف الاسرائيلي؛ حيث أمضى سكانها ليلتهم في الملاجىء الحديثة التي بناها الجيش الاسرائيلي في كريات شمونه وغيرها، وذلك بعدما أثبتت الملاجىء القديمة عدم جدواها خلال القصف الفدائي في تموز (يوليو) من السنة الماضية.

مهما يكن، فقد أثارت عملية القصف الجوي تلك العديد من التساؤلات في اسرائيل حول جدواها، خاصة وأنها جاءت قبيل الانسحاب النهائي من سيناء بثلاثة أيام تقريباً، وبعد تهديدات اسرائيلية يومية ومتواصلة بغزو الجنوب، وتحطيم المقاومة الفلسطينية عسكرياً (افتتاحية هآرتس، ١٩٨٢/٤/٢٢). واتهمت معظم وسائل الاعلام الاسرائيلية وزير الدفاع شارون بأنه المحرك وراء هذه السياسة، انطلاقاً من «نظريته القائلة بأن الغاء منظمة التحرير من الخريطة، هو العلاج الوحيد للأخطار السياسية التي تهدد اسرائيل» (يوئيل ماركوس، المصدر نفسه، ١٩٨٢/٤/١٣).

حنة شاهين

Palestine Affairs

No. 127, June 1982

Published monthly in Arabic by the P. L. O. Research Center
P. O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 808976/7/8. Cables: MARABHATH).

Editor: **Bilal El-Hassan**
Annual Subscription
Air Mail: Arab countries — Individuals: L. L. 135 ($40), Institutions: L.L. 250 ($60); Europe — $60; U.S.A. and Elsewhere — $75.
Surface Mail: Lebanon and Syria — Individuals: L.L. 100 ($25), Institutions: L. L. 150 ($35). Elsewhere — $40.

الثمن: ٨ ل.ل. في لبنان
١٠ ل.س. في سوريا
١ دينار في الكويت والعراق
١٢ درهماً في دولة الإمارات العربية
١ دينار في ليبيا
١٠ دراهم في المغرب
١٠ ل.ل. في الاقطار العربية الأخرى

